مسعود الخوند

القارات . المناطق . الدول . البلدان . المدن

الموسوعة التاريخية الجغرافية

الجزء الثالث عشر

معالم . وثائق . موضوعات . زعماء

عُمان - فرنسا

مَسعُود الخوَند

القارّات . المناطق . الدّوَل . البُلدان . المُدُن

الموسوعة التاريخية الجغرافية

معَالِم . وَثائِق . موَضُوعات . زُعَماء

الجزء الثالث عشر

عُمان-فرنسا

مشاركون في التصحيح:
شربل الخوند   أنطوان ابراهيم الهاشم   جورج سليم

الناشر: إصدار خاص
سن-الفيل - القلعة
ص.ب: ٥٥٥٨٦ بيروت-لبنان
هاتف: ٤٩٣٢٩٦ (٠١)

طبع في لبنان

البركة الرسولية تشمل ولدنا العزيز الاستاذ مسعود الخوند المحترم

أهديتم الينا الموسوعة التاريخية والجغرافية ، بأجزائها الاثني عشر ، وسألتمونا ، في مناسبة عزمكم على اصدار المجلّد الثالث عشر عن الفاتيكان ، بركة خاصة .

إنا اذ نستجيبكم بطيبة خاطر الى طلبكم ، نهنّئكم بالمجهود الكبير الذي بذلتموه في سبيل اخراج موسوعتكم القيّمة الى حيّز الوجود ، وقد ضمّنتموها معلومات ووثائق مفيدة ، وعرضتم موضوعات شيّقة ، وتطرّقتم الى الحديث عن زعماء شغلوا او يشغلون مراكز مهمة ، وهذا كله فيه فائدة كبرى لقرّاء العربية.

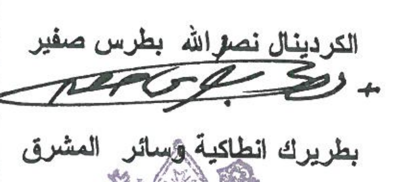
أما المجلّد الذي خصّصتموه بالفاتيكان فقد اوجزتم فيه تاريخ الكرسي الرسولي بوجه خاص ، والكنيسة الكاثوليكية بوجه عام ، واشرتم الى ما حدث من انقسامات ، يؤسف لها ، عبر العصور ، وتوقّفتم عند العناية التي اولاها قداسة الحبر الاعظم البابا يوحنا بولس الثاني ، وسلفه البابا بولس السادس الاحداث اللبنانية الاخيرة ، وحلّلتم الدواعي التي حملت الكرسي الرسولي على اتخاذ ما اتخذ من موقف من القضية اللبنانية .

وفي اعتقادنا ان ما اوردتم ، فيه تذكير لمن يريد مراجعة تلك الحقبة من تاريخ لبنان ، فيعتبر ويتّعظ .

وإنا اذ نهنّئكم تكرارا بانجازكم الفريد ، نسأل الله ان يقيّض لموسوعتكم ما تستحق من الرواج وان يكافئكم خيرا ، ويشملكم برضاه وبركاته .

بكركي ، في العاشر من كانون الاول ١٩٩٨ .

الكردينال نصرالله بطرس صفير



بطريرك انطاكية وسائر المشرق



مقدمة

حقائق نسبية... كل ما يملى علينا في الإعلام، في الكتب، في أجهزة المعلومات، وحتى في المراجع الأم، ليس سوى حقائق نسبية...

لسنا بحاجة إلى أينشتاين كي ندرك ذلك...

فمن قصة الخلق، إلى قدسيات الأديان، إلى حتميات الثورات، إلى تقدمية/رجعية هذه الأنظمة السياسية أو تلك... ليس هناك من قاموس موحّد أو معيار موحّد لتناول هذه العناوين أو غيرها من المعطيات التاريخية والسياسية.

إن مقاربة حدث تاريخي ما تتم غالبًا/دائمًا/ من زاوية واحدة، تلك التي يسمح بها عادةً المنتصر في هذا الحدث. فالإنتداب مثلاً، من وجهة نظر المستعمِر، فعل تمدين يمنّ به المحتلّ على البلاد التي حلّ بها. لكنه حسب المستعمَرين، هو فعلُ سلب لثرواتهم واستلاب لحضارتهم ومدنيتهم، وتأطير لمستقبلهم وفق مصالح المستعمِرين.

التاريخ لم يكن يومًا سوى وجهة نظر...

حين تسرده موسوعات الغرب الأنيقة، مركّزةً على ما يراه الغربيّ مهمًا، ومتجاهلةً ما عدا ذلك، كأن تفرد صفحات عديدة لحملة نابوليون على مصر، وتختزل إلى بضع سطور الحضور العربي في اسبانيا...

فهذه وجهة نظر...

وحين تعرضه محشيات الذاكرة الإلكترونية، حسب معلومات الباحثين المبرمجين ومواقفهم وأهدافهم، مجنّدين أحدث تكنولوجيا الصوت والصورة واللون... فهذه وجهة نظر...

وحين يكتبه مسعود الخوند منحازًا إلى معسكر الحضارة العربية والإسلامية والثالثية، مؤرخًا لنضال الشعوب في سبيل حريتها واستقلالها... فهي ايضًا وجهة نظر تهمنا... تهمنا كثيرًا.

* * *

الأمم بوجهها الحقوقي السياسي إنما هي وليدة الفعل السياسي في التاريخ والجغرافيا. «تاريخ–جغرافية–سياسة»، هذا الثالوث المقرّر الذي قسّم عالمنا الأرضي إلى مناطق جغراسية متباينة، وأنتج بالتالي متحدات حضارية متعددة... هذا الثالوث لا يمكنك محاكاة ضلع من ضلوعه دون تدخل الضلعين الباقين. فكيف تمكن الإحاطة ببلد ما إذا لم تدرس معطياته الجغرافية (ثروات، حدود حصينة، مصادر طاقة، بحار...)، أو لم تتوسع بتطوره التاريخي وأثر التاريخ في الجغرافية البشرية لهذا البلد، وقبل هذا وذاك، إن لم تتعرّف على القوى السياسية المحرّكة فيه وتطورها في تاريخه القديم والحديث.

أو ليست معاينة تاريخ وجغرافيا العالم معاينة سياسية بامتياز؟!

في عمله الموسوعي المتكامل يتميز مسعود الخوند بوعي هذه المقولة فيفرد صفحات عديدة لدراسة الأحزاب والقادة والشخصيات والثورات في كل بلد، كما يدرس نشوء الحركات السياسية وفعلها وانعكاسها في اجتماع هذا البلد واقتصاده.

* * *

هذه الموسوعة ليست بمجرّد اتّساع في توثيق المعلومات والتواريخ والصور، إنها أكثر من ذلك بكثير. إنها انتماء وموقف بالدرجة الأولى. إنها التزام بالدفاع في وجه تهميش حضارات قيّمة لشعوب مقهورة، في زمن تقرب فيه الأرض كلها من أن تصبح مستعمرةً واحدة يحكمها سلطان الرأسمال وأجهزته.

ففي حين يتجه العالم نحو عولمة السوق والسلطة على حساب عالمية الإنسان، يضيء مسعود الخوند بقوة على بلدان العالم العربي والإسلامي والثالثي بذهنية الإتجاه نحو عالمية الحضارة الإنسانية، حيث الإختلاف لا يعني التخلف، وحيث السبق التكنولوجي لا يعني تفوقًا في القيم الإنسانية بالضرورة.

* * *

ولأنه التزام ثقافي، يريد مسعود الخوند نشر عمله أفقيًا في كل الأوساط المهتمة... فالمستوى العلمي والثقافي لبلدٍ ما، كما يرى الخوند، ليس في وجود عدد قليل من العلماء في بحر شعبي أميّ، بل في إلمام الشعب كله بمستوى متواضع/مقبول/من العلم والمعارف ولو في غياب العباقرة.

لذلك جاء التركيز على الكلمة والرأي والموضوع المميّز والأبواب الجديدة على حساب الصور الملوّنة (السهلة المنال لكن العالية الكلفة) ليؤمّن للقارىء موسوعة عربية فريدة غنية المضمون لا الزخرفة، بكلفة الحدّ الأدنى الممكن في سوق الطباعة عندنا.

* * *

الحافز للقيام بعمل كبير كهذا، كان يمكن أن يكون تجاريًا، تديره وتنتجه شركة مالية كبيرة أو دار نشر قادرة، تجند له عشرات الباحثين والعاملين لِيُنجَزَ على عجل بغية الربح السريع...

لكن بالنسبة لمسعود الخوند، هذه الموسوعة هي ملحمته، هي بطاقة هويته المعرفية، إنها قصيدته التي يعزف من خلالها على أوتار فكره ومواهبه ويتمتع بصياغتها كما القوافي والأبيات.

وهل ينتظر الشاعر أن تعيلُه القصيدة؟! إنه فقط يكتفي بأن يستسيغها العشاق ويقدّرون.

* * *

وإذا كانت الثورة مساهمة في تغيير العالم نحو الأفضل، فمن أجدر بلقب الثوري من الباحث المثقف والموسوعي الهادف!؟.

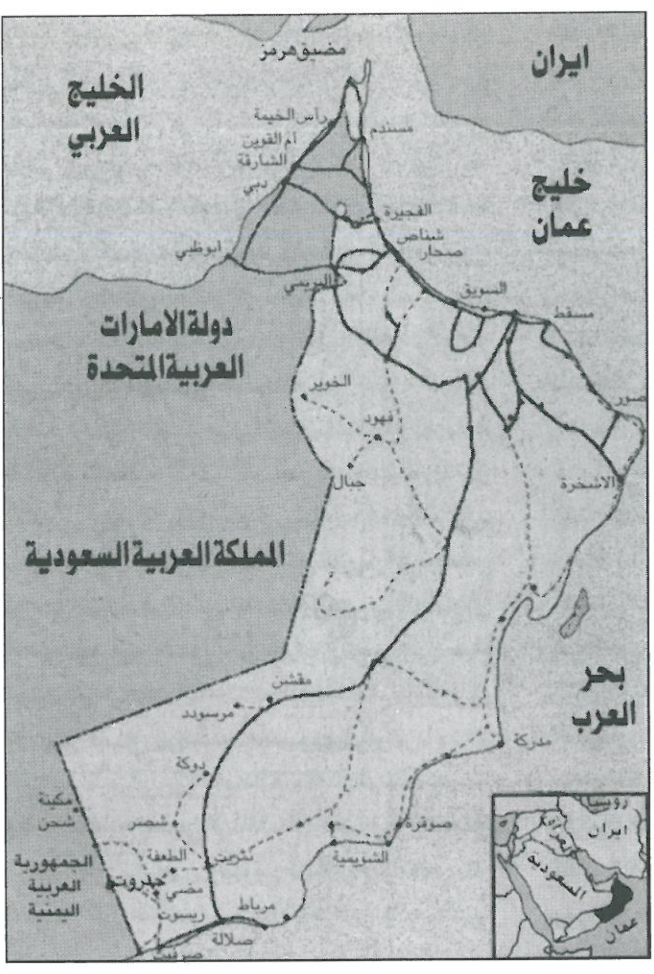
د.أحمد شعلان
عضو فريق فيزياء الجزيء والذرة
(المجلس الوطني للبحوث العلمية)
استاذ في كلية العلوم–الجامعة اللبنانية

فهرست

كورسيكا

مدن ومعالم

زعماء، رجال دولة وسياسة



خريطة سلطنة عُمان (بعد معاهدة ترسيم الحدود مع اليمن اواخر ١٩٩٢).

عُمان

بطاقة تعريف

الاسم: من «قجان»، (والبعض يقول «مغان»)، الاسم الذي أطلقه السومريون على البلاد، وهو جذر الإسم الذي تحول إلى «عُمان» في ما بعد. وكان «قجان» (أو «مغان»)، إسم خام النحاس الذي تخصصت هذه المنطقة في إنتاجه وصنعت منه سلاح الحضارات القديمة. وما زالت آثار هذه المناجم موجودة، بل وما زالت المراجل تنفث نارها في مناجم «سحار» حتى الآن. وبسبب هذا الخام الثمين تعرضت البلاد لموجات من غزو الفرس الأكديين والساسانيين («العربي»، العدد ٤٢١، كانون الاول ١٩٩٣، ص١٣٨).

وهناك من يقول إن الإسم «عُمان» يدل على لفظة مشتقة من إسم رجل يدعى عمان بن قحطان، نسبة إلى أول من استوطن الاراضي العُمانية من القبائل العربية التي قدمت من اليمن ومن الشمال في شبه الجزيرة العربية. ويقول آخرون إن الإسم، «عُمان» يعود إلى إسم هضبة كانت تعيش عليها قبائل الأزد قرب مأرب.

إسمها الرسمي الحالي، منذ أن بدأ يحكمها السلطان قابوس بن سعيد في ٢٣ تموز ١٩٧٠ وحتى اليوم «سلطنة عُمان»، وكانت تعرف قبل هذا التاريخ باسم «سلطنة مسقط وعمان».

الموقع (الجغرافيا كتبت التاريخ): تقع سلطنة عُمان في أقصى الجنوب الشرقي من شبه الجزيرة العربية. يحيط بها البحر من جهات ثلاث، وتحدها الصحراء من الجهة الرابعة: المحيط الهندي وبحر العرب من الجنوب، الخليج العربي من الشمال، الربع الخالي يفصل بينها وبين المملكة العربية السعودية لجهة الغرب، حدودها مشتركة في الداخل لجهة الشمال الشرقي مع دولة الامارات العربية، وهناك جزء من أراضي الامارات يفصل أراضي عُمان عن رأس مسندم العماني الواقع في أقصى الطرف الشمالي من عُمان والمطل على مياه مضيق هرمز، بينما تتاخم حدود منطقة ظفار في الجنوب الغربي من عُمان لجمهورية اليمن. ويمتد الساحل العُماني إلى مسافة ١٧٠٠كلم تقريبًا من مدخل الخليج العربي في الشمال عند نقطة تقع في الوسط من الشاطىء الجنوبي لشبه الجزيرة العربية.

أضفت على عُمان طبيعتها الجغرافية طابعًا مميزًا تجلى في مسار الأحداث التاريخية العُمانية على درجة من التباين والتناقض، أو بالأحرى على ميل إلى العزلة والانكفاء الذاتي يقابله في المقابل تطلع صوب البحر، همزة الوصل بين عُمان والعالم الخارجي عبر التاريخ، وخروج من العزلة بلغ في ذروته حدّ التوسع الاقليمي وإنشاء امبراطورية عُمانية متزامية الأطراف في القرن الثامن عشر.

ويمكن إيجاز الدور الذي لعبته جغرافية عُمان في تاريخها السياسي بالقول إن جغرافية البلاد قد مارست تأثيرًا قويًا على تطورها. تبدّى هذا التأثير في الصيغة التقليدية للاستقطاب بين الساحل والداخل. فالساحل طغى عليه طابع الانفتاح على العالم الخارجي وكان عرضة للمؤثرات الأجنبية، بينما بقي الداخل العماني منيعًا وحافظ على طابعه التقليدي (العربي-الاسلامي الإباضي). ولا غرو إن الدور المتفوق لأقاليم الداخل في التاريخ العماني إزاء طابع الساحل لم يطرأ عليه التعديل الجذري إلا في أعقاب صعود أسرة آل بو سعيد خلال القرنين الماضيين. فالأهمية الجغرافية لعُمان قد أسهمت إسهامًا فعالاً في الحيلولة دون بقاء البلاد بمنأى عن المؤثرات الخارجية، ودون تمتعها، في الوقت نفسه، بمناعة ضد تلك المؤثرات.

المساحة: تبلغ مساحة عُمان بين حدّي مسندم في الشمال وظفار في الجنوب ٣١٠ آلاف كلم م. تقريبًا. وهذه المساحة موزعة كالآتي: ظفار ١٠٠ ألف كلم م. وهي أكبر مقاطعات عُمان، رأس مسندم ألفين كلم م.، والمناطق الأخرى ٢٠٨ آلاف كلم م.. فتكون سلطنة عمان البلد الثاني في شبه الجزيرة العربية من حيث المساحة (بعد المملكة العربية السعودية). وتؤلف بحكم موقعها مفتاحًا للخليج العربي حيث يقع مضيق هرمز ضمن مياهها الاقليمية. وبذلك تسيطر عُمان، جغرافيًا، على أقدم وأهم الطرق التجارية البحرية في العالم (الطريق البحرية بين الخليج والمحيط الهندي).

ومن الوجهة الجغرافية، تقسم عُمان إلى الأقاليم التالية: مُسندم، الحجر الغربية، عُمان الداخل، الحجر الشرقية، جعلان وصور، الشاطىء جنوب شرقي مسقط، الشمال الغربي (الظاهرة)، عُمان الوسطى والمنطقة الجنوبية (ظفار)، بالاضافة إلى جزيرة قصيرة وجزر كوريا موريا.

العاصمة وأهم المدن: مسقط (العاصمة)، نزوى، صحار، بهلاء، صلالة، صور، مرباط (راجع باب مدن ومعالم).

اللغات: العربية (رسمية)، والعربية والانكليزية هما لغتا التعليم في البلاد. وهناك لغات، أو لهجات محلية كالسواحيلية (لغة شرقي افريقيا) والفارسية. وفي ظفار لغة محكية محلية (راجع «ظفار» في باب مدن ومعالم)، تعود في جذورها إلى اللغة الحميرية القديمة. ما زالت تقاليد البحارة العُمانيين

ومفرداتهم اللغوية منتشرة بين أهالي هذه البلاد، وكانوا السبب في نشأة اللغة السواحيلية التي تختلط فيها اللغات الافريقية القديمة بالمفردات العربية (السواحيلية لغة التفاهم الرئيسية في شرقي افريقيا).

الدين: تنتمي الغالبية العظمى من سكان سلطنة عمان إلى المذهب الإباضي. وهناك اقلية كبرى (حوالي ربع السكان) من المسلمين السنة وتجمعهم الأساسي في ظفار والمنطقة المتاخمة للمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى الشيعة (اللواتيا) في المراكز التجارية على الساحل.

ومن المرجح أن تسمية الإباضيين قد أطلقت عليهم في العهد الأموي نسبة إلى عبدالله بن إباض الذي عاصر معاوية وعبد الملك بن مروان. بيد ان مؤسس المذهب الإباضي هو جابر بن زيد الأزدي العُماني، المولود في بلدة الفرق والمتوفى في البصرة سنة ٩٣هـ. وكان أهل عُمان آنذاك على اتصال علمي وديني بالبصرة في العراق.

ولقد انتشرت الدعوة الإباضية في عُمان وزنجبار وشرقي افريقيا، وانتقلت من البصرة إلى الشمال الأفريقي على يد مَن يوصفون بأنهم «حملة العلم إلى افريقيا». لا يزال هناك أتباع للإباضية في جبل نفوسه (ليبيا) وفي جزيرة جربا (تونس) ووادي ميزاب (الجزائر)، ولم يشهد التاريخ الاسلامي تناحرًا بين الإباضية والسنّة. وتعتبر عُمان بمثابة الموطن الأم للإباضية في العالم الاسلامي. ولقد أسلم العُمانيون في عهد الرسول، وثمة حديث نبوي شريف يقول: «رحم الله أهل الغبيراء (عُمان). آمنوا بي ولم يروني». وكانت الصلة قوية بين عُمان والمدينة، حتى أن المصادر الإباضية تصف العلم بـ«طائر باض في المدينة وفرّخ في البصرة وطار إلى عُمان». ولقد أسهم العُمانيون عبر تاريخهم الطويل في نشر لواء الاسلام حيث حلّوا وارتحلوا لتعاطي التجارة. والملاحظ ان المذهب الإباضي الاسلامي في عُمان قد ارتبط بكفاح عمان من اجل استقلالها، حتى بلغ ذروته في عهود الأئمة. فالعُمانيون حاولوا الاستقلال عن الدولتين الأموية والعباسية. وتؤكد المصادر التاريخية الاسلامية أن أمر عُمان صار بيد الأئمة بعد افتراق الصحابة وانتهاء حكم الخلفاء الراشدين. وسلطنة عُمان اليوم بلد إسلامي يأخذ بالاعتدال والانفتاح دون التخلي عن أحكام الشريعة الاسلامية (راجع «الإباضية» و«الإمامة لدى الإباضيين» في باب معالم تاريخية).

الحكم: قبل السلطان قابوس، كان الحكم موغلاً في الاستبدادية، وجعل السلطنة موغلة في العزلة والتخلف. ومنذ مجيء السلطان قابوس إلى سدّة الحكم وحتى استقالة طارق بن تيمور (عمّ السلطان قابوس) كان هناك منصب لرئاسة مجلس الوزراء. وفي ١٩٧٩، أجرى قابوس تعديلاً وزاريًا، فاستحدث منصب نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن والدفاع وأسنده إلى عمه فهر بن تيمور، وأسند منصب نائب رئيس الوزراء للشؤون القانونية إلى فهد بن محمود آل سعيد، بينما أبقى على الجمع في شخصه بين وزارتي الخارجية والدفاع.

في ١٩٨١، قسمت البلاد إلى ٤١ ولاية (على رأس كل منها وال)، وعمد السلطان قابوس إلى إنشاء المجلس الاستشاري للدولة بقصد تحقيق نوع من المشاركة الشعبية عملاً بمبدأ الشورى في الحكم. فتحول هذا المجلس إلى ندوة بالمشاورات والاتصالات بقصد تأمين خدمات للمواطنين. وكان اختيار أعضائه يتم بالتعيين. وخلال الفترة الأولى من تجربة المجلس الاستشاري ١٩٨١-١٩٨٥، بلغ عدد أعضائه ٤٥ عضوًا.

وكرّت سبحة الاصلاحات السياسية التي طاولت النظام عبر مجلس الشورى أساسًا. وأنهت البلاد، في ١٩٩٢، مهمة إنشاء مجلس للشورى ذي صلاحيات تشريعية مثل حق سنّ القوانين والاعتراض على القوانين والتشريعات التي تقدمها

الحكومة وطلب إعادة صياغتها واستدعاء وزراء الحكومة لتقديم بيانات (وكان قد جرى تقسيم البلاد، اداريًا، إلى ٥٩ ولاية بدلاً من ٤١ ولاية). وفي كانون الثاني ١٩٩٤، أعلن السلطان قابوس انه سيتم زيادة أعضاء مجلس الشورى العُماني وتحقيق العدالة في تمثيل السكان فيه ابتداء من ١٩٩٥ (حول التطور الاصلاحي في النظام، وفي مجلس الشورى خاصةً، راجع الصفحات الأخيرة من النبذة التاريخية وكرونولوجيا).

السكان: قدّرت أجهزة الأمم المتحدة تعداد سكان عُمان في ١٩٨٠ بنحو ٨٦٨ ألف نسمة. وبعد سنوات قليلة، قدّرت المصادر العمانية التعداد بنحو مليون ونصف المليون. وتقديرات اليوم (أواخر ١٩٩٨) تشير إلى أنهم بلغوا نحو مليوني نسمة. وأظهرت دراسات عُمانية ان وتيرة نمو السكان في عُمان تضاعف تقريبًا من عدد مواطنيها، ويعني هذا ان تعدادهم سيناهز الـ٤ ملايين نسمة في العام ٢٠١٠، وذلك برغم مواردها المائية والنفطية المحدودة.

مع بدء بروز هذا المؤشر التضخمي في عدد السكان، بدأ السلطان قابوس (للمرة الأولى في كانون الثاني ١٩٩٤) يدعو المواطنين إلى إعادة النظر في معدل النمو السكاني وفي التخطيط العائلي لكل أسرة. وهذه هي أول مرة في منطقة الخليج يدعو فيها رئيس دولة، علانية، إلى ضبط النمو السكاني (٣،٥٪ سنويًا) وحجم الأسرة العُمانية (المتوسط ٧،٤ أفراد) باعتبارهما مؤشرين يفوقان المعدلات العالمية ويدعوان إلى الحاجة «لاتباع السبل المتاحة وغير المحرّمة شرعًا وليس فيها تجاوز أو تعد على حدود الله للتخطيط الأسري والعائلي».

يعمل معظم السكان في الزراعة وصيد الأسماك والتجارة. ولا توجد كثافة سكانية بارزة إلا في منطقة العاصمة (مسقط ومطرح) والسيب (منطقة المطار الدولي) وفي سهل الباطنة الساحلي. ويمكن تقسيم السكان في عمان إلى خمس فئات: ١- السكان القاطنون في المدن والحواضر على الشريط الساحلي والعاملون في صيد الأسماك والزراعة؛ ٢- رجال البحر والتجار المقيمون في مدن الساحل؛ ٣- رجال القبائل في جبال عُمان الداخلية، ومنهم من يعمل في الزراعة؛ ٤- البدو الرحل في المناطق الصحراوية؛ ٥- الظفاريون، سكان الجبال والتلال في المنطقة الجنوبية (ظفار)، ويُعرف هؤلاء بـ«الجبليين»، ولهم لغتهم الخاصة.

وتعود أصول معظم العُمانيين إلى قبائل الأزد اليمنية التي هاجرت إلى منطقة عُمان بقيادة مالك بن فهم الذي استطاع ان يطرد الفرس الذين كانوا يسيطرون على السواحل العمانية ومرافئها التجارية، وعلى الأخص مرفأ صحار. ويذكر المؤرخون أن هذه القبائل وصلت إلى عُمان في القرن الرابع. وهناك تقديرات لعدد القبائل العمانية تصل إلى حدود المائتين تقريبًا، على رأسها قبيلة آل بو سعيد، وهم سلاطين عُمان في العصر الحديث والوقت الحاضر.

الاقتصاد: تتوزع اليد العاملة العُمانية على ٥٨٪ في الزراعة (التي تشكل ٣٪ من الناتج العام)، و٧٪ في الصناعة (٨٪ من الناتج العام)، و٣٢٪ في الخدمات (٣٩٪)، و٣٪ في المناجم (٥٠٪ من الناتج العام). وتتركز الثروة الباطنية على النفط الذي يبلغ احتياطيه نحو ٥،٥ بليون برميل، وإنتاجه اليومي بنحو ٩٠٠ ألف برميل، وعلى الغاز الطبيعي (إحتياطيه نحو ٢٦٠ مليار م مكعب، وإنتاجه السنوي نحو ٤ مليار متر مكعب). والبلاد غنية بالنحاس والكروم.

يؤلف الاشتغال بالزراعة وصيد الأسماك القطاع الأهم لنشاط العمانيين عمومًا. فالبلاد تجني الكثير من المحاصيل الزراعية والخضار حيثما تتوافر المياه والتربة الصالحة للزراعة. وتأتي التمور (النخيل) في طليعة المنتوجات العمانية التي تؤمن الغذاء الكامل لقطاع كبير من

السكان. كما يتم تصديرها إلى الخارج.

كان للنفط (تحتل عُمان المرتبة العالمية التاسعة عشرة في إنتاجه) الدور الرئيسي في توفير ما تحتاج إليه السلطنة لتمويل كل المشاريع. وتبحث حكومتها عن سبل تنويع مصادر الدخل، من تنمية الصناعات الخفيفة إلى مضاعفة المساحات الزراعية والثروة السمكية وتطوير قطاعي السياحة والمعادن والاتصالات، وتفعيل القطاع الخاص ليقوم بدوره في الاقتصاد الوطني.

ويدرك المسؤولون العمانيون، اليوم، ان الاوضاع الاقتصادية العالمية، والصراع على المصالح بين الكبار، فضلاً عن المصاعب الاقتصادية التي عانتها دول مجلس التعاون الخليجي، بسبب حربي الخليج (الأولى والثانية) وتدني أسعار النفط، خلّفت متاعب قد تترك آثارًا على الأمن الاجتماعي ما لم يتم تداركها.

استطاعت الدولة نقل البلاد في السنوات الـ٢٥ الماضية من اقتصاد تقليدي منخفض الدخل إلى اقتصاد حديث مرتفع الدخل. وكان لها الدور الأول في بناء كل البنى وتقديم كل الخدمات الأساسية وتنمية الموارد. لكن تذبذب أسعار النفط في السنوات العشر الأخيرة أثّر في الوضع المالي للخزينة، خصوصًا ان مساهمة النفط في الناتج المحلي تبلغ ٣٧٪، وفي الايرادات الحكومية العامة نحو ٧٥٪، وفي إجمالي الصادرات نحو ٧٦٪. وهناك بحث دائم وتنقيب عن حقول نفطية جديدة، وقد تم العثور على حقل نفطي ضخم في وسط البلاد، وحقل آخر في حوض جنوبي عُمان. وفي إطار سعي السلطنة إلى تقليل الاعتماد على النفط مصدرًا وحيدًا للدخل، يجري حاليًا تنفيذ مشروع الغاز الطبيعي المسال في ولاية صور. وستصدر الشحنة الأولى في العام ٢٠٠٠.

وتتجه الحكومة إلى إقامة ميناء ومطار جديدين في ولاية صحار في إطار خطتها لبدء التصنيع الثقيل في الولاية بإنشاء مجموعة صناعات جديدة.

ووقعت الحكومة سلسلة اتفاقات لتنفيذ مشروع تطوير ميناء ريسوت (جنوبي البلاد على المحيط الهندي). وتكمن أهمية الميناء في موقعه الاستراتيجي، في منتصف الطريق بين الشرق (الصين واليابان وكوريا) واوروبا مرورًا بشرقي افريقيا، فضلاً عن بعده عن الخليج العربي الذي يظل مضيق هرمز بوابته الوحيدة المعرضة للاقفال في حال وقوع مواجهة في مياه الخليج.

بموازاة ذلك، تنشط الهيئات الاقتصادية الرسمية في وضع خطط لتنمية القطاع الخاص كي يصبح المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في كل المجالات. من هنا سياسة التخصيص، وتتكون من شقين: بيع الأصول الحكومية، وإتاحة المجال للقطاع الخاص كي يساهم في الإنشاء والتشغيل والتمويل للخدمات العامة التي درجت الحكومة على تأمينها مجانًا أو بدعم مالي كبير يقلل من كلفتها الحقيقية.

ولم يغب عن هذه السياسة الاقتصادية هدف التنمية البشرية والاقتصادية المتساوية والمتوازية بين كل المناطق، وإن لم يكتمل هذا الهدف بعد نظرًا إلى اتساع مساحة السلطنة وصعوبة وتنوع تضاريسها.

وفي سلطنة عمان نحو ٥٠٠ ألف وافد (أي نحو ٢٥٪ من الكتلة السكانية). وتقوم الحكومة، للتقليل من حجم البطالة (نحو ٣٠ ألف عاطل عن العمل من المواطنين في العام ١٩٩٧)، بوضع سياسة «التعمين» للتقليل من الاعتماد على اليد العاملة الوافدة.

نبذة تاريخية

في التاريخ القديم: يعود تاريخ عُمان إلى نحو ٣ آلاف سنة ق.م. حيث كانت تعرف بالاسم السومري «مغان» Magan. وقد عاصرت مملكة مغان مملكة دلمون Delmun في البحرين ومملكة مالوخا Malukha في الهند. وقد أسهم موقع عُمان، في تلك العصور، بين حضارتين عريقتين، حضارة الهند وحضارة بلاد ما بين النهرين في تحديد مسارها التاريخي. وقد أقام الفينيقيون في مغان ودلمون، ولهم فيهما آثار.

وقد أثبتت الأبحاث مؤخرًا، وجود منشآت بشرية في عُمان يعود عهدها إلى الألف الثالث ق.م. ومن أهم الاكتشافات في هذا المجال ما قامت به بعثة أثرية من جامعة هارفرد (الولايات المتحدة) في ١٩٧٣ حيث عثرت على حوالي ٢٠ موقعًا موزعة على مساحة ٥ آلاف كلم م.، من بهلاء في عُمان الداخلية إلى المنترب في المنطقة الشرقية.

ومن المعلوم ايضًا ان جزءًا من نشاط حضارة مغان كان صهر النحاس وتصديره إلى بلاد ما بين النهرين. وهذا يدل على ان حضارة قديمة قد قامت وتطورت على الاراضي العمانية. علمًا ان هذه الحضارة لم تكن قائمة فقط على الزراعة وتصدير اللبان إلى مصر، والنحاس إلى سومر، بل تعاطت ايضًا صناعة السفن والتجارة البحرية.

وتابعت الدراسات (المبنية على الآثار) النشاط التجاري للعُمانيين القدامى حتى إلى الصين اعتبارًا من القرن الرابع ق.م.والمعروف أنهم أقاموا في مدينة كانتون Canton. وبقيت العلاقة العُمانية الصينية قائمة منذ ذلك الحين حتى نهاية القرون الوسطى: زمن وصول البرتغاليين إلى المحيط الهندي والخليج العربي الذي وضع حدًا للعلاقة بين عُمان والصين.

ويرجّح المؤرخون أن حضارة مغان بدأت بالأفول مع الاجهاز على السومريين في بلاد ما بين النهرين وقدوم الأشوريين (١٢٠٠ق.م.)، ثم الفرس (٥٨٠ق.م.)، ما سبّب انحدارًا حقيقيًا في المبادلات التجارية عبر الخليج.

عُمان مع بدايات الاسلام: مع ظهور الاسلام، كان عبد وجيفر إبنا الملك الجلندي المعولي يحكمان عُمان. وقد أرسل إليهما النبي محمد كتابًا حمله عمرو بن العاص طلب إليهما فيه اعتناق الدين الاسلامي (كان ذلك في السنة السادسة أو الثامنة للهجرة). واعتنق عبد وجيفر الدين الاسلامي دون تحفظ. ولم ينقض إلا قليل من الوقت حتى كان سكان عُمان قد أصبحوا مسلمين. وبهذا القبول الطوعي تميزت عُمان عن بقية المناطق العربية وغيرها. وهكذا احتلت عُمان والعمانيون مكانة خاصة في بدايات الاسلام، لا سيما وأن اعتناقهم الاسلام واكب طردهم للفرس.

وبموجب تعليمات النبي بقي عمرو بن العاص في عُمان لينشر الدين الاسلامي ويشرف على تطبيقه، ولم يغادر البلد إلا على اثر وفاة النبي. وكان النبي حفظ لعمان مكانة خاصة، ويدل على ذلك الأحاديث النبوية المذكورة في مؤلفات المؤرخين والعلماء العُمانيين. وأشاد أبو بكر ايضًا بالعمانيين، وأعفاهم من دفع الضرائب.

وقد لعب العُمانيون، منذ فجر الاسلام، دورًا فعالاً في تثبيت الاسلام ونشره، وأسهموا في قمع حركات المرتدين، كما شاركوا، لاحقًا، في نشر الاسلام في آسيا وافريقيا وعملوا على توطيده في شمالي افريقيا. وتمتاز عُمان بعدد الذين قدمتهم، منذ وقت مبكر جدًا للاسلام.

العصور الوسطى العُمانية: شهدت هذه العصور قيام الإمامة (راجع باب معالم تاريخية) في المنطقة الداخلية من عمان، حيث كان حكم الأئمة يقوم

على حصر السلطة السياسية في يد الإمام المبايع. وسرعان ما دخلت البلاد في دوامة الانقسامات القبلية والصراع بين العرب القادمين من اليمن (اليمانيين) في جنوب غربي الجزيرة العربية وبين قبائل نزار الذين جاؤوا من نجد.

لكن هذه المنازعات القبلية أدّت أخيرًا إلى وحدة عُمانية، بعد ان استتب الأمر للدين الجديد في نظام تشريعي وسياسي قامت عليه دعائم المجتمع (راجع «الإباضية» و«الإمامة...» في باب معالم تاريخية). ولقد أسهمت الشخصية الدينية العمانية في نشر العقيدة الاسلامية حيثما حلّ التجار والملاحون العمانيون، ولا سيما في افريقيا الشرقية. وتوصف مدينة نزوى (التي كانت بمثابة العاصمة الدينية لدولة الأئمة) في الكتب التاريخية والدينية العمانية بأوصاف، مثل «بيضة الاسلام وكرسي مملكة العرب». وقد تنقلت العاصمة الدينية خلال مراحل التاريخ من الرستاق وصحار إلى نزوى وغيرها من مناطق عمان الداخلية.

فترة ظلم وظلامة (القرن العاشر–القرن السادس عشر): كانت هذه الفترة فترة من الجمود والركود خيّم فيها الغموض على التاريخ العماني، رغم ان حكم الأئمة قد استمر قائمًا في داخل البلاد.

كانت عُمان خاضعة للملوك نبهان الذين استولوا على السلطة من الإماميين عام ١١٥٤، واحتفظوا بها على قسم كبير من البلاد، حتى انتخاب الإمام ناصر بن مرشد اليعربي (١٦٢٤). وقد وصف المؤرخون العمانيون فترة النبهانيين بأنها مرحلة مظلمة، على اعتبار ان العلماء عانوا فيها اضطهادًا مخيفًا، فأحرقت الكتب وضُيق على النشاطات الدينية والتربوية. كذلك ألغيت القوانين والشرائع الإباضية وانتشرت الفوضى الكاملة. وقد تعرّض العمانيون لأشكال عديدة من القمع، وصودرت الممتلكات والاراضي، مما أرغم بعض القبائل على الانتقال إلى داخل البلاد أو الهرب منها.

لم تستطع معارضة حكم النبهانيين ومقاومتهم، على يد أربعة من الأئمة المنتمين إلى قبيلة اليحمدي، استعادة الاستقرار أو إخضاع القبائل المتمردة الداعمة للنبهانيين. وحلّ نجاحهم تمثل في الحد من أضرار الفترة النبهانية.

وعشية وصول البرتغاليين (اواخر القرن السادس عشر)، كانت خريطة عمان السياسية مؤلفة من: الإمامة (اليحمدية) في عُمان الداخلية؛ آخر الملوك النبهانيين في منطقة بهلاء؛ سيطرة ملك هرمز على الساحل.

والجدير ذكره هنا أن هرمز هذه هي المعروفة في تاريخ تلك الحقبة بهرمز «الثانية»، وهي جزيرة صغيرة عمّرت عام ١٣٠٠ على مدخل الخليج (مضيق هرمز) بعد ان كان الغزاة المغول قد أبادوا في القرن الثاني عشر دولة هرمز القديمة الواقعة على جزيرة مجاورة. إن هرمز الثانية هذه كانت آنذاك مزدهرة بفضل دورها في التجارة العالمية بين الشرق والغرب. وعلى الرغم من مساحة هذه الجزيرة المحدودة والانعدام الكلي للموارد الحياتية كالخضار والماء فيها، فقد بلغ عدد سكانها في القرن الخامس عشر ٤٠ ألف نسمة من فرس وعرب. وكان نشاطها التجاري آنذاك «أكبر حجمًا من نشاط لندن وأمستردام حتى في أوجهما».

الغزو البرتغالي: بعد سنوات قليلة من رحلة دي غاما الأولى التي ظهرت على أنها استكشافية وتجارية، قام القائد البحار البرتغالي ألفونسو دي ألبوكرك Alfonso de Albuquerque بزيارة للهند (١٥٠٢–١٥٠٣) اتضحت معها أن ثمة خطة برتغالية تقضي باحتلال عدن لتأمين باب المندب وإغلاق الملاحة في البحر الأحمر، وباحتلال هرمز والمرافىء العمانية والسيطرة على التجارة في



ألفونسو دي ألبوكرك.

الخليج، وباحتلال منطقتي ديو Diu وغو Goa وبسط السيطرة على الهند.

وكذلك ظهرت هذه الخطة مع الرحلة الثانية (١٥٠٢) لفاسكو دي غاما على رأس اسطول صغير من خمس سفن، إذ راح دي غاما يغرق كل مركب يصادفه في طريقه.

وفي ١٥٠٨، وصل اسطول برتغالي بقيادة ألبوكرك إلى جزيرة سوقطره اليمنية، القريبة من مدخل الخليج. وكان البرتغاليون يعتقدون (وربما كانوا قد بثوا هذا الاعتقاد خدمة لمصالحهم) برواية تقول إن السيد المسيح مرّ بهذا المكان في طريقه إلى الهند. فجعلوا من سوقطره نقطة انطلاق حملاتهم إلى الهند والخليج.

وفي ١٠ آب ١٥٠٨، انطلق الهجوم. وفي اقل من ١٠ ايام، أحرق البرتغاليون أربع مدن عمانية، ونهبت ثم احتلت. وهذه المدن هي: قلهات، قريات، مسقط وخورفكان، ونكّلت القوات البرتغالية بالأهالي بصورة وحشية. وخلال الشهر نفسه (آب)، احتل هرمز، وفرض على ملكها سيف الدين دفع جزية سنوية للبرتغاليين وليس للفرس.

وفي ١٥١٤، قاد ألبوكرك حملة فاشلة على عدن لأنه لم يتمكن من احتلال منطقة المصوع وإغلاق البحر الأحمر في وجه السفن المصرية. فركز إهتمامه على الخليج، واصبح البرتغاليون سادة منطقة شاسعة من السواحل الشرقية لافريقيا إلى السواحل الغربية للهند. واعتبارًا من ١٥٤٢، وعلى اثر عجز حاكم هرمز عن دفع الجزية المفروضة، قرّر البرتغاليون تعيين مراقبين لجمع الرسوم الجمركية. فأصبحوا السادة الفعليين لهرمز.

الأوضاع والظروف لمصلحة البرتغال

على جبهة الفرس ايضًا: رأى البرتغاليون أن يلتفوا على القوة الفارسية ايضًا مستفيدين من وضع، أو ظرف كان لمصلحتهم بصورة مدهشة. ذلك أن الشاه إسماعيل (١٤٩٩-١٥٤٢) ركّز كل اهتمامه على المناطق الشمالية من بلاده، خاصة على عاصمته تبريز التي سقطت بيد العثمانيين في معركة تشالديران (١٥١٤)، فرأى نفسه متراجعًا أمام البرتغاليين في الجنوب (الخليج)، ومقرًا باحتلال هرمز وتابعيتها للملك البرتغال. أضف إلى ذلك أنه كان يرى نفسه ضعيفًا سياسيًا باختياره المذهبي (الشيعي)، إذ كان أول من جعل من التشيع المذهب الرسمي لمملكته؛ ومن هنا كان عداء العثمانيين الشرس حياله. وأضف إلى ذلك ايضًا، وعلى جبهة عمان الداخلية نفسها، الدرك السحيق الذي كان قد انحدر إليه العمانيون بفعل قرون من حكم الملوك النبهانيين وغياب نظام الإمامة كما تقدم ذكره أعلاه.

ورغم كل ذلك، تمكن العمانيون، بعد

سنوات قليلة من «المفاجأة»، من القيام بثورات وحركات تمرد في ١٥١٩ و١٥٢١ و١٥٢٢. ولم يتمكن البرتغاليون من خنق ثورة ١٥٢٢ إلا باستدعاء تعزيزات من الهند؛ وتجددت الثورة في ١٥٢٦. فرأى البرتغاليون تدعيم موقعهم في مسقط، وتحويلها إلى موقع عسكري متماسك على مدخل الخليج. وفي ١٥٨٧، بنى البرتغاليون قلعتين عملاقتين في مسقط: قلعة الجلالي وقلعة الميراني.

المنافسة الهولندية والبريطانية والفرنسية:

مع توقيع معاهدة سلام بين الامبراطورية العثمانية والدولة الصفوية في ١٥٥٥ (تخلت بموجبها فارس عن مطالبها في منطقة ما بين النهرين)، انتقل اهتمام الأخيرة إلى الجنوب نحو منطقة هرمز، خاصة مع مجيء الشاه عباس الأول (١٥٨٦-١٦٢٩). فوجد التفوق البرتغالي نفسه مهدّدًا بالتوازن الجديد في المنطقة من جهة، وبمطامع بدأت تبديها في الخليج كل من بريطانيا وهولندا من جهة أخرى.

وفي انتظار أحداث جديدة تقع على هذه الأسس المستجدة، كان الحكم البرتغالي قد أصاب عُمان، في جميع بناها، باضرار فادحة، خاصة في أسطولها التجاري الذي عُرفت به عُمان تاريخيًا، وفي جميع المرافق والقطاعات المرتبطة بالتجارة.

وعلى وجه الإجمال، وبسبب السيطرة البرتغالية على الخطوط البحرية للخليج، كانت الثقافة المحلية قد تفتتت، بحيث كانت المنطقة، لدى وصول الانكليز والهولنديين، شبه مهيّأة لمرحلة استعمارية جديدة دون أن تستطيع مقاومتها بأدنى مقاومة.

وضع البريطانيون قدمهم في منطقة الخليج بفضل اتصالاتهم مع الدولة الفارسية، وفي سعيهم الدؤوب لأن يفرضوا أنفسهم على مزاحميهم الهولنديين الذين كانوا قد أسسوا في ١٦٠٢ شركتهم الشرقية لمنافسة «شركة الهند الشرقية» التي أسسها البريطانيون في ١٦٠٠. وامتد مشهد منافسة الشركتين من أندونيسيا والهند الشرقية حتى الخليج.

إن أول ما أنتجه التحالف الفارسي-البريطاني كضربة قوية للهيمنة البرتغالية هو قرار الشاه عباس تحويل منطقة غمبرون Gamberun المقابلة لجزيرة هرمز إلى مرفأ رئيسي سمّاه بندر عباس. وقد طغى هذا الميناء الجديد على إشعاع هرمز، مما انعكس سلبًا على النشاط التجاري البرتغالي.

ثم جرى أول اشتباك بين القوات البريطانية والبرتغالية في ١٦١٢، تبعته اشتباكات أخرى في ١٦١٥. وقد هزم الاسطول البرتغالي على سواحل سورات، فحصلت بريطانيا على امتيازات أخرى في الهند.

واستطاع سكان ساحل الخليج العربي، وقد شاهدوا اهتزاز الهيمنة البرتغالية، البدء في التعبير عن استيائهم والمراهنة على مساعدة الجار الفارسي. فحاول الشاه عباس، في البدء، الاستفادة من هذه الحركة، فتعاون مع السكان لطرد البرتغاليين من منطقة جلفار. ولكن الفرس لم يلبثوا أن أصبحوا المحتلين الجدد للساحل العربي. وفضلًا عن ذلك عقد اتفاق فارسي-برتغالي اتاح للبرتغاليين محاصرة المنطقة وبنوا فيها قلعة جديدة قريبة من تلك التي احتلتها القوات الفارسية في جلفار. هكذا رأى السكان أنفسهم ان اراضيهم باتت محتلة من جانب دولتين أجنبيتين بدلًا من دولة واحدة.

عاد الفرس والبريطانيون فاتفقوا على إزالة نفوذ البرتغاليين عن هرمز. فحاصرت قواتهما المتحالفة هرمز بعد ان احتلت منطقة قشم، وهي مصدر تموين هرمز بالماء والغذاء. وفي ٢١ نيسان ١٦٢٢، سقطت هرمز، وتركت للخراب، ما أفاد ميناء بندر عباس الذي جعلت منه الشركة الهندية مركزها الرئيسي.

في هذه الأثناء، ومع وفاة الشاه عباس، فقدت بريطانيا صديقًا وحليفًا. فاستفاد الهولنديون من فترة انطواء الدولة الفارسية، وحققوا انتصارات على البرتغاليين في ملقة (١٦٤١)، وحصلوا على امتيازات في فارس، كما جعلوا من بندر عباس مركزًا رئيسيًا لشركتهم.

لكن تعاظم نفوذ الهولنديين أثار مخاوف البريطانيين. فبين ١٦٥٢ و١٦٦٧، اندلعت أربعة نزاعات انكليزية–هولندية في اوروبا وفي المناطق المستعمرة (خاصة حول بندر عباس). وهذه الحروب، وإن لم تغير شيئًا من موقع الهولنديين في الخليج، فإنها سمحت للبريطانيين بإرساء التفوق المؤكد لامبراطوريتهم.

نأتي إلى فرنسا، فإن تدخلها جاء متأخرًا، وبدأ بتأسيس الملك لويس الرابع عشر، في ١٦٦٤، لـ«شركة الهند الشرقية»، التي ما لبثت ان دخلت هي ايضًا منطقة الخليج واتخذت، مثل الشركة الانكليزية والشركة الهولندية، من بندر عباس مركزًا رسميًا لها. وقد دشّن هذا الطموح الجديد فترة منازعات أخرى.

بدأ لويس الرابع عشر أولاً بالقضاء على القوة التجارية الهولندية، وتمكن من تدمير الاسطول الهولندي في المتوسط. ورأت بريطانيا في ذلك فرصة للقضاء على منافسيها الهولنديين، فعقدت في البداية حلفًا مع فرنسا. وبعد اكتمال هزيمة الهولنديين، قلب الانكليز تحالفهم، ووقعوا صلحًا منفصلاً مع هولندا (١٦٧٤)، ثم ما لبثوا أن عقدوا حلفًا مع هولندا (١٦٨٨) يرمي إلى سدّ الطريق أمام فرنسا، ثم عادوا وابتعدوا عن هولندا واقتربوا من البرتغاليين، فضمنوا لهم بعض الأملاك من امبراطوريتهم السابقة منها عُمان؛ لكن السياسة البرتغالية، وكذلك الهولندية، اصبحت منقادة للسياسة الاستعمارية البريطانية.

ومنذ النصف الثاني للقرن الثامن عشر، وجدت بريطانيا نفسها في موقع قوة كاف لإرساء أسس حضور دائم في الشرق، وخاصة لتنظيم ساحتها الاستعمارية في المنطقة. وقسّمت شركة الهند الشرقية الانكليزية الهند إلى ثلاثة كيانات جغرافية، هي: البنغال، مدراس وبومباي. وهكذا وقعت منطقة الخليج تحت مسؤولية حكومة بومباي. ففقدت عُمان، ومنطقة الخليج، كامل سيادتهما. وأكثر من ذلك، فقد وُجدتا غارقتين في التفكك.

الدولة اليعربية (١٦٢٤–١٧٤١)

الإمام ناصر بن مرشد: بعد مرحلة طويلة من التمزق الداخلي وتجذر الروح القبلية، مضافًا إليهما ما شهدته هذه المرحلة من احتلال دولة هرمز للمدن الساحلية في منتصف القرن الثالث عشر، ثم الاحتلال البرتغالي لهذه المناطق الساحلية بما فيها هرمز. بعد هذه المرحلة، اجتمع سبعون من نخبة العلماء والوجهاء الإباضيين في قرية قصرى، في منطقة الرستاق عام ١٦٢٤، وانتخبوا ناصر بن مرشد إمامًا. لكن الإمام اشترط على نحو غير مألوف شرطًا وحيدًا: الولاء التام؛ فأدّى العلماء القسم، وتم انتخابه «إمام الشراء» (راجع «الإباضية...» و«الإمامة...» في معالم تاريخية).

طبق الإمام ناصر بن مرشد سياسة ثابتة وحازمة حيال القبائل المتمردة، كما أخضع الممالك الصغيرة الشكلية في المقاطعات والمناطق. فسقطت في يده المدن والقرى الواحدة بعد الأخرى، كما لو كانت متأهبة لمحو آثار الفترة النبهانية إلى الأبد وإخراج عُمان من الظلمات التي كانت غارقة فيها. ثم وجّه الإمام أنظاره ناحية الساحل، فخضعت له القبائل هناك بعد أن قضى على جيش قبائل بني ياس. وهكذا وجدت عُمان نفسها من جديد، وتهيّأ شعبها لتحرير المدن العمانية الساحلية من نير البرتغاليين.

تصفية الوجود البرتغالي: كان على العمانيين الاعتماد على قواهم الذاتية. ذلك ان العلاقات الانكليزية–البرتغالية كانت، في تلك الأثناء، علاقات تحالف، وكذلك الفارسية–البرتغالية فقد كانت علاقات وفاقية.

هيّأ الإمام ناصر جيشه، واقتلع به البرتغاليين والفرس من منطقة جلفار في آب ١٦٣٣. وكان ذلك أول انتصار عسكري على القوات الأجنبية. وبعد سنة (١٦٣٤)، وقعت منطقة صور وقريات في قبضة الإمام، في حين ظلت صحار ومسقط خاضعتين للقوات البرتغالية.

وفي ١٦٤٤، دخلت قوات الإمامة حروبًا متقطعة مع القوات البرتغالية، وعجزت على اختراق السور المحيط بمسقط الذي كان البرتغاليون قد بنوه في الوقت الذي كانوا قد بنوا فيه قلعتي الميراني والجلالي الشهيرتين.

ومن جديد، في ١٦٤٨، جرّدت القوات العمانية حملة بقيادة مسعود بن رمضان، وخميس بن سعيد، لفرض الحصار على مسقط. وضرب القائدان حصارًا عليها من ١٦ آب حتى ١١ ايلول، قبل البرتغاليون في نهايته الشروط التي حدّدها الإمام ناصر، ووقع اتفاق من خمسة بنود ينص واحد منها على إلغاء القانون المتعلق بالضريبة المفروضة على العمانيين من قبل البرتغاليين. فكان هذا أول اتفاق فرضته قوة وطنية على مستعمرين.

في نيسان ١٦٤٩، توفي الإمام ناصر بن مرشد بعد ٢٦ سنة من الحكم، وكان في السابعة والأربعين من العمر، ودفن في مدينة نزوى. ولقد كانت انجازاته تاريخية. فمحا آثار خمسة قرون من التمزق، وأدخل عمان التاريخ الحديث.

سلطان بن سيف اليعربي (١٦٤٩–١٦٨٨): يوم وفاة الإمام ناصر، انتخب العلماء سلطان بن سيف ابن عم الإمام المتوفى وأحد قادته العسكريين. وقد جاء عهده امتدادًا لعهد الإمام ناصر.

انتهز البرتغاليون مناسبة وفاة ناصر، ونقضوا الاتفاق المعقود مع الإمامة، خاصة لجهة الضرائب. فأعلن سلطان الحرب عليهم، وتمكن من طردهم من القلعتين في مسقط (٢٣ كانون الثاني ١٦٥٠). وفي أقل من سنة من بداية عهده، حرّر سلطان كامل عمان وأنهى بناء الدولة العمانية. فاستعادت عمان موقعها كأقوى دولة بحرية في المحيط الهندي باسطة سلطتها من الخليج إلى شرقي افريقيا. وأكثر من ذلك، فقد أخذ سلطان في مطاردة البرتغاليين وتحرير جزر كلوه وباتا، وزنجبار وممباسا، ووضعها تحت السلطة العُمانية، وقد عين فيها شخصيات عمانية لإدارة شؤونها. فغدت كل هذه المنطقة جزءًا من الدولة العمانية.

وفي ١٦٧٠، شنّ العمانيون هجومًا على منطقة ديو قرب خليج بومباي، وفي ١٦٧٤ على منطقة بيسان Bessin، وكانتا مستعمرتين برتغاليتين. وكرمز للانتصارات العمانية، قام الإمام ببناء قلعة نزوى الشهيرة التي موّل بناءها من الغنائم التي حملتها القوات العمانية من معركة ديو، وقد دام بناؤها ١٢ سنة. وتعتبر هذه القلعة إحدى معالم تاريخ عُمان الوطني. ونشطت التجارة، واحتلت مسقط محل هرمز في الأهمية التجارية. كما عرفت عمان نهضة تربوية وثقافية.

بلعرب بن سلطان (١٦٨٨–١٧١١): توفي السلطان بن سيف عام ١٦٨٨. فانتخب إبنه بلعرب الذي كان مشهورًا بسخائه فلقب بـ«أبي العرب». وكان بلعرب قد أسهم في كل المنجزات التي حققها سلفاه (جدّه وأبوه)، وتميز عهده بخلق مؤسسات للتعليم الرسمي تقدم فيها كل التسهيلات للطلاب.

لكن انتخاب بلعرب، على الرغم من شرعيته، وعلى الرغم من كفاءة بلعرب، أعطى مؤشرًا على بداية تغيير طبيعة الإمامة في التاريخ الحديث، إذ بدا أن الإمامة تتحول من الانتخاب إلى الوراثة.

حرب أهلية وسقوط الدولة اليعربية: وفعلاً أثبت تعاقب «الانتخابات» اللاحقة أن ثغرة قد فتحت في التقاليد الإباضية. فقد توالى على الحكم سبعة أئمة ينتمون إلى الأسرة نفسها، لكن الأخيرين منهم لم يتمتعوا بشرعية كلية. فأعيد انتخاب سيف بن سلطان ثلاث مرات، وربما أربعًا (١٧١٨ و١٧٢٢ و١٧٢٨)، وعليه تقع مسؤولية إنهاء التجربة اليعربية، ومسؤولية إهانة وطنه بطلبه مساعدة من الفرس في محاولة يائسة لتوطيد إمامته.

فما إن حدث الخرق السلالي لمبدأ السيادة الانتخابية (في الإمامة الإباضية) حتى دُشن نوع آخر من النزاع. فقد تحدّى سيف بن سلطان الأول أخاه بلعرب وخاض الاثنان حربًا دامية، إلى ان توفي بلعرب بعد سبع سنوات من الحكم. واستطاع سيف أن يكسب مبايعة جملة من القبائل على الرغم من رفض علماء الحركة الإباضية واعتبارهم بيعته اغتصابًا. فأُفرغ منصب الإمامة من محتواه الانتخابي.

ومع ذلك، عرف عن سلطان بن سيف الاول قوة شخصيته وتمكنه من تحقيق انجازات مهمة على الصعيدين الخارجي والداخلي. وبعد وفاته، انتخب إبنه سلطان بن سيف الثاني إمامًا. وكان كوالده قويًا، لكنه محبًا لجمع الثروة والتبذير. فأنفق كل الثروة التي تركها أبوه واستدان من أموال المساجد والأوقاف.

وعلى الرغم من ذلك، كانت عمان قد توصلت، خلال تلك الفترة، إلى تحرير البحرين من الفرس، كما احتل العمانيون مواقع على الساحل الفارسي مثل قشم، لارك وهرمز. وهكذا تمّ إرساء السيطرة العمانية على منطقة الخليج والتي سوف تستمر حتى القرن التاسع عشر.

ومع وفاة الإمام سلطان بن سيف الثاني، دخلت عمان في حرب أهلية نتيجة الصراع على السلطة. ذلك ان سلطان بن سيف الثاني ترك عدة أبناء كان أكبرهم، سيف، في الثانية عشرة من عمره. فبين قبائل أيدت ترشيحه، وقبائل أخرى، إضافة إلى العلماء، رفضت هذا الترشيح، نشبت حرب أهلية جاء بصددها في كتاب د.حسين عبيد غانم غباش، «عمان، الديمقراطية الاسلامية»، ص١٢١ (نقلاً عن -L'Oman et la France- quelques éléments d'histoire, Archives et document., Paris Min.des Af. Et.,1989,p.3): «إن حروب مسقط الأهلية ما زالت مستمرة بين الإمامين، سيف بن سلطان ويعرب بن بلعرب. وقد سقط أكثر من أربعين ألف قتيل من الجانبين خلال السنتين اللتين قضياهما في الحرب».

ومع ضمور التقاليد الإباضية، في هذه الحرب، وضعف نفوذ العلماء وأهل الحل والعقد، التف العمانيون حول قبائلهم، وبدأت هذه الأخيرة تلعب دورًا سياسيًا متناميًا على حساب الإمامة والوحدة الاجتماعية، وكذلك على حساب السلام الداخلي.

ولوضع حد للنزيف، ولانقاذ عُمانَ من الدمار الكلي، اتفق العلماء على ترشيح شخصية من خارج الأسرة اليعربية. فانتخب محمد بن ناصر الغافري إمامًا (١٧٢٤). فتمكن هذا من فرض نفسه على القبائل الثائرة عليه. لكنه خرّ صريعًا في إحدى المعارك في صحار (١٧٢٨). فأعيد انتخاب سيف بن سلطان، لكن إمامته لم تدم طويلاً، فعزله العلماء بسبب «حياته الخاصة»، وأنيطت الإمامة بـ يعرب بن بلعرب.

لكن سيفًا، والقبائل المناصرة له رفضوا إمامة يعرب. وطلب سيف من الامبراطور الفارسي نادر شاه التدخل لمصلحته (١٧٣٩). فأسرع هذا وأنزل قواته حتى وصلت إلى نزوى ونكلت بأهلها. إزاء هذا الخطر الخارجي، توحدت كلمة القبائل، وفرضت على سيف التخلي عن الإمامة لمصلحة بلعرب بن حمير، وتوصلت إلى تحرير معظم المناطق من أيدي الفرس. ثم تمت البيعة، في ١٧٣٨، لرجل آخر هو سلطان بن مرشد اليعربي الذي اجتمعت حوله كلمة العلماء وأعيان القبائل، باستثناء سيف بن سلطان الذي عاد يحرّك الجراح، بل يطلب تدخل الفرس من جديد. فعاد الشاه وأرسل قواته ونزلت في جلفار. فأعطى الإمام سلطان بن مرشد لقضية تحرير عُمان أولوية مطلقة. وخاض طيلة عهده معارك ضد الفرس. وفي ١٧٤٠، مات والسلاح في يده. وبوفاته انتهى عهد الدولة اليعربية. وفي هذه الأثناء، قرّر سيف بن سلطان الذي كان أصل الحرب الأهلية وحليف الفرس على شعبه، الانسحاب خائبًا واللجوء إلى الرستاق حيث مات.

دولة البوسعيدي
(١٧٤١– إلى اليوم)
نظام السلطنة

تمهيد: انتهى نظام الإمامة مع الدولة اليعربية إبان الحرب الأهلية (١٧٢٨–١٧٣٧)، وبدأ نظام السلطنة مع مؤسس الدولة البوسعيدية الإمام أحمد بن سعيد (١٧٤١–١٧٨٣). وخلال عهد المؤسس هذا، أخذ أول انفصال ضمني بين النظامين السياسيين يرى النور. إلا ان الحركة (المذهب) الإباضية استمرت في إضفاء طابعها على تاريخ المنطقة الداخلية من البلاد، علمًا بأن الثقافة الإباضية ظلت سائدة في البلاد.

وفي هذه الأثناء، جرى شيء من التغيير على المشهد الدبلوماسي. ففي فرنسا، كانت حكومة الثورة ثم حكومة الامبراطورية تسعيان إلى إعادة توجيه السياسة الخارجية. وجرت اتصالات من أجل إقامة علاقات صداقة بين عُمان وفرنسا. ولما كانت حملة نابوليون على مصر (١٧٩٨–١٧٩٩) تشكل تهديدًا للنظام الاستعماري البريطاني في الشرق، لم يكن لدى انكلترا ما هو أكثر إلحاحًا من السعي لانتهاز الفرص بتوقيع معاهدة أولى مع عُمان. ولكن فرنسا استمرت في علاقتها مع العمانيين مسهمة في التأثير على الرقعة السياسية الاستعمارية للمنطقة.

الإمام أحمد بن سعيد البوسعيدي (١٧٤١–١٧٨٣): كان أول ظهور سياسي لهذا الإمام–مؤسس الدولة البوسعيدية–في ١٧٢٨ عندما التقى الإمام سيف بن سلطان الثاني الذي عينه أول وال لمنطقة صحار الساحلية. ونجح أحمد بن سعيد في تحرير صحار ثم مسقط من الفرس (١٧٤١)، ولمع إسمه كرجل قادر على إخراج عمان من حالة الحرب الأهلية وترميم مكانتها في المنطقة الآسيوية–الأفريقية.

كان بلعرب بن حمير منافسه، وقد جابهه، بدعم من القواسم. وخرج أحمد منتصرًا من معركة لقي فيها بلعرب مصرعه. ثم رأى أحمد نفسه يناور خصمًا آخر هو ناصر بن محمد، رئيس الغوافر، فعقد معه صلحًا.

أنهى الإمام أحمد الحرب الأهلية، وأخرج عُمان من أزماتها الداخلية، وطوّر إدارة البلاد، وبنى اسطولاً تجاريًا وبحريًا، ووطدّ موقع دولته كقوة إقليمية في المحيط الهندي والخليج العربي، وأعاد تثبيت سلطة عمان على الممتلكات العمانية في شرقي افريقيا، و لم يقم علاقات خاصة مع بريطانيا ورفض طلب شركة الهند الشرقية إقامة مركز لها في مسقط، ولعب الورقة الفرنسية في المحيط الهندي لا سيما في علاقاته مع جزيرة موريشيوس وجزيرة فرنسا وجزيرة الريونيون وجزيرة بوربون، ومع الهند وعلى الأخص مع تيبو زعيم منطقة ميسور خصم بريطانيا الشهير، ووقف إلى جانب العثمانيين في حربهم ضد الفرس الذين كانوا يفرضون حصارًا على البصرة (١٧٧٥–١٧٧٦) وتمكنت القوات العمانية من فك الحصار وتحقيق نصر آخر على فارس.

داخليًا، تمكن الإمام أحمد من القضاء على



مسقط (١٧٧٠) من كتاب رحالة فرنسي.

حركتي تمرد قام بهما ولداه سيف وسلطان، وأعفى عنهما في المرتين. وبدأ يغيّر في بنية السلطة مبتعدًا عن النموذج التقليدي الإباضي للإمامة. فلم يعد يستند إلى العلماء وحدهم، وعين ولاة وقضاة دون الرجوع إلى العلماء. فضعف نفوذهم، خاصة في المناطق الساحلية حيث تكونت طبقة تجارية واسعة ونافذة وجدت في النظام الجديد، الذي أرساه الإمام أحمد، بديلاً يلبي حاجاتها.

خلافة الإمام أحمد: هيّأ الإمام أحمد أبناءه لخلافته في الحكم ومنحهم لقب «السادة» (ليس لهذا اللقب أية علاقة بلقب «السادة» الذي يحمله المنتسبون إلى النبي). فعقب وفاته، في ١٧٨٣، انتخب ابنه الرابع سعيدٌ إمامًا. لكن في ١٧٩٢، ثار عليه أخواه قيس وسلطان، وأُرغم سعيد على التنازل عن الحكم لصالح ابنه حمد بن سعيد الذي نقل العاصمة من نزوى إلى مسقط.

فأصبح لعمان عاصمتان: نزوى العاصمة التقليدية والمركز الديني والروحي للداخل، ومسقط العاصمة التجارية والسياسية للساحل. لكن حمدًا لم يلبث أن توفي في السنة نفسها التي تولى فيها السلطة. ونتيجة لذلك، تجدد الصراع على السلطة بين الإمام سعيد وأخويه قيس وسلطان. وكانت النتيجة اجتماعًا بين ورثة السلطة في ميناء بركا الصغير أسفر عن عقد اتفاق يتعلق بتقسيم عمان بين: -سعيد (الإمام «الرسمي») بقي في الرستاق؛ -سلطان استولى على السلطة في منطقة مسقط؛ -وقيس اتخذ منطقة صحار القريبة من مضيق هرمز مركزًا لسلطته.

وهكذا، عنى هذا التقسيم أمورًا ثلاثة: ١- نفي تدريجي لنظام الإمامة؛ ٢-ازدياد الهوة بين الداخل والساحل؛ ٣-دور خارجي، خاصة بريطاني، في تعميق هذه الهوة، وتحويلها في ما بعد إلى انقسام وطني وسياسي وثقافي. وكان يظهر ذلك بصورة واضحة كلما ضعفت بريطانيا أو قويت إزاء فرنسا (وفرنسا هذه كانت قد أصبحت منذ عهد الإمام أحمد صديقة تقليدية للعمانيين).

معاهدة ١٧٩٨: بعث نابوليون بونابرت، وهو في مصر، رسالة إلى السيد سلطان بن أحمد سلطان مسقط يؤكد له فيها استمرار الصداقة الفرنسية-العمانية. لكن الرسالة وقعت في يد الانكليز الذين أخفوها لمدة سنة كاملة حملت سخطًا على فرنسا من جانب البلدان العربية والاسلامية بسبب حملة بونابرت على مصر.

وخلال هذه السنة، نجح الانكليز، من خلال أحد ممثلي شركة الهند الشرقية في بوشهر، مهدي علي خان، في اقناع السيد سلطان بضرورة عقد اتفاق مع بريطانيا. وتم توقيع هذا الاتفاق في ١٢ تشرين الاول ١٧٩٨، ويقضي بصورة رئيسية إلى تحييد عُمان وقطع علاقاتها مع الفرنسيين عن طريق استرجاع المقر الذي أعطي للوكالة الفرنسية في مسقط، ومنح تسهيلات عسكرية للبحرية البريطانية في ميناء بندر عباس في بلاد الفارس الذي كان خاضعًا لسلطة مسقط. فكانت المعاهدة الأولى بين بلد عربي وبريطانيا.

وسعى السيد سلطان، في ما بعد، للتخلص من عبء هذا الاتفاق. فأرسلت حكومة بومباي (الخاضعة لبريطانيا) الكابتن جون مالكولم J.Malcolm ليقابل السيد سلطان. وبعد مساعي حثيثة (ترغيب، وتهديد باغلاق موانيء الهند في وجه السفن العمانية)، حصل مالكولم على اتفاق جديد (كانون الثاني ١٨٠٠) يعيد تأكيد اتفاق ١٧٩٨. وبما ان مالكولم كان طبيبًا جراحًا، فقد توصل إلى إقناع السيد سلطان بأن يصبح طبيبه الخاص، وقال عبارته الشهيرة: «إن امبراطوريتنا في الهند مدينة، في الواقع، للتجارة والطب».

ظهور الوهابيين: جاء انتشار الدعوة الوهابية وتوسعها لتثير مخاوف السيد سلطان الذي سارع إلى طلب المساعدة العسكرية من البريطانيين. ولمّا لم يستجيبوا لندائه، ألغى سلطان اتفاق ١٧٩٨ (المثبت باتفاق ١٨٠٠، كما رأينا) وعاد والتفت ناحية الفرنسيين. فأنجده هؤلاء بالجنود في بادىء الأمر، ثم عادوا وتقاعسوا في وقت كان الضغط والحصار البريطاني على عُمان يشتد.

وفي ١٨٠٤، تجدّد الصراع بين الوهابيين وعُمان. ومضى سلطان بن أحمد هذه المرة يسعى إلى الحصول على دعم العثمانيين، من خلال باشا بغداد، خصم الوهابيين. وفي طريق عودته إلى مسقط، اصطدم بالاسطول البحري للقواسم حلفاء الوهابيين الأقوياء الذين سدّوا عليه الطريق. وفي معركة بحرية قريبة من لنجة، لاقى سلطان حتفه (١٨٠٤).

وكانت الحركة الوهابية قد كسبت، منذ اواسط القرن الثامن عشر، مؤيدين ومريدين كثر لها بين قبائل المنطقة («ساحل عمان») كقبائل النعيم وبني كعب... وبسبب وجود هذه القبائل في واحة البريمي، أحد أهم التجمعات العمانية على حدود الدولة السعودية، فإن النفوذ الوهابي أثّر، منذ ذلك الحين، في تاريخ تلك المنطقة وفي تاريخ عمان. وبعد ذلك احتلت قوة وهابية واحة البريمي وأخضعت قلاعها، وفرضت جزية على سلاطين البوسعيدي. ومع تبني القواسم، وهم قوة بحرية في منطقة رأس الخيمة، حوالي نهاية القرن الثامن عشر، المذهب الوهابي، ثم تبني قبيلة بني بو علي هذا المذهب ايضًا في مطلع القرن التاسع عشر، استطاعت الوهابية الوصول حتى جعلان في المنطقة الشرقية من عُمان.

سعيد بن سلطان البوسعيدي (١٨٠٦-١٨٥٦): خلال السنتين اللتين تلتا وفاة السيد سلطان بن أحمد، دخلت عمان من جديد طور صراع مستميت على الحكم بين ولدي السيد سلطان القاصرين، سالم وسعيد، وولدي عمهما، قيس وبدر. وبفضل النفوذ الوهّابي، وبعد حرب دامية، انتصر بدر. وفرض الوهابيون عليه اتفاقًا

ينص على دفع جزية سنوية لعاصمتهم الدرعية. لكن بدرًا سقط في صراع عائلي جديد على الحكم الذي استولى عليه سعيد بدءًا من ١٨٠٧، وكان عمره آنذاك سبع عشرة سنة، وحكم طوال نصف قرن (حتى وفاته في ١٨٥٦). وكان أول سيّد لعمان يلقب بـ«السلطان»، ثم دعي في ما بعد بـ«الكبير»، وكان قويًا وطموحًا، فوطّد مؤسسة السلطنة التي ستعرفها عُمان حتى أيامنا هذه.

عاشت عُمان عصرها الذهبي في النصف الأول من القرن التاسع عشر في ظل السلطان سعيد بن سلطان البوسعيدي. فالنفوذ العماني اتسعت رقعته حتى شملت زنجبار (راجع معالم تاريخية) وبعض الأجزاء الأخرى من شرقي افريقيا، بالاضافة إلى المقاطعات الجنوبية من بلاد فارس وبلوشستان.

ولقد اتسعت آفاق العلاقات العمانية في عهد السلطان سعيد حتى وصلت إلى سائر أنحاء المعمورة. فهو الذي قام بنقل زراعة القرنفل من أندونيسيا إلى زنجبار، حيث أضحت هذه الزراعة صاحبة اليد الطولى في تأمين نسبة الثلث من ميزانية الدولة لكل عام. وفي عهده كانت عمان سباقة إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة الاميركية، إذ أوفد في ١٨٤٠ مبعوثًا خاصًا إلى الولايات المتحدة على ظهر سفينة محملة بالسلع التجارية. فكان المبعوث العماني، الحاج أحمد بن نعمان، أول سفير عربي وإسلامي للسلطان سعيد بن سلطان (سلطان مسقط وعمان وزنجبار)، كما جرى إيفاد مبعوث عماني إلى بلاط الملكة فكتوريا في بريطانيا عام ١٨٤٢. ومن الجدير ذكره ان الدولة العمانية المسلمة كانت قد درجت منذ اواخر القرن الثامن عشر على توقيع المعاهدات مع الدول الاوروبية، ولم تكن العقيدة الاسلامية التي تأخذ بها الدولة العمانية لتقف حائلاً دون تحقيق التعاون الدولي (راجع باب معالم تاريخية، خاصة «سلطنة عُمان وزنجبار»).

ثويني بن سعيد (١٨٥٦-١٨٦٦):
شكل إنفصال زنجبار (راجع باب المعالم التاريخية) فترة حرجة تحتاج إلى قائد قوي يؤمن الالتفاف الوطني حوله ودعم العلماء له. وهذا لم يتمكن أن يؤمنه ثويني بن سعيد الذي كانت له صلات وثيقة مع بريطانيا وكان نظامه يعتمد عليها ماديًا وسياسيًا. وهكذا يمكن القول إن تاريخ عمان دخل، بعد انفصال القسم الافريقي، طور انحدار مستمر. فعلى اثر التقسيم، انتقل التجار إلى القسم الافريقي الذي كان أكثر ازدهارًا. كما غادرت عُمان رؤوس الاموال التي كانت قد انعشت الاقتصاد الوطني، وعانى القطاعان الزراعي والتجاري من ذلك معاناة قاسية. ومما زاد في الأمر تشرذمًا وضعفًا أن الأخوة (ثويني وأخوته)، وفي القسمين العماني والافريقي، كانوا في نزاع مستمر، إضافة إلى النزاعات مع الوهابيين حول واحة البريمي، وإلى التدخلات البريطانية التي اصبحت اعتيادية وشبه مقبولة من الاطراف المتنازعة في الخليج، لا بل أصبحت هذه الممارسة مألوفة كأنها جزء من المعادلة والتوازن السياسيين في المنطقة.

وفي حين أعدّ السلطان ثويني بن سعيد قوة مسلحة بقيادة إبنه سالم الذي كان حاكمًا لمدينة صحار. وبدلاً من ان يقود سالم جيش أبيه ضد الوهّابيين، جاء بنفسه ليقتل أباه أثناء نومه (راجع «سلطنة عمان وزنجبار» في معالم تاريخية).

سالم بن ثويني (١٨٦٦-١٨٦٨):
دعمت القبائل الغافرية-حليفة الوهابيين-سالمًا. وقد ظهر أول تحدّ لسلطة سالم من جانب عمّه السيد تركي بن سعيد الذي وجد معارضة قوية له من الانكليز (كان تركي قد وقف ضد القرار الانكليزي بفصل زنجبار عن عُمان في ١٨٦١). واعترفت بريطانيا بسالم وفتحت قنصلية بريطانية في مسقط.

عزّان بن قيس (١٨٦٩-١٨٧١)، الثورة والنهضة: في ايلول ١٨٦٩، سار عزّان بن قيس (من وجوه أسرة البوسعيدي) على رأس قوة مدعومة من العلماء إلى مسقط، وأسقطها في ١٢ تشرين الاول قبل ان يتمكن الانكليز من التدخل عسكريًا لانقاذ سالم، فنقلوه إلى بندر عباس، ولم يكتب له أن يرى عُمان ثانية. وكانت لعزّان بيعة الإمامة، فانتهى بها «نظام السلطنة»، وألغي نظام الوراثة، وشكل مجلس الشورى، وأصبح إلى جانب الإمام حكومة وقائد الجيش ومسؤول عن بيت المال (عودة إلى الدستور والتقاليد الإباضية). وأُخضعت القبائل للسلطة المركزية، وأعيد تطبيق القوانين الإباضية، ووضعت أهداف، أهمها: استعادة منطقة البريمي، ووضع حد للنفوذ والسيطرة البريطانيين، واستعادة زنجبار.

إن أهم ما أنجزته حكومة عزّان هو إخضاعها البلاد كلها لسيطرتها في إطار الإمامة باستثناء ساحل عمان.

وفي ١٨ كانون الثاني ١٨٦٩، وبعد أربعة ايام من هجوم قوي، استعاد عزّان واحة البريمي، واتخذ على الفور تدابير لإزالة النفوذ الوهابي فيها. وفي طريق عودته، مرّ بساحل عُمان (راجع باب المعالم التاريخية) ووقع اتفاقية دفاع متبادل ضد الوهابيين مع زايد بن خليفة الأول رئيس قبائل بني ياس في أبو ظبي.

خارجيًا، أقلق بريطانيا أن عزّانًا كان إمامًا منتخبًا ومنتميًا إلى الحركة الإباضية التي يقوم فكرها منذ ولادتها قبل ألف عام على الاستقلال وسيادة الأمة والوطن. فحاولت جاهدةً الضغط عليه سياسيًا واقتصاديًا، خاصة في مسقط وبندر عباس والتجارة البحرية. لكنها ما إن تأكدت من صلابة وضعه الداخلي، ثم من اعتراف فرنسا وهولندا بنظامه، حتى بادرت إلى الاعتراف به بدورها.

لكن جملة من الاحداث المتسارعة أعقبت هذا الاعتراف الدولي (فرنسا، هولندا وبريطانيا) فقضت على عزّان بن قيس وعلى نظام الإمامة. ذلك أن تركي بن سعيد نجح في جمع خيوط خطة الإطاحة بعزان: الاستعداد القبلي الغافري، تأييده من جانب شيوخ «ساحل عمان»، تأييده من جانب الوهابيين، حصوله على مساعدة مالية وسياسية من زنجبار، ومساندة بريطانيا له متعهدًا عدم المطالبة بزنجبار والاعتراف بها منفصلة عن عمان.

وعندما التقى جيش تركي بجيش عزان في منطقة ضنك (١٢ تشرين الاول ١٨٧٠)، حلّت بقوات عزان أول هزيمة عسكرية. ومع نهاية ١٨٧٠ ومطلع ١٨٧١، دارت معركة ثانية، هزم فيها عزّان ولقي مصرعه، ودخل تركي مسقط منتصرًا. ولم تلبث الإمامة نفسها أن سقطت.

تركي بن سعيد (١٨٧١-١٨٨٨):
أعاد تركي، بمساعدة بريطانيا، نظام السلطنة من جديد. لكنه لم يستطع السيطرة على الوضع الداخلي. وكان أهم معارضيه (بعد أن قضى تركي على أهم شخصية إباضية كانت تدعم الإمام عزّان، وهو الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي الذي كان مرشد الثورة ومنظمّها ومرجعها التشريعي والقانوني ورئيس القضاة) صالح بن علي الحارثي الذي واصل شن هجمات شديدة على مسقط.

وحاول تركي إثارة وحدة زنجبار وعُمان، وعرض على حاكم زنجبار في ١٨٨٠ (وكان برغش وصل إلى حكمها بعد وفاة أخيه ماجد) ان يصبح سلطان زنجبار وعُمان معًا، أي ان تركي كان مستعدًا، لتحقيق هذا الهدف، ان يتنازل عن منصبه في عمان. لكن بريطانيا أفشلت هذا العرض، وكان نفوذها قد تعاظم إلى حد أنها أصبحت «الممثلة الرسمية لعمان». وما كان من شأن هذه السيطرة إلا أن توطدت في عهد فيصل بن تركي.

فيصل بن تركي (١٨٨٨–١٩١٣):

حاول فيصل، في بداية الأمر، التعبير عن موقف حازم من بريطانيا. فأعطى نفسه لقب «إمام» بدلاً من «سلطان» في إيحاء لبعده عن الانكليز ولتأثره بنظام الإمامة الإباضية.

في ١٨٩١، وقعت سلطنة مسقط وعمان معاهدة «صداقة» مع بريطانيا (هي في الحقيقة معاهدة حماية) عارضها العمانيون بشدة. وفي ١٨٩٤، تحالفت ضد السلطان فيصل قبائل عمان الداخل تاركة خلافاتها الثانوية جانبًا، وقامت بهجوم واسع النطاق ضد العاصمة مسقط. وبما أن الشيخ صالح بن علي الحارثي (ثالث شخصية إمامية إباضية في عهد الإمام عزّان بن قيس، بعد الإمام عزّان والشيخ الخليلي) أصبح طاعنًا في السن، فقد قاد ذلك الهجوم ابنه عبدالله. فهرب السلطان من عاصمته التي احتلها الثوار، وضحت بريطانيا هذه المرة بحميها، السلطان فيصل، و لم تتدخل لمساعدته، إذ كانت قد اطمأنت لوضعها كصاحبة النفوذ، بل السلطة، الأولى في عمان والمنطقة.

إلا ان فيصلاً تمكن في ١٠ آذار ١٨٩٤، من استرجاع عاصمته ومن تدعيم سلطته من جديد. وباعتبار ان بريطانيا تخلت عنه في أحلك الظروف فقد أخذ منذ ذلك الوقت يتقرب من فرنسا، وانتهى به الأمر ان منح اسطولها تسهيلات كبيرة في ميناء جسة، وهو ميناء طبيعي صغير له موقع استراتيجي ولا يبعد عن مسقط سوى ٨كلم. وقد أدّى ذلك إلى زيادة حدة التوتر في المنطقة. إلا ان القوة المتزايدة للنفوذ البريطاني والاتفاق الاستعماري على تقاسم مناطق النفوذ جعلا الاسطول الفرنسي ينسحب من المياه العمانية، فكان ذلك بمثابة هزيمة كبرى للسلطان فيصل الذي وجد نفسه مجبرًا على الخضوع للقوة البريطانية.

في تلك الأثناء، غيرت بريطانيا مندوبها السامي وعينت مكانه مندوبًا جديدًا هو السياسي المحنك السير بيرسي كوكس Sir Percy Cox الذي لعب دورًا رئيسيًا في إرساء الاستعمار البريطاني وتدعيمه في العراق. وبدأ كوكس بالتخطيط للمرحلة المقبلة، فركز اهتمامه على الابن الأكبر للسلطان فيصل وهو تيمور. فأرسله في ١٩٠٣ إلى الهند لحضور حفلة كبرى أقيمت هناك بمناسبة عيد جلوس الملك ادوارد السابع على العرش. وفي اواخر السنة نفسها قدم اللورد كوران Curran، الحاكم البريطاني العام في الهند، في زيارة لمسقط. وهكذا فقد بذل السير بيرسي كوكس جهودًا دبلوماسيًا مكثفًا جعل عمان تخضع للامبراطورية البريطانية بواسطة ادارتها الاستعمارية في الهند.

فالسيطرة البريطانية من ناحية، وضعف السلطة المركزية على مواجهتها بسبب تزايد نفوذ الأمراء الذين استقلوا بإماراتهم الجديدة على الخليج العربي والخيبة التي تلقاها السلطان فيصل شخصيًا بانسحاب الفرنسيين على أثر التهديد البريطاني من ناحية أخرى، جعل الشعب العماني في حالة غليان كبير وفاقدًا الثقة بالسلطان الذي لم يبقَ له من النفوذ سوى إمامة المسلمين في الصلاة يوم الجمعة.

في هذه الأجواء المشحونة، انتخب بنو تميم بدلاً من الشيخ صالح بن علي الحارثي الذي قتل في ١٨٩٦، ابنه الشيخ عيسى، وبدأت القبائل تتهيأ لخوض معركة حاسمة. إلا ان الانكليز، وقد أدركوا خطورة الوضع، ضغطوا على السلطان فيصل لسنّ قانون يمنع تجارة الأسلحة وامتلاكها، الأمر الذي كان يعتبر في العرف القبلي تعديًا (بل إهانة) على أبسط حقوق الفرد. إذ ذاك دعا شيوخ بني ريام، وهم ايضًا من التمائم، جميع القبائل إلى انتخاب إمام للمسلمين يقود الجهاد ضد البريطانيين والسلطان معًا. وتمّ فعلاً انتخاب سالم بن راشد الخروصي إمامًا في تنوف في شهر ايار ١٩١٣. كما توحّد الهنائيون والغافريون متناسين خلافاتهم

القبلية. وفي شهر تشرين الاول ١٩١٣، مات السلطان فيصل وخلفه ابنه تيمور في ذلك الجو المضطرب.

تيمور بن فيصل (١٩١٣–١٩٣٢):

حاول تيمور، في بداية الأمر وعملاً بنصيحة المندوب السامي البريطاني، التفاوض مع زعماء القبائل الذين لم يقبلوا بأي تنازل. وفي ١٩١٥، قاد الشيخ عيسى بن صالح الحارثي هجومًا قويًا ضد مسقط، إلا ان البريطانيين أرسلوا فرقًا مسلحة من البلوش، بقيادة ضباط انكليز، تمكنت من الانتصار على القبائل الثائرة. ولكن ذلك الانتصار لم يخمد حقد القبائل، وظلت الأوضاع في حالة حرب استنزاف طيلة خمس سنوات كانت فيها البلاد خاضعة لسلطتين: سلطة السلطان تيمور في مسقط والمدن الساحلية، وسلطة الإمام في بقية المناطق الداخلية.

لما وضعت الحرب العالمية أوزارها (١٩١٨) ركّزت بريطانيا اهتمامها على فرض «سلامها» في المنطقة. ففرضت، في ١٩٢٠، معاهدة السيب (والسيب نسبة إلى مكان توقيع المعاهدة في منطقة السيب على مسافة ٢٠كلم من مسقط، وهي اليوم موقع المطار الدولي، «مطار السيب الدولي»، سلطنة عمان) بين السلطان تيمور والقبائل الذين كان يمثلهم الشيخ عيسى بن صالح الحارثي.

عارض الإمام سالم بن راشد الخروصي المعاهدة وحاربها؛ وبسبب موقفه هذا، حيكت مؤامرة على حياته، فاغتيل في اواخر ١٩٢٠، وانتخب بدلاً منه بناءً على اقتراح من الشيخ عيسى الإمام محمد بن عبدالله الخليلي من قبيلة بني رواحة. وبذلك أصبح الشيخ متمتعًا بقوة سياسية وعسكرية، إذ اعترفت به بريطانيا والسلطان كممثل وحيد للقبائل، بالاضافة إلى ما تمتع به من قوة دينية عبر الإمام الجديد.

وهكذا ظلت عمان، منذ توقيع تلك المعاهدة (٢٥ ايلول ١٩٢٠)، ولمدة نحو نصف قرن، مقسمة بشكل فعلي إلى عمان الساحل تحت سلطة السلطان، وعمان الداخل تحت سلطة الإمام المنتخب وزعماء القبائل.

ولزيادة إحكام قبضتها على عمان عملت بريطانيا على إغراق السلطان تيمور بالديون؛ وعندما أدرك السلطان عجزه عن تسديدها وانه سيبقى سجينًا للانكليز تخلى، في ١٩٣٢، عن العرش لابنه سعيد الذي كان عمره آنذاك ٢١ عامًا.

والجدير ذكره أن السلطان تيمور كان، قبل ١٢ سنة، زار الهند (في آذار ١٩٢٠، أي قبل توقيع معاهدة السيب بستة أشهر)، وتقدم منذ وصوله إليها، بطلب شفوي إلى الحكومة البريطانية للسماح له بالتنازل عن العرش. وجاء فعله هذا مطابقًا لما كان فعله ايضًا والده السلطان فيصل.

ويعلّق المورخون على هذه الظاهرة غير المعروفة في أي مكان آخر ربما، انها ظاهرة تمثل، ولا ريب، إدانة تاريخية لمسؤولية بريطانيا الكاملة عن وضع عُمان وما وصلت إليه من مصير مأساوي، حتى أن التدهور وصل فيها إلى درجة فرغت معه العاصمة من سكانها العمانيين. وكان هؤلاء قد قرروا ترك بيوتهم واملاكهم والهجرة. وأما السلطان فكان فيها مع بعض المقربين يمارس حكمه على أقليات أجنبية.

سعيد بن تيمور (١٩٣٢–١٩٧٠): قام المقيم البريطاني باعلام سعيد بقرار أبيه التنازل وبتسلمه العرش. إذ كانت بريطانيا هي التي تولت أمر كل التفصيلات المتعلقة بالتنحي، وكذلك بتسنم العرش. وفي ١٠ شباط ١٩٣٢، تولى سعيد بن تيمور الحكم رسميًا وكان في العشرين من العمر.

تربى سعيد في مدرسة الامراء في مايو

Mayo في مقاطعة أجمير Ajmer في الهند لمدة خمس سنوات، وقضى فترة تدريب في العراق تحت رعاية برتان توماس عضو مجلس وزراء مسقط.

وفي الواقع كان السلطان السابق، تيمور، قد تمنى ان يبعث ابنه سعيد للدراسة في مصر على يد محمد رشيد رضا، أحد ابرز وجوه النهضة العربية، ولكن الانكليز اعترضوا على ذلك خوفًا من ان يتأثر السلطان المقبل بالفكر القومي العربي.

لما رجع سعيد إلى عمان، بعد انتهاء دراسته، حلّ محل محمد بن أحمد الغشام رئيس مجلس الوزراء، وأصبح عمليًا هو السلطان الفعلي في كل شيء ما عدا اللقب. وعندما تولى سعيد السلطنة، بشكل رسمي، غادر تيمور البلاد وأخذ يتجول في مختلف الاقطار مثل كراتشي وكالكوتا وبومباي... ولم يسمح له ابنه بالعودة إلى عمان إلا مرة واحدة في نهاية الحرب العالمية الثانية (من ايلول ١٩٤٥ إلى كانون الثاني ١٩٤٦)، ثم غادر مسقط نهائيًا ومات في فندق «غرين أوتيل» في بومباي في الهند سنة ١٩٦٥ ودفن في تلك المدينة.

كان سعيد بن تيمور، قبل ان يتولى منصب رئيس مجلس الوزراء، قد استولى على عدة مناطق داخلية، ومن ابرز أعماله العسكرية قيادته لحملة ١٩٢٩ التي استرجع فيها مدينة صحار الساحلية من أسرة السعيد، وهي أحد فروع سلالة البوسعيد، ويعود نسبها إلى سعيد بن سلطان (١٨٠٧-١٨٥٦). وكان هدف سعيد المعلن في بداية الأمر تسديد الديون الفادحة التي تركها على عاتقه والده. فأثقل كاهل الشعب بالضرائب وفرض عزلة تامة على البلاد التي كانت في حالة تخلف تام لا تختلف في شيء عن حالة القرون الوسطى، واستمرت على هذه الحال طيلة عهده، أي حتى ١٩٧٠.

بدا السلطان سعيد، على عكس ابيه وجده، مطيعًا طاعة تامة للانكليز. فمنذ وصوله إلى العرش، نفّذ أمرهم بحل مجلس الوزراء الذي شكل في غياب أبيه. وفضلاً عن ذلك، أفهم الانكليز السلطان الجديد بأنه لن يحتاج إلى مجلس وزراء، بل بالأحرى، إلى وزيرين: واحد للخزانة، وثان للعدل. وقد عين الكابتن ألبان Alban، وهو انكليزي، وزيرًا للدفاع والخزانة، والشيخ زبير وزيرًا للعدل.

ولقد نجحت بريطانيا، في نهاية المطاف، في تحقيق هدفيها في عمان: عزل الإمامة في الداخل، وتوطيد نظام «السلطنة» وعزل عمان عن بقية أجزاء العالم العربي وعن العالم الخارجي، لتتفرد بها وتبعد المنافسة الدولية عنها. وضمن هذا الإطار وقعت بريطانيا معاهدة جديدة سياسية واقتصادية مع عمان في ١٩٥١. وظل الوضع هادئًا نسبيًا رغم المعارضة التي بدأت تتفشى إلى ان مات الإمام محمد بن عبدالله الخليلي في ١٩٥٤.

الإمام والثورة: عندما انتخب الإمام الجديد غالب بن علي أراد ان يسترجع ما فقدته الإمامة من نفوذ حيث ان السلطان، بالاضافة إلى تدعيم سلطته في المناطق الساحلية، أخذ شيئًا فشيئًا يمد نفوذه إلى بعض المناطق الأخرى وخاصة في ظفار في أقصى الجنوب الغربي.

أعلن الإمام الثورة ضد السلطان سعيد الذي استعان بالقوات البريطانية، واستطاع احتلال مناطق تمركز الثوار، وسمح للإمام بالعودة إلى نزوى ليقضي فيها بقية حياته.

الدول العربية والأمم المتحدة: تمكن طالب بن علي، شقيق الإمام غالب، من الهرب إلى المملكة العربية السعودية، ومنها إلى القاهرة حيث أسس مكتبًا لنصرة إمامة عمان، ولاقى دعمًا كبيرًا من السلطات المصرية. وفي صيف ١٩٥٧، رجع طالب إلى عمان، وقاد ثورة مسلحة ضد السلطان في المناطق الجبلية الواقعة في الشمال الغربي من نزوى. وإزاء ذلك الخطر الذي اصبح يهدد

السلطان سعيد ايضًا بشكل واضح، طلب مساعدة القوات البريطانية التي دخلت المعركة إلى جانبه ومكنته ابتداء من ١٩٥٩ من إعادة سلطته وتدعيم مواقعه. إلا ان تفاقم الاوضاع وشدّة المآسي الناجمة عن الحروب الأهلية، وأساسًا عن وضع العزلة والتخلف الشديد اللذين أبقاهما السلطان مهيمنين على البلاد، إضافة إلى دور بريطانيا في إذكاء الحروب الأهلية وفي الإبقاء على السلطان سعيد لبسط نفوذها التام باسم معاهدات واتفاقيات «الحماية»، كلها أسباب جعلت الدول العربية تنتصر لقضية عمان وتعمل على تخليصها من ربقة الاستعمار البريطاني.

ففي تشرين الاول ١٩٦٠، عرضت عشر دول عربية «القضية العمانية» على الجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشتها. إلا ان بريطانيا عارضت ذلك، ولم تناقش القضية. وفي ١٩٦١، أعيد طرح «القضية العمانية» من جديد. لكن مشروع الدول العربية بطرد الاستعمار البريطاني من عُمان لم يفز بأغلبية الاصوات.

وكان لطرح تلك القضية بشكل مستمر، داخل الأمم المتحدة وخارجها، أن جعل الأمم المتحدة تقرر إرسال لجنة في ١٩٦٣ لتقصي الحقائق. ووضعت اللجنة تقريرًا نفت فيه التهم التي كان يوجهها أنصار الإمام ضد الانكليز والسلطان. واتهمت الدول العربية وكثير من دول العالم الثالث تلك اللجنة بالانحياز لبريطانيا. فتكونت لجنة ثانية من أعضاء الأمم المتحدة لدراسة القضية العمانية كانت نتيجة أعمالها ان وضعت أمام الأمم المتحدة، في ١٩٦٥، تقريرًا مفصلاً يوصي بأن تنهي بريطانيا «حمايتها» على عُمان فورًا. وظلت تلك المسألة محل بحث ونقاش في المحافل الدولية عدة سنوات، ولم تقبل عُمان عضوًا في الأمم المتحدة إلا في شهر تشرين الاول ١٩٧١، أي بعد حوالي سنة من وصول السلطان قابوس إلى الحكم.

ثورة ظفار: اندلعت ثورة ظفار في ١٩٦٣ بقيادة «جبهة تحرير ظفار» التي كانت تتألف في البداية من عناصر مختلفة المشارب السياسية. إلا ان تلك الجبهة أصبحت ماركسية الاتجاه بعد مؤتمر حمرين المنعقد في ايلول ١٩٦٨ الذي لعبت فيه «جمهورية اليمن الديمقراطية» (اليمن الجنوبي) دورًا فعالاً. وقد لاقت تلك الجبهة تأييدًا واسعًا خاصة من قبل رجال القبائل في جبال ظفار بسبب حالة الضنك والبؤس التي فرضها عليهم السلطان سعيد بن تيمور وبسبب الأجواء الثورية التي قادها طالب شقيق الإمام غالب بن علي. وبذلك وجدت ثورة ظفار مناخًا ملائمًا للتوسع والانتشار حتى سيطرت على ثلثي منطقة ظفار وامتدت إلى الجبل الأخضر القريب من حقول النفط، وكادت تنتصر عمليًا على السلطان سعيد لولا حدوث الانقلاب الذي قاده السلطان قابوس في ٢٣ تموز ١٩٧٠ ضد والده الذي جرح في ذلك الانقلاب ثم لجأ إلى بريطانيا حيث توفي في لندن، (١٩٧٢).

كانت جبهة تحرير ظفار، وخلال سنواتها الأولى، قد تمكنت من السيطرة على نحو ٩٠٪ من ظفار، ونجحت في إدخال إصلاحات جذرية في المناطق المحررة: التوعية حول أهمية الولاء الوطني (والطبقي) ومضار الولاء القبلي، رفع شأن المرأة ودورها، التعليم ومحو الأمية...

في ١٩٧١، اندمجت جبهة تحرير ظفار مع تنظيم ثوري عماني آخر وتشكلت «الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي» التي حاولت فتح جبهة عسكرية ثورية جديدة في وسط البلاد، وفي إمارات الخليج، فأنشأ عناصرها خلايا سرية كانت وراء سلسلة من الاضرابات التي أعلنها عمّال النفط.

أراد السلطان قابوس (الذي كان متفهمًا ومتعاطفًا مع كثير من مطالب الثوار قبل تسلّمه السلطة) أن يُخرج الجيش العماني من مأزقه، فطلب دعمًا من الاردن، ثم من المملكة العربية



السلطان قابوس بن سعيد يتوسط الملك حسين (الاردن، يسار الصورة) والرئيس الباكستاني ضياء الحق اثناء احتفالات رسمية في سلطنة عُمان.

السعودية، وبعدها من باكستان. وفي ١٩٧٣، أرسل شاه ايران حملة عسكرية من ٨ آلاف رجل (مزودة بطائرات هليكوبتر وسفن حربية)، ٣ آلاف منهم تمركزوا في صلالة، عاصمة ظفار. وفي أقل من سنتين، أي في ١٩٧٥، تمّ القضاء على ثورة ظفار.

السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور البوسعيدي (١٩٧٠–): في ٢٣ تموز ١٩٧٠، تمكن السيّد قابوس بن السلطان سعيد من إطاحة والده الذي مضى على حكمه لـ«سلطنة عُمان ومسقط» ٣٨ سنة. فبادر السلطان قابوس لتوه إلى جعل إسم السلطنة «سلطنة عُمان»، وإلى استدعاء عمه (في المنفى منذ ٨ سنوات) لرئاسة الحكومة، وإلى انتهاج سياسة جديدة قائمة على إزالة كل مظاهر التخلف الشديد التي طبعت عهد السلطان سعيد، والانفتاح على العواصم الغربية والعربية.

وبدا، في حينه، ان بريطانيا كانت راضية، إذا لم تكن داعمة لهذا الانقلاب. كما بدا أن من أهم دوافعه غير المباشرة: الارتداد على جملة الاحداث التي عرفتها عُمان في القرن العشرين والتي جعلتها غير مستقرة وشديدة التخلف، الدخول في العصر النفطي بعد اكتشاف النفط فيها في ١٩٦٧، إعلان ثورة ظفار في ١٩٦٥ واستمرارها سنوات طويلة واكتسابها مواقع جغرافية مهمة. أما السبب المباشر لهذا الانقلاب فقد تمثل في اكتشاف مخازن أسلحة تعود للثوار في وسط البلاد، وما يعنيه ذلك من امتداد بالغ الخطورة على النظام من قبل الثوار.

تردّد السلطان قابوس، في العامين الأولين من عهده، بين إعطاء الأولوية لسياسة التنمية أو لسياسة قمع الثورة والقضاء عليها، إلى ان اختار في النهاية، وتحت تأثير مستشاريه البريطانيين والمقربين منه من العسكريين العمانيين، إعطاء الأولوية لسياسته العسكرية. فأزاح رئيس وزرائه (كانون الثاني ١٩٧٢) المعتبر إصلاحيًا «أكثر من اللزوم». ولمّا لم يجد أي اعتدال من قبل الثوار الذين رفضوا اقتراحه بتوقيع اتفاق «سلام الشجعان» معه، انخرط في الحل العسكري، فارتفعت الميزانية المخصصة للجيش العماني إلى نسبة ٦٠٪ من الموازنة العامة، وحدّت من إمكانيات تحديث البلاد وإنشاء البنى الاقتصادية والادارية التحتية. فبدت عُمان فقيرة إزاء جاراتها دول وبلدان الخليج النفطية: احتياطيها النفطي قليل نسبة إلى هذه البلدان، وإنتاجها منه (بواسطة شركة تنمية عمان التي تشرف عليها شركة «شل» المالكة لـ٨٥٪ من الأسهم) لم يتعد ١٤،٥ مليون طن في ١٩٧٣. ورغم ذلك، باشر قابوس ببناء شبكة طرق، وأنشأ مطار مطرح، علمًا ان المدن كانت لا تزال غير مأهولة بأكثر من ٥٪ من مجموع السكان البالغ (في اوائل السبعينات) نحو ٨٠٠ الف نسمة، في حين أن الـ٩٥٪ هم من البدو.

وما إن توصل السلطان قابوس إلى القضاء على ثورة ظفار في ١٩٧٥، ووقع اتفاق وقف إطلاق النار بين عُمان واليمن الجنوبي (الذي كان الداعم الرئيسي–والمشارك في أحيان كثيرة–للثوار) في ١١ آذار ١٩٧٦، حتى أطلق خطته التنموية الأولى، وأعقبتها الثانية... فتحقق تقدم أجمع المورخون على اعتباره فريدًا في نوعه وقياسيًا، إذ نقل عُمان، في غضون سنوات قليلة، من عصر القرون الوسطى إلى العصر الحديث، وعلى جميع الأصعدة والقطاعات، خاصة المواصلات، والتربية والتعليم (في ١٩٧٠ كان هناك طبيب واحد لكل مائة ألف مواطن، أي ثمانية أطباء في كل عُمان، ومدرسة ابتدائية واحدة في نزوى لا تضم أكثر من بضع عشرات من التلاميذ...)، والاقتصاد، والاجتماع، والسياسة... ويؤكد الدارسون اليوم لأحوال عُمان أن ليس هناك من مبالغة في ما قاله أحد المستشرقين الذين زاروا عمان قبل السبعينات ثم عاد وزارها في مطلع التسعينات: «إن التطور الذي حدث في عُمان خلال ٢٥ عامًا لا يمكن أن يحدث في أمم أخرى إلا بعد ٢٠٠ عام».

على صعيد العلاقات الخارجية: الخطوط العريضة لهذه العلاقات أرسى دعائمها السلطان قابوس في إحدى خطبه إلى الشعب العُماني بمناسبة العيد الوطني الثاني (١٩٧٢) على النحو التالي:

١– انتهاج سياسة حسن الجوار مع الجيران وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة.

٢– تدعيم علاقات عُمان مع الدول العربية وإقامة علاقات ودية مع دول العالم.

٣– الوقوف بجانب القضايا العربية في المجالات الدولية.

٤– الوقوف بجانب القضايا الافريقية وتأييد نضالها من أجل الحرية والاستقلال (اتخذت عمان موقفًا معاديًا لسياسة التفرقة العنصرية التي كانت تمارسها حكومة جنوب افريقيا وحكومة روديسيا).

٥– الالتزام بالخط الذي تسير عليه دول العالم الثالث.

انضمت سلطنة عمان إلى جامعة الدول العربية في أواسط ١٩٧١. وفي ٧ تشرين الاول من السنة نفسها أصبحت عضوًا في الأمم المتحدة، وانضمت إلى عدد من منظماتها (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير ومنظمة الصحة العالمية واليونسكو واليونيسيف...). وفي كانون الاول ١٩٧١، زار قابوس الرياض واجتمع إلى الملك فيصل. وفي ايلول ١٩٧٣، حضرت عمان مؤتمر دول عدم الانحياز في الجزائر، ثم شاركت في مؤتمر القمة العربي في الجزائر كذلك (تشرين الثاني ١٩٧٣)، وانتقل السلطان قابوس في شباط ١٩٧٤ إلى لاهور لحضور مؤتمر القمة الاسلامي.

في ١٩٧٩، اقامت مسقط علاقات دبلوماسية مع بكين. وبينما كانت العلاقات الخارجية العمانية ممثلة، في عهد السلطان سعيد، بكل من بريطانيا والهند والولايات المتحدة، فقد ارتفع عدد البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى سلطنة عمان إلى ٧٥ بعثة في ١٩٨٠. وانفردت عمان بعدم قطع علاقاتها مع مصر بعد زيارة الرئيس المصري أنور السادات لاسرائيل.

ولدى قيام مجلس التعاون الخليجي (١٩٨١)، انضمت سلطنة عُمان إلى عضويته، وما لبثت أن اصبحت عضوًا فاعلاً ومؤثرًا.

في شباط ١٩٨٠، دخلت عُمان في مفاوضات مع الولايات المتحدة حول قيام تعاون أمني بين البلدين تتعهد الولايات المتحدة بموجبه بتقديم المعونة العسكرية والاقتصادية لعمان مقابل منحها تسهيلات بحرية وجوية. وقد تمت المصادقة على معاهدة بهذا الصدد في حزيران ١٩٨٠. وفي مطلع ١٩٨١، أنشأت الولايات المتحدة مركز اتصالات في عمان، كما خصصت إدارة الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، مبلغ ٢٠٠ مليون دولار

لتطوير المرافئ والمطارات العمانية مقابل سماح سلطات عمان للقوات الاميركية بتخزين العتاد الحربي والاستراتيجي فوق اراضيها لتتمكن قوات الانتشار الشريع الاميركية من استعماله لدى الضرورة.

في ٢٣-٢٧ تشرين الاول ١٩٨٢، توجت المساعي الحميدة التي قامت بها بعض دول الخليج العربي (الامارات والكويت) بالنجاح، فتم التوقيع بين اليمن الديمقراطي (الجنوبي) وسلطنة عُمان على اتفاق بإقامة علاقات طبيعية بين البلدين (كانت، إلى حينه، علاقات متوترة بسبب ثورة ظفار).

في ٢٦ ايلول ١٩٨٥، قررت عمان والاتحاد السوفياتي إقامة علاقات دبلوماسية بينهم. وفي حزيران ١٩٨٩، زار السلطان قابوس فرنسا، وفي كانون الثاني ١٩٩٢، زار الرئيس الفرنسي، فرنسوا ميتران، عُمان.

ثمة سمة بارزة في سياسة عُمان الخارجية تقضي بإظهار خصوصية البلاد بالنسبة إلى بقية بلدان شبه الجزيرة العربية. فلم تنضم عمان، على سبيل المثال، إلى منظمة البلدان المصدرة للنفط، كما انها حافظت على علاقات طيبة مع ايران طيلة الحرب الايرانية-العراقية، وعلى نوع من حياد في حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١.

كرونولوجيا (١٩٩٢-١٩٩٨)

١٩٩٢ (حدود جديدة مع اليمن): الحدث الأبرز لهذا العام هو معاهدة سلطنة عُمان واليمن على ترسيم خريطة جديدة للحدود بين البلدين في تشرين الاول. وأصبحت الخريطة الجديدة سارية المفعول بعدما قام وزير الخارجية اليمني عبد الكريم الأرياني بزيارة مسقط (في ٢٧ كانون الاول) ووقع مع يوسف بن علوي بن عبدا لله وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية على تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة. وقد أصدرت سلطنة عمان خريطة رسمية جديدة تكشف التغييرات التي لحقت بالحدود الجنوبية للسلطنة مع الجمهورية اليمنية.

وتكشف هذه الخريطة الرسمية الجديدة حدوث تغييرات في مواقع المناطق الحدودية وانتقال بعض هذه المناطق من سيادة بلد إلى البلد الآخر. فأصبحت منطقة «مكينة شحن» أرضًا يمنية، في حين أصبحت منطقة «حبروت» التي كانت سببًا رئيسيًا في تأجيل المعاهدة الحدودية حوالي أربع سنوات منطقة تماس حدودي في الخريطة الجديدة، بعدما كانت تقع برمتها شمالي الخط الحدودي في الخريطة القديمة. فبات خط الحدود في حبروت يمر بمنطقة تقع في قلب وادي حبروت من الضفة الشرقية ويلتف حول قلعة عمانية قديمة تقع داخل الاراضي العمانية في الخريطة الجديدة.

ويبدو واضحًا ان اتفاق البلدين في المعاهدة على رسم الخط الحدودي بينهما خطًا مستقيمًا يصل طوله إلى ٣٠٠كلم ويبدأ من رأس ضربة علي على بحر العرب في مقابل الخط القديم الذي كان يتعرج على الأقل مرتين تعرجًا حادًا، كان السبب الرئيسي في التغيير الذي نقل مساحات محدودة من سيادة بلد إلى سيادة البلد الآخر.

والجدير ذكره ان أحدًا من الطرفين لم يتنازل عن أراض ثبت أنها تخصه، وأن التغيير الذي ترتب على الترسيم الجديد بموجب المعاهدة لا يعدو كونه تصحيحًا لبعض التعديلات المؤقتة التي كانت طرأت نتيجة العمليات العسكرية التي جرت في السبعينات نتيجة انتصار القوات العمانية على جبهة تحرير ظفار السابقة وتوغلها خلف مقاتلي هذه الجبهة التي كانت تتلقى دعمًا مما كان يعرف بـ«اليمن الجنوبي».

١٩٩٣ (اتجاه لتوسيع قاعدة النخبة السياسية): في ٢ شباط، قام السلطان قابوس بن سعيد بجولة داخلية (جولة يقوم بها سنويًا) على ولايات عُمان الـ٥٩، وتحدث إلى مواطنيه عن ان زيادة العدد الحالي لمجلس الشورى (٦٠ عضوًا) ستتم على أساس الكثافة السكانية لكل ولاية وليس على أساس التمثيل الجغرافي المتساوي القائم في الفترة الحالية للمجلس (تنتهي فترة المجلس في ١٩٩٤). وربط السلطان قابوس بين عملية زيادة الاعضاء ودور مجلس الشورى وبين البدء بتطبيق أول تعداد إحصائي شامل للسكان والمنشآت والمساكن في تاريخ عُمان.

في ٨ نيسان، تحدث وزير الدولة العماني يوسف بن علوي بن عبدا لله، في لقاء صحافي في مسقط إثر زيارة نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض للسلطنة، فقال إن بلاده أنهت جميع مشكلاتها الحدودية مع جميع جيرانها، وانها توصلت إلى اتفاقات ملزمة في هذا الصدد «مع الشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية، واليمن وايران ودولة الامارات العربية المتحدة». وأشار إلى ان عُمان واليمن اتفقتا على فتح معابر الحدود وتكليف السلطنة اختيار شركة دولية لوضع علامات الحدود وبناء طريق برية استراتيجية تربط بينهما. وكشف يوسف بن علوي عن أن السلطنة ستبدأ قريبًا محادثات مع المسؤولين الباكستانيين للبحث في حدود المنطقة الاقتصادية البحرية التي لا توجد في شأنها أي مشكلة، ذلك ان هذه المنطقة محددة من خلال قانون البحار الدولي (معروف ان عُمان كانت تسيطر على إقليم جوادر الباكستاني حاليًا، وتنازلت عنه لإسلام آباد في ١٩٥٨، لكنها تحافظ على علاقات جيدة ورحلات جوية منتظمة مع سكان هذه المنطقة الذين تعود الاصول العرقية لقسم من المواطنين العمانيين إليه).

في ٢٢ ايلول، وقع نائب رئيس الوزراء العماني قيس بن عبد المنعم الزواوي عقد ترسيم خط الحدود الدولية بين عمان واليمن تنفيذًا لاتفاق الحدود الموقع بين البلدين في تشرين الاول ١٩٩٢. وبعد أقل من اسبوعين على توقيع هذا العقد زار السلطان قابوس اليمن.

وفي أواخر العام ١٩٩٣، أجرى السلطان قابوس تعديلات حكومية محدودة أكدت الاتجاه الذي بدأ منذ التعديل الوزاري الواسع في ١٩٩١ لتوسيع قاعدة النخبة السياسية العُمانية من جهة، ولتحديث هذه النخبة بعناصر جديدة وشابة من جهة أخرى. ويرأس السلطان قابوس الحكومة بنفسه.

١٩٩٤ (دور خارجي ملحوظ وتوسيع نطاق المشاركة السياسية داخليًا): في نيسان، كانت عُمان أول دولة خليجية تستضيف رسميًا اجتماعًا لاحدى مجموعات العمل (موارد المياه) التابعة لمؤتمر سلام الشرق الاوسط الذي بدأ في مدريد (١٩٩١). وحظي الوفد الذي رأسه يوسي بيلين نائب وزير الخارجية الاسرائيلي باهتمام سياسي واعلامي وأجرى محادثات على هامش الاجتماعات مع وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية يوسف بن علوي ومسؤولين آخرين. ثم عاد بيلين وزار عُمان رسميًا ومنفردًا في تشرين الثاني لإجراء محادثات مع بن علوي ومسؤولين آخرين. لكن الزيارة لم تسفر عما روجت له الصحافة الاسرائيلية عن إعلان عن تبادل العلاقات الدبلوماسية على مستوى مكاتب اتصال بين عمان واسرائيل. ثم جاءت زيارة رئيس الحكومة الاسرائيلية إسحق رابين (٢٦ كانون الاول) لمسقط كمفاجأة بالنظر إلى أنها الاولى على هذا المستوى في منطقة الخليج. وذكر البيان الرسمي العُماني ان محادثات رابين مع السلطان قابوس تركزت على التسوية السلمية في الشرق الاوسط.

نشطت عُمان على المستوى الدولي هذا العام (١٩٩٤) بصورة ملحوظة، خصوصًا منذ بدئها تولي عضوية مجلس الأمن الدولي عن المجموعة الآسيوية (لمدة عامين)، ودفعها ذلك إلى زيادة


شكور الغماري.

مساعيها المستمرة منذ أكثر من عشر سنوات للعب دور إقليمي أكبر على الساحة الدولية تستثمر فيه نجاحاتها في التخلص من مشاكل الحدود مع جميع جيرانها والتزامها مواقف محايدة أو متوازنة من حربي الخليج. وساعدها ذلك على لعب دور مهم في بعض التجمعات الدولية (المؤتمر الاسلامي الذي عقد في كانون الاول في الدار البيضاء وتمّ فيه إقرار مقترحات عُمانية لمواجهة التطرف والارهاب) والاقليمية (مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في الشهر ذاته-كانون الاول- في المنامة وتبنى افكارًا عُمانية مماثلة).

وظفت عمان استضافتها لمجموعة عمل موارد المياه في حضور اسرائيل في الحصول على موافقة دولية نهائية على اقتراحها إقامة مركز دولي لتطوير تكنولوجيا تحلية المياه بحيث تكون أقل كلفة وأقل ضررًا للبيئة وهو المركز الذي قد تقام مرحلته الأولى في ١٩٩٥ ويتعامل مع حاجة عُمانية وخليجية ملحة لزيادة موارد المياه الشحيحة في المنطقة.

داخليًا، تميز العام ١٩٩٤ بحدثين: مواجهة تنظيم متطرف، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية.

ففي ايلول، أعلنت السلطات العمانية رسميًا عن اكتشافها في شهري ايار وحزيران تنظيمًا أصوليًا متطرفًا يسعى لزعزعة الاستقرار الذي تمتعت به البلاد في الأعوام العشرين الأخيرة. وعرض المتهمون الذين ظلوا على ذمة القضية (بعد الإفراج عن عدد من الذين أخضعوا في البداية للتحقيقات) على محكمة لأمن الدولة أصدرت حكمًا بالاعدام على البعض، وبالسجن سنوات طويلة على البعض الآخر. ولكن السلطان قابوس اصدر في مطلع تشرين الثاني قرارًا بتخفيف أحكام الاعدام كما أعطى وعدًا ضمنيًا بتخفيف أحكام السجن وفقًا لحسن سلوك المتهمين الذين ربطت تقارير صحافية ودبلوماسية بينهم وبين «تنظيم اسلامي دولي معروف». وكانت السلطات العُمانية بادرت، بعد اكتشاف التنظيم المذكور، إلى العمل على الحصول على تضامن جماعي اسلامي وخليجي لمواجهة الظاهرة التي صارت بالفعل ظاهرة عامة في كثير من الدول الاسلامية ودول المنطقة. وقد حصلت عمان على مثل هذا التضامن في كل من مقررات القمة الاسلامية والخليجية اللتين عقدتا في الشهر الأخير من ١٩٩٤.

أما عن التنظيم الاصولي فقد جرى الكلام (من دون تأكيد رسمي) على انه «قريب من الاخوان المسلمين». وتبين ان عددًا من الكوادر الناشطة فيه من الشخصيات المعروفة في عُمان، من بينهم الشيخ محمد الغزالي وشقيقاه حامد وسالم. ومعروف ان افراد عائلة الغزالي من أشراف ظفار الذين لهم أصول حضرمية (من حضرموت)، وهم ينتمون إلى أسرة ثرية تمتلك معظم مصانع الألمنيوم في السلطنة. وتعتبر هذه ثالث حملة اعتقالات يتعرض لها اسلاميون في عُمان خلال السنوات الثلاث الأخيرة. ففي ١٩٩٢ جرت اعتقالات في صفوف «جماعة التبليغ»، وفي العام التالي، اعتقل افراد مجموعة سلفية اتخذ نشاطها بعدًا مذهبيًا.

وشهد هذا العام تطورًا ملموسًا في التزام

الحكومة العمانية زيادة نطاق المشاركة السياسية للمواطنين والمجتمع المدني، وذلك بقرار السلطان قابوس ترشيح أعضاء مجلس الشورى من ولايات السلطنة الـ٥٩ على اساس الكثافة السكانية، ما أدّى عمليًا إلى زيادة عدد الاعضاء بنسبة تصل إلى ٤٠٪ من ٥٩ عضوًا إلى ٨٠ عضوًا، ما زاد من تمثيل المجلس الذي يتمتع بحق اقتراح القوانين وتعديلها واستدعاء الوزراء في الحكومة للمثول أمامه. وجرت الترشيحات للانتخابات (في تموز) في معظم الولايات على هذا الأساس، كما جرت على أساس قبول حق المرأة في الاختيار والترشيح لعضوية المجلس للمرة الأولى. وفازت سيدتان في انتخابات مجلس الشورى (تشرين الثاني) في فترته الجديدة، وهي الفترة الثانية منذ تأسيسه في ١٩٩١، وذلك للمرة الأولى في تاريخ البرلمانات ومجالس الشورى في الخليج التي كانت عضويتها تقتصر على الرجال. والسيدتان هما: شكور الغماري (سكرتيرة سابقة لجمعية المرأة العمانية) وطيبة المعلولي (مذيعة في الاذاعة العمانية). وقال السلطان قابوس، في افتتاح دورة المجلس (٢٦ كانون الاول)، إن مشاركة المرأة ستشمل جميع الولايات في الترشيحات المقبلة.

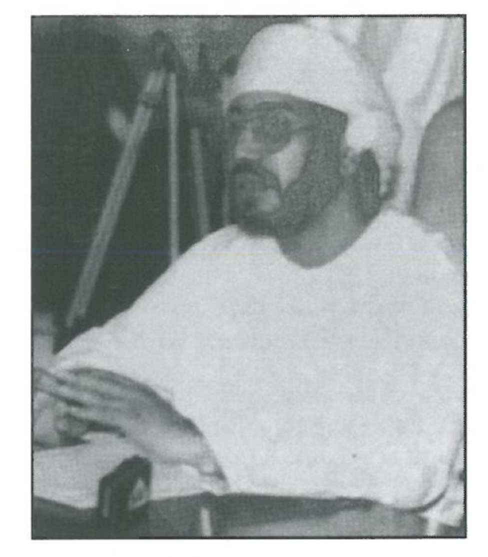
١٩٩٥ (استكمال تسوية النزاع الحدودي): كان من بين أبرز أحداث السنة: احتفال السلطنة بالعيد الوطني الـ٢٥ (بعد إتمام تجربة التنمية الحديثة التي بدأت بوصول السلطان قابوس بن سعيد إلى الحكم في ١٩٧٠)، والاعلان عن عفو سياسي شامل عن السجناء والمتهمين في تنظيمات محظورة (خصوصًا التنظيم الاسلامي الأصولي الذي كشف في ١٩٩٤)، ونجاة السلطان قابوس من حادث سير (قتل فيه نائب رئيس الوزراء قيس الزواوي)، وانعقاد (في مسقط)، القمة الخليجية الـ١٦ (انسحاب قطر من جلستها الختامية)، واستكمال عملية تسوية النزاع الحدودي مع كل من المملكة العربية السعودية واليمن.

في آخر كانون الثاني، شدد السلطان قابوس على ضرورة مواجهة قضيتي البطالة والتطرف الديني، وقال «سيكون الاقتصاد شغلنا الشاغل» (في كلمة أمام شيوخ وقبائل وأعيان المنطقة الجنوبية في عُمان).

في ٢ حزيران، صدر في كل من صنعاء (اليمن) ومسقط (سلطنة عُمان) بيان صحافي مشترك بمناسبة الاحتفال بانتهاء ترسيم الحدود الدولية بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عُمان، وجاء فيه: «تمّ بحمد الله وتوفيقه الانتهاء من ترسيم الحدود الدولية بدءًا من رأس ضربة علي وانتهاء بالنسق الجغرافي ١٩ درجة شمالاً و٥٢ درجة شرقًا، وذلك تنفيذًا للاتفاقية الحدودية الموقعة بين البلدين في تشرين الاول ١٩٩٢...».

في ١٠ تموز، جرى التوقيع على الخرائط النهائية للحدود بين المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان. وكان يوم ٢٤ آذار ١٩٩٠ شهد التوقيع بينهما على اتفاق ترسيم الحدود. فتكون العملية الفنية لترسيم الحدود استغرقت خمس سنوات، في حين ان المفاوضات السياسية الفعلية بين البلدين لم تستغرق سوى اربعة شهور بدأت بلقاء قمة في مسقط بين خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز والسلطان قابوس في نهاية ١٩٨٩ (في أعقاب القمة الخليجية العاشرة)، وهو اللقاء الذي تم فيه على ما يبدو الاتفاق النهائي على حل النزاع الحدودي. وتلت قمة أخرى في منطقة حفر الباطن السعودية في آذار ١٩٩٠ انتهت بالتوقيع على الاتفاق الذي حدد خط الحدود الوحيد الذي يفصل بين البلدين.

في ١٢ ايلول، نجا السلطان قابوس من حادث سير أودى بحياة نائب رئيس الوزراء العماني قيس بن عبد المنعم الزواوي، وأدّى إلى إصابة وزير آخر ومرافق غير عماني كانوا في رفقة السلطان بجروح خلال جولة تفقدية لمدينة صلالة



علي بن حمود البوسعيدي، وزير الداخلية.

(تبعد نحو ألف كلم جنوبي مسقط). وكان للحادث صدى عربي وخليجي واسع، وزار عُمان، للاطمئنان إلى صحة السلطان قابوس، الرئيس المصري والعاهل الاردني وأمير قطر.

في ٢٠ ايلول، عقد اجتماع، في مسقط، ضم خبراء من عُمان والولايات المتحدة واليابان والاتحاد الاوروبي ناقشوا وضع خطة لاقامة مركز اقليمي برعاية دولية لأبحاث تحلية المياه في مسقط، وقد شاركت اسرائيل في وضع هذه الخطة. ونقل الاعلام عن مصادر رسمية عمانية ان الاجتماع أنجز خطة عمل تتضمن الخطوات الضرورية لافتتاح المركز الذي سيطلق عليه إسم «مركز الشرق الأوسط لأبحاث تحلية المياه». وكان صدر قرار بإنشاء المركز خلال اجتماع لمجموعة العمل المهتمة بموارد المياه المنبثقة من المفاوضات المتعددة الاطراف بحضور وفد اسرائيلي رسمي زار للمرة الأولى دولة عربية في الخليج. وفي اليوم الأخير من ايلول، تم الاتفاق، خلال لقاء جرى في نيويورك بين وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية يوسف بن علوي ووزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيريز، على تبادل التمثيل التجاري وفتح مكاتب لممثلين مقيمين في البلدين، بالاضافة إلى إقامة تعاون مشترك في المجالات الاقتصادية والفنية، وتعهد الطرفان استمرار العمل معًا مع الاطراف المشاركة في المحادثات متعددة الاطراف في عملية السلام في الشرق الاوسط من اجل «المصالح الاقتصادية للمنطقة والتنمية الاقتصادية».

١٩٩٦ (أول دستور ولجم التطبيع مع اسرائيل): أربعة عناوين بارزة تقاسمت الحدث العُماني في ١٩٩٦:

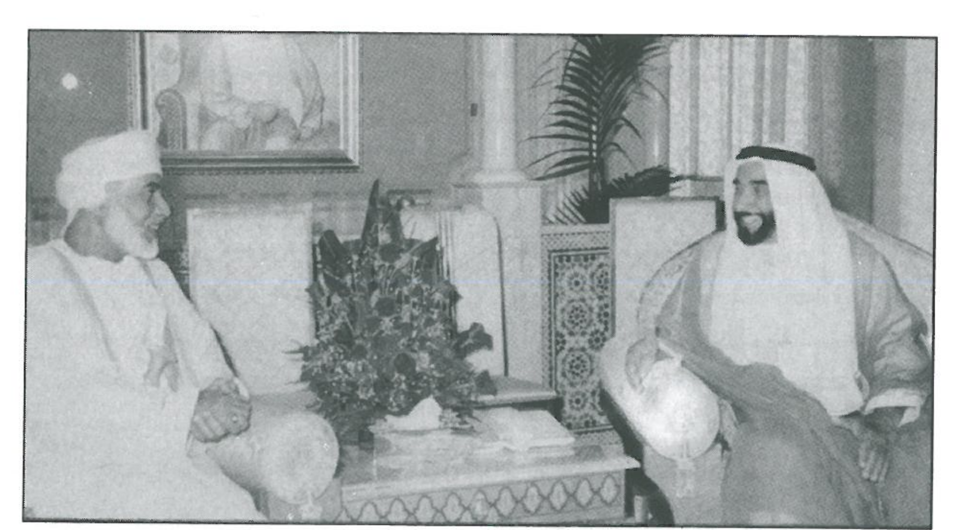
١- «النظام الأساسي للدولة» الذي حدده مرسوم اصدره السلطان قابوس في ٦ تشرين الثاني، وهو يعد أول دستور في سلطنة عُمان ينظم شؤون الدولة ويحدّد المبادىء العامة لسياستها في الداخل والخارج.

٢- تحرك مسقط كرئيس لدورة مجلس التعاون حتى انعقاد قمة الدوحة أواخر العام (١٩٩٦)، لاحتواء أزمات واجهت المجلس.

٣- نهاية سريعة لمشكلة حدودية طارئة بين عُمان والامارات.

٤- تجميد التطبيع مع اسرائيل.

أول دستور لعمان جاء في ٨١ مادة شملت طريقة اختيار خلف للسلطان، علمًا ان ليس في السلطنة ولي للعهد. وقضى النظام الأساسي بأن «نظام الحكم سلطاني وراثي في الذكور من ذرية السيد تركي بن سعيد بن سلطان»، وبأن مجلس العائلة الحاكمة يضطلع خلال ثلاثة ايام تلي شغور منصب السلطان بتحديد مَن تنتقل إليه ولاية الحكم، «فإذا لم يتفق مجلس العائلة الحاكمة علىاختيار سلطان للبلاد، قام مجلس الدفاع بتثبيت من أشار به السلطان في رسالته إلى مجلس العائلة». وأساس الحكم، بموجب الدستور «الشورى والمساواة»، وللمواطنين «حق المشاركة في الشؤون العامة». وحدد النظام صلاحيات السلطان الذي يعاونه في رسم سياسة الدولة وتنفيذها مجلس الوزراء ومجالس متخصصة تشكل بمراسيم سلطانية. وقضى الدستور بتكوين «مجلس عُمان» من مجلس الشورى ومجلس الدولة.



رئيس دولة الامارات الشيخ زايد (الى يمين الصورة) مستقبلاً السلطان قابوس (١٩٩٦).

خليجيًا، بدأت عُمان (في ١٩٩٦) باتصالات أجرتها لتسوية مسألة تحفظات قطر على قرار مسقط (أواخر ١٩٩٥) تعيين جميل الحجيلان أمينا عامًا لمجلس التعاون. وفي ١٨ شباط، أعلن في الدوحة نجاح الوساطة العُمانية. و لم تمض ايام قليلة حتى باشرت مسقط سلسلة جديدة من الاتصالات المكثفة خليجيًا، بوصفها رئيسًا لدورة مجلس التعاون من اجل معالجة طلب قطر اجتماعًا طارئا لوزراء خارجية دول المجلس يخصص للبحث في «المؤامرة الانقلابية» التي أعلنت الدوحة (عاصمة قطر) إحباطها. وركزت الاتصالات العمانية على تأمين عقد الاجتماع «بعيدًا عن أي اتهامات» لأي جهة خليجية بالمشاركة في «المؤامرة».

وخليجيًا ايضًا، برزت مشكلة حدودية (نيسان) بين عُمان ودولة الامارات بتقدم قوات عمانية في وادي حتا التابع لامارة الدبي، وأمكن تطويق هذا الحادث سريعًا بتلبية السلطان قابوس دعوة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات زيارة أبو ظبي (اواخر نيسان) وفي إطار العلاقات التي شهدت تطورًا واسعًا خلال السنوات الأخيرة بين البلدين. وتعتبر مشكلة الحدود بين السلطنة والامارات مشكلة دائمة وتشهد احيانًا فترات توتر. وترتبط عُمان بحدود مشتركة مع معظم الامارات السبع في دولة الامارات، وقد أمكن تسوية بعض الخلافات على نقاط الحدود، خصوصًا بين أبو ظبي والسلطنة اللتين تمكنتا من وضع نهاية لخلاف على واحة البريمي ومناطق مجاورة لها في مدينة العين الظبيانية. وكان بدأ فتح ملف الحدود بين عمان والامارات منذ فترة طويلة، وكان من أبرز المحطات في تسوية هذا الملف زيارة الشيخ راشد بن سعيد المكتوم نائب رئيس دولة الامارات وحاكم دبي السابق لسلطنة عمان في ١٩٧٩ حيث أمكن بنتيجتها وضع قواعد متفق عليها لتسوية مشكلة الحدود. وقام الشيخ زايد بزيارة لعُمان في ١٩٩١ كانت تعبيرًا عن تسوية معظم الخلافات الحدودية، كما تمّ أثناءها تشكيل لجنة مشتركة عليا مهمتها دفع علاقات التعاون بين البلدين. وأمكن من خلال عمل هذه اللجنة فتح الحدود أمام تنقل مواطني البلدين بالهوية الشخصية وإقامة شركة استثمارية

مشتركة تكون مهمتها إنشاء مشاريع مشتركة في السلطنة على وجه الخصوص. وتدخل مشكلة الحدود بين الامارات والسلطنة في إطار المشكلة العامة بين دول مجلس التعاون التي اتفق على حلها في إطار مجلس التعاون في دورته أواخر ١٩٩٥.

في ١٦ تموز، سحبت سلطنة عمان قواتها من المنطقة الحدودية مع اليمن (٣٠٠كلم) طبقًا للاتفاق بين البلدين في ١٩٩٢.

في أواخر آب توجه بن علوي إلى جنوب افريقيا في بداية جولة مهّدت لاعلان تكتل الدول المطلة على المحيط الهندي (الدول المؤسسة: عُمان وموريشيوس والهند وأوستراليا وجنوب افريقيا وكينيا وسنغافورة).

في مطلع تشرين الاول، أعلنت مسقط انضمامها إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وأيدت عقد مؤتمر دولي «لاستئصال الارهاب»، ووقعت في ١٢ تشرين الاول اتفاقًا لانشاء مدينة تجارية في منطقة المزيونة على الحدود مع اليمن في إطار تطوير المناطق الحدودية بين البلدين.

بالنسبة إلى العلاقات مع اسرائيل، وقعت السلطنة معها اتفاقًا لتبادل التمثيل التجاري (٢٧ كانونا لثاني). وزار مساعد المدير العام للخارجية الاسرائيلية ياكوف بيران مسقط والدوحة. وفي أول نيسان، استقبل السلطان قابوس رئيس الوزراء الاسرائيلي آنذاك شمعون بيريز الذي زار الدوحة ايضًا. وللمرة الأولى، شاركت خمس شركات اسرائيلية في معرض دولي للاتصالات وأجهزة الكومبيوتر نظّم في عُمان خلال نيسان، بعد ايام على زيارة بيريز. وضمن خطوات التطبيع التي كانت متسارعة في النصف الاول من العام، شارك وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية يوسف بن علوي ووزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني إلى جانب سفراء عُمان والكويت وتونس ومصر في واشنطن في افتتاح المؤتمر السنوي للجنة الاميركية-اليهودية خلال شهر ايار. وفي ٢٢ ايار باشر الدبلوماسي الاسرائيلي عوديد بن حاييم في مسقط مهماته مديرًا لمكتب التمثيل التجاري الاسرائيلي.

وإثر انتخاب بنيامين نتانياهو رئيسًا للوزراء في اسرائيل بادر إلى إجراء اتصال هاتفي بالسلطان قابوس في ٥ حزيران لطمأنة مسقط إلى «التزامه» عملية السلام. وفي ٢٢ تموز، استقبل بن علوي في مسقط دوري غولد مستشار نتانياهو الذي زار الدوحة ايضًا وسط استياء من تراجع نتانياهو عما تحقق في عملية السلام. ومع ذلك افتتحت عُمان، في ١١ آب، مكتبًا لرعاية المصالح التجارية في تل أبيب لتصبح أول دولة خليجية عربية لها تمثيل اقتصادي في اسرائيل. لكنها عادت وأعلنت، في مطلع كانون الاول، تجميد الاتصالات مع اسرائيل بسبب السياسة «غير المقبولة» لحكومة نتانياهو.

١٩٩٧ (انتخابات الولاية الثالثة لمجلس الشورى): تعد ترشيحات مجلس الشورى العماني التي شاركت فيها النساء للمرة الاولى في كل ولايات السلطنة الـ٥٩ بترشيح أنفسهن (٢٧ مرشحة بين ٧٣٦ مرشحًا) أو الادلاء بأصواتهن لاختيار أعضاء المجلس لولاية ثالثة، أبرز حدث في عُمان خلال ١٩٩٧.

وجرى الاقتراع في ١٦ تشرين الاول، وفازت فيه امرأتان هما طيبة المعلولي (عن ولاية السيب) وشكور الغماري (عن ولاية مسقط). أما عدد المقترعين فكان ٥١ ألف مواطن. ويذكر ان عملية اختيار أعضاء مجلس الشورى في عُمان تتم بطريقة الترشيح وليس الانتخاب إذ يتوجه مَن وجهت إليهم الدعوات لحضور الترشيحات، وهم من رجال الاعمال والتجار والمثقفين لاختيار المرشحين ممن رشحوا أنفسهم لعضوية المجلس. وبعد ظهور نتائج التصويت ترفع الأسماء الأربعة الأولى للفائزين ويتم تعيين اثنين منهم في الولايات



السلطان قابوس مستقبلاً اسحق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي (آخر ١٩٩٤).

السلطان قابوس مستقبلاً شمعون بيريز رئيس الوزراء الاسرائيلي ومقدماً له هدية (خنجر عُماني، أول نيسان ١٩٩٦).



ذات الكثافة السكانية. أما في الولايات الأقل كثافة فيتم تعيين عضو واحد من إثنين يرفع إسماهما.

وتجري الانتخابات العُمانية وفق نظام تمثيل غير مباشر. ويحق لكل عماني يزيد عمره على ٣٠ عامًا ان يرشح نفسه ولكن يعود إلى وزارة الداخلية تقرير صحة الترشيح، ويختار السلطان قابوس أعضاء المجلس الـ٨٢ من بين الفائزين وتعلن الأسماء في كانون الاول. ومنعت وزارة الداخلية الحملات الدعائية الانتخابية، وبرّر وزير الداخلية العُماني علي بن حمود البوسعيدي هذا المنع بأنها لا تتناسب مع طبيعة المجتمع العماني. وقال إن «أفضل وصف للمجتمع العماني أنه عائلة كبيرة والمرشح القادر يعرفه جميع الناس، وليست هناك حاجة للدعاية». وعن إمكانية تطوير نظام اختيار الاعضاء ليصبح بالانتخاب المباشر بدل الترشيح، قال البوسعيدي ان تجربة الشورى تطورت من مجلس استشاري أنشىء في الثمانينات وكان يتم اختيار أعضائه بالتعيين، إلى اختيار نصف الاعضاء بالانتخاب، ثم إنشاء مجلس الشورى في ١٩٩٢، ويتم اختيار أعضائه بالتعيين عن طريق الترشيح. وأكد ان التجربة تتطور استنادًا إلى توجيهات السلطان قابوس الذي شدّد على ان المجلس أنشىء ليتطور ويستمر.

وين أبرز الاحداث في سلطنة عُمان عام ١٩٩٧:

في ١٦ كانون الثاني، أودعت مسقط وثيقة انضمام السلطنة إلى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لدى الأمم المتحدة.

في ٧ آذار، انضمت السلطنة، كعضو مؤسس، إلى تجمع الدول المطلة على المحيط الهندي، ويستهدف التجمع إقامة تكتل إقتصادي جديد يسعى إلى زيادة التبادل التجاري والاستثماري بين أعضائه، وهو يضم الهند وباكستان واليمن وعُمان وجنوب افريقيا وأوستراليا وكينيا ودولاً أخرى مطلة على المحيط.

في ١٥ آذار، رُفض طلب اسرائيل المشاركة في معرض مسقط الدولي الثالث للكتاب الذي شاركت فيه الدول العربية. وأوضح فهد بن محمود نائب رئيس الوزراء العماني لشؤون مجلس الوزراء ان رفض الطلب الاسرائيلي سببه تفادي حساسيات في ظل تعثر عملية السلام، إذ كانت اسرائيل أعلنت بدء العمل لبناء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم. كما جمدت عُمان اتصالاتها مع اسرائيل إثر قرار بناء هذه المستوطنة في القدس الشرقية.

في ١٦ ايار، وقعت عُمان وروسيا اتفاقًا لمشروع مد أنابيب نفط قزوين التي تنقل النفط الكازاخستاني عبر الاراضي الروسية إلى ميناء على البحر الأسود.

في ٢ حزيران، أمر السلطان قابوس بعدم فرض اية رسوم على التعليم العام. وكان وزير التعليم أشار إلى اتجاه لفرض رسوم واعترض مجلس الشورى.

في ٤ حزيران، أصدر قابوس مرسومًا بقانون للأحوال الشخصية للمرة الأولى في عُمان. وشمل القانون ٢٨٢ مادة تعالج كل قضايا الزواج والطلاق والوصاية والحضانة، وحتى هدايا الخطبة، إذ حدّد القانون الحكم فيها في حال فسخ الخطوبة.

في ٢٢ تموز، فتحت عُمان مكتبًا تمثيليًا في غزة عين رئيسًا له السفير سالم بن فنخار الشنفري لدعم التعاون بين السلطة الفلسطينية وعُمان.

في ١١ ايلول، استضافت عُمان اجتماع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية، ونجحت في إقناع العراق والكويت بالحضور في أول اجتماع في نوعه في منطقة الخليج منذ حرب الخليج الثانية.

في ١٤ تشرين الثاني، أعلنت عُمان عن مشاركتها في مؤتمر الدوحة الاقتصادي، وكانت قد ربطت مشاركتها بحدوث تقدم في عملية السلام في الشرق الاوسط. رأس وفد السلطنة وكيل وزارة التجارة والصناعة.

وفي تشرين الثاني نفسه، أكدت عُمان عزمها على شراء ٢٠ دبابة من طراز «تشالنجر ٢» البريطانية الصنع، ووقعت اتفاقًا مع بريطانيا لتحديث طائرات «جاغوار» المقاتلة الموجودة لدى سلاح الجو العُماني.



السلطان قابوس اثناء زيارته منطقة الرسيل الصناعية (١٩٩٧).

١٩٩٨: في ٤ كانون الثاني، عقد مجلس الدولة أولى جلساته برئاسة الشيخ حمود بن عبدالله الحارثي بعد أداء أعضاء المجلس الـ٤١ اليمين. وخلال الجلسة اختير خلفان بن ناصر الوهيبي نائبًا لرئيس المجلس، وشكل مكتب المجلس من رئيسه ونائبه وخمسة أعضاء بينهم رؤساء اللجان القانونية والاقتصادية والاجتماعية، واختير ايضًا رؤساء لجان المجلس وتم تحديد ستة أعضاء في كل لجنة. ويذكر ان مجلس الدولة هو المجلس الشعبي الثاني في عمان، وكان السلطان قابوس قد أصدر أخيرًا مرسومًا بتعيين أعضائه. وسيتولى المجلس، بالتعاون مع مجلس الشورى، درس القوانين التي يحيلها عليه مجلس الشورى ومجلس الدولة معًا «مجلس عُمان» الذي يجتمع في حال وجه إليه السلطان قابوس الدعوة للنظر في قضايا يحيلها عليه.

في ١٧ ايار، تقبل السلطان قابوس في قصر العلم أوراق اعتماد أول سفير فلسطيني فوق العادة لدى سلطنة عُمان مفوض من قبل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات.

في تشرين الاول، في إطار جولة خليجية، زار وزير الدفاع الاميركي، وليام كوهين، عُمان، وقابل السلطان قابوس بن سعيد، وناقشا الحظر على العراق وعملية السلام في الشرق الاوسط وجهود مكافحة الارهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل. ونوه كوهين بجهود عُمان لمكافحة الارهاب، وأشار إلى ان السلطنة ستبقى شريكًا مهمًا للولايات المتحدة. وشدّد السلطان قابوس خلال المحادثات على ضرورة دفع عملية السلام في الشرق الاوسط.

مؤشر مهم: إتجاه نحو الجنوب والمحيط الهندي أكثر منه نحو الخليج العربي والعالم العربي (مناقشة): كان من الواضح، في السنتين الأخيرتين ١٩٩٧ و١٩٩٨، ومع غلبة الهاجس الاقتصادي، لدى المسؤولين العمانيين، على السياسة الخارجية، تحمّس السلطنة لفكرة «تجمع الدول المطلة على المحيط الهندي» الذي أعلن قيامه أواسط ١٩٩٧، ويضم موريشيوس (صاحبة الفكرة) وسلطنة عُمان وجنوب افريقيا وسنغافورة وكينيا وأوستراليا وأندونيسيا وماليزيا وسري لانكا وتنزانيا وموزمبيق ومدغشقر واليمن والهند.

ويستهدف التجمع تعزيز التعاون بين هذه الدول على طريق التكامل الاقتصادي وإزالة الحواجز أمام تدفق السلع والخدمات والاستثمارات وتوسيع التجارة والتبادل العلمي والتقني، ويمنح سلطنة عمان مزايا إضافية لا تتوافر لدول مجلس التعاون ذات القاعدة الانتاجية المتشابهة والسوق المحلية الصغيرة.

والمعروف ان موقع عُمان الجغرافي وفّر لها هامشًا واسعًا في حرية التعامل مع القضايا العربية والشرق أوسطية، خاصة قضية الصراع العربي-الاسرائيلي. فكانت لها مواقف مختلفة عن مواقف أشقائها العرب. فرفضت مثلاً إجماع القمة العربية على مقاطعة مصر إثر توقيعها إتفاق السلام مع اسرائيل، مثلما رفضت، بعد ذلك، السماح للطائرات العراقية باستخدام قواعدها العسكرية المطلة على مضيق هرمز أيام احتدام الحرب العراقية-الايرانية، من دون ان تتخلى عن دعمها بغداد، كما كانت السلطنة في مقدمة الدول العربية التي توجهت نحو التطبيع مع اسرائيل قبل وصول عملية السلام إلى طريق مسدود مع وصول بنيامين نتانياهو إلى رئاسة الحكومة الاسرائيلية.

ويأتي تركيز السلطنة على انتمائها إلى المحيط الهندي في وقت لا تخفي فيه شعورها عن خيبة بما حققه مجلس التعاون الخليجي لكل دوله وليس لعُمان وحدها-رغم استمرار تأكيدها الالتزام بتجربته-ليشي بشيء من عدم اكتراث بمشاكل الشمال، وبشيء من ابتعاد عن شؤون الشرق الاوسط والعالم العربي.

والجدير ذكره، اخيرًا، ان هذا التراخي في درجة الانتماء إلى العالم العربي وقضاياه، و الذي قابله تصاعد في الحس والانتماء القطريين وتغليب المصالح القطرية، جاء متزامنًا مع حالة التراجع القومي العام والهزائم القومية في السنوات الأخيرة، وطال البلدان العربية كافة بمختلف أنظمتها السياسية. والمثال الأوضح، بعد التوجه العُماني نحو المحيط الهندي المقرون بـ«الخيبة» بما حققه مجلس التعاون الخليجي، يأتي من ليبيا التي أعلن زعيمها معمر القذافي (في تشرين الثاني ١٩٩٨) «خيبته» ايضًا من العالم العربي إزاء الحصار الدولي المضروب على ليبيا، وتفضيله «الانتماء الافريقي» على «الانتماء العربي». إذ في حين لم تقدم جامعة الدول العربية على خطوة فاعلة في اتجاه الضغط لرفع، أو للتخفيف من الحصار المفروض على ليبيا، قررت منظمة الوحدة الافريقية تجاهل الحظر الجوي على ليبيا بدءًا من أول ايلول ١٩٩٨.

السلطان قابوس (الاول من يمين الصورة) في القمة التاسعة عشرة لمجلس التعاون الخليجي (٨ كانون الاول ١٩٩٨).



معالم تاريخية

□ **الإباضية (والإباضيون)**: مذهب ديني «عميق الجذور في التاريخ الاسلامي، إذ يعود إلى دولة الخلفاء في النصف الثاني من القرن الأول للهجرة. وخلافًا للمذهبين الرئيسيين الآخرين، السني والشيعي، فإن الإباضية هي المذهب الوحيد الذي حافظ بإصرار، عبر القرون، وعن طريق نظام الإمامة، على تطبيق مبدأ الإجماع والتعاقد» (د.حسين عبيد غانم غباش، «عُمان-الديمقراطية الاسلامية، تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث»، تعريب د.انطوان حمصي، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٧، ص٥١).

غالبًا ما يربط المؤرخون بين الإباضيين والخوارج الذين طعنوا في شرعية علي بعد معركة صفين (٦٥٧) وبعد قبوله مبدأ التحكيم (٦٥٨). فقد «رفضت هذه الجماعة، حسب تعابيرها الخاصة، تفضيل حكم البشر على حكم كتاب الله. ومن هنا جاء الاسم الذي عرفت به هذه الفرقة: «المُحَكِّمة»، ولكن خصومهم نعتوهم بـ«الخوارج» وسادت هذه التسمية» (المرجع المذكور، ص٤٠).

كان أول قائد للحركة الإباضية هو الشيخ أبو بلال مرداس بن أدية التميمي، أحد الناجين من معركة النهروان (٦٥٨، التي تمّ فيها تصفية الخوارج). فجمع هذا الشيخ أنصاره في منطقة البصرة، ونظم الحركة ونفخ فيها دعوته، ومن هنا جاء إسم «أهل الدعوة» الذي استعمله الموالون ليعرّفوا بأنفسهم. وقد انضمت إليهم شخصيات عدة، بينها عبدا لله بن إباض (ومنه جاء إسم «الإباضية»)، وأبو الشعثاء جابر بن زيد الأزدي العُماني الذي تسلّم الشعلة وأسهم انتماؤه إلى قبائل الأزد في نشر الحركة في عُمان حيث لقي الدعم الفعّال من أسرة المهلّب. وقد لعب جابر بن زيد دورًا حاسمًا كأب روحي للحركة، وكأول إمام لها. و لم يتوقف أهل الدعوة بعده، ولا سيما في ظل إمامة أبي عبيدة، عن توسيع نفوذهم شطر اليمن وعُمان وخراسان وشمالي افريقيا.

ظلّ الوضع في عُمان مستقرًا تقريبًا طيلة العهد الأموي (٦٦١-٧٥٠)، اذا استثنينا خلافة عبد الملك بن مروان. ولكن حاكمي عُمان، سعيد وسليمان، إبنا عباد بن عبد الجلندي، اندفعا في ثورة ضد الأمويين مع بداية الاضطرابات المذهبية والسياسية والتمرّدات التي أشعلها الشيعة والازارقة وغيرهم. وقد عهد عبد الملك إلى الحجاج بن يوسف بإخماد هذه الثورة، فأزاح أبناء المهلّب من السلطة في العراق ثم غزا عُمان ليخمد فيها الثورة، ولكن محاولته باءت بالفشل.

وعلى سبيل الانتقام، أخذ الحجاج بتعذيب أزد العراق في البصرة وسجن علمائهم، ومن بينهم جابر بن زيد الذي نُفي مع بعض العلماء من أصحابه إلى عُمان حيث كان المذهب الإباضي قد انتشر فيها انتشارًا واسعًا. والواقع أن نفي القادة إلى عُمان لم يجرّد الحركة من سلاحها، بل أسهم، بالأحرى، في توطيد مكانة عُمان التي حلّت محلّ البصرة كقاعدة للمذهب الإباضي.

استطاعت الحركة الإباضية من إطلاق أول ثورة في جنوبي شبه الجزيرة العربية (٧٤٧) امتدت من حضرموت وصنعاء إلى مكة والمدينة. ولكن هذه الثورة انتهت بعد حوالي سنتين. ثم أشعلت ثورة على الدولة الأموية (٧٥٠) أدّت إلى إعلان أول إمامة مستقلة، وتمّ انتخاب الجلندي بن مسعود إمامًا لها، فامتد نفوذها من عُمان إلى حضرموت واليمن، لكن العباسيين أجهزوا عليها في ٧٥٢.

وفي المغرب، لعب الإباضيون العُمانيون، بعد الفتح الاسلامي، دورًا راجحًا في هذه البلدان. وتدل الكتابات الإباضية على ان سلمة بن سعد كان أول من نقل إليها المذهب الإباضي.

وقد توصلت الحركة الإباضية، خلال النصف الاول من القرن الثاني للهجرة، ومن خلال ثورات عديدة، إلى تأسيس ثلاث إمامات في القيروان وطرابلس زالت جميعها إثر صراعات دموية. وقد توج عمل الإباضيين السري بقيام الدولة الرسمية في المغرب (٧٦١-٩٠٩). ولكن سقوط هذه الدولة لم يدع لإباضيي المغرب سوى بضعة تجمعات متفرقة في الجزائر وتونس وليبيا حافظت في جميع الأحوال على صلات بعُمان.

«كانت النظرية الإباضية قد ترسخت في وجدان العُمانيين إلى حد غدا معه مستحيلاً استئصالها، فضلاً عن أنها ارتبطت في أذهانهم بالاستقلال (...) إن الصراع الطويل الذي استمّر خلال القرنين التاسع والعاشر بين الإباضية في عُمان وخلفاء بني العباس أضفى على نظام الإمامة صبغة «علمانية» طغت على الصبغة الدينية» (المرجع المذكور، ص٤٣-٤٤، نقلاً عن ج.ب. كيلي، «بريطانيا والخليج»، ج١، ترجمة محمد أمين عبدا لله، سلطنة عُمان، وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٧٩، ص١١).

يحاول الإباضيون إبراز الفرق بينهم وبين «المُحكِّمة» (الخوارج). ويقول بعضهم إن أصول حركتهم

تعود إلى ما قبل التحكيم، إلى العهد الذي تكونت فيه المعارضة للخليفة الثالث عثمان بن عفان (٦٤٤-٦٥٦) الذي اعتبر مسؤولاً عن انحراف الخلافة الراشدة.

ومهما يكن من أمر فإن الإباضية، كحركة وكمذهب، اكتسبت، خلال مرحلة طويلة من النضال العقائدي والسياسي، السرّي والعلني، خبرة ونضجًا، فوصلت إلى صياغة الأسس العقائدية والفكرية والتنظيمية لحركة مستقلة عن كل الجماعات والتيارات الأخرى، من شيعة وسنّة. وهكذا ظهرت الإباضية (ولا تزال) كمذهب قائم بذاته، في الوقت نفسه الذي تشكّل فيه المذهبان الرئيسيان إن لم يكن قبلهما.

قادت خمس شخصيات الحركة الإباضية وطبعت تاريخها بالطابع الإباضي الخاص:

١- الشيخ أبو بلال بن عدية التميمي، أحد الناجين من موقعة النهروان، الذي انتقل إلى البصرة وبدأ فيها دعوته من أجل تنظيم «أهل الدعوة»، فاعتبر أصل الحركة الإباضية. كان عالمًا مجاهدًا، توفي خلال ثورته على والي البصرة عام ٦١هـ.

٢- العالم أبو الشعثاء جابر بن زيد الأزدي العُماني، المولود في مدينة فرق القريبة من نزوى (عُمان). انضم إلى أهل الدعوة بعد وصولهم إلى البصرة بقليل، وما لبث أن أصبح قائد جماعتهم. وقد انضوى الجميع تحت لوائه بمن فيهم أبو بلال نفسه. وعلى الرغم من صغر سنه أصبح الأب الروحي للحركة وإمامها الأول. وإليه يرجع فضل الإسهام في إغناء الفقه الاسلامي وإنشاء مدرسة الفقه والتشريع الإباضي.

٣- أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة، الإمام الإباضي الثاني، أسهم في تأسيس المجالس وبشكل خاص مجلس حملة العلم المكلفين نشر المذهب الإباضي في البلدان العربية والاسلامية. توفي في عهد أبي جعفر المنصور.

٤- عبدا لله بن إباض المرّي الذي أطلق إسمه على المذهب. تتلمذ على جابر بن زيد، وكان عالمًا وبرز كمدافع فاعل عن حركته. ولعله كان من أصل نجدي، كما يرجّح انه كان واحدًا من الصحابة. يعتقد أنه توفي في نهاية عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (٧٠٧).

اشتهر عبدا لله بن إباض بمراسلاته وحواراته الفكرية مع الخليفة عبد الملك بن مروان. فعالج مسائل خاصة بالخلافة الاسلامية والموقف المذهبي والفلسفي للحركة الإباضية من مسألة الخلافة. ومن أشهر هذه المراسلات كتابه لعبد الملك الذي يناقش فيه أربع نقاط رئيسية: الموقف من خلافة عثمان، الموقف من التحكيم وظهور الدولة الأموية، الموقف من الأزارقة (أتباع ابن الأزرق)، والموقف من الخوارج. ويذكّر عبدا لله بن إباض، في مستهل كتابه، بعهد عثمان بن عفان، ويعرض مآخذ المسلمين عليه، ومن بينها ان عثمان بن عفان طرد بعض الشخصيات الاسلامية من الكوفة والبصرة وصادر أراضي الفقراء وتصرّف ببيت المال، وبمال الفقراء وأباحه لأقربائه.

٥- الربيع بن حبيب الأزدي العُماني، المرجع المذهبي للحركة الإباضية. عاش الربيع معظم حياته في البصرة قبل أن يعود إلى بلده عُمان، ويموت فيها في النصف الثاني من القرن الهجري الثاني.

خلال المرحلة الطويلة للبناء المذهبي والتنظيمي والسياسي، المرحلة التي سبقت تشييد الإمامات (راجع «الإمامة لدى الإباضيين» في هذا الباب)، تمّ تأسيس ثلاثة مجالس لتولي أدوار ومهمات مختلفة: مجلس العلماء أو مجلس الشيوخ، المجلس العام، ومجلس حملة العلم. وكانت هذه المجالس سرية وتعقد اجتماعاتها في المخابىء تجنبًا لاضطهاد الدولة. وكان على الإباضيين، السريين منذ بداية تاريخهم ان يبرهنوا على إحساس حادّ بالتنظيم وروح الانضباط.

أرست هذه المجالس، الأولى في نوعها، الأسس التنظيمية والعقائدية للحركة. ومن المبادىء الأساسية التي حددتها هذه الحركة وتميزت بها، ثلاثة هامة:

أولاً: أكدت الإباضية على الاعتدال كمبدأ أساسي في حكمها على الأمور، ورفضت، خلافًا لجماعات أخرى، مبدأ الخروج. فرفضت مهاجمة أية جماعة أخرى أو الدخول في حرب ضد أي طرف آخر إلا في حال تعرّضها لاعتداء. كما أقرّت المبدأ المعروف، في ذلك الحين، باسم «العقود» وفضلت العمل السلمي والسرّي لنشر المذهب الإباضي.

ثانيًا، تمسكت بعدم الثورة على الحكام القائمين، شريطة أن يكونوا عادلين وأن يراعوا الشرائع الاسلامية. وبالمقابل، التزمت الإباضية، مذهبيًا، بإعلان إمامة الظهور لاسقاط حاكم مستبد وإحلال الإمامة محله.

ثالثًا، اقرت الحركة مرحلة الكتمان كمرحلة هامة للمحافظة على نقاء العقيدة وسلامة الحركة ضد الاضطهاد.

ويُعتقد أنه خلال هذه الحقبة التي امتدت أكثر من نصف قرن، أقرّ العلماء الإباضيون مراحل الإمامة أو حالاتها الأربع: الكتمان، الشراء، الظهور والدفاع، التي تعرف ايضًا بمسالك الدين والتي لم تلبث ان تحولت إلى

قواعد ثابتة في الدستور الإباضي.

كانت الولاءات القبلية والعرقية لمعظم أتباع الإباضية قد تركت مكانها للقناعات العقائدية المذهبية. فلم تعد الحركة تقتصر على القبائل الأزدية أو التميمية، بل دخلت بلدانًا أخرى بفضل تبشير حملة العلم (العلماء الإباضيون) الذين كانوا هم أنفسهم قد تعلموا على أيدي علماء البصرة. ومن ذلك الحين بدأت عُمان تتحول إلى مركز لهذا النمو والإشعاع المذهبي (المرجع الأساسي لهذه المادة الفرعية «الإباضية»، د.حسين عبيد غانم غباش، مرجع مذكور في مطلع المادة، من ص٤٠ إلى ص٦٢، مستندًا إلى عدد من المؤلفات، جلّها بالفرنسية والانكليزية، ومن بينها «الموسوعة الاسلامية»، بالفرنسية، طبعة جديدة، باريس، ١٩٧٥، ج٣).

تبرز المعاجم والموسوعات الأجنبية (وكذلك بعض المؤلفات العربية) نقاطًا «ديمقراطية» في دعوة الخوارج (المستمرين إلى اليوم بـ«الإباضيين»)، مثل إلحاحهم على حق وحرية كل مسلم في تعيين الخليفة. فـ«حتى العبد الأسود»، برأيهم، قد يجوز له الإدعاء بانتخابه خليفة إذا كان يتحلى بالصفات الدينية والاخلاقية الضرورية، كما يجوز خلع الخليفة إذا أساء أمانة الرسالة والحكم. وقد أكسبتهم مثل هذه الدعوة أنصارًا ومريدين كثيرين من غير العرب، كما في صفوف بربر شمالي افريقيا. اشتهروا بأصوليتهم وتزمتهم وتفسيرهم الحرفي للقرآن (راجع «الإمامة لدى الإباضيين» في هذا الباب).

يتواجد الإباضيون اليوم في عُمان أساسًا، في زنجبار، وفي بعض مدن شمالي افريقيا (جربا، أوراغلا، مزاب). ويقدر عددهم بنحو مليون نسمة.

□ **أقدم زورق عابر للمحيطات على ساحل عُمان:** بعد مضي نحو ربع قرن على محاولات الرحالة النروجي تور هيردال تأكيد أن سكان المنطقة العربية القدماء عبروا المحيطات بزوارق من القصب، عُثر على بقايا ما يعتقد أنه اقدم زورق عابر للمحيطات على الساحل العُماني قرب رأس الجنيز الذي يبعد مسافة ٢٠٠ كلم جنوب شرقي مسقط. ويعتقد علماء الآثار الفرنسيون والايطاليون الذين عثروا على البقايا أنها تعود إلى زورق كبير الحجم مصنوع من القصب قبل ٤٣٠٠ سنة قطع مسافة تزيد على ٨٠٠ كلم في رحلة تجارية عبر المحيط. وتضم البقايا عشرات القطع من الخزف الهندي واللقى الأثرية الأخرى التي يعتقد أنها جلبت إلى عُمان من طريق البحر.

وليس معروفًا بعد ما إذا كان الزورق الذي يقدر طوله بنحو ٢٠مترًا بني في عُمان أو في شبه الجزيرة الهندية أو العراق. إلا أن العثور على الزورق عابر المحيطات يؤكد اكتشافات سابقة عن دور شبه الجزيرة العربية في قيام أول تجارة دولية بعيدة المدى بين حضارات العالم القديم قبل نحو ستة آلاف عام. وربطت هذه التجارة بين حضارة شبه الجزيرة الهندية التي قامت على ضفاف نهر السند والحضارة السومرية في العراق والفرعونية في مصر.

تؤكد ذلك اللقى الهندية الأصل التي عُثر عليها وهي بقايا مشط عاجي وختم نحاسي كان يستخدم للمصادقة على المعاملات التجارية ومجموعة من خرز العقيق والأواني يعتقد أنها كانت تستخدم لحفظ الزبدة وغيرها من المواد الغذائية. كما عثر على فأس نحاسية وقلادة من الخرز يعتقد أنها من الهند ايضًا. ويبلغ عدد قطع بقايا الزورق نفسه نحو ٣٠٠قطعة واستغرق التنقيب عنها نحو ٦ سنوات بالتعاون بين المعهد القومي الفرنسي للأبحاث العلمية في باريس وقسم الآثار في جامعة نابولي في ايطاليا. وجميع القطع من فحم البتومين وعليها طبعات واضحة لحزم القصب والحبال التي صنع منها الزورق. وتشير القشرة التي تغطي جانبًا واحدًا من القطع إلى أنها قضت فترة تحت ماء البحر.

وعثر على كل قطع الزورق واللقى الأخرى ضمن بقايا منازل وبنايات تستخدمها عائلات صيادي الأسماك لحفظ المحصول وصنع أدوات الزينة من المحار. وواضح من خزن بقايا الزورق المتفحمة داخل المنزل أنها كانت تستخدم قطع لتصليح الزوارق. وينتظر علماء الآثار نتائج الفحص الكيماوي واستقصاء أصل نبات القصب لمعرفة من الذي بنى أقدم عابرة للمحيطات عُثر عليها إلى الآن. هل هم قدماء الهنود أم قدماء العراقيين والعُمانيين؟.

ويعزز الاكتشاف الجديد اكتشافات عدة قام بها أخيرًا علماء آثار اميركيون دلت على أن الحضارة السومرية القديمة التي قامت في شمال الخليج العربي قبل نحو ٦ آلاف سنة اقامت في ايران وسورية وتركيا مستوطنات تجارية دولية على غرار هونغ كونغ وسنغافورة الحالية. يشير إلى ذلك الأصل المزدوج للمصنوعات اليدوية والأسلوب المختلط لبناء المنازل التي عثر على آثارها في منطقة حسني تبّه على نهر الفرات جنوب شرقي تركيا قرب الحدود السورية. وتعتقد الدكتورة جيل ستاين عالمة الأجناس البشرية في جامعة نورث ويسترن الاميركية المشرفة على الحفريات أنها تدفع إلى التفكير بأسلوب جديد تمامًا في دور التجارة الدولية في نشوء أولى الحضارات.

ويناقش علماء الآثار الاميركيون ما إذا كانت هذه المستعمرات أقامها السومريون للاستيلاء على منابع الثروات أم إنها مراكز للتجارة الدولية أقامها سكان المنطقة آنذاك بالتعاون في ما بينهم.

وكان الرحالة النروجي تور هيردال أول من طرح فكرة أن سكانا لمنطقة العربية القدماء عبروا المحيطات بزوارق من القصب. وفي عام ١٩٦٩ بنى هيردال زورقًا من قصب البردى في المغرب في محاولة لإظهار أن سكان منطقة البحر المتوسط القدماء عبروا المحيط الهادىء وأقاموا مجتمعات متحضرة في المكسيك والبيرو قبل آلاف السنين من اكتشاف كولومبوس للقارة الاميركية. وبنى هيردال سنة ١٩٧٨ زورقًا كبيرًا من القصب في جنوب العراق ونزل به عبر دجلة إلى الخليج والمحيط الهندي في رحلة شارك فيها رحالة من تسعة بلدان. ولم تستخدم في بناء الزورق الذي أطلق عليه إسم «دجلة» سوى الأساليب التقنية التي كانت متوافرة قبل خمسة آلاف سنة، مع ذلك فقد أفلح في قطع المحيط الهندي والبحر العربي والالتفاف حول سواحل شبه الجزيرة العربية إلى الساحل الافريقي. ويروي هيردال في كتابه «رحلة دجلة» (Tigris Expedition) أن الصعوبات الجدية الوحيدة التي صادفتها الرحلة كان سببها أساطيل ناقلات النفط والسفن الحربية التي تكتظ بها المنطقة. ولم يسمح لزورق القصب الذي سجل اكتشافات أثرية مثيرة بالرسو في أي ميناء. واضطر هيردال وبحاراته إلى حرق الزورق في عرض البحر قرب سواحل جيبوتي في «عملية احتجاج رمزية من التاريخ القديم المفتوح على التجارة بعيدة المدى بين الحضارات على التاريخ الحديث المنغلق على العداواة التي ستكلف سكان المنطقة ملايين الأرواح»! (عن محمد عارف، «الحياة»، ١٥ آب ١٩٩٣، ص١).

□ **الإمامة لدى الإباضيين (الخوارج)**: رفض الخوارج ان تكون الإمامة حكرًا على قريش (أي وراثية)، وان تكون إلهية. وأصرّوا، في المقابل، على مبدأ الانتخاب الحر للإمام مهما تكن قبيلته وطبقته «حتى ولو كان عبدًا حبشيًا». والشرط الرئيسي المطلوب لهذا المنصب، بالنسبة إليهم، هو وجوب ان يكون الإمام أتقى الناس. أما في حال عدم احترام الإمام للتعاليم الدينية أو عدم احترام الدولة لالتزاماتها حيال الأمة الاسلامية، فإن الخوارج كانوا أكثر الناس حزمًا: لا بدّ من خلع الإمام آنذاك، بل يجوز في حال رفضه التنحي أن يقتل.

والموقف الإباضي من مسألة الإمام مماثل لموقف الخوارج. ولقد بنى الإباضيون هذا الموقف على سوابق مستوحاة من فترة الخلافة الاسلامية واستندوا إليها بوصفها مرجعًا تشريعيًا ثابتًا وهم يرون أن تولية أول خليفة بعد وفاة النبي، أبي بكر الصديق، والخليفة الثاني، عمر بن الخطاب، لم تتم بالتعيين، بل باستشارة أهل الحل والعقد. وهذا هو الوجه الأول المتعلق بمبدأ الانتخاب.

أما الوجه الثاني المتعلق في ما إذا كان ينبغي ان يكون الخليفة من قريش، فإن الإباضيين يرون أن تولية الخليفتين الأولين (ابي بكر وعمر) لم تتمّ لأنهما من قريش، بل لأنهما حثّا المهاجرين والأنصار على البيعة.

تستند الإباضية إلى خمسة مصادر تشريعية: القرآن، السنة، الاجماع، القياس والاستدلال. وتوفّر هذه المصادر، لدى الإباضيين، الإلهام الروحي وقاعدة الدستور السياسي وروح الفلسفة الاجتماعية.

والإمامة فرض في الكتاب والسنة والاجماع. لكنها، لدى الإباضيين، على عكس الخوارج، طاعة واجبة في حال وجود حاكم عادل حتى ولو لم يكن إمامًا منتخبًا: «الإمامة سنّة قبل أن يثبت العقد، فإذا ثبت العقد كانت فريضة»، مثلها في ذلك مثل الزواج: «الزواج سنّة، فإذا تمّ عقد الزواج كان فرضًا».

ولدى الإباضيين أربع حالات للإمامة تسمّى، ايضًا، المسالك الدينية الأربعة:

– الحالة الأولى هي حالة الكتمان، ويعمل بها في حالة التراجع والسرية، وتقتصر على الأمور الدينية، ولا يكون فيها إمامة ظاهرة ولا إمام. وقد دخلت الحركة الإباضية، أكثر من مرة في تاريخ عُمان، مرحلة الكتمان: دخلتها للمرة الاولى بعد سقوط إمامتها الأولى، إمامة جندي بن مسعود (أواسط القرن الثامن) وامتدت مرحلة الكتمان آنذاك نحو أربعين سنة. وفي العصر الحديث، عاشت الحركة في حالة الكتمان بعد سقوط إمامة عزان بن قيس (١٨٦٨-١٨٨١) حتى إعلان إمامة الخروصي (١٩١٣-١٩١٩).

– الحالة الثانية هي حالة الشراء أي التضحية، والمعنى الحرفي للشراء هو: «بيع الدنيا في سبيل الآخرة أو شراء الآخرة بالدنيا». و«الشراء» مقرون باعلان الحرب على السلطة، ولا يكون جائزًا إلا عندما يبلغ استبداد السلطة طورًا لا يمكن احتماله، كما يكون مشروطًا باتفاق أربعين عالمًا (لم يجهر الرسول برسالته إلا مصحوبًا بأربعين رجلاً)، ومن ثم متصلاً بانتخاب إمام الشراء الذي لا يمكنه التراجع حتى ولو تخلت عنه جماعته، إذ يجب عليه ان يثابر على تحقيق الإمامة أو يموت. فهذه (الشراء) هي حالة الجهاد الديني والسياسي المطلقة لدى الإباضيين.

– الحالة الثالثة هي حالة الظهور، وتترجم احيانًا بحالة «النصر». وهذه الحالة هي التي تضع فيها الإمامة الاعراف، وتشيد فيها الحركة الشرائع والقوانين الإباضية، وهي الوضع الطبيعي للحركة الإباضية. وفي حالة الظهور يتحول إمام الشراء إلى إمام الظهور. وتختلف إباضية شمالي افريقيا، في هذه النقطة، عن إباضية عُمان، لأنها تقتضي بعد حالة الشراء اللجوء إلى مراسم جديدة للبيعة يُعاد فيها انتخاب الإمام نفسه أو ينتخب إمام آخر.

– الحالة الرابعة هي حالة اللفاع، ويعمل بها عندما يظهر، والحركة في السلطة، تهديد خارجي للبلد والإمامة.

ويبدو مبدأ الشورى والمشاركة مركزيًا في الفكر السياسي الإباضي. ويلخص ذلك الدستور الإباضي حيث ينص على ان «الشورى على الإمام فرض، فإذا تركها كفر، عالمًا كان أم ضعيفًا». والإمام العالم أتقى أهل زمانه وأعلمهم في ميدان الفقه؛ أما الإمام الضعيف فهو الذي ينتخبه الذين يتمتعون بمؤهلات عسكرية مطلوبة للدفاع عن الإمامة المهدّدة بأخطار، ولا يجري انتخابه إلا فقط في حالة عدم وجود الإمام المتمتع بالصفة الأولى والأكثر قيمة (أي أتقى أهل زمانه والأعلم في ميدان الفقه).

والمصدر الوحيد لشرعية الإمام وإمامته هو الإجماع. ولا يجري خلع الإمام، في فترة الاستقرار السياسي واحترام الشرائع الإباضية، إلا طبقًا لقواعد إجماع العلماء.

تأخذ الدولة الإباضية، دولة الإمامة، من مفهومي الدولة المتميزين: مفهوم الدولة التاريخي التقليدي، ومفهوم الدولة الحديثة بالمعنى الحقوقي والدستوري كما ظهرت مع بداية القرن السادس عشر. فعلى الرغم من أن مؤسساتها لا تعمل، مثلاً، بموجب نصوص دستورية أو قوانين مكتوبة، فإنها مع ذلك تقوم وتعمل طبقًا لقواعد دستورية وأعراف وتقاليد لا يمكن تجاوزها. ولقد استطاع نظام الإمامة أن يضمن، عبر قرون، الاستقرار والأمن الاجتماعي، ويقوم على المؤسسات الرئيسة التالية:

١- العلماء ومجلس الشورى: هي مؤسسة «أهل الحل والعقد»، وهي مكونة من علماء إباضيين يمثلون السلطة التشريعية العليا والمرجع الحقوقي والمذهبي والسياسي. فتحت إشرافهم يتم انتخاب الإمام أو خلعه. وهم القضاة والمؤرخون والمعلمون، ومن بينهم خرج بعض الشعراء المعروفين والقادة الثوريين، وهم المرجع الروحي والأخلاقي للمجتمع (كان يصل عدد أعضاء هذا المجلس في أكثر الأحيان إلى ١٥ عضوًا).

٢- الولاة الذين يدير الإمام بواسطتهم دفة الحكم في البلاد.

٣- القضاة، يعينهم الإمام من بين العلماء.

٤- بيت المال، ويتغذى من الرسوم والزكاة والضريبة التي تفرض على التجار غير المسلمين والأقليات غير العُمانية. والإشراف على النفقات من صلاحيات الإمام.

٥- الجيش: رفض الإباضيون، على الدوام، وجود جيش محترف خشية أن تتجاوز الإمامة مهمتها التقليدية وان يتحول الإمام المنتخب إلى حاكم مستبد. وعلى الرغم من أن عُمان كانت موضع اعتداءات متكررة خلال تاريخها، فإن الإباضيين حاولوا دائمًا المحافظة على الطابع السلمي للإمامة. ومن هنا أهمية مبدأ الاعتدال الذي تغذيه الشورى في نظامهم. وكان للإمام ان يطلب من القبائل العمانية، إذا لم يمكن تجنب الحرب، الاسهام في اللفاع عن الإمامة، سواء تعلق الأمر بخطر داخلي أم بعدوان خارجي. وتلبية نداء الإمام كقائد لجيش المتطوعين من أبناء القبائل واجب وطني وفرض ديني، وإن من عصى الإمام ركب كبيرة من الذنوب.

٦- العلاقات الخارجية: عملت السياسة الخارجية للإمامة الإباضية طيلة تاريخها (من القرن الأول الهجري) على ثلاثة أبعاد رئيسية: البعد العقائدي أي الديني المذهبي، والبعدان السياسي والتجاري.

ويمكن الربط بين البعدين الأخيرين، لأننا نجد تقليديًا ان العلاقات السياسية العمانية مع بلدان الخليج من جهة، والهند من جهة أخرى، كانت منذورة بصورة رئيسية للمصالح التجارية والاقتصادية.

أما بالنسبة إلى البعد العقائدي فإنه يبدو أكثر حضورًا في العلاقات العُمانية مع شرق افريقيا وعلى الأخص مع منطقة زنجبار وتنزانيا، ولكنه ليس غائبًا عن العلاقات مع بلدان شمال افريقيا، ولا سيما مع الجزائر، بفضل وجود تجمعات إباضية في هذه البلدان.

وبالفعل، يمكن لشرق افريقيا أن يعدّ امتدادًا تاريخيًا وسياسيًا ومذهبيًا لعُمان. فهذه المنطقة وقعت تحت السيادة المباشرة لسلطنة عُمان منذ عهد اليعاربة أواسط القرن السابع عشر. وقد أشرف العلماء العُمانيون مباشرة، منذ ذلك الحين، على التجمعات الإباضية في هذه المنطقة التي عدّت جزءًا من الحركة الإباضية.

وإذا عدنا إلى إباضية شمالي افريقيا، فإنها تمثل ايضًا الامتداد المذهبي والثقافي للإباضية العُمانية. إلا ان صلتها

بعمان محدودة نسبيًا بسبب العامل الجغرافي. ومع ذلك تمت المحافظة على هذا الاتصال بفضل المراسلات بين علماء البلدين، أو زيارات علماء شمالي افريقيا إلى عُمان التي ظلت تمثل في نظرهم المركز الفكري للحركة الإباضية. وقد اقام علماء جزائريون مختلفون في منطقة نزوى (في عُمان). كما انه من المألوف، لدى انتخاب إمام جديد في عُمان، ان يكتب العمانيون إلى إخوانهم في شمالي افريقيا لإعلامهم بوضع الإمامة وتعريفهم بالإمام الجديد.

ومع بداية التاريخ العماني الحديث، فرضت عوامل سياسية واستراتيجية جديدة نفسها على سياسة عمان الخارجية، كالصراعات مع القوى الغربية: البرتغاليين والهولنديين، ثم البريطانيين. وقد طبع الصراع مع بريطانيا التاريخ العماني خلال القرون الثلاثة الأخيرة.

أما بالنسبة إلى العلاقات الاقليمية الأخرى، وتحديدًا مع الفرس والوهابيين، فقد انحصرت الصراعات مع الفرس غالبًا على المستوى السياسي، في حين أخذ الصراع مع الوهابيين بعدًا مذهبيًا وسياسيًا مزدوجًا.

بصورة عامة، كان المبدأ الثابت لدى الإباضيين هوالحدّ من التعاون مع القوى الأجنبية وعدم اللجوء إلى مساعدين من غير المسلمين. فالعلماء الإباضيون يرون ان التعاون مع القوى الأجنبية مقبول شريطة ان يكون محدّد التعريف ومحدودًا. إلا انه ليس للإمام الحق في اللجوء إلى غير المسلمين في إمامته أو قبول نفوذهم. وإذا فعل ذلك، فعليه ان «يتوب» وإلا استحق العزل وحتى القتال (د.حسين عبيد غانم غباش، «عُمان-الديمقراطية الاسلامية، تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث». دار الجديد، بيروت، ١٩٩٧، عرّبه د.انطوان حمصي، ص٦٤-٨٥).

☐ **البريمي (واحة البريمي)**: (في مادة «الامارات العربية المتحدة»، ج٣، ص١٧٢، جرى تناول موضوع واحة البريمي كنزاع حدودي عُماني-إماراتي-سعودي، منذ الخمسينات من هذا القرن-القرن العشرين- ونستكمله، هنا، بالبحث في جذوره مستندين إلى مؤلّف د.حسين غباش، «عُمان، الديمقراطية الاسلامية»، ص١٥٤، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٣٩).

في سياق توسع الدعوة الوهابية في نهاية القرن الثامن عشر، تبنت الوهابية بعض قبائل منطقة «ساحل عُمان» (راجع «ساحل عمان» في هذا الباب، معالم تاريخية). وبسبب وجود هذه القبائل في واحة البريمي، أحد أهم التجمعات العمانية على حدود الدولة السعودية (ودولة الامارات العربية المتحدة حاليًا)، فإن النفوذ الوهابي أثّر، منذ ذلك الحين، في تاريخ تلك المنطقة ثم في تاريخ عمان.

بعد ذلك احتلت قوة وهّابية، على رأسها القائد المعروف، الحارق، واحة البريمي، وأخضعت قلاعها وقبيلة النعيم والظواهر. واستخدم الوهابيون هذه الواحة خلال ١٨ سنة كقاعدة هجوم ضد عُمان، وفرضوا جزية على سلاطين البوسعيدي. ويروي المؤرخ السالمي أن عهد مطلق المطيري (وهو قائد وهّابي شنّ هجمات ضد عمان) كان «كارثة وبلاء فقد استحلّ دماء المسلمين واتهمهم بالشّرك وقتل كل من لم يعتنق مذهبه وأرغم الزعماء العمانيين على دفع الجزية».

واعتبارًا من بداية القرن التاسع عشر، رمى النفوذ الوهابي الفعال بكل ثقله على الساحة العمانية، وقد ترجم ذلك بتدخلات دائمة في الشؤون الداخلية العمانية، وعلى الأخصّ إبان ثورة الإمام عزان (١٨٦٦-١٨٧١) ومع قضية البريمي في منتصف القرن العشرين.

شكل انتخاب الإمام عزان (١٨٦٩-١٨٧١) في عُمان فرصة لقبيلة النعيم التي كانت تعاني من الحكم الوهابي في البريمي فرصة للانتفاض على الوهابيين، فطلب زعيم هذه القبيلة، محمد بن علي، مساعدة عزان لهذا الهدف. فأعلن الإمام الذي لم يكن ينتظر سوى هذه الدعوة، الحرب على الوهابيين. وفي ١٨ كانون الثاني ١٨٦٩، بعد أربعة أيام من هجوم قوي، استردت عمان واحة البريمي. وعلى الفور، اتخذ عزان تدابير لإزالة آثار النفوذ الوهابي. فألغيت القوانين الوهابية، وعين للبريمي قضاة وولاة من سكانها.

وبعد عودته من البريمي، كتب الإمام عزان، في ١٩ آب ١٨٦٩، رسالة إلى الكولونيل بيللي (مبعوث حكومة الهند البريطانية) جاء فيها: «بعد أربعة ايام من المعارك تمّ تحرير البريمي. فأنقذ شعب تلك المنطقة من قمع الوهابيين ومضايقاتهم. وأرجعت الاموال والاملاك التي كان الوهابيون قد صادروها إلى اصحابها الحقيقيين. وهم يحمدون الله على تحريرهم. إنهم، من الآن فصاعدًا، في سلام».

وثأر الوهابيون بعد ذلك من عزّان ودعموا منافسه السلطان تركي الذي توصل إلى إزاحة عزان (١٨٧٠). واغتنم الوهابيون تفكك الحكم العماني وفرصة وصول السلطان تركي بن سعيد الذي كانوا قد دعموه ليوطّدوا نفوذهم من جديد في واحة البريمي.

☐ **جلفار**: راجع «ساحل عُمان» في هذا الباب.

☐ **ساحل عمان**: يعرف هذا الساحل، تاريخيًا، باسم «جلفار» أو «الصير»، كما يُعرف ايضًا باسم «الساحل المهادن» أو «الساحل المتصالح».

تمتد هذه المنطقة («ساحل عُمان») مسافة ٥٠٠ كلم على طول الساحل الجنوبي للخليج، من شبه جزيرة مسندم، شمال شرقي مدينة رأس الخيمة حتى قطر، كما تملك ايضًا ٧٥ كلم من السواحل على خليج عمان. وقد شهدت هذه المنطقة، منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر ظهور تشكيلات عرقية وسياسية خاصة.

ترافق ظهور سلالة البوسعيدي في منتصف القرن الثامن عشر ووصولها إلى الحكم إثر حرب أهلية طويلة وانهيار الدولة اليعربية مع ظهور كيانين قبليين سياسيين مستقلين في منطقة ساحل عمان: الأول، اتحاد قبيلة بني ياس وحلفائها وكان يؤلف قوة برية تسيطر عليها أسرة آل نهيان التي أقامت أولاً في الظفرة ثم في جزيرة أبو ظبي. والثاني، القواسم، وهم قوة قبلية بحرية مهمة، اتخذوا من مدينة رأس الخيمة مركزًا رئيسيًا لهم.

اعتبر ظهور البوسعيدي في عُمان، والقواسم وبني ياس في منطقة «ساحل عُمان»، أعظم التحولات الجغرافية السياسية في المنطقة، إذ وضع حدًا للحدود التاريخية القديمة لتظهر محلها حدود سياسية جديدة ومستقلة.

لعب القواسم مبكّرًا دورًا رائدًا في تاريخ ساحل عمان، وعمان ومنطقة الخليج ككل. وكان أحد أجدادهم، قاسم الكبير، قد جاء ليقيم في جلفار منذ القرن السابع عشر. وبفضله أصبحت هذه المدينة (جلفار) المركز الرئيسي للقواسم وعرفت منذ ذلك الحين باسمها الجديد: «رأس الخيمة» (راجع «الامارات العربية المتحدة»، ج٣).

وعندما تم تحرير جلفار (رأس الخيمة) من الاحتلال البرتغالي والفارسي (١٦٣٣) على يد أحمد بن علي، أحد قادة الإمام اليعربي ناصر بن مرشد (راجع النبذة التاريخية)، لم يرد ذكر للقواسم. لكن، في ١٧٢٣ اشترك القواسم بشكل فاعل إلى جانب الغوافر في الحرب الأهلية العمانية. كما اشتركوا بشكل فاعل في حرب تحرير عُمان ضد الفرس (١٧٣٧-١٧٤١).

بعد ذلك، بدأ الصراع بين القواسم («والغوافر») السنيين وقد تبنوا المذهب الوهابي، وبين البوسعيديين (أصحاب السلطة في عُمان بعد اليعربيين) الهناويين الإباضيين. إلا أن الطرفين وقفا جنبًا إلى جنب في حربهما ضد الفرس. لكن بعد تحرير عُمان، تصدّعت المصالحة القبلية الغافرية والهناوية، ومعها مسالة الإمامة (الإباضية).

ولمّا حقق البوسعيديون نصرهم (في الإمامة وفي السلطنة) وتمكن أحمد بن سعيد البوسعيدي من الانتصار على مرشح القواسم والقبائل الغافرية (بلعرب بن حمير)، استمر القواسم على تمردهم، واحتفظوا منذ ذلك الحين باستقلالهم الذاتي في منطقة رأس الخيمة. وهكذا نجد ان هذه المنطقة من «ساحل عمان» كانت تخضع للدولة اليعربية، وكفّت عن ذلك مع بداية الدولة البوسعيدية (أواسط القرن الثامن عشر). وكان القواسم يساندون كل ثورة تنشب في وجه الإمام أحمد بن سعيد. وقد تجدد هذا المشهد بعد وفاة الإمام أحمد. وقد توفي سلطان بن أحمد في ١٨٠٤ أثناء مواجهة بحرية مع القواسم. واستمر الصراع بين مسقط التي ترغب في تأكيد سلطتها، ورأس الخيمة مركز القوة النافذة الرئيسية، حتى وقوع رأس الخيمة في ايدي البريطانيين في ١٨٢٠.

كان القواسم، قبل عقود من هذا التاريخ (أي ١٨٢٠) قد خضعوا للوهابيين، ثم ما لبثوا أن تبنوا المذهب الوهابي (لكنهم احتفظوا، حتى الآن، بالمذهبين السنيين السائدين الشافعي والمالكي)، وهذا ما قوّاهم في وجه العمانيين والبريطانيين على حد سواء حتى أن اسطولهم التجاري أخذ يعيق الهيمنة الاستعمارية البريطانية في منطقة الخليج.

وبعد سلسلة من الحملات العسكرية البريطانية على القواسم في رأس الخيمة، شنت بريطانيا حملة أخيرة في ٣ كانون الاول ١٨١٩، اشترك فيها حاكم عُمان. وسقطت المدينة وأبيدت غالبية سكانها. وفرضت بريطانيا على شيوخ القبائل معاهدة أطلق عليها إسم «المعاهدة العامة مع قبائل الخليج العربية» كرست سيادة بريطانيا على المنطقة وعلى سكانها كما على حكامها، وسمّي «ساحل عمان» منذ ذلك الحين رسميًا على الخرائط البريطانية، ثم على بقية الخرائط العالمية «ساحل القراصنة».

ثبتت هذه المعاهدة، وبصورة رسمية، الحدود السياسية المستقلة لكيان «ساحل عُمان»، وكرّست الأمر الواقع، ولم يتمكن سلطان عُمان من استرداد رأس الخيمة رغم اشتراكه بالحملة. فكان عليه أن يعود إلى مسقط والاهتمام بشؤون عمان الداخلية وعدم التدخل بشؤون منطقة «ساحل عُمان» التي تركت على عاتق بريطانيا وحدها تمارس عليها سلطتها الكاملة.

وهكذا يمكن القول إن منطقة ساحل عمان وسكانها عاشوا لمدة قرن ونصف القرن (من تاريخ المعاهدة ١٨٢٠ إلى سبعينات هذا القرن، القرن العشرين) تحت

وطأة معاهدة ١٨٢٠ التي كرّست الوضع القبلي المتبعثر والمتناثر إلى قوى شبه سياسية لم تستطع المحافظة على نفسها كوحدات اجتماعية-سياسية شبه مستقلة إلا من خلال ارتباطها بالوجود البريطاني.

ولم يبق على بريطانيا إلا ان تغذي هذا الوضع وتثبته بصيغة «المحميات البريطانية» التي مثلت الهوية السياسية الرسمية الوحيدة لهذه المنطقة حتى عصر قريب (اوائل سبعينات القرن العشرين). فإلى جانب الثقافة القبلية المفككة، كان البديل الوحيد ثقافة التبعية لبريطانيا في إطار صيغة المحميات. فكانت القبائل تلجأ، في كل نزاع، إلى بريطانيا لحل خلافاتها.

ومن أهم الخلافات التي حلتها بريطانيا كانت خلافات بحرية وتجارية، وحلّها جاء عبر معاهدة السلام البحري الدائم (١٨٥٣) التي سميت ايضًا «الهدنة الدائمة» باشراف بريطانيا على تطبيقها بين القبائل العربية. ولم يمنع هذا الاتفاق الاشتباكات البحرية، بل ساعد على المحافظة على الوضع القبلي القائم، علمًا بأن بعض المشيخات يبلغ من الصغر حدًا يصعب معه استمرارها كوحدة سياسية قائمة بذاتها، ما مكّن بريطانيا من أن تصبح حكمًا مستديمًا يفرض الغرامات على المشيخات. فهذه المعاهدة (١٨٥٣) التي حكمت، ومن جديد، على مناطق الخليج بالانقسام والتبعية كان لها على الأقل فضل إزالة إسم «ساحل القراصنة» المهين الذي كانت بريطانيا انتحلته لهذه المنطقة في بداية صراعها مع القواسم، وأعيدت تسميتها باسم «الساحل المهادن» (أو «الساحل المتصالح»). وهذه التسمية الجديدة عبّرت بشكل أفضل عن الوضع في المنطقة حيال بريطانيا. وقد بقي معمولاً به خلال كل الفترة الاستعمارية البريطانية، وعلى الأخص في المفردات الادارية لحكومة الهند (أي الادارة الاستعمارية البريطانية في المنطقة)، في حين بقي إسم «ساحل عُمان» مستعملاً، على صعيد شعبي حتى الستينات من القرن العشرين.

وفي ١٨٩٢، فرضت بريطانيا على هذه المنطقة تعهدًا جديدًا (لم تعد بريطانيا بحاجة إلى «معاهدة») عرف باسم «التعهد المانع»، وهو يرغم الشيوخ، من بين أمور أخرى، على أن لا يتخلّوا أو يبيعوا أو يرهنوا أراضيهم أو يتركوها تُحتل بأية صورة من طرف غير الحكومة البريطانية، وأن يلتزموا بذلك هم وورثتهم وخلفاؤهم، وعلى ان يصبح أصدقاء الانكليز منذ ذلك الحين أصدقاء الشيوخ وأعداء الانكليز أعداءهم. وبالمقابل، تتعهد بريطانيا بحماية المنطقة من تدخل أجنبي.

وكان تعهد مماثل قد وقّع قبل سنة (أي في ١٨٩١) مع عمان في عهد السلطان فيصل بن تركي. ولكن السلطان لم يقرر التوقيع إلا بعد ان هددت بريطانيا باعلان الحماية الرسمية البريطانية على عمان مثلما حدث لزنجبار بعد فصلها عن عمان عام ١٨٦١.

هكذا تحول الساحل العماني إلى محميات بريطانية. فقد تمكنت بريطانيا طوال ١٥٠ سنة من الاحتلال من عزل هذه المنطقة كليًا وحرمانها من كل اتصال تجاري وثقافي مع العالم الخارجي. وكان على هذا الساحل أن يعيش حالة فقر اقتصادي وانغلاق اجتماعي وضمور ثقافي. ويكفي دلالة على ذلك انه لم تكن هناك أية مدرسة أو مستشفى حتى منتصف القرن العشرين. ولم يتغير هذا الوضع إلا مع بداية تصدير النفط وتكوين إتحاد الامارات العربية في ١٩٧١ (عن د.حسين غباش، «عُمان، الديمقراطية الاسلامية»، ص١٥٩-١٨٠).

□ **ساحل القراصنة:** راجع «ساحل عُمان» في هذا الباب.

□ **الساحل المهادن (أو الساحل المتصالح):** راجع «ساحل عُمان» في هذا الباب.

□ **سفينتا «صحار» و«شباب عمان»:** راجع «الطريق التجاري البحري القديم» في هذا الباب.

□ **سلطنة عُمان وزنجبار:** (في مادة «تنزانيا»، ج٧، ص٦٠-٦٧، جرى بحث مرحلتين تاريخيتين من «زنجبار» و«كيلوى» متباعدتين، الأولى سابقة للقرن السابع عشر، والثانية هي المرحلة الحالية المتعلقة بوحدة زنجبار وتنجانيقا في دولة إتحادية هي تنزانيا أو «جمهورية تنزانيا المتحدة»، وقد تُركت المرحلة الوسيطة-أواسط القرن السابع عشر وما بعده حتى ١٨٦٠-إلى مادة «عُمان» الحالية للارتباط الكياني بين البلدين. وهكذا تكون مادة «زنجبار» قد توزعت بين مادتي «تنزانيا» و«عُمان»).

أولت الدولة اليعربية (راجع النبذة التاريخية) التي ارتبطت، منذ أصولها، بالجماعات العربية العُمانية الاسلامية القاطنة شرقي افريقيا (ساحل زنجبار خاصة) عناية خاصة بهذه الصلة، خاصة بعد تحرير عمان من النير البرتغالي بداية القرن السابع عشر. وكان يُنظر إلى الساحل الافريقي كامتداد لعمان حتى أصبح في القرن التاسع عشر المركز الحقيقي للدولة العمانية المهدّدة بالاختناق بسبب الضغط البريطاني والتوسع الاستعماري حتى ان سلطان عمان نقل عاصمته، في وقت من الاوقات، إلى زنجبار.

تشمل منطقة افريقيا الشرقية مجموعة جزر ومدن ساحلية أهمها زنجبار Zanzibar، وبمبا Pemba، وكيلوى Kilwa، ومومباسا Mombasa. وهذا المجموع الساحلي، الذي يبلغ طوله ١٥٠٠ كلم تقريبًا، عرف باسم منطقة زنجبار.

يعود الوجود العربي، وخاصة العُماني، في هذه المنطقة إلى القرن التاسع (الثاني الهجري)، رغم انه من المحقق ان صلات قامت قبل هذا التاريخ بكثير، وكانت ذات طابع تجاري، وإلى جانبه دوافع ذات طبيعة سياسية-دينية. لكن بداية التواجد العماني الرسمي والفاعل لا يرقى إلا إلى النصف الثاني من القرن السابع عشر.

توصل العمانيون إلى إقامة إمارات عربية عدة في هذه المنطقة، نعمت باستقرار نسبي إلى أن جاء القائد البرتغالي دو ألبوكرك في ١٥٠١ الذي كان في طريقه إلى غزو الشرق. فانتقل مسرح الحرب من المتوسط إلى المحيط الهندي. وخضعت زنجبار، والساحل الشرقي الافريقي، للبرتغاليين.

في القرن السابع عشر، قام الإمام سلطان بن سيف الأول (راجع «الدولة اليعربية» في النبذة التاريخية)، بطلب من التجمعات العمانية الافريقية، بتحرير مناطقها من البرتغاليين. وبفضل هذا التدخل تدعّم الوجود العماني في هذه المنطقة التي لعبت فيها عُمان، بعد ذلك الحين، دورًا سياسيًا راجحًا، وغدت واجهة افريقيا الشرقية تابعة رسميًا لعمان. وقد عين الإمام سلطان بن سيف الأول ولاةً من الشخصيات العمانية عهد إليهم إدارة جزر زنجبار وبمبا ومومباسا.

اهتمت الدولة اليعربية بتوطيد الصلات التجارية والثقافية القائمة مع القطب الأفريقي، وثبّتت فيه، خاصة، القوانين والشرائع الاسلامية الإباضية. ولكن المنطقة احتفظت بطابع أصيل. فكان من امتزاج الدم العربي بالدم الافريقي أن نشأت ثقافة عمانية-افريقية، وان نشأ نموذج اجتماعي عرقي خاص عرف في ما بعد باسم «السواحيلي». وقد اقتصر استعمال اللغة العربية في هذه المنطقة على العلماء والنخبة، في حين ظلت اللغة السواحيلية هي السائدة.

وفي أثناء الحرب الأهلية العمانية (راجع «الدولة اليعربية» في النبذة التاريخية) في الربع الأول من القرن الثامن عشر، انقطعت العلاقات الرسمية بين عمان وشرقي افريقيا، أي بين الولاة وحكومتهم المركزية في عمان. إلا ان هذا الواقع لم يؤد إلى حالة انفصال.

وبعد انهيار الدولة اليعربية في عمان (١٧٤١)، ووصول الإمام أحمد بن سعيد البوسعيدي (١٧٤١-١٧٨٣) إلى الحكم، أعطى جميع ولاة منطقة افريقيا الشرقية بيعتهم وأعلنوا ولاءهم للإمام الجديد، ما عدا والي مومباسا الذي رفض سلطة أحمد وتوقف عن دفع الضريبة السنوية لعمان. وحيال هذا الوضع الانفصالي، لم يتردد الإمام أحمد في اتخاذ تدابير حاسمة، فحاولت قواته مرات عدة، عبثًا، استعادة جزيرة مومباسا، حتى مجيء السلطان سعيد بن سلطان (١٨٠٦-١٨٥٦).

أبدى السلطان سعيد بن سلطان، وطيلة النصف الأول من القرن التاسع عشر، اهتمامًا خاصًا بجزيرة زنجبار، وكان من منجزاته ان شجّع إدخال زراعة القرنفل المستورد من جزيرة موريشيوس ١٨١٨، وهي زراعة سرعان ما أصبحت الثروة الرئيسية لهذه المنطقة، جاعلة من زنجبار أول مصدر عالمي للقرنفل. وقد ترافق هذا النجاح مع هجرة كبيرة للتجار العمانيين الذين أقاموا بصورة شبه دائمة في شرقي افريقيا. وتنامت زراعة القرنفل في هذه الأثناء. وفي حين اكتسب الموقع الاستراتيجي والاقتصادي لهذه المنطقة أهمية متزايدة، فإن الوجود العماني توطد فيها.

منذ ١٨٣٠، كان السلطان سعيد بن سلطان يقيم في زنجبار أكثر منه في مسقط، ثم جعل منها عاصمته الافريقية بين ١٨٣٧ و١٨٤٠. وخلال سبع سنوات، أصبحت هذه المدينة مقر تجارة مزدهرة. بل إن زنجبار انتهت إلى أن تصبح الشاغل الأول للدولة العمانية على حساب عاصمتها الآسيوية، مسقط. وكان هذا الاهتمام بالساحة الافريقية يزيد على حساب عمان التي أصبحت تُهمل تدريجيًا وتفقد أهميتها السياسية والتجارية على حدّ سواء. إلا ان مسقط بقيت، من منظور جغرافي سياسي مركز الاهتمام الاستراتيجي البريطاني.

وفضلاً عن ذلك، فإن قدوم السلطان إلى زنجبار لم يتم بسلام. فقد كان عليه ان يواجه معارضة قوية من قادة مومباسا، أسرة المزروعي، الذين رفضوا حكم البوسعيدي ورفضوا دفع الضرائب السنوية. فجرّد السلطان حملات متوالية عليهم، وأخضعهم موقتًا. ولم يستطع سعيد الاستيلاء عليها نهائيًا وأسر حكامها وقتلهم إلا في حملته الرابعة (١٨٣٦-١٨٣٩).

من موقعه الجديد في زنجبار، كثف السلطان سعيد علاقاته مع بريطانيا وفرنسا، وكذلك مع الولايات المتحدة الاميركية. وبدأت بعض السفن العمانية رفع العلم الفرنسي، ولا سيما منها سفن المناطق الشرقية من عمان وصور وجعلان.

كان لتوطد سيطرة بريطانيا على منطقة الخليج تأثيره على الشق الافريقي من الدولة العمانية، وكان السلطان يجهد في التخفيف من هذا العبء بالتقارب مع فرنسا عبر ممتلكاتها في المحيط الهندي خاصة عبر جزيرة «بوربون» (التي عرفت باسم جزيرة «ريونيون»). وحصلت فرنسا على حق تعيين قنصل لها في زنجبار عام ١٨٤٤. وكان قرار السلطان سعيد نقل عاصمته إلى زنجبار بناء على نصيحة الفرنسيين ليكون بعيدًا عن الضغط البريطاني عليه قدر الإمكان وقريبًا من الممتلكات الفرنسية في المحيط الهندي. وفي إطار هذا المنظور نفسه، وقع سعيد أول اتفاقية مع الولايات المتحدة الاميركية (١٨٣٣). وكانت هذه الاتفاقية، بالنسبة إلى الولايات المتحدة، ثاني اتفاقية تعقد مع بلد عربي (وقعت الاتفاقية الأولى مع المملكة المغربية). وصرّح المبعوث الاميركي، روبرتس، بهذه المناسبة، بأنه سعيد لرؤية الولايات المتحدة مرتبطة بصداقة مع أسطول أكبر من أسطول الولايات المتحدة (نقلاً عن ستيفنسون، ريتشارد، «لمحة حول بدايات العلاقة التجارية القنصلية الاميركية مع سلطنة عُمان ١٨٣٣-١٨٥٦»، مجلة «دراسات الخليج وشبه الجزيرة العربية»، جامعة الكويت، العدد١١، السنة الثانية، تموز ١٩٧٧، ص١٢٥-١٢٦).

في ١٨٤٤، وقعت فرنسا وعُمان معاهدة تعترف اعترافًا قاطعًا بالحق المتبادل للطرفين بتعيين قناصل في بلديهما. ووفقًا لهذه المعاهدة أقامت فرنسا وكلاء قنصليين في مسقط كما في زنجبار. وقد زادت هذه المعاهدة من الخلافات الفرنسية-البريطانية، والبريطانية-العُمانية، ومن تسعير التنافس الاستعماري، وتراجع دور عُمان كقوة بحرية.

والجدير ذكره هنا أن تجارة الرقيق التي كانت ناشطة على الساحل الافريقي (الممتلكات العمانية) والتي كان قد تقرّر منعها، أعطت ذريعة كبرى للسياسة البحرية والتجارية والعسكرية البريطانية (والفرنسية) لاتخاذ إجراءات مراقبة وتفتيش في الساحل الافريقي (وفي الخليج)، فكانت تحجز المراكب والسفن العمانية وتصادر حمولاتها عند كل شك في أنها تحمل عبيدًا (والحقيقة ان التجار العرب كانوا من المنخرطين في هذا الوقت، بهذه التجارة التي شكلت وصمة عار على جبين التجارة الدولية وفي ضمير الدول الاستعمارية قاطبة). فعملت بريطانيا، كرد على التقارب الفرنسي-العماني، على توقيع إتفاقية لمنع تجارة الرقيق، إنما هذه المرة، في منطقة زنجبار، نواة السيادة الاقتصادية والسياسية العمانية. ولقد كانت تجارة الرقيق مصدر دخل مهم للسلطان الذي اشترط، مقابل توقيعه المعاهدة، وكتعويض له، ضم البحرين إلى ممتلكاته، خاصة وأنه لاحظ أن البحرين لم تكن بعد مندرجة في سلّم الأولويات الاستراتيجية البريطانية. لكن بريطانيا، التي كانت تراعي مصالح الفرس والوهابيين في البحرين وسواها، أهملت هذا الشرط، ولم يمنع هذا الاهمال السلطان سعيد من توقيع المعاهدة (١٨٤٥).

لدى وفاة السلطان سعيد في ٣٠ تشرين الاول ١٨٥٦، خلال سفره من مسقط إلى زنجبار، أُعلن ثويني، ثالث أبناء السلطان سعيد، الوريث الوحيد للسلطة في عمان وتوابعها.

لكن ماجدًا، الإبن الآخر للسلطان سعيد، أعلن نفسه بعد وفاة أبيه مباشرة، وبدعم من بعض الوجهاء، سلطانًا على زنجبار. وهو ما كان يعني، عمليًا، انفصال القسم الافريقي من عُمان. رفض ثويني قرار ماجد وأرسل إلى زنجبار مبعوثه، محمد بن سالم الذي نجح في التوصل إلى اتفاق ودّي بين الأخوين. فقد وافق ماجد على دفع إتاوة لثويني تعادل ما كان يقتطعه أبوه من دخل زنجبار لميزانية مسقط (٤٠ ألف مورون). إلا أن هذا الحل لم يحسم وضع زنجبار السيادي، إضافة إلى أن ماجدًا انقطع بعد سنة واحدة عن دفع الإتاوة وألغى الاتفاق.

ردّ ثويني، بعد سنة، بحملة أبحرت إلى زنجبار. لكن الاسطول البريطاني أعاد الحملة العمانية إلى ميناء مسقط. ثم وقّع ثويني وثيقة يقبل بموجبها تحكيم الملك البريطاني في نزاعه مع أخيه ماجد (٣١ ايلول ١٨٥٩). وكذلك طلب ماجد من بريطانيا ان تكون حامية له ولسلطته من «أطماع» أخيه ثويني. وتذرعت بريطانيا بوصية السلطان سعيد، والد ثويني وماجد، التي كتب فيها (١٨٤٥) يقول: «نحن نأمل ونرجو من بريطانيا رعاية ولدينا».

وجاء قرار التحكيم ينص على التقسيم النهائي.

وأول اعتراف دولي بهذا التقسيم جاء بصورة إعلان فرنسي-بريطاني مشترك وقع في ١٠ آذار ١٩٦٢، وجاء فيه: «نظرًا إلى أهمية المحافظة على استقلال سمو سلطان مسقط وسمو سلطان زنجبار، وجدت فرنسا وبريطانيا من المناسب التعهد، بصورة متبادلة، باحترام استقلال هذين العاهلين». وفي ١٨٩٠، انتهت بريطانيا بإعلان الحماية على سلطنة زنجبار. وهكذا تحولت زنجبار، رسميًا، إلى مستعمرة بريطانية، وتم الإنفصال التام بين القسمين: عُمان وزنجبار. وهكذا ايضًا وجدت عُمان نفسها مرغمة على ان تخوض وحدها، بقوة غير متساوية، الصراع ضد بريطانيا. أثناء ذلك، كانت قوة اوروبية جديدة، هي المانيا، قد بدأت تطالب بحصتها الاستعمارية في افريقيا، وتنافس البريطانيين والفرنسيين في شرقي افريقيا، إلى أن توصلت (المانيا) إلى عقد اتفاقية استعمارية مع بريطانيا، هي «اتفاقية زنجبار» (اليوم الاول من تموز ١٨٩٠) التي تسمى ايضًا اتفاقية «هلغولاند-زنجبار». وتجسّد هذه الاتفاقية الموقف الاوروبي من تقسيم افريقيا إلى مناطق نفوذ تسيطر عليها القوى العظمى في نهاية القرن التاسع عشر، وتدل على رغبة الامبراطورية الالمانية في التقارب من بريطانيا بعد التخلي عن الحلف البيسماركي مع روسيا.

وقد ترتب على الاتفاقية تخلي المانيا لبريطانيا عن مطالبها السابقة في محمية زنجبار والشاطىء الشرقي الافريقي بين ويتو ونهر جوبا، مقابل اعتراف بريطانيا بالنفوذ الالماني على منطقة تقع في شرقي افريقيا وتمتد شمالاً من بحيرة فكتوريا إلى أراضي الكونغو، ومن بحيرة نياسا إلى بحيرة تنجانيقا. ونصت الاتفاقية على إقرار بريطانيا بحق المانيا في الحصول على قطاع كابريفي (قطاع ضيق يقع حاليًا في جنوب افريقيا)، وعلى المنطقة الواقعة إلى الشمال والتي تسمّى الآن بوتسوانا، مما منح مستعمرة افريقيا الجنوبية الغربية الالمانية ممرًا يصل إلى نهر زمبيزي. كذلك نصت الاتفاقية على تنازل بريطانيا لالمانيا عن جزيرة هلغولاند في بحر الشمال، وهي جزيرة لعبت دورًا أساسيًا بالنسبة إلى تطور القوة البحرية الالمانية في مطلع القرن العشرين.

حصلت زنجبار على استقلالها في كانون الاول ١٩٦٣. خلع سلطانها جمشيد في أعقاب انتفاضة دموية (كانون الثاني ١٩٦٤) وفر إلى الخارج. وفي ٢٦ نيسان ١٩٦٤، قامت «جمهورية تنزانيا المتحدة» على اثر إعلان الوحدة بين تنجانيقا وزنجبار-راجع «تنزانيا»، ج٧-(مرجعا هذه المادة الأساسيان: د.حسين غباش، «عُمان، الديمقراطية الاسلامية»، دار الجديد، بيروت، عرّبه د.انطوان حمصي، ط١، ١٩٩٧، ص١٨٧-٢٠٢؛ و«موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج٣، ط١، ١٩٨٣، ص٤٥-٤٦).

□ **الطريق التجاري البحري القديم (سفينتا «صحار» و«شباب عُمان»)**: معروف عن عُمان تراثها البحري العريق، سواء لجهة صناعة السفن أو لجهة التجارة البحرية بواسطة أسطول عماني جاب المناطق البعيدة والقريبة. وحرصًا من سلطنة عُمان على إحياء هذا التراث، قررت بناء سفينة تقليدية بالطريقة نفسها التي كان العمانيون يصنعون بها سفنهم قبل ألف عام، والإبحار بها سالكين الطريق البحري القديم الذي سلكه البحارة العمانيون في تجارتهم مع الشرق وصولاً إلى ميناء كانتون الصيني. وقد بنيت السفينة التي أطلق عليها إسم «صحار» (مدينة عُمانية) في المركز التاريخي لبناء السفن في مدينة صور العمانية التي عرفت قديمًا ولعدة قرون كميناء شهير ومركز رئيسي لصناعة السفن والقوارب الشراعية؛ وقد تمّ بناء جسم السفينة من خشب الآني المختار من غابات الهند، وهو يشبه إلى حد كبير خشب الساج ويبلغ الدرجة نفسها من القوة والكثافة والوزن، واحتاجت السفينة إلى ما يقرب من ١٤٠ طنًا من هذه الأخشاب، ولم تستخدم فيها المسامير حيث تمّ شد ألواحها بعضها إلى بعض بالحبال المجدولة والمصنوعة من ألياف جوز الهند (استخدم منها نحو أربعة أطنان)، وبلغ طول السفينة نحو ٢٥م، ومساحة الشراع نحو ٢٠٠م.م.، واعتمدت الصناعة اليدوية في جميع مراحل صناعة السفينة.

في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٨٠، أقلعت «صحار» من ميناء مسقط متجهة إلى الصين، وعلى متنها المستكشف والمؤرخ البحري تيم شيرن وطاقم مكون من ٨ من خيرة البحارة العمانيين، وفريق مكون من ٢٠ بحارًا اوروبيًا في مختلف التخصصات. وقد استهدفت الرحلة رسم واكتشاف الطريق البحري للتجارة الذي سلكه البحارة العرب منذ ألف عام حيث كانت أنباء مغامراتهم في البحار مصدر إلهام لكثير من القصص والحكايات وبخاصة قصص السندباد. وفي بداية شهر كانون الاول ١٩٨٠، أكملت «صحار» المرحلة الأولى من رحلتها حيث رست في ميناء «بيوبور» على ساحل مالابار الهندي، وفي هذا الساحل تمّ تفقد السفينة وصيانتها. ويعد هذا الميناء اليوم واحدًا من أكبر المراكز الباقية في العالم لبناء السفن الخشبية.

وفي منتصف كانون الثاني ١٩٨١، وصلت صحار إلى جزر مالديف، وبعدها إلى ساحل سري لانكا متجهة شرقًا إلى سومطره على مسافة ١٤٤٨كلم عبر المحيط الهندي، ولكن الرياح عاكستها وكسرت الصاري الرئيسي. وبعد أن أصلحه البحّارة، استطاعت السفينة أن

تكمل رحلتها. وفي منتصف نيسان ١٩٨١، كانت صحار تمخر عباب المحيط وتقترب من ساحل سومطره. وفي منتصف حزيران ١٩٨١، أخذت صحار تتوغل في مياه بحر الصين الجنوبي في المرحلة الأخيرة من رحلتها الممتدة من مسقط إلى ميناء كانتون. ومع إشراقة يوم ٢٨ حزيران ١٩٨١ بدا الساحل الصيني على مرمى البصر للبحارة حيث ساد أفراد الطاقم شعور عميق بالفرحة. فقد أوشكت سفينة شراعية عُمانية، ولأول مرة منذ عدة قرون، أن تدخل المصب الواسع لنهر اللؤلؤ الذي كان يعرفه الملاحون والتجار العمانيون القدامى وغيرهم من الملاحين العرب في القرون الوسطى بنهر الصين العظيم. وفي ١١ تموز ١٩٨١، استقبل الصينيون، وبكل حفاوة وترحيب، السفينة صحار وطاقمها.

لقد قطعت صحار في رحلتها هذه من مسقط إلى ميناء كانتون خمس المسافة حول العالم، وعبرت البحار السبعة التي قال الجغرافيون العرب القدامى إنها تمتد عبر الطريق إلى الصين. وقد تم نقل السفينة صحار إلى مسقط حيث أصبحت رمزًا وطنيًا وشاهدًا حيًا على مآثر أجيال من البحارة العمانيين الذين استطاعوا ان يقطعوا نحو ٨ آلاف كلم عبر البحار السبعة.

وإذا كانت رحلة «صحار» قد رسمت الطريق التجاري البحري القديم واعتبرت مأثرة خالدة لسلطنة عمان، فإن رحلة سفينة «شباب عُمان» إلى الولايات المتحدة الاميركية تعد المأثرة الثانية للسلطنة. ففي آذار ١٩٨٦، أبحرت القطعة البحرية السلطانية «شباب عُمان» في أول رحلة لها إلى الولايات المتحدة الاميركية لتشارك في احتفال أميركا المئوي الثاني بتمثال الحرية في نيويورك، ولتكون هذه السفينة هي السفينة العربية الوحيدة التي تشارك في تلك الاحتفالات. وقد استغرقت رحلتا الذهاب والعودة من مسقط إلى نيويورك نحو سبعة شهور وكان على متنها ١٣١ شابًا عمانيًا، وقد قطعت «شباب عمان» مسافة ٣٢٥٠٠ كلم، وهي أطول رحلة قطعتها سفينة عمانية، فقد زارت فيها عشرين دولة منها جيبوتي ومصر وجبل طارق وكندا وتونس واليونان وايطاليا والاردن والمملكة العربية السعودية فضلا عن الولايات المتحدة الاميركية.

وسفينة «شباب عمان» من أكبر سفن التدريب الشراعية في العالم، وقد بدأت الخدمة البحرية العمانية في ١٩٧٩ بهدف توفير فرص التدريب للشباب العماني، وكانت بنيت في ١٩٧١.

وقد قامت «شباب عمان» برحلة إلى اوستراليا زارت خلالها ١١ ميناء لخمس دول على خط سيرها منها كوالالمبور وسنغافورة وسورباما وسيدني وكينز وسلطنة بروناي وماليزيا.

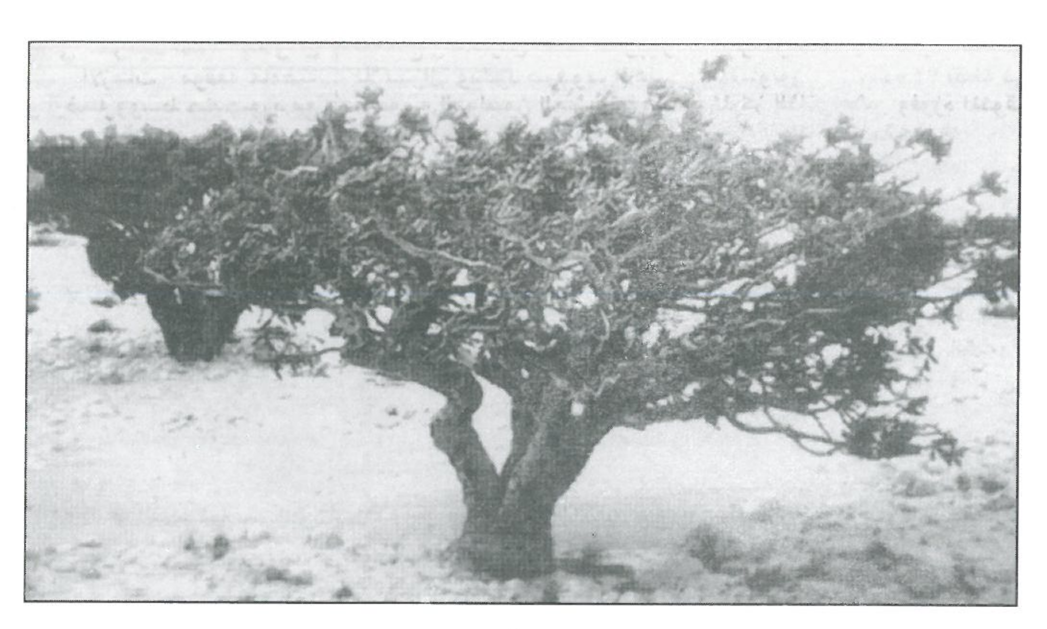
وفي شهر نيسان ١٩٨٩، قامت السفينة بثالث رحلة عالمية للمشاركة في الاحتفالات المئوية الثانية للثورة الفرنسية التي أقيمت في ميناء «روان» الفرنسي. وقد زارت السفينة في رحلة الذهاب ١١ ميناء واستغرقت الرحلة قرابة ستة أشهر («العربي»، العدد ٤١٨، ايلول ١٩٩٣، ص١٤٤-١٤٧).

□ **طريق الحرير قبيل وصول البرتغاليين ومعهم:** كانت تجارة الشرق قد رسمت، منذ العصور القديمة، طريقين رئيسيين: طريق البحر الأحمر ومصر، وطريق الخليج وبلدان المشرق العربي الحالي (على المتوسط)، وكلاهما واقع تحت السيادة العربية: عمانية ويمنية في الخليج والبحر الأحمر وحوض المتوسط. وكان دوراهما آنذاك متوازيين متكاملين.

وكانت البندقية إحدى نقاط الانطلاق والوصول الرئيسية للتجارة القديمة والوسيط الذي لا مفر من اللجوء إلى خدماته بين الشرق والغرب بفضل أسطولها البحري. لكن خلال القرون الوسطى بدأ هذا الاحتكار في التراجع، لا سيما أمام تقدم الاتراك. وعندما احتل هؤلاء القسطنطينية، عام ١٤٥٢، انحسر الدور التجاري والتاريخي لتجار البندقية. فقد خسروا نهائيًا مواقعهم وامتيازاتهم في الشرق، وخاصة في الهند.

وفي مطلع القرن السادس عشر، ومع نجاح الاكتشافات ورحلات الاستكشاف البرتغالية، انتقلت تجارة الحرير والبهارات -وكانت أصنافًا نادرة في اوروبا- إلى ايدي الملاحين البرتغاليين، وأخذ طريق التجارة الدولية الجديد طريقًا آخر.

ففي ١٤٩٧، غادر فاسكو دي غاما Vasco de Gama ليشبونة ودار لأول مرة حول رأس الرجاء الصالح، ثم عاود الصعود ببطء، من مرفأ إلى آخر بحثًا عن ملاّح يرشده إلى الهند. وفي مالندي Malindi، وهو مرفأ مهم على ساحل كينيا الحالية وأحد مراكز تبادل السلع الواردة من الهند والبحر الأحمر والخليج، أقنع فاسكو دي غاما، أحمد بن ماجد من جلفار (رأس الخيمة)، وكان ملاّحًا عربيًا شهيرًا، بأن يقوده إلى كلكوتا ثم إلى غوا في الهند، حيث وصلا في ١٤٩٨. وأمر فاسكو دي غاما رجاله بشراء كل ما يستطيعون شراءه من أصناف البهارات، بأسعار مضاعفة، وسط دهشة التجار الهنود والعرب. ولدى عودة دي غاما إلى ليشبونة، باع سلعه تلك بما يفوق سعرها بحيث غطّى ستة أضعاف نفقات الحملة. وإذا أضفنا الأرباح التجارية التي بلغت ٣ آلاف٪ من بضائع الشرق، أمكننا أن نتخيل الحمّى التي انقضّ بها البرتغاليون على المدن



شجرة اللبان.

الأفريقية والعمانية والهندية، وعلى هرمز والبحرين في ما بعد.

وكان العمانيون أول ضحايا الضربة التي أنزلها فاسكو دي غاما، وبعده الغزاة البرتغاليون العسكريون، بمصالحهم التجارية وبحريتهم وسيادتهم. فانتزع البرتغاليون التجارة الاقليمية من أيدي العرب، وسيطروا عليها خلال ما يقرب من مائتي عام (راجع «النبذة التاريخية»).

□ **طريق اللبان القديم:** طريق تجاري قديم (مثل طريق الحرير وطريق البهار) يبدأ من عُمان ثم يعبر من اليمن إلى مصر والقدس ثم إلى اوروبا للاتجار باللبان. واللبان نسبة إلى شجرة اللبان الواقفة «وسط عراء الصحراء تنمو وتتفرع، تضرب جذورها في الصخر وتستقي من ماء المطر وتقاوم عوامل القيظ، شجرة صبور كما يبدو من شكلها، غصونها جافة وأوراقها قليلة وصغيرة، منذ أقدم العصور، وقد اكتشف إنسان عُمان تفرد هذه الشجرة فهي لا توجد في مكان آخر. ولكي تجمع اللبان هناك سكين خاص لذلك، يزيح بواسطته جزءًا من لحاء الشجرة كي يعري جزءًا من الفرع وتبدأ المنطقة العارية في إفراز سائل اللبان الذي يشبه اللبن ويتركها لمدة أسبوع تواصل هذه الافرازات حتى تتكون كريات صغيرة من اللبان ويأخذ في جمعها... وكانت هذه الشجرة مصدرًا مهمًا للتجارة في العصور القديمة. وقد عرف المصريون القدماء اللبان واستخدموه في التحنيط وعلاج الامراض، وتضوعت كنائس روما واوروبا بالرائحة الذكية للبان المحترق (البخور)، وما زالت هذه الشجرة قائمة...» («العربي»، العدد ٤٢١، كانون الاول ١٩٩٣، ص١٤٠).

ينمو اللبان في مناطق عدة، منها حضرموت والصومال، على أن أفضله ينمو في الشريط الضيق الذي يشرف مباشرة على النطاق الأخضر الذي ينمو في جبال ظفار بسبب سقوط الامطار الموسمية.

هذا المحصول الذي كان يدر ذهبًا في الماضي تراجع كثيرًا وقلّ العاملون عليه. لكن استخدامه لا يزال قائمًا على نطاق ضيق. فهو لا يزال وسيلة تعطير البيوت والمساجد الرئيسية في الخليج حيث تنتهي الجلسات عادة بتمرير المباخر التي بها جمرات النار تعبق عليها درر البخور. وعندما استخدم الرومان البخور أخذت به الكنيسة المسيحية، ولا تزال، وفي بلاد الشام يطلق على اللبان حبة المسكة، وهي تدخل في صناعة بعض أصناف الحلويات (راجع «ظفار» في باب مدن ومعالم).

□ **المحميات البريطانية:** راجع «ساحل عمان» في هذا الباب.

□ **معاهدة ١٨٢٠:** راجع «ساحل عمان» في هذا الباب.

□ **واحة البريمي:** راجع «البريمي» في هذا الباب.

مدن ومعالم

تمهيد: كانت جميع مدن السلطنة حتى ١٩٧٠ تقليدية. ومع انفتاح السلطنة على التأثيرات الغربية، تفاعلت مدنها مع التقنيات التخطيطية والعمرانية الحديثة بدرجات متفاوتة. فكان هذا التفاعل قويًا في المدن الواقعة على امتداد ساحل الباطنية خاصة، والسواحل عامة، في حين كان محدودًا إلى حد ما في المناطق الداخلية والجبلية حيث ما زالت المدن التقليدية قائمة.

* **أم الغنم**: راجع «مسندم» في هذا الباب.

* **أوبار**: راجع «وبار» في هذا الباب.

* **بهلاء**: مدينة بهلاء القديمة هي مدينة الواحة (في المنطقة الداخلية) المحصنة والمسورة التي تتميز بقلعتها الشهباء الشهيرة التي يعود تاريخ قسمها الشرقي إلى ما قبل الاسلام. كما تتميز باسوارها التي تحيط بواحتها الشاسعة الخضراء، بمسجدها الجامع قرب قلعتها، وبحاراتها المنتشرة في شتى أنحاء الواحة. وقد عرفت بهلاء بعلمائها حيث قال عنها المؤرخ والفقيه سالم بن حمود السيابي: «إن أكثر علماء عُمان من أزكى ونزوى وبهلاء».

وبهلاء تعد من أقدم المدن العُمانية، يعود تاريخها إلى أكثر من ٣ آلاف عام، وتبعد عن العاصمة مسقط زهاء ٢١٠ كلم، وكانت عاصمة لملوك النباهنة، ومن أهم مدن فترة إمامة اليعاربة.

تبعد نحو ٤٠ كلم من نزوى، وهي أهم مدن المنطقة الداخلية بعد نزوى في الماضي والحاضر.

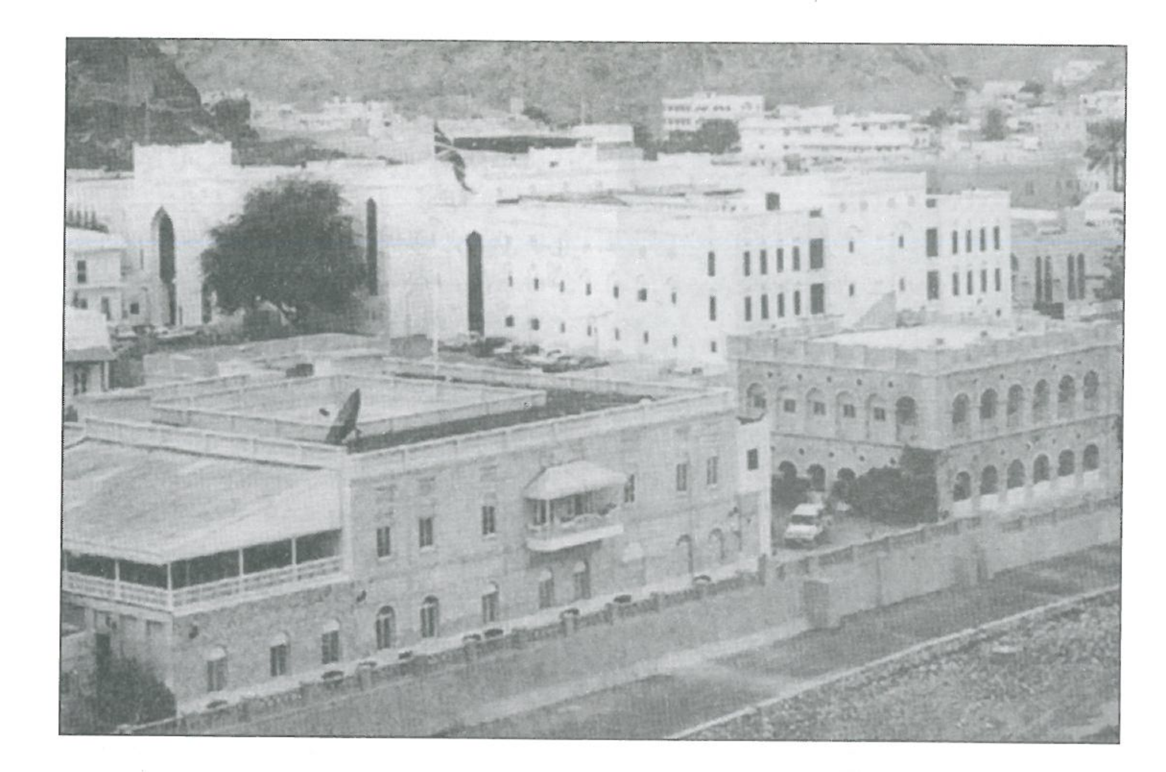
* **جادة الحراسيس (محمية)**: قرية (وموضع) شهيرة بمحميتها، تبعد نحو ٥٠٠ كلم عن نزوى، وسكانها أهالي قبيلة الحراسيس.

محمية جادة الحراسيس تمتد على اتساع ٦٠٠ كلم م. اعتبرتها اليونسكو إحدى المحميات المعترف بها على مستوى العالم لحماية الحياة البرية، وتضم قطعان المها العربية النادرة، وعددها ٢٣٠ رأسًا، وهي أكبر مجموعة في العالم تعيش في مكان واحد، وذلك بعد أن اشرفت على الانقراض في الخمسينات وأوائل الستينات، ولم يبق في جزيرة العرب برمتها غير ٦٠ رأسًا بعدما لم يعد هناك مكان آمن لها (من الصيادين) في طول الصحراء وعرضها. وفي مطلع الستينات، بادرت جمعية الحيوان في لندن بإعلان «عملية المها» هدفها إنقاذ هذا الحيوان من الانقراض، وقد تم تمويل هذه الحملة من الصندوق العالمي للحياة البرية وبعض حكام دول الخليج. وكونت الجمعية فريقًا من الصيادين المهرة توجهوا إلى حضرموت بقيادة إيان جريموود الذي كان يعمل رئيسًا لحديقة الحيوانات المفتوحة (السفاري) في كينيا. وبالقرب من الحدود العمانية استعان الفريق بأفراد من قبيلة «المناهيل» الذين كانوا يمتلكون مهارة خاصة في اقتفاء أثر المها وقد نجحوا في اسر ثلاثة من الرؤوس (ذكرين وأنثى واحدة). ثم أضيفت إليها في ما بعد أنثى ثانية كان السلطان سعيد بن تيمور قد أهداها لحديقة حيوان لندن. وتبرع أمير دولة الكويت، الشيخ جابر الأحمد الصباح، بواحدة من المها، وقدم الملك سعود بن عبد العزيز أربعة رؤوس من حديقته الخاصة في الرياض. وهكذا تكون القطيع التجريبي الذي كان البداية لعملية إنقاذ المها. وتم نقل هذا القطيع إلى حديقة «فينيكس» بولاية أريزونا (الولايات المتحدة) التي يشابه مناخها مناخ شبه الجزيرة العربية؛ وبدأ برنامج مكثف لتوليد المها وتكاثرها، وكان الهدف منه إيجاد أعداد من المها كافية لاعادتها إلى موطنها الأصلي («العربي»، العدد ٤٣٨، ايار ١٩٩٥، ص١٤٤).

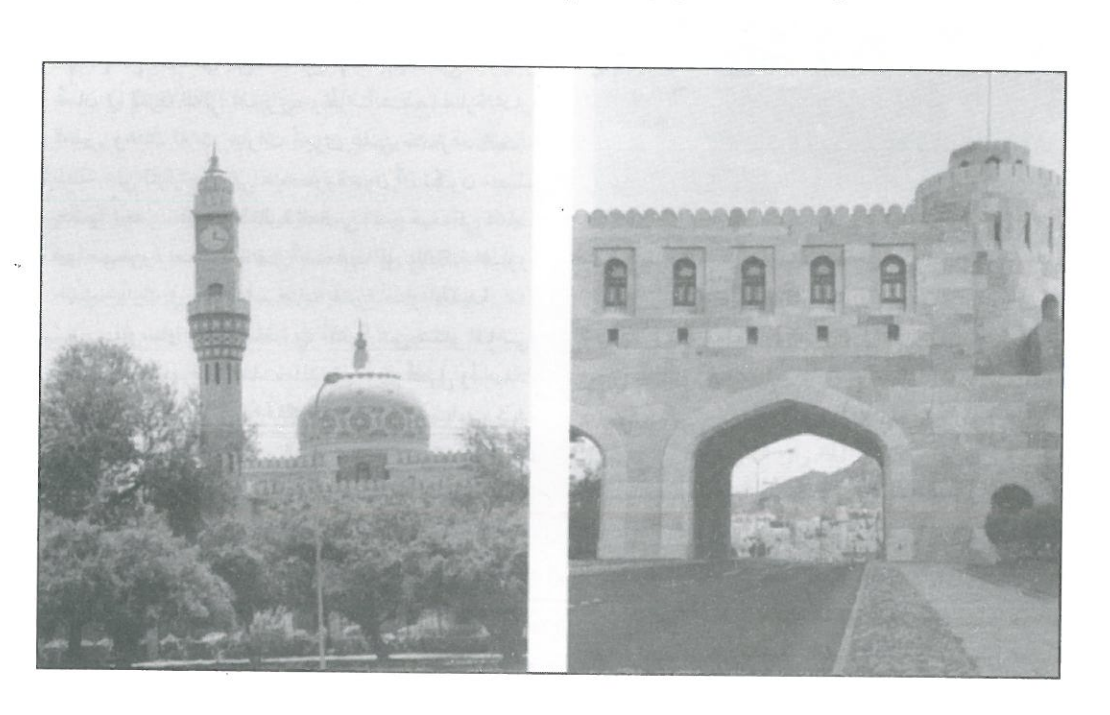
* **جبرين**: قرية تابعة لولاية بهلاء في المنطقة الداخلية لسلطنة عُمان. وجبرين شهيرة بحصنها الذي يعود تاريخ بنائه إلى العام ١٦٧٠ حين شيده الإمام بلعرب بن سلطان، ثالث الأئمة اليعاربة، ليكون قصرًا لاقامته ومقرًا لحكمه في تلك البقعة الجميلة التي تحوط بها البساتين وأشجار النخيل. وتخرج من مدرسة الحصن التي أسسها الإمام عشرات العلماء الذين أثروا الحياة الأدبية والدينية والاجتماعية وباقي العلوم الانسانية بعدد من الكتب والمراجع والمؤلفات والمأثورات.

استمر بناء هذا الحصن ٣٠ عامًا. فيه قبر الإمام بلعرب، وهو عبارة عن حجرة صغيرة، سوّي فيها التراب على جسد الإمام ووضع فوقه لوحة نحاسية «شاهد». قامت وزارة التراث القومي والثقافة، في جملة ما قامت به على صعيد الترميمات الآثارية، بترميم هذا الحصن في ١٩٨٢، واستغرقت عمليات ترميمه زهاء ستة أعوام.

* **حصن جبرين**: راجع «جبرين» في هذا الباب.



في العمارة العُمانية – خاصة في مسقط– تلاحم وعلاقة صميمة مع الثقافة العمانية التي تستمد اصولها من الموقع الاستراتيجي للسلطنة، وما تعاقب عليها من جماعات قصدتها للتجارة، سواء من افريقيا أو اوروبا أو آسيا. فالعمارة العمانية، وإن كانت اسلامية الروح، فهي تشمل عددًا من الأساليب المتباينة، من البرتغال وشمالي افريقيا والهند، وكلها تلتحم في وحدة جغرافية.



* **خصب:** راجع «مسندم» في هذا الباب.
* **خور نجد:** راجع «مسندم» في هذا الباب.
* **دبا:** راجع «مسندم» في هذا الباب.
* **رأس مسندم:** راجع «مسندم» في هذا الباب.

* **سناو:** مدينة عُمانية في المنطقة الوسطى من السلطنة. يبلغ عدد سكانها نحو ٢٥ ألف نسمة، ويزداد هذا العدد في الصيف بسبب هجرة البدو إليها للاستمتاع بطيب جوها بعيدًا عن وهج الصحراء. ولسناو تاريخ عريق يعود إلى ما قبل الاسلام. وهذا ما أكدته المكتشفات الأثرية التي تمت في مطلع الثمانينات في الجهة الغربية من المدينة، إذ إنها تضم مجموعة من الآثار والحصون والقلاع والتي تدل على عراقة تاريخ هذه المدينة. ومن أبرز الحصون الأثرية القائمة في سناو: حصن العقيد، وهو حصن كبير متهدم، إلا أن أطلاله الباقية تعتبر خير شاهد على قدم المدينة وعراقتها.

يعتمد سكان سناو على ممارسة الزراعة والتجارة وامتهان الصناعة. وكانت الزراعة في المدينة حتى عهد قريب هي الركيزة الأساسية لاقتصادها. ويوجد في سناو نحو ربع مليون نخلة، وتروي هذه المزارع تسعة أفلاج (قنوات الري القديمة التي لا تزال تستعمل إلى اليوم) حتى أطلق البعض عليها إسم «مدينة النخيل».

تتألف مدينة سناو القديمة من عدة حارات مستقلة تقع أقدمها وسط مزارع النخيل حول حصن اثري بني في عهد الإمام جلندي بن مسعود الإمام الإباضي الأول في عُمان في القرن الثاني الهجري. وتعرف هذه الحارة بحارة العقير. وهناك ثلاث حارات أخرى على مشارف الهضبة المطلة على المزارع، وهي متجاورة دون أن تكون متصلة بعضها ببعض. غير ان الغالبية العظمى من مساكن المدينة فيها مهجورة بعد ان انتقل أصحابها إلى المنطقة المجاورة حيث شيدت في مطلع السبعينات مدينة سناو الجديدة.

وسناو الحديثة تغيرت كثيرًا عن سناو الماضي، حيث تقوم أجهزة الخدمات بالمدينة بتقديم أفضل وأحدث الخدمات والمشروعات الحديثة (مياه، كهرباء، بريد، هاتف...). وفي ظل التطور الذي شهدته المدينة، ولا تزال، فقد أصبحت واحدة من أهم المدن العمانية الحديثة.

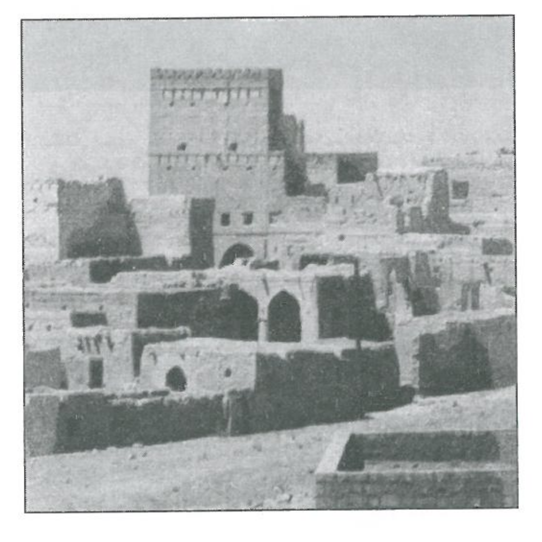
* **سلامة:** راجع «مسندم» في هذا الباب.

* **سمائل:** كانت أول مدينة دخلها الاسلام وبني



جانب من قلعة بهلاء.

حارة الصوافة في سناو.



فيها مسجد في العام التاسع الهجري. وسمائل أنجبت أول من أسلم من أهل عُمان الصحابي مازن بن غضوبة، وما زال مسجده «المضمار» قائمًا بها. ومن أهم معالم المدينة ايضًا «حصن سمائل» الذي بناه الإمام ناصر بن مرشد أول الأئمة اليعاربة.

* **الشصر:** راجع «وبار» في هذا الباب.

* **صحار:** مدينة عُمانية تقع على خليج عمان في الجزء الشمالي من ساحل الباطنة (شريط ساحلي ممتد من

مسقط حتى حدود الساحل الشمالي لعمان) على بعد ٢٣٤كلم عن العاصمة مسقط، ويحدها من الشمال ولاية لوى، ومن الجنوب ولاية صحم، ومن الشرق خليج عمان، ومن الغرب ولاية البريمي والظاهرة.

صحار مدينة حديثة نامية متجددة. كان لها منذ فجر التاريخ دور بارز في الحضارة التي شهدتها الجزيرة العربية، ومنها أشرق الاسلام على خليج عُمان، وعلى الجزء الشرقي من شبه الجزيرة العربية. ولقد شهدت صحار بدءًا من ١٩٨٦ حركة تنمية واسعة النطاق شملت المدينة وأكثر أجزاء الولاية، فوضعت صحار كواحدة من المدن الرئيسية في سلطنة عُمان. واستندت خطط تنميتها على خطة هيكلية لتطوير الولاية ولتحديد مؤشرات التنمية والعمران والخدمات حتى العام ٢٠٠٥. فباتت صحار اليوم مجسّدة لأهم ملامح النهضة الحالية التي تشهدها السلطنة.

شهدت صحار عهود ازدهار في حقب مختلفة يعود بعضها إلى ما قبل الاسلام كما تشير بعض الوثائق والحفريات إلى صلات مع السومريين الذين أطلقوا على عمان إسم مجان.

وفي القرن السادس، وقبله بقليل، كانت السفن التجارية تجوب الخليج وتمر بمدينة صحار كميناء في طريقها إلى الهند والصين والشرق الاوسط. وكانت تستغرق عودتها أكثر من عامين وهو أطول طريق عرفته القرون الوسطى من الخليج إلى كانتون والصين.

وفي القرن العاشر (الثالث الهجري) غدت صحار أهم مركز بين الأقطار الاسلامية والمناطق التي تخضع فيها الملاحة للرياح الموسمية في الخليج وخارجه.

شهدت صحار تنامي قوة الاسطول العماني البحري ومعاركه، منها وأهمها الحملات التي قام بها الإمام الجلندي بن مسعود لقمع التمرد والقرصنة، وكانت كل حملة من حملاته لا تقل عن مئة سفينة حربية. وانتقل هذا الاسطول إلى مرحلة أكثر قوة وفاعلية في عهد الإمام غسان بن عبدالله في القضاء على القراصنة الهنود ومحو قواعدهم التي بنوها على مداخل الخليج.

اعتبرها (صحار) الجغرافي الفارسي ابن حوقل، مؤلف كتاب «حدود العالم»، مستودع العالم تجمع منتجات الشرق والغرب والجنوب والشمال وتوزع منها على جميع المراكز التجارية.

وقعت صحار تحت الاحتلال الفارسي أكثر من مرة عبر التاريخ، وكانت البوابة التي يتدفق منها الفرس نحو عمان. ومن بين آخر الغزوات الفارسية الكاسحة غزوة قوات نادر شاه التي قدمت من فارس (١١٥٥-١١٥٧). كما سقطت في تلك الفترة كل من مسقط ومطرح، ولم يصمد في هذا الغزو سوى قلعة صحار بقيادة الإمام أحمد بن سعيد الذي صارت عمان في عهده ذات شأن محلي ودولي، وهو جد الأسرة التي تحكم البلاد حتى اليوم. وبعد حصار طويل، أُرغم الغزاة على الاندحار والانسحاب من كل أنحاء عُمان.

من العلماء الذين أنجبتهم صحار العالم اللغوي الشهير الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي (مولود سنة ١٠٠هـ) وهو مبتكر علم العروض والايقاع في الشعر العربي، وابن دريد اللغوي والشاعر، وقد توجه هذان العالمان إلى البصرة في وقت مبكر، والمؤرخ النسّابة العوبي سلمة بن مسلم ابو المنذر (القرن الخامس هـ).

* **صلالة:** عاصمة المنطقة الجنوبية ظفار. ترتفع جبالها إلى مدى بعيد وصولاً إلى حدود السلطنة مع اليمن. لقد كانت هذه المنطقة (أواخر ستينات وأوائل سبعينات هذا القرن) مشتعلة بعوامل التمرد، وظلت هذه الجبال وطرقها المتشعبة في حالة بدائية معزولة عن العالم. ومع عودة الهدوء والسلام أنشئ طريق صلالة الغربي الذي يعتبر واحدًا من أهم وأعقد الطرق الجبلية. استغرق إنشاؤه خمس سنوات. وإنشاء الطرق يحظى بأهمية كبيرة في عُمان، فقد بلغت الاستثمارات الحكومية فيه ٤،١٠٪ من ميزانيتها، وفي مقابل ٨كلم من الطرق المسفلتة كانت موجودة قبل ١٩٧٠ أصبح هناك الآن حوالي ٥ آلاف كلم مربع من الطرق المسفلتة بشكل ممتاز.

كان في صلالة حارات تقليدية ثلاث: حارة الحافة، حارة صلالة، حارة المراهين. وسكانها في كثير منهم من قبائل مهاجرة قدم أغلبهم من اليمن، على طريقة العرب القدماء من «أرض غير ذات زرع إلى أرض ذات زرع». واشتهرت صلالة في الماضي حتى لربما غلب إسم المدينة على المنطقة ظفار. فقد لا تعرف ظفار قديمًا إن ذكرت، ولكن إذا قلت صلالة، عُلم الأمر.

تشتهر صلالة بمزاراتها الدينية وما يحوطها من روايات وحكايات غامضة يتناقلها الأهالي. بعض هذه المزارات يوجد في وسط المدينة، والبعض الآخر فوق قمم الجبال. ففي وسط المدينة آثار ناقة النبي صالح على صخرة صلدة كانت تكون سقفًا لإحدى المغارات. وهناك ضريح آخر للنبي عمران التوراتي الشهير. أما كيف ترك هذا

النبي فلسطين وجاء صلالة ليدفن فيها، فهذا لغز محيّر!؟. أما قبر النبي أيوب فيرقد فوق قمة جبل «أتين»، ويلحق به مسجد واستراحة.

في الطريق إلى قلب مدينة صلالة منطقة مسوّرة تحمل إسم «البليد». يحيط السور بالآثار الباقية من مدينة «ظفار» التي كانت قائمة في العصور الوسطى في محيط مدينة «صلالة الحديثة». وكانت «البليد» (البلد) أحد موانىء تصدير اللبان، والمنطقة الجنوبية أخذت إسمها «ظفار» من هذه المدينة القديمة. وفي أحد أسواق المدينة (سوق الحصن)، محلات كثيرة تبيع العطور التي تشتهر بها ظفار، ويقبل على شرائها أبناء الخليج، ومحلات لبيع البخور واللبان.

* **صور**: عاصمة المنطقة الشرقية من سلطنة عُمان، وأهم مدنها، وتعد ميناء تاريخيًا تجاريًا اشتهرت بنشاطها البحري وبخاصة صيد الأسماك (خاصة سمك التونة) وبناء السفن التي لا تزال تمارس كإحدى الحرف التقليدية. يبلغ سكان صور نحو ٨ ألف نسمة وتتبعها نحو ٤٥ قرية، وقد نالت حظًا وافرًا من اهتمام الدولة (خاصة في الخطة الإنمائية التي وضعت في ١٩٩٣).

من معالم صور (ومنطقتها) التاريخية الرئيسية تلك الحصون والقلاع القديمة التي بنيت منذ ما يقرب من ٤٠٠ عام، ومن أشهرها حصن بلاد صور (لا يزال موجودًا) الذي كان يستخدم كمجلس للوالي في جانب منه، وفي الجانب الآخر كمسجد، وقد بني أيام حكم آل بوسعيد. وحصن السنيسلة الذي يعود إلى عهد أسرة اليعاربة التي حكمت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

عن الرابط بين صور اللبنانية وصور العُمانية أن «الفينيقيين الذين بنوا صور لبنان هم الذين بنوا صور عُمان، فقد أقاموا في الخليج فترة حيث كانوا يعملون بالتجارة، ثم رحلوا إلى شواطىء البحر الأبيض المتوسط وأنشأوا صور اللبنانية، وهناك نوع من التشابه بين المدينتين ومن المرجح ان تكون صور عُمان قد بنيت قبل صور لبنان لفترة من الزمن».

وتشتهر صور بالمشغولات الفضية كالخناجر والأساور والحلق، وكان نساؤها قديمًا، يعملن في صناعة الأقمشة وحياكتها بالأنوال اليدوية القديمة، وكن يستخدمن القطن الذي كان يجلب من مدينة صحار أو نزوى، ويصبغن هذه الأقطان ثم ينسجنها.

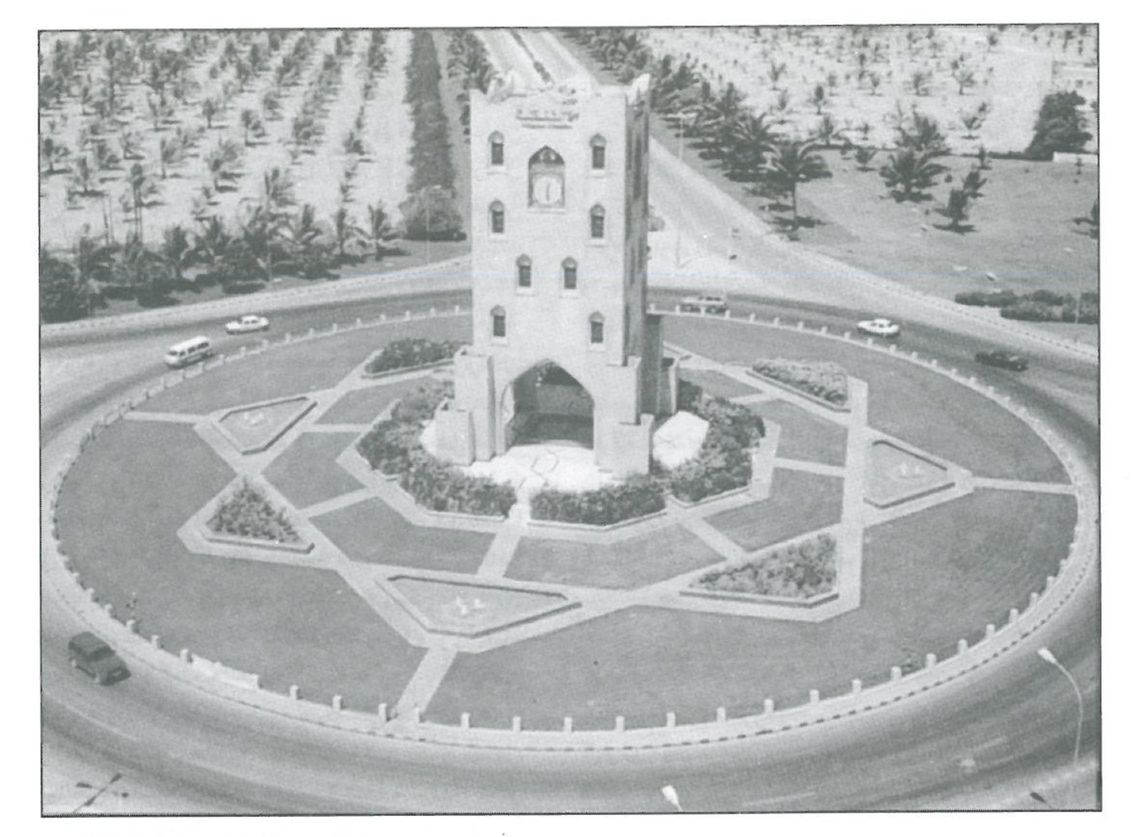
وتشتهر صور كذلك بالنقوش الخشبية وصناعة الأبواب المزدانة بالنقوش. وتعد صور من أغنى مناطق السلطنة بالفنون التقليدية. ولعل ذلك يعود إلى الموقع المتميز الذي احتلته إبان حقب تاريخية طويلة، فقد كانت السفن التجارية تنقل البضائع والمشغولات التقليدية إلى هذه المناطق فضلاً عن عادة العمانيين الانتقال بين المناطق الساحلية والداخلية، الأمر الذي جعل عملية انتقال الفنون الشعبية بين المنطقتين عملية مستمرة. كما امتازت صور بأنماط الفنون الافريقية، أخصها في ميدان الرقصات والأغاني الوافدة من افريقيا.

ومدينة صور من أهم مناطق السلطنة في صيد الأسماك، وتشتهر سواحلها بوجود كميات كبيرة من سمك التونة وسمك الكنعد الذي يصدر إلى دول الخليج وإلى بعض الدول الاوروبية. وما زال قطاع كبير من أبناء صور يعملون بصيد السمك بالطرق التقليدية. ومعروف ان قطاع الثروة السمكية يمثل أهمية بالغة للاقتصاد العُماني، وصادراته تأتي الثانية من حيث الأهمية بعد البترول.

وتفخر صور بأنها أعرق مدينة في السلطنة اشتهرت بصناعة السفن. فعلى شواطئها بنيت معظم السفن التي كونت الاسطول التجاري العماني الذي جاب البحار والمحيطات ووصل إلى الهند وشرقي افريقيا وجزيرة سومطره حتى ميناء كانتون في الصين بالاضافة إلى سواحل البحر الأحمر والخليج العربي. وفي صور الآن ستة أحواض مخصصة لبناء مثل هذه السفن التقليدية. («العربي»، العدد ٤١٨، ايلول ١٩٩٣، ص١٣٢-١٤٤؛ راجع: «سفينتنا صحار وشباب عُمان، الطريق البحري القديم» في باب معالم تاريخية).

* **ظفار**: مقاطعة عمانية يقال إنها «الإحقاف» التي ورد ذكرها في القرآن الكريم. مساحتها ثلث مساحة عُمان (١٢٠كلم م.) وتقع في الجزء الجنوبي الغربي من سلطنة عمان. تحدها من الشرق سهول عمان الوسطى، ومن الغرب اليمن، ومن الشمال المملكة العربية السعودية (صحراء الربع الخالي)، ومن الجنوب بحر العرب، وقبالة ساحلها تقع جزر كوريا موريا. يسودها مناخ معتدل، وبها امكانات كبيرة لصناعة السياحة. عاصمتها مدينة صلالة. وبعد صلالة في الأهمية، تأتي مرباط، طاقة، ريسوت...

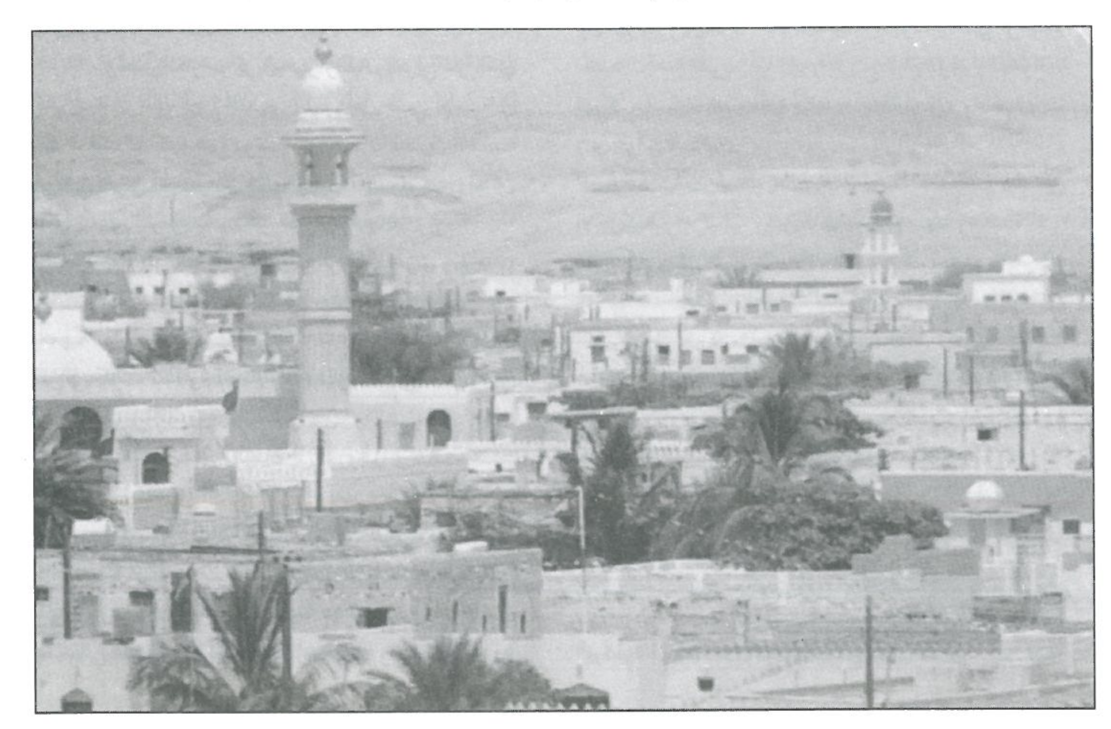
قدّر عدد سكان ظفار (في ١٩٧٠) بنحو ٢٠ ألفًا كانوا يعيشون في الجبال و١٥ ألفًا يعيشون على الساحل. ولم يكن في ظفار، حتى السنة المذكورة، سوى مدرسة



برج النهضة الذي يتوسط الميدان في صلالة.



منظر عام لمدينة صور يتوسطها المسجد.



ابتدائية واحدة تضم ١٤٠ تلميذًا. ووضع المقاطعة البالغ التخلف كان سببًا رئيسيًا في اندلاع ثورتها التي امتدت من ١٩٦٤ حتى اواسط السبعينات (راجع «ثورة ظفار» في باب معالم تاريخية). وحظيت هذه الثورة بتأييد داخلي وخارجي، حتى السلطان قابوس، الذي أطاح والده المستبد السلطان سعيد بن تيمور (توفي في لندن، ١٩٧٢) في ٢٣ تموز ١٩٧٠، قال بعد توليه الحكم: «كانت مطالب الثوار معقولة، وكان الجميع، بما فيهم أنا، مع الثورة عند انطلاقها. لقد كان الأمس ليلاً مظلمًا، وفي الغد تشرق الشمس». وأشرقت شمس ظفار فعلاً (مثلها مثل البلاد برمتها)، وكان انتشار التعليم أول تباشيرها. فخلال سنة واحدة، انتقل عدد تلاميذ مقاطعة ظفار من ١٤٠ تلميذًا إلى ٢٠٥٣ تلميذًا وتلميذة. ويتلقى الطلبة علومهم باللغة العربية إلى جانب تعلمهم اللغة الانكليزية؛ ولكن الظفاريين في حياتهم العادية يتحدثون باللغة «الشحرية» أو الجبلية، ويطلق عليها الأجانب إسم لغة العصافير. وهي لغة تخاطب فقط، إذ إنها لا تكتب، وهي موشكة على الزوال، وإن لا يزال بعض البدو يتخاطبون بهذه اللغة التي يقول البعض إنها تعود بجذورها إلى اللغة الحميرية القديمة. وبدو ظفار قال فيهم الرحالة ألفرد تيسجر (مولود ١٩١٠) إنهم «البدو النبلاء القساة»، وأطلقوا هم عليه إسم «مبارك»، وعاش بينهم سنوات طويلة يعمل خلالها مندوبًا لمصلحة مكافحة الجراد في لندن التي اقنعها بالعمل في صحراء الربع الخالي.

وتعتبر ظفار مركز البخور واللبان العربي المر الذي كان يتهافت عليه العالم القديم. وليس أدل على أهميته في ذاك الوقت مما كتبه هيرودوتس يقول: «إن الثعابين المجنحة هي التي تحرس أشجار اللبان». وقال آخرون «بل التنين الذي ينفث النار والدخان هو الذي يحرسها».

لقد ظل العالم القديم، من فراعنة وإغريق ورومان، يعتقد ان العربية السعيدة Arabia Felix، أي اليمن، ومعها الصومال، كانتا مصدر اللبان. لكن الواقع ان القوافل كانت تبدأ رحلتها من ظفار محملة باللبان على الطريق الطويل الممتد عبر حضرموت واليمن حتى ميناء غزة، ومنها كان يشحن اللبان إلى اوروبا، وكانت هناك طرق أخرى تمتد إلى الخليج العربي والهند والشرق الأقصى.

ولم تكن أشجار اللبان مصدرًا للخير دائمًا، بل كانت سببًا لغزوات متواصلة تعرضت لها ظفار على مرّ التاريخ، من الشرق والغرب. فقد جاءتها قوات الملك الساساني آنو شروان فاحتلتها عام ٥٧٠، وفي بداية التاريخ الاسلامي كانت عائلة المنجاوة تدير إقليم ظفار في مرباط، وفي منتصف القرن الثالث عشر، قتل أمير هرمز أهل ظفار وسباهم، ثم جاءها ملوك بني رسول من اليمن، وزارها ماركو بولو (١٢٨٥)، وبعده بنصف قرن مرّ بها ابن بطوطة، وفي القرن السادس عشر دمّرها البرتغاليون، واحتلها سيف الاسلام الغساني اليمني (ايضًا في القرن السادس عشر). وفي ١٨٢٩، احتلها حاكم مسقط سعيد بن سلطان، وفي ١٨٧٩ ضمها نجله السلطان تركي بن سعيد إلى سلطنة مسقط نهائيًا، ولم تنجح الاضطرابات المتوالية، ولا أطماع الجيران في تغيير الوضع.

وهكذا تعاقبت الغزوات على ظفار، دون أن تبذل أي محاولة للاصلاح. أما اليوم فأصبحت ظفار تستأثر بنصيب الأسد من الاهتمام في خطط الإعمار والتنمية.

* **كمزار**: راجع «مسندم» في هذا الباب.

* **كوريا موريا**: خمس جزر صغيرة نائية، قليلاً ما جاء على ذكرها الجغرافيون العرب، وبأسماء مختلفة حتى استقر الإسم على «كوريا موريا». تبعد ٣٨كلم عن الساحل العماني في خليج كوريا موريا (بحر العرب) ونحو ١٢٠٠كلم عن ميناء عدن (في اليمن). جزيرة الحلانية وحدها مأهولة بعدد من الأهالي لا يتجاوز ٨١ شخصًا (بين رجل وامرأة وطفل)، يتكلمون لغة تمزج بين العربية والأمهرية، ويعيشون حياة بدائية، مجهولة، حتى أواسط سبعينات هذا القرن. أما الجزر الأربع الباقية وغير المأهولة، فهي: حاسكية، السودا، الجبلية (أي القبلية)، وعجزروت (أي الرأس الصغير).

كانت هذه الجزر مقصدًا لعشرات السفن الاميركية والفرنسية والبريطانية لتنقل منها (خاصة من الحاسكية والجبلية) ألوف الأطنان من «الجوانو». والجوانو هو السماد الطبيعي لطيور البحر التي اتخذت من هاتين الجزيرتين الصغيرتين، أو الصخرتين بالأحرى، مسكنًا لها عبر القرون لم يضايقها خلالها أحد، حتى وصل ارتفاع مخلفاتها (من السماد الطبيعي) نحو ستة اقدام.

كانت السفن الاميركية تجوب منطقة بحر العرب والمحيط الهندي تبيع القطن والبضائع، وتصطاد الحيتان من المحيط الهندي، وتتاجر بالعبيد، وتشتري البخور واللبان والجلود والعاج... حتى سماد الجوانو الذي بدأت تجمعه من جزر كوريا موريا حوالي عام ١٨٣٠، ثم جاءت السفن الفرنسية وبدأت هي الأخرى تجمع سماد الجوانو. كل هذا

قبل ان تضع بريطانيا يدها على جزر كوريا موريا وتستأثر بالجوانو، تنقله إلى بريطانيا ليخصّب به الفلاحون الانكليز أراضيهم. والتركيب الكيماوي للجوانو هو ٧٠٪ فوسفات، ٢٩٪ سيليكا ورطوبة (ماء) و١٪ نشادر.

والواقع ان بريطانيا لم تحتل جزر كوريا موريا، بل تقبلتها هدية من سطان مسقط سعيد بن سلطان الذي امتد سلطانه واتسع في المنطقة، وكان يتبادل الهدايا مع بريطانيا: أعطاها أول مرة أكبر قطعة حربية في أسطوله مجهزة بـ٧٤ مدفعًا، تقبلها الملك وليم الرابع بسرور وأرسل له بدلاً منها يختًا فخمًا مزخرفًا بالرسوم والنقوش، كان يستعمله الملك جورج الرابع، ولكثرة رسومه وزخارفه كان السلطان سعيد لا يؤدي الصلاة فيه.

وفي ١٨٥٤، أوعزت بريطانيا إلى أحد قباطنة سفنها الكابتن فريمنتل Fremantle بالتفاوض مع السلطان سعيد لشراء جزر كوريا موريا. ورفض السلطان فكرة البيع، وبدافع من الكرم العربي، كتب حجته للكابتن فريمنتل يقول فيها: «... وإنني بمقتضى هذا أتنازل عن الجزائر المذكورة إلى الملكة فكتوريا، لتكون ملكًا لها ولورثتها ولخلفائها من بعدها. وإثباتًا لهذا، قد أثبت هنا توقيعي وخاتمي عن نفسي وعن إبني من بعدي، وذلك بمحض ارادتي ورضاي، ومن غير قهر ولا إرهاب، أو منفعة مالية أيًا كانت، وليكن هذا معلومًا لكل من يطلع على هذا... ١٤ تموز ١٨٥٤».

ومقابل هذه الهدية الثمينة قدّم اللورد كلاردون Claredonn هدية سخية للسلطان هي «علبة لحفظ العطوس!!». وهذه القصة ذكرها ويندل فيلبس في كتابه Oman in History.

وبعد هذا التنازل بعام واحد قامت شركة تجارية بريطانية باستئجار جزر كوريا موريا لفترة خمس سنوات، أقامت حولها مركزًا تجاريًا صغيرًا في جزيرة القبلية كان يقوم بتنظيم عمليات شحن سماد الجوانو إلى بريطانيا. وبلغ عدد السفن التي كانت تشاهد في مياه كوريا موريا ٥٢ سفينة مرة واحدة. وهكذا تمّ نقل كل حفنة من هذا السماد الذي كان يغطي جزيرتي الحاسكية والقبلية، وكان سمكه يتراوح بين قدم واحد وستة أقدام. وقدرت كمية سماد الجوانو الذي نقلته الشركة البريطانية بنحو ٢٠٠ ألف طن.

وبعد الانتهاء من نقل الجوانو، ضعفت أهمية جزر كوريا موريا واضمحلت تقريبًا. وحاولت «شركة البحر الأحمر» و«شركة كراتشي» إقامة محطة لاسلكية، ولكن برج الارسال سقط وتهشم في ١٨٦٢، ولم يحاول أحد إعادته وإصلاحه.

وألحقت جزر كوريا موريا بحاكم عدن، ولكن المسافة الطويلة بين عدن والجزر، جعلت بريطانيا تحول مسؤولية الجزر إلى المقيم البريطاني في الخليج العربي. وقبل استقلال عدن والجنوب العربي، أعادت بريطانيا جزر كوريا موريا إلى سلطان مسقط، وهي اليوم جزء من أراضي سلطنة عمان (عن استطلاع سليم زبال وأوسكار متري، «العربي»، العدد ١٨٥، نيسان ١٩٧٤، ص٥٢-٦٧). أعيدت هذه الجزر إلى سلطان مسقط وعُمان سعيد بن تيمور، تحديدًا في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٧.

* **مرباط**: مدينة وميناء على الساحل الشرقي من محافظة ظفار وفي كنف جبل سمحان وعلى بعد ٧٦كلم شرقًا من مدينة صلالة. وولاية مرباط تعد من أكبر ولايات محافظة ظفار، ويوجد بها أكبر تجمع سكاني بعد مدينة صلالة، وقد شهدت في السنوات الأخيرة، مدًا عمرانيًا وتوسعًا أفقيًا.

مرباط القديمة أنشأها العلامة محمد بن علي «صاحب مرباط». وهي إحدى المدن العُمانية التاريخية التي عانت الكثير من المحن. كان لها دور كبير في تصدير المنتجات العمانية مثل اللبان والسمن البقري والجلود والأسماك المجففة والذرة واللوبيا إلى اسواق الهند وشرقي افريقيا وجدة والخليج إضافة إلى التجارة الداخلية مع بعض المدن العمانية مثل مسقط وصور وغيرها. وكذلك اللؤلؤ فقد كان يصدر من ميناء مرباط، وكانت الهند أهم أسواقه.

من أهم معالم مرباط التاريخية قلعتها القديمة المطلة على الخليج والشهيرة بمدافعها الثلاثة الرابضة أمامها.

* **مسقط**: عاصمة عُمان. بقيت عبر التاريخ ميناء تجاريًا نشطًا، إذ استمدت اسمها نفسه من السقوط المرتبط بتفريغ البضائع وتحميلها، وظلت تستقبل، آلاف السنوات، العاج والعبيد والتوابل والخشب والرز والورق والبن والذهب، وتصدّر النحاس واللؤلؤ والأسماك والتمر واللبان.

هذا الدور القديم لمسقط أخذ يخبو ويتقلص، ودخلت البلاد في عزلة عن العالم. فلم تزد مساحة مسقط في تلك العهود على نصف ميل ساحلي يقع بين قلعتي الجلالي والميراني، يحيط بها سور طيني تغلق ابوابه عند غروب الشمس، بعد ان يطلق أحد المدافع طلقته المعهودة

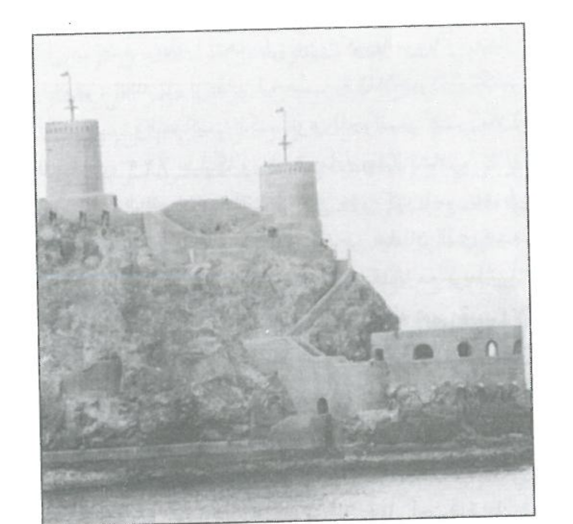
إيذانًا باغلاق بوابة المدينة.

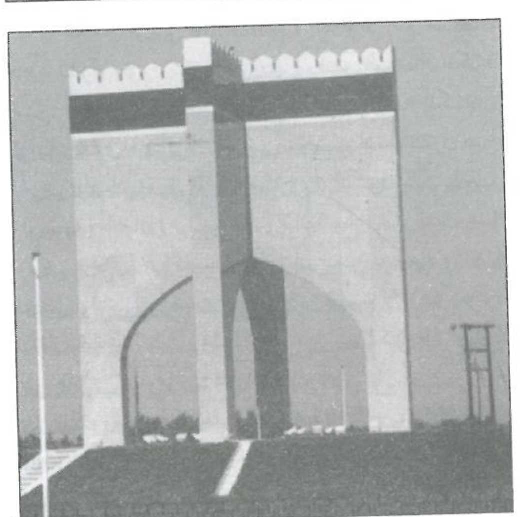
لكن مع انبثاق عهد السلطان الحالي، قابوس، شهدت مسقط حركة تطور وتعمير كبيرة، ونقلة حضارية هائلة، حتى أصبحت مسقط مدينة حديثة، كما اتخذت مكانتها المرموقة بين العواصم والمدن العربية وبمعدلات قياسية من حيث المساحة والعمران وعدد السكان والأنشطة الاقتصادية والتطور الثقافي والاجتماعي.

من أهم معالم مسقط قلعتان: إحداهما القلعة الغربية وإسمها قلعة الميراني، والثانية القلعة الشرقية وتسمى قلعة الجلالي. ولعل إسم هذه القلعة مشتق من إسم أحد القادة البرتغاليين البارزين بالرغم من أنها عرفت في الأصل باسم سان خاو. أما المؤرخ العماني ابن زريق فيقول إن الإسم منسوب إلى جلال خان الذي اشرف على بناء القلعتين. وتعتبر قلعتا الميراني والجلالي أولى قلعتين في عمان يعاد تصميمهما بدافع من متطلبات تطور السلاح وقتئذ وهو القذائف البارودية. إلا ان القلعتين حافظتا على الأشكال المشتقة من الهندسة المعمارية السابقة لاكتشاف البارود.

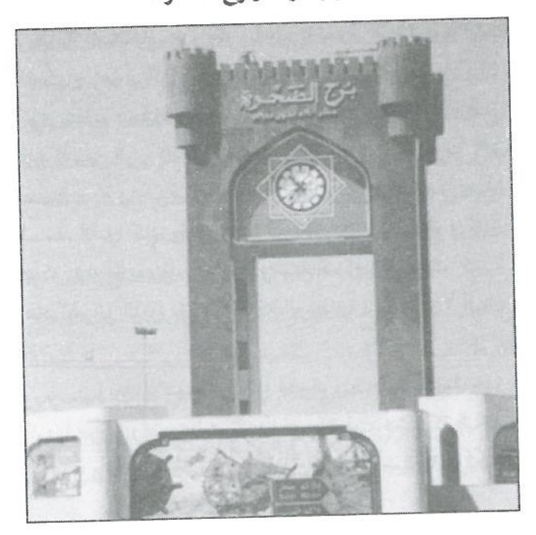
أما المعلم المعاصر الأبرز في مسقط والذي يشكل عنوان نهضتها الحالية فهو «جامعة السلطان قابوس»: اتخذ القرار بإقامتها في ١٩٨١، وشكلت لجنة دراسية لهذه الغاية، وبعد خمس سنوات، أي في ٢ ايلول ١٩٨٦، بدأت الدراسة الفعلية فيها، وما لبثت ان انضمت إلى عضوية مجالس الجامعات الاقليمية والعالمية والمؤسسات البحثية. وقد بلغ عدد الاتفاقيات الثنائية القائمة على مستوى الجامعة مع غيرها من الجامعات العلمية في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦ أربع عشرة اتفاقية، عدا برامج التوأمة الجامعية واللجان المشتركة. وتتألف هذه الجامعة من سبع كليات، أولاها كلية التربية والعلوم الاسلامية. وأصبحت كلية الطب فيها تلبي احتياجات السلطنة من الأطباء، وتضم ٢١ قسمًا، وبرامجها مأخوذة ومقررة من المجلس الطبي البريطاني، ويتبع لها «مستشفى جامعة السلطان قابوس» المجهز بأحدث تقنيات الطب الحديث. وتضم الجامعة ايضًا كلية للهندسة، وأخرى للزراعة والأسماك، وكلية للعلوم والآداب والاقتصاد، إضافة إلى المراكز المتخصصة، وأهمها مركز الحاسب الآلي. وتضم الجامعة «المكتبة الرئيسية» التي تحتوي على ما يربو على مائة ألف عنوان و٦ آلاف مادة سمعية وبصرية بالاضافة إلى نحو ١٤٤٤ دورية تشارك بها المكتبة.

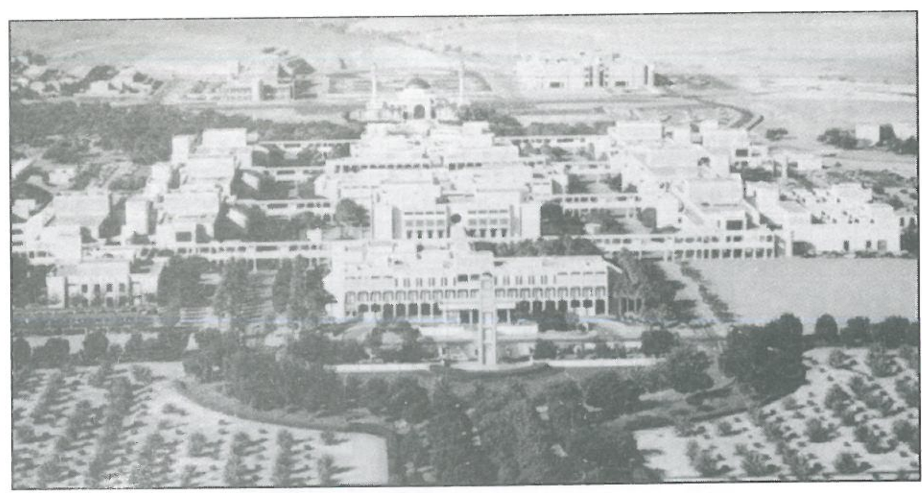
المتحف الوطني في مسقط كان من أولى الإنشاءات الحديثة التي باشر بها العهد الجديد في عمان،



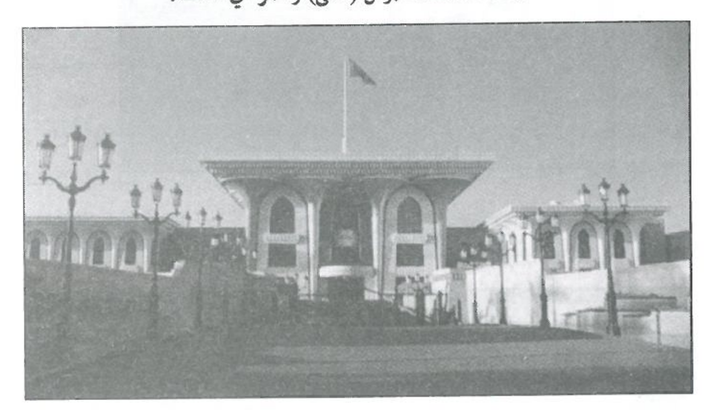


من معالم مسقط: قلعة الجلالي (أعلى)، دوار البركة وبرج الصخرة.





جامعة السلطان قابوس (أعلى) وقصره في مسقط.



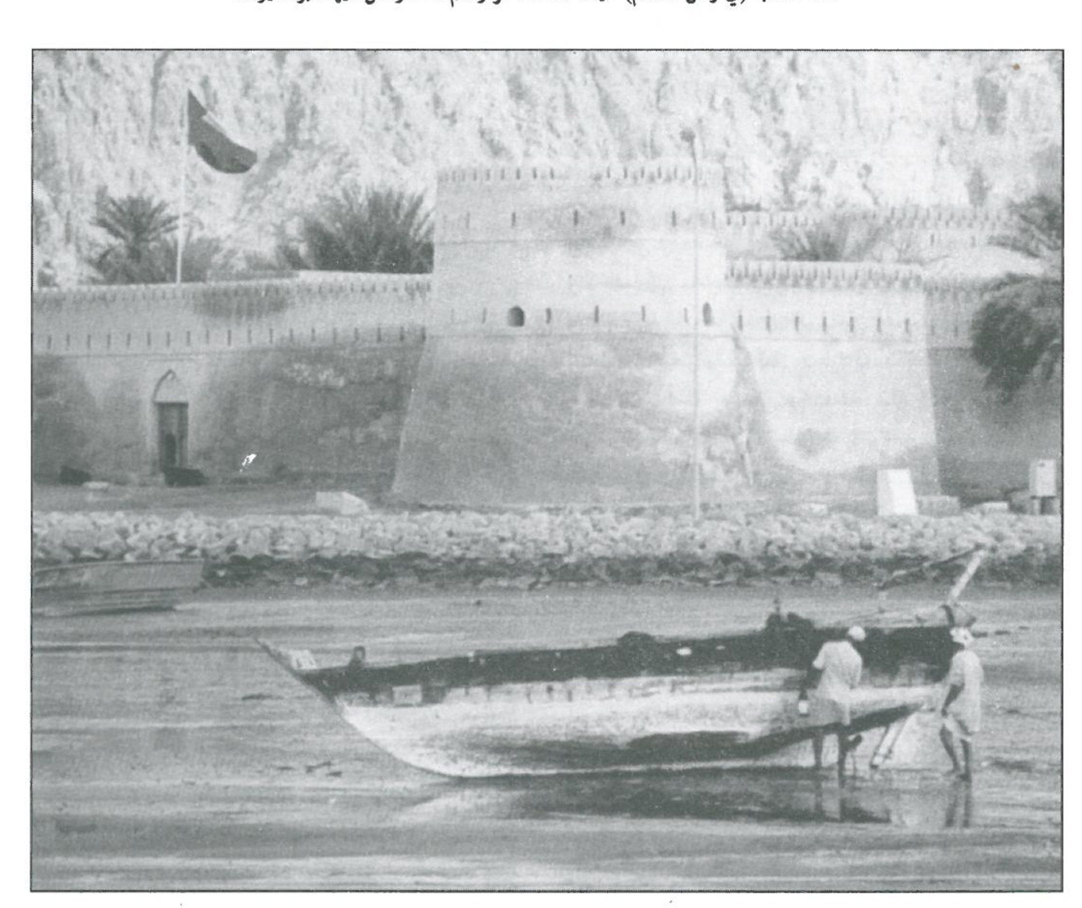
وقد تمّ افتتاحه في ١٩٧٤، وجاء مبناه المكون من طابقين على نمط العمارة المستخدمة في تصميم القلاع والحصون. يضم الطابق الارضي التاريخ القديم والأسلحة ونماذج مجسدة لطبيعة الارض والانسان، والآنية الخزفية المعروضة فيه تحدث عن الوجود العماني القديم، والصور واللوحات هي للتاريخ المسجل المعروف لعُمان، وما زالت بعثات التنقيب عن الآثار تكتشف الجديد: مدافن حجرية اكتشفت في مدينة بات القديمة (٣٢٠٠-٢٨٠٠ق.م.)، ونقوش حجرية عثر عليها في جبال فنجة ووادي سمائل، في وسط عُمان، تعود إلى ألفي سنة ق.م.، وصور وخرائط تعرّف بطريق اللبان من ظفار (البليد) إلى الصين شرقًا وروما شمالاً، وصور ومجسمات للافلاج التي تشكل عماد نظام الري، ومن أشهرها فلد (دارس) نزوى، وصور للقلاع (في عُمان ما يربو على ٥٠٠ قلعة وبرج دفاعي)، وسفن الصيد القديمة المسماة «الشاشة». وفي الطابق الثاني، صور ونماذج من العمارة والفنون والأسلحة، وبعض الفخار من إنتاج بهلاء المشهورة بصناعة الفخار، ونماذج من الأزياء العمانية. وفي جناح الأسلحة البيضاء، هناك مكان بارز للحزام المعلق به خنجر على اللباس العماني الخارجي في وسط الجسم وخاصة في المهام الرسمية والاجتماعية. وهذه الظاهرة لا يشاركهم بها إلا اليمنيون. وإن لدلالة الخنجر لدى العمانيين أهمية بالغة بدليل اختيارها شعارًا للسلطنة: «سيفان متقاطعان يتوسطهما خنجر».

«لقد كان الانسان العماني يعيش ويتجول في الجبال والوديان والبراري يصطاد الحيوانات، فكان لا بد ان يستخدم سلاحًا يدافع به عن نفسه حتى أصبح السلاح (الخنجر) ملازمًا له، أضف إلى ذلك القلاقل والصراعات القبلية بالاضافة إلى الغزو الخارجي... فكانت السيوف والخناجر والسكاكين التي قامت لها في عُمان صناعة حرفية ما تزال بقاياها موجودة في «نزوى».

والخناجر إما ان تكون معقوفة، حادة النصل، ويوجد منها نوعان: الأول هو الخنجر السعيدي، ويرمز إلى العائلة السعيدية، ويزخرف بنقوش كاملة. أما النوع الثاني-العادي-فله تسميات مختلفة، ولا يحمل أي نقوش، ويصنع من العظم المستورد من افريقيا (...) والحزام الذي

مضيق هرمز
خصب
رأس مسندم
رأس الخيمة
البيعة
الشارقة
مدحا
«سلطنة عمان»
دولة الإمارات العربية المتحدة
سلطنة عمان

قلعة خصب (في رأس مسندم) حيث كانت آخر واهم نقطة وصل اليها البرتغاليون.



يعلق به الخنجر إما من القماش أو الفضة، والموروث من السيوف والخناجر تحتفظ به العائلة كإرث تتفاخر به، ولا يُباع» («العربي»، العدد ٣٦٢، كانون الثاني ١٩٨٩، ص١٧٤).

* **مسندم (رأس مسندم)**: هي المنطقة التي تحتل أقصى الطرف الجنوبي من شبه الجزيرة العربية الواقعة عند مضيق هرمز الاستراتيجي الشهير، والتي تتبع سلطنة عمان دون أن تتصل بها جغرافيًا، إذ إن دولة الامارات العربية المتحدة تقطع بينهما (راجع الخريطة). ومسندم إحدى محافظات السلطنة، وقد عمدت الدولة، منذ ١٩٧٠، على مدّ هذه المحافظة بكل الخدمات رغم صعوبة جغرافيتها. فهي جبلية وعرة، والتجمعات السكانية والعمرانية فيها متفرقة. ولا يتجاوز مجموع سكان محافظة مسندم ٢٥ أو ٣٠ ألفًا، لكنها مزدحمة بحركتها التجارية. بعض قمم جبالها يصل إلى ارتفاع ٣ آلاف م.. ويقول الجيولوجيون ان جبال مسندم كانت جزءًا من سلسلة جبال زاغروس التي تنتمي إلى الزحف الجيولوجي الثاني الذي شهد تغيرات كبيرة في جغرافيا العالم انفصلت فيه أجزاء والتحمت أخرى، وظهرت معظم القارات ونشطت البراكين.

وسط هذه الجبال تكونت عشرات القرى عاشت على الصيد واستقطار مياه المطر وتخزينها. والآن أصبحت تصلهم المياه النقية أما بواسطة الأنابيب أو بواسطة السفن.

في رأس مسندم، وفي ولاية «بخا» هناك قرية أو موقع «دبا» التي أثارت الكثير من الأمور والأقاويل والاجتهادات حول حروب الردة في التاريخ الاسلامي لعمان. وفي دبا قبر أمير الجيوش لقيط بن مالك الذي يقال إنه كان السبب في حروب الردة.

وفي محافظة مسندم ولاية «خصب» التي تبدو بمثابة واحة من خضرة النخيل تنبثق وسط الجبال الجرداء، وفي مقدمتها قلعتها الشهيرة التي تطل على خليج هرمز حيث دارت أحداث هي من أهم الأحداث العالمية.

وقد أصبح هناك في خصب مستشفى ومدارس ومطار، والحركة فيها مستمرة وتضج بالتجارة، ومئات القوارب تروح وتجيء في مينائها خاصة بينها وبين ايران والامارات والسعودية وقطر. ومطارها يستقبل الطائرات من مسقط. ومن قمة جبل يطل على خصب يمتد «خور نجد» الذي يؤكد المؤرخون انه الخور الذي لجأ إليه بحارة فينيقيا في الزمن القديم، والذي جاءه البطل الاسطوري السومري، جلجامش، بحثًا عن زهرة الشباب الأبدي، وأرشده كاهن إلى مكانها. فكان عليه ان يغوص حتى يجد زهرة شائكة سوداء اللون حادة لدرجة انها تنخز مثل الشوك، ولم يتأخر جلجامش، فقفز إلى الماء واقتلع الزهرة ولكن أفعى صغيرة نهشتها منه.

وقلعة خصب (واحدة من ٥٠٠ قلعة وحصن وبرج في عمان، ثلاث قلاع منها بناها البرتغاليون) كانت آخر القلاع التي سقطت في يد الغازي البرتغالي «بوكريك» الذي أراد، بغزوه هذه المنطقة وإسقاطه القلعة، ان يقطع شريان التجارة الحيوي الذي يصل الشرق، بالغرب حاملاً الحرير والبهار. إذ كانت مسندم (أو «بخا» وهذا هو إسمها القديم) نقطة الوصل تسير إليها كل السفن القادمة من الشرق البعيد وتنزل حمولتها، وتحمل البضائع على ظهور الجمال عبر رمال جزيرة العرب حتى تصل إلى مصر، ثم تحملها السفن بعد ذلك إلى موانىء جنوا والبندقية على شاطىء المتوسط. لذلك فقد ضرب البرتغاليون هذا الموقع مرتين، الأولى عندما اكتشفوا طريق رأس الرجاء الصالح، والثانية عندما انقضوا عليه. وكان «بوكريك» بدأ غزوه للمنطقة في بلدة القريات (١٥٠٧) التي اشعل النيران فيها، ثم انتقل إلى مسقط، ثم صحار، ثم خور، ثم جزيرة هرمز وقشم، واخيرًا خصب التي بسقوط قلعتها سقط طريق الحرير بأكمله في أيدي البرتغاليين وأصبح خالصًا لهم من ملقا إلى بخا (مسندم).

ظل الاحتلال البرتغالي أكثر من مائة عام حتى نهض في عُمان إمام يجمع بين السلطتين الروحية والمدنية هو ناصر بن مرشد. فجمع أشتات جيشه من أهل عمان، وتمكن من تحقيق أول انتصاراته حين استولى على قلعة جلفار (كانت أحدث القلاع التي بناها البرتغاليون)، ثم استولى على قلعة صحار، ولم يستطع الاستيلاء على قلعة خصب إلا بعد عشر سنوات من القتال، ومنها بدأ الرحلة إلى مسقط. ونقل العمانيون حربهم من البر إلى البحر، وبنوا اسطولاً قويًا وطاردوا البرتغاليين من سواحل عُمان إلى بومباي وموزمبيق وومباسا.

قبالة رأس مسندم وعلى مسافة قصيرة تقع جزيرة أم الغنم التي لم تكن أكثر من مكان لرعي الغنم؛ ثم حاول جيش شاه ايران ان يستولي عليها ليتحكم منها بمضيق هرمز، ولكن تم استخلاص الجزيرة منه لتصبح قاعدة بحرية عمانية تحمي المضيق. وعلى مقربة منها تقع جزر سلامة التي ينساب من بينها أخطر ممر مائي في العالم. فمن خلال هذا المضيق يمر نحو ٩٠٪ من نفط الخليج إلى العالم. وهذا الممر في معظمه ضحل وغير صالح للملاحة، ولكن الجزء

الصالح منه يقع بأكمله في الجانب العماني وهو ما يلقي على عُمان مسؤولية حمايته وتأمينه. السفن العملاقة لا تكف عن الحركة فيه جيئة وذهابًا. شهد هذا المضيق حرب الناقلات المدمرة التي دارت بين العراق وايران (حرب الخليج الأولى)، كما شهد ايضًا حشود القوات الدولية أثناء حرب الخليج الثانية (الحرب العراقية-الاميركية أساسًا والدولية فرعًا)، وما زال موضوعًا تحت المراقبة اليقظة حتى لا تخترق السفن قرارات الأمم المتحدة. وهذا المضيق مرصود بواسطة عشرات السفن والمدمرات والرادارات والأقمار الصناعية.

عند المضيق، وفي موقع محصور بين جبلين، تقع قرية «كمزار» التي تعد نحو ١٥٠٠ نسمة ينعمون بمختلف الخدمات الحديثة التي امنتها لهم السلطات العمانية. يعتبرون أنفسهم «حرّاس المضيق»، وهم من أمهر البحارة العمانيين. لغتهم لغة خاصة يصرون على التفاهم بها شفويًا، هي خليط من العربية والبرتغالية والفارسية والانكليزية (عن استطلاع د.محمد المنسي قنديل، «العربي»، العدد ٤٥١، حزيران ١٩٩٦، ص٤٢-٥٧).

* **المضيبي**: مدينة المضيبي القديمة ما زالت مأهولة بنسبة مرتفعة. وهي تقع على طرف واحة من النخيل (في المنطقة الشرقية) في سهل يعبره واد يمر وسط المدينة القديمة، عبر أسوارها الحصينة التي تخللتها فتحات صغيرة تسمح بانسياب المياه عبرها. وتمتاز هذه المدينة السكنية المحصنة في حارتها الغربية وبنمط سككها (طرقاتها الداخلية). وفي وسط المدينة القديمة سوقها الذي ما زال قائمًا على جانبي مجرى الوادي. أما حماية المدينة فقد كانت تؤمنها أسوارها وأبراجها التي صمدت أمام هجمات الاعداء في العصور الغابرة وتحدت العوامل الطبيعية والتقدم التقني العصري.

* **مَنَحْ**: مدينة عُمانية أخرى عريقة بتاريخها. تقع في المنطقة الداخلية. وأهم معالم مَنَح القديمة مسجد العين ومسجد الشراة والمسجد العالي، والحصن وبالقرب منه المسجد الجامع الكبير، وجميعها يعود إلى القرن السادس عشر. وجميع مساجد منح تتميز بمحاريبها الأنيقة المزخرفة. وفي الحارة القديمة أفلاج (قنوات الري القديمة التي لا تزال تستعمل) وآبار. وعند أسوار كل حارة من حارات المدينة الأربع سراديب، وعلى زواياها أبراج مرتفعة، إضافة إلى برج شاهق مربع إلى الشمال الشرقي ما زال قسم منه قائمًا.

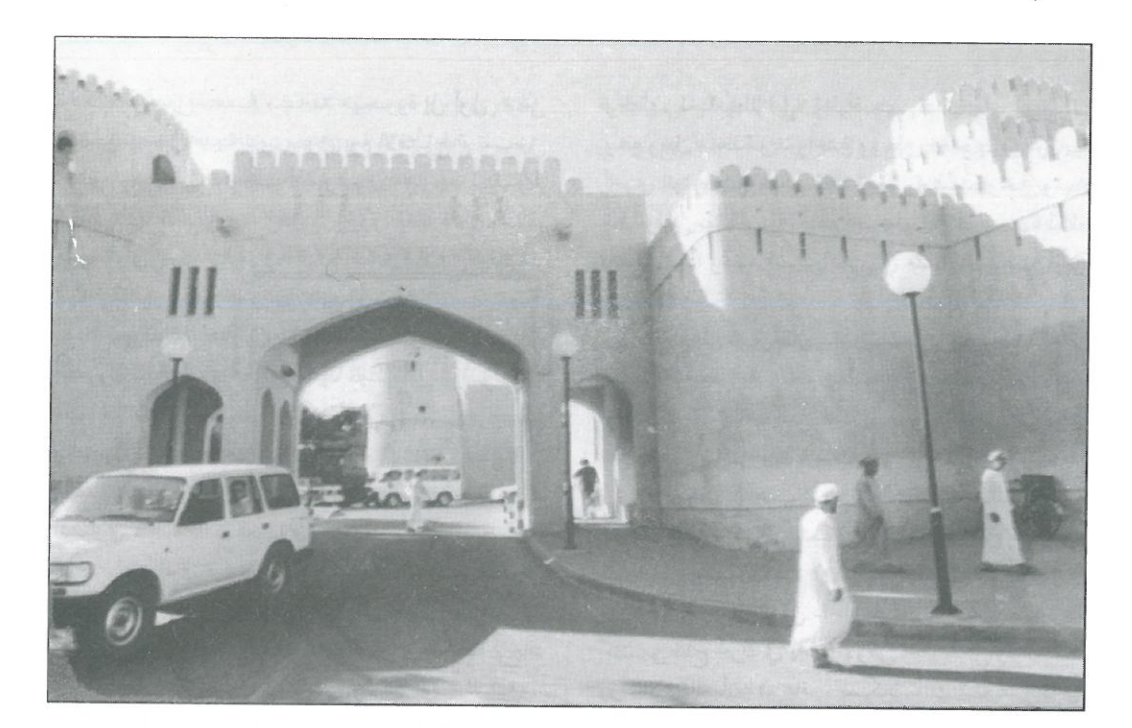
تكاد منح أن تكون مهجورة تمامًا من سكانها منذ أوائل الثمانينات (١٩٧٩-١٩٨٠) باستثناء مساجدها التي ما زال يتردد إليها المصلون. ويعود ذلك إلى الظروف الاقتصادية التي جذبت سكانها إلى مدينة نزوى، المركز النشيط في المنطقة، وإلى رغبة أهاليها في اكتساب ملكية، إذ إن الملكية في هذه المدن القديمة لم تكن بالشكل المتعارف عليه حاليًا، بل كانت الارض مشاعًا والمنزل لمن يختاره الشيخ ليقيم فيه. وقد هجر الأهالي المدن القديمة بنسب متفاوتة رغم دخول الخدمات العصرية من كهرباء ومياه وهاتف وإنارة وطرق منذ السبعينات.

* **نزوى**: «عاصمة عُمان التاريخية، وقلبه النابض، مأوى الصالحين الأخيار والفضلاء الاحرار، ومجتمع العلماء ومحط الأفاضل الأصفياء بغير نكران... وهي أعرق من أن تعرف، وأشهر من أن تُذكر». زارها ابن بطوطة، اثناء رحلاته، في ١٢٣٥. أما ياقوت الحموي فزارها قبله بنحو مائة سنة، وحلّل إسم نزوى بمعنى «وثبة»، واشتكى من المبالغة في أثمان الأقمشة المنمقة بالحرير «التي لا يُصنع شيء مثلها في بقية بلاد العرب...».

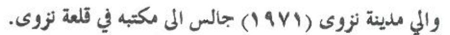
تقع مدينة نزوى (وهي عاصمة ولاية نزوى) في قلب عُمان وتبعد عن العاصمة مسقط ١٨٠كلم. سُمّيت «بيضة الاسلام»، إذ تخرج منها العديد من العلماء. وقد اشتهرت بمركزها التجاري المهم، فقد اتخذها قديمًا أئمة عمان عاصمة لهم، وكانت من المراكز الاقتصادية الشهيرة. وعصر الأئمة بدأ منذ قرون الهجرة الأولى.

تشتهر ولاية نزوى بمعالمها التاريخية ومن أهمها قلعة نزوى التي بناها السلطان سيف بن مالك اليعربي عام ١٦٦٨، ويبلغ ارتفاعها ٢٤م، ويوجد بها العديد من الفتحات، وقد أخذت تصميمها من مغزى الارقام المقدسة: سبعة أبواب، سبعة من الدرج الضيق، وسبعة من الصعاب. كما تشتهر نزوى بالجامع الذي كان ولا يزال مقرًا لدراسة الفقه والعلوم، وجامع سعال ويذكر انه بني في السنة الثامنة للهجرة، ومسجد الشواذنة ويذكر أنه أول مسجد بني في نزوى، أما مسجد الشرجة الكائن في منطقة سعال فتدل الكتابة والنقوش على انه بني في القرن الرابع عشر. كما يوجد في الولاية العديد من الحصون، وأهمها حصن تنوف وحصن بيت الرديدة وبيت سليط.

نزوى هذه كانت في وضع شديد التخلف (مثلها مثل باقي مدن ومناطق السلطنة) قبل بدء العهد الجديد الذي باشره السلطان قابوس. ففي السنة الأولى لتسلمه



قلعة نزوى.



والي مدينة نزوى (١٩٧١) جالس الى مكتبه في قلعة نزوى.



الحكم، تمّ تحويل خمسة مساجد مهجورة إلى أولى خمس مدارس تفتح في مدينة نزوى. وفي يوم الافتتاح تم تسجيل أسماء ٥٠٠ طالب تراوحت أعمارهم بين ٧ و١٨ سنة، ولم يُرفض أي طالب يريد التعليم. وقرّر، بعد ذلك، فتح مدرسة، في السنة التالية، في جميع أنحاء البلاد... وكرّت سبحة التطور والعمران وعلى جميع الأصعدة.

وقد تم اختيار نزوى (لأهميتها التاريخية) لتتصدر مشروعات التطوير التي أوصلتها اليوم إلى الوقوف في مصاف المدن الحديثة. فقد جمع تطويرها بين عراقتها وشخصيتها المتميزة وبين سمات الحداثة المتمثلة في الخدمات العصرية. وفي ١٩٩٣ نالت المدينة «جائزة المشروع المعماري لمنظمة المدن العربية».

وجاء في قرار هيئة تحكيم هذه المنطقة: «سوق نزوى تبرز الجهد في استلهام التراث العربي الاسلامي وإعادة توظيف العناصر المعمارية والتاريخية وتطويعها لإيجاد مطابقة مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية للبيئة». ومشروع السوق جاء في إطار استكمال المرافق الحيوية لمدينة نزوى التي شهدت حركة عمرانية سابقت خطى الزمن. وتقع سوق نزوى على مساحة ٧٦٠٠م.م. وتشمل عدة مبان منفصلة. وموقعه ملاصق لقلعة نزوى الأثرية، وروعي في تصميمها ان تكون أسوارها متناسبة مع الطبيعة العمرانية للقلعة، وأن تكون مبانيها متناسبة مع الطراز المعماري التقليدي للمدينة.

والجدير ذكره ان عمان كانت فازت بهذه الجائزة في ١٩٨٦ عن مبنى وزارة الخارجية العمانية في العاصمة مسقط الذي استلهم الطابع التقليدي كذلك، وافاد من تصاميم القلاع والحصون. كما رشح العديد من المشروعات المعمارية في عُمان لنيل الجائزة لاحقًا.

* **وبار**: موقع من أعمال محافظة ظفار إلى الشمال الغربي من صلالة. ووبار (أو «أوبار») بلدة اسطورية ترد في الكتب العربية وتشتهر عادة بخصوبتها وبكونها موقعًا للإبل الجيدة، وباستعصاء الوصول إليها.

جمع ياقوت الحموي (١١٧٩-١٢٢٩) في معجمه الكثير من الروايات في مدخله الذي كرسه لوبار في ما يزيد على الصفحتين، ويذكر: «وكانت أرض وبار أكثر الأرضين خيرًا وأخصبها ضياعًا وأكثرها مياهًا وشجرًا وتمرًا فكثرت بها القبائل حتى شحنت بها ارضهم وعظمت أموالهم فأثروا وبطروا وطغوا وكانوا قومًا جبابرة ذوي أجسام، فلم يعرفوا حق نعم الله تعالى. فبدل الله خلقهم وجعلهم نسناسًا للرجل، والمرأة منهم نصف رأس ونصف وجه وعين واحدة ويد واحدة ورجل واحدة». وفي رواية أخرى انها «على أرض ذات قصور مشيدة ونخل ومياه مطر وليس بها أحد». و«يزعم علماء العرب ان الله لما أهلك عادًا وثمود اسكن الجن في منازلهم وهي أرض وبار...».

وعلى اية حال فإن تلك الاوصاف تدل على معلومات أسطورية. ويحاول المرء ان يجد لها أسسًا في الواقع أو يلتمس الأسباب التي أدت إلى بروزها، وسط الجدل القائم حول موقع وبار.

وحين يذهب المرء إلى الشصر، يجد فيه من الثوابت التي لا تزال قائمة: انه غزير المياه في صحراء قاحلة... ويلفت الانتباه في الشصر هذا الشق العميق في الارض والذي تنبعث من داخله المياه، ما يشي بأنه ربما كان من نتاج تحرك في باطن الارض أخذ شكل زلزال كان وراء الاعتقاد بأن الله عاقب سكان تلك البقعة. وإذا ما رأى الساكن في الصحراء أوالعابرون بها من التجار هذا الماء المنبعث بهذه الصورة، فلربما اعتقد بأن في الأمر ظاهرة خارقة للعادة. وتشبه بذلك البحرين حين بهرت التجار الذاهبين بين حضارات ما بين بلاد الرافدين والهند بوفرة مياهها النسبية، وبالذات بانبعاث المياه العذبة وسط البحر، بحيث يمكن للانسان ان يتزود بمياه رحلة بحرية من دون ان يعود إلى البر، حيث يمكنه وبشيء من المعرفة والخبرة أن يملأ قربته من قاع البحر بإنزالها من دون هواء وبوضع فمها مباشرة على مصدر المياه فتمتلىء بماء عذب. وأدّى ذلك إلى ان يعتبر السومريون (ومن تلاهم) البحرين الجنة التي سيُبعث الناس فيها. فنقلوا عشرات الالوف من موتاهم ليستقروا فيها، وكوّنوا بذلك أضخم مقبرة لعصور ما قبل التاريخ على وجه الارض (تضم المقبرة ما يقرب من ١٧٥ ألف مدفن، راجع «البحرين»، ج٥). وإذا أضفنا إلى كل ذلك رغبة الأقدمين من سكان ظفار في الاحتفاظ ببلدهم وغناها المتمثل بالطقس الممتاز وبوجود اللبان بعيدة عن أيدي القادمين الطامعين من الخارج، عثرنا على مصدر ربما كان يغذي هذه الأساطير ويجعل لها وظيفة الدفاع عن هذه الارض المميزة.

يصلح الشصر (وبار) لكي يكون ممرًا للقوافل، بل إن أية قافلة مضطرة إلى عبوره بحكم الحاجة إلى الماء. ويوجد في المنطقة شيء من البناء قديم، ربما كان بقية مخازن تجمع اللبان قبل تصديره. وعثر في الموقع على قطع آثارية، من بينها:

- لعبة شطرنج مصنوعة من الحجر الرملي وقطعة رخ وفارس وبيدق وفيل ووزير في لعبة الشطرنج. وهي لعبة برزت في الهند في القرن الخامس الميلادي وانتشرت في بلاد فارس وبلاد العرب. ووجود اللعبة يشير إلى امتداد التأثيرات العباسية.

- رجّل (مبخر) تعود إلى القرن الرابع ق.م..
- إناء خزفي يرجح انه وصل إلى المدينة من روما عن طريق التجارة.
- أوان من الخزف تعود إلى العصر البرونزي أو الحجري (٥٠٠٠-٢٥٠٠ق.م.) في منطقة ظفار.

على أن الموقع (الشصر) بات يعرف بـ«وبار»، لأسباب منها توافد السياح للاطلاع على الموقع. وقد تمّ إنشاء متحف خاص بوبار. ومثل هذه اللقيات تؤكد كون الشصر أو وبار، إن صحت النسبة، موقعًا تجاريًا. ولا يزال الوقت مبكرًا لتثبيت القول بتطابق الموقعين، ويحتاج الأمر إلى مزيد من البحث العلمي وإلى أعمال أثارية أكثر استفاضة ربما تطلب ان تغطي مواقع أخرى إضافة إلى ظفار (عن أحمد العبيدلي، «الحياة»، العدد ١٢٥٧٣، ٢ آب ١٩٩٧، ص١٩).

زعماء، رجال دولة وسياسة

* **تيمور بن فيصل**: راجع النبذة التاريخية.

* **سعيد بن تيمور**: راجع النبذة التاريخية، و«قابوس بن سعيد» في هذا الباب.

* **طارق بن تيمور**: راجع «قابوس بن سعيد» في هذا الباب.

* **فيصل بن تركي**: راجع النبذة التاريخية.

* **قابوس بن سعيد** (١٩٤٠-): سلطان عُمان. هو السلطان الرابع عشر بين سلاطين وأئمة عُمان من أسرة آل بوسعيد التي تأسست في ١٧٤٤. تولى مقاليد الحكم في ٢٣ تموز ١٩٧٠ إثر انتفاضة بيضاء في القصر السلطاني بصلالة أدت إلى إطاحة والده السلطان سعيد بن تيمور الذي تولى الحكم منذ ١٩٣٢ وحتى ١٩٧٠. وفي التاسع من آب، أعلن السلطان قابوس قرارًا بتغيير إسم البلاد من «سلطنة مسقط وعُمان» إلى «سلطنة عُمان».

ولد قابوس بن سعيد في ١٨ تشرن الثاني ١٩٤٠ في مدينة صلالة، عاصمة إقليم ظفار. والدته هي إبنة أحد زعماء أبرز القبائل في ظفار، وهي قبيلة «الحواسنة». أمضى تسع سنوات (١٩٤٩-١٩٥٨) يتلقى دروسًا خاصة حول مبادىء علوم الدين. ومن ثم أرسله والده إلى بريطانيا (ايلول ١٩٥٩) حيث التحق بكلية ساند هيرست الملكية العسكرية في شهر ايلول ١٩٦٠ لكي يتخرج فيها في آب ١٩٦٢ ضابطًا برتبة ملازم في سلاح المشاة، وأمضى فترة من الخدمة العسكرية مع القوات البريطانية المرابطة في المانيا الغربية. ولدى عودته إلى بريطانيا التحق بدورة دراسية في حقل الخدمة المدنية والادارية العامة (جامعة أوكسفورد وكلية بدفورد). قام بجولة على دول العالم قبل عودته إلى سلطنة مسقط وعُمان عام ١٩٦٦.

عاد قابوس والثورة مندلعة في إقليم ظفار الجنوبي، وسرعان ما اصطدمت أفكاره وتطلعاته بعناد والده السلطان سعيد ومقاومته للدعوات الاصلاحية. وكان أن

اكتشف النفط في السلطنة عام ١٩٦٤ وبدأ تصديره بشكل تجاري عام ١٩٦٧. وفي مطلع كانون الثاني ١٩٦٨، أصدر السلطان سعيد بيانه الشهير: «كلمة السلطان سعيد بن تيمور، سلطان مسقط وعمان، عن تاريخ الوضع المالي وما يؤمل ان يكون عليه في المستقبل بعد تصديره النفط». فاتضح للقوى والأوساط التي تنشد التغيير وتأمل في انتقال السلطنة من ظلمات القرون الوسطى إلى مشارف العصر الحديث، أن السلطان سعيد يقف بوجه التغيير المنشود. كما ان السلطان سعيد فرض الاقامة الجبرية على وليّ العهد قابوس في بيت ملاصق للقصر السلطاني في صلالة.

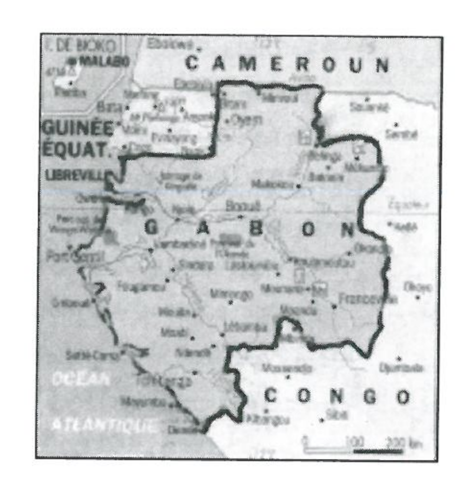
ونجحت حركة ٢٣ تموز ١٩٧٠ في حمل السلطان سعيد على توقيع وثيقة التنازل لقابوس. ونُقل السلطان المخلوع إلى البحرين بعد إصابته بجروح طفيفة، ومنها إلى لندن، حيث توفي في فندق دورشستر بتاريخ ١٩ تشرين الاول ١٩٧٢.

عكف قابوس منذ توليه مقاليد السلطنة على إدخال أسباب التطور وإنشاء مؤسسات الدولة العصرية. فكان الانفتاح العماني على العالم بعد عقود من العزلة والتخلف. وأحاط السلطان قابوس نفسه بنفر من الخبراء والمستشارين لوضع الدراسات وإعداد البنى التحتية من أجل تنظيم مرافق الدولة وإطلاق مسيرة التنمية والاستفادة من عائدات النفط على الوجه الأكمل. وفي آذار ١٩٧٦، تزوج السلطان قابوس إحدى بنات عمه السيد طارق بن تيمور (١٩٢٢-١٩٨١، تلقى علومه في اسطنبول والمانيا، وتقلب في عدة مناصلب دبلوماسية وإدارية، وعين رئيسًا للوزراء ١٩٧٠-١٩٧٢، ثم مستشارًا للسلطان قابوس).

أرسى السلطان قابوس بن سعيد خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٥ دعائم دولة المؤسسات، فانطلقت مسيرة التنمية العمانية في نهضة عمرانية لم تشهدها البلاد من قبل (عن «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج٤، ص٧١٥-٧١٦) (راجع النبذة التاريخية).

في تشرين الثاني ١٩٩٨، نال السلطان قابوس جائزة «السلام الدولي». وفي خطاب ألقاه في ١٩ تشرين (١٩٩٨)، بمناسبة العيد الوطني الثامن والعشرين لسلطنة عُمان، شدّد السلطان قابوس على «سلام الأقوياء» داعيًا المجتمع الدولي إلى الوقوف إلى جانب حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، وحق سورية ولبنان في استعادة أراضيهما المحتلة، وأكد ان مجلس التعاون الخليجي «صمد أمام العواصف».

غابون



بطاقة تعريف

الاسم: من اللغة البرتغالية «غاباو» Gabao، وتعني «معطف البحّار» Caban de marin، وأُطلقت أول الأمر على مصب نهر كومو المشابه في شكله لنوع من المعاطف له قبعة تغطي الرأس فيصبح شكل المعطف مشابهًا للشكل الجغرافي الذي يتخذه النهر ومتفرعاته عند مصبه في الأطلسي.

الموقع: تقع الغابون وسط غربي افريقيا. تحدها غينيا الاستوائية بحدود طولها ٣٣٠كلم، والكامرون (٢٤٠كلم) من الشمال؛ والكونغو (١٧٠٠كلم) من الشرق والجنوب؛ ومن الغرب المحيط الأطلسي (طول شاطئها عليه ٨٠٠كلم).

المساحة: ٢٦٧٦٦٧كلم م.. تغطي الغابات الكثيفة ثلاثة أرباع مساحتها.

العاصمة: ليبرفيل (العاصمة). أهم المدن: بورجنتي، فرنسفيل، لامبرني، مواندا... (راجع باب «مدن ومعالم»).

اللغات: الفرنسية (رسمية). وهناك نحو ٤٠لغة (لهجة) محلية، منها ثماني أساسية.

الدين: نحو ٥٠٪ من الغابونيين يعتنقون الأديان والمذاهب الإحيائية الأفريقية الأصلية؛ وهناك نحو ٣٩٪ كاثوليك، و١٠٪ بروتستانت و١٪ من المسلمين.

السكان: ١٠١١٧١٠ نسمة (مليون و١١ ألفًا و٧١٠؛ «لوموند ديبلوماتيك»، شباط ١٩٩٧، ص١٠). يتوزعون على ٤٠ إتنية، أهمها قبائل الفانغس وتشكل ٤٠٪ من مجموع السكان، والمييني، والبونو، والإيشيرا (٢٥٪)، والأدوما (١٧٪)، والكوتا، والتيكي، والمينامبي، والباتيكي...

الحكم: نظام الحكم جمهوري. الدستور المعمول به صادر في ٢١ شباط ١٩٦١، معدل في ١٥ شباط ١٩٦٧، و١٥ نيسان ١٩٧٥، و٩ و٢٢ آب ١٩٨١، وفي ايلول ١٩٨٦، وأيار وكانون الاول ١٩٩٠ وفي ١٩٩١. رئيس الجمهورية يُنتخب بالاقتراع الشعبي العام لولاية مدتها سبع سنوات. أول رئيس جمهورية، عمر بونغو، انتخب في ٢ كانون الاول ١٩٦٧، وأعيد انتخابه في ١٩٧٣ و١٩٧٩ (٩٩،٩٦٪ من الاصوات) و١٩٨٦. أما مجلس النواب فينتخب لمدة ٥ سنوات.

تقسم البلاد إداريًا إلى ٩ مقاطعات، وهذه المقاطعات مقسمة إلى ٣٦ قضاء ودائرة.

أهم الأحزاب: التجمع الاشتراكي الغابوني الذي حلّ، في ٢٣ شباط ١٩٩٠، محل الحزب

الديمقراطي المؤسس منذ ١٢ آذار ١٩٦٨ والذي كان الحزب الحاكم الوحيد حتى أيار ١٩٩٠؛ وحزب التقدم الغابوني، يرأسه بيار لويس أغونديو-أوكاوي؛ وحزب «مورينا» (حركة النهضة الوطنية) الذي تحول، في ١٩٩٢، إلى حزب «الساحة الافريقية لإعادة البناء»، يرأسه ليون مبوييي؛ وحزب «تجمع الحطابين»، تأسس في ١٩٩٠، ويرأسه بول مبا.

الاقتصاد: أهم ثروات الغابون الطبيعية: النفط الذي أُنتج منه، في ١٩٩٥، نحو ١٨،٢ مليون طن، وشكل ٧٢٪ من إجمالي الصادرات. والمنغنيز (الغابون ثالث منتج عالمي منه)، واليورانيوم (سادس منتج في العالم)، الأخشاب التي يعمل في قطاعها نصف اليد العاملة في الغابونية. وهناك أيضًا الذهب والحديد والفوسفات والباريتين والتالك والقصدير. وهناك منجم ضخم للحديد في شمال شرقي البلاد بدأ العمل والانتاج، في ١٩٩١-١٩٩٢ على أثر الانتهاء من إنشاء الخط القاري عبر الغابون.

بدأ التنقيب عن النفط في الغابون منذ ١٩٢٨، وبدأ إنتاجه للتصدير في ١٩٥٧ وتحتل اليوم البلاد المرتبة العالمية الثلاثين في إنتاجه. أما اليورانيوم فقد اكتشف في الغابون في ١٩٥٨.

يعمل نحو ٧٠٪ من اليد العاملة في قطاع الزراعة التي لا تساهم إلا في نحو ١٠٪ من الدخل العام. وأهم زراعة معدة للتصدير هي الكاكاو. وتشكل الأخشاب ثروة زراعية مهمة لكثرة وكثافة الغابات المكونة أساسًا من أشجار الأكاجو (شجر قاس يميل خشبه إلى الإحمرار وهو قابل للصقل) والأكومة (شجرة معروفة في افريقيا الاستوائية ذات خشب وردي يستعمل في النجارة).

تشكل المواد المنجمية المستخرجة والمصدرة أكثر من ٩٠٪ من مجموع صادرات البلاد. إذ تملك الغابون ثروات منجمية هائلة. ويأتي النفط بالدرجة الأولى.

يعتبر الطريق القاري عبر الغابون من أهم الإنجازات في قطاع المواصلات. وقد خاضت الغابون معركة سياسية لتأمين بناء هذا الخط الحديدي الحيوي لاقتصادها. فكان الرئيس عمر بونغو قد صرّح في ١٩٧٣، على أثر رفض البنك الدولي المشاركة في تمويل هذا المشروع: «سنتحالف، إذا لزم الأمر، مع الشيطان لبناء الخط القاري عبر الغابون». وقد بدأ العمل فيه في ١٩٧٥، ويبلغ طوله ٩٧٠ كلم.

نبذة تاريخية

في المرحلة الاوروبية: يكاد تاريخ غابون أن يكون،قبل وصول الاوروبيين أواخر القرن الخامس عشر، مجهولاً تمامًا كتاريخ خاص بالبقعة الجغرافية التي تحتلها الغابون الحالية. لذلك، يدرج المؤرخون تاريخها القديم والوسيط في سياق تاريخ غربي افريقيا عمومًا.

أطلق الملاحون البرتغاليون إسم الغابون على القسم البري المواجه لجزيرة ساو تومي منذ ١٤٧١. وبعد اكتشافهم هذه المناطق، واصل هؤلاء رحلاتهم حتى وصلوا، عام ١٤٨٢، إلى مصب الكونغو، واجتازوا عام ١٤٨٨ رأس الرجاء الصالح. ولم يتخذ البرتغاليون من الغابون مقرًا لتجارتهم إلا في القرن السادس عشر. وفي القرن الثامن عشر شاركهم الانكليز والفرنسيون، وكانت سفنهم ترسو دوريًا على شواطىء الغابون لنقل العاج وخشب الإبنوس والعبيد. واستمرت تجارة العبيد انطلاقًا من الغابون في القرن التاسع عشر على الرغم من إلغائها رسميًا.

الاستعمار الفرنسي: في ١٨٣٩، توصل ضابط فرنسي، آمر سفينة حربية مكلفة قمع تجار العبيد، إلى عقد أول معاهدة مع زعيم.قبلي (زعيم قبيلة مبونغويه) تمتد سلطته على الضفة اليسرى عند مصب نهر كومو، ويلقب «الملك دنيز». وقد تخلى «الملك» لفرنسا، بموجب هذه المعاهدة، عن فرسخين من الاراضي. وبعد ثلاث سنوات، تخلى زعيم قبلي آخر «الملك دويه» المعروف بـ«لويس» عن اراض جديدة على الضفة اليمنى، لفرنسا، بواسطة الضابط نفسه. وقد أقيمت قلعة «أومال» على هذه الاراضي.

في ١٨٤٩، أوقف الفرنسيون مركبًا كان ينقل عبيدًا لمصلحة بعض التجار الاوروبيين بالقرب من مصب نهر كومو، فأعتقوا العبيد (٤٣ عبدًا) وجاءوا بهم إلى القلعة ليعيشوا فيها، ووزعوا عليهم اراضي في جوار القلعة. وتعامل هؤلاء العبيد مع سكان القرى المجاورة من قبيلة المبونغويه. وبذلك بدأت مدينة ليبرفيل بالنمو، وقدمت إليها إرساليات اميركية وأخرى فرنسية كاثوليكية، واتسعت حركة مبادلات الأقمشة والتبغ والبنادق والبارود بالكاوتشوك والعاج والأخشاب. ووسعت فرنسا رقعة انتشارها حتى ريو موني في غينيا الاستوائية، وكانت تصطدم أحيانًا بالقبائل المحلية فتخضعها، وأحيانًا أخرى تعقد معاهدات «صداقة» مع زعماء محليين.

وفي ١٨٨٠، اسس المستعمر الفرنسي سافورينان دو برازا مدينة فرنسفيل في أقصى الجنوب الشرقي من البلاد، وفتحت الطرق أمام الفرنسيين للتغلغل في كل افريقيا الاستوائية. ودخل دو برازا حوض الكونغو وستانلي بوول حيث واجه منافسه الملك البلجيكي. واستمر دو برازا في زحفه حتى أوبانغي على طريق التشاد. وضمت الغابون إداريًا إلى اقاليم الضفة اليمنى من نهر الكونغو، وأصبحت في ١٨٩١ جزءًا من مستعمرة الكونغو الفرنسية.

وفي ١٩١٠، ضم هذا الكيان (أي الغابون الذي كان يشكل جزءًا من الكونغو الفرنسية) إلى كيان استعماري أوسع هو «أفريقيا الاستوائية الفرنسية» التي كانت مكونة من ثلاث مستعمرات، هي الغابون والكونغو الأوسط وأوبانغي شاري. أما التشاد فقد بقيت إقليمًا عسكريًا. إلا ان حدود هذه الأقاليم لم تكن ثابتة وخضعت لرغبة المستعمرين ونزواتهم. ففي ١٩١١، ألحق الاقليم الشمالي من الغابون (فولي نتم) بالكامرون الالماني على أثر قضية أغادير الشهيرة، ولم يرجع إلى الغابون إلا بعد الحرب العالمية الثانية. وفي ١٩٢٥، أنشئت سكة حديد الكونغو-المحيط العابرة للبلاد.

وعرفت العقود الأولى من القرن العشرين (ابتداء من ١٩٠٤-١٩٠٥) سلسلة من انتفاضات السكان المحليين في وجه المستعمرين وشركائهم الذين كانوا يعملون، بالاضافة إلى النهب الاقتصادي، على تفريغ الداخل من سكانه باتجاه مدن الشاطىء وخاصة مدينتي ليبرفيل وبورجنتي.

الاستقلال: بعد النزاع بين الفيشيين والديغوليين أثناء الحرب العالمية الثانية، وقفت الغابون إلى جانب فرنسا الحرة. ثم عرفت، وهي داخل الاتحاد الفرنسي، المراحل الكلاسيكية المعروفة في الاتجاه الذي سلكته مختلف البلدان نحو التحرر من الاستعمار وتحقيق الاستقلال.

ولقد برز شخصان من الغابون على المسرح السياسي، كلاهما من قبائل الفانغس (أو الفانغ): جان هيلير أوبام، وكان نائبًا في الجمعية

الوطنية الفرنسية بين ١٩٤٦ و١٩٥٨ وأهم قيادي في حزب الاتحاد الديمقراطي والاجتماعي في الغابون، وهو الحزب المعارض والذي شكل الجناح الغابوني للمؤتمر الافريقي بزعامة ليوبولد سيدار سنغور؛ وليون مبا الذي انتخب عضوًا في الجمعية الاقليمية عام ١٩٥٢، وعين رئيسًا لبلدية ليبرفيل في ١٩٥٦، والذي كان زعيمًا للكتلة الديمقراطية الغابونية المنضمة إلى التجمع الديمقراطي الافريقي بزعامة فليكس هوفويت بوانيي. وكان هناك حزب آخر، إلى أقصى اليمين، دعي «مجموعة المستقلين». وبفضل أصوات هذا الحزب أصبح مبا نائب رئيس مجلس الوزراء في الغابون في ١٩٥٧.

وابتداء من ١٩٤٨، صعّد الغابونيون مطلبهم بالاستقلال عن اتحاد افريقيا الاستوائية الفرنسية. وحصلت الغابون على حكمها الذاتي داخل المجموعة الفرنسية-الافريقية بعد استفتاء ١٩٥٨، وصدر أول دستور لها في ١٨ شباط ١٩٥٩، وأعلن الاستقلال في ١٧ آب ١٩٦٠ بحضور أندريه مالرو.

وبعد انتخاب ليون مبا رئيسًا للجمهورية عن طريق الاستفتاء في ١٢ شباط ١٩٦١، وبعد تعديل الدستور، حلّ النظام الرئاسي محل النظام البرلماني وجرى تثبيت نظام الحزب الواحد.

وعندما وقع الانقلاب العسكري في ١٨ شباط ١٩٦٤ الذي أوصل أوبام إلى السلطة، تدخل المظليون الفرنسيون بناء على طلب من نائب الرئيس يمبيت وأعادوا ليون مبا إلى منصبه. فاعتقل أوبام وحكم عليه بالسجن مع الاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات.

بقيت الغابون مرتبطة فعليًا، خاصة على الصعيد الاقتصادي، بفرنسا. ولم يكن ليون مبا، الذي أراد ان يكون «أبا الوطن الغابوني» و«منشىء الغابون الحديثة»، ليرى تعارضًا بين طموحه هذا وبين إبقاء الغابون في حلقة التبعية للراسمال الفرنسي. ونتيجة لذلك فقد انفجرت أزمات دفعت بالاجيال الشابة إلى التظاهر، وبرز على أثرها إسم جرمان مبا، وهو شاب مثقف، والأمين العام المساعد للاتحاد الافريقي والمالغاشي. وقد شارك جرمان بتأسيس حركة سرية معارضة هي «الحركة الوطنية للثورة الغابونية»، ولكنه اضطر إلى اللجوء إلى برازافيل هربًا من بطش النظام القائم الذي كان قد نجح، وبالعنف، في إجهاض اضرابات ومظاهرات متعاطفة مع جان إيلير أوبام.

عهد عمر بونغو: في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٧، توفي الرئيس مبا بعد أن كان قد مهّد الطريق أمام ألبير برنار بونغو (لاحقًا، عمر بونغو بعد اعتناقه الاسلام) ليخلفه. فكان انتخب نائبًا للرئيس (١٩٦٥) بعد إجراءات تعديلات دستورية، ثم خلف مبا ليكمل ولايته، إذ كان قد جدد لمبا سبع سنوات جديدة.

حاول بونغو إجراء مصالحة وطنية داخل الحزب الديمقراطي الغابوني الذي أنشأه في ٦ آذار ١٩٦٨، وتخطي الخصومات والنزاعات الاتنية، وانتهاج سياسة الانفتاح على المعارضة.

ومع عودة التوتر السياسي في ١٩٧٠، عادت السلطة إلى التصلب. وجاء اغتيال جرمان مبا في ظروف غامضة ليزيد من حدة التوتر الداخلي: فقد عمت الاضرابات مواندا على أثر اندلاع أحداث دامية في مناجم اليورانيوم، وفي أحواض مرافىء أوندو وليبرفيل، وحدوث تململ في صفوف الطلاب.

وطرح الرئيس بونغو الثقة بولايته على الناخبين، وجاءت النتيجة بإعادة انتخابه في شباط ١٩٧٣ لولاية سبع سنوات جديدة، واعتبر نفسه «أبا الاصلاح» و«مجسّد الوحدة الوطنية».

وشاء بونغو ان يعلن، بمناسبة الذكرى الثامنة لتأسيس الحزب الديمقراطي الغابوني في آذار ١٩٧٦، البدء بانتهاج سياسة اقتصادية جديدة،

بعد النمو السريع الذي عرفته البلاد في السنوات الأخيرة (الغابون هو ثاني بلد افريقي، بعد ليبيا، من حيث إنتاج النفط الخام) فحمل على «الراسمالية الفوضوية»، ورسم خطًا جديدًا يتمثل بـ«التقدمية الديمقراطية المدروسة»، وأبقى على المبادرة الحرة، إلا انه نادى بزيادة إشراف الدولة على الاقتصاد.

وقد طال تدخل الدولة بشكل خاص القطاع الصناعي، كما عمل على زيادة مشاركة الغابونيين في الاقتصاد وفي مختلف المشاريع الانمائية. ولكن مصاعب مالية جديدة ما لبثت أن طرأت؛ فقررت السلطات، في آب ١٩٧٧، إعادة صياغة السياسة الاقتصادية بإصدار تشريعات فرضت إجراءات قاسية مثل: تخفيض المصاريف العامة ومنع مظاهر الترف والهدر وإلغاء أو إعادة درس بعض المشاريع كمشروع مرفأ سانتا كلارا.

ومع تدفق عائدات الثروة النفطية والمنجمية تحولت الغابون إلى مركز لاستقطاب الهجرة من البلدان الافريقية المجاورة. وقد تسامحت السلطات في البداية إزاء هذه الظاهرة، ولكنها عادت في ما بعد وفرضت قواعد وقوانين صارمة للحد من الهجرة غير المنظمة.

وكان من نتيجة ذلك طرد حوالي ٩ آلاف من مواطني بينن. وكان هذا الحادث وراء التلاسن العنيف بين الرئيس بونغو والرئيس كيركو (رئيس بينن) أثناء انعقاد قمة منظمة الوحدة الافريقية، في الخرطوم في تموز ١٩٧٨. إضافة إلى ذلك فإن اللجنة الافريقية العليا للنظر في أحوال اللاجئين قد انتقدت، في ايار ١٩٧٩، السلطات الغابونية لترويجها لأيديولوجية عنصرية إزاء اللاجئين والمهاجرين الوافدين إلى الغابون لأسباب اقتصادية أو سياسية.

وفي صيف ١٩٧٩، ومع استمرار تحسن الوضع الاقتصادي العام، أعلن بونغو عن رغبته في الاستمرار في انتهاج سياسة التقشف. وعلى أثر ذلك، أعلن المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الغابوني الحاكم ان الوقت قد حان لوضع حد للارباح الهائلة التي يحققها التجار والصناعيون في البلاد. وقد بدأ فعلاً باتخاذ إجراءات في هذا الاتجاه، موحيًا وكأن الاجانب، خاصة اللبنانيين والسوريين، هم سبب كل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد.

وفي آذار ١٩٨٥، جرت انتخابات نيابية فاز بنتيجتها الحزب الديمقراطي الغابوني (الحاكم والوحيد) بكل المقاعد، أي بـ١١١ مقعدًا. أما الاعضاء التسعة الباقون (عدد الاعضاء ١٢٠ نائبًا) فيعينهم الرئيس بونغو نفسه. وبعد أشهر قليلة (أي في ١١ آب ١٩٨٥)، نفذ حكم الاعدام بالكابتن ألكسندر ماندجا نغوكوتو بتهمة التآمر على أمن الدولة.

على صعيد سياسة بونغو الخارجية (حتى ١٩٨٥)، فقد ارتبطت الغابون بعلاقات دفاعية وثيقة مع فرنسا؛ ورابطت، باستمرار، قوات عسكرية فرنسية في الغابون قدّرت بـ٤٥٠ عسكريًا.

في ايلول ١٩٨٠، زار بونغو باريس، ووقع مع الحكومة الفرنسية إتفاقيتين حول إنشاء لجنة فرنسية-غابونية موسعة، وحول الضمان الاجتماعي (يلتزم كل طرف بتأمين الضمان الاجتماعي لأفراد جالية كل منهما).

اتبعت الغابون سياسة خارجية موالية للغرب إجمالاً وقريبة جدًا من السياسة الخارجية الفرنسية. إلا ان وصول اليسار إلى السلطة في باريس (١٩٨١) جعل العلاقات الغابونية-الفرنسية تميل نحو الفتور والتوتر. وقد برز ذلك بشكل واضح في العام ١٩٨٣. فأثناء زيارة للرئيس الفرنسي، فرنسوا ميتران، للغابون (١٨ كانون الثاني ١٩٨٣)، طلب بونغو منه مساعدة الغابون لإنشاء «مفاعل نووي لأغراض سلمية لأن علينا التفكير في عهد ما بعد النفط»، كما طالب

أفراد الجالية الفرنسية في الغابون الكف عن انتقادات السلطة لانتهاكها حقوق الانسان، وإلا «سأضعهم في طائرة وأعيدهم إلى فرنسا»، ملمحًا إلى ان الغابون قد تتوجه إلى الولايات المتحدة الاميركية في حال رفض فرنسا لذلك.

وفي نهاية ١٩٨٣، صدر في فرنسا كتاب بعنوان «قضايا افريقية» هاجم فيه مؤلفه أساليب بونغو في الحكم وتورطه في بعض الفضائح. فما كان من بونغو إلا أن أمر بمقاطعة كل الأخبار الواردة من فرنسا. وفي النهاية تمّ التوصل إلى حل لهذه الأزمة بأن أوعزت فرنسا إلى وسائل الاعلام الحكومية بعدم الإشارة إلى انتهاكات حقوق الانسان والمواطن في الغابون، وفي المقابل رفعت الغابون الحظر عن الأخبار الفرنسية. ولقد لخص الرئيس عمر بونغو العلاقات الغابونية–الفرنسية بهذه العبارة: «إن فرنسا بدون الغابون كسيارة بدون وقود، والغابون بدون فرنسا كسيارة بدون سائق».

الغابون منذ ١٩٨٥

نظرة عامة: إن نظرة عامة تلقى من نافذة أواخر العام ١٩٩٨ على الوضع الغابوني العام منذ منتصف الثمانينات، تظهر أن الحزب الديمقراطي الغابوني (أسسه الرئيس عمر بونغو) لا يزال يحقق الفوز الانتخابي، كما في انتخابات كانون الاول ١٩٩٦ التشريعية، حيث فاز بثلثي المقاعد؛ وأن المعارضة، التي اعتقدت أنه بات بالامكان زعزعة نظام بونغو عقب فوزها بمقاعد في الانتخابات البلدية (خاصة في مدينتي ليبرفيل وبورجنتي)، لم تلبث أن وقفت على حقيقة أنها لا تزال بعيدة عن إمكانية تحقيق نصر فعلي على «نظام بونغو» الحاكم في بلد هو من أصغر وأغنى بلدان افريقيا، وأكثر بلدان «افريقيا الفرنسية» التصاقًا أو تبعية للسياسة الفرنسية. لكن هذا الأمر الأخير لم يعد بالأمر المأمون أو المؤكد من جانب «نظام بونغو»، إذ إن باريس لم تعد متحمسة لنصرته كما في السابق، وهذا ما يرتب تحديات جديدة على سلطة آخذة في التراجع أمام معارضة متصاعدة.

إن أكثر من عقدين من الزمن مرّا على نظام الحزب الحاكم الوحيد في الغابون. فقامت مؤسسات أمّنت ما يكفي من المحازبين والأنصار للحزب وللحكم، ولكن ايضًا من المنتفعين والفاسدين. أضف إلى ذلك الدين العام الذي أثقل كاهل الدولة، والذي جاء نتيجة لاستثمارات كثيرة وغير ذات جدوى كافية كما الطريق الحديدي عابر الغابون. فعرفت البلاد حالة من النقائض: إزدهار بسبب العائدات النفطية قابله كبت للحريات الصحافية وإسكات لأصوات المعارضين، واحيانًا السجن أو النفي، أو الإعدام (كما في حالة المعارض جرمان مبا في ١٩٧١).

السماح بتعدد الاحزاب: عرف النصف الثاني من عقد الثمانينات انخفاض في العائدات النفطية وازدياد في الفقر. فنمت المعارضة واكتسحت الشارع الغابوني. إزاء ذلك وجد الرئيس عمر بونغو نفسه مضطرًا إلى الدعوة إلى مؤتمر وطني عام (في كانون الثاني ١٩٩٠) خرج بقرار الاعلان عن اعتماد النظام التعددي (تعدد الاحزاب). فاعتبرت هذه الخطوة بمثابة وسيلة للتهدئة الشعبية ورسالة انصياع لمقررات قمة «لابول» الفرنسية–الافريقية (في حزيران)، إذ سرعان ما توضّح أن عشرات من الاحزاب السياسية التي رُخّص لها وقفت وراءها الدولة نفسها ومدّتها بالاموال اللازمة؛ فحافظ الحزب الحاكم على الأكثرية المطلقة في انتخابات ١٩٩٠ التشريعية، كما اغتيل، في السنة نفسها، أحد أبرز قادة المعارضة، جوزف رنجمبي، في ظروف غامضة.

في انتخابات كانون الاول ١٩٩٣

الرئاسية، أعيد انتخاب عمر بونغو مجددًا بحصوله على ٥١،١٨٪ من الاصوات في وجه منافسه بول مبا ابيسّولي. لكن المعارضة اتهمت السلطات بتزوير الانتخابات، وأعلنت مرشّحها، أبيسّولي، رئيسًا للجمهورية؛ فردت الحكومة بفرض حظر التجول بسبب الاضطرابات وأعمال عنف وقعت في معظم أنحاء البلاد. وتوصل الحرس الجمهوري إلى قمع حركة المعارضة بعد وقوع عدد من الضحايا.

بادر الرئيس عمر بونغو إلى تعيين كاميلا كونبا رئيسًا للحكومة، وأنشأ «المجلس الأعلى» الذي يتيح لمرشحي المعارضة ان يكونوا أعضاء فيه.

في ٤ شباط ١٩٩٤، لاقى ٦٤ شخصًا من الذين تسللوا إلى البلاد بصورة غير شرعية (وجلّهم من بلدان افريقيا الغربية) حتفهم في سجن ليبرفيل. ووقعت اضطرابات، بين ٢٠ و٢٥ شباط في ليبرفيل أسفرت عن وقوع ٩ قتلى. وفي ٢٧ ايلول، تم توقيع اتفاق باريس بين الحكومة والمعارضة (راجع العنوان الفرعي التالي). وفي ٣ تشرين الثاني، عين بولن أوبامي نغويما رئيسًا للحكومة. وفي ٢٠ كانون الاول، انسحبت الغابون من منظمة البلدان المنتجة للنفط لأسباب مالية.

في ١٥ شباط ١٩٩٥، جرى طرد ٥٥ ألفًا من المهاجرين غير الشرعيين. وفي ٢٣ تموز، جرى استفتاء حول اتفاقيات باريس الموقعة في ايلول ١٩٩٤ بين الحكم والمعارضة، وجاءت الموافقة بأغلبية ٩٦،٤٨٪.

في ١٦–١٩ تموز، زار الرئيس الفرنسي جاك شيراك الغابون. وبين تموز وتشرين الاول، ضرب البلاد داء إيبولا Ebola، وذهب بأرواح العشرات من المواطنين.

في ٢٨ كانون الثاني ١٩٩٧، أعيد تعيين بولن أوبامي نغويما رئيسًا للحكومة.

اتفاقيات باريس وفشل اللعبة الديمقراطية: في أجواء الحرب الأهلية (بين المعارضة وأنصار الرئيس) توصلت المعارضة إلى جمع صفوفها في ما يشبه جبهة واحدة أُطلق عليها إسم «اللجنة العليا للمقاومة». وما لبثت هذه الجبهة أن دخلت في مفاوضات مع أنصار الرئيس بونغو، انتهت بتوقيع «اتفاقيات باريس» (تشرين الاول ١٩٩٤) التي نصت على إقامة أجهزة قضائية متمتعة بالشفافية: لجنة وطنية، قانون انتخابي جديد... بانتظار استحقاقات جديدة مقدمة البلاد عليها.

عرف الرئيس بونغو كيف يستفيد من تناقضات اطراف المعارضة في ما بينها. فبدت اللعبة الديمقراطية، مرة جديدة، أمام حائط مسدود مع مطلع سنة ١٩٩٧. وصحيح أن المعارضة حققت فوزًا في الانتخابات البلدية (فاز زعيم المعارضة، بول مبا أبيسّولي، برئاسة بلدية ليبرفيل) لكن الصحيح ايضًا أن هذا الفوز بدا باهتًا ودون جدوى كبيرة في ضوء الانتخابات التشريعية التي جرت في ١٥ و٢٩ كانون الاول ١٩٩٦ (احتفظ الحزب الحاكم، الحزب الديمقراطي الغابوني، بأكثرية مقاعد البرلمان)، والتي مكّنت نتائجها نظام الرئيس بونغو من تعطيل معظم ما جاء في اتفاقيات باريس. فعاشت البلاد في إطار مشهد سياسي عام معقّد، تختلط فيه الطموحات الشخصية بالخلافات الأثنية والقبائلية، ويظهر الشارع، في خضمه، كساحة وحيدة للتعبير.

المصالح الفرنسية والمزاحمة الاميركية: تمثل فرنسا الشريك الاقتصادي الأساسي للغابون التي يعيش فيها أكثر من ١٠ آلاف من الفرنسيين. الشركات والمشاريع الفرنسية التي كانت تمسك بالحصة الأوفر من ثروة الغابات، استمرت كذلك بالنسبة إلى الثروة الباطنية: اليورانيوم، المنغنيز، والنفط خاصة. فبعد الصدمة النفطية الأولى في



حضور قوي للمصالح والمشاريع الفرنسية («لوموند ديلوماتيك» ، شباط ١٩٩٧، ص ١٠).

العام ١٩٧٣، أصبحت الآبار المكتشفة في الخمسينات من قبل شركة «إيراب» Erap التي ورثتها شركة «إلف أكيتان» (الفرنسية) هي الآبار الأساسية التي اعتمدت عليها ثروة البلاد بمساهمتها بأكثر من ٤٠٪ من الناتج النفطي الخام طيلة فترة ١٩٧٤-١٩٨٥. ثم جاء الاستنفاد المؤقت للاحتياطي النفطي، إضافة إلى تخفيض سعر البرميل، ليضطرا الغابون إلى إجراء مفاوضات مع صندوق النقد الدولي وتوقيع عقد معه، في ٢٢ كانون الاول ١٩٨٦، حول برنامج إعادة هيكلة إقتصاد البلاد.

في الغابون، كما في افريقيا السوداء، تخلت فرنسا تدريجيًا عن مسؤولياتها الاقتصادية لمصلحة المؤسسات المالية الدولية، مبقية، بموجب اتفاق بين البلدين، على قاعدة للجيش الفرنسي تضم ٦٥٠ رجلاً في ليبرفيل. أما الشركة البترولية الفرنسية «إلف» Elf، الموصوفة في الغابون بأنها «دولة داخل الدولة»، فقد استمرت في لعب دور نشط بفضل شبكة تمويل متفرعة وتطال عدة أنشطة اقتصادية في البلاد.

أثار الموقع المميز لفرنسا في الغابون شهية دول عديدة، خاصة منها الولايات المتحدة الاميركية؛ وقد أظهر الرئيس بونغو حنكة سياسية في اللعب على المنافسة النفطية الفرنسية-الاميركية بالضغط حينًا على شركة إلف، وحينًا آخر على الحكومة الفرنسية. وفي اوائل التسعينات، بدأت الولايات المتحدة تحقق مكاسب على المصالح الفرنسية في افريقيا باعتبارها الدولة التي تحولت إلى زعيمة للعالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وعودة الغابون إلى الأخذ بمبدأ النظام التعددي جاء متزامنًا مع ضجة تقول إن الاميركيين يدعمون المعارضة الغابونية. ثم جاءت القمة الافريقية-الاميركية في ليبرفيل (١٩٩٢) لتؤكد أرجحية الخيار الاميركي لدى القادة الغابونيين مستقبلاً. وبعد القمة، جاء قادة المعارضة ليقيموا مدة في واشنطن، وصدرت عن السفارة الاميركية في ليبرفيل تصريحات تشكك بـ«ديمقراطية» و«صحة» فوز الرئيس بونغو بانتخابات ١٩٩٣، وتلقى زعيم المعارضة بول مبا أبيسّولي دعمًا لإقامة إذاعته... كلها أمور أشّرت إلى ان واشنطن، عبر ما بذله سكرتير الدولة للشؤون التجارية رون براون (توفي في ١٩٩٥) ومساعد سكرتير الدولة للشؤون الافريقية جورج موز، قد حزمت أمرها وتهيأت لمرحلة ما بعد الرئيس بونغو في الغابون.

تقسيمات إدارية لضمان مصالح النظام:

إن وضع الدولة، بمجمله، بدا، في الغابون، مقلقًا. فالسلطة المركزية عملت على التقسيم (الاداري والإتني) ليتسنى لها أن تؤمن حكمها ونظامها ومصالحها، شأنها شأن العديد من الأنظمة الافريقية. فأكثرت من المقاطعات والدوائر الإدارية وبصورة لا تتناسب ابدًا مع الضعف الديمغرافي للبلاد. فأضحت الاتنيات والقبائل تعيش، كل منها في مقاطعتها الاصلية. أما النزوح من الريف إلى المدينة (ليبرفيل، بورجنتي، فرنسفيل)، فهو الآخر بقي إتنيًا وقبليًا، إذ أخذ الغابونيون يتجمعون في أحياء مدنية فقيرة، ويتوزعون كل إتنية في حي خاص بها.

وصحيح أن سنوات الازدهار النفطي، ودخول بعض وجهاء المعارضة في الحكم، ووجود عسكريين فرنسيين في البلاد، قد ساهمت، مجتمعةً، في تجنيب البلاد الانقسامات الاتنية الحادة والعنيفة، لكن الصحيح ايضًا أن خطاب نظام الرئيس عمر بونغو حول «الوحدة الوطنية» لم يعرف يومًا فعلاً واقعيًا وحقيقيًا لتدعيم أسس هذه الوحدة. فالاتنيات الرئيسية في البلاد لا تنظر إلى الدولة كأداة سياسية في خدمة التنمية العامة، بل وسيلة لتأمين الأمن والثروة والسلطة لأهل النظام. إذ إن ما تحصل عليه الإتنية اتي ينتمي إليها الرئيس بونغو من مكاسب سياسية وإدارية وإقتصادية لا تتناسب مع حجمها في البلاد. أضف إلى ذلك ان كل بحث أو نقاش أو دراسة حول هذا الواقع هي من المحظورات التي لا يتسامح نظام الرئيس بونغو بصددها خشية زعزعة وضعه إزاء المؤسسات الدولية والحكومات الافريقية والأجنبية.

ما حققه الرئيس بونغو من دور للغابون:

لعبت الغابون دورًا رئيسيًا في افريقيا الوسطى نتيجة رغبة شخصية بهذا الدور للرئيس عمر بونغو. فطول المدة التي قضاها بونغو على رأس الدولة، والعلاقات المميزة التي أقامها مع فرنسا، وزواجه من إبنة نظيره الرئيس الكونغولي السابق دينيس ساسو نغيسو، كلها أوراق عرف بونغو كيف يستعملها بحنكة السياسي الخبير.

موّلت الغابون بسخاء المنظمات السياسية والاقتصادية والثقافية في المنطقة (بنك دول افريقيا الوسطى، الاتحاد الجمركي لدول افريقيا الوسطى-أوديك-، المركز الدولي لحضارات قبائل البانتو...)، ومارست مسؤوليات مهمة جعلتها تنافس زائير أو الكاميرون في زعامة المنطقة رغم صغر رقعتها الجغرافية وقلة عدد سكانها. كذلك جاء إسهام الغابون في حل النزاع التشادي والنزاع الأنغولي، ودورها في حل النزاع الكونغولي الحالي، واجتماع قمة دول الاتحاد الجمركي لدول افريقيا الوسطى (١٩٩٥)، واجتماع قمة البنك الافريقي للتنمية (١٩٩٦)، وكلاهما عقد في ليبرفيل، إضافة إلى مبادرات أخرى عديدة اقل شأنًا، لتشهد جميعًا على ادعاءات الغابون كونها تطبع السياسة الاقليمية بطابعها الخاص.

إلا أن المأخذ على هذه الحركية السياسية هو أنها ثمرة استراتيجية شخصية للرئيس عمر بونغو أكثر من كونها نتاج دولة أو مؤسسات أو مجتمع. من هنا شرعية السؤال عن الغابون ما بعد الرئيس عمر بونغو (المرجع الأخير للقسم الأخير: «الغابون منذ ١٩٨٥»: لوموند ديبلوماتيك، عدد شباط ١٩٩٧، ص ١٠).

تمحورت حركية الدور الغابوني في ١٩٩٧ و١٩٩٨ حول: محادثات مغربية-غابونية تناولت عودة المغرب إلى منظمة الوحدة الافريقية (زار الرئيس بونغو المغرب في ٢٢ آذار ١٩٩٧ وفي ٢ نيسان ١٩٩٨)؛ واستضافة الغابون لمحادثات سلام كونغولية.

مدن ومعالم

* بورجنتي **Port-Gentil**: مدينة ومرفأ في الغابون، عند مصب نهر أوغوويه. تبعد ١٤٣كلم عن العاصمة (ليبرفيل). تعد نحو ١٧٥ ألف نسمة. صناعات غذائية، كيمائية وخشبية. بالقرب منها آبار النفط والغاز الطبيعي.

* فرنسفيل **Franceville**: راجع «ماسوكو» في هذا الباب.

* لمباريني **Lambaréné**: مدينة غابونية واقعة على نهر أوغوويه، وعلى بعد ١٥٧كلم عن العاصمة. تعد نحو ٣٥ ألف نسمة، وهي مركز الثروة المتأتية من استثمار الغابات. شهيرة، في الأوساط الأوروبية خاصة، بمركزها الطبي الذي أنشأه ألبير شفايتزر **A. Schweitzer**، رجل الدين والفيلسوف والموسيقي والطبيب والمرسل الفرنسي (ولد في الالزاس-فرنسا- في ١٨٧٥، وتوفي في لمباريني في ١٩٦٥).

* ليبرفيل **Libreville**: عاصمة الغابون تقع على الضفة اليمنى من مصب نهر الغابون. تعد نحو ٤٥٠ ألف نسمة. صناعات غذائية.

تأسست (راجع النبذة التاريخية) في ١٨٤٩ لاستقبال العبيد المعتقين. أصبحت مركزًا تجاريًا، ثم قاعدة الكونغو الفرنسي (١٨٨٨)، ثم عاصمة مستعمرة الغابون (١٩٠٤)، وعاصمة الغابون منذ ١٩٦٠.

* ماسوكو **Masuku**: فرنسفيل سابقًا. تقع على نهر أوغوويه، وعلى بعد ٥١٥ كلم عن العاصمة. تعد نحو ٧٥ ألف نسمة. بالقرب منها مناجم منغنيز وذهب ويورانيوم.

* مواندا **Moanda**: تقع بالقرب من ماسوكو، وعلى بعد نحو ٤٧٠كلم عن العاصمة، وتعد نحو ٣٠ ألف نسمة. إنها في منطقة يقع فيها واحد من أهم مناجم المنغنيز في العالم (٢٥٪ من احتياطي المنغنيز المعروف حتى اليوم في العالم).

زعماء، رجال دولة وسياسة

* أبيستولي، بول مبا **Abessolé,P.M.**: راجع النبذة التاريخية.

* بونغو، عمر **Bongo,Omar** (١٩٣٥-): إسمه الأصلي ألبير برنار بونغو. اتخذ إسم عمر بونغو (أو الحاج عمر بونغو) منذ اعتناقه الاسلام والحج إلى مكة.

وتزوج مرة ثانية في ٣ كانون الثاني ١٩٩٠ من إبنة رئيس الكونغو نغيسو.

رئيس دولة الغابون منذ ١٩٦٧. ولد في ليواي، وتلقى دراسته الابتدائية في إحدى قرى الكونغو برازافيل، كما تلقى دراسته الفنية في مدينة برازافيل. كان، قبل توليه رئاسة الجمهورية، مدير مكتب الرئيس السابق ليون مبا من ١٩٦٢ إلى ١٩٧٥، فنائب الرئيس من ١٩٦٦ إلى ١٩٦٧. مؤسس الحزب الديمقراطي الغابوني في ١٩٦٨، وشغل حقيبة وزير الدفاع الوطني ووزير الاعلام ووزير التخطيط والتنمية ووزير استصلاح الاراضي لسنوات عديدة إلى جانب كونه رئيسًا للدولة. أعيد انتخابه لرئاسة الجمهورية في شباط ١٩٧٣ لسبع سنوات جديدة، وأعيد انتخابه في ١٩٨٠، و١٩٨٧، و١٩٩٤، ولا يزال (أواخر ١٩٩٨) يشغل هذا المنصب (راجع النبذة التاريخية).

* مبا، جرمان **Mba,J.**: راجع النبذة التاريخية.

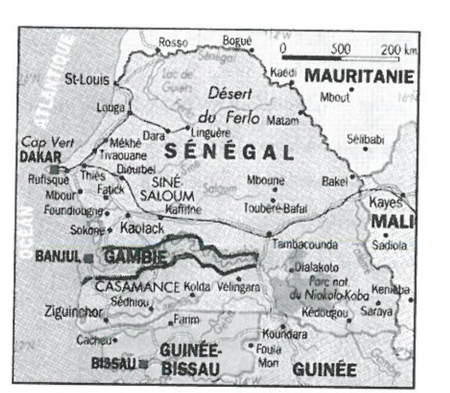
* مبا، ليون **Mba,L.** (١٩٠٢-١٩٦٧): أول رئيس لجمهورية الغابون في عهد الاستقلال. ينتمي إلى قبائل الفانغ (الفانغس). بعد دراسته الحقوق، دخل سلك الادارة الاستعمارية الفرنسية. كان خلال هذه الفترة يكتب في صحيفة «صدى الغابون». في ١٩٣٣، نفي إلى أوبانغي شاري (جمهورية وسط افريقيا حاليًا) وبقي فيها ١٣ سنة. عاد إلى الغابون في ١٩٤٦، وعمل في شركة تجارية بريطانية. أسس «الحركة المختلطة الغابونية» المرتبطة بـ«التجمع الديمقراطي الافريقي» المنادي بالحكم الذاتي على نطاق افريقيا الفرنسية كلها. وأصبح عضوًا في قيادة التجمع ومسؤولاً فيها عن الصحافة.

دخل المجلس الاقليمي الغابوني إثر انتخابات ١٩٥٢. ثم حوّل حركته إلى «التكتل الديمقراطي الغابوني». وانتخب عمدة لمدينة ليبرفيل عام ١٩٥٦. وفي ١٩٥٧، انتصر حزبه على منافسه «الاتحاد الديمقراطي والاجتماعي الغابوني»؛ وأصبح مبا نائب رئيس المجلس التنفيذي الذي كان يرأسه الحاكم الفرنسي.

بعد انتخابات ١٩٥٨، أصبح مبا رئيس المجلس التنفيذي فرئيسًا للحكومة. وعندما أعلن استقلال الغابون في ١٩٦٠، ارتقى مبا إلى رئاسة الدولة. ولما واجه معارضة شديدة بسبب سياسته المحافظة والموالية لفرنسا، فرض حالة الطوارىء لستة اشهر. واستطاع تجاوز الأزمة بحيث انتخب رئيسًا للجمهورية بأكثرية كاسحة عام ١٩٦١. لكنه عاد ليلاقي صعوبات جديدة عام ١٩٦٤، فتدخل الجيش واستولى على العاصمة مجبرًا مبا على الاستقالة. غير أنه أعيد إلى السلطة بعدما تدخلت القوات الفرنسية، وأظهر حنكة سياسية بانفتاحه على المعارضة ومحاورة قادتها في البرلمان. بقي في منصبه حتى وفاته في ١٩٦٧ (عن «موسوعة السياسة»، ج٦، ط١، ١٩٩٠، ص١١).

رئيس الغابون عمر بونغو وزوجته وبعض من انصاره امام القصر الجمهوري في ليبرفيل عشية بدء الانتخابات الرئاسية (١٢/٥/١٩٩٨).





غامبيا

بطاقة تعريف

الموقع: تمتد بشكل لسان أرضي داخل السنغال بطول متوسطه ٣٢٥ كلم وعرض متوسطه ٥٠ كلم. يعبرها، طولاً، نهر غامبيا، ومنه إسم البلاد. تطل على المحيط الأطلسي.

المساحة: ١١٢٩٥ كلم م.. وهي أصغر دول افريقيا.

العاصمة: بانجول. وأهم المدن: سيراكوندا (نحو ٧٠ ألف نسمة)، بريكاما (٢١ ألفًا)، باكاو (٢٠ ألفًا)، غونجور، سوكوتا، فارافيني، غامبريزارا، جورجتاون (راجع «مدن ومعالم»).

اللغات: الانكليزية (رسمية). وهناك لغات محلية أخرى، أهمها لغات قبائل المندنغ، الولوف، البول، المالينكي...

الأديان: نحو ٨٥٪ من السكان من المسلمين؛ وهناك ٨٪ من الإحيائيين (الإحيائية: أديان ومذاهب افريقية أصلية)، و٥٪ بروتستانت، و٢٪ كاثوليك.

يتوزع المسلمون الغامبيون على تيارات اسلامية ومنظمات متعددة، أهمها سبع فرق، ينشط في داخلها اتجاه أصولي على يد الذين تخرجوا من جامعات أو معاهد عربية، وينالون دعمًا من السلطة على الرغم من أن الدستور الغامبي يمنع تشكيل أحزاب دينية.

وتختلف غامبيا عن السنغال المحيطة بها في ان الصوفية غير مسيطرة على رغم وجودها. فهناك حضور للتيجانية، والقادرية (قبيلة المالينكي)، والمريدية (أعضاء الجالية السنغالية).

ولعل أكثر الطوائف حضورًا في غامبيا هي طائفة الأحمدية. والأحمدية اعتبرتها «منظمة المؤتمر الاسلامي» جماعة مرتدة، لكنها تتمتع بنفوذ كبير في البلاد ولها العديد من الأتباع. لها مستشفى في العاصمة وعدد من المدارس في طول البلاد وعرضها، يشرف عليها مئة من الباكستانيين (المعروف أن أهم تجمع للأحمدية هو في الباكستان). ويقدر عدد أتباع الأحمدية في غربي أفريقيا بنحو ٢٠٠ ألف موزعين على السنغال وغامبيا والرأس الأخضر.

في ١٩٩٧، سمحت الحكومة بتنظيم مؤتمر إسلامي شعبي حضره المئات من الموريتانيين والتونسيين والجزائريين والمغاربة إلى الآلاف من الجنسيات الأخرى. وتعم البلاد ظاهرة انتشار المساجد والعودة إلى أسماء اسلامية.

الحكم: نظام عسكري منذ إنقلاب تموز ١٩٩٤. قبلاً: جمهورية، عضو في الكومنولث؛ الدستور الذي كان يُعمل به صادر في ٢٤ نيسان ١٩٧٠؛ البرلمان من ٥٠ نائبًا، منهم ٣٦ يُنتخبون بالاقتراع

الشعبي الشامل لمدة خمس سنوات، و٥ يعينون من قبل «مجلس الزعماء»، و٩ يعينهم النائب العام. أول رئيس للجمهورية داودا جاوارا (منذ ٢٤ نيسان ١٩٧٠)، وأعيد انتخابه في ١٩٨٢، ثم في ١٩٨٧، ثم في ١٩٩٢ (أطيح بانقلاب عسكري في ١٩٩٤).

أهم الأحزاب (حتى انقلاب ١٩٩٤): حزب الشعب التقدمي، حزب الشعب، حزب الوفاق الوطني، حزب المؤتمر الوطني (تأسس في ١٩٧٥، وزعيمه شريف مصطفى ديبا الذي اعتقل في ١٩٨١، وأمضى أكثر من ١٠ سنوات في السجن)، الحزب الشعبي الديمقراطي (تأسس ١٩٥٩، وكان الحزب الحاكم بزعامة جاوارا حتى ١٩٩٤). وهناك أحزاب كانت محظورة، وأبرزها الحزب الاشتراكي الثوري الغامبي، والحركة من أجل العدالة في افريقيا. كما ظهرت، في السنوات الأخيرة، أحزاب أخرى (راجع النبذة التاريخية).

السكان: يبلغ تعدادهم نحو ٩٠٠ ألف نسمة. فتكون الكثافة السكانية نحو ٦٠ نسمة في الكلم م. الواحد.

يعود الغامبيون والسنغاليون (راجع «السنغال»، ج٩) إلى الأصول الاتنية نفسها. ينتمي ٤٢،٥٪ منهم إلى قبائل المندنغ، و١٨٪ إلى قبائل الغولا، و٩٪ إلى الولوف، و٩٪ إلى الديولا، و٨،٥٪ إلى الساراكولي، و١٪ إلى الأكو (وهؤلاء يتحدرون من العبيد الذين تمّ إنقاذهم من تجار العبيد، فأسكنتهم بريطانيا في غامبيا بعد إلغاء تجارة العبيد).

الاقتصاد: تشكل الزراعة في غامبيا ٥٥٪ من الدخل العام، ويعمل فيها ٧٩٪ من مجموع اليد العاملة. وتغطي الاراضي المزروعة ٢٧٪ من مساحة البلاد. وأهم الزراعات: الفستق (٤٢٪ من الاراضي المزروعة)، الذرة البيضاء (١٣٪ من الاراضي المزروعة) ومخصصة للاستهلاك المحلي.

لا وجود للثروات المنجمية في غامبيا، ولا لصناعة ذات أهمية، باستثناء بعض المشاغل الزيتية التي تحول الفستق الخام. ويشكل القطاع الصناعي، بشكل عام، ٥٪ من الدخل العام، ويعمل فيه ٥٪ من اليد العاملة.

وغامبيا بلد فقير. ومشكلتها الاقتصادية ظلت العقبة الرئيسية التي اعترضت تحقيق الوحدة السنغامبية (راجع «سنغامبيا» في مادة «السنغال»، ج٩). وكان هذان البلدان، السنغال وغامبيا، قد توصلا إلى إقامة اتحاد جمركي ونقدي بينهما (حتى إلى إقامة إتحاد كونفدرالي لم يعش طويلاً). إلا ان كل اتفاقاتهما بقيت حبرًا على ورق نظرًا إلى المشكلات العديدة التي ما تزال تعترض تنفيذها، وعلى رأسها مشكلة التهريب الذي يمارسه الغامبيون على نطاق واسع.

قبل نحو ٣٠ عامًا، عرفت غامبيا نشاطًا سياحيًا اقتصر على أعداد من الهولنديين والبريطانيين. حاليًا (بعد انقلاب ١٩٩٤)، انصب الاهتمام على اجتذاب السياح من كل البلدان الاوروبية، وعلى إنشاء «سياحة ثقافية»، ذلك ان غامبيا ترتبط بتاريخ الاسترقاق وتجارة الرقيق، وفيها العديد من الآثار التاريخية التي تذّكر بذلك العهد (من السيّاح عدد كبير من شمالي أميركا وخصوصًا الأفارقة منهم). فأقيم مهرجان دولي (في ١٩٩٧) باسم The Roots Home Cominga تضمن زيارات للآثار التاريخية ولنهر غامبيا الذي كان شاهدًا تاريخيًا على الأحداث.

أما المرتكز السياحي الأهم، وهو الأمن، فقد شن الرئيس الحالي، جامح، منذ وصوله إلى السلطة (١٩٩٤)، حملة على اللصوص وقطاع الطرق وحقق نجاحًا لافتًا على هذا الصعيد.

نبذة تاريخية

قبل الاوروبيين ومعهم: وردت «غامبيا» في كتابات بطليموس، عالم الفلك والجغرافي المصري. وعرفها أوائل الجغرافيين العرب. وكانت غامبيا تدور في فلك امبراطورية مالي أثناء الاكتشافات والفتوحات البرتغالية على يد هنري الملاّح، ومنها انطلقت، عام ١٤٨١، البعثة البرتغالية إلى بلاط امبراطور مالي موسى الثالث. وأول اتصالات جرت بين سكان غامبيا المحليين والبريطانيين كانت في أواسط القرن السادس عشر، عندما أقدم التجار الاوروبيون (البرتغاليون والانكليز والدانماركيون والهولنديون والفرنسيون، وأغلبهم كان يتعاطى تجارة العبيد) على إقامة محطات تجارية لهم على الشواطىء الافريقية.

واشتدت حمى المنافسة بين الانكليز والفرنسيين. ولم يبق لبريطانيا، بنتيجتها، إلا هذا الجيب (غامبيا) داخل السنغال، الذي نال استقلاله (أي غامبيا) في ١٩٦٥. وبعد هذا التاريخ، كاد النفوذ الفرنسي ليكون مطبقًا على المنطقة من خلال اتحاد «سنغامبيا» (السنغال-غامبيا) الذي أعلن في ١٩٨١، ثم عاد وانفرط في ١٩٨٩. فاستمرت غامبيا مستقلة (راجع «سنغامبيا» في مادة «السنغال»، ج٩، ص٢٠٣-٢٠٥).

الاستقلال: في ١٩٦٠، وفي حين كانت السنغال قد توصلت إلى نيل استقلالها، كان الغامبيون يتوجهون لأول مرة إلى صناديق الاقتراع. وقد شهدت هذه الانتخابات تنافسًا بين رجلين سيطرا، نحو ثلاثة عقود، على الحياة السياسية الغامبية، هما بيار نجي زعيم الحزب الاتحادي، وداودا جاوارا زعيم الحزب التقدمي الشعبي.

ينتمي بيار نجي إلى قبائل الولوف، وكان مسلمًا قبل ان يعتنق الكاثوليكية. درس القانون في لندن، أما الحزب الذي أسسه بمساعدة شقيقيه (وهما محاميان مثله) وشقيقته، فهو إلى حد كبير حزب الولوف الذين يسكنون العاصمة. ويضم هذا الحزب ايضًا أعضاء من قبيلة الآكو التي يعرف ابناؤها بتقربهم من الانكليز، وكانت الولوف والآكو تشكلان نحو ٨٠٪ من مجموع الموظفين في البلاد. وقد قام الآكو بدور حاسم، منذ القرن الماضي، بمعارضة كل أشكال الاتحاد مع السنغال.

أما السير داودا جاوارا (مولود ١٩٢٤، حصل على لقب «سير» في ١٩٦٦) فينتمي إلى قبيلة المندنغ، وهي الأهم في غامبيا. والده تاجر مسلم، وهو طبيب بيطري متخرج من جامعة غلاسغو. اتخذ إسم داودا بمناسبة اعتناقه المسيحية في ١٩٥٥، ولكنه عاد، بعد عشر سنوات، إلى الاسلام. انتصر حزبه في انتخابات ١٩٦٠ ولكن السلطات الاستعمارية عيّنت بيار نجي على رأس حكومة ائتلافية في ١٩٦١. وحقق الحزب انتصارًا جديدًا في انتخابات ١٩٦٢، فأصبح جاوارا رئيسًا للحكومة، وباشر المفاوضات حول الاستقلال مع بريطانيا. وأعلن استقلال غامبيا في ١٨ شباط ١٩٦٥.

عهد جاوارا (١٩٧٠-١٩٩٤): بعد وقت قصير من هذا الاعلان نظم جاوارا استفتاء شعبيًا حول إعلان النظام الجمهوري في غامبيا. وقد عارض بيار نجي، الذي كان قد قبل الاشتراك في الحكومة الائتلافية الثانية، مشروع دستور الجمهورية الجديد. وفي ١٩٦٦، انتصر الحزب التقدمي الشعبي (بزعامة جاوارا) للمرة الثالثة في الانتخابات النيابية وبأكثرية كبيرة. ونجح السير داودا جاوارا هذه المرة (١٩٧٠)، وبعد إجراء استفتاء ثان، بإصدار الدستور، وأصبح أول رئيس لجمهورية غامبيا.

رأى بيار نجي نفسه مضطرًا إلى التخلي عن

زعامة حزب الاتحاد لمصلحة شقيقه الذي توفي بعد وقت قصير من جراء تعرضه لحادث. وكان الحزب المذكور أصيب بنكسة كبيرة قبل إجراء الاستفتاء عندما تخلى عنه أمينه العام بورنغ جون لينضم إلى الحزب التقدمي الشعبي، وقد انضم إلى هذا الحزب ايضًا وزير سابق وزعيم حركة التحالف الديمقراطي، غاريا جاهومبا الذي كان معروفًا بتعاطفه مع الزعيم الغاني نكروما، كما انه اشترك في الحكومة الجديدة. واستمر الحزب التقدمي الشعبي في السلطة دون ان يعلن انه الحزب الحاكم الوحيد، فاستمر معه النظام الديمقراطي البرلماني شكليًا.

وفي انتخابات ١٩٧٢، زاد الحزب الحاكم من مقاعده (٢٨ من اصل ٣٢)، ولم ينل حزب الاتحاد سوى ٣ مقاعد، وذهب المقعد الأخير لمرشح مستقل. ثم عاد داودا جاوارا وهزم، في معركة رئاسة الجمهورية، خصمه برسي هولينغورت كوكر الذي تزعم حزب بيار نجي (كانت الانتخابات البرلمانية والرئاسية تجري في وقت واحد كل خمس سنوات بموجب الدستور).

وفي نهاية ١٩٧٢، اهتزت ركائز الحكومة من جراء فضيحة تهريب طالت نائب الرئيس شريف ديبا الذي اضطر إلى الاستقالة. وبعد مدة قصيرة سحبت الحكومة عضوية النيابة من بيار نجي بتهمة التغيب المستمر عن جلسات المجلس، ثم طرد شريف ديبا من عضوية الحزب التقدمي الشعبي، فشكل حزبًا جديدًا هو حزب المؤتمر الوطني.

في انتخابات ١٩٧٧، خرج جاوارا منتصرًا مرة جديدة، إلا ان حزبه فقد في هذه الانتخابات مقعدًا نيابيًا (٢٧ مقعدًا له)، ومقعدان لحزب الاتحاد، و٥ مقاعد لحزب المؤتمر الوطني، ولم يحصل حزب التحرير الوطني الذي كان قد تشكل حديثًا على أي مقعد. وفي ١٩٧٩، اختفى حزب الاتحاد عن المسرح البرلماني بانضمام آخر نوابه إلى الحزب التقدمي الشعبي الحاكم. وكانت الحكومة، منذ ايار ١٩٧٣، قد أعادت تسمية العاصمة باسمها الأفريقي، أي بانجول، عوضًا عن باتهورست.

علاقات إقليمية: في علاقاتها مع السنغال، كانت غامبيا تتعلق بقوة في استقلالها وترفض أي عملية تكامل سياسي مع جارها المقتدر. لكنها كانت تقبل بكل تعاون إقتصادي. والاتفاق الذي وقعته الدولتان في ١٩٧٨ حول الانتفاع من نهر غامبيا دليل واضح على رغبة التعاون الاقتصادي الذي ابدته غامبيا. ولكي تخفف من حدة تبعيتها الجغرافية للسنغال، اهتمت غامبيا بإقامة علاقات وثيقة مع دول افريقية (منها دول ليست على علاقات ود مع السنغال)، وعلى الأخص الدول الناطقة بالانكليزية، ودول عربية (ليبيا، الجزائر، السعودية، المغرب) وعالمية (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي، الصين التي أقامت معها علاقات دبلوماسية منذ ١٩٧٤، وفرنسا).

في ٣٠ تشرين الاول ١٩٨٠، اتهمت غامبيا ليبيا باستعمال سفارتها في بانجول العاصمة لتجنيد بعض الغامبيين وتدريبهم داخل ليبيا ثم إرسالهم إلى غامبيا لتنفيذ أعمال تخريبية. فقطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وفي اليوم التالي، اتفقت غامبيا والسنغال على أن تقوم فرقة عسكرية سنغالية (من نحو ٤٠٠ رجل) بتأمين الأمن والنظام في بانجول، والاشتراك بمناورات مع القوات الغامبية. وقد ارتكز الرئيس داودا جاوارا في التوصل إلى هذا الاتفاق على اتفاق دفاع سابق وقع بين البلدين في ١٩٧٦ على أثر إغتيال أحد كبار الضباط ا لغامبيين (إيمانويل ماهوين) الذي يرجّح انه كان مشتركًا في مؤامرة يجري إعدادها.

السنغال-غامبيا (سنغامبيا): راجع «سنغامبيا» في مادة «السنغال»، ج٩، ص٢٠٣-٢٠٥.

إنقلاب يطيح جاوارا: في ٢٢ تموز

١٩٩٤، قاد الملازم يحيى جامح انقلابًا عسكريًا (مع عدد من الشباب في الجيش الغامبي)، وكان عمره ٢٩ عامًا، وهو من قبيلة «جولا» التي تعرف بأنها لا تزال تنتشر فيها المعتقدات الافريقية الإحيائية وتشكل أقلية صغيرة في غامبيا. أطاح جامح سلفه المنتخب داودا جاوارا، معلنًا انه جاء لتصحيح الأوضاع وفتح تحقيقات في تجاوزات المسؤولين المالية، وأنه سينسحب مع زملائه إلى الثكنات بعد تنظيم انتخابات نزيهة. إلا انه رشح نفسه لتلك الانتخابات التي خاضها من على ظهر دبابة في العام ١٩٩٦.

وكان يقود جيش غامبيا المؤلف من ٨٠٠ فرد كولونيل نيجيري بموجب اتفاق وقعته الدولتان في ١٩٩٢.

وفي اليوم الثاني لوقوع الانقلاب، أجرى داودا جاوارا اتصالات من على متن سفينة بحرية اميركية راسية في ميناء العاصمة بانجول (قيل وقتها انها تابعة لقوات المارينز الاميركية التي كانت تستعد لإجراء مناورات مشتركة مع الجيش الغامبي) على أمل التفاوض مع الضباط الصغار الذين دبّروا الانقلاب. ورشح عن الانقلابيين انهم كانوا يريدون رفع رواتبهم وسحب ٦٩ مستشارًا عسكريًا نيجيريًا من البلاد. وكان جاوارا عاد، لتوه، إلى بانجول من عطلة استمرت خمسة اسابيع في لندن، اشتدت أثناءها حال التوتر بعد صدور قرار يمنع جنود الجيش من القيام بمظاهرة للمطالبة بدفع رواتبهم (كان جنود غاضبون قد قاموا بمسيرة إلى مقر إقامة جاوارا، في ١٩٩١، احتجاجًا على تأخر دفع مستحقاتهم المالية مقابل مهمات حفظ السلام في ليبيريا، وانتهت التظاهرة سلميًا بعد مفاوضات).

وبعد أيام قليلة من الانقلاب (أي في ٢٥ تموز ١٩٩٤)، وفي أثناء وصول جاوارا إلى داكار حيث منحته حكومة السنغال حق اللجوء السياسي مع عائلته، كان يحيى جامح يعلن لدى استقباله رؤساء الطوائف (مسلمين وكاثوليك وبروتستانت) انه «سيكون معظم أعضاء الحكومة الجديدة من مدنيين معروفين بنزاهتهم».

يحيى جامح رئيسًا للجمهورية: في ٢٦ ايلول ١٩٩٦، توجه الغامبيون (نحو ٤٤٠ ألفًا) إلى صناديق الاقتراع لانتخاب رئيسهم بعد عامين من النظام العسكري. وقد شكلت هذه الانتخابات المرحلة الثانية من عملية العودة إلى الديمقراطية بعد الاستفتاء الذي جرى قبل نحو اسبوعين ووافق الغامبيون بموجبه على دستور ينص على قيام برلمان. وكان رئيس المجلس العسكري يحيى جامح قد رقي إلى رتبة عقيد، لكنه قدم استقالته من الجيش كي يتمكن من ترشيح نفسه إلى الانتخابات الرئاسية التي فاز بها في وجه ثلاثة مرشحين آخرين، أقواهم المحامي حسين دابو (مولود ١٩٥٨) المدعوم من أبرز الاحزاب التي كانت قائمة في العهد المدني السابق (عهد جاوارا) وحظرها النظام العسكري.

من الخطوات الأولى التي أجراها جامح على صعيد العلاقات الخارجية زيارته القاهرة، في ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٧ (الدولتان عضوان في منظمة المؤتمر الاسلامي)، ومحادثاته مع الرئيس المصري حسني مبارك حول عدد من القضايا، على رأسها التعاون الدولي في مجال مكافحة الارهاب وتستر بعض الجماعات وراء الاسلام لممارسة أنشطة معادية لدولها. وكانت غامبيا، قبل أسابيع قليلة، استضافت مؤتمرًا حضرته عناصر وجماعات ومنظمات اسلامية أصولية. وفي القاهرة، التقى الرئيس الغامبي الدكتور محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر، وبحث معه التعاون بين الأزهر وبلاده في المجالات الدينية والثقافية، وطلب من طنطاوي مساهمة الأزهر في إنشاء الجامعة الاسلامية التي يتم تأسيسها في العاصمة الغامبية بانجول عبر إمدادها بالعلماء والمناهج الدراسية، وزيادة المنح الدراسية لطلبة غامبيا في جامعة الأزهر.

في ١٠ ايلول ١٩٩٨، زار جامح ليبيا، وزارها مرة ثانية واجتمع بالزعيم الليبي معمر القذافي في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٨. وفي المرتين خرق الرئيس الغامبي الحظر الجوي المفروض على ليبيا بسبب أزمة لوكربي. وكانت منظمة الوحدة الافريقية قررت تجاهل الحظر الجوي بدءًا من اول ايلول ١٩٩٨.

منذ أن كان رئيسًا للمجلس العسكري (عقب الانقلاب، تموز ١٩٩٤)، دخل جامح في مواجهة مع الدول الغربية واليابان التي فرضت حصارًا عليه وأوقفت كل المساعدات الاقتصادية عن بلاده. وعلى رغم ان المساعدات كانت ضرورية في بلد تمثل المساعدات الدولية نسبة ٨٠٪ من موازنته السنوية، فإن الرئيس يحيى جامح أعلن انه لن يرضخ لـ«الضغوط الاستعمارية»، وقال إن «لغامبيا مصادر طبيعية تمكّنها من العيش من دون دعم المستعمرين».

وإلى الحصار الغربي، أقدمت السنغال على إغلاق المنفذ البري الوحيد لغامبيا ومنعت عبور بضائعها. لكن جامح استطاع خلال فترة قصيرة من تنفيذ مشاريع مهمة، منها بناء المطار الجديد للدولة، وميناء بحري، وتلفزيون وطني، ومشروع جامعة، ومستشفى، ومتحف، وتحسين مدخل العاصمة، وتزفيت بعض الطرق التي كانت رملية أو متآكلة، إضافة إلى المسجد الذي بناه داخل القصر الرئاسي ليؤدي فيه أعضاء الحكومة الصلاة ويسهرون فيه «ليلة القدر» كل عام.

من العاصمة بانجول، كتب الشيخ بكاي («الحياة»، العدد ١٢٦٢٧، ٢٥ ايلول ١٩٩٧، ص١٨) يقول ما حرفيته:

«الأغرب في الموضوع مصدر الأموال التي نفذت بها هذه المشاريع. فلا يعرف الغامبيون إلى الآن عنها أي شيء. وتتخذ المعارضة من هذه الاموال موضوعًا لتوجيه النقد للرئيس جامح وسياساته التي تصفها بالغموض».

وقال زعيم المعارضة حسين دابو: «ليس معقولاً ان يجلس أمام كاميرات التلفزيون ويقول لشعبه هذا المال مال الله». وتذكر المعارضة ان الحكومة تتلقى أموالاً من ليبيا وايران وكوبا. وهذا في رأيها سبب التكتم الذي يحيط به المسؤولون مصادر الأموال. وهناك أصوات خافتة لا يمكن تجاهلها أو تصديقها، وتشير إلى غسل المال الحرام. وخلال العام الماضي (١٩٩٦) احتجزت السلطات الموريتانية باخرة محملة بالمخدرات في عرض المحيط الأطلسي، وقيل آنذاك في نواكشوط إن وثائق السفينة تتحدث عن شحنة من الأدوات الزراعية المرسلة إلى وزارة الزراعة الغامبية. لكن هذه تبقى تهمًا لا يمكن إثباتها.

وقال الأمين العام لحزب «التحالف من أجل التوجيه والبناء الوطني» الحاكم سيكو سانيانغ إن جامح «قومي افريقي متأثر بمناضلين أفارقة مثل باتريس لومومبا، وكوامي نكروما، وبن بلّة، وسيكوتوري، وأوغيستينو نيتو، وأميلكار كابرال».

أوقع الرئيس يحيى جامح البعثات الدبلوماسية القليلة الموجودة في عاصمة بلاده في حيرة. ولا يخفي الدبلوماسيون عجزهم عن فهم خلفيات النظام الحاكم في غامبيا الذي تتألف حكومته من الشبان الذين تدّل المظاهر الخارجية على تديّنهم. وقال دبلوماسي عربي (الكلام لا يزال للكاتب الشيخ بكاي في «الحياة»، المرجع المذكور): «الرئيس جامح محيّر فهو تارة يعطي الانطباع بالشاب الأصولي الذي ما زال يكتم توجهاته الحقيقية، ويفتح بلاده للاسلاميين في العالم، وطورًا بالشاب الثوري المستنير الذي ينتهج العلمانية. لكن المرء يميل إلى الانطباع الأول».







في الصورة الاعلى، الرئيس السابق جاوارا لدى عودته الى العاصمة (آب ١٩٨١)؛ وفي الوسط الرئيس الحالي يحيى جامح وزوجته (ايلول ١٩٩٧)، وفي الاسفل وزيرة السياحة سوزان أوغو.

مدن ومعالم

* **بانجول Banjul**: عاصمة غامبيا. كان إسمها بانتورست Banthurst قبل ١٩٧٤. مرفأ على الأطلسي عند مصب نهر غامبيا. تعد نحو ٢٥٠ ألف نسمة. منها يتم تصدير الفستق، والزيوت. أسست، كمركز تجاري، في القرن السابع عشر.

* **جيمس، جزيرة**: راجع «الدوائر الحجرية وجزيرة جيمس» في هذا الباب.

* **الدوائر الحجرية وجزيرة جيمس**: في غامبيا أماكن تاريخية وأثرية عدة منها «الدوائر الحجرية» Stones Circles في منطقة واسو، وهي تحف فنية ترمز في المعتقدات الافريقية القديمة إلى العلاقة بين الأحياء والأموات. بنيت الدوائر الحجرية في البداية حول مقابر الملوك والزعماء لكنها تحولت مع الزمن إلى مدافن مقدسة يزورها الناس ويقدمون لها القرابين.

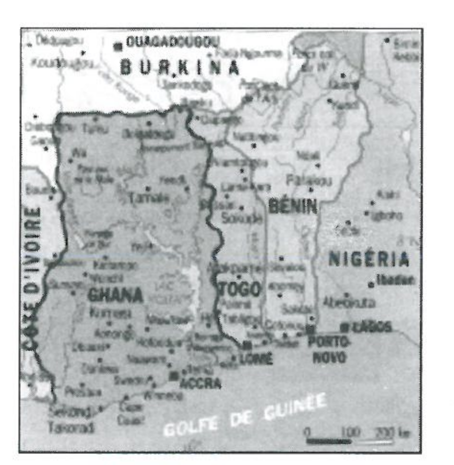
وهناك جزيرة «جيمس» الصغيرة الواقعة في نهر غامبيا التي اشتهرت بفضل رواية «الجذور» Roots لمؤلفها ألكس هيلي الذي يتخذ من الرقيق محورًا لشخصياته. واشتهرت هذه الرواية لدرجة أنها شجعت الكثيرين على السياحة إلى غامبيا، خاصة وأن وزيرة السياحة، سوزان أوغو، في العهد الحالي (حكومة الرئيس يحيى جامح)، نظمت مهرجانًا دوليًا (١٩٩٧) باسم The Roots Home Cominga.

زعماء، رجال دولة وسياسة

* **جامح، يحيى**: راجع النبذة التاريخية.

* **جاوارا، داودا (١٩٢٤–)**: سياسي غامبي. أول رئيس لجمهورية غامبيا. نشأ نشأة دينية، ودرس في طفولته في مدرسة تعلم القرآن، ثم أمضى فترة دراسته الثانوية في معهد للمرسلين البروتستانت الميثوديين، ومعهد أشيمونا الجامعي، ثم ترك افريقيا قاصدًا اسكوتلندا، حيث درس الطب البيطري في جامعة غلاسغو. ترك الاسلام فترة من حياته، واعتنق البروتستانتية واتخذ إسم «دافيد»، وأصبح من دعاة البروتستانتية. ثم ما لبث ان عاد إلى الاسلام وإلى إسمه الأصلي داودا. بعد عودته إلى غامبيا، دخل المعترك السياسي (راجع النبذة التاريخية).

* **نجي، بيار**: راجع النبذة التاريخية.



غـانـا

بطاقة تعريف

الاسـم: «غانـا» هـو إسـم امبراطوريـة سـودانية عاشت بين القرن الرابع والقرن العاشر. دعـا البرتغاليون المنطقة «الميـنـا» (ويقصـدون منجـم «الذهب»)، ثم دعاها الانكليز «غولد كوست»، أي «شاطىء (أو ساحل) الذهب»، واستمر هـذا الإسم حتى الاستقلال. ففي ٦ آذار ١٩٥٧، أعاد لها الزعيم كوامي نكروما، مؤسس الدولـة، الإسم التاريخي: غانا.

الموقع: تقع على الشاطىء الغربي من افريقيـا عنـد خليج غينيـا. تحدها من الشمال بوركينا فاسو، وتوغو من الشرق، وكوت ديفوار (ساحل العـاج) مـن الغـرب. يبلـغ إجمـالي طـول حدودهـا ٢٠٤٨كلم، وطـول شاطئها ٤٠٠كلم. ويبلـغ متوسط طول البلاد ٦٧٢كلم، ومتوسط عرضها ٦٤٠كلم.

المساحة: ٢٣٨٥٣٧كلم م..

العاصمة: أكرا. أهم المدن: كوماسي، سكوندي-تـاكورادي، تامـالي، تيمـا، كـاب كوسـت، كوفوريدوا (راجع باب مدن ومعالم).

اللغـات: الانكليزيـة (رسميـة). وهنـاك لغـات (ولهجات) محلية عديدة، أهمها لغة قبائل الفانتي، والغا، والإيوي.

الأديان: يشكل المسلمون بين ١٥ و٢٠٪ مـن مجموع السكان، والكاثوليك ١٤٪، والبروتستانت ٢٩٪، والإحيائيون (المعتقدات الأفريقيـة الاصليـة) ٣٨٪.

السكان: كان تعدادهم ٦ ملايين و٧٢٧ ألفًا في ١٩٦٠، واصبح نحو ١٢،٢ مليونًا في إحصائيات ١٩٨٤، ونحو ١٥ مليونًا و٤٠٠ ألف في ١٩٩١. ويقـدر تعدادهـم حاليًـا (١٩٩٨) بنحـو ١٨،٥ مليونًا. وتشير التوقعات إلى أنهم سيصبحون نحو ٢٢ مليونًا في العام ٢٠٠٠. يتوزعـون على قبائل وإتنيات عديدة، أهمها، الأكان (٤٤٪ من مجموع السكان) ويسكنون منطقة الغابات في غربي البلاد ومنطقة بحيرة فولتا؛ وقبائل الداغومبا-مامبروسيس (١٦٪) في الشمال؛ والإيوي (١٣٪) في منطقة بحيرة فولتـا؛ والغـا Ga (٨٪) في سـهول أكـرا وغابات الشمال؛ والغوان (٣،٧٪). وفي غانا، نحو ٤٠٠ ألـف يتكلمـون الفرنسية، وقـد قدمـوا مـن البلدان المجاورة: توغو، بوركينا فاسو، سـاحل العاج، النيجر.

الحكـم: جمهوري منذ الأول من تمـوز ١٩٦٠. عضو في الكومنولث. الرئيس الحالي جون رولينغـز (مولـود ١٩٤٧، وهـو ابـن اسـكوتلندي)، وهـو

يمسك بالسـلطة منـذ ٣١ كـانـون الاول ١٩٨١. الدستور المعمول به، وبعد استفتاء عـام، صـادر في ٢٨ نيسـان ١٩٩٢. الأحـزاب (محظـورة منـذ ١٩٨١ حتى ١٩٩٢): المؤتمر الوطـني الديمقراطي (الحاكم)، ويحتل ١٩٨ مقعدًا، من أصل ٢٠٠، في البرلمان؛ والحـزب الوطـني الجديـد، وحـزب وسـط اليمين (رئيسه ألبير أدو-بواهـن)، وحـزب الإرث الشعبي (رئيسه الجنرال إيمانويل إرسكين).

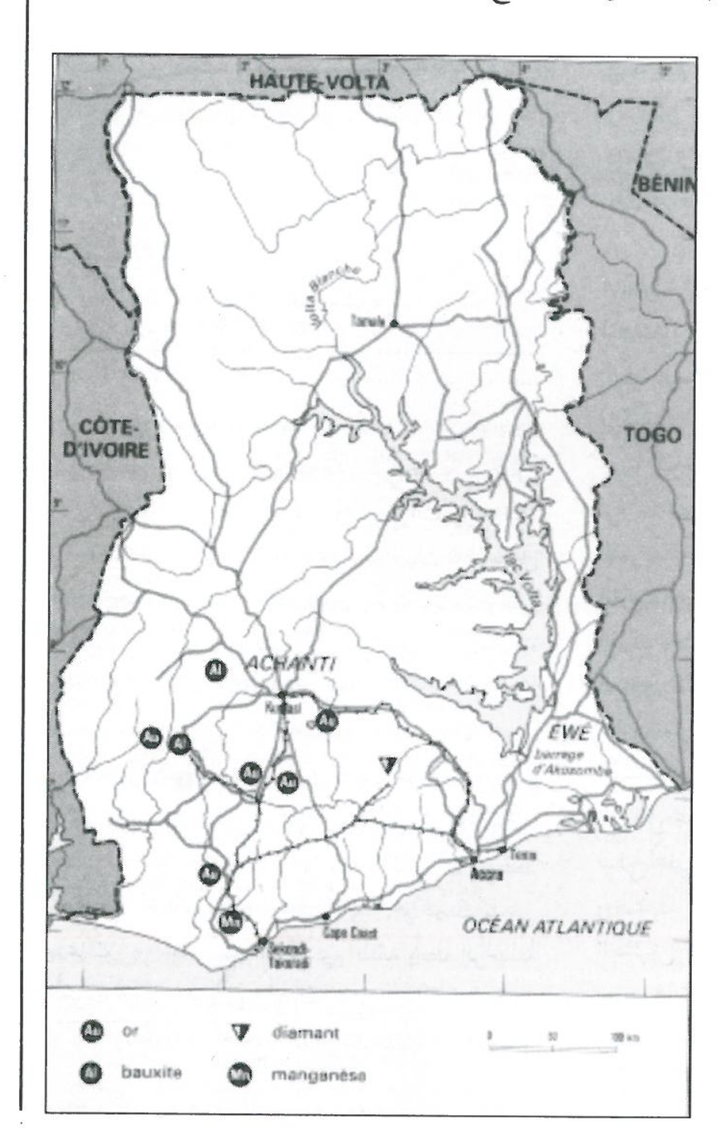
الاقتصاد: يعمل في القطاع الزراعي ٤٥٪ من اليد العاملة (ويساهم هذا القطـاع في ٣٧٪ مـن النـاتج العـام)، وفي القطـاع الصنـاعي ١٨٪ (٢٦٪ مـن النـاتج العـام)، وفي الخدمـات ٣٤٪ (٣٣٪)، وفي المناجم ٣٪ (٤٪).

تشكل الاراضي المزروعة ٢٦٪ من مساحة البلاد، منها ١٥٪ لزراعة الكاكاو، والباقي لزراعة مختلفة، أهمها: المانيوك، والذرة، وقصـب السـكر، وجـوز الهند، والرز، والبرتقال، والمـوز، والكوبـرا، والـبن، وغيرها.

أهم الصناعات: الألومينيوم، المصنوعـات الغذائيـة، تكرير النفط، وبناء السفن التجارية.

أهم المناجم: المنغنيز، البوكسيت، الذهب والماس.

قطاع صيد السمك: متوسطه السنوي في السنوات



مواقع الثروات المنجمية في غانا.

المصدر: أونيفرساليا، ١٩٨٣، ص ٢٣٧.

الخمس الأخيرة ٥٠٠ ألف طن.
القطاع السياحي في ازدهار مطرد: متوسطه السنوي من السياح في السنوات الخمس الأخيرة: ٢٥٠ ألف سائح.

يمكن اعتبار الكاكاو بحق قاعدة الاقتصاد الغاني. أهم إنتاج منجمي في غانا هو الذهب، إلا أنه يتناقص تدريجيًا، وما زالت غانا تحتل المرتبة العالمية التاسعة بانتاجه. ويبلغ متوسط إنتاجها من الألومينيوم ما يعادل ثلث إنتاج القارة الافريقية.

عانى اقتصاد غانا، بشكل عام، حالة وهن دائم، ولم تنجح محاولات ضبطه وإخراجه من الأزمات، ولا محاولات محاربة الفساد والتزوير والتهريب، وإن كانت بوارق أمل قد أخذت تلوح ابتداء من ١٩٨٤، بعد عام من الجفاف (١٩٨٣)، وبعد قبول شروط البنك الدولي واتخاذ إجراءات جذرية لمنع الانهيار الاقتصادي وقد كانت شبه معطلة أو تعمل بربع طاقتها (راجع النبذة التاريخية).

نبذة تاريخية

في التاريخ القديم: ليس هناك من ثوابت عن العصور القديمة في المناطق التي تشكل اليوم غانا. وصحيح انه تم اكتشاف أدوات زراعية، وأسلحة، وأواني مصنوعة من السيراميك تعود إلى تلك العصور، لكن المؤرخين والعلماء ما زالوا يجهلون كل أمر عن الشعوب التي استعملت هذه الأدوات في تلك المنطقة من العالم.

في التاريخ الوسيط: كانت غانا من أهم الامبراطوريات التي عرفتها افريقيا الغربية. وقد استمرت هذه الامبراطورية قرونًا قبل ان تسقط تحت ضربات المرابطين عام ١٠٧٦. وكانت تدعى «عاكور». أما إسم غانا الذي أطلقه خطأ الرحالة العرب فكان يدل في الحقيقة على أباطرة البلاد. وكان يسكن غانا شعب يدعى «سوننكي» وهو عنصر من قبائل الماندنغ أو الماندي، وقد عرف ازدهارًا بسبب التجارة البرية عبر الصحراء. إذ كان الغانيون يقايضون ملح افريقيا الشمالية بالذهب الذي كانوا يشترونه من بلاد وانغارا، أي غينيا اليوم.

«وأول المراجع والمصادر عن غانا ظهر في القرن السابع في كتابات الجغرافيين والرحالة العرب، وأهم وصف لها جاء في كتاب البكري في القرن الحادي عشر. وقد ذكر هؤلاء ان الملوك الغانيين قد بسطوا سيطرتهم حتى الأطلسي، وانهم فازوا من البربر بمدينة أوداغوست عند تخوم الصحراء التي كانت تشكل سوقًا كبرى تمر القوافل عبرها. أما عاصمتهم فكانت مدينة كمبي صالح على بعد ٢٠٠كلم من باماكو حاليًا، والتي وجدت آثارها في بداية القرن الحالي (القرن العشرين). وكان عدد كبير من التجار المسلمين يعرفون تلك البلاد. وقد سكن بعضهم فيها. ويقول الجغرافي والرحالة العربي، البكري، إنه

عندما أقام هناك كان الامبراطور وأغلبية الشعب ما زالوا يعتنقون مبادئهم الدينية القديمة. ويرسم البكري صورة عن قوة غانا في تلك الايام فيقول انه كان بامكان عاهلها ان يعد جيشًا من ٢٠٠ ألف رجل. وعاد المرابطون، منطلقين من مناطق مصب نهر السنغال، فاسترجعوا أوداغوست عام ١٠٥٤، ثم حاصروا كمبي صالح قبل ان يتابعوا زحفهم شمالاً نحو مراكش واسبانيا» (عن «موسوعة السياسة»، ج٤، ط٢، ١٩٩٠، ص٢٩٨).

في التاريخ الحديث: دولة البونو والأشنتي والماندنغ: ربما اختلفت غانا القديمة جغرافيًا عن غانا الحالية، فمن المحتمل ان يكون عنصر الأكان Les Acans الذي تعود إليه قبائل الباولي في ساحل العاج- الساكن اليوم المناطق الجنوبية في غانا، يعود باصله إلى الامبراطورية القديمة.

وينقسم الأكان في غانا إلى عدة قبائل، أهمها قبيلتان: الأشنتي الذين يسكنون في وسط البلاد، والغان، أوالغانتي الذين يسكنون الساحل، والقبيلتان تتكلمان اللغة نفسها، ولكن بفارق في اللهجة.

إن أول دولة أنشأها الأكان كانت في القرن الخامس عشر، وكانت تدعى دولة البونو، وهي اليوم في مناطق الأشنتي. وكان تجار قبائل الماندنغ يقصدون هذه الدولة لشراء الذهب، ومن هنا التسمية الاستعمارية اللاحقة لتلك المناطق: «شاطىء الذهب». وفي القرن السابع عشر ظهرت على الشاطىء دولة الدنكييرا.

في الداخل، كانت مملكة الأشنتي، وكان ملكها يدعى أوبيري يبوا. واستطاع خليفته أوزي توتو (الذي تقول الاسطورة انه تلقى عرشه الذهبي-رمز المملكة-من السماء)، سنة ١٦٩٥، ان يوحّد مختلف قبائل الأشنتي.

أصدر أوزي توتو دستورًا، وشكل جيشًا منظمًا ودائمًا، وأنشأ محاكم، وحكم امبراطوريته بفعالية وقوة. فامتدت دولة أشنتي من قلب غانا الحالية حتى خليج غينيا. وكان النظام السياسي شكلاً من أشكال الملكية المطلقة التي تستمد شرعيتها من الله، فضلاً عن وجود «مجلس القدماء» الذي كان له حق تحديد سلطة الملك في الأمور المصيرية. أما العرش فلم يكن ينتقل من الأب إلى الأبن، بل إلى واحد من أفراد العائلة المالكة الذي يكون مؤهلاً أكثر من سواه. إن مهمات الملك وحدها تأتي من الادارة الالهية، وليس من شخص الملك.

واستطاع الملك أوبوكوواري، خليفة أوزي توتو، ان يدعم سلطة دولة الأشنتي بسلسلة حملات مظفرة ضد الدول المجاورة. فوسّع مملكته في الجنوب حتى الشاطىء، ولكنه ترك قبائل الفانتي تعيش بسلام. وأخضع في الشمال دول الغونجا، والداغومبا، والممبورسي. وكانت مملكة الغونجا قد تأسست في القرن السادس عشر على يد فرسان قدموا من مالي. وقد قلق هؤلاء من رؤية كميات من الذهب تذهب إلى تجار الماندنغ تحت رعاية مملكة البونو. وسبّب النقصان المتزايد في الذهب ان سكان الشواطىء قد وجدوا زبائن جددًا هم الملاحون الاوروبيون الذين بدأوا منذ القرن الخامس عشر يجوبون خليج غينيا. وقد أوقفت ذبابة التسي-تسي تقدم الماندنغ، وأقاموا عند منعطف نهر فولتا الأسود قبل ملتقاه مع فولتا الابيض. أما دولة الممبورسي ودولة الأغومبا فكانتا في وادي فولتا الأبيض، وهما من جملة خمس ممالك صغيرة كانت تدعى ممالك موسّي ظهرت في اواخر القرون الوسطى.

قدوم الاوروبيين: نزل الملاحون البرتغاليون على شاطىء غانا الحالية عام ١٤٧١، وأقاموا علاقات تجارية مع سكانها. وقد بدأ البرتغاليون بنقل كميات من الذهب. وبسبب

الأهمية البالغة التي اكتسبتها هذه التجارة، أخذ التجار الهولنديون والانكليز والسويديون والدانماركيون يتسابقون إلى هذه المنطقة. وما إن انتصف القرن الثامن عشر حتى كانت المراكز التجارية الاوروبية تملأ ساحل الذهب.

ثم تراجعت تجارة الذهب أمام تجارة أخرى أكثر ربحًا هي تجارة العبيد. وذلك بدافع ما تتطلبته الاراضي الزراعية في المستعمرات الاميركية من يد عاملة. فأخذ الاوروبيون يتسابقون في الحصول على «بشر» من افريقيا. فتمكن الهولنديون من طرد البرتغاليين من ساحل الذهب، ثم باعوا مصالحهم هناك إلى الانكليز الذين بنوا، على الشاطىء الغاني، قلعة كورمانتن كنقطة دعم لنشاطاتهم يمنح بموجبها الشركة الملكية الافريقية حق تأمين العبيد ونقلهم بواسطة السفن إلى حيث زراعات قصب السكر في مستعمرات بحر الأنتيل (بعد ١٣٥ سنة على هذه الوثيقة، أي في ١٨٠٧، منعت الحكومة البريطانية تجارة العبيد؛ ومع ذلك لم تتوقف هذه التجارة فعليًا إلا بعد سنوات طويلة، وكانت قد توصلت إلى هدم المجتمع الافريقي، ومزقت شعوبه وقبائله).

الاستعمار البريطاني: يقول المستكشف الانكليزي توماس بوديش، أحد اوائل الذين زاروا كوماسي (مدينة في أواسط البلاد، راجع «مدن ومعالم»)، عاصمة مملكة أشنتي عام ١٨١٧، انها مدينة مهمة وغنية ويسكنها نحو ١٠٠ ألف نسمة. وقد دهش لنظافتها، وللعظمة التي تحيط بمليكها، ولحسن تجهيز جيشها وتنظيمه.

في بداية القرن التاسع عشر، شنت مملكة أشنتي، وهي في ذروة قوتها، سلسلة من الحملات العسكرية ضد قبائل الغانتي الذين كانت تخشى أن يسدّوا عليها المنافذ البحرية (هذه المنافذ التي كانت تعرف حركة تجارية نشطة عمادها الاوروبيون وتجارة العبيد) وبالتالي طرق التجارة، وخاصة تجارة العبيد. وخلال هذا القرن (أي القرن التاسع عشر) خاض الانكليز حروبًا عدة ضد دولة أشنتي في داخل غانا؛ وكان الغانتي قد وجدوا، ابتداء من ١٨٧٤، إن بإمكانهم التحالف مع الانكليز لدرء أخطار الأشنتي. فما لبث الانكليز ان تمكنوا، في ١٨٩٦، من دخول مدينة كوماسي (عاصمة دولة أشنتي). فاعتقلوا الملك (وكان يلقب «أزنتيهين») برمبيه الأول، ونفوه إلى جزر السيشل في المحيط الهندي.

وخطا الوجود البريطاني أول خطوة «رسمية» له على شواطىء المنطقة عام ١٨٢١. وذلك عندما أقدمت وزارة المستعمرات على إدارة القلاع التي شيدها التجار الانكليز، وكانت تابعة في بادىء الأمر لحاكم سيراليون. وفي عامي ١٨٥٠ و١٨٧٢، تخلى تباعًا الدانماركيون والهولنديون عن قلاعهم لانكلترا. وقد وضع الغانتي، الذين كانت انكلترا تساندهم في وجه الأشنتي، تحت نظام الحماية، وأنشىء بذلك «مجلس زعماء اتحاد القبائل» (قبائل الغانتي)، وكان مثل هذا المجلس قد تكون منذ القرن الثامن عشر. أما شريط مناطق الشاطىء الذي كان تحت سلطة الأشنتي فلم يلحق بنظام الحماية إلا عام ١٨٧٤ بعد ان استولى الانكليز على العاصمة كوماسي. إلا ان الانكليز تراجعوا عنها، ولم يعودوا لاحتلالها والاستيلاء على مملكة الأشنتي نهائيًا إلا في ١٨٩٦، فنفوا الملك برمبي الاول والملكة الأم إلى جزيرة سيشيل (كما تقدم ذكره).

في الفترة نفسها، استكمل الانكليز احتلالهم لمملكة الغونجا، والداغومبا، ولأقاليم أخرى واقعة في الشمال. وقد اعترفت المعاهدة الانكليزية-الفرنسية (١٨٩٣) بهذه الممتلكات لانكلترا.

وفي ١٩٠١، أُعلنت مملكة أشنتي والاقاليم الواقعة في شمالي غانا الحالية مستعمرة بريطانية وضمت إلى شاطىء الذهب الذي كان قد أعلن

مستعمرة بريطانية منذ ١٨٧٤، بعد ان كان البريطانيون قد ثبتوا أقدامهم هناك على الرغم من الانتفاضات التي كان السكان الاصليون يقومون بها من حين إلى آخر. وقد أدركت الحكومة البريطانية أنه من الأجدى لها لو استعملت البنى السياسية الافريقية نفسها في عملية بسط الأمن هناك، وشجعت الافريقيين الأكثر وعيًا على تسلّم وظائف ادارية. فحاولت ان تحكم بموجب المبدأ المعروف حاليًا، والقائل بالادارة غير المباشرة، بمعنى ان تُفهم الزعماء الوطنيين التقليديين بضرورة التعاون معها وقبول قراراتها. فأعادت الملك برمبيه الاول من منفاه عام ١٩٢٤، وأعلنت قيام مملكة أشنتي من جديد عام ١٩٣٥.

الصفوة في الادارة والتنظيمات السياسية: كان لضم الشريط الساحلي من شاطىء الذهب، إداريًا وبشكل مؤقت، إلى سيراليون، ان ساهم بتشكيل صفوة غانية مثقفة منذ نهاية القرن التاسع عشر، أي قبل أغلب الاقاليم الأخرى بعقود طويلة.

وبالفعل، فقد أنشئت أول جامعة في افريقيا في «فورج باي» بالقرب من فريتاون، عام ١٨٢٧، وقد تلقى عدد من الغانيين تعليمهم فيها. كما نشط التعليم الابتدائي والثانوي على يد إرساليات انكليزية بروتستانتية.

وعملت هذه الصفوة (النخبة) على تشكيل أولى التنظيمات السياسية الافريقية، كان أهمها «حركة حماية المجتمع الوطني». ولمع أحد المثقفين الخلاسيين، هو جيمس بافرمان، وأصبح مساعد حاكم شاطىء الذهب (١٨٥٠). وأسس إبنه، إدموند، أول جريدة افريقية باسم «أكرا هيرالد» (١٨٧٥). ومن أشهر مؤسسي الحركة المذكورة جوزف افرايم كايسلي-هايفورد (راجع باب زعماء، رجال دولة وسياسة) مؤلف عدة كتب، وأكثرها يدعو إلى «القومية الافريقية». وقد جمع حوله عددًا من الكتاب الذين رفضوا خرافة دونية الزنجي باعتمادهم على دراسة تاريخ افريقيا. ولقد عين، لأول مرة، أفريقي في المجلس التشريعي الذي شكلته الادارة البريطانية في ١٨٨٥.

وأخذ الأفارقة يحصلون، سنة بعد أخرى، على تمثيل أوسع في الحكومة. وقامت بعض المنظمات، كرابطة شبيبة أشنتي، في الدعوة إلى حكم ذاتي داخلي.

شاطىء الذهب بين الحربين العالميتين: بعد الحرب العالمية الأولى وقيام «المؤتمر الوطني لغربي افريقيا» (يضم الاتجاهات القومية في كل من نيجيريا، شاطىء الذهب، سيراليون وغامبيا) كانت شاطىء الذهب (غانا) تتمتع، في ١٩٢٥، بدستور دعي «دستور غوغجيسبورغ» نسبة إلى إسم الحاكم العام في تلك الفترة. وقد زاد هذا الدستور من التمثيل الافريقي في المجلس التشريعي. ومع ذلك، لم تكن بلاد الأشنتي ممثلة في هذا المجلس. وقد أنشىء لها، في ١٩٣٥، مجلس كونفدرالي من زعماء القبائل. وقد كان هذا الإجراء بطبيعة الحال يهدف لمنع وحدة أقاليم البلاد. فشكلت مناطق الأشنتي (في وسط البلاد) مركزًا ومنطلقًا لمعارضة كل سلطة مركزية (وهذا ما استمر يحدث، ضمن حدود معينة، حتى في أيام عهد مؤسس دولة غانا المستقلة كوامي نكروما).

وفي ١٩٤٦، أتاح الدستور الجديد المسمى «دستور بورنز» دخول ممثلين عن الأشنتي إلى المجلس التشريعي، حيث احتل الافريقيون، للمرة الأولى، أغلبية المقاعد (ولكن الأقلية منهم كانت منتخبة والأكثرية من وجهاء معينين). وفضلاً عن ذلك، دخل افريقيان المجلس التنفيذي.

نحو الاستقلال، نكروما يبدأ نضاله: شكل الوضع الاقتصادي الصعب لفترة ما بعد الحرب مقدمة تمهيدية للخلاص من الاستعمار. فقد

تفاقم وضع المزارعين الأشنتي بعد اتلاف أشجار الكاكاو بسبب مرض أصابها. وتزايدت البطالة في صفوف المحاربين القدماء في الحرب العالمية الثانية. واستغلت الشركات الاوروبية إلى أقصى حد قرار رفع القيود على حركة التبادل. وعرفت البورجوازية في بادىء الأمر كيف توجه هذا التململ العام بفعل سيطرتها على الحزب القومي الذي تأسس في ١٩٤٧، وسمّي «مؤتمر شاطىء الذهب الاتحادي»، والذي بادر إلى الطلب من كوامي نكروما (كان لا يزال طالبًا في الحقوق في لندن) العودة إلى البلاد ورئاسة الحزب. وكان نكروما خلال دراسته في انكلترا، أحد زعماء الحركات الافريقية الاستقلالية. فاستعجل نكروما العودة، وأخذ يناضل من أجل الاستقلال الكامل. وكانت الحركة (الحزب) تضم رجال أعمال ومثقفين من أصحاب الاتجاه المعتدل.

في آذار ١٩٤٨، قام المحاربون القدماء بعض الاضطرابات في البلاد، وكانت دموية في أكرا. وانشق يسار «مؤتمر شاطىء الذهب الاتحادي»، وأسس نكروما حزبًا جديدًا (١٩٤٩) هو «حزب المؤتمر الشعبي» الذي بدأ يطالب بالاستقلال الذاتي، وأصبح شعار حزب نكروما «الحكم الذاتي الآن». وأطلق نكروما شرارة «الحركة الايجابية» بدعوته إلى العصيان المدني. فاتهمته السلطات الاستعمارية بالشيوعية وأودعته السجن، ولكنها منحت، في الوقت نفسه، ساحل الذهب حكمها الذاتي.

الاستقلال: في شباط ١٩٥١، جرت انتخابات نيابية حقق فيها حزب المؤتمر الشعبي انتصارًا ساحقًا ارغم الادارة الاستعمارية على إخراج نكروما من السجن وتكليفه رئاسة أول حكومة من السود. و لم تعد مسألة استقلال ساحل الذهب بالنسبة إلى بريطانيا سوى مسألة وقت.

ثم عاد حزب المؤتمر الشعبي وحقق انتصارًا ساحقًا آخر في انتخابات ١٩٥٤. إلا ان نكروما ارتكب هذه المرة خطأ تخفيض أسعار الكاكاو مما كلفه معارضة مزارعي الأشنتي الذين انتظموا في حركة معارضة جديدة (وكانت البلاد لم تنل استقلالها بعد) هي «حركة التحرير الوطنية» بقيادة كوفي بوزيا وبرمبيه الثاني، التي استقطبت حركتين اخريين: حزب أهالي الشمال، وحزب مؤتمر بلاد التوغو. واستطاعت هذه المعارضة أن تكسب موقعًا متقدمًا على الساحتين السياسية والشعبية قبل إعلان الاستقلال (١٩٥٦). ومناطق هذه المعارضة هي أساسًا مناطق الأشنتي الغنية بثرواتها الحرجية والمنجمية، ومناطق الشمال الفقيرة عمومًا حيث يعتمد أهلها على تربية المواشي. في حين ان قوة نكروما الشعبية كانت في المناطق الساحلية.

وعلى الرغم من قوة المعارضة في هذه المناطق، فإنها بدت عاجزة أمام موجة الحماس المنقطع النظير التي صاحبت فترة إعلان الاستقلال التام والناجز (٦ آذار ١٩٥٧). وجمعت المعارضة صفوفها في تنظيم جديد هو «الحزب الاتحادي». إلا ان زعماءها سرعان ما وجدوا أنفسهم في وضع حرج للغاية مع صدور قانون «الاعتقال الوقائي» (١٩٥٨). وفشل مرشح المعارضة، دانكا، في الانتخابات الرئاسية التي صاحبت الاستفتاء على إعلان الجمهورية عام ١٩٦٠، إذ نال نكروما ٨٩٪ من الاصوات، ثم سجن دانكا بتهمة التآمر (بقي مسجونًا إلى ان وافته المنية في ١٩٦٤). وطالت حملة التطهير التي قام بها نكروما عددًا من الوزراء وقادة حزب المؤتمر الشعبي الذي أعلن نفسه الحزب الحاكم الوحيد في ١٩٦٣.

ألهب إعلان استقلال ساحل الذهب، وتبديل إسمها لتصبح «غانا» تيمنًا باسم الامبراطورية الافريقية الكبرى في القرن الحادي عشر، الحماس القومي الافريقي، ودعّم من مواقع الحركات القومية في بلدان مختلفة من القارة. فتعاقبت البلدان الافريقية التي نالت استقلالها بعد غانا.



كوامي نكروما عشية استقلال غانا، في ساحة البولو القديمة، ٥ آذار ١٩٥٧.

عصر نكروما (تضامن افريقي–عربي):

إن خمسينات وأوائل ستينات هذا القرن من تاريخ الحركة الوطنية القومية الافريقية كحركة تحرر يمكن ان يطلق عليها إسم «عصر كوامي نكروما». ذلك ان نكروما استطاع بأقواله وأفعاله وقدرته أن يعبىء القادة الأفارقة، لكل من حركات التحرير والدول المستقلة، لخدمة قضايا التجمع الأفريقي.

ووفقًا للاعلان الذي صرّح به عشية استقلال غانا بأن استقلال غانا لا يمكن ان يعني شيئًا ما لم يقترن بالتحرر الكامل للقارة الافريقية، نظم نكروما عددًا من مؤتمرات التجمع الافريقي فور حصول غانا على الاستقلال. وأول هذه المؤتمرات هو «المؤتمر الأول للدول الافريقية المستقلة» الذي عقد في أكرا، وشاركت فيه اثيوبيا وتونس والسودان وغانا وليبيا وليبيريا ومصر والمغرب فضلاً عن العديد من المندوبين الذين سبق أن شاركوا في مؤتمرات سابقة لحركة التجمع الافريقي. وركّز المؤتمر في جدول أعماله وفي قراراته على العلاقات في ما بين الدول الافريقية المستقلة، وتقديم المساعدات إلى حركات التحرير في كل أرجاء افريقيا، والعلاقات بين افريقيا المستقلة والأمم المتحدة، وسبل ووسائل حماية افريقيا من الانقسام بفعل الحرب الباردة بين الشرق والغرب. وأقرّ المؤتمر الموضوعات الرئيسية التي ستكون محط تفكير التجمع الافريقي في أعقاب الاستقلال، ويمكن القول بأنه وضع الأسس التي قامت عليها منظمة الوحدة الافريقية، ألا وهي إعطاء الأولوية للاستقلال السياسي، وتقديم المساعدة إلى حركات التحرير وتكوين جبهة موحدة في الأمم المتحدة وفي حركة عدم الانحياز.

ثم عقد المؤتمر الثاني للدول الافريقية المستقلة في مونروفيا (آب ١٩٥٩)، وأصدر أربعة قرارات يدين أولها فرنسا بسبب تجاربها النووية في الصحراء الكبرى، ويدعو ثانيها إلى هدنة سياسية في الكامرون، ويدعو ثالثها إلى التفاوض لتحقيق السلام في الجزائر، ويعلن الرابع حق الأقاليم المستعمرة في تقرير المصير. وعقد المؤتمر الثالث في أديس أبابا في ١٩٦٠.

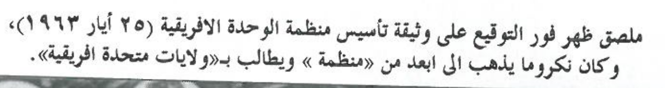
في أثناء هذه الفترة كان نكروما ورفاقه من دعاة التجمع الافريقي يعقدون مؤتمرات لقادة كل من الدول المستقلة وحركات التحرير لتبادل الأفكار والاستراتيجيات حول الكفاح في سبيل الاستقلال. فعقد المؤتمر الشعبي الاول لعموم افريقيا في أكرا (كانون الاول ١٩٥٨)، وحضره ٢٥٠ مندوبًا وعدد من المراقبين وضم جدول أعماله بنودًا عن مكافحة الاستعمار، ومكافحة الامبريالية، ومكافحة العنصرية، وعن الوحدة الافريقية وعدم الانحياز. وناقش المندوبون قضايا تتعلق بهذه البنود مثل الحدود السياسية التي رسمها الاستعمار، ودور رؤساء القبائل والزعماء الدينيين الانفصاليين، والتجمعات الاقليمية. والأهم من ذلك هو ان السياسيين والنقابيين الأفارقة المنتمين إلى المستعمرات والدول الناطقة بالفرنسية والانكليزية والعربية والبرتغالية أتيحت لهم الفرصة لإقامة علاقات شخصية وايديولوجية طويلة الأمد، يذكر منها العلاقة التي نشأت بين نكروما وباتريس لومومبا رئيس ما كان يسمّى حينئذ بالكونغو البلجيكي. ثم عقد المؤتمر الشعبي الثاني في تونس في ١٩٦٠ وحضره ٧٣ وفدًا افريقيًا، وانتهت أعماله باعتماد سلسلة من القرارات يعنى معظمها بتصفية الاستعمار. وعقد المؤتمر الثالث في القاهرة ١٩٦١.

وتزامن «عصر نكروما» (بمبادئه وايديوليجيته الافريقية) مع تزايد وضوح التوجه الراديكالي في سياسة الرئيس المصري جمال عبد الناصر عقب أزمة السويس في ١٩٥٦ ونجاحه في تأميم قناة السويس. فقد كان التأميم بمثابة إعلان لحق افريقيا في مواردها الذاتية في مواجهة العداء الخارجي. كما ان الغزو الثلاثي لمصر من جانب بريطانيا وفرنسا واسرائيل أحلّ عبد الناصر مكانة الشهداء حين مني بالهزيمة العسكرية، ثم مكانة الابطال حين أُرغم المعتدون على الانسحاب المهين تحت وطأة الضغط الدولي.

وكان قد أصبح هناك نوع من اندماج جزئي بين «تجمع افريقي» و«تجمع عربي» ظهر مع المراحل المتأخرة من حرب الاستقلال في الجزائر. فقد اندلعت تلك الحرب في ١٩٥٤، ولكن متضمناتها بالنسبة إلى التجمع الافريقي لم تكتمل نضجًا إلا بعد حصول غانا على استقلالها في ١٩٥٧. وذلك ان الحرب الجزائرية ظلت فترة من الوقت تفرّق بين دول القارة بدلاً من ان توحّدها. وأدّى ذلك إلى تقسيم افريقيا إلى مجموعة الدار البيضاء (الموالية للحكومة الجزائرية في المنفى) ومجموعة مونروفيا (الأكثر نزوعًا إلى الاتجاه المحافظ).

وكانت مجموعة الدار البيضاء تضم ابرز قطب في حركة التجمع الافريقي وهو كوامي نكروما. وشكل ذلك مرحلة جديدة من مراحل الارتباط التاريخي بين التجمع الافريقي والتجمع العربي. ففي إعلان الدار البيضاء انضم نكروما لأول مرة إلى العرب في التنديد باسرائيل «كأداة للاستعمار الجديد» ومخلب في يد الغرب.

ثم خفت حدة الانقسام في صفوف دعاة الوحدة الافريقية عقب حصول الجزائر على استقلالها في ١٩٦٢، ثم بعد إنشاء منظمة الوحدة الافريقية في ١٩٦٣. فقد أصبحت هذه المنظمة افريقية–عربية في تشكيلها انطلاقًا من اعتقاد قديم بأن الصحراء الكبرى في افريقيا تعتبر جسرًا لا حدًّا فاصلاً بين منطقتين، وبذلك صارت المنظمة تعد من بعض النواحي أهم تجارب التاريخ وأكثرها طموحًا بالنسبة إلى الأفارقة والعرب. وبذلك



ملصق ظهر فور التوقيع على وثيقة تأسيس منظمة الوحدة الافريقية (٢٥ أيار ١٩٦٣)، وكان نكروما يذهب الى ابعد من «منظمة» ويطالب بـ«ولايات متحدة افريقية».



شكلت هي الأخرى مرحلة جديدة في الارتباط بين التجمع الافريقي والتجمع العربي.

وجاءت حرب حزيران ١٩٦٧ لتشكل مرحلة أخرى تصاعدية في هذا الارتباط. فقد كان غزو اسرائيل لسيناء يعدّ عدوانًا علي دولة افريقية عضو في المنظمة ومن ثم احتلالاً لأرض افريقية بقوات اسرائيلية. وعندئذ أضيفت على النزاع العربي-الاسرائيلي جغرافيًا صبغة افريقية. وتوثق هذا الارتباط لفترة تزيد على عقدين بين حركة التجمع الافريقي وحركة التجمع العربي. كما ان التعاون الاسرائيلي مع النظام العنصري في جنوب افريقيا أصبح بدوره مبرّرًا إضافيًا للتضامن الافريقي-العربي.

نكروما والمصاعب الاقتصادية والخارجية:

خطط نكروما لأن يجعل من غانا دولة افريقية نموذجية. فحقق مشاريع إنمائية عديدة، وعلى جميع الأصعدة، وكان مشروع سدّ أكوسومبو Akosombo (راجع باب مدن ومعالم) أهمها، وفرن لصناعة الألومينيوم بقدرة ١٤٥ ألف طن في مدينة تيما...

وكان نكروما، منذ اوائل الستينات، قد سبق معظم الزعماء الافريقيين الآخرين إلى معالجة مشكلات التنمية. فكشف القوى الخفية للاحتكارات الغربية التي اتهمها بأنها تقف عائقًا أمام التقدم الاقتصادي في افريقيا؛ ولرفع العقبات أمام التنمية الأفريقية فإنه لا بدّ من كسر قبضة هذه الشركات على الاسواق الدولية من خلال عمل حكومي منسّق. وعندما طرح نكروما هذه الموضوعات كان معظم الزعماء الافريقيين يجهلونها أو يقلّلون من شأنها. وكانت الحكومات الافريقية الناطقة بالفرنسية معادية لهذا الاتجاه. إلا انه بحلول منتصف السبعينات كان كل من أصحاب النهج الراسمالي وأصحاب النهج الاشتراكي قد بدأوا يلتفون حول آراء نكروما.

وإذ أدرك الزعماء الافريقيون ان خططهم للتنمية ستظل عاجزة ما لم يتم التنسيق بينها وبين تصفية علاقاتهم الاقتصادية مع الغرب من الاستعمار، فإنهم (بما في ذلك الناطقون منهم بالفرنسية) وجدوا المبرر للانضمام إلى حركة تجمع العالم الثالث (وعدم الانحياز) من أجل تغيير النظام الاقتصادي الدولي. وكانت الدفعة الأخيرة التي دفعت بهم إلى خضم الحملة الرامية إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد هو القفزة المفاجئة في أسعار البترول التي تمت بواسطة الأوبك.

لكن مصاعب غانا الاقتصادية كانت بدأت مع بداية عهد الاستقلال. فتضاءلت العملات الاجنبية، وانخفضت أسعار الكاكاو، وخصصت مبالغ ضخمة للمشاريع الكبرى (مثل سدّ أكوسومبو، وفرن الألومينيوم...)، ولم تكف مشتريات الاتحاد السوفياتي، خاصة من الكاكاو، لإعادة تعديل الميزان التجاري. فلجأت غانا إلى الاستدانة من البنك الدولي، ومن الحكومتين الاميركية والبريطانية. ورأت الحكومة الغانية نفسها، عام ١٩٦١، تواجه إضرابًا عامًا لعمال الاحواض وسكك الحديد احتجاجًا على رواتبهم المتدنية وأحوالهم المعيشية المتردية.

استطاع نكروما، في سياسته الخارجية، ان يحصل على دعم أنتلجنسيا اليسار الافريقي والأنظمة التقدمية. فمنذ ١٩٥٨، دعا إلى أكرا أول مؤتمر للشعوب الافريقية، ووقع ميثاق اتحاد مع غينيا (كان يراسها أحمد سيكوتوري)، ثم مع مالي، وأيّد بقوة الزعيم الكونغولي باتريس لومومبا. وكانت غانا من أنشط أعضاء «مجموعة الدار البيضاء» التي تضم البلدان التقدمية المعارضة لمجموعة مونروفيا المحافظة (اختفت المجموعتان مع إنشاء منظمة الوحدة الافريقية في ١٩٦٣).

وكان العالم الاشتراكي يأمل في ان يعتنق نكروما (منظّر الاشتراكية الافريقية) أفكار الاشتراكية العلمية، وفي ان يحسّن علاقات غانا مع العالم الاشتراكي. غير انه على الرغم من المعونات التي حصلت عليها غانا من الكتلة السوفياتية، اضطر نكروما إلى الانتظار لوقت ما قبل ان يعترف بالمانيا الشرقية خوفًا من إثارة المانيا الاتحادية التي تعهدت بتزويده (وسط مصاعبه الاقتصادية) بمعونات اقتصادية ضخمة.

وبسبب التوجه اليساري للنظام الغاني ودعمه لحركات المعارضة كافة، وأغلبها شيوعية الاتجاه، في البلدان الافريقية الناطقة بالفرنسية، فقد ناصبته العداء بلدان «مجلس الوفاق»، وعلى راسها كوت ديفوار (ساحل العاج) التي اتهمت الزعيم الغاني بالعمالة للشيوعية العالمية. أما أكثر علاقات النظام الغاني حساسية على صعيد القارة الافريقية فكانت علاقاته مع التوغو المجاور، إذ كانت قبائل الإيوي تعترض على تقاسمها بين البلدين، التوغو وغانا، فكانت مطالبتها بوحدتها الاتنية تلاقي تشجيعًا احيانًا من أكرا واحيانًا من لومي.

الانقلاب: في ١٩٦٦، انخفضت شعبية الرئيس نكروما إلى أدنى حدودها بسبب ما اعترضت نظامه من مصاعب اقتصادية وخارجية، أضف إليها انه مال إلى حصر جميع السلطات في يديه، وجعل من حزبه (المؤتمر الشعبي) الحزب الوحيد في البلاد، وسحق المعارضة، وحاول القضاء على سلطات الزعماء التقليديين الذين كانوا أقوياء خاصة في مناطق الأشنتي (وسط البلاد) وفي الشمال (كان نكروما قد أصدر في عامي ١٩٥٨ و١٩٥٩ قوانين تسمح للسلطات باعتقال كل شخص يشتبه به دون محاكمة لمدة خمس سنوات).

في ٢٤ شباط ١٩٦٦، وأثناء وجود نكروما في زيارة للصين الشعبية، قام العسكريون في غانا بانقلاب اشترك فيه الجيش والشرطة. وكان الرجل القوي الذي قاد النظام الجديد هو الميجور جنرال جوزف أنكرا، الرئيس السابق لهيئة الاركان الذي كان نكروما قد سرّحه من الخدمة في ١٩٦٥. وقد حصرت السلطات في «مجلس التحرير الوطني» الذي بادر إلى وضع نهاية مفاجئة لنفوذ الكتلة السوفياتية. فغادر المستشارون والخبراء الروس والصينيون البلاد، وأصبح الوضع الاقتصادي صعبًا للغاية، ووصلت الديون العامة إلى ٣٥٠ مليون استرلينية. وكانت قضية إعادة العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا (قطع نكروما هذه العلاقات-مع غيره من زعماء بعض الدول الافريقية-بسبب موقف لندن من روديسيا) على رأس اهتمامات الجنرال أنكرا.

والجدير ذكره أن مختلف النظم المتعاقبة في أكرا بعد ذلك لم تعمل، في حقيقة الأمر، على استرجاع العلاقات الودية التي كانت قائمة بين العالم الاشتراكي وغانا في عهد نكروما.

د. كوفي بوزيا، ديمقراطية فريدة (١٩٦٩-١٩٧٢): لم يستطع العسكريون الاحتفاظ بالسلطة إلا لمدة قصيرة. فخلافاتهم الداخلية وعودة خصوم نكروما إلى الساحة السياسية (وأكثريتهم زعماء تقليديون) أديا إلى قيام نوع من الديمقراطية البرلمانية الفريدة في افريقيا.

ففي نيسان ١٩٦٧، قتل أحد أعضاء «مجلس التحرير الوطني» العسكري الحاكم، الجنرال أ.ك. كوتوكا، الذي ينتمي إلى قبائل الإيوي أثناء محاولة انقلاب لم يعلن عن هوية القائمين بها. وبعد ايام، جابت القوارب السوفياتية المياه الاقليمية الغانية، واتهم عدد من الجنرالات بمحاولة الانقلاب الذي اعتبر مدبرًا من السوفيات، فاعتقلوا، وكان منهم قائد القوات الجوية ميشال أوتو.

وفي نيسان ١٩٦٩، حلّ الجنرال أ.أ. أفريفا محل الجنرال أنكرا على رأس مجلس التحرير الوطني، ووعد بإجراء انتخابات عامة في تشرين

الثاني ١٩٦٩. وأسفرت هذه الانتخابات عن نصر ساحق للحزب التقدمي الذي يتزعمه بوزيا على حزب التحالف الوطني الليبرالي بزعامة غبيديما. فكلف بوزيا تشكيل الحكومة، وأنجز العمل بإقامة مؤسسات دستورية عام ١٩٧٠ مع تعيين أكوفو-أدو، أحد القضاة الكبار، رئيسًا للجمهورية.

لكن، لا النظام العسكري (الجنرال أنكرا ثم الجنرال أفريفا) ولا النظام البرلماني (بوزيا) استطاعا ان يجدا حلولاً للمصاعب الاقتصادية على الرغم من ارتفاع أسعار الكاكاو التي سدّت العجز في الميزان التجاري (١٩٦٩). ولمحاربة البطالة عمدت الحكومة إلى طرد الأجانب المقيمين بصورة غير قانونية وأغلبهم من النيجيريين العاملين في التجارة والمتهمين بتهريب الماس، وكذلك من رعايا البلدان المجاورة والناطقة بالفرنسية. وقد طال هذا الإجراء عشرات الآلاف من الأشخاص، كما أُكمل بقرار حكومي يمنع غير الغانيين بتعاطي التجارة الصغيرة. أما الديون الخارجية والعائدة خاصة لبريطانيا، فقد ازدادت، وبدأت صورة بوزيا الشعبية تبهت، خاصة بسبب تشجيعه لسياسة فتح الحوار مع نظام جنوب افريقيا العنصري، تلك السياسة التي حملت لواءها حكومة كوت ديفوار (ساحل العاج). فتحرك الطلاب وطالبوا بعودة نكروما. وعادت أسعار الكاكاو إلى الهبوط في ١٩٧١، ودخلت الحكومة في نزاع مع النقابات التي بدأت سلسلة إضرابات، وانخفض الدخل الفردي.

في ذلك ورئيس الوزراء، الدكتور كوفي بوزيا، يعمل من خلال النظام الديمقراطي البرلماني (لم يكن، في عهد بوزيا، من معتقل سياسي واحد في السجون الغانية). وديمقراطيته هذه أتاحت المجال أمام بروز معارضة تزعمها إ.ر.ث.مدجيتاي، مفتش عام سابق للشرطة. وكان مدجيتاي رئيسًا لحزب جديد هو حزب العدالة خلفًا لرئيس الحزب السابق غبيديما.

عودة العسكر وانتعاش اقتصادي ١٩٧٢-١٩٧٣: عاد الجيش لتسلم السلطة دون مقاومة في كانون الثاني ١٩٧٢، أثناء وجود د.كوفي بوزيا في لندن. وقد تزعم هذا الانقلاب الجديد الكولونيل إ.ك.أشيامبونغ الذي كان قد ساهم بإطاحة نكروما. وينتمي أشيامبونغ إلى قبائل الأشنتي، وهو طالب سابق في الأكاديمية العسكرية البريطانية (راجع باب زعماء، رجال دولة وسياسة).

اعتقل الزعيم الجديد للبلاد أغلب وزراء حكومة بوزيا، ومنع الاحزاب، وشكل «مجلس الاصلاح الوطني» من سبعة أعضاء منهم ستة من كبار الضباط.

سارع أشيامبونغ إلى التصدي للاوضاع الاقتصادية. فألغى نحو ثلث الديون الخارجية بحجة مسؤولية رجال الاعمال الاوروبيين في إفساد الوضع الاقتصادي خاصة عن طريق رشوة الوزراء الغانيين، وأعاد تقويم العملة المحلية (سدي). وإزاء ردات فعل الدول المدينة لجأ إلى إعادة تنظيم الاقتصاد ورفع شعار «الأتكال على الذات» و«أنتج غذاءك بنفسك»، وأنقص من حجم المستوردات، واتخذ سلسلة من التأميمات الجزئية، وشجع زراعة المواد الغذائية الضرورية، ودعا إلى الاعمال التطوعية خاصة في ميدان شق قنوات الري وبناء السدود. وعاشت غانا وضعًا مزدهرًا طيلة عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣.

عودة إلى التردي الاقتصادي والتململ السياسي: لكن انخفاض انتاج الكاكاو وارتفاع أسعار النفط (١٩٧٤) دفعا بالوضع الاقتصادي إلى سلوك طريق التردي من جديد، وذلك على الرغم من ارتفاع أسعار الذهب.

اتخذت حكومة أشيامبونغ إجراءات جديدة، ففرضت المشاركة الغانية في رؤوس أموال مختلف المشاريع، وزادت من الضرائب على أرباح الشركات وألغت القيود على إنتاج السلع الضرورية، وتوصلت في آذار ١٩٧٤ إلى حل لمشكلة الديون الاجنبية بعد مفاوضات شاقة وطويلة.

ومع ذلك، بقي الوضع الاقتصادي في حالة تدهور، وصاحبه تململ سياسي بدأه الطلاب ضد الخدمة الإجبارية، ثم عودة قبائل الإيوي إلى المطالبة بكيانهم الخاص. فانبثق منهم تنظيم جديد هو «حركة التحرير الوطني للتوغو الغربي». وقد عكرت هذه الحركة صفو العلاقات الجيدة بين أكرا ولومي. وكان النظام يعتقد دائمًا أن بإنجاز المشاريع التنموية الكبرى تحل المعضلات السياسية المتفاقمة، ومن هذه المشاريع التي كانت قيد الإنجاز: مناجم البوكسيت في كيبي، إنشاء مسبك ثان للألومينيوم في تيما، التنقيب عن مناجم الحديد في الشمال والغرب، تشجيع السياحة...

الاستعانة بصورة الزعيم التاريخي: مع تزايد التفاقم الاقتصادي والتململ السياسي في وجه الحكم العسكري في غانا مصحوبًا (هذا التململ) بتعاطف كبير عاد الغانيون يبدونه- ويتحسّرون- إزاء زعيمهم التاريخي كوامي نكروما وعهده وثقله الاقليمي والدولي، وفي أجواء الانقلاب الذي وقع في نيجيريا (تموز ١٩٧٥) المجاورة الذي ساعد في زيادة الحركية السياسية لدى الغانيين وخلق جوًا من المخاوف في أهل نظام الجنرال أشيامبونغ، اتخذ هذا الأخير عدة إجراءات لدعم سلطته. فاستقدم زوجة نكروما وأولاده إلى غانا في تشرين الاول ١٩٧٥، وأعلن تشييد نصب لنكروما أمام البرلمان، أي في المكان نفسه حيث كان نصبه قبل سقوطه، وعن بناء ضريح له في مسقط رأسه، قرية نكروفول. وأجرى تعديلات في بنى الدولة، فأنشأ «المجلس العسكري الأعلى» الذي تسلّم رئاسته، وأعاد تحريك مجلس الاصلاح الوطني.

تصاعد في معارضة الإيوي والمدنيين: استمرت لومي (عاصمة توغو) تدعم الحركة الانفصالية الإيوية-التوغولية. وفي آذار ١٩٧٦، منعت الحكومة الغانية كل نشاط لحركة التحرير الوطني للتوغو الغربية (قبائل الإيوي). وبعد مدة قصيرة، أعلنت السلطات الغانية عن كشف مؤامرة يقودها جنرال سابق يدعى كوجوكاتا. وينتمي هذا الجنرال، ومعه جميع الضباط المتهمين، إلى قبائل الإيوي الذين يسكنون ساحل التوغولاند والتوغو الفرنسي سابقًا، ويطالبون بوحدة المنطقتين. وكان من بين المتهمين كاتب إيوي شهير هو كوفي أفونور.

ولم تخفف هذه «المؤامرة»، ولا المؤامرة الأخرى التي اكتشفت بعدها بقليل، من اهتمام الرأي الغاني العام بخطورة الوضع الاقتصادي (هبوط في إنتاج الكاكاو، ارتفاع معدل التضخم، نقص المواد الغذائية الضرورية...). وعلى الرغم من نجاح الحكومة بأغلب الاجراءات التي اتخذتها لمواجهة هذه الأوضاع، فإن الضغوطات الشعبية باتجاه عودة المدنيين إلى الحكم كانت تتضاعف، خاصة بعد اكتشاف فضيحة تهريب سيارات اشترك فيها جنرالان من المجلس العسكري الأعلى، فاضطرا إلى الاستقالة.

ومع ذلك، أعلن الجنرال أشيامبونغ معارضته إعادة السماح للأحزاب السياسية بالعمل، ولكنه دعا إلى «حكومة اتحاد» يشترك فيها عسكريون ومدنيون لتمثيل مختلف الهيئات المهنية ومختلف الاثنيات (القبائل).

إصلاح دستوري ونهاية أشيامبونغ: مع استمرار المطالبة (خاصة من قبل النقابات والمثقفين والليبراليين ومختلف شرائح الطبقة البورجوازية) بنقل السلطة إلى المدنيين، ومع الاضراب (١٩٧٧) العام الذي أعلنه المحامون والأطباء والمهندسون والعديد من ممثلي المهن الحرة والمعلمون والطلاب

وعمال سدّ أكوسومبو الذين قطعوا التيار الكهربائي عن البلاد، ولم يعلقوا الاضراب إلا بناء على طلب رئيس الدولة، أشيامبونغ، ولمدة سنتين يجري خلالهما إجراء الاصلاح الدستوري.

وفي خريف العام نفسه (١٩٧٧)، وضعت اللجنة المختصة الاصلاح الدستوري الذي نص على منع الاحزاب السياسية، وانتخاب الجمهورية بالاقتراع العام المباشر، وإقامة مجلس الدولة بإشراف العسكريين إلى جانب حكومة الاتحاد (التي تؤلف من عسكريين ومدنيين). واتفق على طرح هذا المشروع على الاستفتاء في آذار ١٩٧٨، وإجراء الانتخابات العامة في حزيران ١٩٧٩.

ومع استمرار ركود الوضع الاقتصادي، وبالرغم من منع الاحزاب، ظهرت أحزاب جديدة، أهمها «الحركة الشعبية للحرية والعدالة» وكان على رأسها أفريفا وغبيديما. وجاء استفتاء آذار ١٩٧٨ مخيبًا لآمال أشيامبونغ، إذ إن مشروع الدستور المذكور لم ينل أكثر من ٥٥٪ من أصوات المقترعين. ومع ذلك اعتقد رئيس الدولة انه ما يزال يحتفظ بسلطة تمنحه حق حظر الاحزاب الجديدة واعتقال قادتها. إلا ان الوضع الاقتصادي المتدهور كان مسيطرًا على مجمل الاوضاع الداخلية، ما دفع بأحد الوزراء إلى الاستقالة، وما جعل رفاق رئيس الدولة (أشيامبونغ) داخل المجلس العسكري الأعلى يتخذون قرارًا بإبعاده. فحلّ رئيس هيئة الاركان الجنرال وليام فريد أكوفو محل أشيامبونغ.

عهد الجنرال أكوفو، تعدد الاحزاب: بادر أكوفو، بعد أشهر قليلة، إلى إطلاق سراح جميع السياسيين المعتقلين، ووضع أشيامبونغ وعائلته قيد الإقامة الجبرية. وأعلن ان الانتخابات العامة ستجري في موعدها (حزيران ١٩٧٩) وبحسب الاجراءات الموضوعة أيام سلفه، ودون السماح للاحزاب السياسية بمناقشتها، وأطلق شعار «الحكومة الوطنية المنتدبة» التي وعد بتشكيلها بعد الانتخابات، على أن تبقى لمدة أربع سنوات يصدر في نهايتها دستور دائم.

ومن ضمن حملته الهادفة إلى إصلاح البنى الاقتصاديةن اتخذ أكوفو إجراءات قاسية ضد الشركات المتهمة بتزوير رسوم الجمارك، وأغلب هذه الشركات يمتلكها لبنانيون، ظهر في أغلب الاحيان انهم كانوا كبش المحرقة.

وأدخل أكوفو في المجلس العسكري الأعلى مدنيين انتقاهم من بين القادة السابقين لحزب المؤتمر الشعبي الذي كان يتزعمه نكروما، والحزب التقدمي الذي كان يرأسه كوفي بوزيا (توفي في لندن، ١٩٧٨). ثم لم يلبث أكوفو، والمجلس العسكري الأعلى، أن قرروا السماح من جديد بالعمل للاحزاب، وعدوا بعودة السلطة إلى المدنيين بعد الانتخابات فورًا.

وتكاثرت القوى والاحزاب السياسية، وفاقت العدد المسموح به انتخابيًا والمحدد بستة أحزاب. وانقسم أنصار رئيس «الجمهورية الثانية»، كوفي بوزيا، إلى قسمين متخاصمين: مؤتمر الاتحاد الوطني بزعامة وليام أوفوز-أتا (وزير سابق في عهد نكروما، وفي عهد بوزيا)، وحزب الجبهة الشعبية بزعامة فكتور أووزو (وزير سابق في عهد بوزيا).

أما أنصار نكروما المنضوين تحت لواء حزب الجبهة الوطنية فقد انضم إليهم حزب يساري هو الحزب الشعبي الثوري الذي يتزعمه جوني هنسن.

وخاضت المعركة الانتخابية ايضًا ثلاثة أحزاب: حزب مؤتمر العمل بقيادة الكولونيل برناسكو، وكان وزيرًا سابقًا في الحكومة العسكرية، والقوة الثالثة، والجبهة الاجتماعية الديمقراطية التي أيدتها النقابات والطبقة البورجوازية في الوقت نفسه. وكانت الحملة الانتخابية في أوجها عندما استمر النظام بمحاولاته

إصلاح الوضع الاقتصادي، فأصدر هذه المرة سندات مصرفية.

انقلاب يقوده الكابتن جيري رولينغز: في ايار ١٩٧٩، أي قبل نحو شهر واحد من موعد الانتخابات العامة، اعتقل ضابط طيار يدعى جيمي رولينغز بتهمة محاولته القيام بانقلاب. وقد اعترف أمام المحكمة بأن البلاد بحاجة إلى ثورة «على الطريقة الاثيوبية».

وبعد ايام قليلة، أي في الثاني من حزيران ١٩٧٩، افرج عناصر الجيش عن رولينغز الذي نجح، بعد يومين فقط، أي في ٤ حزيران، في إحداث الانقلاب وتسلم السلطة فورًا، وشكل مجلسًا عسكريًا مشابهًا للمجلس العسكري الاثيوبي (الدرغن راجع «إثيوبيا»، ج١) المكون من صغار الضباط وصف الضباط وجندي عادي، وأبعد جميع الوزراء العسكريين في الحكومة السابقة، وأعدم أشيامبونغ، وأكوفو، وأفريفا، وقام بحملة تطهير واسعة شملت كبار الضباط الذين أثروا في العهود السابقة، وكبار التجار، اللبنانيين والسوريين منهم على وجه الخصوص. وكان يعلن دائمًا ان إجراءاته هذه لا تعني ابدًا انه شيوعي.

الانتخابات، ليمان رئيسًا: والمفاجأة الكبرى، في سلسلة الاجراءات التي اتخذها رولينغز خلال ايام قليلة انه سمح بإجراء الانتخابات العامة في موعدها (١٨ حزيران ١٩٧٩) وكما كان مقررًا، وقرّر ان الفريق العسكري الحاكم الجديد برئاسته، أي «اللجنة الثورية للقوات المسلحة» لن تسلم السلطات إلى المنتخبين الجدد إلا بعد انقضاء ثلاثة أشهر على نهاية الانتخابات.

خرج أنصار نكروما منتصرين من الانتخابات العامة، ففازوا بـ٥٠ مقعدًا، في حين نال حزب الجبهة الشعبية ٣٠ مقعدًا، وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي ١٢، وحزب مؤتمر العمل ١٠. وكان من نتيجة ذلك ان فاز مرشح حزب نكروما (الحزب الوطني الشعبي) هيلا ليمان (٤٦ سنة، دبلوماسي وابن حداد بسيط) بمعركة رئاسة الجمهورية، وعادت شخصية نكروما النضالية والأسطورية لتلهب أحاسيس الجماهير الغانية من جديد.

فشل المدنيين في «الجمهورية الثالثة»: في ايلول ١٩٧٩، باشرت الحكومة المدنية سلطاتها. وقد وصفت هذه الجمهورية برئاسة هيلا ليمان بـ«الجمهورية الثالثة»، على أساس ان الأولى هي جمهورية نكروما، والثانية جمهورية بوزيا، والجمهوريات الثلاث حكمها المدنيون.

لم ينجح المدنيون في إدارة دفة الحكم وتحقيق آمال الغانيين. وقد بدأت سلطة الحزب الوطني الشعبي بالتآكل منذ مطلع ١٩٨١، وبدت الحكومة المنبثقة عنه عاجزة عن الحكم. وبدأت الاحزاب المعارضة تصعد من نضالها ضد الحكومة التي أصبحت تحكم بأكثرية ضئيلة وبتأييد خفي من العسكريين الشباب. ولكن التأييد العسكري سرعان ما أخذ يتقلص، لا بل أن الضباط الشباب، بزعامة رولينغز، الذين كانوا الأساس في مجيء هذه الحكومة المدنية، انقلبوا عليها ودخلوا في صراع خفي ضدها. ونتيجة لذلك عمدت حكومة الرئيس ليمان إلى التضييق على رولينغز وفرض الرقابة البوليسية عليه. وقد خلق كل هذا استياء شعبيًا واضحًا ومتعاظمًا وساد شعور عام بأن المدنيين قضوا على روح الثورة، وعلى روح النزاهة السياسية التي تمثلت بتصرف رولينغز ورفاقه عندما تسلموا الحكم وغادروه بحس وطني كبير وخلق عال. فأخذت الدعوات الصريحة إلى إعادة رولينغز إلى السلطة تلاقي تأييدًا متزايدًا.

عهد رولينغز

انقلاب رولينغز الثاني: في ٣١ كانون الاول ١٩٨١، فاجأ رولينغز الغانيين بانقلابه



رولينغز (في الوسط حاملاً بندقيته) يجول في البلاد ليشرح مقاصد النظام الجديد (١٩٨٢).

الثاني الذي تسلم على أثره الحكم ثانية، ولكن هذه المرة ليبقى فيه سنوات طوال (لا يزال رئيسًا، كانون الاول ١٩٩٨).

وقد أعلن رولينغز ان ما دفعه إلى الاستيلاء على السلطة، كان استمرار الفساد وتدهور الاوضاع الاقتصادية. فعمد إلى إلغاء الدستور وحل البرلمان ومنع الاحزاب السياسية، وشكل مجلسًا مؤقتًا للدفاع الوطني ضم ٤ عسكريين و٣ مدنيين برئاسته. أما اقطاب العهد السابق، وعلى راسهم الرئيس ليمان، فقد اعتقلوا أو وُضعوا تحت الإقامة الجبرية.

نظام «اللجان الشعبية»: شن رولينغز في خطابه الذي أعلن فيه استيلاءه على السلطة، «حربًا شعواء على الفساد»، وأكد عزمه على تسليم السلطة لا إلى المدنين كما فعل غداة انقلابه الأول، بل إلى الشعب مباشرة. فبرزت لجان دفاع شعبية في كل وزارة أو إدارة أو مصنع أعلنت عن نفسها «حامية المصلحة القومية». واستُبعد عن هذه اللجان كل كبار الموظفين والزعماء التقليديين وكبار الملاك والمتعاملين بالربا.

فظهرت هذه الإجراءات والممارسات الشعبوية قريبة من التوجهات الليبية التي اتخذها، لنظامه، الزعيم الليبي معمر القذافي. فأقلقت البلدان المجاورة لغانا مثل نيجيريا وكوت ديفوار (ساحل العاج) وتوغو.

تردي الاوضاع الاقتصادية ومحاولات

انقلابية: وسرعان ما بدا أن نظام «اللجان الشعبية» لم ينجح في إدارة البلاد اقتصاديًا. فأخذت الاوضاع الاقتصادية تتدهور بسرعة مذهلة ولم تنفع المساعدات المالية الليبية في إنقاذ البلاد من التضخم الذي بلغ ١٢٠٪ في ١٩٨٢. وقد عمد النظام الجديد إلى إغلاق الحدود ومنع الاستيراد مما أعطى زخمًا كبيرًا للسوق السوداء. ونتيجة لذلك فقد أخذت الهجرة إلى الخارج تتعاظم وتشمل الكفاءات والخبرات (أصبح هناك نحو مليون غاني في نيجيريا).

وإضافة إلى الاوضاع الاقتصادية المنهارة فقد بدأت الاوضاع السياسية تتزعزع وبدأت المعارضة لحكم رولينغز تأتي من اليمين واليسار. وفي ٥ آذار ١٩٨٢، نجا رولينغز من محاولة اغتيال دبّرها بعض ضباط الجيش. وبعد ذلك أخذت الخلافات تعصف بجناحي «المجلس المؤقت للدفاع الوطني» (السلطة العليا في البلاد)، إذ أخذ الاعضاء المتطرفون يساريًا يطالبون بالانفتاح على الدول الشيوعية والاحتذاء بالتجربة الكوبية والليبية وتأميم الاقتصاد الغاني واعتبار لجان الدفاع الشعبي مصدر كل السلطات، في حين عارض الاعضاء الآخرون، وعلى رأسهم الجنرال نونو-منساه، رئيس أركان الجيش، هذه الاتجاهات، ونادوا بضرورة اتباع سياسة اقتصادية واقعية ومنفتحة على الغرب، ودعوا إلى التفاهم مع صندوق النقد الدولي. وفي النهاية اضطر الجنرال نونو-منساه إلى الاستقالة في ٢١ تشرين الاول ١٩٨٢ احتجاجًا على سياسة الحكومة الاقتصادية. وبعد ذلك بيومين، قام بعض الضباط اليساريين بمحاولة انقلاب تمكن رولينغز من القضاء عليها واعتقال مدبريها. وكانت مآخذ هؤلاء الضباط على حكم رولينغز انه «طوباوي»، وانه يرفض الخيار التقدمي، وانه يعتمد في حكمه على عنصر (أو قبائل) الإيوي أكثر من اللزوم.

ظن رولينغز أن الوضع داخل الجيش، بعد استقالة رئيس الاركان وإجهاض محاولة الضباط اليساريين، قد أصبح سليمًا. فقرر الذهاب إلى طرابلس لحضور المؤتمر السنوي لمنظمة الوحدة الافريقية مطمئنًا، ولكنه ألغى سفره في اللحظة الاخيرة بسبب محاولة انقلابية جديدة لم يتمكن من القضاء عليها إلا بفضل سلاح الجو.

وبطبيعة الحال، فإن هذه النزاعات، والاضطرابات التي سادت الحياة السياسية الغانية منذ وصول رولينغز إلى الحكم أدت إلى تآكل شعبيته وانعدام ثقة الغانيين بقدرته على الحكم.

وحدثت محاولة انقلابية أخرى في ١٩ ىذار ١٩٨٣، كانت الأخطر في سلسلة المحاولات الانقلابية بقيادة عسكريين منفيين جاءوا من التوغو بقيادة العريف مالك، الحارس الشخصي السابق لرئيس الاركان السابق الجنرال نونو-منساه، وتغلغلوا في العاصمة أكرا، وأطلقوا سراح أكثر من ٥٠ معتقلاً، واستولوا على الاذاعة وبثوا منها «البلاغ رقم واحد» الموجه إلى «الأمة الغانية» يشرحون فيه ان تدهور الاوضاع الاقتصادية والسياسية هو السبب وراء تحركهم، ووصفوا رولينغز بأنه "دكتاتور ساذج"، وارجعوا معظم المصائب التي تعانيها غانا إلى شخصية الكابتن كوجو تسيكاتا، المستشار الخاص للمجلس المؤقت للدفاع الوطني والمنادي الأساسي بتقوية العلاقات الخاصة مع ليبيا وكوبا، ووصفوه بأنه الرجل القوي الصاعد في النظام. إلا ان القوات الموالية لرولينغز استطاعت سحق هذه المحاولة الانقلابية بسرعة، ولكنها لم تتمكن من اعتقال العديد من زعمائها الذين عادوا من حيث أتوا إلى التوغو. وجرت محاكمة ميدانية للمتهمين-ومعظمهم غيابيًا-وأعدم بنتيجة ذلك ٥ إنقلابيين في ١٣ آب ١٩٨٣.

لم تشهد غانا، سياسيًا، منذ ذلك الانقلاب، أي محاولة انقلاب آخر، لكنها شهدت أحداثًا دموية عرقية (قبائلية)، خاصة في ١٩٩٣،

وفي شباط ١٩٩٤، وفي آذار ١٩٩٥. فبعد سقوط نحو ألفي قتيل في ١٩٩٣ في شمالي البلاد بسبب نزاعات قبائلية، تجددت الاشتباكات في شباط ١٩٩٤ بين قبيلتي نانومبا وكونكومبا، وتركزت في الادغال، وكانت تطال أحياناً رجال قوى الأمن في المدن، خاصة في مدينة تامالي، عاصمة الشمال. ثم عادت، وتجددت الاشتباكات بين القبيلتين أنفسهما في آذار ١٩٩٥، وامتدت لتشمل المناطق الشمالية-الشرقية برمتها. وأدى التنافس بين النانومبا والكونكومبا خلال الـ٢٥ سنة الأخيرة إلى اندلاع موجات عديدة من العنف وأودى بحياة الآلاف من أبناء القبيلتين. والنانومبا عمومًا ملاّكون مسلمون أما الكونكومبا فهم من العمال اليدويين والزراعيين الذين يعتنقون الاديان والمذاهب الاحيائية الافريقية الأصلية.

تحول نحو الديمقراطية والتطبيع مع نظام السوق الرأسمالي: إن القضاء على آخر محاولة انقلاب على نظام رولينغز في ١٩٨٣، لم يقض على المشكلات القائمة: التضخم والركود الاقتصادي، انهيار الانتاج الصناعي، العلاقات المتأزمة بين الجيش واللجان الشعبية المنبثقة من المجلس الحاكم «المجلس المؤقت للدفاع الوطني»، العلاقات المتوترة بين النظام والطلاب، القوى المعارضة المنتشرة في الخارج وخاصة في التوغو وكوت ديفوار (ساحل العاج) وكينيا وانكلترا.

ففي محاولة للالتفاف على هذه المشكلات، أخذ رولينغز يخفف من توجهه «اليساري» ويتبع سياسة اقتصادية أكثر انفتاحًا على السوق الرأسمالية العالمية. وقد عبّر عن هذا التوجه وزير الاقتصاد الغاني (١٧ كانون الثاني ١٩٨٤) عندما قال: «إن أي ثورة لا تقبل بالتسويات إزاء الظروف الموضوعية هي ثورة عمياء».

وقبل هذا التصريح بأشهر قليلة، وتحديدًا في نيسان ١٩٨٣ حيث كان الوضع الغاني العام، الاقتصادي خاصة، على شفير الانهيار التام، وقعت غانا اتفاقًا مع صندوق النقد الدولي، اعتبر بداية لإمكانية ضخ رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار في غانا. وفي صيف ١٩٨٤، زار رئيس البنك الدولي، كلاوزن، غانا وعبّر عن «رضاه» عن الجدية التي يعالج بها المسؤولون الغانيون مشكلاتهم الاقتصادية. وبعد سنوات قليلة، كتب رافي كانبور، الذي عمل سنوات كمندوب للبنك الدولي في غانا، يقول إن تجربة غانا مع البنك الدولي عرفت نجاحًا مميزًا، وهي «في الواقع مثل نموذجي في عملية إعادة هيكلة البنى بدفع من القطاع العام الذي نجح، إلى حد كبير، في إعادة الاعتبار للبنى التحتية التي لولاها لما أمكن للاستثمار الخاص أن ينطلق. ومع ذلك، حان الوقت لأن ينتقل المشعل إلى يد القطاع الخاص. ذلك ان القطاع العام لا يمكنه ان يستمر في النمو بالمعدلات ذاتها التي عرفها أثناء مرحلة إعادة الهيكلة» («لوموند ديبلوماتيك»، تشرين الثاني ١٩٩٦، ص١٢). وبالفعل، إن الحساب النهائي لمحصلة العقد الممتد من ١٩٨٣ إلى ١٩٩٣ يظهر ان المعدل المتوسط للنمو، الذي كان سلبيًا، قد انتقل إلى ٥٪، وان التضخم قد حقق انخفاضًا بنسبة ١٠٪.

لكن هذا النجاح، والتفاؤل باستمراره، ما لبثا ان عرفا انتكاسة بعد ١٩٩٣. فما إن حلّ العام ١٩٩٦، حتى عاد التضخم ليصل إلى ٧٠٪، وينخفض معدل النمو إلى ٣٪، وتستمر قيمة العملة الوطنية (سدي) في الانخفاض، وينهار سوق العمل، وتغادر الكفاءات ورؤوس الاموال البلاد، وتنشط السوق السوداء. ولم ير الرئيس رولينغز من معالجة لهذه الأزمات سوى بزيادة إرسال البعثات إلى الخارج لجلب رؤوس الاموال إلى البلاد. والبلاد لا تزال مستمرة (١٩٩٦-١٩٩٨)، في اقتصادها، على حقن التمويل التي تأتيها من الهيئات الدولية. ولا شيء في الأفق يؤكد أنها



في شوارع أكرا: «حان وقت إحالة المشعل الى القطاع الخاص» («لو موند ديبلوماتيك»، تشرين الثاني، ص ١٢).

الرئيس الاميركي بيل كلينتون مرتدياً اللباس الغاني والى جانبه الرئيس جيري رولينغز (آذار ١٩٩٨).



ستبقى تستفيد من علاقات اقتصادية مميزة حتى ولو كان البنك الدولي لا يزال يسمعها «أوهام انطلاقة اقتصادية شبيهة بتلك التي عرفتها النمور الآسيوية. فالخيبة، والتشاؤم، ونفاذ الصبر هي الحالات المنتشرة اليوم في الرأي العام الغاني» («لوموند ديبلوماتيك»، تشرين الثاني ١٩٩٦ ص١٢). وفي ١٥ تموز ١٩٩٥، قدم وزير المالية، كويزي بوتشوي، استقالته، وهو الذي كان في طليعة المسؤولين المتحمسين لسياسة إعادة الهيكلة البنيوية، والذي نال ثقة صندوق النقد الدولي.

على الصعيد السياسي، أطلق الرئيس جيري رولينغز، في ١٩٩٢، عملية إعادة الديمقراطية بالسماح بتعدد الاحزاب وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في إطار الدستور الأخير الذي عرفته البلاد. فنهضت الاحزاب من رمادها.

وجرت الانتخابات في ٣ تشرين الثاني ١٩٩٢، وفاز رولينغز بـ٥٨،٦٪ من أصوات المنتخبين، وأعلن، في ٧ كانون الثاني ١٩٩٣، قيام الجمهورية الرابعة في غانا. وأعيد انتخابه، لولاية جديدة، في ١٩٩٦، حيث جرت المعركة في أجواء أزمات اجتماعية واقتصادية متدهورة أنهت خصوصية التجربة الغانية في النهوض الاقتصادي الذي كان قد بدأ من أواسط الثمانينات. وبدا أهل السلطة في حيرة من أمرهم إزاء الحلول، لكنهم كانوا مجمعين على الاحتفاظ ببرامج إعادة الهيكلة التي بوشر بها منذ تحول غانا باتجاه السوق الرأسمالية العالمية. وفي إطار هذه البرامج، وعد رولينغز بتسريع وتائر مشاريع التنمية خاصة في الارياف. في حين ذهب خصمه جون كوفور (أبرز أقطاب المعارضة ومنافسه في معركة كانون الاول ١٩٩٦ الرئاسية) إلى أبعد من أهل الحكم في مراعاة جانب السوق الرأسمالية العالمية، فركّز على تنشيط الخصخصة Privatisation، ودعم مبادرات المقاولين الغانيين، والتقليل من دور الدولة.

هكذا أبرز المشهد السياسي العام لغانا، في السنتين الأخيرتين (من كانون الاول ١٩٩٦، الانتخابات العامة والرئاسية، إلى كانون الاول ١٩٩٨)، ان ثمة هوة تزداد عمقًا بين الطبقات الشعبية (خاصة في المدن) التي اختبرت طيلة نحو عقد ونصف العقد التجربة الاقتصادية الغانية الجديدة، وبين رجال السياسة سواء أكانوا في الحكم أو في المعارضة.

لكن غانا لا تزال تبدو، في الوقت نفسه، في مقدمة الخيارات الافريقية لدى أقطاب السوق الرأسمالية العالمية، وفي مقدمهم طبعًا الولايات المتحدة الاميركية. وذلك، على الارجح، بسبب ما أظهرته غانا من دينامية اقتصادية وسياسية ومن تكيف ونجاح في السنوات الأولى من تحولها نحو نظام السوق الرأسمالية العالمية. فكانت غانا المحطة الأولى في جولة الرئيس الاميركي، بيل كلينتون إلى ست دول في افريقيا (٢٣ آذار ١٩٩٨). وفي أكرا، أشاد كلينتون بقوة غانا، إذ قال «إن الديمقراطية تتوسع والأعمال تزداد»، مشيرًا إلى ان غانا كانت أول بلد افريقي تم فيه نشر متطوعين اميركيين لحفظ السلام «بيس كوربس» في عهد الرئيس الاميركي جون كينيدي. واعتبرت أكثر التعليقات السياسية التي تناولت جولة كلينتون على ست دول افريقية بدءًا بغانا، ان الرئيس الغاني جيري رولينغز بات أحد الزعماء الافارقة المفضلين لدى واشنطن وأحد رموز «افريقيا الجديدة» من زاوية السياسة الاميركية.

مدن ومعالم

* **أكرا Accra**: عاصمة غانا. تقع على خليج غينيا. تعد نحو مليون و٧٠٠ ألف نسمة. وتشكل أكرا مع مدينة ومرفأ تيما منطقة متصلة من المدن المكتظة يزيد مجموع سكانها عن ستة ملايين نسمة. مركز ثقافي وتجاري مهم.

أهم معالم أكرا الأثرية قصر كريستيانبورغ (المقر الرسمي للحكومة الغانية) الذي بناه الدانماركيون في ١٦٥٧ في موقع قلعة برتغالية شيدت في ١٥٧٨.

استضافت أكرا أول وأهم مؤتمر أفريقي عقد في القارة السوداء (نيسان ١٩٥٨)، والذي ضم رجال دولة أفارقة بمبادرة من الزعيم الغاني-الافريقي الدكتور كوامي نكروما، بهدف إرساء أسس الوحدة الافريقية. وكان الدافع الأساسي لهذا الحلم الافريقي إقامة جامعة افريقية تضم مختلف الدول الافريقية، وتعمل على إنجاز استقلالها والسيطرة على مواردها. وقد تبع هذا المؤتمر، في السنة نفسها (كانون الاول ١٩٥٨) وفي أكرا ايضًا، أول مؤتمر للشعوب الافريقية بعد ان كان المؤتمر التأسيسي لحزب التجمع الافريقي قد أطلق لأول مرة في افريقيا الفرنسية شعاريه الأساسيين: «الاستقلال الفوري» و«الولايات المتحدة الافريقية»-وتجدر الاشارة إلى ان هذه المؤتمرات شكلت الدعائم الأساسية لتأسيس منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣.

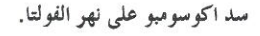
* **أكوسومبو Akosombo**: راجع «سد أكوسومبو وبحيرة فولتا» في هذا الباب.

* **تامالي Tamale**: مدينة في شمال غانا، تبعد ٨٠٠كلم عن العاصمة أكرا، وتعد نحو ١٨٠ ألف نسمة. وجاء إنشا مرفأ، باسم نيو تامالي (تامالي الجديدة) عند الطرف الشمالي من بحيرة فولتا، ليجعل من المدينة أهم مدينة في شمالي البلاد، إذ جعلها تتصل بواسطة خط ملاحي (المراكب) بمختلف المناطق الجنوبية. وتامالي مركز زراعي مهم: الرز والفستق.

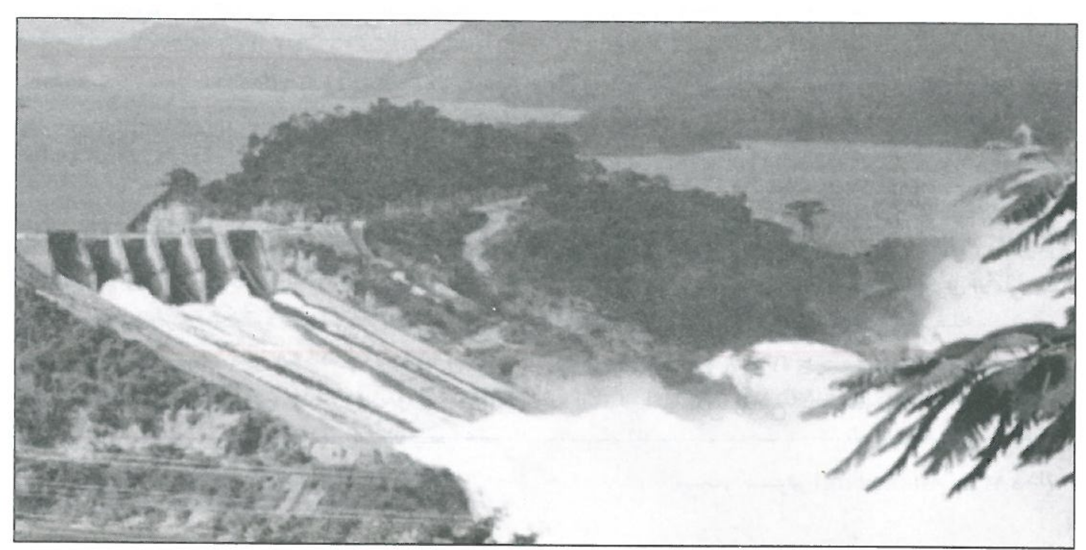
* **تيما Tema**: مدينة (ومرفأ اصطناعي) على بعد ٣٠كلم شرقي أكرا. تعد نحو ١١٥ ألف نسمة. مركز صناعي مهم. مصفاة لتكرير النفط. صناعة الألومينيوم، والفولاذ، وصناعات كيمائية، نسيجية وغذائية (كاكاو). بنيت هذه المدينة-المرفأ في عهد نكروما (١٩٦١)، وكانت قبلًا قرية صغيرة للصيادين.

* **سدّ أكوسومبو وبحيرة فولتا**: سدّ على نهر فولتا في غانا، شكل بحيرة فولتا، وأتاح إنشاء محطة توليد كهربائية. بادر به وبدأه الرئيس نكروما، وأتاح تصنيع المنطقة الشرقية من البلاد، خاصة صناعة الألومينيوم في مدينة تيما.

وفولتا هو أحد أهم أنهار افريقيا الغربية. يتشكل من نهر فولتا السوداء الذي يكوّن الحدود الطبيعية لغانا من



سد اكوسومبو على نهر الفولتا.



جهة الغرب، ونهر فولتا البيضاء وفولتا الحمراء، وهذه الروافد تنبع من بوركينا فاسو. وجاء سدّ أكوسومبو الذي بني عند مجراه الأسفل ليشكل بحيرة فولتا في غانا (٨٥٠٠كلم م). ويصب النهر جنوب شرقي البلاد في خليج غينيا. وقد أعان هذا المصب الملاحين البرتغاليين، في تجنبهم التيارات البحرية، للوصول لاحقًا إلى رأس الرجاء الصالح.

* **سكوندي-تاكورادي Sekondi-Takoradi**: مدينة واقعة على بعد ٢٠٠كلم غربي أكرا. تعد نحو ٢١٠ آلاف نسمة. وكانت تاكورادي قد ضمت إلى سكوندي في ١٩٤٦: سكوندي كان الهولنديون قد أسسوها في القرن السادس عشر، أما تاكورادي فهي مدينة حديثة نمت حول أول مرفأ بني في غانا في ١٩٢٨.

مرفأ صناعي لتصدير منتوجات ومصنوعات المناطق الغربية من البلاد: كاكاو، أخشاب ومنغنيز.

* **كاب كوست Cape Coast**: مدينة غانية على ساحل خليج غينيا، وعلى بعد ١٤٠كلم غربي العاصمة أكرا. تعد نحو ٧٥ ألف نسمة. كانت لفترة عاصمة المستعمر البريطاني لساحل الذهب.

* **كوماسي Kumasi**: ثانية مدينة في غانا (بعد العاصمة أكرا) تقع في قلب منطقة الغابات في وسط البلاد، على بعد ٢٧٠كلم من العاصمة، وتعد نحو ٥٢٥ ألف نسمة. كانت كوماسي عاصمة مملكة أشنتي (القرن الثامن عشر). أهم ملتقى للمواصلات البرية والنهرية في البلاد. وهي حاليًا مركز اقتصادي مهم. شهيرة بسوقها التجاري في الهواء الطلق، وهو أكبر الأسواق المشابهة في افريقيا الغربية. مركز كبير لانتاج الكاكاو، وهي مدينة تجارية، ومنجمية (الذهب)، وصناعية (الأقمشة، الجلود).

زعماء، رجال دولة وسياسة

* **أشيامبونغ، أنياشوس Acheampong,I** (١٩٣١-): رئيس دولة غانا (١٩٧٢). ولد في كوماسي. تعلم في مدرسة القديس بطرس الكاثوليكية ثم مدرسة الروم الكاثوليك، وكلية التجارة المركزية، ثم المدرسة الحربية للضباط في بريطانيا. بدأ حياته العملية كعامل، ثم مدرس، فسكرتير، فمدير الغرفة التجارية ثم نائب لمدير كلية التجارة من ١٩٤٩ إلى ١٩٥١، ثم عين في جيش غانا (ساحل الذهب) منذ ١٩٥٩. وعقب نجاح الانقلاب العسكري (شباط ١٩٧٢)، أصبح رئيس مجلس الانقاذ الوطني ووزير شؤون الدفاع والاقتصاد والمالية، كما تولى (نيسان ١٩٧٢) قيادة القوات العسكرية، ثم رئاسة الدولة من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٨، حيث أعلن انه استقال، ليخلفه فرد أكوفو (راجع النبذة التاريخية).

* **أكوفو، فرد Akuffo,Fred** (١٩٣٧-): عسكري ورئيس الدولة (١٩٧٨). تخرج في كلية ساندهيرست البريطانية وشارك في دورات عديدة في الهند وبريطانيا. أصبح قائدًا لحرس الحدود (١٩٧٤) وللجيش (١٩٧٥-١٩٧٦) وعضوًا في المجلس العسكري الأعلى منذ ١٩٧٥ ورئيسًا للاركان منذ ١٩٧٦.

في تموز ١٩٧٨، عين رئيسًا للجمهورية خلفًا للجنرال أشيامبونغ (راجع النبذة التاريخية).

* **أنان، كوفي Anane,Kofi** (١٩٣٨-):

كوفي أنان.

دبلوماسي غاني. أمين عام الأمم المتحدة الحالي (خلفًا لبطرس بطرس غالي). والده «شيخ عشيرة في بلاد تقع بوسط غانا، هي بلاد كوماسي وعاصمتها مدينة تحمل الإسم نفسه. وشيوخ العشائر قضاة عرف ومحكّمون وليسوا زعماء وقادة وأصحاب سلطان. وقد يكون هذا الإرث مصدر الدماثة والصبر، نسبة وقياسًا، اللذين يوصف بهما سليل الشيخ الكوماسي من غير تحفظ، اليوم».

لم يكد كوفي أنان يبلغ الثامنة عشرة، وكان قد درس في مدرسة إرسالية اميركية كاثوليكية، وتعلم الانكليزية، لغة أمًا، حتى اختارته مؤسسة فورد، وأوفدته على نفقتها إلى الولايات المتحدة الاميركية طالبًا في العلوم الاقتصادية، بضاحية بوسطن، فخرج من المعهد مجازًا. وأتم الدراسة الاقتصادية بدراسة العلاقات الدولية، في جنيف، مقر عصبة الأمم، سلف الأمم المتحدة بين الحربين ومقر بعض لجان الهيئة الحالية. فجمع إلمامًا حسنًا بالفرنسية إلى الانكليزية الأساسية.

منذ ١٩٦٣، وهو في الخامسة والعشرين، لم يترك الشاب، فالمكتهل، فالكهل، فالشيخ الغاني (كوفي أنان) أروقة هيئة الأمم وردهاتها ومكاتب لجانها.

خلف بطرس غالي، في الأمانة العامة للأمم المتحدة، في الشهر الأخير من ١٩٩٦. وكان تولى، قبل قليل، بصفته دبلوماسيًا دوليًا، أي في تشرين الاول ١٩٩٥، إنجاز الاتفاق الدولي، المتحدر من اتفاق دايتون الاميركي في شأن البوسنة (عن وضاح شرارة، «الحياة»، العدد ١٢٧٨٨، ٨ آذار ١٩٩٨، ص١١).

* **بوزيا، كوفي Busia,Kofi**: راجع النبذة التاريخية.

* **رولينغز، جيري Rawlings,Jerry** (١٩٤٨-): رئيس غانا الحالي. ولد في أكرا من أب اسكوتلندي وأم غانية تنتمي إلى قبيلة الإيوي. قام بانقلابه الاول في حزيران ١٩٧٩ معتبرًا ان مهمته تخليص غانا من الفساد، وأعدم ثمانية من كبار الضباط، منهم ثلاثة شغلوا منصب رئاسة الدولة. ثم سلّم السلطة إلى المدنيين، بعد إجراء انتخابات عامة، على أمل أن يسيروا على خطى الزعيم التاريخي ومؤسس دولة غانا، كوامي نكروما. وبفشل المدنيين في الحكم، عاد رولينغز وأطاحهم بانقلاب ٣١ كانون الاول ١٩٨١، تسلم على أثره الحكم للمرة الثانية. أقام في ١٩٩٣، الجمهورية الرابعة (راجع النبذة التاريخية).

* **كايسلي هايفورد، جوزف افرايم Casely-Hayford,J.E.** (١٨٦٦-١٩٣٠): كاتب غاني ومحام وسياسي. أسس المجلس الوطني لافريقيا الغربية البريطانية.

ولد في «كايب كوست» (شاطىء الذهب، أو ساحل الذهب، أي غانا قبل الاستقلال). كان أبوه قسًا في الكنيسة الميثودية، وكان إسم أسرته «كوامينا افوا»، أصلاً، لكنه تبدل بتأثير من الارساليات التبشيرية.

بعد أن أتمّ تعليمه الثانوي في ثانوية ويسليان

للذكور، سافر إلى سيراليون ليتابع تعليمه في كلية فوراه باي في فريتاون. ثم عين بعد تخرجه مديرًا لثانوية ويسليان للذكور في أكرا، وعاد بعدها إلى كايب كوست مديرًا لمدرسته القديمة. وتخلى عن التعليم ليتفرغ للكتابة في جريدة «الصدى الغربي» Western Echo التي كان يملكها عمه (١٨٨٥). ثم أسس صحيفته الخاصة «صدى ساحل الذهب» في ١٨٨٨، التي توقفت بعد عام. ومع ذلك، فقد استمر في عمله الصحافي شريكًا أو كاتبًا.

في تلك الفترة كان يدرس القانون، ثم سافر إلى انكلترا لاتمام دراسته في لندن، فحصل على درجة المحاماة. كذلك فقد درس الاقتصاد في جامعة كامبردج، وعاد إلى بلاده ليعمل في مجال القانون.

التحق في ١٨٩٧، بـ«جمعية الدفاع عن حقوق أبناء البلاد»، وعمل مستشارًا قانونيًا لها في حملتها الناجحة ضد «قانون الاراضي» ذلك العام. وتابع الكتابة في أوقات فراغه، فنشر كتابه «المؤسسات الوطنية في ساحل الذهب» في ١٩٠٣. كما نشر كتاب «اثيوبيا غير المصفدة» في ١٩١١، وكان يومها عضوًا في وفد «جمعية الدفاع عن حقوق أبناء البلاد» الذي لم ينجح في معارضة «مذكرة أراضي الغابات» الصادرة عن المجلس التشريعي. غير ان الحاكم البريطاني أهمل هذه المذكرة بسبب هذه المعارضة فلم تصبح قانونا.

كان يرى انه لا بد من «أفرقة» الثقافة والمؤسسات الافريقية، وإعادة الاعتبار والاحترام لأفريقيا، وذلك بالحد من القهر الثقافي الاستعماري. ولهذا فقد أسس في ١٩٥١ «جمعية البحث الوطني لساحل الذهب».

ظل عضوًا في المجلس التشريعي لساحل الذهب في الفترة من ١٩١٦ إلى ١٩٢٥. وكان متأثرًا بفلسفة غاندي ومقاومته الوطنية السلمية. كما أحسّ بضرورة إنشاء مؤسسة دستورية تضطلع بتنشيط اقتصاد افريقيا وسياستها ومجتمعها وأهدافها، في بلده، وفي كل المستعمرات البريطانية الأخرى غربي افريقيا، مثل غامبيا ونيجيريا وسيراليون. وراح يعد لمؤتمر افريقي غربي خاص بذلك، ثم صار هذا المؤتمر يعرف بالمجلس الوطني لافريقيا الغربية في أول اجتماع له، في آذار ١٩٢٠. وكان نائب رئيس المجلس.

كان عضوًا في وفد المجلس الذي سافر إلى لندن للمطالبة باصلاحات دستورية في وقت لاحق من ١٩٢٠. وكان الهدف من هذه الاصلاحات الوصول إلى حكومة مستقلة عن الاستعمار البريطاني. غير ان وزير المستعمرات رفض الاجتماع بالوفد. ومع ذلك فقد نشر الوفد مطالبه عبر عصبة الأمم.

منذ ١٩٢٧ حتى وفاته، ظل يمثل ساكوندي تاكوداري في المجلس التشريعي. وكان في هذه الفترة المتأخرة من حياته يصدر مجلة «قائد ساحل الذهب» التي تدعم تقدم افريقيا السياسي، وشارك في تأسيس «مؤتمر شباب ساحل الذهب» الذي مهد لظهور الأحزاب السياسية في غانا.

كان كايسلي هايفورد الزعيم الافريقي الوحيد الذي لقي كل تأييد واحترام من الطبقة السياسية الافريقية في المستعمرات البريطانية الأربع في افريقيا الغربية، كما كان وراء بروز التيارات الوطنية القومية في هذه المنطقة (عن «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج٥، ط٢، ١٩٩٠، ص٨٩-٩٠).

*** كوتوكا، عمانوئيل كوزاي Kotoka,E.K.**
(١٩٢٦-١٩٦٧): عسكري غاني قاد الانقلاب ضد نكروما في ١٩٦٦.

انخرط في الجيش في ١٩٤٢، وتدرج في الرتب حتى صار عقيدًا. شارك في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في الكونغو بين ١٩٦٠ و١٩٦٣.

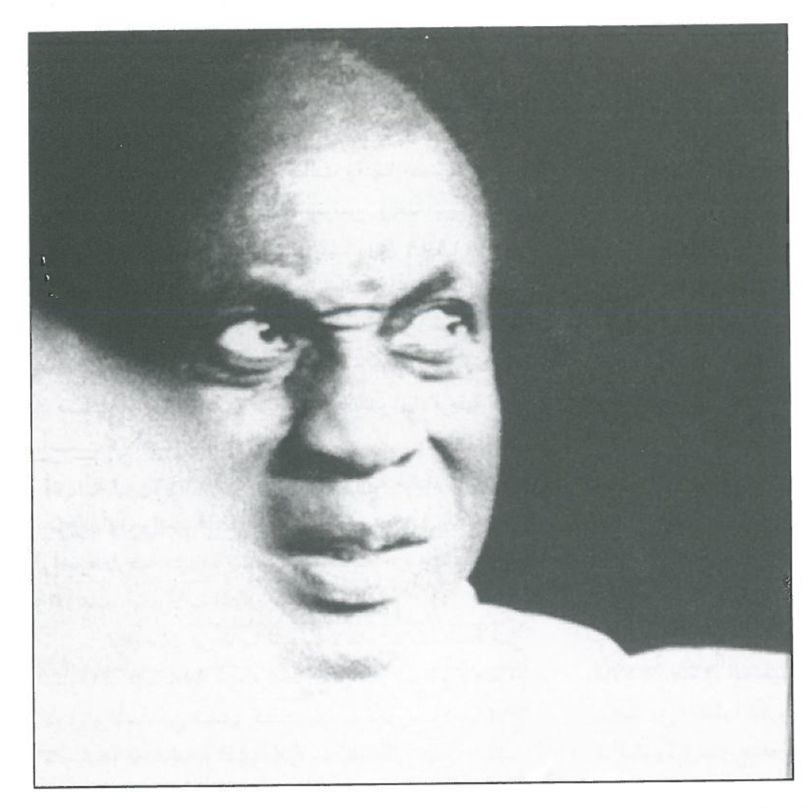
بعد الانقلاب الذي أطاح الرئيس كوامي نكروما، أرتقى إلى رتبة جنرال وتولى وزارتي الدفاع والصحة بالاضافة إلى مسؤوليات في إدارة العمل والشؤون الاجتماعية. قتل في السنة التالية أثناء انقلاب فاشل قاده الملازم سام أرثر (راجع النبذة التاريخية).

*** ليمان، هيللا Limann,Hilla**: راجع النبذة التاريخية.

*** نكروما، كوامي Nkrumah, Kwamé**
(١٩٠٩-١٩٧٢): أول رئيس لدولة غانا المستقلة، وأبرز دعاة الوحدة الافريقية، ومن مؤسسي منظمة الوحدة الافريقية، وشريك نهرو وعبد الناصر وتيتو في حركة عدم الانحياز، ومن أكثر الزعماء شعبية في العالم الثالث ولدى الأفارقة والعرب بوجه خاص.

تخرج نكروما في دار المعلمين في أكرا، وعمل استاذًا إلى ان التحق بجامعة لنكولن في الولايات المتحدة في ١٩٣٥، وكان قدّم طلبًا إلى عميد هذه الجامعة ذكر فيه بيتين من قصيدة «الذكرى» للشاعر تنيسون، هما:

ما أكثر هذه العوالم وما يجب ان نفعله فيها



كوامي نكروما.

وما اقل ما نحقق من ذلك وأكبر ما نطمح إليه!

وأكد نكروما في سيرته الذاتية التي كتبها بعد أكثر من عشرين عامًا ان هذين البيتين «كانا بالنسبة إليّ آنذاك، وما يزالان حتى الآن، إلهامًا وحافزًا، إذ فجّرا في أعماقي العزم على إعداد نفسي لخدمة بلادي».

في جامعة لنكولن، درس نكروما الاقتصاد وعلم الاجتماع. وحصل ايضًا على شهادات في اللاهوت والتربية والفلسفة من جامعة بنسيلفانيا. وأثناء وجوده في الولايات المتحدة، انتخب رئيسًا لمنظمة الطلاب الأفارقة في اميركا. وفي ١٩٤٥، توجه إلى بريطانيا ليلتحق بمدرسة الاقتصاد في لندن، وانتخب نائبًا لرئيس اتحاد طلبة غربي افريقيا. وفي خريف ١٩٤٥، أصبح أحد أمناء المؤتمر الافريقي الخامس المنعقد في مانشستر.

عند عودته إلى شاطىء الذهب، أو ساحل الذهب (إسم غانا في ذلك الحين) في أواخر ١٩٤٧، أصبح أمين عام «مؤتمر شاطىء الذهب الموحد». وبدأ تطبيق المبادىء التي كان اكتسبها في الخارج، وفي مقدمتها مبدأ «العمل الايجابي» في النضال من أجل الاستقلال. لكنه اعتقل في ١٩٤٨ بعد التظاهرات التي شهدها شاطىء الذهب. وكان من نتيجة هذه التطورات نشوب خلاف بين نكروما وقادة الحزب الآخرين. وأخذت الفجوة تتسع بعد خروج نكروما من السجن. فأسس صحيفة «إيفنينغ نيوز» لتنشر آراءه. أما المؤتمر فقد وافق من جهته على المشاركة في لجنة كلفت البحث في الاقتراحات الدستورية المقدمة من قبل السلطة الاستعمارية وقد أكد المؤتمر بذلك اعتداله في وقت كانت فيه التعبئة ضد الاستعمار في أوجها. وفي أواسط ١٩٤٩، أسس نكروما «حزب المؤتمر الشعبي» وحدّد له هدفًا هو الوصول بالبلاد إلى الحكم الذاتي. وفي اوائل ١٩٥٠، اعتقل نكروما مجددًا بعد سلسلة من الاضرابات وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات. لكن حزبه تمكن من الاستمرار رغم قرار السلطة بحظره. وانتصر الحزب في انتخابات ١٩٥١ البلدية والعامة. حتى ان نكروما فاز، وهو في السجن، بدائرة أكرا وبأكثرية كاسحة. وأصبحت السلطة الاستعمارية مجبرة على الاعتراف بدوره. فأطلق سراحه وتولى رئاسة الوزراء في آذار ١٩٥٢. وفي انتخابات ١٩٥٤، حاز حزب المؤتمر على ٧٢ مقعدًا من أصل ١٠٤. وقد عاد وحقق النتيجة إياها عندما نظمت السلطة انتخابات جديدة في ١٩٥٦ بسبب اشتداد ضغوط المعارضة.

في ٦ آذار ١٩٥٧، أعلن استقلال شاطىء الذهب تحت إسم غانا. واختار نكروما النمط الاشتراكي، ودعا إلى الانضباط والعمل الدؤوب لبناء غانا. كما دعا أعضاء حزبه إلى الاضطلاع بمسؤولية ريادة المجتمع.

أما في الخارج فقد جهد نكروما لتحقيق حلمه في

الوحدة الافريقية. وفي ١٩٥٨، دعا الدول الافريقية المستقلة إلى اجتماع في أكرا وكانت وقتها مصر وأثيوبيا وليبيريا وليبيا والمغرب والسودان وتونس. وبعد أشهر، نظم في عاصمته مؤتمر شعوب سائر افريقيا. وفي ١٩٥٩، اتفق مع الرئيس الغيني، سيكوتوري، على إنشاء اتحاد غانا وغينيا على أمل ان يكون هذا الاتحاد نواة وحدة أكبر. غير انه لم يحظ بتأييد كاف لفكرته القائلة بإقامة حكومة لكل القارة، إذ فضلت الدول الأخرى صيغة منظمة الدول الافريقية التي تأسست في أديس أبابا في ١٩٦٣.

في ١٩٦٠، أقر دستور جمهورية غانا، وانتخب نكروما أول رئيس لها. وأعيد انتخابه في ١٩٦٥. لكنه بدأ يواجه معارضة متزايدة بسبب تصرفات حزبه السلطوية. وقد نجا من محاولات اغتيال عديدة.

وراحت بريطانيا تسعى لاطاحته مستفيدة من السياسات التسلطية لحزبه الحاكم في الداخل، والاهتمام الأولي والأساسي الذي كان يبديه نكروما للمصالح الافريقية والعالمثالثية والذي كثيرًا ما كان يأتي على حساب المصالح الغانية. وهكذا، حين قام الجيش الغاني، بقيادة مجموعة من الضباط، بالانقلاب عليه يوم ٢٤ شباط ١٩٦٦ خلال قيامه بزيارة رسمية للصين وفيتنام، لاقى من بعض فئات الشعب تأييدًا واسعًا، وقد دارت معارك في شوارع أكرا. ولقد أدى الانقلاب إلى اعتقال الكثيرين من الزعماء المناصرين لنكروما.

ولدى عودته، التجأ نكروما إلى غينيا المجاورة ليقاوم السلطات الجديدة في بلاده بزعامة الجنرال يوسف أنكرا. فعاشت غانا سنوات عنف ولا استقرار. وفي ١٩٦٩، تسلّم السلطة خصمه القديم كوفي بوزيا.

لدى لجوء نكروما إلى غينيا، بادر رئيسها، لتوه، إلى تعيينه رئيسًا لغينيا. غير ان رئاسته تلك لم تدم سوى يوم واحد، إذ إن سيكوتوري تنبه في اليوم التالي-كما يبدو-إلى خطورة الأمر وفرادته، فعمد إلى إلغاء الأمر الرئاسي القاضي بتعيين نكروما رئيسًا، معلنًا بدلًا من ذلك اشتراكه في رئاسة الحكومة وفي زعامة الحزب الديمقراطي الحاكم في غينيا بصورة رمزية.

في ١٩٧١، وقع انقلاب ثان في غانا قام به هذه المرة أنصار نكروما الذين دعوه للعودة إلى الحكم، وبدأ الغانيون يتقبلون فكرة عودة مؤسس الدولة. غير ان المرض كان أسرع، فاشتد على نكروما. وفي صراعه الأخير مع سرطان الجلد، توجه نكروما إلى رومانيا، في ١٩٧٢، وتوفي هناك في ٢٧ نيسان ١٩٧٢. فأعلنت السلطات الغانية حدادًا رسميًا. وبعد ان كان قد دفن في غينيا، أعيد جثمانه إلى غانا حيث دفن وسط تكريم رسمي وشعبي كبير (راجع النبذة التاريخية).

تميز نكروما بثقافة واسعة، فاعتبر هو، ونيريري، من أكبر الشخصيات الافريقية التي أنجبها القرن العشرون في الفلسفة والفكر.

لنكروما مؤلفات عديدة، منها «أتكلم عن الحرية»، و«يجب ان تتحد افريقيا»، و«غانا» (سيرته الذاتية)، و«الاستعمار الجديد: المرحلة الأخيرة للامبريالية» (نشره قبل إطاحته في ١٩٦٦)، و«مذهب الضمير» Consciencism.

والجدير ذكره أن العهود السابقة على الاستعمار لم تشهد إلا أقل القليل من رجال وزعماء سياسيين لوّنوا سياساتهم بالفلسفة والأدب، وزاد عليهما نكروما، أحيانًا، مغالاة شديدة في التمجيد الرومانسي. فقد حاولت السياسة الثقافية التي اختطها نكروما إدعاء وجود أصل أفريقي لكل إنجاز تقريبًا في تاريخ العلم والثقافة. فقامت غانا بتوزيع البطاقات البريدية التي تحمل صورًا ورسومًا للمبدعين والمخترعين الأفارقة على نطاق واسع. وقد نسب إلى تيرو (الافريقي) الذي كان سكرتيرًا لشيشرون فضل اختراع الاختزال في ٦٣ق.م.، وخرجت بطاقة بريدية أخرى لتؤكد الاصول المصرية للورق، كما نسب إلى غانا القديمة الفضل في وضع المبادىء الأولى للتشريع والقانون الرسمي. وظهرت بطاقات بريدية أخرى عليها صور أبناء افريقيا وهم يعلّمون الرياضيات لليونان أو يقودون مسيرة البشرية في الكيمياء والطب...

وكثيرًا ما ظهر أثر الثقافة الاوروبية في شخصية نكروما وفي سياسته. ففي أطول وأهم خطاب له في ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٦، استهل كلامه بإشارة إلى مقولة إدموند بيرك: «إننا نقف على مسرح بارز والعالم يرمق ما نفعل». وقال نكروما: «لم يصدق هذا القول على فترة ما مثلما يصدق علينا اليوم، فإن ما نفعله بعد الاستقلال لن تقتصر آثاره على غانا وحدها بل سيمتد إلى سائر افريقيا كلها. واختتم خطابه بالبيتين الخالدين للشاعر وليام وردزورث عن الثورة الفرنسية في ١٧٨٩، إذ قال: «يراودني الأمل في ان تتمكن يومًا ما، في مكان ما، من ان نقول ايضًا مثلما قال وردزورث:

كانت الحياة لمن شهد ذلك الفجر نعيمًا
أما الشباب فكان الجنّة نفسها.

غرانادا

نظرة عامة

الموقع: جزيرة جبلية بركانية في بحر الأنتيل، على بعد ٢٠٠كلم شمالي شواطىء فنزويلا، وفي أقصى جنوبي القوس الذي تشكله جزر الأنتيل.

وتتبع هذه الجزيرة عدة جزر صغيرة متناثرة (نحو ٦٠٠ جزيرة إجمالي مساحتها ١٠٦كلم م.) يطلق عليها إسم جزر الغرانادين وأكبرها جزيرة كارياكو Carriacou.

المساحة: ٣٤٤كلم م. تكسو الغابات معظم مساحتها.

العاصمة: سان جورج، ويقدر عدد سكانها بنحو ٣٥ ألف نسمة.

اللغة: الانكليزية. ويتكلم بعض السكان اللغة الفرنسية بلهجة شعبية خاصة تدعى «باتوا».

السكان: يبلغ تعدادهم نحو مائة ألف نسمة. نحو ٨٢٪ منهم من السود، و١٣٪ من الخلاسيين (الخلاسي مولود من أبوين أبيض وأسود)، و٥٪ من الهنود. ويعتنق نحو ٦٢٪ من الغرانادين الكاثوليكية، و٢٢٪ البروتستانتية الانغليكانية.

سكان غرانادا يعودون بأصولهم إلى الرقيق الذين حُملوا من افريقيا إلى هذه البلاد في القرنين السابع عشر والثامن عشر قبل إلغاء تجارة العبيد.

الحكم: ملكي برلماني. عضو في الكومنولث. الدستور المعمول به صادر في ٢٢ شباط ١٩٧٦. رئيس الدولة الملكة اليزابت الثانية، الحاكم العام ريجينالد بالمر منذ ٦ آب ١٩٩٢. رئيس الوزراء (ينتخب لمدة ٥ سنوات) نيكولا براتويت (مولود ١٩٢٦) منذ ١٦ آذار ١٩٩٠ مجلس الشيوخ (١٣ عضوًا)، ومجلس النواب (١٥ عضوًا).

بعد انقلاب ١٩٧٩، استبدل البرلمان بحكومة ثورية شعبية ضمت إلى جانب مجلس الوزراء مجلسًا ثوريًا. وبعد الانزال الاميركي، عاد النظام السياسي إلى ما كان عليه.

الاحزاب: الحزب العمالي الموحد لغرانادا، يتزعمه السير إريك غيري (رئيس وزراء سابق)، وقد تحول الحزب إلى تجمع الحركات الوطنية؛ وحزب المؤتمر الوطني الديمقراطي، تأسس في ١٩٨٧، ويتزعمه نيكولا براتويت؛ والحزب الوطني الجديد، تأسس في ١٩٨٤، ويتزعمه كيث ميتشل.

الاقتصاد: يعمل في الزراعة نحو ٤١٪ من اليد العاملة (تساهم الزراعة بنحو ٢٤٪ من الدخل العام)، وفي الصناعة ١١٪ (١٤٪ من الدخل العام)، وفي الخدمات ٤٨٪ (٦٢٪ من الدخل العام). معدلات البطالة مرتفعة، تصل إلى نحو ٢٥٪.

تحتل الاراضي القابلة للزراعة نحو ٤٧٪ من المساحة الاجمالية؛ أما الاراضي المزروعة فلا تتعدى مساحتها ٢٦٪ من المساحة الاجمالية. أهم المنتوجات الزراعية: الكاكاو، جوز الطيب، الموز،

البهارات، قصب السكر، القطن.

صيد السمك قطاع مهم للجزيرة، ومتوسط إنتاجه السنوي ١٨٠٠طن.

خلال تجربة الرئيس موريس بيشوب الماركسية، أمّن كل من الاتحاد السوفياتي وكوبا المعدات والخبرات لتأسيس صناعة سمكية. وفي ١٩٨٠، وضعت الحكومة خطة لتطوير هذا القطاع ثم أسست شركة وطنية للصيد. وقد ركزت حكومة بيشوب الثورية جهدها على الصناعات الغذائية، فضلاً عن انتاج السمك، وعلى تشجيع السياحة (نحو ٢٠٠ ألف سائح سنويًا).

نبذة تاريخية: مضى القرن السابع عشر وأواسط القرن الثامن عشر على تنافس فرنسي-بريطاني للسيطرة على الجزيرة، إلى أن آلت، في ١٧٦٢، إلى الحكم البريطاني. وفي ١٧٨٣، كرست معاهدة فرساي المعقودة بين فرنسا وبريطانيا سلطة بريطانيا على غرانادا. وقد دام الاستعمار البريطاني حتى ١٩٧٤، حين نالت غرانادا استقلالها، وبقيت عضوًا في الكومنولث، كما انضمت إلى الأمم المتحدة، وأصبحت عضوًا في عدد من الهيئات والمنظمات الاقليمية والدولية.

قبل الاستقلال، وفي ١٩٥٨، انضمت غرانادا إلى «اتحاد الهند الغربية» (أي اتحاد المستعمرات البريطانية في الكاريبي) الذي ما لبث ان انفرط عقده بعد أربعة أعوام. وفي ١٩٦٧، حصلت غرانادا على الحكم الذاتي تحت مظلة سيادة بريطانيا. وأعلن استقلالها في ١٩٧٤.

غيري، إيريك Gairy,Eric: هيمنت على الحياة السياسية الغرانادية، منذ اوائل الخمسينات وحتى الاستقلال، شخصية إيريك غيري الذي كان قد أسس، في ١٩٥٠، حزب العمال الموحد. وفي ١٩٥١، فاز بالاكثرية في المجلس التشريعي. لكنه هزم في 1957 على يد الحزب الوطني الغرانادي بقيادة هربرت بليز. وفي ١٩٦١، أصبح غيري رئيسًا للوزراء؛ لكن البريطانيين أبعدوه في ١٩٦٢ بعد ان اتهم بالرشوة. غير انه عاد وفاز في انتخابات ١٩٦٧ فتولى رئاسة الوزراء. وفي ١٩٧٢، انتصر مجددًا في الانتخابات التي خاضها مطالبًا بالاستقلال التام. وحين أعلن الاستقلال في ١٩٧٤ كان إيريك غيري رئيسًا للوزراء. وبقي في هذا حتى انقلاب ١٩٧٩ اليساري.

بيشوب، موريس Bishop,Maurice: كان إيريك غيري قد واجه، في الأشهر الاخيرة من حكمه، معارضة شديدة عبّرت عن نفسها في تظاهرات واضرابات عديدة، قادها «التحالف الشعبي» الذي ضم الحزب الوطني الغرانادي والحزب الشعبي الموحد وحركة الجوهرة الجديدة.

في ١٣ آذار ١٩٧٩، قاد موريس بيشوب، زعيم حركة الجوهرة الجديدة (حركة ماركسية، وبيشوب كان يبدي في أكثر الاحيان اعجابه بالزعيم الكوبي كاسترو) انقلابًا ضد غيري، وشكل حكومة شعبية ثورية. وعلقت هذه الحكومة دستور ١٩٧٤، لكنها أبقت على النظام الملكي وحافظت على منصب الحاكم العام الذي يمثل ملكة بريطانيا.

انتهجت الحكومة الثورية سياسة خارجية قائمة على عدم الانحياز، وأقامت علاقات مع كوبا. وعملت في الداخل على حل المشاكل الاقتصادية المتفاقمة. وفي ايار ١٩٨٠، كشفت محاولة انقلاب يسارية متطرفة ونجا موريس بيشوب من مؤامرة لاغتياله. وبدأ بيشوب يحذر من تدخل اميركي في الجزيرة؛ وكانت الولايات المتحدة تتهم باستمرار الحكومة الثورية بالانحياز إلى الاتحاد السوفياتي، وقد شنت حملة دعائية واسعة منذ إنشاء مطار بوان-سالين Point-Saline (كانت كوبا تساهم في إنشائه) متذرعة بأنه يشكل خطرًا



التدخل الاميركي العسكري المفاجئ في غرانادا (تشرين الاول ١٩٨٣).



على أمنها، من حيث انه يتيح استقبال طائرات سوفياتية ضخمة، ويساهم بالتالي في التوسع السوفياتي باتجاه اميركا اللاتينية. والجدير ذكره ان فرنسا ساهمت ايضًا بتمويل هذا المطار من خلال القرار الذي اتخذه الرئيس فرنسوا ميتران، في ايلول ١٩٨٢، مستندًا إلى صندوق المساعدة والتعاون الذي خصصته المجموعة الاوروبية للبلدان الافريقية.

ومنذ حزيران ١٩٨٣، بدأ بيشوب يسعى

إلى تحسين علاقاته مع الولايات المتحدة، وزار واشنطن في محاولة لإقناع الرئيس الاميركي رونالد ريغان بسياسته التنموية البعيدة عن كل عدائية تجاه الولايات المتحدة. لكن اليساريين المتطرفين في غرانادا ما لبثوا ان اتهموه بمهادنة «الامبريالية الاميركية». فاعتقل بيشوب، في ١٣ تشرين الاول ١٩٨٣، على يد التيار المتطرف بقيادة برنارد كورد وزير المالية والتخطيط (الرجل الثاني، واقتصادي ماركسي). وبعد أربعة أيام، أعلن الجنرال هدسون أوستن قائد الجيش الشعبي عن طرد بيشوب من حركة الجوهرة الجديدة. وفي ١٩ من الشهر نفسه، تظاهر مؤيدو بيشوب وأطلقوا سراحه. فرد الجيش باطلاق النار على الجموع. وبعد ساعات قليلة، اغتيل بيشوب وإثنان من وزرائه. ونصب أوستن نفسه رئيسًا للمجلس العسكري الثوري الذي أقامه بدل الحكومة الثورية، واعتقل الوزراء وفرض منع التجول.

التدخل العسكري الاميركي: أمام ردود الفعل الدولية على اغتيال بيشوب وخوفًا من تدخل اميركي، رُفع منع التجول بعد ايام وأعيد فتح المطار ووعد المجلس العسكري بإعادة الحكم المدني في أقرب فرصة.

لكن في ٢٥ تشرين الاول ١٩٨٣، اجتاحت القوات الاميركية الجزيرة. وقد تذرعت الولايات المتحدة بنداء استنجاد وجهه الحاكم العام البريطاني إلى الدول المجاورة التي استنجدت بدورها بالجيش الاميركي. وقد برّرت واشنطن الانزال بالخوف من الخطر الكوبي وبضرورة إعادة الديمقراطية إلى غرانادا (الجدير ذكره، هنا، وبحسب ما قيل وكتب، وعلى نطاق واسع في العالم، ان العامل المقرر لهذا التدخل العسكري في غرانادا كان الوضع الداخلي الاميركي الذي اهتز بعد حادثة تفجير مقر المارينز في بيروت. فلما كان الرئيس الاميركي، ريغان، عاجزًا عن الرد في الشرق الاوسط، فقد وجد في غرانادا فريسة سهلة تؤكد صلابته تجاه الرأي العام الاميركي).

الانسحاب وتطبيع الوضع: بعد ان سيطرت القوات الاميركية على الوضع، دون ان تواجه مقاومة تذكر، باستثناء عدد ضئيل من الكوبيين العاملين في ورشة مطار بوان-سالين، فرض الحاكم العام حالة الطوارىء في أول تشرين الثاني ١٩٨٣، وأعرب عن نيته في إجراء انتخابات بعد تطبيع الوضع. وانسحبت القوات الاميركية تدريجيًا بعد ان شكلت حرسًا محليًا عهدت برعايته إلى الدول الحليفة المجاورة، ومنحت غرانادا مساعدة مالية لادارة عجلة الاقتصاد.

ومن جهتها، قامت الحكومة الانتقالية التي شكلها الحاكم العام بإعادة دستور ١٩٧٤. وفي خريف ١٩٨٤، جرت انتخابات عامة فاز بها الحزب الوطني الغرانادي بقيادة هربرت بليز (مولود ١٩١٨) الذي تولى رئاسة الوزراء. وفي ٢٩ تشرين الاول ١٩٨٤، جرى تدشين بدء العمل في مطار بوان-سالين الدولي. وانتهج الزعيم الكوبي، فيدل كاسترو، بعد هذا التدخل، سياسة معتدلة خشية عمل عسكري أميركي ضد بلاده. وساعد هذا الاعتدال على تطبيع الحياة السياسية في غرانادا بدعم من الولايات المتحدة وفنزويلا. وبعد وفاة بليز (١٩ كانون الاول ١٩٨٩) خلفه بن جونز في رئاسة الحكومة.

وفي ١٣ آذار ١٩٩٠، جرت انتخابات تشريعية فاز فيها حزب المؤتمر الوطني الديمقراطي (تأسس منذ ١٩٨٧) بسبعة مقاعد من اصل ١٥ مقعدًا، فعين نيكولاس براتوايت رئيسًا للحكومة. وفي الأول من شباط ١٩٩٥، حل محله جورج بريزان، الذي ما لبث أن عين مكانه على رأس الحكومة، وفي ٢٠ حزيران، كيت ميتشل (مولود ١٩٤٦).

غواتيمالا



بطاقة تعريف

الاسم: يعني إسمها المأخوذ من عبارة للسكان الأصليين (المايا) والتي تكتب بالحرف اللاتيني على هذا الشكل: nahoa coactlmoctl-lan يعني «بلاد العصفور الذي يأكل الأفاعي».

الموقع: في أميركا الوسطى. تحدها المكسيك بحدود طولها ٩٦٠ كلم، والسلفادور (٢٠٣ كلم)، وهندوراس (٣٤٠ كلم) وبيليز (٢٣٣ كلم). تطل على المحيط الهادىء بشاطىء طوله ٢٥٤ كلم، وعلى الأطلسي (١٦٦ كلم).

المساحة: ١٠٨٨٨٩ كلم م..

العاصمة: مدينة غواتيمالا. أهم المدن: ميكسكو، كزلتيننغو، إسكوينتلا، رتلهولو، بويرتو باريوس، سان خوسيه (بويرتو)، أنتيغ (راجع مدن ومعالم).

اللغات: الاسبانية (رسمية). وهناك ٢١ لغة أصلية تعود إلى شعب المايا، ولغتان هنديتان أصليتان تعود إلى شعوب هندية غير المايا.

الاديان: كاثوليك ٧٥٪، بروتستانت ٢٥٪.

السكان: يبلغ تعدادهم نحو ١١،٥ مليون نسمة (تقديرات ١٩٩٨) وكان هذا العدد ١٠٣٢٢٠٠٠ نسمة تبعًا لاحصاء ١٩٩٤.

يتوزع السكان على ٥٤٪ من الهنود الاصليين (شعب مايا العريق بحضارته) ويسكنون خاصة

جبال المناطق الغربية والشمالية الغربية؛ و٤٢٪ من الخلاسيين (هنود المدن، الذين يسمون «لادينوس»)، و٣٪ من البيض؛ و١٪ من الزنوج.

الحكم: جمهوري. الدستور المعمول به صادر في ١٥ ايلول ١٩٦٥. علق العمل به في ٢٣ آذار ١٩٨٢، وأعيد النظر به في ١٩٨٥. الحكم استمر بيد «مجلس عسكري»، ولو بصورة متقطعة، لمدة تزيد على ثلاثين سنة (منتصف الخمسينات– منتصف الثمانينات).

تتكون السلطة التشريعية من مجلس نواب من ٦٦ نائبًا ينتخبون لأربع سنوات بالاقتراع العام المباشر (أصبح هذا العدد ٨٨ بموجب الدستور الجديد). ويمارس رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية، وينتخب لأربع سنوات، يعاونه نائب رئيس ومجلس الوزراء.

أهم الأحزاب: أحزاب وحركات حرب العصابات التي لم تنته إلا في اتفاق ١٩٩٦: الحركة الثورية، تأسست في ١٩٦٠؛ القوات المسلحة المتمردة، تأسست في ١٩٦٣؛ جيش حرب عصابات الفقراء، تأسس في ١٩٧٨؛ التنظيم الثوري للشعب المسلح، تأسس في ١٩٨٠؛ حزب العمل الغواتيمالي الذي انضم (في شباط ١٩٨٢) إلى الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي الذي كان يشكل جبهة ضمت مختلف القوى الثورية.

وإلى جانب هذه التنظيمات الثورية التي مارست حرب العصابات ضد النظام القائم، هناك الحزب الدستوري الديمقراطي (محافظ)؛ وحركة التحرير القومي (محافظة)؛ والحزب الديمقراطي المسيحي الغواتيمالي (إصلاحي).

وفي مطلع الثمانينات، أنشأت الحكومة قوات شعبية أطلقت عليها إسم «دوريات الدفاع الذاتي المدني»، وهي عبارة عن ميليشيات فلاحية، كان الهدف منها محاربة رجال العصابات من جهة، ومنع الشباب من الالتحاق بالحركات الثورية من جهة ثانية. وبلغ عدد أفراد هذه الميليشيات ٧٠٠ ألف رجل في ١٩٨٣.

الاقتصاد: تتوزع اليد العاملة على ٥٥٪ في الزراعة (التي تساهم بـ٢٥٪ من الناتج العام)، و١٪ في المناجم (١٪ من الناتج العام)، ١٧٪ في الصناعة (١٩٪)، و٢٧٪ في الخدمات (٥٥٪)؛ ويصل معدل البطالة إلى ٣٠٪.

أهم المنتوجات الزراعية: الذرة، الفاصوليا، القرع، قصب السكر، الموز، البن، القطن، الأناناس، الأفوكا (والهيروين والماريجوانا).

أما الثروة الباطنية فتكاد تقتصر على البترول الذي يقدر احتياطيه بـ١٩٥٢٠ ألف طن، والذي اكتشف في منطقة بيتان Péten في شمالي البلاد.

وتكاد الصناعة تقتصر على المواد الغذائية والأقمشة.

وبالرغم من ان غواتيمالا بلد زراعي بالدرجة الأولى، فإن ١٥٪ فقط من مساحته العامة صالحة للزراعة، والبقية هي عبارة عن جبال صعبة المسالك ومغطاة بالغابات الكثيفة.

الزراعات الكبرى المخصصة للتصدير، خاصة للولايات المتحدة الاميركية بواسطة «شركة الفواكه الاميركية» (يونايتد فروت) الشهيرة، فهي تتمثل بالدرجة الأولى في البن والفواكه، وخاصة الموز.

دخلت زراعة البن إلى البلاد منذ ١٨٦٠ عن طريق الالمان والانكليز والاميركيين الذين استفادوا من وفرة اليد العاملة الرخيصة من الهنود، السكان الاصليين للبلد، فاستغلوهم إلى أقصى درجات الاستغلال، بحيث كان قطاع البن، في ١٨٨٠، يمثل وحده ٨٢٪ من مجموع الصادرات.

وقد تمكن التجار الالمان في بداية الأمر من احتكار ٦٠٪ من قطاع البن مستفيدين من الأزمات التي وقعت في ١٨٩٦ و١٩٠٦ و١٩١٣. ثم تحول ميزان القوى لصالح أصحاب رؤوس الاموال الاميركيين عن طريق الشركة الاحتكارية المذكورة (يونايتد فروت) وبعض

الشركات الأخرى التابعة لها التي حولت كامل الساحل الاطلسي (أي شاطىء غواتيمالا على الاطلسي الواقع شرقي البلاد بين بيليز وهندوراس والبالغ طوله ١٦٦ كلم) إلى مزارع شاسعة لزراعة الموز، تلك الفاكهة التي أدخلت هي وقصب السكر في زمن متأخر بكثير عن البن، أي في ١٩٣٦، عندما حصلت الشركات الاميركية على الامتياز الكامل في احتكار انتاج وبيع الموز. ومن أجل ذلك أنشأت شركة يونايتد فروت ميناء بويرتو باريوس على المحيط الاطلسي. وقد أدّى نظام المزارع المتبع في غواتيمالا (كما في أغلب بلدان اميركا اللاتينية) إلى تفاوت هائل بين الطبقات الاجتماعية، وبالتالي إلى مظالم كبيرة بحيث ان نصف الاراضي الصالحة للزراعة كانت، إلى وقت متأخر، بيد ١٪ فقط من الملاكين الغواتيماليين الكبار أو الشركات الاجنبية.

ليس في غواتيمالا صناعات متطورة، كما ان أرضها تفتقر إلى الثروات الطبيعية، ولا توجد فيها إلا كميات قليلة من الزنك. وأما النفط، فتحتكر الشركات الاميركية الشمالية حق التنقيب عنه واستغلاله. وبالمقابل، تتمتع غواتيمالا بطاقة كهرمائية هائلة، كما انها استفادت كثيرًا من السوق المشتركة لدول اميركا الوسطى حيث تؤمن وحدها ثلث مجمل الناتج القومي وربع مجموع الصادرات لتلك الدول.

ورغم الزلزال الذي اصاب غواتيمالا في شباط ١٩٧٦، والذي ذهب ضحيته ٢٣ ألف قتيل وأحدث اضرارًا قدرت بنحو مليار دولار، فإن الظروف الاقتصادية تحسّنت عما كانت عليه، ويرجع بعض المحللين سبب ذلك إلى الزلزال نفسه، حيث تمّ على اثره، إعادة تأسيس البنى التحتية بشكل حديث ومتطور عن طريق المساعدات الكبيرة التي تلقتها الحكومة من الولايات المتحدة وكندا ودول المجموعة الاوروبية. فمعدل التنمية الذي كان في السنة التي سبقت الزلزال ٧٪ بلغ ٨٪ في ١٩٧٧.

نبذة تاريخية

قديمًا ووسيطًا: تعتبر غواتيمالا الوريث الأصلي لحضارة «مايا» العريقة التي يرجع تاريخها إلى الألف الثانية ق.م. هذا ما أكدته القرى الفلاحية الأولى التي عثر عليها على سواحل غواتيمالا الجنوبية على المحيط الهادي: أطلال تيكال Tikal (التي تبين أن مبانيها تعود إلى ٢٠٠ق.م.– ٩٥٠ وبييدراس Piedras، نغراس Negras، نارنجو Naranjo، ناكوم Nakum، كنكوين Cancuen، إكسيمشي Iximché، سايكشي Sayaxché، ميكسكو Mixco، فييجو Viejo، سيبال Seibal.

وتميز شعب مايا، وهو من هنود (إسم أطلقه الاوروبيون على السكان الاصليين في القارة الاميركية)، باهتمامه المبكر بعلم الفلك، والمعمار حيث عثر على عدة معابد وأهرامات ومسلات نقش عليها كثير من النصوص التي تدل بشكل واضح على عراقة حضارة المايا. وكان للمايا عدة لغات ترجع إلى أصل لغوي واحد. أما كتابتهم فتعتبر أكثر تطورًا من كل الكتابات التي كانت موجودة في أميركا القديمة والتي استعملت قبل انتشار اللغة الهيروغليفية.

ويقسم المؤرخون تاريخ المايا إلى الاحقاب

التالية: من ١٥٠٠ق.م. إلى ٢٥٠ب.م.، وهي الحقبة التي تميزت ببروز المدن الزراعية على سواحل غواتيمالا الجنوبية؛ ومن ٢٥٠ إلى ٩٠٠، وهي الحقبة التي ازدهرت فيها تلك الحضارة؛ ومن ٩٠٠ إلى الاحتلال الاسباني، وهي الحقبة التي تعد في نظر المؤرخين حقبة أفول حضارة المايا بشكل تدريجي، ويقولون إنها اختفت، في فترتها الأخيرة بصورة مفاجئة، لكنهم يعجزون، حتى اليوم، عن تحديد أسباب الأفول التدريجي أولاً، ثم الاختفاء المفاجىء ثانيًا.

حضارة المايا: برزت هذه الحضارة في القرن الثالث من خلال امبراطورية واسعة مقسمة إلى مقاطعات عدة، لكنها موحدة لغويًا وثقافيًا، والتاريخ لا يعرف الكثير عن جذورها الأولى التي تمتد، كما رأينا، إلى ما قبل الميلاد، شأنها شأن جارتها حضارة «الإنكا». إلا ان بعثات التنقيب الآثاري العالمية بدأت مع منتصف الخمسينات من هذا القرن (١٩٥٠-١٩٦٠) عملية فك رموز أبجديتهم.

لكن ما هو معروف عنها يتحدد ما بين ٣٢٠-٩٠٠ للميلاد، حيث قامت تلك الامبراطورية الأولى في المناطق التي يطلق عليها، «البتين» في غواتيمالا. أما الامبراطورية الثانية فقد أقامتها شعوب «تولتيكي» وقامت في مناطق يطلق عليها «يوكاتان» وشملت كل من غواتيمالا وهندوراس والسلفادور وجنوب المكسيك ولمساحة امتدت إلى أكثر من ٣٢٥ ألف كلم م.. وعاشت هذه الامبراطورية ما بين ٩٠٠ إلى ١٦٩٧، وبدأت بالتلاشي منذ ١٥٣٢، وهو عام الغزو الاسباني (في تشرين الثاني ١٩٩٨، أقيم في البندقية-ايطاليا-أكبر معرض شهدته اوروبا خلال المئة سنة الأخيرة عن حضارة «المايا»، وقد احتوى المعرض على ٦٠٠ قطعة فنية نادرة جيء بها من مختلف متاحف العالم).

الاحتلال الاسباني: في ١٥٢٣-١٥٢٥، غزا ا لقائد الاسباني بيدرو دو ألفاريدو غواتيمالا. وتواصل الغزو، مصحوبًا بمعارك ضد السكان الاصليين (المايا) عقودًا طويلة من الزمن. إذ كانت سلالات المايا، التي كانت حاكمة في عدة دويلات أبرزها دويلة كيشي (وعاصمتها أتلتان) ودويلة كاكاشيكان (وعاصمتها اكسيمشي)، قد تخلت عن خلافاتها ونزاعاتها الداخلية موجهة جهودها للتصدي للإسبان. وبالفعل، استمر الاسبان يواجهون مقاومة ضارية، في عدد من المناطق الغواتيمالية، حتى اواخر القرن السابع عشر.

وقد أدى الاستعمار الاسباني، كما هو الحال بالنسبة إلى كل المناطق المكتظة بالسكان إلى انهيار ديمغرافي مريع، خاصة في القرن السابع عشر. وكان الأب الدومينيكي بارتلومي دي لاس كازاس، أسقف غواتيمالا في اواسط القرن السادس عشر، تعرّض للفظائع التي اقترفها الغزاة الاسبان بحق الشعوب الهندية وشهرّ بجرائمهم. فنحو ٩٠٪ من سكان الساحل الجنوبي قد أبيدوا بسبب الأوبئة الفتاكة التي اجتاحت تلك المنطقة ردحًا طويلاً من الزمن.

في القرن الثامن عشر، خلا الجو العسكري والسياسي للمستعمر الاسباني، واستؤنف النشاط الاقتصادي والديمغرافي. وكانت غواتيمالا، طيلة فترة الاستعمار الاسباني، وإلى ان حصلت على استقلالها في ١٨٢١، مفوضية عسكرية تابعة لنائب الملك الاسباني الحاكم في المكسيك.

الاستقلال: رغم ارتباط غواتيمالا- سياسيًا وإداريًا، بالمكسيك فإنها بقيت بمنأى عن ان تتأثر بالانتفاضات الشعبية التي اندلعت في المكسيك في ١٨١٠ بقيادة الراهب هيدالغوا (وهو كريولي، أي اسباني ولكنه مولود في اميركا اللاتينية)، وثم في ١٨١٤ بقيادة الراهب موريلوس وهو مختلط النسب (من أب أبيض وأم سوداء) والتي أخمدت

(الانتفاضتان) بشكل دموي عنيف.

وتدخل تلك الانتفاضات، وما صاحبها من حروب أهلية، ضمن دائرة الصراع الذي كان قائمًا بين المحافظين الممسكين بالحكم الاسباني، وبين الأحرارا المطالبين باستقلال ذاتي وآخرين مطالبين بالاستقلال التام.

ولما وصل أوغسطين إيتوربيد إلى الحكم ونصب نفسه امبراطورًا على المكسيك، سارعت غواتيمالا إلى إعلان خضوعها له. وعندما توصل الكريوليون إلى إقصائه عن الحكم في المكسيك وأعلنوا في الوقت نفسه استقلال المكسيك عن اسبانيا، رفض قادة الحاميات العسكرية المرابطة في غواتيمالا الاعتراف بسلطة الحكام الجدد في المكسيك وأعلنوا استقلال غواتيمالا عن المكسيك في ١٨٢١.

جاء استقلال غواتيمالا صنيعة بعض القادة العسكريين الكريوليين (للتذكير: الكريول هو الاسباني الأصل المولود في اميركا اللاتينية والذي، مع الوقت، أصبح تواقًا للاستقلال عن اسبانيا) المنادين بتطبيق الاصلاحات الليبرالية التي كان ينادي بها ملك اسبانيا نفسه (الجدير ذكره أن الكريوليين الذين قادوا حركة استقلال المكسيك، كانوا على عكس كريوليي غواتيمالا، فإنهم احتجوا على ليبرالية الملك الاسباني واعتبروا ان اسبانيا، الوطن الأم، أصبحت متحررة جدًا، فجاء انفصالهم في المكسيك وإعلانهم الاستقلال احتجاجًا على الإجراءات والقوانين المتحررة الاسبانية).

وخلال حكم الكريوليين الاستقلاليين الاحرار في غواتيمالا، اندلعت ثورة قام بها الهنود الساكنون في الجبال مكّنت القائد رافائيل كاريرا (١٨١٤-١٨٦٥) وهو من المولدين (متحدر من أصلين أبيض وأسود) من الوصول إلى الحكم. فبسط سلطته على كامل البلاد، وأخرج غواتيمالا من اتحاد الولايات المتحدة لأميركا الوسطى الذي اقيم في تشرين الثاني ١٨٢٤ وانهار في ١٨٣٩. واستمر كاريرا في الحكم إلى ان مات في ١٨٦٥.

التأثير المكسيكي: كانت المكسيك تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على مختلف الاوضاع، خاصة الاوضاع السياسية، في غواتيمالا. وقد ازداد تأثيرها بعد موت كاريرا، وخاصة في ١٨٧١ عندما تمكن عدد من الاحرار الذين نزحوا من المكسيك من الاستيلاء على الحكم، واخذوا في تطبيق ما يشبه الاصلاح الذي طبق في المكسيك عام ١٨٦٧.

وظل التيار الاصلاحي التحرري في الحكم في غواتيمالا، إسميًا على الأقل، إلى سنة ١٩٤٤، ينقل الخطوات نفسها التي كانت تطبقها المكسيك مع فارق زمني.

فمن ١٨٧٣ إلى ١٨٨٥، حكم خوستو روفينو باريوس الذي قلّد طريقة حكم بطل النزعة التحررية المكسيكية الرئيس بينيتو خواريز بعد مضي عشر سنوات عليها، كما ان أحد خلفائه، مانويل استرادا كابريرا الذي حكم من ١٨٩٨ إلى ١٩٢٠ كان قد اتبع السياسة نفسها التي سبق وطبقها الرئيس المكسيكي بورفيريو دياز الذي أطاحته الثورة المكسيكية في ١٩١١.

دكتاتورية الجنرال أوبيكو: بعد إطاحة كابريرا بإحدى عشرة سنة، أي في ١٩٣١، دخلت غواتيمالا مرحلة طويلة سادها حكم الجنرال جورج أوبيكو الدكتاتوري الذي، وإن كان قد حافظ على المظاهر الديمقراطية للدستور، كان في الواقع يحكم البلاد بقبضة من حديد استجابة لمصالح كبار الملاك العقاريين وللرأسمال الأجنبي.

إلا ان تزايد النقمة الشعبية وتفاقم الأزمة الاقتصادية أديا في نهاية المطاف إلى إزاحة الجنرال أوبيكو عن الحكم.

ديمقراطية أريفالو: حل خوان خوسيه أريفالو Juan Jose Arevalo محل الجنرال جورج أبيكو. وكان اريفالو يحظى بتأييد شعبي، وحكم من ١٩٤٥ إلى ١٩٥١. ورغم وطنية وديمقراطية أريفالو فإن التيار القومي التقدمي الذي سبق له وتمكن من طرد أوبيكو لم يكن راضيًا تمام الرضا عن الرئيس الجديد. لذلك لم تأت سنة ١٩٥١ حتى أبعد عن منصبه.

تقدمية أربينز والتآمر الاميركي: في ١٩٥١، حلّ محل أريفالدو أحد العناصر من الضباط الشباب التقدميين، هو الكولونيل جاكوبو أربينز Jacobo Arbenz. وأول خطوة أقدم عليها الحكم الجديد هي تشريع الاصلاح الزراعي الذي، رغم اعتداله حيث أخذ بعين الاعتبار تقديم تعويضات كاملة عن الاراضي المستولى عليها للملاكين العقاريين الكبار وخاصة للشركة الاميركية سيئة الصيت (يونايتد فروت التي كانت تحتكر انتاج وتسويق كل الفواكه ليس في غواتيمالا فحسب بل في أغلب دول أميركا اللاتينية) فإن الاصلاح الزراعي أدّى إلى نقمة عارمة في تلك الاوساط وإلى عداء الحكومة الاميركية التي أخذت تتآمر على ذلك الحكم، إلى ان تمكنت وكالة الاستخبارت الاميركية المركزية (سي.آي.إي) في حزيران ١٩٥٤ من تجنيد عدد كبير من المرتزقة ومن الغواتيماليين اللاجئين، فمدّتهم بالاسلحة والاموال ودرّبتهم على حرب العصابات وأرسلتهم إلى داخل غواتيمالا انطلاقًا من معسكرات أقيمت في الهندوراس ونيكاراغوا بقيادة الكولونيل كارلوس كاستيلو أرماس. وبعد عشرة ايام من المعارك، استطاع أرماس ان يزيح الرئيس الشرعي (أربينز) ويحل محله من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٧ حيث اغتيل. فخلفه الجنرال ميغيل إيديغوراس (١٩٥٨-١٩٦٣) بدعم من الحكومة الاميركية وتأييد قوي من الملاكين الكبار والمحافظين داخل البلاد.

رغم انتصار التيار المحافظ الدائر في فلك الولايات المتحدة (وشركة يونايتد فروت)، فإن التيار التقدمي لم يفقد تأثيره في صفوف الشعب وداخل الجيش. فقام في ١٩٦٠ بمحاولة للاستيلاء على الحكم عسكريًا، إلا انه قمع بقسوة، الأمر الذي أدّى إلى امتعاض جماهيري شديد، وولّد حركة ثورية مسلحة.

ستة وثلاثون عامًا من الحروب الأهلية (١٩٦١-١٩٩٧)

بدء إقامة التنظيمات المسلحة والاقتتال الأهلي: بعد ستة أعوام من الانقلاب العسكري الذي أطاح الكولونيل جاكوبو أربينز (الرئيس الشرعي)، وهي نفسها الاعوام الستة التي انقضت على قيام تنظيم من المرتزقة نجحوا في إطاحة الرئيس المذكور، بدأ مسلسل تشكيل التنظيمات الشعبية الثورية، والأخرى المناهضة للثورة والموكول لها دعم الجيش الحكومي، وبدأ معها مسلسل الحروب الأهلية الغواتيمالية الذي امتد ٣٦ عامًا ولم يتوقف إلا في أوائل ١٩٩٧.

ففي ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٠، تشكلت طلائع الثوار من عدد من الضباط الاحرار المناصرين لثورة ١٩٥٩ الكوبية. وفي المقابل، شكل كبار الملاكين، بتواطؤ مع السلطة، «كتائب الموت» التي نظمت اغتيال عدد كبير من الفلاحين والنقابيين، وتنظيمات يمينية متطرفة أخرى، مثل «مانو بلانكا» (اليد البيضاء)، و«أوجو بور أوجو» (العين بالعين). وقد خمدت شعلة الثوار الأولى هذه نتيجة القمع والاضطهاد الذي مارسته بحقها القوات المسلحة مدعومة بالخبراء العسكريين الاميركيين، ونتيجة عمليات الاختطاف والاختفاء التي قضت تدريجًا على معظم زعمائها في نهاية الستينات. ثم ما لبثت ان عادت الحركة الثورية إلى الظهور لتستأنف عملياتها ضد النظام الذي تغيرت وجوه حكامه، لكنه بقي ثابتًا على نهجه العدائي تجاه الفئات الشعبية من الغواتيماليين، وخاصة منهم الفقراء والهنود.

انقلاب العقيد أزورديا وتثبيت الحكم العسكري: في آذار ١٩٦٣، أطاح انقلاب عسكري، بقيادة العقيد أنريكي بيرالتا أزورديا نظام الجنرال إيديغوراس. فركّز أزورديا كل السلطات بين يديه كرئيس للحكومة، وعلق الدستور، وحلّ المجلس النيابي. وفي ١٩٦٥ عمدت الجمعية التأسيسية النيابية، التي كانت قد انتخبت في ١٩٦٤، إلى وضع دستور جديد. وفي ١٩٦٦، انتخب الدكتور خوليو سيزار منديز مونتينيغرو رئيسًا للجمهورية لولاية تنتهي في ١٩٧٠ حين حلّ محله العقيد كارلوس آرانا أوزاريو، مرشح «حركة التحرير القومية» بعد حملة انتخابية عرفت احداثًا دموية.

وبعد أربع سنوات، انتخب الجنرال لوجيرود غارسيا، وهو الآخر من حركة التحرير القومية (اليمينية المحافظة) رئيسًا للجمهورية، وتسلم منصبه في تموز ١٩٧٤ رغم الطعون الكثيرة والاتهامات الخطيرة بالتزوير التي رافقت انتخابه.

حاول لوجيرود غارسيا القضاء على إرهاب القوى اليمينية المتطرفة ضد القوى اليسارية، ولكن بدون نتيجة محسوسة. وعند انتهاء ولايته، انتخب، في آذار ١٩٧٨، الجنرال فرناندو روميو لوكاس غارسيا رئيسًا للجمهورية.

عودة العمل الثوري إلى الظهور: إزاء تعاقب الجنرالات على رئاسة الجمهورية واستئثار الجيش بالحكم عمليًا، أخذت حركة المقاومة المسلحة تتشكل من جديد أو تظهر إلى العلن.

فبعد مرور أقل من سنة واحدة على عهد الجنرال فرناندو غارسيا، وبعد نحو عقد من العمل السري والتقرب المتواصل من السكان المحليين، عادت الحركة الثورية، متاثرة هذه المرة بانتصار الساندينيين في نيكاراغوا عام ١٩٧٩، وبـ«حيوية» ثوار السلفادور، فبُعثت آمال ثوار غواتيمالا بإمكانية انتزاع السلطة بقوة السلاح. وكان للقمع الوحشي والمجازر التي اقترفها العسكريون، وخاصة أنصارهم من الميليشيات، بحق الهنود الفقراء، أن دعّمت من مواقع الحركات الثورية وتعزيز صفوفها، وذلك بانضمام عدد كبير من المتذمرين والاحزاب والهيئات والشخصيات المعارضة، أو موافقتها على مطالبها السياسي. وأمام عمليات القمع والترهيب، أخذت مختلف الشرائح الشعبية تنتظم في هيئات ونقابات أو روابط للدفاع عن حقوقها.

وفي ايلول ١٩٧٩، جاء في تقرير منظمة العفو الدولية (أمنستي إنترناشيونال) ان عدد ضحايا العنف السياسي في غواتيمالا منذ ١٩٧٠ يتراوح بين ٥٠-٦٠ ألف قتيل (وزاد من هذه المأساة أنه في شهر شباط من تلك السنة، ١٩٧٩، نكبت غواتيمالا الوسطى بسلسلة من الهزات الارضية العنيفة، خلفت وراءها ٢٣ ألف قتيل و٧٧ ألف جريح وأكثر من مليون متشرد).

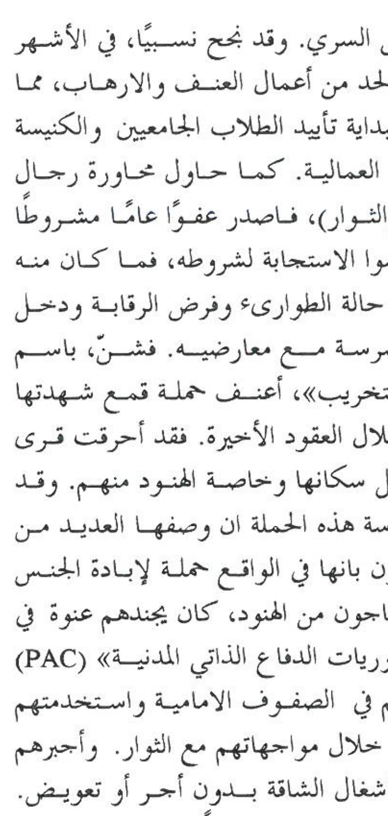
محصلة عقد من الزمن: سجّل تاريخ غواتيمالا المعاصر ان العقدين الممتدين من آذار ١٩٦٣ (انقلاب العقيد أزورديا) إلى ١٩٨٢ (نهاية ولاية الجنرال لوكاس غارسيا) بلغ فيهما عدد ضحايا العنف السياسي في غواتيمالا ٦٠ ألف قتيل، بحسب ما جاء في تقرير منظمة العفو الدولية (أمنستي إنترناشيونال). وزاد من هذه المأساة أنه في شباط ١٩٧٩، نكبت غواتيمالا الوسطى سلسلة من الهزات الارضية العنيفة، خلّفت وراءها ٢٣ ألف قتيل و٧٧ ألف جريح وأكثر من مليون متشرد.

كما سجّل هذا التاريخ أن جنرالات هذا

العقد (أصدقاء الولايات المتحدة التي تلقوا منها كل دعم) لم يتورعوا عن ارتكاب المجازر الجماعية بحق عشرات الألوف من الهنود، اطفالاً ونساء ورجالاً، دون رقيب ولا وازع. والقمع الوحشي هذا مورس بحق كل من سوّلت له نفسه الدفاع عن حقوق الهنود، وحوّل ٨٠٪ من السكان إلى فقراء يعيشون تحت عتبة الفقر. ومن الجدير بالذكر ان الشعب الهندي لجأ إلى الصمت خوفًا من مزيد من القمع، رغم انخراط عدد كبير من أفراده في صفوف المقاومة أو نزوحه إلى الخارج. كما عرفت هذه الحقبة رقابة مشدّدة كمّت افواه الصحافة والمعارضة واغتالت عددًا كبيرًا من المعارضين والنقابيين والصحافيين الوطنيين والاجانب الذين تعرضوا للحكم بالنقد. وقد عمدت حكومة روميو لوكاس غارسيا (١٩٧٨-١٩٨٢) إلى ارتكاب أولى المذابح الجماعية بحق السكان المدنيين.

عهد افرايم ريوس مونت (١٩٨٢-١٩٨٣): في الانتخابات الرئاسية والنيابية التي جرت في ٧ آذار ١٩٨٢ والتي قاطعتها القوى والاحزاب اليسارية، حصل مرشح الحكومة الجنرال أنجيل أنيبال غيفارا على الأغلبية وانتخب رئيسًا للجمهورية. وبالمقابل، فقد طعن المرشحون الآخرون بنزاهة الانتخابات وطالبوا بإلغاء نتائجها. وقبل ان يتسلم الرئيس المنتخب منصبه في تموز، قامت مجموعة من الضباط الشباب اليمينيين المتطرفين بانقلاب عسكري ونصّبوا الجنرال افرايم ريوس مونت (وكان مرشحًا فاشلاً في انتخابات ١٩٧٤) رئيسًا للجنة عسكرية ثلاثية. وقد حُلّ الكونغرس وعُلّق الدستور وحُظرت الاحزاب السياسية. وما لبث الجنرال ريوس مونت أن حلّ الزمرة الثلاثية وتسلم مهام رئاسة الجمهورية في حزيران ١٩٨٢.

حاول الجنرال ريوس مونت، في البداية، محاربة الفساد وإعادة تنظيم الجهاز العدلي والقضاء



على البوليس السري. وقد نجح نسبيًا، في الأشهر الأولى، في الحد من أعمال العنف والارهاب، مما أكسبه في البداية تأييد الطلاب الجامعيين والكنيسة والاتحادات العمالية. كما حاول محاورة رجال العصابات (الثوار)، فاصدر عفوًا عامًا مشروطًا عنهم، فرفضوا الاستجابة لشروطه، فما كان منه إلا ان أعلن حالة الطوارىء وفرض الرقابة ودخل في مجابهة شرسة مع معارضيه. فشنّ، باسم مكافحة «التخريب»، أعنف حملة قمع شهدتها غواتيمالا خلال العقود الأخيرة. فقد أحرقت قرى بكاملها وقتل سكانها وخاصة الهنود منهم. وقد بلغ من شراسة هذه الحملة ان وصفها العديد من رجال القانون بانها في الواقع حملة لإبادة الجنس الهندي. والناجون من الهنود، كان يجندهم عنوة في صفوف «دوريات الدفاع الذاتي المدنية» (PAC) التي وضعتهم في الصفوف الامامية واستخدمتهم كدرع واق خلال مواجهاتهم مع الثوار. وأجبرهم على أداء الأشغال الشاقة بدون أجر أو تعويض. وجاء الحساب النهائي مثقلاً بأرقام الضحايا والجثث: ١٠٠ ألف قتيل و٤٠ ألف مفقود، و٤٥٠ قرية مدمرة، ومليون نازح، و٢٠٠ ألف لاجىء إلى خارج البلاد.

نتيجة لذلك، فقد انعزل نظام ريوس مونت عن كل القوى المنظمة والحية في غواتيمالا ابتداء بالكنيسة الكاثوليكية القوية النفوذ وانتهاء برجال الاعمال، إضافة إلى القوى الديمقراطية والطلابية. أما الجيش فقد أيّد العمليات ضد ما سماه بـ«التخريب». إلا ان العديد من الضباط أخذوا يكتشفون فداحة الثمن بالنسبة إلى النتائج المحققة. وعلى الرغم من ان الجيش قد تمكن في البداية من إحلال الأمن ودحر الثوار، فإن الحركات الثورية ما لبثت ان استدركت نفسها وأعادت تنظيم صفوفها بسرعة ونجحت في استئناف عملياتها ابتداء من عام ١٩٨٣. وقد نشطت هذه الحركات في شمالي البلاد وغربيها، كما استطاعت ان توجه



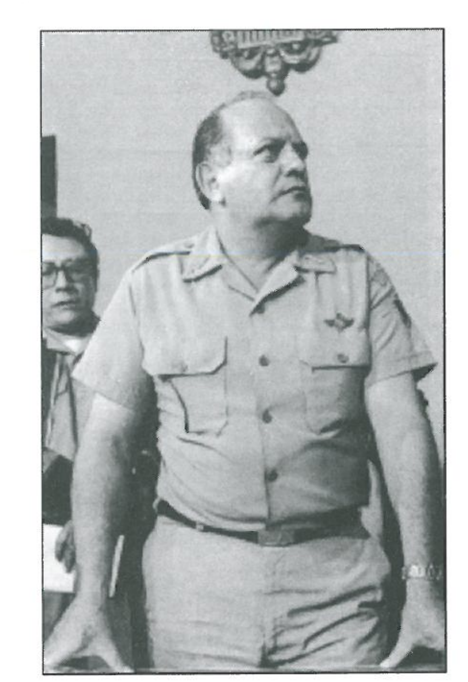
الجنرال غيفارا (في الصورة الى اليسار) يحيي انصاره، وبعد وقت قصير حل محله الجنرال ريوس مونت (في الصورة الى اليمين) (آذار ١٩٨٢).

بعض الضربات الموجعة لقوات النظام حتى بالقرب من العاصمة.

في كانون الثاني ١٩٨٣، أظهر الاميركيون عدم رضاهم عن موقف حليفهم الجنرال ريوس مونت اللامبالي من النظام السانديني في نيكاراغوا في وقت كانت فيه السياسة الاميركية تبذل كل جهودها لمحاصرة هذا النظام والقضاء عليه. ومن جهة أخرى، فقد أدّى تزايد الانتهاكات لحقوق الانسان في غواتيمالا واستمرار عمل المحاكم السرية إلى حدوث ضجة عالمية وإلى توتير العلاقات الاميركية-الغواتيمالية. وفوق كل هذا فقد ارتكب النظام بعض الاخطاء تجاه المؤسسة العسكرية وخاصة في تعامله مع صغار الضباط، ما خلق بعض الانقسامات في القوات المسلحة. وقد ظهر ذلك علنًا في ٢٩ حزيران ١٩٨٣، حين أعلن سلاح الجو وأربع حاميات من الجيش تمردها على سلطة الجنرال ريوس مونت ودعت إلى عودة الحكم الدستوري واستقالة مستشاري الرئيس. وتظاهر الجنرال بقبول هذه الشروط بدون اقتناع.

لُقب الجنرال ريوس مونت بـ«آية الله غواتيمالا» نظرًا إلى فرادة شخصيته بين باقي العسكريين والسياسيين في غواتيمالا وخارجها، وإلى نزعته الصوفية، وإلى إيمانه بأنه «ظل الله على الارض»، وبأن رسالته هي تطهير البلاد من الفساد وإقامة حكم الاخلاق فيها. وينتمي ريوس مونت إلى «كنيسة الكلمة»، وهي طائفة بروتستانتية مقرها في ولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة. ولم ينجح خلال فترة توليه الحكم القصيرة (١٦ شهرًا) إلا في تأليب غالبية السكان ضده ومعارضة كل القوى الغواتيمالية السياسية.

عهد الجنرال أوسكار همبرتو ميجيا فيكتورس: في ٨ آب ١٩٨٣، قاد هذا الجنرال، وكان وزيرًا للدفاع، انقلابًا ناجحًا بدا منسقًا إلى أكثر الحدود مع الولايات المتحدة. ومما أكّد ذلك في حينه ما أعلن (بدون نفي) عن رحلة خاطفة كان الجنرال ميجيا قد قام بها إلى الهندوراس عشية قيامه يالانقلاب حيث التقى بزميليه وزيري دفاع السلفادور والهندوراس وضابط اميركي رفيع هو قائد قوات المارينز في باناما.



الجنرال اوسكار ميجيا (نيسان ١٩٨٣).

وبرّر الجنرال ميجيا فيكتورس انقلابه بضرورة كبح جماح «الطموح الشخصي لأولئك الذين يريدون الاستئثار بالحكم»، ووضع حد لتصرفات «مجموعة دينية متعصبة وعدوانية». والجنرال ميجيا، بعكس سلفه، ينتمي إلى الطائفة الكاثوليكية، وهو محافظ وواحد من المظليين كان قد تخرج في المدارس العسكرية الاميركية في قطاع قناة باناما.

اهتم الرئيس الجديد، منذ ايامه الاولى في الحكم، بإعادة تنشيط «مجلس دفاع اميركا الوسطى» (كوديكا Codeca) الذي يضم غواتيمالا والسلفادور وهندوراس، كما عبر عن ادانته القاطعة للنظام الساندينى في نيكاراغوا. وعلى الصعيد الداخلي، حاول النظام الجديد امتصاص النقمة الشعبية على القوات المسلحة لتسلطها على مقدرات البلاد، وعلى ممارساتها الدموية، فأمر بحل المحاكم السرية وأعلن، في تشرين الاول ١٩٨٣، عفوًا لمدة ثلاثة أشهر لاعطاء الفرصة لرجال العصابات بإلقاء السلاح. ولكن هذا الاجراء لم يغير من موقف الثوار الذين ظلوا، وخاصة منهم «جيش تحرير الفقراء»، يحاربون السلطة. لا بل أخذ ثوار الريف والمدن يوسعون نشاطهم مقابل تعاظم القمع الحكومي الذي أخذ يطال حتى رجال دين الكنيسة الكاثوليكية (راجع «لاهوت التحرير» في مادة «اميركا»، ج٣، ص٢٢٧).

وعلى اثر اغتيال ٦ اميركيين على أيدي القوات الحكومية في شمالي البلاد، جمّد الكونغرس الاميركي المساعدة التي كان قد طلبها الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، لمساعدة غواتيمالا في ١٩٨٤. لكن اسرائيل، كانت من جهة ثانية مستمرة في مد المساعدة العسكرية لغواتيمالا وبيعها الأسلحة وتزويدها بأكثر من ٣٠٠ مستشار عسكري.

وعلى كل حال، فأميركا التي أوقفت المساعدة (لعام ١٩٨٤) لغواتيمالا ولعدد من دول اميركا الوسطى، كانت آنذاك قد اطمأنت إلى ان معظم الأنظمة السياسية في اميركا الوسطى تمكنت من احتواء الحركات الثورية التي كانت تحذو حذو السندينيين في نيكاراغوا. وحتى في حالات عجز هذه الأنظمة عن القضاء على الحركات الثورية، فإنها تمكنت من تضييق الخناق عليها، وحالت دون نجاحها في إسقاط أنظمتها.

لهذا، دفعت الولايات المتحدة (منذ اوائل ١٩٨٤) باتجاه استبدال الانظمة الدكتاتورية بأنظمة «لائقة»، قادرة على إضفاء صورة ديمقراطية.

وتطبيقًا لهذا التوجه العام، أجرى الجنرال ميجيا انتخابات نيابية في تموز ١٩٨٤ (ووعد بإجراء انتخابات رئاسية في ١٩٨٥)، وجاءت نتائجها بمثابة مفاجأة إذ فاز بها حزب الديمقراطية المسيحية (يميني معتدل) ضد احزاب اليمين المتطرف. وكانت هذه هي المرة الأولى منذ ١٩٦٦ التي تجري فيها انتخابات اعتبرت «شبه حرة».

لكن هذه الخطوة الديمقراطية لم تحقق، على الصعيد الأمني، تقدمًا جديًا. لا بل ان العنف السياسي، بأشكاله كافة، كاد يصبح في النصف الاول من ١٩٨٥ اللغة الوحيدة بين السلطة والثوار. فقد ارتفع عدد المخطوفين على أيدي الأجهزة غير النظامية (المرتبطة بأغلبها بالسلطة)، وازداد معدل الاصطدامات الدامية بين الجيش والثوار في الارياف.

عهد فينيسيو سيريزو: في ١٩٨٥، وكما كان محدّدًا، تم انتخاب فينيسيو سيريزو، مدني، من الحزب الديمقراطي المسيحي، بـ٦٨٪ من الاصوات، عقب الانفتاح الديمقراطي الذي اضطر الجيش إلى إجرائه إثر الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة لتهدئة أجواء التوتر السائدة. ومنذ ١٩٨٥، أخذ الرؤساء المدنيون يتعاقبون بالانتخاب، لكن سلطة الجيش استمرت قوية.

ومما قاله الرئيس المنتخب في خطاب إثر فوزه: «في الأشهر الأولى لولايتي سأتمتع بـ٣٠٪ من النفوذ وسأصل إلى ٥٠٪ خلال السنتين التاليتين. ولكني، خلال السنوات الخمس من عهدي لن أتمتع بأكثر من ٧٠٪ من السلطة».

وبالفعل، لم يتمكن سيريزو من تطبيق مشاريع الاصلاح الضريبي وتطوير المناطق التي كان يعتزم إدخالها، كما عجز عن تنفيذ الاجراءات التي أعلنها لتحسين أوضاع السكان الفقراء. إذ عمد العسكريون إلى القيام بـ«انقلابات عسكرية تقنية» لاجباره على التراجع عن قراراته.

ففي ١٩ ايار ١٩٨٩، أثناء وجود وفد يمثل اتحاد المعارضة في غواتيمالا من اجل المشاركة في الحوار الذي كانت اللجنة الوطنية للوفاق قد دعت إليه، قامت القوات المسلحة، نزولاً عند طلب أفراد من الأوليغارشية الحاكمة، بتهديد أفراد الوفد بالموت، مما اضطرهم إلى مغادرة البلاد.

ورغم بقاء الرئيس في منصبه إثر هذا «الانقلاب التقني»، إلا انه عرف حدوده وامتنع عن تجاوزها.

وعلى هذا الصعيد أشار تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٠، إلى «تعرض المعارضة للاعتداءات والمضايقات بشكل منتظم على أيدي قوى الأمن أكانوا باللباس الرسمي أو المدني». هذا فيما درج الرئيس سيريزو على نفي مسؤولية السلطات الرسمية عن هذه الاعتداءات.

المشهد العام عند نهاية عهد سيريزو: وانتهى عهد سيريزو وسط أنباء الفضائح والرشاوى والسرقات والاغتيالات السياسية وتصفية الحسابات. كما اتهم وزراؤه بنهب خزينة الدولة والاستيلاء على مساعدات الاحزاب الديمقراطية المسيحية في العالم والهيئات الدولية. وفي ٢١ تشرين الاول ١٩٩٠، اغتيلت العالمة ميرنا ماك شانغ وسط العاصمة على يد أحد أعضاء الحرس الجمهوري. كما اضطر الاتحاد الثوري الديمقراطي إلى التراجع عن ترشيح ممثل عن اليسار المعتدل للانتخابات الرئاسية بسبب اغتيال أحد أبرز زعمائه القياديين، همبرتو غونالي (في ١٥ تشرين الاول ١٩٩٠).

من جهة ثانية، وعلى جانب الحركة الوطنية والشعبية ومقاومة الثوار المسلحة، انتهى عهد سيريزو، على تمكن الثوار من توجيه الضربات بانتظام إلى مواقع القوات الحكومية المبعثرة في الغابات مرغمة إياها على الانسحاب ومنقذة السكان هناك من ممارسات هذه القوات القمعية. وفي ايلول ١٩٩٠، قررت المجموعات السكانية المقاومة في منطقة «أكسان» و«سييرا» الخروج إلى العلن. فعقدت أول جمعية عمومية تقرر على أثرها إطلاق نداء عام يطلب تدخل المجتمع الدولي لمساعدتها.

ولم تلبث الأمم المتحدة ان أرسلت أحد مستشاريها، السيد تموشات، للتحقيق في انتهاك

حقوق الانسان. كذلك قام ممثل منظمة حقوق الانسان في غواتيمالا، ليون كاربيو (انتخب في ما بعد رئيسًا للجمهورية) بزيارة إلى مناطق التجمعات، وطالب السلطات بالاعتراف بها كـ«مجموعات مدنية غير مقاتلة».

وعلى رغم قرارات المنع، قادت ريغوبيرتا منشو، المناضلة الهندية الغواتيمالية، مسيرتين شعبيتين نجحتا بربط العاصمة بمخيمات السكن، وبلفت أنظار المجتمع الدولي إلى قضية الهنود الغواتيماليين، فيما تسنى لأربعمائة مراقب وطني وأجنبي الاطلاع على هشاشة أوضاعهم المعيشية. وريغوبيرتا منشو حازت على جائزة نوبل للسلام (١٩٩٢)، وكانت فقدت معظم أفراد عائلتها في مجازر ارتكبتها القوات الحكومية، فأصبحت رمزًا استشهاديًا للشعوب الهندية في القارة الاميركية. وبدا في حينه ان لجنة تحكيم جائزة السلام في استوكهولم ارادت أن ترمز، عبر هذه الجائزة الممنوحة لها، وأن تحتفل، بهذه الطريقة، بالمئوية الخامسة لاكتشاف القارة الاميركية.

ونظمت مسيرة أخرى للهنود باتجاه العاصمة في ٧ ايلول ١٩٩٣، واستهدفت مقابلة راميرو دي ليون كاربيو (الذي كان قد أصبح رئيسًا للجمهورية). ولكن هذا الأخير رفض الاعتراف بالمجموعات ما لم تخضع لسلطة الجيش. وبالطبع رفضَ الهنود الخضوع للقوات المسلحة وطالبوا بالعودة إلى تعاونياتهم الزراعية السابقة بعد اخراج العناصر المسلحة منها.

كما شهدت بداية التسعينات بداية عودة المهجرين الذين كانوا قد لجأوا إلى المكسيك؛ وقد ضم هؤلاء أصواتهم إلى أصوات المجموعات المطالبين بالعودة إلى منطقة أكسان التي أعادت السلطات، في هذه الأثناء، بناءها وجاءت بسكان جدد للحلول محل من هُجّر ورحّل عنوة. وبدأ أعضاء المجموعات السرية تأييدهم لطرح الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي (يضم مختلف المنظمات الثورية)، ولطرح الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية والحركات النقابية والشعبية والهنود ومنظمات الدفاع عن حقوق الانسان. واتفق الجميع على المطالبة بالحرية واحترام حقوق الانسان وإلغاء دوريات الدفاع الذاتي المدنية ووضع حد للقمع والاعتراف بحقوق الهنود وإرساء العدالة الاجتماعية.

عهد خورخي سيرانو إلياس: بدأ العام ١٩٩١، ولم يكن أمام الناخبين سوى الاختيار بين مرشح الديمقراطية المسيحية، السيئة السمعة بسبب عهد سيريزو المشرف على النهاية، وبين اليمين أو اليمين المتطرف.

وفي ٦ كانون الثاني ١٩٩١، إثر حملة دعائية مدعومة من الاتحاد الديمقراطي الدولي، فاز مؤسس «حركة العمل التضامني» MAS خورخي سيرانو إلياس الذي كان اشتهر بسبب عضويته في لجنة الوفاق الوطني المكلفة بدء الحوار مع الثوار، وكممثل لأحزاب المعارضة.

إلا ان الرئيس المنتخب أحاط نفسه بمعاونين معروفين بانتمائهم إلى القطاعات التي دعمت صديقه الجنرال ريوس مونت الذي كان عرف بممارساته الدموية وبتطبيق سياسة الارض المحروقة. وبالفعل، سجلت الأشهر الثمانية الأولى من ولايته تصاعد عمليات الاغتيال التي بلغت ٧٣٠ عملية اغتيال، أي بمعدل ٣ عمليات اغتيال في اليوم الواحد. فسارع الجيش إلى إعلان تخليه عن رئيس الجمهورية عندما قام هذا الأخير، في ٢٥ ايار ١٩٩٣، بـ«انقلاب مدني» عقب محاولته تعليق الضمانات الدستورية وحل البرلمان. وعلى الأثر أنزلت الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الاوروبي عقوبات اقتصادية، فجمّدت مساعدات بملايين الدولارات كانت مخصصة لغواتيمالا. كذلك دفع موقف الكنيسة الكاثوليكية المناهض، والدعوة التي اطلقتها المناضلة الهندية ريغوبيرتا

منشو إلى العصيان المدني، الجيش إلى سحب الغطاء عن الرئيس خورخي سيرانو إلياس الذي ما لبث أن هرب إلى السلفادور.

على صعيد الوضع الشعبي، خلال عهد إلياس، فقد كانت المباحثات التمهيدية التي بدأت في ٢٦ نيسان ١٩٩١ وأدّت إلى إصدار «بيان مكسيكو» بين وفد الاتحاد الثوري الوطني وممثلي الحكومة والجيش، قد أثارت موجة من التفاؤل بقرب الخلاص من الحرب الأهلية والتوصل إلى حلول تأخذ بعين الاعتبار مطالب الهنود والعودة إلى الحياة الديمقراطية بعد إعادة الجيش إلى ثكناته. وتميزت مواقع الثوار (الممثلين بالاتحاد الثوري) بالقوة سيما وأن الاتحاد حرص، قبيل الاجتماع المذكور، على التنسيق بين ممثلي الاحزاب السياسية وأرباب العمل والإكليروس والهيئات الشعبية والنقابية. ورغم التهديدات التي وجهها وزير الدفاع الجنرال بولانوس لممثلي الهيئات المذكورة بهدف منعها من التنسيق مع الثوار، أصدرت، عقب اجتماعات المكسيك في نهاية تشرين الاول ١٩٩١ بيانًا مشتركًا يدعو إلى حوار وطني بمشاركة مختلف ممثلي الشعب وفئاته.

إلا ان مواقف الجيش تميزت بالعدوانية إزاء الموقف الحواري هذا وأجواء التفاؤل التي سادت البلاد. فعلى رغم اشتراك وفد مؤلف من خمسة من كبار الضباط التابعين للقيادة العامة العسكرية في مباحثات مكسيكو، انعكست الخلافات والانقسامات في صفوف القوات المسلحة على أجواء المفاوضات. وفي حين دعم قسم من الضباط المشروع الاصلاحي الذي فرضته واشنطن، حاول التيار المرتبط بمصالح الأوليغارشية الحاكمة واليمين المتطرف عرقلة المفاوضات حفاظًا على الاوضاع الراهنة ومتهمًا الضباط المشاركين فيها بالخيانة. هذا، وعمد الضباط إلى تهديد المعارضة والنقابات والصحافة، وتنفيذ عدد من الاغتيالات والاعتداءات بحق أفرادها. فقتل مراسل الـ«فايننشال تايمز» البريطانية، أنسون يونغ، في ٣٠ تموز ١٩٩١. كما دفع الانفجار الذي وقع في مبنى يضم عددًا من وكالات الأنباء الدولية، إلى إغلاق مكاتبها موقتًا.

وهذه الجولة الأولى من المباحثات (التي بدأت في مكسيكو) ما لبثت ان قطعت بعد عامين دون التوصل إلى أي اتفاق. إذ اعترضت القوات المسلحة طلب الثوار تخفيض عدد افرادها ورفضت قبول تشكيل لجنة خاصة حول انتهاكات حقوق الانسان. وفي المقابل رفض الاتحاد الثوري التوقيع على أي اتفاق لوقف النار ما لم توضع مسألة حقوق الانسان ومسؤولية القوات المسلحة على جدول الاعمال. واستمرت الحرب الأهلية.

عهد راميرو دي ليون كاربيو: على أثر هروب خورخي سيرانو إلياس إلى السلفادور (١٩٩٣)، تشكلت «هيئة الوفاق الوطني» التي جمعت، بالاضافة إلى ممثلي القطاع الخاص، مختلف التيارات الشعبية. وقد دفعت هذه الهيئة البرلمان إلى انتخاب المحامي راميرو دي ليون كاربيو رئيسًا للجمهورية حتى انتهاء ولاية سيرانو نهاية ١٩٩٥. والمعروف عن كاربيو دفاعه عن حقوق الانسان.

وفي الشهر الأول من ١٩٩٤ استأنفت مباحثات مكسيكو بين الحكومة والثوار، وبدأت الاتفاقات تتوالى بين الحكومة والجيش والثوار.

ففي آذار١٩٩٤، تم توقيع الاتفاق بشأن حقوق الانسان. وفي حزيران ١٩٩٤، تم الاتفاق حول عودة المهجرين وإنشاء لجنة للتحقيق في التجاوزات المرتكبة خلال الحرب. وفي آذار ١٩٩٥، تم الاتفاق على الاعتراف التاريخي بحقوق السكان الاصليين (الهنود، «المايا»).

عهد الرئيس الحالي ألفارو أرزو: مع مباحثات السلام، كانت العمليات العسكرية بين الثوار والقوات الحكومية مستمرة بانتظار الاتفاق–

الحل النهائي. وعشية الانتخابات الجديدة (اوائل تشرين الثاني ١٩٩٥) أعلن الثوار وقف اطلاق النار لأول مرة منذ أكثر من ٣٠ عامًا، وكانوا قاطعوا في السابق الانتخابات التي شهدتها البلاد.

وفاز ألفارو أرزو بهذه الانتخابات (١٤ كانون الثاني ١٩٩٦) وكان مرشح حزب التقدم الوطني اليميني المعتدل، بنيله، في الدورة الثانية ٣٥،٥٦٪ من الاصوات، في حين نال منافساه: ألفونسو بورتيو، زعيم الجبهة الغواتيمالية، ٢٢،٠٨٪؛ وريوس بونتي المدعوم من القساوسة الانجيليين ٢٢،٠٨٪؛ بينما دعمت الكنيسة الكاثوليكية أرزو وبقوة. واختار الرئيس أرزو لالقاء خطابه الاول الصالون الرئيسي للمركز الثقافي الذي يحمل إسم «ميغيل-أنجل-أستورياس»، أول غواتيمالي يحمل جائزة نوبل للآداب ووالد أحد أهم قادة الثوار.

تابع الرئيس ألفارو أرزو سياسة سلفه، وتمكن من وضع حد للحرب الأهلية وإعادة السلام والاستقرار إلى غواتيمالا بعد ٣٦ سنة من الاضطرابات والاقتتال الأهلي. فوقع مع الثوار اتفاقًا بشأن المسائل الاقتصادية-الاجتماعية، والوضع الزراعي (ايار ١٩٩٦)، تلاه اتفاق نص على تخفيض عدد القوات المسلحة وتسليم وزارة الدفاع إلى مدني، وإجراء اصلاحات جذرية للنظام القضائي (ايلول ١٩٩٦).

وقد أدت هذه الاتفاقات المتعاقبة (منذ تشرين الاول ١٩٩٤ في عهد كاربيو) إلى التوقيع على معاهدة السلام النهائية في ٢٩ كانون الاول ١٩٩٦، وسط أجواء من الارتياح لخلاص غواتيمالا وسكانها الاصليين من عقود من القمع والاضطهاد والاستعباد والإنكار. وقد وضعت هذه المعاهدة حدًّا لواحدة من أطول حروب الثوار في اميركا اللاتينية وأعنفها. وحضر حفل التوقيع الرئيس الغواتيمالي ألفارو أرزو وزعيم الثوار رولاندو موران وزعماء عدد من دول اميركا اللاتينية واسبانيا وعدد من الشخصيات البارزة من مختلف انحاء العالم. وشارك الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي، الذي توسط في المفاوضات، في حفل التوقيع وحض العالم على عدم تجاهل هذا البلد الفقير بعدما انتهت الحرب فيه، وقال غالي إنه «يجب على المجتمع الدولي ألا يدير ظهره لمشاكل غواتيمالا خصوصًا في المراحل الأولى الحرجة من التنفيذ» (للمزيد حول هذه الحرب الأهلية، راجع تاليًا، باب «معالم تاريخية»).

زعيم الثوار رولاندو موران يضيء شعلة السلام (٢٩ كانون الاول ١٩٩٦).



معالم تاريخية

□ **جائزة نوبل للسلام للمناضلة ريغوبيرتا منشو:** راجع «المشهد العام عند نهاية عهد سيريزو» في النبذة التاريخية.

□ **«العفو العام»، المطلب الأهم للعسكريين الغواتيماليين:** إن الحرب الأهلية التي سادت بين ١٩٦٠ و١٩٩٦ هي من أطول الحروب وأكثرها دموية في اميركا اللاتينية. فلقد أودت بحياة ١٥٠ ألف شخص بينما كان «الاختفاء» مصير ٤٥ ألفًا، وبات المنفى، خصوصًا إلى المكسيك، طريقًا لعدد مماثل، وبلغ عدد المهجرين من بيوتهم المليون نسمة. وكانت مقاطعة كيشه هي الأكثر تأثرًا، وقد كتبت جرائم لاس دوس أيريس وكرامان وشاكاتليم وشاحول ولاس كانوناس وباجافيراباز بحروف من دم.

كان من الواضح، منذ وقت طويل ان المؤسسة العسكرية والشرطة لن تقبلا بتوقيع اتفاق سلام (بين الحكومة والثوار) ما لم ينص على عفو عام. وقد تمّ في هذا الاتجاه إصدار ١٤ قرارًا بالعفو ما بين ١٩٨٢ و١٩٨٨ (تنص المادة ١٧١ من الدستور الغواتيمالي على إمكان منح العفو) من أجل تأمين حماية هؤلاء الذين داسوا على الدستور أو ارتكبوا الجرائم.

وقد أثارت فكرة إصدار عفو جديد يغطي المرحلة بين ١٩٨٨ و١٩٩٦ اعتراض قسم من أهل الضحايا الذين نجحوا في حزيران ١٩٩٦ (أي قبل نحو ستة أشهر من توقيع المعاهدة بين الحكومة والثوار التي انهت الحرب) في تشكيل تحالف عريض برفض المشروع الرامي إلى تحرير المجرمين من العقاب.

وفي رسالة مفتوحة إلى الرئيس أرزو، مهندس السلام، يؤكد هؤلاء الأهل ان للضحايا وحدهم الحق في منح العفو أو عدم منحه. وقد أعلن مقاتلو «الاتحاد الوطني الثوري في غواتيمالا» انهم غير معنيين بهكذا إجراء لأنهم لم يرتكبوا جرائم طول «نضالهم العادل دفاعًا عن الحقوق الأساسية للفقراء، أكانت إقتصادية أو اجتماعية أو سياسية». كذلك اعترض كل من المدعي العام والكنيسة على مشروع العفو، بالاضافة إلى الضغط الذي مارسه الرأي العام الدولي. وقد أدّى ذلك إلى اضطرار اللجنة الرسمية لتجميد المشروع موقتًا.

رغم كل ذلك، تم منح العفو في ١٢ كانون الاول ١٩٩٦ (أي قبل ١٧ يومًا تحديدًا من توقيع السلام) في إطار اتفاقية مدريد الجزئية للسلام. وتدعو المعاهدة إلى الموافقة على قانون للمصالحة الوطنية يعلن انتفاء المسؤولية الجزائية عن الجرائم المرتكبة خلال المواجهات الداخلية المسلحة.

وقد تبين ان مجال تطبيق هذا القانون أضيق من المجالات التي تشملها قوانين العفو الشائعة في باقي دول اميركا اللاتينية، فقد ظلت خاضعة للعقاب في غواتيمالا الجرائم المرتكبة خارج المواجهات المسلحة وتلك التي لا يسري عليها التقادم الجنائي أو لا تسقط عنها المسؤولية الجزائية بموجب القانون الوطني أو عملاً بالمعاهدات الدولية التي وقّعت عليها غواتيمالا. أما في ما يتعلق بالجرائم «الناتجة» من النزاعات المسلحة فستنظر المحكمة إلى كل حالة على حدة (عن ويلي ج.ستيفنز، سفير بلجيكا في أميركا الوسطى-مقره في سان خوسيه في كوستاريكا- «لوموند ديلوماتيك»، عدد ايار ١٩٩٨، ص٢٢-٢٣؛ ترجمته «النهار» ونشرته، ص١٨-١٩).

□ **«فرق الموت» الغواتيمالية ودور الاستخبارات الاميركية فيها:** في السبعينات والثمانينات تناقلت وسائل الاعلام العالمية أخبارًا كثيرة تذكر هذه الفرق وتتكلم عن جرائمها الوحشية، خاصة ضد المدنيين الأبرياء. وفي تقريرها، لعام ١٩٩٥، عادت منظمة العفو الدولية (أمنستي إنترناشيونال) وذكرت هذه الفرق في سياق إعلانها «ان الجيش الغواتيمالي قتل أكثر من ١١٠ آلاف مدني منذ ١٩٧٨ معتمدًا على وحدة «جي ٢» ووحدة أخرى يطلق عليها إسم «أركيفو»، وتعرف الوحدتان باسم فرق الموت».

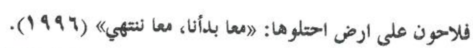
وفي ١ نيسان ١٩٩٥، نشرت «الحياة»، نقلاً عن مجلة «ذي نيشن» الاميركية، ما حرفيته:

عمل عملاء سريون اميركيون عقودًا طويلة داخل وحدة للجيش الغواتيمالي عذبت وقتلت آلاف المواطنين.

وستنشر المجلة في مقال مخصص عدد ١٧ نيسان (١٩٩٥) توافرت نسخ منه أمس الجمعة، ان هؤلاء العملاء كانوا يعملون في السفارة الاميركية ويعيشون في منازل آمنة وفنادق، وعملوا مع نخبة من الضباط الغواتيماليين الذين كانت وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية (سي.آي.إي.) تدفع لهم سرًا وتورطوا في عدد من الجرائم



فلاح وزوجته من الهنود المايا.



فلاحون على ارض احتلوها: «معا بدأنا، معا ننتهي» (١٩٩٦).



السياسية والاغتيالات. وجاء في التقرير ان رجال استخبارات اميركيين وغواتيماليين تكلموا عن الوحدة المعروفة باسم «جي٢»، وتعاونها السري مع الاستخبارات الاميركية وان ثلاثة رؤساء سابقين لغواتيمالا أكدوا صحة المعلومات.

وأضاف التقرير ان الكولونيل خوليو روبرتو ألبيريز، الضابط الغواتيمالي الذي تورط في جريمتي قتل زعيم المتمردين أفران باماكا فالاسكويز وميشيل ديفين، ناقش في مقابلة معه كيف كانت وكالة الاستخبارات تقدم النصائح وتساعد في إدارة «جي٢».

وتابع ان العملاء اعتادوا الذهاب إلى غواتيمالا لتدريب وحدة «جي٢» وانه حضر محاضرات للاستخبارات الاميركية في قواعد للوحدة عن أساليب «التخريب المضاد» و«كيفية ادارة عناصر القوة» من أجل «تقوية الديمقراطية».

وأعلنت وزارة العدل أول من أمس الخميس (أي في ٣٠ ايار ١٩٩٥) ان مكتب التحقيقات الاتحادي بدأ تحقيقًا في الادعاءات بأن أجهزة الاستخبارات الاميركية أتلفت سجلات لتغطية عملها بجريمتي القتل. وأمر الرئيس الاميركي بيل كلينتون بمراجعة شاملة لدور الحكومة الاميركية في القضيتين.

ونقلت «ذي نيشن» عن مصادر في الاستخبارات الاميركية والغواتيمالية قولها إن ثلاثة على الأقل من رؤساء «جي٢» في الفترة الأخيرة، كانوا يتلقون أموالاً من الاستخبارات الاميركية وهم الجنرال إدغار غاتان والكولونيل أوتو بيريز مولينا والجنرال فرانشيسكو أورتيغا منالدو. وانهم تولوا المنصب وقت وقوع اغتيالات اعداء الحكومة.

ونقلت المجلة عن الكولونيل جورج هوكر رئيس وكالة الاستخبارات الاميركية في غواتيمالا من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٩: «سيكون موقفًا محرجًا إذا أظهر كشف المدفوعات كل الاشخاص الذين تلقوا اموالاً من الاستخبارات المركزية الاميركية في الجيش الغواتيمالي».

□ لجنة تقصي الحقائق حول انتهاك حقوق الانسان: تألفت هذه اللجنة من ثلاثة مقررين: السيدة البروفسور الالماني كريستيان توموشات، ممثلة مجموعات السكان الأصليين في غواتيمالا (الهنود)، والسيدة أوتيليا لوكس دي كوتي، والحقوقي الغواتيمالي إدغار ألفردو بالسلز توخو.

انبثقت هذه اللجنة عن اتفاقية أوسلو الجزئية (١٩٩٤) التي فرضت عليها عددًا من القيود. فلا يحق لها مثلاً في تقريرها النهائي تجريم الافراد ولا إصدار أحكام ذات طابع قضائي. ويمكنها في المقابل تحديد المسؤولية المؤسساتية عن الجرائم المرتكبة.

خارج هذه التحقيقات الموسعة التي شملت نحو ٢٠٠ حالة، تتابع اللجنة تقصي الجرائم ضد الانسانية التي ارتكبها الطرفان ورفع التوصيات التي من شأنها الحؤول دون تكرار هذه الجرائم. لكن هذه التوصيات ليست ذات طابع إلزامي، الأمر الذي يحدّ من مفعولها. اخيرًا تقترح اللجنة إجراءات للتعويض المعنوي والمادي عن الضحايا.

بدأت اللجنة نشاطها في ٣١ تموز ١٩٩٧، بعد أشهر عدة من التأخير. وقد اضطرت إلى تمديد مهلة إصدار تقريرها النهائي سنة كاملة. وقد تركّز التحقيق قبل كل شيء على سبعة أنواع من الجرائم وهي انتهاكات حقوق الانسان المؤدية إلى الموت، الاصابات البالغة، التعذيب، المعاملة الوحشية والإذلال، الاغتصاب، المفقودون والمختطفون. وقد وجهت نداءات في الصحف طلبًا لشهادات من المواطنين. في البداية بقي الخوف على رغم ضمان عدم الكشف عن هوية المخبر ولا حتى عن مضمون شهادته. لم تكن اللجنة الغواتيمالية قادرة على إرغام أي كان على الادلاء بشهادته. فعلى سبيل المقارنة قد تصل عقوبة من يرفض التعاون مع لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في جنوب افريقيا إلى السجن لمدة سنتين. كما ان لجنة غواتيمالا غير مؤهلة لاصدار عفو معين من شأنه حث المتهمين على الادلاء بشهاداتهم بحرية، بينما شهدت اللجنة في جنوب افريقيا إقبالاً من الشهود المتورطين الذين أرادوا الاستفادة من مهلة العفو التي انتهت في ١٥ كانون الاول ١٩٩٧.

أخيرًا ونظرًا إلى عوامل متعددة لم تتمكن اللجنة في نهاية مرحلة تجميع الشهادات سوى من الحصول على ٩ آلاف تصريح حول ٥٧٠٠ حالة أدّت إلى ٣٠ ألف قتيل. وتعتبر النسبة ضعيفة إذا ما قيست بالسلفادور حيث تم تسجيل ٣٥ ألف شهادة لعدد من الجرائم يبلغ نصف عدد تلك المرتكبة في غواتيمالا. غير انه سيكون في تصرف اللجنة ٢٥ ألف شهادة جمعتها أسقفية غواتيمالا العاصمة في إطار برنامجها لاستعادة الذاكرة التاريخية وقد تطلب ذلك من الاكليروس عملاً شاقًا ودؤوبًا، إذ تعاونوا مع ما لا يقل عن ٦ آلاف شخص طوال ثلاث سنوات، كذلك تقدمت مجموعتا «البحث عن الحقيقة» و«الدعم المتبادل» بما

تملكانه من معطيات.

كان نجاح عمل اللجنة مرهونًا إلى حد كبير بتعاون جميع الاطراف معها وبقدرتها على الوصول إلى محفوظات في كل من وزارتي الخارجية والدفاع الاميركية، كما إلى وثائق وكالة الاستخبارات المركزية والوكالة الدولية للتنمية في واشنطن. ساهم الرئيس أرزو بمبلغ ٨٠٠ ألف دولار لتمويل عمل اللجنة ووعد بأن تبدي المؤسسة العسكرية والشرطة والقضاء التعاون الكامل. إنها بالطبع مبادرة إيجابية، لكن اللجنة تبقى مرهونة بحسن نيات الحكومة وسلطتها على أطراف النزاع. فاللجنة لا يمكنها الحصول على التعاون المطلوب إلا من خلال توجيه نداءات علنية ومباشرة إلى الاطراف ومن خلال الضغط الدبلوماسي الذي تمارسه المجموعة الدولية المتكفلة نسبة ٨٥٪ من تمويل عمل اللجنة. وفي مناسبة الذكرى الأولى لتوقيع اتفاقيات السلام أطلق الاتحاد الاوروبي نداءً رسميًا يدعو إلى التعاون الكامل ين مختلف الاطراف.

مما لا شك فيه ان محفوظات الجيش تحتوي على معلومات ثمينة كالخطط الميدانية والأوامر وتقارير العمليات ووثائق عملاء جهاز الاستخبارات العسكرية. لكن يخشى المسؤولون العسكريون ملاحقة المجرمين الكبار، وقد تقدموا بتقريرهم حول إنتهاكات الثوار لحقوق الانسان وحافظوا على صمت مطبق لّما طلبت منهم اللجنة تكرارًا توضيحات حول خمس عمليات «اختفاء» جماعية. بالطبع، يرتدي تعاون الثوار ايضًا أهمية قصوى ولو أن «الاتحاد الوطني الثوري» وعلى غرار «جبهة التحرير الوطني فارابوندو مارتي» في السلفادور يعلن على انه لا يملك إلا القليل من المحفوظات. كذلك صرح بعض الموظفين الاميركيين أنه يجب عدم بناء الأوهام حول المعلومات التي يمكن ان تتوافر في واشنطن (عن ويلي ج.ستيغنر، سفير بلجيكا في اميركا الوسطى-مقره في سان خوسيه في كوستاريكا-«لو موند ديبلوماتيك»، عدد ايار ١٩٩٨، ص٢٢-٢٣، ترجمته «النهار»، ونشرته، ص١٨-١٩).

☐ **مباحثات مكسيكو للسلام**: راجع «عهد خورخي سيرانو إلياس» و«عهد راميرو دي ليون كاربيو» في النبذة التاريخية.

☐ **المفقودون**: يبلغ تعدادهم في غواتيمالا ٤٥ ألفًا، اختطفوا، أو أُخفوا خلال الحرب الأهلية الغواتيمالية، ولم يعرف بعد شيء عن مصيرهم.

وشكلت قضية المخطوفين الغواتيماليين إحدى نقاط الضعف الكبيرة في المهمة الموكلة إلى «لجنة تقصي الحقائق حول انتهاك حقوق الانسان» (راجع أعلاه)، إذ لم تُعطَ هذه القضية الأهمية التي تستحق.

صحيح ان البلدان الأخرى لم تلتفت هي ايضًا إلى هذا الموضوع مع ان اصواتًا ارتفعت اخيرًا في الاوروغواي والسلفادور مطالبة بتشكيل لجنة خاصة لهذا الغرض. فاللجنة الغواتيمالية لا يمكنها إجبار الشرطة والجيش على الكشف عن «الآلية» السرية التي كانت تؤدي إلى «اختفاء» الاشخاص، ولا عن المقابر التي دفنوا فيها إلا إذا تمّ إغراقهم في البحر أو قذفهم داخل بركان كما يرتاب الكثيرون (تبين ان المسؤولين اليساريين الستة والعشرين الذين «فقدوا» سنة ١٩٩٦ قد تمّ رميهم في البحر).

يعتقد المراقبون ان هناك ما بين ٥٠٠ و٨٠٠ مقبرة جماعية لم يتم تحديد موقع العدد الأكبر منها في هذا البلد الممزق الذي أنجب حامل جائزة نوبل للآداب ميغيل أنجيل أستورياس. وإذا كان لا يحق للجنة كشف المسؤوليات الفردية، فلا شيء يمنعها من كشف مسألة «المفقودين». ويبدو هذا الهدف أكثر أهمية من إصدار التوصيات الآيلة إلى منع تكرار الجرائم. إن فشل اللجنة في هذا الباب سيضعف نتائج عملها ويكون له اثر مأسوي على أهل الضحايا الذين يعلقون أهمية كبيرة على معرفة الامكنة التي دفن فيها «المفقودون». ففي موطن قصيدة بولول-فوه (قصيدة مكتوبة بلغة الكيشه-الهندية-بمناسبة الغزو الاسباني، تروي أصل العالم وتقاليد شعب المايا الدينية)، وكتب الشيلام-بالام، ورؤية المايا-كيشه، حول أصل العالم، يستمر الاموات على قيد الحياة طالما لم يجدوا مدفنًا. يبقون معلقين بين عالمي الأحياء والاموات، لذلك يصار إلى دفنهم مع الماء والمأكل والادوات. وإذا كان الدفن غير لائق لا تجد النفس راحتها فتصبح كالمركب التائه ويدب القلق في عائلتها وربما تسعى للثأر منها. يؤمن المايا، من جهة أخرى، ان الارض مسكن روحي للاحياء والاموات، وان أسوأ لعنة يمكن ان تنزل بالانسان انفصال جسده عن الارض التي تغذّى منها. والنتيجة ان مشكلة المقابر الجماعية ستظل تشغل المايا لوقت طويل، وخصوصًا ان رماد الاموات لا يمكن ان ينبىء الاحياء بالشيء الكثير.

مَن يستطيع التحرر من عقدة الندم وكسر الصمت الرسمي العميق من أجل الكشف عن الأمكنة التي دفن فيها «المفقودون» مثلما فعل الكابيتان أدولفو سيلينغو في الارجنتين والجنرال جواكين لاغوس أوزوريو في التشيلي؟.

تمثل لجنة تقصي الحقيقة التاريخية فرصة فريدة لكي يتوصل الاطراف المعنيون إلى مصالحة مع أنفسهم ومع العالم.

من السابق لأوانه الحكم على ما ستتوصل إليه اللجنة من نتائج، لكن تقريرها سيروي اخيرًا ما حدث طوال ٣٦ عامًا من الحرب الأهلية وأسباب هذه الحرب. ولن تتمكن اللجنة من تقديم سوى القليل حول الحالات الخاصة نظرًا إلى القيود القانونية والمالية والسياسية والسوسيولوجية المفروضة عليها (عن «لوموند ديبلوماتيك»، مرجع مذكور في الموضوع المعالج أعلاه).

مدن ومعالم

* **إسكوينتلا Escuintla**: عاصمة مقاطعة اسكوينتلا. تقع على ساحل الباسيفيك، وتبعد ٥٦ كلم عن العاصمة. تعد نحو ٩٥ ألف نسمة. مدينة تجارية وصناعية (مصفاة للنفط).

* **أنتيغوا Antigua**: مدينة لا تعد أكثر من ٢٥ ألف نسمة وتبعد ٤٥ كلم عن العاصمة وتقع على علو ١٥٣٠م. عند أقدام بركان أغوا **Agua** وقرب براكين فويغو وأكاتننغو؛ وموقعها هذا تسبّب في خرابها عدة مرات، ولكنها كانت تعود من جديد، وهي اليوم مدينة جميلة، ومركز زراعي وتجاري وسياحي مهم.

كانت تسنى «أنتيغوا غواتيمالا»، وكانت عاصمة مقاطعة غواتيمالا عندما كان الاستعمار الاسباني يلحق البلاد بحكمه المركزي في المكسيك.

في ١٧٧٣، ضربها زلزال قوي، أعيد بناء المدينة، على اثره، على بعد ٦٠ كلم من موقعها الأساسي. لا تزال أنتيغوا تحتفظ بآثار تدل على ماضيها العريق، خاصة الكنائس، وقصر «النقيب العام» الذي كان يحكم غواتيمالا، وكاتدرائية ذات طراز العهد الاستعماري، وجامعة تعود إلى القرن السابع عشر.

* **بويرتو Puerto**: راجع سان خوسيه في هذا الباب.

* **بويرتو باريوس Puerto Barrios**: مدينة، ومرفأ بنته «شركة يونايتد فروت» على خليج هندوراس (بحر الأنتيل). تعد نحو ٤٢ ألف نسمة، وتبعد عن العاصمة غواتيمالا ٢٩٥ كلم. يؤمن المرفأ حركة تجارة البلاد عبر الأطلسي (استيراد النفط، تصدير الموز والبن).

* **سان خوسيه San José**: مدينة ومرفأ على الباسيفيك. تعد نحو ١٧ ألف نسمة، وتبعد ١٠٨ كلم عن العاصمة.

* **غواتيمالا Guatemala**: عاصمة البلاد. تقع على علو ١٥٠٠م. وتعد نحو ١،٥ مليون نسمة، وهي أكبر مدن أميركا الوسطى.

تأسست غواتيمالا العاصمة في ١٧٧٦. ضربها زلزال قوي في ١٩١٧ وقضى على جزء منها.

مركز ثقافي (جامعة سان شارل باروم‍ي، متاحف، مكتبات، مسارح، كاتدرائية يعود بناؤها إلى ايام الاستعمار الاسباني) وصناعي (مفروشات، أقمشة...) وتجاري.

* **ميكسكو فييجو Mixco Viejo**: أهم موقع أثري في غواتيمالا. دمره الاسبان في ١٥٢٥. أعاد المدوّن والموثّق الغواتيمالي ف.أ. دو فونتس غوزمان كتابة وقائع هذا الموقع التاريخية. يحتوي على ١٥ مجمعًا معماريًا أثاريًا موزعًا على التلال المجاورة (موقع احتفالي، موقع للمعابد، مجموعة أبنية سكنية، اهرامات، ملاعب كرة).

زعماء، رجال دولة وسياسة

* أرانا، أوزاريو .Arana,O (١٩١٨-): عسكري ورجل دولة. رئيس الجمهورية ١٩٧٠-١٩٧٤. كان قبلاً جنرالاً في الجيش، ثم سفيرًا لدى نيكاراغوا، ثم عضوًا في حركة التحرير الوطني قبل تعيينه رئيسًا للجمهورية خلفًا للدكتور خوليو سيزار منديز مونتينيغرو.

* آربنز، جاكوبو .Arbenz,J (١٩١٣-١٩٧١): عسكري وسياسي ورئيس الجمهورية. شارك في ١٩٤٥ في الحركة الشعبية التي نجحت في إقصاء تحالف كبار ملاكي الاراضي وكبريات الشركات الاميركية عن السلطة. انتخب في ١٩٥٢ رئيسًا للجمهورية، وعمل على تطوير الاصلاح الزراعي، فحوّل زراعة البن إلى التعاونيات، وأمّم الاراضي غير المزروعة التي تملكها الشركة الاميركية الشهيرة «يونايتد فروت» والبالغة ١٥ ألف هكتار، فحقق نجاحًا اقتصاديًا خاصة من حيث زيادة الانتاج.

في ١٩٥٤، تشكل جيش من المهاجرين الغواتيماليين في الهندوراس، بدعم من عملاء اميركيين محترفين، وخاصة من الشركة الاميركية «يونايتد فروت»، ودخل البلاد وقلب آربنز، ووضع مكانه كارلوس كاستيلو أرماس الذي سارع وأعاد الاراضي المؤممة إلى الشركة المذكورة. وعاشت البلاد مدة ١٢ سنة في أجواء من الفراغ السياسي والاضطرابات حتى انتخاب الدكتور خوليو سيزار منديز مونتينيغرو (١٩٦٦) الذي واجه حربًا أهلية وأعمال عنف واغتيالات سياسية (استمرت هذه الحرب حتى اواخر ١٩٩٦). أما آربنز فقد فرّ إلى المكسيك، ومنها انتقل إلى الأوروغواي وكوبا ليعود إلى المكسيك ثانية فيمكث بها حتى وفاته.

* أرزو، ألفارو Arzu,Alvaro : رئيس الجمهورية الحالي. نجح في وضع حد للحرب الأهلية التي كانت مستمرة منذ أكثر من ثلاثين سنة (راجع النبذة التاريخية).

* أرماس، كارلوس كاستيلو .Armas,C.C: راجع النبذة التاريخية.

* أريفالو، خوان خوسيه .Arevalo,J.J: راجع النبذة التاريخية.

* أزورديا، أنريكي بيرالتا .Azurdia,E.P: راجع النبذة التاريخية.

* أوبيكو، جورج .Ubico,G: راجع النبذة التاريخية.

* إيديغوراس، ميغيل .Idygoras,M: راجع النبذة التاريخية.

* سيرانو إلياس، خورخي: راجع النبذة التاريخية.

* سيريزو، فينيسيو .Ceryzo,V: راجع النبذة التاريخية.

* غيفارا، أنيبال .Guevara,A (١٩٢٥-): جنرال، ورئيس الجمهورية (١٩٨٢). تخرج في المدرسة الحربية في ١٩٥١. ثم تابع تحصيله في «مدرسة اميركا»، وهي مركز لتأهيل العسكريين في اميركا اللاتينية يديره الجيش الاميركي في قطاع قناة باناما. ثم عين استاذًا في هذه المدرسة. تولى إدارة الاستخبارات العسكرية، ثم قيادة مناطق عسكرية مختلفة. في ١٩٧٩، عين رئيسًا للاركان. تولى وزارة الدفاع في ١٩٨٠. انتخب، في ١٩٨٢، رئيسًا للجمهورية. وعد، مثل أسلافه، بأحداث إصلاحات، لكن انقلابًا عسكريًا، بقيادة الجنرال ريوس مونتي، ألغى نتائج الانتخابات الرئاسية وأزاح غيفارا (راجع النبذة التاريخية).

* كابريرا، مانويل استرادا .Cabrera,M.E: راجع النبذة التاريخية.

* كاربيو، راميرو دي ليون: راجع النبذة التاريخية.

* منشو، ريغوبيرتا: راجع «المشهد العام عند نهاية عهد سيريزو» في النبذة التاريخية.

* مونت، افرايم ريوس .Montt,E.R (١٩٢٦-): جنرال وسياسي. رئيس الجمهورية (١٩٨٢-١٩٨٣)، في أعقاب انقلاب عسكري. ولد في

شمال غربي غواتيمالا. التحق بالجيش وصعد سلّم الرتب العسكرية إلى ان اصبح جنرالاً وقائد الاركان العامة. خاض معركة الانتخابات الرئاسية في ١٩٧٤ ممثلاً جبهة المعارضة الوطنية التي ضمت الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الاشتراكي الديمقراطي، فهزم أمام مرشح التحالف الحكومي اليميني المتطرف، الجنرال لوغرورد. وفي ٢٣ آذار ١٩٨٢، تزعم مونتي حركة انقلابية اطاحت حكم الجنرال لوكاس، وفي ٩ حزيران نصّبته اللجنة العسكرية (حكمت البلاد زهاء شهرين) رئيسًا للدولة ومنحته صلاحيات مطلقة.

تميز عهده بالعنف وسفك الدماء بحجة تطهير البلاد من الفساد. فأقام محاكم استثنائية مهمتها إصدار أحكام الاعدام بالجملة. دخل في نزاع مع الكنيسة الكاثوليكية صاحبة النفوذ القوي في غواتيمالا، خاصة بعد ان بادر، عشية زيارة البابا يوحنا بولس الثاني لغواتيمالا في آذار ١٩٨٣، إلى تنفيذ حكم الاعدام رميًا بالرصاص بحق ستة شبان كانت الكنيسة قد طالبت بالعفو عنهم. في آب ١٩٨٣، أطاح حكمه إنقلاب عسكري تزعمه الجنرال ميجيا فكتورس (راجع النبذة التاريخية).

* ميجيا فكتورس، أوسكار همبرتو: راجع النبذة التاريخية.

غوادلوب

نظرة عامة

الوضع السياسي: مستعمرة (إقليم ما وراء البحار) فرنسية.

الموقع: مجموعة جزر (أرخبيل) في بحر الأنتيل، مكونة من جزيرتين رئيسيتين: جزيرة غوادلوب Guadeloupe، وتدعى ايضًا «باس تير» (الارض الواطئة)، والجزيرة الكبرى، ويفصل بينهما ذراع بحري ضيق. ويتناثر بالقرب منهما عدد من الجزر الصغيرة، أهمها: ماري غالانت، ديزيراد، لي سانت، سان برتيلمي، سان مارتن.

المساحة: ١٧٠٩ كلم م..

العاصمة: باس تير Basse terre.

السكان: يبلغ تعدادهم نحو ٤٠٠ ألف نسمة.

الاقتصاد: يقوم، تقليديًا، على زراعة، وإنتاج قصب السكر. ولكنه أخذ، منذ عقود، يتراجع لمصلحة انتاج الروم (مشروب كحولي يستخرج من قصب السكر) فقط، ولمصلحة زراعة الموز، وكلاهما يتم تصديره إلى المتروبول الفرنسي. قطاع السياحة آخذ في الازدهار. وفي ١٩٨٩، اعتبر المنتزه الطبيعي في «باس تير» منتزهًا وطنيًا. الازمة الاقتصادية خاصة لجهة إيجاد عمل ونسبة البطالة الآخذة بالتفاقم، تؤدي في أحيان

كثيرة إلى نزاعات واضطرابات اجتماعية في غوادلوب (كما في المستعمرة الفرنسية الأخرى في الأنتيل وهي المارتينيك). بشأن هذه الأزمة قال ميشال لويس، استاذ محاضر في جامعة الأنتيل وغويانا الفرنسية: «إن حقيقة كون باريس مركز القرارات الفعلية–بالنسبة إلى المستعمرات– من شأنها ان تُعقّد العلاقات بين أرباب العمل وبين العمال والموظفين والمستخدمين في المارتينيك وفي غوادلوب. إن ممثلي السكان المحليين لا يقدمون على عمل قبل أن تأتيهم الأوامر من باريس. وهذا ما يؤخّر الحلول في حالة أي نزاع ينشأ» («لوموند ديبلوماتيك»، عدد نيسان ١٩٩٥، ص١٤).

نبذة تاريخية: كان السكان الاميركيون الأصليون (الهنود) يطلقون إسم «كراكورا» Karukera على جزيرة غوادلوب. بدأ الفرنسيون استعمارها منذ ١٦٣٥، وسرعان ما قضي قضاء نهائيًا على سكانها الاصليين، كما حدث بالنسبة إلى باقي جزر الكاريبي. ثم بدأ استقدام العبيد السود إليها.

قام سكانها باضطرابات أثناء الثورة الفرنسية، واحتلها الانكليز (١٧٩٤) مؤقتًا. وفي ١٨٠٢، تزعم أحد أبناء المارتينيك، دولغريس، ثورة للسود ضد إعادة السماح بتجارة العبيد، ما لبث الجيش الفرنسي أن قمعها في معركة «ماكوبا» Macouba في منطقة سان كلود. في ١٩٤٦، انتقلت غوادلوب من «نظام المستعمرة» إلى نظام المقاطعة أو الإقليم؛ وفي ١٩٨٢، أصبحت «منطقة متمتعة بالأهلية» Region en plein exercice.

غوام

نظرة عامة

الوضع السياسي: مستعمرة اميركية.

الموقع: تقع جزيرة غوام Guam، أكبر الجزر في أرخبيل ماريانا في المحيط الهادي على بعد ٢٤٠٠كلم جنوبي الفيليبين.

المساحة: ٥٤١كلم م..

العاصمة: أغانا Agana.

السكان: يبلغ تعدادهم نحو ١٢٥ ألف نسمة، بما في ذلك عديد القوات المسلحة في القواعد العسكرية الاميركية وعائلاتهم (٢١٥٠٠ نسمة بحسب الاحصاء الذي أعطي في ١٩٨٠).

نحو ٩٣٪ من السكان كاثوليك، والباقون من الطوائف المسيحية الأخرى.

الحكم: يسير نظام الحكم في غوام بحسب المرسوم الصادر في ١٩٥٠ والذي ينص على إعطاء الجزيرة شكلاً من أشكال الحكم الذاتي حيث يحمل جميع المواطنين الجنسية الاميركية دون ان يخولهم ذلك حق التصويت في الانتخابات الاميركية، ويتم تمثيل سكان الجزيرة بممثل واحد في مجلس النواب الاميركي يتم انتخابه كل سنتين. وتتمثل السلطة المحلية بحاكم مدني انتخب للمرة الأولى في ١٩٧٠، وتتم عملية انتخاب الحاكم الوطني مرة كل أربع سنوات. ويشكل حاكم

الجزيرة وزارة من ١٥ وزيرًا، ويجب ان تحظى هذه الوزارة بثقة المجلس التشريعي للجزيرة والذي يتألف من ٢١ عضوًا ينتخبهم شعب الجزيرة كل سنتين. ويصدر هذا المجلس القوانين العامة للجزيرة بما في ذلك القوانين المتعلقة بالضرائب والشؤون المالية.

الاقتصاد: يعتمد اقتصاد غوام على تصدير لب جوز الهند والأسماك وبعض المصنوعات اليدوية بشكل أساسي. تأسست فيها منذ بداية السبعينات مؤسسات صناعية حديثة متنوعة، كان أهمها مصفاة لتكرير البترول ومصنعًا للجعة وآخر للملبوسات والمنسوجات إضافة إلى عدة مشاغل لصناعة الساعات والمشروبات الخفيفة. وتحظى الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك بأهمية ملموسة في اقتصاد الجزيرة. أما السياحة فتؤمن القسم الأكبر من العائدات (متوسط عدد السياح السنوي نحو ٣٥٠ ألف سائح)، ويشكل اليابانيون نسبة ٨٠٪ منهم، فيما يقدر مردود السياحة سنويًا بـ١٥٠–٢٠٠ مليون دولار، أي ما يعادل ٢٠٪ من الدخل الوطني.

نبذة تاريخية: اكتشف الملاح الشهير، ماجلان، الجزيرة في ١٥٢١. وقعت تحت سيطرة الاستعمار الاسباني مع باقي جزر الأرخبيل في ١٦٦٨، واستمر احتلال الاسبان للجزيرة حتى نهاية الحرب الاسبانية–الاميركية في ١٨٩٨ عندما أرغمت اسبانيا على التخلي عن جزيرة غوام للسلطات الاميركية، وعلى بيع باقي جزر الأرخبيل لألمانيا. وفي ١٩١٩، منحت عصبة الأمم اليابان حق الانتداب على الجزر الالمانية في الأرخبيل (باستثناء غوام). وفي أثناء الحرب العالمية الثانية احتلت القوات اليابانية جزيرة غوام (١٩٤١)، لكن القوات الاميركية استرجعتها في ١٩٤٤، ومنذ ذلك الوقت أصبحت غوام خاضعة لسلطة وزارة الداخلية الاميركية.

انتخبت الجزيرة أول حاكم لها في ١٩٧٠، ثم صدر قانون ١٩٧٢ أعطاها الحق في ممثل واحد عنها في مجلس النواب الاميركي حيث أعطي حق التصويت داخل لجان المجلس فقط (أي انه لا يستطيع التصويت على المشاريع التي تطرح على كامل اعضاء المجلس).

وقد تقرر، نتيجة للاستفتاء الشعبي في ايلول ١٩٧٦، الابقاء على الصلات الوثيقة مع الولايات المتحدة الاميركية وان يعزز، في الوقت نفسه، الوضع الخاص للجزيرة. وفي استفتاء لاحق نظم عام ١٩٨٢، وبمشاركة ٣٨٪ فقط ممن يحق لهم التصويت، أيدت الأكثرية صيغة الاتحاد الكونفدرالي (الكومنولث) مع الولايات المتحدة (٤٨٪ من مجموع الاصوات).

تعتبر غوام قاعدة عسكرية استراتيجية مهمة للقوات الاميركية.

غويانا

بلاد غويانا Les Guyanes: هي منطقة طبيعية واقعة في شمال-شرقي اميركا الجنوبية، يحدها نهر الأورينوك (٣٠٠٠كلم) من الغرب، المحيط الأطلسي من الشمال، ونهر الأمازون وروافده الأخيرة من الجنوب والشرق.

بلاد غويانا مقسمة، حاليًا، إلى ثلاثة بلدان: الأول، غويانا التي كانت «غويانا البريطانية» عاصمتها جورج تاون؛ وسورينام التي كانت «غويانا الهولندية»، عاصمتها باراماريبو؛ وغويانا الفرنسية التي لا تزال تحمل هذا الإسم، عاصمتها كاين.

شواطىء بلاد غويانا لمحها كريستوف كولومبوس في ١٤٩٨، وكان يسكن تلك المنطقة هنود البحر الكاريبي، وما لبثت أن أصبحت مطمع المغامرين والاستعماريين، خاصة من الفرنسيين والانكليز والهولنديين الذين اهتموا بها وتنافسوا عليها واتفقوا على تقسيمها في ١٨١٤.

إيفان فان سيرتيما: «جاءوا قبل كولومبوس» (مناقشة): قبل البحث في هذه «الغويانات» الثلاث، وعلى ذكر كولومبوس، نرى انه من الأهمية بمكان ان نورد موجزًا لنظرية أحد أبناء غويانا، واسمه إيفان فان سيرتيما I.Van Sertima حول وصول أبناء افريقيا إلى أميركا واكتشافهم لها قبل كريستوف كولومبوس. والموضوع (المناقشة) مقتطف من «تاريخ افريقيا العام» (اليونسكو، المجلد الثامن، ص٧٠٦-٧٠٧؛ و«تاريخ افريقيا العام» قيد الطبع حاليًا، مترجمًا إلى العربية، في بيروت؛ ومؤلّف هذه الموسوعة هو أحد الذين عملوا على تصحيح ومراجعة هذا المؤلّف القيّم والمعتبر أهم ما بُحث وكُتب في تاريخ افريقيا حتى الآن):

جاء الطعن في النظرية الخاصة بكولومبوس من افريقيا نفسها ومن العلماء الافريقيين في الخارج، وكان آخر مَن قاد هؤلاء العلماء في هذا السبيل هو إيفان فان سيرتيما الذي ولد في غويانا، بأميركا الجنوبية، وكانت لبحوثه العلمية آثارها الكبيرة في الولايات المتحدة، إذ أصدر في عام ١٩٧٧ كتابًا بعنوان «جاءوا قبل كولومبوس: الوجود الافريقي في اميركا القديمة» They Came Before Columbus: The African Presence in Ancient America وأعيد طبعه أكثر من عشر طبعات. وهو يرى أن الملاّحين الذين سبقوا كولومبوس كانوا بصفة أساسية من أبناء وادي النيل والبحر المتوسط، وإن لم يقتصروا عليهم. وكانت الأدلة التي قدمها لإثبات ذلك منوعة، تبدأ بالتماثيل المنحوتة من الحجر والتي تنتمي إلى ما قبل العصور المسيحية وتتسم بطابعها «الأفريقي»، والتي عثر عليها في المكسيك وتميزت بملامح «زنجية» بارزة.

وكان الطعن المباشر من جانب قارة افريقيا في النظرية المتعلقة بكولومبوس، في هذه الفترة، يختلف عن طعن العلماء الأفريقيين المقيمين في الخارج، في تأكيده على ان الملاحين الافريقيين الذين سبقوا كولومبوس كانوا في غرب افريقيا لا من وادي النيل أو البحر المتوسط. ففي الثمانينات بدأ الباحث السنغالي باتيه دياني مشروع بحث مع جامعة كورنيل في الدور المنسوب إلى بكري الثاني في عبور المحيط الأطلسي، فيما يبدو قبل عام ١٣١٢. هل كان المشروع خيالاً رومانسيًا أم تاريخًا حقيقيًا؟ لقد اتسمت مشاركة باتيه دياني مع جامعة كورنيل بتقلبات عديدة، ولكن كلا منهما ظلّ من ناحيته ملتزمًا بالبحث فيما إذا كان أبناء افريقيا هم روّاد عبور الأطلسي. وتتلخص فكرة باتيه دياني في ان رحلات مانسا بكري الثاني (وهو افريقي مسلم) كانت تربطها علاقة برحلات كريستوف كولومبوس:

«لقد حصل كل من بكري الثاني وكولومبوس من الملاحين الافريقيين في ساحل السنغال وغامبيا وخليج غينيا على المعلومات الخاصة بما يلي: (١) السفر والتجارة عبر المحيط، (٢) وجود ممر ملاحي تغذيه الرياح الاستوائية الشمالية، (٣) وجود تيار يسهل المرور الملاحي فيه أثناء الصيف والخريف، وهو يؤدي إلى ممالك وحضارات مايا وأولميك وأزتيك وإنكا، التي تتسم بالثراء. ولم يكن بكري الثاني ولا كولومبوس على استعداد لإفشاء هذه الاسرار الجغرافية السياسية إلى منافسيهما...» (مشروع الخطوط العريضة-كورنيل-١٩٩٠).

ولكننا ينبغي إلا نبالغ في تأكيد التمييز بين النظريات التي أتى بها علماء افريقيا في الخارج عن الرحلات السابقة لكولومبوس، والتي تركّز على الملاحين الذين ينتمون إلى وادي النيل، وبينما النظريات النابعة من قلب القارة الافريقية عمن سبق كولومبوس في عبور المحيط الأطلسي والتي تركّز على الملاحين من غرب افريقيا. وفي ١٩٦٢، نشرت المجلة الرسمية للجمعية الوطنية من اجل تقدم الملونين في ا لولايات المتحدة مقالاً كتبه هارولد ج.لورانس (كان رئيسًا للجنة البحوث والتعليم التابعة لفرع جمعية دراسة حياة الزنوج وتاريخهم في ديترويت) بعنوان «المكتشفون الافريقيون للعالم الجديد». ويشير لورانس في هذا المقال إلى أبو بكري الثاني، من مالي، الذي استخدم ملاحين من العرب وأمدّهم باسطول من السفن الحربية وبالبحارين الافارقة للاقلاع غربًا. يقول لورانس:

«نستطيع ان نقطع اليوم بأن ابناء قبائل المانديغو في امبراطوريتي مالي وصونغاي، وربما غيرهم كذلك من أبناء افريقيا، قد عبروا المحيط الأطلسي للتجارة مع هنود نصف الكرة الغربي، بل ونجحوا ايضًا في إنشاء مستعمرات في شتى ارجاء الاميركيتين... ولم يكن يعتقد أبو بكري الثاني (١٣٠٥-١٣٠٧) بأنه كان من المحال قهر حدود المحيط المجاور».

هل هذا تاريخ صادق أم حالة من حالات التفاخر الرومانسي بماضي افريقيا؟ هل هو تاريخ الملاحة الافريقية قبل كولومبوس، أم هو جانب من تاريخ الوطنية السوداء في القرن العشرين؟.

إن قضية عبور أبناء افريقيا للمحيط الأطلسي أبعد ما تكون عن اكتمال أركانها، وربما يكون من المحال إثبات صدقها الكامل. ولكننا ما نزال في انتظار تفسيرات بديلة مقنعة للرؤوس الحجرية الزنجية التي ترجع إلى ما قبل العهد المسيحي والتي ما تزال قائمة في المكسيك (من الجدير ذكره ان الفترة التاريخية التي انقضت منذ ١٩٣٥ شهدت بدايات الطعن في نظرية اكتشاف كولومبوس للقارة الاميركية).

التقسيم بين بريطانيا وهولندا وفرنسا (١٨١٤): إن أول من أشار، إذًا، إلى سواحل غويانا هو كولومبوس (١٤٩٨). إلا ان الاهتمام به لم يبدأ بشكل جدي إلا في نهاية القرن السادس عشر عندما نزل على أرضها بعض البحارة الانكليز مثل روبرت ددلي R.Dudley، والسير والتر رالغ W.Ralegh الذي زار المنطقة ١٥٩٥ وتعرف على سكانها وهم من قبائل هنود منطقة الكاريبي (قبائل أراواكس، توبيه، ...). كما ان

بعض الرحالة الهولنديين والفرنسيين كانوا بدورهم قد اكتشفوا تلك السواحل. وهكذا أخذ التجار وممثلو الشركات الاحتكارية يتسابقون لاحتلالها. ففي بداية القرن السابع عشر أنشأت فيها بريطانيا مزارع كبرى للتبغ. كما كثر فيها الوجود الهولندي ابتداء من ١٦٠٢، وكذلك الوجود الفرنسي، وأصبحت تلك المنطقة ساحة منافسة وحتى معارك مسلحة بين مختلف الاحتكارات.

ففي ١٦٥٠، وسّع البريطانيون منطقة نفوذهم، وأقاموا بقيادة اللورد ويلوبي Willoughby مستعمرة في سورينام الحالية (غويانا الهولندية سابقًا) تعتمد أساسًا على زراعة قصب السكر. إلا ان فريقًا من الهولنديين تمكن، في ١٦٦٧، من احتلالها. واعترفت بريطانيا رسميًا بذلك الاحتلال في معاهدة بريدا Breda، سنة ١٦٦٧، ثم أعادت تأكيد ذلك الاعتراف في معاهدة وستمنستر (١٦٧٤).وبالمقابل اعترفت هولندا لبريطانيا بملكيتها لغويانا الغربية التي سميت منذ ذلك الوقت بغويانا البريطانية. وفي ١٦٨٢، أصبحت منطقة غويانا الوسطى (سورينام) نهائيًا في قبضة شركة الهند الغربية الهولندية التي أدخلت إليها زراعة البن. وفي ١٧٨١، استطاع الاميرال الانكليزي جورج رودني G.Rodney احتلال كل المستعمرات الاوروبية. وبعد سنة، أي في ١٧٨٢، هزم ذلك الاميرال على يد الفرنسيين الذين أسسوا مدينة لونشان التي احتلها الهولنديون في ١٧٨٤ وحولوا إسمها إلى شتابروك قبل ان تخضع لسلطة الانكليز مرة أخرى وتصبح عاصمة غويانا باسم جورج تاون. وعندما احتلت فرنسا هولندا في ١٧٩٦ (إبان حكم الثورة الفرنسية) استغلت بريطانيا ذلك الوضع واسترجعت مستعمراتها السابقة. وبعد عدة مناورات دبلوماسية وأخذ ورد، وقع اتفاق نهائي بين ا لاطراف الثلاثة (بريطانيا، فرنسا، هولندا) وتم التوقيع على معاهدة في ١٨١٤ قسمت بموجبها غويانا (بلاد غويانا، «الغويانات الثلاث» الحالية) إلى ثلاثة أقسام، أعطيت بريطانيا القسم الغربي، وهولندا القسم الأوسط، وفرنسا القسم الشرقي.

غويانا
(البريطانية سابقًا)

الاسم الرسمي: جمهورية غويانا التعاونية.

الموقع: تقع «جمهورية غويانا التعاونية» في اميركا الجنوبية. يحدها شمالاً المحيط الأطلسي، وغربًا فنزويلا (طول حدودها معها ٦٧٢كلم)، وجنوبًا البرازيل (طول حدودها معها ١٢٠٠كلم)، وشرقًا سورينام (٦٢٥كلم، غويانا الهولندية سابقًا).

المساحة: ٢١٤٩٦٩كلم م..

العاصمة: جورج تاون، وتعد نحو ٢١٠ آلاف نسمة. وأ÷م المدن: ليندن (٣٢ ألف نسمة)، نيوأمستردام (٢١ ألفًا).

اللغات: الانكليزية (رسمية)، وهناك لغات: هندي، أوردو، كريول، إضافة إلى تسع لهجات مختلفة.

الأديان: المسيحيون ٤٢،٤٪ من السكان، الهندوس ٣٧،١٪، المسلمون ٥،٧٪، ومعتقدات دينية أخرى ١٤،٨٪.

السكان: يقدر تعدادهم (١٩٩٨) نحو ٩٥٠ ألف نسمة. منهم ٥٢٪ من الهنود الاميركيين (هنود بحر الكاريبي)، و٣٨٪ من الأفارقة السود المتحدرين من الأفارقة الاوائل الذين استقدمتهم شركة الهند الغربية، من ساحل غينيا لاستغلالهم في المزارع الكبرى، و٥٪ من الهنود الآسيويين، و٢٪ من الاوروبيين خاصة البريطانيين والهولنديين والبرتغاليين والاسبان، و٧٪ من الصينيين. ويسكن ٩٠٪ من السكان في المناطق الساحلية التي هي أخصب المناطق في غويانا.

الحكم: «جمهورية تعاونية رئاسية»، منذ

٢٣ شباط ١٩٧٠، عضو في الكومنولث البريطاني. الدستور المعمول به صادر في ٦ تشرين الاول ١٩٨٠. ينتخب الرئيس لمدة خمس سنوات. تشيدي جاغان (مولود في ١٩١٨) رئيس الجمهورية منذ ٩ تشرين الاول ١٩٩٢، وكان أول رئيس وزراء لدولة غويانا (١٩٦١-١٩٦٤)، وعرف بسياسته التحررية وبموقفه المشكك بالسياسة الاميركية والبريطانية إزاء بلاده، فناصبه الغربيون، في تلك الأثناء، العداء. ورئيس الوزراء (منذ ١٩٩٢) هو سام هيندز.

تنحصر السلطة التشريعية في جمعية تمثيلية من مجلس واحد، مؤلفة من ٦٥ نائبًا: ٥٣ منهم ينتخبون لخمس سنوات، و١٢ يمثلون المقاطعات الادارية.

تقسم غويانا إداريًا إلى عشر مقاطعات، يدير كل واحدة منها «مجلس اقليمي ديمقراطي» يوفد مندوبين عنه إلى المجلس النيابي.

أهم الأحزاب الغويانية:

– حزب المؤتمر الشعبي PNC، يقول إنه حزب «ماركسي لينيني»، تأسس في ١٩٥٧ نتيجة انشقاق حصل في ١٩٥٥ في صفوف حزب الشعب التقدمي PPP، زعيمه هو رئيس الجمهورية الأسبق (١٩٨٥) فوربيس بورنهام. حصل في انتخابات ١٥ كانون الاول ١٩٨٠ على ٤١ مقعدًا.

– حزب الشعب التقدمي PPP، يقول إنه «ماركسي لينيني» وشعبي، تأسس في ١٩٥٠ بزعامة الدكتور تشيدي جاغان، رئيس وزراء سابق، ورئيس الجمهورية منذ ١٩٩٢.

– القوة المتحدة UF، حزب محافظ ينادي بالتصنيع السريع من خلال التعاون بين الحكومة ورؤوس الاموال الخاصة. زعيمه مرسيلوس فيلدن سينغ.

– حزب التحرير LP، تأسس في ١٩٧٢، يميني معتدل، زعيمه الدكتور غونراج كومار.

الاقتصاد: يعمل في الزراعة ٣٦٪ من اليد العاملة (وتشكل الزراعة ٢٦٪ من الناتج العام)، وفي الصناعة ١٥٪ (١٢٪ من الناتج العام)، وفي الخدمات ٤١٪ (٤٢٪)، وفي المناجم ٨٪ (٢٠٪).

بالاضافة إلى المحاصيل الغذائية المخصصة للاستهلاك المحلي في معظمها، يتميز قطاع الزراعة بوجود زراعات كبرى مخصصة للتصدير، أهمها: قصب السكر الموروثة عن الفترة الاستعمارية والتي ما زالت تحتل حاليًا ثلث المساحة الزراعية، وهي بيد كبار المعمرين الانكليز والاميركيين وتتركز خاصة في السهل الساحلي وتغذي نصف السكان تقريبًا؛ ثم يليها الرز الذي يزرع في المناطق المغمورة بالمياه؛ ومن المنتوجات الموز والكاكاو.

تتركز الصناعة بشكل أساسي في معامل السكر. وأهم الصناعات هي الصناعات المنجمية: البوكسيت (غويانا تحتل المرتبة الثالثة عشرة في العالم بانتاجه) والأليمينيوم الذي يستخرج من مناجم تبعد نحو ١٠٠كلم عن الساحل، وتستثمر تلك المادة رؤوس أموال أجنبية خاصة اميركية وكندية. وينقل ذلك المعدن (البوكسيت) بواسطة الانهار إلى مدينة ليندن Linden (ماكنزي سابقًا) حيث يوجد أكبر معمل للبوكسيت، ثم يصدر مباشرة إلى معمل أرفيدا Arvida الضخم الموجود في كندا.

نبذة تاريخية: (لملاحقة الموضوع، راجع «التقسيم بين بريطانيا وهولندا وفرنسا» أعلاه).

استقر البريطانيون، إذًا، حسب معاهدة ١٨١٤ (التي وقعت في لندن) في القسم الغربي، وأطلقوا عليه إسم «غويانا البريطانية» وجعلوا عاصمته مدينة جورج تاون، وواصلوا استغلاله مستخدمين العبيد السود المستقدمين من افريقيا بواسطة شركة الهند الغربية عن طريق خليج غينيا. وبعد إلغاء تجارة العبيد رسميًا في ١٨٦٣، استخدم البريطانيون الهنود الآسيويين. وكانت الزراعة

الأساسية آنذاك هي قصب السكر، إلى ان اكتشف الذهب في ١٨٧٩ الذي أعطى دفعًا جديدًا للاستعمار البريطاني.

وبفضل مقاومة الشعب الغوياني من ناحية، وتصاعد قوة التيار التحرري الذي بدأ مع إلغاء تجارة العبيد في بريطانيا من ناحية أخرى، اضطر المستعمرون البريطانيون ان يمنحوا غويانا البريطانية، في ١٩٢٨، دستورًا ينص على إقامة برلمان من مجلس واحد يكون تابعًا للتاج البريطاني.

جورج جريفيث (راس ماكونن): في تلك الأثناء، كان هناك في أماكن الشتات الافريقي في العالم، خاصة في المتروبول البريطاني وفي المستعمرات الاوروبية في اميركا، وكذلك داخل القارة الافريقية، نوع من تضامن افريقي و«روح زنجية» تدعو إلى «التجمع الافريقي» في العالم قاطبة. وقد برزت هذه الحركة أكثر ما برزت في «جمعية الأفارقة الدوليين لنصرة أثيوبيا» ١٩٣٦، (الغزو الايطالي لأثيوبيا)؛ وكذلك، وخاصة، في «المكتب الدولي للخدمات الافريقية» الذي أسس في بريطانيا (١٩٣٧). وكان الهدف من إنشائه خدمة السود في بريطانيا في المجالات التعليمية والاقتصادية والسياسية.

وكان جورج توماس ناثانيل جريفيث، وهو من أهالي غويانا، ويُعرف باسم راس ماكونن، يقف في خضم هذه التطورات في انكلترا. وقد أصبح ماكونن، وكان قد درس في الولايات المتحدة وكوّن علاقات صداقة مع عدد من السود المقيمين فيها، القوة الرئيسية في بريطانيا. فبعد ان عمل وتمكن من توفير بعض المال، افتتح عدة مطاعم وأندية في مانشستر حيث دافع عن القضايا التي تهم العمال السود. وشملت دائرة أعماله الواسعة أمكنة وأندية ناقش فيها قادة المستقبل في افريقيا ومنطقة الكاريبي قضايا العصر وسبل تحرير السود وبلدانهم في افريقيا وخارجها. وأنشأ ماكونن «شركة عموم افريقيا للنشر» التي أصدرت مجلة «عموم افريقيا» Pan Africa الشهرية. وقد مهّدت هذه القاعدة المؤسسية الطريق لعقد اجتماعات للوطنيين السود حققت أعظم نجاحات قبيل بزوغ عصر الاستقلال. والجدير بالذكر على وجه التحديد، ان هذه النواة من القادة إجتذبت إليها بيتر أبراهامز من جنوب افريقيا، ووالاس جونسون من سيراليون، وكوامي نكروما في وقت لاحق، وشكلوا في ١٩٤٤ «اتحاد عموم افريقيا» الذي نظم المؤتمر الخامس لعموم افريقيا الذي انعقد في مانشستر في ١٩٤٥.

تشيدي جاغان: مع اشتداد المعارضة (في غويانا البريطانية) التي شجعها انتصارها في انتزاع دستور ١٩٢٨ من بريطانيا، أدخلت عدة تعديلات على الدستور المذكور، إلى ان وضع دستور جديد في ١٩٥٣ ينص على مبدأ الاقتراع العام المباشر والسري بدلاً من الاقتراع المحدود المعمول به سابقًا، وعلى تأليف حكومة وبرلمان خاص بغويانا، وهي خطوة كبيرة على طريق الاستقلال.

ومع وصول الوضع السياسي إلى هذا المستوى المتقدم، اشتد الصراع بين المزارعين البريطانيين وحزب الشعب التقدمي بزعامة الدكتور تشيدي جاغان الذي نال أغلبية المقاعد في البرلمان بفضل تأييد السكان المتحدرين من اصل هندي والذين كانوا يمثلون نحو ٥٠٪ من مجموع السكان. ولمواجهة ذلك الحزب وضعت بريطانيا قوات كبيرة في البلاد لحماية المزارعين. إلا انها، وبعد النتائج الباهرة التي حصل عليها حزب الشعب التقدمي في انتخابات ١٩٥٧، وأمام تصاعد المد الشعبي المطالب بالاستقلال، أعادت بريطانيا النظر في سياستها الاستعمارية وواجهت الأمور بشكل يحفظ مصالحها من ناحية، ويرضي الغويانيين من ناحية أخرى، وذلك بمنح غويانا

استقلالها في إطار الكومنولث.

الاستقلال: لكن الاستقلال تأخر بسبب المقاومة الحادة التي أبداها المزارعون الاوروبيون الذين أطلقوا على أنفسهم إسم «القوة الموحدة»، وايضًا بسبب عدم رضى السكان السود (الذين كانوا يمثلون آنذاك ٣٥٪ من مجموع السكان والذين كان يتزعمهم فوربس بورنهام) عن تشيدي جاغان لأسباب تدخل ضمن نزاعهم مع الهنود. ولكن كل ذلك لم يمنع غويانا البريطانية من الحصول على استقلالها الذي أعلن رسميًا في ٢٦ ايار ١٩٦٦. واصبحت غويانا البريطانية منذ ذلك الوقت تسمى «جمهورية غويانا» التي كانت في البداية، حسب بنود اتفاقية الاستقلال، مرتبطة بالتاج البريطاني. وفي ٢٢ شباط ١٩٧٠، أصبحت «جمهورية غويانا التعاونية» ومرتبطة ببريطانيا في إطار الكومنولث. وبعد شهر من ذلك، أي في ١٧ آذار ١٩٧٠، انتخبت الجمعية الوطنية ريموند شونغ أول رئيس جمهورية لها.

عهد فوربس بورنهام Forbes Burnham، دستور وانتخابات وأعمال عنف: في ايار ١٩٧٦، منح حزب الشعب التقدمي الحكومة ثقته المشروطة، وذلك بعد ان كان قد قاطع الجمعية الوطنية منذ ١٩٧٣. وعلى أثر استفتاء شعبي جرى في تموز ١٩٧٨، وأعطيت بموجبه الجمعية الوطنية صلاحية تعديل الدستور، جرى تأجيل الانتخابات ١٥ شهرًا. وقد تحولت الجمعية الوطنية إلى جمعية تأسيسية وكلفت بوضع مسودة دستور جديد.

في تشرين الاول ١٩٧٩، أجلت الانتخابات لسنة أخرى. وفي تشرين الاول ١٩٨٠، أعلن فوربس بورنهام نفسه رئيسًا للسلطة التنفيذية وأصدر الدستور الجديد وأعلن عن إجراء انتخابات في كانون الاول ١٩٨٠.

وكانت المعارضة الداخلية لحكومة «المؤتمر الشعبي الوطني» الذي يتزعمه بورنهام قد أخذت تشتد وتتسع خاصة بعد اغتيال الدكتور والتر رودني زعيم «الرابطة الشعبية العمالية»، وقد اتهمت الحكومة بالتورط في هذه العملية. ودعت جميع الاحزاب الغويانية المعارضة، باستثناء حزب الشعب التقدمي، إلى مقاطعة الانتخابات، فكانت النتيجة ان فاز حزب المؤتمر الشعبي بـ٧٧،٧٪ من أصوات الناخبين، وانتزع ٤١ مقعدًا من أصل ٥٣، وذلك رغم الاتهامات التي وجهتها المعارضة بحصول تجاوزات وتزوير في العمليات الانتخابية.

استند بورنهام إلى هذه النتائج ليعلن نفسه رئيسًا. وفي كانون الثاني ١٩٨١، استلم رسميًا مهام منصبه. إلا ان المكانة الدولية للنظام الجديد سرعان ما أخذت تتعرض للإهتزاز بسبب الشكوك الجدية التي عبر عنها فريق من المراقبين الدوليين حول نزاهة الانتخابات. إضافة إلى ذلك فإن حملات الاعتقال والمحاكمات التي طالت زعماء المعارضة وانتهاك حقوق الانسان أدت إلى إحكام طوق العزلة حول هذه الجمهورية الفتية.

وإزاء ذلك أخذت أعمال العنف السياسي تتصاعد كما عمدت بعض القوى المعارضة إلى استعمال المقاطعة الاقتصادية لمحاربة النظام القائم.

ولمواجهة تصاعد التيار المعارض أخذت الحكومة تضخم من خطر التدخل الفنزويلي ومن احتمال قيام فنزويلا بغزو البلاد، أملاً بتحقيق التفاف شعبي حولها لدرء هذا الخطر الخارجي، وبالتالي إلهاء الشعب بما يشغله عن الاهتمام بالمشكلات الداخلية.

في ١٩٨٣، ازداد الوضع الاقتصادي الغوياني سوءًا، وأخذت المعارضة تتسع وتمتد حتى إلى صفوف النقابات والحزب الحكومي نفسه (الذي يتزعمه رئيس الجمهورية بورنهام). وفي نيسان ١٩٨٣، عمد بورنهام إلى إجراء تعديل وزاري بهدف وضع حد لتدهور الاقتصاد ورفع

مستويات الانتاج المتدنية، ولكن بدون نتيجة محسوسة، لا بل ان ظاهرة السوق السوداء أخذت تنتشر إلى جانب تهريب المواد الغذائية إلى سورينام (غويانا الهولندية سابقًا) وفنزويلا والبرازيل.

استمر فوربيس بورنهام رئيسًا حتى وفاته في ٦ آب ١٩٨٥. وانتخب بعده هوغ ديسموند هويت (مولود في ١٩٢٩). وفي ٢٧ ايلول ١٩٩١، حلّ الرئيس الجمعية الوطنية، وفي تشرين الثاني، أعلن حالة الطوارىء، بسبب صدامات بين أنصار تشيدي جاغان وأخصامهم من مختلف الفئات الاتنية. واستمرت هذه الصدامات رغم انتخاب جاغان (الذي كان لا يزال زعيمًا لحزب الشعب التقدمي PPP) رئيسًا للجمهورية في ١٩٩٢.

علاقات حكومة بورنهام الخارجية: في تشرين الاول ١٩٨٣، أدانت حكومة غويانا الغزو الاميركي لجزيرة غرانادا، ما أكسبها تأييدًا شعبيًا عارمًا. ولكن هذه الادانة أدت بالمقابل إلى تأزيم علاقاتها مع الولايات المتحدة التي أخذت تحاصرها اقتصاديًا وتضغط على البنك الدولي الاميركي وعلى الصندوق الدولي لتجميد القروض المخصصة لغويانا والتي كانت ستمول مشاريع تنويع الانتاج الزراعي. وقد رأت غويانا في غزو غرانادا محاولة اميركية للقضاء على كل الاتجاهات الاستقلالية في منطقة الكاريبي. وإزاء ذلك فقد عززت علاقاتها مع كوبا، ومع فنزويلا التي كانت داخلة معها في نزاع حدودي. وقد قبلت غويانا، في آذار ١٩٨٣، ان تعرض النزاع على الأمين العام للأمم المتحدة، كما نصت على ذلك اتفاقية جنيف المعقودة في ١٩٦١. ويدور النزاع حول مطالبة فنزويلا بمنطقة إسكويبو Esquibo الغويانية التي تبلغ مساحتها ثلثي مساحة غويانا. وقد عززت غويانا علاقاتها كذلك مع البرازيل وتحالفت مع الجماهيرية الليبية وكوريا الديمقراطية. ولكنها من جهة أخرى أضرت بعلاقاتها مع بعض دول اميركا اللاتينية بسبب موقفها المؤيد لبريطانيا في حرب الفوكلاند بين الارجنتين وبريطانيا.

في ٨ حزيران ١٩٨٥، توفي الرئيس بورنهام، فخلفه هوغ ديسموند هويت. وفي ٢٧ ايلول ١٩٩٢، حلت الجمعية الوطنية، وجرت انتخابات تشريعية ورئاسية، وانتخب تشيدي جاغان (١٩١٨-١٩٩٧) رئيسًا، ولم تعرف البلاد في عهده الاستقرار. وبعد وفاته انتخب ساموئيل هيندز (مولود ١٩٤٣) في ٦ آذار ١٩٩٧، ثم ما لبث ان أقصي عن الرئاسة في كانون الاول ١٩٩٧، فانتخبت جانيت جاغان (مولودة ١٩٢٠).

النزاعات الحدودية مع فنزويلا وسورينام: تعاني غويانا من نزاعين حدوديين مع جارتيها فنزويلا وسورينام (غويانا الهولندية سابقًا). ففي ١٩٦٢، جددت فنزويلا مطالبتها بـ١٣٠ ألف كلم م. من الاراضي الغويانية الواقعة غربي نهر إسكويبو (أي حوالي ثلثي البلاد). وكانت هذه المنطقة قد ضمت إلى غويانا عام ١٨٩٩. وفي ١٩٧٠، ترك بروتوكول بورت أوف سباين Port of Spain هذه المشكلة عالقة.

تستند فنزويلا في ادعاءاتها الاقليمية على وثيقة بابوية صادرة عام ١٤٩٣ ومتعلقة بالممتلكات الاستعمارية الاسبانية في تلك المنطقة. وقد وقعت عدة مناوشات حدودية بين البلدين في ١٩٨٢.

في حزيران ١٩٨٢، دخل الطرفان في مفاوضات مباشرة ولكن بدون نتيجة إيجابية. وفي تشرين الاول ١٩٨٢، رفضت فنزويلا عرض غويانا بحل المشكلة من خلال التحكيم الدولي، ولكن غويانا عمدت رغم ذلك الرفض إلى إحالة المشكلة على الأمم المتحدة في آذار ١٩٨٣. وتجددت المناوشات الحدودية في خريف ١٩٨٣.

أما النزاع مع سورينام فقد دفع بالبلدين إلى قطع علاقاتهما الدبلوماسية. وفي ١٩٧٩، أعادت سورينام علاقاتها الدبلوماسية مع غويانا ودخل الجانبان في مفاوضات ثنائية بدأت في نهاية ١٩٧٩. وعلى أثر تزايد الحركة التجارية بين البلدين في ١٩٨٣، أخذت العلاقات السياسية تتحسن باستمرار.

ولا يزال النزاع الاقليمي بين غويانا وكل من فنزويلا وسورينام قائمًا.

سورينام
(غويانا الهولندية)

على غرار بريطانيا بسطت هولندا نفوذها، بموجب اتفاقية ١٨١٤ بينها وبين بريطانيا وفرنسا، على غويانا الوسطى، ولجأت لاستغلال خيرات تلك المنطقة إلى الأساليب نفسها التي استخدمتها بريطانيا، أي استغلال قوة عمل الافارقة السود الذين تحولوا إلى عبيد، ثم استغلال الهنود الذين استُقدموا من جنوب شرقي آسيا بعد أن أُلغي نظام الرق، وظلت تتبع نظام الزراعات الكبرى المتمثلة خاصة في قصب السكر والتبغ والبن إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، أي إلى أن تمّ اكتشاف البوكسيت والأليمينيوم في تلك المنطقة حيث تزايد اهتمام الاستعمار الهولندي بها. ولتأكيد ذلك الاهتمام أعلن الهولنديون، في ١٩٤٨، بأن غويانا الهولندية جزء لا يتجزأ من هولندا. إلا ان حركة التحرر الوطني التي اشتدت قوتها بتنسيق مع الحركة التحررية التي كانت تناضل في غويانا البريطانية جعل الاستعمار الهولندي يستجيب، شيئًا فشيئًا، لمطالب الوطنيين. فسمح بإقامة برلمان منتخب بالاقتراع العام في ١٩٥٠. وفي ١٩٥٤، منحها الاستقلال الذاتي، وأصبحت تُسمى منذ ذلك الوقت بـ سورينام Surinam، وعاصمتها مدينة باراماريبو Paramaribo. وفي تموز ١٩٧٥، مُنحت الاستقلال التام بعد التوقيع على معاهدة صداقة مع هولندا (راجع «سورينام»، ج١١، ص١٧).

غويانا الفرنسية

الوضع السياسي: إقليم فرنسي ما وراء البحار (منذ ١٩٤٦).

الموقع: على الساحل الشمالي-الشرقي من اميركا الجنوبية، بين سورينام والبرازيل، وغويانا الفرنسية هي القسم الشرقي من بلاد غويانا.

المساحة: ٩١ ألف كلم م.

العاصمة: كاين Cayenne، وقد أنشأها الفرنسيون منذ ١٦٤٣. وأهم المدن: سان لوران دو ماروني.

اللغات: الفرنسية (رسمية)، إضافة إلى لغات هندية متعددة اللهجات.

السكان: يعدون نحو ١٢٠ ألف نسمة. يعيش أهلها الهنود حياة شبه بداوة في مناطق البلاد الاستوائية. وآخرون منهم، إضافة إلى الاوروبيين، خاصة من الفرنسيين، يعيشون في المناطق الساحلية.

الاقتصاد: البوكسيت في منطقة كاو Kaw، ولا يزال استثماره ضعيفًا لعدم وجود يد عاملة كافية. صيد القريديس الذي يُنقل بمعظمه إلى فرنسا. البطالة تصل احيانًا إلى ٢٥٪ من اليد العاملة. جاء إنشاء المركز الفضائي الفرنسي (حقل إطلاق الصواريخ، «أريان» Ariane) في ١٩٦٦ في كورو ليطلق عملية تنمية واسعة للمناطق الساحلية، خاصة المحيطة بعاصمة البلاد كاين؛ ذلك ان الأكثرية الساحقة من العاملين في المركز فرنسيون. وهناك حركة هجرة واسعة من أبناء غويانا الفرنسية، خاصة من المثقفين.

نبذة تاريخية: يرجع الوجود الفرنسي، في

تلك المنطقة، إلى السنوات الاولى من القرن السابع عشر. وما لبث الفرنسيون أن أسسوا مدينة كاين في ١٦٣٧، ويعتبر القائد الفرنسي كولبير Colbert أول من وضع الأسس الأولى للاستعمار الفرنسي في تلك المنطقة. وبعد عدة مبادرات تنافسية استعمارية بين فرنسا وهولندا، أنشأ الفرنسيون هناك، وأقاموا، شركة فرنسية. سيطر عليها الانكليز، ثم الهولنديون (معاهدة بريدا، ١٦٦٧)، ثم عاد الاميرال الفرنسي إستريس وغزاها في ١٦٧٧، فأصبحت مستعمرة فرنسية خالصة إلى ان احتلها، في ١٨٠٩، اسطول بريطاني-برتغالي مشترك، و لم تعد إلى فرنسا إلا في ١٨١٧ أي بعد معاهدة لندن في ١٨١٤ بثلاث سنوات.

في ١٨٥٢، أنشأ نابوليون الثالث في كاين العاصمة سجنًا رهيبًا بحيث أصبح إسم غويانا الفرنسية مرادفًا للارهاب والموت. وبالاضافة إلى ذلك فقد كان اقتصاد تلك المنطقة متدهورًا إلى أقصى حد و لم تسترجع غويانا الشرقية (أي الفرنسية،ويقال لها الشرقية لأنها القسم الشرقي من بلاد غويانا، ذلك ان قسمها الأوسط هو سورينام حاليًا، وقسمها الغربي هو غويانا البريطانية سابقًا، وغويانا حاليًا) أهميتها نسبيًا إلا في ١٨٥٥ عندما اكتشف الذهب في اراضيها. ثم رجعت البلاد إلى حالة من الخمول والبؤس بنفاد ذلك المعدن الثمين، واستقبل سجنها بين سنتي ١٨٥٢ و١٩٣٩ أكثر من ٧٠ ألف سجين من بينهم دريفوس Dreyfus الضابط اليهودي صاحب القضية الشهيرة التي هزت فرنسا في بداية القرن العشرين (راجع «فرنسا» في هذا الجزء). وقد ألغي ذلك السجن نهائيًا في ١٩٤٧. والجدير ذكره انه قبل نابوليون الثالث، وفي ايام الثورة الفرنسية، استعملت منطقة في غويانا الفرنسية معروفة باسم «سينيماري» Sinnimary لنفي سياسيين معارضين إليها.

منذ ١٩٤٨، اصبح الغويانيون، في غويانا الفرنسية، يتمتعون، من الناحية القانونية، بالجنسية الفرنسية، ولكنهم من الناحية العملية كان قسم كبير من الفرنسيين ما زالوا يعاملونهم معاملة عنصرية. وكانت غويانا قد أصبحت، قبل نحو سنتين، أي في ١٩٤٦، من الناحية الادارية، إحدى المقاطعات الفرنسية ما وراء البحار Département d'Outre Mer (DOM) التي خصصت لها الحكومة الفرنسية وزارة باسم «سكرتارية الدولة لاراضي ومقاطعات ما وراء البحار». في ١٩٦٦، بنى الفرنسيون في مدينة كورو Courou الغويانية مركزًا لأبحاث الفضاء وقاعدة كبيرة لاطلاق الصواريخ الفضائية.

الوطنيون الاستقلاليون: ورغم سياسة الفرنسة التي فرضتها فرنسا على شعب غويانا، فقد نشأ في غويانا حزب ينادي بالاستقلال يحمل إسم «حزب الوحدة الغويانية» Unité Guyanaise. إلا ان الدعاية الاستعمارية المركّزة، بالاضافة إلى بعض التحسينات التي أدخلتها فرنسا على الظروف الاجتماعية والمعيشية جعل نسبة مرتفعة من المواطنين الغويانيين يتوجسون خفية من الاستقلال لكي لا يفقدوا كل الامتيازات التي حصلوا عليها بسبب ارتباطهم بفرنسا. وقد انعكس تخوفهم ذلك أثناء الانتخابات الرئاسية الفرنسية (ايار ١٩٨١)، إذ صوّت لصالح جيسكار ديستان ٦٦،٣٥٪ من الغويانيين حيث ان نواب هذا الأخير ركّزوا في حملاتهم الدعائية على ان نجاح خصمه، فرنسوا ميتران (مرشح الحزب الاشتراكي الفرنسي) يعني تحقيق استقلال غويانا، وبالتالي فقدان كل الامتيازات الحالية. ورغم ذلك فإن الحزب المنادي بالاستقلال بزعامة ألبير ليكانت Albert Lecante لم ييأس، بل ربما أصبح يشعر بالاطمئنان بفوز ميتران. وقد عبر عن ذلك في برقية التهنئة الذي أرسلها للرئيس الاشتراكي الفائز، فرنسوا ميتران «الذي قهر عدو الشعب الغوياني» حسب قوله، وتمنى «إزالة العلاقات الاستعمارية بين فرنسا

وغويانا»، ودعا إلى فتح مفاوضات حول مقترحات حزب الرئيس الفائز، أي الحزب الاشتراكي الفرنسي، حول هذا الموضوع. ولكن سياسة فرنسا في ظل الاشتراكيين لم تؤد عمليًا إلى أي تغيير في وضع هذه المستعمرة. وبقيت غويانا «غويانا الفرنسية».

في ١٣ تشرين الثاني ١٩٩٦، أطلقت فرنسا الصاروخ الفضائي «أريان-٤» من مركزها الفضائي في كورو، وكانت هذه تجربة الاطلاق الثانية والتسعين. وعلى بعد ٦٥كلم من كورو، كانت العاصمة كاين تعيش اضطرابات وأعمال عنف، وكان يوم ١٣ تشرين الثاني يوم اضراب عام، احتجاجًا على التجربة الفضائية.

وجاءت اضطرابات كاين بعد شهر من إضراب الطلاب الثانويين الذين تقدموا بمطالب خاصة بتعليمهم ومناهجهم الدراسية، وأخرى متعلقة بتأمين سوق للعمل بعد تخرجهم. وانضم المطالبون بالاستقلال إلى حركة الطلاب.

عن هؤلاء الطلاب، وحركتهم، قالت النائبة (عن غويانا الفرنسية) كريستيان توبيرا: «لقد عبروا عن رفضهم للخيار الوحيد الباقي لديهم، خيار البطالة والبؤس والمخدرات أو الانتحار. وهذا خيار سبق وعاشه من قبلهم الذين يكبروهم سنًا من أشقاء أو شقيقات وجدوا أنفسهم عاطلين عن العمل على الرغم من الشهادات التي تحصّلوها» («لوموند ديلوماتيك»، كانون الثاني ١٩٩٧، ص٢٢).

المركز الفضائي في كورو يعتمد عليه وحده الاقتصاد الغوياني بنسبة ٥٠٪، علمًا ان العمل فيه يعتمد أساسًا على النشاط المتخصص والتقني، وهذا ما يشغله الفرنسيون بمعظمه. وباقي الاعمال والوظائف يشغلها برازيليون وسوريناميون وهايتيون وغويانيون.

على صعيد آخر، ثمة حالة من التوتر لا تزال قائمة بين إتنيات المجتمع الغوياني، وبينها وبين المهاجرين (نحو ٣٠٪ من مجموع السكان) القادمين بمعظمهم من المقاطعات الفرنسية الأخرى في الأنتيل.

يبقى أن فرنسا لا بد وان تجد نفسها مضطرة لإيجاد حلول تكفل لها الاستقرار في «محيط مركزها الفضائي» في كورو.



غينيا

بطاقة تعريف

الموقع: تقع غينيا على الشاطىء الغربي من افريقيا. تحيط بها غينيا-بيساو، السنغال، مالي، كوت ديفوار (ساحل العاج)، ليبيريا، سيراليون والمحيط الأطلسي.

المساحة: ٢٤٥٨٥٧كلم م.

العاصمة: كوناكري. أهم المدن: كانكان، كينديا، سيغيري، لابي.

اللغات: الفرنسية (رسمية). وهناك ثماني لغات محلية، أهمها السوسو، المالينكي والبول (وهي أسماء لأهم قبائل البلاد).

الأديان: نحو ٨٠٪ من السكان يعتنقون الاسلام، ونحو ١٥٪ من الإحيائيين، و٥٪ من المسيحيين (كاثوليك وبروتستانت).

السكان: يبلغ تعدادهم نحو ٨ ملايين نسمة (تقديرات ١٩٩٨). البول (أو الفولاني) هم أكبر قبائل البلاد، ويشكلون نحو ٤٠٪ من مجموع السكان. تليهم قبائل المالينكي (١٥٪)، ثم الديالونكي، ثم الكونياغي، والبساري، والغرزي، والكيسي، والتوما...

الحكم: غينيا«جمهورية شعبية وثورية». الدستور المعمول به صادر في ٢٣ كانون الاول ١٩٩٠. رئيس الجمهورية والحكومة (منذ الانقلاب العسكري في ٤ نيسان ١٩٨٤) هو الجنرال لانسان كونتي (مولود ١٩٤١). البرلمان من ٢١٠ أعضاء، حلّ منذ ١٩٨٤، لوم تعد تجري انتخابات نيابية حتى ١٩٩٥.

عاشت غينيا في ظل حكم الرئيس أحمد سيكوتوري تحت نظام الحزب الواحد: الحزب الديمقراطي الغيني (تأسس في ١٤ ايار ١٩٤٧). وبعد موت سيكوتوري، وتسلم الجيش للسلطة في نيسان ١٩٨٤، عمد النظام الجديد إلى حل الحزب الحاكم. وكانت تشكلت عدة أحزاب معارضة

لسيكوتوري في المنفى، أبرزها:
الحركة من اجل التجديد في غينيا، وكانت تعرف في السابق باسم اتحاد الشعب الغيني، ورئيسها ديالو تيرنو.
المنظمة الموحدة لتحرير غينيا. كانت تنشط أساسًا في ساحل العاج؛ رئيسها ابراهيما كاكي.
وهناك ستة تنظيمات أخرى نشطت في فرنسا، وهي: جمعية الشبيبة الغينية في فرنسا، المجموعة الفكرية الغينية، الرابطة الغينية لحقوق الانسان، تجمع الغينيين في الخارج، التضامن الغيني، واتحاد القوى الوطنية الغينية.
في ١٩٩٢، وبعد سنوات من حظر الاحزاب، أعيد تشكيل الحزب الديمقراطي الغيني على أسس جديدة متخذًا اسم «الحزب الديمقراطي الغيني-التجمع الديمقراطي الافريقي»، بزعامة اسماعيل غوشين. وتأسس ايضًا الحزب الغيني للتقدم بزعامة عبدولاي ديالو. واتحاد القوى الديمقراطية (تأسس في ١٥ ايلول ١٩٩١) بزعامة أمادو أوري باه. والاتحاد من أجل جمهورية جديدة، بزعامة أمادو با.

الاقتصاد: يعمل في الزراعة نحو ٦٧٪ من اليد العاملة، وتساهم بنحو ٣٠٪ من الناتج العام، وفي الصناعة ٥٪ (١٠٪ من الناتج العام)، وفي المناجم ٥٪ (٢٥٪ من الناتج العام)، وفي الخدمات ٢٠٪ (٣٥٪).
لا تتعدى الاراضي المزروعة ١٧٪ من المساحة العامة. الزراعتان الرئيسيتان: الذرة والرز. وكانت غينيا في الماضي من البلدان المصدرة للمواد الغذائية، أما حاليًا فأصبحت تستورد قسمًا من حاجاتها الغذائية. ومن أهم منتوجاتها الزراعية الموز والبن والأناناس والفستق السوداني وزيت البلح.
تمتلك غينيا ثروة منجمية هائلة مكونة أساسًا من البوكسيت (صخر يستخرج منه الألومينيوم) الذي تأتي غينيا في المرتبة العالمية الثانية بانتاجه بعد أوستراليا. ويقدر احتياطيها من البوكسيت بنحو ١٣ مليار طن، أي ما يعادل ثلث احتياطي العالم. ويساهم انتاج البوكسيت بنحو ١٥٪ من الدخل العام. ويقع أهم منجم للبوكسيت في منطقة بوكي في الشمال الغربي من البلاد. وبعد البوكسيت يأتي الحديد، وأهم منجم له يقع في جبل نمبا، وقد بدأ العمل به في ١٩٨٠. ثم الألماس.
تعاني الصناعة في غينيا من ضعف مزمن. وأهم صناعة فيها هي تحويل كمية من البوكسيت إلى الومين (أكسيد الالومينيوم)، ولا تتناول إلا كمية قليلة من البوكسيت (من المعروف انه يلزم ٣كلغ من البوكسيت لصناعة كلغ واحد من الألومين. والألومين هو أول مرحلة من مراحل صناعة الألومينيوم).
بعد عهد الرئيس أحمد سيكوتوري، اختار القادة الغينيون الجدد سياسة الانفتاح الاقتصادي الكامل، وطلبوا مساعدة الدول الغربية ودعوها للاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، وأعطوا الأولوية للزراعة وتربية المواشي والصحة والتربية والأشغال العامة، والغوا التأميمات، وأقاموا مفاوضات مع صندوق النقد الدولي.

نبذة تاريخية

قديمًا ووسيطًا: يشكل الحوض الأعلى لنهر النيجر، الذي يتضمن غينيا العليا، جزءًا من الأقاليم الواقعة عند الحدود الجنوبية للصحراء. في هذه المنطقة، ولدت ونهضت ممالك افريقية عديدة.

وفي القرن الحادي عشر، جاء العرب من شمالي افريقيا ودخلوا السودان. ويعتقد ان عددًا من الممالك رأى النور في هذه المنطقة، منها وأشهرها ما أصبح معروفًا ومؤكدًا مثل مملكة غانا، ومالي أو غاو.

كانت غينيا في القرن الثالث عشر خاضعة جزئيًا لامبراطورية مالي. وفي هذا القرن، استطاع سونديااتا كيتا أن يبسط سيطرة أسرته، وهي من قبيلة الماندينغ، على مناطق النيجر الأعلى حيث اتخذ من مدينة نيابي عاصمة له.

في النصف الثاني من القرن الخامس عشر، اقتربت المراكب البرتغالية من مناطق مصبات الأنهر الجنوبية وأقامت عليها محطات تجارية جلبت نحو الساحل أهالي مناطق النيجر الأعلى.

ومنذ القرن السادس عشر، بدأت تظهر في افريقيا الغربية علامات انحلال الانماط القديمة للمجتمعات هناك ليحل محلها نموذج لدول ترتكز على القوة العسكرية وتحصل على ثرواتها من الغزوات واصطياد العبيد وفرض رسوم على الملاحة في الأنهر. وكانت امبراطورية الماندينغ الممتدة (القرن الثامن عشر) حتى تخوم فوتا-دجالون والمسيطرة على الحركة التجارية من النيجر الأعلى حتى المناطق الساحلية، مثلاً على ذلك.

دولة إسلامية: باعتناق قبائل البول Peuls الاسلام في القرن الثامن عشر نشبت ثورة شملت جميع مناطق الساحل الافريقي. وقد أسس كارامكو ألغابو أول دولة تيوقراطية، وأعلن في ١٧٢٧ الجهاد المقدس. وبذلك، انتظم البول، في مناطق فوتا-دجالون، في مجتمع إقطاعي ومحارب، واستعبدوا غيرهم من القبائل المقهورة. وبعد كارامكو تسلم السلطة أبراهيما سوري، وهو من قبائل البول ايضًا، فتحقق بذلك نوع من الكونفدرالية جمع بين الأسرتين (ألغايا وسوريا)، وشملت تسع مقاطعات تصل حدودها إلى الساحل، وخاصة إلى مناطق ريو بونغو. ويقول المستكشفون الاوروبيون، في القرن التاسع عشر، إن الخلافات كانت تعصف بالأسرتين الحاكمتين وان الفوضى كانت تعم مناطقهما.

في أواسط القرن التاسع عشر، توسع نطاق الجهاد المقدس. ففي ١٨٥٠ بنى الحاج عمر في فوتا-دجالون زاوية لتعليم الدين الاسلامي، ووزع البنادق على طلابه وعقد النية على تأسيس امبراطورية اسلامية مترامية الاطراف، وأخذ المجاهدون المسلمون (ديولا Dyoulas) يحملون السلاح ضد قبائل المالينكي.

«ملحمة ساموري توري»: في ١٨٣٠، ولد ساموري في مقاطعة كوتيان في غينيا، في وسط كانت الاديان الإحيائية الافريقية الاصيلة هي السائدة، خاصة لدى قبائل المالينكي التي ينتمي إليها ساموري توري، ولم يكن هناك إلا بعض المسلمين القلائل، وكانوا من التجار (ديولا Dyoulas) الذين كان نفوذهم قد بدأ يقوى نتيجة اتصال الغرب بافريقيا، وكان اتصالاً تجاريًا في الأساس.

ابتداء من ١٨٣٥، قام محتلون عديدون ينتمون للاسلام بمهاجمة مجتمع (قبائل) المالينكي الذي كان عاجزًا عن ان يدافع عن نفسه بفعالية. وانتهى الأمر بأن أخذ أفراد عديدون من المالينكي يعتنقون الاسلام، وكان منهم رجل مقدام هو ساموري توري.

في ١٨٦١، راح ساموري توري يجمع

ساموري أثناء أسره واقتياده من قبل القناصة الفرنسيين.



الرجال ويوزع عليهم البنادق ذات الطلقات السريعة التي حصل عليها من سيراليون، واستطاع ان يجمع حوله المسلمين والمالينكيين ليؤسس مملكة عسكرية قوية، انتشر فيها الاسلام بالوسائل السلمية (ما عدا حقبة ١٨٨٥–١٨٨٨)، واتخذ لنفسه لقبًا دينيًا هو «مامي»، أي الإمام، وبنى دولته على ادارة مركزية مقسمة إلى ١٦٢ مقاطعة، تجتمع ضمن عشر حكومات، يترأس كل واحدة منها قريب من اقربائه أو رجل موثوق به يساعده رجل عسكري ورجل ديني.

وشكل ساموري جيشًا مدربًا يضم جنودًا محترفين فضلاً عن الميليشيات الشعبية التي كانت تجيء من القرى في حالة الحرب، وأوجد محترفات للصناعات العسكرية الخفيفة يعمل فيها عمال افريقيون كإصلاح البنادق وصناعة بنادق سريعة الطلقات، إضافة إلى ما كان يزوده به تجار السنغال وتجار سيراليون الانكليز من أسلحة وعتاد.

بذلك بدأت في تاريخ غينيا مرحلة جديدة أطلق عليها المؤرخون إسم «ملحمة ساموري توري». ونجح ساموري توري، تارة بالحملات العسكرية، وطورًا بالتحالفات والدبلوماسية، بتأسيس امبراطورية مترامية تمتد، بعد إخضاع مدينة كنكان وجوارها، عام ١٨٨١، حتى مملكة سيكاسو في الشرق وتخوم سيراليون وليبيريا في الجنوب. وكان لا بد لساموري توري، وهو في ذروة مجده وقوته، من أن يصطدم بالجيوش الاستعمارية الاوروبية التي بدأت مطامعها تتبلور في ذلك الحين. ويعتبر التاريخ الاستعماري ساموري توري مغامرًا دمويًا في حين يضعه تاريخ النضال الافريقي في مرتبة الأبطال القلائل الذين جابهوا الزحف الاستعماري الاوروبي.

الاستعمار الفرنسي: كان الاستعمار الفرنسي قد بدأ يوطد دعائمه منذ ١٨٣٨ (كان ساموري توري صبيًا في الثامنة من عمره) عندما أقام أول محطة له على مصب نهر ريو نونيز، وقد وقع الفرنسيون معاهدات حماية مع الزعماء المحليين في المنطقة عام ١٨٤٢، وارتبطت الوكالات التجارية التي أنشأوها عند مصبات الأنهر الجنوبية بالسنغال في بادىء الأمر. واحتل الجيش الفرنسي في ١٨٦٦ أعالي هضبة بوكي حيث شيد قلعة صغيرة، وأنشأ، بعد عشر سنوات، مركزًا عسكريًا في بوفا. وفي عام ١٨٨١، وقع حاكم فوتا-دجالون معاهدة مع فرنسا.

وفي السنة نفسها (١٨٨١)، بدأ ساموري يواجه الفرنسيين الذين كانوا قد بدأوا اجتياح السودان الفرنسي (مالي) في مسيرتهم نحو النيجر الأعلى. وجرت مواجهة عسكرية ضارية ما بين جيش ساموري والجيش الفرنسي في ١٨٨٢ في كينياران Kéniéran، وأخرى في ١٨٨٢ على ابواب باماكو. وبالرغم من صمود رجاله أمام قوة الفرنسيين، فقد قدّر ساموري موازين القوى، ورأى انه في النهاية لن يكون الأمر لصالحه، فقرر تحاشي القتال على قدر الامكان. لكن الهجوم الذي قام به الفرنسيون في ١٨٨٥ بقيادة الفرنسي كومب Combes لم يترك لساموري الخيار. وكاد ان يحقق انتصارًا عسكريًا على الفرنسيين، لو لم يفضل مفاوضتهم في ١٨٨٦، ثم في ١٨٨٧، ليتفرغ لمهاجمة السينوفو Sénoufous الموجودين في سيكاسو Sikasso الذين كانوا يسدّون أمامه الطريق نحو الشرق.

أثناء حصار ساموري لسيكاسو (ايار ١٨٨٧–آب ١٨٨٨)، أثار الفرنسيون عددًا كبيرًا من أتباعه، وحرّضوهم للانتفاض ضده وضد تعسفه الديني، واعتقدوا ان مملكة ساموري أصبحت وشيكة الانهيار وأنهم سيرثونها. ولكن ساموري تمكن من الانتفاضة ما بين ١٨٨٨ و١٨٩٠، وأعاد سلطته على جميع أنحاء المملكة، وعدّل، في الوقت نفسه، من سياسته المبنية على التزمت الديني، ووجهها نحو مقاتلة الفرنسيين

المحتلين، كما حاول تأجيل الصدام حتى يتمكن من تحديث الجيش والأسلحة.

قبل استكمال استعداداته، هاجمه الجيش الفرنسي في ١٨٩١، ودامت المعارك، بين كر وفر، حتى ١٨٩٨، كان ساموري، أثناءها ، يتبع سياسة الارض المحروقة. فأفرغ، في ١٨٩٤، مملكته القديمة، وزحف نحو شمال ساحل العاج (كوت ديفوار)، ونحو قسم من غانا، حيث ردّ هجوم الفرنسيين الذين كانوا بقيادة مونتيل Monteil، وذلك في نيسان ١٨٩٥، ونقل قواعده إلى دايكالا (في ساحل العاج).

حاول ساموري توري، من جملة ما حاول على الصعيد السياسي والدبلوماسي، ان يلعب على تناقض في مصالح الدولتين فرنسا وبريطانيا. إلا انه لم يوفق. إذ كانت الدول الاوروبية آخذة في احتلال افريقيا وتقسيمها في ما بينها، وكانت فرنسا وبريطانيا قد وقعتا، منذ ١٨٨٢، اتفاقية تقضي بتعيين حدود ممتلكاتهما.

ففي ١٨٩٥، وبعد نجاحه في صد هجوم القائد الفرنسي مونتيل بوقت قصير، وجد ساموري نفسه محاصرًا من الفرنسيين، ثم معتقلاً بيدهم، فنقلوه في ١٨٩٨ إلى الغابون حيث توفي في شباط ١٩٠٠.

جسّد ساموري توري، في اواخر القرن التاسع عشر، الاتجاهات التي كانت تتبلور منذ قرون في بلاد قبائل المالينكي المعادية للتقاليد القديمة وللجماعات المشرذمة، وتتلخص اتجاهاته بالتوحيد عن طريق الاسلام، وإعادة النهوض بالبلاد عن طريق التحديث والعمران. قال فيه الجنرال الفرنسي براتييه الذي قاد معارك ضده: «صانع رجال يتحلى بالجرأة والحمية والمنطق، وكان صاحب رؤيا، وفوق هذا كله كان يملك روح المثابرة التي لم تعرف الكلل ولا التعب».

التقسيم وآخر الانتفاضات: وفقًا لاتفاقية ١٨٨٢ المذكورة بين فرنسا وبريطانيا، ضُمت غينيا، في ١٨٩٥، إلى الحكومة العامة لافريقيا الغربية الفرنسية، واستكملت مناطقها مع ضم النيجر الأعلى في ١٩٠٠ بعد ان كان ملحقًا بالسودان الفرنسي (مالي)، ومع تخلي بريطانيا، في ١٩٠٤، عن ارخبيل لوس المواجه لشبه جزيرة كوناكري.

جوبه الاستعمار الفرنسي بعد ذلك بحركات مقاومة متفرقة، منها مقاومة قبائل الكونياغي ١٩٠٢–١٩٠٤، وقبائل البول ١٩٠٦–١٩١١، والتوما في غابات غينيا ١٩٠٧–١٩١٢. وكانت هذه آخر الانتفاضات قبل ان يستتب الوضع للفرنسيين.

وقد لعبت السياسة الفرنسية، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، على التناقضات الاتنية بين الغينيين لتؤمن فرقتهم. وعلى الرغم من ذلك، نما شعور بالانتماء القومي والافريقي لدى الفئات المستنيرة من الغينيين في السنوات التي تلت مباشرة هذه الحرب.

الاستقلال: في ١٩٥١، تأسس حزب سياسي هو «الحزب الديمقراطي الغيني»، كان أحمد سيكوتوري (راجع باب «زعماء، رجال دولة وسياسة») أبرز قادته. أكد هذا الحزب على العناصر التي تجمع بين مختلف الاتنيات والقبائل الغينية. وعرف سيكوتوري كيف يخاطب الشعب ببساطة وعفوية. فكان يؤكد على الأخوة التي تجمع كل الناس، وعلى المساواة بينهم، ويستثير فيهم الشعور القومي الغيني والانتماء الافريقي. فجعل من الحزب الديمقراطي الغيني الحزب الذي قاد البلاد إلى الاستقلال في ٢ تشرين الاول ١٩٥٨، وانتخب سيكوتوري، زعيم هذا الحزب، أول رئيس للجمهورية الغينية (واستمر يحكمها حتى نيسان ١٩٨٤).

ولأن غينيا، بزعامة سيكوتوري وحزبه،

كانت متشبثة باستقلالها التام والناجز وغير المشروط بأي اتفاقية أو معاهدة ورافضة للبقاء داخل المجموعة الفرنسية، فقد تركت فرنسا مستعمرتها هذه بصورة فظة، إذ علقت فورًا كل مساعدة لها، وأمرت الكوادر التقنية والادارية الفرنسية بمغادرة غينيا «في مدة أقصاها ٤٨ ساعة»، كل ذلك من اجل إذلال هذه الجمهورية الفتية وإغراقها في فوضى عامة وتأديب زعيمها أحمد سيكوتوري.

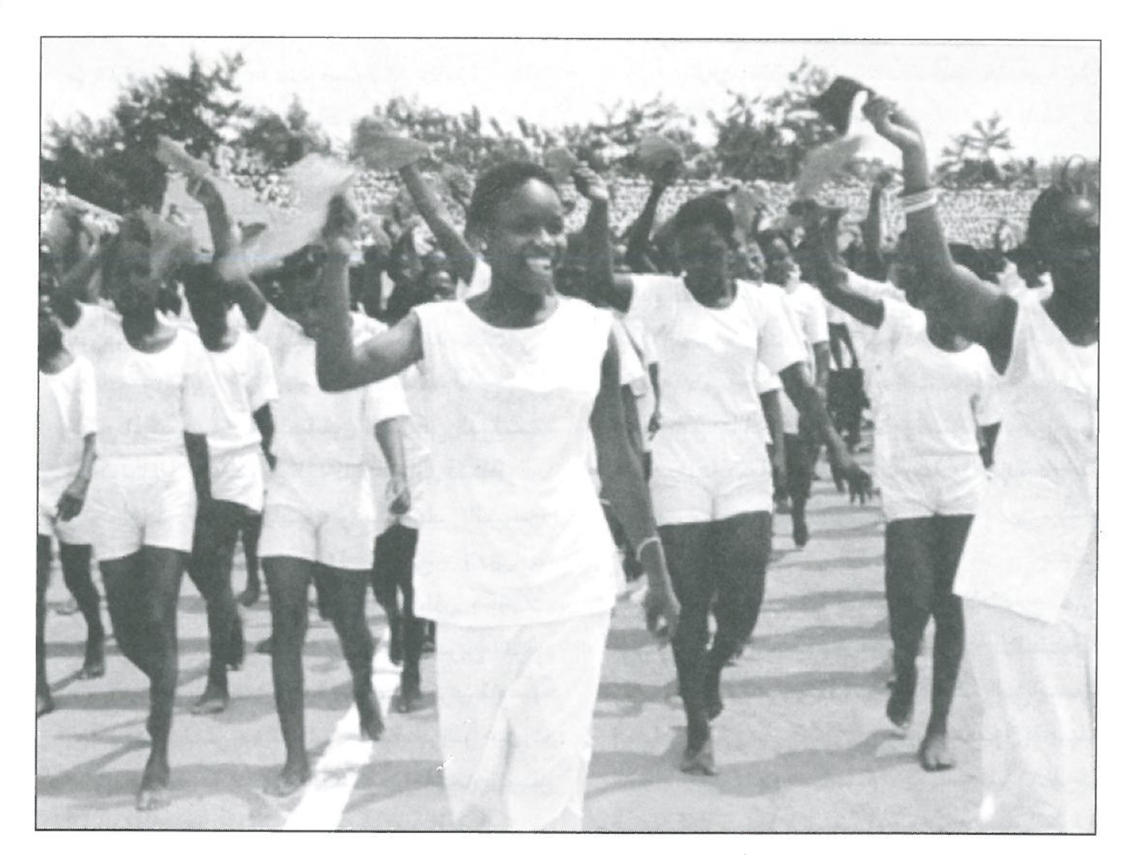
وفي غمرة الحماس مع ولادة الاستقلال دعت الدولة للعمل الجماعي التطوعي تعويضًا عن فقدان الاعتمادات. وجاءت أولى المساعدات المالية من غانا (التي كان يتزعمها كوامي نكروما) والبلدان الاوروبية الاشتراكية.

تأميم ومصاعب اقتصادية: امتصّ الاستهلاك الداخلي (في السنوات الأولى للاستقلال) زيادة الانتاج الزراعي، وزادت البطالة في المدن، فعمدت الدولة إلى إغلاق الشركات التجارية الاجنبية، وأممت بعض القطاعات المصرفية، وزادت من مساهمة القطاع العام، وأصدرت نقدها الوطني. وقد ردت الحكومة الفرنسية على هذا لاصلاح النقدي بمنع التبادل التجاري بين غينيا ومنطقة الفرنك الفرنسي. وكان على الفلاحين الغينيين تقديم تضحيات جديدة وجهود متزايدة، كل ذلك بعد عقود طويلة من الاستغلال الاستعماري.

ومن المعالجات التي لجأت إليها الدولة للخروج من الركود الاقتصادي توسيع نطاق اللامركزية بإحداث كومونات قروية أطلقت عليها إسم «السلطات الثورية المحلية» وأتبعتها بقيادة الحزب الديمقراطي الغيني الذي أصبح الحزب الوحيد الحاكم. وقد نُظمت البنى الجديدة للانتاج داخل هذه الكومونات على أسس التعاونيات. وكان من أهداف الخطة الخمسية ١٩٧٣-١٩٧٨ زيادة إنتاج الرز مرتين، والفستق ست مرات، والموز مرتين... وفي القطاع الصناعي عمدت الحكومة الغينية، خاصة مع بداية السبعينات، إلى تشجيع إقامة شركات مختلطة، وأخرى أجنبية لاستخراج ثرواتها المنجمية (خاصة مادة البوكسيت).

«شبح المؤامرة» وسياسة القمع والارهاب: لم يستطع نمو القطاع المنجمي ان يحسّن من الوضع الاقتصادي العام للبلاد بشكل ملموس، ولا من الوضع المعيشي للسكان. فدبّ التململ في أوساط الشعب، وجرى العديد من المظاهرات، ومنها مظاهرات نسائية، احتجاجًا على الوضع المعيشي المتردي. وكان أمين عام الحزب الديمقراطي الغيني، وهو الرئيس الغيني نفسه، أحمد سيكوتوري، يتهم القوى المناهضة لحكمه الثوري بالتخريب الاقتصادي، وبعض الكوادر المستفيدة داخل الحزب بالبورجوازية البيروقراطية، ويفسّر الاحداث المعارضة لسياسة الحزب والنظام، وخاصة السياسة الاقتصادية بأنها «مرحلة جديدة من المؤامرة الدائمة ضد الثورة».

وسيطر شبح هذه المؤامرة على الحياة السياسية في غينيا. فاعتقل الكثيرون بظروف غامضة، وحوكم آخرون، وصفي عدد من الاشخاص بتهمة التخريب. ففي ١٩٦٠، نسب إلى «القوى الرجعية والاقطاعية» وإلى الأجهزة الخاصة الفرنسية (المخابرات الفرنسية) تدبير مؤامرة ضد رئيس الدولة. وفي تشرين الثاني ١٩٦١، لم ينج المثقفون الماركسيون من الاتهام. إذ ما لبثت العلاقات التي أقيمت في ١٩٥٩ مع الاتحاد السوفياتي ان تدهورت، وطُرد السفير السوفياتي دانييل سولود من كوناكري في ١٩٦١، وعلى الرغم من زيارة إستاسي ميكويان لعاصمة غينيا في ١٩٦١، لم يسترجع الحوار بين الاتحاد السوفياتي وغينيا قط ما كان يتسّم به في البداية



مسيرة طلابية احتفالا بعيد الاستقلال.

مظاهرة في كوناكري اثناء زيارة البابا يوحنا بولس الثاني (شباط ١٩٩٢).



من توافق (وشيئًا فشيئًا أصبحت غينيا في دائرة النفوذ الغربي). وقدمت اللجنة الادارية لنقابة المعلمين أمام محكمة العدل العليا. وبعد أن سلط الارهاب على المثقفين في عامي ١٩٦٤ و١٩٦٥، جاء دور البورجوازية التجارية. وكان كل هذا يقوي من نفوذ النخب السياسية والادارية التي أفرزها النظام وكانت المستفيد الأول منه.

وفي ايار ١٩٦٩، حكم بالاعدام على إثنين من المساعدين السابقين لرئيس الدولة، سيكوتوري، هما وزير الداخلية السابق كيتا فوديبا والكولونيل كمان ديابي، وذلك على اثر تمرد عسكري محلي اعتبر بمثابة مؤامرة من «الامبريالية وخدامها في المنطقة»: ساحل العاج (كوت ديفوار) ومالي والسنغال. وفي ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٠، حدثت عملية إنزال في كوناكري قام بها بضع مئات من مهاجري جبهة تحرير غينيا، يعاضدهم عسكريون برتغاليون من غينيا-بيساو لقلب نظام سيكوتوري في غينيا، وللقضاء على أميلكار كابرال زعيم الحزب الافريقي لاستقلال غينيا وجزر الرأس الأخضر الذي كان سيكوتوري قد منحه حق اللجوء وقدم له الدعم (راجع «غينيا-بيساو» في هذا الجزء). وعلى أثر فشل الانقلاب بدأ النظام بعملية قمع شاملة قدم على اثرها كثيرون إلى المحاكمة.وكانت موجة القمع هذه من التعسف لدرجة دفعت حوالي مليونين من الغينيين إلى اللجوء إلى البلدان المجاورة.

وعادت الاضطرابات في ١٩٧٦، فقد أعلن عن محاولة فاشلة لاغتيال رئيس الدولة، وعن عدوان يهيء له مرتزقة انطلاقًا من حدود ساحل العاج والسنغال. واعتقل ديالوتللي، وزير العدل وأمين عام منظمة الوحدة الافريقية السابق، وشخصيات كبيرة أخرى أغلبها من قبائل البول. ووصلت الأزمة إلى أوجها عندما صرح سيكوتوري، في آب ١٩٧٦: «أعلن الحرب على البول». ووصل عدد المهاجرين الغينيين إلى نحو ربع السكان. وقد أدانت منظمة العفو الدولية، في كانون الاول ١٩٧٨، المعاملة التي يتلقاها المعتقلون السياسيون (وقد قضى عدد منهم من الجوع والعطش) في السجون الغينية.

وكان الحزب الديمقراطي الغيني الحاكم، في مؤتمريه التاسع والحادي عشر، في ١٩٧٢ و١٩٧٨، قد دعم مركزية السلطة، وزاد من هيمنته على أجهزة الدولة، بحيث اصبحت بنية النظام هي «الحزب-الدولة»، وأصبح سيكوتوري يجمع بشخصه رئاسة الجمهورية والأمانة العامة للحزب والمسؤولية الأعلى عن الثورة.

البدء بسياسة الاعتدال والانفتاح على الغرب: على أثر هذه الأزمة الداخلية: الاقتصادية والسياسية والعنصرية (قبائل المالينكي التي ينتمي إليها الرئيس سيكوتوري، وقبائل البول)، بدأ النظام الغيني ينتهج سياسة الانفتاح على الغرب الذي كان بدوره يرى ضرورة وضع حد لقطيعة امتدت نحو عشرين سنة بينه وبين بلاد غنية بثرواتها الطبيعية.

وهكذا، فقد أعيدت العلاقات الدبلوماسية في ١٩٧٥ مع فرنسا بعد انقطاع كامل منذ ١٩٦٥. وفي العام نفسه (١٩٧٥) وقعت غينيا إتفاقية لومي مع بلدان السوق الاوروبية المشتركة (المجموعة الاوروبية). وفي كانون الاول ١٩٧٨، زار الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان كوناكري، وجرت بينه وبين سيكوتوري لقاءات وصفت بأنها «تاريخية». وبرز سيكوتوري على المسرح الدولي وكأنه رجل التحدي. فكما كان قد تحدى الجنرال ديغول (عندما قالت غينيا «لا» في استفتاء حول مشروع دستور يبقيها ضمن المجموعة الفرنسية-الافريقية) فقد فعل الشيء نفسه مع القادة السوفيات عندما طرد سفيرهم في ١٩٦١، ومع الاميركيين الذين كان لا ينفك يتهمهم بالامبريالية. وكل ذلك بدافع النزعة الاستقلالية

التي تتحكم بفكره وتصرفه، وتدفعه إلى إقامة علاقات متوازنة مع الخارج وتنويع مصادر المساعدات المقدمة لغينيا. ومن أهم مظاهر سياسة الانفتاح على الغرب زيارات سيكوتوري للولايات المتحدة.

وكان سيكوتوري قد مهّد لهذا الانعطاف في سياسته الخارجية عندما أعلن في خطاب مهم أمام المؤتمر الحادي عشر للحزب الحاكم (تشرين الثاني ١٩٧٨): «يتوجب على الحزب الآن ان يتعاون مع الدول الرأسمالية والاشتراكية على حد سواء، بهدف تعزيز حرية شعبنا ورفع مستوى رفاهيته».

ومقابل هذا الانفتاح على الدول الغربية والمحافظة، أخذت العلاقات الغينية-السوفياتية تشهد تدهورًا، خاصة عندما رفض سيكوتوري، في ايار ١٩٧٨، تجديد منح الاتحاد السوفياتي بعض التسهيلات العسكرية. وفي كانون الاول ١٩٧٨، أعلن سيكوتوري ان المساعدات الفنية السوفياتية لغينيا «غالية الثمن وغير فعالة».

اعتدال ومصالحة مع الجوار الافريقي: وبعد العزلة الافريقية التي عانى منها على أثر أحداث ١٩٧١، وتوتر علاقاته مع السنغال وساحل العاج، عاد سيكوتوري إلى المسرح الافريقي (وكان في الأساس، ايام النضال ضد الاستعمار وفي سنوات الاستقلال الأولى، أحد أبرز أقطاب التجمع الافريقي، وكان معروفًا بصداقته ووقوفه في خندق واحد مع الزعيم الغاني الافريقي المعروف كوامي نكروما) من خلال مساعيه الحميدة بين فولتا العليا (بوركينا فاسو) ومالي، ثم بين توغو وبينن (داهومي سابقًا)، وقام تعاون وثيق في القطاع المنجمي مع ليبيريا ونيجيريا عام ١٩٧٧. وقد كرس لقاء مونروفيا في ١٩ آذار ١٩٧٨ مصالحة سيكوتوري مع الرئيسين هوفويت بوانيي (ساحل العاج) وسنغور (السنغال). وكذلك موقفه في قمة منظمة الوحدة الافريقية في ١٩٧٩، وإطلاق سراح المونسنيور تشيدمبو، أسقف كوناكري في ٧ آب من العام نفسه، بعد ان كان معتقلاً منذ ثماني سنوات. وانتهجت غينيا سياسة التعاون مع جاراتها في كثير من المجالات، وقبلت بالانتقال الحر للسلع والأشخاص، وكفّت عن المطالبة بتسليمها اللاجئين السياسيين الغينيين.

أما علاقات غينيا بليبيا فقد كشف خطاب سيكوتوري الذي ألقاه أثناء الأزمة التي كانت تمر بها منظمة الوحدة الافريقية وهي تبحث سبل انعقادها في طرابلس في ايلول ١٩٨٢، عن ان هذه العلاقات ليست حسنة. إذ قال الرئيس الغيني، في رده على رسالة من الزعيم الليبي، معمر القذافي: «لن نرد (...) لن نبيع أنفسنا أبدًا (...) لن نترك أنفسنا تُشترى بالبترودولار».

أما مع الجزائر، فقد كانت زيارة سيكوتوري لها، بعد زيارته للمغرب مباشرة (آذار ١٩٨٤) مؤشرًا على تحسين العلاقات بينهما، إذ كانت هذه العلاقات قد وصلت إلى أدنى مستوى لها منذ ١٠ اعوام، وكانت الجزائر جمدت عمليًا علاقاتها مع غينيا بعدما اتخذ سيكوتوري مواقف مؤيدة للمغرب في نزاعه مع الجزائر حول الصحراء الغربية (بعد نحو ١٠ ايام من هذه الزيارة، توفي سيكوتوري).

نهاية سيكوتوري: انعكست هذه التغييرات في السياسة الخارجية على الأجهزة الحكومية والحزبية، في غينيا، فشهدت هي الأخرى تغييرات كبيرة في الأشخاص.

ففي ايار ١٩٨٢، أعيد انتخاب سيكوتوري رئيسًا للجمهورية وللمرة الرابعة على التوالي، وأعلن انه حاز على ١٠٠٪ من أصوات الناخبين.

لكن، بدا أن الانفتاح على الغرب ما كان ليؤدي إلى تحقيق انفتاح مماثل على الجبهة الداخلية.

فاستمر نظام الحزب الواحد واستمرت سياسة القمع ضد المعارضين في كل الاتجاهات.

بدأت الحالة الصحية لسيكوتوري تشهد تدهورًا خطيرًا في ١٩٨٤، وأصيب بجلطة قلبية أوجبت نقله إلى الولايات المتحدة لإجراء عملية جراحية. وفي ٢٩ آذار ١٩٨٤، توفي أثناء العملية. وأجريت له مراسيم جنائزية مهيبة ورسمية شاركت فيها وفود أجنبية على أعلى المستويات (٣٠ آذار ١٩٨٤). وقرّر الحزب الديمقراطي الحاكم، عقب وفاة سيكوتوري، تعيين لانسانا بيانوغي، رئيس الوزراء، رئيسًا بالوكالة.

الانقلاب: لكن، ما كادت آخر الوفود الاجنبية المشاركة في الجنازة تغادر كوناكري وتبدأ الهيئات الحزبية والحكومية الموالية لخط سيكوتوري تستعد لتعيين خلف له حتى فاجأ الجيش الجميع بانقلاب كان قد حضر له منذ فترة. فتسلم الحكم نتيجة لذلك لجنة أطلقت على نفسها إسم «اللجنة العسكرية للاصلاح الوطني»، وكانت تتكون أساسًا من ضباط ذوي رتب متوسطة وصغيرة، وعلى رأسهم العقيد لانسانا كونتي والعقيد ديارا تراوري. وقد عين الاول نفسه رئيسًا للجمهورية والثاني رئيسًا للوزراء، وتشكلت حكومة من عسكريين ومدنيين لتسيير دفة الحكم لفترة انتقالية.

وفي الشهر الاول من الحكم الجديد، قام العقيد تراوري بجولة في دول غربي افريقيا لتحسين العلاقات معها، في حين قام وفد وزاري رفيع بزيارة لفرنسا لطلب المساعدة خاصة في مجال التربية.

وفتح النظام الجديد أبواب المعتقلات وأطلق سراح آلاف المعتقلين السياسيين، وبدأت حملة تشهير واسعة ضد سيكوتوري وكبار معاونيه. كما قرر النظام إجراء محاكمات لكل من ارتكب تجاوزات في ظل دكتاتورية سيكوتوري، ووعد بعدم إصدار أحكام بالاعدام، معلنًا قيام عهد جديد من الحرية. وبدأت أفواج الغينيين اللاجئين بالعودة من البلدان المجاورة. إلا ان الحكام الجدد لم يسهّلوا عملية العودة هذه نظرًا إلى وجود أكثر من مليون كانوا لا يزالون لاجئين في الخارج، ونظرًا إلى ان عودتهم دفعة واحدة ستؤدي إلى احداث أزمة اقتصادية كبرى. والجدير ذكره إعلان الكنيسة (المسيحيون أقلية في غينيا) تأييدها للنظام الجديد بهدف إقامة علاقة جديدة مع السلطة تتجاوز الازمة المستمرة مع نظام سيكوتوري والتي بلغت الذروة في ١٩٧٠ مع اعتقال أسقف كوناكري وسجنه.

أهم أحداث عهد لانسانا كونتي الحالي:

بين ٣ نيسان وأول حزيران ١٩٨٤، عاد إلى البلاد نحو ٢٠٠ ألف من اللاجئين الغينيين، وأطلقت عمليات تحرير الاقتصاد، وعُزّز نظام اللامركزية، وأقفلت مصارف الدولة.

في ١٥ ايار ١٩٨٥، صدر عفو عن أنصار سيكوتوري المعتقلين، وفي ٤-٥ تموز، جرت محاولة انقلابية فاشلة قادها ديارا تراوري (مالينكي)، وأسفر عنها ١٨ قتيلاً. وبعدها، أخذ النظام الحاكم ينتهج سياسة متشددة ضد المعارضة.

في ١٥ كانون الثاني ١٩٨٦، حل الفرنك الغيني، كوحدة نقد، محل السيلي Syli، وجرى خفض سعر العملة بنسبة ٩٣٪.

في ٣١ كانون الاول ١٩٨٧، صدر حكم يقضي بسجن أندريه توري (زوجة سيكوتوري) لمدة ثماني سنوات، وأطلق سراح إبنه و٦٥ من الاشخاص المعتقلين.

في ٦ تموز ١٩٨٨، سارت مظاهرات ضد غلاء المعيشة.

في ١٠-١٣ ايار ١٩٨٩، زار الرئيس لانسانا كونتي فرنسا.

في ١٣ كانون الاول ١٩٩٠، جرى استفتاء حول دستور جديد ينهي النظام العسكري ويسمح بالتعددية الحزبية، نال ٩٨،٧٪ من الاصوات.

في ٦ ايار ١٩٩١، أعلن اضراب عام مفتوح؛ وفي ١٧ من الشهر نفسه، عاد من المنفى ألفا كوندي، أمين عام حزب «تجمع الشعب الغيني»، الذي باشر لتوه قيادة المعارضة من الداخل، وسارت لهذه المعارضة مظاهرة احتجاجًا على بطء التحول الاقتصادي والتردي في الاوضاع المعيشية.

في ٢٤-٢٦ شباط ١٩٩٢، زار البابا يوحنا بولس الثاني غينيا، وبعد نحو شهر وقعت في كوناكري اضطرابات دموية، وفي ١٦ تشرين الاول، نجا الرئيس لانسانا كونتي من محاولة اغتيال.

في ١٦ آذار ١٩٩٣، نشبت مواجهات دموية بين قبائل البول وقبائل السوسو؛ وفي ١٩ كانون الاول، جرت انتخابات رئاسية فاز بها الرئيس لانسانا كونتي، وجاءت نتائجها كما أعلنت رسميًا: ٥١،٧٠٪ من الاصوات للرئيس كونتي، و١٩،٥٥٪ لزعيم المعارضة رئيس حزب تجمع الشعب الغيني، ألفا كوندي، و١٣،٣٧٪ نالها مامادو با، و١١،٨٦٪ لسيراديو ديالو، و١،٤٪ نالها فاسيني توري (رئيس الاتحاد من أجل الازدهار الوطني).

في أول كانون الثاني ١٩٩٥، قتل ١٦ معتقلاً في أحد سجون كوناكري. وفي ١١ حزيران جرت انتخابات تشريعية.

في ٢ شباط ١٩٩٦، أعلن حوالي ألفي عسكري حركة تمرد، وقام نحو ٣٠٠ منهم بالاستيلاء على مطار كوناكري. وكانت مسألة زيادة الأجور السبب الرئيسي لحركة التمرد، وطالب المتمردون برحيل وزير الدفاع. وأدت هذه الحركة إلى مقتل ٣٠ شخصًا وإصابة ٧٠ آخرين بجروح. وفي ٤ شباط (أي بعد يومين من بدء حركة التمرد وأثناءها)، أعلن الرئيس لانسانا كونتي إقالة وزير الدفاع الكولونيل عبد الرحمن ديالو من منصبه، وعيّن نفسه مكانه.

مدن ومعالم

* **كانكان Kankan**: يعني الإسم باللغة المحلية «حصن على النهر». ثانية أكبر مدينة غينية بعد العاصمة كوناكري، تعد نحو ٤٠٠ ألف نسمة. تقع شرقي البلاد على مسافة ٦٦٢كلم من العاصمة. تشتهر بتجارة الماس، وبالصناعات الغذائية.

* **كوناكري Conakry**: عاصمة غينيا، وميناؤها الأساسي. تقع على جزيرة تتصل بجسر بشبه جزيرة كالوم Kaloum قبالة جزر لوس Los. مدينة حديثة تعد نحو مليوني نسمة. أهم ما تصدره غينيا من مينائها المواد المنجمية (من القسم القائم في شبه جزيرة كالوم)، والبوكسيت (من القسم القائم في جزر لوس)، وكذلك الموز. في المدينة صناعة ناشطة هي صناعة المبردات والثلاجات.

* **كينديا Kindia**: تعد نحو ١٥٠ ألف نسمة. شهيرة ببساتين الموز. أنشيء فيها معهد باستور، ومحطة تجريبية للفاكهة والحمضيات. اقتصادها يقوم أساسًا على استثمار البوكسيت.

* **لابي Labé**: ثالثة مدينة بعد كوناكري وكانكان. تقع في مقاطعة فوتا-دجالون Fouta-Djalon شمال شرقي كوناكري. تعد نحو ٢٥٠ ألف نسمة، وهي أكبر مركز في هذه المنطقة الجبلية. زراعة الحمضيات، وسوق مهم للماشية.

زعماء، رجال دولة وسياسة

*** ساموري، توري Samory,Touré**: راجع النبذة التاريخية.

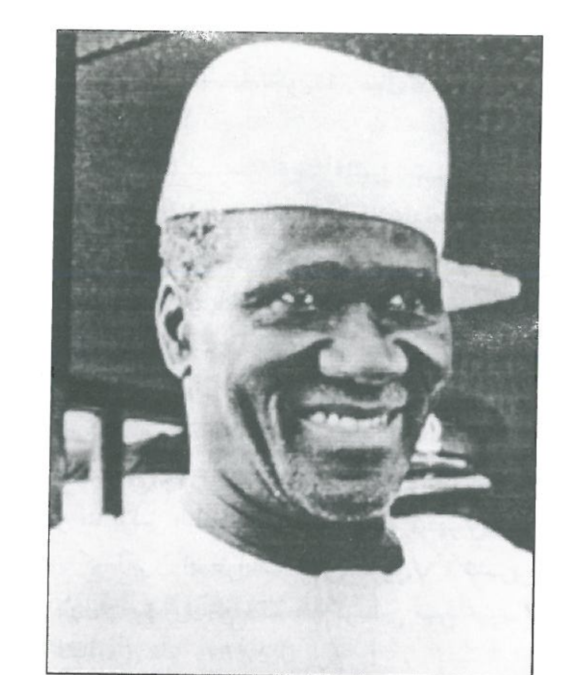
*** سيكوتوري، أحمد Sékoutouré,A** (١٩٢٢–١٩٨٤): سياسي ورجل دولة افريقي وأول رئيس لجمهورية غينيا. طبعت شخصيته المناضلة، نقابيًا وسياسيًا، تاريخ غينيا منذ سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى وفاته في ١٩٨٤.

ولد أحمد سيكوتوري في فاراناه (من مناطق قبائل المالينكي الواقعة بالقرب من منابع نهر النيجر) من عائلة مسلمة اشتغلت بالزراعة، وهو حفيد، لجهة أمه، ساموري توري (راجع النبذة التاريخية) زعيم قبائل المالينكي التي ظلت، بقيادته، تقاوم الاستعمار الفرنسي طيلة ١٦ عامًا في اواخر القرن التاسع عشر.

درس أحمد سيكوتوري القرآن في مطلع حياته، ثم انتقل إلى مدرسة فرنسية فنية في كوناكري وطرد منها بسبب اضراب للطلاب تولى تنظيمه وقيادته. فاضطر إلى إكمال دراسته بالمراسلة، ثم نجح في امتحان التقدم إلى وظيفة في وزارة البريد عام ١٩٤١، ثم انتقل إلى وزارة المالية في ١٩٤٨. إلا انه طُرد من وظيفته بسبب نشاطه النقابي والسياسي. إذ كان قد أسس، في ١٩٤٥، أولى نقابة في غينيا، وكانت نقابة موظفي البرق والبريد والهاتف التي ارتبطت آنذاك باتحاد الشغل الفرنسي. وفي ١٩٤٦، اصبح سكرتيرًا عامًا لاتحاد نقابات غينيا، ثم انتخب عضوًا في المؤتمر التأسيسي لحزب التجمع الافريقي الديمقراطي الذي كان يركز نشاطه في بلدان افريقيا الفرنسية الغربية. ولكن سيكوتوري سرعان ما انفصل عن هذا الحزب، الذي كان أقطابه الآخرون، وعلى رأسهم السنغالي ليوبولد سنغور وهوفويت بوانيي (ساحل العاج) ينادون بالتعاون مع فرنسا.

وراح سيكوتوري يركز نشاطه في غينيا وحدها، وأطلق على حزبه فيها إسم «الحزب الديمقراطي»، ورفض الانضمام إلى الاتحاد الفرنسي مطلقًا قولته الشهيرة: «إننا نفضل الجوع مع الحرية على الرخاء مع العبودية».

انتخب مرارًا نائبًا عن كوناكري. إلا ان السلطات الفرنسية طعنت مرتين في قانونية انتخابه وأفشلته. وقد أدّى ذلك إلى عكس النتيجة التي كان يتوخاها الفرنسيون.



أحمد سيكوتوري.

فارتفعت شعبية سيكوتوري، خاصة وانه كان يتابع نضاله النقابي إلى جانب نضاله السياسي، وتمكن، في ١٩٥٣، من إنجاح إضراب عام كان قد دعا إليه، واستمر ٧٣ يومًا وأجبر الادارة الاستعمارية على تطبيق قانون العمل في غينيا.

في ١٩٥٥، فاز برئاسة بلدية كوناكري. وفي السنة التالية انتخب نائبًا في الجمعية الوطنية الفرنسية ممثلاً عن غينيا. وفي ١٩٥٧ صدر قانون خاص بالمستعمرات (القانون المعروف بـ«قانون غاستون دوفير») أتاح لسيكوتوري ان يصبح رئيس مجلس غينيا؛ وكان سيكوتوري ينتقد هذا القانون لأنه يؤدي إلى بلقنة افريقيا التي تحتاج أكثر ما تحتاجه إلى تجمعات كبرى هي وحدها القادرة على مواجهة البلدان الصناعية.

كان حزبه، مع تصاعد نضاله ودوره، ينمو نموًا كبيرًا في مناطق المالينكي، إلا انه جوبه بمعارضة قوية في مناطق تسكنها قبائل أخرى، خاصة مناطق فوتا-دجالون المعروفة بنزعتها المحافظة. وقام سيكوتوري بزيارات إلى فرصوفيا وبراغ حيث اهتم بدراسة الحزبين الشيوعيين هناك. ولم يخف تأثره بالماركسية، ولكن القومية بقيت محور تفكيره ومحرك نضاله وأهدافه، يقول: «إن كل فكرة تنزع إلى تفكيك افريقيا لمصلحة دول انعزالية أو جمهوريات اقليمية سنحاربها بكل ما أوتينا من قوة لأنها، بنظرنا، وريثة الاستعمار العامل على التجزئة».

في ٢٨ ايلول ١٩٥٨، وحدها غينيا، وبزعامة سيكوتوري، بين الدول الافريقية الفرنسية، قالت «لا» في الاستفتاء الذي أجراه الجنرال ديغول حول مشروع دستور يبقيها ضمن المجموعة الافريقية-الفرنسية. وبعد اقل من اسبوع، أي في ٢ تشرين الاول ١٩٥٨، أعلن استقلالها الناجز. وكان الجنرال ديغول، بعد ان استقبل بحماس كبير في تاناناريف، وبرزافيل، وأبيدجان، حيث قام بجولة كانت تهدف إلى إدخال إصلاحات وتعديلات على النظام الاستعماري، لاقي فتورًا ظاهرًا في كوناكري، في ٢٥ آب ١٩٥٨، من قبل نحو ١٠٠ ألف مواطن غيني كانوا يهتفون لمستقبله أحمد سيكوتوري أكثر من هتافهم لرئيس الدولة الفرنسية. وكانت المجابهة بين الرجلين حادة ومصيرية: سيكوتوري يطالب بالاستقلال الفوري وغير المشروط، وديغول لا يرى خيارًا لغينيا غير الانضمام إلى النظام الذي تقترحه فرنسا لمستعمراتها ودون تحفظ. وإلا كانت القطيعة التامة وكان إيقاف كل مساعدة. وهذا ما حصل بالفعل، نتيجة معارضة سيكوتوري اقتراح ديغول. فكان الزعيم الافريقي الفرنكوفوني الوحيد الذي اتخذ هذا الموقف واستمر عليه مضطرًا إلى بناء الدولة وكوادرها في ظروف بالغة الصعوبة.

فقد عنى الاستقلال بالنسبة إلى غينيا، بزعامة سيكوتوري، نضالاً مستمرًا ضد الامبريالية، ورفضًا للاستعمار الجديد وللبنى القديمة. كما انه عنى مرحلة باتجاه قيام فدرالية افريقية، إذ إن الرؤية الوحدوية التي كانت الدافع الفكري الأكبر لسيكوتوري كانت في أساس رفضه للتجزئة التي كان يفرضها المشروع الفرنسي على المستعمرات الفرنسية. من هنا، ترحيبه عام ١٩٥٩، بالاتحاد مع غانا التي كان يتزعمها كوامي نكروما المعروف بدعوته لجامعة الدول الافريقية.

لكن نظام (ومشروعه) سيكوتوري في غينيا بدأ

يعاني من العزلة نتيجة تضافر جهود الاستعماريين في خلق المصاعب أمامه، وخاصة نتيجة سقوط الزعماء الافارقة (رفاق وأصدقاء سيكوتوري) أمثال نكروما (١٩٦٦) الذي لجأ إلى كوناكري، وموديبا كيتا (١٩٦٨). فانكفأ نظام سيكوتوري على نفسه وأخذ يولي الاولوية لتدعيم جبهته الداخلية لمواجهة ما أسماه بـ«المؤامرة المستمرة ضد الثورة» (راجع النبذة التاريخية).

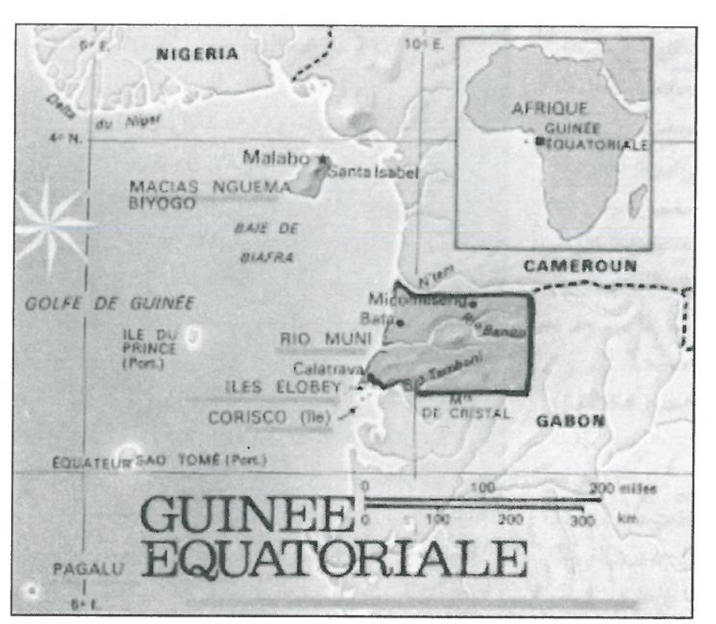
*** سيسيه، جان مارتان Cissé,J.M.** (١٩٢٦–): مناضلة نقابية وسياسية، وقيادية في الحزب الديمقراطي الغيني، وأحد ركائز نظام الرئيس أحمد سيكوتوري.

أنهت تعليمها في مدرسة المعلمين في روفسك (في السنغال) عام ١٩٤٤، وبقيت في داكار حيث عملت سنوات وشاركت في الحركة النسائية في السنغال، ثم عادت إلى مسقط رأسها في مدينة كانكان في غينيا. انتخبت الأمينة العامة لمؤتمر نساء عموم افريقيا منذ ١٩٦٢. وانتخبت كذلك في المؤتمر العام للحزب الديمقراطي الغيني الذي انتخبها بدوره لعضوية اللجنة المركزية (١٩٦٧)، ثم المجلس الوطني للثورة الذي اعتبر السلطة التنفيذية العليا في البلاد.

شغلت سيسيه منصب رئيسة وفد غينيا في الأمم المتحدة ١٩٧٢–١٩٧٦، وانتخبت رئيسة للجنة مناهضة العنصرية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة. وعينت في ١٩٧٩ وزيرة للشؤون الاجتماعية. حصلت في ١٩٧٥ على جائزة لينين للسلام.

*** كونتي، لانسانا Conté,L.**: راجع النبذة التاريخية.

*** كوندي، ألفا Condé,A.**: راجع النبذة التاريخية.



غينيا الاستوائية

بطاقة تعريف

الموقع: دولة افريقية يقع قسم منها في البر الافريقي وقسم آخر مكون من عدة جزر مقابل شاطىء الكامرون. يقع القسم البري منها المسّمى «ريو موني» في وسط غربي افريقيا على المحيط الاطلسي، ويحده الكامرون شمالاً، والغابون شرقًا وجنوبًا.

أما الجزر التي تشكل القسم الآخر من البلاد، فهي: كوريسكو وجزيرتا ايلوبي الكبرى والصغرى وجزيرة أنوبون البركانية، وكذلك جزيرة بيوكو Bioko (فرناندو بو سابقًا).

المساحة: ٢٨٠٥١كلم م. منها ٢٦٠١٧ للقسم البري، أي ريو موني، والباقي لجزيرة بيوكو والجزر الأخرى المذكورة.

العاصمة: مالابو Malabo. تقع على أقصى شمالي جزيرة بيوكو (فرناندو بو سابقًا) وتعد نحو ٦٥ ألف نسمة. كانت تدعى في السابق سانتا إيزابيلا. من مينائها يتم تصدير البن والكاكاو والأخشاب.

اللغات: الاسبانية (رسمية). وهناك لغتان محليتان رئيسيتان، الفانغ والبوبي. وتسكن قبائل الفانغ ريو موني (القسم البري)، وهو العنصر البشري نفسه الغالب على سكان الغابون.

الاديان: يشكل الكاثوليك ٧٥٪ من السكان، والباقي بروتستانت ومسلمون وإحيائيون.

السكان: يبلغ تعدادهم نحو ٤٢٥ ألف نسمة. يشكل عنصر (أو قبائل) الفانغ Fangs ٩٠٪ من مجموعهم، والبوبي Bubis ٨٪. ولا يزال يعيش في غينيا الاستوائية نحو ٣ آلاف اسباني.

الحكم: جمهوري. الدستور المعمول به صادر في ٢ كانون الاول ١٩٩١، رئيس الجمهورية الحالي تيودور أوبيانغ نغيما، وهو يقود البلاد منذ ١٩٧٩، جُدد له عدة مرات منذ ١٢ تشرين الاول ١٩٨٢. مجلس عسكري أعلى. جمعية عمومية من ٤١ عضوًا.

الأحزاب: الاحزاب السياسية ممنوعة، ولكن معظمها ينشط في المنفى:

- التحالف الوطني لاعادة الديمقراطية ANRD، مركزه جنيف، تأسس في ١٩٧٤، أمينه العام مارتن لنسومو أكومو.
- الائتلاف الديمقراطي لتحرير غينيا الاستوائية ROLGE، تأسس في ١٩٨١، ويرأسه مانويل روبن ترونغو.
- مجلس القيادة الثورية للوطنيين والكادرات الاشتراكية الغينية، تأسس في ١٩٨١، ويرأسه دانييل أويونو.

الاقتصاد: يعمل في الزراعة ٧٠٪ من اليد العاملة (وتساهم بـ٦٠٪ من الناتج العام)، وفي الصناعة ٥٪ (٥٪ من الناتج العام)، وفي الخدمات ٢٠٪ (٣٥٪).

لا تتعدى الاراضي المزروعة ٨٪ من المساحة العامة. وبالاضافة إلى المنيهوت (جنس جنبيات يستخرج من جذورها دقيق نشوي) الذي يزرع على مساحة ٩٪ من الاراضي المزروعة والمخصص للاستهلاك الداخلي، هناك الكاكاو (٣٠٪ من

الاراضي المزروعة)، والبن (٨٪ من الاراضي المزروعة). ويشكل الصيد مصدرًا مهمًا من مصادر الدخل.

ليس في غينيا الاستوائية إنتاج منجمي. وقد اكتشف بئر نفطي في منطقة ألبا Alba، وقدر احتياطيه بـ٧٠٪ مليون برميل سنويًا وعلى مدى عشر سنوات.

على الرغم من ان غينيا الاستوائية هي من الدول الأكثر فقرًا في العالم، فإنها لا تفتقر إلى موارد وثروات طبيعية. فهي تحتوي على ٨٠٠ ألف هكتار من الغابات غير المستغلة، إضافة إلى احتياطي من الذهب والمنغنيز والاورانيوم. إلا ان الوضع الاقتصادي المنهار وحالة البلاد العامة المتدهورة جعلت من الصعب الاستفادة من هذه الامكانيات، إضافة إلى ان المساعدات الدولية (خاصة من فرنسا واسبانيا) لم تستطع بعد من رفع مستوى معيشة السكان.

نبذة تاريخية

الاستعمار الاوروبي: في نهاية القرن الخامس عشر، اكتشف البحار البرتغالي فرناندو بو الجزيرة التي حملت إسمه حتى السنوات الأخيرة حيث استبدل باسم جزيرة «بيوكو» (وهي أهم جزيرة في قسم الجزر من البلاد، راجع «الموقع»، أعلاه، وكان فرناندو قد أطلق عليها إسم «فورموزا» (أي «الجميلة»).

كانت الجزيرة مأهولة بقبائل البوبي Bubis التي قدمت من داخل القارة والتي تمت بصلة قربى مع قبائل الدوالا في الكامرون. ويشكل البوبي اليوم أقلية بين سكان الجزيرة بسبب هجراتهم المتزايدة منذ أواخر القرن التاسع عشر. واستمرت جزيرة فرناندو بو (بيوكو) من الممتلكات البرتغالية حتى ١٧٧٨ حيث تخلت البرتغال عنها لاسبانيا مقابل حصولها من اسبانيا على جزيرة سانت كاترين ومستعمرة ساكرمنتو اللتين كانتا موضوع نزاع بين ليشبونة ومدريد. وفي الوقت نفسه، اعترفت البرتغال لاسبانيا بحق الاتجار مع سكان شواطىء خليج غينيا. وبعد

خمس سنوات من احتلال الاسبان لجزيرة فرناندو بو لم يبق على قيد الحياة سوى ٢٢ شخصًا من ١٥٠ اسبانيًا شكلوا الحملة البحرية التي نزلت في الجزيرة.

وفي القرن التاسع عشر نازع الانكليز الاسبانيين ملكية الجزيرة، ووصلت إليها حملة بريطانية في ١٨٧٢ وأقامت فيها بحجة تشكيل محكمة تدين الذين يخالفون قوانين إلغاء تجارة العبيد. ولكن بريطانيا اضطرت إلى الانسحاب منها في ١٨٣٢ بسبب اعتراضات مدريد الشديدة والمتكررة، ثم عرضت على اسبانيا شراء الجزيرة. إلا ان اسبانيا رفضت العرض وسيّرت حملة بحرية في ١٨٤٣ كان من نتيجتها ان احتلت، بالاضافة إلى فرناندو بو، جزر كوديسكو وإيلوبي وأنوبون. وأول عمل إداري لجأت إليه السلطات الاسبانية كان طرد المرسلين البروتستانت الذين قدموا إلى الجزيرة مع دخول الانكليز إليها.

اعترف مؤتمر برلين الشهير (١٨٨٥) لاسبانيا بالشاطىء الواقع بين ريو كامبو وريو موني الذي يشكل اليوم الحدود الشمالية والجنوبية لغينيا الاستوائية، واعترف لها كذلك بمناطق داخلية. إلا ان معاهدة باريس (١٩٠٠) بين فرنسا واسبانيا أعطت فرنسا مناطق شاسعة في ريو موني ضمتها إلى مستعمرتها الغابون.

نحو الاستقلال: في ١٩٥٩، قررت مدريد منح مستعمراتها في افريقيا السوداء نظام المقاطعات الاسبانية الذي كان معمولاً به بالنسبة إلى مستعمرات أخرى خارج افريقيا. وفي ١٩٦٣، قرّر فرنكو فجأة (أثناء انعقاد المؤتمر الاول لمنظمة الوحدة الافريقية في أديس أبابا) إلغاء الاستعمار الاسباني تدريجيًا ومنح الاستقلال الذاتي للمقاطعتين فرناندو بو (الجزر) وريو موني (القسم البري من غينيا الاستوائية) اللتين اندمجتا في كيان إداري واحد.

وبذلك فقد أسقط في يد التنظيمات السياسية التي كانت تتحرك في الخارج وتطالب بالاستقلال. وعلى رأس هذه التنظيمات: الفكرة الشعبية لغينيا الاستوائية التي اتخذت من ياونده مركزًا لها، والحركة الوطنية لتحرير غينيا الاستوائية التي كان يتزعمها أتانازيو ندونغ، من قبائل الفانغ، والتي اختارت مدينة الجزائر مركزًا لعملها.

وعلى اثر خلاف بين التنظيمين اختارت الحركة الوطنية لتحرير غينيا الاستوائية القبول بقيام مؤسسات تجسدت بتشكيل حكومة افريقية (١٩٦٤) يرأسها بونيفاسيو آوندو زعيم تنظيم مقرب من اسبانيا، هو «حركة الاتحاد الوطني لغينيا الاستوائية».

الاستقلال وماسياس نغويما رئيسًا: وفي حين كانت الأمور تجري باتجاه استقلال المقاطعتين (الجزر، أي فرناندو بو؛ والبر، ريو موني) في كيان واحد تحت إسم غينيا الاستوائية، برزت حركة في فرناندو بو يدعمها اللوبي الاسباني تطالب بانفصال المقاطعة وإبقائها ملحقة مباشرة باسبانيا. إلا ان هذه الحركة فشلت أمام اتفاق جميع الاحزاب السياسية الذي تجسد في عقد مؤتمر تحضيري للاستقلال (١٩٦٧).

وفي تشرين الاول ١٩٦٨، أعلن استقلال غينيا الاستوائية، وجرت انتخابات رئاسية فاز بها ممثل حزب الفكرة الشعبية لغينيا الاستوائية فرنسيسكو ماسياس نغويما. واحتفظت اسبانيا بموجب الاتفاقات المعقودة مع غينيا الاستوائية المستقلة بحامية عسكرية من ٢٥٠ رجلاً.

أزمة مع مدريد ثم تطبيع وتعاون: وما كادت تمضي شهور ستة على إعلان الاستقلال حتى انفجرت أزمة حادة مع مدريد أعقبتها محاولة انقلابية قضى الرئيس الجديد عليها بإراقة الدماء. ذلك ان حكومة غينيا الاستوائية كانت قد طلبت، في شباط ١٩٦٩، من السفير الاسباني (الذي كان يتصرف كأنه سيد البلاد) مغادرة البلاد. وجرت مظاهرات منددة بالاسبان الذين سارعوا واحتلوا مطاري باتا وسانتا إيزابيل (عاصمة فرناندو بو سابقًا). وأعلن رئيس الدولة حالة الطوارىء. فاغتنمها أتانازيو ندونغ (زعيم الحركة الوطنية لتحرير غينيا الاستوائية المناوئة للحكم) فرصة سانحة، فاستثار الحرس الوطني في باتا ضد النظام القائم. إلا ان الحرس بقي بأغلبه مخلصًا للرئيس ماسياس الذي اعتقل ندونغ وأعدمه مع عدد كبير من مناصريه. واتهم ماسياس اللوبي الاسباني (كبار ملاكي الغابات) بدعمهم المتمردين، وطلب اخراج الحامية العسكرية الاسبانية من البلاد. وخلال أسابيع غادر الاسبان، وكان عددهم يربو على ستة آلاف، كما غادرت الحامية العسكرية الاسبانية. و لم يخفف وجود مراقبي الأمم المتحدة من حدة العنف الذي مارسه النظام ضد أفراد الجالية الاسبانية والمتعاملين معهم.

ولكن سرعان ما فاجأت العاصمتان، مدريد وباتا، العالم بإجراء مصالحة بينهما، وعين سفير اسباني جديد، ووقع الطرفان اتفاق تعاون منحت اسبانيا بموجبه قرضًا من ٤٥٠ مليون بزوتا لمستعمرتها السابقة. إلا ان هذه المصالحة عجزت عن تأمين الهدوء والاستقرار في الداخل. فاستمرت البلاد تعيش في ظل تصفيات دموية متوالية، وقمع طبع عهد ماسياس حتى نهايته.

سياسة ماسياس نغويما الخارجية: بعد سنوات قليلة من الاستقلال، باشر نظام نغويما سياسة تقارب مع بلدان المعسكر الاشتراكي. فوقع اتفاقات تعاون مع الصين والاتحاد السوفياتي. وفي ١٩٧٧، زار ماسياس بكين وهانوي. وقدمت كوبا دعمًا عسكريًا وأرسلت مئات من خبراتها وجنودها.

وقدم فرنكو من جديد مساعدة اقتصادية لغينيا الاستوائية عام ١٩٧٥، إلا ان مدريد عادت وقطعت علاقاتها معها في ١٩٧٧. أمّا فرنسا فاكتفت بإقامة علاقات اقتصادية مع غينيا الاستوائية، وحصلت على عقود لإنشاء مرفأ باتا وبناء قصر رئاسي فخم. ومن جهتها، علقت الولايات المتحدة علاقاتها الدبلوماسية والقنصلية مع غينيا الاستوائية منذ ١٩٧٦.

أما في افريقيا، فحصل ماسياس نغويما على دعم أحمد سيكوتوري رئيس جمهورية غينيا، ووقع اتفاق تعاون مع الكامرون. وفي ١٩٧٢، نشبت أزمة طارئة مع الغابون بسبب نزاع على جزيرتين صغيرتين تدخلت منظمة الوحدة الافريقية لحلها. ونشبت أزمة أخرى مع نيجيريا في ١٩٧٦ بسبب وضع العمال النيجيريين في غينيا الاستوائية الذين كانوا يشتكون من سوء معاملة المزارعين المالكين في جزيرة فرناندو بو (بيوكو). ووصلت الأزمة إلى حد الصدام، مرات عدة، مع رجال الشرطة، ما اضطر العمال إلى ترك البلاد والعودة إلى نيجيريا.

استبداد ماسياس نغويما: كان الرأي العام الدولي قد بدأ بالتحرك ضد ما يجري داخل غينيا الاستوائية ابتداء من ١٩٧٤، بعدما أخذ يقف على حقائق الاوضاع الداخلية من أحزاب المعارضة الغينية الاستوائية الناشطة في المنفى، وعلى رأس هذه الاحزاب التحالف الوطني للتحرر الديمقراطي الذي فتح مكتبًا له في سويسرا برئاسة إيبا نشاما مسؤول العلاقات الخارجية. ويضم هذا الحزب عناصر من احزاب المعارضة الثلاثة التي حظرها ماسياس مكتفيًا بحزبه الوحيد «حزب العمال الوطني». وكان هؤلاء الناشطون في المنفى ينقلون اخبار المجازر التي تطال عشرات الآلاف من المواطنين والتي تقوم بارتكابها ميليشيا الرئيس (الشبيبة السائرة مع ماسياس). وتشكل في مدريد عام ١٩٧٦ تنظيم معارض آخر هو الاتحاد الثوري لغينيا الاستوائية.

وإضافة إلى استبداد النظام وقمعه، عصفت بالبلاد أزمة اقتصادية خانقة حتى كادت المواد المعيشية الأساسية تختفي من السوق. و لم يرتدع ماسياس عن نهجه الاستبدادي والدموي. فعمد في ١٩٧٨ إلى منع الكاثوليكية وطرد الكهنة من البلاد على الرغم من ان أكثرية السكان كاثوليك، حتى ان زوجته غادرت البلاد.

أما المعارضة الناشطة في الخارج (إذ لم يكن هناك من مجال لمعارضة في الداخل بطبيعة الحال) فلم تنجح في توحيد صفوفها. وحاولت عناصر من التحالف الوطني للتحرر الديمقراطي المعروفة بميولها اليسارية ان تشكل، في ١٩٧٧، «جبهة ضد ماسياس» بالتحالف مع عناصر من الاتحاد الثوري لغينيا الاستوائية المكون أساسًا من الشبيبة الطالبية. و لم يكتب لهذه المحاولة النجاح. وفي تموز ١٩٧٩، أضرب الموظفون الغينيون الاستوائيون احتجاجًا على عدم دفع رواتبهم وعلى سوء معاملتهم. لكن حرس الرئيس الكوبيين تدخلوا وأنهوا الاضراب بالقوة.

انقلاب ناجح قاده الرئيس الحالي تيودورو أوبيانغ نغويما: بعد أقل من شهر واحد على هذا الاضراب، أي في ٥ آب ١٩٧٩، قاد ابن عمّ الرئيس ماسياس نغويما الكولونيل تيودورو أوبيانغ نغويما مبازوغو، رئيس هيئة الاركان ونائب وزير الدفاع، انقلابًا أطاح الرئيس بعد مقاومة استمرت اسبوعًا سقط فيها المئات من الضحايا في القسم البري من البلاد (ريو موني)، وانتهى بهرب ماسياس إلى قريته مونغومو حيث ألقي القبض عليه، ثم تمّ إعدامه بعد شهر من اعتقاله (٢٩ ايلول ١٩٧٩).

سارع الرئيس الجديد، فور تسلمه السلطة، وطلب من اللاجئين العودة إلى البلاد، ولكنه أصر على عدم السماح للاحزاب السياسية بالعمل، وأشار إلى العلاقات المميزة والخاصة مع اسبانيا. فتلقى مساعدات فورية من اسبانيا وغيرها من الدول الغربية. كما قدمت كل من فرنسا والمغرب والصين بعض المساعدات العينية.

إلا ان المشكلة الرئيسية التي واجهت النظام الجديد كانت انعدام ثقة اللاجئين والمنفيين الذين كانوا يشكلون أكثر من ١٣٠ ألفًا في مطلع ١٩٨٣، بمستقبل الحريات الديمقراطية في بلدهم وبضعف المؤسسات الاقتصادية، ما دفعهم إلى تفضيل البقاء في الخارج على المخاطرة بالعودة. وفي آذار ١٩٨٣، شكل بعض هؤلاء اللاجئين والمنفيين حكومة منفى في باريس بعد ان نفذ صبرهم من عودة الديمقراطية إلى بلادهم، ولمواجهة الحكم العسكري الجديد. وقد رافق ذلك شبه إفلاس للاقتصاد الوطني، ما دفع بالرئيس تيودورو نغويما للتوجه إلى اسبانيا طلبًا للمساعدة الأمنية والاقتصادية.

وتجدر الاشارة إلى ان محاولة انقلابية قد جرت في نيسان ١٩٨١، وأجهضت واعتقل على أثرها أكثر من ١٥٠ شخصًا. وفي ٢ آب ١٩٨٢، عين نغويما نفسه رئيسًا للجمهورية لمدة سبع سنوات وأصدر دستورًا جديدًا وافق عليه ٩٥٪ من الناخبين (إعلان رسمي)، ونص على إعادة الحكم إلى المدنيين بعد سبع سنوات. وزار الرئيس نغويما فرنسا (ايلول ١٩٨٢) وأعلنت باريس، أثناءها، استمرار مساهمتها بأعمال إنماء البلاد والاستثمار المنجمي.

في ايار ١٩٨٣، وقعت محاولة انقلاب فاشلة أخرى قام بها بعض العسكريين المقربين من الرئيس نغويما لمنعه من الابتعاد عن اسبانيا والتقارب مع فرنسا. ولكن ذلك لم يحل دون انضمام غينيا الاستوائية، في ١٩ كانون الاول ١٩٨٣، إلى الاتحاد الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى UDEAC معلنة بذلك هيمنة النفوذ الفرنسي على حساب اسبانيا. وفي آب ١٩٨٤ انضمت غينيا الاستوائية إلى «بنك دول افريقيا الوسطى»، وهي خطوة أدت في مطلع ١٩٨٥، إلى السماح للفرنك الافريقي CFA بالتداول في غينيا الاستوائية. وقد ارادت السلطات بهذه الخطوة التي تعني الانضمام إلى منطقة الفرنك الفرنسي انعاش الاقتصاد الغيني الاستوائي المنهار.

وفي ١٧ تموز ١٩٨٦، وقعت محاولة انقلاب فاشلة أخرى. وفي ١٧ تشرين الثاني ١٩٩١، جرى استفتاء على دستور جديد؛ وبعده بأشهر قليلة (في ١٩٩٢) صدر قانون يسمح بتعدد الاحزاب. وفي ١٩٩٢، سُمح يتعدد الاحزاب بشروط. وفي ٢١ تشرين الثاني ١٩٩٣، جرت انتخابات تشريعية سُمح لـ١٤ حزبًا بالاشتراك فيها. وفي ٢٥ شباط ١٩٩٦، أعيد انتخاب تيودورو أوبيانغ نغويما رئيسًا لمرة جديدة بأغلبية ٩٧٪ من الاصوات.

ومن أهم الزيارت التي قام بها نغويما إلى الخارج في السنوات العشر الأخيرة: زيارة أخرى لفرنسا في أول ايلول ١٩٨٨، وزيارته للمغرب في ٢٥ نيسان ١٩٩٨ بحث خلالها مع العاهل المغربي الملك الحسن الثاني الاوضاع في القارة الافريقية والعلاقات الثنائية، في وقت كان يتم فيه الاعداد لأعمال القمة الافريقية التي تستضيفها بوركينا فاسو ما بين ٨ و١٠ حزيران (١٩٩٨).

زعماء، رجال دولة وسياسة

* **أوندو ايدو، بونيفاسيو:** راجع النبذة التاريخية، و«نغويما، ماسياس» في هذا الباب.

* **ندونغو، أتانازيو ميوون Ndongo,A.M.** (١٩٦٩-): سياسي. أسس «الحركة الوطنية لتحرير غينيا الاستوائية» في ١٩٦٢. نادى بالاستقلال التام عن اسبانيا، ورفض نظام الحكم الذاتي المرحلي الذي اقيم في ١٩٦٤. وفي ١٩٦٦، شارك في المؤتمر الدستوري الذي نظمته اسبانيا. خسر الانتخابات الرئاسية في ١٩٦٨، فعينه الرئيس المنتخب ماسياس نغويما وزيرًا للخارجية في أول حكومة شكلها. ولقد لعب ندونغو، بهذه الصفة، دورًا بارزًا في تأمين المساعدات الدولية إلى ضحايا حرب بيافرا، إذ كانت تمر عبر غينيا الاستوائية. لكنه عاد فأوقف رحلات الصليب الأحمر بعد لقاء جمعه في نيويورك مع الامين العام للامم المتحدة يوثانت، وذلك تأكيدًا على حياد بلاده في تلك الحرب. وفي ١٩٦٩، أقاله الرئيس ماسياس نغويما بتهمة التآمر على حكمه وأودعه السجن حيث ما لبث أن توفي. وتردد انه قتل بأمر شخصي من نغويما. وفي ١٩٧٦، نقل نغويما موعد العيد الوطني إلى يوم ٥ آذار، وهو ذكرى إحباط الانقلاب المنسوب إلى ندونغو (راجع النبذة التاريخية).

* **نغويما، تيودورو أوبيانغ N'Guema,T.O.** (١٩٤٢-): عسكري وسياسي. الرئيس الحالي لغينيا الاستوائية منذ ان استولى على السلطة بانقلاب على عمه ماسياس نغويما في آب ١٩٧٩، وشكل مجلسًا عسكريًا حاكم عمّه ماسياس وأعدمه، ولكنه لم يغير الطابع القمعي المتسلط للدولة، واحتفظ بجميع القيادات والكوادر التي ساندت عمه، وخنق في المهد أي محاولة لإرساء الديمقراطية في البلاد.

بعد أن أنهى تيودورو نغويما دراسته الثانوية في

العاصمة، توجه إلى مدينة ساراغوسا (سرقسطة) الاسبانية ليدرس العلوم العسكرية في أكاديميتها الحربية. ولدى عودته إلى وطنه، ترقى بسرعة في صفوف الحرس الاحتياطي، ثم عين حاكمًا عسكريًا لجزيرة فرناندو بو ومديرًا لسجن بلايا نيغرا.

في ١٩٧٥، عين مساعدًا خاصًا لعمه، وعمل معه يدًا بيد على إزالة الخصوم السياسيين. لكن في ربيع ١٩٧٩، أعدم أحد إخوته، ضمن ١٥ من الضباط الشباب الذين ابدوا تذمرًا من عدم دفع رواتبهم، فبدأ تيودورو لتوه في الاعداد لانقلاب نفذه في ٣ آب من السنة نفسها (١٩٧٩). وبأمره أعدم عمه رميًا بالرصاص.

اضطر تيودورو نغويما، تحت ضغط شديد من الهيئات الخارجية المانحة، إلى إدخال بعض معالم الديمقراطية في البلاد. لكنه قاوم كل محاولة للنيل من صلاحياته. قطع الصلة بين اقتصاد بلاده والعملة الاسبانية، وأدخل بلاده إلى دائرة الفرنك الفرنسي. لكنه لم ينل ثقة المستثمرين الاجانب، و لم يبذل جهدًا لتحسين أوضاع الفقراء في بلاده.

وتوجه الهيئات المانحة للمعونات، ومنظمات الدفاع عن حقوق الانسان، انتقادات مستمرة لنظام الحكم في غينيا الاستوائية بسبب إساءة السلطات فيها الحقوق الانسان ولعدم تحقق أي تقدم سياسي يذكر على الرغم من إجراء استفتاءات شعبية وإدخال تغييرات دستورية شكلية (راجع النبذة التاريخية).

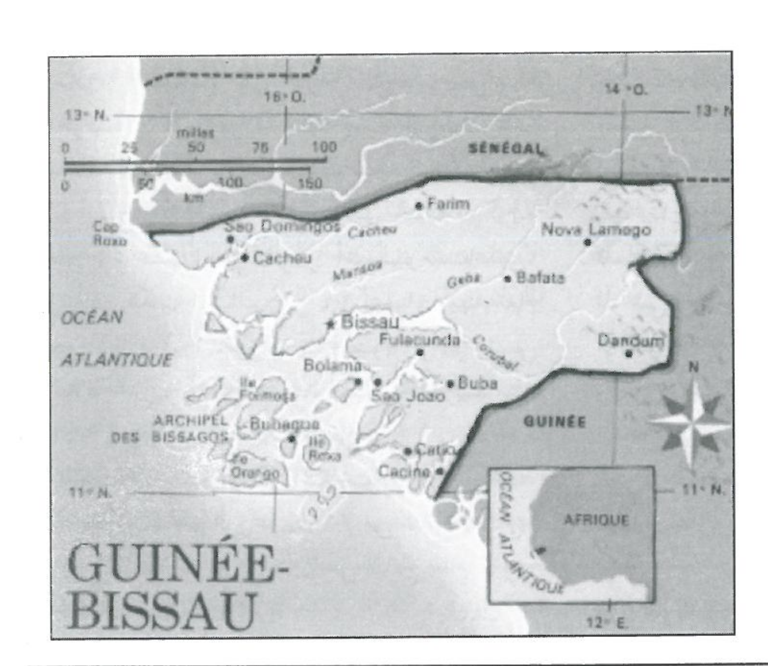
*** نغويما، ف. ماسياس N'Guema,F.M.**
(١٩٢٢-١٩٧٩): أول رئيس لغينيا الاستوائية في عهد الاستقلال.

ولد في ريو موني (القسم البري من البلاد) في عائلة تنتسب إلى قبيلة الفانغ. درس في إحدى مدارس الارساليات الكاثوليكية. دخل الادارة الاستعمارية وعمل موظفًا في ١٩٤٤. وبعدما خضع للامتحان الذي جعل منه، وفق النظام الذي كان معمولاً به، رجلاً «محرّرًا» أصبح مسؤولاً أعلى في الادارة، وانتسب إلى منظمة «الفكرة الشعبية» التي تأسست في ١٩٦٠، وتوصل بسرعة إلى زعامة أول حزب سياسي في غينيا الاستوائية.

وفي معرض التغييرات التي أدخلت على النظام الاستعماري في غينيا الاستوائية، اصبح عضوًا في مجلس الحكم (١٩٦٣). وانتخب نائبًا للرئيس (١٩٦٤) فيما تولى الرئاسة بونيفاسو أوندو ايدو زعيم «حركة الاتحاد الوطني» الموالية لاسبانيا. وبعد الاستفتاء الذي جاءت نتيجته الموافقة على الاستقلال، انتخب نغويما رئيسًا، وشكل حكومة ائتلاف وطني، واحتفظ لنفسه بوزارة الدفاع.

و لم يدم الوئام طويلاً بين اعضاء الحكومة. فقد عمت الاضطرابات البلاد بعد مقتل وزير الخارجية أتانازيو ندونغو بتهمة التآمر، وبعد الطلب من القوات الاسبانية الجلاء. وفي ١٩٧٠، فرض ماسياس نغويما نظام الحزب الواحد تحت راية «الحزب الوطني الموحد» الذي تحول إلى «حزب الشغيلة الوطني الموحد». وفي ١٩٧٢، أصبح رئيسًا مدى الحياة وأصدر دستورًا جديدًا. وأخذ يعزز نظامه الاستبدادي الدموي الذي جاءت ضحاياه لتطال جميع الفئات. وبلغ الوضع الاقتصادي درجة من التردي دفعت النظام إلى فرض العمل القسري. ووصل الأمر به ان لقّب نفسه باسماء كثيرة منها: «الرئيس الأوحد...لغينيا الاستوائية، الرئيس مدى الحياة، القائد العام للقوات المسلحة، المعلم الأكبر وملهم التربية والعلم والثقافة، رئيس الحزب الوطني للشغيلة، الاعجوبة الوحيدة في غينيا الاستوائية، والقديس الوحيد الذي يجب تقديسه...»، وجعل شعارًا لحزبه عبارة «لا إله إلا ماسياس». وسخّر الاموال العامة لمصلحته الخاصة، وأقفل المصرف المركزي بعدما قتل حاكمه ونقل كل إيداعاته إلى قريته.

أعدم في ظل دكتاتورية ماسياس نغويما آلاف من المواطنين، وهرب حوالي ربع السكان إلى خارج البلاد: نحو ٦٠ الفًا إلى الغابون، و٣٠ ألفًا إلى الكامرون، و٥ آلاف إلى نيجيريا، و٦ آلاف إلى اسبانيا. وعاشت غينيا الاستوائية في عهده في شبه عزلة تامة. فاقتصرت الاتصالات مع اوروبا على خط طيران منظم كانت تؤمنه شركة إيبيريا الاسبانية للطيران المدني بين مدريد وجزيرة فرناندو بو. وانهار الاقتصاد. ولم يبق في ١٩٧٩، أي في العام الذي أطيح فيه الدكتاتور ماسياس نغويما، سوى بضعة أطباء وثلاث صيدليات على سبيل المثال (راجع النبذة التاريخية).



غينيا-بيساو

بطاقة تعريف

الموقع: تقع غينيا-بيساو Guinée-Bissau (غينيا البرتغالية سابقًا) عند وسط الشاطىء الغربي من افريقيا، يحدها السنغال شمالاً، وغينيا شرقًا وجنوبًا (وطول حدودها معهما ٦٨٠كلم)، والمحيط الاطلسي غربًا (طول الشاطىء ١٦٠كلم).

يتبع لها عدد كبير من الجزر المتناثرة قرب الساحل، وأبرزها: كابو، بيسيسكي، بيساو، أركاس، بولاما، كومو، ميلو، وأرخبيل من ١٨ جزيرة صغيرة.

المساحة: ٣٦١٢٥كلم م.

العاصمة: بيساو (نحو ٣٥٠ ألف نسمة). أهم المدن: بافاتا Bafata (نحو ٣٠ ألف نسمة)، كاشو Cacheu (نحو ٢٥ ألف نسمة)، غابو Gabu (نحو ١٨ ألف نسمة).

اللغات: البرتغالية (رسمية)، وهناك لغات محلية أهمها لغة قبائل البالانتي، ولغة البول، والمالينكي.

الاديان: الإحيائيون نحو ٦٠٪، والمسلمون ٣٢٪ والمسيحيون ٨٪.

السكان: جاء في إحصاء ١٩٩١ أن عددهم يبلغ ٩٦٦ ألف نسمة، موزعين على القبائل التالية: البالانتي ٢٧٪، الفولا ٢٣٪، الماندينغ ٢٣٪، البول ١٠٪، المانكان، البيفادا والبيجادوس... والعدد الحالي (في ١٩٩٨) يقدر بنحو ١،٨ مليون نسمة. اعتمد الاستعمار البرتغالي بشكل أساسي على قبائل البول. أما الماندينغ فأكثريتهم من المسلمين.

الحكم: جمهوري. الدستور: الدستور المعمول به صادر في ايار ١٩٨٤، ومعدل في شباط ١٩٩٣.

الاحزاب المسموح بها: -الحزب الافريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر، أسسه أميلكار كابرال في ١٩٥٦؛ -الجبهة الديمقراطية الاشتراكية، أسسها رافائيل بربوسا في ١٩٩١؛ -الحزب الديمقراطي الاشتراكي الموحد، أسسه فيكتور سودي ماريا في ١٩٩١.

الحزب المذكور أولاً، الحزب الافريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر PAIGC (الذي أسسه د.أميلكار كابرال في ١٩٥٦) كان سابقًا الحزب الحاكم في كل غينيا-بيساو وجزر الرأس الأخضر. وبعد الانقلاب العسكري (١٤ تشرين الثاني

١٩٨٠) انسحبت جزر الرأس الأخضر من هذا الحزب، إلا ان جمهورية غينيا-بيساو قررت، رغم ذلك، الاحتفاظ بالاسم القديم نفسه للحزب رغم انه أصبح اسمًا لغير مسمّى. تتشكل لجنته المركزية من ٥١ عضوًا اصيلاً و١٠ أعضاء مساعدين. ويتألف مكتبه السياسي من ١٠ أعضاء. أمينه العام جوا برنارد فييرا المعروف بـ«نينو»، وهو رئيس البلاد الحالي، والذي اعتمد التعددية الحزبية منذ ١٩٩٢ وفاز في انتخابات ديمقراطية.

الاقتصاد: يعمل في الزراعة نحو ٧٠٪ من اليد العاملة (وتساهم الزراعة بـ٦٠٪ من الناتج العام)، وفي الصناعة نحو ١٠٪ (٩٪ من الناتج العام)، وفي الخدمات ٢٠٪ (٣١٪).

تشكل الزراعة عصب إقتصاد البلاد التي تضطر، مع ذلك، لاستيراد قسم كبير من المنتوجات الزراعية. ويشكل الرز الغذاء الرئيسي للسكان. وأهم المحاصيل التصديرية الفستق السوداني، والنخل الكرنبي (الذي يستخرج منه الزيت النباتي) وجوز الهند. وقد أولت الحكومة الزراعة اهتمامًا خاصًا في مخططاتها الانمائية، فأنشأت معملاً لتكرير السكر يستمد مواده الاولية من استصلاح الاراضي المروية، وأكملت مجمعًا صناعيًا-زراعيًا في كوميري بمساعدة مالية من المملكة العربية السعودية وايطاليا. وتشكل تربية المواشي وصيد الاسماك قطاعًا مهمًا من النشاط الاقتصادي.

وليس في غينيا-بيساو صناعة حقيقية ما عدا بعض المعامل الصغيرة لتعليب المواد الغذائية والزيوت. ويتوافر النفط، ومناجم البوكسيت والفوسفات في غينيا-بيساو، ولكنها غير مستثمرة بعد.

وفي محاولة لاخراج البلاد من التخلف الاقتصادي المتفاقم الذي تتخبط فيه، بدأت الحكومة تضع خططًا إنمائية، وكانت الخطة الاولى في ١٩٨٣-١٩٨٦ التي بلغت كلفتها ٥٢٨،٧ مليون دولار. وقد ركزت هذه الخطة على تنمية الزراعة والصيد والمناجم (بعد ان أصبح مؤكدًا وجود الفوسفات والبوكسيت والنفط) وتصنيع الأخشاب.

نبذة تاريخية

الاستعمار البرتغالي: بقيت غينيا-بيساو الاقليم الوحيد الواقع على الشاطىء الغربي لافريقيا الخاضع للسيطرة الاستعمارية البرتغالية حتى الحرب العالمية الثانية (غينيا-بيساو في غربي افريقيا، وأنغولا وموزمبيق في وسط افريقيا، كانت مستعمرات برتغالية). وقد اتسم أول اتصال بين البرتغاليين والافارقة في المنطقة بسفك الدماء، إذ لاقى أحد أبرز ضباط البرتغال، نينو تريستاو، مصرعه عند محاولته النزول في أرخبيل بيساغوس (جزر تابعة لغينيا-بيساو وقريبة من شاطىء قسمها البري) عام ١٤٤٦.

ولم يثن هذا الحادث عزيمة البرتغاليين الذين كانوا يسعون لنهب الثروات في المنطقة. فقد كتب ديارتي باشيكو بريرا، عام ١٥٠٦، يقول: «بإمكاننا ان نشتري العبيد هنا، وكل ستة أو سبعة من العبيد مقابل حصان واحد، وحتى حصان مريض وغير نافع، وبإمكاننا ايضًا ان نشتري

الذهب ولكن بكمية قليلة» («موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج٤، ١٩٩٠، ط٢، ص٤١٣). وقد أطلق إسم «لانكادوس» على التجار البرتغاليين الذين اقاموا في المنطقة وعُرفوا بشدة ابتزازهم ونهمهم.

فترة ليبرالية وتعيين حدود المستعمرة: لم تستفق المستعمرة من سباتها العميق إلا في الفترة الليبرالية التي عرفتها الملكية في البرتغال في اواخر العقد الثاني من القرن التاسع عشر، عندما عين حاكم أسود على المستعمرة، وهو أونورايو بريرا بريتو الذي نجح باجراء معاهدات عديدة مع الزعماء المحليين، كما نجح في ضبط الادارة الاستعمارية التي كان يرأسها، خاصة وانه عين بعد سنة واحدة من إلغاء تجارة العبيد (بصدور قوانين بهذا المعنى) في المستعمرات البرتغالية (١٨٣٦).

ولم يأخذ البرتغاليون باجتياح المناطق البرية الخلفية من مستعمرتهم إلا في اواخر القرن التاسع عشر. وقد توصلوا إلى تعيين حدودها في ١٨٨٦، ووردت هذه الحدود في الاتفاقية الفرنسية-البريطانية. وقبل هذه السنة (١٨٨٦) كان اسم المستعمرة «أوس ريوس دو كابو فردي» نسبة إلى جزر الرأس الأخضر، ثم أصبح، بعدها، أي بعد ١٨٨٦، «غينيا البرتغالية».

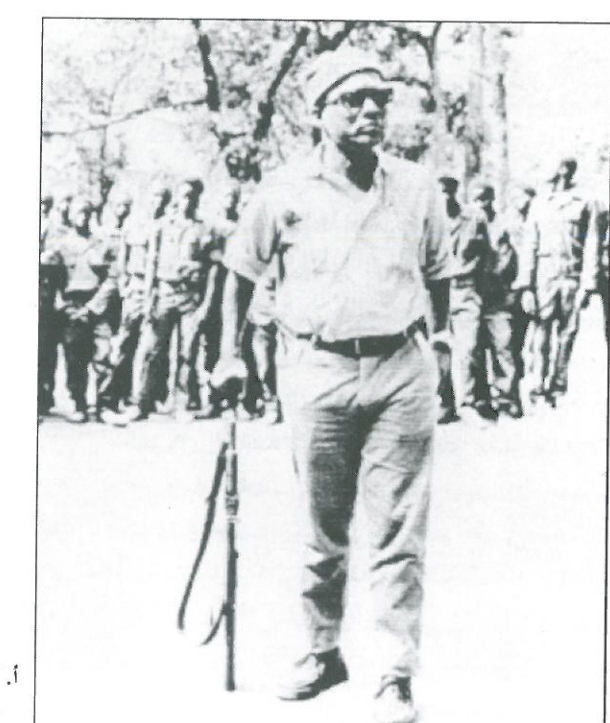
حركة التحرير (أميلكار كابرال): لا ينفصل تاريخ نضال القوميين السود في غينيا-بيساو (وكان اسمها «غينيا البرتغالية») عن تاريخ حركات التحرر في أنغولا وموزمبيق.

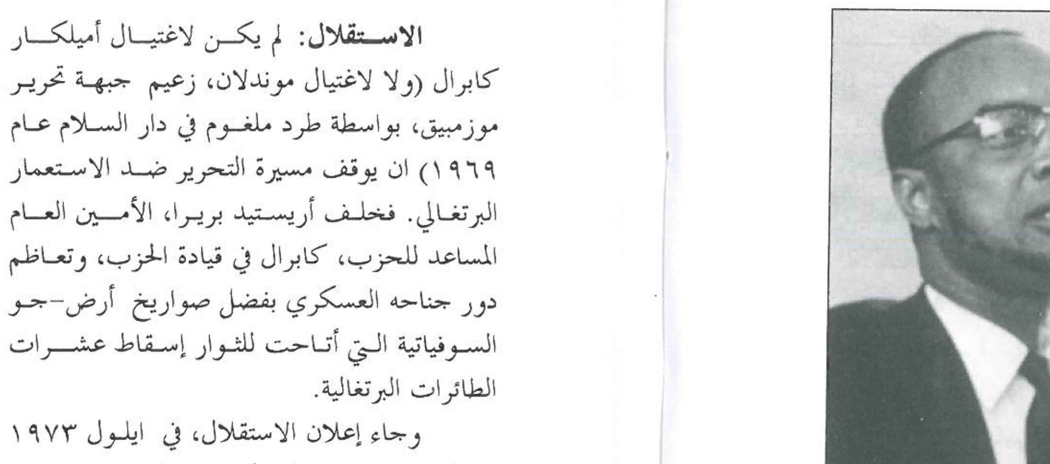
فقد تلقى زعيم الحزب الافريقي لاستقلال غينيا وجزر الرأس الأخضر، أميلكار كابرال، دراسته في ليشبونة في الوقت نفسه مع ماريو أندراده وأغوستينو نيتو، زعيمي حركة التحرر الشعبية في أنغولا. وفي هذه المدينة (ليشبونة)، وضع الثلاثة تصورهم الثوري في بلدانهم مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية. وخلال زيارة له إلى غينيا-بيساو (بعد أن أمضى وقتًا في أنغولا) عام ١٩٥٦، أسس كابرال، مع حفنة من المناضلين «الحزب الافريقي لاستقلال غينيا وجزر الرأس الأخضر» (لا يزال هذا الحزب يحمل الإسم نفسه بالرغم من انفصال جزر الرأس الأخضر).

وفي ١٩٥٩، أطلقت الشرطة النار على العمال المضربين في مرفأ بيساو. فقرر الحزب الانتقال إلى النضال المسلح، ولكنه لم يباشر هذا النضال إلا ابتداءً من ١٩٦٣، أي بعد سنوات أمضاها في تحضير كوادره في غينيا (الفرنسية سابقًا) حيث استقبل الزعيم الغيني، أحمد سيكوتوري، كابرال وقدم له دعمًا كبيرًا.

لم يكن الحزب الافريقي لاستقلال غينيا وجزر الرأس الأخضر حركة التحرير الوحيدة لغينيا-بيساو. فقد كان هناك ايضًا جبهة النضال للاستقلال الوطني لغينيا، وكان مركزها العام في داكار، وضمت هذه الجبهة: حركة تحرير غينيا بزعامة فرنسوا مندي، واتحاد شعوب غينيا بزعامة هنري لابري، واتحاد رعايا غينيا التي كانت تستلهم أفكار بنجامين بنتو بول (مثقف عاش مدة طويلة في السنغال). وأغلب انصار الجبهة كانوا من قبائل الماندينغ المسلمة، في حين ان حزب أميلكار كابرال كان يرتكز على قبائل البالانتي الذين يدينون بالدين الإحيائي.

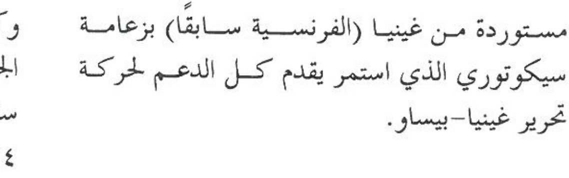
تمكن حزب أميلكار، في غضون سنوات قليلة، من انتزاع اعتراف منظمة الوحدة الافريقية به. وبدأ بتثبيت اقدامه في المناطق المحررة (٤٠٪ من مجموع مساحة البلاد) منذ ١٩٦٥. فأقام نواة إدارة، وقدم خدمات صحية وتعليمية. فاستقبلت مدارس الحزب نحو ١٥ ألف تلميذ، وتابع ٣٠٠ من كوادر الحزب (الحزب الافريقي لاستقلال غينيا وجزر الرأس الأخضر) دراساتهم في جامعات بلدان اشتراكية، وفتح محلات شعبية حيث كان الفلاحون يقايضون منتوجاتهم من الرز بسلع





أ. كابرال على الجبهة الشرقية في حرب الاستقلال.

أميلكار كابرال.



مستوردة من غينيا (الفرنسية سابقًا) بزعامة سيكوتوري الذي استمر يقدم كل الدعم لحركة تحرير غينيا-بيساو.

إغتيال أميلكار كابرال: كانت ميول الحزب الافريقي لاستقلال غينيا وجزر الرأس الأخضر تتجه يومًا بعد يوم نحو اليسار. وأنشأ الحزب قواعده الخلفية وأقام مركز قيادته في غينيا، وهذا ما دفع بالسلطات البرتغالية في غينيا-بيساو إلى العمل على إطاحة نظام سيكوتوري في غينيا وتقديم كل عون مباشر وغير مباشر إلى مناوئيه. وضمن هذا الإطار توضع فرقة الكوماندوس التي نزلت في كوناكري (راجع «غينيا» في هذا الجزء) في تشرين الثاني ١٩٧٠، وكانت تهدف اساسًا إلى أمرين: قلب نظام سيكوتوري في غينيا، وضرب الحزب الافريقي لاستقلال غينيا وجزر الرأس الأخضر (في غينيا-بيساو). وقد تشكلت هذه الحملة (حملة الكوماندوس)، بمعظم رجالها، من الغينيين المعارضين الذين كانوا يعيشون في المنفى. وكانت هذه الفرقة على صلة بحاكم غينيا-بيساو، الجنرال انطونيو سبينولا (وهو نفسه الذي أطاح حكم سالازار في ليشبونة بعد أربعة أعوام، أي في نيسان ١٩٧٤) الذي قدم لعناصرها مخيم تدريب في غينيا-بيساو، ودعمًا لوجستيًا وحماية بحرية.

كان سبينولا ما زال حاكمًا لغينيا عندما اغتيل أميلكار كابرال في ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٣ في كوناكري من قبل مجموعة من منشقي حزبه على رأسهم قائد بحرية الحزب إينو سنت كاني، وبمساعدة من رفائيل بربوزا الذي كان الرئيس السابق للحزب، ثم انضم إلى السياسة البرتغالية بعد ان سجن مدة طويلة. وقد وقع حادث الاغتيال في وقت كان أميلكار يستعد فيه لاعلان استقلال غينيا-بيساو في مناطقها المحررة (كانت آنذاك قد أصبحت أكبر وأهم من الجزء الذي كان ما زال في يد البرتغاليين) حيث تمّ انتخاب جمعية وطنية (١٩٧٢).

الاستقلال: لم يكن لاغتيال أميلكار كابرال (ولا لاغتيال موندلان، زعيم جبهة تحرير موزمبيق، بواسطة طرد ملغوم في دار السلام عام ١٩٦٩) ان يوقف مسيرة التحرير ضد الاستعمار البرتغالي. فخلف أريستيد بريرا، الأمين العام المساعد للحزب، كابرال في قيادة الحزب، وتعاظم دور جناحه العسكري بفضل صواريخ أرض-جو السوفياتية التي أتاحت للثوار إسقاط عشرات الطائرات البرتغالية.

وجاء إعلان الاستقلال، في ايلول ١٩٧٣ في مادينا دوبو، في وقت كان فيه الثوار يسيطرون على ثلثي اراضي البلاد. وترأس لويس كابرال (أخ غير شقيق لأميلكار) مجلس الدولة للجمهورية الجديدة. وتوالت اعترافات الدول الافريقية بالحكومة الجديدة، منها السنغال التي قدمت شكوى إلى الأمم المتحدة تتهم فيها البرتغال بمواصلة غارات قواتها الجوية ضد قوات الحزب الافريقي لاستقلال غينيا وجزر الرأس الأخضر داخل الاراضي السنغالية. وبعد وقت قصير، اعترفت الجمعية العمومية للامم المتحدة بالدولة الجديدة. وقد اقترعت الولايات المتحدة ضد هذا الاعتراف، وجاء موقفها هذا نتيجة لاتفاق سري، كما كتب العديد من الصحافيين والكتاب آنذاك، بين واشنطن وليشبونة والقاضي بتجديد إيجار قاعدة لاج أو أسور Lajes aux Acores حيث كانت الولايات المتحدة تؤمن امدادات دعمها لاسرائيل في حرب تشرين الاول ١٩٧٣.

إنفصال جزر الرأس الأخضر، عهد لويس كابرال: بدأت مفاوضات الاعتراف بغينيا وجزر الرأس الأخضر بين الحكومة البرتغالية والحزب الافريقي مباشرة بعد الانقلاب البرتغالي في نيسان ١٩٧٤. وقد توصلت هذه المفاوضات، بعد عناء ومصاعب، إلى الاستقلال المنفصل لغينيا-بيساو من جهة، ولجزر الرأس الأخضر من جهة ثانية.

وقد أعقب ذلك تعديل حكومي بسيط. فقد بقي لويس كابرال رئيسًا لمجلس الدولة، وفي الوقت نفسه، أمينًا عامًا مساعدًا للحزب الذي استمر أريستيد بريرا أمينه العام، ثم بعد تسعة أشهر، رئيس دولة جزر الرأس الأخضر.

ولمواجهة إعادة بناء البلاد التي خربتها الحرب الطويلة، عمد القادة، يتقدمهم رئيس الدولة لويس كابرال، إلى انتهاج سياسة انفتاح غينيا-بيساو على الغرب. فتلقوا مساعدات مالية واقتصادية من بلدان السوق الاوروبية المشتركة، والولايات المتحدة، وفرنسا (عقدت عدة اتفاقات تعاون مع فرنسا بشكل خاص). وقد شاركت غينيا-بيساو في اجتماعات القمة الفرنسية-الافريقية، منذ ١٩٧٦. والجدير ذكره أن أغلب قادة غينيا-بيساو يلمون إلمامًا تامًا باللغة الفرنسية، مثلهم بذلك مثل زعماء أنغولا وموزمبيق. وقد زار الرئيس لويس كابرال فرنسا واجتمع برئيسها فاليري جيسكار ديستان. وزار ايضًا كوبا والاتحاد السوفياتي الذي قدم طائرات ميغ لسلاح غينيا-بيساو الجوي.

وفي ما يتعلق بمسألة الاتحاد بين غينيا-بيساو وجزر الرأس الأخضر فقد نص دستور كل منهما على ضرورة قيام هذا الاتحاد وإن اقتضى لذلك مدة من الزمن. ويهتم المسؤولون بهذا الاتحاد سواء في غينيا-بيساو أو في جزر الرأس الأخضر. وقد تشكل «مجلس الاتحاد» من قبل الجمعية الوطنية في كل من البلدين، كما تشكل «مؤتمر حكومي مشترك» يجتمع كل ستة أشهر.

المعارضة: إن الدبلوماسية المتعددة الجهات التي انتهجتها غينيا-بيساو، وكذلك تحسن الوضع الاقتصادي عامة في البلاد لم يحولا دون ظهور خلافات داخل الحزب الحاكم (الحزب الافريقي لاستقلال غينيا وجزر الرأس الأخضر)، ودون قيام معارضة متباينة الدوافع والمرامي.

فقد وجهت «حركة الشبيبة في الحزب الافريقي لاستقلال غينيا وجزر الرأس الأخضر» (حركة أميلكار كابرال الافريقية) نقدًا، علنيًا احيانًا، عام ١٩٧٨، متهمة الحكم بارتمائه في أحضان البورجوازية الصغيرة. وفي تشرين الثاني من العام نفسه، اكتشفت السلطات مؤامرة ضدها، وأعلنت مسؤولية رافائيل بربوزا في اعدادها. وكان قد صدر حكم الاعدام بحقه بتهمة الخيانة العظمى، ثم خفضت إلى السجن مدة ١٥ سنة عام ١٩٧٧. وقالت السلطات كذلك ان هذه المؤامرة قد أعدها رافائيل بالتواطؤ مع قادة حزب سري هو «الحركة الديمقراطية في غينيا–بيساو».

وبالاضافة إلى ذلك، فقد شكل الجنود القدماء من الغينيين في الجيش البرتغالي نواة تنظيم للمباشرة بحرب العصابات سرعان ما قضت القوات الحكومية عليها. وفي آذار ١٩٧٩، نشرت «جبهة النضال للاستقلال الوطني لغينيا–بيساو» في الصحيفة الباريسية اليومية («لوموند») بيانًا يدعو للانتفاضة في وجه النظام القائم في غينيا–بيساو. إلا ان كل هذه المعارضة لم تستطع النيل من الحكم إلى ان جاءت مفاجأة انقلاب عسكري من داخل النظام في اواخر ١٩٨٠.

انقلاب جوا برناردو فيرا وحكمه المستمر حتى اليوم (١٩٩٨): في ١٤ تشرين الثاني ١٩٨٠، قاد الرائد جوا برناردو فيرا، (مولود ١٩٣٩) وكان يشغل منصب رئيس الوزراء، ومستفيدًا من جو الاستياء العام وتدهور الاوضاع الاقتصادية، قاد انقلابًا عسكريًا أطاح الرئيس لويس كابرال وفرض عليه الاقامة الجبرية. ولم يصطدم الانقلابيون بمقاومة تذكر ولم يتجاوز عدد ضحايا الانقلاب القتيليين.

عمد النظام الجديد إلى حل مؤسسات النظام السابق وأجهزته، وأقام مجلس قيادة ثورية ترأسه الرائد فيرا نفسه. ومن أبرز مآخذ النظام الجديد التي سجلها على نظام لويس كابرال السابق تدهور الحالة الاقتصادية والتوجه نحو إقامة نظام رئاسي دكتاتوري يكرسه دستور جديد كان كابرال يحضر لاعلانه قبل الانقلاب بأربعة أيام.

وقد أبعد نظام فيرا كل القادة الغينيين المتحدرين من جزر الرأس الأخضر عن السلطة، وشكل مجلس الثورة من ٦ عسكريين و٣ مدنيين جميعهم من الافارقة سكان البلاد الاصليين (غينيا–بيساو). وقد أدت كل من أنغولا وجزر الرأس الأخضر استياءهما من هذا الانقلاب العسكري، في حين رحبت به جمهورية غينيا واعترفت به فورًا.

وقد تعرض نظام فيرا، في سنواته القليلة الأولى، لعدة هزات ومحاولات انقلابية من داخله. ففي آب ١٩٨٣، أقيل ثلاثة وزراء ورئيس الاركان؛ وفي آذار ١٩٨٤، أقيل رئيس الوزراء فينور ساودي ماريا فالتجأ إلى السفارة البرتغالية. وفي محاولة لتدعيم الحكم، عمد فيرا إلى إصدار دستور جديد يحصر معظم السلطات في يد رئيس الجمهورية. وتميز نظام فيرا بالتحول تدريجيًا نحو الدول الغربية سعيًا وراء المساعدات.

هدفت سياسة إعادة الهيكلة الاقتصادية التي بدأ ينتهجها النظام منذ ١٩٨٧ إلى إعادة تنظيم اقتصاد البلاد المعتبرة إحدى أكثر الدول الافريقية فقرًا، والتي تعتمد في حياتها على المساعدات الدولية إلى حد كبير. ويمكن لقطاع صيد السمك ان يوفر ثروة مهمة لغينيا–بيساو فيما لو تسنت لها وسائل الاشراف والسيطرة على إقليمها البحري الذي غالبًا ما تجوبه وتستثمره اساطيل صيد تابعة لدول أجنبية. وعلى الرغم من قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي الذي فصل في مسألة النزاع الحدودي البحري بين السنغال وغينيا–بيساو، فثمة توتر ما زال قائمًا بين البلدين بسبب ما توفره المناطق الشمالية من غينيا–بيساو من ملجأ آمن لانفصاليي إقليم كازامنس Casamence السنغالي (راجع «السنغال»، ج٩).



برناردو فيرا، رئيس جمهورية غينيا–بيساو، في مقابلة مع م. أ. قريشي، النائب الاول لرئيس البنك الدولي (تشرين الثاني ١٩٨٨).

كان اعتقال باولو كاريرا، نائب الرئيس، بتهمة تدبير محاولة انقلابية في ٦ تشرين الثاني ١٩٨٥، وتنفيذ حكم الاعدام بستة «متآمرين» في ١٢ تموز ١٩٨٦، أهم الأحداث الأمنية التي عرفها نظام الرئيس فيرا قبيل بدء عقد التسعينات الذي استهل، من ناحية ثانية، بإصدار قانون يسمح بالتعددية الحزبية (٨ ايار ١٩٩١)، وإجراء انتخابات في ١٩٩٣.

وفي ١٦ ايار ١٩٩٤، أعيد انتخاب فيرا رئيسًا لمرة جديدة بأغلبية ٥٢،٠٣٪ من الاصوات، وكان منافسه كومبا يالاّ.

وفي ٢ ايار ١٩٩٧، دخلت غينيا–بيساو منطقة الفرنك الفرنسي.

وفي ٧ حزيران ١٩٩٨، بدأ تمرد عسكري أودى بحياة المئات، وذلك بعد أن عزل الرئيس فيرا قائد الجيش العميد أنسومين مان بعد أن ثبت صحة ما تردد بأن بعض كبار قادة الجيش متورطون في تهريب وبيع أسلحة للثوار في جنوبي السنغال (إقليم كازامنس). فاعتصم أنسومين وجنوده، وأحكموا سيطرتهم على مطار بيسلانكا الواقع عند اطراف العاصمة بيساو، وبدأوا تمردًا تطور إلى قتال، واستمر أكثر من ٢٠ يومًا.

زعماء، رجال دولة وسياسة

*** بيريرا، أريستيدس Pereira,A.** (١٩٢٤–): السكرتير العام للحزب الافريقي لاستقلال غينيا–بيساو وجزر الرأس الأخضر (١٩٧٣)، ورئيس دولة جزر الرأس الأخضر (منذ انفصالها عن غينيا–بيساو في تموز ١٩٧٥).

تعلم في البرتغال وتخرج مهندسًا لاسلكيًا. اتفق مع أميلكار كابرال على إنشاء الحزب المذكور في ١٩٥٦ لقيادة حركة التحرير والاستقلال. وقد استطاع بيريرا ان يواصل العمل السري من داخل البلاد منذ ١٩٥٦ إلى

١٩٦٠ حيث اضطر إلى الخروج إلى جمهورية غينيا.

اختير في ١٩٦٤ مساعدًا للسكرتير العام للحزب، ثم عضوًا في اللجنة الدائمة المسؤولة عن إدارة الحزب وتوجيه معركة التحرير في ١٩٧٠ بالاشتراك مع أميلكار كابرال ولويس كابرال. وتولى بيريرا بوجه خاص مسؤولية الاشراف على شؤون الأمن والرقابة والشؤون الخارجية على نحو مكنه من إدارة حرب التحرير بكفاءة بعد اغتيال أميلكار كابرال في ١٩٧٣. وتولى رئاسة دولة جزر الرأس الأخضر في ٥ تموز ١٩٧٥ عقب حصولها على الاستقلال، وشغل في الوقت نفسه منصب السكرتير العام للحزب الافريقي لاستقلال غينيا-بيساو وجزر الرأس الأخضر حتى تحين الظروف الملائمة لتوحيد البلدين. وهذا ما لم يحصل (راجع النبذة التاريخية، وراجع «الرأس الأخضر، جزر»، ج٨، ص١٦٠).

*** فيرا، برناردو جوا Vieira,B.J.** (١٩٣٩-)

رئيس جمهورية غينيا-بيساو الحالي (راجع النبذة التاريخية).

*** كابرال، أميلكار Cabral,A.** (١٩٢٥-١٩٧٣): سياسي ومناضل افريقي والسكرتير العام للحزب الافريقي لاستقلال غينيا-بيساو وجزر الرأس الأخضر حتى اغتياله.

ولد في جزر الرأس الأخضر. تلقى علوم الهندسة في ليشبونة (١٩٤٨)، وهناك ساهم في تأسيس مركز الدراسات الافريقية. وبعد أن أتم دراسته عاد إلى بلاده ليعمل مهندسًا زراعيًا في الادارة البرتغالية في غينيا-بيساو. وكانت المسؤولية الأولى التي تولاها هي اعداد إحصاءات زراعية لبلاده، وأتاح له هذا العمل أن يجوب جميع القرى ويتعرف على أهلها، ويجذبهم حوله. فاتهمته السلطات بتحريض الفلاحين ضد الحكم البرتغالي وأجبرته على مغادرة البلاد في ١٩٥٣. فسافر إلى أنغولا، وهناك ساهم في تأسيس حركة «مبلا»، أي الحركة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA ثم عاد إلى بلاده، وبدأ في تأسيس الحزب الافريقي لاستقلال غينيا-بيساو وجزر الرأس الأخضر في ١٩٥٦ الذي كانت أهدافه سياسية فقط. ثم ما لبث، إزاء تعنت السلطات البرتغالية، أن أعلن الكفاح المسلح في كانون الثاني ١٩٦٣، واستطاع بحزبه وثواره أن يسيطر على أربعة أخماس البلاد في ١٩٧٢، وبدأ يستعد لإجراء انتخابات وطنية لإعلان استقلال بلاده في المناطق المحررة. لكنه اغتيل في كوناكري في ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٢.

*** كابرال، لويس Cabral,L.** (١٩٣٠-):

أول رئيس لدولة غينيا-بيساو المستقلة شقيق أميلكار كابرال (من جهة الوالدة). تولى منصب سكرتير الحزب الافريقي لاستقلال غينيا-بيساو وجزر الرأس الأخضر، ورئاسة الدولة (١٩٧٤-١٩٨٠). ولد لويس كابرال في بيساو من أب يعمل مدرسًا يرجع باصوله إلى جزر الرأس الأخضر ومن أم برتغالية. أتم دراسته في بيساو وليشبونة. اشتغل خبيرًا محاسبًا في إحدى الشركات البرتغالية في بيساو. انضم باكرًا إلى الحركة الاستقلالية، ما دفع بالسلطات إلى ملاحقته وإجباره على الهرب إلى الخارج منذ ١٩٦١. كان أحد الزعماء التاريخيين الستة الذين أسسوا الحزب بزعامة أخيه أميلكار كابرال الذي فجر الكفاح المسلح ضد البرتغاليين منذ ١٩٦٢. انتخب سكرتيرًا عامًا مساعدًا للحزب. وكان قبل ذلك قد أسس، في ١٩٦١، «الاتحاد الوطني لعمال غينيا». انتخبته الجمعية الوطنية الشعبية رئيسًا لمجلس الدولة، (بعد اغتيال أخيه)، وهي أعلى سلطة في غينيا-بيساو، وكانت ما تزال تمارس الكفاح المسلح. وفي آذار ١٩٧٧، أعيد انتخابه لأربع سنوات. وفي تشرين الثاني ١٩٨٠، أطاحه انقلاب عسكري (راجع النبذة التاريخية).

*** منديس، فرانسيسكو Mendes,F.** (١٩٣٩- ١٩٧٨): سياسي غيني-بيساوي، عرف باسمه الحركي «تشيكوتي». ولد في أنكسود في مقاطعة بوبا حيث تلقى علومه الابتدائية والثانوية. بعد استقلال غينيا (١٩٥٨)، وتأسيس الحزب الافريقي للاستقلال في كوناكري، ترك منديس الدراسة ليشارك في الثورة. التحق في ١٩٦٠ بالحزب الافريقي لاستقلال غينيا-بيساو وجزر الرأس الأخضر، واستفاد من خلفيته وأصوله الفلاحية في تجنيد الكوادر للحزب، وعين، لحسن تنظيمه، مسؤولاً عن منطقة بافاتا، ومن ثم في الجبهة الشمالية، وأعاد الحزب تنظيم نفسه بعد المؤتمر في شباط ١٩٦٤ في مدينة كاساكا، وعين منديس عضوًا في المكتب السياسي. وفي ١٩٦٥، اصبح عضوًا في المجلس الحربي، وعين عام ١٩٦٧، مع أميلكار كابرال، عضوًا في مجلس الجبهة الشمالية.

بعد الاستقلال، عين رئيسًا للوزراء، وفي المؤتمر الثامن للحزب (١٩٧٧) جدّد له، ثم انتخب في اللجنة الدائمة للحزب المكونة من ثمانية أشخاص. توفي في حادث سير.

الفاتيكان

بطاقة تعريف

في المعنى: **«خشية ان يلتبس الأمر على القارىء كما على الناظر من ساحة مار بطرس، فلا يرى من الفاتيكان إلا مظاهر مجد بشري باطل وعظائم تاريخ أصاب معظمه الزوال، فالفاتيكان، قبل ان يكون عاصمة دولة وتراث حضارة ومتحف آثار، هو كيان روحي، رمز الكاثوليكية، أي الشمول، كما يقول هو عن نفسه، وهذا هو مدخله الصحيح، منه تلج إلى سرّ الكنيسة في حقيقتها وجوهرها ورسالتها. ومن بعد ذلك يتجه النظر إلى المحسوس من مظاهرها ومناظرها، فتعرف انها دولة لها ما للدول من وسائل قانونية وفنية، بل هي أصغر دول العالم، مستقلة عن العالم، ملتزمة بمصيره الروحي. «فمن يشتعل ولا احترق أنا»، يقول بولس، رفيق بطرس الذي استشهد مثله، على المدرج عينه في الساحة، ورأسه إلى أسفل، فكانت هامته هي الصخرة التي بنى عليها المسيح كنيسته ووعدها بالثبات بوجه قوى الشرّ والموت حتى انقضاء الدهر»** (الأب الدكتور ميشال الحايك، استاذ في جامعة باريس الكاثوليكية، من مقدمة كتبها لمنشورة مصورة ومشروحة-من ٧٠صفحة-، وضعها المطران إدمون فرحات، سفير الفاتيكان في ليبيا، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لبنان، ١٩٩٢، ص٦-٧).

الإسم والموقع: فاتيكان Vatican، من اللاتينية Vaticanus، ومن إسم المكان «فاتيكوم» Vaticum بلغة الإتروسكيين، سكان المنطقة القدماء. والتلة أعطت إسمها اليوم لحاضرة الفاتيكان الحالية.

والفاتيكان تلة من تلال روما المعروفة، تقع على الضفة اليمنى من نهر التيبر Tibre، وعليها الحدائق والمدرج الروماني الذي خصه الامبراطور الروماني نيرون لرمي المسيحيين الأوائل في اشداق الأسود (عام ٦٤). ومن بين هؤلاء المسيحيين الشهداء الأوائل القديس بطرس (صُلب بالمقلوب-رأسه إلى أسفل الصليب-على هذه التلة ايضًا) الذي اكتشف قبره، وثبت، في أواخر القرن الثاني. وأول بازيليك Basilique (كاتدرائية كاثوليكية ذات امتيازات) بناها على إسم القديس بطرس، الامبراطور قسطنطين (٣٢٤-٣٤٩)، وحولها ارتفعت عدة مبان دينية ومدنية.

المباني والحدود: في حاضرة الفاتيكان تجمع أبنية تشكل، في تجمعها وتشابكها، أهم مجموعة هندسية فنية وتاريخية، وتحتوي في قاعاتها وحناياها كنوزًا وآثارًا. فقد كان مقر البابوات (حتى اواخر القرون الوسطى) في قصر اللاتيران، بينما كانت تلة الفاتيكان المركز الروحي لتكريم الرسم والاحتفالات الخاصة لمناسبات وظروف دينية مهمة.

في اواخر القرن التاسع عشر، شيّد الباب لاون الرابع أسوارًا حول بازيليك القديس بطرس وتلة

الفاتيكان فرسم الحدود المعروفة باسمه حتى اليوم والتي تكوّن مبدئيًا أسوار حاضرة الفاتيكان العصرية. هذا و لم يصبح الفاتيكان مقر البابوات الدائم إلا بعد العودة من مدينة أفينيون الفرنسية Avignon (على نهر الرون، من آثارها قصر البابوات وقد أقاموا فيها من ١٣٠٩ إلى ١٣٧٣). وفي ١٣٧٨، أقيم أول مجمع لانتخاب البابا في الفاتيكان فكان فاتحة العمر الجديد وبداية الورشة الدائمة التي دعت للمساهمة في تشييد قصور الفاتيكان للفنانين والمهندسين، علماء الزخرفة ورسامي المشاهد التي ما زالت تثير الاعجاب (راجع باب «ممتلكات»).

الإسم الرسمي: «دولة حاضرة الفاتيكان» Etat de la Cité du Vatican.

اللغة الرسمية: الايطالية (وليست اللاتينية، لغة الكنيسة الكاثوليكية الغربية).

المساحة: تبلغ مساحة حاضرة الفاتيكان ٤٤ هكتارًا (٠،٤٤ كلم م.)، أي ما يعادل ثلث مساحة إمارة موناكو). وهي بقية باقية رمزية من الدول البابوية التاريخية.

الممتلكات والسلطات والصفة الرسمية والدولية: تتمتع حاضرة الفاتيكان بواقع الدولة القانوني المعترف به دوليًا. ولحاضرة الفاتيكان ممتلكات أخرى عديدة لها قيمة أثرية عالية، محصورة وذات حصانة دولية وهي ما يعرف بـ«حاضرة الفاتيكان جغرافيًا». وهذه الممتلكات هي التي حددتها معاهدة لاتران التي أبرمت بين الفاتيكان والحكومة الايطالية في ١٩٢٩، وتتمتع كلها بالحصانة الدولية خاضعة مباشرة لسلطات الفاتيكان بالرغم من كونها خارج حدود تلة الفاتيكان، منها البازيليكات الكبرى والدياميس (راجع «ممتلكات») وأماكن أخرى تستعمل لتسيير أعمال الكنيسة الجامعة.

أصبح الفاتيكان، بموجب هذه المعاهدة (لاتران، ١٩٢٩) دولة مستقلة معترف بها دوليًا. وقد اعتبرت الكنيسة الكاثوليكية هذه المعاهدة مكسبًا كبيرًا لها انطلاقًا من قناعتها ان حدًا أدنى من الارض المستقلة ضروري لضمان استقلالية أي قرار بعيدًا عن الضغوطات كافة التي تتعرض لها الكنيسة، إذ كان البابا يعتبر نفسه، قبل المعاهدة «حبيس قصره».

أما التنظيم الداخلي الفاتيكاني فقد أقره البابا بولس السادس في ٢٤ حزيران ١٩٦٩.

وفي ١٨ شباط ١٩٨٤، وقع الكاردينال كازارولي رئيس «الحكومة» الفاتيكانية اتفاقًا جديدًا مع بتينو كراكسي، رئيس الحكومة الايطالية فقدت بموجبه الكاثوليكية صفتها كدين رسمي للدولة في ايطاليا. وبعد اقل من شهرين، أي في نيسان ١٩٨٤، عمد البابا يوحنا بولس الثاني إلى إجراء تغييرات كبيرة في «حكومة» الفاتيكان (راجع مخطط الهيكل التنظيمي).

الكرسي الرسولي: تستعمل لفظة الفاتيكان اليوم للدلالة على واقعين متميزين وإن كانا مرتبطين ارتباطًا وثيقًا في ما بينهما: دولة الفاتيكان والكوريا الرومانية. وهما مجتمعان يكوّنان «الكرسي الرسولي» ذات السيادة التامة اعترافًا لسلطة البابا العالمية وضمانة لحريته التامة وتكريسًا لسيادته الزمنية والروحية.

«الحكومة الفاتيكانية» (الكوريا الرومانية): أجمل ايلي نجم، كاتب لبناني، معاني الكوريا الرومانية، وتاريخها في مقالة («النهار»، ٨ ايار ١٩٩٧، ص١٥) جاء فيها:

تحصي المعاجم اللغوية الفرنسية ثلاثة معان لمفردة Curie:

جانب من حشد للمؤمنين امام بازيليك القديس بطرس.

١- في العهود الرومانية القديمة، هـي فخذ القبيلة عند الرومان بحيث انتظم الشعب في قبائل ثلاث، وتشعبت كل منها إلى عشرة أفخاذ Curies.
٢- في مرحلة رومانية لاحقة، هي مجلس شيوخ Sénat مدينة روما، وتوسعًا هي مجلس شيوخ المدن الملحقة بروما.
٣- في دولة الفاتيكان، هي مجموعة الادارات التي تؤلف الكرسي الرسولي في روما، إنها «الحكومة» البابوية.

الواقع ان المفردة Curie تشتق من Curia اللاتينية، وهي مقرّ مجلس الشيوخ في عهد الامبراطورية الرومانية. وبوسعنا اليوم تبين ملامحها الأولى لتنظيم «حكومي» لشؤون الكنيسة في القرن الرابع مع البابا دامسس (٣٦٦-٣٨٤) Damase.

وهي قامت في الأساس لتنسيق الأنشطة الارسالية وضمان اهتداء الطبقة الارستقراطية في «المدينة الخالدة» (روما) إلى المسيحية، ثم توسعت فاستلهمت المبادىء الحكومية التي كانت سائدة في بلاط الامبراطوريتين الرومانية والبيزنطية.

وباختصار، ثمة محطات خمس في تاريخ هذه المؤسسة:

١-في عهد البابا هونوريوس الثالث (١٢١٦-١٢٢٧) انتقلت رئاسة دائرة الختم الرسولي من أحد الكرادلة إلى نائب مدير يعاونه كتّاب بالعدل ومصححون وإكليريكيون، وجميع هؤلاء تدربوا في كليات الحق القانوني في باريس وبولونيا بايطاليا.
٢- في المرحلة التي انتقلت فيها البابوية إلى أفينيون (١٣٠٩-١٣٧٦) بفرنسا، كان هناك أربع دوائر، المجلس الرسولي ويعنى بالشؤون المالية، دائرة الختم الرسولي وتعنى بتحرير الرسائل البابوية، الدائرة الاقتصادية ومجمع التوبة الرسولي.
٣- في عهد البابا سيكستس الخامس (١٥٨٥-١٥٩٠)، صدر دستور رسولي جديد (١٥٨٨) نيطت بموجبه هذه المهمات بالدوائر Congrégations وهي لجان يرأسها أحد الكرادلة، وتسهر على تطبيق احكام المجمع التريدنتي (مجمع ترانت ١٥٤٥-١٥٦٣).
٤- في عهد البابا بيوس العاشر (١٩٠٩-١٩١٤)، أدخلت التعديلات على نظام الكوريا بما يبسط سلطة البابا ويعزّزها.
٥- في عهد البابا بولس السادس (١٩٦٣-١٩٧٨)، أدخلت على نظامها تعديلات جذرية (١٩٦٧) ما زال معمولاً بها حتى اليوم، وذلك بناء على توصيات غالبية الاعضاء في المجمع الفاتيكاني الثاني.

وعليه، وبموجب هذا التنظيم، تحتل أمانة سر الدولة قمة الهرم ويترأسها منذ ١٩٧٩ الكاردينال أغستينو كازارولي. أما وظيفتها فتقتصر على تنظيم العلاقات بين مختلف دوائر الكوريا، وبين البابا والأساقفة والقواصد (القاصد الرسولي) والحكومات والسفراء والناس بعامة. وبشأن الدوائر، فهي بمثابة الوزارات في الحكومات العصرية: دائرة عقيدة الايمان، دائرة الكنائس الشرقية، دائرة العبادات والاسرار، دائرة دعاوى القديسين، دائرة الاساقفة، دائرة تبشير الشعوب... وغيرها (راجع «لوحة الكوريا الرومانية»، مصدرها: «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج٤، ط٢، ١٩٩٠، ص٤٤١).

ويضاف إلى هذه الدوائر ثلاث محاكم: الختم الرسولي، الروتا الرومانية والتوبة الرسولية، وكذلك هيئات ودوائر استحدثها المجمع الفاتيكاني الثاني.

هكذا تبدو الكوريا الرومانية هيئة إدارية-سياسية سلطوية، إنما غايتها راعوية، فهي تساعد البابا في القيام بدوره كراعي وتصون سلطته الزمنية عن طريق تقديم النصح وإدارة الدوائر وإبداء الرأي.

في القانون الدولي: الكنيسة الكاثوليكية مؤسسة ذات «قانون إلهي»، وواقع خاص يتخطى، أو لا

تنطبق عليه المفاهيم والمبادىء المعروفة للدول. بهذه الصفة يعترف بها القانون الدولي ممثلة بشخص رئيسها (رأس الكنيسة الكاثوليكية) البابا، وبصورة مستقلة عن صفته كرئيس لحاضرة لا تتوافر لها مقومات الدولة، وينحصر مبرر وجودها فقط في إيجاد مرتكز مادي رمزي لسلطة روحية تتخطى مقومات ومفاهيم ومبادىء الدول المعروفة في القانون الدولي. فالبابوية تحمل، من هذا المنطلق، عنوانًا مزدوجًا اقره القانون الدولي: فعندما يوقع البابا معاهدة بابوية (كونكوردا) فإنه يتصرف بصفته عضوًا في الكنيسة الكاثوليكية؛ وعندما وقّع (أو يوقّع) مع ايطاليا اتفاقات مختلفة متصلة بشؤون زمنية (البريد، النقد، الصحة، الخ...)، أو عندما طلب من الأونيسكو حماية حاضرة الفاتيكان باعتبارها مجموعة من المباني الثقافية، فإنه تصرف بصفته عضوًا (رئيسًا) لدولة حاضرة الفاتيكان. والصفتان تتحدان عندما يرسل البابا سفراءه إلى الدول أو الهيئات الدولية أو الاقليمية، أو عندما يستقبل سفراء ومندوبي هذه الدول أو الهيئات.

التمثيل الدبلوماسي: يتمتع الفاتيكان، كونه دولة مستقلة، بحقوق التمثيل كافة على المستوى الدولي؛ ويشرف على هذا التمثيل «مجلس القضايا الكنسية». وللفاتيكان مفهوم خاص حول دبلوماسييه المعتمدين. إذ يعتبر ان للسفراء البابويين مهمة رعائية بشكل رئيسي تجاه الكنائس المحلية في كل من الدول المعنية. بالتالي، تأتي المهمات الأخرى تجاه حكومات هذه الدول في درجة ثانية من حيث الأهمية.

ومن جهة أخرى، تتمثل كذلك مختلف الدول بواسطة سفراء لدى دولة الفاتيكان، تبعًا للقوانين المرعية الاجراء دوليًا. ويركز الفاتيكان دومًا على ان التزامه بهذا التمثيل هو لتأكيد «استقلالية الكنيسة عن مختلف الدول والحكومات في عملها مع الكنائس المحلية من اجل السلام والعدالة»، كما أعلن البابا بولس السادس في خطاب ألقاه في ٥ تشرين الاول ١٩٦٥ من على منبر الأمم المتحدة.

من القرن الحادي عشر إلى القرن الرابع عشر كان للبابوات ممثلون لدى الملوك برتبة كرادلة في أغلب الأحيان. في القرن الخامس عشر مثله قاصد رسولي غير دائم، وفي القرن السادس عشر، قاصد رسولي دائم. وفي ١٨٧٠، كان هناك ١٤ دولة ممثلة لدى البابا (لم تكن الولايات المتحدة بين هذه الدول). في ١٨٩٤-١٨٩٧، كان لروسيا مبعوث خاص. في ١٨٩٦، كانت المكسيك، الدولة الوحيدة ذات الأغلبية الكاثوليكية من سكانها التي لم يكن لديها ممثل لدى البابا (أعيدت العلاقات بينها وبين حاضرة الفاتيكان في ١٩٩٠-١٩٩٢). في ١٩٢٩، كان هناك ٣٠ دولة ممثلة في الفاتيكان. في ١٩٤٦-١٩٤٨، قطعت العلاقات الدبلوماسية بين الفاتيكان وبين دول اوروبا الشرقية الشيوعية. في ١٩٧٨، كان لـ٨٨ دولة معتمدون في الفاتيكان، وكان للكرسي الرسولي، إضافة إلى ذلك، ٢١ بعثة رسولية في بلدان لا تربطها بها علاقات دبلوماسية. منذ ١٩٨٩، (انهيار حائط برلين)، أعادت هنغاريا (المجر) وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا وبلغاريا ورومانيا والاتحاد السوفياتي وألبانيا علاقاتها مع الفاتيكان. واعترف الكرسي الرسولي بسلوفينيا وكرواتيا قبل يوم واحد من اعتراف المجموعة الاوروبية بهما. في ١٩٩٢، اعترف الكرسي الرسولي بالبوسنة الهرسك ما إن أعلنت الأمم المتحدة قيامها؛ وبعد فرط الاتحاد السوفياتي، أقامت روسيا وأوكرانيا ومونغوليا وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا ومولدافيا وقيرغيزستان وكازاخستان وبيلوروسيا (روسيا البيضاء) وأوزبكستان علاقات مع الفاتيكان. وفي ١٩٩٥، أصبح للكرسي الرسولي ممثل في ١٦٩ بلدًا ولدى الاتحاد الاوروبي. وممثل الكرسي الرسولي يحمل لقب «القاصد الرسولي» في كل البلدان التي تمنحه لقب «عميد السلك

الدبلوماسي». أما المبعوثون الرسوليون فهم ممثلون رسميون لكن من دون التمتع بالوضعية القانونية للدبلوماسي.

قضايا الأمن: قضايا الأمن في حاضرة الفاتيكان من صلاحيات منظمتين: منظمة الحرس الداخلي وهو ما يوازي رجال الشرطة في الدول، ومنظمة الحرس السويسري التي يرجع تأسيسها إلى مطلع القرن السادس عشر (١٥٠٥) حين أصدر البابا يوليوس الثاني براءة تأمر «بإحضار مئتي جندي سويسري إلى روما للسهر على شخص البابا والقصر الرسولي». ومنذ ذلك الحين (٢١ حزيران ١٥٠٥) ما زال شبان سويسريون يتطوعون تباعًا في الحرس السويسري للسهر على شخص البابا وحماية الكرسي الرسولي. وحتى يومنا هذا لا يستطيع ان ينخرط في الحرس السويسري إلا من هو سويسري الأصل والتبعية (راجع «الحرس السويسري» في باب معالم تاريخية).

العلم: وللفاتيكان، على غرار سائر الدول في العالم، علم خاص يرمز لوناه الأصفر والأبيض إلى وجهيه المتميزين اللذين ينفرد بهما: الروحي (الكرسي الرسولي) والزمني (حاضرة الفاتيكان). وله علم آخر أحمر اللون يرمز إلى الكنيسة لا يُرفع إلا في مناسبات معينة. وكان الكردينال غاتوفي Gatoffi قد وضعه منذ ١٧ ايلول ١٨٢٥. والمفتاحان، واحد ذهبي (السلطة الروحية) والآخر فضي (السلطة الزمنية)، يقال لهما «مفتاحا القديس بطرس».

رعايا الفاتيكان: ينتسب رعايا الفاتيكان إلى ثلاث فئات:

١- المقيمون في حاضرة الفاتيكان وهم قلة قليلة لا يتعدى عددهم الـ ٥٠٠ نسمة.

٢- حاملو الجنسية الفاتيكانية وهم في غالبيتهم الكرادلة وممثلو دولة الفاتيكان-الدبلوماسيون وكبار موظفي الكوريا الرومانية وبعض الأشخاص.

المقصود بـ«الكرادلة»، ومفردها كردينال (لاتينية الأصل: كردیناليس) هم حاملو الرتب الكنسية العالية في الكنيسة الكاثوليكية. يختارهم البابا من مختلف المناطق في العالم الكاثوليكي ليمثلوا ما يسمى «المجمع المقدس». ومن حق الكرادلة الذين لا يتجاوز عمرهم الثمانين المشاركة في انتخاب البابا في حال شغور المنصب. والكرادلة يعاونون البابا في القضايا المهمة الادارية والعقائدية وغيرها من القضايا الانسانية.

أما «الكوريا الرومانية» فهي الأمانات والمجامع والادارات والمكاتب والمجالس والدواوين التي تعمل لمساعدة البابا (رأس الكنيسة الكاثوليكية ورئيس دولة الفاتيكان) في أداء رسالته الجامعة. أعاد تنظيمها ونظم صلاحياتها من جديد البابا يوحنا بولس الثاني في ارادة خاصة «الراعي الصالح» (١٩٨٨) مشدّدًا على دورها الرعوي الخاص.

وينيف الآن عدد المجامع والامانات والمجالس والدواوين على الثلاثين، وهي أمانة سر الدولة (١)، المجامع (٩)، المحاكم (٣)، المجاس البابوية (١٢)، المكاتب والدوائر الزمنية (٥)، تضاف إليها دوائر ومكاتب أبرشية روما «فيكارياتو» (أصل لاتيني، وتعني النيابة، ويقصد بها اليوم مكاتب أبرشية روما التي هي أبرشية البابا)، ويشرف على ادارة كل منها كردينال أو رئيس أساقفة شرف (راجع «الحكومة الفاتيكانية» أعلاه).

٣- العاملون والمتعاملون مع الفاتيكان، وهم أولاً أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدون لدى الكرسي الرسولي والفاتيكان وعددهم لا يتعدى الأربعة آلاف.

تملك دولة الفاتيكان جميع الادوات القانونية والفنية لممارسة سلطاتها الدولية كاملة مثل الادارة المدنية، المحكمة المدنية، البرق والبريد، سكة الحديد، الاذاعة والمواصلات اللاسلكية، إصدار العملة صالحة في ايطاليا، بوليس (حرس داخلي)، والحرس السويسري، مكتب اعلام.

وبصفتها الدولية، تشترك حاضرة الفاتيكان في المنظمات الدولية العالمية مثل اتحاد البريد العالمي، الاتحاد العالمي للمواصلات، الاتحاد لحماية المنتجات الأدبية والفنية، المؤسسة العالمية للعلوم الادارية وجمعية الطب العالمية. وبما ان لها متاحفها وكنوزها وتراثها الثقافي الفني العالمي فهي، بواسطة أمانة سر الدولة، عضو عامل فعال في منظمة اليونيسكو.

وسائل الاعلام الفاتيكانية: للفاتيكان مجلس للمواصلات الاجتماعية يهتم بتدوين الانتاج السينمائي والاذاعي والتلفزيوني والصحافي من الناحية العلمية ومن المفهوم الكاثوليكي:

١- المطبعة الفاتيكانية: أسسها البابا مرشيلوس الثاني سنة ١٥٨٧ لطبع وتوزيع الكتاب المقدس. ثم تشعب عملها ونشاطها مع تشعب الكلمة واتساع ميادين الثقافة والعلم. وفي ١٦٢٦، حصلت المطبعة الفاتيكانية على آليات وأحرف لطبع اللغات الشرقية العديدة وفي طليعتها اللغة العربية التي قدمت لها مطبعة الفاتيكان ليس فقط أول ترجمة عربية للكتاب المقدس، بل أول غراماتيك عربي. إن الكثير من الكتب العربية والفلسفية والثقافية والعلمية والتاريخية مدين لمطبعة الفاتيكان.

٢- جريدة «الأوسرفاتوره رومانو»: لما كثرت المطبوعات وانتشرت الصحف حرص البابا بيوس التاسع ان يكون للكرسي جريدة تسجل أعمال البابا وتنشر مواقف الكرسي الرسولي. فكانت هذه الجريدة اليومية (١٨٦١) وكانت فقط باللغة الايطالية، ثم أصبحت مع الزمن بالفرنسية مرة كل أسبوع. وهذه الجريدة الاسبوعية تحصر اهتمامها بأعمال البابا والكرسي الرسولي ذات المنفعة العامة للكنيسة الجامعة. ومع المجمع الفاتيكاني الثاني واستنادًا إلى الخبرة السابقة اصبحت تصدر جريدة الفاتيكان كل اسبوع باللغات التالية: الانكليزية (١٩٦٨)، الاسبانية (١٩٦٩)، البرتغالية (١٩٧٠)، الالمانية (١٩٧١)، وبصورة شهرية فقط باللغة البولندية منذ ١٩٨٠.

وتصدر الفاتيكان ايضًا جريدة يومية باسم «الأوسرفاتور دللا دومينيكا».

٣- مجلة «أعمال الكرسي الرسولي»: اعتاد البابوات، منذ القدم، ان يتبادلوا الرسائل ويصدروا القوانين والارشادات. وفي القرن الرابع بدأت المراسلات مع الأساقفة وإصدار القوانين والقواعد العامة فوجب جمعها وطرحها لاثبات صحتها وأصالتها، وكانت غالبًا ما تلصق على ابواب المحاكم والاماكن العامة والكنائس والاديار، إلى ان جاء البابا بيوس العاشر فأمر في ٢٩ حزيران ١٩٠٨ أن تنشر جميع القوانين والارادات البابوية في مجلة خاصة رسمية تعبّر عن رأي الكرسي الرسولي الرسمي بواسطة مجلة خاصة إسمها «أكتا سانتا سيديس» (مجلة أعمال الكرسي الرسولي)، فأصبحت هذه المجلة المرجع الرسمي الاصيل لكل قوانين وإرشادات البابوات والكرسي الرسولي. واليوم لا يدخل أي قانون كنسي حيّز التنفيذ إلا بعد ثلاثة أشهر من نشره في هذه المجلة.

٤- الاذاعة: دشنت إذاعة الفاتيكان في ١٢ شباط ١٩٣١ من قبل البابا بيوس الحادي عشر، وبحضور ماركوني الذي اخترعها في ١٩٢٩. ونمت الاذاعة وتطورت، وأصبحت قاعدتها الأساسية التي تحكم عملها وتوجهاتها تتلخص بعدم جعل المستمعين يملون سماع الأخبار المشبعة بالعقيدة والثقافة الكاثوليكية، فأصبحت برامجها حية متصلة مباشرة بهموم الناس، المؤمنين منهم، الكاثوليك وغير الكاثوليك، وكذلك غير المؤمنين. ومعظم البرامج الموجهة إلى البلدان الخارجية يعدها مواطنون من تلك البلدان، خصوصًا بلدان اوروبا الشرقية

(وبالأخص قبل انهيار الاتحاد السوفياتي). وبدأت إذاعة الفاتيكان، منذ أوائل التسعينات، الارسال في اتجاه الدول العربية على مدى سبعة برامج باللغة العربية اسبوعيًا.

٥- التلفزيون: أنشىء في ٢٤ تشرين الاول ١٩٨٣، وإنتاجه مازال محصورًا في إطار تغطية نشاطات البابا وأخبار دولة الفاتيكان.

المالية: لا مجال للكلام على «إقتصاد»، بمفهومه القطاعي الكلاسيكي المعروف (زراعة، صناعة، تجارة، خدمات...) بالنسبة إلى الفاتيكان.

الوحدة النقدية: الليرالفاتيكاني، وهو متعلق باللير الايطالي.

أموال غير منقولة: هي مجمل العقارات وتحتل مساحة ٦كلم م. (راجع باب ممتلكات).

أموا منقولة: أسهم في شركات ايطالية وأجنبية مختلفة، أساسها رأسمال وضعته الدولة الايطالية بتصرف الفاتيكان في ١٩٢٩. أصدر البابا بولس السادس إرادة بابوية منع بموجبها شراء أسهم في شركات كيمائية أو عسكرية (صناعة أسلحة). ومن الاموال المنقولة موجودات متاحف الفاتيكان، ومكتبة الفاتيكان (مليونا كتاب).

وللفاتيكان مصرفه الذي «يرعى أموال وخيرات المؤسسات الدينية التي ترغب في استيداعها لتشغيلها بطريقة عصرية». وهذا المصرف وريث مؤسسة مالية كانت تعرف باسم «مؤسسة الاعمال الدينية»، وكانت في الأصل (١٨٨٧) مؤسسة «لضبط اموال وخيرات الكنيسة المخصصة للاعمال الخيرية».

مجمع الكرادلة وانتخاب البابا: (عن «تاريخ البابوات»، منشورات صوت المحبة صربا، كسروان، لبنان، ١٩٨٨، ص٧-١١): البابا «رأس الكنيسة» الكاثوليكية و«رئيس» دولة حاضرة الفاتيكان. يتم انتخابه، عادة، من قبل مجمع الكرادلة. وهذا المجمع أنشىء، بشكله الحاضر، بموجب دستور أصدره البابا سيكستوس الخامس في ٣ كانون الاول ١٥٨٦، حدّد فيه عدد أعضاء مجمع الكرادلة بسبعين عضوًا، نسبة إلى عدد الشيوخ الذي اختارهم موسى (سفر الخروج ٢٥/١٨، سفر العدد ١٦/١١ و٢٤، لوقا ١/١٠). وكانت قد رسمت هيكلية مجمع الكرادلة في أواخر القرن الحادي عشر بخطوطها العريضة، فأصبح هذا المجمع، الذي قلما يكتمل نصابه، يتألف من ثلاث مراتب: ستة كرادلة أساقفة، خمسين كردينالاً كاهنًا، أربعة عشر كردينالاً شماسًا. وهذا التمييز بين الكرادلة الأساقفة وبين الكرادلة الكهنة هو تاريخي فقط، إذ كلهم أساقفة، ذلك ان هذه الرتب الكردينالية كانت قديمًا مراكز أسقفيات، ورعايا كهنة في جوار روما، وبعض جماعاتها كان يقوم على خدمتهم شمامسة. فلما أنشىء مجمع الكرادلة بقيت التسمية على قدمها، حفاظًا على التاريخ والتقليد، مع أن جميع الكرادلة من المصف الأسقفي، أي مطارنة وبطاركة.

يعين البابا الكرادلة في مجمع سري يعقد برئاسته ويسلمهم القبعة المثلثة في مجمع نصف علني يعقد برئاسته ايضًا. فيسلم كلاً منهم قلنسوة صغيرة معروفة، في احتفال يلي ذلك، وبعدها يقيم مجمعًا علنيًا واحتفاليًا برئاسة البابا في كاتدرائية القديس بطرس، يتسلمون فيه، من يد البابا، القبعة الحمراء، الخاصة بالكرادلة، فيظهرون، للمناسبة هذه، للمرة الأولى بثوبهم الأحمر الطويل الذيل.

كان البابا قديمًا يحتفظ لنفسه بحق تعيين الكرادلة في مجمع يعقد برئاسته دون أن يسميهم بأسمائهم، وهذا ما يدعى «المحفوظ سرًا» (حيث يبقى إسم الكردينال المعين سرًا). ثم يعقد مجمع لاحق برئاسة البابا فيه تعلن أسماء الكرادلة المعينين سرًا.

من الوظائف الكثيرة التي تسند إلى الكرادلة وظيفة مدير البلاط البابوي في كنيسة روما. ولا ترتدي هذه الوظيفة طابع الأهمية إلا بعد وفاة البابا

وشغور الكرسي الرسولي، عندئذ تصبح هذه الوظيفة الأولى في البلاط البابوي. فيتولى عندها الكردينال مدير البلاط البابوي منصب رئاسة المجمع المقدس بالوكالة، فينزع الغطاء الأبيض عن وجه البابا الراحل ويلامس جبينه بمطرقة فضية صغيرة وهو يلفظ ثلاث مرات إسمه في المعمودية (وليس إسمه الكهنوتي أو البابوي). ويقول بعدها: «البابا مات حقًا». ويكسر خاتم الصياد (خاتم البابا الخاص منقوش عليه رسم الشبكة أو سنارة الصيد، كناية عن بطرس الصياد هامة الرسل).

البابا الجديد يختاره الكرادلة، من كل القارات، المجتمعون في المجمع الانتخابي. وقد حدّد البابا بيوس الحادي عشر مهلة الانتخاب إلى ثلاثة أسابيع من تاريخ وفاة البابا. وكان الكرادلة قد «اعتقلوا» للمرة الأولى فعلاً سنة ١٢٤١ قبل انتخاب سالستينوس الرابع، فمنذ ذلك الاعتقال وحتى أيامنا هذه خضع مجمع الكرادلة لتعديلات عدة. إن آخر اعتراض Veto لسلطة زمنية على انتخاب أحد البابوات هو اعتراض النمسا الذي وضعته بعد وفاة لاون الثالث عشر، إذ اعترضت رسميًا على انتخاب رامبولا Rampolla.

حدّد البابا بيوس الثاني عشر الأكثرية الشرعية للانتخاب في الثلثين مع زيادة صوت واحد.

أصبح، منذ القرن السادس عشر، المجمع الانتخابي يعقد في الكنيسة السيكستينية حيث ينقطع الكرادلة عن العالم الخارجي انقطاعًا تامًا. ويوضع لكل كردينال مقعد وطاولة صغيرة ومظلة فوقه على طول حائط الكنيسة، ويترأس مدير البلاط البابوي المجمع الانتخابي، وهو ايضًا الذي يصدر الطوابع البريدية خلال فراغ الكرسي الرسولي. إن رئيس حرس المجمع الانتخابي، بحسب القاعدة العامة، هو رأس أسرة آل تشيغي ألبانو ديللا روفيري الاميرية Chigi Albano della Rover، الذي كان منذ عهد قريب الرئيس العام لفرسان مالطة، إذ يناط به حفظ النظام.

إن آخر قانون صدر بخصوص الانتخاب البابوي هو القانون الذي سنّه البابا بيوس الثاني عشر وأعلنه رسميًا في ٨ كانون الاول ١٩٤٥ المعروف بـ«شرعة فراغ الكرسي الرسولي».

يحتفل عميد الكرادلة، قبل نهاية المجمع بيوم واحد، بقداس الروح القدس. يجري الاقتراع القانوني بواسطة اوراق قانونية تدعى أوراق الاقتراع. فإن لم يسفر الاقتراع عن أية نتيجة، تحرق أوراق الاقتراع مع التبن وحشيش الشوفان في موقد تمتد مدخنته من الكنيسة السيكستينية إلى ساحة القديس بطرس حيث تتلقى الجموع المحتشدة هناك النبأ بواسطة خط دخان أسود أو رمادي. أما إذا اسفرت عمليته عن نتيجة فتحرق أوراق الاقتراع وحدها فيتصاعد منها دخان أبيض، وعندها يُنزل الكرادلة مظلاتهم وتبقى مظلة الكردينال المنتخب. فيسأله عميد الكرادلة فيما إذا كان يقبل بانتخابه وأي إسم يريد أن يحمله. وفيما البابا الجديد يرتدي الحلة الحبرية، يتقدم عميد الكرادلة الشمامسة إلى شرفة كاتدرائية القديس بطرس التي من عليها تمنح البركة، ويلقي هذه الجملة باللغة اللاتينية القديمة: «أبشركم بفرح عظيم، لقد أصبح لنا بابا»Annuntio Vobis gaudium magnum,ha bemus Papam.

بعدها يرافق البابا الجديد إلى تلك الشرفة حيث يمنح من عليها، للمرة الأولى، بركته الرسولية الموجهة إلى المدينة وإلى العالم. يلي ذلك احتفالان: الاول تتويج البابا إذ يتقدم عميد الكرادلة الشمامسة قبل التتويج ويقدم إلى الأب الأقدس الفتيل المشتعل وهو يقول هذه الكلمات: «أيها الأب الأقدس، هكذا يزول المجد العالمي» Sancte Pater,sic transi gloria mundi الاحتفال الثاني: تسلّمه ملكية اللاتران، وهي كاتدرائية أبرشية روما التي يجب ان يكون الحبر الأعظم أسقفها.

يحمل البابا الألقاب الرسمية التالية: «أسقف روما، نائب يسوع المسيح، خليفة زعيم الرسل، الحبر

الأعظم للكنيسة المسكونية، بطريرك الغرب، المتقدم والمتولي على جميع أساقفة ايطاليا، ملك الدولة الحبرية». ويُخاطب البابا بهذين اللقبين: قداستكم، أو، أيها الأب الأقدس.

المسيحيون والبابوية: ثلاثة مذاهب مسيحية كبرى يوضح التعريف بها موقعها من البابوية ودولة حاضرة الفاتيكان:

١- الكاثوليكية هي مذهب المسيحيين الذين يعتبرون بابا روما (هو اللقب المعروف به البابا لأنه، في الأساس، أسقف روما) زعيمهم الروحي. ففي صلب إيمان الكنيسة الكاثوليكية ان السيد المسيح أراد ان يبني كنيسته على الرسول القديس بطرس الذي قال له السيد المسيح: «أنت الصخرة، وعلى هذه الصخرة أبني بيعتي». وبهذا ثبّته على رئاسة المجمع الرسولي.

قدم بطرس من أورشليم القدس إلى انطاكيا، ثم إلى روما فاستقر فيها، واستشهد في عهد الامبراطور نيرون. ومن نتائج «حادثة بطرس» أن عاصمة العالم المسيحي، ثم العالم المسيحي الكاثوليكي، أصبحت، على مر العصور، مركز الوحدة المسيحية والكثلكة، كونها تمتاز بأنها تحتفظ على أرضها بـ«الصخرة».

وبابا روما، الذي يعتبر خليفة بطرس، يضمن وحدة الكنيسة في المكان وهويتها في الزمان. ويمتاز البابا بأنه، «بنعمة الله معصوم عن الخطأ في ما يتعلق بالايمان».

تعرضت الكنيسة الكاثوليكية لأزمتين خطيرتين في حياتها: إنشقاق الكنيسة البيزنطية عنها في ١٠٥٤، ما أفقدها جزءًا كبيرًا من مسيحيي الشرق؛ وحركة الاصلاح البروتستانتي في القرن السادس عشر، وهي الحركة التي أفقدتها جزءًا كبيرًا ايضًا من مسيحيي الغرب. وهذه الحركة الثانية (البروتستانتية) كانت ستؤول، على ما يرجح المؤرخون والدارسون، إلى إضعاف الكنيسة الكاثوليكية إلى حد كبير لو لم تبادر إلى حركة إصلاحية كبيرة في داخلها بدأتها بمجمع ترانت الذي دعا إليه البابا بولس الثالث في ١٥٤٢ (وكان لوثر، أهم مؤسسي المذهب البروتستانتي، يدعو إلى مثل هذا المجمع منذ ١٥٨١)، ثم توقف ليعود البابا بيوس الرابع ويستأنف أعماله في ١٥٦٠ ويقوده إلى مقرراته الاصلاحية النهائية في ١٥٦٤.

يقدر عدد الكاثوليك اليوم بنحو مليار نسمة.

أما كلمة «كاثوليك» فتعود في أصلها إلى اللغة الاغريقية. وجاء استعمالها في كتابات أرسطو وزينون وبوليب في معنى «الكونية» و«الشمول». وقد استعملها، منذ القرن الثاني، الكتّاب والفلاسفة المسيحيون، وكان أولهم أغناطيوس الأنطاكي في كتابه «رسالة إلى مسيحيي سْميرنا» (وسْميرنا هي مدينة إزمير -في تركيا- القديمة). وأول وأشهر استعمالات كلمة «كاثوليك» ورودها في «قانون الايمان» المنبثق من مجمع القسطنطينية الشهير في العام ٣٨١ الذي لا يزال يشكل أهم دعائم المعتقد المسيحي: «نؤمن بإله واحد (...) وبكنيسة واحدة، مقدسة، جامعة (أي شاملة، أي «كاثوليكية»)، رسولية...».

٢- الأرثوذكسية، معناها «العقيدة السوية»، فالأرثوذكس «مستقيمو الرأي» وهم مجموع المسيحيين الشرقيين الذين حافظوا على تقاليد الكنيسة الأولى وتمسكوا بالعقائد التي صيغت خلال المجامع المسكونية السبعة الأولى. وقد وقع الانفصال بينهم وبين المسيحيين الغربيين الملتفين حول أسقف روما (بابا روما) والذين يؤلفون الكنيسة الكاثوليكية، عام ١٠٥٤.

ينتظم الأرثوذكس في كنائس وطنية مستقلة أهمها الكنائس الرسولية الأربع (القسطنطينية، الاسكندرية، إنطاكية والقدس)، وكنائس روسيا واليونان وقبرص وغيرها في اوروبا الشرقية والمهاجر وفي اوروبا الغربية والاميركيتين. وتضم

الكنيسة الأرثوذكسية ايضًا عددًا من الكنائس الشرقية القديمة التي اتخذت موقفًا متمايزًا خلال المجمع الخلقيدوني في القرن الرابع، وهي الكنائس القبطية والأرمنية والحبشية والسريانية. وتقود هذه الكنائس مجامع يتقدم فيها البطاركة، ويتمتع بطريرك القسطنطينية بلقب البطريرك المسكوني، وهو الأول بين البطاركة المتساوين.

يبلغ عدد الأرثوذكس اليوم نحو ٣٠٠ مليون نسمة.

٣- البروتستانتية، وتشتق لغويًا من كلمة لاتينية الأصل وتعني الاحتجاج أو الاعتراض. وينطبق الاسم اليوم على كل الكنائس التي تعود بأصولها إلى حركة الاصلاح الديني في اوروبا في القرن السادس عشر، وتمثل البروتستانتية مجموعة العقائد الدينية والكنسية المنبثقة عن هذه الحركة التي رافقت ظهور وتطور الثورة الصناعية في اوروبا.

والبروتستانتية، بخلاف الكاثوليكية، وإلى حد ما الأرثوذكسية، لا تشكل كنيسة واحدة ذات سلطة مركزية هرمية بالرغم من وجود العديد من القواسم المشتركة التي توحد بين معظم أطرافها.

من أبرز مؤسسي المذهب البروتستانتي لوثر وكالفن. أما أهم مذاهبها: اللوثريون، الاصلاحيون، الانكليكان، المنهجيون، المعمدانيون، الإنجيليون...

ولعل القاسم المشترك الأساسي بين كل هذه المذاهب هو إيمانها المطلق بأولوية الكتاب المقدس (العهد القديم والجديد) على التقليد الكنسي كمصدر للوحي وكتعاليم للعقيدة والسلوك. فالبروتستانت يستمدون إيمانهم مباشرة من خلال تفسيرهم الذاتي لنصوص الكتاب المقدس. ومن هنا تعدد التفسيرات وتباينها. وهم بذلك يرفضون بقوة الكنيسة الكاثوليكية التي تعتبر ان التقليد الكنسي وتفسيرها الخاص للكتاب المقدس يعادلان من حيث الأهمية ما جاء في الكتاب المقدس ذاته.

وبرزت أهمية البروتستانتية، في بداياتها، كثورة على الكنيسة الكاثوليكية في اوروبا آنذاك، وكمحاولة مبلورة للتخلص من النظام الاقطاعي الاوروبي الذي كان يعيق نمو البورجوازية الصناعية والتجارية. وعليه، ذهب بعض المفكرين (خاصة ماكس فيبر) إلى الربط بينها وبين بدايات الثورة الصناعية ويقظة القوميات في الغرب.

ممتلكات
(كنوز ومعالم)

(مرجع هذا الباب: إدمون فرحات، مطران، سفير الفاتيكان في افريقيا الشمالية-الجزائر، تونس وليبيا- «الفاتيكان في مبانيه ومعانيه»، منشورة مصورة ومشروحة، قدّم لها الأب الدكتور ميشال الحايك، استاذ في جامعة باريس الكاثوليكية، المعروف جيدًا من اللبنانيين الذين أبدوا، بمختلف طوائفهم ومذاهبهم، إعجابهم بفكره الديني والانساني المنفتح والحواري، والذي تبدّى أكثر ما يكون في عظته كل مساء يوم الجمعة من ايام الصوم الكبير وعلى مدار عدة سنوات سبقت اندلاع الحرب اللبنانية في ١٩٧٥. والمنشورة صادرة عن المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٩٢).

تضم دائرة الفاتيكان قصر الفاتيكان (قصر البابا) وبازيليك القديس بطرس وساحتها والمكتبة ومتاحف الفاتيكان وحدائقه.

١- قصر الفاتيكان: هو قصر البابا. بناه البابا نيقولاوس الثالث (١٢٧٧-١٢٨٠)، وجدّده وأعطاه شكله الحالي البابا سيكستوس الخامس (١٥٨٥-١٥٩٠)، وهو المقر الحالي للبابا، ويسمّى القصر الرسولي.

فيه يسكن البابا، وسكرتير الدولة. ويحتوي على مكاتب أمانة سر الدولة (الطابق الثالث).

في الطابق الثاني، ومن النافذة الثانية عن يمين مَن ينظر إليها من ساحة القديس بطرس يطل البابا على المؤمنين المحتشدين في ساحة القديس بطرس ظهر كل أحد ونهار عيد كنسي رسمي ليصلّي معهم.

٢- بازيليك القديس بطرس: (بازيليك: كلمة يونانية الأصل، تعني «الملوكي»، «الباب العالي») كان الامبراطور الروماني كاليغولا **Caligula** قد بادر إلى بناء مدرج روماني عام ٣٧-٤١ نصّب في منتصفه مسلّة مصرية (وهي نفسها التي تنتصب حاليًا في ساحة القديس بطرس). وعكف نيرون **Neron** من بعده على توسيع هذا المدرج في عام ٥٤. وفي هذا المدرج استشهد عام ٦٤ عدد غفير من المسيحيين ومن بينهم القديس بطرس.

إلى شمالي المدرج تقع مقبرة كبرى دُفن فيها بطرس. وصار قبره محط زيارات المسيحيين سرًا لدرجة انه في مطلع القرن الثاني كانت توجد فوق ضريحه منصة صغيرة وفوقها نوع من قنطرة تشعل فيها زيوت إكرامًا للراقد فيها.

في ٣٣٠، شيّد الامبراطور قسطنطين (٣٠٣-٣٣٧) كنيسة كبرى ذات خمسة أجنحة قامت مقامها الكنيسة الحالية التي شيدها البابا بولس الخامس في القرن السابع عشر. فاتخذ البناؤون الاتجاه نفسه الذي كان لمنصة القبر اعترافًا بأنه ضريح بطرس. فكانت هذه ما سمي بازيليك قسطنطين (مطلية بالفسيفساء لا سيما على مدخلها الرئيسي).

مع مرّ العصور وتهافت المسيحيين إلى روما واحتفالاتهم بتكريم ضريح «هامة الرسل» (قول يُقال للقديس بطرس) أصبحت البازيليك، على قبرها، صغيرة بالنسبة إلى حاجات المؤمنين. وبالرغم من محاولات ترميم وتوسيع عديدة أمر البابا نيقولاوس الخامس في ١٤٥٢ تجديدها، ولكن المنية عاجلته، فرجعت مسؤولية البناء الجديد إلى خليفته البابا يوليوس الثاني الشهير بحبه للفن والثقافة والبناء الجميل. فأمر بوضع تصميم جديد وبناء كنيسة جديدة بكاملها على آثار الكنيسة القسطنطينية (أي التي بناها قسطنطين)، وكلّف بهذا العمل الفنان دوناتو برامانته. فوضع حجر الأساس الجديد في ١٨ نيسان ١٥١٦ (الجدير ذكره أن الكلفة كانت تؤخذ من المؤمنين في كل أنحاء اوروبا).

تعاقب على بناء البازيليك فنانون كثيرون من مطلع القرن السادس عشر حتى السابع عشر. وواجهت العمل احداث تاريخية خطيرة مثل نهب روما سنة ١٥٢٧، إلى ان جاء البابا بولس الثاني، فأوكل متابعة المشروع إلى الفنان ميكال (مايكل) أنجيلو سنة ١٥٤٧ مع الصلاحيات الكاملة بتصحيحه وتحويره معينًا إياه «فنان الكرسي الرسولي مدى الحياة». ولكن ميكال أنجيلو بالرغم من صلاحياته الواسعة اتخذ تصميم برامانته أساسًا له ومُدخلاً عليه تعديلات طفيفة. وكان البناء قد وصل إلى أعلى القبة عندما وافت المنية أنجيلو سنة ١٥٦٤. فتعاقب على متابعة العمل بعده فنانون لم يفلحوا حتى جاء البابا سيكتوس الخامس فأوكل العمل إلى الفنان جياكومو ديلا بورتا سنة ١٥٨٨ موعزًا إليه ألا يبدّل في تصميم ميكال أنجيلو. ولكن الاعمال لم تجار بسهولة البرامج الزمنية. فصعوبات المشروع وضعف الموارد من جهة، ووفاة البابوات وتقلّب الفنانين الذين ساهموا في البازيليك من جهة ثانية، كل ذلك حال دون إتمام المشروع كما كان منتظرًا. كما ان العمل في البناء لم يتم دائمًا حسب تصميم ميكال أنجيلو بشكل صليب لاتيني حتى سنة ١٦١٢. وفي ١٦١٥، بدأ الكاثوليك في روما والعالم يشاهدون الصرح منجزًا ويقصدون للصلاة فيه.

واجهة البازيليك الخارجية هي من صنع كارلو موديرنو بين ١٦٠٨ و١٦١٢. أما حلقة الأعمدة التي تحيط بالساحة (ساحة بطرس) فقد كلف البابا أليكسندروس السابع المهندس جيان لورنزو برنيني عام ١٦٥٦ بتشييدها فجعلها بشكل ذراعين كبيرين قويين ينفتحان ثم يتقاربان وكأنهما يضمان المتوافدين، وجعل كل عمود تمثالاً حتى بلغ عدد التماثيل ١٤٠ تمثالاً. ووضع في وسط الساحة المسلة المصرية القديمة التي كان نيرون قد جاء بها إلى روما، وتحت المسلة وضعت ذخيرة الصليب المقدس.

تبلغ الكنيسة ٢١١،٥٠ مترًا طولاً، وارتفاع واجهتها ٤٥ مترًا، والقبة التي انتهت في ١٥٩٠ يبلغ ارتفاعها الداخلي ١١٩،٨٨م وعرضها ٤٢م.

في الداخل، هناك «البياتا»: تمثال للعذراء محتضنة ابنها الفادي، من صنع ميكال أنجيلو الذي لم يكن له من العمر إلا ٢٥ سنة (١٥٠٠).

وهناك كابلّله «البوروميني»: باب نحاسي مزركش صنع البوروميني، وعلى وسط المذبح مظلة للقربان المقدس من صنع البرنيني. في هذه الكابلّله يعرض القربان المقدس. وتجاهها كابلّله الخورس (أي الصلاة القانونية) التي رسم بناءها كارلو موديرنو، وزيّن جدرانها أكثر من رسام.

وعند المدخل الرئيسي تمثال تذكاري للبابا يوحنا الثالث والعشرين من صنع أميليو غريكو (١٩٦٣). وقبل الوصول إلى وسط الكنيسة باتجاه المذبح الكبير تمثال القديس بطرس النحاسي الذي يرجع صنعه إلى القرن الثالث عشر، والذي هو، لكثرة تكريم المؤمنين له بلمس رجليه النحاسيتين، ذابت أصابع رجله اليسرى بكاملها.

وسط البازيليك يرتفع البالداكينو (أو المذبح الكبير؛ والبالداكينو نسبة إلى «بلداكّو»: نسيج حريري من بغداد. وبلداكينو كناية عن مظلة محمولة على أربعة عواميد تظلل عرشًا أو المذبح)، صنعه البرنيني فوق ضريح القديس بطرس. وعلى يسار ردحة البازيليك مدخل يقود الزائر إلى خزائن الكنيسة، وهي متحف للادوات الكنسية والليتورجية الحديثة، ومنها شعاع ذهبي كبير أهداه الجنرال ديغول إلى البابا يوحنا الثالث والعشرين.

الطابق الأسفل أو قبو البازيليك يقال له «الكرييتا»: القاعدة الارضية لتركيز البناء. بدأ بتنظيمها البابا غريغوريوس الثالث عشر (١٥٧٢-١٥٨٥)، وأتمها أكليمنضوس الثامن (١٥٩٢)، وتحتوي على رفات بطرس وعظام الكثيرين من الشهداء ورفات الكثيرين من البابوات.

قبة البازيليك يمكن الصعود إليها للتأمل بمشهد الفاتيكان وروما. تعلو القبة كرة أرضية عليها صليب كبير.

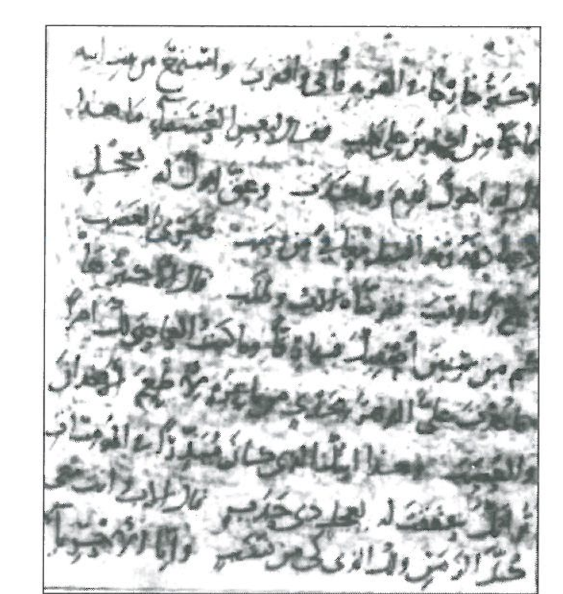
في بازيليك الفاتيكان يحتفل البابا بأحداث الكنيسة الكاثوليكية الكبرى مثل اللقاءات والمجامع المسكونية (المجمع الفاتيكاني الاول، والمجمع الفاتيكاني الثاني)، وإليها يحج ملايين الزوار.

٣- المكتبة الرسولية الفاتيكانية: يرجع فضل تأسيسها إلى البابا نيقولاوس الرابع (١٤٤٧-١٤٥٥)، ولكنها لم تأخذ حجمها ومكانها الحاليين إلا في عهد البابا سيكستوس الرابع (١٤٧١-١٤٨٤) وسيكستوس الخامس (١٥٨٥-١٥٩٠). فهذا الأخير هو الذي وضعها في مكانها الحالي الذي بناه خصيصًا لها، فنقلها من مبنى القصر الرسولي إلى مبناها الجديد في ١٥٨٨.

أعارها البابوات اهتمامًا متواصلاً. ولكن أحدًا لم يفكر بتغيير مقرّها لما لها من تاريخ وما تتضمن من آثار وودائع في مخازنها العديدة.

كان البابا بيوس الحادي عشر مدير المكتبة قبل انتخابه، ومهرها بترتيبات عصرية، بينما جهّزها البابا يوحنا بولس الثاني بالاجهزة العصرية حتى يسهل على الباحثين والمثقفين الحصول بسرعة فائقة على جميع الوثائق التي يطلبون.

اشتهرت بمجموعات من المخطوطات والكتب والأختام والنقوش النادرة التي يعود أصل الكثير منها إلى فجر التاريخ الحضاري الغربي والشرقي. فهي تحوي اليوم ٨٥٠ ألف مخطوطًا قديمًا، ١٠٠ ألف نقش، وما يقارب المليون كتاب مطبوع. منها أكثر من ١٠ آلاف مخطوطة عربية قديمة. وأقدم مخطوطة عربية في الفاتيكان، وربما في العالم، يرجع أصلها إلى سنة ٨٨٥، نسخت بأمر من رئيس دير القديسة كاترينا في جبل سينا، وقدّمها إلى الفاتيكان الأب أندراوس اسكندر اللبناني الذي عمل في محفوظات الفاتيكان بعد السمعاني (١٦٨٨-١٧٦٨) الذي كان له دور كبير في تأسيس المكتبة الفاتيكانية. أما هذه المخطوطة فهي عظة روحية حول النسك الرهباني الذي هو بمثابة «عرس الملكوت لأن الراهب قد ترك الكل من أجل حب الله». كما تملك المكتبة الفاتيكانية نسخًا قديمة من القرآن الكريم.



صفحة من المخطوط العربي رقم ٧١ وهو اقدم مخطوط عربي في الفاتيكان.

صفحة من المخطوط العربي الفاتيكاني رقم ١٨ وهو اقدم نص من الأنجيل العربي الذي علله الفاتيكان.

قاعة المطالعات فيها يقال لها القاعة «السيكستينية» التي أمر البابا سيكستوس الخامس الفنان دومينيكو فونتانا (١٥٨٧) ان يزينها بما يكرم الثقافة والعلم والمعرفة. فجاءت القاعة كبيرة بحجمها بعيدة المدى بمعانيها وتراثها. تكتسي جدرانها وحواشيها وسقفها بتصاوير ومشاهد تاريخية تمجيدًا للكتاب عبر الأزمنة، وتكريمًا للبابوات الذين بنوها تقديرًا لمحتواها. والفضل الأول يرجع لمن وضع الأبجدية من القدماء حتى البابا الذي أمر بتكريم الكتاب مرورًا بجميع الذين استعملوا الأبجدية ونسّقوها ونظموها وصقلوها جاعلين منها وسيلة العلم الدائمة وعبارة الفكر الناطقة.

ويتبع المكتبة دار المحفوظات الفاتيكانية، وفيها الوثائق التاريخية والنقوش النادرة التي كان يستعملها الأباطرة والملوك والبابوات والحكام والامراء لتصديق وثائقهم وأوامرهم. وقد أمر البابا لاون الثالث عشر في مطلع القرن العشرين ان تفتح كنوز المحفوظات الفاتيكانية أمام الباحثين والدارسين شأنها شأن سائر الدوائر العلمية.

وسواء المكتبة أو دار المحفوظات فإن لكليهما مدرسة خاصة تعلم الطلاب كيفية تنظيم الكتب وطريقة درس المحفوظات والإفادة منها علميًا

٤- المتاحف: المتاحف في حاضرة الفاتيكان كثيرة وكانت سابقًا موزعة في عدة ابنية منتشرة في مدينة روما مثل متحف اللاتيران ومتحف الكابيتول.

يرجع أصل متاحف الفاتيكان إلى البابا يوليوس الثاني (١٥٠٣-١٥١٣) الذي أمر بجمع تماثيل وأعمدة تاريخية مبعثرة. وتابع عمله خلفاؤه لاون العاشر (١٥١٣-١٥٢١) وأكليمنضوس السابع (١٥٢٣-١٥٣٤) وبيوس السادس (١٧٧٠-١٧٩٩). ولكن البابا أكليمنضوس الرابع عشر (١٧٦٩-١٧٧٤) هو الذي أمر بتشييد البناء الحالي لأساس القسم الأكبر من المتاحف الفاتيكانية وفيه جمعت تجمعات خاصة عديدة مثل متحف الأتروسكيين (١٨٣٧)، متحف الآثار المصرية (١٨٤٣)، متحف الآثار المسيحية (١٨٥٤) متحف السجاد والخرائط الجغرافية، متحف اللوحات العصرية، متحف غرف رفائيل، كابلّله ألفر أنجيليكو (١٤٥٤) والكابلّله السيكستينية، متاحف بورجيا (البابا ألكسندروس ١٤٩٢-١٥٠٣)، متحف الرسوم الزيتية ومتحف الآثار الشعبية الارسالية (١٨٢٦) التي جمعها المرسلون من مختلف مناطق العالم وفيها عرض كبير عن آثار شعوب الارض المختلفة وعاداتهم وثقافاتهم،



من التماثيل الاثرية الموجودة في متحف الفاتيكان: الاول يمثل اله الحرب تروسكي، والثاني اله المعارك عمون ريه–مصري.

ومتحف الآثار التاريخية الذي دشنه البابا بولس السادس في ١٩٧٣، وفيها معرض كبير لأنواع العربات والسيارات التي استعملها البابوات وحاشياتهم من القرن التاسع عشر حتى اليوم، كما فيها ايضًا عرض البزات العسكرية والرسمية التي كان يتحلّى بها رجال الحرس البابوي والحاشية الفاتيكانية. كل هذه الآثار جُمعت في مكان واحد وفي بناية واحدة.

٥- الكابلّله السيكستينية: (كابلّله: كنيسة) تحمل إسمها من البابا سيكستوس الرابع الذي بناها بين ١٥٧٥ و١٥٨٢ مشيدًا إياها على إسم السيدة العذراء مريم. وهي منذ مهدها مركز تعبد البابوات الخاص. فيها تجري انتخابات البابوات، ومن سقفها ينتظر المؤمنون مشاهدة الدخان الابيض إيذانًا بأنه قد صار انتخاب البابا الجديد.

على جدران هذه الكابلله تنافس كبار الفنانين الايطاليين فخلّدوا أسماءهم باحياء مشاهد من تاريخ الوحي الالهي. فهناك على التوالي، من المذبح إلى اليسار: آثار حياة كليم الله موسى، هجرة بني اسرائيل إلى مصر (بريشة بروجينو ١٤٤٠-١٥٢٣)، دعوة موسى (بوتيتشيللي ١٤٤٠-١٥١٠)، عبور البحر الأحمر، ثم موسى يستلم لوحة الوصايا العشر (بريشة كوزيمو روسيللي ١٤٣٩-١٥٠٧)، ثم قصاص أبناء كوره الذين ثاروا على موسى (بوتيتشيللي)، وصية موسى فموته (بريشة لوكا سينيوريللي ١٤٤١-١٥٢٢).

وعلى جدار اليمين: معمودية السيد المسيح في نهر الاردن (بريشة البروجينو)، فتجربة يسوع وشفاء الأبرص (بوتيتشيللي)، دعوة الرسل الأولين (دومينيكو غيرلاندايو ١٤٤٩-١٤٩٤)، عظة المسيح على الجبل (بريشة روسيللي وبيارودي كوزيمو ١٤٦١-١٥٢١)، فمشهد السيد المسيح يسلّم المفاتيح إلى القديس بطرس الذي يعتبر إحدى تحف البروجينو، واخيرًا العشاء السري (كوزيمو روسيللي).

ويعلو هذه المشاهد على الجهتين اليمنى واليسرى صور ولوحات تمثل البابوات الذين أبدوا اهتمامهم وعنايتهم بتشييد هذا المعبد الذي أصبح من أقدس معابد الكثلكة ومن أروع كنوز الفن.

سقف الكابللا، اشتغل ميكال أنجيلو وحده في

تزيينه من سنة ١٥٠٣ إلى ١٥٣٤. وفي ١٥٣٥، كلفه البابا بولس الثالث برسم لوحة «الدينونة الأخيرة». وبعد تردّد دام سنتين رضخ لأمر البابا، وبدأ عمله فأتمّه في ١٥٤١. ففي مساء ٣١ تشرين الاول ١٥٤١، احتفل البابا بولس الثالث بصلاة المساء الحبرية أمام هذا العمل الفني الخالد الذي اسماه المؤرخون «المشهد الذي ملأ روما دهشة وإعجابًا»، وهو يمثل، في وسطه، السيد المسيح الذي يفصل بعزم بين الصالحين والطالحين...

في ١٩٩٠، بدأت ورشة إصلاح فنية على ترميم لوحات ميكال أنجيلو من غبار السنين وذوبان الشموع المحروقة، وانتهت في ربيع ١٩٩٤.

٦- حدائق الفاتيكان ومعالمها: لم تكن في تلة الفاتيكان الممتدة بين بازيليك القديس بطرس والسور سوى غرسات الكرم والمزروعات المنزلية حتى القرن الثالث عشر. ففي هذا القرن فقط بدأ تنظيم حدائق الفاتيكان بالمعنى العصري، وتابع البابوات اهتمامهم بها على مرّ العصور. فأصبحت حدائق متعددة تحتوي على ينابيع ونوافير تسقي الاحواض والتقاسيم الهندسية بأشكال مختلفة.

يرجع تاريخ حدائق ا لفاتيكان إلى عهد البابا إينوشنسيون الرابع (١٢٤٣-١٢٤٥) ولم ينقطع اهتمام البابوات بها حتى في عهد هجرة أفينيون. وقد تلقت تقسيمات وترتيبات مختلفة متعددة على مرّ العصور حتى غريغوريوس السادس عشر (١٨٣١ ١٨٤٦) الذي جدّد حولها السور القديم وبنى فيها النوافير الجديدة. وإليه يرجع رسم شعارات النبالة للبابوات بواسطة الزهور الحية أمام مبنى الادارة المدنية.

أما البابا لاون الثالث عشر (١٨٧٨-١٩٠٣) فقد بنى في قلب برج الحراسة الذي يرجع إلى القرون الوسطى مسكنًا له كان يلجأ إليه من الحر ايام الصيف. وتكريمًا لظهورات السيدة العذراء في لورد (فرنسا) شُيّد ايضًا (١٩٥٤) في جنائن الفاتيكان معبد مثيل مغارة مسابيل (مغارة لورد التي ظهرت فيها العذراء لبرناديت سوبيرو، ١٨٥٨، وهي من المزارات الدولية المعروفة).

وفي عهد البابا بيوس الحادي عشر والاعتراف بدولة الفاتيكان الحديثة جددت أسوار الحدائق وشيدت فيها بعض المباني مثل بناية الادارة المدنية ومدرسة الاحباش ومدرسة الفسيفساء ومحطة البرق والبريد اللاسلكي وقسم وافر من عمارات المتحف الفاتيكاني. وفي عهده ايضًا دُشن راديو الفاتيكان (١٩٣١) فوضعت محطة إرساله الاول في البرج الثاني الذي يرجع بناؤه إلى القرون الوسطى.

وفي ١٩٦٢، رمم البابا يوحنا الثالث والعشرون البرج الأول فسمّي برج القديس يوحنا، وكان ينوي الاختلاء فيه من حين إلى آخر ايام الاحتفال بأعمال المجمع الفاتيكاني الثاني. وبعد وفاته حُوّل البرج إلى مقر الضيافة الرسمي لزوار الفاتيكان الكنسيين، وكان أولهم وفي طليعتهم بطريرك القسطنطينية أثيناغوراس الاول (١٨٨٦-١٩٧٢) الذي حلّ فيه ضيفًا على الفاتيكان في ١٩٦٧، وكان من كبار مؤيدي الوحدة المسيحية.

وفي اوائل عهد البابا بولس السادس (١٩٦٣-١٩٧٨) بني مطار لطائرات الهليكوبتر التي أصبحت ضرورية لتأمين تنقل البابا بين الفاتيكان وقصره الصيفي أو مطار روما الدولي، ويحط فيه ايضًا بعض رؤساء الدول الذين يزورون الفاتيكان في زيارات عمل سريعة.

٧- ممتلكات فاتيكانية خارج تلة الفاتيكان: هي تلك التي حددتها معاهدة ١٩٢٩، وتتمتع كلها بالحصانة الدولية وخاضعة مباشرة لسلطات الفاتيكان بالرغم من كونها خارج حدود تلة الفاتيكان، أهمها:

أ- قصر كاستيل غاندولفو وتوابعه وهو قصر البابا الصيفي على بعد ٣٠ كلم من روما، وهو يحتوي مرصدًا فلكيًا كبيرًا.

ب- أرض تبلغ مساحتها ٤٠٠ هكتارًا قائمة في ضواحي روما حيث مقر إذاعة الفاتيكان.

ج- قاعة شاسعة لاستقبال الحجاج شيدت بأمر من البابا بولس السادس فبنيت على خط فاصل ما بين مدينة روما وحاضرة الفاتيكان. وقد افتتحها البابا في عام ١٩٧١، ويمكنها احتواء أكثر من ١٢ ألف شخص. خططها وبناها الايطالي لويجي نيرفي. وتستعمل ايضًا للاحتفالات والحفلات الموسيقية الدولية.

د-أبنية ومكاتب مختلفة في روما.

هـ- البازيليكات: وهي سبع أربع منها كبرى بما فيها بازيليك القديس بطرس (على تلة الفاتيكان)، أما الثلاث الأخرى:

- بازيليك مار يوحنا اللاتيراني-أو بازيليك المخلص-التي تقوم على أنقاض قصر قديم كان لعائلة ملاحين رومانيين شهيرة هي عائلة لاتيراني. ومنها أخذت التلة والبازيليك إسمها. قدمها الامبراطور قسطنطين إلى البابا ميلتيادوس الثاني، فبنى فيها كنيسة أولى وعقد مجمعًا كنسيًا سنة ٣١٣، فكان الأول في سلسلة مجامع عقدت في بازيليك اللاتران بين ١١٢٣ و١٥١٧.

- بازيليك مريم الكبرى: على مقربة من تلة اللاترانو تقع تلة الاسكويلينو حيث ترتفع اليوم بازيليك القديسة مريم الكبرى، وهي اقدم كنيسة رومانية على إسم السيدة العذراء، وتسمى ايضًا سيدة الثلوج نسبة إلى رواية دينية تقول إنه في أعقاب مجمع أفسس (٣٣١) الذي أعلن أمومة العذراء الالهية (ثياتوكوس) أوحي إلى البابا ليباريوس (٣٥٢-٣٦٦) أن يبني كنيسة في روما على إسم والدة الله. فاضطرب البابا في حلمه وفكره وسأل كيف يكون ذلك وأين؟ فقال له الحلم: «إذهب إلى تلة الاسكويلينوس وحيثما تجد كومة ثلج بيضاء هناك تبني الكنيسة». فنهض البابا من حلمه وذهب ليلاً إلى المكان وكان الزمن صيفًا (١٥ آب) فوجد كومة ثلج على التلة وقرّر بناء الكنيسة لتصبح أول كنيسة رومانية على إسم السيدة العذراء. ومثل سائر الأبنية الأثرية تعرضت البازيليك المريمية إلى ترميمات وتجديدات عديدة، ولكن شكلها وحجمها الحاليين يرجعان إلى اواخر القرن الخامس عشر.

- بازيليك القديس بولس: إنها الأكبر بعد بازيلبك القديس بطرس. بنيت على ضريح القديس بولس الذي قطع رأسه في عهد نيرون (٦٤-٦٨)، ودفن خارج أسوار المدينة مثل بطرس. صار أول ترميم لبازيليك بولس في عهد الامبراطور فالنتينوس الثاني (٣٨٦) فجعلها أكبر كنيسة في العالم حتى تشييد بازيليك القديس بطرس. يحمل سقفها ٨٠ عمودًا رخاميًا. تعرضت إلى تخريبات وتجديدات كثيرة كان آخرها حريق سنة ١٨٢٣ الذي أعيد بعده بناؤها كاملاً وفي شكلها الحالي. منذ ١٩٥٩، عندما أعلن فيها البابا يوحنا الثالث والعشرون عن عزمه على عقد المجمع الفاتيكاني الثاني (٢٥ كانون الثاني ١٩٥٩) أصبحت بازيليك القديس بولس ملتقى الاحتفالات واللقاءات المسكونية.

و- الدياميس: من دمس، دِيماس دياميس. وهو الحفر تحت الارض، القبر، الامكنة العميقة التي لا ينفذ إليها الضوء. وهي في الأصل مدافن في التراب الحجري. في ١٩٢٩، وبموجب الاتفاق المبرم بين الدولة الايطالية والفاتيكان أوكل إلى سلطات الفاتيكان مسؤولية الدياميس لتسهر عليها وتحفظها وتقوم بعمليات التنقيب العلمية. ولا غرو فللدياميس أهمية كبرى ومنزلة خاصة على صعيد الكنيسة وتاريخها.

ففي العصور الأولى من تاريخ الكنيسة (٢٥٠-٤٠٠) كانت الدياميس مقابر تدفن فيها الجماعات المسيحية بروما موتاها. ولذلك، احتلت الدياميس منزلة خاصة للصلاة على الراحلين ولتكريم ذكرى الصالحين منهم. ولما نمت شوكة الاضطهاد اتخذوا منها ملجأ يأوون إليه من حدة الاضطهاد. فاشتهرت وتقاطر إليها المسيحيون من جميع أنحاء الامبراطورية الرومانية والعالم المسيحي، فشيدت فوقها الكنائس والمعابد كما زينت السراديب بالزخارف والرسوم وتوزعت فيها الاضواء وحفرت



الدياميس: مثوى المسيحيين الاوائل.

الادراج ليتسنى للحجاج الولوج إليها.

واستمرت هذه الحالة من القرن الثامن حتى القرن السادس عشر. فأهملت الدياميس اذّاك، وتقلص ذكرها بعد ان كانت محط أنظار وموضع احترام. وكان لأنطونيو بوزيو (١٥٧٥-١٦٢٩)، في مطلع القرن السابع عشر، والذي لقب بكريستوف كولومبوس روما الدياميس، الفضل الأكبر في استعادة الدياميس مكانتها كاشفًا عما تحمل في باطنها من آثار وثروات جُلّى. فتهافت عليها العلماء والباحثون ونقلوا ما عثروا عليه من نقوش ورسوم ونووايس إلى المتاحف والكنائس. ولما تبوّأ البابا بيوس التاسع الكرسي الرسولي أعاد للدياميس هيبتها ومنزلتها، وعين لجنة حبرية أخذت على عاتقها مسؤولية الحفاظ عليها، ففتحت المجال أمام العلماء للتحدث باسهاب عن تاريخ المسيحيين الاوائل. ويذكر من الدياميس:

– ديماس سيباستيانوس الذي يعتبر ذاكرة الرسولين بطرس وبولس، وفيه عثر على الأحرف اليونانية المحفورة في الحجر والتي تشير إلى «أكتوس» أي «السمكة». ومعلوم ان كل حرف من حروف أكتوس هو بداية كلمة إذا جمعت كلها أعطت الجملة التالية: «يسوع المسيح ابن الله المخلص».

– ديماس القديس كاليكستوس حيث دفن بابوات القرن الثالث، وحيث صور لبعض القديسين الشهداء، منهم القديسة سيسليا والقديس تارسيسيوس وصورة المسيح الراعي الصالح.

– ديماس دوميتيلا، ودوميتيلا هذه هي إبنة أخ الامبراطور دوميسيانوس وزوجة قائد المائة فلافيانوس الشهيد.

٨- المؤسسات الثقافية: للفاتيكان جامعات ومؤسسات ثقافية علمية كثيرة في روما وفي العالم كله. نذكر منها:

– الجامعة الغريغوريانية: أسسها في ١٥٥٣ القديس أغناطيوس ده لويولا مؤسس جماعة الآباء اليسوعيين، وإليهم أسندت إدارتها حتى اليوم. تحمل إسم البابا غريغوريوس الثالث عشر (١٥٧٥-١٥٨٢) الذي كان أول من قدم لها مركزًا كبيرًا في وسط روما. وهي تضم اليوم معاهد اللاهوت والفلسفة وعلوم الكتاب المقدس والقانون والعلوم الشرقية والاجتماعية والتاريخية.

– جامعة اللاتيران: أسسها البابا أكليمنضوس الرابع عشر (١٧٦٩-١٧٧٤) فأقام فيها معهدي اللاهوت والفلسفة. وفي عهد بيوس التاسع أوكل إليها تعليم الحق القانوني الكنسي، وتضم معهد «يوحنا بولس الثاني» لدرس لاهوت العائلة. وتسهر على عدد كبير من معاهد اللاهوت والفلسفة في العالم مثل معهد الروح القدس في الكسليك (١٩٨٢) لبنان، ومعهد تعليم القانون العالي في بيروت-الحكمة (١٩٩١).

– جامعة البابا أوربانوس: مشهورة باسم «جامعة البروباغندا» لأنها تؤمن للجميع نشر الايمان. أسسها البابا أوربانوس الثامن في ١٨٢٧، وجدّد بناءها وبرامجها البابا يوحنا الثالث والعشرون (١٩٦٢) ولها أوكل الاعتناء الخاص بمعاهد اللاهوت كلها في البلدان الناشئة. وفيها معهدان خاصان هما معهد اللغات الحية (١٩٤٩)، ومعهد درس أسباب الالحاد (١٩٦٠)، كما أنها تعير اهتمامًا خاصًا لكل الثقافات العصرية وفن الارساليات وثقافتها.

– جامعة القديس توما الأكويني (١٩٥٥)، وهي تطوير معهد العلوم اللاهوتية حسب النظرة الأكوينية الذي أسسه البابا غريغوريوس الثالث عشر وأوكله إلى الآباء الدومينيكان. وتوما الأكويني (١٢٢٥-١٢٧٤) الذي تحمل الجامعة إسمه هو معلم الكنيسة وحجة في اللاهوت والفلسفة والتعليم الكاثوليكي المدرسي.

– الجامعة الساليزيانية: نسبة إلى الآباء الساليزيين المنتمين إلى جمعية أسسها القديس دون بوسكو (١٨٥٧) مخصصة لتدريب الشبيبة على المهن الصناعية. في الجامعة معاهد اللاهوت والفلسفة والحقوق القانونية ومعهد لدروس التربية وعلوم التنشئة العصرية. أسسها البابا بولس السادس في ١٩٧١ موكلاً إليها الاعتناء بنوع خاص بالتعليم الفني الحديث لأساليب التربية والتنشئة العصرية.

– المعاهد: كثيرة وتهتم بالعلوم الطقسية، وهناك معهد تدريس الموسيقى الدينية، ومعهد الآثار والكتابات المسيحية القديمة، ومعهد الدروس المريمية، ومعهد الدروس العربية الاسلامية، ومعهد آخر للعلوم اللاتينية الذي يستقبل تلامذة من العالم كله.

– وللفاتيكان مدرسة خاصة بالعلوم الدبلوماسية، أسسها البابا أكليمنضوس الحادي عشر في ١٧٠١، وكانت الاولى في نوعها في التاريخ، وهدفت لتهيئة الكهنة الشباب لخدمة الكنيسة في السلك الدبلوماسي التابع للكرسي الرسولي. وقد وضع الباب بيوس الحادي عشر (١٩٣٧) هذه المدرسة مباشرة تحت إشراف الكردينال، سكرتير الدولة، ليكون له السلطة المباشرة على اختيار الطلاب ووضع البرامج وتعيين المتخرجين في السفارات البابوية.

الكاثوليكية والبابوية
(نبذة تاريخية)

من القرن الاول إلى القرن الرابع: جاء تاريخ الكاثوليكية (يقال ايضًا الكثلكة) متطابقًا وتاريخ المسيحية طيلة هذه القرون الاربعة. وشكل القرنان الأولان فترة توسع وانتشار للمسيحية في جميع بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، وطال هذا التوسع، من الناحية الاجتماعية، جميع طبقات المجتمع الديني.

وقاسى المسيحيون مختلف ضروب الاضطهاد في الامبراطورية الرومانية طيلة القرون الثلاثة الأولى حتى كان عهد الامبراطور قسطنطين الأول (امبراطور من ٣٠٦ إلى ٣٣٧) الذي اصدر «براءة ميلانو» في العام ٣١٣، وسمح بموجبها للمسيحيين بحرية ممارسة شعائرهم الدينية. وفي عهد الامبراطور تيودوسيوس (٣٧٩-٣٩٥) أصبحت المسيحية الدين الرسمي للامبراطورية الرومانية.

في القرن الرابع، وفي الأجواء التي أعقبت براءة ميلانو، ظهر أبرز آباء وخطباء وكتاب وفلاسفة الكنيسة سواء في الشرق أو في الغرب. فجاءت أعمالهم اللاهوتية لتثبت ركائز المعتقد المسيحي. وكان أبرز آباء الغرب اللاتيني: القديس أمبراوس، والقديس جيروم الذي وضع ترجمة لاتينية للانجيل (La Vulgate)، والقديس أوغسطينوس الذي اشتهر بعدائه الشديد للهرطقات ومؤلف كتاب «مدينة الله» و«اعترافات». ومن الآباء الاغريق، القديس يوحنا، والقديس باسيليوس والقديس غريغوريوس.

تنصير مجتمعات البربر من القرن الخامس إلى القرن الحادي عشر: كانت المرحلة الممتدة من ا لقرن الخامس إلى القرن الثامن مرحلة تقريرية في تاريخ الكنيسة. إذ نظرًا إلى ارتباطها بالامبراطورية الرومانية (والكنيسة الكاثوليكية ما تزال حتى اليوم تحمل إسم «الكنيسة الرومانية») فقد كان من الممكن أن تذهب بذهابها. لكن الكنيسة، بتكيفها السريع مع المجتمعات البربرية (المقصود في أكثر الاحيان، المجتمعات غير الرومانية) من جهة، وبالقوة الأدبية والروحية والمؤسساتية التي تتمتع بها من جهة ثانية، ما لبثت أن أصبحت الركيزة الأقوى للعالم الجديد المنبثق من زوال العالم الروماني. فحافظت الكاثوليكية على استمرارها وبدأت حملاتها التبشيرية لدى الشعوب التي وجدت نفسها مندمجة فيها. وكان رواد هذا الغزو المعتقدي الديني الأساقفة والرهبان.

فالأساقفة، الذين كانوا يتمتعون بعدة مزايا وصلاحيات قيادية في عالم يعوزه التنظيم، قاموا برسالتهم على مستويين: تقبلوا بأنفسهم عماد وتنصير الأمراء (خاصة الفرنكيون والويزيغوت)، واجتهدوا، في الوقت نفسه، في نشر الانجيل وبناء الكنائس في المناطق الريفية. فكانت الأديرة مراكز اقتصادية وروحية في آن. وكانت أشهر إرساليات التبشير تلك التي رعاها في انكلترا القديس أوغسطين دو كانتربوري، والقديس بونيفاس في جرمانيا (المانيا).

هذا المشهد العام للكنيسة في القرن الثامن اعتراه بعض الضعف الأدبي والثقافي لدى الاكليروس، وإيلاء الاولوية للكنائس الوطنية على حساب وحدة الكنيسة، وأخيرًا التهديد الذي كانت تشكله لومبارديا للكرسي الرسولي وصلاحيات البابا. ولحل كل هذه المعضلات، تحالفت البابوية، في منتصف القرن، مع المملكة الفرنكية (الفرنسية).

أما المرحلة الممتدة من منتصف القرن الثامن إلى القرن الحادي عشر فقد استهلت (في اواسط القرن الثامن) بما قدمه بيبن لو بريف Pépin le Bref (والد الامبراطور شارلمان) من اراض للبابوية انتزعها من اللومبارديين وليحمي

بذلك حرية البابا من تدخلاتهم ولانشاء دولة بابوية. لكن ابنه شارلمان، الذي أسس الامبراطورية الغربية والذي توّج امبراطورًا في روما في العام ٨٠٠، أراد ان يكون الزعيم الزمني للكنيسة الكاثوليكية، واهتم بإعادة تنظيم الهيكلية الكنسية وتوحيد الليتورجيا. ومع تقسيم امبراطوريته في القرن التاسع والعاشر، دخلت الكنيسة في عصر انحطاط عنوانه الأساسي تنازع البابوية بين قسمي الامبراطورية الأساسيين: القسم الجرماني والقسم الروماني، وكذلك دخول الاكليروس، شيئًا فشيئًا، في المجتمع الاقطاعي ووقوعهم بين ايدي الامراء والزعماء العلمانيين.

في القرن الحادي عشر («الثورة البابوية»): حمل القرن الحادي عشر، وتحديدًا مع حبرية البابا غريغوري (غريغوريوس) السابع (١٠٧٣-١٠٨٥) «ثورة بابوية» ثبّتت ما يصح تسميته الدولة البابوية.

ففي العام الألف (آخر القرن العاشر، وبداية القرن الحادي عشر) كانت الكنيسة قد أصبحت موجودة ومجذّرة في كل مكان تقريبًا؛ ولكن الضعف كان يدب في أوصالها نتيجة تسرب الممارسات الاقطاعية إلى داخلها. فأصبح الاكليروس، والحال هذه، «أعضاء في المجتمع الاقطاعي»، وكان رجاله يعينون، في أغلب الاحيان، من قبل أمراء إقطاعيين علمانيين. فدخلت التقاليد والممارسات الاقطاعية إلى داخل الكنيسة الكاثوليكية.

بدأت ابرشية كلوني (Cluny) في فرنسا، مستفيدة من وضعها القوي والمميز عن سائر الأبرشيات، ومن علاقتها القوية بالبابوية، عملية الاصلاح والنهوض بمواجهة الاقطاع، وأخضعت لها سائر الأبرشيات التي حذت حذوها في التمرد على الاقطاعيين والاداريين المدنيين العلمانيين. فأصبحت أبرشية دير كلوني، في القرن الحادي عشر، «أم المسيحية ومعلمتها».

ثم جاء البابا غريغوريوس السابع في صميم مسار هذا التحول. فأعلن نفسه حرًا في أي قضية كنسية، بل ومدنية. فانفصلت الكنيسة معه تمامًا عن السلطات السياسية المحلية، وسحبت ثورته السلطة الروحية التي كانت مطلب الأباطرة والملوك والأمراء. وثمة من المؤرخين، بل أكثرهم يقول إن هذه الخطوة الثورية، التي هي مدينة بدورها للأفكار الرومانية (وكانت قائمة في ضوء القانون الكنسي والأعراف الاوروبية)، قد أنجبت «الدولة الغربية الحديثة». إذ إن الكنيسة أخذت تمارس، منذ ذلك الوقت، كل الوظائف التي ننسبها عادة إلى الدولة الحديثة. لقد طالبت الكنيسة بأن تكون مستقلة، سلطاتها متدرجة، على رأسها البابا الذي له الحق في أن يشرع. ولقد أصدر خلفاء البابا غريغوريوس مجموعة من القوانين الجديدة، وتنفذ الكنيسة قوانينها من خلال كهنوت إداري حيث يحكم البابا كأنه حاكم حديث له سيادة من خلال ممثليه، بل وفسرت الكنيسة قوانينها وطبّقتها من خلال كهنوت قضائي. وبممارسة الكنيسة لكل هذه الوظائف يمكن القول إنها «مارست كل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية للدولة الحديثة»، بما في ذلك فرض الضرائب في صورة عشور ورسوم أخرى. والواقع ان الكنيسة، بدءًا من البابا غريغوريوس العاشر، اتخذت خطوة عملاقة، فأصبحت أول «رشتستات» Reshtsstaat حكومة دستورية، حكومة يحكمها القانون.

وكان من الطبيعي ان يصطدم مبدأ الاستقلال هذا برغبة الامبراطورية الرومانية المقدسة، خاصة وان الكنيسة الالمانية كانت أكثر كنائس هذه الامبراطورية نظامًا إقطاعيًا. فكان هذا

الأمر بالذات في أساس المنازعات بين البابوية والامبراطورية. والجدير ذكره ان «الامبراطورية الرومانية المقدسة» هي الوحدة السياسية التي ظهرت عند تتويج أوتو Otto الاول في روما عام ٩٦٢، واستمرت إلى ان تنازل فرنسوا الثاني عن اللقب الامبراطوري عام ١٨٠٦. وتذهب وجهة النظر الاوروبية إلى ان الامبراطورية الرومانية التي أسسها الامبراطور الروماني أوغسطس (منذ ما قبل المسيح) لم تنته بل توقفت فقط بتنازل آخر امبراطور روماني عام ٤٧٦، وان شارلمان قد أحياها في العام ٨٠٠ ثم أعاد أوتو إحياءها عام ٩٦٢، وأن كلا هذين الاخيرين وريثا أوغسطس الشرعيان. وكانت هذه الدعوى تناقض دعوى الأباطرة الشرقيين (في بيزنطية) الذين ذهبوا إلى انهم وحدهم أصبحوا، في العام ٤٧٦، أصحاب اللقب الامبراطوري الشرعيين؛ وما حدث في الواقع ان كلا من فريقي النزاع، البيزنطيين والغربيين، اعترف عمومًا بالآخر في دائرة نفوذه.

وعرف القرن الحادي عشر، بموازاة الثورة البابوية، تعديلاً كبيرًا في خريطة الانتشار الكاثوليكي. إذ إن الكنيستين: كنيسة روما وكنيسة بيزنطية اللتان كانت تتطوران، منذ قرون طويلة، بشكل منفصل الواحدة عن الأخرى، اعلنتا انقسامهما منذ ١٠٥٤. وهذا الانقسام افقد الكنيسة الكاثوليكية الجزء الأكبر من مسيحيي الشرق.

إلى الثورة البابوية، وإلى الانقسام بين روما وبيزنطية، انضافت أحداث كبرى في تاريخ البابوية والكاثوليكية، وتمثل أهمها ببدء استعادة الكاثوليك لبعض الاراضي في اسبانيا (الاندلس).

في القرن الثاني عشر والثالث عشر: انتهى القرن الحادي عشر باسترداد نورمانديي ايطاليا لجزيرة صقلية من يد العرب (١٠٩١)، ثم، بعد سنوات قليلة، ببدء الحملات الصليبية على الشرق الاسلامي. وإبان هذه الحملات، وحروبها المستمرة، كانت المعركة الفاصلة في لاس نافاس دو تولوزا (جنوبي اسبانيا) التي كتب فيها النصر لجيوش الكاستيل (اتحاد جيوش الأراغون والنافار بقيادة ألفونس الثالث) على دولة الموحدين والتي أشّرت إلى قرب هزيمة المسلمين النهائية وانسحابهم من الأندلس.

وفي هذه الفترة رأت الكنيسة الكاثوليكية نفسها مندفعة بكل زخمها لمحاربة «البدع» الكثيرة التي أخذت تهب من هنا وهناك في أرجاء أوروبا الجنوبية، والتي غذّتها وعملت على إنمائها حاجات الفقراء المسيحيين الروحية والمادية الذين كانوا يستشعرون مرارة كبرى إزاء ما يشاهدون من ثراء الاسياد «العلمانيين» و«الدينيين». وأهم هذه البدع وأوسعها انتشارًا جماعة الكاتار Cathares الذين توصلوا إلى إقامة كنيسة خاصة بهم (بطقوسها وبهرميتها) ترفع في وجه الكاثوليكية دينًا جديدًا قائمًا على الايمان بالصراع الدائم والشامل بين الخير والشر. وقد شنت الكنيسة الكاثوليكية على الكاتارية حملة صليبية آزرها فيها أسياد الشمال الاقطاعيين وملك فرنسا، وشكلت محكمة تفتيش مهمتها قطع دابر الكاتار والقضاء عليهم في اوروبا.

يعرّف بتي لو روبير Petit Le Robert (طبعة ١٩٩٤، باريس، ص٣٩٣)، الكاتار بقوله:

«من الاغريقية «كاتاروس» Katharos، وتعني «الصافي، النقي». وهي طائفة دينية انتشرت في القرن الحادي عشر-الثالث عشر في لومبارديا وايطاليا الوسطى، ورينانيا، وكاتالونيا، وشامبانيا، وبورغونيا، وخاصة في جنوبي فرنسا (ألبي، تولوز، كركاسونيا). تستلهم العقيدة الكاتارية مبادئها من المانوية القديمة ومن المسيحية (...) عقد الكاتار مجمعًا لاهوتيًا في ١١٦٧ في سان-فيليكس دو كارامان (غارونيا العليا) برئاسة «بابا» بيزنطي

. يدعى نقولا. إن حياة التقشف والزهد التي عاشها الكاتار والمناقضة لحياة الترف التي كان يعيشها الاكليروس الكاثوليك أمنت لهم انتشارًا سريعًا في أوساط الشعب. فحاربتهم الكنيسة الكاثوليكية بتكثيف رسائلها وتبشيرها في أول الأمر، ثم بالحملات الصليبية الدموية. إن مؤلفات معلمين فقط من معلمي الكاتار وهما برتولومي الكاركاسوني وجان دو لوجيو أنقذت من الحرق والاتلاف. وقد يكون الكاتار متحدرين من البوغوميل البلغار».

وحاولت الكنيسة ان تستجيب للتطلعات الجديدة، فعملت أو سمحت بإنشاء جمعيات دينية تعزّز من ركائزها. وأهم هذه الجمعيات كانت جمعية «الاخوة الصغار» (فرنسيسكان) التي أسسها القديس فرنسيس (فرنسوا) الأسيزي الذي ركّز على التواضع والفقر، وجمعية «الأخوة المبشرين» التي أسسها القديس دومينيك مركزًا على التبشير العقائدي. وكان لهاتين الجمعيتين أثرهما الكبير في تمتين ركائز الكنيسة الكاثوليكية وإعادة الاعتبار لها بعد تجربتها المرة مع الكاتار. فقد اتخذتا من المدن ومن الجامعات مقرات أساسية لرسالتهما، وتوصلتا إلى العبور بالكنيسة من فكرة الحرب الصليبية ضد كل ما هو خارج على الكاثوليكية إلى فكرة الرسالة الكاثوليكية.

وطُبع القرن الثالث عشر بطابع مهم ايضًا في تاريخ الكنيسة الكاثوليكية، والمتمثل بتقوية السلطات البابوية ومركزيتها، سواء لجهة فرض الضرائب أو لجهة توحيد القانون الكنسي. وازدادت البابوية، سلطة وهيبة، بعقدها عدة مجامع مسكونية: المجمع المسكوني الرابع في لاتران ١٢١٥، المجمعان المسكونيان في ليون ١٢٤٥ و١٢٧٤. كما توصلت البابوية إلى وضع الجامعات تحت إشرافها والسير بها وفق السلطة القضائية البابوية. وقد انتج الوسط الجامعي أعمالاً لاهوتية ذات أهمية بالغة، في مقدمتها مؤلفات القديس توما الأكويني (١٢٢٥-١٢٧٤)، وجان دونس سكوت (١٢٦٦-١٣٠٨)، وغليوم الأوكامي (١٣٠٠-١٣٥٠).

لكن بعد حبرية البابا إينّوست الثالث الذي توصل إلى فرض سيطرته على الجزء الأكبر من المسيحية الغربية، بدأت السلطة البابوية تتراجع أمام ملك فرنسا فيليب لوبيل.

في القرن الرابع عشر والخامس عشر (الأزمة): ثلاثة أحداث كبرى سيطرت على أزمة الكنيسة الكاثوليكية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر: إقامة البابوات في أفينيون Avignon (فرنسا) بين ١٣٠٩ و١٣٧٨، الإنشقاق الغربي الكبير بين ١٣٣٨ و١٤١٧، وظهور بدع وطوائف جديدة.

ترك البابوات روما وايطاليا بسبب كثرة المنازعات والمشاحنات بين أحزاب وملل مختلفة، وأقاموا في أفينيون التي كانت مركزًا تجاريًا مهمًا ومستقرًا. وبابوات أفينيون كانوا جميعًا من الفرنسيين، وقد عملوا على تقوية سلطاتهم المركزية، وعلى رعاية وتنمية الحركة الأدبية والعلمية. ونتيجة لتنامي التيار القائل بضرورة عودة البابا إلى مدينة القديس بطرس، عاد البابا غريغوار العاشر إلى روما في ١٣٧٧ (راجع «بابوات افينيون» في باب معالم تاريخية).

وبعد وفاة هذا البابا (١٣٧٨) جرى انتخاب بابوين: واحد انتخبه الكرادلة الايطاليون، والآخر الكرادلة الفرنسيون. ونتيجة لهذا الانتخاب المزدوج، دخلت الكاثوليكية فترة انقسام، كانت فيها فرنسا وحلفاؤها إلى جانب البابا المقيم في أفينيون، وانكلترا والامبراطورية الرومانية المقدسة إلى جانب البابا المقيم في روما. وعقد مجمع في مدينة بيز (الايطالية) في ١٤٠٩ وانتخب بابا جديدًا لم يعترف به لا بابا أفينيون ولا بابا روما، فأصبح الانقسام الكاثوليكي ثلاثيًا.

بين ١٤١٤ و١٤١٨، عقد مجمع آخر في مدينة كونستانس (المانيا)، وهو المجمع الكنسي السادس عشر، وتوصل إلى إزاحة البابوات الثلاثة، وانتخاب البابا مارتن الخامس، كما توصل إلى تغليب المبدأ القائل بسيادة المجمع، وبأن سلطة البابا يجب ان توازنها سلطة المجمع المعتبر بمثابة جمعية مستقلة تستمد قوتها من الله.

وقد أوصى مجمع كونستانس (بعد ان حكم بالموت على المصلح جان هس في ١٤١٥) بالاصلاح، ولكنه لم يتمكن من فرضه. وهذا ما يفسّر نشوء بعض الملل والحركات ذات الصفة الوطنية والثورية، والتي انطلقت من مكانين أساسيين: من انكلترا وعلى يد اللاهوتي ويكلف Wyclif الذي هاجم البابوية ودعا إلى حرية تفسير الكتاب المقدس؛ ومن تشيكيا، بعد الحكم على جان هس Jan Hus، حيث انتفض الشعب التشيكي ضد الالمان أولاً، ثم في ثورة داخلية تواجه فيها الفلاحون والحرفيون الذين طالبوا بشيوعية زراعية وبحرية تفسير الكتاب المقدس من جهة، والبورجوازية المعتدلة من جهة أخرى.

في القرن السادس عشر (حركات الاصلاح): في أواخر القرن الخامس عشر بدا ان الاصلاح في الكنيسة الكاثوليكية أصبح ضرورة ملحة لها. ولكن تأخرها عنه أتاح الفرصة لحركة احتجاج واسعة، وتاليًا لحركة الاصلاح البروتستانتي التي عدّلت جذريًا في خريطة تواجد الكنيسة الكاثوليكية. فعرفت اوروبا ثلاث حركات إصلاحية متعاقبة: الاصلاح البروتستانتي، ثم الاصلاح الكاثوليكي المضاد، ثم الاصلاح الراديكالي الذي يسمّيه البعض «الاصلاح اليساري».

١- استهدفت حركة الاصلاح الاولى (البروتستانتية) الاصلاح الديني والتحرر الاجتماعي من الاقطاع وتحكم الكنيسة الكاثوليكية (محاكم التفتيش). بدأت على شكل احتجاجات قدمها راهب ألماني يدعى مارتن لوثر ضد ممارسات الكنيسة الكاثوليكية (مثل بيع صكوك الغفران) وطقوسها المتصلة برواسب القرون الوسطى وما رافقها من مفاهيم تتناقض ومتطلبات عصر النهضة وبداية الثورة على الاقطاع لصالح البورجوازية الناشئة حديثًا. وقد تحالف لوثر مع بعض من طبقة النبلاء الالمان الذين كانوا قد أخذوا يتطلعون إلى الاستقلال من مركزية الكنيسة والتحرر من القيود المفروضة عليهم من البابا في روما. وسرعان ما امتدت حركة الاصلاح البروتستانتية لتشمل العديد من دول اوروبا أهمها انكلترا وسويسرا والسويد وهولندا وأجزاء من المانيا والمجر. وقد ركزت البروتستانتية على أولوية السريرة الداخلية للانسان وقللت كثيرًا من أهمية الطقوس والمظاهر الشكلية بحيث أصبح الدين عندها علاقة بين المخلوق والخالق أكثر منها علاقة بالخالق عن طريق الكنيسة وحسب تعليماتها. وكان من جراء عمل البروتستانتية على تخفيف سلطة الكنيسة دينيًا ترجيح كفة الدولة في علاقتها بالكنيسة واستقلال الكنائس «القومية» في كل بلد عن سلطة روما المسكونية. والواقع ان حركة الاصلاح البروتستانتية نشرت مفاهيم أخلاقية جديدة ومتكاملة ساعدت على ترسيخ قيم تتناسب مع متطلبات الاوضاع الاقتصادية والفكرية الجديدة مثل البساطة في المظاهر والتوفير والعمل. فأضفت على هذه القيم قدسية دينية ساعدت في مراحل لاحقة على صعود الرأسمالية وازدهارها.

٢- ولحركة الاصلاح وجه آخر هو الاصلاح الكاثوليكي المضاد الذي قام به الكاثوليك لوقف ولمحاربة انتشار البروتستانتية بوسائل مختلفة، ونتج عن ذلك عدة حروب أهلية إلى جانب الحروب بين الدول، وبذلك لم تستطع البروتستانتية ان تجتاح اوروبا وبقيت عدة دول

اوروبية رئيسية مثل فرنسا وايطاليا واسبانيا والبرتغال وأجزاء من المانيا كاثوليكية في غالبيتها.

وتوج الاصلاح الكاثوليكي بمجمع ترانت (مدينة في ايطاليا)، وهو المجمع المسكوني التاسع عشر الذي دعا إلى عقده البابا بولس الثالث بناء على طلب الامبراطور شارل الخامس (شارلكان) بهدف مواجهة الانتشار البروتستانتي. وقد اجتمع هذا المجمع في دورات ثلاث: الأولى في ١٥٤٥–١٥٤٩، والثانية في ١٥٥١–١٥٥٢، والثالثة في ١٥٦٢–١٥٦٣. وقد بحث المجمع ودقق في جميع نقاط العقيدة الكاثوليكية الأساسية، وأعاد النظر في غالبية المؤسسات الكنسية. وكانت القوى الحية في هذا الاصلاح الكاثوليكي ايطالية واسبانية في بادىء الأمر، ثم فرنسية ابتداء من ١٦٢٠. وأهم الجمعيات المنبثقة عن هذا الاصلاح: اليسوعيون الذين أسسهم أغناطيوس دي لويولا، والكرمليون الذين تأسست جمعيتهم على يد القديسة تريزا دافيلا، وغيرهم. وكذلك جمعيات المحبة وعمل الخير التي نشط اعضاؤها في الأوساط الفقيرة، ومن أبرز مؤسسيها: فرنسوا دو سال، بيار دو بيرول، القديس منصور دو بول (مؤسس جمعية فتيات المحبة وآباء الرسالة).

٣– وعرف القرن السادس عشر، مباشرة بعد الاصلاح البروتستانتي والاصلاح الكاثوليكي، الاصلاح الراديكالي الذي يسميه البعض الاصلاح الثالث أو الاصلاح اليساري. ولا يعتمد هذا الاصلاح، كسابقيه، على نصوص الانجيل، بل يتعداهما إلى الاجتهاد في البحث الجذري لمعضلة الكنيسة. وحملت تيارات عدة لواء الراديكالية الدينية في القرن السادس عشر، كان أهمها المدرسة اللامعمدانية التي أسسها توماس مونتزر (ترفض هذه المدرسة معمودية الطفل ولا تقبل بها إلا عندما يصبح راشدًا) واعتمد فيها على الطبقات المحرومة. ومن معتقدات الراديكاليين ان الكنيسة ليست مؤسسة، بل هي حدث فاعل ومتطور، وليست بنية تحمل النعمة إلى المؤمنين المسيحيين بل هي مجموع إرادتهم. وعلى الكنيسة ان ترفض استخدام القوة، وان لا تتدخل في الشؤون السياسية... ما يستدعي بالضرورة فصلاً كاملاً بين الكنيسة والدولة.

قامت باضطهاد الراديكاليين جميع الدول الاوروبية في القرن السادس عشر، ولاحقتهم، فحدّت من انتشار دعوتهم، ولكنها عجزت عن القضاء عليهم. فاستمر الاصلاح الراديكالي في انكلترا ايام الملكة اليزابت، وفي القرن السابع عشر في عهد كرومويل، ومن ثم في اميركا الشمالية حيث عرف فروعًا متشعبة. ويبقى ان أهم ما قامت به هذه الفرق الدينية الراديكالية هو المطالبة بحرية المعتقد، وبفصل الكنيسة عن الدولة واضعة بذلك حجر الأساس في بناء العلمانية.

في القرن السابع عشر والثامن عشر:

أول أزمة حقيقية عرفتها حركة الاصلاح الكاثوليكي، ومن داخل صفوفها كانت الأزمة الجانسينية Janséniste التي انطلقت بدءًا من ١٦٤٠ على اساس مؤلف أوغوسطينوس دو جانسينيوس الذي أعطى تفسيرًا لفكر القديس أوغسطينوس مركّزًا على سقوط الطبيعة البشرية بفعل الخطيئة الاصلية، مقلّلا من حصة الحرية في العمل الخلاصي، ومؤكدًا على دور القضاء والقدر في المختارين من بني البشر.

لاقت الجانسينية دعمًا قويًا من دير بور رويال في باريس، ومن عائلة أرنو Arnauld التي كسبت إلى جانبها قسمًا كبيرًا من طبقة النبلاء البرلمانيين والبورجوازية المدنية.

في ١٦٤٢ و١٦٥٣، أدانت روما العقيدة الجانسينية، وأعلن الجانسينيون رفضهم هذه الإدانة، واستمر النزاع إلى ان صدرت البراءة البابوية في ١٧١٣ التي دحضت وفنّدت

من جديد الدعاوى والطروحات الجانسينية. لكن كاثوليك هولنديين رفضوا الانصياع لهذه البراءة البابوية (بمثابة قرار بابوي) وأسسوا كنيسة منفصلة عن سلطة البابا.

في القرن الثامن عشر، عرفت الكنيسة الكاثوليكية تراجعًا على المستويين، الزمني والروحي. فظهر هناك نوع من التنكر للعقيدة المسيحية من الأساس، خاصة في صفوف النخب الذين وجدوا الكنيسة عاجزة تمامًا عن استيعاب مفاهيم ووقائع التطورات العلمية والاجتماعية الجديدة. وفشل الكنيسة الكاثوليكية، على هذا الصعيد، ترك الباب مفتوحًا أمام عقلانية مناهضة للدين حمل لواءها فلاسفة عصر الأنوار (القرن الثامن عشر)، وأمام سياسة التسامح الديني.

وكانت الثورة الفرنسية، وكان معها أن فقدت الكنيسة الكاثوليكية ليس فقط امتيازاتها وممتلكاتها التي وضعت بتصرف الأمة، بل ايضًا وحدتها. فانقسمت، في الواقع، حول «الدستور المدني» للاكليروس الصادر في ١٧٩٠ والذي يجعل من الكنيسة «هيئة من الموظفين». فمن الإكليروس (رجال الدين) مَن رضي بأداء قسم اليمين حفاظًا على قانون الدولة، بينما رفض آخرون واستمروا أمناء للبابا ولسلطاته. وأكثر من ذلك، فإن موجة عارمة من جماهير الثورة ناصبت الكنيسة ورجالها (الإكليروس) العداء التام، وقضى نحو جيل كامل من الفتيان والشباب (بين ١٧٨٩ و١٧٩٩) من دون ان يتلقى تعليمًا دينيًا.

وعلى الرغم من بعض التساهل الذي ابداه القنصل الاول، نابوليون بونابرت (كونكوردا ١٨٠١، راجع معالم تاريخية)، فإن نتائج إنقلابات القرن الثامن عشر الايديولوجية والاجتماعية، وخاصة ثورته الفرنسية، وبالأخص تلك النزعة الفكرية التي ظهرت فيه والتي أملت الابتعاد عن الدين المسيحي نفسه في الحياة اليومية، كلها أمور أثقلت كاهل وضمير الكنيسة الكاثوليكية التي باتت ترى نفسها متفرجة على تناقص أعداد المؤمنين الممارسين، في ما عدا بعض المناطق المحافظة ولدى مجموعات استمرت في الامتثال لعادات دينية واجتماعية مثل العماد، والمناولة، والزواج والدفن.

في القرن التاسع عشر: تيارات فكرية عديدة واجهت الكاثوليكية طيلة القرن التاسع عشر: العلمية الوضعية المنبثقة عن تطور العلم، وخاصة عن فلسفة أوغست كونت التي تقصر عنايتها على الظواهر والوقائع اليقينية، مهملة كل تفكير تجريدي في الاسباب المطلقة؛ والليبرالية التي شكلت تهديدًا للكنيسة سواء من خارجها أو من داخلها (كانت الليبرالية مصدرًا لنزاعات فكرية داخلية)، ففي حوالي ١٨٣٠ ظهرت في الواقع كاثوليكية ليبرالية أعلنت عن قبولها العالم بالشكل الذي رسمته فيه الثورة الفرنسية، وطالبت الكنيسة بالتكيف معه. فبعد الحكم على لا مونّي La Mennais (١٨٣٤)، أحد رواد الكاثوليكية الليبرالية، استمرت هذه في ايطاليا، في المانيا وفي فرنسا. ولمواجهة الكاثوليك الليبراليين، قام المحافظون المتصلبون الذين رفضوا أي مساومة بين الكاثوليكية وبين العالم المنبثق عن تيارات القرن الثامن عشر الذي تُوج بالثورة الفرنسية.

وانضاف على هذه التيارات الفكرية في القرن التاسع عشر التيار اللاتفريقي، أو اللامبالي الداعي إلى الموقف الحيادي المطلق في السياسة والدين. وقد أدّى هذا التيار، في الدول الاوروبية، إلى إلغاء امتيازات الكنيسة تدريجًا. وقد أثار هذا التطور منازعات، مثل المنازعات التي أثارها ما سمّي بـ«كولتوركامف بيسمارك» Kulturkampf de Bismarck بين ١٨٧١ و١٨٧٨. وفي فرنسا، ثبتت حكومات الجمهورية الثالثة، المناهضة للاكليريكية، علمانية

التعليم، وحاربت الجمعيات الدينية والرهبانيات، وحققت انفصال الكنيسة عن الدولة في ١٩٠٥.

تحرك البابا بيوس التاسع (١٨٤٦-١٨٧٨) بقوة ضد جميع التيارات والايديولوجيات التي ظهرت له خطورة على الكنيسة الكاثوليكية. فراح، في بادىء الأمر، يشجع النشاط التبشيري، ثم أعلن رفضه للعالم الحديث في رسالته «كانتا كورا» Quanta Cura (١٨٦٤)، فأدان اللاتفريقية والليبرالية والاشتراكية. وعلى الرغم من التفسير الذي قدّمه المونسنيور دوبنلو Dupanloup لهذه الرسالة بالتمييز بين القضية أو الأطروحة Thése، أي مثال الكنيسة الذي جاء في الرسالة البابوية، وبين الفرضية Hypothese أي ضرورة التكيف مع الاوضاع الواقعية، قامت ردة فعل قوية على الرسالة في كل من ايطاليا وفرنسا. فردّ البابا بيوس التاسع، أخيرًا، بتقوية سلطات البابا الروحية، وجعل المجمع الفاتيكاني الاول (١٨٦٩-١٨٧٠) يتبنى دستورًا حول السلطة البابوية: أولوية البابا، أي سلطته القضائية على الكنيسة المسكونية أصبح معترفًا بها، وكذلك معصوميته عن الخطأ في كل الأمور الدينية. فالبابوية، التي فقدت كل سلطان زمني بعد أن احتلت القوات الايطالية روما في ١٨٧٠، زادت من سلطاتها في الامور الروحية للكاثوليكية.

إذا كان للبابا لاون الثالث عشر (١٨٧٨-١٩٠٣) قد شارك البابا بيوس التاسع العداء لليبرالية، لكنه مع ذلك استشعر ضرورة ان تبدأ الكنيسة فترى إلى العمل الاجتماعي مهمة أساسية في رسالتها الدينية. ففي ١٨٩١، جعلت الرسالة البابوية من «الكاثوليكية الاجتماعية» عقيدة رسمية للكنيسة. فرفض البابا، في هذه الرسالة، إسراف النظام الرأسمالي وتجاوزه الحدود المعقولة، وأدان الاشتراكية في الوقت نفسه، واقترح علاجًا يدعو إلى مصالحة الطبقات في ما بينها، ويقوم على احترام الملكية الخاصة وعلى تنمية الهيئات المهنية. فشجع البابا لاون العاشر، من هذا المنظور، الاعمال الاجتماعية الكاثوليكية والنقابات الكاثوليكية.

في القرن العشرين (دولة حاضرة الفاتيكان): طرح التطور الذي أحرزه العالم في القرن العشرين على الكنيسة الكاثوليكية معضلات جديدة. ففترة ما بين الحربين العالميتين شهدت، في معظمها، حبرية البابا بيوس الحادي عشر (١٩٢٢-١٩٣٩) الذي رأى في الشيوعية الخطر الأساسي. فتابع تشجيع العمل التبشيري، وتبنى، في رسالته، العقيدة الاجتماعية للبابا لاون الثالث عشر، فشجع حركات العمل الكاثوليكي.

وعلى الصعيد السياسي، اتفق البابا بيوس الحادي عشر مع النظام الفاشي في ايطاليا، ووقّع اتفاقات لاتران مع موسوليني (١٩٢٩)، وقد أنشأت هذه الاتفاقات «دولة حاضرة الفاتيكان»؛ ووقع كذلك كونكوردا ١٩٣٣ مع هتلر (المانيا النازية). لكن سرعان ما تدهورت علاقاته بهذين النظامين بسبب قضية تعليم الشبيبة، وقضية العمل الكاثوليكي في الاوساط العمالية. وكان بيوس الحادي عشر، في رسائله، يحذر من هذين النظامين من دون ان يقطع علاقاته بهما، ولكنه أدان بصراحة الشيوعية الملحدة.

أما البابا بيوس الثاني عشر (١٩٣٩-١٩٥٨) فقد كان عليه، في بادىء الأمر، ان يواجه اندلاع الحرب العالمية الثانية لخشيته من انتصار المانيا النازية من جهة، ولتخوفه أكثر من انتصار روسيا السوفياتية من جهة ثانية. فوقف من هذا النزاع موقف الحياد الحذر.

وأما التحديد الكنسي في هذا القرن فقد دشنه البابا يوحنا الثالث والعشرون (١٩٥٨-١٩٦٣) مقفلاً عهود ما بعد الاصلاح (مجمع ترانت) ومفتتحًا عهد الكنيسة المتحاورة والمتعاملة بشكل واسع مع مختلف التيارات الاجتماعية والثقافية في عالمنا المعاصر. وهذه الحدثنة الكنسية aggiornamento وردت مبادئها في الرسائل البابوية وفي أعمال المجمع الفاتيكاني الثاني (راجع «معالم تاريخية»). وثمة رسالتان، بين هذه الرسائل، أساسيتان: رسالة ١٩٦١ التي حدّدت مفهومًا إنسانيًا اجتماعيًا مسيحيًا، ورسالة ١٩٦٣ (سلام على الارض Pacem in terris) التي جاءت بمثابة جواب الكنيسة على الخطر الحراري الذري. في الأولى، تكلم البابا يوحنا الثالث والعشرون على العقيدة الاجتماعية للكنيسة، مهملاً إلى حد كبير مسألة حقوق الاقتناء والملكية، ومشدّدًا على حقوق الانسان (حرية، كرامة، مسؤولية) وعلى ضرورة الالتزام الزمني الحياتي للمسيحيين في كل نشاط اصلاحي يتناول البنى الاقتصادية والاجتماعية. وفي الرسالة الثانية، دعا البابا العالم ليعي أخطار السلاح الذري، واقترح مثالاً للسلام قائمًا على التعايش بين الأنظمة الايديولوجية كافة، وعلى إنسانية إيجابية يعمل لها الجميع حيث يتاح لكل انسان ان يمارس حقوقه الشخصية والاجتماعية. والقاسم المشترك لهذين النصين البابويين يظهر رغبة الكنيسة بقبول عالم ابتعد عنها إلى حد كبير، وبتعليم المسيحيين طريقة جديدة تؤمن لهم حضورهم الفاعل في المجتمع المعاصر. وأعمال المجمع الفاتيكاني الثاني (راجع «معالم تاريخية») جاءت، في قسمها المتعلق بالعلاقة مع العلمانيين، مكملة لهاتين الرسالتين.

في ١٩٦٣، انتخب البابا بولس السادس، فأكمل دورات المجمع الفاتيكاني الثاني، وسهر على تطبيق قراراته، واستمر في نهج انفتاح الكاثوليكية على العالم، فزار عدة بلدان أجنبية: القدس، بومباي، الامم المتحدة، البرتغال، اميركا الجنوبية. اهتم باصلاح الليتورجيا، والكوريا الرومانية، ودعا إلى عقد سينودوس الأساقفة الأول. وفي عيد الفصح لعام ١٩٦٧، وجّه رسالة عالج فيها معضلات تنمية العالم الثالث. وحول بعض المعضلات الجديدة التي كانت تشغل الرأي العام، أعاد البابا بولس السادس التأكيد على التعاليم التقليدية للكنيسة: عزوبية الكهنة، ورفض الحمل الاصطناعي (رسالة ١٩٦٨)، ورفض اللجوء إلى العنف (خطاب البابا أثناء رحلته إلى بوغوتا في ١٩٦٨).

(استكمالاً، حتى أواخر ١٩٩٨، راجع الابواب التالية).

معالم تاريخية

☐ **بـــابوات أفينيـــون:** -البابـــا كليمـــان (أكليمنضوس) الخامس. هـو برتران دو غـوت، مولـود في فيلاّندو (جيروند، فرنسا)، أسقف بـوردو، صديـق الملك فيليب لو بل. انتخب في ٥ حزيران ١٣٠٥ بابـا في نهاية مجمع كرادلـة استمر ١١ شهرًا، وتوّج في كنيسـة سـان جوست في مدينة ليون. ولما لم يستطع العودة إلى ايطاليا، ثبّت إقامته المؤقتة في أفينيون. دعا إلى عقد مجمع فيينا الـذي ألغى جمعية فرسان الهيكـل، وتبنى بعـض القواعـد لإرضـاء الملك. توفي في ٢٠ نيسان ١٣١٤.

– البابا يوحنا الثاني والعشـرون. هـو جـاك دويـز J.Duese. ولـد في ١٢٤٥ في كـاهور، وأصبـح أسـقف فريجـوس ثـم أفينيـون، ثـم كردينـالاً (١٣١٢). في آب ١٣١٦، انتخب بابا في أعقاب مجمع استمر ١٦ شهرًا في كنيسة اليعاقبة في ليون، وتـوفي في ٤ كـانون الاول ١٣٣٤ (في ١٣٣٠ كـان ثمة بابـا، هـو نيقـولا الخامس، ويدعـى بـالولادة بيـار رينالّوتشي، ايطـالي الجنسية، وقـد اعتبرتـه الكنيسة بابا زورًا).

– البابا بينوا (بندكتوس) الثـاني عشـر. هـو جـاك فورنييه. أسقف باميه، ثم ميريوا، ثم كردينـال (١٣٢٧). انتخب بابا في ٢٠ كانون الاول ١٣٣٤، في مجمع انتخـابي امتدت أعماله سبعة ايام. توفي في ١٣٤٢.

– البابا كليمان (أكليمنضوس) السادس. هو بيـار روجيـه دو بوفـور. ولـد في ١٢٩١ في شـاتو دو مومـون. أسقف روان، ثـم كردينـال (١٣٣٨). في ٧ ايار ١٣٤٢، انتخـب بابـا بالاجمـاع. في ١٣٤٨، حمـى اليهـود المتهمـين بأنهم تسببوا بمرض الطاعون، من هنا تلك العبـارة المعروفـة في تاريخ تلك المرحلة: «يهود البابا». توفي بداء الحصـاة في أفينيون في ٦ كانون الاول ١٣٥٢.

– البابـا إينّوسـان (إينوشنسـيوس) السـادس. هـو إتيان أوبير. ولد في قريـة صغيرة قرب بومبادور. أسقف نوفون، ثم كليرمون، ثم كردينـال (١٣٤٢). انتخب بابا في ١٨ كانون الاول ١٣٥٢، وتوفي في ١٢ ايلول ١٣٦٢.

– البابا أوربان (أوربـانوس) الخـامس. هـو غليوم دو غريمـوار. ولـد في ١٣١٠ في شـاتو دو غريـزاك. كـان كـاهن رعيـة سـان جرمـان دوكسير، ثـم رعيـة القدّيـس فيكتور في مرسيليا. كـان الكرادلـة قـد انتخبوا قبلـه هـوغ روجيه، شقيق البابا كليمان السادس، لكنه رفض. فانتخب أوربان بابا في ٢٨ ايلـول ١٣٦٢. في ٣٠ نيسـان ١٣٦٧، غـادر أفينيـون، ووصـل إلى رومـا في ١٦ تشـرين الاول ١٣٦٧. لكنه عاد إلى أفينيون في ٦ ايلول ١٣٧٠. توفي في ١٩ كانون الاول ١٣٧٠. في ١٨٧٠ طوّب بـارًا (مقدمـة لرتبة القداسة).

– البابا غريغوار (غريغوريوس) الحادي عشر. هـو بيار روجيه دو بوفور الثاني. ولد في ١٣٣١. قريـب البابـا كليمان السادس. في ٢٩ كانون الثاني ١٣٧٠، انتخب بابا بالاجمـاع وفي اليوم الأول مـن المجمـع الانتخـابي. في ١٣ ايلـول ١٣٧٦، غـادر أفينيـون، ووصـل إلى رومـا في ١٧ كـانون الثـاني ١٣٧٧، وقـد صـاحبت عودتـه بعـض الاحداث. توفي في ٢٧ آذار ١٣٧٨. وكان آخر بابـا أقـام في أفينيون (راجع «في القرن الرابع عشـر والخـامس عشـر» في باب «الكاثوليكية والبابوية-نبذة تاريخية»).

☐ **جنسية البابوات:** على إجمـالي عـدد البـابوات البالغ ٢٦٤ بابـا منـذ القديس بطرس حتـى اليوم (أواخـر ١٩٩٨)، هناك ٢٠٨ مـن الجنسية الايطاليـة، منهـم ١١٢ بابا رومانيًا (المقصود بـ«الروماني» نسبة إلى الطريقـة الـتي كـانت متبعـة في انتخـاب البـابوات في القـرون الاولى للكنيسة: انتخاب من الشعب ومن الاكلـيروس في رومـا)، و٥٦ من غير الايطاليين: ١٥ إغريقيًا (اليونان)، ١٥ فرنسيًا (بمن فيهم بابوات أفينيون) و٦ ألمان (١٧ فرنسـيًا و٤ ألمـان إذا اعتبرنـا الحـدود الدوليـة الحالية للدولتين)، ٦ سـوريين (منهم ٢ من فلسطين الحالية: القديس بطرس الجليلـي، أول بابـا وهامـة الرسـل، والقديـس تيودوسـيوس الاول مـن القدس)، ٣ أفارقة، واحد بولندي (البابا الحالي يوحنا بولس الثاني). وكان آخر بابا غير ايطالي قبل البابا الحالي هو البابا أدريان السادس (١٥٢٢-١٥٢٣) وكـان هولنديًـا، وكـان آخـر بابـا فرنسـي هـو غريغـوار الحـادي عشـر (١٣٧٠-١٣٧٨).

☐ **الحرس السويسري:** أنشىء هذا الحـرس سنة ١٥٠٦ في عهـد البابـا بيوليـوس الثـاني. لقبـه الرسمـي «المدافعون عـن حريـة الكنيسـة». ويضـم ١٠٠رجـل، ومعروف بزيّه المتعدد الألوان الذي صممـه ميكـال أنجيلـو، ويرأسه تقليديًا نبيل (رجل من طبقة النبـلاء). ولا يقبـل في الحرس البابوي سوى السويسريين الكاثوليك ممـن هـم دون الـ٣٠ من العمر الذين أنهـوا الخدمـة العسـكرية في بلادهـم ولا يقل طولهم عـن ١،٧٤م. ومنـذ ١٩٧٠، بـات الحـرس



أحد الافراد الجدد يؤدي قسم انضمامه الى الحرس البابوي.

السويسري الهيئة الوحيدة المسلحة في الفاتيكـان بعـد حـل القوات المسلحة والدرك وبقية الحرس.

ويذكـر ان اتفاقيـة لاتـران الموقعـة بـين الكرسـي الرسولي والفاتيكان تقر للفاتيكان بـ«قضائه المستقل» على كل ترابه (٤٤ هكتارًا). والمكان الوحيد الذي أوكل الأمن فيه إلى الشرطة الايطالية باتفاق الطرفين هو ساحة القديس بطرس. فكـان هـذا الاتفـاق نفسـه الـذي سمح للسلطات الايطالية بالتحقيق في محاولة اغتيال البابا يوحنا بولس الثـاني في ايار ١٩٨١؛ ذلك ان المحاولة جـرت في سـاحة القديس بطرس.

في ٥ ايـار ١٩٩٨، تعـرض الحـرس السويسـري لحادثة هي الأولى في نوعها طيلة تاريخه، وذلك عندمـا أقـام عريف (كابورال) هو سيدريك تورنـاي (٢٣ عامًـا) علـى قتل قـائد الحـرس السويسـري الكولونيـل لويـس إيسـترمان (٤٣ عامًا) وزوجته غلاديس ميزا روميرو الفنزويلية الأصل بالرصاص قبل ان ينتحر هو نفسه.

ومما تناقلتـه وسـائل الاعـلام العالميـة عـن الحـادث إفـادة أحـد الحـرس السويسـري القدامـى الصحـافي جـاك انطـوان فـيرز ان العريـف سـيدريك، وهـو مـن مقاطعـة سويسرية ناطقة بالفرنسية «كان شابًا هادئًا وطبيعيًا جدًا». وهو في الخدمة منذ ثلاث سنوات، سلوكه «مثالي»، وكان مقررًا ان يترك الخدمة في الأسابيع القريبة.

أما الكولونيل إيسترمان، الذي استرعى الانتبـاه في ١٣ ايـار ١٩٨١ عندمـا حمـى بنفسـه البابـا عقـب تعرضـه لمحاولة اغتيال قام بها التركي محمد علي أقجا، فقد عيّن على رأس الحـرس السويسـري، ليكـون واحـدًا مـن غـير النبـلاء القلائل الذين يتولون هذا المنصب، قبل ساعات من مقتلـه. وجاء تعيين إيسترمان، وهو مـن مواليـد ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٤، بعد انتظار بضعـة أشـهر إثـر تقـاعد سـلفه رولان بوكس في تشرين الثاني ١٩٩٧.

وهـذا الحـادث هـو الثـاني المتصـل بالفاتيكـان في السنة الجارية (١٩٩٨). ففي كانون الثاني، وجد نبيل مـن الجسم الدبلوماسي للفاتيكان مضروبًا حتى الموت في شـقته في روما. أما الجريمة الأخيرة التي وقعـت داخـل الفاتيكـان، قبل هاتين الجريمتـين، فتعـود إلى سـنة ١٨٤٨ عندمـا اغتيـل رئيس وزراء البابا بيوس التاسع الكونـت بيلليغرينـو روسـي خلال فترة من التوتر السياسي.

□ **الرسائل البابوية Encycliques**: هي رسائل البابا إلى الأساقفة، وعبرهم إلى المسيحيين، وإلى غير المسيحيين بدءًا من رسائل البابا يوحنا الثالث والعشرين (١٩٥٩).

الرسالة الاولى بدأت مع البابا بنوا (بندكتوس) الرابع عشر في العام ١٧٤٠، لكن توجيهها لم يصبح معمولاً به بصورة اعتيادية ودورية إلا مع البابا غريغوريوس السادس عشر (١٨٣٢). بلغ عدد الرسائل البابوية حتى الآن (١٩٩٨) نحو ١٠٠ رسالة، منها ٣٤ رسالة وجهها البابا بيوس الثاني عشر، و٢٩ رسالة للبابا بيوس الحادي عشر.

وأهم ما عالجته هذه الرسائل: قضايا عقائدية، حيث يصار إلى التركيز على عقيدة الكنيسة الكاثوليكية وإدانة بعض الأخطاء؛ وعظات، حيث يصار إلى التركيز على أهمية الصلوات الجماعية وأهمية التقوى؛ ورسائل تذكارية، مثل رسالة البابا بيوس الثاني عشر، في ٢١ آذار ١٩٤٧، حول ذكرى القديس بندكتوس.

أما أهم الرسائل البابوية منذ رسالة البابا بيوس السابع حول وحدة الكنيسة في العام ١٨٠٠:

- رسالة البابا غريغوريوس السادس عشر، في ١٢ آب ١٨٣٢، التي أدان فيها اللاتفريقية (اللامبالاة) وأفكار لامونّي Lamennais.
- رسائل البابا بيوس التاسع: في ١٨٤٩، ضد الاشتراكية والشيوعية. في ١٨٦١، ضد العقائد السياسية الحديثة. في ١٨٦٣، حول السلطة الزمنية. في ٨ كانون الاول ١٨٦٤، معدّدًا ومدينًا النظريات الحديثة. في ١٨٧٥، ضد الثقافة التي قال بها بيسمارك «كولتوركامبف» Kulturkampf.
- رسائل البابا لاون الثالث عشر: في ١٨٧٩، مدينًا النقد العقلاني لدى العلماء. في ١٨٨٨، حول شرعية الحرية الشخصية، وديمقراطية الكنيسة وسلطتها. في ١٨٩١، حول ظروف العمال. في ١٨٩٣، حول تعليم الكتاب المقدس. في ١٨٩٦، حول تقارب الكنائس.
- رسالتا البابا بيوس العاشر: الاولى في ١٩٠٦ ضد الانفصال بين الكنيسة والدولة في فرنسا، والثانية في ١٩٠٧ ضد المحدثين.
- رسالتا البابا بندكتوس الخامس عشر، الأولى في أول تشرين الثاني ١٩١٤ حول السلام، والثانية في ١٥ ايلول ١٩٢٠ حول الكتاب المقدس.
- رسائل البابا بيوس الحادي عشر: في ١٨ كانون الثاني ١٩٢٤، حول الروابط بين الأبرشيات. في ٣١ كانون الاول ١٩٢٩، حول التعليم المسيحي. في ٣١ كانون الاول ١٩٣٠، حول الزواج المسيحي. في ١٥ ايار ١٩٣١، حول العقيدة الاجتماعية للكنيسة. في ٢٩ حزيران ١٩٣١، ضد الفاشية. في ٢٩ حزيران ١٩٣٦، حول السينما. في ١٤ آذار ١٩٣٧، ضد النازية «مع القلق المشتعل». في ١٩ آذار ١٩٣٧، حول الشيوعية الملحدة. في ٢٢ حزيران ١٩٣٨، كلف البابا، لتحرير الرسالة البابوية، جون لافارج، وهو يسوعي اميركي، يساعده إثنان يسوعيان ايضًا، غوستاف غوندلاخ (الماني)، وغوستاف دبريكوا (فرنسي)، وكانت الرسالة بعنوان «وحدة النوع البشري»، وجاءت مناهضة للاسامية، ولكنها لم تُذع.
- رسائل البابا بيوس الثاني عشر: في ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٩، ضد المبادىء التوتاليتارية. في ٢٩ حزيران ١٩٤٣، حول الكنيسة «جسد المسيح». في ٣٠ ايلول ١٩٤٣، توصي هذه الرسالة بوضع دراسات حول الكتاب المقدس. في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٧، حول التجديد في الليتورجيا. في ١٩٥٠، ضد الحرب. في ١٢ آب ١٩٥٠، ضد بعض الطروحات الأنتربولوجية. في أول تشرين الثاني ١٩٥٠، حول عقيدة انتقال السيدة العذراء بالجسد. في ٦ كانون الاول ١٩٥٠، حول الوفاق بين الشعوب، وحول ان السلام الدولي هو ثمرة السلام الداخلي. في ٢ حزيران ١٩٥١، حول الارساليات التبشيرية. في ٨ ايلول ١٩٥١، حول ذكرى المجمع الخليقدوني. في ١٩٥١، حول صلاة الوردية. في ١٩٥٤، إعلان السنة المريمية. في ١٥ ايار ١٩٥٦، حول عبادة القلب الأقدس.
- رسائل البابا يوحنا الثالث والعشرين: في ٢٩ حزيران ١٩٥٩، وهي الرسالة الاولى في حبريته، ثم رسالة (١٩٥٩) حول الوردية. في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٩، حول الارساليات التبشيرية. في ١٥ ايار ١٩٦١، حول المعضلات الاجتماعية، وكانت أطول رسالة بابوية (٢٥ ألف كلمة). في أول تموز ١٩٦٢، حول الاستعداد للمجمع الفاتيكاني الثاني. في ١١ نيسان ١٩٦٣، بعنوان «السلام على الارض».
- رسائل البابا بولس السادس: في ٦ آب ١٩٦٤، حول الكنيسة. في ١٩٦٥، حول السيدة العذراء. في ٣ ايلول ١٩٦٥، حول سر الأفخاريستيا. في ٢٦ آذار ١٩٦٧، حول تنمية البلدان. في ٢٤ حزيران ١٩٦٧، حول عزوبية الآباء الكهنة. في ١٩٦٨، حول تنظيم الولادات.

- رسائل البابا يوحنا بولس الثاني: في ٤ آذار ١٩٧٩، حول كرامة الانسان. في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٨٠، حول رحمة الله. في ١٤ ايلول ١٩٨١، حول العمال والحركة النقابية. في ٢ حزيران ١٩٨٥، حول تنصير السلاف. في ٨ ايار ١٩٨٦، حول الروح القدس. في ٢٥ آذار ١٩٨٧، حول السيدة العذراء بمناسبة السنة المريمية. في ٣٠ كانون الاول ١٩٨٧، حول القضايا الاجتماعية. في ٧ كانون الاول ١٩٩٠، حول القيمة الدائمة لمبدأ الارشاد الرسولي، وبمناسبة الذكرى العشرين للرسالة البابوية للبابا بولس السادس. في أول ايار ١٩٩١، حول المعضلات الحالية للعمال والمجتمع. في ٦ آب ١٩٩٣، حول الأسس الاخلاقية. في ٣٠ آذار ١٩٩٥، حول الدفاع عن القيم وعن حرمة الحياة البشرية. في ٣٠ حزيران ١٩٩٥، حول الالتزام المسكوني.

والجدير ذكره أن الدستور الصادر عن المجمع الفاتيكاني الثاني (راجع في هذا الباب)، في ٧ كانون الاول ١٩٦٥، والمعروف بالنص المعنون «فرح وأمل»، وأحيانًا بعنوان «الكنيسة في العالم المعاصر»، يشكل المرجع الأساسي للسياسة الاجتماعية للكنيسة.

□ **زيارة البابا بولس السادس للديار المقدسة:** راجع «قمة جبل الزيتون» في هذا الباب.

□ **السينودوس**: «الكلمة هي كلمة يونانية مشتقة من كلمتي Syn وOdos وتعني «معًا في الطريق». بهذا المعنى تنطبق كلمة سينودوس على كل تجمعات آباء الكنيسة منذ فجر النصرانية حتى يومنا هذا، سواء أكانت تجمعات مسكونية عامة أم تجمعات خاصة في بلد ما معين من العالم أو منطقة معينة.

«أما سينودوس الأساقفة فهو هيئة كنسية مركزية دائمة، أسسها البابا بولس السادس في ١٤ ايلول ١٩٦٥، أثناء انعقاد الدورة الاخيرة للمجمع الفاتيكاني الثاني (١٩٦٢-١٩٦٥) استجابة لرغبة آباء هذا المجمع، بغية تحقيق الوحدة والمشاركة بين البابا وسائر أساقفة العالم الكاثوليكي.

«البابا نفسه هو رئيس سينودوس الأساقفة، يدعوه ليلتئم ويحدد مكانه وزمانه والمواضيع المطروحة للبحث، ويرئس جلساته شخصيًا أو بواسطة مندوبين، يصدّق على انتخاب أعضائه ويعين بعضًا منهم، ويوجه إلى الكنيسة في العالم حصيلة المواضيع المدروسة في رسائل عامة أو إرشادات رسولية.

«أعضاء هذا السينودوس هم عادة الكرادلة ورؤساء الدوائر الرومانية (الكوريا الرومانية)، والبطاركة ورؤساء المجالس الأسقفية تنتخبهم هذه المجالس بنسبة واحد عن كل ٢٥ أسقفًا، وممثلون من مجالس الرؤساء العامين للرهبانيات، يضاف إليهم بعض الكهنة والرهبان والعلمانيين بصفة خبراء ومستشارين يعينهم الحبر الأعظم وفقًا لأنظمة السينودوس الخاصة. ولسينودوس الأساقفة هيئة إدارية ثابتة أو أمانة عامة مركزها روما، مؤلفة من أمين سر عام يعينه البابا، وأمين سر معاون ومجلس أمانة مؤلف من ١٥ أسقفًا منهم ١٢ ينتخبهم آباء السينودوس و٣ يعينهم البابا. مهمة هذه الأمانة العامة إدارة أعمال السينودوس، وإعداد جمعياته العامة والخاصة، والسهر على تنفيذ قراراته، وكل ذلك بإشراف البابا رئيس السينودوس الأعلى» (الأب ساسين زيدان، مجلة «المنارة»، العددان الاول والثاني، السنة ١٩٩٢، ص٢٢٣، ٢٢٤).

هناك ثلاثة أنواع من السينودوس: العادي، الاستثنائي والخاص.

- السينودوس العادي يعقد كل ثلاثة أعوام، ويحضره الأساقفة المنتخبون من داخل مؤتمرات أسقفية تعقد لهذه الغاية، والبطاركة الشرقيون، والأساقفة الذين يعينهم البابا شخصيًا، ورجال دين آخرون.

بحث السينودوس الذي عقد في ٢٤ ايلول-٢٩ تشرين الاول ١٩٦٧ في القضايا العقائدية، والزواجات المختلطة والليتورجيا؛ وسينودوس ١٩٧١ في الكهنوت والعدالة في العالم؛ و١٩٧٤، في التبشير بالانجيل في العالم، وقد تميز هذا السينودوس بدعوة الراعي فيليب بوتر (من جزر الانتيل) السكرتير العام للمجلس المسكوني للكنائس منذ ١٩٧٢؛ وسينودوس ١٩٧٧ بحث في التعليم المسيحي؛ و١٩٨٠ في العائلة؛ و١٩٨٢ في التصالح مع الذات وسر التوبة في رسالة الكنيسة.

- السينودوس الاستثنائي، يحضره رؤساء المؤتمرات الأسقفية، البطاركة الشرقيون، كرادلة، ثلاثة رجال دين ومشتركون يعينهم البابا. وهدفه اعطاء أجوبة سريعة على «قضايا متعلقة بخير الكنيسة في العالم».

عقدت عدة سينودوسات استثنائية: الاول المنعقد في ١٩٦٩ بحث بأمور متعلقة بالبابا وصلاحياته، بروما وبالكنائس المحلية؛ والمنعقد في ١٩٨٥ (بعد عشرين سنة من المجمع الفاتيكاني الثاني) قدم مشروع إصلاح لحكومة كنسية، ولتعليم مسيحي عالمي، وإنقاص في دور المؤتمرات

الأسقفية، وإعادة إطلاق المسكونية لعقد قمة تضم جميع الأديان التي عقدت في مدينة أسّيز (ايطاليا) في ٢٧ تشرين الاول ١٩٨٦؛ أما سينودوس ١٩٨٧ فعالج قضية رسالة العلمانيين وسينودوس ١٩٩٠ قضية إعداد كهنة للعام ٢٠٠٠، وسينودوس ١٩٩٤ قضية الحياة الدينية.

– النوع الأخير من السينودوسات هو السينودوس الخاص الذي يدعى للانعقاد حول قضية خاصة بمنطقة أو بكنيسة معينة: سينودوس اوروبا ١٩٩١، سينودوس افريقيا ١٩٩٣، سينودوس لبنان ١٩٩٥، سينودوس اميركا ١٩٩٨، سينودوس آسيا نيسان ١٩٩٨ الذي تعمّد البابا، في كلمته الافتتاحية ذكر الكنيسة الكاثوليكية في الصين بالاسم مؤكدًا أن مشاعره ومشاعر اعضاء السينودوس متجهة نحو الاساقفة الصينيين الذين لم يتمكنوا من الحضور (معروف ان هناك أقليات مسيحية في بلدان شرقي آسيا، ففي الهند تبلغ نسبة الكاثوليك ١،٩٪، وفي سيري لانكا ٣٪، وفي اندونيسيا ٧،٥٪، وفي فيتنام ٧٪، واليابان ٠،٣٥٪، وتايوان ١،٤٪، ولا يشكلون أكثرية إلا في الفيليبين حيث تبلغ نسبتهم ٨٠٪).

□ **السينودوس من اجل لبنان:** في ١٢ حزيران ١٩٩١، أطلق البابا يوحنا بولس الثاني الدعوة إلى عقد جمعية خاصة لسينودوس الأساقفة من أجل كنيسة لبنان ولبنان. فدخلت الكنيسة الكاثوليكية في لبنان، مع ما تبع هذه الدعوة من رسائل وزيارات ونداءات، في مسيرة مجمعية طالت أفرادًا وجماعات، رعايا ومنظمات، أديارًا ومؤسسات، علمانيين وكهنة ورهبانًا وراهبات وأساقفة وبطاركة.

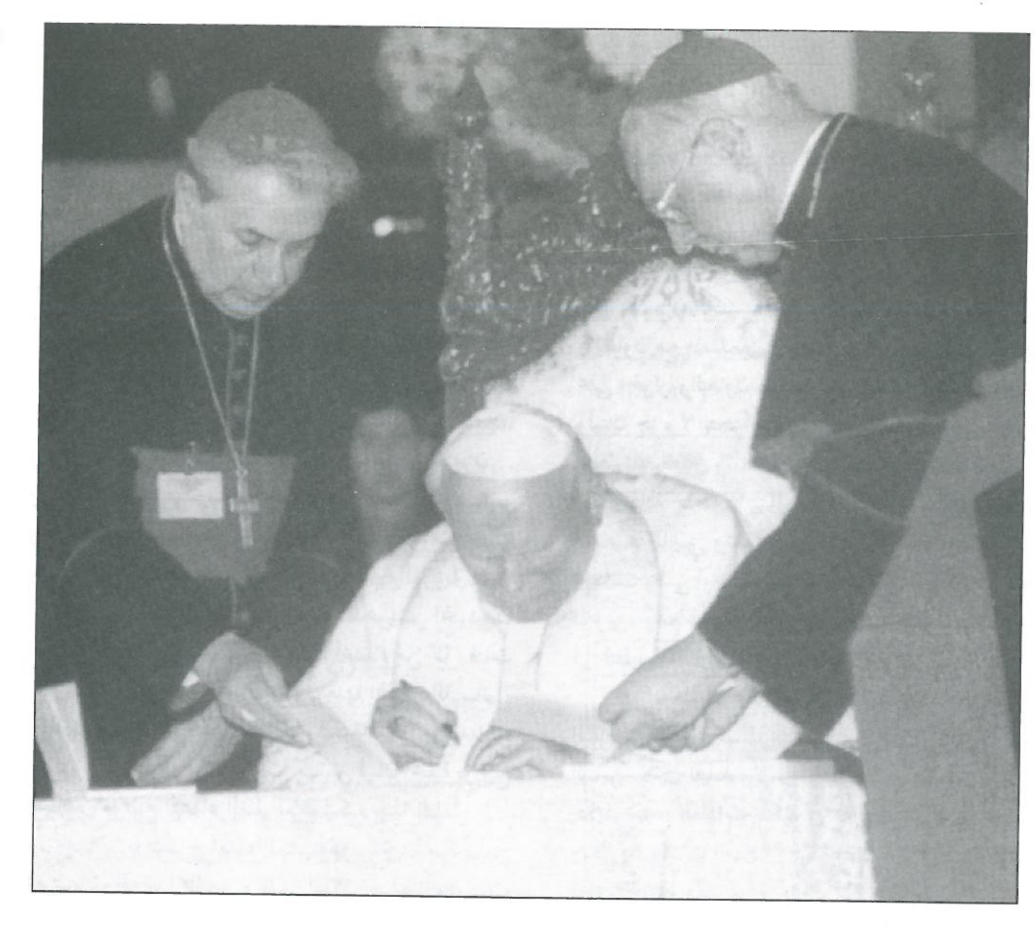
أوضح أمين عام سينودوس الأساقفة، المطران جان سكوت، في خطاب وجّهه إلى البطاركة والمطارنة يوم جاء إلى لبنان، في ١٢ ايلول ١٩٩١، ان «الجمعية الخاصة بلبنان ستبحث الاوضاع والقضايا المتعلقة بحياة الكنيسة الداخلية في لبنان وبالعمل الذي يجب على هذه الكنيسة ان تقوم به في الوقت الحاضر. إن جدول الاعمال، يجب ان يكون له في الوقت عينه بعد شمولي (سينودوس الاساقفة)، وبُعد خاص (لبنان)، وبُعد حالي (الظروف الراهنة)، وبُعد عاجل (الحاجات الراعوية الملحة). هذه المميزات الجوهرية الاربع التي تتصف بها الجمعية الخاصة لسينودوس الأساقفة في سبيل كنيسة لبنان تحدّد إعداد هذه الجمعية التي تنتظرنا ومسيرتها المجمعية» (الأب ساسين زيدان، «المنارة»، العددان الاول والثاني، ١٩٩٢، ص٢٢٥).

عن هذا السينودوس، تعريفًا وأعمالاً وهدفًا، ورد في وثيقة «الارشاد الرسولي–رجاء جديد للبنان» (معرّبًا، برعاية مجلس البطاركة والاساقفة الكاثوليك في لبنان، ٢٠٠ صفحة من الحجم الوسط) التي وقعها البابا يوحنا بولس الثاني، بعد انتهاء أعمال المجمع وخلال زيارته للبنان (ايار ١٩٩٧، راجع مادة «لبنان»، ج١٥):

«سينودوس للرجاء. رجاء جديد للبنان وُلد في أثناء جمعية سينودوس الاساقفة الخاصة... لقد حرصت الكنيسة الكاثوليكية على أن تُشرك في مسيرتها ممثلين عن مختلف الطوائف اللبنانية، مبيّنة بذلك ان بناء المجتمع، عن طريق الحوار المتسم بالاحترام والمشاركة الأخوية، إنما هو عمل مشترك بين جميع اللبنانيين.

لبنان بلد طالما اتجهت إليه الابصار. ولا يمكننا ان ننسى انه مهد ثقافة عريقة وإحدى منارات البحر الابيض المتوسط. فلا يستطيع أحد ان يجهل إسم بيبلوس التي تذكّر ببدايات الكتابة. وفي هذه المنطقة من الشرق الأدنى، حيث أرسل الله ابنه ليحقق خلاص جميع البشر، دُعي التلاميذ لأول مرة باسم مسيحيين (را:أع١١: ١٩–٢٦). لذلك ما لبثت المسيحية ان أصبحت عنصرًا جوهريًا من ثقافة المنطقة، وبنوع خاص الارض اللبنانية... يقطنها مسيحيون... والقسم الآخر الهام من السكان يتكون من مسلمين ودروز. هذه الجماعات المختلفة هي، بالنسبة إلى هذا البلد، ثروة وفرادة وعقبة في آن. غير ان إحياء لبنان، بالنسبة إلى جميع سكان هذه الارض، إنما هو مهمة مشتركة...

... وبحكم هذه الجذور الدينية للهوية اللبنانية الوطنية والسياسية، أُتيح لنا وأردنا ان نعقد بعد سني الحرب القاسية جمعية سينودوسية، للبحث معًا عن السبيل إلى تجديد الايمان، وإلى تعاون أجدى، وشهادة مشتركة أكثر فاعلية، دون إغفال إعادة بناء المجتمع... ومنذ البدء طلبتُ مشاركة الكنائس والجماعات الكنسية الأخرى في هذا الجهد، معلنًا بذلك التوجه المسكوني للجمعية السينودوسية... كما دعوتُ الجماعات الاسلامية والدرزية إلى ان تشترك هي ايضًا في هذا المشروع؛ فلئن كان الموضوع يتعلق أولاً بتجدد خاص بالكنيسة الكاثوليكية، غير ان المقصود منه في الوقت عينه إعادة بناء البلاد على الصعيدين المادي والروحي، وهذا شأن جوهري لدى الجميع. ولا يمكن تحقيقه إلا بمشاركة ناشطة من قبل جميع سكانها. ولقيت هذه النداءات آذانًا مصغية بحمد الرب... ونُظمت مؤتمرات حول مختلف



البابا يوحنا بولس الثاني خلال زيارته لبنان (ايار ١٩٩٧)

يوقع، في بازيليك حريصا، الارشاد الرسولي،

ووسط حشد، على رأسهم رئيس الجمهورية اللبنانية الياس الهراوي، والبطريرك الكردينال نصر الله بطرس صفير، والمونسنيور بابلو بوانتي.



المواضيع ونُشرت أعمالها... وأكبّ المجلس الإعدادي للسينودوس على العمل؛ وعلى أثره ألتأمت جمعية سينودوس الاساقفة الخاصة بلبنان في روما نهار الأحد في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٥...

وتجلت الوحدة في التنوع من خلال صفة المشاركين عينها. فقد كان في عداد آباء السينودوس جميع بطاركة الشرق الكاثوليك، ورؤساء أساقفة مختلف الأبرشيات الكاثوليكية في لبنان وأساقفتها، وكرادلة مجامع الكرسي الرسولي المعنيّة بمسائل الكنيسة في لبنان، وبعض اساقفة الانتشار اللبنانيين، والرؤساء العامون... وحضر ايضًا مندوبون إخوة عن سائر الكنائس والجماعات المسيحية في لبنان، كما سُررتُ ايضًا باستقبال ممثلي الجماعات السنية والشيعية والدرزية...

... على الرغم من عدد المدعوين المحدود، حكمًا، إلى هذه الجمعية، كان هناك أعضاء من كل فئات المسيحين وكل الفئات التي يتكون منها المجتمع اللبناني، يرافقهم ممثلون عن الكنيسة الكاثوليكية قدموا من مناطق أخرى من العالم. وهكذا كانت كنائس لبنان المحلية وجميع اللبنانيين موضع اهتمام العالم الكاثوليكي بهذا البلد...

... وصاغ آباء السينودوس مجموعة من التوصيات اقترعوا عليها. وعلى أساس هذه التوصيات وسائر وثائق السينودوس، طلب إليّ الآباء وضع إرشاد رسولي يعقب السينودوس، ويُوجه اولاً إلى الكاثوليك اللبنانيين، ثم إلى جميع اللبنانيين وكل الذين يهمهم وضع هذا البلد. وقد حرصت على تعيين مجلس عقب السينودوس أسهم بمعاونة أمانة سر السينودوس العامة في إعداد هذه الوثيقة.

وإليكم خطوط هذا الإرشاد الكبرى. فبعد إلقاء نظرة في الفصل الاول على وضع الكنيسة الكاثوليكية الراهن في لبنان، يرسم الفصل الثاني التفكير اللاهوتي الذي فيه تترسخ كل التوجهات اللاحقة التي تتناول الواقع. ويجمع الفصل الثالث كل ما يتعلق بتجدد الكنيسة الكاثوليكية الداخلي في لبنان. ويُعنى الفصل الرابع بالشراكة بين مختلف الكنائس البطريركية في لبنان وحتى في ما حول لبنان. ويتناول الفصل الخامس موقع الكنيسة في لبنان اليوم. ويعرض الفصل السادس البعد الاجتماعي والوطني. في الواقع لم يقصر السينودوس اهتمامه على المسائل الداخلية للكنيسة الكاثوليكية في لبنان، بل كان الوطن كله حاضراً في البال، لأن مصير الكاثوليك مرتبط ارتباطًا وثيقًا بمصير لبنان وبدعوته المميزة».

إذا كانت هذه أهم دوافع السينودوس من اجل لبنان، وأهم نقاط أعماله، كما جاءت في وثيقة الارشاد الرسولي التي وقعها البابا نفسه إبان زيارته للبنان، فإن أهم ما جاء في الفصل الخامس منها، «الكنيسة الكاثوليكية في لبنان والتزامها الحوار بين الاديان».

«إن الكنيسة الكاثوليكية منفتحة على الحوار والتعاون مع المسلمين في لبنان. وتريد ان تكون منفتحة على الحوار والتعاون مع مسلمي سائر البلدان العربية، ولبنان جزء لا يتجزأ منها. وفي الواقع إن مصيرًا واحدًا يربط المسيحيين والمسلمين في لبنان وسائر بلدان المنطقة. وكل ثقافة خاصة لا تزال تحمل طابع ما رفدتها به على الصعيد الديني وغير الديني الحضارات المختلفة التي تعاقبت على أرضهم. ومسيحيو لبنان وكامل العالم العربي، وهم فخورون بتراثهم، يُسهمون اسهامًا ناشطًا في التطور الثقافي.

إن المسيحيين في جميع البلدان، ومن جميع الثقافات كافة، حيث انتشروا، لا يتمايزون عن سائر الناس، لا في البلد ولا في اللغة ولا في العادات... بل يتكيفون مع العادات المحلية في ما يتعلق بالكساء والغذاء وباقي مقتضيات الحياة... فيما يظهرون في نمط عيشهم قواعد خارقة ومستغربة حقًا.

بودّي أن أشدد، بالنسبة إلى مسيحيي لبنان، على ضرورة المحافظة على علاقاتهم التضامنية مع العالم العربي وتوطيدها. وأدعوهم إلى اعتبار انضوائهم إلى الثقافة العربية، التي أسهموا فيها إسهامًا كبيرًا، موقعًا مميزًا، لكي يقيموا، هم وسائر مسيحيي البلدان العربية، حوارًا صادقًا وعميقًا مع المسلمين. إن مسيحيي الشرق الاوسط ومسلميه، وهم يعيشون في المنطقة ذاتها، وقد عرفوا في تاريخهم ايام عزّ وأيام بؤس، مدعوون إلى ان يبنوا معًا مستقبل عيش مشترك وتعاون، يهدف إلى تطوير شعوبهم تطويرًا انسانيًا واخلاقيًا، وعلاوة على ذلك قد يساعد الحوار والتعاون بين مسيحيي لبنان ومسلميه على تحقيق الخطوة ذاتها في بلدان أخرى».

□ **عدد رجال الدين الكاثوليك:** بلغ عدد الكهنة الكاثوليك في العالم (في ١٩٩٤) ١٤٣٩٧٣، والإخوة ٦٠٧١٤، موزعين على رهبانيات عديدة، أهمها ثمانية عشرة رهبانية، بمجالات رسالتها حيثما يكون هناك كاثوليك، واحيانًا حيث لا وجود لكاثوليك إلا بأقليات ضئيلة، فيكون الهدف التبشير خاصة عبر التعليم (فتح مدارس وإدارتها) وأعمال الاغاثة والاعانة... من هذه الجمعيات: اليسوعيون، الفرنسيسكان، الكبوشيون، البندكتيون، أخوة المدارس المسيحية، الدومينيكان، كلمة الله، اللعازاريون، الآباء البيض... (راجع الجدول، بالفرنسية، حيث أعداد الكهنة الكاثوليك في القارات بحسب إحصاء جرى في كانون الاول ١٩٩٤، في القسم الأول من الجدول، وفي القسم الثاني توزيعهم على الرهبانيات، وتطور أعدادهم بين ١٩٣٩ و١٩٩٤).

Religieux dans le monde	Prêtres	Frères	Total
Afrique	10 269	6 126	16 395
Amérique	48 370	18 569	61 939
Asie	15 787	7 323	23 110
Europe	67 126	26 379	93 505
Océanie	2 421	2 317	4 738
Total en déc. 1994	*143 973*	*60 714*	*204 687*

Principaux ordres	1939	1967	1990	1994
Jésuites	25 954	35 573	24 346	23 381
Franciscains	24 482	26 940	18 129	18 204
Salésiens	11 070	22 626	17 161	17 609
Capucins	13 466	14 521	11 539	11 715
Bénédictins	9 070	11 400	9 096	8 860
Frères (éc. chr.)[1]	14 415	15 978	8 682	7 725
Dominicains	7 011	10 003	6 460	6 599
Rédemptoristes	6 663	8 779	6 060	5 623[5]
Frères mar.[2]	3 673	9 752	5 723	5 594
Oblats (OMI)	5 196	7 595	5 302	5 175
Verbe divin	3 632	5 744	5 115	5 703
Lazaristes	5 133	6 584	3 681	4 147
Franc. conven.[3]	3 113	4 605	4 021	4 400
Spiritains	3 890	5 147	4 090	3 181
Augustins	2 200	3 721	3 229	2 975
Passionistes	2 887	4 137	2 627	2 584
Pères Blancs	2 045	3 621	2 596	2 404
Augustins réc.[4]	814	1 482	1 204	1 275

المصدر: **Quid 1999, P. 501**

□ **قبر القديس بطرس:** يذكر أوريجينوس (القرن الثالث) ان القديس بطرس قد تمّ إعدامه صلبًا ورأسه إلى اسفل (روايات أخرى تقول إن صلبه بهذا الشكل قد تمّ بناء على رغبته حيث أعرب انه لا يستحق ان يُصلب مثل السيد المسيح). وتقول الرواية الدينية، منذ بداية المسيحية، انه دُفن في الفاتيكان (في المقبرة القديمة). وفي القرن الرابع، بنى الامبراطور قسطنطين فوق هذه المقبرة كنيسة كبرى (بازيليك)، قضى على أجزاء منها الدمار الذي حلّ في القرن الخامس عشر. وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر حلّت محلهاا لبازيليك الحالية التي دشنها البابا أوربانوس الثامن في ١٨ تشرين الثاني ١٦٢٦. وهي أكبر كنيسة في العالم كله: طولها ١٢٢م، عرضها ٦٥م، وتقوم على ١٠٠ عمود. في ١٩٥٣، وبعد نحو عشرين سنة من التنقيب والحفريات، تمّ اكتشاف توابيت تعود إلى عهد الامبراطور الروماني تيتوس فلافيوس فسباسيانوس (٦٩-٧٩) ونقش يعود إلى العام ١٨٠ وتضرع مرفوع إلى القديس بطرس. وفي ٢٦ حزيران ١٩٦٨، أعلن البابا بولس السادس عن اكتشاف رفات القديس بطرس بفضل أعمال ودراسات مارغريتا غواردوتشي **M.Guarducci**.

□ **قمة جبل الزيتون (١٩٦٤):** منذ المجمع المسكوني الذي انعقد في ١٤٣١-١٤٣٩ في فلورنسا، أي فيما كان العالم يعيش إرهاصات العصور الحديثة، والكنيستان، الكاثوليكية والارثوذكسية، متباعدتان متعاديتان لم يجمعهما اجتماع قمة أو دونه في هرميتي الكنيستين، حتى كان الزمن هو يوم ٤ كانون الثاني ١٩٦٤، وكان المكان فوق قمة جبل الزيتون في مدينة القدس.

يومها، وفي هذا المكان، تم اللقاء بين البابا بولس السادس وبطريرك القسطنطينية (الأول بين بطاركة الكنيسة الارثوذكسية) أثينا غوراس. ولقد نقل عن اللقاء يومها انه تناول العديد من الأمور الكنسية والدينية، ولم يفته، في الوقت نفسه، ان يخوض في أمور اجتماعية وسياسية، خاصة وان طبيعة المكان وخصوصيته المناسبة حثتا البطريرك الأرثوذكسي، على لفت نظر البابا إلى العديد من الحقائق المتعلقة بمنطقة الشرق الاوسط وبالحوار الاسلامي-المسيحي المتواصل فيها، وببعض تفاصيل القضية الفلسطينية. وهذا ما أكدته الكتابات التاريخية التي تناولت هذا اللقاء وجولة البابا بولس السادس في المنطقة.

ومما قاله الكتاب والمؤرخون ايضًا إن البابا أبدى تفهمًا كبيرًا لكل القضايا التي عرضها البطريرك الارثوذكسي على مسامعه، بحيث ان جزءًا كبيرًا من الموقف الايجابي الذي اتخذته الكنيسة الكاثوليكية من قضايا الشرق الاوسط، في المراحل التالية، يجد جذوره في هذا اللقاء.

ومهما يكن، فإن البابا بولس السادس كان خلال تلك الزيارة الشهيرة التي قام بها يومها إلى الديار المقدسة، وكانت لا تزال في أيد عربية، قد اطلع ميدانيًا على العديد من أحوال المنطقة، وعلى العديد من همومها، ولم يفته ان يشير إلى ذلك بكل صراحة، حتى خلال لقاءاته مع المسؤولين الاسرائيليين وعلى رأسهم رئيس الدولة العبرية سالمان شازار الذي استقبله في مدينة الناصرة. وكانت هذه المدينة قد شكلت في ذلك الحين محطة مهمة خلال جولة البابا.

لقاء البابا بولس السادس والبطريرك أثينا غوراس في القدس.

أما الجولة نفسها فمثلت سابقة في نوعها حيث انها كانت أول زيارة يقوم بها أي بابا إلى الديار المقدسة. وكانت الجولة بدأت في عمان، حيث قام الملك حسين باستقبال البابا استقبالاً حافلاً، واصل البابا على أثره رحلته، فتوجه إلى القدس بالسيارة فزار أولاً «الجزء الاردني» من المدينة المقدسة، ثم زار بقية الديار المسيحية المقدسة الواقعة-في ذلك الحين-ضمن إطار القسم العربي من فلسطين. بعد ذلك توجه البابا إلى مدينة الناصرة عابرًا ممرًا خاصًا بين الضفة الغربية واسرائيل افتتح خصيصًا لتلك المناسبة.

في الناصرة، استقبله الرئيس الاسرائيلي، والتقى بالعديد من المسيحيين العرب الذين عرضوا عليه احوالهم. ثم واصل جولته فزار الجليل وطبريا وكفرنحوم وغيرها، ثم توجه إلى القسم اليهودي من القدس حيث زار نصب ضحايا النازية، وكانت تلك الزيارة سابقة مهمة ايضًا. بعد ذلك عاد البابا إلى القسم العربي من القدس وبالتحديد إلى جبل الزيتون حيث كان لقاؤه التاريخي مع البطريرك أثيناغوراس.

□ كونكوردا (الاتفاقات البابوية)

Concordats: الكونكوردا هو اتفاق معقود بين السلطة الكنسية الرومانية (الكاثوليكية) العليا وبين سلطة دولة معينة. ويكون هدف هذا الاتفاق تسوية مجمل القضايا المتعلقة بنشاطات ومصالح السلطتين. وقد تغيرت مضامين هذه الاتفاقات مع الحقبات التاريخية ومع نفوذ الدول التي تفاوض السلطة البابوية.

بدأ العمل باتفاقات الكونكوردا مع بروز التمييز بين السلطتين الروحية والزمنية (راجع «الثورة البابوية»، القرن الحادي عشر في النبذة التاريخية)، وخاصة مع نهايات عهد المسيحية الوسيطية وبروز القوميات.

أما أقدم اتفاقات الكونكوردا فهي اتفاقية بولونيا في ١٥١٦ ما بين البابا لاون العاشر وفرنسوا الاول. وتكشف هذه الاتفاقية عن المشاكل التي كانت قائمة في العلاقات بين الدول والمرجع الديني الاعلى في كل بلد، أي الكرسي الرسولي، أو السفير البابوي. ومن هذه المشاكل: صلاحية تعيين الاساقفة، حق الكنيسة في جمع الضرائب، حق الدولة في فرض الضرائب على املاك الكنيسة، تحديد الصلاحيات الحقوقية المدنية والاكليريكية والتمييز بينهما. لكن الصراعات التي نشأت في ما بعد بين السلطات الدينية والسلطات المدنية استدعت عقد العديد من اتفاقات الكونكوردا في القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر.

أما في القرن التاسع عشر فقد بدأت مرحلة جديدة من الاتفاقات، إذ كانت الثورة الفرنسية قد أحدثت الكثير من التغييرات في اوروبا: حدود عالمية جديدة أو حدود داخلية جديدة، تأميم أملاك الكنيسة، علمنة أو نزع الطابع الديني أو الطائفي عن بعض الدول، مزيد من استقلالية الدول إزاء الكنيسة. وفي مقابل هذه التغييرات برزت بعض المصاعب الجديدة، فجاءت اتفاقية (كونكوردا) بين نابوليون بونابرت والبابا بيوس السابع.

وبعد الحرب العالمية الأولى، طرأت ايضًا تغييرات جديدة على الوضع الدولي العام: بروز دول جديدة، وأقليات إثنية جديدة، وأكثر من ذلك قيام بعض الأنظمة التوتاليتارية (الشيوعية، الفاشية، النازية). وهكذا، وقّع البابا بيوس الحادي عشر اتفاقات مع عدد من الدول الاوروبية التي تتميز بتماسك بنيتها الداخلية، والتي تجمع، غالبًا، في عداد سكانها، أقليات كاثوليكية يختلف حجمها من دولة إلى أخرى (مثلاً، لتوانيا ١٩٢٢، بولونيا ١٩٢٥)، ومع المانيا الهتلرية ١٩٣٣، وايطاليا الفاشية ١٩٢٩ (راجع «لاتران، معاهدة» في هذا الباب وفي النبذة التاريخية).

وكانت هذه الاتفاقات تنص بشكل رئيسي على حرية الاقليات الدينية وحرية الكنيسة إزاء الدولة.

وأثناء الحرب العالمية الثانية، عقد البابا بيوس الثاني عشر ثلاثة اتفاقات مع البرتغال (١٩٤٠) واسبانيا (١٩٥٣) وجمهورية سان دومينغو (١٩٥٤).

من أواخر الكونكوردا المهمة تلك الموقعة في ١٨ شباط ١٩٨٤ بين الفاتيكان وايطاليا، والتي حلت محل معاهدة لاتران (انقسام واقعي بين الكنيسة والدولة الايطالية).

□ لاتران، معاهدة (١٩٢٩)

لاتران، معاهدة (١٩٢٩): لاتران، في الفرنسية والانكليزية Latran، وفي الايطالية **Laterano**. إسم موقع وقصر يعود بملكيته لدولة حاضرة الفاتيكان. كان في الأساس قصر لاتيراني **Laterani**، صادره الامبراطور نيرون (٦٧)، ووهبه الامبراطور قسطنطين للكنيسة، فسكنه عدد من البابوات، كما عقدت فيه خمسة مجامع مسكونية بين ١١٢٣ و١٥١٢.

في هذا القصر جرى توقيع «معاهدة لاتران» في ١١ شباط ١٩٢٩ بين الكرسي الرسولي، ممثلاً بالكردينال غاسباري سكرتير الدولة، والزعيم الايطالي موسوليني.

وقد أسست هذه المعاهدة «دولة حاضرة الفاتيكان» Stato della Citta del Vaticano بهدف تأمين حرية كاملة للكرسي الرسولي في ممارسة سلطاته كحبر أعظم ورأس الكنيسة الكاثوليكية. كان ملك ايطاليا ينوي إعطاء الدولة البابوية بين ١٥ و٢٠ كلم م. من الاراضي. لكن موسوليني تمسك بحاضرة الفاتيكان فقط، أي بـ٠،٤٤ كلم م.. وكان له ما أراد.

وقد وضعت معاهدة لاتران حدًا لما كان يسمى «المسألة الرومانية» (راجعها في هذا الباب) المعلقة منذ ١٨٧٠. وقد أعدّت هذه المعاهدة لاتفاقية مالية ولكونكوردا بين الفاتيكان وايطاليا. وبموجبها تخلى البابا عن حقوقه في روما عن دول الكنيسة السابقة (في ايطاليا قبل تحقيق وحدتها). وبالمقابل، اعترفت بامتيازات للكنيسة الكاثوليكية. صادق البرلمان الايطالي على المعاهدة في ايار-حزيران ١٩٢٩، والفاتيكان في ١٥ حزيران ١٩٢٩.

ثمة تطوران مهمان عرفتهما هذه المعاهدة: الأول، عندما عادت الجمهورية الايطالية وأكدت عليها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وقيام الجمهورية الايطالية (المادة ٧ من دستور الجمهورية الصادر في ٢٧ كانون الاول ١٩٤٧). والثاني، عندما حلّت كونكوردا ١٨ شباط ١٩٨٤ محل معاهدة لاتران بتثبيت الفصل الواقعي القائم بين الكنيسة والدولة الايطالية؛ ففقدت الكاثوليكية، بموجب هذه الكونكوردا صفتها كدين للدولة في ايطاليا. ووقع عليها الكاردينال كازارولي رئيس «الحكومة» الفاتيكانية، وبتينو كراكسي رئيس الحكومة الايطالية.

الجدير ذكره انه على أثر معاهدة لاتران أصدرت دولة الفاتيكان، قبل اسبوع من مصادقتها على المعاهدة، أي في ٧ حزيران ١٩٢٩، دستورها الذي نصّ على

توقيع معاهدة لاتران.



صلاحيات مختلف السلطات، مع التأكيد على اعتبار البابا رأس الكنيسة ورئيس الدولة مطلق السلطات.

□ **لاهوت التحرير:** مسألة متعلقة مباشرة بالكنيسة الكاثوليكية والبابوية بسبب أن أصحابها والداعين لها هم رجال دين كاثوليك، وأن ساحة عملها الأساسية بلدان ودول أميركا اللاتينية حيث أكبر المجموعات الكاثوليكية المؤمنة بالعقيدة الكاثوليكية والممارسة لطقوسها وشعائرها (راجع بصددها: «أميركا اللاتينية»، ج٣، ص٢٢٧-٢٢٨).

□ **الماسونية في رسائل الكرسي الرسولي:** كان البابا إكليمنضوس الثاني عشر هو أول البابوات الذين أدانوا الماسونية السرية في ٤ ايار ١٧٣٨، في إحدى براءاته In Eminenti، وبعض ما جاء فيها: «... فتراهم يقسمون اليمين على التوراة، وتحت طائلة أشد العقوبات بأنهم سيكتمون دائمًا أبدًا أسرار وأعمال جمعيتهم. فالماسونيون لو لم يضمروا الشر لما عملوا في الخفاء. فمن عمل الشر أبغض النور... فبعد أخذ رأي إخوتنا الكرادلة، وبعلمنا التام، وبقوة سلطتنا الرسولية حكمنا وقضينا بأن هذه الشركات والجماعات الفرماسونية، أو ما شابهها، يجب رذلها ونفيها. وبناء عليه نحظر باسم الطاعة المقدسة على كل المؤمنين، وعلى كل فرد من أفرادهم من أي مرتبة أو حالة كانوا إكليريكيين أو علمانيين أو رهبانًا أن ينشئوا جمعيات ماسونية أو ينشروها، أو يساعدوها، أو يدخلوا فيها أو يقبلونها في بيوتهم، أو يحضروا حفلاتها، وذلك تحت طائلة الحرم، يسقط فيه المؤمن بذات الفعل وبدون تنبيه خاص. ونحفظ لنا ولخلفائنا الحل من هذا الخطأ، ولا نسمح لأحد أن يحل منه دون أذننا، ما عدا ساعة الموت».

وأتى البابا بنديكتوس الرابع عشر ليثبت حرم البابا إكليمنضوس الثاني عشر في ١٨ ايار ١٧٥١، خاصة في ما يتعلق بالسر الماسوني والحلف على الكتاب المقدس بعدم إفشاء السر.

أما البابا لاون الثالث عشر في رسالته «الجنس البشري» العام ١٨٨٤، فقد شدّد على ان لا عقيدة للماسون ولا حقيقة، وادان الطابع السري والخفي للماسونية.

وتأتي إدانة الماسونية في عصرنا الحاضر في المادة ٢٣٣٥ من نظام القانون الكنسي القديم المعمول به منذ ١٩١٧ والذي يحرم بذات الفعل كل من ينضوي إلى الماسونية، ويحفظ الحل منه للكرسي الرسولي.

أما القانون الجديد الذي عمل به ابتداء من ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٣، فقد حلّ فيه القانون ١٣٧٤ مكان القانون ٢٣٣٥ من القانون القديم، من دون أن يأتي على ذكر الماسونية. أما بالنسبة إلى الإكليروس فهنالك المنع أو الحرم إذ لا يستطع الكاهن ان يحتفل بالاسرار ولا ان يعطي البركات. أما بالنسبة إلى العلمانيين فهنالك منع من تقبل الاسرار.

ولكن بعد المجمع الفاتيكاني الثاني أظهرت الكنيسة انفتاحًا على كل البدع والمنظمات المعادية لها، ومن بينها الماسونية. وقد ظهر تفهم بالنسبة إلى الماسونيين الذين يؤمنون بالله، أي المنتمين إلى المحافل النظامية. لذا تركت الكنيسة تقرير المواقف، حسب حالات البشر وظروفهم، للسلطات الكنسية المحلية، غير رافضة الحوار.

وقد يكون السبب في تليين موقف الكنيسة من الماسونية سعي هذه الأخيرة في ان تكون أكثر وضوحًا في تعاليمها الحاضرة مما كانت عليه في الماضي.

فالكنيسة، يقول الماسون، ليّنت موقفها من الماسونية بعد المجمع الفاتيكاني الثاني، مما دعا «الشرق الكبير» إلى تعديل مواقفه هو ايضًا.

وبعد ترو وصمت، تكلمت الكنيسة الكاثوليكية تباعًا وبدأت تحدّد موقفها بوضوح من الماسونية المعاصرة:

- في إعلان للأساقفة الألمان في ١٢ ايار ١٩٨٠، وبعد ستة أعوام من الحوار مع المحافل الماسونية المتحدة الكبرى في المانيا، صدر عن الأساقفة رأي مفاده ان الانتماء المزدوج إلى الكنيسة والماسونية في آن معًا غير ممكن لسببين: عقائدي وعملي.

- عشية تطبيق القانون الكنسي الجديد في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٨٣، أعلن مجمع العقيدة والايمان بشخص الكردينال جوزف راتزنغر وأمين السر المطران جيروم هامر ان حكم الكنيسة السلبي لم يتغير بسبب المبادىء التي لا تتوافق مع عقيدة الكنيسة وتعاليمها.

- في ٢٣ شباط ١٩٨٥، ظهر تعليق لمجلة أوسيرفاتوري رومانو يؤكد عدم التوافق في الانتماء المزدوج للكنيسة الكاثوليكية وللماسونية في آن. فالمسيحي الكاثوليكي لا يستطيع عيش علاقته مع الله بطريقة مزدوجة: الأولى إنسانية فوق كل دين ومذهب واعتراف Supraconfessionnelle، الثانية شخصية وداخلية، ألا وهي مسيحيته.

- في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٨٥، صدر عن

الفاتيكان تصريح موضوعه «روما والماسونية»، وأذاع المركز الكاثوليكي للاعلام في لبنان، بصدده، تعليقًا للأب بيرتران دو ماجوري اليسوعي، هذا نصه: «فوجىء الكثيرون من الناس بالتصريح الصادر عن الكرسي الرسولي في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٨٥ حول الجمعيات الماسونية. فالنص الذي نشر بأمر من قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، والذي يشير إلى عدم التوافق بين مبادىء الماسونية وعقيدة الكنيسة، يمنع أي كاثوليكي من الانتماء المزدوج إلى الكنيسة وإلى الماسونية غير مميز بين المحافل المناهضة للاكليروس والمحافل المتساهلة حياله: فالمؤمنون الذين ينتمون إلى الجمعيات الماسونية يقعون في حال الخطيئة الجسيمة. ولا يحق لهم الاقتراب من المناولة المقدسة».

(عن الخوري جان بول أبو غزالة، بمجلة «الرعية»، تصدر عن مطرانية بيروت المارونية، العدد ٣٣٧، تشرين الثاني ١٩٩٨، ص٧٨-٨٠).

بمثل ما أطلق المجمع الفاتيكاني الثاني مرحلة جديدة كل الجدة في تاريخ علاقة الكنيسة الكاثوليكية بالاديان الباقية، كذلك أطلق هذا لمجمع، وبعده القانون الكنسي الجديد في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٨٣، مرحلة جديدة كل الجدة ايضًا في علاقة الكنيسة الكاثوليكية بمختلف الجمعيات والمجموعات وعلى رأسها الماسونية. وستكون الايام حافلة، دون شك، بمختلف المناقشات والتطورات التي يصعب التكهن بطبيعة تغييراتها.

□ **المجامع المسكونية:** المجمع، في اللاتينية Concilium (الجامع، العالمي، المسكوني) هو ما يأمر بعقده البابا بسلطانه الرسولي ويدعو إليه الأساقفة، للبحث في أمر مهم لخير الكنيسة، لدحض هرطقة أو لإنشاء تعليم أو لتوضيح عقيدة. وقد أنكر الأرثوذكس على المجامع صفة المسكونية بدءًا من المجمع الثامن الذي عقد في القسطنطينية للمرة الرابعة سنة ٨٦٨. وقد جرى في الكنيسة، حتى اليوم (أواخر ١٩٩٨) ٢١ مجمعًا مسكونيًا:

- الاول، عقد في نيقية سنة ٣٢٥ على عهد البابا سلفستروس الاول والامبراطور قسطنطين الكبير، وأدان أريوس الذي أنكر ألوهة المسيح، وفي هذا المجمع وضع القسم المختص بألوهة المسيح في قانون الايمان.

- الثاني، عقد في القسطنطينية لاول مرة سنة ٣٨١ على عهد البابا داماسيوس الاول والامبراطور تاودوسيوس الكبير، وأدان هرطقة مكدونيوس البطريرك القسطنطيني (٣٤١-٣٦٢) الذي أنكر ألوهة الروح القدس. وفيه اكتمل قانون الايمان بشأن الروح القدس والمعمودية والكنيسة الجامعة المقدسة الرسولية.

- الثالث، عقد في أفسس سنة ٣٤١ على عهد البابا سالتينوس والملك تاودوسيوس الصغير، وأدان نسطوريوس الذي قسّم أقنوم الابن إلى أقنومين، وأنكر أمومة العذراء لله. وفيه تحددت عقيدة مريم والدة الله. فهي لم تلد اللاهوت، بل ولدت الناسوت، بلا زرع بشري، وهذا الناسوت خال من كل شائبة، مثلها، وبالتالي متحد باللاهوت منذ قبول العذراء الحبل بالابن الالهي.

- الرابع، عقد في خلقيدونية سنة ٤٥١ على عهد البابا لاون الاول الكبير والملك مركيانوس، ضد أوطيخا القائل إن في المسيح طبيعة واحدة إلهية، وإن جسد المسيح ناقص، فاللاهوت يكمل ما نقص في الناسوت. وفيه تحددت عقيدة الكنيسة بالطبيعتين بالمسيح متحدتين غير ممتزجتين ولا مختلطتين، في أقنوم واحد هو ابن الله.

- الخامس، عقد في القسطنطينية (للمرة الثانية) سنة ٥٥٣ على عهد البابا فيجيليوس والملك يوستنيانوس الاول، ضد أصحاب الطبيعة الواحدة الذين ارادوا إبطال أعمال المجمع الخلقيدوني، وضد أويجانيوس القائل إن الارواح كانت ملائكة ولكنها متى وقعت في الخطيئة تجسدت عقابًا لها، وإن جهنم ستضمحل ويخلص الهالكون بمن فيهم الشيطان.

- السادس، عقد في القسطنيطينة (للمرة الثالثة) سنة ٦٨٠ على عهد البابا سافارنيوس (توفي قبل انعقاد المجمع، فأصبح المجمع في عهد البابا أغاتون والملك هرقل ثم الملك قسطنطين الليحاني)، ضد البطاركة والأساقفة الذين قالوا إن في المسيح مشيئة واحدة إلهية. وهؤلاء هم: سرجيوس بطريرك القسطنطينية، تاودروس أسقف فاران، كيروس بطريرك الاسكندرية، بيروس وبطرس وبولس بطاركة القسطنطينية، مكاريوس بطريرك انطاكية...

- السابع، عقد في نيقية (للمرة الثانية) سنة ٧٨٧ على عهد البابا أدريانوس الاول والملكة إيريني الوصية على ابنها القاصر قسطنطين السادس، ضد محطمي الأيقونات، وكانوا هذه المرة من ملوك بيزنطية: لاون الأيصوري الذي استلم الملك سنة ٧١٦، ثم ابنه قسطنطين الزيلي، أو كما يقال له «كوبرنيموس».

هذه المجامع السبعة تقر بها، وبقانونيتها، كنيسة الروم الملكيين الأرثوذكس، وبعدها صار الانفصال.

– الثامن، عقد في القسطنطينية (للمرة الرابعة) سنة ٨٦٨ على عهد البابا أدريانوس الثاني والملك باسيليوس المكدوني، ضد فوتيوس، وفيه شقت الكنيسة بين شرقية وغربية.

وبعد هذا المجمع عقدت أربع مجامع متوالية في اللاتران (روما):

– المجمع اللاتراني الاول (المسكوني التاسع) سنة ١١٢٣ على عهد البابا كالستوس الثاني. –المجمع اللاتراني الثاني (المسكوني العاشر) سنة ١١٣٩ على عهد البابا إينوشنسيون الثاني. –المجمع اللاتراني الثالث (المسكوني الحادي عشر) سنة ١١٧٧ على عهد البابا اسكندر الثالث وصدق هذا المجمع على معاهدة البندقية (١١٧٧) بين البابا والامبراطور، وحرّم الكاتار. – المجمع اللاتراني الرابع (المسكوني الثاني عشر) سنة ١٢١٥ على عهد البابا إينوشنسيون الثالث، وفيه وضعت شريعة الزواج والحق القانوني، وفرض الاعتراف والمناولة الفصحية.

– المجمع المسكوني الثالث عشر، معروف بمجمع ليون (مدينة فرنسية) الأول سنة ١٢٤٥ على عهد البابا إينوشنسيون الرابع.

– الرابع عشر، معروف بمجمع ليون الثاني سنة ١٢٧٤ على عهد البابا غريغوريوس العاشر والملك البيزنطي ميخائيل الثامن الباليولوغوس لاتحاد الكنيستين الشرقية والغربية. لم يدم هذا الاتحاد طويلاً. وحضر هذا المجمع ايضًا ملك الأراغون جاك الأول.

– الخامس عشر، عقد في فيينا سنة ١٣١١ على عهد البابا إكليمنضوس الخامس، وحلّ هذا المجمع جمعية الهيكليين Les Templiers.

– السادس عشر، عقد في مدينة كونستانس سنة ١٤١٥ على عهد غريغوريوس الثاني عشر.

– السابع عشر، يدعى المجمع الفلورنتيني، عقد في ثلاثة مواضع: في بال سنة ١٤٣١، في فراره سنة ١٤٣٨، وفي فلورنسا سنة ١٤٣٩، وكلها على عهد البابا أوجانيوس الرابع، لأجل اتحاد الكنيستين الشرقية والغربية، وكان حاضرًا الملك البيزنطي يوحنا الثامن الباليولوغس، ووقعه الجميع في ما عدا مرقس مطران أفسس. وهذا الاتحاد لم يدم طويلاً ايضًا.

– الثامن عشر، معروف باللاتراني الخامس، سنة ١٥١٢–١٥١٧ على عهد البابا يوليوس الثاني.

– التاسع عشر، معروف بالتريدنتيني (نسبة إلى مدينة ترانت، أو مجمع ترانت)، دام من ١٥٤٥ إلى ١٥٦٣، على عهد البابوات: بولس الثالث ويوليوس الثالث ومرسال الثاني وبولس الرابع. كان مجمعًا إصلاحيًا وموجهًا ضد تعاليم مارتن لوثر وجان هس وجان فيكلاف وجان كالفان... الذين أسسوا البروتستانتية بمختلف بدعها وشيعها.

– العشرون، معروف بـ المجمع الفاتيكاني الاول، سنة ١٨٦٩–١٨٧٠ على عهد البابا بيوس التاسع الذي كان قد حدد عقيدة الحبل بلا دنس، ثم دعا إلى عقد مجمع مسكوني لبحث قضايا إيمانية وترتيبية. فتم هذا المجمع (الفاتيكاني الاول) على أربع مراحل: الأولى في ٨ كانون الاول ١٨٦٩ (الافتتاح)، ثم المرحلة الثانية (٦ كانون الثاني ١٨٧٠) التي تم فيها الاعتراف بقرارات مجمع ترانت وتثبيته، ثم المرحلة الثالثة التي دحضت آراء وتيارات تلك الفترة (القرن التاسع عشر)، ثم المرحلة الرابعة التي بحثت فيها العصمة البابوية وأُقرت. وفي تلك الفترة كانت الحرب الفرنسية–الالمانية مستعرة، وما إن احتلت القوات الايطالية روما حتى أعلن البابا تأجيل انعقاد ما بقيٍ من جلسات المجمع المقررة إلى موعد يتم تحديده لاحقًا. والجدير ذكره انه مع احتلال القوات الايطالية (قوات الوحدة الايطالية) بدأ ما سمّي بـ«المسألة الرومانية».

– الحادي والعشرون، المعروف بـ«المجمع الفاتيكاني الثاني»: راجع الموضوع التالي.

□ **المجمع الفاتيكاني الثاني**: هو المجمع المسكوني الحادي والعشرون.

لم تسمح الحربان العالميتان، الأولى والثانية، بإيجاد الظرف المناسب لعقد مجمع من جديد، وإنما استمر التحضير لانعقاد المجمع الفاتيكاني الثاني الذي شهد انعقاد أولى جلساته في ١١ تشرين الاول–٨ كانون الاول ١٩٦٢. ثم عقدت الجلسة الثانية في ٢٩ ايلول–٤ كانون الاول ١٩٦٣؛ ثم الثالثة في ١٤ ايلول–٢١ تشرين الثاني ١٩٦٤؛ ثم الرابعة في ١٤ ايلول–٨ كانون الاول ١٩٦٥. والبابا الذي دعا إليه وأشرف على جلسته الأولى يوحنا الثالث والعشرون (توفي في ١٩٦٣)، ثم على الجلسات الأخرى البابا بولس السادس. واشترك في أعمال المجمع ٢٠٠٠

مشترك بين أب مجمعي (بطاركة وأساقفة وآباء) وإختصاصيين في الأمور الدينية وعلمانيين إضافة إلى مراقبين من غير الكاثوليك.

انعقد المجمع الفاتيكاني الثاني تحت شعار «تحديث الكنيسة وتحقيق الوحدة المسيحية». وكان بمثابة عنوان لمرحلة جديدة مهمة في تاريخ الكنيسة من حيث سعيه إلى تقديم تحديد جديد لدور الكنيسة في العالم. وقد أصدر عدة نصوص، تناول النص الأول موضوع الليتورجيا (الطقوس، الشعائر المسيحية) التي اعتبرت في قلب الحياة المسيحية بمشاركة فعالة من المؤمنين. ثم الدستور الكنسي الذي التقى إلى حد كبير، مع ما أتت به تعاليم المجمع الفاتيكاني الاول الذي تناول أولوية البابا كرأس للكنيسة. وأما الأساقفة فهم «خلفاء الرسل»، ويشكلون حول البابا، ومعه، الجماعة المسؤولة عن الكنيسة المسكونية. ودور العلمانيين، كملتزمين في هذا العالم، تحدده مشاركتهم، وبموجب ما يرون وتبعًا لطرائقهم، في المهمة الرسولية للكنيسة. وقد أحلّ هذا المجمع قضية الوحدة الكنسية محلاً بالغ الأهمية في أعماله بقوله إن الكنيسة الرومانية (الكاثوليكية)، بتمسكها بهويتها وبرسالتها اللتين تضعانها في قلب العمل الوحدوي للكنائس، فإن المجمع يؤكد أن إعادة إقامة هذه الوحدة ستكون ثمرة ليس لعودة كل المسيحيين إلى أحضان الكنيسة الكاثوليكية، بل ثمرة السعي المشترك والحوار الأخوي بين الكنائس كافة.

نص آخر بدا فيه أن ممثلي الكنائس العربية لعبوا فيه دورًا رئيسيًا، وذلك في إعطاء «الاسلام» مكانة رئيسية في أعمال المجمع، ما حدا بالبابا بولس السادس إلى تأليف لجنتين لصياغة النصوص المجمعية.

فبعد مناقشات مستفيضة تمّ اعتماد النصين التاليين:

١– «يطال موضوع الخلاص كل الذين يؤمنون بالخالق، وبدرجة أولى، المسلمين، الذين بسبب كونهم يعبرون عن تعلقهم بدين ابراهيم، يعبدون وإيانا الإله الواحد الرحيم الذي سيحاكم البشر في اليوم الآخر».

٢– «تنظر الكنيسة بتقدير للمسلمين الذين يعبدون الإله الواحد الحي القيوم، الرحيم، القادر، خالق السماء والارض الذي خاطب البشر، وهم يجهدون حتى تنصاع أرواحهم بملئها إلى المشيئة الإلهية حيثما كانت، كما ابراهيم الذي يعود إليه الدين الاسلامي إراديًا، والذي أسلم إلى الله. وبالرغم من ان المسلمين لا يعتبرون يسوع المسيح إلهًا وإنما يجلّونه كنبي، إلا أنهم يقدسون والدته العذراء مريم حتى انهم احيانًا يدعون إليها بكثير من التقوى. وإضافة إلى ما سبق ينتظر المسلمون كذلك يوم الحساب الذي يحاسب الله فيه كل البشر المبعوثين من الموت. وهم يقدرون كذلك الاخلاق في الحياة، ويتقربون إلى الله بالصلاة والزكاة والصوم. وصحيح انه، عبر القرون، نشأت اختلافات ونمت أحقاد عديدة بين المسلمين والمسيحيين إلا ان المجمع الفاتيكاني الثاني يدعو إلى نسيان الماضي والعمل بإخلاص للوصول إلى تفاهم مشترك بغية التوصل معًا لحماية وتأمين العدالة الاجتماعية، والقيم الاخلاقية والسلام والحرية لكل البشر» (هذان النصان منقولان، بتعريبهما الحرفي، عن «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٩٠، ج٤، ص٤٤٢–٤٤٣).

ولقد أثار هذا المجمع، داخل الكنيسة وخارجها، جدالاً دينيًا وسياسيًا قويًا سواء في اوروبا أو في المنطقة العربية، أو لدى اليهود. ومن المفيد ان ننقل، الآن، وجهة نظر يهودية حول هذا المجمع التي كان اعتراضها الرئيسي منصبًا على اللهجة الضعيفة جدًا التي صيغ فيها اعلان الكنيسة الكاثوليكية حول مسألة «تنقية التعاليم المسيحية من رواسب العداء للسامية وإقامة حوار صريح بين الكنيسة الكاثوليكية واليهودية».

تقول وجهة النظر هذه إن تلك اللهجة الضعيفة جدًا جاءت لإرضاء الاحبار المحافظين في الادارة البابوية، وكذلك نتيجة للضغوط التي مارسها المطارنة والسياسيون العرب.

أما النقطة الثانية التي أثارها مراقبون يهود وغير يهود فكانت ان المجمع الفاتيكاني الثاني اضطر، حين بحث قضية اليهود (Nostra Aete,n4)، ان يأخذ في الاعتبار حقائق مهمة أخرى ترتبط بوجوده ومصالحه في البلاد العربية. فتحت إسم مستعار كتب مالاخي مارتن سنة ١٩٦٥ (جورج إميل عيراني، «البابوية والشرق الأوسط»، نقله إلى العربية بولس سّروع، دار ملفات، ص٣١–٣٢؛ نقلاً عن F.E.Cartus,«VaticanII and the Jews. Commentary, 39/1, Jan.1965, p21-22.

«إن الفاتيكان جسّاس بالنسبة إلى الضغوط العربية لأسباب متنوعة، أولها أن غالبية الكاثوليك في الشرق الأوسط يعيشون في البلاد العربية، يتكلمون العربية لغتهم اليومية، وبعضهم يتحدر من أصل إسلامي. إن الأماكن المقدسة الرئيسية موجودة في الاردن، كما ان الجزء الأكبر من ممتلكات الكنيسة:

اراضي، أديرة، مدارس، كنائس... موجود على الاراضي العربية. أضف إلى هذا ان غالبية المسيحيين غير التابعين للفاتيكان يعيشون في البلاد العربية، ويشاركون في الحضارة العربية. أخيرًا ان سياسة الفاتيكان الخارجية مرتبطة بالسياسة الخارجية لايطاليا، ما يعني، بين أمور أخرى، ان المصالح الكنسية المالية مرتبطة بالمصالح المالية للعاصمة الايطالية. وبما ان الاسواق الطبيعية لايطاليا تقوم على الشواطىء الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط، أي بلاد المغرب والشرق الأوسط، فإن المحافظة على صداقة حكام هذه البلاد واجبة قدر المستطاع».

☐ **المسألة الرومانية:** من غير الممكن فهم الظروف والأسباب المحيطة بإقامة «دولة حاضرة الفاتيكان» من غير الرجوع إلى هذه المسألة «المسألة الرومانية»، فما المقصود بها؟.

تعود نشأة هذه المسألة إلى العام ١٨٤٨. ففي تشرين الثاني ١٨٤٨، وفي سياق مسار الوحدة الايطالية، وقعت انتفاضة في روما اضطرت البابا بيوس التاسع إلى مغادرة المدينة. الأمر الذي مكّن الحركة القومية الايطالية، التي كان يقودها ماتزيني سياسيًا، وغاريبالدي عسكريًا، من إعلان الجمهورية الرومانية (نسبة إلى روما التي كانت دولة بابوية) في شباط ١٨٤٩.

وكان دستور سردينيا الدستور الوحيد، بين دساتير الدول الايطالية المنضمة الواحدة بعد الأخرى إلى الوحدة، الذي نجا من السقوط. إذ كان قد لعب دور النواة الدستورية لسياسة التوحيد التي اتبعتها أسرة سافواي Savoie المالكة. فأخذت تمتد أحكامه تباعًا إلى سائر أجزاء الارض الايطالية بأسرها.

على أثر انتفاضة روما، ثم إعلان الجمهورية الرومانية (١٩٤٩)، بادر لويس نابوليون (نابوليون الثالث) إلى إرسال قوة عسكرية فرنسية احتلت المدينة وطردت قوات الجمهورية الايطالية منها طوال ربيع ذلك العام. وقد استبقى الفرنسيون حامية في المدينة لضمان الحقوق الاقليمية للبابا العائد إلى الفاتيكان.

عندما أعلنت مملكة ايطاليا عام ١٨٦١، بقيت روما خارج حدودها وغير منضمة إليها. فأصبحت روما، والحال هذه، «الجزء السليب» من اراضي المملكة الايطالية، وبالتالي قبلة المشاعر القومية المتأججة. فحاول غاريبالدي، في صيف ١٨٦٢، فتح المدينة، ولكن القوات الفرنسية حالت دون نجاحه في مسعاه. وبعد أربعة أعوام، سحب نابوليون الثالث القوات الفرنسية من روما لتقديره بأن الايطاليين قد تخلوا عن طموحاتهم في ضمها. فما كان من غاريبالدي إلا أن عاود هجومه لاحتلال المدينة، الأمر الذي دفع فرنسا عام ١٨٦٧ إلى إرسال وحدات عسكرية ما لبثت ان اصطدمت بغاريبالدي والحقت به الهزيمة.

حاولت فرنسا تسوية المشكلة الرومانية عن طريق المؤتمرات الدولية. إلا ان القوات الفرنسية اضطرت إلى الانسحاب من روما إبان الحرب الفرنسية-البروسية عام ١٨٧٠. فاقتحم الجيش الايطالي روما، وأجري استفتاء شعبي في العام نفسه جاءت نتيجته لمصلحة انضمامها إلى الوحدة وبدأ تطبيق الدستور الوحدوي عليها في ٩ تشرين الاول ١٨٧٠، وأعلنت عاصمة لايطاليا.

وقد رفض البابوات الاعتراف بفقدان ملكيتهم لمدينة روما وسلطتهم عليها. والمشكلة الكبرى التي بدأت تجابه ايطاليا عندئذ كانت في أمر تحديد علاقاتها مع البابوية.

فالكنيسة الكاثوليكية، التي تأسست في روما بعد نشأة المسيحية في فلسطين بقليل، قد اتخذت روما عاصمة لها منذ ان اضمحلت الامبراطورية الرومانية القديمة، وقد اعترفت جميع الدول المسيحية، وحتى الدول غير المسيحية، بوضع البابوية الدولي في الدولة الخاصة بها. ولحل هذه المسألة، قد انفردت الحكومة الايطالية باتخاذ القرار بشأنها، بعد ان استعصى عليها الاتفاق مع البابا لايجاد مخرج لها، وذلك بشكل قانون صدر في ١٣ ايار ١٨٧١، وهو معروف بـ«قانون الضمانات» الذي هدف إلى إعطاء البابوية ضمانات سياسية ومالية لكي تمارس مهمتها الدينية في ايطاليا والعالم بحرية تامة.

وهذا القانون قد اعتبره مجلس الدولة الايطالي قانونًا أساسيًا للمملكة، الأمر الذي جعله قانونًا دستوريًا ومن صلب النظام الدستوري.

إلا ان البابوية قد أبت ان تقبل به، واعتبر البابا نفسه سجينًا في حاضرة الفاتيكان، وبقي بالفعل ممتنعًا عن مغادرته طيلة حياته، في حين ان العلاقات الرسمية كانت منقطعة بين الدولة الايطالية والبابوية، إلى ان توافق موسوليني، في اوائل العهد الفاشي، إلى الدخول بمفاوضات دقيقة مع البابوية، فكانت بنتيجتها المعاهدة التي أسفرت عنها، وهي معاهدة لاتران في ١٩٢٩ (راجع «لاتران،

معاهدة» في هذا الباب). وبموجب هذه المعاهدة تأسست «دولة حاضرة الفاتيكان» الحالية، التي أصبحت دولة كسائر الدول في المجموعة الدولية المعاصرة.

☐ **وثيقة بابوية ضد النازية:** وثيقة بابوية (البابا بيوس الحادي عشر) حملت عنوان Mit Brennender Sorge تاريخ ١٤ آذار ١٩٣٧، ندّد فيها البابا، وبشكل رسمي (غير اعتيادي تبعًا للحيادية المرسومة في المجال السياسي للفاتيكان) بالنازية وممارساتها الفكرية والعملية. ففي حين كان النازيون ينتظرون أخبارًا من روما طيبة تأتيهم عن أنصارهم الفاشيين الذين كانوا يسجلون تقدمًا تلو تقدم تحت زعامة موسوليني، فاجأهم الفاتيكان، كما فاجأ العالم، بهذه الوثيقة، غير المتوقعة، التي تعلن شجب الفاتيكان للمارسات النازية كافة وغضبه إزاء مجموع ما يقترفه النازيون في المجال الديني وبالنسبة إلى قضايا حقوق الانسان. وندد كذلك بالخروقات الكثيرة التي يمارسها النازيون في حق الاتفاقية (كونكوردا) التي كان الفاتيكان قد عقدها مع المانيا النازية في ١٩٣٣، وبالضغوط التي تمارس ضد الكاثوليك الالمان. كما عبّر البابا بيوس الحادي عشر عن عزم الفاتيكان على العمل بكل قوة للدفاع عن المضطهدين، وعن شجبه للايديولوجية النازية، مشبّهًا مفاهيم العرق والدولة والشعب بأوثان مجوسية تقف ضد حكم الله وإرادته.

كان هذا الموقف البابوي مناقضًا مع موقف الحكومة الايطالية، وهو أمر يخرق الاعراف المعمول بها، كما انه بدا متناقضًا مع الاتفاقية الفاتيكانية-الالمانية.

الحقيقة ان الفاتيكان، الذي ظلّ صامتًا لفترة من الزمن طويلة قبل ان ينفجر بهذه الإدانة القوية، لم يكن قد أخلد لصمت كلي على أي حال. فبين الحين والآخر كان يعبر عن غضب من هنا وشجب من هناك، وكان قد بدأ يستثير غضب الفاشيين الايطاليين، أنصار هتلر، فاندفعوا إلى الاعتداء على الكنائس والرهبان.

فالعام ١٩٣٤ كان قد شهد، بعد شهور قليلة من توقيع الاتفاقية بين الفاتيكان والمانيا النازية، أول تصادم بين البابا بيوس الحادي عشر والسلطات الالمانية، وراح هذا التصادم يتفاقم حتى وصل إلى انفجار ١٩٣٧. ففي أوائل نيسان ١٩٣٤، كان النازيون الالمان قد لاحظوا ان الشبيبة الكاثوليكية لا يخضعون بما فيه الكفاية لسلطة القوميين الاشتراكيين (النازيين)، ما جعل بالدر فون شيراخ، زعيم الشبيبة الهتلرية يقول: «سوف لن نتوقف ابدًا أمام جماعات الشبيبة الكاثوليكية، بل نطالب ان تخضع الشبيبة كلها لتربية الدولة لها...».

على الفور، طمأن البابا بيوس الحادي عشر الشبان الالمان بأنه يقف إلى جانبهم مؤكدًا ان «الفاتيكان سوف لن يتوانى عن قول الحقيقة والدفاع عنها وعن حقوق الضمير والايمان الكاثوليكيين. فلو غابت الكنيسة لن يبق من المسيحية نفس يذكر. والمثال الالماني يظهر لنا ان ما تبقى من الكنيسة هناك إنما هو مسيحية مزيفة، هي في حقيقتها كفر بكل معنى الكلمة...».

يومها، وعلى رغم جهود البابا، دمج النازيون الشبان الكاثوليك قسرًا في منظماتهم الهتلرية جاعلين لهذه المنظمات وحدها الحق في تربية النشء. أما الفاتيكان فاضطر للسكوت بعد ذلك خوفًا من حدوث الأسوأ. ولكنه في ١٩٣٧، وجد ان الصمت لم يعد ممكنًا ومجديًا، فكانت تلك الوثيقة التي سجلت أول موقف حاسم وقفه الفاتيكان في القرن العشرين ضد ايديولوجية من الايديولوجيات (عن ابراهيم العريس، «الحياة»، ١٤ آذار ١٩٩٢) (راجع الباب التالي: «الفاتيكان والنزاع العربي-الاسرائيلي»، لا سيما صفحاته الأخيرة).

الفاتيكان والنزاع العربي–الاسرائيلي

(المراجع الرئيسية لهذا الباب: جورج اميل عيراني، استاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية الاميركية، «البابوية والشرق الاوسط»، نقله إلى العربية بولس سروع، راجع الترجمة ودقق في الصياغة فكتور الكك، دار ملفات، ط١، ١٩٩٧؛ و«موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج٤، ط٢، ١٩٩٠، ص٤٤٣؛ و«معجم اللاهوت الكتابي»، دار المشرق، بيروت؛ ورضا هلال، كاتب وصحافي مصري «الحياة»، ٢٩ آذار ١٩٩٨، ص٢٢؛ ورندة تقي الدين، مديرة مكتب «الحياة» في باريس، «الحياة»، ٢٤ نيسان ١٩٩٨، ص١٩؛ وشفيق المصري، استاذ جامعي في العلاقات الدولية والقانون الدولي، «النهار»، ٩ ايار ١٩٩٧، ص١٤؛ وهنري مادلين، اب يسوعي، رئيس تحرير مجلة «دراسات» Etudes الشهرية اليسوعية، باريس، «لوموند ديلوماتيك»، ايار ١٩٩٨؛ والأرشيف الإخباري اليومي الذي ينظمه المؤلف منذ نحو عقدين ويعتمده مرجعًا رئيسيًا في عمله).

لمحة موجزة في ثوابت الفاتيكان وسياسته إزاء هذا النزاع: ثمة ثابتة أولى في موقف الفاتيكان من القضية الفلسطينية وهي عدم اعترافه بدولة اسرائيل منذ نشوئها سنة ١٩٤٨ حتى بعد مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١، وما سبقه وما أعقبه من توالي اعترافات الدول الاسلامية والعربية بها. وبالرغم من وجود بعض العلاقات غير الرسمية التي كانت قائمة بين بعض الهيئات الفاتيكانية والكنائس في اسرائيل (فلسطين المحتلة)، وبالرغم من ان البابا كان يستقبل، في بعض الاحيان، شخصيات اسرائيلية، بقي التمثيل الرسمي غير متبادل بين الدولتين.

أما الثابتة الثانية في موقف الفاتيكان فإنما تختص بمدينة القدس. فمنذ حرب حزيران ١٩٦٧ واحتلال اسرائيل هذه المدينة، أصدر الفاتيكان بيانًا نبّه فيه المحتل بأن القدس لا يمكن ان تمتلكها أية دولة لا تعترف بالمدينة تراثًا للأديان الثلاثة من مسيحيين ومسلمين ويهود. وشدّد البيان على ان المدينة يجب ان تبقى مفتوحة دون أي تمييز لمعتنقي هذه الديانات، مؤكدًا كذلك على القيمة المعنوية الكبرى لكنيسة القدس بغض النظر عن عدد المؤمنين التابعين لها.

وغالبًا ما تضمنت خطابات البابا ورسائله تركيزًا على «الطابع الخاص المتميز» للقدس. وفي ١٠ نيسان ١٩٧٤، وقف الفاتيكان موقفًا رسميًا بالنسبة إلى المدينة يؤكد على ضرورة العمل للوصول إلى «ضمان دولي لوضع خاص للقدس، ونص قانوني لحماية الأماكن المقدسة، وضرورة إيجاد حل منصف وعادل للشعوب اللاجئة».

وبينما كان الفاتيكان يتكلم، بعد حرب حزيران ١٩٦٧، عن مشكلة «لاجئين» أو «شعوب لاجئة» و«أماكن مقدسة»... أخذ الفاتيكان يزيد من انتقاداته للسياسة التي تنتهجها اسرائيل في التعامل مع «فلسطينيي الداخل»، وذهب البابا بولس السادس إلى الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، واستقبل في ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٤، ولأول مرة في تاريخ الفاتيكان، جبريل شكري ممثلاً منظمة التحرير الفلسطينية، فكان ذلك أول لقاء مباشر بين الحبر الأعظم والمنظمة.

في كانون الاول ١٩٧٥، انتقدت وسائل الاعلام الصهيونية والصحف الغربية خطابًا للبابا تكلم فيه على «الحقوق والتطلعات المشروعة لمجموعة الشعب الفلسطيني الذي تعذّب كثيرًا».

وفي ٤ تشرين الاول ١٩٧٧، نشرت صحيفة «الأوسرفاتوري رومانو»، ناطقة باسم الفاتيكان، مقالاً يهاجم بعنف «سياسة الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية وغزة»، معتبرة ان هذه السياسة تجعل عودة الارض إلى سكانها العرب مشروعًا «غير قابل للتحقيق»، وان اتباع سياسة كهذه يقلب رأسًا على عقب «مشروع إقامة دولة فلسطينية».

لم يُدخل البابا يوحنا بولس الثاني تعديلاً جذريًا على السياسة التي انتهجها الفاتيكان في عهد سلفه البابا بولس السادس. واستقبل في ١٩٨٢ رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات. وقد عبّر في خطاباته ورسائله التي تناول فيها مشكلة الشرق الاوسط عن ضرورة الوصول إلى «حل شامل» للقضية الفلسطينية معتبرًا محاولات الصلح التي تمت (كامب ديفيد) «خطوة على الطريق». وفي سياق التطورات العالمية التي أنهت الثمانينات وأطلقت التسعينات، وخاصة بعد مؤتمر مدريد، وتحديدًا بعد اتفاق أوسلو في ايلول ١٩٩٣، وفي مسار المساعي التطبيعية العربية–الاسرائيلية، أقدم الفاتيكان على خطوة الاعتراف باسرائيل بموجب معاهدة ثنائية وقعتها الدولتان في ٣٠ كانون الاول ١٩٩٣.

معضلات الموقف الفاتيكاني إزاء هذا النزاع: يشكل النزاع الاسرائيلي–الفلسطيني العربي التحدي الأساسي لمصالح الكرسي الرسولي. ويتولد هذا التحدي من تراكمات من سوء الفهم بين الكاثوليك واليهود ومن موقف الكنيسة من الصهيونية. والمعضلة الأهم التي يواجهها الفاتيكان هي ان اليهودية «ديانة قائمة على قاعدة قومية وأمة ذات رسالة دينية». فهذا العامل، مضافًا إليه خلق دولة اسرائيل لـ«وطن قومي للشعب اليهودي» يضع الفاتيكان أمام مأزق كبير. ونشأ هذا المأزق في الأساس من الطبيعة الدينية للدولة اليهودية التي تتعارض جذريًا مع هدف البابوية بالتمييز بوضوح بين الشؤون ذات الطبيعة الدنيوية والشؤون ذات الطبيعة الروحية.

أما الوجه الآخر من المعضلة فيكمن في ان اهتمامات الكرسي الرسولي في النزاع العربي–الاسرائيلي تشتمل على مصير الاقليات المسيحية التي تقطن الاراضي المقدسة، ولا سيما في الضفة الغربية، وفي البلاد العربية الاسلامية، إضافة إلى وضع القدس والاماكن المقدسة.

وبدا في مجمل مسار علاقات الفاتيكان مع الجانبين، كما سيتبين معنا، ان المصالح المشتركة للكرسي الرسولي والدول العربية الاسلامية أكثر وضوحًا وأقل جدلاً من مصالح الكرسي الرسولي مع الدولة اليهودية.

البعثة البابوية وجامعة بيت لحم: مع وقوع نكبة فلسطين (ونكبة اللاجئين الفلسطينيين)، أنشأ الكرسي الرسولي مؤسستين تشرفان على المبادرات والمساعدات في الاراضي المقدسة وهما البعثة البابوية في فلسطين وجامعة بيت لحم.

١– البعثة البابوية: أنشئت في فلسطين بمبادرة البابا بيوس الثاني عشر، غايتها مساعدة اللاجئين الفلسطينيين عبر تأمين الخدمات التربوية، الثقافية، الدينية والانسانية لهم، وذلك قبل ان تنشىء الأمم المتحدة وكالة الأونروا للاهداف ذاتها. وكانت مكاتب البعثة الرئيسية في نيويورك ولها مكاتب اقليمية في بيروت والقدس وعمان ومكتب ارتباط في روما.

٢– جامعة بيت لحم: في ١٩٦٤، بعد زيارة البابا بولس السادس للاراضي المقدسة، اتضح للكرسي الرسولي انه يجب القيام بعمل فوري للحدّ من انهيار الطوائف المسيحية ولتحسين مستوى التعليم. وكخطوة محدّدة وقّع المجمع المقدس للكنائس الشرقية عقدًا مع أخوة المدارس المسيحية لادارة جامعة بيت لحم التي بدأت بالعمل في أول تشرين الاول ١٩٧٣. وقد أصبحت جامعة بيت لحم، مع مؤسسات تربوية أخرى في الضفة الغربية، مركزًا لتدريب قادة الدولة الفلسطينية المحتمل إنشاؤها في المستقبل.

وقد أثارت هذه الجامعة، بدورها التربوي وبدورها في الإسهام القوي في تثبيت الفلسطينيين في أرضهم، غضب السلطات الاسرائيلية. فتخوف

الحكومة الاسرائيلية من جامعة بيت لحم وغيرها من المؤسسات التربوية والثقافية الفلسطينية يعكس كيف ان التاريخ يمكن ان يعيد نفسه، لكن بطريقة معكوسة احيانًا كما في هذه المرة. ففي ١٩٢٢، قام حاييم وايزمن، الدبلوماسي الصهيوني الأبرز إذاك بمقابلة الكردينال غاسباري وزير خارجية الفاتيكان. في هذه المقابلة شرح وايزمن للكردينال أهداف الوطن القومي لليهود في فلسطين. وبعد شرح مفصل لما يقوم به المستوطنون الصهاينة من أعمال كجرّ المياه والتشجير والتعليم... نظر غاسباري إلى ضيفه وقال بالفرنسية متعجبًا: C'est Votre Université que je crains أي «إنها جامعتكم التي أخاف».

وبما ان الكرسي الرسولي يشرف مباشرة على جامعة بيت لحم فإن على السلطة الاسرائيلية في الضفة الغربية التزام الحذر الشديد في تقرير التضييق على الجامعة أو إغلاقها ولو بشكل موقت. إن أي ضرر يلحق بالجامعة التي يموّلها الفاتيكان سيهدد صيغة التعايش القائمة بين الفاتيكان والقدس. وبما ان النزاع بين الفلسطينيين والاسرائيليين متصل مباشرة بمصير الكاثوليك في الاراضي المقدسة فإن الكرسي الرسولي لا يسعه تبني سياسة المتفرج المحايد في النزاع. إلا انه كان عليه، من منطلق توفير قدرته على الدفاع عن مصالحه والمحافظة على صدقية تدخله في النزاع، ان يتبنى موقفًا علنيًا مبنيًا على عدم الانحياز.

في أعقاب حرب ١٩٦٧: لم يكن قد مرّ وقت طويل على انتهاء أعمال المجمع الفاتيكاني الثاني (راجع باب معالم تاريخية) الذي عنون لمرحلة جديدة في تاريخ الكرسي الرسولي حتى وقعت حرب حزيران ١٩٦٧ ووقعت فيها الاماكن المقدسة المسيحية تحت السيطرة الاسرائيلية، فحصل تطور في موقف الكرسي الرسولي من اسرائيل ينطوي على واقعية سياسية وجدت ترجمةً لها بما ارتآه الكرسي الرسولي من إجراء محادثات غير رسمية مع الحكومة الاسرائيلية بغية إيجاد صيغة مؤقتة لوضع المصالح الكاثوليكية في فلسطين، من دون ان يصل الأمر إلى درجة إقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل. وقد قام المندوب البابوي باتصالات عدة مع وزارة الخارجية الاسرائيلية كما مع وزارة الشؤون الدينية. أما في روما فكان الدبلوماسيون الاسرائيليون المعتمدون لدى الحكومة الايطالية يُستقبلون غالبًا في حاضرة الفاتيكان. واستقبل البابا بولس السادس وزير الخارجية الاسرائيلي آبا إيبان (١٩٦٩)، ورئيسة الوزراء غولدا مائير (١٩٧٢)، وموشي دايان (١٩٧٨)؛ وزار الفاتيكان رئيس الوزراء أسحق شامير (١٩٨٢)، ثم رئيس الوزراء شمعون بيريز (١٩٨٥).

في ٢٨ كانون الاول ١٩٦٨، وفي أعقاب هجوم نفّذه الفلسطينيون على طائرة اسرائيلية في أثينا، قامت قوة من الكوماندوس الاسرائيلي بإنزال عسكري في مطار بيروت الدولي ودمّرت الاسطول الجوي المدني اللبناني بأكمله. وبعد يومين، أرسل البابا بولس السادس برقية مواساة إلى الرئيس اللبناني شارل حلو. وقد أثارت الرسالة الغضب في اسرائيل لأنها لم تذكر حادثة أثينا، ولم تدن الهجمات الفلسطينية على أهداف اسرائيلية. وجاء في افتتاحية «جيروزالم بوست»: «إن صمت الفاتيكان الغريب زمن مذبحة اليهود سيستمر كلما تعرضت حياة اليهود للخطر، أكان ذلك في الدول العربية أو خلف الستار الحديدي، أو كلما قتل الاسرائيليون في بلدهم أو في أي بلد آخر...».

لكن بعض الاسرائيليين دعوا، في المقابل، لتفهم حياد الفاتيكان. واعتبرت الازمة الناشئة عن الاعتداء الاسرائيلي على مطار بيروت منتهية بعد اللقاء الذي منحه البابا للدكتور ناحوم غولدمان رئيس المجلس اليهودي العالمي في ٦ كانون الثاني ١٩٦٩.

وفي ١٥ كانون الثاني ١٩٧٣، استقبل البابا غولدا مائير، وكانت المرة الأولى التي يستقبل فيها حبر أعظم رئيس وزراء اسرائيليًا. ولقد اعتبرت الزيارة مناسبة لإظهار الاهتمامات البابوية. وبعد اللقاء، جاء في نشرة الكرسي الرسولي: «إن البابا بولس السادس، بعد ان عرض تاريخ الشعب اليهودي ومعاناته، شرح وجهة نظر الكرسي الرسولي حول القضايا التي تمس مهمته الانسانية مباشرة كمثل مسألة اللاجئين ووضع الطوائف المختلفة في الارض المقدسة كما شرح القضايا المتعلقة بمهمته الدينية المحددة بالنسبة إلى الأماكن المقدسة والوجه العالمي لمدينة القدس».

وبحسب هذه النشرة فإن غولدا مائير تكلمت على «ظاهرة الارهاب والوضع المميز للمجموعات اليهودية في اجزاء مختلفة من العالم». وقد ذكرت مائير في مذكراتها انها طلبت من البابا بولس السادس «ان يستعمل تأثيره لايجاد حل في الشرق الاوسط ولعمل ما في وسعه لاعادة الأسرى الاسرائيليين المسجونين في السجون المصرية والسورية منذ حرب الاستنزاف (١٩٧٠) الذين رفضت الدولتان العربيتان اطلاق سراحهم».

ووعيًا منه لردود الفعل العربية على القرار البابوي استقبال رئيس وزراء اسرائيل، وقبل توزيع نشرة الكرسي الرسولي الرسمية على الصحافة، أدلى البروفسور فدريكو ألسّندريني مدير المكتب الصحافي في الفاتيكان، بتصريح قال فيه: «إن اللقاء بين البابا بولس السادس وغولدا مائير لا يعني أي تغيير ويجب ألا يدل على ذلك. في الواقع لم يحدث أي تغيير كما ليس هناك من سبب للتغيير في مواقف الكرسي الرسولي بالنسبة إلى مشاكل الاراضي المقدسة... إن موقف الكرسي الرسولي بالنسبة إلى اسرائيل يبقى على حاله كذلك. لقد قبل البابا طلب غولدا مائير (مقابلتها) لأنه يعتبر ان من واجبه عدم تفويت أية فرصة للعمل في سبيل السلام أو الدفاع عن الحقوق الانسانية لهذه المجموعات أو الدفاع عن المصالح الدينية للجميع، ثم، بوجه خاص، لمساعدة الأضعف والأقل دفاعًا وفي الدرجة الأولى اللاجئين الفلسطينيين».

لقد اعتبرت وسائل الاعلام الاسرائيلية هذا التصريح الشفوي «إهانة لاسرائيل وللشعب اليهودي». ففي ردها على هذا التصريح، وخرقًا منها لقاعدة التكتم التي تحيط عادة باللقاءات البابوية، كشفت غولدا مائير عن طبيعة لقائها بالبابا بولس السادس، وذلك في مقابلة أجرتها مع صحيفة معاريف الاسرائيلية المسائية. ففي تلك المقابلة تطرّقت غولدا مائير إلى الطبيعة الجدلية للقائها مع البابا، إذ قالت إنها «لا تحب بداية الحديث على الاطلاق، لقد قال لي البابا على هامش الحوار انه يجد صعوبة في فهم كيف ان الشعب اليهودي، الذي يجب ان يكون رحومًا، يتصرف بهذه القسوة في بلده». فملاحظة البابا بولس السادس كانت إشارة غير عادية إلى اهتمام الحبر الأعظم بالفلسطينيين.

لقد لخص اللقاء بين البابا بولس السادس وغولدا مائير الطبيعة الصدامية للعلاقة بين الكرسي الرسولي واسرائيل. إلا ان الجانب الجدلي من اللقاء طغت عليه رغبة الطرفين في الوصول إلى حد أدنى من التفاهم البراغماتي، ولا سيما ان الدولة اليهودية تسيطر على الأماكن المقدسة في المسيحية.

قضية المطران كبوجي: في ٨ آب ١٩٧٤، ألقت الشرطة الاسرائيلية القبض على النائب البطريركي لطائفة الروم الكاثوليك المطران إيلاريون كبوجي. وفي كانون الاول (١٩٧٤) تمّت محاكمة المطران (السوري الأصل) وإدانته بتهمة تهريب السلاح إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وصدر حكم بسجنه لمدة ١٢ سنة.

في بداية هذه القضية، اتخذ الكرسي الرسولي موقف المتريّث، وذلك لتوضيح حقيقة الادعاءات الاسرائيلية والاتهامات الموجهة

المطران ايلاريون كبوجي.

للمطران. ولهذه الغاية، عقد البابا بولس السادس، في ٧ ايلول ١٩٧٤، اجتماعًا مطولاً مع القاصد الرسولي في لبنان المونسنيور ألفريدو برونييرا الذي كان التقى سابقًا وفدًا من منظمة التحرير الفلسطينية. وفي رد على قرار المحكمة الاسرائيلية، اصدر الكرسي الرسولي بيانًا رسميًا عبّر فيه عن أسفه العميق لإدانة كبوجي: «إن هذه الحادثة لضربة مؤلمة لإحدى الطوائف الكاثوليكية الشرقية المجيدة، كنيسة الروم الكاثوليك... إن هذا الحكم، لسوء الحظ، لا يمكن إلا ان يزيد في وضع المنطقة المعقد...».

لم يرضِ هذا البيان الاسرائيليين الذين كانوا يتوقعون إدانة صريحة من البابا للجرم المزعوم، كما انه أبان سلم الأولويات عندما يتعلق الأمر بالشرق الاوسط حيث يتخذ مصير الطوائف الكاثوليكية أهمية قصوى بالنسبة إلى الكرسي الرسولي. وخلال فترة الأسر، تضاعفت الضغوط من أطراف اسلامية ومسيحية كثيرة، ومن الدول العربية، ومن لجنة حقوق الانسان في جنيف التابعة للأمم المتحدة، للإفراج بسرعة عن المطران كبوجي. وقد رفضت الحكومة الاسرائيلية هذه الطلبات، وصرّح وزير العدل الاسرائيلي ان قضية كبوجي «هي جزء من الحرب التي تشنها اسرائيل ضد الارهاب، وليس لها أي علاقة بعلاقات اسرائيل مع الكنيسة الكاثوليكية والطوائف المسيحية».

لكن، في ٣ تشرين الثاني ١٩٧٧، بعث البابا بولس السادس برسالة إلى الرئيس الاسرائيلي يسأله فيها «ان يستعمل عفوه كرئيس لدولة اسرائيل لصالح المطران إيلاريون كبوجي وإطلاقه من السجن. إننا واثقون ان اطلاقه لن يكون مضرًا بدولة اسرائيل». وفي ٦ تشرين الثاني (١٩٧٧)، وبعد إبدال الحكم على المطران، نقل إلى مطار بن غوريون ووضع على متن طائرة سياحية أقلّته إلى روما.

إلا ان المطران إيلاريون كبوجي قرّر، في ضوء التزامه الكامل بالقضية الفلسطينية، متابعة العمل النشط على الساحة السياسية للشرق الاوسط. وفي كانون الثاني ١٩٧٩، حضر اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني (البرلمان الفلسطيني في المنفى) الذي عقد في دمشق واضطلع بدور رئيسي في ترتيب اللقاء بين وزير خارجية الفاتيكان الكردينال أغوستينو كازارولي ومسؤول الدائرة الخارجية في منظمة التحرير الفلسطينية فاروق القدومي (آذار ١٩٨١)، واللقاء بين البابا يوحنا بولس الثاني ورئيس المنظمة ياسر عرفات في ايلول ١٩٨٢ (راجع «فلسطين» في الجزء ١٤ من الموسوعة).

استمرار القطيعة الدبلوماسية: من الأسباب التي كان الفاتيكان يضعها لتفسير استمرار غياب علاقاته الدبلوماسية مع الدولة اليهودية في تلك الفترة:

– الغزو الاسرائيلي للبنان في صيف ١٩٨٢.

– المستوطنات في المناطق التي تحتلها اسرائيل في الضفة الغربية وغزة.

– مصير الفلسطينيين.

– وضع القدس والأماكن المقدسة.

أضف إلى ذلك ان الكرسي الرسولي يقيم علاقات دبلوماسية طبيعية مع عدد من الدول العربية والاسلامية مثل السودان، الكويت، ايران، المغرب، باكستان، سورية، تونس، العراق، مصر، لبنان، الاردن، تركيا وليبيا، وانه يتبنى موقفًا متعاطفًا مع مأساة الشعب الفلسطيني منذ نشأتها.

ومع بدء معظم دول العالم بتأييد إقامة دولة فلسطينية والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، اعترف الفاتيكان علنيًا بالحقوق الفلسطينية وأجرى اتصالات بقيادة المنظمة. وفي نهاية ١٩٧٥، أعلن البابا بولس السادس ان على كل من الفلسطينيين والاسرائيليين الاعتراف بحق كل منهما في تقرير مصيره وحقه في دولة.

أما البابا يوحنا بولس الثاني فقد توضحت معه الخطوط العريضة لموقف الكرسي الرسولي من النزاع في خطاب مثير للجدل ألقاه في أوترانتو (ايطاليا) في ٥ تشرين الاول ١٩٨٠. ومما قاله: «لقد أنشأ الشعب اليهودي دولة اسرائيل بعد التجربة المأساوية التي أبادت الكثيرين من الأبناء والبنات، ونشأ في الوقت نفسه وضع حزين للشعب الفلسطيني الذي أُخرج معظمه من أرضه».

ولقد أثارت طبيعة الخطاب غضب القادة اليهود والاسرائيليين إذ لم يسبق لأي حبر أعظم ان ذهب إلى حد الربط بين إنشاء اسرائيل ومأساة الفلسطينيين.

لقاء البابا يوحنا بولس الثاني وياسر عرفات (١٩٨٢): دام هذا اللقاء (١٥ ايلول ١٩٨٢) نحو ٢٠ دقيقة. وقد جاء في بيان للصحافة صادر عن الكرسي الرسولي بعد الاجتماع: «قام الأب الأقدس، من منطلق حرصه الدائم على رعاية عملية السلام الصعبة في الشرق الاوسط، باستقبال السيد ياسر عرفات. وخلال اللقاء أظهر البابا نيته الطيبة تجاه الشعب الفلسطيني وتعاطفه مع عذابه الطويل معبّرًا عن أمله في إمكانية الوصول إلى حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الاوسط، في أقرب وقت ممكن، يمكن أن يؤدي، من دون اللجوء إلى السلاح أو أي شكل من اشكال العنف وبخاصة الارهاب والاعمال الانتقامية، إلى الاعتراف بحق كل الشعوب ولا سيما حق الشعب الفلسطيني بوطن خاص به والاعتراف بحق اسرائيل في أمنها».

جاء هذا اللقاء، في إطار أحداث متصلة بالنزاع العربي-الاسرائيلي، أهمها ثلاثة:

– موافقة الحكام العرب، وعرفات، في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في مدينة فاس (المغرب) سنة ١٩٨٢، على قرار يعترف ضمنًا، إلى جانب أمور أخرى، بوجود اسرائيل.

– كان إعلان فاس، بشكل ما، ردًا على المبادرات الدبلوماسية العالمية، مثل إعلان البندقية الصادر عن المجموعة الاوروبية في ١٣ حزيران ١٩٨٠، والذي شدّد على أهمية اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في أي تسوية للنزاع العربي-الاسرائيلي.

– جاء اللقاء في أعقاب الغزو الاسرائيلي للبنان (١٩٨٢) الذي هدف إلى تدمير ما تبقى من قوات منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان.

وفي اليوم نفسه الذي تمّ فيه اللقاء تكلم البابا يوحنا بولس الثاني على مشكلة الشرق الاوسط. وقد ازداد الاهتمام البابوي بالمشكلة بفعل اغتيال الرئيس اللبناني المنتخب بشير الجميل في اليوم السابق للقاء. وقد أعاد البابا في حديثه تبيان موقف الكرسي الرسولي بوضوح من حل النزاع بين الفلسطينيين والاسرائيليين: «إن الكرسي الرسولي مقتنع فوق كل شيء انه لن يكون هناك سلام حقيقي بدون عدالة، وانه لن

تكون هناك عدالة إذا لم يتم الاعتراف والقبول بحقوق جميع الشعوب صاحبة العلاقة بصيغة ثابتة عادلة ومتساوية. ومن بين هذه الحقوق والتي لايمكن نكرانها الحق في هوية كل شعب. إنها معضلة يتنازع عليها بمرارة شعبان: الاسرائيلي والفلسطيني اللذان رأيا حقوقهما تهضم أو تُنكر عليهما، إما تباعًا وإما مداورة».

وهذه المرة ايضًا، أثار اللقاء غضب المسؤولين الاسرائيليين والصهيونيين، ووصلوا إلى حد استعمال عبارات شائنة ضد الحبر الأعظم. وتزامنت حملتهم هذه مع حملتهم على المستشار النمساوي برونو كرايسكي الذي «لا يحب اسرائيل»، وعلى الحكومة اليونانية التي كانت قد قرّرت منح الصفة الدبلوماسية الرسمية لممثلي منظمة التحرير الفلسطينية في أثينا.

الفاتيكان والحرب اللبنانية: منذ قيام العلاقات الدبلوماسية بين الفاتيكان ولبنان في ١٩٤٧ اعتبر البابوات المتعاقبون (خاصة في أعقاب المجمع الفاتيكاني الثاني، وبالأخص مع البابا الحالي (١٩٩٨)يوحنا بولس الثاني) لبنان مثالاً ونموذجًا للتعايش بين المسيحيين والمسلمين.

ومنذ بداية الحرب اللبنانية (١٩٧٥) اتبع الكرسي الرسولي سياسة مبنية على دعم وحدة اراضي لبنان والمحافظة على صيغة التعايش مع إجراء بعض الاصلاحات الضرورية بما فيها تعديل ميثاق ١٩٤٣ كي يلائم المتغيرات داخل المجتمع اللبناني.

ولقد شكلت هذه الحرب تحديًا للكرسي الرسولي، فكان عليه أن يعمل على مستويات ثلاثة من النزاعات المتداخلة: النزاع المسيحي-المسيحي، النزاع اللبناني-اللبناني والنزاع اللبناني-الفلسطيني.

وتعقّدت المشكلة بالنسبة إلى الكرسي الرسولي بفعل الخلاف العميق الذي نشأ بينه وبين بعض الطائفة المارونية، سواء في السنوات الأولى من هذه الحرب (احزاب مسيحية مارونية وميليشياتها وبعض رجال الكنيسة) أو في سنواتها الأخيرة، ١٩٨٨-١٩٩٠ (حرب القوات اللبنانية والجنرال ميشال عون). فإن قناعة هذه «المارونية المقاتلة»، سواء التي قاتلت الفلسطينيين والمسلمين أو التي تقاتلت في ما بينها، كانت ان المسيحيين اللبنانيين قد تمت التضحية بهم على مذبح الحوار المسيحي-الاسلامي، و لم يتفهموا ان مصلحتهم ومصلحة لبنان في آخر المطاف، ومصلحة المسيحية في الشرق بعامة، هي التي تملي على الكرسي الرسولي موقفه من المسيحيين اللبنانيين، وهي التي تنقذ لبنان كوطن مستقل كي يتم انقاذ المسيحيين. وهذه هي السياسة التي تفسّر، في التحليل الأخير، معارضة البابا المستمرة للتقسيم أو اية مخططات أخرى (فدرالية، كانتونات...) مقترحة للبنان. فإن أكثر ما أقلق الكرسي الرسولي هو ان المسيحيين اللبنانيين بتوصلهم إلى العيش في كيان مسيحي مستقل «سوف يفصلون أنفسهم عن الشعب الذي يرتبطون به بقوة بفعل الحضارة واللغة، وسوف يجعل هذا الكيان من رسالتهم رسالة ميتة» (عن مقابلة شخصية أجراها جورج اميل عرموني، المرجع المذكور في صدر هذا الباب، مع المونسنيور جون ج.ميني، حل الديب، ٢٧ ايار ١٩٨٣).

استنكر البابا بولس السادس، في رسالة بعث بها في أول آب ١٩٧٦ إلى مؤتمر القربان المقدس المنعقد في فيلادلفيا، «الحرب الاهلية» التي دمرت «الصيغة الأساسية للسلام في لبنان». وقد أعلن البابا في رسالته ان الذين قاسوا من الحرب، إضافة إلى الشعب اللبناني، كانوا «اللاجئين من فلسطين المقهورين في انتظار منذ ثلاثين سنة للحصول على الوطن». وأطلق البابا نداء لمساعدة المحاصرين في مخيم تل الزعتر، طالبًا من منظمات الغوث الكاثوليكية ان تتعاون لهذا الغرض.

ولقد أثارت رسالة البابا بولس السادس

هذه ردّ فعل سلبيًا من قبل كميل شمعون رئيس الجمهورية الأسبق وعضو الجبهة اللبنانية (القيادة السياسية للأحزاب والميليشيات المسيحية) الذي اتهم البابا بأنه «يملك قلبًا غالبًا ما يدمي على جرحى تل الزعتر و لم يدم مرة على اللبنانيين الذين يسقطون يوميًا».

أما البابا فكرّر موقف الكرسي الرسولي المعروف بالنسبة إلى الحرب اللبنانية وهو ان البابوية لن تغيّر أبدًا هدفها المعلن بوضع جهودها التوفيقية فوق المصالح الفئوية في الحرب. كما أشار الحبر الأعظم إلى ان الكرسي الرسولي لن يغيّر دوره كوسيط وموفّق بين اللبنانيين في ما بين بعضهم البعض وبينهم وبين الفلسطينيين.

ومما زاد من التباعد بين الميليشيات المسيحية والفاتيكان القرار الذي اتخذته هذه الميليشيات بطلب المساعدة الاسرائيلية. وتعمّق فقدان الثقة بين البابوية والجبهة اللبنانية، وكانت فرنسا ايضًا معارضة لاتصال هذه الميليشيات باسرائيل. ونسّق الكرسي الرسولي جهوده حول لبنان مع السلطة الكاثوليكية الاميركية (الكردينال تيرنس كوك)، إضافة إلى تدخله مع الادارات الاميركية المتعاقبة. وقد زار الكردينال كوك لبنان مرتين، في ١٩٧٩ و١٩٨٢.

وأصدر الكردينال كوك، بعد زيارته الأولى إلى لبنان تقريرًا يقول فيه «إن النزاع في لبنان ليس حربًا أهلية»، وإن حل النزاع يعتمد على «إيجاد وطن للفلسطينيين». ودعا الادارة الاميركية «لتقنع سورية بسحب قواتها من لبنان»، ولممارسة أقصى نفوذها على القوات الفلسطينية واسرائيل من أجل وقف متبادل للاعتداءات في جنوبي لبنان. وقد بدا الكردينال كوك، في بعض النقاط المتعلقة بحل المشكلة اللبنانية، كأنه يشدّد على ما كان يقوله المبعوثون البابويون إثر انتهاء مهماتهم في لبنان، وتحديدًا ان اللبنانيين في حاجة إلى مساعدة ليتحرروا من الضغوط الخارجية «كي يتفقوا في ما بينهم».

مبعوثو الكرسي الرسولي إلى لبنان كان أولهم الكردينال باولو برتولي الذي أوفده البابا بولس السادس، ودامت مهمته من ٩ إلى ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٥، واجتمع برئيس الجمهورية سليمان فرنجية والزعماء اللبنانيين السياسيين والروحيين من مختلف الطوائف، ودارت مهمته حول مضامين الرسالة التي بعث بها البابا إلى الرئيس اللبناني، ويحث فيها جميع الأفرقاء في لبنان على «أن يلقوا أسلحتهم نهائيًا ويحلوا خلافاتهم بتفاهم وحوار أحوي متبادلين». وقد كرر الحبر الأعظم موقف الكرسي الرسولي بأنه «في الوقت الذي يدعم فيه كل الجهود التي يقوم بها زعماء الأفرقاء أصحاب العلاقة لاحقاق العدالة للشعب الفلسطيني فإنه (أي الكرسي الرسولي) يعبّر عن تمنياته حماية سيادة لبنان واستقلاله من أي تدخل خارجي».

المبعوث الثاني المونسنيور ماريو بريني الذي دامت مهمته من ١٦ إلى ٢٥ نيسان ١٩٧٦، اجتمع بالزعماء اللبنانيين وبياسر عرفات والوسيط الاميركي دين براون. وكان بريني يشدّد، بعد كل لقاء، على معارضة الكرسي الرسولي للتقسيم وعلى أهمية صيغة التعايش الاسلامي-المسيحي. وبعد يومين من عودة بريني إلى الفاتيكان نشرت صحيفة أوسرفاتوري رومانو مقابلة معه جاء فيها قوله: «اللبنانيون فقط يمكنهم إعادة التعايش في إطار الصيغة الاصلية التي استوحت العرف شرط ان تُعدل لتلائم متطلبات الظروف الحاضرة». وقد أشار هذا التصريح إلى ان الكرسي ا لرسولي يعترف بمطالبة المسلمين بالاصلاحات الدستورية في الدولة اللبنانية.

المبعوث البابوي الثالث الكردينال باولو برتولي (٦-١٩ كانون الاول ١٩٧٨)، مبعوث البابا يوحنا بولس الثاني الذي كان قد انتخب حديثًا، كانت مهمته الأساسية توفيقية والبحث عن إمكانية عقد قمة روحية والبدء بحوار

مسيحي-اسلامي. وكان قرار الكرسي الرسولي إرسال برتولي إلى لبنان قد اتخذ بالتنسيق مع الدول الكبرى وبموافقتها. فقبل اسبوعين من إيفاد الكردينال برتولي، بعث الكرسي الرسولي برسائل إلى كل من الرئيس كارتر (الاميركي)، والرئيس جيسكار ديستان (الفرنسي) وهلموت شميدت (المستشار الالماني)، وجيمس كالاهان (رئيس الوزراء البريطاني). وقد وافق الجميع على مبادرة الكرسي الرسولي. وفي نهاية مهمته صرّح برتولي بقوله: «لقد عبّر كل اللبنانيين عن تعلقّهم بمبادىء وحدة لبنان واستقلاله... إن لبنان يحتاج إلى المساعدة لتحرير نفسه من الضغوط وإلى فرض نزع شامل للسلاح باشراف رئيس الدولة وحكومته».

المبعوث البابوي الرابع الكردينال أغوستينو كازارولي، أمين سر دولة الفاتيكان، الذي قام بمهمته بين ٢٩ آذار و٢ نيسان ١٩٨٠، اعترضته عوائق شاقة داخل الصف الماروني نفسه: الجبهة اللبنانية وميليشياتها-الرئيس سليمان فرنجية وزعامته الشمالية وأنصاره المسلحون. والطرفان المتعاديان أثارا بوجهه مختلف ضروب المشكلات الحادة سواء تلك المتعلقة بالطائفة المارونية أو بالمسيحيين عمومًا، أو المتصلة بالسياسة الوطنية عامة. وقد رفعت إليه الجبهة اللبنانية مذكرة تدعو الكرسي الرسولي إلى ان «يضطلع بدور أكبر على الصعيد الدولي كي ينقذ لبنان»، وإلى ان يستعمل نفوذه لاقناع الحكومة اللبنانية بأن تفصل المشكلة اللبنانية عن النزاع العربي-الاسرائيلي، مشدّدة على ان «الوجود السوري والفلسطيني المسلّح لم يكن مساعدًا على تحقيق الوفاق».

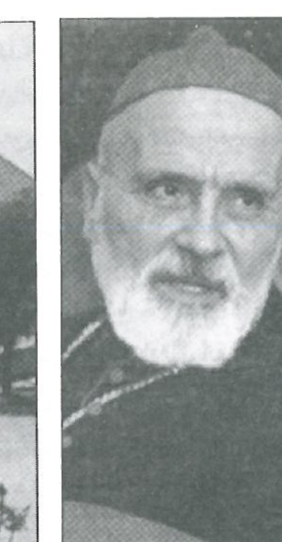
إزاء ذلك، شدّد الكردينال كازارولي، في خطاب مهم في القصر الجمهوري خلال مأدبة غداء (٣١ آذار ١٩٨٠) جمعت قادة لبنان الروحيين، على أمرين مهمين:

الأول، على الطبيعة الروحية للكرسي الرسولي، وعليه فإن الآمال غير الواقعية التي يعلقها بعض الاطراف اللبنانية (المسيحيون بوجه خاص) على ان البابوية وحدها قادرة على ان تحل مشاكل بلدهم بفعالية يجب ان توضع في إطارها الصحيح (وفي الحقيقة، عندما عاد كازارولي إلى الفاتيكان قال «إن حجم الامل كان احيانًا يقلقني كما لو ان كل شيء قد توقف على تحرك الكرسي الرسولي والأب الأقدس»).

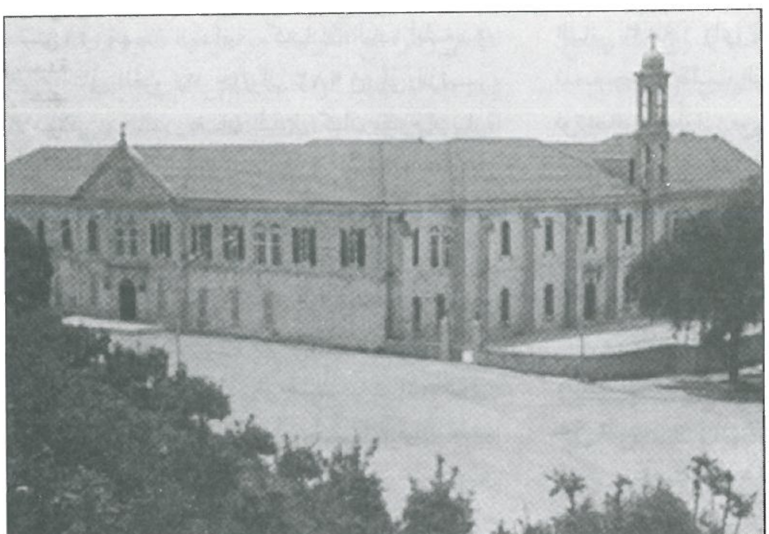
الثاني (جوابًا على مذكرة الجبهة اللبنانية)، ان الكرسي الرسولي كان «متحفظًا في أحكامه»، أي انه نظرًا إلى أولوية طبيعة مبادئه بالانفتاح والتفاهم فإن الكرسي الرسولي يؤمن بأنه لا يستطيع ان يجافي بعض المجموعات والشعوب في الشرق الاوسط، وان الكرسي الرسولي يرى رابطًا أكيدًا بين الحرب اللبنانية والنزاع العربي-الاسرائيلي. وهكذا فإن حل المسألة الفلسطينية بالنسبة إلى الكرسي الرسولي ذات أهمية أساسية لاحلال السلام في لبنان.

والجدير ذكره أن مهمة الكردينال كازارولي جاءت في سياق ما طرحه البابا يوحنا بولس الثاني في خطابه التاريخي، في هيئة الأمم المتحدة (في ٢ تشرين الاول ١٩٧٩، أي قبل أشهر قليلة من مهمة كازارولي) حيث خصّ بالذكر مشكلة الشرق الاوسط عامة ومشكلة الحرب اللبنانية خاصة. فأعلن ان حلّ هذه المشكلة الأخيرة مرتبط بتسوية عادلة للقضية الفلسطينية. كما عبّر عن رغبته في المحافظة على صيغة التعايش في لبنان «مع التعديلات التي يتطلبها تطور الوضع».

وفي سياق المبادىء والمفاهيم التي طرحها خطاب البابا في الأمم المتحدة، جاء مجمل تصريحات ومبادرات الكرسي الرسولي في أعقاب الغزو الاسرائيلي للبنان (صيف ١٩٨٢) لتدعو المجتمع الدولي إلى ان يبذل كل ما في وسعه لايقاف هدر الدماء. وارسل البابا الأم تيريزا إلى



البطريرك الكردينال
نصر الله بطرس صفير



مقر البطريركية المارونية في بكركي.

البابا يوحنا بولس الثاني (أثناء زيارته لبنان، ايار ١٩٩٧) متوسطا الشيخ محمد رشيد قباني والشيخ محمد مهدي شمس الدين وقاضي الشرع الدرزي مرسل نصر.



لبنان في مهمة انسانية. كما ان البابا أبلغ، في اليوم التالي للغزو (٧ حزيران ١٩٨٢) إلى الرئيس الاميركي رونالد ريغان الذي كان يقوم بزيارة رسمية للفاتيكان، ان المشكلة في لبنان «تستحق اهتمام العالم لأن أخطار زيادة التوتر في الشرق الاوسط التي تنطوي عليها من شأنها ان تؤدي إلى مضاعفات كبيرة على السلام العالمي».

وقد زاد الغزو الاسرائيلي للبنان من التوتر بين الكرسي الرسولي والميليشيات المسيحية (القوات اللبنانية). وقال بشير الجميل، قائد هذه القوات، إن «على الفاتيكان ان يفهم ان المسيحيين في لبنان ليسوا حقل تجارب للحوار المسيحي-الاسلامي في العالم. إن مهمة لبنان كجسر (بين الغرب والعالم العربي) قد انتهت». ولم تخفف تصريحات بشير الجميل المعتدلة بعد انتخابه رئيسًا للجمهورية من حدة التباعد، خاصة وان احداثًا ثلاثة كبرى، وقعت في ثلاثة ايام متوالية (١٤ و١٥ و١٦ ايلول ١٩٨٢) وجاءت لتصب في خانة التوتر بين الفاتيكان وهذا القسم الكبير من المسيحيين المسلحين والمسيطرين على غالبية المناطق المأهولة بالمسيحيين: اغتيال بشير الجميل (١٤ ايلول)، استقبال البابا يوحنا بولس الثاني لياسر عرفات (١٥ ايلول)، وقيام مجموعة من «القوات اللبنانية» (المعروف ان رافدها السياسي والتنظيمي الأساسي هو حزب الكتائب اللبنانية) بتنفيذ مجزرة مروعة في مخيمي صبرا وشاتيلا الفلسطينيين في بيروت (١٦-١٨ ايلول).

ثم جاءت مواقف الأباتي بولس نعمان (رئيس المؤتمر الدائم للرهبانيات المارونية اللبنانية) التي اعتبرت متطرفة واعتبر هو راعيًا للمجموعات المسلحة من القوات اللبنانية ذات العلاقة باسرائيل، لتضعه على طرف نقيض من الفاتيكان وبكركي (البطريرك خريش، وبعده البطريرك صفير). وعلى أثر تأييد نعمان لاتفاق ١٧ ايار ١٩٨٣ المعقود بين الحكومتين اللبنانية والاسرائيلية، وفي تشرين الثاني ١٩٨٣ (أي بعد مذابح الشوف وتهجير المسيحيين) طلب القاصد الرسولي المونسنيور لوتشيانو أنجيلوني من الأباتي نعمان بالتوقف عن حضور اجتماعات الجبهة اللبنانية، وأعلمه ان البطريرك الماروني هو المرجعية الدينية الأعلى والناطق الوحيد باسم الطائفة المارونية. وكان البطريرك، يومئذ، في الفاتيكان، وقد عبّر عن اعتقاده بأن السياسة التي اتبعتها القوات اللبنانية (الميليشيات المسيحية) هي التي أدّت إلى المذابح بحق المسيحيين وإلى تهجيرهم في الشوف.

دفعت كل هذه الحوادث، إضافة إلى ما بدا داخل الكنيسة من مواقع-خاصة تلك التي مثلها الأباتي بولس نعمان-استهواها التطرف ولم تتفهم حقيقة رسالة الفاتيكان (ومعها البطريركية المارونية) الشمولية والواقعية والعقلانية، دفعت البابا إلى إصدار ثلاث رسائل في ربيع ١٩٨٤. الأولى إلى البطريرك الماروني، والثانية إلى اللبنانيين، والثالثة كانت رعوية وجهت إلى كل أساقفة الكنيسة الكاثوليكية، وكانت فريدة في نوعها لأنها كانت المرة الأولى التي يخاطب فيها حبر أعظم الأساقفة حول موضوع لا يتعلق بأمور العقيدة أو النظام بل بموضوع يتعلق ببلد (لبنان) والقضية التي يمثلها.

لقد كرر البابا يوحنا بولس الثاني الموضوع الذي طالما تكلم عليه الكرسي الرسولي منذ اندلاع الحرب اللبنانية: «على لبنان سنة ١٩٨٤ ان يبدأ تحدّي الاصلاح الاخلاقي وإعداد مجتمع أمين لتراثه الحضاري العريق وواضح بالنسبة إلى مستقبله. إن اللبنانيين مدعوون للمحافظة على مثال التعايش المسيحي-الاسلامي الذي ساد لبنان قبل النزاع (...) إن المسيحية في لبنان هي شرط لوجود الاقليات المسيحية في الشرق الأوسط. إن البابا والكنيسة في العالم يعيان هذا الأمر».

في كانون الاول ١٩٨٥، تم التوقيع على الاتفاق الثلاثي في دمشق، فعارضه رئيس الجمهورية

أمين الجميل، والمسيحيون عمومًا، إذ رأوا انه يضع لبنان عمليًا تحت الاشراف السوري. وفي ١٩٨٦، تحوّل لبنان إلى ساحة حرب بين سورية واسرائيل. وقام الكردينال آشيل سيلفستريني، أمين سر مجلس الشؤون العامة في الكنيسة، بمهمة وساطة فاتيكانية، وزار معظم الزعماء اللبنانيين، وتوجه إلى دمشق حيث تقدم باقتراح خطة تشكل حلاً وسطًا بين الاتفاق الثلاثي (١٩٨٥) والميثاق الوطني (١٩٤٣)، مشدّدًا على معارضة الكرسي الرسولي لأي تعاون بين الميليشيات المسيحية (وكانت قيادتها انتقلت إلى سمير جعجع) واسرائيل. وبدا، على اثر زيارة سيلفستريني لدمشق ان مهمته فيها لم تنجح وان دمشق بدت ماضية في سياسة تؤمن لها الهيمنة على لبنان.

وفي ١٩٨٨ و١٩٨٩ و١٩٩٠، شهد لبنان تطورًا دراميًا آخر مع حربين: حرب سُميت «حرب الالغاء» التي تواجه فيها الجنرال ميشال عون (رئيس الحكومة المعين من قبل رئيس الجمهورية أمين الجميل قبيل انتهاء ولايته الدستورية) وسمير جعجع (قائد القوات اللبنانية)، والحرب الثانية «حرب التحرير» التي أطلقها الجنرال عون ولم تصلحه وسمير جعجع فاستمرا متواجهين سياسيًا وعسكريًا. والحربان كانتا وبالاً على المسيحيين بصورة خاصة، ولم تنفع لدى الطرفين نداءات التعقل والاحتكام إلى المبادىء والمثل والقيم المسيحية والاخلاقية والانسانية والوطنية، ولا مبادرات الحل، التي أطلقها البطريرك الماروني نصرالله صفير، والتي دعا إليها الكرسي الرسولي (الذي جاء في أحد نداءاته ان «لبنان أكثر من وطن، انه رسالة») أو ممثله بابلو بوانتي. فكان الحل الذي بدا مفروضًا من جميع القوى الدولية على جميع اللبنانيين والذي تمثل بـ«مؤتمر الطائف» والوثيقة المنبثقة منه «وثيقة الوفاق الوطني».

واكب البابا يوحنا بولس الثاني حرب لبنان بكل تفاصيلها وجهد لوقفها. فقام في هذا الخصوص بما يزيد عن ١٥٠ مداخلة لدى مختلف المحافل والمراجع الدولية، موضوعها المحوري ما قاله في إحداها: «إن الواجب الملقى على عاتقنا في ألا ننسى لبنان، وألا نألف المصائب القاسية التي ترهقه... إذا زال هذا البلد فقضية الحرية بالذات هي التي ستصاب بالفشل المفجع».

وما إن شارفت الحرب اللبنانية على الانتهاء حتى دعا البابا في ١٢ حزيران ١٩٩٢ إلى عقد سينودوس من أجل لبنان بقصد «بدء مرحلة تفكير عميق يؤول إلى التجدد الروحي لدى الطوائف الكاثوليكية في لبنان لإعادة بناء وطنهم». ومهّد لزيارته (التي كانت متوقعة في ١٩٩٤، ثم جرى تأجيلها في أجواء من تفسيرات وتأويلات كثيرة، وتمت في ايار ١٩٩٧) في رسالة وجهها إلى اللبنانيين كشف فيها انه يحج إلى أرض الفادي، وانه لا يأتي ليقدم للمسيحيين «الارشاد الرسولي» فقط، بل ليشهد للمسيحية اللبنانية الشجاعة والاسلام اللبناني المتعاون. فكما لبنان في نظره «رسالة حرية ونموذج للتعددية في الشرق والغرب»، فإن المسيحيين اللبنانيين الذين تغلبوا على الالحاد والمادية هم قدوة لمسيحيي الغرب، والمسلمين اللبنانيين الذين احتووا التطرف والاصولية هم قدوة لمسلمي الشرق (راجع «سينودوس من اجل لبنان» في باب معالم تاريخية؛ وراجع مادة «لبنان» في الجزء ١٥).

الاعتراف المتبادل بين الفاتيكان واسرائيل: جاء هذا الاعتراف إثر توقيع اتفاق بهذا الشأن في ٣١ كانون الاول ١٩٩٣، وفي سياق أحداث تاريخية على المسرح الدولي بدأت منذ العام ١٩٨٩: انهيار الاتحاد السوفياتي، اندلاع حرب الخليج الثانية، بداية عملية السلام في الشرق الاوسط في مؤتمر مدريد (تشرين الاول ١٩٩١)، توالي اعترافات الدول العربية والاسلامية باسرائيل (كانت مصر البادئة، وتلتها منظمة التحرير الفلسطينية في محادثات أوسلو...).

توقيع اتفاق الاعتراف المتبادل في القدس.

كان الكرسي الرسولي يرغب في ألا يُستثنى من مؤتمر مدريد الدولي. لكن اسرائيل تمكنت، آنذاك، من إقناع إدارة الرئيس الاميركي جورج بوش بعدم دعوة الدبلوماسيين الفاتيكانيين إلى المؤتمر. وهذه الحركة النشطة للدبلوماسية الفاتيكانية، وصولاً إلى الاعتراف المتبادل، إنما تفسرها ايضًا اسباب أخرى، منها الوضع المتأرجح للمجموعات والمؤسسات الكاثوليكية داخل اسرائيل والاراضي المحتلة، ومسألة الهجرة المتزايدة للمسيحيين الفلسطينيين، ووضع مدينة القدس الذي ما زال عقدة نزاع رئيسية بين الكرسي الرسولي واسرائيل. فالفاتيكان كان في طليعة الدول التي أدانت قرار الحكومة الاسرائيلية بضم القدس وإعلانها «العاصمة الأبدية» للشعب اليهودي.

وقّع على هذا الاتفاق (راجع مواده الـ ١٥ في الصحف الصادرة في اليوم التالي، ٣١ كانون الاول ١٩٩٣) نائب وزير الخارجية الاسرائيلي يوسي بيلين ونظيره الفاتيكاني كلاوديو تشيللي، واعتبر أكبر تطور في علاقاتهما منذ إنشاء اسرائيل في ١٩٤٨.

وكان الناطق باسم الفاتيكان، خواكين نافارو فالس، صرّح قبل التوقيع بقوله: «يشعر الفاتيكان بأن من واجبه ومن حقه ان يستمر في المطالبة مثلما فعل دومًا بعديد من الضمانات- الخاصة بالقدس- في المحافل الدولية. وهو يطلب من الجهة التي تمارس السيادة سواء وحدها أو مع آخرين ان تلتزم الوضع الخاص الذي يضمنه المجتمع الدولي في ما يتعلق بالحفاظ على القيم الدينية والثقافية العليا الموجودة في تلك المنطقة.... إن موقف الفاتيكان من القدس وهي مدينة مقدسة بالنسبة إلى الديانات الثلاث الكبرى الاسلام والمسيحية واليهودية ينعكس في الاجماع الدولي».

وأكد ان سفارة الفاتيكان لن تكون في القدس إنما في ضاحية في مدينة يافا بالقرب من تل أبيب.

اتفاق الاعتراف المتبادل (مناقشة): أثار هذا الاتفاق جدالاً سياسيًا ودينيًا في الساحة العربية، أخصها الساحة اللبنانية، بين مؤيدين ومعارضين. أبرزه ما كتبه طلال سلمان رئيس تحرير جريدة «السفير» البيروتية، وما قاله المونسنيور بابلو بوانتي السفير البابوي في لبنان (عيراني، المرجع المذكور في صدر هذا الباب، ص١٩٢-١٩٦).

أورد طلال سلمان اربع ملاحظات على الاتفاق:

الأولى، تتعلق بما اعتبره ان الفاتيكان قد أساء توقيت اعترافه باسرائيل: «بغض النظر عن النزاع المسلح بين الدولة الصهيونية والعرب، وتحديدًا الفلسطينيين أصحاب الارض، فإن الاعتراف قد تمّ قبل إنهاء حال الحرب والعداوة بين العرب والاسرائيليين».

الثانية، حول ان خطوة الفاتيكان تشكل ربحًا إضافيًا للاسرائيليين عوض ان تكون مادة ضغط سياسي وروحي ومادي يستعملها الفاتيكان مع اسرائيل التي ترفض سلامًا شاملاً وعادلاً في الشرق الاوسط.

الثالثة، وتتصل بصلب الاتفاقية، ويقول إن الفاتيكان قد جعل من اسرائيل ممثلة ليهود العالم. وتساءل «هل هناك حقًا شعب يهودي!؟». وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا ينكر الفاتيكان على الكاثوليك والمسيحيين والمسلمين ان يطلقوا على أنفسهم إسم «شعب» كالشعب اليهودي. ويتابع متسائلاً ما إذا كان الاتفاق دينيًا أم سياسيًا في حقيقته. ويضيف سلمان تساؤلاً آخر وهو ما إذا كانت عملية المصالحة التاريخية هي جزء من صفقة سياسية مع القوى العظمى الوحيدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وهذه القوى هي، على كل حال، غير كاثوليكية، وبالتأكيد غير مسلمة.

وتضمنت الملاحظة الثالثة ايضًا مسألة «الوضع القائم» (ستاتيكو) في الاماكن المقدسة، حيث رأى إليها طلال سلمان اتهامًا للكرسي الرسولي بالاعتراف لاسرائيل باحتلال الاراضي العربية. لكن قراءة دقيقة لهذا البند الاول الوارد في المادة الرابعة من الاتفاق يظهر أن الأمر لا يحمل بالضرورة التفسير الذي أعطاه له الاستاذ طلال سلمان. فحرفية هذا البند تقول: «١- تؤكد دولة اسرائيل استمرار تعهدها بالحفاظ على «الوضع القائم» في الاماكن المقدسة المسيحية واحترامه، وكذلك حقوق الطوائف المسيحية في هذه الاماكن المقدسة. ويؤكد الفاتيكان تعهد الكنيسة الكاثوليكية الدائم باحترام «الوضع القائم» والحقوق المذكورة أعلاه».

الملاحظة الرابعة، وتتناول مدينة القدس التي «لم يذكرها الاتفاق». فيتساءل طلال سلمان في ما إذا كان يعني ذلك ان الفاتيكان قد قبل موقف اسرائيل الرسمي، أم إذا كان هناك صفقة أخرى خاصة حول مدينة القدس وحدها!؟. ولماذا لا يكون التدويل شرطًا على اسرائيل كما هو الحال مع الاردن؟ وينهي سلمان مقالته بذكر زيارة البابا للبنان (التي تأجلت في ١٩٩٤ وتحققت في ايار ١٩٩٧) معربًا عن أمله في ان تُستغل هذه الزيارة لمصلحة تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي.

وللرد على مجمل الانتقادات (التي وردت مكثفة في ملاحظات طلال سلمان الأربع المذكورة أعلاه)، فقد قام السفير البابوي في لبنان بابلو بوانتي وكبار رجال الكنيسة المارونية بمحاولات لتوضيح الأمور. فاعتبر بوانتي (في مقابلة معه، عيراني، المرجع المذكور):

- ان محادثات الكرسي الرسولي مع اسرائيل، ولوقت قريب جدًا، كانت تعقد على مستوى منخفض التمثيل وخاص. أما اليوم فإن للفاتيكان صوتًا أقوى لتوضيحه موقفه من مجمل القضايا التي يتم بحثها اليوم في المنطقة.
- لم يتغير موقف الكرسي الرسولي ابدًا من مدينة القدس. وبكلام آخر: «إن وضع مدينة القدس يجب ان يكون مضمونًا عالميًا».
- إن هناك قضايا اخلاقية أساسية أخرى مهمة جدًا للكرسي الرسولي. وتشتمل هذه القضايا على المسألة الفلسطينية ومسألة الحدود والاحتلال كما هي الحال في جنوبي لبنان ومرتفعات الجولان. «لقد دافعنا دائمًا عن مبدأ احترام السيادة الوطنية ووحدة الاراضي ولا سيما في جنوبي لبنان... ربما يوجد هناك من خان القضية الفلسطينية من الداخل ولكن الكرسي الرسولي لم يخن ابدًا... في أوقات معينة كان الفاتيكان عربيًا أكثر من العرب أنفسهم...».
- إذا كانت الحكومات العربية تتفاوض مباشرة مع اسرائيل فلماذا يجب عليا لفاتيكان ان يبقى على الجوانب. كان الكرسي الرسولي ينفتح على اسرائيل كي يتسنى له الدفاع عن المصالح العربية.

(حول ما يتعلق بتحرك الفاتيكان الدبلوماسي في المنطقة بعد توقيع اتفاق الاعتراف المتبادل مع اسرائيل حتى اواخر ١٩٩٨ راجع الصفحات الأخيرة من «البابا يوحنا بولس الثاني» في باب «بابوات القرن العشرين»).

الفاتيكان واليهود

في العلاقة اللاهوتية، «الكتاب المقدس»: للتعبير العبري «توراة» مدلول واسع، رغم انه أقل اتصالاً بالطابع القانوني الصرف، من التعبير اليوناني «نوموس» الوارد في الترجمة السبعينية (أي الترجمة اليونانية). وهو يعني «تعليمًا» أعطاه ا لله للبشر لتنظيم سلوكهم. وينطبق أول ما ينطبق على المجموعة التشريعية التي ينسبها تقليد العهد القديم إلى موسى.

واستنادًا إلى هذا المعنى التقليدي في اليهودية، يطلق على العهد الجديد إسم «الشريعة» على النظام كله الذي كان هذا التشريع يشكل الجزء الأساسي، تمييزًا له عن تدبير النعمة الذي أسسه يسوع المسيح، ولو ان العهد الجديد، يتكلم هو ايضًا عن «شريعة المسيح».

وعليه فإن اللاهوت المسيحي يميز بين العهدين بتسميتهما «الشريعة القديمة» و«الشريعة الجديدة» (الانجيل). إلا انه في تغطية مجموع تاريخ الخلاص إجمالاً، يعترف فضلاً عن ذلك بوجود «نظام الشريعة الطبيعية» (رومة٢: ١٤-١٥)، الذي يصلح لكل الناس الذين عاشوا أو يعيشون على هامش النظامين المتقدمين.

إن موقف يسوع من الشريعة القديمة (العهد القديم) واضح. فهو يقاوم بعنف تقليد الشيوخ الذي يتمسك به الكتبة والفريسيون. ولكن الأمر يختلف بشأن الشريعة، فالعكس هو الصحيح، إذ هو ينبذ ذلك التقليد لأنه يقود الناس إلى مخالفة الشريعة وإبطال كلمة ا لله.

يعلن يسوع في العشاء السرّي: «هذه الكأس هي العهد الجديد بدمي الذي يُراق من أجلكم» (لوقا ٢٢: ٢٠، ١كورنتس ٧: ٢٥). وكما ان عهد سيناء ختم من قبل بدم الذبائح (خروج ٢٤: ٣-٨)، كذلك العهد الجديد الذي يكمّل ويتمّم العهد القديم (عبرانيين ٨: ١ إلى ١٠: ١٨) وقد ختم على الصليب بدم يسوع الذبيحةا لكاملة، الحبر الكامل، وسيط العهد الجديد (عبرانيين ٩: ١٥، ١٢: ٢٤). لقد تحققت مغفرة الخطايا المعلن عنها بالأنبياء بذبيحة المسيح (عبرانيين ١٠: ١١-١٨). ودم هذا العهد الجديد مُعطى لنا في الإفخارستيا (العمل الذي أسسه يسوع عشية موته، والحمد لعجائب ا لله وشكره على الخير الذي يحصل عليه البشر. محور العبادة المسيحية).

يؤكد بولس التضاد بين العهدين، القديم والجديد. فشريعة موسى هي «العهد القديم» (٢ كورنتس ٣: ١٤)... وهو يقابل الشريعة التي تقتل، بالروح الذي يُحيي (٣: ٦). العهد الجديد هو عهد الروح. والذين يستحوزهم الروح ينطقون بألسنة جديدة (مرقس ١٦: ١٧، أعمال ٢: ٤) أي بلغة سماوية ملهمة من الروح.

المسيح آدم جديد يعطي حياته للجميع (١ كورنتس ١٥: ٢٢ و٤٤-٤٩). بآدم، رأس البشرية الساقطة، كان الانسان العتيق عبدًا للخطيئة (رومة ٦: ٦ و١٧، أفسس ٤: ٢٢). منذ الغداء، أصبح الانسان الجديد إنسانية مجدّدة في المسيح. لقد جعل المسيح، في جسده ذاته، الوثنيين واليهود انسانًا واحدًا وجديدًا.

أما «إنجيل» فيدل، بالنسبة إلينا، إما إلى الكتاب الذي يروي حياة يسوع، وإما إلى القراءة التي تُتلى أثناء القداس الالهي. وفي اللغة اليونانية العامة تعني كلمة إنجيل «الخبر السار»، وبخاصة بشرى إنتصار. وكان عهد السلام الروماني، وكذلك الاحداث البارزة في حياة الامبراطور، الإله والمخلص، تعتبر إنجيلاً، أي بشرى سارة. ومع ذلك فإن فعل «بشّر بالإنجيل»، اقتبسه الاسلوب المسيحي من العهد القديم، بالمعنى الخاص الذي كان يفيده في حينه: بشّر بالخلاص.

«حان الوقت واقترب ملكوت ا لله» (مرقس ١: ١٥)، هذا هو جوهر الرسالة. ولكن

هذه المرة، تصبح شخصية الرسول ذاتها مركز الخبر السار. فالخبر السار هو يسوع بنفسه (مرقس ١: ١). وقد بشّر الملائكة بميلاده، بصفته بشرى مفرحة (لوقا ٢: ١٠-١١). وبمجيئه يحلّ ملك ا لله (متى ١٢: ٢٨). من يترك كل شيء من اجل يسوع و«من أجل الانجيل» ينال «في هذه الدنيا مائة ضعف» (مرقس ١٠: ٣٠). وعليه نرى الجموع تتهافت حول رسول الخبر السار، وتتمسك به، خوفًا ان يتركهم ليذهب لغيرهم. إلا ان الانجيل عتيد ان ينتشر: «يجب عليّ أن أبشّر ايضًا سائر المدن بملكوت ا لله، فإني لهذا أرسَلت» (لوقا ٤: ٤٣).

إن بولس هو الكارز الاول (بين الرسل) بالانجيل بلا منازع. «اصطفاه ا لله ليبلّغ بشارته» (رومة ١: ١). «وكشف له ابنه ليبشر به بين الوثنيين» (غلاطية ١: ١٦-١٥). وقد «ائتمنه على البشارة» (١ تسالونيكي ٢: ٤). وحيث صار بولس داعيًا للبشارة (كولسي ١: ٢٣)، فلا بد له ان يبشّر بها (١ كورنتس ٩: ١٦)، مؤديًا بذلك للّه «عبادة روحية» (رومة ١: ٩)، وممارسًا خدمة كهنوتية» (رومة ١٥: ١٦) (Vocabulaire de théologie biblique,3éd. 1974 ,Ed. du CERF,Paris) وضعه الأب كزافييه ليون دوفور اليسوعي، ونُقل إلى العربية بعنوان «معجم اللاهوت الكتابي»، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٦).

في وسط ديني يهودي، متخلف ثقافيًا ومدنيًا عن إطاريه، الاقليمي الكنعاني والعالمي الروماني، ولكنه متقدم عليهما، زمنيًا، في عبادة ا لله الواحد، ولد يسوع المسيح، وبدأت الجموع، من يهود ووثنيين، تلتف حوله وتؤمن بدعوته التي كرز بها، بعده، الرسل والتلاميذ، ونشأت الديانة المسيحية.

وإذا كان يهود اعتنقوا المسيحية، فإن يهودًا آخرين بقوا يهودًا وما زالوا. فكان هناك علاقة مسيحية-يهودية اتسمت بعداء لم يشهد مثيلاً له تاريخ العلاقات بين الأديان، وذلك حتى عقود قليلة، وتحديدًا حتى المجمع الفاتيكاني الثاني (١٩٦٢-١٩٦٥) الذي أطلق حوار الكاثوليكية مع جميع الأديان، وبالأخص مع اليهودية والاسلام.

من نشأة المسيحية إلى بداية حركة الاصلاح الديني: كانت الكنيسة الكاثوليكية، قبل عهد الاصلاح الديني، تأخذ بالتفسير اللاهوتي (المجازي) وليس التفسير الحرفي للتوراة. فالفقرات الواردة في التوراة، والتي تشير إلى عودة اليهود إلى الاراضي المقدسة، كانت الكنيسة تعتقد بأنها لا تنطبق على اليهود بل على الكنيسة المسيحية مجازًا. أما اليهود فإنهم، طبقًا للعقيدة الرسمية، اقترفوا إثمًا فطردهم ا لله من فلسطين إلى منفاهم في بابل. وعندما انكروا ان يسوع هو المسيح المنتظر نفاهم ا لله ثانية. وبذلك انتهى وجود ما يسمّى «الأمة اليهودية» إلى الأبد.

تلك كانت فكرة De Civitate dei كما وضعها القديس أوغسطين في القرن الخامس، والتي مثلت العقيدة المسيحية الكاثوليكية حتى القرن السادس عشر. وعلى أساسها كانت فترة العصور الوسطى تميل إلى الفصل بين اليهود المعاصرين والعبرانيين القدامى.

ووفقًا للعقيدة الكاثوليكية، اعتبرت فلسطين الوطن المقدس الذي أورثه المسيح لأتباعه المسيحيين، وكانت القدس هي مدينة العهد الجديد المقدسة وليست «صهيون» اليهودية. وظل الأمر كذلك حتى العام ٥٩٠ حين أصبح عرش البابا (السدّة البابوية، الكرسي الرسولي) غريغوريوس مركز السلطة المسيحية وأصبحت روما المدينة المقدسة. ولم تعد القدس محور الاهتمام المسيحي إلا مع احتلال المسلمين لها في القرن الحادي عشر. وكانت الحملات الصليبية لاستردادها من «الكفرة» سواء كانوا يهودًا أو مسلمين.

وزاد العداء المسيحي لليهود إلى أشده إبان الحملات الصليبية حتى ان المؤرخة باربرا توخمان في كتابها «الكتاب المقدس والسيف»، والمؤرخ فريدريك هير في كتابه «عالم العصور الوسطى» يشيران إلى ان المحاربين الصليبيين المسيحيين هم أول من بدأ المذابح اليهودية وهم في طريقهم إلى فلسطين.

وبعد الاسترداد المسيحي (الكاثوليكي) للأندلس، في نهاية القرن الخامس عشر، جرى طرد اليهود، مع المسلمين، من اسبانيا. وأقام الاسبان محاكم تفتيش لليهود المتسترين وراء اعتناق المسيحية (يهود المارانو).

اليهود إبان حركة الاصلاح الديني: مع حركة الاصلاح الديني في القرن السادس عشر، في اوروبا، تولدت وجهة نظر جديدة عن الماضي والحاضر اليهودي، حتى ان حركة الاصلاح البروتستانتية وُصفت بأنها «بعث عبري أو يهودي». فقد تنكرت حركة الاصلاح هذه للاعتقاد الكاثوليكي حول اليهود، وروّجت لفكرة ان اليهود أمة مختارة مفضلة. وأصبح العهد القديم المرجع الأعلى للاعتقاد البروتستانتي، ومصدر المسيحية النقي الثابت، وجزءًا من طقوس العبادات والصلوات في الكنائس، وكتابًا للتاريخ عن الاراضي المقدسة والأنبياء والنبوات المتعلقة بنهاية الزمان والعصر الألفي السعيد مع المجيء الثاني للمسيح. ويعتبر مارتن لوثر، كمؤسس وزعيم لحركة الاصلاح الديني، مسؤولاً إلى حد بعيد عن هذا التطور.

وضع لوثر، في ١٥٢٣، كتابه «المسيح ولد يهوديًا» والذي أعيد طبعه سبع مرات في العام نفسه، وشرح فيه المواقف المؤيدة لليهودية، ودان اضطهاد الكنيسة الكاثوليكية لليهود محتجًا بأن المسيحيين واليهود يتحدرون من أصل واحد، وقال فيه: «إن الروح القدس شاءت ان تنزل كل أسفار الكتاب المقدس عن طريق اليهود وحدهم. إن اليهود هم أبناء الله ونحن الضيوف والغرباء، وعلينا ان نرضى ان نكون كالكلاب التي تأكل ما يتساقط من فتات مائدة أسيادها، تمامًا كالمرأة الكنعانية».

وكان لوثر يؤمن بأن نبوّة التوراة حول إنقاذ كل اسرائيل كأمة ستتحقق، وكان يلوم البابوية (الكاثوليكية) لتحريفها المسيحية وصدها بذلك اليهود عن اعتناقها.

كان هدف لوثر النهائي، هو تحويل اليهود إلى البروتستانتية. ولكنهم بدلاً من ان يرتدوا إلى المسيحية كانوا يجمعون الانصار لتهويد المسيحية. ولذلك نجده ينقلب على اليهود، ويعبّر عن كرهه لهم في كتابه «ما يتعلق باليهود وأكاذيبهم» الذي وضعه العام ١٥٤٤، وطالب فيه بطردهم من انكلترا، بقوله: «من ذا الذي يحول دون اليهود وعودتهم إلى أرضهم في يهودا... لا أحد. إنّا سنزودهم بكل ما يحتاجون لرحلتهم، لا لشيء إلا لنتخلص منهم. إنهم عبء ثقيل علينا وهم بلاء وجودنا».

إنتشار ونشوء «بروتستانتية-صهيونية»: ومع ذلك، فإن حركة الاصلاح البروتستانتي التي أطلقها لوثر مثلت ثورة على الاعتقاد الكاثوليكي، وبشرت بعهد جديد من التسامح المسيحي-اليهودي (وكان في الأساس، ولفترة زمنية طويلة «تسامحًا بروتستانتيًا-يهوديًا» حصرًا).

وبعد انفصال الملك هنري الثامن عن روما، اقتحمت حركة الاصلاح الديني بريطانيا وتمركزت فيها بالأمر الملكي الصادر في ١٥٣٨، ليحل هنري الثامن محل بابا روما رئيسًا أعلى لكنيسة انكلترا.

وما لبث اللاهوت البروتستانتي تجاه اليهود ان انتشر في شمالي اوروبا، ثم انتقل إلى العالم الجديد (أميركا)، بما تضمنه من الاعتقاد بالتفسير الحرفي للنبوات التوراتية وبالإحياء القومي للشعب اليهودي. وتحول الاعتقاد البروتستانتي القومي لليهود وقيام مملكة اسرائيل قبل المجيء الثاني للمسيح، إلى حركة سياسية «بروتستانتية صهيونية» (أو مسيحية-صهيونية) سبقت الحركة اليهودية-الصهيونية في

الدعوة إلى قيام وطن لليهود في فلسطين. فالمؤتمر الصهيوني في بال (بازل) سبقه بنحو ٦٠ عامًا المقال الشهير للورد شافتسبري «دولة وآمال اليهود» في صحيفة «كوارترلي ريفيو». بل ان شافتسبري كان واضع الشعار «وطن بلا شعب لشعب بلا وطن» الذي حولته الصهيونية (اليهودية) في ما بعد إلى «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض».

وفي الولايات المتحدة، كتب الثري والقس البروتستانتي ويليام بلاكستون، في ١٨٧٨، كتابه «يسوع آت»، وقاد حملة مسيحية-صهيونية من اجل ان تدعم اميركا عودة اليهود إلى فلسطين، حتى كان المؤتمر الصهيوني اليهودي في بال ١٨٩٧.

رفض وعد بلفور والهجرة اليهودية: ذلك التناقض، بل العداء، ظل واضحًا بين الحركة الصهيونية (اليهودية) والعقيدة الكاثوليكية، بمركزها الديني في الفاتيكان. أكد ذلك لقاء البابا الزعيم الصهيوني هرتزل في ١٩٠٤، ثم إعلانه معارضة الكنيسة الكاثوليكية لوعد بلفور (١٩١٧) وللهجرة اليهودية إلى فلسطين، في حين كان زعماء الثورة العربية الكبرى، وكما هو معروف، ينصاعون لوعود الساسة والزعماء البريطانيين والصهيونيين حول مسألة الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

وبعد الحرب العالمية الثانية، أيد الفاتيكان مسألة تدويل القدس وفق الخطة التي أقرتها الأمم المتحدة بقرار التقسيم (١٩٤٧)، ووقف موقف الحياد من قيام اسرائيل (١٩٤٨).

نحو الانفتاح والحوار مع اليهود والمسلمين (المجمع الفاتيكاني الثاني): منذ أواخر الخمسينات وأوائل الستينات كان الفاتيكان قد بدأ نقاشًا حول موقف المسيحيين من إبادة اليهود وحول معتقل أوشفيتز في المانيا النازية. وقد سادت المجمع الفاتيكاني الثاني (راجع باب «معالم تاريخية») مشكلة كبرى حول وثيقة تتعلق بالمسيحيين واليهود. فالكنيسة الكاثوليكية أقرت بأن اليهود ليسوا مسؤولين عن قتل السيد المسيح. وشهد العام ١٩٦٠ اعتذار البابا عن دور الكنيسة الكاثوليكية في نشر معاداة السامية.

لكن خلال المجمع احتج الأساقفة العرب، خصوصًا البطريرك مكسيموس الرابع الصايغ، الكاثوليكي اللبناني، قائلاً إنه في حال أراد الأساقفة الكلام على العلاقة مع اليهود فيجب ايضًا الكلام على العلاقة مع المسلمين. وكان لهذا الموقف نتيجة ناجحة جدًا إذ إن المجمع الفاتيكاني الثاني أصدر وثيقة عنوانها بالايطالية «نوسترا إيتاتي» حول الكنائس وعلاقتها مع اليهود والمسلمين والبوذيين وجميع الأديان، ودعت للحوار بين المسيحية وجميع الاديان (حول الحوار الاسلامي-المسيحي، راجع «العالم الاسلامي»، ج١٢).

وفي الحوار بين الفاتيكان واليهود، استمر الفاتيكان في تأكيده على تدويل القدس وحق الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم. وكان اليهود يواجهونه بمشكلات عديدة تبدأ بمشكلة العداء التاريخي المزمن بين الكاثوليك واليهود وصولاً إلى موقف الكرسي الرسولي والمسيحيين من مذابح اليهود على يد النازيين، وتنتهي بمشكلة اعتراف الفاتيكان باسرائيل. هذا الاعتراف الذي أبعده الفاتيكان تمامًا من حسابه في أعقاب احتلال اسرائيل للاراضي العربية، واطلاق الفاتيكان للحوار المسيحي-الاسلامي، وإعطائه أهمية بالغة لمسألة مسيحيي الشرق (خاصة في لبنان «مختبر التعايش»)، منها، على وجه الخصوص، مسألة هجرة هؤلاء المسيحيين من لبنان وفلسطين وغيرهما (لم يعد عدد المسيحيين في القدس يتعدى الآلاف القليلة).

في عهد السدّة البابوية الحالية: البابا يوحنا بولس الثاني: ما إن اعتلى البابا يوحنا بولس الثاني السدّة البابوية حتى بدأ يدفع بالعلاقة بين الفاتيكان والمسلمين من جهة، وبين الفاتيكان واليهود من جهة ثانية، موصلاً بهما إلى درجات متقدمة من التفاهم على أمور سياسية ودينية كثيرة.

تبرئة اليهود: وبالنسبة إلى موضوعنا الحالي: العلاقة مع اليهود واليهودية، أكد البابا تبرئة اليهود من خطيئة تعذيب السيد المسيح وصلبه. وكان ذلك مضمون الوثيقة التي أقرها الفاتيكان في ١٩٨٥.

ومع انطلاق التسوية السلمية بين اسرائيل والعرب، بعد مؤتمر مدريد (١٩٩١)، ثم الاتفاق الاسرائيلي-الفلسطيني (١٩٩٣)، جاء اعتراف الفاتيكان باسرائيل. فبدا ان الفاتيكان يعدّ استراتيجية مصالحة تاريخية بين الكنيسة الكاثوليكية وبين اليهود واليهودية.

مؤتمر ١٩٩٧: فبتوصية من البابا، نظّم الفاتيكان مؤتمرًا (٣٠ تشرين الاول-٢ تشرين الثاني ١٩٩٧) لمناقشة وثيقة رسمية عنوانها «جذور معاداة اليهودية في الوسط المسيحي»، شارك فيها ستون من رجال اللاهوت المسيحي. ودعا المؤتمر لمراجعة النصوص الدينية في العهد الجديد لانصاف اليهود. كما أكد المؤتمر على ان المسيحيين واليهود يتقاسمون الاعتقاد بالاله الواحد، وبأن المسيح والحواريين ولدوا يهودًا.

وفي ختام أعمال المؤتمر (١٩٩٧) وجه البابا كلمة اعتبر فيها ان المقاومة المسيحية ضد النازية لم تكن بالشكل المطلوب الذي كانت تنتظره الانسانية، ودعا إلى تنظيف «الذاكرة المسيحية» من الكتابات الظالمة للشعب العبراني.

«المحرقة»: وفي ١٦ آذار ١٩٩٨، أصدر الفاتيكان وثيقة حملت عنوان: «نتذكر: تأمل في المحرقة»، تجاوزت المحرقة (الهولوكوست) إلى تاريخ العداء الكاثوليكي-اليهودي، وفرّقت بين معاداة السامية ومعاداة اليهودية. فالمحرقة، كما تقول الوثيقة، صنيعة معاداة السامية، ومعاداة السامية صنيعة نظام عنصري يتسم بوثنية جديدة وليست صنيعة الكنيسة. أما معاداة اليهودية فقد شارك مسيحيون في مسؤولية نشرها، ولم يقم الفاتيكان بما يكفي لحماية اليهود من المحرقة معتبرًا ان المسيحيين يتحملون واجبًا اخلاقيًا لضمان ألا تتكرر أبدًا.

وكان الاسرائيليون واليهود المتشدّدون، إبان مناقشات هذه الوثيقة (آذار ١٩٩٨)، وقبلها وبعدها، يضغطون في اتجاه أن تدين هذه الوثيقة، صراحة وعلانية، البابا بيوس الثاني عشر الذي يتهمونه بأنه كان متعاطفًا مع النازية وغضّ البصر عن جرائمها.

لكن الوثيقة اكتفت، وشدّدت على:

- أن الكنيسة الكاثوليكية لم تتورط في «مأساة قتل ملايين اليهود» التي كانت وليدة الايديولوجية النازية.
- وجدت معاداة السامية «جذورها بعيدًا عن المسيحية».
- «بعض المسيحيين لم يقدموا للذين عانوا من الاضطهاد المساعدة التي كان يجب ان يقدموها»؛ ولا يمكننا ان نعرف كم من المسيحيين في البلدان المحتلة من النازيين أو حلفائهم كانوا يشعرون بالفظاعة لدى رؤية جيرانهم اليهود يختفون، إلا انهم لم يكونوا على قدر من القوة لإسماع صوتهم والاحتجاج».
- «هل قدم المسيحيون كل المساعدة الممكنة إلى الذين كانوا يتعرضون للاضطهاد، خصوصًا إلى اليهود المضطهدين؟ كثيرون فعلوا ذلك إلا ان غيرهم لم يفعل. يجب عدم تجاهل الذين ساعدوا في إنقاذ أرواح يهود ضمن إمكاناتهم حتى عبر تعريض حياتهم للخطر».
- خلال الحرب، وبعد انتهائها، عبّر مسؤولون يهود عن شكرهم لكل ما تمّ من أجلهم خصوصًا ما قام به البابا بيوس الثاني عشر شخصيًا أو عبر ممثلين عنه لانقاذ مئات آلاف اليهود».
- «نأسف بشدة للأخطاء والهفوات التي قام بها أبناء وبنات الكنيسة».
- «في نهاية هذه الألفية ترغب الكنيسة الكاثوليكية بالتعبير عن عميق ألمها إزاء الأخطاء التي ارتكبها ابناؤها وبناتها في جميع العصور. إنه عبارة عن فعل توبة ما دمنا كأبناء كنيسة مرتبطين بالخطايا كما نحن مرتبطون بفضائل كل المؤمنين».

وفي تركيزها على الطابع الفريد للمحرقة اليهودية، لم تنس الكنيسة في إعلانها الاشارة إلى

الاضطهادات الأخرى الرهيبة: الإبادة الجماعية التي تعرض لها الأرمن، مسألة أوكرانيا في الثلاثينات، الإبادة الجماعية للغجر. بالاضافة إلى «المآسي المشابهة» الناتجة عن الافكار العنصرية في اميركا وافريقيا وفي البلقان، كذلك ضحايا كمبوديا والصين والاتحاد السوفياتي. وخاض إعلان الوثيقة في الاحداث الراهنة الأكثر سخونة وهو يتحدث عن «مأساة الشرق الاوسط المعروفة تمامًا مكوناتها».

وتتجنب الوثيقة، وثيقة الفاتيكان: «نتذكر: تأمل في المحرقة» (١٦ آذار ١٩٩٨) الخوض في مسؤوليات السلطة الهرمية الكاثوليكية وفي ما يُعرف بـ«صمت» البابا بيوس الثاني عشر (١٩٣٩-١٩٥٨). وهذا ما يفسر العنف الذي اتسمت به بعض ردود الفعل اليهودية عليها.

رفض يهودي للوثيقة: أثارت الوثيقة الفاتيكانية في شأن المحرقة اليهودية ردود فعل فورية في اسرائيل تميزت بالحذر وخيبة الأمل والعنف. فأصدرت مؤسسة النصب التذكاري «ياد فاشيم» الذي أقيم لذكرى المحرقة (هولوكوست) بيانًا مقتضبًا جاء فيه: «إن باحثينا سيدرسون النص، وسيتم إصدار بيان رسمي في وقت لاحق».

وقال مدير مركز فيزنتال للابحاث حول النازية افراييم زوروف: «إن هذا النص لا يقدم الكثير والأمر لا يشكل مفاجأة بالنسبة إليّ... وكنت أود لو ان الفاتيكان اعترف بان اللاسامية المسيحية أدت إلى المحرقة وكنت أرغب ايضًا في ان يدلي بموقفه من الشبكات الملحقة بالكنيسة التي أتاحت للمجرمين النازيين الهرب بعد الحرب العالمية الثانية... من المهم ان يكون الفاتيكان واعيًا حجم الجرائم النازية، ولكن الوثيقة التي أصدرها تثبت انه لا يريد تحمل مسؤولياته ولا يستطيع بالتالي ان يفهم مداخل المذبحة ومخارجها».

أما اسرائيل مئير لاو، كبير الحاخامين الغربيين (أشكيناز) في اسرائيل، والهارب من أحد معسكرات الاعتقال النازية، فقال إنه يرفض «وثيقة تتجاهل الموقف الشائن للكرسي الرسولي إبان المحرقة وتكتفي بعموميات حول العلاقات بين المسيحيين واليهود».

البابا بيوس الثاني عشر و«انزلاقات» بعض الكاثوليك في الحرب العالمية الثانية موضوع العداء اليهودي الراهن: لا بد من القول إن البابا بيوس الثاني عشر (١٩٣٩-١٩٥٨) كان بالتأكيد أحد الأشخاص الأكثر اطلاعًا على الوضع العالمي. وثمة اتهام (يهودي وصهيوني على وجه الخصوص) للفاتيكان بأنه يخفي أسرارًا حول موقف البابا في حينه، داخل أرشيف تم نزع السرية عنه اخيرًا، لكن وصولاً إلى العام ١٩٢٢ فقط. غير ان لجنة من المؤرخين الدينيين عملت على هذه الوثائق تؤكد انه ليس هناك من أمور تمّ السعي إلى إخفائها في أي وقت. ومن المعروف فقط انه كانت هناك مناقشة بين المراجع الدينية الرومانية حول ما إذا كان على البابا رفع صوته.

وتظهر المحفوظات الالمانية المنزوعة عنها السرية ان لا أثر ابدًا لأي مراسلة بين السلطات النازية والبابا بيوس الثاني عشر، مما يدعم في الوقت نفسه نظرية «الصمت» ونظرية «عدم التواطؤ» في موقف البابا بيوس الثاني عشر.

إن بيوس الثاني عشر، المتخصص في العلوم القانونية، كان يعرف المانيا عن كثب (إذ كان قاصدًا رسوليًا في بافاريا)، ولم يكن يرغب في جعل الكاثوليك الالمان رهائن النظام النازي إذا ما لجأ هذا النظام إلى الثأر منهم. كما ان هناك بلدانًا أخرى في اوروبا، مثل هولندا، أدت المواقف الكنسية القوية المعلنة فيها إلى تسريع الاضطهاد بدلاً من إيقافه.

وينبغي ألا يتجاهل أحد ان الهم الأساسي للبابا بيوس الثاني عشر، وهو أمر معروف، كان يتمثل في قطع الطريق على «الخطر البولشيفي» الذي كان يبدو أشد هولاً ايضًا من الطاعون النازي.

أما الجهاز الديني الكاثوليكي فقد وقع احيانًا

في «انزلاقات» على ما يعترف بذلك النص الفرنسي الصادر في ٣٠ ايلول ١٩٩٧. ومنها مثل شهير على الأقل، يتعلق بالكردينال تيودور إينيتزر، رئيس أساقفة فيينا. فغداة ضم النمسا إلى المانيا ودخول القوات الالمانية إليها في ١٢ آذار ١٩٣٨، قام الكردينال بزيارة هتلر (١٥ آذار)، ووجه بعض التوصيات إلى الاكليروس الكاثوليكي وإلى المؤمنين في أسقفية فيينا وبرغنلند يقول في البند الاول منها: «إن الذين يسوسون النفوس، والمؤمنين، سيقفون من دون شروط وراء دولة المانيا الكبرى ووراء الفوهرر، لأن النضال التاريخي ضد وهم البولشيفية الإجرامي، ومن أجل أمن الحياة الالمانية، ومن أجل العمل والخبز، وقوة التاريخ وشرفه، ومن اجل وحدة الامة الالمانية، هو نضال تباركه كما يبدو العناية الالهية».

وفي ٢٧ آذار (١٩٣٨)، أصدر مجلس أساقفة النمسا بيانًا جماعيًا يحمل تاريخ ١٨ آذار ويدعم موقف الـ«نعم» الهادف إلى ربط النمسا بالمانيا، وقد تمت قراءته في «كل كنائس الاراضي النمساوية»، وجاء فيه «(...) إننا نقر بفرح بان الحركة القومية الاشتراكية حققت ولا تزال تحقق الانجازات اللافتة في مجال البناء الوطني والاقتصادي، كما في مجال السياسة الاجتماعية للرايخ وللأمة الالمانية، خصوصًا للفئات الأكثر فقرًا... وفي يوم الاستفتاء، من البديهي القول إن واجبنا الوطني كألمان يفرض علينا تأييد الرايخ الالماني، كما ننتظر من جميع المؤمنين المسيحيين ان يدركوا واجبهم حيال أمتهم».

وفي مطلع نيسان ١٩٣٨، عبّر الكردينال إينيتزر للكردينال بيرترام، رئيس مؤتمر فولدا، عن أمله بانضمام جميع الأساقفة الالمان إلى موقف الأساقفة النمساويين من الاستفتاء (الذي سيقول فيه النمساويون «نعم» لربط النمسا بالمانيا بنسبة ٩٩،٧٣٪...).

وفي ٢ نيسان ١٩٣٨، كتبت صحيفة «أوسيرفاتوري رومانو» الناطقة باسم الفاتيكان، ما يأتي: «إننا مخولون القول إن الاعلان الصادر عن مجلس أساقفة النمسا) وضع وتمت الموافقة عليه من دون أي توافق مسبق أو لاحق من الفاتيكان، وعلى مسؤولية المجلس الذي اقدم عليه فقط» (عن هنري مادلين، «لوموند ديلوماتيك»، ايار ١٩٩٨، ص٦، النسخة العربية الصادرة عن «النهار»، ص١٥) (راجع حول مقالة الأب بيار بليه في سياق كرونولوجيا سنة «١٩٩٨» الواردة في الصفحات الأخيرة من سيرة البابا يوحنا بولس الثاني).

ورقتا ضغط وابتزاز موضوعهما يعود ايضًا إلى سنوات الحرب العالمية الثانية: قبل أشهر قليلة من صدور الوثيقة الفاتيكانية حول «المحرقة» (١٦ آذار ١٩٩٨)، وفي خضم حملة إعلامية وعالمية واسعة تناولت موضوع الاموال اليهودية في المصارف السويسرية (راجع «سويسرا»، ج١١، ص٨٧-٩٠)، أُقحم ايضًا إسم الفاتيكان في هذه المسألة، ورصدها الكاتب والصحافي اللبناني سليم نصار بمقال كتبه تحت عنوان «اسرائيل تتهم الفاتيكان عقابًا للبابا لامتناعه عن زيارة القدس واميركا تساندها لنقل الودائع السويسرية إلى نيويورك» («الحياة»، العدد ١٢٥٦٦، ٢٦ تموز ١٩٩٧، ص٧)، وجاء فيه:

«فوجىء البابا يوحنا بولس الثاني بتصريح الرئيس الاميركي بيل كلينتون وقوله إن ادارته تدرس وثائق تاريخية للتحقق من صحة الاتهامات الموجهة إلى الفاتيكان. وهي اتهامات مثيرة قدمها موظف يعمل في الخزانة الاميركية تشير إلى وجود وثيقة يعود تاريخها إلى ٢١ تشرين الاول ١٩٤٦... وتقول الوثيقة ان الفاتيكان قام باخفاء كمية من الذهب تساوي ٢٠٠ مليون فرنك سويسري (ما يعادل حاليًا ١٧٠ مليون دولار) لمصلحة الفاشيين الكروات الموالين للنازيين... الناطق الرسمي باسم الفاتيكان يواكيم نافارو نفى هذه الادعاءات واعتبرها حكاية ملفقة الهدف منها الاساءة إلى العلاقات مع اسرائيل. كما نفى عضو مجلس ادارة مصرف الفاتيكان تيودور بيتشكر صحة التقرير مؤكدًا ان حسابات المصرف

دُققت في ١٩٩٥ من قبل مؤسسة اقتصادية دولية للرقابة. لكن هذا النفي لم يمنع ميشال فريدمان، عضو هيئة المجلس المركزي اليهودي في المانيا من تحذير الفاتيكان ان يعيد الذهب، لأن الخلاف سيتحول قضية قانونية كما حصل مع أموال اليهود في المصارف السويسرية، وأشار إلى دور الفاتيكان خلال الحكم النازي، وقال إنه كان دائمًا موضع نقاش وجدل. ومعنى هذا ان مسألة الذهب المخفي في صناديق مصرف الفاتيكان ستتحول مسألة قانونية واخلاقية وسياسية ومالية، كما حصل مع المصارف السويسرية (...) والسؤال الذي تطرحه الكنيسة الكاثوليكية حاليًا يتعلق بالدوافع وراء اتهام الفاتيكان باخفاء اموال اليهود والغاية من ربط هذا التحقيق بموضوع المصارف السويسرية».

والورقة الثانية تتمثل في إلحاح الباحثين اليهود الذين يريدون أن يتفحصوا فترة الحرب العالمية الثانية عندما «تغاضت الكنيسة»، بحسب ادعاءاتهم، عن المحرقة.

فبعد أربعة ايام من اجتماعات بين زعماء كاثوليك ويهود، صدر، في ٢٦ آذار ١٩٩٨، بيان ختامي جاء فيه ان الكردينال الأوسترالي إدوارد كاسيدي، رئيس اللجنة الحبرية المكلفة العلاقات الدينية مع اليهود، اقترح «تشكيل فريق من الباحثين اليهود والكاثوليك للبحث في الوثائق التي تضمنتها كتب أعدها باحثون كاثوليك» عن الحرب العالمية الثانية.

ويتعلق لبّ النقاش حول قضية أرشيف الفاتيكان، وبما إذا كان البابا بيوس الثاني عشر فعل كل ما بوسعه لوقف المحرقة، وإذا كان ما يُسمّى بـ«صمت» البابا قد سهّل تنفيذها.

ويذكر ان مجموعة من ١١ كتابًا تتضمن وثائق الفاتيكان تحت عنوان «وقائع ووثائق الكرسي الرسولي عن الحرب العالمية الثانية»، نشرها بين ١٩٦٥ و١٩٨١ ثلاثة مؤرخين يسوعيين. وتقول هذه الكتب إن البابا بيوس الثاني عشر لم يعلن موقفه بقوة أكبر خشية أن يزيد أوضاع الكاثوليك، وكذلك اليهود، سوءًا في المانيا والبلدان الخاضعة للاحتلال النازي.

وكان الأب بيار بليت، وهو آخر من بقي على قيد الحياة من فريق المؤرخين اليسوعيين، أعلن (في آذار ١٩٩٨) أنه لا يعارض فتح سجلات الفاتيكان المتعلقة بفترة الحرب لمؤرخين من خارج الكنيسة. لكنه ابدى شكّه في إمكان العثور على شيء جديد. كما رفض، في مقال نشره في مجلة يسوعية، الاتهامات بأنه غضّ الطرف عمدًا، مع مؤرخي الكنيسة الآخرين، عن وثائق مؤذية للبابا بيوس الثاني عشر.

ويذكر انه بامكان الباحثين الاطلاع على سجلات الفاتيكان للفترة ما قبل العام ١٩٢٢، وان الفاتيكان وعد، إبان اجتماعات الدورة الـ١٦ للجنة الدولية للعلاقة بين الكاثوليك واليهود (آذار ١٩٩٨)، بفتح أرشيفه ذات يوم للباحثين اليهود عن الحرب العالمية الثانية (راجع حول مقالة الأب بيار بليه في سياق كرونولوجيا سنة «١٩٩٨» الواردة في الصفحات الأخيرة من سيرة البابا يوحنا بولس الثاني).

الفاتيكان والاسلام

(راجع «المجمع الفاتيكاني الثاني» و«السينودوس من أجل لبنان» في باب معالم تاريخية؛ و«القدس بين الفاتيكان والجامعة العربية» في آخر ما ورد عن سيرة البابا يوحنا بولس الثاني؛ وباب الفاتيكان والنزاع العربي-الاسرائيلي؛ وراجع «الحوار الاسلامي-المسيحي» في مادة «العالم الاسلامي»، ج١٢).

بابوات القرن العشرين

(ترد مواد هذا الباب بالترتيب الزمني وليس الأبجدي، ومرجعها الرئيسي «تاريخ البابوات»، نقله إلى العربية وعلق حواشيه شحادة ميلاد أبي خليل، ١٩٨٨، صربا-كسروان، منشورات صوت المحبة؛ والأرشيف اليومي للمؤلف بالنسبة إلى البابا الحالي (١٩٩٨) يوحنا بولس الثاني وكرونولوجيا أهم أحداث السنوات الأخيرة من سدته البابوية).

*** البابا لاون الثالث عشر**
جيوواشينو، دي كونت بيتشي (١٨١٠-١٩٠٣)
بابا من ٢٠ شباط ١٨٧٨ إلى ٢٠ تموز ١٩٠٣:

ولد في كاربينيتو قرب مدينة أناني (ايطاليا). درس الفلسفة واللاهوت والحقوق في فيتربو وروما. أدهش ببلاغته الشعرية لما ارتجل، قبيل وفاة البابا بيوس السابع بقليل، وعلى مسامعه، مئتي بيت شعري لاتيني سداسي المقاطع، حول حريق كنيسة القديس بطرس. سيم كاهنًا في ١٨٣٧.

سلّمه البابا غريغوريوس السادس عشر عدة وظائف، ثم عينه في ١٨٤٣ قاصدًا رسوليًا في بروكسل، فصادفته هناك متاعب فاستدعي، وبدلاً من أن يتسلم مهام قصادة أكثر أهمية، سيم أسقفًا على بيروز في ١٨٤٦.

وجد نوعًا من العطف لدى البابا بيوس التاسع، وأقل منه لدى الكردينال أمين السر أنطونلي الذي أظهر له بغضًا. أصبح بعد وفاة هذا الأخير (١٨٥٣) كردينالاً ونائبًا عن البابا. وانتخب بابا في ٢٠ شباط ١٨٧٨، واتخذ له إسم لاون الثالث عشر.

أول مناسبة اغتنمها البابا الجديد، واحترمها العالم أجمع، حتى أعداء الكنيسة ومناهضوها، هي كلمات المصالحة والمحبة والوفاق التي وجهها إلى الأمراء ورؤساء الدول.

أما علاقاته مع ايطاليا فبقيت متوترة: تهديدات بالثورة على البابوية مستمرة حتى انها جعلته يهمّ في ١٨٨١ بترك روما مؤقتًا ويجد له ملاذًا في النمسا. وفي ١٨٨٦، أظهر انه موافق للدولة، لكنه اقترح إعادة سلطته كاملة. لكن هذا الاقتراح دفع برئيس الوزراء الايطالي، فرنسيسكو كريسبي (١٨١٨-١٩٠١)، رفيق غاريبالدي وزعيم الاحرار الدستوريين، وعرف بعدائه لفرنسا، وإقامته حلفًا مع النمسا والمانيا، استعمر أريتريا، وانهزم في الحبشة، فاستقال) لإظهار مزيد من الضغوط على البابا (تسيير مظاهرات ماسونية رأى إليها البابا علامة عدوان ضد شخصه) الذي وجد نفسه أمام مشروع هرب جديد من روما (راجع «المسألة الرومانية» في باب معالم تاريخية).

أما إزاء المانيا فقد عمل البابا لاون على إنهاء الصراع مع جماعة «المناضلون لأجل الثقافة» **Kulturkampf**، وعلى الإلغاء التدريجي للقوانين الالمانية التي استهدفت امتيازات الاكليروس. ففي ١٨٨٢، أوفد بسمارك البارون كورت فون شلدرز ليكون سفيرًا لدى الفاتيكان. وفي ١٨٨٣، استقبل البابا ولي العهد (الذي سيصبح الامبراطور فريدريك الثالث)، وتلقى بسمارك من البابا «وسام المسيح». وفي خريف ١٨٨٨ قام غليوم الثاني بزيارته الاولى للفاتيكان، والثانية في ١٨٩٣ والثالثة في ١٩٠٣.

عالج البابا لاون الثالث عشر فكرة الحرية وواجبات المواطن المسيحي، والمسألة العمّالية (كان يرغب أن يقال له إنه «بابا العمّال»). ولم يكن يرى أساسًا إلهيًا في الملوك إلا بقدر ما يرى الملوك أنفسهم قادرين على توفير السعادة لشعوبهم. كان موالياً لنزع السلاح، عدوًا للمادية الالحادية.

في علاقاته مع الدولة الايطالية (والدول الاوروبية) تخلّى لاون عن كل مطامح الهيمنة البابوية للقرون الوسطى لمصلحة الاستقلال السياسي، لكنه رفض، في المقابل، كل نفوذ للدولة عليه. جعل الكاثوليك في العالم يخضعون للحكومة التي يقيمون على أرضها، وألا يشكلوا أي جماعة أو تنظيم إيماني عقائدي خارجًا على الدولة. أمر الإكليروس ببعض تحفظات حيال سياسة ليست دائمًا صالحة أو متبعة. اقتنع بثنائية الكنيسة والدولة، لعلمه بأن لا هذه ولا تلك تستطيع، منفردة، الوصول إلى حل مشكلة ما اجتماعية.

أغنى المكتبة الفاتيكانية بشرائه مكتبات بورغيز وباربريني، وفتح دار المخفوظات أمام الجميع، فأدى خدمات جليلة للأبحاث التاريخية، وأعار اهتمامه لعلم الآثار والعلوم الطبيعية. كان يعرف أعمال غاليله، وأعمال فولتا (١٧٤٥-١٨٢٧، فيزيائي ايطالي اخترع ميزان القوة الكهربائية وقنديل البطارية) ولينّه (١٧٠٧-١٧٧٨، عالم طبيعيات أسوجي) وفارادي (١٧٩١-١٨٦٧، فيزيائي انكليزي). أنشأ أول مرصد في الفاتيكان، وجامعة خاصة للآداب والنقد الأدبي، وكان هو نفسه استاذًا في هذا

الحقل، كما انه كان شاعرًا موهوبًا في الايطالية كاللاتينية، ويقال إنه حفظ «الكوميديا الالهية» غيبًا. وبقي حتى آخر ايامه يقرأ فيرجيل، هوراس، تاسيت، شيشرون وسالوست.. نقّح قصائده وهو على فراش الموت. من أقواله: «أريد أن أضع الكنيسة في المركز الامامي بحيث لا يستطيع خلفائي إرجاعها إلى الوراء». كان يبدي احيانًا بعض التنازلات المهمة حبًا بالسلام، لكن ليس على حساب المبادىء.

*** البابا بيوس العاشر**
سرتو، جيوزيبي (١٨٣٥-١٩١٤)
بابا من ٤ آب ١٩٠٣ إلى ٢٠ آب ١٩١٤
طُوّب قديسًا في ٢٩ ايار ١٩٥٤:

ولد في ريازيه قرب بادو (مقاطعة البندقية) في عائلة فقيرة، إذ كان والده يعمل ساعيًا للبريد. درس الفلسفة واللاهوت وسيم كاهنًا في ١٨٥٨، وراح يتدرج في الوظائف الكهنوتية تدريجيًا. فكان نائبًا أسقفيًا، كاهن رعية، معاون أسقف فكاتم أسرار المطرانية في تومبولا وسالزانو ثم تريفيزا. وفي ١٨٨٤، أصبح مطرانًا على أبرشية مانتو. جعله البابا لاون الثالث عشر كردينالاً في ١٨٩٣ ولقّبه ببطريرك البندقية.

في ٣١ تموز ١٩٠٣، احتشد ٦٣ كردينالاً لانتخاب بابا جديد. ولم يتوصل المجمع إلى انتخاب بابا خلال عدة دورات متوالية، تخللها تدخل امبراطور النمسا فرنسوا جوزف ضد الكردينال رامبولا. وجاءت رسالته مرفوضة من جميع الكرادلة، «إذ لا يجوز لسلطة مدنية التأثير على المجمع المقدس» (وبعد أقل من سنة صدر قانون يرشق بالحرم كل مبادرة للتدخل في شأن انتخاب البابا).

في صباح ٤ آب ١٩٠٣، التأم المجمع في دورة أخرى، وانتخب جيوزيبي سرتو بأكثرية ٥٠ صوتًا، واتخذ له إسم البابا بيوس العاشر.

كان الفاتيكان يعج بالخدام الذين لا عمل لهم، سحابة نهارهم، إلا الاهتمام بالبابا، ومن بينهم سبعة طباخين، وخادم يحمل قبعته، وآخر لاستلام عكازته، وآخر لدهن حذائه... إلى ما هنالك من العمّال... فأراد بيوس العاشر تنحيتهم جميعًا، ولم يبق منهم إلى النزر القليل الضروري. ورفض ان يتقلد أخوه وأخواته ألقابًا فخرية كما كان يقتضيه العرف الكنسي في ذلك العهد قائلاً: «لا أريد أن أكون أضحوكة الدهور... أنا لا أستطيع تناسي أسرتي الفقيرة... أنا وأخي وأخواتي أبناء ساعي البريد، وحسب». وطفق يستعمل «الأنا» لا «النحن» وهو يتكلم عن نفسه، معارضًا في ذلك العوائد المتوارثة.



البابا بيوس العاشر.

ركّز كل نشاطاته حول التجديد الداخلي في الكنيسة. أنشأ في ١٩١١ مدرسة الموسيقى الكنسية في روما. وكلف لجنة برئاسة الكردينال بياترو غاسباري بوضع وتدوين الحق القانوني. وفي ١٩٠٩، أصدر «لا غازيتا» الجريدة الرسمية للفاتيكان.

في ١٠ آب ١٩٠٦، كتب رسالة تعلن للعالم أن الكنيسة لن تنحني أمام القوة المدنية الغاشمة، حاظرة على الأكليروس الفرنسي الاشتراك في المجتمعات التي عينتها الحكومة الماسونية لإدارة شؤون الكنيسة وممتلكاتها. ففقدت كنيسة فرنسا تلك الممتلكات، وتردّت في الفقر.

فهبّ المسيحيون الفرنسيون يعضدون الكنيسة بأموالهم معوضين رجال الاكليروس خساراتهم. فأثلج هذا الأمر صدر البابا، وعزم على تعلم اللغة الفرنسية حتى يتسنى مخاطبة الشعب الفرنسي بلغته. فعندما تقاطر الفرنسيون بأعداد كبيرة إلى روما لحضور تطويب القديسة جان دارك، استطاع ان يوّجه إليهم التهاني والتشجيع بلغتهم الأم.

إلا ان معضلة أخرى واجهها البابا بيوس العاشر وتمثلت بـ«الروح العصرية» التي راحت تتغلغل في صفوف كثير من المؤمنين، فترجع أقلس الحقائق المسيحية إلى رموز وخيال، وألوهية المسيح وعجائبه إلى تحمّس الجموع الغافلة. وكذلك ما عانته الكنيسة في اسبانيا، فكان يأتي أساقفة اسبان ليتكلموا عن الاضطهاد الهائل المشتعل في بلادهم: في اسبوع واحد ٦٨ كنيسة أحرقت و١٣٨ إكليريكيًا صُرعوا. وفي البرتغال قُتل الملك، وطردت الحكومة الماسونية مطرانين، وفككت الجمعيات الرهبانية، وأُغلقت الديورة. وفي المكسيك رفع فرانسيسكو ماديرو بيرق الثورة، وراح الكاثوليك يتوقعون اضطهادًا جديدًا عنيفًا.

وكان البابا يتوقع الحرب الكبرى (العالمية الاولى). وبذل، بعد حادثة مقتل الدوق فرنسوا فرديناند، جهوده للمحافظة على السلام في العالم. وهرع سفير النمسا يسأل البابا بركة سلاح بلاده، فقال له متمنّعًا: «لا أبارك السلاح، أبارك السلام».

وفي ٢ آب (١٩١٤)، توجّه البابا بدعاء إلى العالم، قال فيه: «فيما كل اوروبا تقريبًا تنجرف بتيار حرب ضروس، لا نستطيع تصوّر أخطارها واجتياحاتها وعواقبها دون ألم وهلع، فإن الحسرة تمتلك كياننا، والحزن العميق يفعم نفسنا، من جرّاء الخطر الداهم الذي يهدّد خلاص كثير من المسيحيين وحياتهم، وخلاص شعوب كثيرة قريبة جدًا من قلبنا (...) في هذا المصاب الكبير، نشعر وندرك ان مسؤوليتنا الرسولية توجب علينا رفع النفوس إلى من يستطيع وحده مساعدتنا، إلى المسيح ملك السلام، والوسيط القوي لدى الله أبيه».

وبعد اقل من أسبوعين، أصيب بوعكة قوية، وفي ٢٠ آب (١٩١٤) أسلم الروح. وقد كتب على ضريحه: «البابا بيوس العاشر فقير وغني، وديع ومتواضع القلب، مدافع بطل عن الكثلكة، سعى جهده إلى تجديد كل شيء في المسيح، رقد تقيًا في الرب في ٢١ آب سنة ١٩١٤».

وفي ٢٣ حزيران ١٩٥١، في ذكرى ميلاده، أعلن البابا بيوس الثاني عشر «ابن ساعي البريد» (البابا بيوس العاشر) طوباويًا. وفي ٢٩ ايار ١٩٥٤، أعلن البابا نفسه قداسته وجعل عيده الثالث من ايلول (عن إميل الحاج، «ابن ساعي البريد»، منشورات المكتبة البولسية، ١٩٧٩، ص٢٣١-٢٦٢).

*** البابا بندكتوس الخامس عشر**
جياكومو، دي مركيز ديلاّ شيّازا (١٨٥٤-١٩٢٢)
بابا من ٣ ايلول ١٩١٤ إلى ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٢:

ولد في بغلي، قرب جنوى (ايطاليا). نال الملفنة في الحقوق واللاهوت. بعد سيامته كاهنًا، دخل في السلك الدبلوماسي وعين في قصادة مدريد الرسولية حيث كان رمبولا القاصد الرسولي. ولما أصبح هذا الأخير كردينالاً وأمينًا لسر دولة لاون الثالث عشر، استلم ديلاّ شيّازا منصبًا في الفاتيكان، ثم استلم مهمتين في فيينا واشتهر أمره. فجعله البابا بيوس العاشر (في ١٩٠٧) مطرانًا على بولونيا. عين كردينالاً في ١٩١٤، وبعدها بأسابيع اندلعت الحرب العالمية الاولى.

ما إن اصبح جياكومو بابا (متخذًا إسم البابا بندكتوس الخامس عشر) حتى عيّن بيترو غاسباري (١٨٥٢-١٩٣٤) أمينًا لسر الدولة. وغاسباري هو الذي وقع معاهدة لاتران في ١١ شباط ١٩٢٩.

كانت اتجاهاته وميوله السياسية قريبة من سياسة لاون الثالث عشر. سعى للتوسط في الحرب العالمية الاولى. فأرسل إلى ميونخ القاصد الرسولي والدبلوماسي أوجينو باتشيللي، فأجرى هذا محادثات مع أمين سر الملك ومع غليوم الثاني، وخاصة في موضوع استقلال بلجيكا. وفي أول آب ١٩١٧، سلّم البابا رسميًا القوات المتحاربة نداءه للسلام.

في ١٩١٧، وافق البابا على دستور الهيئة القانونية، الذي كان يعمل له منذ ١٩٠٤، ووضع موضع التنفيذ في ١٩١٨. نشر في ١٩٢١، رسالة في الذكرى المئوية لوفاة دانتي. في ١٩٢٠، أعلن قداسة جان دارك. أما بشأن المشكلة البابوية مع الدولة الايطالية. فلم يحصل فيها أي تقدم ملحوظ أثناء حبريته.

من أهم رسائله رسالة «الحد الأقصى» (٣٠ تشرين الثاني ١٩١٩) التي تناولت مهمات الارساليات، وعزا عدم نجاح بعض الارساليات في عملها الرسولي إلى تأثرها بالسياسات الوطنية.

*** البابا بيوس الحادي عشر**
راتي، آشيل (١٨٥٧-١٩٣٩)
بابا من ٦ شباط ١٩٢٢ إلى ١٠ شباط ١٩٣٩:

ولد في ديزيو قرب مونزا (ايطاليا). ابن صاحب



البابا بيوس الحادي عشر.

مصنع حرير. بعد أن أكمل دروسه الفلسفية واللاهوتية والحق القانوني سيم كاهنًا في ميلانو حيث كان يدرس ويهدف، أساسًا، إلى التعمق في العلوم.

في ١٨٨٨، عُين أمينًا للمكتبة الامبرواسية، فحصل، في غضون السنوات التالية، على معارف واسعة مدهشة. ومنذ ١٩٠٧ اصبح مدير مؤلفات نقدية عديدة في تاريخ الكنيسة والفن والأدب وقراءة النصوص القديمة. وقد اشتهر عنه انه رياضي ومن متسلقي الجبال، وقد قام بأول تسلق لقمة دوفور وقمة زومستين في جبل روزا، وتكلم عن ذلك في مذكراته.

توزع نشاطه، بين ١٩١١ و١٩١٤، بين ميلانو والمكتبة الفاتيكانية، حيث دعاه البابا بيوس العاشر وعينه مدبرًا بالوكالة، ثم مدبرًا اصيلاً من ١٩١٤ إلى ١٩١٨. أما البابا بندكتوس الخامس عشر فقد عيّنه زائرًا رسوليًا في بولندا ثم سفيرًا في ١٩١٩. وفي ١٩٢١، سامه رئيسًا لأساقفة ميلانو وكردينالاً، فافتتح، رغم قصر مدة نشاطه، جامعة ميلانو الكاثوليكية.

إختار إسمه البابوي «بيوس» لأنه يعني «السلام»، واتخذ له شعار «سلام المسيح في مملكة المسيح» Pax Christi in regno Christi.

أهم حدث تاريخي في مدة حبريته فهو حل المسألة الرومانية: علاقة الفاتيكان والبابوية بالدولة الايطالية. وذلك عندما وقّع الكردينال غاسباري، أمين سر الفاتيكان، مع موسوليني، بعد مفاوضات ابتدأت في ١٩٢٦، معاهدة اللاتران في ١١ شباط ١٩٢٩، التي تحدد نهائيًا الاراضي والممتلكات البابوية وتعترف بسلطة وسيادة البابا عليها. فقام ملك ايطاليا بزيارة البابا رسميًا. وبعد انتهاك الحكومة الايطالية الفاشية لمعاهدة اللاتران، أنجزت المعاهدة البابوية (كونكوردا)، ولم تتركز الاوضاع إلا في سنة ١٩٣١ عندما استقبل موسوليني رسميًا في الفاتيكان.

ووقعت الفاتيكان مع المانيا معاهدة في ١٩٣٣. إلا ان النازيين سارعوا إلى انتهاكها منذ اليوم الأول لوصولهم إلى الحكم، ودام اضطهادهم الكاثوليك حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. ولما جاء هتلر إلى روما، في ١٩٣٩، رفض البابا بيوس الحادي عشر استقباله، وأغلق أبواب الفاتيكان وترك علانية روما.

هو البابا الأكثر بروزًا ونبوغًا بين البابوات. ازدهرت الرسالات الكاثوليكية في ايامه، وسعى إلى الوحدة المسيحية. من المباني والمؤسسات التي أقامها: مؤسسة علم الآثار المسيحية، متحف العلوم العرقية، متحف الرسالات، المرصد الجديد في كاستل غوندلغو، أبنية الدولة الفاتيكانية ومحطة الاذاعة، المجمع العلمي البابوي للعلوم.

أعلن قداسة عدد من الطوباويين (تريزا الطفل يسوع، وغيرها...) وأنشأ عيد «يسوع الملك».

*** البابا بيوس الثاني عشر**
باتشيللي، أوجين (١٨٧٦-١٩٥٨)
بابا من ٢ آذار ١٩٣٩ إلى ٩ تشرين الاول ١٩٥٨:

ولد في روما. كان أبوه (فيليبو) عميد المحامين في الديوان البابوي، وأخوه (فرنسيسكو) أحد الذين بذلوا نشاطًا ملموسًا في تحضير معاهدة لاتران (١٩٢٩).

بعد أن أتم أوجين باتشيللي دروسه في المعهد الغريغوري سيم كاهنًا وهو بعمر ٢٣ سنة. دخل، في ١٩٠١، في الخدمة الرسولية كمعاون لأمين سر الدولة. أصبح استاذًا للحق القانوني في ١٩٠٣، ثم استاذًا للسياسة والدبلوماسية الاكليريكية، ثم معاونًا (١٩١١) لأمين سر الدولة البابوية الكردينال مارّي ديلفال، وأمين سر مجمع الاعمال الاكليريكية (١٩١٢). وفي ١٩١٧، أرسله البابا بندكتوس الخامس قاصدًا رسوليًا إلى ميونيخ حيث كانت تنتظره أدق المهمات، وهي إقناع المانيا بالسلام الذي ترغب



بيوس الثاني عشر ينحني تكريماً لرفات الطوباوي بيوس العاشر في ٢٩ ايار ١٩٥٤.

البابويـة في التفـاوض حولـه. وفي ١٩١٩، هـدّده السبارتاكوسيون (حركـة ألمانية اشتراكية فشيوعية قادها كارل ليبنخت وروزا لوكسمبورغ) بالقتل.

اعتمد، في ١٩١٩، قاصدًا رسوليًا في برلين، ولم يذهب ليقيم فيها إلا سنة ١٩٢٥، وبقي حتى ١٩٢٩ حيث عيّنه البابا بيوس الحادي عشر كردينالاً وأمينًا لسر الدولة خلفًا للكردينال غاسباري.

منذ احتلال المانيا لايطاليا (١٩٤٣) حتى تحريرها الذي قام به الحلفاء (تموز ١٩٤٤) آوى البابا بيوس الثاني عشر عددًا لا يحصى من المضطهدين السياسيين. وفي ١٨ شباط ١٩٤٦، عين، في المجمع البابوي، ٣٢ كردينالاً، وهو أكبر عدد جرى تعيينه في تاريخ البابوية.

أعلن، في أول تشرين الثاني ١٩٥٠، عقيدة انتقال العذراء بالنفس والجسد إلى السماء. واعلن قداسة عدد من الطوباويين.

اهتم بجميع المسائل العلمية والثقافية المعاصرة. دافع بقوة عن المؤسسات العالمية، وجزم، كما لم يجزم أي بابا، بضرورة وجود حق عالمي يشمل جميع الشعوب والافراد. حذّر من أخطار القنبلة الذرية.

(حول جهود هذا البابا في الحرب العالمية الثانية، والشكوك التي يثيرها الصهيونيون واليهود بشأنها، راجع «الحوار الكاثوليكي-اليهودي» في باب «الفاتيكان والنزاع العربي-الاسرائيلي»، وسنة «١٩٩٨» من كرونولوجيا في الصفحات الأخيرة من هذا الباب).

*** البابا يوحنا الثالث والعشرون**
رونكالي، أنجيلو جيوزيبي (١٨٨١-١٩٦٣)
بابا من ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٨ إلى ٣١ أيار ١٩٦٣:

ولد في بلدة سوتو إيل مونتيه قرب برغام (ايطاليا) في عائلة من القرويين البسطاء. سيم كاهنًا في ١٩٠٤، ثم عينه البابا أسقفًا في ١٩٢٥، وأرسله زائرًا رسوليًا إلى بلغاريا. وفي ١٩٣٥، أصبح مفوضًا رسوليًا في تركيا وفي اليونان. وفي ١٩٤٥، ارسله البابا بيوس الثاني عشر إلى باريس بصفة قاصد رسولي، وهناك قابل الجنرال ديغول، رئيس الحكومة وقت ذاك، وألقى أمامه خطاب رأس السنة. وبقي في فرنسا سبع سنوات زار خلالها جميع المناطق الفرنسية. وفي ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥٢، تلقى نبأ تعيينه كردينالاً.

رأى ان المهمة الأساسية للكنيسة هي في «الأمومة والتثقيف». فكانت رسالته العامة «أم ومعلمة» التي أوضح فيها معالم الكنيسة بكل أبعادها والتزاماتها.

أما أمنيته الكبرى فهي وحدة الكنيسة. وكان يردّد



البابا يوحنا الثالث والعشرون.

عبارة «السلام على الارض»، فعرف بـ«بابا السلام» مضافًا إلى «بابا الوحدة» و«بابا المجمع». فقد دعا إلى المجمع الفاتيكاني الثاني الشهير في ١١ آب ١٩٥٩. قابل جميع وفود الطوائف المنفصلة: الانكليكان والأرثوذكس والبروتستانت.

افتتح البابا يوحنا الثالث والعشرون المجمع في ١١ تشرين الاول ١٩٦٢، وراح يتتبع الجلسة الاولى من غرفته بواسطة جهاز تلفزيون. وبعد ان نال جائزة نوبل للسلام، وقيمتها مليون فرنك سويسري، قال: «إن هذا المبلغ مخصص لإنشاء مكان يضم ضحايا الثورات والحروب». وبعد ذلك، صدرت نشرة طبية تقول باصابته بالسرطان في الجهاز الهضمي.

*** البابا بولس السادس**
مونتيني، جيوفاني باتيستا (١٨٩٨-١٩٧٨)
بابا من ٢١ حزيران ١٩٦٣ إلى ٦ آب ١٩٧٨:

ولد في كونشيسيو. سيم أسقفًا على ميلانو في ١٩٥٤، ثم كردينالاً في ١٩٥٨.

كان المجمع الفاتيكاني الثاني هو محور كل ما يتعلق بالفاتيكان في نظر العالم قاطبة، ولقد تخوّف هذا العالم، بعد وفاة يوحنا بولس الثالث والعشرين، من ان تتوقف أعماله. لكن سرعان ما بدا هذا التخوف في غير محله، إذ ما إن انتخب البابا الجديد، بولس السادس، حتى أدرك الكثيرون بأن هذا البابا هو الخليفة حسب رغبة يوحنا الثالث والعشرين.

وبالفعل، فقد جاء أول تصريح للبابا الجديد ليؤكد بأنه سيتابع بكل أمانة وإخلاص أعمال المجمع المسكوني الفاتيكاني الثاني الذي بدأه سلفه، وكان هو أحد آبائه. ثم بدأ بالدورة الثانية لهذا المجمع في ٢٩ ايلول ١٩٦٣، وافتتحه بهذه الكلمات: «إن هذه الدورة هي ذكر لسلفنا الكريم يوحنا الثالث والعشرين، الذي هو مرسل من الله، لكي تقوم الكنيسة باحتفال أهم من مجمع مسكوني، تقوم بثورة تغيّر المفاهيم وتوسع المدارك».

لم يقف البابا بولس السادس عند حد تكملة المجمع، بل سار بعيدًا جدًا في طلب الوحدة الكنسية. إذ عمّق العمل الاصلاحي أكثر فأكثر، وأوجد عدة تنظيمات جديدة غايتها تأمين استمرار المجمع ونشره حتى في الاوساط غير المسيحية، وجدّد الديوان البابوي (الكوريا)، وترأس عدة مجامع أسقفية دورية. أما أهم ما أسفر عنه هذا المجمع المسكوني فلقاء البابا في القدس (٥ كانون الثاني ١٩٦٤) مع بطريرك الروم الرثوذكس، أتيناغوراس، الذي أوضح رغبة البابا القوية في السعي وراء الوحدة المسكونية. ثم ضاعف رحلاته إلى الخارج لتوطيد الاتحاد والعدالة والسلام في العالم.

أكثر ما اشتهر به البابا بولس السادس انه صاحب سياسة «ريلبوليتيك» (السياسة الواقعية) بسبب انفتاحه على المعسكر الشيوعي.

*** البابا يوحنا بولس الاول**
لوتشياني، ألبينو (١٩١٢-١٩٧٨)
بابا من ٢٦ آب ١٩٧٨ إلى ٢٨ ايلول ١٩٧٨:

ولد في قرية جبلية كانت تدعى فورنو دي كانالي قبل ان تستعيد إسمها القديم «كانالي أغوردو» ابتداء من ١٩٤٦ وبتحريض من إدواردو لوتشياني شقيق ألبينو الذي سيصبح البابا يوحنا بولس الاول. والقرية تعلو نحو ألف متر عن سطح البحر وتبعد ١٢٠كلم إلى الشمال من البندقية.

كان الأب، جيوفاني لوتشياني، وأسرته، يعيشون

حياة فقيرة وضيعة، طعامهم حساء الذرة، والمعكرونة وبعض الخضار وما تستطيع الأم ان تكسبه من كتابة الرسائل للأميين: وكان الأب يطوف اوروبا مكافحًا لأجل لقمة العيش، فيعمل بأية مهنة: بنّاء، كهربائي، ميكانيكي... وكان مناضلاً اشتراكيًا يعتبره المسيحيون المؤمنون الممارسون ملحدًا يريد استئصال شأفة الكهنة ويحرق الصلبان.

أما دعوة ألبينو إلى الكهنوت فقد ظهرت عليه في سن مبكرة تشجعه على ذلك أمه وكاهن القرية فيليبو كارلي. ووافق والده على ان يدخل إكليريكية فلتر، المدينة القريبة من قريته، وهو بعمر ١١ سنة.

بعد إكليريكية فلتر، دخل ألبينو الاكليريكية الكبرى في مدينة بلّونو، حيث انكب على الدرس والتحصيل حتى بلغ شأوا بعيدًا من العلم.

في ٧ تموز ١٩٣٥، سيم كاهنا وهو بعمر ٢٣ سنة. وفي ١٩٣٧، عين معاونًا لرئيس الاكليريكية في بلّونو حيث بقي هناك أربع سنوات كان خلالها المثل الأعلى للجميع.

قدّم أطروحته في الجامعة الغريغورية، ونال عليها علامة جيدة وأصبح ملفانًا (دكتورًا)، وذلك في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤٦. وفي ١٩٤٧، عينه مطران بلّونو معاونًا عامًا للأبرشية. وكان شديد الاهتمام برعاياه، وكثيرًا ما كان يطوف أرجاء الأبرشية على دراجته. عيّنه البابا يوحنا الثالث والعشرون أسقفًا في كانون الاول ١٩٥٨.

كتب ألبينو رسالة، قبل سيامته الأسقفية، إلى المونسنيور كابوميلاّ، أمين سر البابا الخاص، وفيها هذه الجملة التي تدل على ان ألبينو يريد أن يعيش كما عاش توما الكمبيسي (١٣٨٠-١٤٧١)، كاتب صوفي يُسند إليه كتاب «الاقتداء بالمسيح»): «إن الله يكتب احيانًا أعماله على التراب». وهكذا كانت حياته، فقد كانت أثوابه أثواب كاهن عادي، وكانت لديه افكار وحساسية ضد الثراء وخاصة ثراء الكنيسة، وكان يؤمن بكنيسة واحدة كاثوليكية رومانية للفقراء.

عين في ١٥ كانون الاول ١٩٦٩ كردينالاً وبطريركًا على البندقية، ولما عزم على الانتقال إلى مركزه الجديد قدم له بعضهم هدية مقدارها مليون لير ايطالي، فرفضها، وذكّرهم بما كان يقوله لكهنته: «إني أتيت وليس معي ٥ لير ايطالي وأريد أن أخرج وليس معي ٥ لير».

رفض الاستقبال التقليدي الذي كان يستقبل به أهل البندقية البطريرك الجديد حين دخل البندقية في ٨ شباط ١٩٧٠، واكتفى بخطاب ألقاه هو وذكّر به أهل البندقية بسنة ٨٥٠، عندما ضربت البندقية نقودها مكتوب عليها «أيها المسيح إحفظ البندقية»، وقال سيكون هذا ايضًا شعاري وأقول أكثر «أيها المسيح بارك البندقية».

بعد وفاة البابا بولس السادس، تكاثر عدد المرشحين لخلافته، فانقسم الكرادلة إلى أقسام، وكثر اللغط، وقال الناس إن هذا المجمع سيطول كثيرًا، وجاء في وصية البابا بولس السادس منع الانتخاب عن الكرادلة الذين بلغوا الثمانين من العمر. ودخل ١١١ كردينالاً قاعة المجمع. وبعد أخذ ورد وانتخاب وإعادة الاقتراع حصل ألبينو لوتشياني على ٦٨ صوتًا؛ ثم جرى الاقتراع الرابع فنال ٩٩ صوتًا والكردينال سيري ١١ صوتًا والكردينال لورشيدو صوتًا واحدًا (هو صوت ألبينو لوتشياني)..

عن وفاته، بعد ٣٣ يومًا فقط من انتخابه، وكان متمتعًا بكامل الصحة والعافية، ومن أصغر البابوات سنًا، جاء في المرجع المذكور في صدر هذا الباب («تاريخ البابوات»، ص٢٦٣-٢٦٤) ما حرفيته:

«... ثم في قداس الشكر بعد الانتخاب فاه بخطاب، خلاصته بأن حلمه هو ان يقوم بثورة ضد الفوضى، وكان معظم انتباهه متابعة رعاية الكنيسة كلها (...) ثم انصرف إلى وضع منهج إصلاحي شامل، فعمّ الفرح الكثيرين في العالم أجمع، ولكنه أغضب القلة لا بل قلة القلة. فالبابا الذي لم يحكم سوى ٣٣ يومًا، كان قد اتخذ عدة قرارات جازمة، إذ حالما يباشر بتنفيذها، سيضع كلاً منا في موضعه المناسب له. الكثيرون صفقوا له ولقراراته. ولكن هنالك قلة ضئيلة لم يعجبها هذا، لأن الرجل الذي دُعي: «البابا الذي يبتسم» كان في نيته ان يمحو البسمة عن وجه البعض... فقد وجّه اهتمامه إلى محفل ماسوني غير شرعي اتخذ إسم ب٢، وقد تغلغل داخل أسوار الفاتيكان وعقد روابط مع بعض من الاكليريكيين الواقعين تحت الحرم، فكان كشوكة في خاصرة البابا الجديد الذي كان كل همه في تدمير هذا المحفل وزعزعته وإقصائه... قد اجتمع ستة رجال في روما وراحوا يتآمرون في كيفية اغتيال البابا... وإزاحته عن طريقهم. وقد تخوفوا من البابا يوحنا بولس الاول، وانه لواضح، بأنهم كانوا يكسبون كثيرًا، وعند انتخابه سيخسرون كل ما جنوه، فتآمروا ليجعلوا موت البابا موتًا طبيعيًا وفجائيًا دون ان يمسهم شيء، وكان ذلك في مساء اليوم المسفر صباحه عن ٢٨ ايلول سنة ١٩٧٨ الذي كان فيه البابا في عداد الاموات... فساعة موته غير معروفة، وأسباب موته غير

معروفة كذلك. ثلاثة وثلاثون يومًا بعد انتخابه انتقل «منتخب الله» إلى جوار الله. وهكذا انقضى حلم كان تفسيره مفرحًا...».

*** البابا يوحنا بولس الثاني**
فويتيلا، كارول (١٩٢٠-)
بابا من ١٦ تشرين الاول ١٩٧٨

ولد كارول فويتيلا في قرية نادونيس (بولندا). كان والده ضابطًا في الجيش البولندي، صارمًا مولعًا بالنظام العسكري. وكانت أمه، إميلي، معلمة مدرسة قبل زواجها.

لما ولد كارول كان أخوه، ادوار، في الخامسة عشرة من عمره. ترعرع في بيت متواضع كان يرى من شبابيكه ساعة شمسية تقسم الاوقات حسب الظل الذي تتركه الشمس، وقد كتب عليها عبارة: «يمر الزمان وتبقى الأبدية».

دخل كارول المدرسة الابتدائية في القرية وبقي فيها مدة أربع سنوات. ماتت أمه وهو في التاسعة من عمره، كما مات أخوه إدوار في حادث. بقي هو وأبوه وحيدين. وبالرغم من صرامة الأب فإنه كان محبًا حنونًا واعيًا لمسؤولياته، فكان نظاميًا، ينظم حياته وحياة إبنه: قداس، مدرسة، وجبة طعام، ساعة حرة فالفرض المدرسي. كانت حياتهما قاسية، فمعاش التقاعد الذي كان الأب يتقاضاه يلزمهما العيش ببساطة وتقتير.

في ١٩٣١، انتقل كارول إلى المدرسة الثانوية حيث يقول عنه الأب زاشر الذي كان يعلم هناك الدين: «كان هذا الصبي أقرب ما يكون إلى العبقري الذي اسعدني الحظ بتعليمه»، إذ بقي يعلمه ست سنوات.

انتقل الأب وابنه إلى كراكوفيا، إحدى أجمل مدن بولندا، وفيها جامعة جاجيلّون Jagellons التي تأسست منذ ١٣٦٤ على يد الملك كازيمير الثالث الكبير ودعاها باسم عائلته المالكة، وكانت ثاني أكبر جامعة في اوروبا الوسطى. فدخل كارول هذه الجامعة. وفي حين كانت الحرب العالمية الثانية على الأبواب، فقد كارول والده (١٩٣٩) وراح يعمل نهارًا بتقطيع الحجارة في مقلع لحساب شركة سولفي الكيميائية ويدرس في المساء، حتى كان يوم وهو عائد إلى بيته صدمه قطار وسبب له كسرًا في الجمجمة، وراودته، وهو قيد الشفاء العجيب، فكرة الكهنوت. لكنه قاوم هذه الفكرة لأنه كان مزمعًا على الإنصراف إلى فن التمثيل. وبعد حادث القطار تعرّض لحادث آخر أشدّ من الاول، فقد دهسته شاحنة نقل نجا منه بأعجوبة، وأصبحت كتفاه غير متساويتين. وفي المستشفى عاودته فكرة ان يصبح كاهنًا، وقد ساعده على القرار صديقه يوحنا تيرانوسكي، الخيّاط المسن، الذي كان علمانيًا مؤمنًا يناقش في صوفية القديس يوحنا الصليبي الذي يقول بأن النفس لا تجد لها ملاذًا إلا في الله.

التحق كارول فويتيلا، في ١٩٤٢، بقسم اللاهوت في الجامعة متابعًا، في الوقت نفسه، العمل في المقلع. وبقي على هذا النمط، والاخطار تحدق به حتى ١٩٤٤ حيث اختفى عن العيون فجأة مع تشديد الالمان حصارهم وقمعهم للبولنديين. فترك أكثر الأساقفة بولندا، لكن كبيرهم، آدم ساپياها، لم يغادر البلاد، وراح يعمل على إنقاذ الشبان البولنديين من ايدي الالمان، ومنهم كارول فويتيلا.

أنهى كارول دراسته اللاهوتية وسيم كاهنًا في أول تشرين الثاني ١٩٤٦. وكان للحكومة الشيوعية في بولندا (١٩٤٥) موقف معاد للكنيسة وارادت إبطال مفعول المعاهدة البابوية في بولندا كما فعلت في غيرها من البلدان، لكن سياسة الفاتيكان لم تسهّل لها الأمر.

ترك كارول فويتيلا بولندا وسار إلى روما حيث دخل المعهد البلجيكي، ثم المعهد الملايكي ليدرس الفلسفة واللاهوت الأدبي، وأصبح يتكلم الايطالية بطلاقة. وفي ١٩٤٧، ذهب إلى فرنسا ليحسّن لغته الفرنسية، وليطلع على أحوال أبناء وطنه المشردين في أنحاء فرنسا. وانخرط مع الكهنة العمال الذين كانوا يعملون في المصانع ليخالطوا العمال ويجهدوا في كسبهم إلى صف الايمان والكنيسة وتجنيبهم التيارات العلمانية والالحادية. وكان عنده رغبة عظيمة للتعمق في معرفة «حركة الشبيبة العاملة المسيحية»، تلك الحركة التي أنشأها المونسنيور كاردن البلجيكي (١٨٨٢-١٩٦٧)، ونالت الاجازة والاعتراف بها رسميًا في ١٩٢٥؛ ثم أنشأ بعدها «حركة الشبيبة الطالبة المسيحية» و«حركة الشبيبة الجامعة المسيحية». وكان كارول متحمسًا لفكرة الشبيبة العاملة المسيحية، وفكّر بتطبيقها في بولندا الشيوعية نفسها.

عاد الأب كارول فويتيلا إلى بولندا حيث كانت أجواؤها مشحونة بالالحاد ومنع الصلوات وكل ما يمت إلى الدين بصلة. فارسله الأسقف كاهنًا لقرية نياغوفتش. وفي صيف ١٩٤٩، ناقش أطروحته عن القديس يوحنا الصليبي، ونال شهادة الملفنة (دكتوراه) باللاهوت. ثم نقله الكردينال ساپياها إلى رعية القديس فلوريان في مدينة كراكوفيا.

زيارة البابا الى مقر الامم المتحدة في نيويورك عام ١٩٧٩.

في ١٩٥٨، سيم أسقفًا على كراكوفيا، فأكثر من زياراته لرعاياه واتصالاته بهم ليحثهم على الصمود في وجه ما يلقونه من اضطهاد النظام الشيوعي.

اشترك في المجمع الفاتيكاني الثاني، فتشبع بفكر البابا يوحنا الثالث والعشرين وروحانيته، وبرزت شخصيته أثناء الدورة الثانية من المجمع في ١٩٦٣، وأصبح كبير اساقفة كراكوفيا (بولندا) بعد ذلك بسنة (١٩٦٤)، وقد قاوم، أكثر ما قاوم، القانون الذي يسمح بالاجهاض والذي بدأ تنفيذه في بولندا منذ ١٩٥٧.

أصبح الأسقف كارول فويتيلا كردينالاً في ٢٦ ايار ١٩٦٧. فزار، بصفته هذه، كثيرًا من البلدان: أوستراليا، كندا، غينيا الجديدة، عدة بلدان اميركية لاتينية.

بعد وفاة البابا يوحنا بولس الاول، وبعد ثماني دورات، انتخب مجمع الكرادلة، في ١٦ تشرين الاول ١٩٧٨، الكردينال كارول فويتيلا بابا جديدًا. وبعدما سأله عميد المجمع السؤال التقليدي: هل ترضى ان تكون بابا؟ أجاب بعدما قرأ دستور انتخاب البابوات الذي رسمه بولس السادس: «إني آتٍ من كنيسة عرفت العذاب الكبير لأجل إيمانها... فأني اقبل. ولأجل حبي واحترامي لبولس السادس وليوحنا بولس، سأحمل إسم يوحنا بولس». ثم خالف العرف المتبع الذي كان يقضي بأن يكتفي البابا الجديد بمنح البركة الرسولية من الشرفة، فراح يخطب في الجموع المحتشدة في ساحة القديس بطرس. وفي اليوم التالي لانتخابه رسم الخطوط العريضة لشرعة الكنيسة الرومانية الكاثوليكية، وقد آل على نفسه اتباع مقررات المجمع الفاتيكاني الثاني. وبعد ستة ايام، وجّه خطابه الأول، وقال فيه: «لا تخافوا، إفتحوا الأبواب على مصراعيها ليسوع، اقحموا حدود الدول والأنظمة السياسية والاقتصادية، شرّعوا أبواب الثقافة الواسعة...».

جاء البابا يوحنا بولس الثاني (كارول فويتيلا) بعد بابا لم تدم حبريته أكثر من ٣٣ يومًا. فقيل الكثير حول لغز موت البابا مقرونًا بالكثير ايضًا حول مهمات البابا الجديد.

قيل، يومها، ان انتخاب بابا غير ايطالي (بولندي) للمرة الاولى كان الهدف منه مساعدة نقابة «التضامن» في بولندا وزعيمها ليش فاليسا (ليخ فاونيسا) والكاثوليك البولنديين على الانعتاق من الحكم الشيوعي، وربما انطلاقًا من بولندا، للاسهام بقوة في دك أسس الاتحاد السوفياتي وفرطه.

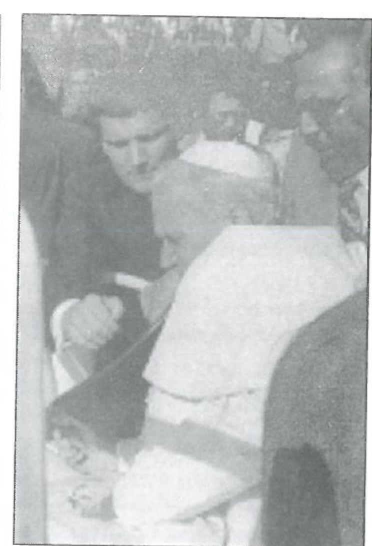
هذا بعض وأهم ما «قيل» في حبرية البابا التي ما تزال مستمرة (اواخر ١٩٩٨). وأما النشاطات الأهم للبابا، منذ انتخابه حتى اوائل ١٩٩٥، فقد أجملها سعد كيوان («الحياة»، ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٥) بما حرفيته:

خمسة ملايين شخص زحفوا لاستقباله في مانيلا (كانون الثاني ١٩٩٥) عاصمة الفيليبين؛ مجلة «تايم» الشهيرة كرّسته «شخصية العام»، ووضعت صورته على الغلاف في عددها الخاص بمناسبة انتهاء سنة ١٩٩٤؛ عشرات الآلاف من المؤمنين الوافدين من كل صوب يحتشدون كل يوم أحد في باحة كنيسة القديس بطرس للاستماع إلى صلاته والحصول على بركته.

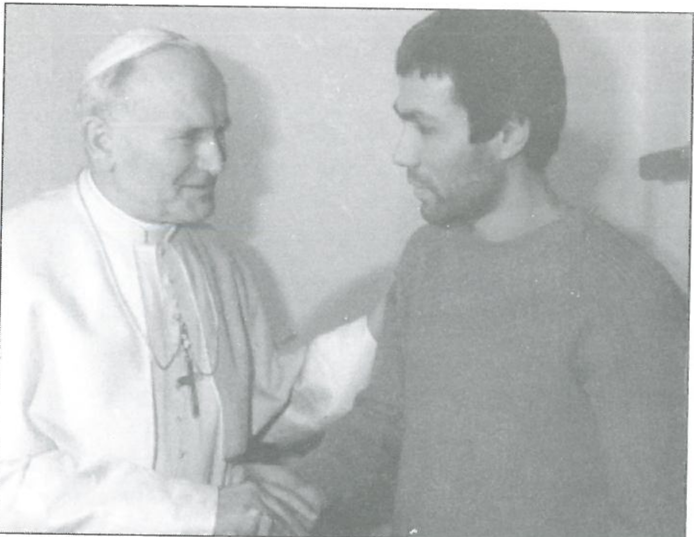
لقد عاد بابا روما «يملىء الدنيا ويشغل الناس» في ظل «نظام عالمي جديد» انهارت معه الايديولوجيات وبدأت تنتعش فيه من جديد القوميات على مختلف انواعها من عرقية ودينية.

لقد أعاد هذا البابا البولندي للكنيسة الكاثوليكية، دورها السياسي والاجتماعي بعد سنين من العمل و«التبشير» الدؤوب، وأخرج الفاتيكان من «عزلته» عبر الرحلات والأسفار الطويلة والشاقة عابرًا القارات والمحيطات.

... وقيل يومها (يوم انتخابه) ان مجيء بابا شرقي من «أهل البيت» بإمكانه أن يساهم في إعادة الاعتبار إلى الكنيسة الكاثوليكية وتغيير الاوضاع في داخل بلدان «المعسكر الشيوعي». وتعززت هذه التوقعات مع محاولة الاغتيال التي تعرض لها البابا عام ١٩٨١ على يدي محمد علي أقجا الشاب التركي الذي ما زال معتقلاً في إحدى السجون في روما. هل وراءها مخابرات بلغاريا الشيوعية؟ مخابرات الاتحاد السوفياتي؟ المخابرات الاميركية؟ الحقيقة ما زالت غامضة وستبقى على الأرجح غامضة إلى وقت طويل. وقد زار البابا محمد أقجا في سجنه حيث يقضي عقوبة السجن المؤبد، وغفر له جريمته. وفي ربيع ١٩٩٨، رفض قاضي التحقيق الايطالي روزاريو بريوره طلب عفو رئاسي للتركي أقجا بسبب «وجود أسرار جديدة تتعلق بمحاولات تستهدف حياة رأس الكنيسة الكاثوليكية (البابا يوحنا بولس الثاني) من قبل منظمة «الذئاب الرمادية» الارهابية التركية التي ينتمي إليها أقجا. ومما كشفه القاضي بريوره ايضًا (وتناقلته وسائل الاعلام) ان سنة ١٩٩٧ شهدت ثلاث محاولات لاغتيال البابا. إذ تمّ اكتشاف عبوة ناسفة قرب الفاتيكان لدى مرور موكبه، كما تمّ العثور على مخبأ أسلحة ومتفجرات تابع لمجموعة ارهابية متطرفة أثناء زيارة البابا لمدينة بولونيا (شمالي ايطاليا)، كما تمّ اكتشاف عبوة ناسفة تحت أحد الجسور لدى زيارة البابا



١٣ ايار ١٩٨١: لحظة اصابة البابا بإحدى رصاصات التركي محمد علي أقجا.



البابا يزور أقجا في سجنه غافراً له.

لساراييفو (عاصمة البوسنة والهرسك). وحذّر بريوره من ان معلومات لديه تفيد ان المحاولة المقبلة ستكون أثناء احتفالات الدخول في الألف الثالث الميلادي التي ستبدأ نهاية ١٩٩٨.

لكن محاولة الاغتيال وكل ما أحاط بها لم يمنع قداسة البابا من فتح أبواب الفاتيكان على مصراعيها، في نهاية ١٩٨٩، لاستقبال ميخائيل غورباتشوف صاحب سياسة «بيروسترويكا» و«غلاسنوست» و... فرط الاتحاد السوفياتي. حدث تاريخي ترافق مع تركيز من قبل الفاتيكان وتصعيد في اللهجة ينتقد الرأسمالية و«سياسة الاستغلال» و«انصار المجتمع الاستهلاكي» وفي ظل عدم وجود علاقات دبلوماسية رسمية مع الولايات المتحدة الاميركية.

إن جملة ستالين الشهيرة «كم فرقة عسكرية يملك البابا؟» التي هدف منها إلى التأكيد على هامشية الفاتيكان، هي شاهد على مدى التغيرات والتحولات التي طبعت الربع الأخير من هذا القرن، وعلى «الجماهير» التي اصبح يحركها بابا روما ليس فقط في دول العالم الثالث حيث التخلف الاجتماعي مرادف للفقر، بل ايضًا في الدول الغربية الأكثر تقدمًا وحضارة.

عشرات الآلاف تحتشد لاستقباله في المدن الايطالية التي يزورها بشكل دوري، مئات الآلاف صفقوا له في فرنسا، في اسبانيا وايضًا في الولايات المتحدة التي لا يشكل الكاثوليك فيها الأكثرية؛ ومئات الآلاف من النسخ بيعت في اوروبا من كتابه الجديد «العبور إلى عتبات الأمل» في أسابيع قليلة، ويستعد الناشر لاصدار طبعة جديدة بعد ان نال الكتاب إعجاب واحد من أهم السياسيين العلمانيين في اوروبا، فرنسوا ميتران، الذي بدأ يتبادل الرسائل الشخصية مع البابا حول «الموت، ومصير الانسان بعد الموت».

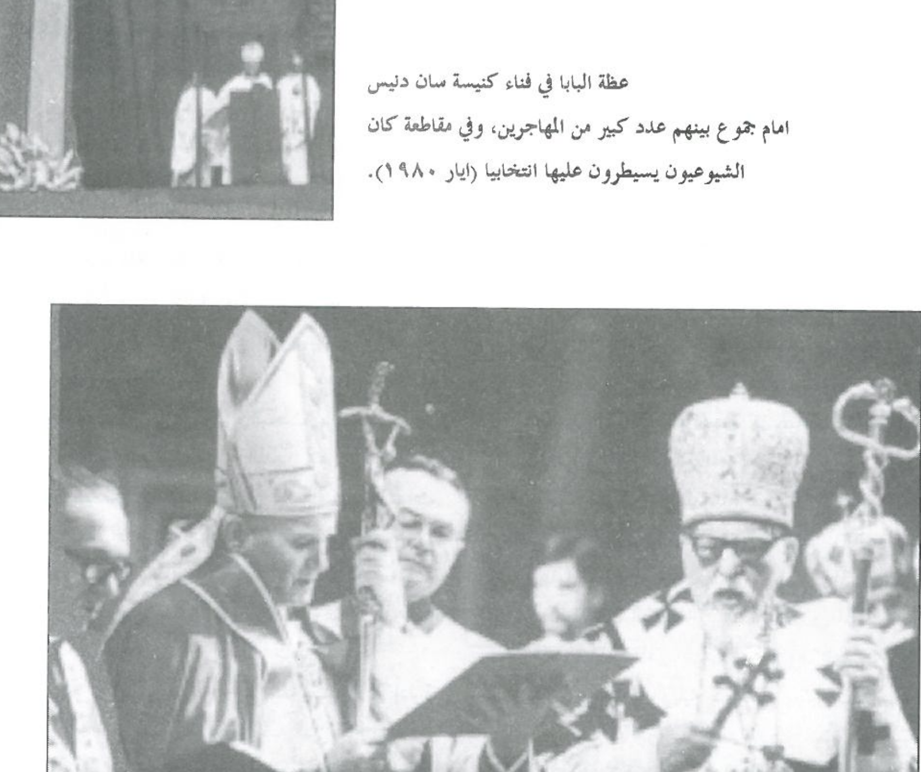
منذ تبوئه الكرسي ا لرسولي عمل، ولا يزال، على وحدة الكنيسة، ومن أقواله في هذا الصدد: «بالنسبة إلى الكنائس الأرثوذكسية الشرقية لا شيء في اللاهوت يعوق الوحدة سوى الدور الذي يلعبه البابا، وهو دور قابل للنقاش والتطور». أما في ما يتعلق بالبروتستانتية، فقد اعتبر ان سبب استنكار روما لدور المصلحين البروتستانت ورفضه لم يعد ساري المفعول، لذا فمقومات الوحدة أصبحت متوافرة.

لكن هذا الانتشار و«التوسع الكوني» يترافق مع تساؤلات حول دور الفاتيكان على الصعيد الاجتماعي وحول وضع الكنيسة على الصعيد الداخلي «المؤسساتي». لقد نجح هذا البابا البولندي في ايصال صوت الكنيسة إلى بلدان وقارات لم يكن لها فيها وجود، أو حيث هناك أقلية كاثوليكية لا شأن لها، نتيجة لسياسة الانفتاح على العالم الخارجي ودعم قضايا التحرر ومحاربة الفقر واعتماد سياسة



البابا مستقبلا الملكة إليزابت الثانية.

عظة البابا في فناء كنيسة سان دنيس امام جموع بينهم عدد كبير من المهاجرين، وفي مقاطعة كان الشيوعيون يسيطرون عليها انتخابيا (ايار ١٩٨٠).



٢٤ نيسان ١٩٨٠: سينودوس الاساقفة الاوكرانيين. والكنيسة الاوكرانية اهم كنيسة شرقية ذات طقس بيزنطي ولكنها كاثوليكية تخضع للبابا.

الحوار مع الديانات الأخرى. ولكن معالجته للمشاكل الاجتماعية ما زالت محكومة بأفق ضيق (بمعنى انها ما تزال تقتصر): كمسألة الطلاق والإجهاض والتصدي لمشكلة الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمعات الصناعية المتطورة. وفي الوقت الذي يوسع فيه بابا روما أفق انتشار الكنيسة ورقعة نفوذها محاولاً فتح ابواب الصين الشيوعية عبر البوابة الآسيوية (رحلة الفيليبين)، فهو يقوم بتحصين ابواب الفاتيكان الداخلية عبر التشديد على المركزية الهرمية وخنق أي محاولة للتقرب من المجتمع ومعايشة ظواهره ومشاكله الجديدة في دول اوروبا الغنية. ومحاولة عزل الأسقف الفرنسي جاك غايو كانت مؤشرًا جديًا وخطيرًا على التناقضات التي ما زالت تعيشها كنيسة روما وتمسكها بأسلوب تقليدي وجامد ما زال يقوم على مركزية القرار وايضًا الاجتهاد والتفسير.

وبعض الباحثين في شؤون الفاتيكان، ومنهم ايضًا رجال دين، بدأوا يطرحون علامات استفهام حول هذه المركزية القوية التي تجعل من بابا روما «زعيمًا سياسيًا» يحمل «نظرية كونية» على عتبة نهاية قرن شهد انهيار النظريات الكونية. فمن الممكن ان يشكل ذلك ظاهرة ايجابية عند البعض، ولكن لا بد من اعتماد طرق واساليب جديدة.

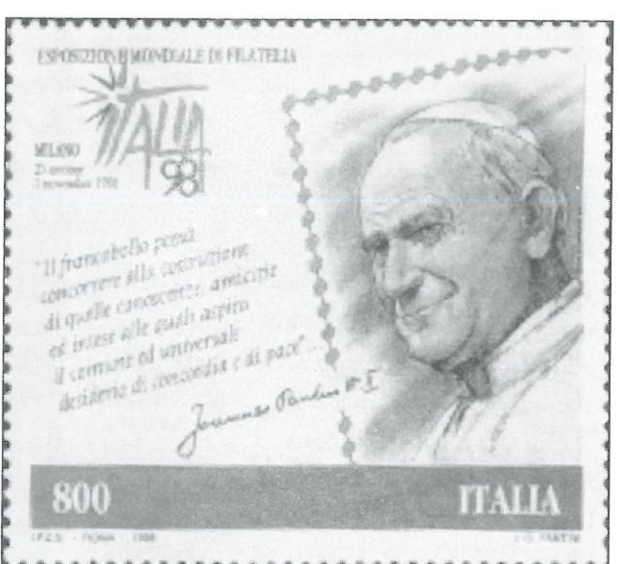
ولكن هذه الملاحظات تقود حتمًا إلى وضع البابا الصحي الذي لا يُحسد عليه. فلقد تربع على كرسي بطرس وهو الأصغر سنًا بين البابوات (٥٨ سنة) ليصبح بعد ست عشرة سنة (أوائل ١٩٩٥) الأكثر وهنًا ومرضًا، مما دفع أوساط الفاتيكان إلى مباشرة البحث عن خليفة له. فعلى الرغم من النشاط والديناميكية اللذين تميز بهما البابا البولندي، كان الأكثر عرضة للمرض خاصة في السنوات الأخيرة: من محاولة الاغتيال التي كان لها اثر كبير على عافيته، إلى مرض السرطان الذي تمّ اكتشافه في معدته وخضع بعدها لأكثر من عملية جراحية، إلى وقوعه مؤخرًا مرتين في الفاتيكان داخل جناح إقامته الخاص.

واستمر البابا نشطًا، داخل الفاتيكان في إدارة الكرسي، وخارجه عبر مبادراته وزياراته التي قام بها إلى بلدان عديدة، رغم وضعه الصحي هذا وتقدمه في السن. وفي ما يلي **كرونولوجيا** بأهم أحداث السنوات الخمس الأخيرة (١٩٩٤-١٩٩٨) من عهده:

١٩٩٤: أجّل البابا زيارته للبنان وللاراضي المقدسة في فلسطين التي كان مقررًا ان يقوم بها في هذه السنة، في أعقاب حملة تعرض لها الفاتيكان من بعض الاطراف والقيادات اللبنانية، وتلازمت مع موقف سوري رافض عبّرت عنه وسائل الاعلام السورية، وترافقت مع اتفاق الاعتراف المتبادل بين الفاتيكان واسرائيل. وإبان هذه الحملة كشفت «مصادر دبلوماسية فاتيكانية» (لوسائل الاعلام اللبنانية) ان برنامج زيارة البابا للبنان والاراضي المقدسة «وضع معطوفًا على تقدير فاتيكاني بأن عجلة السلام في الشرق الاوسط سائرة ولن تتوقف...». وقالت هذه المصادر: «إن الفاتيكان اعترف باسرائيل منذ ١٩٦٥، لكنه رفض ان يقيم معها أي شكل من أشكال العلاقات الدبلوماسية، بذريعة انه يفضل عدم الولوج إلى هذه المسألة ما لم تتم تسوية النزاعات في المنطقة». وتساءلت هذه المصادر: «هل يجوز ان نطلب من الفاتيكان عدم قيام البابا بزيارة الاراضي المقدسة، بينما سارعت دول عربية عدة إلى إلغاء محظور الاتصال؟ ومن غير الجائز ان نطلب من الفاتيكان أمورًا خرقتها دول عربية أو ان نتوجه إليه بموقف عجزنا عن إلزام بعض العرب به».

في مطلع شباط، افتتح حاخامات وأساقفة وشخصيات علمية مؤتمرًا يهوديّا-مسيحيًا كبيرًا هو الأول الذي يعقد في القدس تحت شعار «القادة الدينيون في مجتمع علماني»، وشددوا فيه على ضرورة التقارب بين الأديان «لاقامة عالم أفضل». وشارك في المؤتمر نحو ٥٠ من رؤساء الكنائس المحلية من كاثوليك وبروتستانت وأرثوذكس وأنغليكان وموارنة وأقباط وحاخامات من ٩٧ دولة، إضافة إلى عدد كبير من الشخصيات العلمية. ونظّم المؤتمر مركز «تانتور»، وهو هيئة كنسية مسيحية أقيمت في القدس بمبادرة من البابا بولس السادس، ومركز «باموت» وهو معهد اسرائيلي رسمي للدرسات الاجتماعية والثقافية. وقاطع المؤتمر اليهود المتطرفون الذين يرون انه ليس هناك «أي عامل مشترك بين العالمين اليهودي والمسيحي». ومن بين الشخصيات الدينية التي شاركت في المؤتمر الكردينال جوزف راتزينغر المدير الرسولي لشؤون العقيدة المسيحية في الفاتيكان، والحاخام رينيه صموئيل سيرات الرئيس الحالي لمؤتمر حاخامات اوروبا. وبعد نحو اسبوعين من اختتام المؤتمر (أي في ١٦ شباط) أعلن الناطق باسم الفاتيكان ان الحاضرة ستحيي ذكرى محرقة اليهود (هولوكوست) للمرة الأولى في ٧ نيسان (١٩٩٤) بحضور البابا يوحنا بولس الثانين وكبير حاخامي روما إيليو نواف ووفد من الناجين من المعسكرات النازية.

في ٢٧ ايار، نفى ممثل الفاتيكان في اللجنة





طابع مشترك صدر في الدول الثلاث ايطاليا وسان مارينو والفاتيكان للبابا يوحنا بولس الثاني وقول له يطلب السلام للعالم (١٦ تشرين الاول ١٩٩٨).

المشتركة بين الفاتيكان واسرائيل الكردينال إدوارد كاسيدي ان يكون صادق على وثيقة تدين الكنيسة الكاثوليكية والبابا السابق بيوس الثاني عشر وتحمله مسؤولية المساهمة في حملة إبادة اليهود على يد النازيين إبان الحرب العالمية الثانية.

في ١٥ حزيران، أعلنت حاضرة الفاتيكان واسرائيل في آن واحد إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بينهما للمرة الأولى منذ تأسيس الدولة اليهودية في ١٩٤٨ وتنفيذًا لاتفاق توصل إليه الطرفان نهاية ١٩٩٣. وقد طالب الفاتيكان، في هذا الاتفاق، بأن يكون طرفًا في المفاوضات التي ستتناول الوضع النهائي للقدس في الجانب المتعلق بوضع الكنيسة الكاثوليكية والاماكن المقدسة المسيحية. وينأى الفاتيكان، في العادة، بنفسه عن مفاوضات السيادة السياسية على القدس ويطالب بأن يكون وضع الاماكن المقدسة في المدينة مستقلاً عن وضع المدينة ككل. وتبنى الفاتيكان هذا الموقف بعد ضم القدس من طرف واحد من قبل اسرائيل في ١٩٨٠ متخليًا بذلك عن موقفه السابق المطالب منذ ١٩٤٧ بتدويل المدينة المقدسة. وقد رأى محللون ان الدافع الأكبر لقبول الفاتيكان إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع اسرائيل بعد الاعتراف المتبادل بينهما هو خشيته من أن يجد نفسه في عزلة بعدما بدأت اسرائيل تشق طريقها نحو إقامة علاقات مع بعض الدول العربية وبعد التوصل إلى اتفاق اسرائيلي-فلسطيني.

في ٣ ايلول، أعلن البابا يوحنا بولس الثاني ان الفاتيكان سيقيم قريبًا علاقات رسمية مع «ممثلي الشعب الفلسطيني»، بعد تلك التي اقامها مع كل من اسرائيل والاردن.

١٩٩٦: في ١٩ تشرين الثاني، استقبل البابا يوحنا بولس الثاني في حاضرة الفاتيكان الزعيم الكوبي

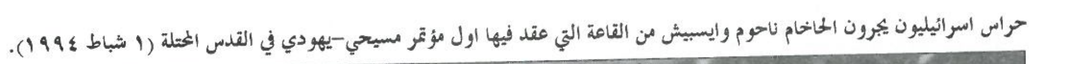
فيدل كاسترو في زيارة هي الأولى في نوعها اعتبرتها مصادر الفاتيكان «تاريخية». وسبق اللقاء تفاهم بين الجانبين على دور الكنيسة في كوبا التي هي أحد آخر معاقل الشيوعية في العالم. وأعلن الناطق باسم الفاتيكان ما دار في اللقاء بين البابا والزعيم الكوبي، وأعلن ان البابا قبل الدعوة التي وجهها كاسترو لزيارة كوبا موضحًا ان ذلك تمّ حسب الشروط التي وضعها الفاتيكان، وهي ان يقوم البابا «بزيارة من يشاء ويتكلم مع من يشاء». وكانت مسألة دور الكنيسة وحريتها في التحرك إحدى الشروط الأساسية التي تمّ على أساسها التحضير لهذه الزيارة. وجاءت زيارة كاسترو للفاتيكان على هامش زيارته لروما للمشاركة في مؤتمر القمة الذي عقدته منظمة الفاو من اجل مكافحة الجوع.

١٩٩٧: في ٣ شباط، استقبل البابا في الفاتيكان رئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتانياهو في أول زيارة لهذا الأخير للفاتيكان. وبينما وصفت أوساط الفاتيكان محادثات نتانياهو بأنها «دقيقة وحساسة»، أعرب مصدر مأذون له في الفاتيكان عن «خشية الكنيسة الكاثوليكية من ان تؤدي المفاوضات الاسرائيلية-الفلسطينية إلى اتفاقات تتجاهل الطابع الديني المركزي للمدينة المقدسة». وكان الفاتيكان قد اقترح خطة ضمانات لحماية الاماكن المقدسة، تخضع بموجبها بعض الاحياء القديمة في مدينة القدس لإشراف دولي.

وفي ١٠ آذار، أعلن الفاتيكان إقامة علاقات دبلوماسية بينه وبين ليبيا على مستوى السفراء. وقال الناطق باسم الفاتيكان: «إن الكرسي الرسولي يريد عبر إقامة هذه العلاقات الدبلوماسية الاقرار بالنتائج الايجابية التي تمّ تسجيلها بفضل تعاون السلطات الليبية في مجالي الحرية والدين». وكانت واشنطن انتقدت، قبل ايام، قرار الفاتيكان إقامة اتصالات دبلوماسية مع طرابلس؛ بحجة ان ليبيا «دولة ترعى الارهاب وتخضع لعقوبات دولية».

في ايار، قام البابا بزيارة للبنان، كانت مؤجلة منذ ١٩٩٤ (راجع «سينودوس من أجل لبنان» في باب معالم تاريخية؛ وراجع مادة «لبنان» في الجزء ١٥).

في تموز، وجّه البابا رسالة للرئيس الروسي، بوريس يلتسن، دعاه فيها للامتناع عن المصادقة على قانون الحريات الدينية في روسيا بوصفه «مجحفًا» في حق الاقليات الدينية، خصوصًا الكاثوليك. وتشير مقدمة نص القانون (الذي ينتظر مصادقة يلتسن) ان الديانة الارثوذكسية «جزء لا يتجزأ من الارث التاريخي والروحي والثقافي الروسي»، وتؤكد على «احترام الاسلام والبوذية واليهودية وغيرها من



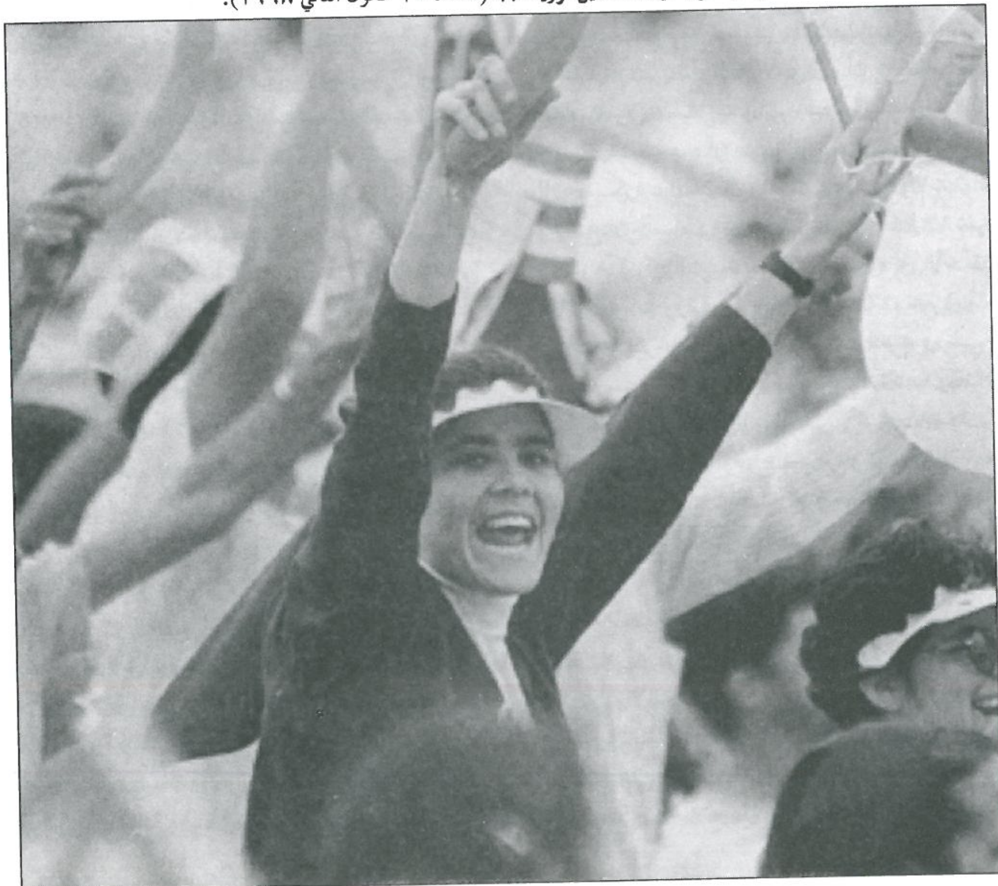
حراس اسرائيليون يجرون الحاخام ناحوم وايسبيش من القاعة التي عقد فيها اول مؤتمر مسيحي-يهودي في القدس المحتلة (١ شباط ١٩٩٤).





البابا على سلّم الطائرة، وكاسترو يلوّح مودعاً (٢٦ كانون الثاني ١٩٩٨).

راهبة كوبية بين المحتشدين لرؤية البابا (هافانا، ٢٥ كانون الثاني ١٩٩٨).



الديانات الموجودة تقليديًا في روسيا». ولا يعترف النص بأن الديانات الأخرى، بما فيها الكاثوليكية والبروتستانتية، هي ديانات تقليدية في روسيا.

في ٢٠ كانون الاول، أشاد البابا بقرارا كوبا اعتبار الاحتفال بميلاد السيد المسيح عطلة رسمية. وكان أساقفة الكنيسة الكاثوليكية في كوبا قد صرّحوا بأن أول اجتماع لهم مع الرئيس الكوبي فيدل كاسترو منذ سنوات طويلة كان خطوة إيجابية نحو تحسين العلاقات بين الكنيسة والدولة التي يحكمها نظام شيوعي.

١٩٩٨: في ١٥ كانون الثاني، أعلن المفوض العام الفلسطيني لدى المملكة المتحدة والفاتيكان، عفيف صافية، ان السلطة الفلسطينية توصلت إلى اتفاق مع الفاتيكان يقضي بتشكيل لجنة ثنائية للوصول إلى اتفاق جوهري على وضع الكنيسة الكاثوليكية في الاراضي الفلسطينية وامتيازاتها وحصانتها.

في ٢١ كانون الثاني، زار البابا كوبا ملبيًا دعوة كان قد تلقاها من الرئيس الكوبي فيدل كاسترو خلال لقائهما في الفاتيكان (١٩ تشرين الثاني ١٩٩٦)، واستقبل بترحيب جماهيري ضخم وعلى مدى ٥ ايام الزيارة. وحضر كاسترو القداس (لأول مرة منذ وصوله إلى الحكم في ١٩٥٩) الذي اقامه البابا. وكانت صور السيد المسيح وتشي غيفارا العلامات الأبرز طيلة احتفالات الزيارة، وكانت جميع كلمات البابا وتصريحاته وخطبه تركز على «الحرية» و«العدالة الاجتماعية» و«حقوق الانسان» و«الحق والحقيقة» و«الأمل»... ولم يوفر البابا واشنطن ولا الأوساط المعادية لكاسترو وندّد بشدة بالحصار الاميركي المفروض على كوبا منذ أكثر من ٣٥ عامًا وصفه بأنه «جائر ومرفوض أخلاقيًا». وبعد يوم من عودته إلى الفاتيكان، قال البابا في مقابلته الأسبوعية: «أتمنى لأشقائنا وشقيقاتنا في هذه الجزيرة الجميلة (كوبا) ان تكون ثمار هذا الحج مشابهة لثمار الحج إلى بولندا». ووصف زيارته كوبا بأنها «مرحلة تاريخية في التبشير الجديد» و«حدث كبير في المصالحة الروحية والثقافية والاجتماعية».

في ١٢ شباط، التقى البابا يوحنا بولس الثاني، في الفاتيكان، الرئيس الروسي بوريس يلتسن الذي بحث معه مسألة الحرية الدينية في روسيا، لكنه «لم يستطع حل الخلاف بين الكنيستين الكاثوليكية والأرثوذكسية». وتتهم الكنيسة الارثوذكسية في روسيا بأنها تزيد من العقبات والعراقيل أمام إعادة إحياء الكنيسة الكاثوليكية في روسيا.

وكان البابا قد قام بزيارة لروسيا، كما كان قد ألغي لقاء بين البابا وبطريرك روسيا الارثوذكسي في اللحظة الأخيرة في حزيران ١٩٩٧. ولم يُساهم تبني قانون الحرية الدينية في روسيا، الذي يعتبره الكاثوليك تمييزيًا في ترتيب الأمور بين الكنيستين. ولفت يلتسن نظر البابا إلى انه أعاد مشروع القانون إلى البرلمان، وأكّد ان النص المعدل الذي اقر خريف ١٩٩٧ يعطي كل الضمانات للكنيسة الكاثوليكية، الأمر الذي ينفيه ممثلو الكنيسة الكاثوليكية في روسيا.

في ١٩ آذار (١٩٩٨)، وفي مقالة نشرتها مجلة اليسوعيين الايطاليين «سيفيلتا كاتوليكا»، نفى الأب اليسوعي الفرنسي بيار بليه، المؤرخ الوحيد الذي اطلع على أرشيف الفاتيكان السري ولا يزال على قيد الحياة، بشكل قاطع وجود مراسلات بين البابا بيوس الثاني عشر وهتلر. ووصف «الصمت» المنسوب إلى هذا البابا حيال اضطهاد اليهود خلال الحرب العالمية الثانية بأنه «أسطورة ملفقة بمهارة وخيال واسع». وأكد الأب بليه ان كل الوثائق العائدة إلى هذه الحقبة نشرت باستثناء تلك المتعلقة بأشخاص لا يزالون على قيد الحياة. وأوضح ان هذه الوثائق «تظهر جهود البابا بيوس الثاني عشر المتواصلة والدؤوبة لمعارضة عمليات الابعاد إلى معسكرات الاعتقال» النازية. وتابع الأب بليه أن «الصمت الظاهر كان يخفي عملاً سريًا بواسطة السفارات البابوية والأسقفيات لتجنب أو على الأقل تخفيف عمليات الإبعاد إلى معسكرات الاعتقال وأعمال العنف والاضطهاد». وأوضح ان «أسباب هذا التكتم أشار إليها البابا شخصيًا بوضوح في خطابات مختلفة وفي رسائله إلى الأسقفيات الالمانية ووثائق وزارة خارجية الفاتيكان». وتابع في مقالته يقول: «التصريحات العلنية ما كانت لتفيد في شيء بل كانت ستزيد من خطورة وضع الضحايا ومضاعفة عددهم». وقال إن «الوثائق تظهر بوضوح جهود بيوس الثاني عشر لتجنب وقوع الحرب ولاقناع المانيا بعدم اجتياح بولندا واقناع ايطاليا بزعامة موسوليني بالابتعاد عن هتلر». ومن جهة أخرى، نفى الأب بيار بليه ان يكون الفاتيكان أخفى ذهبًا سلبه النازيون من اليهود. وكان الأب بليه عمل بطلب من ا لبابا بولس السادس، منذ ١٩٦٤، لمدة ١٥ عامًا، مع المؤرخين اليسوعيين الايطالي أنجيلو مارتيني والالماني بروخارت شنيدر والاميركي روبرت غراهام في صياغة «الأفعال»، وتمكن من خلال ذلك من الاطلاع على أرشيف الفاتيكان السري الذي لا يسمح بعد للمؤرخين بالاطلاع عليه (راجع «الحوار الكاثوليكي-

اليهودي» في باب «الفاتيكان والنزاع العربي-الاسرائيلي»، و«المجمع الفاتيكاني الثاني» في باب معالم تاريخية).

في ٢٣ آذار، وفي الفاتيكان، بدأت الدورة السنوية للحوار الكاثوليكي-اليهودي. وأتت هذه الدورة بعدما نشر الفاتيكان، قبل اسبوع، وثيقة حول المحرقة (هولوكوست) ترفض أي مسؤولية للكنيسة الكاثوليكية في شأن عملية إبادة اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية.

في نيسان، زار وزير الخارجية المصري عمرو موسى الفاتيكان والتقى البابا. وجاءت زيارته في أعقاب صدور قرار مجلس الجامعة العربية الذي عارض اتفاق الفاتيكان واسرائيل بشأن وضع الكنيسة الكاثوليكية في القدس والاماكن المقدسة. ولم يعدل الكرسي الرسولي عن الاتفاق، وإن كان عدل-بعد هذه الزيارة-عن إيفاد وفد رسمي في الشهر التالي (ايار) إلى القدس للمشاركة في احتفالات اسرائيل بمرو خمسين عامًا على إنشائها (راجع العنوان الفرعي الأخير: «القدس بين الفاتيكان والجامعة العربية»).

في ٥ ايار، اغتال عريف شاب في الحرس السويسري للكرسي الرسولي القائد الجديد لهذا الحرس الكولونيل إلويس إيسترمان وزوجته قبل ان ينتحر هو نفسه (راجع «الحرس السويسري» في باب معالم تاريخية).

في ١٢ حزيران، استقبل البابا، في الفاتيكان، الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الذي دعاه مجددًا لزيارة الاماكن المقدسة، بما فيها مدينة بيت لحم خلال احتفالات انتهاء الألفية الثانية. وأفاد بيان صادر عن الفاتيكان ان عرفات شرح للبابا «الوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني فيما عملية السلام مهددة...». وغداة القرار الاسرائيلي بإقامة «القدس الكبرى» (٢٣ حزيران)، انتقده الفاتيكان بشدّة واعتبره «عملاً خطيرًا جدًا جدًا»، وقال بلسانه الأسقف أندريا كورديرو لانزا دي مونتيزيمولو، الذي كان المفاوض الرئيسي في الاتفاقيات بين اسرائيل والفاتيكان في إقامة علاقات دبلوماسية بين الجانبين: «إن اسرائيل، على غرار ما فعلته في الماضي ما زالت تضع المجتمع الدولي أمام الأمر الواقع، وما زالت تؤكد انها تريد السلام بينما لا تفعل سوى أمور تتعارض في شكل واضح مع السلام وتبقي على النزاع (...) تجيب السلطات الاسرائيلية دائمًا ان الأمر يتعلق بمسائل أمنية، ولكن من الواضح ان الأمر يتعلق بأمن في اتجاه واحد...».

في ١١ تشرين الاول، أعلن البابا ان الكنيسة الكاثوليكية ستحتفل بذكرى محرقة اليهود في التاسع من



الراهبة أديث شتاين.

آب من كل عام والمصادف ذكرى وفاة تيريز بنيديكت دو لاكروا، الراهبة الالمانية التي عرفت باسم أديث شتاين، وكانت يهودية اعتنقت الكاثوليكية، ثم طوبت قديسة بعد وفاتها في معتقل أوشفيتز-بيركانو النازي. وعرف البابا بالقديسة الجديدة على أنها «إبنة بارة لاسرائيل ومخلصة للكنيسة»، وأشار إلى انها توفيت في غرف الغاز في أوشفيتز «بصفتها يهودية». وقد جرت حفلة التطويب بحضور المستشار الالماني هلموت كول ورئيس الوزراء البولندي جيرزي بوزيك. وأعرب البابا عن أمله في ان «تؤدي شهادة شتاين إلى توطيد جسر التفاهم المتبادل بين المسيحيين واليهود». أما المنظمات اليهودية في اسرائيل والعالم فأعربت عن استيائها الشديد إزاء هذا الأمر الذي وصفه بعض القادة اليهود بـ«العمل الشنيع» من جانب البابا الذي أراد به «رسالة مفادها ان أفضل اليهود هم الذين يتحولون إلى الكاثوليكية». والمعروف عن المنظمات اليهودية انها تنظر باستياء شديد إلى المولودين يهودًا ويعتنقون اديانًا أخرى، وبينهم عدد كبير من المشاهير. وكانت الراهبة شتاين التي ولدت سنة ١٨٩١ في بولندا واعتنقت الكاثوليكية، وهي في التاسعة والعشرين من عمرها، قتلت في معتقل أوشفيتز النازي سنة ١٩٤٢، بعدما القى النازيون القبض عليها لدى انتقالها إلى هولندا فرارًا من الحملة ضد اليهود.

في ١٥ تشرين الاول، وفي الذكرى العشرين لانتخابه، أطلق البابا رسالة حبرية جديدة عنوانها «الايمان والعقل». وتأتي جوابًا على التساؤلات العميقة التي يطرحها الانسان على نفسه، في كل مكان وزمان، دون تمييز في الثقافة والدين والعرق والجنسية. وهي تساؤلات تتمحور حول مسائل الحقيقة والحرية والمصير البشري،

وتدور تاليًا حول العلاقة بين الايمان والعقل، أو بين الفلسفة واللاهوت، ثم يرى البابا ان «أحد أبرز المخاطر التي تواجه نهاية هذا القرن إنما يكمن في تجربة اليأس». والرسالة الحبرية «الايمان والعقل» هي الرسالة الحبرية العامة الثالثة عشرة التي يوجهها البابا يوحنا بولس الثاني.

١٩٩٩: في ٣ كانون الثاني، لبى البابا يوحنا بولس الثاني الدعوة التي وجهها إليه ياسر عرفات للانضمام إلى اللجنة الدولية لمشروع «بيت لحم ٢٠٠٠». جاء ذلك في رسالة تلقاها عرفات من الفاتيكان ردًا على رسالة وجهها في تشرين الثاني ١٩٩٨. وقال الكردينال انجيلو سودانو سكرتير الدولة في الفاتيكان ان البابا عبر عن سروره البالغ لهذه الدعوة، متمنيًا النجاح لمشروع «بيت لحم ٢٠٠٠»، ومؤكدًا أهمية مكانة بيت لحم منذ القدم لغناها التاريخي والديني المميز. وأضاف في رسالته: «اننا نتوجه دومًا إلى بيت لحم باعتبارها مهد السيد المسيح عليه السلام، ونصلي من أجل السلام والعدل في المنطقة. واعتبرت المصادر الفلسطينية ان موافقة البابا على الاشتراك في اللجنة الدولية لمشروع «بيت لحم ٢٠٠٠» من شأنه أن يعزز المكانة الدولية لهذا المشروع الفلسطيني خلال التحضيرات الجارية للاعداد لاحتفالات الألفية الثانية لميلاد المسيح. وكان عرفات استقبل في اليوم نفسه في رام الله في الضفة الغربية القاصد الرسولي في القدس وفلسطين، وبحث معه في العلاقة الثنائية.

القدس بين الفاتيكان والجامعة العربية

(١٩٩٨): جرت في القاهرة (تشرين الاول ١٩٩٨) محادثات بين وزير خارجية الفاتيكان جان لوي توران ووزير الخارجية المصري عمرو موسى والامين العام للجامعة العربية عصمت عبد المجيد حول خلافات نشبت بين الطرفين (الفاتيكاني والعربي) بسبب انتقادات حادة وجهها مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية في ايلول ١٩٩٨ لاتفاق وقعه الكرسي الرسولي مع اسرائيل بشأن وضع الكنيسة الكاثوليكية في القدس اعتبرته الجامعة انتهاكًا لقرارات الشرعية الدولية، ودعت البابا يوحنا بولس الثاني إلى إلغائه. وكان مجلس الجامعة العربية، في دورته الأخيرة، جدّد دعوة الفاتيكان إلى مراجعة مواقفه، بعدما اعتبر المجلس أن رسالة ايضاحات كان قد تلقاها من الفاتيكان «غير كافية». ويعتبر مجلس الجامعة الاتفاق الموقع بين الفاتيكان واسرائيل «كأول اتفاق في نوعه بين اسرائيل وكنائس مسيحية» ويمنح الكنيسة الكاثوليكية ومؤسساتها في القدس وضعًا قانونيًا واستقلالية ادارية، الأمر الذي كانت حكومة اسحق شامير رفضت منحه للكنيسة سنة ١٩٨٧. وتعتبر الجامعة هذا الاتفاق «اعترافًا ضمنيًا بالقدس عاصمة لدولة اسرائيل» يتجاوز التشريعات القائمة (في القدس حتى عام الاحتلال ١٩٦٧) العثمانية والفرنسية، ويخالف قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وذكرت «الحياة»، بقلم محمد علام من القاهرة، وتحت عنوان «مصر تأمل بطي صفحة خلاف مع الفاتيكان بشأن وضع القدس» (١٨ تشرين الاول ١٩٩٨) ان وزير الخارجية المصري عمرو موسى وأمين عام جامعة دول العربية عصمت عبد المجيد سيطلعان وزير الخارجية الفاتيكاني جان لوي توران على عناصر ثمانية تشكل أسس الموقف العربي من الاتفاق، وهي:

أولاً: ان الاتفاق يساعد حكومة اسرائيل، بزعامة بنيامين نتانياهو، على استمرار تعنتها في عملية السلام وفي استباق نتائج المفاوضات حول الوضع النهائي في شأن القدس.

ثانيًا: ان قرار تقسيم فلسطين الرقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧، الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة، تحدث عن القدس مدينة ذات كيان مستقل منفصل تخضع لنظام دولي خاص تتولى الامم المتحدة ادارته تحت إشراف مجلس وصاية.

ثالثًا: إزاء احتلال اسرائيل (١٩٤٩) القطاع الغربي من القدس وإعلانه عاصمة لها عدل مجلس الوصاية هذه الوضعية وأعاد المدينة إلى الفسطينيين.

رابعًا: أصدر مجلس الأمن قرارات عدة تتعلق بالوضع القانوني للقدس تؤكد انها أرض عربية فلسطينية وترفض التدابير الاسرائيلية فيها ومنها القرارات ٢٥٠ و٢٥٢ وقرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣.

خامسًا: أصدر مجلس الأمن سنة ١٩٩٣ القرار رقم ٧٩٩ (في شأن قضية المبعدين) أكد ان اتفاقية جنيف الرابعة تسري على جميع الاراضي التي احتلتها اسرائيل سنة ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشرقية، ما مؤداه ان يكون هذا القرار الدولي، مفسرًا للقرار الدولي ٢٤٢ في شأن ما اعتراه من غموض مفتعل في قضية «أراض» أم «الأراضي» التي احتلتها اسرائيل سنة ١٩٦٧.

سادسًا: أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارات خلال العامين الماضيين تحت صيغة «الاتحاد من اجل السلام» نبّهت إلى تأكيد الوضع القانوني للقدس كمدينة فلسطينية محتلة.

سابعًا: الاتفاق مخالف للمادة (٢) من ميثاق الامم المتحدة التي شددت على عدم المساهمة بأي صورة من الصور في «تكريس الاحتلال».

ثامنًا: الجامعة العربية والدول الاعضاء تتطلع إلى توقيع اتفاق بين الفاتيكان والفلسطينيين، أصحاب الحق في الارض والسيادة على القدس، في شأن وضع الكنيسة، كما تتطلع إلى تعزيز التعاون والعلاقات مع الفاتيكان وسائر الكنائس المسيحية.

وبشأن ما يأمله العرب من الفاتيكان إزاء القضايا العربية عمومًا وقضية القدس خصوصًا، وجه مفتي سورية الشيخ أحمد كفتارو، في ٢٩ كانون الاول ١٩٩٨، رسالة إلى البابا يوحنا بولس الثاني، لمناسبة عيدي الميلاد ورأس السنة، دعاه فيها إلى اتخاذ «موقف قوي تجاه تهويد القدس». وبعدما أشار المفتي إلى أن «الغرب عمومًا، واميركا خصوصًا، يدعم العدوان الصهيوني على فلسطين والقدس بشكل خاص»، لاحظ أن «الكنائس الغربية لم تتحرك لإدانة واستنكار وإيقاف هذا الوضع الظالم الذي يفرض على العالم الاسلامي، سواء في فلسطين أو العراق أو السودان أو ليبيا». وختم الشيخ كفتارو رسالته بقوله: «إن العالم يترقب منكم موقفًا قويًا تجاه تهويد القدس وطرد سكانها العرب مسلمين ومسيحيين... العالم اليوم ينتظر من قداستكم الوقوف في وجه الفساد والشر والعدوان الظالم على كل الناس وبخاصة الاطفال والشيوخ».

بيت لحم، ٢٤ كانون الاول ١٩٩٨: «أحيا الفلسطينيون ليلة الميلاد وسط أجواء الاحباط نتيجة تعثر اتفاق السلام الجديد بعد قرار الحكومة الاسرائيلية تجميده واصرارها على وضع شروط تعجيزية قبل متابعة تنفيذه. وانعكست هذه الاجواء ضعفاً في اقبال السياح والحجاج على بيت لحم للمشاركة في العيد. وفي الصورة مسيرة الميلاد في ساحة المهد في المدينة» («النهار»، ٢٥ كانون الاول ١٩٩٨).



فانواتو

نظرة عامة

الاسم: فانواتو Vanuatu هو الإسم الـذي تبنتـه البلاد منذ ٣٠ تموز ١٩٨٠، وهـو تـاريخ حصولها على الاستقلال. وكان إسمها سابقًا «جزر هبريد الجديدة» و«فانواتو» تعني «أرضنا».

الموقع: أرخبيل في المحيط الباسيفيكي، يمتد على مسافة ٨٠٠كلم ويبعد عن كاليدونيا الجديدة ٥٤٠كلم، و٢٢٥٠كلم عن نيوزيلندا، و٢٥٥٠كلم عن سيدني في أوستراليا، و٤٥٠٠كلم عن تاهيتي. ويحتل منطقة بحرية تبلغ مساحتها ٩٠٠ألف كلم م.

المساحة: ١٢١٩٠كلم م.. ويتشكل أرخبيل فانواتو من نحو ٩٠ جزيرة، ٦٧ جزيرة منها غير مأهولة.

العاصمة: بورفيلا وتعد نحو ٤٠ ألف نسمة. المدينة الثانية من حيث الأهمية لوغنفيل (سانتو) وتعد نحو ١٠ آلاف نسمة.

اللغات: الانكليزية، ويتكلمها نحو ٦٠٪ من السكان، والفرنسية (٤٠٪). واللغتان رسميتان. وهناك لغة محلية يُقال لها «بيكلمار»، وهي اللغة البرتغالية في الأساس، دخلتها مفردات وتعبيرات فرنسية ولغات السكان المحليين (نحو ١٠٥ لغات).

الاديان: يشكل المسيحيون نحو ٨٦٪ من مجموع السكان (٦٨٪ بروتستانت و١٨٪ كاثوليك) و١٤٪ من الإحيائيين.

السكان: ١٧٧٤٠٠ نسمة (إحصاء ١٩٩٧). وأشارت التقديرات إلى انهم سيبلغون نحو ٣٠٠ ألف في العام ٢٠٢٥. نحو ٩٨٪ منهم من الأصل الميلانيزي، و١،٥٪ من الاوروبيين (١٨٠٠ فرنسي).

وميلانيزيا هي المنطقة المكونة من مجموعة الأرخبيلات والجزر في المحيط الباسيفيكي، التابعة لقارة أوقيانيا، والممتدة من الجزء الغربي-الجنوبي من المحيط بين خط الاستواء ومدار الجدي، والمتضمنة غينيا الجديدة (التي يتبع قسمها الغربي لأندونيسيا) وارخبيل بيسمارك وجزر سليمان وجمهورية فانواتو وكاليدونيا الجديدة وفيجي. وسكان المنطقة الاصليون هم الميلانيزيون Mélanésiens.

الحكم: جمهوري. عضو في الكومنولث. الدستور المعمول به صادر في ٣٠ تموز ١٩٨٠. الرئيس تنتخبه هيئة انتخابية لولاية ٥ سنوات. البرلمان من ٥٢ نائبًا يُنتخبون لأربع سنوات. ورئيس الوزراء ينتخبه البرلمان.

الانتخابات الاولى جرت في ٢ تشرين الثاني ١٩٨٣، والثانية في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٨٧، والثالثة في ٢ كانون الاول ١٩٩١، والرابعة (الولاية الحالية) في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٥، وفازت بها «جبهة الوحدة» بنيلها ٣١،٥٪ من الاصوات (٢٠ مقعدًا).

كانت البلاد مقسمة، اداريًا، إلى ١١ مجلسًا إقليميًا (١٩٨٩)، واصبحت مقسمة إلى ست مقاطعات ابتداء من ١٩٩٤. وهذه المقاطعات هي: مالامبا، بيناما، سانما، شيفا، تافيا، وتوربا.

أهم الأحزاب: «فانواكو باتي» (حزب

«أرضنا»)، تأسس في ١٩٧١، أنغلوفون وبروتستانت، رئيسه دونالد كالبوكا. «اتحاد الاحزاب المعتدلة»، تأسس في ١٩٨٠، رئيسه سيرج فوهور (فرنكوفون بأغلبيته). «حزب الاتحاد الوطني»، تأسس في ١٩٩١، رئيسه ولتر ليني. «الحزب التقدمي الميلانيزي»، تأسس في ١٩٨٨، رئيسه باراك سوب. «حزب اتحاد التان»، تأسس في ١٩٧٤، فرنكوفون، رئيسه فنسان بولوكون. حزب «فرن Fren الميلانيزي»، تأسس في ١٩٧٥، فرنكوفون، رئيسه فرنكلي ستيفنس. «حزب الوفاق لفانواتو المستقلة»، تأسس في ١٩٨٢، رئيسه توماس سيرو. «حزب الشعب الجديد»، تأسس في ١٩٨٦، رئيسه فريزر ساين. «الحزب الديمقراطي الشعبي»، تأسس في ١٩٩٤.

الاقتصاد: يعمل ٧٠٪ من اليد العاملة في الزراعة (٢٥٪ من الناتج العام) و٥٪ في الصناعة (٨٪ من الناتج العام)، و٢٥٪ في الخدمات (٦٧٪ من الناتج العام). وتتلقى فانواتو مساعدات خارجية، خاصة من فرنسا وأوستراليا والصين واليابان ونيوزيلندا.

٤٥٪ من اراضي فانواتو صالحة للزراعة ولا يزرع منها سوى ٨٪، وتغطي الغابات ٩٠٪ من مساحتها الاجمالية. وأهم المزروعات: جوز الهند، البن، الكوبرا، الكاكاو، الخضار والفاكهة. صيد السمك وصل إلى ٢٨٣٣ طنًا في العام ١٩٩٥. إنتاج المنغنيز في منطقة فوراري توقف منذ ١٩٧٩. القطاع السياحي يعرف بعض الازدهار، وبلغ عدد السواح في العام ١٩٩٦ نحو ٤٧ ألف سائح، جلّهم من أوستراليا ونيوزيلندا وكاليدونيا الجديدة.

نبذة تاريخية: في الاول من ايار ١٦٠٦، اكتشف البحار البرتغالي بيدرو فرنانديز دو كيروس إحدى جزر فانواتو التي دعاها «ترّا أوستراليا دل إسبيريتو سانتو». منذ ١٧٦٨ وحتى ١٨٢٨، استُكمل اكتشاف الأرخبيل برمته، تباعًا، على يد المكتشفين بوغنفيل، ثم كوك (الذي وضع خريطة للجزر)، ثم بيروس، وبعده انطوان دو بروني، والكابتن بليغ، ودومون دورفيل، بلشي واخيرًا مرخام. وبدأ صيادو الحيتان والتجار يرتادون المنطقة، وفي ١٨٢٨ وصلتها أولى البعثات التبشيرية.

في ١٦ تشرين الثاني ١٨٨٧، قامت لجنة بحرية مشتركة (من ضباط البحرية) فرنسية-انكليزية بالنزول في جزر هبريد الجديدة. وفي ٢٧ شباط ١٩٠٦، وقّعت الدولتان «إتفاقية لندن» التي تنص على تقاسمهما السيادة على الجزر. وفي ٦ آب ١٩١١، أُتبعت هذه الاتفاقية ببروتوكول فرنسي-بريطاني (جرى التصديق عليه في ١٨ آذار ١٩٢٢) يعترف بجزر هبريد الجديدة «إقليمًا موضوعًا تحت النفوذ المشترك»، أي ان النظام الذي يحكمه هو نظام «الكوندومينيوم» (تقاسم السلطة بين الدولتين المعنيتين). خلال الحرب العالمية الثانية، شكلت جزر هبريد الجديدة قاعدة أساسية لجيوش الحلفاء ضد اليابان. وفي ٢٨ آذار ١٩٥٤، اتفقت الدولتان على السماح للسكان المحليين بالمشاركة في الشؤون العامة التي تهم الجزر. وفي ٤ نيسان ١٩٥٧، أنشىء مجلس استشاري، وفي ١٨ كانون الثاني ١٩٧٥، اتخذت إجراءات اصلاحية؛ وفي ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٥، جرت انتخابات تشريعية فاز بها «الحزب الوطني»، لكن الدولتين ألغتا نتائج هذه الانتخابات. فأعلن، على الأثر، جيمي ستيفنز، ومن جانب واحد، استقلال جزيرة إسبيريتو سانتو. ورفضت الدولتان هذا الاعلان، وأنشأتا، في حزيران ١٩٧٦، مجلسًا عرفيًا للجزر قاطعه نواب حزب «فانواكو باتي» (حزب «أرضنا»). وجرت انتخابات تشريعية في ١٤ تشرين الثاني ١٩٧٧ قاطعها الحزب المذكور، ففاز بجميع مقاعدها حزب معتدل (فرنكوفوني كاثوليكي). فرد حزب «أرضنا» بتشكيل حكومة موقتة.

جيمي ستيفنز (في الوسط) يستعرض انصاره من فرنسيين وبريطانيين.

في ١١ كانون الثاني ١٩٧٨، تشكلت أول حكومة برئاسة سياسي معتدل هو جورج كالساكاو، وأعلنت الهدنة بين الحزبين المتخاصمين. وفي اواخر السنة، تشكلت حكومة وحدة وطنية برئاسة جيرار ليمنغ (كاهن كاثوليكي معتدل). وفي ١٩ ايلول ١٩٧٩، جرى التصديق على مشروع دستور للبلاد، وبعد نحو شهرين جرت انتخابات تشريعية، فاز بها حزب «أرضنا» (٢٦ من أصل ٣٩ مقعدًا)، وشكل، في أعقابها، وُلتر ليني (راع أنغليكاني، مولود ١٩٤٣)، حكومة جديدة. وفي تشرين الثاني (١٩٧٩)، تزعم ستيفنز محاولة انفصال لجزيرتي سانتو وتانا الفرنكوفينيتين.

في ٣٠ نيسان ١٩٨٠، جرت مفاوضات مع الانفصاليين (بزعامة ستيفنز) الذين ردوا، في ٢٨ ايار ١٩٨٠، باحتلال منطقة لوغنفيل (في جزيرة سانتو). فعادت مسألة منح الأرخبيل استقلاله (وكان لا يزال يُحكم بواسطة نظام الكوندومينيوم الفرنسي-البريطاني) المقرر، مبدئيًا، في آخر تموز ١٩٨٠، لتطرح مجددًا على اثر هذه الحادثة. ومنع رئيس الوزراء، وُلتر ليني، كل اتصال مع الجزيرة (سانتوس) على أمل إخضاع جيمي ستيفنز زعيم جبهة الاحزاب المعتدلة في الجزيرة وقائد التمرد هناك. وحدّد ستيفنز مطالبه بإقامة نظام كونفدرالي للجزر فور نيلها الاستقلال.

في ٢ حزيران ١٩٨٠، اجتمع الحاكمان (الفرنسي والبريطاني) وبحثا في سبل إعادة النظام والأمن إلى الجزر. وفي اليوم نفسه، أعلن ستيفنز تشكيل حكومة موقتة لجزيرة سانتو و١٣ جزيرة أخرى من الارخبيل. في اليوم التالي، أعلن أحد المسؤولين أن مؤسسة فنيكس الاميركية متورطة في هذا التمرد الحاصل في سانتو، وان أحد رجال الاعمال، مايل أوليفر، هو صديق شخصي لستيفنز، وقد اعترف بعلاقته بالتمرد. وبعد ايام، حصلت اعمال عنف أودت بحياة بعض الاشخاص. فارسلت فرقة من الدرك الفرنسيين إلى هناك، وتبعتها فرقة من البحرية البريطانية. وفي ١٣ حزيران ١٩٨٠، قرّر الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان، ورئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر (أثناء وجودهما في مدينة البندقية الايطالية) السعي لإيجاد حل سلمي لأزمة جزر هبريد الجديدة (فانواتو). وبعد ايام، صرّح وُلتر ليني انه يعارض كل تأخير في مسألة اعلان الاستقلال، وكل تفاوض مع «الانفصاليين». وبعد

ايام، أعلنت جزيرة أيوبا (إحدى جزر الأرخبيل) انضمامها إلى الجزر المنفصلة. ووصلت بعثة فرنسية-بريطانية مشتركة إلى العاصمة بور فيلا.

في ٣٠ تموز ١٩٨٠، أُعلن استقلال جزر هبريد الجديدة. فبادرت سلطتها الوطنية على الفور إلى تغيير إسم البلاد ليصبح «فانواتو». أما تمرد الأقلية الفرنسية فاستمر، إلى ايام فقط، في جزيرة سانتو، وتمّ هناك طرد بعض افراد الجاليتين الفرنسية والأوسترالية. وفي ١٨ تموز ١٩٨٠، طلبت الحكومة (في بور فيلا العاصمة) فرقة عسكرية من بابوا-غينيا الجديدة لتحل محل الجنود الفرنسيين والانكليز. ونزلت هذه الفرقة في سانتو واعتقلت نحو ٥٠ شخصًا. وقُتل ابن ستيفنز، واعتقل هو وسُجن. وبذلك انتهت محاولة الانفصال.

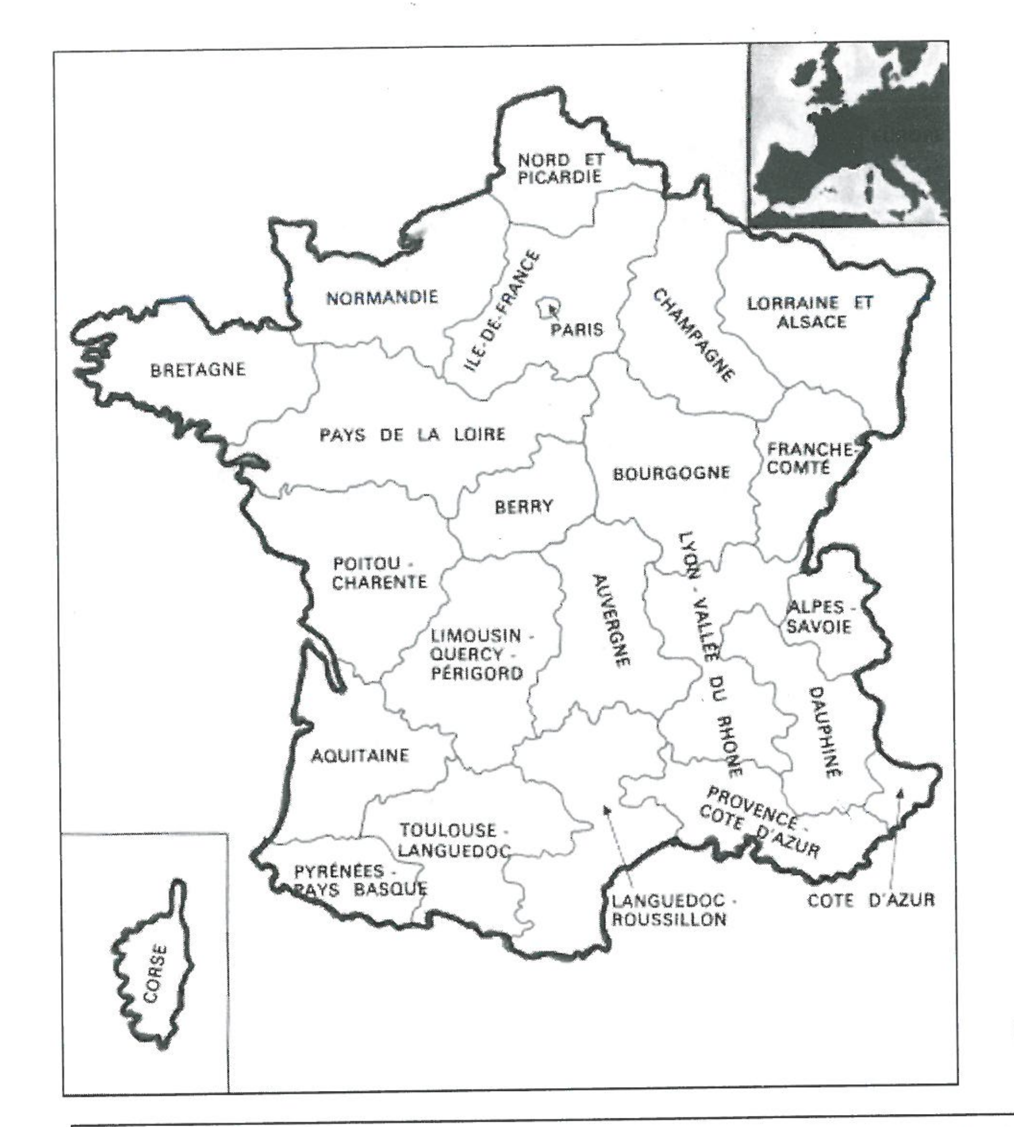
في شباط ١٩٨١، طلبت حكومة فانواتو من سفير فرنسا مغادرة البلاد خلال ٢٤ ساعة باعتباره شخصًا غير مرغوب به، وضيّقت على افراد الجالية الفرنسية، كما منعت طلاب البلاد من تلقي التعليم في المؤسسات التعليمية الفرنسية. لكن هذا التردي في العلاقات بين فرنسا وفانواتو سرعان ما توقف لتحل محله سياسة التعاون الوثيق. ففي ١٠ آذار ١٩٨١، وقع رئيس الوزراء، وُلتر ليني، والقائم بالاعمال الفرنسي بول دو كور سلسلة من الاتفاقات حول بعض المعضلات الصحية والتعليمية التي تعيشها الجزر فضلاً عن المساعدة التقنية التي التزمت فرنسا بتقديمها للجزر. وبالمقابل، التزمت فانواتو بعدم التدخل في شؤون كاليدونيا الجديدة (مقاطعة فرنسية في المحيط). وأعلنت أوستراليا من جهتها عن رغبتها في مضاعفة مساعداتها لفانواتو، وطلبت من دول الباسيفيك الأخرى المجاورة ان تحذو حذوها في هذا المجال.

في ١٩٨٣، أعيد انتخاب ليني رئيسًا للوزراء. وفي ١٧ شباط ١٩٨٤، قدّم رئيس الجمهورية سوكومانو استقالته، وأعيد انتخابه رئيسًا بعد اقل من شهر واحد. وفي اليوم الاول من تشرين الاول ١٩٨٧، طُرد السفير الفرنسي هنري كرين-لوبلون بتهمة تدخله في الشؤون الداخلية.

وفي ١٦ كانون الاول ١٩٨٨، حلّ الرئيس سوكومانو البرلمان، وكلف باراك سوب تكليف حكومة انتقالية. فتمرد رئيس الوزراء، وُلتر ليني، على هذا الإجراء، وتمكن من وضع الرئيس في الإقامة الجبرية معتبرًا انه لا يحق له حل البرلمان وتشكيل حكومة جديدة، ووافقت المحكمة العليا على الاجراء الذي اتخذه ليني، وألقي القبض على الرئيس سوكومانو (ومعه ٢٦ شخصًا) وحكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات، وجُرّد من حقوقه المدنية.

في ٣٠ كانون الثاني ١٩٨٩، انتخب فرد كارلومنانا تيماكاتا (مولود ١٩٣٦) رئيسًا للجمهورية. وفي نيسان، صدر عفو عن سوكومانو وباراك سوب وكارلو. وفي ٦ ايلول ١٩٩١، حلّ دونالد كالبوكا (مولود ١٩٤٣) محل وُلتر ليني رئيسًا للوزراء، وبعد أقل من ثلاثة أشهر عين مكسيم كورمان (مولود ١٩٤١، فرنكوفوني) رئيسًا للوزراء، فبادر بعد اقل من اسبوعين، أي في كانون الثاني ١٩٩٢، إلى إصدار قرار يسمح بعودة جميع الذين طُردوا من البلاد في ١٩٨٠.

في ٢ آذار ١٩٩٤، انتخب جان ماري ليي J.M.Leyé (مولود ١٩٣٢) رئيسًا للجمهورية). وفي ٢٦ ايار، صدر قانون حول اللامركزية، وعلى أساسه جرت أولى الانتخابات المحلية (١٥ تشرين الثاني ١٩٩٤). وفي ٢١ تشرين الثاني ١٩٩٥، عين سيرج فوهور (مولود ١٩٤١، فرنكوفوني) رئيسًا للوزراء. وفي ٥ كانون الاول ١٩٩٧، حُلّ البرلمان، وفي الشهر الأول من كانون الثاني ١٩٩٨، حدثت اضطرابات بسبب ما سُمّي «أزمة الصندوق الوطني للتقاعد». وفي آذار، جرت انتخابات تشريعية.



فرنسا

بطاقة تعريف

الجمهورية الفرنسية: تتضمن هذه الجمهورية فرنسا المتروبوليتية (أي الاراضي الفرنسية الواقعة في البر الاوروبي وجزيرة كورسيكا) واربع مقاطعات ما وراء البحار وهي غويانا الفرنسية والمارتينيك، والريونيون والغوادلوب، ووضعها القانوني ينص عليه القانون الصادر في ٣١ كانون الاول ١٩٨٢؛ وأربعة أقاليم ما وراء البحار وهي جزر واليس وفوتونا وكاليدونيا الجديدة وبولينيزيا الفرنسية، ولها نظام خاص؛ ومجموعتين إقليميتين هما جزيرة مايوت (في جزر القمر) وسان بيار وميكلون.

الموقع: في اوروبا الغربية، وعلى ساحلي القارة الأطلسي والمتوسط. تحيط بها بلجيكا، لوكسمبورغ، المانيا، سويسرا، ايطاليا، البحر المتوسط، اسبانيا والمحيط الأطلسي (بحر المانش).
مسافة أبعد نقطتين من الشمال إلى الجنوب (من دنكرك إلى برا دو موللو) ٩٧٣كلم؛ ومن الشرق إلى الغرب ٩٤٥،٥كلم.

المساحة: ٥٥١٦٠٢كلم م.، بما فيها مساحة الجزر الساحلية البالغة ٢٣٠٠كلم م.، ومساحة جزيرة كورسيكا ٨٧٤٧كلم م..

كانت مساحة البلاد ٥٥٠٩٨٦كلم م. في العام ١٩٤٦، أي قبل ضم أراضي تند Tende وبريغ Brigue. وكانت مساحة فرنسا ٥٢٨٤٠٠كلم م. بين العام ١٨٧١ و١٩١٨، أي قبل استعادة الألزاس واللورين.

تحتل فرنسا نسبة ٥،٥٪ من مساحة اوروبا، فتكون الأكبر في اوروبا بعد روسيا. أما في العام ١٩٠٠ فكانت الخامسة بعد روسيا والاتحاد السويدي-النرويجي والامبراطورية النمساوية-الهنغارية والامبراطورية الألمانية.

يبلغ طول حدودها البرية والبحرية (محيطها) ٥٦٦٣كلم، البرية منها ٢٩٧٠كلم. طول حدودها مع اسبانيا ٦٥٠كلم، مع بلجيكا ٦٢٠، مع سويسرا ٥٧٢، مع ايطاليا ٥١٥، مع المانيا ٤٥٠، مع لوكسمبورغ ٧٣، مع أندورا ٥٧، مع موناكو ٤،٥.

العاصمة وأهم المدن: باريس Paris هي العاصمة (راجع باب «مدن ومعالم»).

اللغة: الفرنسية. بدأت تعتبر رسمية وإجبارية من الأمر الملكي الصادر في ٥ آب ١٥٣٩ والموقع من الملك فرنسوا الأول. أما مرسوم ٢ ترميدور من السنة الثانية للثورة (٢٠ تموز ١٧٩٤) فنص على عقوبة بالسجن ستة أشهر على كل من لا يكتب أي عقد بالفرنسية وعلى جميع الاراضي الفرنسية. وتلاه مرسوم ١٧ تشرين الثاني ١٧٩٤ الذي فرض الفرنسية في التعليم، وقرار ٢ شباط ١٩١٩ (في القضاء)... وصولاً إلى القانون الأخير الصادر في ٤ آب ١٩٩٤ (تحت وطأة إنتشار الانكليزية وهلع الفرنسيين على لغتهم) الذي أنشأ جهاز مراقبة وعقوبات على كل من يخالف حيثيات استعمال الفرنسية.

تضاءل حجم استعمال الفرنسية إلى حد كبير. فهي ليست بين اللغات الأم الأكثر استعمالاً، أي الماندارينية (الصينية) التي يتكلمها ١٤٪ من سكان العالم، والهندية ٩٪، والانكليزية ٨٪. وهي أصبحت غائبة عن سلم أولويات اللغات الناقلة (أي اللغات التي تستخدم في الاتصالات بين شعوب ذات لغات أم مختلفة) التي تبرز الانكليزية في طليعتها والتي يستعملها ٣٠٪ من سكان العالم، والبرتغالية ٧٪، والروسية ٦٪.

والفرنسية تأتي الثانية في عدد متكلميها في الاتحاد الاوروبي: الالمانية ٢٣،٩٪، الفرنسية ١٧،٧٪، الانكليزية ١٦،٢٪، الايطالية ١٥،٣٪، الاسبانية ١٠،٣٪، الهولندية ٦،١٪، البرتغالية ٢،٨٪، اليونانية ٢،٧٪، السويدية ٢،٤٪، الفنلندية ١،٣٪، الدانماركية ١،٣٪ (راجع «الفرنكوفونية» في باب «معالم تاريخية»).

السكان: بلغ تعدادهم (في إحصاء أول كانون الثاني ١٩٩٨) ٥٧١ ٧٢٢ ٥٨نسمة. ويشير الجدول أدناه إلى تطور تعداد الفرنسيين منذ ما قبل المسيح، علمًا ان مصدر هذا الجدول (Quid,1999,p.594) ذكر أن المستند الاحصائي الرسمي الأول الذي يُعتد به يعود إلى العام ١٧٩٤، كما دلّ بالرمز (١) على استثناء الالزاس واللورين، وبالرمز (٢) على إحصاء، وبالرمز (٣) على إحصاء شباط-آذار، وبالرمز (٤) على تاريخ أول كانون الثاني، وبالرمز (٥) على تقديرات.

15000 av. J.-C.	50 000	1850	35 630 000
5000 av. J.-C.	500 000	1896[1]	38 228 969[2]
2500 av. J.-C.	5 000 000	1901[1]	38 641 333[2]
Sous César	6 700 000	1920	39 000 000
Clovis	12 200 000	1939	41 900 000
Charlemagne	8 800 000	1950	41 740 000
1226	16 000 000	1960	45 465 000
1345	20 200 000	1968	49 795 010[2]
1357-1453	16 600 000	1970	50 770 000
1457	19 700 000	1975	52 658 253[3]
1594	18 500 000	1980	53 731 400[4]
1700	21 000 000	1985	55 062 500[4]
1715	19 200 000	1990	56 614 493[2]
1740	24 600 000	1998	58 722 571[4]
1789	27 600 000	2000	59 412 000[5]
1810	30 000 000	2050	65 098 000[5]

تحتل فرنسا المرتبة السابعة عشرة في العالم من حيث التعداد السكاني، (والمرتبة الأربعين من حيث المساحة)، وهي تعادل تقريبًا، بالتعداد السكاني، ايطاليا والمملكة المتحدة، لكنها كانت أكثر سكانًا منهما بكثير في مطلع القرن التاسع

عشر. الخسائر البشرية التي خلفتها الحرب العالمية الاولى (مليون و٣٥٠ ألف قتيل فرنسي) استعيض عنها بهجرة أجنبية إلى فرنسا، خاصة من الاسبان والبولنديين. وبعد ١٩٤٥، صدرت تشريعات حول حماية الأسرة وتشجيع الانجاب تعويضًا لمرحلة الحرب العالمية الثانية وما سبقها. وأثمرت هذه التشريعات زيادة في نسب المواليد حتى ١٩٦٤، إذ بدأ هذا العام يعرف انخفاضًا في هذه النسب من جديد. ومنذ ١٩٨٢، ثبت معدل الولادات حول نسبة ١،٨ طفل للمرأة الواحدة، وهي نسبة أعلى من نسب كثير من البلدان الاوروبية الأخرى. أما وفيات الاطفال فكانت ١،٠٪ في العام ١٩٨٠، وتدنت (بسبب العناية الطبية والصحية) إلى ٠،٠٧٢٪ في العام ١٩٩٠. أما معدل عمر الحياة فوصل إلى ٨٠،٩ سنة في ١٩٩٠ للنساء و٧٢،٧ سنة للرجال. والمجتمع، بصورة عامة (وهذا أمر معروف بالنسبة إلى جميع المجتمعات الغنية والمتقدمة، على عكس بلدان العالم الثالث)، آخذ، يومًا بعد يوم، بالتهارم Vieillissement. فالهرم العمري يشير إلى ان سن الفتوة، أي مَن هم دون العشرين سنة كانت نسبتهم ٣٠،٧٪ من مجموع السكان في العام ١٩٧٩ وتدنت إلى ٢٦،٥٪ في العام ١٩٩٠، في حين ان نسبة المعمرين (فوق ٦٥ سنة) انتقلت من ١٣،٩٪ إلى ١٤،٢٪. وكانت موجات العائدين الفرنسيين من المستعمرات السابقة إلى وطنهم، بين ١٩٦٠ و١٩٧٥، والتي بلغت ١،٥ مليون شخص (منهم ٨٦٠ ألفًا من الجزائر في العام ١٩٦٢ فقط). وتبقى فرنسا، رغم القيود التي بدأت تضعها منذ بداية الثمانينات، أرض استقبال نحو ٣،٥ ملايين أجنبي (أي ما يعادل نحو ٦،٢٪ من سكانها)، في حين ان الفرنسيين الذين يعيشون خارج فرنسا لا يتعدون نحو ١،٥ مليون شخص. نحو ٤٠٪ من الأجانب في فرنسا هم من الاوروبيين المتوسطين (برتغاليون، ايطاليون واسبان). أما الأفارقة فهناك ٩٠٪ منهم من المغرب العربي. وأبناء المغرب الذين يعيشون في فرنسا كانوا يشكلون ٢٠٪ من مجموع الاجانب في العام ١٩٦٠، وأصبحوا ٥٥٪ في بداية التسعينات. الجزائريون منهم هم الأكثر عددًا (٦٢٠ ألفًا)، ويأتي المراكشيون بعدهم، ثم التونسيون. أما الآسيويون، فأكثريتهم من تركيا (نحو ٢٠٠ ألف) ومن الهند الصينية سابقًا.

الحكم-دستور الجمهورية الخامسة: جمهوري رئاسي. الدستور المعمول به هو دستور الجمهورية الخامسة الصادر في ٤ تشرين الاول ١٩٥٨، وتم نشره في الجريدة الرسمية في اليوم التالي، وأصبح عندئذ دستور فرنسا الحالي. وصدوره جاء على أساس قانون ٣ حزيران ١٩٥٨ الذي خول الجنرال ديغول وضع مشروع دستور، على ان لا يكون نافذًا إلا بعد موافقة الشعب عليه بطريقة الاستفتاء. وقد جرى هذا الاستفتاء في ٢٨ ايلول ١٩٥٨ بهدوء كبير لأن أكثر الاحزاب، من اليمين إلى اليسار قد طلبت إلى ناخبيها اعطاء الجواب بالايجاب، إلا الحزب الشيوعي، وأنصار منديس فرانس، والفئة المنشقة عن الحزب الاشتراكي، وكذلك الحزب اليميني المتطرف الذي كان معروفا باسم رئيسه بوجاد Poujade. فكانت نتيجة الاستفتاء في فرنسا عظيمة للجنرال ديغول ودستوره، كما كانت حول الجنرال بونابرت عندما طرح على الاستفتاء دستوره المعروف بـ«دستور السنة الثامنة» للجمهورية. وفي الواقع فإن الأصوات التي أجابت بـ«نعم» لديغول ودستوره بلغ عددها ١٧٦٦٨٧٩٠، ضد ٤٦٢٤٥١١ أجابوا بـ«كلا» و٤٠١٦٦١٤ مستنكفًا. أما في الاقاليم ومحافظات ما وراء البحار حيث جرى الاستفتاء ايضًا في اليوم نفسه، فقد كانت أكثرية «نعم» أشد مما كانت عليه في فرنسا، إلا في غينيا التي أجابت بأكثرية أصواتها بـ«كلا»، ما أدّى إلى الاعتراف باستقلالها.

وجرت الانتخابات العامة، على أساس الدستور الجديد في ٢٣ و٣٠ تشرين الثاني ١٩٥٨ للجمعية العامة (وفي ١٩ نيسان ١٩٥٩ لمجلس الشيوخ). وفي ٢١ كانون الاول ١٩٥٨، تم انتخاب ديغول رئيسًا للجمهورية، واستلم رسميًا سلطاته في ٨ كانون الثاني ١٩٥٩.

لقد أبقى الدستور الجديد النظام البرلماني في فرنسا، ولا سيما بمبدئه الأساسي القائم على مسؤولية الحكومة امام البرلمان. ولكنه جعل هذه البرلمانية مقيدة من ثلاث جهات، وهي التالية: ١-بتقوية صلاحيات رئيس الجمهورية؛ ٢-بحصر صلاحية البرلمان التشريعية بمواد محددة، جاعلاً من السلطة الاجرائية تشريعية في سائر المواد؛ ٣-بتوسيع نفوذ المناطق الزراعية. أما المؤسسات الدستورية فهي: رئيس الجمهورية، الحكومة، البرلمان، الهيئات القضائية والاستشارية، والجامعة المشتركة (فرنسا ومستعمراتها).

وقد خضع دستور الجمهورية الخامسة لعدة تعديلات (١١ مرة حتى ١٩٩٨) هي:

- القانون الدستوري رقم ٥٢٥ تاريخ ٤ حزيران ١٩٦٠ القاضي بتعديل المادتين ٨٥ و٨٦ لجهة جعل كل تعديل في الاوضاع المتعلقة بدول الجامعة (فرنسا وأقاليم ما وراء البحار) خاضعًا لموافقة جميع الدول الاعضاء في الجامعة.
- القانون الدستوري ١٢٩٢ تاريخ ٦ تشرين الثاني ١٩٦٢ الذي أقر مشروع قانون تقدم به الرئيس ديغول حول انتخاب الرئيس بالاقتراع الشعبي العام. وكان قبلاً ينتخب بواسطة هيئة انتخابية تضم نحو ٨٠ ألف ناخب (برلمانيون، مستشارون، جنرالات، رؤساء بلديات، ممثلون عن المجالس العامة).
- القانون الدستوري ١٣٢٧ تاريخ ٣٠ كانون الاول ١٩٦٣، الذي يعدّل تواريخ الدورات البرلمانية.
- مشروع قانون دستوري في ٢٧ نيسان ١٩٦٩ يقضي بانشاء مناطق وتعديل نظام مجلس الشيوخ (رُفض باستفتاء).
- القانون الدستوري ٩٠٤ تاريخ ٢٩ تشرين الاول ١٩٧٤، يلغي نص البند الثاني من المادة ٦١ من الدستور ويحل محله النص التالي: «للاهداف نفسها، يمكن إحالة القوانين للمجلس الدستوري قبل إصدارها من قبل رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، رئيس الجمعية الوطنية، رئيس مجلس الشيوخ أو ٦٠ نائبًا أو ٦٠ عضوًا من أعضاء مجلس الشيوخ».
- القانون الدستوري ٥٢٧ تاريخ ١٨ حزيران ١٩٧٦، يعيد النظر بالمادة ٧ من الدستور ويحدد الاجراء الخاص بانتخاب رئيس الجمهورية في حال الوفاة أو الامتناع عن الترشح.
- القانون الدستوري ٥٥٤ تاريخ ٢٥ حزيران ١٩٩٢، يضيف على الدستور بابًا بعنوان «الجماعات الاوروبية والاتحاد الاوروبي». وأضيف على المادة الثانية: لغة الجمهورية هي الفرنسية والنشيد الوطني هو المارسيّيز. وجعلت المادتان ٨٨-١ و٨٨-٢ من معاهدة ماستريخت مطابقة للدستور.
- القانون الدستوري ٩٥٣ تاريخ ٢٧ تموز ١٩٩٣، تناول تعديلات على المجلس الأعلى ومحكمة العدل العليا ومسؤوليات اعضاء الحكومة الجزائية...
- القانون الدستوري ١٢٥٦ تاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٣ لجهة صلاحيات سلطات رئيس الجمهورية عقد اتفاقيات مع الدول الاوروبية الأخرى (خاصة دول الاتحاد الاوروبي) تتناول بصورة أساسية حق اللجوء وقضايا حقوق الانسان.
- القانون الدستوري ٨٨٠ تاريخ ٤ آب ١٩٩٥، حول توسيع مجال تطبيق الاستفتاء ليتناول الاصلاحات العائدة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية وللخدمات العامة (المادة ١١).

– القانون الدستوري ١٣٨ تاريخ ٢٢ شباط ١٩٩٦، حول تمويل الضمان الاجتماعي.

إداريًا، تقسم فرنسا المتروبوليتية إلى ٢١ منطقة ومقاطعة، وكل منطقة أو مقاطعة تقسم بدورها إلى دوائر مجموعها ٩٦ دائرة.

الجدير ذكره ان مقاطعة إيل-دو-فرانس Ile-de-France التي تتضمن ثماني دوائر، منها دائرة العاصمة باريس، فهي تحتل مساحة ٢،٢٪ من مساحة فرنسا المتروبوليتية لكنها آهلة بـ١٩٪ من مجموع السكان، وتحتوي على ١٧،٥٪ من مجموع الوظائف والمشاريع الصناعية، و٢٤٪ من وظائف ومشاريع قطاع الخدمات، و٧٥٪ من المشاريع الفرنسية الكبرى البالغ عددها ٥٠٠ مشروع.

الاقتصاد: اشتهرت فرنسا، منذ القديم، كبلد زراعي، ولا تزال تعتبر في طليعة الدول الزراعية في العالم (أول منتج ومستهلك زراعي في الاتحاد الاوروبي). المساحة المزروعة من أرضها تبلغ ٣٢ مليون هكتار، ودخلتها مكننة متطورة جدًا، وأصبحت تؤمن أكثر من ٣٠٠ مليار فرنك من الدخل السنوي الذي لا يمثل في النهاية سوى ٤٪ من الناتج العام الموزع بدوره بين نحو ٥٢٪ للمزروعات ونحو ٤٨٪ للماشية. وأهم منتوجات القطاع الزراعي الفرنسي: الحليب (ثالث منتج في العالم)، النبيذ (ثاني منتج في العالم)، القمح... أما نسبة العاملين في القطاع الزراعي فهي في تناقص مستمر منذ ١٩٤٥، ووصلت إلى نحو ٦٪ من مجموع اليد العاملة في السنوات الأخيرة (في فرنسا نحو مليون و٢٠٠ ألف مزارع، ونحو ٢٩٠ ألف عامل زراعي). وبمثل ما أفاد الاتحاد الاوروبي، في مساره الحالي، قطاعات زراعية معينة أضر بقطاعات أخرى (المزاحمة...)، والقاعدة نفسها بالنسبة إلى دول الاتحاد الأخرى. وتبرز هذه المعضلة في طليعة ما يجري بحثه بين دول الاتحاد الاوروبي.

لا تعتبر فرنسا من الدول الغنية بثرواتها الطبيعية. فاستغلال الفحم في تناقص مستمر، فقد كان في ١٩٥٨ نحو ٦٠ مليون طن، وأخذ يتدنى حتى وصل إلى ١٣،٢ مليون طن في ١٩٨٩، وأهم مناطقه في اللورين وبعض المناجم في الجنوب. وقد تمّ إقفال آخر منجم له في الشمال سنة ١٩٩٠. أما أهم آبار الغاز الطبيعي، وهو بئر لاك Lacq، فآخذ في الاستنفاد ولم يعد يؤمن سوى ١٠٪ من حاجة الفرنسيين إليه، والنسبة الباقية تأتيهم من الجزائر وروسيا وهولندا. وأما الثروة البترولية فضعيفة جدًا في فرنسا، وجاءت «صدمة ١٩٧٣» النفطية لتزيد من اعتماد فرنسا على الطاقة الكهربائية التي تعتمد في إنتاجها على مصدر نووي بنسبة ٧٥٪، وهيدروليكي بنسبة ١٥٪، وحراري بنسبة ١٠٪ (تحتل فرنسا المرتبة العالمية السابعة في إنتاج الكهرباء، والمرتبة الثانية في الطاقة النووية).

إن ضعف فرنسا بالثروات المنجمية استوجب اعتمادها الكبير على الواردات من هذه الثروات التي تستورد منها نسبة ٥٥٪ من حاجاتها. فمنجم الحديد في اللورين (٦ ملايين طن في ١٩٨٩ بعد ان كان ٦٠ مليونًا في ١٩٦٢) والنيكل في كاليدونيا الجديدة (إقليم ما وراء البحار) الذي يغطي ٨٠٪ من الحاجات، واليورانيوم (بكمية قليلة جدًا)، تشكل الثروة المنجمية الوحيدة لفرنسا.

تؤمن الصناعة الفرنسية ٣٤٪ من الناتج العام (٤١٪ في المانيا، ٤٠٪ في بريطانيا)، ويعمل فيها نحو ٢٣٪ من اليد العاملة. وصناعاتها هي صناعة الدول الغنية والعظمى المعروفة في العالم اليوم، وتتركز في مناطق اللورين (دنكرك) وشمالي الألب وضواحي بعض المدن، مثل مدينة ليون (الأقمشة) وباريس... وتتناول مختلف الصناعات الثقيلة والمتوسطة والخفيفة، وخاصة المتقدمة جدًا...

أما القطاع التجاري والخدماتي فأصبح يمثل النشاط الاقتصادي الأول والأهم في فرنسا، مثلها بذلك مثل باقي الدول الغنية والمتقدمة (الدول

العظمى). ويعمل في هذا القطاع ٦٤٪ من اليد العاملة الفرنسية، ويساهم بـ٦٦٪ من الدخل العام.

الأزمة الاقتصادية-الاجتماعية التي تعيشها فرنسا منذ الثمانينات تشير إليها الارقام التي حفلت الدراسات الفرنسية بنشرها، خاصة مع/وفي أعقاب التحركات الاجتماعية والمظاهرات التي شهدتها اواخر ١٩٩٥ وأوائل ١٩٩٦ وشملت الجامعات والسكك الحديد وقطاع النقل والبريد والمستشفيات والغاز والكهرباء ومصرف فرنسا المركزي ومعلمي المدارس وغيرهم: مشكلة البطالة (١٢٪)، وعدد الفقراء (٥ ملايين)، وانتشار البطالة بين الشباب (٣٨،٥٪). ومع هذا، تزيد فرنسا من قوتها المالية والصناعية والتجارية وتوزيع الناتج الوطني على عدد السكان يضعها إلى جانب الدول الاوروبية الاعلى في ذلك المجال. لكن المشكلة هي ان قسمًا من المجتمع الفرنسي ينمو ويزدهر لكونه يعمل في التكنولوجيا الجديدة وأبحاثها والصناعات القادرة على المنافسة عالميًا، ولا يزيد عدد هؤلاء عن ٥ ملايين، ويقابلهم العدد نفسه تقريبًا ممن يعيشون على الضمان. وهناك ١٪ من الفرنسيين يتمتعون بـ٢٥٪ من الثروة الوطنية في مقابل ٥٠٪ لا يحصلون إلا على ٥٪ من هذه الثروة.

وعاد التحرك الاجتماعي، منذ منتصف كانون الاول ١٩٩٧، انطلاقًا من مرسيليا، ثم عمّ مختلف المدن والمناطق الفرنسية، وكان أساسه انفجار الغضب في صفوف العاطلين عن العمل. وكانت حكومة ليونيل جوسبان الاشتراكية (المتعايشة مع الرئيس اليميني شيراك) وعدت بانشاء ٧٥ ألف وظيفة في القطاع العام سنويًا وراهنت على خطة خفض عدد ساعات العمل الأسبوعية في القطاع الخاص من ٣٩ إلى ٣٥ ساعة لتشجيع المؤسسات على التوظيف.

نبذة تاريخية

عصور ما قبل التاريخ: يؤكد العلماء ان الوجود البشري على الارض الفرنسية يعود إلى حوالي مليون و٨٠٠ ألف سنة قبل الميلاد (العصور الباليوليتية). وفي حوالي المليون سنة ق.م. (أي بعد حوالي ٢٠٠ ألف سنة من بداية العصور الجليدية)، دخلت الارض الفرنسية مجموعات من «إنسان إيريكتوس» homo erectus.

وبعد سيطرة الانسان على النار (حوالي ٥٠٠ ألف سنة ق.م.)، تأكد وجود «إنسان إيريكتوس» بعد أن تمّ اكتشاف آثار له في توتافيل Tautavel (قرية صغيرة-نحو ٨٠٠ نسمة حاليًا- عند جبال البيرنيه الغربية، أنشىء فيها متحف مخصص لعصور ما قبل التاريخ). وفي حدود العام ١٠٠ ألف ق.م. كان هناك إنسان نيندرتال Néanderthal، وتمّ العثور على آثار له في قرية لا شابيل-أو-سان La Chapelle-aux-saints (قرية صغيرة-نحو ٢٠٠ نسمة حاليًا-في مقاطعة كورّيز وسط فرنسا).

في حدود ٣٠ ألف سنة ق.م. ظهر على الارض الفرنسية «الانسان العاقل» Homo sapiens، «إنسان كرو-مانيون» Cro-magnon

الذي هو موقع أثري في مقاطعة دوردونيو، اكتشفت فيه (١٨٦٨) بقايا عظام بشرية تعود إلى تلك المرحلة التاريخية.

وفي حدود ٢٠ ألف سنة ق.م. كانت انطلاقة «فنون الكهوف»، وجاءت مكتشفات مغارة لاسكو Lascaux (١٩٤٠) لتثبت ذلك.

وفي حدود ١٠ آلاف-٩ آلاف ق.م. كانت نهاية العصور الجليدية المتأخرة وبداية تسخين المناخ، وبعدها بنحو ٣ آلاف سنة، أي في حدود سنة ٦٠٠٠ق.م. بدأ العصر النيوليتي (عصر الحجر المصقول)، وبدأ الانسان معه ليصبح انساناً مزارعًا وحضريًا وصانعًا للأواني الفخارية.

وبين ٥٤٠٠-٤٧٠٠ق.م. جاءت شعوب حوض الدانوب لتقيم على الاراضي الفرنسية.

في التاريخ القديم: في حدود ٣٥٠٠ق.م. بدأ العصر النحاسي. وفي حدود ٢٣٠٠ق.م.، قدمت إلى فرنسا شعوب كانت تسكن مناطق في اوروبا الوسطى، وأسست لحضارة أطلق عليها إسم «الحضارة الجرسية» (نسبة إلى صفة تاج عمود على شكل جرس يركب بشكل مقلوب على رأس عمود).

في حدود ٢٠٠٠ق.م. بدأ العصر البرونزي. وبين ١٥٠٠-٧٥٠ق.م. أقامت على أرض الغول Gaule (الإسم الذي تشتمل عليه معظم الاراضي الفرنسية الحالية، خاصة من جهة الجنوب والشرق) شعوب سلتية les Celtes. وفي أواخر هذه الحقبة، تعيد الاسطورة إنشاء مدينة روما إلى العام ٧٥٣ق.م. وبعدها بقليل، أي بين ٧٢٥ و٤٥٠ق.م.، كان العصر الحديدي الأول الذي أطلق عليه إسم عصر «هولشتات»، نسبة إلى قرية هولشتات Hallstatt الواقعة في أعالي النمسا جنوب شرقي سالزبورغ. وبين ٧٠٠-٤٠٠ق.م. غزت الشعوب السلتية بلاد الغول. وقد تمّ منذ عقود قليلة اكتشاف مدفن في قرية فيكس Vix







في الصورة الاعلى: آنية من اواني «كنز فيكس».

في الوسط: من «فنون الكهوف» في مغارة لاسكو.

في الاسفل: من مكتشفات كهف شوفي في فالون بون دارك على مجرى نهر الارديك قرب منطقة الرون-الالب جنوبي فرنسا في كانون الاول ١٩٩٤، حيث اعلنت وزارة الثقافة الفرنسية ان رسومات الكهف لنحو ٣٠٠ من حيوانات وحيد القرن ما قبل التاريخ، وهي الاقدم في العالم وعمرها ٣٠ الف سنة.

(قرية صغيرة-نحو ١٠٠نسمة حاليًا-في مقاطعة كوت دور) يعود إلى العصر الحديدي الأول، ويحتوي بقايا أميرة سلتية، وبعض الأواني، وسُميت هذه المكتشفات «كنز فيكس». وفي حدود ٦٠٠ق.م. أسس الفوقيون Phocéens (نسبة إلى مدينة فوقا في آسيا الصغرى على خليج سميرنا Smyrne) مدينة مرسيليا. وبين ٤٥٠ و٥٠ق.م.، كان العصر الحديدي الثاني الذي أطلق عليه إسم «حضارة لا تين La Tène السلتية». ولا تين هذه هي موقع اثري في سويسرا تعود موجوداته إلى هذا العصر.

في ٣٨٥ق.م. تمكن الغاليون من السيطرة على روما. لكن بين ٣٠٠-٢٥٠ق.م..وقعت المناطق الجنوبية من غاليا في أيدي السلتيين. وفي ٢١٨ق.م. قدّم الغاليون كل دعم للقائد هنيبعل في حملته على ايطاليا عبر جبال الألب.

ومنذ منتصف القرن الثاني ق.م.، بدأت أنظار الرومان، وقد تنبهوا إلى خطر الغاليين بعد دعمهم هنيبعل في الحروب البونية، تتوجه نحو بلاد الغال، فبدأوا يتغلغلون في المناطق الغالية عبر جبال الألب. وتمكن يوليوس قيصر، في ٥٨ق.م. من احتياح البلاد بحجة مساعدة أهلها الغاليين على طرد الجرمان. إلا انه رفض مغادرتها في ما بعد، الأمر الذي جعل الغاليين يقاومون الرومان عدة سنوات إلى ان هُزم قائدهم فرسانجيتوريكس vercingetorix في أليسيا Alésia (حاليًا مدينة سانت رين عند جبال أوكسوا) سنة ٥٢ق.م.، فأصبحت، غاليا (بلاد الغال) بكاملها منذ ذلك التاريخ بقبضة الرومان الذين وحّدوها وقضوا على الحروب الأهلية فيها، وقسّموها، اداريًا، إلى اربعة أقاليم: نربون، أكيتان، ليون وبلجيكا، يحكمها ولاة رومانيون، وأخذوا بنشر الحضارة الرومانية واللغة اللاتينية بشكل واسع. وفي القرن الثاني، دخلت الديانة المسيحية انطلاقًا من إقليم نربون Narbonne، إلا انها لم تنتشر على نطاق واسع إلا في القرن الرابع.

القرون الوسطى

(من أوائل القرن الخامس إلى أواخر القرن الخامس عشر)

غزوات «البرابرة»: ابتداء من سنة ٤٠٦، أخذت بلاد الغال (غاليا، فرنسا الحالية) تتعرض، مثل بقية أنحاء الامبراطورية الرومانية، إلى غزوات قبائل آتية من الشمال سمّاها المؤرخون «البرابرة» (قياسًا على المستوى الذي بلغته الامبراطورية الرومانية)، وتتكون من قبائل الوندال والفيزيقوط والبورغوند والفرنكيين-أو الفرنجة- وهؤلاء الأخيرون أعطوا غاليا إسمهم فأصبحت تُعرف باسمها الحالي «فرنسا». وتعود هذه القبائل بأصولها إلى العرق الجرماني، لذلك كثيرًا ما تُسمّى غزواتها في القرن الخامس باسم «الغزوات الجرمانية».

الأسرة الميروفنجية Dynastie Mérovingienne (من ٤٨١ إلى ٧٥١): مؤسسها هو أحد قادة الغزوات البربرية ويدعى كلوفيس الأول (٤٦٥-٥١١)، وكان قائدًا للفرنجة (أو الفرنكيين). وبعد عدة سنوات من المعارك والحروب الطاحنة بين الغزاة أنفسهم، تمكن كلوفيس من ان يفرض سيطرته ويوحّد غاليا (٤٨١) التي أصبحت تسمى «بلاد الأفرنجة» (بلاد «الفرنك»، أو «فرنسا»). وفي ٤٩٦، اعتنق كلوفيس الديانة المسيحية، وفي ٥١١ جعل باريس عاصمة ملكه. وهكذا أصبحت فرنسا عمليًا مستقلة تمامًا عن الامبراطورية الرومانية التي بدأ نجمها في الأفول، لكن الحضارة التي اصبحت غالبة عسكريًا وسياسيًا في فرنسا (وفي سواها من المناطق في اوروبا)، وهي الحضارة الافرنجية الجرمانية («البربرية») لم تتمكن من إزالة الطابع الحضاري الروماني، بل أنها هي نفسها تبنتها وسارت بها، وكانت الديانة المسيحية عنصرًا أساسيًا في عملية الاستيعاب والهضم الحضاريين.

بعد موت كلوفيس (٥١١)، انقسمت



ختم شارلمان (المكتبة الوطنية في باريس).

البلاد إلى ثلاث ممالك ما انفكت تتقاتل في ما بينها، كما قوي نفوذ الحجّاب Les Maires du Palais على حساب سلطة الملوك الذين دعاهم المؤرخون «الملوك الخاملون» Rois Fainéants.

وفي ٦٨٧، تمكن أحد الحجاب وهو بيبن دي هرشتال Pépin de Herstal من ان يصبح القائد الحقيقي للممالك الثلاث. وبين ٧١٥ و٧٤١ خلفه ابنه شارل مارتل الذي ينعته المؤرخون الغربيون بـ«بطل معركة بواتييه» Poitiers المعروفة في التاريخ الاسلامي بـ«بلاط الشهداء» حيث ان العرب المسلمين بعد موت قائدهم عبد الرحمن الغافقي قفلوا راجعين إلى الاندلس (٧٣٢).

الأسرة الكارولنجية Dynastie Carolingienne (من ٧٥١ إلى ٩٨٧): تسعة ملوك ألّفوا هذه الأسرة، أولهم بيبن لو بريف (القصير) ابن بيبن دي هرشتال، وآخرهم لويس الخامس (الخامل)، وأشهرهم شارلمان.

في ٧٥١، تمكن بيبن القصير من إطاحة شلدريك الثالث آخر الملوك الميروفنجيين، وإرساء دعائم أسرة الكارولنجيين. وبعد موته، تقاسم إبناه كارلومان وشارلمان الحكم، وتمكن الأخير من التفرد بالسلطة، وتوجه البابا لاون الثالث في روما (٨٠٠) امبراطورًا على الغرب، ولقب بالقائد الزمني للمسيحية وحامي حماها. إلا انه رغم الانتصارات الكثيرة التي حققها، وبشكل خاص في بافاريا والساكس، فإنه هُزم امام الجيوش العربية الاسلامية في الأندلس حيث خسر معظم قواده وعلى رأسهم القائد الشهير رولان Roland في معركة رونسفو.

بعد موت شارلمان أصبحت الامبراطورية الفرنسية مسرحًا لخلافات حادة بين ابنائه، الأمر الذي جعلها تتقلص وتنحصر فقط في فرنسا. كما بدأ حكم الأسرة المارولنجية يتدهور شيئًا فشيئًا، و لم تعد قادرة على صد هجوم النورمان الذين احتلوا المنطقة التي تسمى اليوم باسمهم «نورماندي» Normandie، واستقروا بها نهائيًا عام ٩١١.

الأسرة الكابتية Dynastie Capétienne (من ٩٨٧ إلى ١٧٩٢): ٣٣ملكًا ألّفوا هذه الأسرة، أولهم هوغ كابي Hugues Capet،

وآخرهم لويس السادس عشر الذي تمّ إعدامه في ١٧٩٢.

كان النظام الإقطاعي آخذًا في القوة، طيلة القرن التاسع، على حساب السلطة الملكية المركزية التي بدت عاجزة تمامًا عن الوقوف في وجه الغزوات الخارجية: الاسكنديناف النورمان من جهة الغرب الذين توصلوا إلى احتلال النورماندي، والمجريون الذين وصلوا بزحفهم إلى باريس نفسها في ٨٨٦، و لم يتمكن من إيقافهم وإجبارهم على التراجع سوى الكونت أود كابي Eudes Capet. وظهرت الملكية الفرنسية، في اواخر القرن التاسع، إسمًا دون مضمون، إذ كانت البلاد مقسمة إلى أكثر من ٣٠٠ كونتية، وكل كونتية مستقلة عن الأخرى بصورة شبه كاملة.

في ٩٨٧، انتخب هوغ كابي (أحد أحفاد الكونت أود) ملكًا بعد وفاة الملك المارولنجي لويس الخامس «الخامل». ومع هوغ بدأ حكم الأسرة الكابتية. لكن هذه الأسرة بقيت ايضًا ضعيفة إزاء سلطات الاقطاع والكنيسة طيلة نحو قرنين من الزمن. فكاد ملوكها ان يغيبوا تمامًا عن التأثير في الاحداث السياسية الكبرى، فلم يتدخل ملك فرنسا لا في الغزوات التي تعرضت لها انكلترا، ولا في الصراع الناشب بين الامبراطورية (الرومانية المقدسة) وبين البابوية، إذ كانت السلطة، على الاراضي الفرنسية، قد أصبحت بين أيدي الإكليروس والأسياد الإقطاعيين.

في القرن الثاني عشر، بدأت الأسرة الكابتية عملية النهوض بالملكية. فقد اقنعت إقطاع البلاد وأسيادها بمبدأ وراثة العرش لأبناء الأسرة وتعيين الوريث في حياة الملك، الأمر الذي لم يكن معمولاً به في البلاطات الامبراطورية الاوروبية الأخرى. وفضلاً عن ذلك فإن موالاة (بل خضوع) الملوك الكابتيين للكنيسة أكسبهم دعمها المطلق، وهو أمر لم يحظ به لا ملك انكلترا ولا امبراطور الامبراطورية الرومانية المقدسة. ففي فرنسا، قامت الدعوة للحملة الصليبية الأولى وحمل لواءها بابا فرنسي هو أوربانوس الثاني، وعليه دُعي «الصليبيون» باسم «الفرنجة» (أي الفرنسيين). ومن دير «كلوني» في فرنسا انطلق الاصلاح الغريغوري المترافق مع حركة تأييد الملكية الفرنسية (راجع «الفاتيكان» في هذا الجزء). كما بدأت حركة نهضة فلسفية (أرسطوطالية وافلاطونية منقولة عن مؤلفات العرب)، وأدبية، ومعمارية (بناء الكنائس والكاتدرائيات). وفي هذه الأجواء انتشرت الحركة الكاتارية الاصلاحية (راجع «الفاتيكان» في هذا الجزء) في جنوبي البلاد والتي تحالفت الكنيسة والملكية على قمعها.

عمل الملوك الكابتيون، من داخل النظام الاقطاعي، فأصبحوا، بسبب موقعهم المتميز «الاقطاع الأقوى» على كامل الاراضي الفرنسية أواخر القرن الثالث عشر، وأخذوا يتدخلون في مختلف الاقطاعيات والأتباع. ودشن الملك لويس السادس سياسة «القضاء» والحكم بين الاقطاعيين، وقد تمكن خلفاؤه من المحافظة عليها. ومن أهم العوامل الأخرى التي بدأت تدفع في اتجاه تقوية نظام الملكية على حساب نظام الاقطاعية:

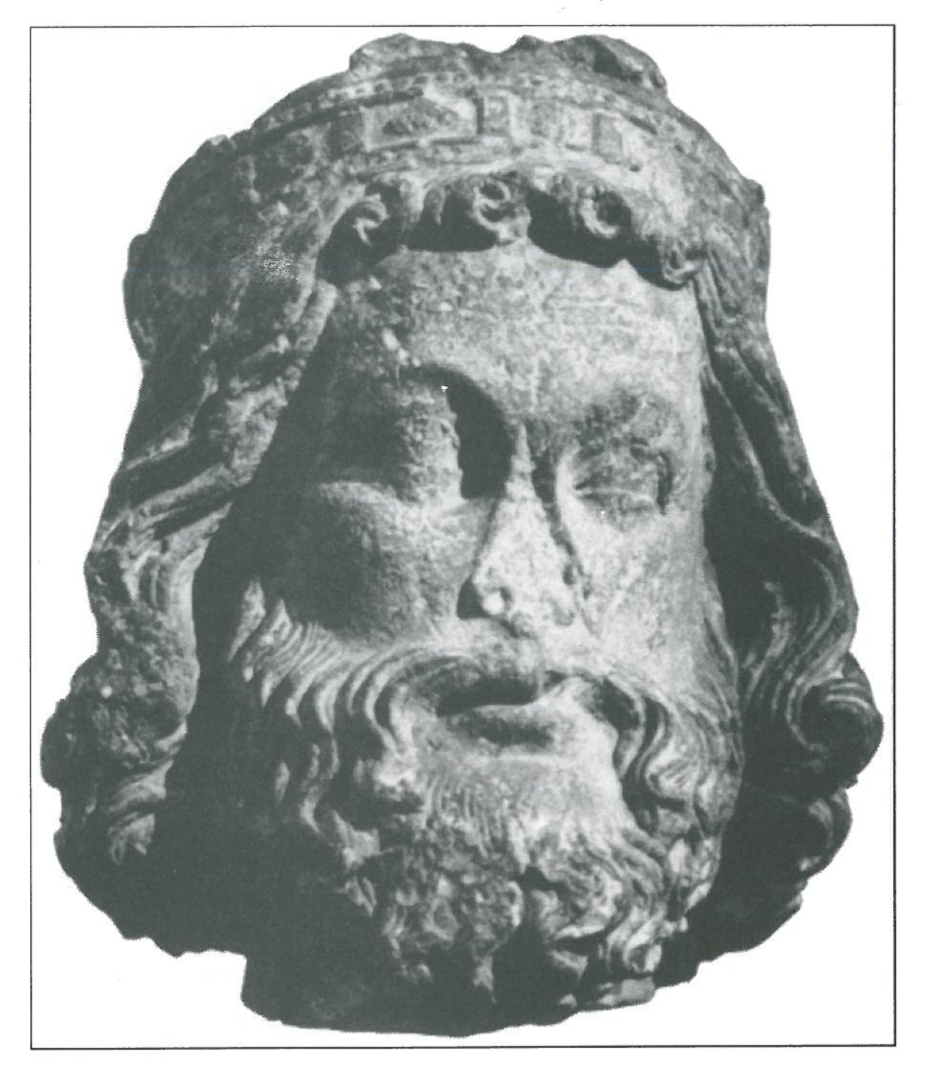
– ولادة المدن وتوسعها على أساس وظيفة تجارية بالدرجة الأولى تمسك بها طبقة بورجوازية وليدة وصاعدة.

– تطور التقنيات الزراعية: الحديد محل الخشب، استثمار الطاقة الهيدروليكية، مناوبة زراعية ثلاثية (كل ثلاث سنوات).

– ازدياد ديمغرافي: من ٨ ملايين نسمة في حوالي العام ١٠٠٠ إلى ٢٠ مليونًا في العام ١٣٠٠.

– انتقال الناس والبضائع داخل البلاد وخارجها: الحج إلى روما، إلى القدس، وغيرهما من الأماكن المقدسة.

– تجمع التجار في روابط نقابية، وظهور الكمبيالات في معارض منطقة شامبانيا التي كانت



فيليب الثاني، الملقب فيليب أوغست، «أوغست» تعني «الذي يُضيف».
إذ بفضله توصلت فرنسا الى ان تكون في طليعة الدول الاوروبية لمدة قرن كامل.

مركز الحياة الاقتصادية لاوروبا الجنوبية والواقعة على الطريق التجاري بين الشمال والجنوب.

– الإلغاء التدريجي لنظام الرق الزراعي.

كلها عوامل جاءت في سياق تطور اجتماعي صبّ في مصلحة الملكية ودفع باتجاه تقوية سلطتها المركزية.

الإشعاع الفرنسي في القرن الثالث عشر:

بدأت فرنسا، ولأول مرة، تظهر مرهوبة الجانب على مسرح السياسة الاوروبية، في أعقاب الانتصار الذي حققه الملك فيليب الثاني أوغست على الانكليز وعلى التحالف الاوروبي في معركة بوفين (١٢١٤) التي أمّنت للملك السيطرة على الغرب الفرنسي. وبعدها، جاءت الحملة على حركة الكاتار (راجع «الفاتيكان» في هذا الجزء) في الجنوب الفرنسي الذي اصبح خاضعاً للسلطة المركزية في الشمال. أما باريس فأصبحت إحدى أهم المدن الاوروبية، خاصة لجهة دور جامعتها في الإشعاع الثقافي الذي طال اوروبا قاطبة. فقصدها الفلاسفة والعلماء ورجال الفكر من أمثال ألبير

الكبير، وتوما الأكويني، ودانس سكوت، وإيكهارت، وغليوم أوكام، وغيرهم... ومع لويس التاسع، اصبح ملك فرنسا حجة روحية كبيرة، خاصة بسبب دوره في الحملات الصليبية، وحكمًا في النزاعات الاوروبية.

وعلى صعيد الحكم والادارة اللذين بدأ إصلاحهما مع فيليب أوغست، فقد استمر هذا الاصلاح ووصل إلى مستوى متقدم مع الملك فيليب لو بل (الجميل)، فأصبحت سلطة الملك ممثلة في جميع أرجاء البلاد. وقامت نخبة من المشرّعين الذين عملوا واجتهدوا على أساس القانون الروماني، فأدّى عملهم إلى إيجاد مفهوم جديد للدولة، لم يعد الملك بموجبه، مجرد «سيّد» بين الأسياد أو الاقطاع، أو السيّد الأول بينهم أو فوقهم، بل أصبح الممثل الحي للقانون والمسؤول عنه. ولم يمر هذا التطور في مفهوم الدولة والملك دون حدوث أزمة بين الكنيسة والملك فيليب لو بل (خاصة بسبب جمعية «الهيكليين» (Templiers) كما ان هذا التطور كان في أساس أول اجتماع عقده مجلس الطبقات (النبلاء، الاكليروس، الشعب) بناء على دعوة الملك في ١٣٠٢. أضف إلى ذلك ان فكرة الدولة أخذت تترافق مع شعور وطني (ومفهوم للوطن) بدأ ينبلج على حساب العقيدة الخلاصية الدينية الكونية التي كانت طاغية في القرن الثالث عشر. وستعرف فكرة الدولة، المترافقة مع مفهوم (ومشاعر) الوطن، نموًا مطردًا في القرون التالية إلى ان تبلغ أوجها مع القوميات.

حرب المائة سنة (١٣٣٧–١٤٤٠):

جاءت أزمة خلافة العرش عقب وفاة أبناء فيليب لو بل، واعتلاء فيليب السادس العرش (وهو من أسرة فالوا Valois، إحدى فروع الأسرة الكابتية)، ليوقظ النزاع القديم بين فرنسا وانكلترا، وقد زاد منه هذه المرة منافسة الدولتين على إقليم الفلاندرا Flandre.

شكلت هذه الحرب فترة عصيبة جدًا بالنسبة إلى فرنسا (يمكن إدراجها في خانة أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية عامة ضربت بلدان اوروبا الغربية)، ومن أهم مظاهرها الاجتماعية والاقتصادية:

– توقف التوسع الزراعي.

– مجاعات وأمراض أدت إلى انتقاص في أعداد السكان.

– تقدم التجارة البحرية (البندقية وجنوى) أدّى إلى توقف أسواق منطقة شامبانيا الفرنسية.

– عدم استقرار أسعار النقد.

– فوضى وثورات قام بها الاقطاعيون والطبقة البورجوازية (التي كانت آخذة في النمو) وعامة الشعب، وأهم هذه الثورات: تمرد ١٣٥٨ في إيل دو فرانس، انتفاضة باريس التي قادها إتيان مارسيل، وثورتا ١٣٨٢ و١٤١٣.

وقد شهدت هذه الفترة تغييرات اجتماعية عميقة. إذ شمل تحرير القنّ (العبيد العاملون في زراعة الارض) كامل الاراضي الفرنسية تقريبًا، في حين بدأ الأسياد الاقطاعيون يتخلون عن أراضيهم بسبب مصاعبهم المالية، وتتنامي، في موازة ذلك، طبقة بورجوازية أعطت «أشرافًا» سياسيين (إتيان مارسيل، جاك كور...)، وانبثقت منها طبقة من الفلاحين الميسورين. وقد استفادت البورجوازية من التجديد الاقتصادي، غداة الحرب، الذي عرف الملك شارل السابع والملك لويس الحادي عشر كيف يطلقانه باتخاذ إجراءات جريئة: تنظيم تعاونيات مدنية، تنمية صناعة الحرير، إقامة أسواق مدينة ليون، إصلاح النظام النقدي، إجراءات تشجع التقارب بين طبقتي النبلاء والبورجوازية. اضف إلى ذلك سياسة هذين العاهلين الآيلة إلى تقوية سلطة الملك المركزية مستفيدين من ظهور «وحدة وطنية» حول الملك لمواجهة الخطر الانكليزي، خاصة وان بطلة وطنية، هي جان دارك، كانت قد ظهرت في السنوات الأخيرة من



ميدالية فرنسية تذكاراً لطرد الانكليز في ١٤٥٥.

جان دارك وقد وقعت أسيرة في يد جان دو لوكسمبورغ، كونت ليني في ٢٤ ايار ١٤٣٠، الذي باعها الى الانكليز في تشرين الثاني ١٤٣٠ بواسطة بيار كوشون أسقف بوفي.



حرب المائة سنة، حاملة مشعل تحرير فرنسا من الانكليز.

ارتقت جان دارك هذه (١٤١٢-١٤٣١) إلى مصاف البطلة الشعبية والقديسة نظرًا إلى شجاعتها واكتسابها صفة رمز الوحدة الوطنية لدى الفرنسيين. كانت في سن المراهقة حين بدأت مشاعرها الوطنية تضج في جو انقسام الشعب الفرنسي وهو يجابه الانكليز. وفي غمرة المشاعر الوطنية، قادت المقاتلين الفرنسيين (٨ ايار ١٤٢٩) لفك حصار الجيش الانكليزي عن مدينة أورليانز الفرنسية، ولكنها وقعت عام ١٤٣٠ في اسر قوات دوقية بورغندي الذين باعوها للانكليز. وواجهت محاكمة صورية انتهت بإعدامها حرقًا (في ١٩١٩، غداة الحرب العالمية الاولى، قررت الحكومة الفرنسية اعتبار يوم الأحد الثاني من ايار عيدًا قوميًا تكريمًا لذكرى جان دارك. وكذلك، فقد طوّبتها الكنيسة الكاثوليكية قديسة).

وبعد حرب المائة سنة، وفي غمرة الاصلاحات، خاصة المتصلة منها بتقوية سلطة الملك، أصبح لفرنسا جيش نظامي دائم.

التاريخ الحديث

فرنسوا الاول، حروب القرن السادس عشر: بعد عقود قليلة من انتهاء حرب المائة سنة، خاضت فرنسا حروب متتالية، خاصة منها الحرب التي قادها الملك فرنسوا الأول ضد أسرة هابسبورغ النمساوية التي امتدت امبراطوريتها إلى هولندا وايطاليا واسبانيا والتي أصبح أحد ملوكها وهو شارل الخامس (شارلكان) امبراطورًا على ما سمّي آنذاك الامبراطورية المقدسة.

وفرنسوا الأول (١٤٩٤-١٥٤٧)، هو ابن شارل دو فالوا المعروف بـ شارل دو أورليانز، وهو كونت أنغوليم وحفيد الملك شارل الخامس. اعتلى فرنسوا العرش (١٥١٥-١٥٤٧) بعد وفاة لويس الثاني عشر الذي لم يكن له وريث، وذلك بصفته صهره، وهذا ما جعل مقاطعة بريتانيا فرنسية بشكل نهائي. تميز بخصائص فروسية فلقب «الملك الفارس»، وكان يملك ثقافة عامة في الآداب، والفنون.

منذ بداية حكمه، كان فرنسوا الاول يخضع لتأثير والدته لويز دو سافوا، كذلك لوزيريه الرئيسين روبرتيه ودبيار.

تابع الحروب الايطالية، وكان حليفًا لمدينة البندقية، وأجبر السويسريين على التزام عدم مقاتلة فرنسا وعلى مدّها بالجنود مقابل السلام. وقع مع البابا لاون العاشر اتفاقًا سمّي «اتفاق بولونيا» (مدينة في ايطاليا) في ١٨ آب ١٥١٦، يقضي بأن يسمّي الملك الأساقفة والآباء، ما قلّص سلطة البابا عليهم، إضافة إلى اعتراف البابوية بامتيازات كنسية أعطيت للملك.

في العام نفسه (١٥١٦)، تفاوض فرنسوا الاول مع ملك اسبانيا الجديد (شارلكان) حول معاهدة نويون Noyon التي ضمنت فرنسا بموجبها ميلانو مقابل اعترافها بشارلكان ملكًا لنابولي. وفي العام نفسه، ايضًا (١٥١٦)، عقد فرنسوا الاول معاهدة مع السلطان العثماني سليمان القانوني تقضي بالحصول على امتيازات فرنسية في السلطنة ذات طابع اقتصادي وثقافي. والمعروف ان هذه الامتيازات، التي توسعت في القرن التاسع عشر، أحد الأسباب الرئيسية في انهيار السلطنة. كذلك كان لهذه المعاهدة أثرها في حروب فرنسوا وشارلكان. وبعد موت امبراطور النمسا مكسيميليان، ترشح فرنسوا الاول للمنصب، لكنه لم يستطع منافسة ملك اسبانيا شارلكان الذي كان يملك أموالًا طائلة في بنك فيجر (١٥١٩).

أدت مطامع الامبراطور النمساوي الجديد (الامبراطورية المقدسة) شارلكان في فرنسا إلى حروب طويلة بينه وبين الملك الفرنسي فرنسوا الاول. وقد حاول هذا الأخير، عبثًا، التحالف مع

هنري الثامن ملك انكلترا. وفي ١٥٢١، هاجم شارلكان ميزيير ولم ينجح بالاستيلاء عليها، لكنه تمكن في ١٥٢٤ من طرد الفرنسيين من ميلانو بفضل خيانة داخلية تعود بأسبابها إلى عدم اعتراف اسرة بوربون (فرع آخر من الكابتية) بأن لويس الثاني عشر قد وضع إرثهم وممتلكاتهم بتصرف فرنسوا الاول.

في ١٥٢٥، هاجم ملك فرنسا ايطاليا، ولكن حملته لم تنجح وأدت إلى وقوعه في الأسر في بافي (٢٤ شباط ١٥٢٥)، فتولت والدته السلطة خلال أسره الذي لم يتحرر منه إلا بعد ان وقع معاهدة مدريد (١٥٢٦) التي تخلى بموجبها عن ميلانو وبورغوني. ولكنه عاود الحرب في ١٥٢٧ متحالفاً مع البابا كليمان السابع. وظلت الحروب قائمة بينه وبين شارلكان حتى ١٥٣٠ حين وقعت معاهدة كامبري، فتخلى بموجبها فرنسوا الاول عن مطامعه في ايطاليا مقابل سيادته على بورغوني، وتوجت هذه المعاهدة بينه وبين شارلكان بزواجه من أخت الأخير، وكانت زوجته الأولى كلودي فرانس قد توفيت في ١٥٢٤. ورغم ذلك فقد بقي الشقاق حاداً بين الطرفين، خاصة وان فرنسوا الاول لم يتردد بالتحالف مع الامراء الالمان من رابطة «سمالكالد» متوجاً ذلك بمعاهدة صالفيلد (١٥٣١).

تجددت الحروب بين فرنسوا وشارلكان (١٥٣٦)، اضطر خلالها شارلكان إلى توقيع هدنة لمدة عشر سنوات بسبب تفشي الامراض في جيوشه. ولكن الحرب تجددت في ١٥٤٢، فنزلت قوة فرنسية-عثمانية في نيس (جنوبي فرنسا، على المتوسط)، وسجل فرنسوا انتصاراً كبيراً عام ١٥٤٤ في ايطاليا انتهت بمعاهدة كريبي أونلديومي (ايلول ١٥٤٤) تنازل بموجبها فرنسوا عن السافوا، وفلاندر، وتنازل شارلكان عن بورغونيا. أما الأزمة مع هنري الثامن ملك انكلترا فانتهت في ١٥٤٦ بمعاهدة آردر.

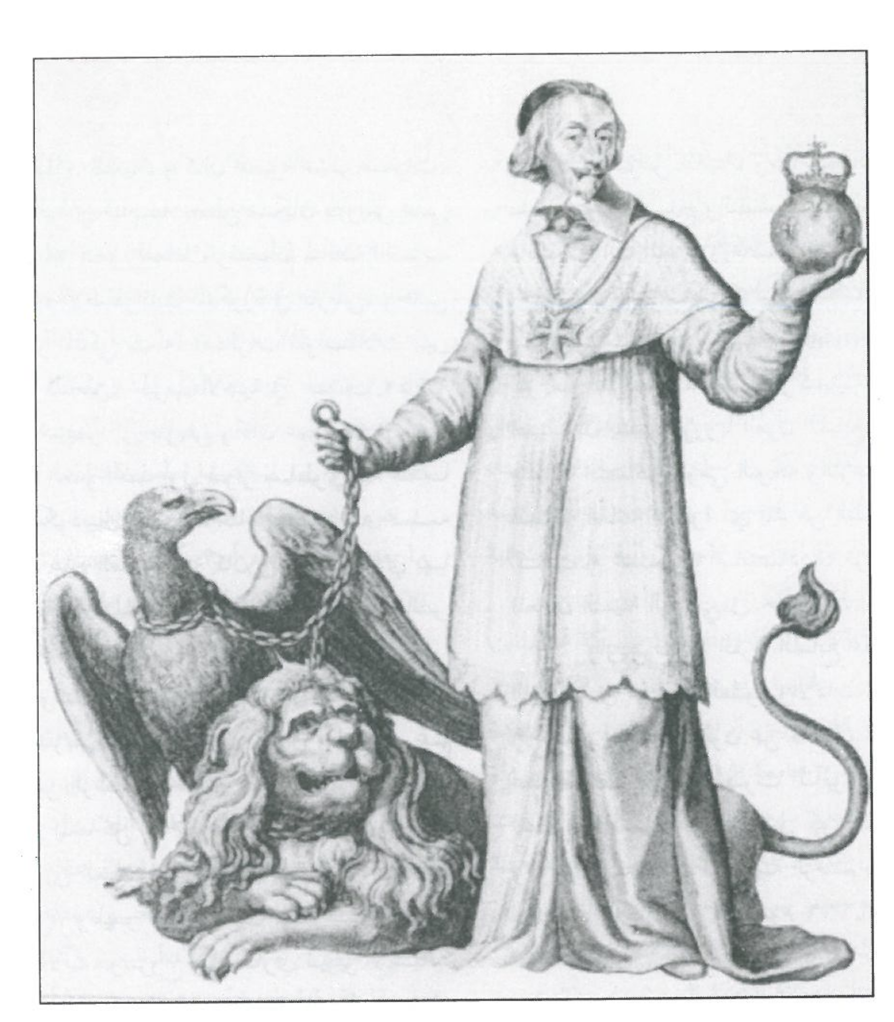
داخلياً، تميزت سياسة فرنسوا الاول بالتسامح إزاء البروتستانت (وكانت حركتهم الاصلاحية قد بدأت في عهده)، وحقق رخاء اقتصادياً، ومنح في ١٥٣٦ إتيان تيركه امتيازاً لإنشاء معامل حرير في ليون، فكانت إيذاناً بانطلاق هذه الصناعة التي راحت في ما بعد تتغذى بحرير لبنان خاصة خلال القرن التاسع عشر.

أما النصف الثاني من القرن السادس عشر فتميز بالحروب الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت التي بلغت أوج عنفها في مذبحة ليلة «القديس بارتيليمي» Saint Barthélémy (١٥٧٢) الذي ذهب ضحيتها عدة آلاف من البروتستانت بأمر من الملك شارل التاسع وبتحريض من والدته كاترين دو مديتشي. ولم تنته تلك الحروب إلا عام ١٥٩٨ بعد ان سمح هنري الرابع، الذي تزوج من كاترين دو مديتشي، وهو أول ملك من أسرة البوربون (فرع آخر من الأسرة الكابتية)، للبروتستانت بأداء شعائرهم الدينية بكل حرية في مرسوم «إيدي دو نانت» Edit de Nantes. وبالاضافة إلى ذلك المرسوم الشهير أعاد الملك هنري الرابع هيبة السلطة الملكية بالحد من سلطة الاقطاع وأدخل إصلاحاً مالياً واقتصادياً معتمداً على وزيره الذائع الصيت «سولي» Sully.

لويس الرابع عشر، القرن السابع عشر:

في ١٦١٠، اقدم رافاياك Ravaillac على قتل الملك هنري الرابع. وبعد موته، عادت الاضطرابات الدينية من جديد بسبب تعصب الملكة الأم كاترين وابنها الملك لويس الثالث عشر والكاردينال ريشيليو Richelieu للمذهب الكاثوليكي.

الجدير ذكره أن في هذه الفترة نفسها امتد النفوذ الفرنسي (الاستعماري، راجع البلدان التي كانت مستعمرات كلاً في موقعها من الموسوعة) إلى كندا وجزر الغوادلوب والمارتينيك. كما



الكردينال ريشيليو «مثبت دعائم الملكية وتفوق فرنسا في أوروبا».

أعلنت فرنسا الحرب التي دامت ثلاثين سنة ضد أسرة هابسبورغ.

هيمن الملك لويس الرابع عشر (١٦٣٨-١٧١٥) على السياسة الفرنسية طيلة فترة حكمه الممتدة من ١٦٦١ حتى وفاته في ١٧١٥. فهو من الشخصيات التاريخية التي شغلت المؤرخين. حكم ٥٤ عاماً تحت شعار «بالعمل نحكم». كانت لقراراته قوة القانون، بل كانت هي القانون. شكلت الحروب التي خاضها مصدراً للقوة (بسبب انتصاراته) وللضعف في آن (بسبب التكاليف الباهظة).

منذ ولادته (والداه: الملك لويس الثالث عشر والملكة آن النمساوية) وحتى سن العشرين من عمره، أمضى لويس الرابع عشر مرحلة طفولة وشباب مليئة بالمجد والاحداث والمشاكل. أصبح ملكاً وهو بعد طفل في الرابعة والنصف من العمر، وكانت فرنسا منذ ثمانية أعوام في حرب مع اسبانيا، وكان ريشيليو قد أخضع لسياسته البلاد التي كانت في قمة هيجانها ورفضها لدفع الضرائب التي كانت تتطلبها الحرب مع اسبانيا. وقبل موته، ١٦٤٢، طلب ريشيليو من لويس الثالث عشر تعيين الكردينال مازاران كوزير أول. وهكذا كان، وتكفلت الملكة ومازاران بتربية لويس الرابع عشر والتركيز على تثقيفه، فتعلم اللاتينية والاسبانية والايطالية إلى جانب الفرنسية. لكن المدرسة الرئيسية للملك اليافع كانت الاحداث التي عاشها في طفولته، إذ تلقى سلسلة من الصدمات، منها: الهرب إلى سان جرمان في

إحدى ليالي الشتاء وكان عمره عشر سنوات، الهجوم الذي قام به بعض سكان باريس على مهجعه ليؤكدوا للملك رفضهم لمتابعة الحرب الاسبانية، الاضطرابات المتكررة في باريس، وحتى في القصر الملكي نفسه، اضطراب المواصلات بين باريس والمناطق، الحرب الاهلية في صيف ١٦٥٢ وعودته منتصرًا إلى باريس وكان عمره ١٤ سنة، وفي هذا العمر اتخذ أول قرار سلطوي له عندما أوقف الكردينال روتز مفاجئًا المحيطين به بحسمه وسريته، هذه السرية التي كان ريشيليو ينادي بها كفضيلة ملكية اصبحت إحدى الخصائص السياسية لحكم لويس الرابع عشر.

ومنذ ١٦٥١ وحتى ١٦٦١، رأى الملك إحالة تصريف الأمور لوزيره الأول مازاران رغم بلوغه سن الرشد. وخلال هذه السنوات سُوي كثير من المشاكل الناجمة عن الحرب الأهلية، وتمّ التوصل إلى السلام مع اسبانيا باتفاق وقعه مازاران (١٦٥٩). وظهر حب الملك للترف والأعياد والاحتفالات، وتزوج من ماري تيريز الاسبانية لضرورة سياسية، ورزق منها ستة أطفال لم يعش منهم سوى ولي العهد الولد البكر الذي عاش من ١٦٦١ إلى ١٧١٠.

وبعد وفاة مازاران (١٦٦١)، دخل العاهل الشاب إلى الحكم بقوة، وكانت قناعته ان على الملك ان يحكم بنفسه وان لا أحد يمكن ان يحل محله. فقرر إبعاد كل من الوزير الأول والامراء والشخصيات العاملة في القصر عن مركز القرار، وألغى الكثير من المؤسسات الادارية، أو قلّص دور المسؤولين عنها، وفي مجالس الحكومة، كمجلس المراسلات ومجلس التمويل، لم يكن لويس الرابع عشر يقبل إلا مفوضين من اصل بورجوازي من دون أن يساويهم بالنبلاء، ودون ان ينسى أن يذكّرهم انهم كانوا خدام الملك.

ولكن، كما كان الحال في الماضي، كانت الحكومة مثقلة بالديون، رغم نشاط كولبير Colbert مفوض المالية، وسياسته القائمة على تشجيع الانتاج والتصدير وعلى إنشاء مانيفكتورات للدولة وإعطاء امتيازات للمشاريع الخاصة. وقد اشتهر كولبير بمذهبه الاقتصادي المعروف بـ«الكولبيرتية» Colbertisme، وهو الترجمة الفرنسية لمذهب المركنتيلية الذي كاد تطبيقه ان يشمل اوروبا القرن السابع عشر. وهو مذهب اقتصادي قومي التوجه والنزعة، ينطلق من المسلمة القائلة ان قوة أي بلد من البلدان، سياسية كانت أم عسكرية أم اقتصادية، مرهونة بكتلة المعادن الثمينة التي هي في حوزته...

وازدهرت في القرن السابع عشر الحضارة الفرنسية في ميادين العلوم والآداب والفن، حتى راح المؤرخون يتحدثون عن «عصر لويس الرابع عشر». ففي ايامه ظهرت المآثر الأدبية الكبيرة لشعراء فرنسيين عظام مثل كورناي وراسين وموليير، وأنشئت أكاديمية الرسم والنحت عام ١٦٤١، وأكاديمية العلوم ١٦٦٦، وأكاديمية الهندسة ١٦٧١...

خارجيًا، أنهت فرنسا حالة السلام مع اسبانيا التي كانت قائمة منذ ١٦٥٩، وعادت الحرب من جديد في ١٦٦٧. وقد طرحت هذه الحرب التي شغلت حيزًا كبيرًا من تاريخ المملكة في عهد لويس الرابع عشر مشكلتين: الأولى هي السياسة الخارجية للملك، والثانية هي القدرة العسكرية للمملكة.

اعتقد بعض المؤرخين ان الحرب مع اسبانيا سببها مطامع في اسبانيا تعود إلى ان زوجة لويس الرابع عشر بما انها ابنة ملك اسبانيا فيليب الرابع، قد جعلت لويس الرابع عشر، بعد موت والدها في ١٦٦٥ يطالب بإرث زوجته في المملكة. واعتقد آخرون ان الحرب تعود إلى ان الحدود بين البلدين لم تكن دقيقة رغم اتفاقية البيرينه (١٦٥٩) وقبلها اتفاقية وستفاليا، ما جعل المطامع بالوصول إلى الحدود الطبيعية على طول امتداد نهر الراين تلعب

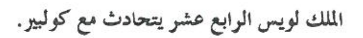
دورًا رئيسيًا في تلك الحرب. وثمة تعليلات أخرى لهذه الحرب تتصل بالخصائل الشخصية للويس الرابع عشر وطموحه اللامحدود للمجد.

والجدير ذكره ان مسائل الحدود والدبلوماسية بين الدول ايام لويس الرابع عشر لم تكن ترتكز على أسس حقوقية، وكذلك لم تكن تستلهم مثالاً فلسفيًا يضع المبادىء كأساس للعلاقات. كانت كل دولة، في تحديد حدودها، ترتكز على عدد لا يحصى من الحقوق الاقطاعية معقدة ومثقلة باتفاقيات وعقود وراثية تبرر شرعية المالك الحالي لتلك الاراضي.

وفي ١٦٦١، كان لفرنسا شبكة تحالفات مع السويد وبريطانيا وبعض البلدان والمقاطعات الاوروبية، وكان لويس الرابع عشر ضامن معاهدة وستفاليا وحامي جامعة الراين التي كانت عبارة عن تحالف داخلي بين عدد من الامراء، وفّرت أتباعًا له في المانيا. لكن هذه الصورة المنفتحة للويس الرابع عشر سرعان ما عادت لتنقلب إلى صورة ملك عدواني بعد خلافه مع العرش الاسباني حول مسألة أولوية السفراء، وخلافه مع البابا حول حرس كورسيكا الذي كان تابعًا للبابا. وفي النهاية كان لسياسة لويس الرابع عشر الخارجية نتائج جيدة منها معاهدة مونمارتر مع دوق لورّين الذي تخلى فيها عن دوقيته إلى فرنسا، مع الحفاظ على ريعها له مدى الحياة. وكان لويس الرابع عشر يحلم بأن يصبح امبراطورًا بعد ان جرت الانتخابات عام ١٦٥٨ لشغر مركز الامبراطور (للامبراطورية الرومانية المقدسة التي ظهرت عند تتويج الأول في روما عام ٩٦٢، واستمرت إلى ان تنازل فرنسوا الثاني عن اللقب عام ١٨٠٦) ولم يخضها بسبب اعتقاده ان الساعة لم تحن بعد، ولذلك فقد عقد لويس الرابع عشر في ما بعد تحالفات مع أمراء ألمان لكسب تأييدهم في الانتخابات اللاحقة لمركز الامبراطور، هذا المركز الذي سيكون له أهمية كبرى في حال تجدد الحرب مع اسبانيا.

وكانت الحروب المتوالية التي خاضها لويس الرابع عشر قد دفعته، في ١٦٨٨، إلى زيادة عدد الجنود وإنشاء تنظيمات أنصار مسلحين (ميليشيات) كان يختار افرادها بالقرعة. وقد وصل عدد جيشه إلى ٧٢ ألف رجل معظمهم من السويسريين والالمان والايطاليين، وكان جيشه معروفًا بتفوقه على الجيوش الاوروبية الأخرى، إلى حد جعل المؤرخين يرون فيه أقوى جيش اوروبي في التاريخ منذ انهيار الامبراطورية الرومانية.

وكانت سنوات ١٦٦١–١٦٨٤ مليئة


الملك لويس الرابع عشر يتحادث مع كولبير.



بالانتصارات السياسية الخارجية. لكن الأمور سرعان ما تعقدت عندما قرر العثمانيون الهجوم على فيينا، هذا الهجوم الذي رأت إليه كل من المانيا وبولندا وايطاليا خطرًا على المسيحية، وحاول البابا تشكيل جبهة اوروبية يكون لويس الرابع عشر على رأسها. لكن ملك فرنسا استغل هذا الأمر ليطلب من هؤلاء الاعتراف بالاتحادات التي أقامها بين برلمانات ميتز Metz وبيزنسون Besancon ودووي ومجلس برياش، ما مكّن الاتراك من حصار فيينا (١٦٨٣) التي كادت ان تقع في ايديهم لولا الانتصار الذي حققه في النهاية جان الثالث سوبيسكي. فبدا لويس الرابع عشر، بعد هذه المعركة متقاعسًا عن واجبه وضعفت مكانته في أعين الكثيرين.

على الصعيد الداخلي، أعاد لويس الرابع عشر تنظيم قصر فرساي (كان لويس الثالث عشر قد باشر ببنائه منذ ١٦٢٤)، ونقل إليه (أي إلى خارج باريس) مركز الحكم، وقد ترتب على ذلك نتائج سياسية وادارية لم تكن في مصلحة حكمه. وفضلاً عن ذلك، ثمة مشكلات داخلية عديدة واجهتها حكومته، خاصة منها المشكلات الدينية. إذ على الرغم من الدعم الذي منحته الكنيسة الكاثوليكية للملك لويس الرابع عشر، فقد أصرّ على استقلاله عن كل مرجعية دينية كاثوليكية أو بروتستانية، وكانت سياسته الدينية متقلبة.

وإضافة إلى ذلك، فقد عاشت فرنسا مرحلة صعبة ابتداءً من ١٦٨٥ وحتى وفاة لويس الرابع عشر سنة ١٧١٥. فقد شهدت هذه العقود الثلاثة حربين: الأولى من ١٦٨٨ إلى ١٦٩٧ وكانت ضد دول ائتلاف أوكسبورغ، أي انكلترا واسبانيا وهولندا وبعض الامارات الالمانية والسويد، وانتهت بتوقيع معاهدة ريسويك؛ والثانية، وعرفت باسم حرب الخلافة الاسبانية. وقد تزامنت هذه الحروب مع مجاعة عرفتها فرنسا بين ١٦٩٣ و١٧٠٩، وانكسارات عسكرية في عدد من المعارك والمواقع لم يكن لها مثيل سابقًا.

لكن رغم كل ذلك، ورغم الحياة الخاصة للملك الغارق في اللهو والمجون، ظل الفرنسيون يرون إلى الملك لويس الرابع عشر صورة فرنسا التي عرفت على أيامه الازدهار والرخاء كما عرفت الكوارث. ومما حفظ التاريخ عن لويس الرابع عشر انه الملك المستبد المطلق الذي جسد مبدأ «الحق الإلهي في الحكم»، والذي أطلق جملته الشهيرة: «الدولة هي أنا».

لويس الخامس عشر ولويس السادس عشر، القرن الثامن عشر: اعتلى لويس الخامس عشر العرش وهو طفل لم يتجاوز الخامسة من عمره، وكان يحكم بالوصاية عليه ونيابة عنه فيليب دوق أورليان، ثم تولى الحكم بمفرده عندما بلغ سن الرشد. وفي عهده خاضت فرنسا حربًا ضروسًا ضد بريطانيا بسبب الشركات الاستعمارية للسيطرة على التجارة الدولية وخاصة على القارة الهندية والاميركية. وكانت نتيجة تلك الحرب فقدان فرنسا لكندا ولويزيانا والهند، ورجحان كفة القوة الاستعمارية البريطانية (١٧٦١). وفي تلك الفترة دخلت فرنسا في مرحلة مخاض اجتماعي أدّى إلى تقوية طبقة البورجوازية التي سرعان ما دخلت في صراع فكري وإيديولوجي ضد طبقة النبلاء الاقطاعيين. وكانت قيادة البورجوازية من المثقفين والفلاسفة والموسوعيين الذين قادوا حركة التنوير التي انتشرت في كامل أنحاء اوروبا. وقد مهّدت تلك الحركة، مستفيدة من سوء الاوضاع الاقتصادية وفداحة الضرائب وتوالي الازمات الاجتماعية، لاندلاع الثورة الفرنسية الكبرى في عهد لويس السادس عشر (١٧٨٩).

كان لويس الخامس عشر ملكًا ضعيفًا وألعوبة بيد مستشاريه رغم العناية والتربية اللتين تلقاهما حتى بلوغه سن الرشد، ومع ذلك عاشت فرنسا فترة هدوء ورخاء بين ١٧٢٦ و١٧٤٣.

لكن عندما اندلعت النزاعات الاوروبية لخلافة النمسا كان وزير الملك فاليري، قد أصبح هرمًا، ما جعل الملك يقع تحت ضغط الفئات المعادية للنمسا. وبعد نحو سنة واحدة من وفاة فاليري (١٧٤٣)، وقعت مأساة ميتز Metz التي تركت جرحًا عميقًا في نفس الملك لويس الخامس عشر وفي الحياة السياسية لفرنسا. فقد وقع لويس مريضًا في ميتز عندما التحق بجيشه. واعتقد الناس انه احتضر، وبعد ان عثر عليه، طالبه مرشده الأسقف جايمس دو فيتز طلب المغفرة عن أخطائه بشكل علني والاعلان عن انه غير جدير بلقب ملك مسيحي. وقد أذهل هذا الاعتراف الشعب، وشكل فضيحة لطخت العرش الفرنسي. وبعدها انجرف الملك مع اهوائه، وراح يعيش حياة عابثة. ومنذ ١٧٤٣، لم يعد لديه وزير أول، وكان يكتفي بقراءة تعاليم مرشده فاليري الذي يقول في أحدها: «إسمع، استشر وزراءك، ولكن قرّر أنت». لكن الملك ظلّ مفتقدًا الثقة بنفسه. وفي كانون الاول ١٧٥٦، قلّص صلاحيات مجلس النبلاء وقرّر ان يضع نهاية لعصيان الموظفين الكبار، وفي الحالتين لم يصب نجاحًا. وقبيل وفاته، نقل المؤرخون عنه العبارة التي ذاعت كثيرًا من وقتها وأصبحت معروفة: «من بعدي الطوفان». وبالفعل فإن الطوفان لم يلبث أن حصل.

وريثه، حفيده الملك لويس السادس عشر تزوج وهو في الخامسة عشرة من ماري انطوانيت ابنة الامبراطور فرنسوا الاول والامبراطورة ماري تيريز، وأصبح ملكًا وهو في العشرين من عمره. حققت حكومته، في بادىء الأمر، اصلاحات، مثل إلغاء التعذيب والتسامح مع البروتستانت. لكن بساطته لم تكن تتوافق مع الاطار المنمق لقصر فرساي، وكان يوازي ضعف إرادته بمواقف انفعالية غريبة، ويخضع لتأثير المحيطين به وخصوصًا تأثير زوجته الملكة.

كان لويس السادس عشر معاديًا لكل إصلاح جذري كان المطالبون به يزدادون عددًا يومًا بعد يوم والجدل بخصوصه يعم كل أندية فرنسا ومنتدياتها وصالوناتها، وذلك في إطار ظروف اصبح المجتمع الفرنسي فيها في خضم تطور جارف.

وإزاء ضغط عماته بنات لويس الخامس عشر، الخائفات على مصير الملكية، قبل ا لملك تكليف الكونت دو موريباس اختيار وزراء، فكان ان اختار موريباس وزراء مشهودًا لهم حسن السياسة والادارة، منهم الكونت سان جرمان الذي حقق مأثرة إعادة تنظيم الجيش. وعندما نصح موريباس الملك بإعادة عمل البرلمان (مجلس الطبقات) الذي كان بدأ يعارض السلطة الملكية المطلقة، قرّر الملك مواجهة هذه المعارضة بالقوة، وسانده بذلك المراقب العام الجنرال تيرغو Turgot. لكن تيرغو عاد وعرض على الملك إجراء اصلاحات اقتصادية أساسية. ولم يكترث الملك لهذا الاقتراح وأبعد تيرغو (١٧٧٦)، ثم كلف المصرفي السويسري نيكر بمعالجة الأمور الاقتصادية. فاستطاع نيكر كسب الرأي العام بسياسة التساهل التي اعتمدها. وعندما حاول ان يبرر للملك حسابات عن التبذير الحاصل في القصر، هاجمته أوساط القصر واستبعده الملك في ١٧٨١، ما أحبط احلام الاصلاح لدى الرأي العام.

بعد نيكر، وبتأثير من أوساط القصر، جاء الملك بالجنرال كالون Calonne (١٧٨٣-١٧٨٧) الذي انتهج سياسة اقتصادية خطرة، إذ اثقل الميزانية بالديون، وأجرى معاهدة تجارية مع انكلترا (١٧٨٦) كانت لها نتائج سلبية جدًا. ذلك ان تصدير منتوجات زراعية فرنسية إلى انكلترا لم تحل مشكلة المزارعين الفرنسيين وأغرقت فرنسا، بالمقابل، بالمنتوجات الصناعية الانكليزية، ما زاد في استياء الصناعيين والعمال الفرنسيين. ولما لم يعد باستطاعة كالون إيقاف الخسائر التي أدت إليها

سياسته الاقتصادية، اضطر بدوره إلى عرض اصلاح جذري للمشكلات المالية. لكن أوساط الملك والنبلاء رفضوا مشاريعه الاصلاحية، كما ان الملك لويس السادس عشر لم يسانده، ما دفعه إلى الاستقالة في ايار ١٧٨٧. ومنذ ذلك الوقت أخذ الملك يضعف أكثر فأكثر أمام مقاومة اصحاب الامتيازات لأي اصلاح.

التاريخ المعاصر

الثورة الفرنسية (١٧٨٩): يجمع المؤرخون على أسباب هذه الثورة كما ترد عادة في الكتب المدرسية الأكاديمية، لكنهم يختلفون، بحسب مذاهبهم الفكرية والتاريخية، حول أي من هذه الأسباب هو السبب الرئيسي والجوهري. فيرى بعضهم انها نتاج حركة عقلية، أي حركة الاستنارة التي عرفها القرن الثامن عشر منذ مطلعه؛ ويبرز آخرون السبب الاجتماعي ويعتبرونها ثورة الطبقات المحرومة ضد الطغيان الاقطاعي؛ ويقول غيرهم انها ثورة البورجوازية الرأسمالية ضد نظام اقتصادي واجتماعي مقيد وقديم وغير مؤات لمجمل التطورات العالمية. وثمة رأي غالب، اليوم، يعتبر ان صفات الظلم التي وُصم بها النظام الملكي القديم مبالغ فيها كثيرًا، وان السبب الأهم للثورة كان دون شك حالة الافلاس التي كانت عليها خزانة الدولة، إذ نشأ عن حروب القرنين السابع عشر والثامن عشر، وقصور النظام الضريبي، والاسراف، والتدخل في الثورة الاميركية، دين عام ضخم، عجزت إصلاحات نيكر وكالون ولوميني دو برين عن إنقاصه.

وإزاء تفاقم الاوضاع وترديها بوتائر متسارعة، دعا لويس السادس عشر مجلس طبقات الامة للانعقاد على أمل موافقته على اصلاحات ضريبية. لكن التطورات، بالخيبات المتعاقبة والقناعات الجديدة المترتبة عليها، كانت قد رفعت



لويس السادس عشر ونيكر (١٧٨٨).

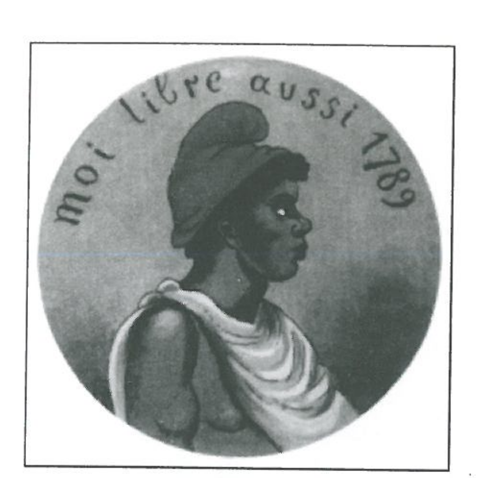
صبيحة ١٤ تموز ١٧٨٩، الباريسيون ينهبون مخزن الاسلحة في الأنفاليد.



سقف المطالب الشعبية، ما بدا معه ان اجتماع هذا المجلس في فرساي (٥ ايار ١٧٨٩) اصبح دون جدوى. فمنذ البداية، انضم إلى نواب طبقة العامة (وهي إحدى الطبقات الثلاث التي تشكل المجلس) عدد كبير من صغار رجال الدين، وحتى بعض النبلاء، وطالبوا باصلاحات سياسية واجتماعية جذرية، وخارجة، في الأساس، عن نطاق صلاحيات هذا المجلس التي كانت الملكية تقرّ بوجوده. وتحدّى جميع هؤلاء الملك وأعلنوا أنفسهم جمعية وطنية (١٧ حزيران) بما معناه انه لم يعد هناك «مجلس الطبقات»؛ وأقسموا اليمين على ألا ينفضوا حتى يضعوا للبلاد دستورًا، فتنتقل البلاد، مع هذا الدستور، من الملكية المطلقة إلى الملكية الدستورية.

أعلن الملك قبوله بهذا التطور الدستوري. لكن حادثة طرد الملك للمصلح الاقتصادي جاك نيكر J.Necker أدت إلى هجوم العامة المتحمسين الثائرين على الباستيل (١٤ تموز ١٧٨٩). فأذعن الملك مرة أخرى، فأعاد نيكر، وأُنشيء مجلس خاص عرف بـ«الكومون» لحكم مدينة باريس، ونظم الحرس الوطني، وألغت الجمعية العامة جميع الامتيازات الاقطاعية (٤ آب ١٧٨٩).

في ٥ تشرين الاول ١٧٨٩، سارت جموع غاضبة إلى فرساي، وأجبرت الأسرة المالكة والجمعية العامة على الانتقال إلى باريس (وكان نقل مقر الحكم من باريس إلى فرساي منذ ايام لويس الرابع عشر مثار امتعاض الباريسيين والفرنسيين). ورأى أونوريه دو ميرابو ان ضعف الملك لا بد ان يطلق عنان الثورة، فحاول تقوية السلطة التنفيذية (الملك والحكومة)، لكن الجمعية التأسيسية (الإسم الذي اصبح يطلق على الجمعية الوطنية) أفشلت خطته، ووضعت دستورًا قيّد السلطة التنفيذية إلى حد جعلها عاجزة (١٧٩١). وصدرت مقدمة إعلان حقوق الانسان الشهير، وصدرت كذلك تشريعات ضد رجال الدين حين



ميدالية «أنا أيضا حرّ ١٧٨٩».

طُلب إليهم أن يقسموا اليمين أمام السلطة المدنية (١٧٩٠). وقد نفّر هذا الاجراء الأخير مجموعات كبيرة من الريفيين المتدينين. واعتزم الملك اللحاق بالنبلاء الذين سبقوه إلى الهرب خارج البلاد. ولكن قُبض عليه في فارن Varennes بعد فراره من القصر (٢٠-٢١ حزيران ١٧٩١) وأُرجع إلى باريس وأعلن قبوله الدستور الجديد. وفي الجمعية التشريعية تغلّب الجيرونديون وغلاة اليعاقبة والكورديلييه، وأصبح الشعار الجديد: «الحرية، المساواة، الإخاء».

الجمهورية الأولى: في تلك الأثناء كان المهاجرون (الهاربون من الثورة) يحرّضون حكام اوروبا على التدخل لمصلحة الملكية. واستغل الجيرونديون ما كان يصدر عن هؤلاء المهاجرين من تصريحات وأفعال معادية للثورة، كما كانوا يرجون ان تعمل الحرب الخارجية على التفاف الأمة بكاملها حول الثورة وما يطرحونه من أفكار جمهورية.

وبدأت حروب الثورة الفرنسية بإعلان الحرب على النمسا (٢٠ نيسان ١٧٩٢)، وأدت الانهزامات الاولى إلى إشاعات عن خيانة الملك والملكة بصفة خاصة. فهجمت جماهير الثورة على

قصر التويلري وقتلوا الحرس السويسري (١٠ آب ١٧٩٢)، واستولى مجلس بلدية باريس على سلطات الأمن وتزعمه دانتون ومارا؛ وأوقفت الجمعية الملك، وأمرت بانتخاب جمعية جديدة وهي «المؤتمر الوطني»، وقتل مئات من المسجونين الملكيين (ايلول ١٧٩٢).

وفي ٢١ ايلول ١٧٩٢، ألغى المؤتمر النظام الملكي، وأعلن قيام الجمهورية الاولى، وبدأ بمحاكمة الملك بتهمة الخيانة، وأُعدم في كانون الثاني ١٧٩٣. فأدّى ذلك إلى انتفاضات ملكية، خاصة في فندي Vendée، أعقبها حكم «الارهاب» Terrorisme الذي انتصر فيه روبسبيير Robespierre على الجيروندين المعتدلين وعلى منافسيه دانتون وهايير، كل بدوره. ولم ينفذ الدستور الجمهوري ابدًا، إذ كانت السلطة العليا بيد لجنة الأمن العام ومحكمة الثورة. ووصل تطرف روبسبيير وإرهابه إلى حد أخاف رفاقه والمقربين منه أنفسهم في داخل المؤتمر الذي أزاحه بانقلاب ترميدور (٢٧ تموز ١٧٩٤) الذي أدّى إلى إعدامه، ومن ثم إلى ايصال معتدلين، بل وبعض المحافظين، أقاموا دستورًا جمهوريًا جديدًا (١٧٩٥) وحكومة سُمّيت «حكومة الادارة» التي اشتهر حكمها بالرشوة والدسائس والتضخم المالي والافلاس، وانتهى بالانقلاب الذي قاده نابوليون بونابرت في ١٨ بروميير (١٩ تشرين الثاني ١٧٩٩).

نابوليون بونابرت، القنصلية (١٧٩٩–١٨٠٤) والامبراطورية (١٨٠٤–١٨١٤، ١٨١٥): مع نابوليون بونابرت حققت الثورة أوج انتصاراتها العسكرية، كما وتحولت إلى امبراطورية مهيبة الجانب ومترامية الاطراف.

ولد هذا القائد، المعتبر في مصاف القادة التاريخيين العالميين العظام، في أجاكسيو، قاعدة جزيرة كورسيكا، وفي عائلة ذات نسب ارستقراطي ولكنها متواضعة المستوى المعيشي. درس في فرنسا، وتلقى علومه العسكرية في ميريان وأصبح ضابطًا في سلاح المدفعية. تمكن، في ١٧٩٣، من حماية مدينة طولون بنجاح أثناء الثورة. برز إسمه مجددًا لدوره الحاسم في إخماد التمرد الملكي في باريس ١٧٩٥، ومكافأة له عُين قائدًا للجيش الفرنسي في ايطاليا (١٧٩٦). وعلى الرغم من حالة جيشه المزرية فقد هزم الجيوش النمساوية والايطالية المناوئة، وفرض الصلح على الايطاليين، وبقي يحارب الجيوش النمساوية وينتقل من نصر إلى نصر حتى أصبح على أبواب فيينا.

كانت هذه الانتصارات سببًا في علو منزلته بين أبناء الشعب الفرنسي. انتقل بعد هذه المعارك إلى الحملة المصرية (تموز ١٧٩٨) التي أراد بها تهديد طريق بريطانيا إلى الهند، إلا ان نقطة الضعف الأساسية في هذا المجال كانت ضعف البحرية الفرنسية قياسًا إلى البحرية البريطانية. وعلى الرغم من ذلك تمكن نابوليون من غزو مصر، إلا انه فشل في التوسع شرقًا، إذ استعصت عليه عكا في فلسطين وصمدت أمام حصاره. فانكفأ عائدًا إلى فرنسا وترك الجيش والحكم في مصر في عهدة مساعده كليبير. وقد فتح نابوليون، بغزوه لمصر، صفحة المسألة الشرقية وأطلق شرارة النهضة عن طريق إبراز معالم التحدي الغربي للشرق والاسلام، وبواسطة إدخال المخترعات الغربية الحديثة مثل آلات الطباعة وغيرها. وكان النداء الذي وجهه إلى اليهود يستحثهم فيه على «إعادة بناء الهيكل» يستهدف الاستعانة بهم واستمالة وزير مالية عكا اليهودي.

وعلى اثر عودته إلى فرنسا (١٧٩٩) توصل بسرعة إلى توظيف شعبيته في أهدافه السياسية الكبرى، فأصبح القنصل الأول في نظام القنصلية الذي خلف نظام حكومة الادارة ابتداء من ١٠ تشرين الثاني ١٧٩٩ (وكان القنصلان الآخران: كامباسيري ولوبران) والذي استمر حتى



الجنرال بونابرت.

«لعبة الزوايا الاربع، أو الاشقاء الخمسة». أسرة بونابرت تتقاسم أوروبا.



١٤ ايار ١٨٠٤. وبعد ان حقق انتصارات باهرة على الجيوش الروسية والنمساوية، سمّى نفسه «القنصل مدى الحياة» (١٨٠٢) وعقد الصلح مع الدول الاوروبية الأساسية. إلا ان السلام كان بمثابة هدنة، فاستأنف الصراع مع بريطانيا ومختلف حلفائها الاوروبيين في ١٨٠٣.

في ١٨٠٤، قبض نابوليون بشكل مطلق على السلطة لينهي ١٥ عامًا من الاضطراب الداخلي، معلنًا نفسه امبراطورًا (رغم نشأته على أفكار الثورة والجمهورية ومبادئهما ومبادىء القانون المدني سمي باسمه ونشره في اوروبا).

وفي السنوات الثلاث الأولى من عهده الامبراطوري أحرز نابوليون أروع انتصاراته العسكرية. فهزم النمسا في معركة أولم، وهزمها مع روسيا في أوسترليتز (١٨٠٥)، وهزم بروسيا في إيينا وأورستد (١٨٠٦)، وهزم روسيا في فريدلاند (١٨٠٧). ولكنه ذاق مرارة أول هزيمة له في مواجهته النمسا في إسبرن ارسبنغ (١٨٠٩)، إلا انه سرعان ما انتقم لنفسه عندما أحرز الانتصار الكاسح في معركة واغرام في صيف العام نفسه.

وكان طموح نابوليون توحيد اوروبا تحت قيادته (اصبحت امبراطوريته تمتد عمليًا من بحر الشمال إلى الادرياتيك)، وكانت وسيلته الرئيسية في ذلك القوة العسكرية. وعلى الرغم من عبقريته في هذا المجال، إلا انه ذاق الأمرين في احتلال شبه جزيرة إيبيريا (١٨٠٧-١٨١٤) والحملة الروسية (١٨١٢).

ففي اسبانيا والبرتغال، واجهت جيوش نابوليون الجيش البريطاني، كما واجهت حربًا جديدة في نوعها هي حرب العصابات التي أرهقت جيشه واستنزفته بشكل لا سابقة له. أما هزيمته الكبرى فكانت على أرض روسيا التي، على الرغم من احتلاله لعاصمتها موسكو، ظلّ الروس يقاتلونه بعناد. فعجز عن احراز نصر حاسم عليهم بفضل مقاومتهم ومناخ بلادهم، الأمر الذي أضعف معنويات جيشه، فانكفأ خائبًا و لم يصل من جنوده إلى فرنسا إلا العدد القليل منهم. فكان ذلك مقدمة لهزيمته في «معركة الأمم» حيث اجتمع عليه البروسيون والنمساويون والروس في لايبزغ في تشرين الاول ١٨١٣. ومنذ تلك المعركة تسلم اعداؤه زمام المبادرة وخاضوا المعارك تلو المعارك ضده على أرض فرنسا بالذات دون ان تثنيهم هزائمهم المتتابعة عن خطتهم لتحطيمه. فسقطت امبراطوريته، وأجبر على التخلي عن العرش وقبول المنفى في جزيرة ألبا (١٨١٤). وفي ٣٠ ايار ١٨١٤، قرر ميثاق باريس إرجاع فرنسا إلى حدودها التي كانت عليها في ١٧٩٢. وأعاد الحلفاء الملكية إلى فرنسا ونصّبوا على عرشها لويس الثامن عشر شقيق لويس السادس عشر.

مكث نابوليون في جزيرة ألبا مائة يوم، قرر بعدها الرجوع إلى فرنسا معتمدًا على ولاء ضباط الجيش له. فغادر الجزيرة في أول آذار ١٨١٥، وسرعان ما استعاد سيطرته، وقام بحملة عسكرية هزم بها الجيوش المتحالفة ضده في بلجيكا، واتبعها بانزال الهزيمة بالبروسيين والبريطانيين. ونظرًا إلى توقعه انكفاء البروسيين إلى المانيا-كما كانت تقضي الاعتبارات العسكرية- فقد حاصر الجيش البريطاني في واترلو، وقبل ان يطبق عليه فوجىء بعودة الجيش البروسي إلى ساحة المعركة، الأمر الذي فاجأه وحتّم هزيمته. فاستسلم إلى القائد البريطاني، فنفي إلى جزيرة هيلانة النائية في المحيط الأطلسي (وبها توفي)، وعاد الملك لويس الثامن عشر مرة ثانية إلى الحكم.

توفي نابوليون في جزيرة سانت هيلانة في ٥ ايار ١٨٢١، بعد إصابته، على الأرجح، بمرض السرطان في المعدة. أعاد الملك لويس فيليب رفاته في ١٨٤٠، ووضع قبره في الأنفاليد Invalides.

لويس الثامن عشر: حفيد لويس الخامس عشر، وحامل لقب كونت دو بروفنس، نال لقب «سيّد» مع وصول أخيه لويس السادس عشر إلى العرش. وعندما حاول لويس السادس عشر الهرب واعتُقل، تمكن هو (لويس الثامن عشر) من بلوغ بروكسل ثم كوبلنس Coblence (مدينة في المانيا)، حيث قاد المهاجرين الفرنسيين، وأخذ يؤلب الدول الاوروبية ضد الثورة. وبعد اعدام لويس السادس عشر أصبح وصيًا على العرش الملكي باسم ابن اخيه الذي أعلن نفسه ملكًا على فرنسا باسم لويس السابع عشر. وبعد موت هذا الأخير، أعلن نفسه في فيرون (مدينة ايطالية) ملكًا على فرنسا باسم لويس الثامن عشر، لكن نجاح نابوليون في بلوغ ايطاليا أجبره على اللجوء إلى عدة بلدان، منها انكلترا التي فقد فيها زوجته أميرة سافوا. وطلب من نابوليون ان يعيد إليه عرشه، لكن نابوليون أجابه انه إذا أراد ان يعود إلى فرنسا فلن يتم له ذلك إلا على جثة ١٠٠ ألف فرنسي. فاضطر إلى الانتظار حتى سقوط نابوليون، وكانت الدسائس التي حاكها تاليران قد مهّدت له الطريق.

أعلن ملكًا في فرنسا عام ١٨١٤ إثر هزيمة نابوليون. وبعد معاهدة باريس التي اقتصرت فيها حدود فرنسا على حدود ١٧٩٢، وبسبب السياسة المتزمتة التي انتهجها بلاكاس، الرجل المقرب من الملك، سادت موجة من الاستياء العام ساعدت في نجاح نابوليون لدى عودته من جزيرة ألبا (١٨١٥). وعندها هرب لويس الثامن عشر، والتجأ إلى غاند Gand (مدينة بلجيكية في مقاطعة الفلاندر) خلال حرب المائة يوم، متخذًا إسم كونت دو ليل Lille (مدينة فرنسية). ولكن تكتل اوروبا ضد نابوليون وهزيمته في واترلو أعادا لويس الثامن عشر إلى العرش الفرنسي، مضطرًا هذه المرة إلى قبول شروط قاسية في معاهدة باريس الثانية (تشرين الثاني ١٨١٥).

داخليًا، أدت الاجراءات المتزمتة التي اتخذتها الجمعية العامة (البرلمان) في ١٨١٥، وكذلك جرائم الارهاب، إلى جعل لويس الثامن

عشر يقرر حل الجمعية في ٥ ايلول ١٨١٦، وكانت وزارة أرمان إيمانويل ريشيليو (حلّ محل تاليران في وزارة الخارجية، ثم رئيسًا للوزراء) وكذلك وزارة دوكاز، قد حاولتا انتهاج سياسة مصالحة وطنية ومهادنة العناصر المحسوبة على نابوليون مع حفاظهما الاخلاص للملك والوفاء، على المستوى الخارجي، لـ«الحلف المقدس»، خصوصًا بعد ان أدى مقتل الدوق دو برّي، ابن شقيق الملك في ١٨٢٠ إلى دفع الملكيين المتطرفين لفرض إرادتهم على لويس الثامن عشر من خلال فرضهم وزارة ريشيليو الثانية ثم وزارة فيليل (١٨٢١) التي قامت، في ١٨٢٣، برعاية الحملة على اسبانيا من أجل إعادة فرديناند السابع إلى السلطة الذي كان انقلاب ١٨٢٠ الليبرالي في اسبانيا قد أطاحه. وبعد عام واحد، وقع لويس الثامن عشر مريضًا، وكانت مدام دو كايلا تسيطر على جميع قراراته خلال مرضه، ومات وهو يعي الاخطار المحدقة بالسلالة الملكية من دون ان يستطيع ان يقدم علاجًا لذلك.

شارل العاشر وثورة ١٨٣٠: بعد موت لويس الثامن عشر (١٨٢٤)، خلفه أخوه شارل العاشر الذي عُرف بانتهاج سياسة محافظة ومتزمتة. فقد أحدثت الاجراءات والمراسيم القمعية المناصرة للملكيين التي أجازتها وزارته (برئاسة دو بولينياك) أزمة حادة، وانتهت بثورة نجمت عن معارضة الطبقة الوسطى (البورجوازية) ذات المصالح والممتلكات، والتي قادها زعماء من أمثال لويس أدولف تيير (١٧٩٧-١٨٧٧)، ومعارضة العمال الراديكاليين في باريس. وانتهت الثورة في يومين، وأكره الملك شارل العاشر على الفرار واتخذ من انكلترا منفى له. وحلّ محله الملك لويس فيليب الاول.

الجدير ذكره انه في سنة الثورة نفسها (١٨٣٠)، أرسل شارل العاشر حملة لاحتلال الجزائر.

لويس فيليب: لويس فيليب هو من الأسرة المالكة، ولكنه من فرع أورليان وليس البوربون (والفرعان يعودان إلى الأسرة الكابتية). تربع على العرش في أعقاب ثورة تموز ١٨٣٠، واستمر في الحكم لغاية ١٨٤٨.

كان الابن البكر للويس فيليب جوزف دورليان، الملقب «فيليب المساواة» Ph.Egalité، نظرًا إلى انفتاحه على الافكار الجديدة التي روّجت لها فلسفة عصر الانوار.

عندما انفجرت ثورة ١٧٨٩، انخرط في النشاط الثوري، على غرار والده، والتحق بنادي اليعاقبة، فمنح مركزًا قياديًا في جيش الشمال. رقي إلى رتبة لواء وشارك في معركتي فالمي Valmy وجيماب Jemmapes اللتين انتصرت فيهما قوات الثورة الفرنسية على البروسيين والنمساويين. عين ضابطًا ميدانيًا مساعدًا للجنرال دومورييه، وتبع هذا الأخير عندما انضم إلى المعسكر النمساوي المعادي بعد هزيمة نيرفندن Neerwinden في آذار ١٧٩٣. التجأ بعد ذلك إلى سويسرا، ثم إلى همبورغ (١٧٩٥). وبعد رحلة عبر الاقطار الاسكندينافية أبحر باتجاه الولايات المتحدة الاميركية. استقر في انكلترا من ١٨٠١ إلى ١٨٠٧ حيث حاول التقرب من الأسرة الملكية الفرنسية (أسرة البوربون) في المنفى. عاد إلى باريس مع تنصيب لويس الثامن عشر ملكًا، فأعاد إليه هذا الأخير ثروة أسرة أورليان الضخمة. وعندما عاد نابوليون من منفاه الاول، التجأ لويس فيليب إلى انكلترا، بيد انه سعى، مذاك، إلى توطيد

الباريسيون يخرجون بالسلاح
في ٢٩ تموز ١٨٣٠.

علاقاته مع البورجوازية الليبرالية الفرنسية.

لم يعد لويس فيليب إلى باريس إلا في ١٨١٧ ليعيش في منأى عن حياة البلاط. ولئن تجنب أهل البطانة الملكية، فقد كان بالمقابل على صلة وثيقة بأبرز وجوه البورجوازية الليبرالية التي رأت فيه خير ممثل لها، ولا سيما ان أولاده الثمانية كانوا يترددون على المدارس العامة ولا يختلطون بأولاد النبلاء.

وعندما انفجرت أحداث ثورة تموز ١٨٣٠، راح لويس فيليب يتابعها عن كثب متحينًا فرصته التاريخية لاعتلاء العرش. وقد أعلن في ٣ تموز وكيلاً للملك، ثم ملكًا على الفرنسيين في ٧ آب (١٨٣٠). لكنه سرعان ما بدّل من مواقفه وقناعاته السابقة.

فعلى الرغم من انه أطلق على نفسه إسم «الملك-المواطن» وأقسم على احترام الميثاق، فقد مارس الحكم بصورة شخصية، مبعدًا السياسيين ذوي النزاعات الاستقلالية ومعتمدًا على أشخاص ارتبطوا به شخصيًا ووضعوا أنفسهم في خدمته. فأقال حكومة الصيرفي جاك لافيت، زعيم حزب «الحركة» الذي اضطلع بدور حاسم في تفجير ثورة تموز ١٨٣٠، لأن لافيت أبدى حرصه على ممارسة صلاحياته كاملة كرئيس حكومة. كما تخلى في وقت لاحق عن تيير Thiers ليعهد برئاسة الحكومة إلى فرنسوا غيزو Guizot لأن الأول عارض سياسته الرامية إلى مهادنة بريطانيا. وانتهج لويس فيليب سياسة داخلية خدمت مصالح البورجوازية التجارية التي استفادت من النهضة الصناعية ومن سياسة الاعتمادات المصرفية وتطوير طرق المواصلات... وحرصًا منه على المحافظة على السلام كشرط أساسي لاستمرار ازدهار تلك الطبقة رفض لويس فيليب تقديم الدعم للثوار البولنديين (١٨٣١-١٨٣٢)، ورفض تاج بلجيكا الذي عُرض على ابنه البكر، وفرض وتيرة بطيئة على عمليات الغزو العسكري الفرنسي للجزائر، وانحنى أمام ارادة بريطانيا عندما وقفت هذه الأخيرة في وجه محمد علي الذي كانت تدعمه فرنسا.

تعرض لويس فيليب لعدة محاولات اغتيال، كما تعرّض عهده لجملة من الهزّات الداخلية والثورات والانتفاضات المحلية. ففي حزيران ١٨٣٢، حصلت انتفاضة مسلحة قادها انصار الديمقراطية، وفي العام عينه نظمت الدوقة دو برّي عصيانًا مسلحًا في مقاطعة فاندي Vendée انتصارًا لأسرة بوربون الملكية، وفي ١٨٣٤، وقعت اضطرابات واحداث شغب في مدينتي ليون وباريس، وفي ١٨٣٩، وقعت انتفاضتا باريس وبلانكي المسلحتين، فضلاً عن المحاولتين اللتين قام بهما لويس نابوليون بونابرت، في ستراسبورغ، ١٨٣٦، وبولونيا Boulogne ١٨٤٠ لاعلان نفسه امبراطورًا على فرنسا.

ولأنه نجح في إحباط هذه الانتفاضات كافة، ونجا، بأعجوبة في بعض الاحيان، من محاولات الاغتيال التي استهدفته، ولا سيما من «الآلة الجهنمية» التي نصبها له المتآمر الكورسيكي جيوزيبي فييشي في ١٨٣٥، توطد لدى لويس فيليب شعور باستمرارية عهده وعهد أسرته من بعده. و لم يتنبه لصعود التيار الاصلاحي الجمهوري، ولا لانتشار المبادىء الاشتراكية التي أخذت تستقطب من حولها طبقة عمالية متنامية باطراد وتعاني من ظروف حياتية بائسة. وعندما أدرك، متأخرًا (١٨٤٧-١٨٤٨)، خطورة الموقف حاول ان ينجو بنفسه من خلال التضحية برئيس حكومته، غيزو، الذي أرغم على تقديم استقالته في ٢٣ شباط ١٨٤٨. لكن مع سقوط غيزو سقطت ملكية تموز برمتها. فتنازل لويس فيليب في اليوم التالي (٢٤ شباط ١٨٤٨) عن العرش لصالح حفيده الكونت دي باريس، ثم التجأ إلى انكلترا حيث أقام في قصر كلارمون وفيه توفي (١٨٥٠).

ثورة ١٨٤٨ والجمهورية الثانية: كان التوتر قد بلغ مداه. وعندما فتح الجنود النار على مظاهرة سلمية في يوم ٢٤ شباط ١٨٤٨، اندلعت الثورة. فأقيمت المتاريس في أرجاء باريس كافة، وأُعلنت الجمهورية، واحتل الثوار قصر الباليه رويال، وأُحرق كرسي العرش علناً، وشُكلت حكومة موقتة كانت بورجوازية معتدلة وكان من أهم وزرائها الكاتب لامارتين والمصلح الاجتماعي لويس بلان. فاتخذت عدة إجراءات جمهورية واجتماعية مثل إعلان حق الاقتراع العام، وإعادة حرية الصحافة، وإلغاء حكم الاعدام ونظام العبودية، وتكوين لجنة حكومية للمحافظة على حقوق العمال تولت مهمة حسم النزاعات بينهم وبين أرباب العمل وتخفيض ساعات العمل... إلا ان ذلك التيار الاصلاحي لم يدم طويلاً حيث نجح التيار البورجوازي المحافظ في انتخابات نيسان ١٨٤٨، وأخذ يتراجع شيئاً فشيئاً عن القرارات الاصلاحية السابقة. فنشبت ثورة حزيران (١٨٤٨) التي أُخمدت باراقة الدماء. وبعد إتمام وضع الدستور الجمهوري انتخب (١٠ كانون الاول ١٨٤٨) شارل لويس نابوليون بونابرت، ابن شقيق نابوليون الاول، رئيساً للجمهورية.

نابوليون الثالث، الامبراطورية الثانية: لا بد من توضيح أمر مهم في هذا السياق: إذا كان نابوليون الاول معروفاً، ونابوليون الثالث هو موضوع كلامنا الحالي، فمن يكون نابوليون الثاني؟. إنه فرنسوا شارل جوزف نابوليون بونابرت، ابن الامبراطور نابوليون بونابرت الأول وماري لويز. ولد في باريس ١٨١١، وأعلن ملكاً على روما من لحظة ولادته. وعندما أجبر والده على التخلي عن العرش للمرة الاولى (٤ نيسان ١٨١٤)، أخذته والدته ماري لويز إلى بلاط والدها الامبراطور النمساوي. وعندما عاد والده ليحكم مدة مائة يوم، أطلقت الهيئات الفرنسية

نابوليون الثالث.

على الإبن إسم نابوليون الثاني، لكن الحلفاء لم يعترفوا به. وبعد أن أجبر نابوليون على التخلي عن العرش للمرة الثانية، عاش نابوليون الثاني في كنف جده لأمه امبراطور النمسا فرنسوا الثاني، وقد أعطاه جده هناك إسم «دوق رايشتادت». وكثيرون من الفرنسيين رفعوا إسمه ونادوا به في أحداث ١٨٣٠، وكثيراً ما لجأ السياسي النمساوي المحنك، مترنيخ، إلى طرح إسمه في مواجهة الملك لويس فيليب. وابتداء من ١٨٣٠ ارتبط نابوليون الثاني بصداقة مع المارشال الفرنسي مارمون الذي كان يحدثه عن أمجاد والده. توفي بداء السل عن عمر ٢١ سنة. أعاد هتلر رفاته إلى فرنسا في ١٩٤٠، ووضعت في الأنفاليد. ألهمت حياته الشاعر والكاتب الفرنسي إدمون روستان R.Rostand، فكتب «فَرخ العُقاب»، l'Aiglon.

شارل لويس نابوليون بونابرت، رئيس الجمهورية الثانية، سارع بعد نحو سنة ونصف السنة من انتخابه على القيام بانقلاب على هذه الجمهورية (١٨٥١). فحلّ الجمعية الوطنية وشرّد الجمهوريين. وفي كانون الاول ١٨٥٢، أعلن عن قيام الامبراطورية الثانية، ونصّب نفسه امبراطوراً باسم نابوليون الثالث. فألغى اتفاقية ١٨١٥، وبدأ في اتباع سياسة توسعية على غرار عمه. وفي ١٨٥٤-١٨٥٦ ساهم في حرب القرم ضد روسيا، وفي ١٨٥٨-١٨٥٩ تدخل عسكريًا في ايطاليا وألحق منطقة سافوا Savoie ومدينة نيس Nice بفرنسا (١٨٦٠). وفي السنة نفسها تدخل عسكريًا في لبنان بحجة الدفاع عن الموارنة، كما احتل الهند الصينية وفرض الحماية على كمبوديا.

وفي عهده، بدأت النهضة الصناعية تأخذ طريقها على غرار النهضة الصناعية البريطانية كما ازدهرت حركة التجارة وتم تحديث المرافق العامة وطرق المواصلات، وتغيرت ملامح باريس بسبب الحركة العمرانية الواسعة التي قادها هوسمان Haussmann، محافظ باريس.

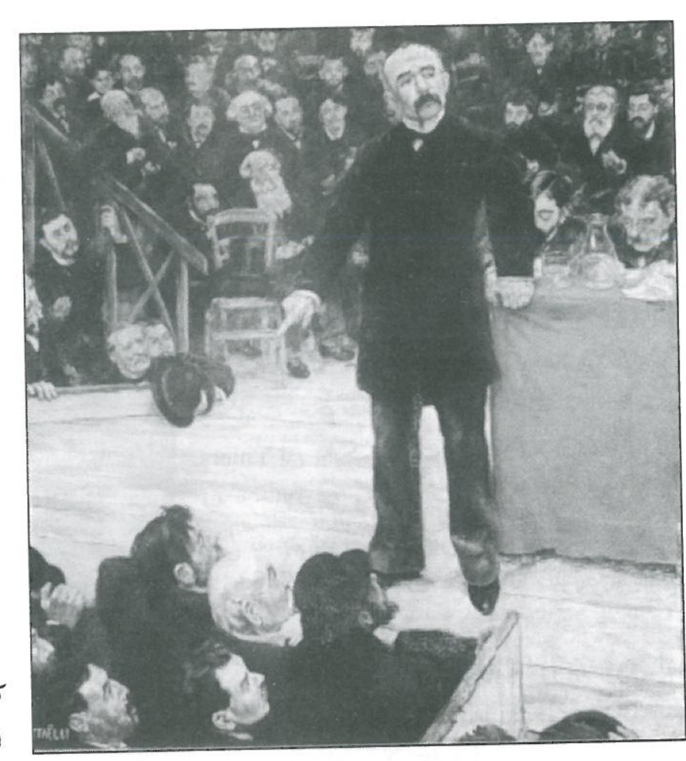
لكن الامبراطورية الثانية لقيت نهاية مأساوية تمثلت بهزيمتها في الحرب ضد المانيا واستسلام نابوليون الثالث في مدينة سيدان (٢ ايلول ١٨٧٠) مع جيشه الذي كان يقوده ماكماهون.

الجمهورية الثالثة (١٨٧٠-١٩٤٠): بعد يومين على هزيمة سيدان، أي في ٤ ايلول ١٨٧٠ أعلن الجمهوريون البورجوازيون قيام الجمهورية الثالثة وتكوين حكومة الدفاع الوطني لمواصلة الحرب التي لعب فيها ليون غامبيتا L.Gambetta دوراً فعالاً دون ان يتمكن من منع حدوث الكارثة النهائية المتمثلة باستسلام باريس في كانون الثاني ١٨٧١ بعد حصار طويل. وجاءت حكومة ذات نزعة ملكية برئاسة تيير Thiers إلى الحكم وقعت الصلح مع المانيا وتنازلت فيه عن الألزاس وقسم من اللورين كما وافقت على تقديم تعويضات عن خسائر الحرب. وبعد ذلك بشهر واحد قامت «كومونة باريس» بتأييد من الحرس الوطني لمواجهة تيير، إلا انه تم القضاء على تلك الكومونة بعد مذبحة مروّعة. وفي آب ١٨٧١، عين تيير أول رئيس للجمهورية الثالثة وخلفه ماكماهون في ١٨٧٣.

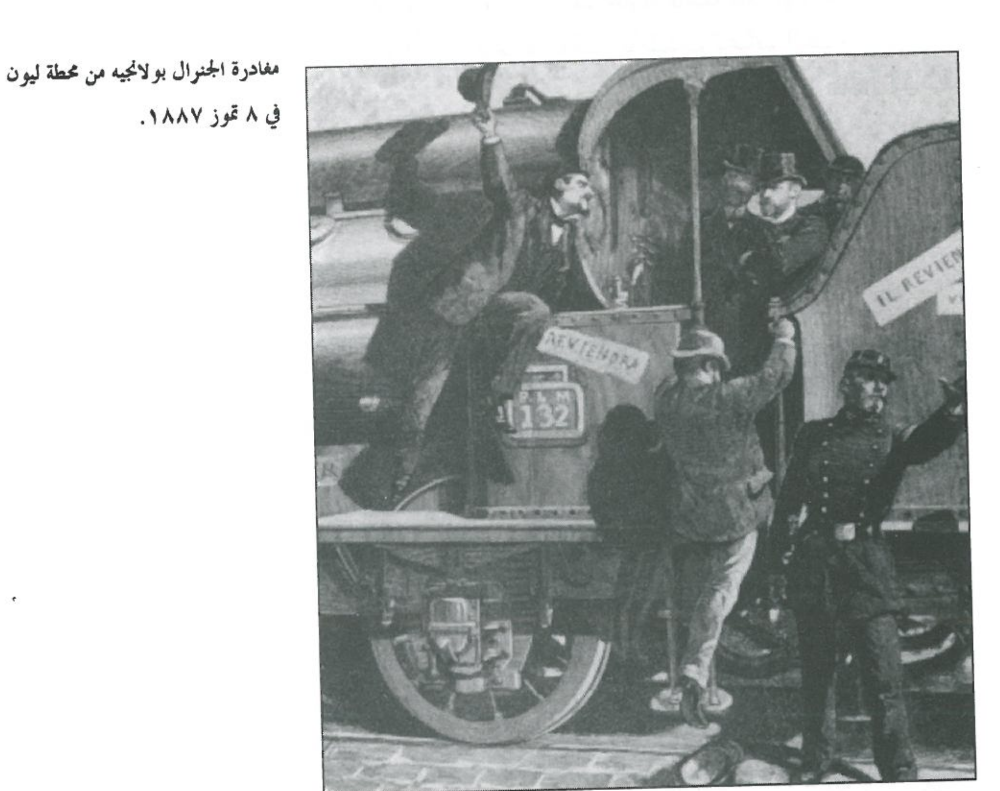
وبعد محاولة فاشلة قام بها الجناح الملكي لاعادة الملكية توطدت دعائم النظام الجمهوري وانتخب جول غريفي Jules Grévy رئيساً للجمهورية في ١٨٧٩، وهو الذي أعلن يوم ١٤

بيسمارك ومولتيكي خلال الزحف البروسي على باريس (١٨٧٠).





كليمنصو أثناء اجتماع سياسي في العام ١٨٨٥.



مغادرة الجنرال بولانجيه من محطة ليون في ٨ تموز ١٨٨٧.

تموز عيدًا وطنيًا رسميًا، كما أعلن عن مجانية التعليم الابتدائي وعلمانيته الذي أصبح ايضًا إجباريًا (١٨٨٢)، وعن اطلاق الحريات العامة (١٨٨١-١٨٨٤). كما أقدم النظام الجمهوري الجديد بواسطة حكومة جول فيري على توطيد الاستعمار الفرنسي في تونس (١٨٨١) وافريقيا السوداء ومدغشقر والهند الصينية.

وفي السنوات الأولى من عمر الجمهورية الثالثة تبلورت تيارات سياسية وفكرية: الحركة القومية بزعامة موراس Maurras، والحركة الاشتراكية بزعامة جول غيد J.Guesde وجان جوريس J.Jaurès الذي قادها منذ ١٨٩٣، والحركة الراديكالية بزعامة ليون بورجوا L.Bourgeois، والتيار الكاثوليكي بزعامة ألبير دو مون A.de Mun.

وأخذت الجمهورية الثالثة، في مطلع القرن العشرين، تتجه بشكل واضح وجهة أكثر علمانية، إذ أصدرت في ١٩٠٥ قانون فصل الكنيسة عن الدولة الذي وضعه الاشتراكي أريستيد بريان A. Briand وطبقه كليمنصو رغم رفض البابا بيوس العاشر والمسيحيين له، كما تصاعد المد الاشتراكي.

وتميزت بداية هذا القرن ايضًا، على النطاق الخارجي، بسياسة التفاهم الودي مع بريطانيا «العدو التقليدي»، والاستيلاء على المغرب (١٩١١). وعلى النطاق الاقتصادي، تميز بتعميق النهضة الصناعية والتقدم التقني حيث قفز إنتاج الفولاذ مثلاً من ٩٠٠ ألف طن في ١٨٩٥ إلى ٤ ملايين و٦٨٠ ألف طن في ١٩١٣، واحتلت فرنسا المرتبة الاولى في العالم في تصدير الحرير والمرتبة الثانية في تصدير القطن، والثالثة في تصدير الصوف، والاولى في صناعة السيارات. الأمر الذي أدى إلى نمو حجم ووعي الطبقة العاملة وتدعيم التيار الاشتراكي وخلق النقابات العمالية (إنشاء الاتحاد العام للعمل C.G.T.). ونظرًا إلى الحاجة لليد العاملة وتدني نسبة النمو الديمغرافي، فقد وصل عدد العمال الاجانب في ١٩١١ إلى حوالي ١،٥ مليون عامل.

الحرب العالمية الاولى: في ١٩١٤، خاضت فرنسا غمار الحرب العالمية الاولى ضد المانيا. ودامت هذه الحرب إلى ١٩١٨، واستعادت بموجبها، من خلال معاهدة فرساي (١٩١٩) الالزاس واللورين، إلا ان اقتصادها قارب على الانهيار التام، كما فقدت ١٠٪ من سكانها العاملين و٢٠٪ أصبحوا في حالة عجز كلي أو جزئي. وبالاضافة إلى تلك المأساة فقد تصاعدت حركة الاضرابات بسبب الازمة الاقتصادية الخانقة بعد ١٩١٩، ومع إطلالة عام ١٩٢٤ نجح «كارتل اليسار» في الانتخابات وأزاح رئيس الجمهورية ميليران Millerand وألف حكومة راديكالية برئاسة إدوار هيريو E.Hériot دون ان يتمكن من تحسين الوضع الاقتصادي الذي زادته تدهورًا الازمة العالمية الكبرى في ١٩٢٩، كما ان النقص الديمغرافي المزمن جعل عدد العمال الاجانب يتزايد بوتيرة سريعة إلى ان وصل إلى حوالي ٣ ملايين عامل في ١٩٣١. وبسبب معارضة الشيوعيين من ناحية وأقصى اليمين من ناحية أخرى، تكونت حكومة الوحدة الوطنية برئاسة دوميرغ Doumèrgue في ١٩٣٤. إلا ان تحالف اليسار (الشيوعيون والاشتراكيون والراديكاليون) جعل «الجبهة الشعبية» تنجح في انتخابات ١٩٣٦، ولكن عمر حكومتها التي كان يرأسها ليون بلوم L.Blum مندوب الفرع الفرنسي للأممية العمالية لم يدم طويلاً وسقطت في ١٩٣٨ نتيجة عدة عوامل داخلية وبسبب عدم وضوح الموقف من الحرب الأهلية الاسبانية.

وبكلمة موجزة، فإن الجمهورية الثالثة هي حقبة في تاريخ فرنسا السياسي امتدت بين الرابع من ايلول ١٨٧٠، على أثر سقوط نابوليون الثالث وحتى

تموز ١٩٤٠ حين تولى المارشال بيتان سلطاته الدكتاتورية في فيشي وإن كان تاريخ السقوط الرسمي هو عام ١٩٤٦ عندما قامت الجمهورية الرابعة. وتميزت الفترة الاولى من هذه الحقبة بسيطرة عناصر موالية للملكية وأخرى جمهورية معتدلة، ولكن توالي الفضائح مثل «قناة باناما» و«قضية دريفوس» سمحت للعناصر الأكثر جذرية تولي الحكم في مطلع القرن العشرين واستمرت بقيادة كليمنصو رغم اهتزازها لاصطدامها بالاشتراكيين. وفي الفترة الواقعة ما بين الحربين العالميتين تميز النظام السياسي الفرنسي بعدم الاستقرار وتوزع القوى السياسية وضعف حس المسؤولية عندها، ما أدّى إلى تعاقب الحكومات حتى بلغت في تلك الفترة القصيرة نسبيًا ٤٤ حكومة تولى تشكيلها ٢٠ رئيس وزارة.

الحرب العالمية الثانية: أعلنت فرنسا الحرب على المانيا بعد إقدام هتلر على غزو بولندا (١٩٣٩). إلا ان جيشها لم يكن مهيّأ لدخول تلك الحرب الضروس. فاكتسحت الجيوش الالمانية فرنسا واحتلت باريس في ١٩٤٠ (الاحتلال الالماني الثاني للعاصمة الفرنسية، الاول كان في ١٨٧٠) واضطر المارشال فيليب بيتان P.Pétain إلى طلب وقف المعارك (حزيران ١٩٤٠) بينما غادر الجنرال شارل ديغول C.De Gaulle إلى لندن حيث أصدر نداءه الشهير في ١٨ حزيران لمواصلة المقاومة ضد الجيوش الالمانية النازية التي احتلت بسرعة مذهلة ثلثي البلاد في الوقت الذي نصب فيه البرلمان المنعقد في مدينة فيشي Vichy المارشال بيتان رئيسًا للدولة وخوّله جميع السلطات. وواصلت حكومة فيشي سياسة التعاون مع المانيا الهتلرية خاصة ابتداء من ١٩٤٢، بينما نظم الجنرال ديغول المقاومة المسلحة معتمدًا على عدد من الجنرالات مثل لوكليرك Le Clerc وجوان Juin ودو لاتر دو تاسينيي De Lattre de Tassigny، وغيرهم. وأثناء ذلك كوّن الجنرال ديغول حكومة في الجزائر (حكومة «فرنسا الحرة») نقلها إلى باريس بعد تحريرها في ٢٥ آب ١٩٤٤. وساهمت القوات الفرنسية في الضربة الأخيرة التي وجهت إلى النازية، وكانت بذلك إحدى القوى التي استسلمت على يديها المانيا بعد ان كانت قد أبعدت في ما سبق من مؤتمري يالطا Yalta وبوتسدام Potsdam. وفقدت فرنسا أثناء الحرب مئات آلاف الضحايا بين مدنيين ومقاومين وعسكريين، كما أصيبت أجهزتها الاقتصادية بشكل خطير، الأمر الذي أخّرها، تكنولوجيًا وصناعيًا، عن بريطانيا.

الجمهورية الرابعة (١٩٤٥-١٩٥٨):
بعد انتخاب أول جمعية تأسيسية في تشرين الاول ١٩٤٥، استقال الجنرال شارل ديغول من رئاسة الحكومة المؤقتة لخلافه مع الأغلبية الفائزة تاركًا الحكم لتحالف الشيوعيين والاشتراكيين وحركة الجمهوريين الشعبيين الذين حملوا إلى رئاسة الجمهورية الاشتراكي فانسان أوريول V.Auriol في ١٩٤٧. وفي تلك السنة طُرد الشيوعيون من الحكومة لعدم موافقتهم على اعتمادات عسكرية إضافية للسيطرة على الهند الصينية وأصبح التحالف قائمًا بين الاشتراكيين وحركة الجمهوريين الشعبيين والراديكاليين. إلا ان ذلك التحالف لم يدم طويلاً، إذ بعد فترة من عدم استقرار وزاري التحق الاشتراكيون بالمعارضة (شباط ١٩٥٠) كما انقسمت الحركة النقابية وتكونت نقابة جديدة هي «القوة العمالية».

إقتصاديًا، كانت فرنسا عمليًا تعيش، بين ١٩٤٥ و١٩٥١ على المساعدة الاميركية المقدمة إلى اوروبا في إطار «مشروع مارشال»، إذ كانت تستوعب نحو ٢٠٪ من مجموع تلك المساعدة لتمويل وارداتها الأساسية وتدعيم مخططها التجهيزي الاول.

في تلك الأثناء، ظهرت قوة جديدة على المسرح السياسي حققت فوزًا كبيرًا في انتخابات ١٩٥١، وهي «تجمع الشعب الفرنسي» الديغولية. وفي كانون الاول ١٩٥٣، نجح رينيه كوتي R.Coty بصعوبة في رئاسة الجمهورية، وكان عليه إذاك ان يواجه الثورات التحررية المسلحة التي انطلقت في تونس (١٩٥٢) والمغرب وكذلك في الهند الصينية التي استطاعت فيها جيوش الجنرال جياب الثورية ان تنتصر على الجيش الفرنسي في معركة ديان بيان فو Dien Bien Phu في ٧ أيار ١٩٥٤، ما دفع برئيس الحكومة منديس فرانس Mendès France إلى الاسراع بعقد اتفاقية جنيف لتدارك الأمر. وبعد حوالي ستة اشهر، أي في الاول من تشرين الثاني ١٩٥٤، انطلقت الرصاصة الأولى للثورة الجزائرية.

بالاضافة إلى تلك الصعوبات كانت فرنسا تعاني من صعوبات داخلية عميقة. ففي ١٩٥٥، حل إدغار فور البرلمان، كما أنشئت «الجبهة الجمهورية» من الراديكاليين والاشتراكيين، واضطرت فرنسا إلى ان تمنح المغرب وتونس استقلالهما (١٩٥٦)، إلا انها تحالفت (وكانت حكومتها برئاسة غي موليه) في السنة نفسها مع بريطانيا واسرائيل في عدوان الدول الثلاث على مصر عندما أعلن الرئيس المصري جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس. وكانت نتيجة ذلك العدوان فشلاً سياسيًا ودبلوماسيًا ذريعًا للحكم الفرنسي انعكست آثاره على الوضع الداخلي وأدت إلى أزمة حكومية عميقة، وانتفاضة في الجزائر حيث تكونت «لجنة الإنقاذ العام» في ١٣ ايار ١٩٥٨. وفي حزيران ١٩٥٨، لجأت معظم القوى السياسية لحل الأزمة الداخلية إلى المناداة برجوع الجنرال شارل ديغول إلى رئاسة الحكومة. وبعد ثلاثة اشهر من ترؤس ديغول للحكومة، وافق الشعب على وضع دستور جديد كانت فيه نهاية الجمهورية الرابعة وبداية الجمهورية الخامسة.

الجمهورية الخامسة

عهد الجنرال ديغول (١٩٥٩-١٩٦٩):
سيطرت شخصية الجنرال ديغول، منذ ان تولى رئاسة الحكومة وخاصة منذ ان انتخب رئيسًا للجمهورية بأغلبية ساحقة (٧٢،٥٪ في ٢١ كانون الاول ١٩٥٨)، على مجمل الحياة السياسية. فقضى على الفوضى الوزارية التي تفشت في الجمهوريتين الثالثة والرابعة، بلجوئه إلى الاستفتاء الشعبي كلما أراد الإقدام على قرار أو إجراء هام. وساعده على ذلك وصول أغلبية ديغولية إلى البرلمان، وكان أول رئيس للحكومة الديغولية ميشال دوبريه M.Debré. ورغم المشاكل الاقتصادية فإن أهم مشكلة كانت تواجه الحكم ورئيس الجمهورية كانت القضية الجزائرية. فانتهج ديغول، إزاءها، سياسة الحل المرحلي. فبعد ان نادى بأن «الجزائر فرنسية»، طوّر موقفه، خلال ١٩٦٠، ونادى بأن «الجزائر جزائرية»، ثم أجرى استفتاء عامًا في ١٩٦١، كانت نتيجته تأييد سياسته الجزائرية. فبدأت مفاوضات ايفيان Evian مع الحكومة الجزائرية المؤقتة وبدأت الخطوات الأولى تأخذ طريقها نحو الاستقلال.

وفي السنة نفسها (١٩٦١)، تعرضت مدينة بنزرت التونسية إلى اعتداء من الاسطول الفرنسي على أثر مطالبة الحكومة التونسية بجلاء القوات الفرنسية عن قاعدة بنزرت العسكرية الفرنسية. كما وقع، في ٢٢ نيسان ١٩٦١ انقلاب عسكري فاشل في الجزائر ضد الحكومة المركزية في فرنسا أدت نتائجه إلى قيام «منظمة الجيش السري» O.A.S. التي قامت بعدة اغتيالات وبنشاط تخريبي واسع ضد الجزائريين وضد الديغوليين. و لم يمنع الحدثان من تحقيق استقلال الجزائر على أثر استفتاء جديد في نيسان ١٩٦٢. وقام أعضاء منظمة الجيش السري بمحاولة لاغتيال الجنرال ديغول بعد ستة اشهر من ذلك الاستفتاء.

ولتقوية نفوذه أمام الأخطار المتصاعدة، وسّع ديغول تطبيق المادة ١٦ من الدستور التي تخوله صلاحيات واسعة؛ فأقدم على إجراء استفتاء أفضى إلى تعديل الدستور بحيث أصبح رئيس الجمهورية ينتخب مباشرة بالاقتراع العام.

وعلى نطاق السياسة الاوروبية والعالمية، عارض ديغول دخول بريطانيا السوق الاوروبية المشتركة، وأخذ يتبع سياسة مستقلة عن الدولتين العظمين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي)، ويقوي علاقاته بدول العالم الثالث وبالمستعمرات الفرنسية السابقة. وفي ١٩٦٤، اعترف بالصين الشعبية متحديًا بذلك السياسة الاميركية.

إلا ان قوة المعارضة الداخلية أخذت تتصاعد بسبب تفاقم أزمة التضخم من ناحية وملل الفرنسيين من حكم الفرد الواحد من ناحية أخرى. وظهر ذلك في الانتخابات الرئاسية (كانون الاول ١٩٦٥) حيث لم ينجح ديغول في الجولة الأولى، فاضطر إلى خوض الجولة الثانية ضد مرشح اليسار فرنسوا ميتران الذي نال ٤٤،٥٪ والذي أسس «فدرالية اليسار الديمقراطي الاشتراكي» .F.G.D.S واستمر ديغول يحكم معتمدًا على حكومة ديغولية منسجمة برئاسة جورج بومبيدو الذي كان يرأس الحكومة منذ ١٩٦٢ إلى ١٩٦٨. وأهم خطوة اتخذت على الصعيد الاقتصادي في ١٩٦٧ هي تطبيق «مبدأ مساهمة العمال في بعض أرباح المنشأة».

أدت الازمات الاقتصادية والمالية إلى نقمة داخلية متزايدة تُرجمت، في بادىء الأمر، تحركًا طلابيًا (ايار ١٩٦٨) قادته العناصر المتطرفة وحركة الفوضويين، ثم سرعان ما امتد لهيبه إلى بقية طبقات المجتمع، وخاصة الاوساط العمالية التي أعلنت الاضراب العام وتضامنت مع الطلاب متخطية قياداتها النقابية التي لحقت بالركب تاليًا.

استغلت الاحزاب السياسية تلك الاحداث وأخذت زمام قيادة الحركة، وطرح فرنسوا ميتران ومنديس فرانس نفسيهما كبديل للوضع القائم. إلا ان ديغول رفض الإذعان، وأعلن انه لن يتخلى عن الحكم، وأقدم على حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة في حزيران ١٩٦٨ أدت إلى فوز الديغوليين الذين تجمعوا في حركة «الاتحاد من اجل الدفاع عن الجمهورية» .U.D.R بأغلبية كبيرة. وعين ديغول موريس كوف دو ميرفيل رئيسًا للحكومة بدلاً من بومبيدو، ودعا إلى استفتاء عام (٢٧ نيسان ١٩٦٩) لإجراء إصلاح يتناول نظام المحافظات ومجلس الشيوخ كانت نتيجته رفض الاقتراح، الأمر الذي جعل ديغول يتخلى من تلقاء نفسه عن الحكم، وينزوي في مدينة كولومباي-لي-دو-زغليز، حيث توفي في تشرين الثاني ١٩٧٠.

عهد جورج بومبيدو (١٩٦٩-١٩٧٤): نجح جورج بومبيدو G.Pompidou في الانتخابات الرئاسية (١٩٦٩) بأغلبية ٥٧،٦٪ ضد منافسه رئيس مجلس الشيوخ آلان بوهير A.Poher، وعيّن جاك شابان دلماس J.Chaban-Delmas رئيسًا للحكومة.

أدخل الرئيس الجديد تعديلات على السياسة الديغولية السابقة، مثل التخلي عن مبدأ «المساهمة» (مساهمة العمال في بعض أرباح المنشأة) داخليًا، والتخلي عن معارضة دخول بريطانيا إلى السوق الاوروبية المشتركة والتخفيف من حدة المواجهة مع الولايات المتحدة خارجيًا، ما جعله يصطدم برئيس حكومته، فأبدله بـ بيار ميسمير P.Messmer في تموز ١٩٧٢.

أما بالنسبة إلى الشرق الاوسط، فاستمر بومبيدو على خطى الجنرال ديغول، بل تجاوزها احيانًا في بعض المواقف المعادية لاسرائيل، ووضع أسس سياسة تعاون جديدة مع الدول العربية.

فقد الديغوليون وحلفاؤهم، في انتخابات ١٩٧٣، حوالي مائة مقعد في البرلمان مع محافظتهم

على الأغلبية. لكن ذلك كان بمثابة بداية سقوط الديغوليين الذين فقدوا الحكم بموت جورج بومبيدو في نيسان ١٩٧٤ (ولم يعودوا إلى الحكم إلا مع جاك شيراك في ١٩٩٥).

عهد جيسكار ديستان (١٩٧٤-١٩٨١): استغل الجمهوريون المستقلون R.I. ضعف الحركة الديغولية ليقدموا مرشحهم فاليري جيسكار ديستان V.Giscard D'Estaing الذي كان وزيرًا للمالية، للانتخابات الرئاسية. وفاز ديستان ضد منافسه فرنسوا ميتران مرشح اليسار، معتمدًا على أصوات قسم من الديغوليين أنفسهم يقودهم جاك شيراك الذي فضل المرشح الجمهوري المستقل على المرشح الديغولي جاك شابان دلماس. وهكذا عين شيراك رئيسًا للحكومة.

أدخل رئيس الجمهورية الجديد إصلاحات داخلية مثل تخفيض سن الانتخاب إلى ١٨ سنة، وحرية الاجهاض، وأخذ يبتعد نسبيًا عن المبادىء الديغولية. أما على الصعيد الخارجي، فإنه وإن كان قد انفتح أكثر على الولايات المتحدة فهو في الواقع لم يجر تغييرًا جوهريًا على السياسة الفرنسية السابقة خاصة في ما يتعلق بالشرق الاوسط والقضية الفلسطينية. ولكن تظل سياسة جيسكار وطابعه الخاص في الحكم وأهدافه مختلفة عن المبادىء الديغولية. لذلك دخل في نزاع مع رئيس حكومته جاك شيراك الذي قدم استقالته في آب ١٩٧٦، فعين جيسكار مكانه ريمون بار R.Barre (استاذ في الاقتصاد) للخروج من الازمة الاقتصادية. إلا ان رئيس الحكومة الجديد، وان كان قد اتخذ اجراءات حاسمة لدعم الفرنك فإنه لم يستطع الحد من التضخم ومعالجة مشكلة البطالة التي زادت حدتها على عكس ما كان مؤملاً. وهكذا أصبحت الحكومة محاصرة من الديغوليين الذين غيّروا إسم حركتهم من «الاتحاد من اجل الدفاع عن الجمهورية» .U.D.R إلى «التجمع من أجل الجمهورية» .R.P.R وانتخبوا شيراك رئيسًا لهم، وايضًا من اليساريين الذين سجلوا تقدمًا ملموسًا في الانتخابات البلدية (١٩٧٧) وتمكنوا من الوصول إلى الحكم في ١٩٨١.

عهد فرنسوا ميتران (١٩٨١-١٩٩٥):

بعد عدة هزائم انتخابية بدأت في ١٩٦٥ عندما ترشح ميتران في وجه الجنرال ديغول، تمكن (ميتران)، وكان المرشح الوحيد لليسار في الدورة الثانية من الفوز بنحو ٥٢٪ من الاصوات ضد منافسه فاليري جيسكار ديستان. أما جاك شيراك الذي خاض الجولة الأولى مرشحًا عن الديغوليين، فلم يبد تحمسًا لمساعدة جيسكار في الدورة الثانية، بل ترك الخيار لأعضاء حزبه.

شكل نجاح فرنسوا ميتران F.Mitterand تحولاً عميقًا في بنية وعقلية الفرنسيين الذين آثروا تغيير «السياسة» على «الخوف» من «الخطر الشيوعي» الذي كان شعار اليمين أثناء الانتخابات.

أقدم ميتران، بعد فوزه، على حل البرلمان ودعا إلى انتخابات تشريعية جديدة أتت بأغلبية من الاشتراكيين الذين أصبحوا يمثلون وحدهم الأغلبية المطلقة في البرلمان على حساب الأغلبية السابقة، وخاصة على حساب الشيوعيين الذين فقدوا كثيرًا من مواقعهم ومن رصيدهم الشعبي. وكلف ميتران أحد أعضاء حزبه (الحزب الاشتراكي) بيار موروا P.Mauroy تشكيل حكومة يسارية أدخل فيها ٤ وزراء شيوعيين.

بدأ الحكم الجديد في تطبيق ما أعلنه أثناء الحملة الانتخابية من تأميم أهم المنشآت الكبرى ورفع للقوة الشرائية بزيادة الحد الأدنى للأجور وتجميد بعض السلع وتوسيع وتعميق التمثيل العمالي في لجان المنشآت وتدعيم النقابات العمالية، كما أُوقفت بعض الاجراءات التعسفية تجاه العمال المهاجرين دون ان يقع تغيير جوهري في سياسة الهجرة.

أما البطالة فلم تستطع حكومة موروا معالجتها بشكل جذري، إذ عمدت في المرحلة الأولى إلى التخفيف من وطأتها. فاستطاعت، حتى تشرين الثاني ١٩٨٣، عدم تجاوز رقم المليوني عاطل عن العمل، ثم أخذ هذا الرقم يتصاعد حتى بلغ، خلال ١٩٨٤، ٢،٥ مليون عاطل عن العمل. وكذلك لم تستطع حكومة فابيوس، التي خلفت حكومة موروا، في حل هذه المشكلة المزمنة التي كانت من الأسباب الرئيسية في هزيمة اليمين (١٩٨١).

وقد حاول ميتران، إزاء تراجع التأييد الشعبي للحكم الاشتراكي الذي بدا واضحًا في الانتخابات البلدية التي فاز بها تحالف اليمين (آذار ١٩٨٣)، الحد من السياسة اليسارية التي كان ينتهجها موروا. فتخلى عن مشروع أساسي من مشاريع اليسار وهو «إنشاء نظام تعليم علماني موحّد»، وذلك أمام ضغط القوى المحافظة والدينية. إضافة إلى ذلك فقد أخذ الحزب الشيوعي الفرنسي يسجل تراجعًا انتخابيًا كبيرًا بسبب مشاركته في حكومة اشتراكية هي أقرب إلى الوسط منها إلى اليسار، ولذلك فقد أخذ ينتظر الفرصة المناسبة للخروج من الحكم. وقد سنحت له هذه الفرصة حين استقالت حكومة موروا وتم تعيين لوران فابيوس خلفًا له. وقد تميزت حكومة فابيوس بولائها المطلق لشخص ميتران وباتجاهاتها التحديثية وبانفتاحها على القوى الوسطية.

أما السياسة الخارجية، التي هي عادة من «اختصاص» رئيس الجمهورية، فقد شهدت انحيازًا شبه كامل للولايات المتحدة الاميركية، وبرودة في العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، وبتأييد فرنسا لنشر صواريخ «برشينغ» الاميركية في اوروبا (هذا على صعيد علاقات الغرب-الشرق).

أما بالنسبة إلى قضايا اميركا اللاتينية، فقد وقف ميتران موقفًا متناقضًا مع السياسة الاميركية. فأيد حكومة نيكاراغوا الساندينية، ودعا إلى المصالحة الوطنية في السلفادور، وحمل على كل الدول التي تنتهك حقوق الانسان.

وفي الشرق الاوسط، تميزت سياسة ميتران، على الرغم من تعاطفه الشخصي مع اسرائيل، بنوع من الاستمرارية مع التركيز على ضرورة التخفيف من العداء «الفرنسي الرسمي» لاسرائيل الذي درج عليه الزعماء الديغوليون. وقد كان أول رئيس للجمهورية الخامسة يزور اسرائيل. وإضافة إلى ذلك، فقد وقف ضد السياسة الاسرائيلية إزاء الفلسطينيين ولبنان، وأيّد الموقف العراقي في حرب الخليج الأولى واستمر في تزويد الجيش العراقي بالعتاد والسلاح، كما دعم علاقات فرنسا مع دول الخليج العربي. وإزاء دول المغرب العربي، حاول ان يقيم علاقات متوازنة معها، لكن علاقاته ظلت غير مستقرة مع الجزائر، ومضطربة مع ليبيا، خاصة بسبب القضية التشادية.

وبعد تشكيل حكومة لوران فابيوس (المعروف بتعاطفه مع اسرائيل) حاول ميتران طمأنة الدول العربية على استمرارية سياسته بأن أبقى كلود شيسون («صديق العرب») وزيرًا للخارجية. ولكن ذلك لم يستمر طويلاً، إذ استقال شيسون، وحلّ مكانه رولان دوما المعروف بتأييده للقضايا العربية، ولكن بدرجة أقل من شيسون.

في ١٦ آذار ١٩٨٦، فقد الاشتراكيون الأغلبية في الانتخابات النيابية لصالح تحالف الاحزاب اليمينية. فاضطر الرئيس ميتران قبول استقالة فابيوس وتعيين جاك شيراك رئيسًا للحكومة. وبدأت بذلك مرحلة جديدة في الحياة السياسية الفرنسية عرفت باسم «التساكن» أو «التعايش» بين رئيس جمهورية يساري ورئيس حكومة يميني.

في ٧ آب ١٩٨٦، صدرت تشريعات حول «الارهاب» حملت أحكامًا تحدد شروط الاقامة للاجانب. كما صدر قانون حول

الخصخصة Privatisation، وأولى المؤسسات التي انتقلت إلى القطاع الخاص كانت تلفزيون TF1 (٥ شباط ١٩٨٧)، ثم مصرف الشركة العامة (كان مؤممًا منذ ١٩٤٥)...

في ١٧ تموز ١٩٨٧، قطعت العلاقات الدبلوماسية مع ايران. وفي ٩ تشرين الثاني ١٩٨٧، زار الرئيس الصيني لي كسيانيان فرنسا (أول زيارة لرئيس صيني لفرنسا). وفي ٣٠ من الشهر نفسه، دشّن ميتران «معهد العالم العربي» في باريس، وبعد أقل من شهر واحد زار جيبوتي.

في ٢٤ نيسان و٨ ايار ١٩٨٨، جرت انتخابات رئاسية فاز بها فرنسوا ميتران مجددًا ونال ٥٤،٠١٪ من الاصوات ضد منافسه جاك شيراك. طيلة ولايته الاولى (١٩٨١-١٩٨٨) تكلم وصرّح علانية أكثر من ١٧٠٠ مرة، وقام بـ١٥٤ زيارة خارج البلاد: ٦٠ زيارة رسمية إلى ٥٥ بلدًا، و٧٠ رحلة ليوم واحد، و١٨ اجتماعًا للمجالس الاوروبية، وستة اجتماعات قمة.

في ١٠ ايار ١٩٨٨، استقال جاك شيراك من رئاسة الحكومة، وعين ميشال روكار M.Rocard محله، وبعد ٥ أيام، حلّ البرلمان وجرت انتخابات جديدة أكدت فوز اليسار، وفي ١٦ حزيران أعيدت العلاقات الدبلوماسية مع ايران. وفي ٢٩ حزيران، عاد روكار وشكل حكومته الثانية.

في ٩ آذار ١٩٨٩، زار ميتران الجزائر؛ وفي ١٢ و١٩ آذار، جرت انتخابات بلدية. في ٢ ايار، زار عرفات باريس. وفي ١٧ ايار ألغي «قانون باسكوا» حول دخول الاجانب وإقامتهم في فرنسا.

في ١٥ كانون الثاني ١٩٩٠، صدر قانون يحدّد النفقات الانتخابية وينص على ضرورة توضيح مصادر تمويل النشاطات السياسية؛ وفي آب، بدأت فرنسا مشاركتها في العمليات الحربية في الخليج (حتى آذار ١٩٩١).

في ٢٩ كانون الثاني ١٩٩١، سارت مظاهرات منددة بحرب الخليج ومستنكرة اشتراك فرنسا فيها، واستقال وزير الدفاع الفرنسي شفينيمان Chevènement. وفي ١٢ نيسان، صدر نظام جديد خاص بجزيرة كورسيكا.

في ١٥ ايار ١٩٩١، عينت إديث كريسون E.Cresson رئيسة للحكومة (لأول مرة تعين امرأة لهذا المنصب في فرنسا). في ٦ آب، اغتيل في فرنسا شابور بختيار، رئيس وزراء ايران سابقًا.

في ٢ نيسان ١٩٩٢، عين بيار بيريغوفوي P.Bérégovoy رئيسًا للحكومة. وفي ٢٠ ايلول جرى استفتاء على معاهدة ماستريخت (راجع «اوروبا»، ج٣)، ونالت ٥١،٠٤٪ من الاصوات.

في آذار ١٩٩٣، جرت انتخابات تشريعية فاز بها تحالف اليمين، وعين أحد أقطابه، ادوار بالادور E.Balladur رئيسًا للحكومة، فكانت هذه هي المرة الثانية التي تطبق فيها سياسة «التعايش» بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة (تعايش، في الحكم، بين يمين ويسار). وفي ١٧ كانون الاول، زار ياسر عرفات باريس، وكان قد مضى أقل من شهرين من توقيع اتفاق اسرائيلي-فلسطيني.

في ١٥ آب ١٩٩٤، سلّمت السلطات السودانية الياس كارلوس (إيليتش راميريز سانشيز)، «الارهابي الدولي»، للسلطات الفرنسية لمحاكمته بتهمة جريمة شارع ماربوف في باريس التي وقعت في ٢٢ نيسان ١٩٨٢، وأودت بحياة شخص واحد وجرح ٦٣ آخرين. وفي ٨ ايلول، زار باريس الزعيم الصيني زيانغ زيمين. وفي ١٢ ايلول، كرّر ميتران رفضه «تقديم اعتذار باسم فرنسا» عن الجرائم المرتكبة في عهد حكومة فيشي (راجع «بابون قضية» في باب معالم تاريخية). وفي ١٨ ايلول، أعلن الزعيم اليميني المتطرف، لوبن Le Pen، ترشحه للانتخابات الرئاسية. وفي ٤

تشرين الثاني، أعلن جاك شيراك ترشحه ايضًا.

كيف بدا الوضع الداخلي قبل نحو ستة أشهر من الانتخابات الرئاسية، وموعدها أيار ١٩٩٥؟.

عاشت فرنسا، خلال هذه الأشهر، في جو من الفضائح والفوضى السياسية جعل وزير الخارجية ألان جوبيه ينشر مقالاً في صحيفة «لوموند» (ايلول ١٩٩٤) بعنوان «إنذار بعاصفة»، وذلك بعدما قرر قاضيان في مدينة ليون ومدينة رين، هما كوروا وفانرونبيك خوض معركة مكافحة الفساد على الساحة السياسية. وأدت هذه المعركة إلى سجن أحد وزراء إدوارد بالادور الذي كان استقال قبل اسابيع بسبب التحقيق معه في قضية رشوة تتعلق بتمويل حملته الانتخابية، وهو ألان كارينيون. وبعد سجن كارينيون، جاءت استقالة أحد أهم الوزراء في حكومة بالادور، وهو جيرار لونغيه الذي كان وزير الصناعة والبريد والهاتف والتجارة الخارجية، إضافة إلى انه يرأس الحزب الجمهوري المؤيد لبالادور (المرشح للرئاسة)، وكذلك بسبب رشوة.

وتابع القاضيان تحقيقات أخرى ولاحقا قضايا عدة مرتبطة ببعض الشخصيات في حكومة بالادور بينها وزير التعاون ميشال روسان الذي كان من أقرب الشخصيات السياسية لعمدة باريس ورئيس حزب التجمع من اجل الجمهورية جاك شيراك، والذي غيّر ميوله إلى تأييد مكشوف لبالادور؛ ووزراء آخرون أحدهم وزيرة الشباب والرياضة آليو ماري، ووزيرة الشؤون الانسانية لوسيت ميشو شفري، ووزير الدفاع فرنسوا ليوتار.

و لم تقتصر الفضائح على اليمين (خاصة على الجناح الذي يتزعمه رئيس الحكومة إدوار بالادور، الحكومة «المتعايشة» مع الحكم الاشتراكي الذي يرأسه رئيس الجمهورية فرنسوا ميتران)، لكنها انتشرت ايضًا في صفوف اليسار. فرئيس الوزراء الاشتراكي السابق لوران فابيوس واجه تهمة في قضية الدماء الملوثة، والنائب برنار تابي B.Tapie واجه فضائح مالية بسبب عدم تسديد ديونه.

عهد جاك شيراك (١٩٩٥-): في ٧ أيار ١٩٩٥، انتخب جاك شيراك رئيسًا خامسًا للجمهورية الخامسة خلفًا للرئيس الاشتراكي فرنسوا ميتران الذي حكم البلاد لولايتين متعاقبتين استمرتا ١٤ سنة.

وفاز شيراك بنسبة ٥٢،٢٪ من اصوات المقترعين على منافسه الاشتراكي ليونيل جوسبان Lionel Jospin الذي حصل على نسبة ٤٧،٨٪، وبلغت نسبة المقترعين ٧٩،٢٪. وكان شيراك قد ركّز طوال حملته الانتخابية على ضرورة عدم السماح للاشتراكيين بتمديد بقائهم في الكرسي الرئاسي لولاية ثالثة. وبذلك أكمل اليمين الفرنسي سيطرته (ولكن لمدة أقل من سنتين) على كامل مؤسسات الحكم بعد فترة «التعايش» التي فرضها على الرئيس الاشتراكي، ميتران، حصوله على غالبية برلمانية ساحقة في أعقاب الانتخابات الاشتراعية في ١٩٩٣، وتشكيل حكومة برلمانية برئاسة إدوار بالادور الذي ينتمي، مثل شيراك، إلى «حزب التجمع من أجل الجمهورية» والذي حصل في الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية (٢٣ نيسان ١٩٩٥) على نحو ١٨،٥٪ من الاصوات، في حين حصل زعيم «الجبهة الوطنية» اليميني المتطرف لو بان على ١٥،٥٪.

وفي ١٨ ايار (١٩٩٥)، شكل ألان جوبيه حكومة جديدة بعد أقل من ٢٤ ساعة من تكليفه، تولى فيها هرفي دو شاريت حقيبة الخارجية، وشارل ميون الدفاع وجان لويس دوبريه الداخلية؛ وتميزت بأنها ضمت ١٢ امرأة، وهو رقم قياسي في تاريخ الحكومات الفرنسية. وقد تقاسم الحقائب الديغوليون (الحزب الذي يترأسه شيراك، «التجمع من أجل الجمهورية»)، وحزب الرئيس فاليري جيسكار ديستان، وهو «الاتحاد من اجل الديمقراطية».

العرب وفوز جاك شيراك الديغولي (مناقشة):

لقد بدا واضحًا ان العرب، على اختلاف مشاربهم السياسية، كانوا يتمنون فوز شيراك، وقد عبّروا فعلاً عن ترحيبهم وفرحهم بهذا الفوز. ذلك أنهم ما برحوا يظنون ان الاشتراكية في فرنسا ترمز إلى «الأطلسية» وإلى «حرب الجزائر» و«حرب السويس» و«الاستعمار» و«دعم اسرائيل» بلا شروط وتزويدها بالمفاعلات والخبرات النووية... في حين ان الديغولية ترمز، بالمقابل، إلى اتفاقيات إيفيان ونهاية حرب الجزائر، وإلى استقلال دول شمالي افريقيا، وإلى موقف متوازن في الصراع العربي-الاسرائيلي...

لكن أمورًا كثيرة تطورت أو تبدلت ويجب الانتباه إليها. فالديغولية الجديدة التي يعبّر عنها جاك شيراك تختلف اختلافًا كبيرًا عن ديغولية شارل ديغول. فالجنرال الراحل كان يدافع عن دور قوي للدولة في المجتمع وعن تدخل الدولة في الاقتصاد، وكان يتبع سياسة تأميمات واسعة في حين يدافع جاك شيراك عن اتجاه ليبرالي في المجتمع وفي الاقتصاد، وعن دور أقل أهمية للدولة في المجال الاقتصادي، وقد بادر في ١٩٨٦ إلى خصخصة بعض ما كان الجنرال قد أممه قبل حوالي نصف قرن، كما واصل الديغولي إدوار بالادور هذه المهمة ابتداء من ١٩٩٣، وأعلن شيراك انه سيستكملها عندما ينتخب رئيسًا.

في اوروبا كان ديغول يطمح إلى صيغة فدرالية تمتد من بحر الأورال حتى المحيط الأطلسي، وعمل طويلاً كي تظل بريطانيا على أبواب المشروع الاوروبي. لكن عصر ديغول هو غير عصر شيراك، فالاتحاد الاوروبي أصبح مجالاً اقتصاديًا يتمحور حول قطب الماني اقتصادي عملاق لا تستطيع فرنسا إزاءه ان تعدّل الشيء الكثير. ولو عاد ديغول لأصيب بذعر شديد لدى قراءة المقترحات الاوروبية لخليفته جاك شيراك.

يبقى ان ديغول كان على الدوام حريصًا على تجميع الفرنسيين المتنابذين حول شخصه وكان قادرًا بفعل شخصيته التاريخية على تحقيق الوحدة الوطنية. أما شيراك فإنه يجمع من حوله الخصومات ويحتاج إلى معجزات حقيقية لضمان عدم انفجارها. ولعل الدليل الأبرز على ذلك أن أحفاد ديغول أو أحفاد أعوانه السابقين ينقسمون بين مؤيد للرئيس المنتخب شيراك وبين خصم ينكر عليه حق وراثة التركة الديغولية.

أما العرب الذين يراهنون على سياسة خارجية فرنسية شبيهة بالسياسة التي كان يعتمدها الجنرال ديغول فإن انتظارهم لن يطول لمعرفة مصير رهاناتهم. ذلك ان الرئيس شيراك وعد بانتهاج سياسة خارجية عربية ليست مختلفة اختلافًا جذريًا عن السياسة الخارجية التي رسم خطوطها العريضة الرئيس فرنسوا ميتران ونفذتها حكومة بالادور، علمًا بأن هذا الأخير كان يحكم بإسم الأغلبية الديغولية-الليبرالية المؤتلفة في برلمان انتخابات ١٩٩٣.

ولعل ما يؤكد غياب الاختلاف السياسي الخارجي هذا هو استبعاد السياسة الفرنسية الخارجية عن الجدال الانتخابي-باستثناء المشروع الاوروبي-ولم يكن لدى العرب سوى الشعور بالاحباط عندما تبين ان المرشحين، الاشتراكي (جوسبان) والديغولي (شيراك) قد أظهرا اتفاقًا تامًا حول السياسة الخارجية في مناظرتهما المتلفزة قبل ايام من الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية (ايار ١٩٩٥).

ففي الموضوع اللبناني، ركّز شيراك على العلاقات المميزة-بين فرنسا ولبنان، لكن المبادرات الفرنسية لن تتجاوز اتفاقية «الطائف».

وفي موضوع الصراع العربي-الاسرائيلي، كان شيراك واضحًا بأن سياسته «الديغولية» ستنطلق من اتفاقي «أوسلو والقاهرة». وكان قد أكد، في برنامجه الانتخابي، على تاريخية هذين الاتفاقين، واعتبر ان السلام بين العرب واسرائيل يحتاج إلى جهود دولية.

وبالنسبة إلى الجزائر، عبر برنامج شيراك الانتخابي عن تصور للازمة الجزائرية يقول بـ«ضرورة ان يستعيد الشعب الجزائري هويته وان يعبّىء قواه السياسية والاجتماعية للخروج من دوامة العنف»، وشدد على ان فرنسا «لن تتدخل في الازمة الجزائرية».

تبقى قضية العراق المحكومة بقرارات دولية شاركت فرنسا باقتراحها واقترعت عليها. ولذلك فقد ظهر ان شيراك الديغولي سيواصل ما بدأه ميتران الاشتراكي على هذا الصعيد. فكلاهما يدافع عن مصالح فرنسية مرشحة للانطلاق بقوة في العراق مع لحظة تحرره من العقوبات الدولية.

«يمكن القول باختصار شديد ان العرب الذين عبّروا عن ارتياحهم لانتخاب جاك شيراك محقون في ذلك

باعتبار انه من المفيد ان يكون للعرب أصدقاء بدلاً من الاعداء، لكن الذهاب أبعد من ذلك يضر بالقضايا العربية خصوصًا عندما يتوهم بعض العرب ان سياسة فرنسا المقبلة تجاههم تنطوي على معجزات أكيدة.

«أما العرب المهاجرون في فرنسا فإنهم يدركون ان قوانين الديغولي شارل باسكوا (وزير الداخلية) حول الهجرة والمهاجرين وحول الجنسية ستظل قائمة وان اياماً صعبة تنتظرهم. وإذا ما أريد اختصار سياسة شيراك حيال العرب فيمكن القول إنها في الخارج سياسة ميترانية مع إضافات طفيفة واختلاف في الاسلوب. وفي الداخل تشديد حيال الهجرة والمهاجرين يتصاعد بفعل ضغط ١٥٪ من الفرنسيين الذين اقترعوا لصالح اليمين المتطرف ممثلاً بـ جان ماري لو بن وفيليب دوفيلييه» («الوسط»، العدد ١٧٢، ١٥ ايار ١٩٩٥، ص٣١-٣٢).

أهم أحداث ١٩٩٥-١٩٩٨ من عهد

شيراك: من المواقف اللافتة التي سارع جاك شيراك إلى اتخاذها (تموز ١٩٩٥) إقراره بمسؤولية فرنسا عن الجرائم التي ارتكبت في عهد بيتان، فخرج، بذلك، والمرة الأولى، عن إجماع الوسط السياسي الفرنسي على مدى أكثر من ٣٥ عامًا حول إدانة النازية وحصر مسؤولية الجرائم التي ارتكبت بحق اليهود في فرنسا برموز حكومة فيشي. أما خلفه، الرئيس فرنسوا ميتران، فكان متمسكًا بموقف مفاده ان الجمهورية الفرنسية ليست مسؤولة عن جرائم ارتكبت في عهد بيتان المتواطىء مع النازية، وليس عليها الاعتذار بالنيابة عنه (راجع «بابون، قضية» في باب المعالم التاريخية).

في ١٩-٢٠ تموز ١٩٩٥، زار شيراك المغرب، ووصفت زيارته بأنها شديدة الأهمية كونها كرّست القطيعة النهائية مع العهد الاشتراكي للرئيس ميتران، وفتحت آفاقًا جديدة للتعاون بين البلدين، واعتبرت مصادر رئاسية فرنسية ان المملكة هي المحطة الرئيسية في الشراكة الاوروبية-المغاربية وانها السد في وجه موجات التطرف الاسلامي.

في ليلة ٥-٦ ايلول ١٩٩٥، أجرت فرنسا تجربة نووية في جنوبي المحيط الهادىء مثيرة بذلك ردود فعل عالمية عنيفة وصفها رئيس الوزراء الفرنسي ألان جوبيه بأنها هستيرية. وجاءت التجربة في إطار سلسلة تجارب أعلنت فرنسا انها تعتزم إجراءها.

في ١٠ تشرين الاول ١٩٩٥، نفذ أكثر من ٥ ملايين من موظفي القطاع العام اضرابًا تخللته تظاهرات حاشدة في باريس وغالبية المدن الفرنسية. وللمرة الأولى، منذ عشر سنوات، اتحدت النقابات الفرنسية التي تمثل حوالي ٨ ملايين عامل في الدعوة إلى هذا الاضراب، وذلك احتجاجًا على قرار تجميد الأجور في القطاع العام للسنة ١٩٩٦، اعتبرته الحكومة ضروريًا في فترة تقضي بخفض الانفاق وتكريس الجهود لتسوية مشاكل تستدعي الاولوية في المعالجة قبل تحريك سوق العمل سعيًا إلى خفض البطالة التي تطال ١٢٪ من اليد العاملة وخفض العجز في الموازنة العامة. وتجدد الاضراب، والتظاهرات، بمشاركة الطلاب، في تشرين الثاني وكانون الاول (١٩٩٥).

في ٩ تشرين الثاني ١٩٩٥، أحيت فرنسا الذكرى الخامسة والعشرين لغياب الجنرال شارل ديغول، وشهدت كل المناطق الفرنسية احتفالات تكريم في ذكرى وفاته، توجت بزيارة الرئيس جاك شيراك وكبار المسؤولين لضريحه في كولومبي-لي-دو-زغليز، وباحتفال رسمي في ساحة الأنفاليد.

في أول شباط ١٩٩٦، زار شيراك الولايات المتحدة، وتباحث مع الرئيس الاميركي كلينتون. وعلى هامش الزيارة أكد مصدر فرنسي ان لدى فرنسا شكوكًا إزاء الموقف الاميركي الحقيقي من القرار ٩٨٦ بشأن العراق. وفي ٤ نيسان، زار شيراك بيروت حيث ربط استعادة لبنان سيادته على كل اراضيه بالسلام العادل والدائم وفقًا لقرارات الأمم المتحدة، كما ربط انسحاب القوات السورية من لبنان بالاستتباب التام للسلام وبالانسحاب الاسرائيلي الكامل، كما أعلن عن رغبة فرنسا في ان تكون موجودة في المنطقة. ومن بيروت انتقل شيراك إلى القاهرة (٦ نيسان ١٩٩٦) حيث عقد جلسة محادثات مع الرئيس حسني مبارك. وكانت هذه زيارته الثانية إلى مصر خلال شهر واحد، إذ شارك في قمة «صانعي السلام» التي عقدت في شرم الشيخ في ٣ آذار ١٩٩٦.

في ٢١ نيسان ١٩٩٧، حلّ الرئيس شيراك البرلمان ودعا إلى انتخابات مبكرة جرت في ايار، وجاءت نتائجها فوزًا للاشتراكيين، ووصفت بأنها الأسوأ في تاريخ اليمين الفرنسي، واضطر شيراك تكليف الزعيم الاشتراكي ليونيل جوسبان تأليف الحكومة (سياسة «تعايش» من جديد بين اليمين واليسار في الحكم الفرنسي) التي ضمت ١٤ وزيرًا ووزيرين مفوضين و١٠ أمناء سر للدولة من بينهم ٨ نساء وثلاثة شيوعيين وممثل عن كل من أنصار البيئة (الخضر) وعن «حركة المواطن» والحزب الراديكالي الاشتراكي. واستبعد جوسبان عن فريقه الشخصيات الاشتراكية التي تنتمي إلى الجيل الاول الذي واكب الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران أمثال جاك لانغ.

في ٨ تشرين الاول ١٩٩٧، بدأت محاكمة موريس بابون (مولود ١٩١٠) أمام المحكمة الجنائية في لا جيروند (جنوب غربي فرنسا) بتهمة التواطؤ في جرائم بحق الانسانية أدت إلى مقتل مئات اليهود في عهد حكومة المارشال بيتان (راجع باب «معالم تاريخية»).

في ٢٥ تشرين الاول ١٩٩٧، قام شيراك بزيارة رسمية إلى موسكو، وبحث مع الرئيس الروسي بوريس يلتسن في العلاقات الثنائية والقضايا الدولية والاقليمية ومنها مشكلة الشرق الاوسط. وكانت قد توافرت أجواء ممتازة لتطوير العلاقات بين البلدين بعد موافقة موسكو على التنازل عن «ذهب العائلة المالكة الروسية» الذي نقل أثناء وبعد الحرب العالمية الاولى إلى اوروبا، وموافقة باريس، في المقابل، على خفض المبلغ الذي تطالب به على سنوات الائتمان التي اشتراها فرنسيون من الحكومة القيصرية قبل ثورة ١٩١٧ البولشفية. وإثر تسوية هذه المشاكل دعمت فرنسا طلب روسيا الانتماء إلى نادي باريس للدول الدائنة.

في ١٦ كانون الاول ١٩٩٧، زار شيراك دولة الامارات العربية المتحدة، وبعد محادثاته مع رئيس هذه الدولة الشيخ زايد وكبار المسؤولين، أعلن عن توقيع صفقة طائرات «ميراج ٢٠٠٠-٩».

في تموز ١٩٩٨، استقبل شيراك الرئيس السوري حافظ الأسد الذي قام بزيارة رسمية لباريس وُصفت بأنها زيارة «الشراكة الاستراتيجية» (قبل غيابه، كان الاتحاد السوفياتي هو «الشريك الاستراتيجي لسورية») تتطلع الدولتان إلى تحقيقها. فسورية تحتاج إلى شريك دولي يمكنه مساندتها في الغطاء الاقليمي الذي تتحرك فيه، وفرنسا تحتاج إلى قوة اقليمية متوسطة الحجم كسورية تسمح لها بلعب دور أكبر في الشرق الاوسط وحوض البحر المتوسط.

في ٢٣ آب ١٩٩٨، زار وزير الخارجية الفرنسي هوبير فيدرين ايران وتحادث مع نظيره الايراني كمال خرازي، والتقى الرئيس الايراني محمد خاتمي وسلّمه رسالة خطية من الرئيس جاك شيراك تضمنت دعوة رسمية لزيارة باريس.

في ٣٠ ايلول ١٩٩٨، خصّ المستشار الالماني المنتخب (خلفًا للمستشار هلموت كول) غيرهارد شرودر باريس بأول زيارة له إلى الخارج،

وأجرى فيها محادثات مطولة مع الرئيس شيراك، حرصًا منه على تأكيد استمرارية وثبات المحور الفرنسي-الالماني المعتبر بمثابة المحرّك لعملية بناء الوحدة الاوروبية. وفي أول كانون الاول ١٩٩٨، اختتمت قمة فرنسية-المانية في بوتسدام (المانيا) اعمالها بتعهد مشترك بتحقيق الاصلاحات المطلوبة في الاتحاد الاوروبي خلال رئاسة المانيا للدورة المقبلة للاتحاد في النصف الاول من السنة المقبلة (١٩٩٩).

وبعد يومين من قمة بوتسدام، عقدت قمة فرنسية-بريطانية (في بلدة سان مالو الفرنسية ٣ كانون الاول ١٩٩٨) بين شيراك ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير، وحضرها رئيس الحكومة الفرنسية ليونيل جوسبان، انتهت ببيان مشترك ينص على العمل للتوصل إلى سياسة خارجية دفاعية اوروبية مشتركة، من خلال دعم القدرات العسكرية، للتدخل في الازمات الدولية.

في الساعة صفر من ليل ٣١ كانون الاول ١٩٩٨ الاول من كانون الثاني ١٩٩٩، أطلق «الأورو»، العملة الموحدة للاتحاد الاوروبي، وهنأ شيراك الفرنسيين خصوصًا والاوروبيين عمومًا بالعملة الجديدة معتبرًا إياها فاتحة عهد من التقدم. وفي ٧ كانون الثاني ١٩٩٩، دعا، لدى تقبله التهاني من الدبلوماسيين في مناسبة السنة الجديدة إلى «إجراء مشاورات بين الدول الصناعية السبع الكبرى (فرنسا، الولايات المتحدة، اليابان، المانيا، بريطانيا، كندا وايطاليا) لتقليص تقلبات الأسعار بين الدولار والأورو والين»؛ وأعلن اتخاذ «مبادرة فرنسية» في هذا الاتجاه قريبًا (راجع «الأورو الأوروبي» في باب معالم تاريخية).

وفي المناسبة نفسها (٧ كانون الثاني ١٩٩٩)، قال شيراك «إن الاسرائيليين والفلسطينيين وافقوا في مدريد كما في أوسلو وواي بلانتايشن، على الضرورة التي لا مفر منها لتنظيم التجاور بين الشعبين (...) لا سبيل لضمان الأمن للجميع وترسيخ السلام نهائيًا في القلوب إلا باحترام دقيق للتعهدات». وأكد مجددًا ان فرنسا ترى أن «المبدأ الأساسي المتمثل في الارض مقابل السلام يقود بصورة طبيعية إلى إنشاء دولة فلسطينية عندما يحين الوقت». وأبرز وجوب اعتماد هذا المبدأ اعتبارًا من السنة الجارية «للبحث عن اتفاق بين اسرائيل وسورية ولبنان»، مبديًا استعداد فرنسا لـ«تقديم مساعدتها حتى ميدانيًا».

الرؤساء الفرنسيون
منذ الجمهورية الثالثة حتى اليوم

الجمهورية الثالثة

١- تيير، لويس أدولف Thièrs,L.A. (١٨٧١-١٨٧٣): سياسي وصحافي ومؤرخ وأول رئيس للجمهورية الثالثة. ولد في مرسيليا سنة ١٧٩٧، وتوفي في سان جرمان-أن-لاي سنة ١٨٧٧. عمل في المحاماة، ثم جاء إلى باريس (١٨٢١) حيث اختلط بالاوساط الليبرالية، وعمل صحافيًا ونشر، بين ١٨٢٣ و١٨٢٧ كتابه «تاريخ الثورة». أسس، مع كاريل ومينيه، جريدة المعارضة «لو ناسيونال» (كانون الثاني ١٨٣٠)، حيث ظهرت معارضته للملك شارل العاشر مطالبًا بملكية دستورية على النمط الانكليزي. لعب دورًا مهمًا في ثورة ١٨٣٠، وأصبح «مستشار الدولة» ونائبًا عن إكس Aix (تشرين الاول ١٨٣٠)، وسكرتير عام لوزارة المالية في حكومة لافيت Laffite، ووزير الداخلية (١٨٣٢)، ثم وزير الزراعة والتجارة (١٨٣٤)، ثم وزير الداخلية والخارجية (١٨٣٤-١٨٣٦)، وقمع بقوة حركة المعارضة الملكية، وكذلك الاضطرابات التي قام بها الجمهوريون في ١٨٣٤. عارض استنكاف الملك لويس فيليب التدخل في الشؤون الاسبانية فاستقال تيير في ١٨٣٦. أصبح رئيس الحكومة ووزير الخارجية في ١٨٤٠، وكان مناصرًا قويًا لسياسة دعم محمد علي ضد تركيا، وبعد معاهدة لندن (١٨٤٠) قاد فرنسا إلى شفير حرب ضد بريطانيا، لكنه أجبر على الاستقالة وعكف على وضع كتابه «تاريخ القنصلية والامبراطورية» مع احتفاظه بمقعده النيابي داخل صفوف المعارضة التي كانت تشكل «وسط اليسار» والتي ساهمت في إسقاط حكومة غيزو Guizot سنة ١٨٤٨. وفي ٢٣ شباط ١٨٤٨، استدعاه الملك لويس فيليب لتشكيل حكومة جديدة، لكن بعد فوات الأوان. تحالف تيير مع الحكومة المؤقتة، وانتخب نائبًا وظل يقترع إلى جانب اليمين المحافظ ضد الاشتراكيين. دعم ترشيح لويس نابوليون للرئاسة، لكنه عارض قيام نظام الامبراطورية الثانية. فألقي القبض عليه، بعد انقلاب ٢ كانون الاول ١٨٥١، ونفي إلى سويسرا. عاد إلى فرنسا في ١٨٥٢ معتكفًا عن العمل السياسي حتى ١٨٦٣، حيث استأنف نشاطه وتزعم المعارضة الليبرالية، وتميزت خطاباته في الجمعية العامة بالتركيز على «الحريات الضرورية» (الفردية، الانتخابية، الصحافية) وبمعارضته لسياسة الامبراطور الخارجية. بعد معركة سيدان واستسلام نابوليون الثالث، انتدبه جول فافر J.Favre مبعوثًا في العواصم الاوروبية للدفاع عن قضية فرنسا (ايلول-تشرين الاول ١٨٧٠). ولما لم يوفق في هذه الجولة، كُلف التفاوض مع بيسمارك في فرساي (تشرين الثاني ١٨٧٠). انتخب نائبًا في الجمعية الوطنية التي عقدت اجتماعاتها، بدءًا من ١٢ شباط ١٨٧١، في بوردو، ثم عين رئيسًا للسلطة التنفيذية للجمهورية في ١٧ شباط (١٨٧١)، وشكل حكومة اتحاد وطني اختارت فرساي مقرًا لها. وقع، مع بيسمارك، على مقدمات معاهدة السلام (٢٨ شباط) التي حصل تيير، بموجبها، على تخفيض قيمة تعويضات الحرب المتوجبة على فرنسا لبروسيا، وعلى الاحتفاظ بمنطقة بلفور Belfort لفرنسا، لكنه خضع لشروط بروسية كثيرة أذلّت الفرنسيين، خاصة الباريسيين، وضاعفت من غضبهم، فضلاً عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي والعسكري الذي كان ينذر بكارثة وطنية عامة. ولما حاول تيير، في ١٨ آذار ١٨٧١، استعادة قطع المدفعية المرابضة في بلفيل Belleville ومونمارتر Montmartre، انتفض الباريسيون في حركة سُميت «كومونة باريس» (راجع معالم تاريخية). وقرر تيير مغادرة باريس (٢٥ آذار)، ووقع معاهدة فرنكفورت مع بروسيا (١٠ ايار)، وبعد ايام قليلة، قمع بقوة وبعنف الكومونة (٢٢-٢٨ ايار، «الاسبوع الدموي»)، وانتخب بعدها رئيسًا للجمهورية. فحاول النهوض بفرنسا، وإعادة تنظيم الشؤون المالية والجيش (البدء بالخدمة العسكرية الاجبارية لمدة خمس سنوات). أقالته الاغلبية المحافظة في الجمعية العامة عن الرئاسة في ٢٤ ايار ١٨٧٣، وحل محله مكماهون. أعيد انتخابه نائبًا وقاد المعارضة في الجمعية حتى وفاته (١٨٧٧).

٢- ماك-ماهون Mac-Mahon (١٨٧٣-١٨٧٩): هو الكونت إدمي باتريس موريس. مارشال ورجل دولة. ولد في سولي Sully ١٨٠٨ وتوفي في لواري Loiret ١٨٩٨. سليل عائلة ايرلندية الأصل. شارك في الحملات الفرنسية الاولى على الجزائر، واستقال أثناء ثورة ١٨٣٠. عاد إلى الجيش وحقق شهرة في الحملة على ايطاليا (٤ حزيران ١٨٥٩) عقب استيلائه على برج ماجنتا، فمُنح عصا المارشالية ولقب دوق ماجنتا، ثم عُين حاكمًا عامًا على الجزائر (١٨٦٤-١٨٧٠). كان على

رأس جيش الرين الأول في بداية الحرب الفرنسية-الالمانية (١٨٧٠-١٨٧١)، فهزمه البروسيون في معركة ويسمبورغ ومعركة فروشويلر، وحاصروه، وبقي يقاوم إلى أن جُرح وأُسر. وبعد إطلاق سراحه، عينه تيير قائدًا لجيش فرساي، ونال ثقة تيير والمحافظين في الجمعية العامة عندما توصل إلى قمع كومونة باريس (آذار-ايار ١٨٧١). بعد سقوط تيير، وفشل محاولة إعادة الملكية، انتخب ماك-ماهون رئيسًا للجمهورية لولاية سبع سنوات. اختار معظم وزرائه من المحافظين والملكيين الذين دعموا وصوله إلى الرئاسة. لكن انتخابات شباط ١٨٧٦ جاءت بأغلبية جمهورية، فأخذ ماك-ماهون يتدخل في الحياة البرلمانية، فأقال ج.سيمون وعين مكانه دوق بروغليا، وأعلن حل مجلس النواب. وأعادت انتخابات تشرين الاول ١٨٧٧ الأغلبية الجمهورية إلى البرلمان، فما كان على ماك-ماهون «إلا ان يطيع أو يستقيل» بحسب تعبير غامبيتا. وقبيل انتهاء ولايته قدم ماك-ماهون استقالته، خاصة وان انتخابات مجلس الشيوخ جاءت ايضًا لمصلحة الجمهوريين.

٣- غريفي، جول .Grévy,J (١٨٧٩-١٨٨٧): سياسي. ولد في ١٨٠٧ وتوفي في ١٨٩١. محام وذو ميول جمهورية. عين مفوض الجمهورية الثانية في ١٨٤٨، وانتخب عضوًا في الجمعية التأسيسية في نيسان ١٨٤٨، ثم نائبًا في الجمعية التشريعية (ايار ١٨٤٨). وقف إلى جانب اليسار، ودافع عن حرية الصحافة وعارض الحملة الفرنسية على روما، وانسحب من الحياة السياسية بعد انقلاب ٢ كانون الاول ١٨٥١. عاد وانتخب نائبًا في ١٨٦٨، وعارض إعلان فرنسا الحرب على المانيا في ١٨٧٠. وقف إلى جانب الجمهوريين المعتدلين في أعقاب سقوط الامبراطورية الثانية (٤ ايلول ١٨٧٠). انتخب نائبًا في الجمعية العامة عن بوردو في شباط ١٨٧١، ثم نائبًا في مجلس النواب في ١٨٧٦. انتخب رئيسًا للجمهورية بعد ماك-ماهون، وحاول انتهاج سياسة معادية للقومية المتطرفة وللسياسة التوسعية الاستعمارية. أبعد عن السلطة بعض المشاهير السياسيين مثل ليون غامبيتا وجول فري. واضطرته فضيحة الاتجار بالأوسمة العسكرية التي كان صهره، ويلسون، متورطًا فيها، على الاستقالة في ١٨٨٧.

٤- كارنو، سادي Carnot,Sadi (١٨٨٧-١٨٩٤): ماري فرنسوا سادي كارنو، رجل دولة فرنسي ورابع رئيس للجمهورية الثالثة. ولد في ليموج في ١٨٣٧ وتوفي في ليون ١٨٩٤. عين مديرًا بعد سقوط الامبراطورية ثم انتخب نائبًا جمهوريًا في الجمعية الوطنية (١٨٧١). اصبح وزيرًا لمرتين ١٨٧٩-١٨٨٠ و١٨٨٥-١٨٨٦. وانتخب رئيسًا للجمهورية في ١٨٨٧. تميزت ولايته بالاضطراب السياسي العام الذي أحدثه مناصرو الجنرال بولانجيه، وبالتحاق الكثير من الكاثوليك بالنظام الجمهوري (١٨٩٠)، وبفضيحة باناما (١٨٩٢). كان رئيس الجمعية، كاسيمير-بيرييه، يعمل على تمرير قوانين تهدف إلى قمع الحركة النقابية والفوضوية عندما اغتال احد الفوضويين، ويدعى كازيريو، رئيس الجمهورية كارنو أثناء معرض مدينة ليون.

٥- كاسيمير-بيرييه، جان Casimir-Périer,J. (١٨٩٤-١٨٩٥): ولد في باريس في ١٨٤٧، وتوفي في ١٩٠٧. بدأ نشاطه السياسي بعد سقوط الامبراطورية الثانية، وانتخب نائبًا في ١٨٧٦، وعين مساعد سكرتير الدولة لشؤون الحرب في ١٨٨٣، وما لبث ان استقال من هذا المنصب على أثر صدور مرسوم يقضي بنزع الرتب العسكرية التي كانت تمنح للامراء من أسرة «أورليان» الملكية (١٨٨٦). كان رئيس «المجلس» (البرلمان)، وساهم بهذه الصفة في قمع الحركات العمالية والفوضوية بتمريره القوانين الموضوعة لهذا الهدف (خمس سنوات سجن لكل تحريض على القتل، على السرقة، على الحريق، وإدانة بحق كل من يشيع دعاية فوضوية). انتخب رئيسًا للجمهورية إثر اغتيال كارنو (حزيران ١٨٩٤). كان مالكًا لمناجم أنزن Anzin، وانتهج سياسة محافظة، ما جعل الاشتراكيين، الذين يتزعمهم جان جوريس على وجه الخصوص، يوجهون إليه معارضة عنيفة، فاستقال في كانون الثاني ١٨٩٥.

٦- فور، فيليكس .Faure,F (١٨٩٥-١٨٩٩): ولد في باريس في ١٨٤١، وتوفي في ١٨٩٩. بعد ان حقق ثروة ضخمة في تجارة الجلد في مدينة هافر، انتخب نائبًا بصفته جمهوريًا معتدلاً (١٨٨١)، ثم عين وزيرًا للمستعمرات، ثم للبحرية (١٨٨٣-١٨٨٥). وفي كانون الثاني ١٨٩٥، انتخب رئيسًا للجمهورية بدعم من ائتلاف بين الملكيين والمعتدلين. تميزت ولايته بتقوية التحالف مع روسيا (استقبل القيصر نقولا الثاني في باريس في ١٨٩٦، وزار كرونشتات في ١٨٩٧)، وباستعمار فرنسا لمدغشقر، وبصعوبات دبلوماسية مع بريطانيا، وبمسألة إعادة النظر بقضية دريفوس (راجع معالم تاريخية) التي أظهر حيالها موقفًا عدائيًا. موته الفجائي و«في ظروف غامضة» أعقبته اضطرابات سياسية.

٧- لوبي، اميل .Loubet,E (١٨٩٩-١٩٠٦): ولد في ١٨٣٨ وتوفي في ١٩٢٩. نائب جمهوري معتدل بين ١٨٧٦ و١٨٨٥، وعضو مجلس الشيوخ بين ١٨٨٥ و١٨٩٩، ورئيس هذا المجلس في ١٨٩٦. وزير الأشغال العامة ١٨٨٧-١٨٨٨، ثم وزير الداخلية ١٨٩٢-١٨٩٣. انتخب رئيسًا للجمهورية بعد موت الرئيس فيليكس فور. على الرغم من الحركات المعادية للضابط دريفوس ولقضيته (راجع معالم تاريخية)، أصدر حكمًا ببراءته، وتميزت ولايته باتجاهات وإجراءات حكومته المناهضة للإكليريكية، وبدبلوماسية نشطة قرّبت ما بين فرنسا وروسيا وبريطانيا وايطاليا.

٨- فاليير، أرمان .Fallières,A (١٩٠٦-١٩١٣): ولد في ١٨٤١ وتوفي في ١٩٣١. نائب عن اليسار الجمهوري في ١٨٧٦، ورئيس المجلس النيابي في ١٨٨٣. عين عدة مرات وزيرًا بين ١٨٨٢ و١٨٩٢. رئيس مجلس الشيوخ في ١٨٩٩. انتخب رئيسًا للجمهورية بصفته مرشح اليسار، لكن دوره كان مغيبًا إلى حد كبير.

٩- بوانكاري، ريمون .Poincaré,R (١٩١٣-١٩٢٠): ولد في بار-لو-دوك ١٨٦٠، وتوفي في باريس ١٩٣٤. كان محاميًا لامعًا. ظل ينتخب نائبًا من ١٨٨٧ إلى ١٩٠٣. عضو مجلس الشيوخ بين ١٩٠٣ و١٩١٣. وزير المعارف العامة ١٨٩٣-١٨٩٤، والمالية ١٨٩٤-١٨٩٦، وتميز بسياسته المعتدلة. رئيس مجلس النواب ووزير الخارجية (كانون الثاني ١٩١٢-كانون الثاني ١٩١٣). تبنى سياسة حازمة إزاء المانيا، وسعى إلى توثيق روابط فرنسا مع بريطانيا وروسيا (التي زارها للمرة الأولى في ١٩١٢). انتخب رئيسًا للجمهورية، وانتهج سياسة خارجية هي أقرب إلى اليمين، وساهم في تمرير القانون العسكري (خدمة ٣ سنوات) الذي لم يلق دعمًا شعبيًا، ما جعل اليسار يفوز في انتخابات ١٩١٤ الاشتراعية. فكلّف الزعيم الجمهوري الاشتراكي، فيفياني Viviani، تأليف الحكومة، واصطحبه بزيارة لروسيا (تموز ١٩١٤). وعندما وجهت النمسا-هنغاريا إنذارها لصربيا (٣٠ تموز ١٩١٤)، طمأن بوانكاري روسيا حول دعم



بوانكاري مغادراً الاليزيه بعد تشكيله لحكومته (تموز ١٩٢٦).

فرنسا لها، ما جعل روسيا تعلن الاستنفار العام. ونتيجة لهذا الموقف لقبه خصومه باسم «بوانكاري-الحرب». وما إن اندلعت الحرب حتى بدأ بوانكاري نشاطه الدبلوماسي الاوروبي جاعلاً من نفسه بطل «الاتحاد المقدس» (الدول الاوروبية المتحالفة ضد المانيا والنمسا-هنغاريا). وجاءت مصاعب الحرب، العسكرية والسياسية، وطول أمدها، لتجعل بوانكاري مضطرًا إلى تكليف كليمنصو رئاسة الحكومة (تشرين الثاني ١٩١٧) في محاولة لاعادة تجليس الاوضاع. بعد انتهاء ولايته، أعيد انتخابه عضوًا في مجلس الشيوخ، وعين رئيسًا للجنة التعويضات (شباط-ايار ١٩٢٠). ترأس البرلمان بعد سقوط بريان، ووزيرًا للخارجية في الوقت نفسه. من أنصار التطبيق الدقيق

والحرفي لمعاهدة فرساي، ولذلك دعم احتلال فرنسا لمنطقة الروهر (١٩٢٣) بسبب تأخر المانيا عن دفع ما عليها من تعويضات. لكن معارضة بريطانيا لهذا الاجراء الفرنسي، والصعوبات المالية الداخلية، جعلته في الأخير يقبل بخطة «داوس» Dawes (ممثل الولايات المتحدة في لجنة التعويضات). بعد نجاح تحالف اليسار في انتخابات ١٩٢٤، قدم بوانكاري استقالته. لكن الأزمة المالية أعادته إلى السلطة في ١٩٢٦، فشكل حكومة اتحاد وطني (ضمت الراديكاليين، وغيّبت الاشتراكيين) من أعضائها بارتو، بريان، هرّيو... وأطلقت يده في المسائل المالية، فحكم بموجب مراسيم اشتراعية. وبعد استقالة الراديكاليين من الحكومة (مؤتمر أنجير، ١٩٢٨)، زاد بوانكاري من اعتماده على الوسط وعلى اليمين. وقع مريضًا، وقدم استقالته في ١٩٢٩. كتب مذكراته بعنوان «في خدمة فرنسا» (١٩٢٦-١٩٣٣).

١٠- ديشانيل، بول Deschanel,P. (١٩٢٠): ولد في ١٨٥٥، وتوفي في باريس ١٩٢٢. انتخب نائبًا في المجلس النيابي في ١٨٨٥، وأصبح رئيسًا لهذا المجلس في ١٨٩٨-١٩٠٢ و١٩١٢-١٩٢٠. انتخبته «الكتلة الوطنية» رئيسًا للجمهورية ضد منافسه كليمنصو (١٨ شباط ١٩٢٠). لكنه، ولأسباب صحية، قدم استقالته في ايلول ١٩٢٠.

١١- ميلران، ألكسندر Millerand,A. (١٩٢٠-١٩٢٤): ولد في باريس ١٨٥٩، وتوفي في فرساي ١٩٤٣. عاون كليمنصو في تحرير جريدة «جوستيس» (العدالة). انتخب نائبًا عن الراديكاليين ١٨٨٥-١٨٨٩، ثم أخذ يميل إلى الاشتراكيين ويدعم الاتجاه القائل بضرورة تأميم وسائل الانتاج (١٨٩٦). وزير التجارة والصناعة في حكومة والديك-روسو (١٨٩٩-١٩٠٢) حيث أبدى حماسًا لعدد من القوانين الاجتماعية. وعلى الرغم من ذلك فإن اشتراكه في هذه الحكومة «البورجوازية» كان موضوع نقد لاذع من عدد من الاشتراكيين، وعلى رأسهم جول غيد J.Guesde الذي عمل ميلران، في ما بعد، على التقليل من شأنه بعد قيام «الحزب الاشتراكي الموحد» في ١٩٠٥. وزير الاشغال العامة ١٩٠٩-١٩١٠، ووزير الحربية ١٩١٢-١٩١٣، و١٩١٤-١٩١٥. وغداة نشوب الحرب، تبنى برنامج «الكتلة الوطنية» (نواب محافظون)، وساند «الاتحاد المقدس» (سياسة الدول الاوروبية المتحالفة في الحرب)، وطالب بالتطبيق الحرفي لمعاهدة فرساي، ودافع عن الملكية الخاصة. أعيد انتخابه من جديد رئيسًا للبرلمان (كانون الثاني-ايلول ١٩٢٠)، ثم انتخب رئيسًا للجمهورية (١٩٢٠-١٩٢٤)، واستقال في أعقاب فوز اليساريين (الكارتل اليساري) في انتخابات ١٩٢٤.

١٢- دوميرغ، غاستون Doumèrgue,G. (١٩٢٤-١٩٣١): ولد في ١٨٦٣ وتوفي في ١٩٣٧. محام، ثم قاض في الهند الصينية وفي الجزائر. انتخب عن المقعد الراديكالي ١٨٩٣. عين وزيرًا مرات عدة بين ١٩٠٢ و١٩١٧ (خاصة وزارة المستعمرات ووزارة الخارجية). انتخب رئيسًا للبرلمان ١٩١٣-١٩١٤. انتخب رئيسًا للجمهورية بعد فوز اليسار واستقالة ميلران (١٩٢٤). انسحب من الحياة السياسية بعد انتهاء ولايته (١٩٣١). لكنه استدعي لتشكيل حكومة اتحاد وطني في أعقاب مظاهرات شباط ١٩٣٤، فعمل على تقوية السلطة التنفيذية. عاد واعتكف بدءًا من تشرين الثاني ١٩٣٤.

١٣- دومي، بول Doumer,P. (١٩٣١-١٩٣٢): ولد في أورياك ١٨٥٧، وتوفي في باريس ١٩٣٢. نائب عن الراديكاليين (١٨٨٨، ١٨٩٥)، وزير المالية (١٨٩٥-١٨٩٦، و١٩٢١-١٩٢٢). حاكم عام على الهند الصينية (١٨٩٧-١٩٠٢). رئيس مجلس الشيوخ (١٩٢٧-١٩٣١). انتخب رئيسًا للجمهورية في ١٩٣١، اغتاله، في السنة التالية، روسي يدعى غورغولوف. مؤلف كتاب «الهند الصينية الفرنسية» (١٩٠٣).

١٤- لوبران، ألبير Lebrun,A. (١٩٣٢-١٩٤٠): ولد في ١٨٧١ وتوفي في باريس ١٩٥٠. درس في البوليتكنيك، وتخرج مهندسًا في المناجم. نائب (١٩٠٠) عن مقعد اليسار الديمقراطي، ووزير المستعمرات (١٩١١-١٩١٤)، ثم وزير المناطق المحررة (١٩١٧-١٩٢٠). رئيس مجلس الشيوخ (١٩٣١). انتخب رئيسًا للجمهورية، وانسحب من الرئاسة في أعقاب الهدنة وتشكيل حكومة فيشي (تموز ١٩٤٠). أوقفه الالمان ونفوه في ١٩٤٤-١٩٤٥.

نظام فيشي

١٥- بيتان، فيليب Pétain,P. (١٩٤٠-١٩٤٤): مارشال ورجل دولة فرنسي. ولد في كوشي-أ-لا-تور ١٨٥٦، وتوفي في بور جوانفيل في ١٩٥١. كان برتبة جنرال في آب ١٩١٤، وشارك في معارك المارن (ايلول ١٩١٤)، ومعارك أرتوا (ايار ١٩١٥)، وشامبانيا (ايلول ١٩١٥)، قبل ان يستدعى للدفاع عن فردان Verdun (٢٥ شباط ١٩١٦). حلّ محل نيفيل Nivelle قائدًا للجيوش الفرنسية (١٥ ايار ١٩١٧)، وهو المنصب الذي احتفظ به حتى نهاية الحرب. في ربيع ١٩١٧، أمسك قيادة الجيوش الفرنسية بيد من حديد (قاتل كل ظاهرة انهزامية، أعدم المتمردين، ورفع المعنويات بتحقيق انتصارات في عدة معارك محلية أعدّ لها بعناية فائقة). أُعطي لقب «مارشال فرنسا» في ١٩ تشرين الثاني ١٩١٨. بعد الحرب، احتل عدة مناصب في القيادة العسكرية العليا، وكُلف بتسوية الاوضاع في الريف المغربي (١٩٢٥، ثورة عبد الكريم). وبعد ٦ شباط ١٩٣٤، أصبح وزير الحربية. عين سفيرًا لفرنسا في اسبانيا (١٩٣٩). استدعاه بول رينو ليكون نائب رئيس المجلس (ايار ١٩٤٠). اعتبر الحرب (العالمية الثانية) حربًا خاسرة، فعارض رينو الذي كان يريد استمرار الحرب بنقلها إلى مختلف المستعمرات الفرنسية، وأصبح هو رئيسًا للمجلس في بوردو. وفي ليلة ١٦-١٧ حزيران ١٩٤٠، طلب الهدنة مع الالمان. وفي أول تموز ١٩٤٠ اتخذ من فيشي مقرًا لحكومته، وفي ١٠ تموز ١٩٤٠ وضعت المؤسسات الدستورية جميع السلطات بين يديه، وفي اليوم التالي (١١ تموز) صدر قانون دستوري جعل منه رئيسًا للدولة الفرنسية؛ وعيّن لافال Laval نائبًا للرئيس، وبعده دارلان Darlan. أوجز اهدافه السياسية بحماية مصالح فرنسا المهزومة في الحرب قدر الامكان، وإعادة نهضتها الاخلاقية والمعنوية وإعادة استقلالها في إطار «أوروبا جديدة» تسيطر عليها المانيا. فأقام مع الأخيرة علاقات تعاون (قابل هتلر في مونتوار Montoire في ٢٤ تشرين الاول ١٩٤٠). وفي تشرين الثاني ١٩٤٢، أي أثناء إنزال الحلفاء في افريقيا الشمالية، خيّب قراره جميع الذين كانوا يأملون بأنه سيستفيد من الفرصة ويغادر فرنسا إلى الجزائر لينضم هناك إلى الحلفاء، وسيأمر جميع القطعات الحربية في طولون الالتحاق به ويضع فرنسا إلى جانب الحلفاء، مستفيدًا من انتهاك المانيا للهدنة التي سبق ووقعها معها. لكن بيتان رفض مغادرة فرنسا، ثم جاء غزو الالمان للمنطقة الفرنسية الحرة ليبقي له السلطة إسميًا فقط. فأخذ يتبنى جميع القرارات والاجراءات الالمانية، وانتهج سياسة التعاون مع الالمان إلى أقصى حد (وهي السياسة التي كان لافال يعمل لها)، وارتضى القوانين العنصرية، وقبل بإنشاء ميليشيا، وبتنفيذ أحكام الاعدام بحق بعض الرهائن، وإبعاد



المارشال بيتان على كرسي الاتهام (١٩٤٥).

اليهود ونفيهم. وفي ٢٠ آب ١٩٤٤، حمله الالمان واتوا به إلى بلفور Belfort، ثم إلى سيغمارينجن Sigmaringen (مدينة المانية) حيث عرض عليه هناك ان يدير «لجنة حكومية» فرنسية تكمل عمل حكومة فيشي (١٩٤٤-١٩٤٥). ومن هناك، تمكن من الفرار إلى سويسرا، وبعدها رجع إلى فرنسا ليمثل امام المحكمة العليا (٢٥ نيسان ١٩٤٥) التي حكمت عليه بالاعدام (آب ١٩٤٥)، وجرى تخفيف الحكم إلى السجن المؤبد.

الجمهورية الرابعة

١٦- أوريول، فنسان Auriol,V. (١٩٤٧-١٩٥٤): ولد في ريفيل Revel ١٨٨٤ وتوفي في باريس ١٩٦٦. محام. نشط في صفوف الحزب الاشتراكي. وزير المالية في حكومة ليون بلوم (حكومة الجبهة الشعبية، ١٩٣٦)، ثم وزير العدل في حكومة شوتن Chautemps (١٩٣٧). رفض دعم نظام بيتان، وغادر إلى لندن في ١٩٤٣. بعد التحرير، ترأس المجلسين التأسيسيين. انتخب رئيسًا للجمهورية الرابعة، ومارس نفوذًا فاعلاً، وشجع دائمًا خطًا وسطًا بين مختلف الاتجاهات السياسية.

١٧- كوتي، رينيه Coty,R. (١٩٥٤-

الجنرال شارل ديغول.

١٩٥٩): ولد في لو هافر Le Havre ١٨٨٢ وتوفي في ١٩٦٢. محام. نائب عن جمهوريي اليسار ١٩٢٣-١٩٣٥. مساعد سكرتير الدولة للشؤون الداخلية ١٩٣٠، ثم عضو بمجلس الشيوخ ١٩٣٥-١٩٤٠. ترأس مجموعة المستقلين في الجمعية الوطنية ١٩٤٦. وزير إعادة البناء والتمدين ١٩٤٧-١٩٤٨. انتخب عضوًا في مجلس الجمهورية ١٩٤٨-١٩٥٤. انتخب رئيسًا للجمهورية الرابعة خلفًا للرئيس فنسان أوريول ١٩٥٤. دعم عودة الجنرال ديغول بعد أزمة ١٣ ايار ١٩٥٨ في الجزائر (رسالة ٢٩ ايار ١٩٥٨)، وتخلى له عن جميع صلاحياته الرئاسية.

الجمهورية الخامسة

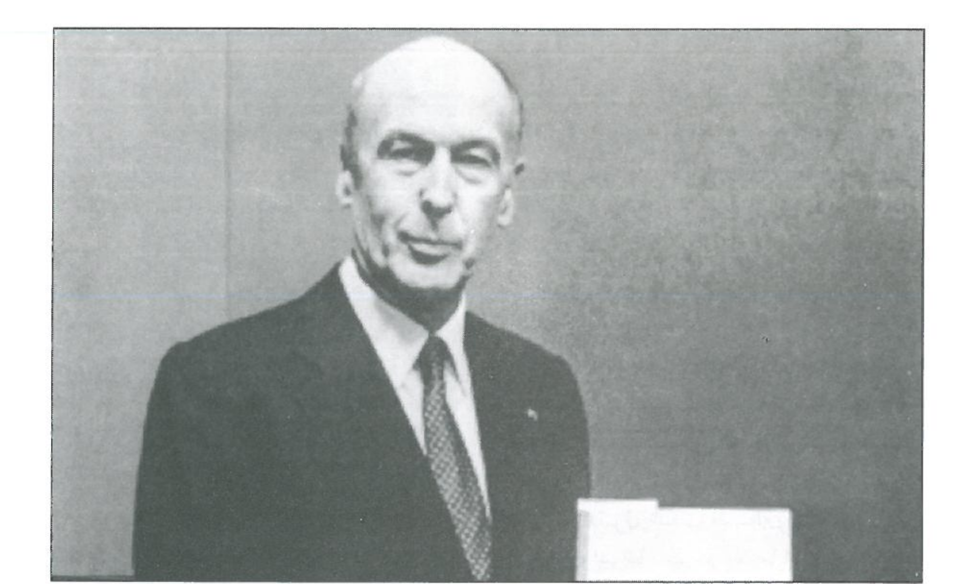
١٨- ديغول، شارل (١٩٥٩-١٩٦٩): ولد شارل ديغول C.de Gaulle في ليل Lille ١٨٩٠، وتوفي في كولومبي-لي-دو-زيغليز Colombey-les-deux-Eglises ١٩٧٠، في عائلة كاثوليكية متحررة ومثقفة. انكبّ باكرًا على قراءة باريّس وبرغسون وبوترو وبيغي، وظهر ميله إلى الحياة العسكرية. دخل مدرسة سان سير العسكرية، وبعد تخرجه عين في الفوج الثالث والثلاثين في سلاح المدفعية الذي كان بأمرة الكولونيل فيليب بيتان. أُسر في دوومون Douaumont (١٩١٦)، واعتقل في قلعة إنغولشتادت Ingolstadt بعد عدة محاولات فرار. كتب مؤلفه «الشقاق لدى العدو» La Discorde chez l'Ennemi (طبع في ١٩٢٤) وهو في المعتقل. بعد إخلاء سبيله، شارك في حرب بولندا ضد روسيا السوفياتية (١٩٢٠)، ودرّس التاريخ العسكري في سان سير Saint-Cyr، وعين في هيئة أركان جيش الرين Rhin، وأصبح عضوًا في الهيئة التي ترأسها بيتان الذي كان رئيس مجلس الحرب الأعلى (١٩٢٥)، وقائد كتيبة القناصة في تريف Trêves (١٩٢٧)، ثم عضو هيئة الاركان الفرنسية في بيروت (١٩٢٩-١٩٣١) حيث كتب «تاريخ جيوش الشرق»، وعرف بكتاباته حول التاريخ السياسي («حد السيف»، ١٩٣٢) والاستراتيجية العسكرية. في كتابه «نحو الجيش المحترف» (١٩٣٤) وقف إلى جانب قيام جيش مجهز بمحركات (مصفحات وغيرها)، متفقًا بذلك مع المفهوم الذي كان يدعو له الجنرال إتيان Etienne في فرنسا، والجنرال غودريان في المانيا، واللذين لم تلق نظريتهما، أي تجاوب من القادة العسكريين في حينه. عين شارل ديغول قائدًا لفرقة البوارج الرابعة في بداية الحرب العالمية الثانية، فقاد عدة حملات مضادة (مونتكورني، أبدفيل، ايار ١٩٤٠)، ورقي إلى رتبة جنرال لواء (بصورة مؤقتة). استدعاه بول رينو (وزير الدفاع) وعينه معاون سكرتير الدفاع الوطني في ٦ حزيران ١٩٤٠، حيث أظهر تصميمه على متابعة الحرب حتى ولو اضطرت الحكومة الخروج من الاراضي الفرنسية، وعقد عدة لقاءات مع معارضي الهدنة التي قبل بها بيتان. لجأ ديغول إلى لندن في ١٧ حزيران (١٩٤٠)، أي بعد ان شكل بيتان حكومته، ومن هناك أذاع، في اليوم التالي، نداءه الشهير «نداء ١٨ حزيران» الذي يدعو فيه إلى متابعة القتال ضد قوات المحور وإلى جانب بريطانيا. ونظّم، بصورة تدريجية، «قوات فرنسا الحرة» التي فشلت أول الأمر في داكار (أواخر ايلول ١٩٤٠)، لكنها توصلت إلى ربط التشاد وافريقيا الاستوائية الفرنسية ومدغشقر وجزيرة ريونيون بـ«فرنسا الحرة»، وألفت «مجلس الدفاع عن الامبراطورية» (تشرين الاول ١٩٤٠)، وباهتمامها، في الوقت نفسه، بقيادة وتنظيم المقاومة الفرنسية في الداخل. وأدت جهود ديغول إلى إنشاء «المجلس الوطني للمقاومة» (١٩٤٣)، وكان جان مولان J.Moulin أكثر المحرّضين والعاملين على إنشائه. ولقي ديغول كل دعم من ستالين، لكنه ما لبث ان وجد نفسه يواجه لامبالاة الرئيس الاميركي به، فاستُبعد (ومعه قوات فرنسا الحرة) عن المشاركة في إنزال الحلفاء في افريقيا الشمالية حيث اعترفت القوات الانكليزية والاميركية بالسلطة الفرنسية القائمة هناك والتي كانت بقيادة الجنرال هنري جيرو H.Giraud الذي تعاون من الأساس مع الاميركيين والانكليز، ولكنه كان معاديًا للجنرال ديغول، ثم عاد وتحالف معه في «اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني» CFLN التي تألفت في مدينة الجزائر (حزيران ١٩٤٣) بعد مؤتمر كازابلانكا (الدار البيضاء) وبعد لقاء ضم الرجلين، ديغول وجيرو. وبدءًا من تلك الأثناء، حدّد ديغول التوجه الجديد الذي سيعطيه للسياسة الاستعمارية، فنادى بالتنمية المستقلة وبإدخال سكان الاقاليم الفرنسية ما وراء البحار في إطار «الاتحاد الفرنسي» (مؤتمر برازافيل، كانون الثاني ١٩٤٤). وصل إلى بايو Bayeux، بعد إنزال الحلفاء في النورماندي، ثم إلى باريس المحررة في آب ١٩٤٤، حيث فرض نفسه زعيمًا سياسيًا بتوصله إلى إقامة السلطة المركزية وتثبيت دعائمها، وحلّ الميليشيات الوطنية (الشيوعية) وأعاد تنظيم الجيش الفرنسي ليتسنى له المشاركة في معارك التحرير المتواصلة إلى جانب الحلفاء، والقيام بحملة التطهير التي استهدفت المتعاونين مع المحتل الالماني. اختارته الجمعية الوطنية التأسيسية كرئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية (تشرين الثاني ١٩٤٥). والإسم نفسه «الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية» كانت قد أطلقته على نفسها اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني في الجزائر (أول حزيران ١٩٤٤). وديغول، الذي كان يخشى عودة مؤسسات الجمهورية الثالثة وممارساتها (خاصة لجهة الانقسامات الحزبية والبرلمانية)، تقدم بمشروع دستور جديد من حقه ان يقويّ السلطة التنفيذية. لكن مشروعه اصطدم بمعارضة أنصار السلطة التشريعية (خاصة الاشتراكيين والشيوعيين)، وأدّى به هذا الخلاف إلى الاستقالة من وظائفه منذ كانون الثاني ١٩٤٦. وبعيدًا عن الحياة السياسية في باريس، قام بعدة رحلات في «الاتحاد الفرنسي» (المستعمرات) حيث أظهر معارضته الشديدة للجمهورية الرابعة، وأنشأ «تجمع الشعب الفرنسي» RPF (نيسان ١٩٤٧، و«توجيهات حول منظمة تجمع الشعب الفرنسي»، ١٩٤٨). كتب، بين ١٩٥٤ و١٩٥٩، «مذكرات الحرب». وفي حين كان الوضع يزداد خطورة في الجزائر والتوتر يتضاعف في الأوساط السياسية والعسكرية الفرنسية (مطلع ١٩٥٨) عرفت فرنسا حملة سياسية كبرى تطالب بعودة شارل ديغول إلى السلطة، وقد وقف إلى جانب هذه الحملة أنصار «الجزائر فرنسية». وبعد وقت قصير من انتفاضة ١٣ ايار ١٩٥٨ في الجزائر، وُلّي شارل ديغول رئاسة الحكومة الفرنسية (أول حزيران ١٩٥٨)، فبادر، أول ما بادر، إلى إصلاح المؤسسات، ثم دعا إلى استفتاء عام على دستور جديد. وجرى هذا الاستفتاء في ٢٨ ايلول ١٩٥٨، وعلى أساسه قام نظام جديد تميز بكونه رئاسيًا، إذ أعطى رئيس الجمهورية صلاحيات قوية (المادة ١٦)، وزادها قوة لجوء الرئيس إلى الاستفتاءات الشعبية. وقد أضعف هذا الأمر اللعبة البرلمانية بقدر ما زاد من السلطة التنفيذية وخاصة سلطة الرئيس. وبعد فوز «الاتحاد من أجل الجمهورية» UNR في الانتخابات التشريعية (تشرين الثاني ١٩٥٨)، انتخب شارل ديغول رئيسًا للجمهورية الخامسة (كانون الاول ١٩٥٨)، وبدأ ممارسة مهماته في كانون الثاني ١٩٥٩، واختار ميشال دوبريه M.Debré لتشكيل حكومته الأولى (١٩٥٩-١٩٦٢). حدّد الخطوط العريضة لسياسته الداخلية بإعادة النهوض الاقتصادي وإصدار الفرنك الجديد، ولسياسته الاستعمارية بنمط شراكة جديدة مع أقاليم ما وراء البحار في إطار «المجموعة» ونشر السلام في الجزائر، ولسياسته الخارجية بإعادة إعطاء فرنسا دورها وهيبتها في العالم. لكن الصعوبة الأساسية التي اعترضت انطلاقة نظامه جاءت من الجزائر ومن حل معضلتها. فبعد ان قدّم دعمه لفرنسيي الجزائر بقوله في الجزائر العاصمة، في ٤ حزيران ١٩٥٨: «لقد فهمتكم»، وفي مدينة موستاغانم، في ٧ حزيران: «لتحيا الجزائر فرنسية»، عاد شارل ديغول ليعطي سياسته الجزائرية اتجاهًا جديدًا أوصل البلدين إلى اتفاقيات إيفيان (آذار ١٩٦٢) وإلى استقلال الجزائر. وبعد قليل، نجا ديغول من محاولة لاغتياله (آب ١٩٦٢). نظّمها الضابط جان باستيان-تيري الذي كان من أنصار «الجزائر فرنسية» والذي رفض الجنرال ديغول العفو عنه، فحكم عليه بالاعدام، ونفذ الحكم في ١١ آذار ١٩٦٣. وقبل أقل من سنة واحدة من محاولة الاغتيال هذه، أي في نيسان ١٩٦١، قام أربعة جنرالات فرنسيين في الجزائر هم: شال، زيلر، جوهو، وسالان بمحاولة انقلابية فاشلة ضد ديغول لإفشال سياسته وإبقاء الجزائر فرنسية، وانتهى بهم الأمر إلى الاستسلام للسلطات الفرنسية. وبعد استقلال الجزائر، تشكلت حكومة جديدة برئاسة جورج بومبيدو (١٩٦٢-

١٩٦٨) اهتمت بالدرجة الأولى بجعل سياسة فرنسا سياسة مستقلة، ودعت إلى التقارب بين الشرق والغرب، والمصالحة مع المانيا (معاهدة التعاون الفرنسية-الالمانية في ١٩٦٣)، وانسحاب فرنسا من منظمة معاهدة شمالي الاطلسي (الحلف الاطلسي) في ١٩٦٦ مع بقائها عضوًا في التحالف، واخيرًا خلق «قوة ضاربة» نووية. وكان ديغول نصيرًا لأوروبا الموحدة اقتصاديًا، ومستبعدًا في الوقت نفسه بريطانيا من الدخول في السوق المشتركة. وقد اتخذ، على الصعيد الدولي، مواقف مستقلة تمامًا عن طرفي الحرب الباردة، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، كالموقف من فيتنام والصين وبيافرا والشرق الاوسط حيث أدان اسرائيل في حرب الايام الستة (١٩٦٧) وكندا الفرنسية («عاشت كيبيك حرة»). لكن هذه السياسة المستقلة المركّزة على «عظمة فرنسا» لم تمر دون صعوبات اجتماعية واقتصادية ومالية، خاصة لجهة التضخم الذي بدأ منذ ١٩٦٢. كما كان على النظام الديغولي ان يواجه معارضة سياسية ونقابية وجدت تعبيرها الأول بمناسبة الانتخابات الرئاسية (بالاقتراع الشعبي العام) حيث وجد الجنرال ديغول نفسه يواجه، وبالبالوتاج، خصمه مرشح اليسار فرنسوا ميتران (١٩٦٥) قبل ان يُعاد انتخابه لولاية جديدة. وفي الانتخابات التشريعية (١٩٦٧)، فقدت الأغلبية الديغولية أصواتًا كثيرة دهبت لمصلحة مرشحي اليسار. وأما التململ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في فرنسا فوجد ترجمة له في انتفاضة (ثورة) ايار ١٩٦٨ الطلابية التي لم يتمكن ديغول من تعطيلها إلا في انتخابات تشريعية جديدة جرت في حزيران ١٩٦٨ وحضّر لها بحملة انتخابية قوية ركّز فيها على أخطار «الفوضى» و«الشيوعية التوتاليتارية». ومع ذلك، أصبح النظام الديغولي مزعزع الاركان، خاصة وانه ما لبث ان أصيب بهزيمة في الاستفتاء حول المشروع المزدوج القاضي بـ«إعادة تنظيم نظام الاقاليم الفرنسية» و«تغيير في مجلس الشيوخ» (١٩٦٩)، إذ صوّت ضده ٥٢،٥٪. فترك ديغول الحكم، بعد أن سيطر على الحياة السياسية الفرنسية زهاء ٣٠ سنة، وهو القائل: «كان عليّ أن اضطلع بدور فرنسا» C'était à moi d'assumer la France. مؤلفاته، خاصة منها «مذكرات الحرب» (النداء ١٩٥٤، الوحدة ١٩٥٦، السلام ١٩٥٩) و«مذكرات الأمل» (إعادة التجديد ١٩٧٠، الجهود ١٩٧١)، تكشف ما لديه من موهبة الكاتب.

١٩- بومبيدو، جورج .Pompidou,G (١٩٦٩-١٩٧٤): ولد في مونتبوديف Montboudif ١٩١١ وتوفي في باريس ١٩٧٤. حائز على إجازة تعليمية ومجاز في الآداب. عمل في بنك روتشيلد وأصبح مديره العام بين ١٩٥٦ و١٩٦٢. رئيس حكومة الجنرال ديغول من حزيران ١٩٥٨ إلى كانون الثاني ١٩٥٩. عين رئيسًا للوزراء خلفًا لميشال دوبريه في ١٤ نيسان ١٩٦٢. قدم استقالة حكومته في تشرين الاول ١٩٦٢ بعد تصويت الجمعية الوطنية على مذكرة بتوجيه اللوم إلى حكومته. فحلّ الجنرال ديغول الجمعية الوطنية، ودعا إلى انتخابات جديدة حققت فوزًا لأنصاره، وأبقى بومبيدو على رأس الحكومة. وأثناء أحداث ايار ١٩٦٨، وقعت حكومة بومبيدو مع الاتحادات النقابية الرئيسية في البلاد اتفاقيات غرونيل Grenelle. وبعد الفوز الساحق الذي حققه الديغوليون في انتخابات حزيران ١٩٦٨، وُضع بومبيدو في «احتياطي الجمهورية» بحسب التعبير الذي استعمله ديغول، وحلّ محله كوف دو مورفيل Couve de Murville

الرئيس بومبيدو ورئيسة مجلس بلدية باريس مدام هوتكلوك في استقبال العاهل السعودي الملك فيصل في الاليزيه.









اعلى: الرئيس جيسكار ديستان، في الوسط: اثناء جولة له لعدد من البلدان العربية اثارت استنكار اسرائيل (آذار ١٩٨٠)، وفي الاسفل: الرئيس المنتخب فرنسوا ميتران يودعه في باحة الاليزيه (ايار ١٩٨١).

(تموز ١٩٦٨). وبعد تخلي ديغول عن الحكم، انتخب بومبيدو، في الدورة الثانية (وكان نائبًا عن مقاطعة كانتال)، أي في ١٥ حزيران ١٩٦٩، رئيسًا للجمهورية بنيله ١١ مليون و٦٤ ألف و٣٧١ صوتًا، ضد نحو ٨ ملايين نالها منافسه ألان بوهير. أكمل نهج ديغول في السياسة الخارجية والداخلية، واختلف بعض الشيء مع رئيس حكومته جاك شابان دلماس J.Chaban-Delmas (١٩٦٩-١٩٧٢) حول مشروع «المجتمع الجديد»، وخلف بيار مسمير P.Messmer هذا الأخير على رأس الحكومة (١٩٧٢-١٩٧٤). وتميزت رئاسة بومبيدو بنجاح الاستفتاء الذي أجراه حول التصديق على معاهدة دخول بريطانيا إلى المجموعة الاقتصادية الاوروبية (نيسان ١٩٧٢)، وبإنماء تحديث الصناعة الفرنسية، كما بتصاعد التململ الاجتماعي، بدءًا من ١٩٧٢، الذي ترجم بتقدم اليسار في انتخابات آذار ١٩٧٣ التشريعية. مات بومبيدو قبل انتهاء ولايته، وكان قد أصيب بمرض نادر هو مرض «والدنستورم» الذي هو نوع من التخثر الذي يصيب الكريات الحمراء.

٢٠- جيسكار ديستان، فاليري Giscard d'Estaing,V. (١٩٧٤-١٩٨١)

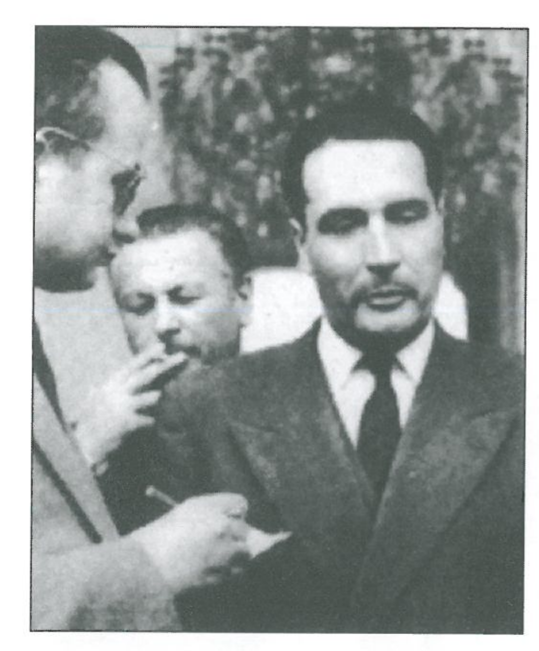
: ولد في كوبلنس Coblence ١٩٢٦ في عائلة من الطبقة البورجوازية العليا. درس في كلية البوليتكنيك العالية وفي المعهد الوطني للادارة، وهو معهد عال يخرج كبار موظفي الدولة. عين مفتشًا للمالية (١٩٥٤)، ثم مديرًا مساعدًا في مكتب رئيس الحكومة إدغار فور في السنة نفسها. انتخب نائبًا في ١٩٥٦ عن دائرة بوي دو دوم، وهي الدائرة التي كان يمثلها جده لأمه جاك باردو. في ١٩٥٩، اختير سكرتيرًا لوزارة المالية في حكومة ديناي، ثم وزيرًا للمالية في حكومتي دوبريه وبومبيدو في عهد ديغول. كان على رأس «الجمهوريين المستقلين» المتحالفين مع الأغلبية الديغولية في انتخابات ١٩٦٢ النيابية. ترك مهامه الوزارية في كانون الاول ١٩٦٥ ليتفرغ للعمل على تقوية حزبه والابتعاد به شيئًا فشيئًا عن الديغولية، حتى انه اقترع بـ«لا» في الاستفتاء العام الذي جرى في نيسان ١٩٦٩ والذي تخلى ديغول على أثره عن الرئاسة. وفي حزيران ١٩٦٩، عُين وزيرًا للمالية والاقتصاد في أول حكومة شكلت بعد انتخاب جورج بومبيدو رئيسًا للجمهورية. رشح نفسه لانتخابات رئاسة الجمهورية في نيسان ١٩٧٤، فنال في الدورة الأولى ٣٣٪ من مجموع الاصوات، مقابل ٤٣،٣٪ نالها فرنسوا ميتران، و١٤،٥٪ نالها جاك شابان دلماس، وفاز في الدورة الثانية بـ٥٠،٨٪ مقابل ٤٩،٢٪ لمنافسه فرنسوا ميتران، وكان شعاره الأساسي في المعركة الانتخابية «التغيير في الحكم بلا مخاطرة». بدأ ولايته بتكليف جاك شيراك تشكيل أول حكومة. وكان أول مظهر لسياسته الخارجية اجتماعه بالرئيس الاميركي جيرالد فورد في جزر المارتينيك، واستطاع ديستان خلاله ان ينتزع موافقة فورد على عقد اجتماع بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له لبحث أزمة الطاقة. ثم كان بعد هذا لقاؤه بالرئيس المصري أنور السادات الذي كان أول لقاء في نوعه في تاريخ فرنسا المعاصر والذي أسفر عن اعتراف فرنسا بحقوق شعب فلسطين كأساس لأية تسوية بين العرب واسرائيل. ثم سرعان ما اصطدم بالديغوليين، ما دفع شيراك إلى الاستقالة، ولكن دون الوصول إلى القطيعة النهائية معه. انتهج فاليري جيسكار ديستان سياسة اوروبية نشطة من خلال تحالفه الوثيق مع المانيا الاتحادية (الغربية)، وعمل على تقوية الروابط الاقتصادية والسياسية مع الولايات المتحدة، وتبنى السياسة الأطلسية الذي كان ديغول قد تخلى عنها، وسلك إزاء القارة الافريقية سياسة استعمارية، وحافظ، في الصراع العربي-الاسرائيلي، على الخط الديغولي، إلا ان علاقاته بالجزائر وليبيا قد تدهورت بسبب الصراع حول الصحراء الغربية وتشاد.

أبرز المناصب التي تولاها ديستان بعد انتهاء ولايته كان ترؤسه لجنة العلاقات الخارجية في الجمعية الوطنية الفرنسية. أما جهوده التي بذلها لتحويل حزبه حزب «الاتحاد من اجل الديمقراطية الفرنسية» إلى قوة وسط فاعلة وحقيقية فقد أصيبت بفشل مزدوج. فهي من ناحية، لم تحل دون إلحاق هذا الحزب التام بحزب «التجمع من اجل الجمهورية» الذي يتزعمه جاك شيراك، كما انها، من ناحية ثانية، لم تؤمن فوز مرشحه، ألان مادلين، لرئاسة حزب «الاتحاد من اجل الديمقراطية الفرنسية»، وفضل مندوبو الحزب في مؤتمر ليون (اوائل نيسان ١٩٩٦) اختيار فرنسوا ليوتار. فكانت نهاية ديستان السياسية على يد الحزب الذي أسسه هو نفسه وترؤسه حتى نيسان ١٩٩٦.

٢١- ميتران، فرنسوا Mitterand,F. (١٩٨١-١٩٩٥)

: ولد في مدينة جارناك Jarnac (جنوب غربي فرنسا) ٢٦ تشرين الاول ١٩١٦، وتوفي في ٨ كانون الثاني ١٩٩٦. قدم إلى باريس وهو في السابعة عشرة من عمره، والتحق بجامعتين في آن واحد: كلية الحقوق في جامعة السوربون، ومعهد العلوم السياسية الحر. حاز على إجازة في الحقوق، وفي الآداب، وعلى دبلوم في الدراسات العليا للحقوق العامة ودبلوم في العلوم السياسية. امتهن العمل الصحافي، ثم دخل حقل المحاماة. اشترك في الحرب العالمية الثانية، فجرح، وأسره الالمان في ١٩٤٠. حاول الفرار من معتقله، ونجح في المرة الثانية، فالتحق بالمنطقة الحرة وانضم إلى المقاومة الفرنسية، ونظّم، في إطارها، «الحركة الوطنية للأسرى». أسندت إليه وزارة أسرى الحرب في الحكومة التي شكلها ديغول في آب ١٩٤٤. انضم إلى اتحاد المقاومة الديمقراطي والاشتراكي، وانتخب في ١٩٤٦ نائبًا عن دائرة نييفر Nievre، وأعيد انتخابه في ١٩٥١ و١٩٥٦. وفي الفترة بين ١٩٤٧ و١٩٥٧، شارك في إحدى عشرة حكومة، وتولى من الوزارات: وزارة المحاربين القدامى (١٩٤٧)، وزارة الاعلام (١٩٤٨)، وزارة شؤون رئاسة مجلس الوزراء (١٩٤٨-١٩٤٩)، وزارة أقاليم ما وراء البحار (١٩٥٠-١٩٥١)، وزارة دولة (١٩٥٢)، وزارة الداخلية في حكومة منديس فرانس (١٩٥٤-١٩٥٥) ووزارة العدل في حكومة موليه (١٩٥٦-١٩٥٧). عندما كان وزير الداخلية في حكومة فرانس عارض بشدة استقلال الجزائر، وتبنى موقفًا مناهضًا من الفرنسيين الذين تعاطفوا مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية. وقد رد يومذاك على الفرنسيين الذين دعوا حكومتهم إلى الدخول في مفاوضات مع الثوار الجزائريين بقوله: «المفاوضات الوحيدة هي الحرب، فالجزائر فرنسية». وفي حزيران ١٩٥٨، صوّت ضد تسليم السلطة للجنرال ديغول، وانتقل بعد ذلك إلى صفوف المعارضة.

بدأ نجمه يتألق في ١٩٥٣، وتحديدًا إثر استقالته من وزارة لانيال، شبه الائتلافية التي كان يشغل فيها منصب الوزير المفوض لدى مجلس اوروبا (وكان يومها أحد قادة «القسم الفرنسي في الأممية الاشتراكية»، سلف الحزب الاشتراكي الحالي). وجاءت استقالته وسط ضجة جعلته في الايام التالية محط أنظار واهتمام رجال الاعلام. وكانت الضجة بسبب الدور الفرنسي في إسقاط الملك المغربي محمد الخامس. أما بالنسبة إلى ميتران فلم تكن المسألة مسألة الوقوف إلى جانب حق المغرب في الاستقلال، فهو كان لا يزال يرى ان وجود فرنسا في شمالي افريقيا يجب ألا يكون موضع سجال «المطلوب هو البقاء هناك مهما كلف الأمر»، كما قال. لكنه في الوقت نفسه كان لا يوافق على خلع السلطان محمد الخامس عن



ميتران يدلي بتصريحه إثراستقالته من الوزارة في ١٩٥٣.

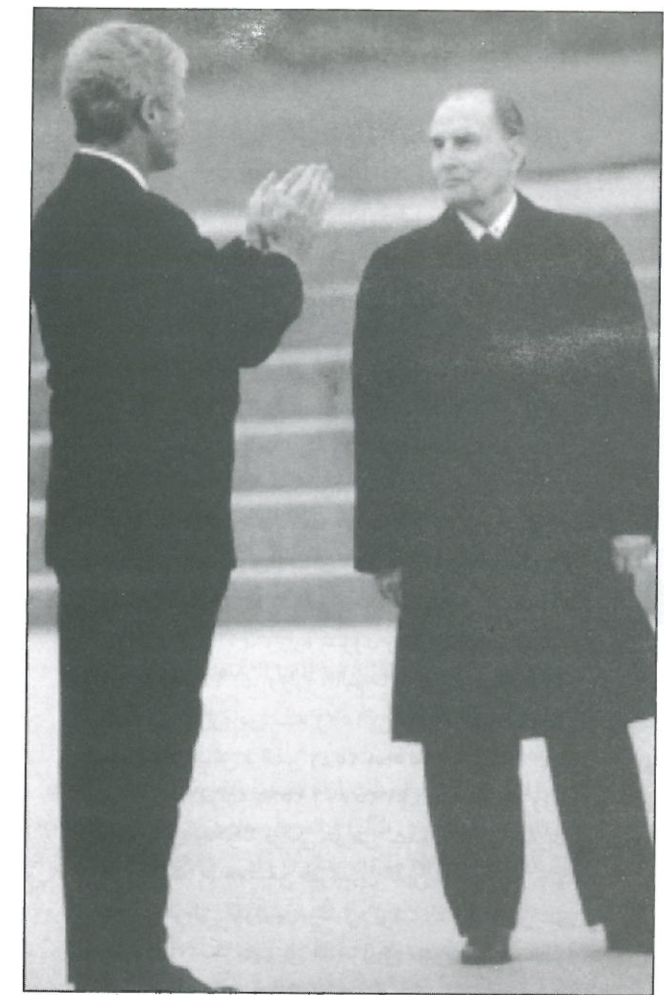
عرشه، عبر مؤامرة تواطأ فيها، يومذاك، إثنان من وزراء الحكومة من دون ان يبلغا بذلك بقية الاعضاء. وقال، يومها، في تصريح الاستقالة: «بالنسبة إليّ، انني اعتبر ان الإبقاء على الوجود الفرنسي في شمالي افريقيا، من بنزرت إلى الدار البيضاء واحد من أولى متطلبات السياسة القومية، ولا شيء أكثر أهمية منه. بيد انه لن يكون في الامكان، ابدًا، التوصل إلى هذا عبر احلال سياسة «القوة» محل سياسة تقوم على الاصلاحات. انني أؤمن بفضائل الحزم، وبضرورة ان تفرض فرنسا هيبتها. ولكن هذين الأمرين يتعين وضعهما في خدمة تطور سيكون ضدنا إن لم يقم عبر مشاركتنا فيه...». ولقد كانت مناسبة تلك الاستقالة أول ظهور صاخب لفرنسوا ميتران على مسرح السياسة الفرنسية. بعدها أصبح وزيرًا للداخلية، وكانت أولى مواقفه تأييد الحكومة في إرسال فرق عسكرية إضافية إلى الجزائر لتواجه ثورة أهلها بالعنف. وبعد ذلك كان من اوائل مؤيدي العدوان الثلاثي على مصر.

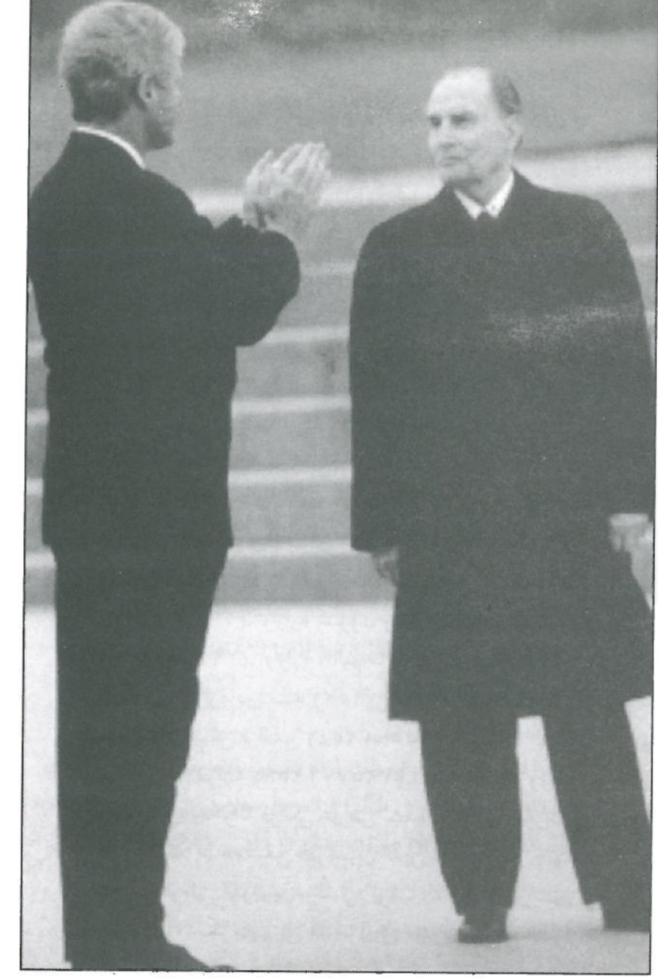
في ١٩٦٥، رشح نفسه للانتخابات الرئاسية ضد الجنرال ديغول باسم «الجمهوريين» الفرنسيين، ونجح في الحصول على ٤٠٪ من اصوات الناخبين. وفي ايلول من العام نفسه، أسس «اتحاد اليسار الديمقراطي والاشتراكي»، ثم تزعم الحزب الاشتراكي الفرنسي في أعقاب مؤتمر ابيناي-سور-سين Epinay-Sur-Seine الذي شهد تحولاً جذريًا في بنية هذا الحزب. وفي ١٩٧٢، وقّع مع الحزب الشيوعي الفرنسي وحركة الراديكاليين اليساريين





أول رئيس دولة يستقبله ميتران في بداية عهده كان العاهل السعودي الملك فهد (حزيران ١٩٨١). وفي الصورة الثانية مع الرئيس الاميركي رونالد ريغان (أيار ١٩٨٣).





ميتران مع الرئيس الاميركي بيل كلينتون في الذكرى الخمسين للانزال الاميركي في النورماندي (١٩٩٤).

مع المستشار الالماني هلموت كول، وقد اعتبر الرجلان انهما «بانيا اوروبا الحديثة».





الرئيس ميتران مستقبلاً عرفات الذي يزور الاليزيه للمرة الاولى.

على برنامج الحكم المشترك لليسار، وخاض الانتخابات الرئاسية في ١٩٧٤ بصفته مرشح اليسار الأوحد. هزم أمام فاليري جيسكار ديستان، وإنما بفارق بسيط، إذ حصل في الدورة الثانية على ٤٩،١٩٪ من الاصوات. وفي ايار ١٩٨١، خاض المعركة الرئاسية للمرة الثالثة وفاز بها بنيله ٥١،٧٥٪ من الاصوات، وأعيد انتخابه لولاية ثانية في ايار ١٩٨٨ بأكثرية ٥٤،٠١٪ من الاصوات. وتميزت ولايتاه المتعاقبتان بتسريع البناء الاوروبي: ميثاق اوروبا الموحدة (١٩٨٦) ومعاهدة ماستريخت (١٩٩١)، وبمشاركة فرنسا في حرب الخليج (١٩٩١)، وباصلاحات داخلية مهمة (إلغاء عقوبة الاعدام، اللامركزية...)، وبـ«التعايش» في الحكم مع الأغلبية اليمينية في حكومتين (١٩٨٦-١٩٨٨، و١٩٩٣-١٩٩٥)، وباستمرار الازمة الاقتصادية التي ولّدت تصاعدًا في نسب البطالة.

في سياسته العربية كان ميتران أول زعيم غربي يستقبل ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، في قصر الإليزيه، كما كان أول رئيس فرنسي يزور اسرائيل بعد توليه الرئاسة، لكنه استهل ولايته الاولى عام ١٩٨١ بزيارة للملكة العربية السعودية. وسعى ميتران إلى المحافظة على سياسة متوازنة بين اسرائيل والعرب رغم ميله العاطفي الضمني للدولة العبرية، إذ كانت علاقته وثيقة برئيس الوزراء الاسرائيلي شمعون بيريز، وعقد صداقات عديدة مع قادة عرب خصوصًا مع الملك حسين (الاردن) والرئيس حسني مبارك (مصر) الذي كان، بعد المستشار الالماني هلموت كول، أكثر من عقد قممًا مع ميتران. وكان ميتران زار دمشق في اوائل عهده الاول في ١٩٨٤ للقاء الرئيس حافظ الأسد والعمل على تحسين العلاقات بين البلدين. ولعل الاحراج العربي الكبير الذي واجهه ميتران في ولايته الثانية لم يقتصر على تخليه عن لبنان وإنما طاول ايضًا العلاقة مع الرئيس العراقي صدام حسين، إذ وقفت فرنسا عاجزة عن منع الهجوم على العراق. وكان ميتران في نهاية عهده الثاني من أنشط مؤيدي وحدة اليمن خلال الحرب اليمنية، وكانت علاقته وثيقة بالرئيس اليمني علي عبد الله صالح. وتميزت سياسته إزاء الجزائر بموقف أعلن فيه في ١٩٩١ عندما قطعت الحكومة الجزائرية المسار الانتخابي، فقد عبّر عن أسفه العميق لهذا القرار الجزائري، وبقي، رغم حذره تجاه المسألة الجزائرية، على قناعة بأن الانتخابات التشريعية هي الحل الوحيد للأزمة في الجزائر.

وُضع عن ميتران ما لا يقل عن مائة كتاب في السنوات العشرين الماضية. «فمع الجنرال ديغول، صنع ميتران تاريخ فرنسا المعاصر»، على حد تعبير الكاتب الفرنسي جان لاكوتور، الذي اضاف: «بعد ديغول، كان ضروريًا ان يستعيد الجدل السياسي والايديولوجي والاجتماعي نوعين من التخاطب (...) ميتران أحيا اليسار، وبعمله هذا أدّى خدمة تاريخية للبلد. أعاد حوارًا سليمًا بين الذين يؤمنون بالعظمة وبالنظام والذين يؤمنون بالعدالة وبالمساواة. ديغول أحيا فرنسا، أما ميتران فقد أحيا الحوار الديمقراطي في فرنسا».

صدر له ١٥ كتابًا أولها في ١٩٤٥ وحمل عنوان «سجناء الحرب أمام السياسة»، وظهر آخر كتاب في ١٩٩٥، وضعه بالتعاون مع صديقه ايلي فيزيل تحت عنوان «ذاكرة بصوتين»، وبعد وفاته كان العمل جار في دار «أوديل جاكوب» لإصدار كتابه «النهائي».

في عددها الصادر في ١٣ آذار ١٩٩٥، أي قبيل

انتهاء ولايته، نشرت صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية مقابلة مع ميتران، ومما جاء فيها:

– المرض؟ (كان مصابًا بالسرطان) اني أقضي المزيد من الوقت مع نفسي.

– في النهاية كنت أتمنى أن أكون فولتير، وكاتب كتاب «العقد الاجتماعي»، ذلك الروسو الذي أفسد حقًّا كل شيء (...) أنا أحب أفكاره لأنها أفكار قوية (...) لكني لا أحب ابدًا شخصية روسو (...) ديدرو عظيم لكن فولتير هو برأيي الأكثر تمثيلاً للعبقرية الفرنسية.

– إني أكره تاليران لأنه كان يبيع فرنسا للجميع، لأي كان.

– لا أدري إن كنت مؤمنًا لكني غالبًا ما أميل إلى ذلك.

– الاشتراكية: هناك دومًا مستقبل لمن يفكرون بالمستقبل (...) هي النضال من اجل الحياة ومن أجل حقوق هؤلاء الذين يسحقهم المجتمع أو يتركهم في الطريق.

– لا أشعر اني راديكالي. انا اشتراكي أكره عقلية التحزب والتعصب، واعتقد دومًا انه ينبغي تقليب الفكرة مئة مرة في الرأس وتعديلها إذا وجب ذلك (...) لا يمكن استبدال السياسة الاشتراكية بقانون اخلاقي أو بمجرد مُثُل، وهذا على الأخص ما يميّز الاشتراكي عن الراديكالي.

وفي خطبة الوداع امام زعماء الغرب المجتمعين في برلين (ايار ١٩٩٥) قال: «... ليس هناك أعداء بالوراثة، بل هناك شعوب محكوم عليها بأن تعيش على هذه الارض التي ستضيق بها كل يوم وتغرق كل يوم، ارض في مهب الخطر. ورسالتنا الرئيسية هي ان ننقذها كل يوم، بدل ان نغرقها بغارات جوية وقنابل وتفجيرات نووية. ووحدها الروح يجب ان تنتصر».

حرص ميتران على تمضية أعياد الميلاد ورأس السنة في أسوان، في أقصى جنوبي مصر. وخلال إقامته الأخيرة، لم يبرح ميتران غرفته في فندق «أولد كاتاركت» المطل على النيل إلا للقيام بجولة في قارب، وكانت ترافقه إبنته مازارين (التي أنجبها دون زواج) مع بعض القريبين منه. وكان ميتران يعكف كل عام على العودة إلى ضفاف النيل للراحة والاستجمام وتأمل الصروح الفرعونية التي ترمز إلى الخلود. وفي ٢٩ كانون الاول (١٩٩٥) عاد إلى فرنسا بعد أن أمضى زهاء أسبوع في اسوان، وبعد عشرة ايام (أي في ٨ كانون الثاني ١٩٩٦) توفي متأثرًا بمرض السرطان.

٢٢– شيراك، جاك Chirac,J. (١٩٩٥–):

ولد في باريس ١٩٣٢، وكان طفلاً وحيدًا لأب يعمل مديرًا لشركة في باريس، ويعود أصله الريفي إلى منطقة كوريز. دخل كأبناء طبقته الميسورة إلى الثانويات الكبرى في العاصمة الفرنسية ومنها إلى «سامر سكول» في جامعة هارفارد، ثم التحق بالمدرسة القومية للادارة العليا E.N.A. (١٩٥٧–١٩٥٩) ليخرج بدبلوم في العلوم السياسية. وفي هذه المدرسة ظهرت تدريجيًا مؤهلاته القيادية، واستطاع ان يحصل على رتبة «ماجور» بعد خضوعه، أثناء الدراسة، للخدمة العسكرية الالزامية في وحدة المدرعات، لكنه كاد يفقد هذه الرتبة على أثر توقيعه «نداء استوكهولم للسلام»، وهو نداء صاغه ونظمه الحزب الشيوعي الفرنسي. لكن شيراك الذي شعر بأن مستقبله السياسي مهدد برمته كافح بكل الوسائل كي لا يُجرد من رتبته العسكرية وتوسل لدى رؤسائه من اجل إرساله إلى الجزائر للمشاركة في الحرب. وكان، في تلك الفترة، يرغب في ان يكون ضابطًا نظاميًا، لكن القيادة العسكرية كانت ترى انه من غير الضروري تعريض حياة شاب يتمتع بمؤهلات مرموقة للخطر. واستفاد شيراك بسرعة من تجربته وأقلع عن بيع وقراءة صحيفة الحزب الشيوعي «لومانيته»، ورفع شعار «الجزائر فرنسية». في نهاية عشريناته، اندفع نحو السلطة والتحق بمكتب رئيس الوزراء جورج بومبيدو (١٩٦٢). فاختار، منذ تلك اللحظة، معسكره اليميني الديغولي بوضوح. وما كانت سنة ١٩٦٨ حتى انتخب جاك شيراك نائبًا عن منطقة كوريز (منطقة زراعية في وسط فرنسا) تحت راية حزب «اتحاد الدفاع عن الجمهورية»، وكان يتولى، في تلك الفترة، منصب سكرتير دولة في وزارة الشؤون الاجتماعية مكلفًا قضايا العمل، وهو ما قيض له المشاركة في التفاوض مع النقابات العمالية إبان أحداث ايار ١٩٦٨ الطلابية والاجتماعية، وكان من القلة الذين وقفوا ضد هذه الاحداث، فكافأه بومبيدو وعينه وزير دولة لشؤون الموازنة (كان جيسكار ديستان وزير المالية، وبرزت خلافات، منذ ذلك الوقت، بين الرجلين)، ثم وزيرًا للزراعة والتنمية الريفية. في ١٩٧٤، تفاقمت حالة جورج بومبيدو الصحية وصار جاك شيراك وزيرًا للداخلية وكان عمره ٤٢ عامًا. ومع أنه كان يقدّم بوصفه خليفة لبومبيدو، إلا ان حداثة سنه (بالنسبة إلى منصب الرئاسة الاولى) كانت تعتبر ايضًا حائلاً دون هذا الأمر. لكن وزارته كانت معنية بالتحضير للانتخابات الرئاسية التي شهدت تنافسًا حادًا بين الزعيم الديغولي المعروف وبطل مقاومة النازية جاك شابان دلماس ووزير الاقتصاد فاليري

جيسكار ديستان. وانحاز شيراك لديستان مبتعدًا عن الديغوليين القدامى، وفسّر موقفه برغبته في إزاحة مَن يمكنه ان يكون منافسًا له في المستقبل. وبعد فوز ديستان تقرب شيراك من تياره، وأصبح رئيسًا للوزراء. لكن شهر العسل لم يدم طويلاً مع الرئيس الجديد، فاستقال شيراك في ١٩٧٦، وعمد لتوه إلى تأسيس «التجمع من اجل الجمهورية» الذي تحول بسرعة إلى واحد من أكبر الاحزاب السياسية الفرنسية (أصبح، حتى اوائل التسعينات، يجمع في صفوفه ١٥٠ ألف عضو و٢٦٠ نائبًا في البرلمان و٩٢ عضوًا في مجلس الشيوخ، كما تولى ادارة ٤٣ مدينة يزيد تعداد سكانها عن ٣٠ مليون نسمة، وعلى رأسها العاصمة باريس التي تولى شيراك رئاسة بلديتها بصورة متوالية منذ ١٩٧٧)، واندفع يعارض ديستان بقوة واتهمه بتمثيل المصالح الاجنبية في فرنسا. وصادف ان أصيب في تلك الفترة بجروح خلال حادث سير ودخل إلى مستشفى «كوشان» للمعالجة، ومنها وقّع نداء شهيرًا عُرف فيما بعد بـ«نداء كوشان»، اتهم فيه الرئيس ديستان بتمثيل حزب «الاجانب» في فرنسا. وكان ديستان يومها معروفًا بتقربه من الولايات المتحدة ومعجبًا بسياستها الليبرالية، الأمر الذي كان يتعارض مع النزعة الديغولية القومية. وترشح شيراك لانتخابات ١٩٨١ الرئاسية، غير ان نسبة ما حصل عليه من أصوات (١٨٪) لم تمكنه من اجتياز الدورة الاولى. فقرر التضحية بالمرشح اليميني الرئيس جيسكار ديستان ممتنعًا عن دعوة أنصاره إلى التصويت له في الدورة الثانية. فساعد بذلك على فوز المرشح الاشتراكي فرنسوا ميتران. ثم كانت انتخابات ١٩٨٦ التشريعية التي شهدت فوزًا ساحقًا لليمين. فتولى شيراك رئاسة الحكومة في ظل ميتران، ودخلت بذلك البلاد تجربة ما عرف بـ«التعايش»



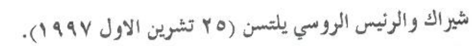
الرئيس جاك شيراك.



شيراك بين المستشار الالماني الجديد شرودر (الى يمين الصورة) ورئيس الحكومة الفرنسية ليونيل جوسبان في قمة بوتسدام، كانون الاول ١٩٩٨.



الرئيس شيراك والرئيس الاميركي كلينتون (شباط ١٩٩٦).



شيراك والرئيس الروسي يلتسن (٢٥ تشرين الاول ١٩٩٧).





شيراك والرئيس السوري
حافظ الاسد (تموز ١٩٩٨).



شيراك ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير
(كانون الاول ١٩٩٨).

بين حكومة يمينية ورئيس يساري، وقد كانت تجربة منهكة في ظل دستور الجمهورية الخامسة الذي يعطي رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة. فتداخلت السلطات التنفيذية للطرفين، وتضاربت، فكان «التعايش» بمثابة حرب أعصاب لم تضع أوزارها إلا بانتخابات ١٩٨٨ الرئاسية. ومرة أخرى، دخل اليمين هذه الانتخابات مشتت الصفوف، فأخفق شيراك بنسبة ٤٥،٩٨٪ من الاصوات، وأعيد انتخاب ميتران. لكن شيراك بدأ، لتوه، الاستعداد لانتخابات ١٩٩٥ الرئاسية. وما إن فاز اليمين في انتخابات ١٩٩٣ التشريعية حتى كلف شيراك الرجل الذي يثق به ويفخر بأنه «صديقه منذ ثلاثين سنة» ادوار بالادور برئاسة حكومة التعايش مع الرئيس ميتران، على أن يتفرغ هو لطموحه الرئاسي. لكن عقبات كثيرة اعترضت سبيله، إذ ان ادوار بالادور نفسه ما لبث ان تولدت عنده مطامح رئاسية، فسحب ولاءه لشيراك وانضم إليه باسكوا الرجل القوي في الحزب الديغولي، وكذلك فيليب سيغان رئيس البرلمان وأحد الوجوه الديغولية الصاعدة والذي كان على خلاف شديد مع ألان جوبيه وزير الخارجية والقريب من شيراك... هذا عدا عن الخلافات الحادة التي اخترقت الحزب الديغولي حول بعض المسائل الأساسية، وعلى رأسها المسألة الاوروبية. إذ وجد تيار واسع ضرورة الإبقاء على فرادة فرنسا كما صاغتها الوطنية الديغولية التقليدية، في حين دعا تيار آخر إلى خوض غمار الوحدة الاوروبية. ولما لم تقتصر الخلافات، والفضائح، على اليمين، فتعدته ايضًا إلى اليسار، عادت التطورات وجاءت لمصلحة شيراك في انتخابات أيار ١٩٩٥ الرئاسية، ففاز على منافسه الاشتراكي ليونيل جوسبان (استكمالاً، راجع «عهد جاك شيراك» في باب النبذة التاريخية).

الاحزاب

الحزب الاشتراكي الفرنسي: هو أكثر الاحزاب اليسارية الفرنسية الذي انتهت إليه، وفيه، مختلف الاحزاب الاشتراكية الفرنسية التي تبنت ايديولوجية أممية واشتراكية ديمقراطية، والتي نشأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ولعبت دورًا أساسيًا في الحياة السياسية الفرنسية والاوروبية وشاركت في الصراعات الحادة التي شهدتها الحركة العمالية الاشتراكية الغربية والتي أدت إلى انقسامها إلى تيارين رئيسيين: التيار الشيوعي المتمثل في الاحزاب الشيوعية الحالية، والتيار الاشتراكي الديمقراطي المتمثل في الاحزاب المنتمية إلى الأممية الاشتراكية الثانية والتي تتراوح مواقفها السياسية بين اليمين المعتدل واليسار الوسطي.

والحزب الاشتراكي الفرنسي الحالي هو في الواقع المحصلة الملموسة لكل هذه الاحزاب التي اختفى معظمها من على مسرح الحياة السياسية الفرنسية، والتي تركت بصماتها واضحة على أيديولوجية الحزب الاشتراكي الفرنسي.

تأسس هذا الحزب عام ١٩٠٥ باسم «الفرع الفرنسي للأممية العمالية» SFIO، أي الأممية الثانية. ففي ذلك العام، توحدت تيارات اشتراكية كانت متصارعة في ما بينها قبل ذلك. وأهم تلك التيارات إثنان:

«الأنترناسيونال»(١٨٩٥).

الأول، الحزب الاشتراكي الفرنسي وشمل الاشتراكيين المستقلين و«البروسيت»، أي أنصار بروس الذين يتميزون بعدائهم للماركسية، و«الألمانيست»، أي أنصار ألمان، وهم عماليون يعطون الاولوية للعمل النقابي الثوري، وكان على رأسهم جان جوريس، الزعيم الاشتراكي الفرنسي المعروف، والذي يمثل مدرسة اشتراكية نموذجية ما زال تاثيرها فاعلاً في تيارات الحزب الحالي.

الثاني، «حزب فرنسا الاشتراكي» الذي اعتنق الماركسية، مناهضًا كل تحالف أو اشتراك في حكم بورجوازي، وكان على رأسه جول غيد.

وقد أتت الأممية الثانية ووحدت هذين الحزبين في ١٩٠٥. فاعتبر هذا الاتحاد بمثابة تأسيس للحزب الاشتراكي الفرنسي الحالي.

حصل أول انقسام لهذا الاتحاد الاشتراكي الفرنسي في ١٩٢٠ في مؤتمر عقد في مدينة تور للنظر في مسألة الانضمام إلى الأممية الثالثة التي تشكلت بعد الثورة البولشفية في روسيا. فالذين قبلوا بشروط البولشفيين للانضمام إلى هذه الأممية-وكانوا الأكثرية، أي ٣٢٠٨ أصوات- أنشأوا الحزب الشيوعي الفرنسي، وأصبحت جريدة «أومانيته» (التي أسسها جان جوريس) صحيفة هذا الحزب، في حين قاد الأقلية-١٥٢٢ صوتًا- ليون بلوم الذي انتقد بشدة شروط البولشفيين.

ويمكن التعرف على تاريخ الحزب الاشتراكي-بعد ١٩٢٠- عبر محطاته الرئيسية التالية:

١- انضمامه إلى الجبهة الشعبية التي قامت بين ١٩٣٦ و١٩٣٧ والتي ضمت، إلى الاشتراكيين، الشيوعيين والراديكاليين والنقابيين وعصبة حقوق الانسان ومنظمات أخرى.

٢- في ١٩٤٥ تمّ إنشاء «حلف ثلاثي» ضمّ الاشتراكيين والشيوعيين وحركة الجمهوريين الشعبية. لكن قيادة الحزب انقسمت حول الدخول في هذا الحلف، وانتصر الخط المعارض للحلف، وكان على رأسه غي موليه الذي اصبح أمين السر الاول للحزب في ١٩٤٦.

٣- في ١٩٥٦، تحالف الاشتراكيون مع الراديكاليين والاتحاد الديمقراطي للمقاومة (وكان فرنسوا ميتران عضوًا فيه) والجمهوريين الاشتراكيين، وأقاموا «جبهة جمهورية». رأس الحكومة غي موليه حتى ايار ١٩٥٧، حيث خسر مساندة الأكثرية في البرلمان بسبب سياسته في الحرب الجزائرية.

٤- في ١٣ ايار ١٩٥٨، قام بعض الضباط الفرنسيين بانقلاب عسكري في مدينة الجزائر. وعلى اثر ذلك انتخب الحزب ديغول رئيسًا للجمهورية. وقد عارض الشيوعيون ديغول فيما انقسم الاشتراكيون في التصويت. واحتجاجًا على اشتراك أربعة وزراء اشتراكيين في حكومة ديغول، وعلى قرار الحزب بتأييد الدستور الجديد، انفصل عن الحزب بعض اعضائه، وأسسوا «الحزب الاشتراكي المستقل».

٥- في ١٩٦٠، اتحد «الحزب الاشتراكي المستقل» المنشق مع بعض المجموعات الاشتراكية (ومنها واحدة يرأسها منديس فرانس)، وشكلوا «الحزب الاشتراكي الموحد» PSU. وهكذا ضعف «الفرع الفرنسي للأممية العمالية» وخسر في الانتخابات النيابية التي جرت في العام نفسه ٩٤ مقعدًا، ولم يحتفظ إلا بـ٤٠ مقعدًا.

٦- في ١٩٦٥، انتهت عملية تجميع قوى اشتراكية مختلفة في «اتحاد يساري ديمقراطي اشتراكي» ضم الفرع الفرنسي للأممية العمالية بالاضافة إلى مجموعة نواد (منها ناد يرأسه فرنسوا ميتران). فشكل ذلك تطورًا مهمًا في مسيرة الحزب الاشتراكي الفرنسي الحالي وتوحيده.

٧- في ١٩٧١، عقد مؤتمر إبيني Epinay وأعلن خلاله قيام الحزب الاشتراكي الجديد، وأصبح سكرتيره الاول فرنسوا ميتران الذي استمر يشغل هذا المنصب حتى انتخابه رئيسًا للجمهورية، وانتخب بعده بيار موروا P.Mauroy سكرتيرًا أولاً؛ وفي ١٩٩٢، انتخب لوران فابيوس L.Fabius؛ وفي ١٩٩٣، ميشال روكار M.Rocard؛ ثم هنري إيمانويلي H.Emmanuelli؛ وفي ١٩٩٥، ليونيل جوسبان L.Jospin؛ وفي ١٩٧٧، فرنسوا هولاند F.Hollande.

٨- أبرز أحداث الحزب الاشتراكي الفرنسي منذ مؤتمر إبيناي ١٩٧١:

- تحالفه مع الحزب الشيوعي الفرنسي وحركة الراديكاليين اليساريين عام ١٩٧٢، من خلال برنامج للحكم سمي «البرنامج اليساري المشترك». هذا التحالف أعطى ثماره، وأبرزها انتصاره في الانتخابات البلدية العامة في ١٩٧٧ حيث حصل اتحاد اليسار على نسبة ٥٢٪ من الاصوات، ما جعله يثق من انتصاره في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٧٨.

– لكن هذا الانتصار المرجو لم يتحقق بسبب القطيعة مع الحزب الشيوعي (٢٢ ايلول ١٩٧٧) حول «تحديث البرنامج المشترك»، فراح كل من الفرقاء اليساريين منفردًا إلى الانتخابات البرلمانية (آذار ١٩٧٨)، وخسروا تلك الانتخابات بالرغم من الاتفاق الذي جرى بينهم في آخر لحظة، أي ما بين دورتي الاقتراع.

– غير ان الحزب الاشتراكي خرج مستفيدًا من أوقات تحالفاته اليسارية، إذ زادت نسبة الـ١٤٪ من أصوات الناخبين التي حاز عليها عام ١٩٧٠ إلى ٢٢٪ عام ١٩٧٣، وإلى ٢٦،٥٪ في انتخابات الكانتونات في ايلول ١٩٧٦، وبلغت حدود ٢٩٪ في الانتخابات البلدية في ربيع ١٩٧٧.

– في كانون الثاني ١٩٨١، عقد الحزب مؤتمرًا استثنائيًا في كريتيل Créteil وتبنى ترشيح ميتران لرئاسة الجمهورية. وبعد فوزه بهذا المنصب، انتخب ليونيل جوسبان سكرتيرًا عامًا للحزب بالاجماع. وفي مؤتمر عقده الحزب في بورغ-أن-برس في ١٩٨٣ برزت في داخله ثلاثة تيارات: الأول والأقوى مثله جوسبان وموروا وروكار، والثاني مثله شفينمان Chevènement، والثالث مثله لينمان وريشار، لكن المؤتمر أعاد انتخاب جوسبان بالاجماع، وتكرر انتخابه في مؤتمر تولوز ١٩٨٥، وكذلك في مؤتمر ليل (١٩٨٧، وبعد فوز اليمين في الانتخابات البرلمانية) الذي برزت فيه خلافات حادة حول برنامج تجديد الحزب الذي طرحه جوسبان. وفي ايار ١٩٨٥، أعيد انتخاب ميتران رئيسًا للجمهورية.

– قبل ايام من انتخابات ايار-حزيران ١٩٨٨ البرلمانية (فاز بها اليسار لكن الحزب الاشتراكي فقد الأغلبية المطلقة فيها) انتخب بيار موروا سكرتيرًا عامًا للحزب. وفي آذار ١٩٩٠، عقد الحزب مؤتمر رين Rennes، وأعاد انتخاب موروا، وفي كانون الاول ١٩٩١ عقد مؤتمره في لا دفانس La Défense. وفي ٧ كانون الثاني ١٩٩٢، قدّم موروا استقالته كأمين عام، وانتخب مكانه لوران فابيوس. وعقد الحزب مؤتمر بوردو بعد هزيمته في الانتخابات المحلية والكانتونية، واعتبر ميشال روكار «المرشح الطبيعي» للحزب في الانتخابات الرئاسية المقبلة (١٩٩٥). لكن جملة من الفضائح والخلافات بين قادة الحزب كانت في أساس فشله في الانتخابات البرلمانية (٢٨ آذار ١٩٩٢) أمام اليمين، خاصة حزب التجمع من اجل الجمهورية وحزب الاتحاد الديمقراطي الفرنسي، وأعقبها بعد نحو اسبوع واحد انتحار أحد أقطابه (وكان رئيسًا للوزراء) وهو بيريغوفوي. وانتخب مؤتمر بورجيه Bourget (٢٤ تشرين الثاني ١٩٩٣) روكار أمينا عامًا، واستمر في منصبه حتى حزيران ١٩٩٤ حيث حلّ محله هنري إيمانويلي، وبعد الانتخابات الرئاسية (ايار ١٩٩٥)، عاد جوسبان أمينا عامًا إلى أن خلفه، على اثر مؤتمر برست (تشرين الثاني ١٩٩٧)، هنري هولاند.

يمكن إيجاز مبادىء الحزب الاشتراكي الفرنسي، وفقًا لأدبياته السياسية، بالتالي: العمل، بالوسائل الديمقراطية، على قيام مجتمع يستجيب لطموحات الانسان الاساسية التي حددتها قرون طويلة من النضال الهادف إلى تقدم الجنس البشري والتي تعبر عنها اليوم جميع الشعوب برفعها شعار «الحرية، المساواة والكرامة»، وتحرير جميع الرجال والنساء، وتأمين الرفاه. ويعتبر الحزب نفسه تجمعًا إصلاحيًا، يضع إصلاحاته في خدمة الآمال والأهداف الثورية، فيكون بذلك في السياق التاريخي لـ«الاشتراكية الديمقراطية». ويؤيّد الحزب، ويشجع، قيام مجتمع ذي اقتصاد مختلط لا يتنكر لقواعد السوق، ولكنه يدعم في الوقت نفسه القطاع العام والفاعليات الاجتماعية في كل ما من شأنه تأمين المصلحة العامة. أما مبدأه الديمقراطي فيقوم، أساسًا، على احترام حقوق الانسان والمواطن في إطار دولة القانون وعلى قاعدة الانتخابات العامة والتعددية. ويتمسك الحزب بقوة بحرية الضمير وبعلمانية الدولة والمدرسة.

أما أعداد أعضاء الحزب فقد عرفت، منذ ١٩١٤، التطور التالي (ذكر السنة ويليها العدد، بالآلاف، بين قوسين): ١٩١٤ (٧٢)، ١٩٣٧ (٢٨٠)، ١٩٤٤ (١٠٠)، ١٩٤٥ (٣٣٥)، ١٩٥٠ (١٤٠)، ١٩٥٨ (١١٥)، ١٩٦٨ (٨١)، ١٩٧١ (٧٤)، ١٩٨١ (٢٠٥)، ١٩٨٦ (١٨٧)، ١٩٩٥ (٩٤)، ١٩٩٦ (١١٢).

الحزب الاشتراكي الموحّد P.S.U.: أنشىء هذا الحزب لأول مرة في العام ١٩٤٨، وكان مؤسسوه يشكلون حلقة حول جريدة يومية بعنوان «المعركة الاشتراكية». وفي ١٩٥٠، اندمج مع حزب الاتحاد الجمهوري والمقاومة وحزب اتحاد المسيحيين التقدميين ليشكلوا حزب «الاتحاد التقدمي».

وفي نيسان ١٩٦٠، أعلن عن نشأة جديدة لهذا الحزب من اتحاد عدة تنظيمات يسارية: الحزب الاشتراكي المستقل، اتحاد اليسار الاشتراكي ومجموعة المنبر الشيوعي. عقد مؤتمره الأول في مدينة كليشي Clichy في آذار ١٩٦١ حيث أعلن عن برنامج مرتكز على التأميمات وعلى الادارة الديمقراطية، وكذلك على التخطيط المتجاوب مع الحاجات الحقيقية. وانتخب المؤتمر إدوار دوبرو E.Depreux أمينًا عامًا للحزب، واستمر بعقد مؤتمراته السنوية في مدن مختلفة من فرنسا.

كان الحزب في سنتيه الاولين عبارة عن منظمة للنضال من أجل استقلال الجزائر، ما أدّى إلى ملاحقة أعضائه من قبل السلطة ومنظمة الجيش السري الارهابية من بعدها.

وشهد المؤتمر الثاني للحزب (كانون الثاني ١٩٦٣) بروز ثلاثة اتجاهات: واحد يطالب بجعل الحزب بمثابة حزب اشتراكي وديمقراطي جديد ينوب عن الفرع الفرنسي للأممية العمالية الثالثة .S.F.I.O، وآخر يرى ان يكون الحزب حزبًا اشتراكيًا حديثًا يستند إلى الطبقة العاملة الجديدة، والثالث كان يميل إلى فكرة تحويله إلى حزب عمالي يلتحق بالحزب الشيوعي الفرنسي أو ينوب عنه. وقد انقسم الحزب تبعًا إلى هذه الاتجاهات، وعاد إلى النهوض مجددًا انطلاقًا من مؤتمره الخامس (حزيران ١٩٦٧) حيث نادى تيار يتزعمه جيل مارتينه G.Martinet، وبعض القادة مثل بيريغوفوي، بالانضمام إلى اتحاد الاشتراكيين الذي كان يتزعمه فرنسوا ميتران. غير ان الأغلبية التي كان يقودها ميشال روكار، وكان أمينًا عامًا للحزب من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٣، كانت تصر على ضرورة استقلال الحزب عن كل التنظيمات التقليدية.

في ١٩٦٨، دعم الحزب ثورة ايار الطلابية ووجه نقدًا قويًا للحزب الشيوعي الفرنسي، فاعتبره قد كفّ عن اتباع مسيرته السابقة كحزب ثوري، وانه قد أصبح العائق الفعلي والعقبة الكأداء بوجه الحركة الثورية في فرنسا. ولم يفز الحزب الاشتراكي الموحد في انتخابات ١٩٦٨ البرلمانية على أي مقعد نيابي، وكان بيار منديس فرانس من مرشحيه. أما في الانتخابات الرئاسية التي جرت في ١٩٦٩، فقد حصل روكار (مرشح الحزب) على ٣،٦٪ فقط من الاصوات. وفي مؤتمره السادس (ديجون، آذار ١٩٦٩) كان الحزب الفرنسي الوحيد الذي تقدم بنقد شامل للوضع. وفي كانون الاول ١٩٧٢، رسم قادة الحزب، في بيان طويل بعنوان «راقبوا اليوم من أجل ان تقرروا غدًا»، نهجًا مجددًا للحزب يسعى إلى مجتمع اشتراكي قائم على مبادىء الحرية والاشتراكية (اشتراكية التسيير الذاتي).

كانت انتخابات آذار ١٩٧٣ البرلمانية بمثابة فشل كبير للحزب، إذ إنه فقد ما يقرب نصف مؤيديه عام ١٩٦٨. وعرف العام ١٩٧٤ منعطفًا تاريخيًا في حياة الحزب الذي قرّر دعم فرنسوا ميتران في انتخابات ايار الرئاسية والانضمام إلى «اتحاد اليسار». وانشق الحزب إلى «الحزب الاشتراكي الموحد المتماسك» الذي لم يلبث ان أصبح «حزب الوحدة الشعبية»، وإلى قسم تبع روكار وشابوي وانضم إلى الحزب الاشتراكي. ولم يفز الحزب الاشتراكي الموحد بأي مقعد في انتخابات آذار ١٩٧٨ البرلمانية.

في انتخابات ١٩٨١ الرئاسية، نال مرشح الحزب هوغيت بوشاردو H.Bouchardeau ١،١١٪ من الاصوات. وفي آذار ١٩٨٣، عين بوشاردو سكرتير دولة لشؤون البيئة، وفي ١٩٨٤ أصبح وزيرًا، ولم ينل الحزب في انتخابات الاتحاد الاوروبي (١٩٨٤) أكثر من ٠،٧٢٪. وفي مؤتمره السادس عشر (في مدينة بورغ-أن-برس، ١٩٨٦)، أعلن الحزب تخطيه إطار العمل القديم والدخول في حركة عريضة خدمة للخيار الاشتراكي والتسيير الذاتي والبيئة. وفي انتخابات ١٩٨٨ الرئاسية نال مرشح الحزب جوكان Juquin ٢،١٪ من الاصوات، ونال الحزب في الانتخابات البرلمانية ١٪. وفي ٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٩، عقد مؤتمره الثامن عشر (وكان المؤتمر الأخير) وقرّر، مع حزب «اليسار الجديد»، تأسيس «الخيار الأحمر والأخضر» (أريف Arev). وفي ٧ نيسان ١٩٩٠، تقرر، وبأغلبية ٩١٪ من الاصوات، حلّ الحزب، وكان عدد أعضائه، قبيل قرار حلّه، لا يتعدى ٥٣٠ صوتًا، في حين ان هذا العدد كان قد وصل إلى ١٥ ألفًا في العام ١٩٦٢. كان هذا الحزب ينهل الكثير من مبادئه من الفكر الماركسي، ويطرح نفسه كحزب للثورة الاشتراكية، ويتمثل هدفه بقلب النظام الاقتصادي والسياسي وإبداله بمجتمع اشتراكي لم يتشكل نموذجه بعد، إذ يرى إلى الاشتراكية على انها نظام يتجاوز السيطرة الجماعية على وسائل الانتاج. وخارجيًا، انتهج الحزب خطًا معاديًا للامبريالية وللهيمنة، وأيد قضايا التحرر في العالم الثالث وبشكل خاص القضية الفلسطينية.

الحزب الشيوعي الفرنسي: تأسس هذا الحزب عندما انعقد مؤتمر الفرع الفرنسي للأممية العمالية S.F.I.G في مدينة تور Tours الفرنسية في ٢٣ كانون الاول ١٩٢٠ حيث جرى الاقتراع على الانضمام إلى الأممية الاشتراكية الثالثة بعد القبول بشروط لينين بأكثرية ٣٢٤٧ صوتًا ضد ١٢٩٨ صوتًا كان أصحابها يعارضون هذا الانضمام ويدافعون عن «أصالة تقاليد الحركة العمالية



تظاهرة اشتراكية–شيوعية في ١١ شباط ١٩٣٤ في باريس.

فرنسوا ميتران (الاول من اليمين) وجورج مارشيه (الثالث من اليمين) اثناء لقاء في مقر الحزب الاشتراكي (آذار ١٩٧٣).

الفرنسية»، في حين وجدت الأكثرية ضرورة إعادة بناء حزب اشتراكي ثوري بعد إخفاق الاشتراكية الديمقراطية في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى وما بعدها. وهكذا تأسس الحزب الشيوعي الفرنسي، فجاء وليد تيار الاشتراكية الفرنسية، ووليد، في الوقت نفسه، الثورة البولشفية. وكان عدد المنتسبين إليه، إبان نشأته، ١١٠ آلاف، وأصبحت جريدة «لومانيتيه» التي كان قد أسسها جان جوريس، جريدة الحزب الرسمية.

شهد الحزب مرحلة من الاضطراب طوال فترة ١٩٢١–١٩٣٤ جعلته يخسر نحو ثلاثة أرباع المنتسبين إليه بسبب وقوفه خارج النظام السياسي الفرنسي ورفضه التعاون مع القوى الاشتراكية الأخرى في البلاد.

ومنذ ١٩٣٤، بدأ الحزب يشهد مرحلة تصحيح للمواقف وصعودًا نسبيًا، خاصة مع تنامي التيارات الفاشية والنازية في اوروبا، وبفضل قيادة سكرتيره العام موريس توريز الفذة. فعقد الحزب اتفاقية وحدوية مع الحزب الاشتراكي–الفرع الفرنسي للأممية العمالية، وتعاون مع مختلف القوى الاشتراكية واليسارية، وثبت على الموقف الاستراتيجي حتى السبعينات. وفي هذا الاطار قامت «الجبهة الشعبية» عام ١٩٣٤ لتجعل من الحزب الشيوعي الفرنسي حزبًا جماهيريًا رغم انه لم يشترك مباشرة في حكومة الجبهة (١٩٣٦)، ووصل عدد أعضائه في ١٩٣٨ إلى ٣٢٠ ألفًا.

لكن تأييد الحزب الشيوعي الفرنسي لما عُرف بـ«الحلف الالماني السوفياتي» (١٩٣٩) دفع الحكومة إلى حل «التنظيمات الشيوعية». فلجأ الحزب إلى العمل السري كما فرّ العديد من زعمائه إلى الخارج. وفي الوقت الذي كان فيه النازيون يغزون فرنسا كان الشيوعيون الفرنسيون يمتنعون عن مهاجمة المانيا ويبررون سياسة ستالين ويغلّبون مصالح الاتحاد السوفياتي على المصلحة القومية الفرنسية. فكلفهم هذا الموقف ثمنًا تاريخيًا باهظًا.

لكن غزو الالمان للاتحاد السوفياتي (٢٢ حزيران ١٩٤١) أنقذ الشيوعيين الفرنسيين، إلى حد كبير، من موقف محرج. إلا ان حزبهم ظل محظورًا في ظل حكومة فيشي. ورغم ذلك، وسّع الحزب نشاطه السري وأصبح طرفًا أساسيًا في المقاومة السرية الفرنسية ضد النازية.

وبعد تحرير فرنسا، عاد الحزب الشيوعي إلى العلنية مع عودة أمينه العام موريس توريز إلى باريس في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٤. وبدأ الحزب بالدعوة لسياسة «الجبهة الوطنية». فتخلى عن تسليح ميليشياته وعن الصراع من اجل استلام السلطة، وطالب من جديد بالتحالف مع الحزب الاشتراكي. وفي ١٩٤٥، وصل عدد المنتسبين إلى ٥٥٠ ألفًا. وفي تشرين الثاني ١٩٤٥، شارك في حكومة ديغول بخمسة وزراء. وفي تشرين الثاني ١٩٤٦، وبعد ان أصبح القوة الانتخابية الأولى في فرنسا، انتدب الحزب موريس توريز لمنصب نائب رئيس الوزراء في حكومة رامادييه الاشتراكية (كانون الثاني ١٩٤٧). وفي ٥ ايار ١٩٤٧، عمد رامادييه نفسه إلى إقالة الوزراء الشيوعيين، في الوقت نفسه الذي بلغ فيه عدد أعضاء الحزب نحو ٩٠٠ ألف.

ساند الحزب الشيوعي الفرنسي سياسة منديس فرانس من اجل التوصل إلى السلام في الهند الصينية، ولكنه في الوقت نفسه حارب نفوذه بشدة وعارض محاولاته لاقامة جبهة جمهورية (اتحاد اليسار الشيوعي ١٩٥٥–١٩٥٦). وبعد تشكيل حكومة غي موليه في شباط ١٩٥٦، سنحت للحزب فرصة التقارب من النظام. إلا ان توالي الاحداث: سقوط الستالينية بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي وعدوان السويس والتدخل السوفياتي في هنغاريا (وكلها حدثت في ١٩٥٦) جعل فرص هذا التقارب شبه مستحيلة، وزاد من احتمالات إبقاء الحزب الشيوعي الفرنسي خارج النظام السياسي الفرنسي. ثم جاءت أزمة ايار–حزيران ١٩٥٨ لتؤكد هذا الاستبعاد، إذ كان الحزب الشيوعي الفرنسي الحزب الوحيد الذي عارض ديغول، فخسر أكثر من ثلثي قوته الانتخابية في انتخابات ١٩٥٨ البرلمانية.

بدأت معارضة الحزب الشيوعي للجمهورية الخامسة وما أسماه «التسلط الفردي» تخف شيئًا فشيئًا منذ اكتشافه رغبة ديغول الأكيدة بالاستقلال إزاء الولايات المتحدة الاميركية، ما أدّى به إلى الاشارة، منذ ١٩٦٣، إلى «السمات الايجابية» في السياسة الفرنسية الخارجية وخاصة القرار الفرنسي بالانسحاب من منظمة حلف شمالي الاطلسي (آذار ١٩٦٦)، وفي خطاب بنوم بنه حول حرب فيتنام في أول ايلول ١٩٦٦، وموقف فرنسا من البلدان الشيوعية والبلدان العربية.

في أحداث ايار–حزيران ١٩٦٨ الطلابية، بدا الحزب الشيوعي وكأنه «المعارض الصلب» و«الشريك الضروري» في آن معًا، حيث حاول ان يجعل من هذه الاحداث مجرد أزمة اجتماعية تقليدية، وقبل بالعملية الانتخابية كوسيلة للخروج من الأزمة.

يعتبر الحزب الشيوعي الفرنسي ان الحفاظ على

النمو التنظيمي لأطره ولخلاياه هو الهدف الرئيسي. وقد أعطيت الاولوية لهذا الهدف سواء بقيادة موريس توريز حتى ١٩٦٤، أو بقيادة فالديك-روشيه (١٩٠٥-١٩٨٣) من ١٩٦٤ حتى ١٩٦٩، أو بقيادة جورج مارشيه منذ ١٩٧٠.

وبعد ان ظل الحزب الشيوعي الفرنسي، منذ تأسيسه، يؤيد سياسة الاتحاد السوفياتي دون قيد أو شرط، أخذ، منذ اواسط الستينات، ينتهج خطًا أقل تبعية. وقد ظهر ذلك إثر التدخل السوفياتي في تشيكوسلوفاكيا، إذ انتقد عملية التدخل هذه. وتبنى الحزب مبدأ التعددية والديمقراطية الغربية كطريق للاشتراكية، ورفض صيغة دكتاتورية البروليتاريا وأكثر من انتقاداته للاتحاد السوفياتي، خاصة في ما يتعلق بقضية المنشقين السوفيات وحقوق الانسان. وقد بدأ هذا الخط يظهر جليًا مع بداية سنة ١٩٧٦، وتبلور بشكل نهائي في ١٩٧٧ إثر انعقاد مؤتمر الاحزاب الشيوعية الاوروبية في مدريد في ٢-٣ آذار ١٩٧٧.

وكان الحزب قد نشر في ١٩٧١ برنامج حكومة ديمقراطية للوحدة الشعبية وحثّ احزاب اليسار على التحلق حول هذا البرنامج. وقد تم التوصل إلى الاتفاق حول هذا البرنامج بعد إجراء تعديلات عليه في ١٩٧٢ بين الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي وحركة الراديكاليين اليساريين، واعتبر بمثابة برنامج للحكومة اليسارية، كما أيد ترشيح فرنسوا ميتران لرئاسة الجمهورية في ١٩٧٤. ولكن الحزب عمد، قبيل الانتخابات النيابية في ١٩٧٨، إلى التخلي عن هذا البرنامج، فخاضت القوى اليسارية هذه الانتخابات متفرقة وخسرتها. وقد انفجر الصراع بين الشيوعيين والاشتراكيين إثر ذلك، وأخذ كل طرف يتهم الآخر بخيانة الاتفاق. وتعرض الحزب الشيوعي، بسبب ذلك، إلى أزمة داخلية قادتها ثلاثة تيارات: تيار المثقفين بقيادة جون إلينتشين، وتيار الفيلسوف ألتوسير، وتيار محافظ بقيادة زوجة توريز (السكرتير العام السابق). والتقت هذه التيارات على نقد السياسة الداخلية للحزب وكبت الحريات الديمقراطية، وتحميل قيادة جورج مارشيه مسؤولية فشل اليسار في الانتخابات النيابية.

عارض الحزب الشيوعي الفرنسي دخول اسبانيا السوق الاوروبية المشتركة، ما خلق أزمة بينه وبين الحزب الشيوعي الاسباني. كما انه أخذ يطرح، ابتداء من ١٩٧٩، مشروعًا للوحدة بين اطراف اليسار على أساس النضال بين القواعد وليس على أساس الاتفاق بين القيادات.

اعتبر الحزب الشيوعي، حتى اوائل الثمانينات وتحديدًا حتى الانتخابات الرئاسية في ١٩٨١ (فاز بها فرنسوا ميتران) أحد أهم التنظيمات الفرنسية التي كانت تشرف وتسيطر وتحرك قطاعات واسعة من المجتمع الفرنسي عبر بعض المؤسسات الديمقراطية والنقابية والجماهيرية والاعلامية البالغة الأهمية، منها: الاتحاد العام للعمل CGT وهو أهم تنظيم نقابي فرنسي، والاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين UNEF، والصحف والدوريات...

في المؤتمر الثالث والعشرين للحزب (ايار ١٩٧٩) حيا جورج مارشيه «الانجازات» التي حققها الاتحاد السوفياتي، وفي كانون الثاني ١٩٨٠، برّر الغزو السوفياتي لأفغانستان. وقد استقال بسبب هذا الموقف عدد من المثقفين في الحزب؛ وفي حزيران ١٩٨١، خسر الحزب ٤٣ مقعدًا نيابيًا و٤ حقائب وزارية في حكومة موروا.

وعقد الحزب مؤتمره الرابع والعشرين في شباط ١٩٨٢، وتراجع في الانتخابات الاوروبية (حزيران ١٩٨٤)، ولم يعد يشارك في الحكومة بدءًا من ١٩ تموز ١٩٨٤. وعاد وتراجع مرة أخرى في انتخابات آذار ١٩٨٦ النيابية.

في الانتخابات الرئاسية (١٩٨٨)، نال مرشح الحزب الشيوعي الفرنسي ٦،٧٦٪ من الاصوات في الدورة الأولى. وفي كانون الاول ١٩٩٠، عقد مؤتمره السابع والعشرين، وفي كانون الثاني ١٩٩٤، عقد مؤتمره الثامن والعشرين وأقر فيه أحكامًا تنظيمية جديدة، وانتخب (في ٢٩ كانون الثاني ١٩٩٤) روبير هيو R.Hue (مولود ١٩٤٦، انضم إلى الحزب في ١٩٦٣) أمينًا عامًا خلفًا لجورج مارشيه.

في انتخابات ١٩٩٥ الرئاسية، نال هيو ٨،٦٤٪ من الاصوات في الدورة الاولى. وفي انتخابات ١٩٩٧ النيابية نال الحزب ٩،٩٨٪ من الاصوات، واشترك بثلاثة أعضاء في حكومة ليونيل جوسبان. وبعد ان كان عدد المنتسبين إلى الحزب الشيوعي الفرنسي قد وصل، في العام ١٩٨٨، إلى نحو ٧٠٣ آلاف عضو، عاد وتناقص سنة بعد أخرى حتى أصبح نحو ٢٧٥ ألفًا في العام ١٩٩٦.

الديغوليون

«التجمع من أجل الجمهورية» RPR: حركة يمينية تتصل، إيديولوجيًا، بتراث الجنرال شارل ديغول النضالي وأفكاره. وقد شكل الديغوليون عدة تيارات وتنظيمات، وينضوون، حاليًا ومنذ ٥ كانون الاول

١٩٧٦، في «التجمع من أجل الجمهورية» بقيادة جاك شيراك.

تعود حركة الديغوليين، بمختلف تياراتها وتنظيماتها وصولاً إلى «التجمع من أجل الجمهورية» الحالي، إلى العام ١٩٤٦ عندما قام «الاتحاد الديغولي من اجل الجمهورية الرابعة» على يد رينيه كابيتان R.Capitant، ثم إلى «تجمع الشعب الفرنسي» RPF الذي أنشأه ديغول نفسه في ١٩٤٧، وكان سكرتير الحزب العام جاك سوستيل، ثم لويس تيرنوار بين ١٩٥١ و١٩٥٤، ووصل عدد أعضائه في العام ١٩٥٣ إلى مليون و٥٠٠ ألف، وامتاز طرحه بعدائه الشديد للشيوعيين، إذ اعتبرهم «إنفصاليين».

في ١٩٥٢، وصل عدد أعضاء نواب «تجمع الشعب الفرنسي» إلى ٣٢٧ نائبًا. وفي ايار ١٩٥٣، طلب منهم ديغول الكف عن استعمال إسم التجمع في حملاتهم الانتخابية، فشكل نوابه كتلة برلمانية باسم «اتحاد الجمهوريين للعمل الاجتماعي» Uras برئاسة جاك شابان دلماس. وفي ١٣ ايلول ١٩٥٥، علق ديغول «تجمع الشعب الفرنسي» من دون ان يحله صراحة.

في الاول من تشرين الاول ١٩٥٨، نشأ «الاتحاد من اجل الجمهورية الجديدة» UNR وضم «الوسط الوطني للجمهوريين الاجتماعيين» و«الاتحاد من اجل التجديد الفرنسي والمؤتمر الجمهوري»، وكان أمينه العام روجيه فراي R.Frey، وبرز من قادته جاك شابان دلماس الذي كان يدعو إلى ضرورة إعطاء صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية خاصة في قضايا الجزائر والمجموعة الاوروبية والسياسة الخارجية والدفاع. وفي ٢٥ نيسان ١٩٦٠، تمّ طرد سوستيل من «الاتحاد من اجل الجمهورية الجديدة»؛ وفي انتخابات تشرين الثاني ١٩٦٢ النيابية، حاز الاتحاد على ٣٢٪ من الاصوات (٢٣٣ نائبًا).

وفي كانون الاول ١٩٦٢، انضم إلى «الاتحاد» UNR «الاتحاد الديمقراطي للعمل» UDT (أمينه العام لويس فالون)، وأصبح جاك بوميل J.Baumel الأمين العام لهذا التنظيم الجديد، ثم خضع هذا التنظيم لقيادة جماعية، وحاز، في انتخابات ١٩٦٧ النيابية على ٣١،٤٪ من الاصوات (١٨٠ نائبًا).

هكذا جاء «الاتحاد من اجل الجمهورية الجديدة» UNR نتيجة انضمام التيارات الديغولية الثلاثة: الوسط الوطني للجمهوريين الاجتماعيين، الاتحاد من اجل التجديد الفرنسي والمؤتمر الجمهوري، والاتحاد الديمقراطي للعمل، وأصبح البديل للحزب الذي كان يحلم به ديغول، أي «تجمع الشعب الفرنسي». ولكن البديل الجديد كان مختلفًا تمامًا. فبينما كان ديغول يريد في الواقع إنشاء حزب شعبي يميني، جاء «الاتحاد من اجل الجمهورية الجديدة» UNR حزبًا كبيرًا يضم الكوادر ويقوم بتأطير المقترعين وبدعم زعمائه في الحكم دون ان يملي عليهم سياسة محددة بصورة مسبقة.

والواقع ان أول اجتماع للهيئة الوطنية للحركة الديغولية الذي انعقد في مدينة أورسي (تموز ١٩٥٩) ثبت هذا التوجه كما أقرّه المؤتمر الوطني العام (١٣ و١٥ تشرين الثاني ١٩٥٩) في بوردو.

وفي ١٩٦٧، انتقلت الحركة الديغولية من مرحلة الهيمنة السياسية عبر جناحيها المتحالفينUDT-UNR إلى الهيمنة عبر «الوحدة» بينهما، فأقاما اتحادًا جديدًا تحت إسم «اتحاد الديمقراطيين من اجل الجمهورية» UDR. وهكذا أصبح الحزب (أو «الحركة»، إذ يؤثر الديغوليون استعمال كلمة «حركة» ويرفضون كلمة «حزب») الديغولي الجديد الحزب الأقوى في فرنسا. فقد حاز في انتخابات ١٩٦٨ البرلمانية، منفردًا، على الأكثرية المطلقة (٤٣،٦٥٪)، وهو حدث فريد في تاريخ البرلمان الفرنسي.

إلا ان وحدة جناحي الحركة الديغولية لم تحل مشكلة التنظيمات الديغولية اليسارية، لا بل ساهم في تعقيد مشكلاتها. والحركات الديغولية اليسارية عديدة، زال منها قسم وبقي آخر. غير ان محاولاتها المستمرة لتدعيم قواعدها ولانتشارها باءت جميعها بالفشل. وتعدد اتجاهات هذه الحركات وتناحرها يشبه إلى حد ما حال التنظيمات اليسارية المتطرفة. غير ان هذه الأخيرة، إن تناحرت في ما بينها، فلأسباب ايديولوجية، أما تلك فلأسباب غالبًا ما تكون شخصية تتعلق بالصراع على السلطة الداخلية. وأهم التنظيمات الديغولية اليسارية كانت «جبهة الشباب التقدميين الديغوليين» التي كانت تتعاطف مع اليسار الفرنسي التقليدي، و«الحركة من أجل الاشتراكية» التي كانت تعنى بشكل أساسي بالبحث في مبادىء اجتماعية جديدة تكون بمثابة قاعدة جديدة لبناء المجتمع الفرنسي.

أما المرحلة الأخيرة في تاريخ الديغوليين (بمختلف تنظيماتهم) فبدأت مع إنشاء «التجمع من أجل الجمهورية» RPR في ٥ كانون الاول ١٩٧٦ أثناء انعقاد الجلسات الاستثنائية في باريس (ساحة المعارض، باب فرساي)، وكان سبق ذلك بنحو عامين (أي في ١٤ كانون الاول ١٩٧٤) انتخاب جاك شيراك أمينًا عامًا للحزب الديغولي.

وشيراك هو الذي أعطى الإسم الجديد للتنظيم الديغولي، أي «التجمع من أجل الجمهورية» رغبة منه في إحياء فكرة ديغول بإنشاء حزب جماهيري على أساس «تجمع» الشعب الفرنسي.

هدف الحزب (التجمع من اجل الجمهورية) أساسًا إلى ان يبقى حزب الأغلبية الحاكمة. غير ان دورة انتخابات ١٩٧٨ البرلمانية التي لم يفز فيها سوى بنسبة ٢٦،١١٪ من الاصوات وضعته في موقف حرج، إذ لم يعد ضمن الأغلبية اليمينية الحاكمة الحزب المهيمن–ولو كان الحزب الأكبر– فقد بدأت تنافسه مجموعة ثلاثة أحزاب تكتلت تحت إسم «اتحاد الديمقراطية الفرنسية» **UDF**، وشكلت عمليًا حزب الرئيس فاليري جيسكار ديستان، واستقطبت حولها يمين الحزب الاشتراكي الفرنسي وحركة الراديكاليين اليساريين وبعض المستقلين (استكمالاً، راجع الابواب والموضوعات ذات العلاقة).

أخيرًا، كثيرًا ما جرى تحديد «الديغوليين» (أو الحزب الديغولي) على أنهم: «أولاً، فريق وزاري، ومن ثم لجنة مركزية، فهيئة لاختيار المرشحين للانتخابات البرلمانية، ثم المجموعة البرلمانية الأكبر عددًا، وأخيرًا فقط، حزب».

ذلك ان الديغوليين لم يؤلفوا قط حزبًا جماهيريًا على أساس «تجمع الشعب الفرنسي». إنهم يؤلفون «حركة» لا ترتكز فقط على الأعيان والوجهاء (بالمعنى الذي أعطاه العالم الشهير موريس دوفرجيه في كتابه «الاحزاب السياسية») ولا على الجماهير. حركة تنمو لإرساء قواعد الديمقراطية وإنماء التضامن الوطني، وتناهض الفردية الليبرالية. وأكثر ما اشتهر به الديغوليون هو سياستهم القائمة على الحرص على الاستقلال الوطني أو القومي وعدم الارتهان لمعسكر من معسكري الحرب الباردة (وحتى بعد انتهاء هذه الحرب بانهيار الاتحاد السوفياتي في ١٩٩٠–١٩٩١، إذ استمر الاقطاب الديغوليون يحرصون، في مناسبات عدة، خاصة في الشؤون الاوروبية والدولية، على إظهار «فرنسية» القرار المستقل عن رغبة الولايات المتحدة الاميركية).

الجبهة الوطنية FN: حزب يميني متطرف أسسه، في ٥ تشرين الاول ١٩٧٢، جان ماري لوبن J.M.Le Pen (رئيسًا)، فرنسوا برينيو (نائبًا للرئيس، وكان عضوًا في ميليشيات المقاومة الفرنسية عام ١٩٤٤)، ألان روبير (أمينًا عامًا)، روجيه هولندر (أمينًا عامًا مساعدًا)، بيار دوران (أمينًا للصندوق). وفي ١٩٧٣، تلقت الجبهة دعمًا قويًا بانضمام فرنسوا دوبرا **F.Duprat** إليها؛ وكان دوبرا المحرّك الرئيسي لصحيفة «الدفاتر الاوروبية»، ومؤسس رابطة «فرنسا–فلسطين» التي عرفت بمعاداتها للسامية وللصهيونية (لاقى دوبرا حتفه اغتيالاً بتفجير سيارته في ١٨ آذار ١٩٧٨). وفي ٤ آذار ١٩٧٣، شاركت الجبهة في الانتخابات البرلمانية وحصلت على ١،٣٢٪ من الاصوات، وكان لوبان مرشحًا عن الدائرة الرابعة عشرة في باريس حيث نال ٥،٢١٪ من الاصوات (راجع، في هذا السياق، الجدول–بالفرنسية–الذي يبين مجموع الاصوات ونسبها العامة التي حصلت عليها الجبهة الوطنية في الانتخابات البرلمانية والرئاسية والاوروبية والكانتونية من ١٩٧٣ إلى ١٩٩٨).

نشط لوبن، سياسيًا وتنظيميًا، على جبهة تجميع اليمين المتطرف والعنصري وإخراجه من القوقعة التي يعيشها منذ سنوات طويلة والتي جعلته يحتل أدنى السلم التراتبي في التمثيل السياسي. فتمكن من ضم كادرات وشخصيات إلى جبهته، وجذب بعض خريجي المدارس والمعاهد وبعض مساعدي الاقطاب السياسيين الكبار، ومن بين هؤلاء برونو ميغريه خريج «البوليتكنيك» وأحد مساعدي جاك شيراك السابقين.

واستطاع لوبن ان يحقق الاختراق الانتخابي الاول في مدينة درو **Dreux** القريبة من باريس حيث حصل ممثل الجبهة الوطنية على ١٧٪ من الاصوات في الانتخابات البلدية (١٩٨٣) ليصبح أول جبهوي يتبوأ منصبًا مرموقًا في بلدية مدينة متوسطة الحجم وتعيش ظروفًا صعبة بسبب تكاثر المهاجرين الاجانب فيها، والفلتان الأمني الذي كانت تعيشه، وبسبب التنازع الحاد بين اليمين واليسار وتفضيل زعماء اليمين المحليين التحالف مع ممثل اليمين المتطرف (أي الجبهة الوطنية) للحؤول دون نجاح اليسار في السيطرة على بلدية المدينة.

وكان لهذا الانتصار الانتخابي البلدي بعد آخر، إذ إن الفائز هو ستيربوا **Stirbois**، الرجل الثاني في الجبهة (بعد لوبن) وأحد أبرز الكادرات الجديدة المنضمة إليها. لكن ستيربوا قُتل خلال حادث سير عادي، فخلفه برونو ميغريه **Bruno Mégret** (كان قد تخلى عن شيراك وانضم إلى الجبهة) الذي لم يتوقف نجمه عن الصعود إلى ان أصبح المفوض العام للجبهة الوطنية، وهو المنصب الثاني بعد منصب الرئيس الذي يشغله لوبن حتى الآن (اوائل ١٩٩٩).

ومع ميغريه، وانصاره، حققت الجبهة انتصارات

متلاحقة. فقد استطاعت ايصال ٣٠ نائبًا إلى البرلمان في انتخبات ١٩٨٦، وسيطرت بعد ذلك على عدد كبير من البلديات، واحتل انصارها مراتب رفيعة في المجالس الاقليمية، وتمكنت من ايصال عدد من اعضائها إلى البرلمان لتصبح حقيقة ثابتة في الحياة السياسية الفرنسية. وكان تقدم الجبهة قد وصل إلى ذروته حين تمكن لوبن من الحصول على ١٥٪ من الاصوات في انتخابات ١٩٩٥ الرئاسية (الدورة الاولى)، وهي نسبة لا تبتعد كثيرًا عن النسبة التي حصل عليها المرشح اليميني ادوار بالادور (١٦٪).

وكان تقدم «الجبهة الوطنية» يأتي متوازيًا مع استفحال المشاكل الاجتماعية وعجز السياسات اليسارية واليمينية على السواء، كما عجز سياسات حكومات «التعايش اليميني–اليساري» (رئيس جمهورية يساري ورئيس حكومة يميني، ورئيس جمهورية يميني ورئيس حكومة يساري)، عن ايجاد حلول لهذه المشكلات. فكانت الجبهة الوطنية (اليمين المتطرف) يستقبل المزيد من الاصوات الاحتجاجية واليائسة. وكلما ازدادت الاضطرابات الأمنية في ضواحي المدن الفقيرة، كان المنفعلون والمتضررون يصبون اصواتهم في صناديق الجبهة. وكلما برزت قضية الهجرة الأجنبية، كان لوبن يعيد التذكير بضرورة طرد المهاجرين الاجانب وإحلال اليد العاملة الفرنسية مكانهم. وفي المحصلة العامة كانت تتجمع في هذه الجبهة تدريجًا ملايين الاصوات حتى بلغ عدد المقترعين لها في مراحل انتخابية مختلفة ٣٠٪ بصورة ثابتة أو موقتة، وصارت تبعث فعلاً على الخوف وتثير قلق الديمقراطيين الفرنسيين من يمين ويسار.

لكن التطور الأبرز الذي أثار الهلع في باريس تمثل، في ١٩٩٧ و١٩٩٨، في الانهيارات المتلاحقة التي شهدها اليمين المعتدل والليبرالي. فالتجمع الديمقراطي الفرنسي أصيب بتفكك كبير وخرجت منه جماعات مستقلة وتشكلت احزاب على هامشه. واليمين الديغولي خسر الانتخابات النيابية (١٩٩٧) واتخذ بعض زعمائه مواقف تحالفية مع ممثلين عن «الجبهة الوطنية» للفوز برئاسة بعض المجالس الاقليمية، وتمرد عدد منهم على قيادتهم المركزية. فظهرت الجبهة، بفعل تماسكها، وكأنها القوة الوحيدة القادرة على وراثة اليمين إذا ما تفكك، وعلى مواجهة اليسار، في الوقت نفسه، بوصفها التنظيم اليميني الأكثر قدرة على الاطلاع بهذه المهمة.

إلا ان الشهر الأخير من ١٩٩٨ أبرز تطورًا ليس في مصلحة الجبهة الوطنية، بل هدّد وجودها من الداخل.

وذلك بسبب الخلاف بين رئيسها جان ماري لوبن ومفوضها العام برونو ميغريه.

فالمشكلة التي كانت الجبهة الوطنية تعاني منها على الدوام تكمن في الصورة الشديدة السلبية لجان ماري لوبن: اعتدى بالضرب مرة على ممثلة محلية للحزب الاشتراكي، اتهم انصاره بقتل عامل أجنبي خلال حملة انتخابية، تثير تصريحاته حول المحرقة اليهودية (وكثيرًا ما يعلن عن تأييده لها) ضجيجًا عنصريًا مدويًا، يسوق اتهامات كثيرة ضد خصومه حتى بلغت المرات التي حوكم خلالها اضعافًا مضاعفة للحملات الانتخابية التي شارك فيها... وفي موازاة ذلك، كانت وسائل الاعلام تعمد إلى نبش سيرته الذاتية المليئة بالمواقف المتطرفة، وتسلّط الضوء على حياته الشخصية الغامضة، وعلى أدواره في حرب الجزائر وغزو السويس ومواجهات الحي اللاتيني...

في موازاة هذه الصورة للوبن لمع نجم برونو ميغريه كخليفة محتمل لرئاسة الجبهة الوطنية، أو كرئيس لجبهة منشقة. فبادر لوبن إلى نزع صفة المفوض العام عن ميغريه، واستبعده من حكومة الظل التي شكلتها الجبهة، كما استبعد انصاره من مراكز النفوذ والقرار في الجبهة، ورشح زوجته (زوجة لوبن) لقيادة الحملة الانتخابية الاوروبية (في حزيران ١٩٩٩).

وردّ ميغريه فدعا إلى انعقاد مجلس وطني ومؤ استثنائي للجبهة، وحصل على الاصوات اللازمة لهـ الغاية. وكل ذلك وسط حملات إعلامية من الاتهاما المتبادلة بين الرجلين (السياق التاريخي الذي يبدأ من العـ ١٩٨٦ عن «الوسط»، العدد ٣٦٠، ٢١ كانون الاو ١٩٩٨، ص٢٩–٣٠).

	Élections	suffrages exprimés	
		nombre	%
1973 [1]	Législatives [2]	122 000	0,5
1974	Présidentielle [2]	190 921	0,74
1978	Législatives [2]	82 743	0,3
1981	Législatives [2]	90 422	0,35
1984	Européennes	2 204 961	11
1986	Législatives	2 705 336	9,65
1986	Régionales	2 658 500	9,56
1988	Présidentielle [2]	4 375 894	14,39
1988	Législatives [2]	2 359 528	9,65
1988	Cantonales	476 735	5,24
1989	Européennes	2 129 668	11,73
1989	Municipales	258 401	2,17
1992	Régionales	3 396 141	13,90
	Cantonales [2]	1 530 094	12,18
1993	Législatives [2]	3 158 843	12,52
1994	Cantonales [2]	1 058 859	9,88
	Européennes	2 049 634	10,51
1995	Présidentielle [2]	4 571 138	15
	Municipales [2]	924 442	3,9
1997	Législatives [2]	3 782 427	15
1998	Régionales	3 261 174	15,02
	Cantonales [2]	1 535 868	13,88

عدد أصوات الجبهة الوطنية. الرمز (١) يشير إلى اليمين المتطرف (أي قبيل إنشاء الجبهة)، والرمز (٢) إلى أصوات لو بن. المصدر: Quid 1999، ص٧٥٤.

النقطة التي تميز الجبهة الوطنية، في مبادئها وبرامجها، والتي على أساسها اعتبرت يمينًا متطرفًا وفاشيًا، تدور حول مسألة المهاجرين. إذ تطالب الجبهة بطرد مهاجري العالم الثالث من الاراضي الفرنسية، وبتطبيق إجراءات صارمة في ما يتعلق باللاجئين السياسيين، وبالغاء كل إجراء يؤول إلى اكتساب الجنسية الفرنسية بصورة آلية وإصلاح قانون الجنسية وفقًا لـ«حق الدم» (تقول الجبهة إن الهجرة إلى فرنسا تكلّف الشعب الفرنسي سنويًا ٢١٠ مليار فرنك، وتحرم مليونًا من الفرنسيين من العمل).

الحزب الراديكالي: هو الإسم المعروف للحزب «الجمهوري الراديكالي والراديكالي الاشتراكي». تأسس في ١٩٠٦، وكان حزب الوجهاء (خاصة من التجار) وانتشر بسرعة، لكنه اعتبر مسؤولاً عن كثير مما أصاب فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى، ففقد، بعد ١٩١٩، الكثير من محازبيه: من أقطابه: إدوار هريو، ادوار دالادييه، كومب، كليمنصو، جوزف كايو، كميل بيلتان، الأخوة سارّو... بين ١٩٤٠ و١٩٤٤ اشترك عدد كبير من أعضائه في المقاومة الفرنسية فقتل بعضهم ونفي البعض الآخر، مثل جان زاي وجان مولن. بعد الحرب العالمية الثانية، اشترك في عدة حكومات، وقدم عددًا من رؤساء الحكومات، اشهرهم إدغار فور ومنديس فرانس. في ايار ١٩٥٥، استقال منديس فرانس من حكومة غي مولليه. في انتخابات كانون الثاني ١٩٥٦ النيابية، نال الحزب ١٠٪ من الأصوات، وفي تشرين الاول، اختلف الجناح اليميني في الحزب مع منديس فرانس حول الجزائر فانشق وشكل حزب الوسط الجمهوري. في ١٩٥٨، وافقت الأغلبية على عودة ديغول، وعارضها أنصار منديس فرانس وشكلوا مع برلمانيين آخرين (منهم فرنسوا ميتران) «اتحاد القوى الديمقراطية»، وفي الانتخابات النيابية لم يتمكن الراديكاليون بالفوز بأكثر من ١٣ مقعدًا. وفي اوائل ١٩٥٩، ابعد منديس فرانس وعدد من انصاره عن الحزب. ووقف الحزب، في ١٩٦٢، معارضًا لانتخاب الرئيس. في ١٩٦٥، أيد ميتران في الانتخابات الرئاسية، وفي ١٩٦٧، فاز بـ٢٣ مقعدًا نيابيًا. في ١٩٦٩، وافق الحزب على برنامج اصلاحي وتحديثي قدمه موريس فور وجان جاك سرفان شرايبر الذي نشر بيانًا بعنوان «السماء والارض». وفي شباط ١٩٧٠، عقد مؤتمر واغرام Wagram وأصبح شرايبر أمينًا عامًا، ثم انتخب رئيسًا للحزب في تشرين الاول ١٩٧١. وفي ٣ تشرين الثاني ١٩٧١، تم دمج الاحزاب الثلاثة: الوسط الديمقراطي، الوسط الجمهوري والحزب الاجتماعي الديمقراطي في «حركة الاصلاحيين». وفي حزيران ١٩٧٢، وقعت أقلية حزبية بقيادة روبير فابر اتفاقًا انتخابيًا مع الحزب الاشتراكي، ثم انشقت عن الحزب لتشكل «حركة اليسار الراديكالي الاشتراكي، وأصبحت منذ ١٩٧٣ تحمل إسم «حركة راديكاليي اليسار». وفي السنة نفسها، أعيد انتخاب شرايبر رئيسًا للحزب الذي ساند (في ١٩٧٤) جيسكار ديستان في الانتخابات الرئاسية، واحتل مقعدين وزاريين في حكومة ديستان الأولى التي شكلها جاك شيراك. وفي ١٩٧٥، أصبح بيروني رئيسًا للحزب، وبعده ديدييه باريانى (١٩٧٩)، ثم اندريه روسينو (١٩٨٣)، ثم إيف غالان (١٩٨٨)، ثم روسينو مجددًا (١٩٩٤). وفي أول حكومة (١٩٩٥) في عهد الرئيس الحالي جاك شيراك، تمثل الحزب بوزير واحد هو إيف غالان الذي عين وزيرًا للصناعة، ثم للمالية والتجارة الخارجية. أما في انتخابات ١٩٩٦، فقد فاز الحزب بـ١١ مقعدًا في مجلس الشيوخ، و١٣ في مجلس النواب، ومقعد واحد في البرلمان الاوروبي.

الاتحاد من اجل الديمقراطية الفرنسية UDF: عند تأسيسه في ١٩٧٨ باشر في الدخول في فدرالية مع الحزب الجمهوري، ووسط الديمقراطيين الاجتماعيين، والحزب الراديكالي (شباط ١٩٧٩) والحزب الاجتماعي الديمقراطي وبعض الاندية، منها أندية «آفاق وحقائق». في انتخابات ١٩٧٨ النيابية توصل إلى ان يشكل أكبر كتلة برلمانية (١١٩ نائبًا). عقد مؤتمره الاول في باريس في شباط ١٩٧٩، والثاني في شباط ١٩٨٠، ووصل عدد محازبيه إلى نحو ٢٠٠ ألف. في ١٩٨١، دعم فاليري جيسكار ديستان في الانتخابات الرئاسية. عقد مؤتمره الثالث في تشرين الثاني ١٩٨٣. في انتخابات البرلمان الاوروبي (حزيران ١٩٨٤) حصل على ٤٣٪ من الاصوات. وفي انتخابات آذار ١٩٨٦ النيابية فاز بـ١٢٩ مقعدًا، وتمثل بعشرين وزيرًا ووزير دولة. في انتخابات ١٩٨٨ الرئاسية، دعم ريمون بار الذي نال ١٦،٥٪ من الاصوات. في ٣٠ حزيران ١٩٨٨، انتخب الحزب جيسكار ديستان رئيسًا له، وفي انتخابات حزيران ١٩٨٩ الاوروبية، نال ٢٨،٣٪ من الاصوات (٢٦ نائبًا). في ٢٦ حزيران ١٩٩٠، اشترك مع حزب التجمع من اجل الجمهورية لإنشاء «الاتحاد من اجل فرنسا»؛ وفي ١٩٩١، تبنى أنظمة داخلية جديدة (استكمالاً، راجع «جيسكار ديستان، فاليري» في باب «الرؤساء الفرنسيون»).

حزب الخضر: تأسس في كانون الثاني ١٩٨٤ باندماج بين خضر الحزب البيئي (أنشىء في تشرين الثاني ١٩٨٢) وخضر الكونفدرالية البيئية (أنشئت في ١٩٨٣). الناطق باسمه إيف كوشيه Y.Cochet (مولود ١٩٤٦)، والأمينة الوطنية له ماري فرنسواز منديز. عدد أعضائه نحو ٦ آلاف.

يعود هذاالحزب إلى ١٩٦٥ عندما تم تأسيس «الرابطة الفدرالية الاقليمية لحماية الطبيعة»، وكان أمينها العام انطوان فايشتر A.Waechter. وفي ١٩٧٠، أنشأ بيار صامويل، مع بعض رجال العلم، مجموعة «البقاء والحياة»؛ كما أنشأ ألان هيرفي، مع بريس لالوند، «أصدقاء الارض» (الفرع الفرنسي للمنظمة العالمية Friends of the Earth). وفي ١٩٧١، نشأت منظمة بيئية أخرى باسم «معركة بدون عنف». وفي نيسان ١٩٧٢، سارت في باريس مظاهرة من نحو ١٠ آلاف شخص على الدراجات الهوائية، نظمتها «أصدقاء الارض»، وبعدها أعلن عن إنشاء وكالة أنباء خاصة بالاخبار البيئية، كما أصدر الصحافي بيار فورنييه جريدة اسبوعية «الخطر الداهم» La Gueule Ouverte باعت نحو ٧٠ ألف نسخة من عددها الاول. وفي ١٩٧٣، صدرت المجلة الشهرية «المتوحش» Le Sauvage، وقد أصدرها هرفي ولالوند. في انتخابات ١٩٧٤ الرئاسية نال مرشح البيئيين، رينيه دومون R.Dumont ١،٣٪ من الاصوات. وقدّم البيئيون في انتخابات ١٩٧٦ الكانتونية ١٠ مرشحين. وفي انتخابات ١٩٧٧ البلدية، ألّف البيئيون ٤١ لائحة، وفاز منهم ٣٠ مرشحًا. وفي انتخابات ١٩٧٨ النيابية، قدموا ٢١٥ مرشحًا في ١٦٨ دائرة من مجموع ٤٩٠ دائرة، ونالوا ٤،٤٪ من مجموع اصوات الدوائر التي ترشحوا فيها (٢،٢٪ من مجموع الدوائر في كامل فرنسا).

في ١٩٨٠، عقد الخضر الفرنسيون (أصدقاء الارض وتنظيمات بيئية أخرى) مؤتمرًا جرى فيه، ولأول مرة، انتخاب رئيس للحزب، وفاز لالوند على منافسه فيليب لوبرتون (خلفه في ١٩٩٥ دومينيك فويني).

استمر الخضر يشتركون في مختلف المعارك الانتخابية (رئاسية، برلمانية، كانتونية، بلدية واوروبية)، وقد أظهرت نسب الاصوات التي حصلوا عليها نموًا مطردًا لقوتهم الانتخابية. فمرشحهم (فويني) في انتخابات ١٩٩٥ الرئاسية نال ٣،٣٢٪ من اصوات الدورة الاولى. وفي انتخابات ١٩٩٧ البرلمانية نالوا ٦،٨٦٪ من الاصوات (٧ نواب). وفي انتخابات آذار ١٩٩٨ المحلية (البلدية) حصلوا على ٥،٢١٪، والكانتونية على ٣،٤٦٪.

الملكيون: يتوزع هؤلاء على أربعة تنظيمات، هي: أنصار الكونت دو باريس، الملكيون الشرعيون، الإحياء الوطني (العمل الفرنسي)، والعمل الملكي الجديد.

١- أنصار الكونت دو باريس: الجدير ذكره، بداية، أن قانونًا صدر في ٢٢ حزيران ١٨٨٦ (المعروف بقانون النفي) يمنع زعماء الأسر الذين سبق لهم وملكوا على فرنسا، وأبناءهم البكر، من الاقامة في فرنسا أو العودة إليها، ويمنع كذلك جميع رجال هذه الأسر (البوربون-بمن فيهم بوربون اسبانيا أحفاد فيليب الخامس-والأورليان والبونابرت) من الخدمة في الجيش الفرنسي. وقد تم إبطال مفعول هذا القانون، بناء على اقتراح النائب بول هوتن ديغري وموافقة الجمعية الوطنية في ١٦ ايار ١٩٥٠ (٣١٤ صوتًا ضد ١٧٩ صوتًا) ومجلس الجمهورية. لكن قانون الابطال نصّ على إبعاد أمراء هذه الأسر عن الاراضي الفرنسية إذا تأكد لجؤهم إلى أعمال تعكر صفو النظام العام في البلاد. وكان الكونت دو باريس قد أعلن من الرباط، في اليوم الاول من تموز ١٩٤١، أنه «سليل الملوك الفرنسيين ووريثهم على العرش الفرنسي».

في ١٩٣٥، اسس الكونت دو باريس الصحيفة الاسبوعية «البريد الملكي». وفي ٢٢ تشرين الثاني و٤ كانون الاول ١٩٣٧، أصدر بيانًا شجب فيه، باسم والده الدوق دو غيز، سياسة حزب «العمل الفرنسي»، وعيّن بيار دولونغري مونتييه (ممثله الشخصي في فرنسا) ليحل محل بيار دو لا روك، وأنشأ مركز للدراسات والتوثيق. وفي انتخابات ٢١ تشرين الاول ١٩٣٧ التأسيسية، قدّمت الحركة الاشتراكية الملكية MSM لائحتين في باريس: لائحة القطاع الاول نالت ٥٦٢٧ صوتًا، ولائحة القطاع الثاني نالت ٧١٥٢ صوتًا. وبعد هذه الانتخابات بنحو شهرين، تأسس «المركز الملكي للتشكيل السياسي». وأثناء الحرب العالمية الثانية، تشكل تنظيم يحمل إسم «لا مسني» La Mesnie يضم شبابًا يأتمرون بأمرة الكونت دو باريس أو مَن يمثله، وقد أعلن رسميًا عن قيام هذا التنظيم في ٢٦ نيسان ١٩٤٥.

٢- الملكيون الشرعيون: في ١٩٠٩، أعلن جاك الاول (دوق دانجو ومدريد، توفي في ١٩٣١) نفسه ممثلاً للتيار الملكي الشرعي. في ١٩٣٠، أعاد أندره إيفير إحياء

ذكرى «العلم الابيض». في ١٩٣١، ترك شارل الثاني عشر (ألفونس شارل، دوق دانجو ومدريد، توفي في ١٩٣٦)، الذي كان يعيش في النمسا ولم يرزق بأبناء، وصية لابن أخ زوجته كزافييه دو بوربون بارم (دوق بارم) يطلب منه فيها الدفاع عن المصالح الملكية. والتف الملكيون الشرعيون حول كزافييه خاصة بعد إطاحة الملك الاسباني ألفونس الاول (ألفونس الثالث عشر) في ١٩٣١ ونفيه إلى روما ثم إلى لوزان. أما جيم Jaime (١٩٠٨-١٩٧٥)، دوق دو سيغوفي، الابن البكر لألفونس الاول (الثالث عشر)، وهو أصم وأبكم، فقد تزوج من الفرنسية إيمانويل دو دامبيير، وطالب بما اعتبره حقوقًا ملكية في فرنسا بما فيها لقب «دوق دانجو» (١٩٤٦) وأعطى نفسه إسم جاك هنري السادس. وأثناء الحرب العالمية الثانية، أوقف الملكيون الشرعيون كل نشاط لهم.

في ١٩٥٦-١٩٥٨، أعاد ميشال جوسوم (مولود ١٩٢٢) إحياء العلم الابيض (الراية الملكية). وفي ١٩٦٠، صدر كتاب لـ هرفي بينوتو (مولود ١٩٢٧) بعنوان «الملكية والمستقبل». وبين ١٩٦٣ و١٩٦٧، صدرت مجلة شهرية بعنوان «التقليد الفرنسي». وفي ١٩٧٣، تأسس «معهد البيت البوربوني»، وأداره دوق بوفرمون. وبين ١٩٧٤ و١٩٨٤ برز، من بين دعاة الملكية الشرعية، غي أوجي وألان نيري.

من هيئات ومنشورات الملكيين الشرعيين: «اتحاد حلقات الملكيين الشرعيين في فرنسا»، رئيسه جيرار ساكلييه دو لا باتي (مولود ١٩٢٥)، «الجريدة الملكية» (ظهرت بين ١٩٥٧-١٩٦٢، ثم في ١٩٨٤)، و«فرنسا واحدة، ملك واحد»، و«الاسبوعية الملكية» (١٩٩٤)...

٣- الإحياء الوطني (العمل الفرنسي): يعود إلى العام ١٨٩٩ عندما أنشأ موريس بوجو M.Pujo (١٨٧٢-١٩٥٥) «لجنة العمل الفرنسي» التي ضمت عددًا كبيرًا من المعادين للضابط دريفوس (راجع باب معالم تاريخية) ومن القوميين، وغالبية هؤلاء وأولئك كانوا من الجمهوريين الذين عادوا والتحقوا بصفوف الملكيين تحت تأثير شارل مورّا (١٨٦٨-١٩٥٢). وفي ١٥ تموز ١٨٩٩ صدر العدد الأول من المجلة نصف الشهرية «العمل الوطني».

في ١٩٠٥، نشأت مؤسستان هما رابطة العمل الوطني ومعهد العمل الوطني، وابتداء من ١٩٠٧ أصبح ليون دوديه (١٨٦٧-١٩٤٢) ابرز الناشطين في هاتين المؤسستين. وابتداء من ٢١ آذار ١٩٠٨، اصبحت مجلة «العمل الوطني» جريدة يومية.

في ١٩٢٦، وصلت الجريدة (العمل الوطني) وحركة الملكيين الشرعيين حولها إلى أوج انتشارهما. لكن في السنة نفسها، قررت رهبانية سانت أونيس في روما منع قراءة جريدة «العمل الوطني» وبعض أعمال مورّا من دون ان تعطي الأسباب. وفي ٢٠ حزيران ١٩٣٦، حُلت «رابطة العمل الوطني»، ولم يعد قائمًا من هذه الحركة سوى الجريدة. وفي ١٠ تموز ١٩٣٩، ألغى البابا بيوس الثاني عشر العقوبات التي كانت مفروضة على «العمل الوطني». وفي ١٩٤٠، ساندت «العمل الوطني» بيتان، لكنها ظلت معادية لالمانيا، وآخر عدد لها ظهر في ٢٤ آب ١٩٤٤.

وفي ايلول ١٩٤٤، نشر جورج كلزان (رئيس سابق لأحد التنظيمات الملكية، وقد اعتقله الغستابو في حزيران) «الوثائق الوطنية» التي صدرت في ٢٤ عددًا حملت عناوين مختلفة (الصحافة الحرة، الكلام الحر، المستقبل الفرنسي، وفرنسا وحدها). وفي ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٥، حكمت محكمة مدينة ليون على شارل مورّا بالاقامة الجبرية المؤبدة. وفي ١٩٤٧، حلت «مظاهر فرنسا والعالم» (نصف شهرية) محل «الوثائق الوطنية»، وقام بتحريرها موريس بوجو (بعد إطلاق سراحه) يعاونه كلزان، وكان مورّا يكتب فيها بالرغم من وجوده في الاقامة الجبرية. وفي آذار ١٩٥٢، افرج عن مورا الذي ما لبث ان توفي في تشرين الثاني ١٩٥٢.

في ١٩٥٥، ظهرت بعض الانشقاقات في صفوف الملكيين الشرعيين. فأسس بعضهم (لويس أوليفيه دو رو وبيار جوهيل) «الإحياء الوطني» الذي صمد حتى ١٩٧١ (حيث انشق البعض وأسسوا «العمل الفرنسي الجديد»).

بين ١٩٥٨ و١٩٦٢، شارك الملكيون الشرعيون («الإحيائيون») في العمل الهادف إلى إبقاء الجزائر فرنسية. وفي حزيران ١٩٦٢، مات كلزان، وخلفه في رئاسة الحزب كزافييه فالاّ X.Vallat. وفي ١٩٦٦، حلّ بيار بوجو محلّ فالاّ. وفي حزيران ١٩٧٢، انشق البعض عن «الإحياء الوطني» وأسسوا فدرالية الاتحادات الملكية في فرنسا» التي عادت، في ١٩٨١، وانضمت إلى «الاحياء الوطني» من جديد.

شارك «الاحياء الوطني» في انتخابات ١٩٩٥ البرلمانية بمرشح واحد هو ستيفان تيللوي S.Tilloy عن الدائرة ١٥ في باريس، ونال ١،٤٪ من اصوات المقترعين. وفي ١٩٩٧، أصبح هيلير دو كريمييه H.de Crémiers المندوب العام للحزب.

عدد أعضاء حزب «الاحياء الوطني» (الملكيون الشرعيون) نحو ٣٥٠٠ عضو، وعدد مناصريه نحو ١٨ ألفًا. ويصدر الحزب «العمل الفرنسي» (اسبوعية، نحو ٣٠ ألف نسخة)، و«الانتفاضة» (شهرية، موجهة لطلاب المعاهد، نحو ٥ آلاف نسخة)، و«ردة الفعل» Réaction (فصلية، نحو ٥ آلاف نسخة).

٤- العمل الملكي الجديد: تأسس، تحت هذا الاسم، في نيسان ١٩٧٠، معلنًا عن هدفه في إعادة إقامة ملكية شعبية يجسّدها الكونت دو باريس (راجع مطلع هذا الموضوع)، وعدد اعضائه ١٥٠٠.

في ايار ١٩٧٤، شارك الحزب في الانتخابات الرئاسية ممثلاً بمرشحه برتران رنوفن B.Renouvin (المدير السياسي للحزب، وعضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٤) الذي نال ٠،٧٪ من أصوات مقترعي الدورة الاولى. كما شارك في انتخابات آذار ١٩٧٧ البلدية، فشكل ١١ لائحة في باريس ولائحة واحدة في نيس. وكذلك في انتخابات آذار ١٩٧٨ النيابية بثمانية مرشحين، ودعم في انتخابات ١٩٨١ الرئاسية فرنسوا ميتران. وفي ١٩٨٢، أسس «أندية المواطنة الجديدة» التي أرادها مفتوحة امام مختلف الشخصيات السياسية في البلاد. وفي انتخابات آذار ١٩٨٦ البرلمانية شكل لائحة واحدة نالت ٠،٦٧٪ من الأصوات؛ وعاد ودعم ميتران في انتخابات ١٩٨٨. وفي نيسان-كانون الاول ١٩٩١، انضم إلى «فرنسا الموحدة»، التجمع الذي قاده جان بيار سواسون J.P.Soisson. وفي انتخابات آذار ١٩٩٣ البرلمانية دعا إلى التصويت ضد الخضر وضد الجبهة الوطنية. وفي انتخابات ايار ١٩٩٥ الرئاسية دعا إلى التصويت بورقة بيضاء.

يخضع هذا الحزب لقيادة جماعية: برتران رنوفن (مولود ١٩٤٣)، جيرار لوكليرك (مولود ١٩٤٢)، إيفان أومون (١٩٣٨)، فيليب كايو (١٩٥٤)، ريجيم جوديسي (١٩٤٢). منشوراته: «الملكي (نصف سنوية)، «المدينة» (فصلية)، و«الزنبقة الحمراء» (فصلية).

أحزاب أخرى:

- «التصرف» (أو «المبادرة») Agir: أسسه مارتين أوبري في ١٤ شباط ١٩٩٥، وانضم إليه نحو مائة من الشخصيات اليسارية. وعدد أعضائه نحو ٩ آلاف.

- التحالف الاجتماعي الديمقراطي: تأسس في ٣١ ايار ١٩٧٥ تحت إسم «فدرالية الاشتراكيين الاصلاحيين»، ثم اتخذ إسم «فدرالية الاشتراكيين الديمقراطيين»، ثم إسم «الحزب الاشتراكي الديمقراطي». عدد أعضائه نحو ٣ آلاف.

- الخيار الفوضوي: كان اسمه سابقًا «اتحاد الشغيلة الشيوعيين الفوضويين». تأسس في آذار ١٩٧٨ بعد انشقاق «المنظمة الثورية الفوضوية» التي حلت نفسها في ١٦ حزيران ١٩٩١، فنشأ الخيار الفوضوي في تشرين الثاني ١٩٩١. يعلن انه يحمل لواء استمرار الحركة العمالية الفوضوية الأممية بدفاعه عن مشروع إقامة مجتمع معاد للرأسمالية وللسلطة ويدير شؤونه تبعًا «للتسيير الذاتي».

- الخيار الأحمر والأخضر Arev: تأسس في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٨٩ على أثر الاندماج بين «اليسار الجديد» (المنبثق عن لجان انتخابية تألفت أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية لمصلحة المرشح بيار جوكن في ١٩٨٨) وبين الحزب الاشتراكي الموحد (راجع بشأنه في هذا الباب). عدد أعضائه نحو ٥ آلاف.

- الوسط الوطني للمستقلين والفلاحين CNIP: أسسه، في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩، روجيه دوشيه، ورينيه كوتي، وكان باسم «المركز الوطني للمستقلين»، وانضم حزب الفلاحين إليه في ١٩٥١. أصبح ثاني أكبر حزب في السنوات الاولى من الجمهورية الخامسة (١٢٠ نائبًا)، وكان من أعضائه كبار شخصيات مجلس الشيوخ. في ١٩٦٢، بدأ معارضته للجنرال ديغول، فتراجعت شعبيته (٩،٦٪ من الاصوات في انتخابات ١٩٦٢). في ١٩٦٣، أسس جيسكار ديستان حزب الجمهوريين المستقلين. في ١٩٦٩، أيّد بومبيدو؛ وفي ١٩٧٤-١٩٨١، شارك في حكومات ريمون بار. أيد في الدورة الرئاسية الأولى شيراك، وفي الثانية ديستان. ودعم شيراك في المعركتين الرئاسيتين ١٩٨٨ و١٩٩٥.

- الفدرالية الفوضوية: تعود نشأتها إلى المؤتمر الفوضوي الاول المنعقد في ٢٢ ايار ١٨٨١. في القرن العشرين، عرفت ثلاث حركات فوضوية أساسية: الفدرالية الشيوعية الفوضوية، الاتحاد الفوضوي والفدرالية الفوضوية (المنشقة في ١٩٣٦ عن الاتحاد الفوضوي). في ١٩٤٥، أعيد تشكيل الفدرالية بعد توقفها أثناء الحرب، وكانت في أساس إقامة الفدرالية الوطنية للعمل. في ١٩٦٤، شاركت في اللقاء الدولي في المانيا، وفي المؤتمرات الفوضوية الدولية (١٩٦٤، ١٩٦٨، ١٩٨٦، ١٩٩١). في ١٩٦٩، تم إنشاء المنظمة الثورية الفوضوية ORA. في ١٩٨١، أعاد مؤتمر نولي-سور-

مير «التأكيد على ان اليسار لا يستطيع، وهو في السلطة، ان يقدم أي حل في إطار النظام الحالي من اللامساواة...».

- القوة الديمقراطية FD: تأسست في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٥ باندماج وسط الديمقراطيين الاجتماعيين (تأسس في ١٩٧٦) والوسط الديمقراطي (تأسس في ١٩٦٦ على يد جان لوكانويه) ووسط الديمقراطية والتقدم (تأسس في ١٩٦٩ على يد جاك دوهاميل وجوزف فونتاني).

- الرابطة الشيوعية الثورية: تأسست في ١٩٣٨ (الفرع الفرنسي للأممية الرابعة) على يد ليون تروتسكي، وسميت «الحزب الشيوعي الأممي»، ثم الرابطة الشيوعية ابتداء من ١٩٦٨، ثم الرابطة الشيوعية الثورية ابتداء من ١٩٧٤. كثيرًا ما تعرضت للقمع. الناطق باسمها هو ألان كيرفين A.Kirvine (مولود ١٩٤١). شاركت في الانتخابات النيابية والبلدية منذ ١٩٦٩، فانتقلت أصواتها من نسبة ٠،٥٠٪ إلى ٦٪. قدّمت ألان كيرفين مرشحًا لها في انتخابات ١٩٦٩ الرئاسية فنال ١،٠٥٪ من الاصوات، وفي انتخابات ١٩٧٤ (٠،٣٥٪ من الاصوات). دعمت بيار جوكن في انتخابات ١٩٨٨ الرئاسية (٢،١٠٪ من الاصوات).

- النضال العمالي: تأسس في ١٩٦٨ وورث تنظيم «الصوت العمالي» (الاتحاد الشيوعي الأممي الذي تأسس في ١٩٥٦ وحظرته الحكومة في ١٩٦٨). يعلن انه تنظيم تروتسكي. دعم الرابطة الشيوعية الثورية في الانتخابات.

- حركة المواطنين: أسسها جان بيار شفينيمان J.P.Chevènement وماكس غالو M.Gallo في ٣٠ ايلول ١٩٩٢. والدافع الرئيسي لإقامة هذه الحركة هو رفض حرب الخليج (الثانية) ورفض معاهدة ماستريخت. واعتبرت هذه الحركة وريثة منظمة «الاشتراكية والجمهورية» التي كانت تشكل الجناح اليساري في الحزب الاشتراكي وتمثل نحو ١٥٪ من كادراته وقواعده.

- حركة الديمقراطيين: أسسها ميشال جوبير M.Jobert في ١١ حزيران ١٩٧٤.

- الحركة من أجل فرنسا: أسسها فيليب دو فيلييه P.de Villiers في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٩٤.

- حزب اليسار الراديكالي: تأسس في آب ١٩٩٦. يعود بأصله إلى الانقسام الذي حدث في ٤ تشرين الاول ١٩٧٢ في صفوف الحزب الراديكالي وقيام حركة اليسار الراديكالي الاشتراكي، الذي كان روبير فابر R.Fabre أول رئيس لها، وبعده ميشال كريبو ويعد محازبوه حاليًا (١٩٩٨) نحو ٢٥ ألفًا. من اقطابه برنار كوشنير B.Kouchnèr.

حزب الديمقراطية الليبرالية: كان قبل ١٩٩٧ يحمل إسم «الحزب الجمهوري» الذي تأسس في ١٥ ايلول ١٩٧٧ عقب دمج «الفدرالية الوطنية للجمهوريين المستقلين» و«الجيل الاجتماعي الليبرالي» و«لجان دعم فاليري جيسكار ديستان». رأسه ألان مادلين، وبعده فرنسوا ليوتار. عدد محازبيه نحو ٨٠ ألفًا. كان له ٣٠ نائبًا في انتخابات ١٩٨١، و٦٠ نائبًا في ١٩٨٦، و٦١ نائبًا في ١٩٨٨، واصبحوا ١٠٦ نواب في ١٩٩٣ .

الفرنكوفونية

يعود مصطلح الفرنكوفونية إلى اواسط القرن التاسع عشر، وقد ابتدعه الجغرافي الفرنسي أونزيم روكلو، إلا أنه لم يكتمل في فحواه حتى الستينات من القرن الحالي، حين اراده القيمون عليه تميزًا حضاريًا وثقافيًا في تفاعل بنّاء يهدف إلى تواصل عبر اللغة الفرنسية بين الشعوب الناطقة بها كليًا أو جزئيًا.

التطور التاريخي لاستعمال الفرنسية: كانت اللاتينية (لغة الكنيسة الكاثوليكية) في فرنسا لغة القضاء حتى عهد الملك شارل الثامن (١٤٨٣-١٤٩٨)، ولغة الصكوك والعقود حتى عهد الملك فرنسوا الاول الذي اتخذ قرارًا، في ١٥٣٩، المعروف بـ«براءة فيلّه-كوتّريه» Villers-Cotterets (إسم بلدة فرنسية) يعيد تنظيم القضاء ويقضي باستعمال الفرنسية بدلاً من اللاتينية في كل ما يتعلق بالاحكام القضائية وتسجيل المواليد في الرعيات الكنسية.

بعد غزو إنكلترا في العام ١٠٦٦ وتتويج غليوم ملكًا على انكلترا، استمرت الفرنسية مستعملة في انكلترا نحو ٣٠٠ عام. وفي العام ١٤٠٠، ظهر أول كتاب قواعد للغة الفرنسية le Donat Francais. وفي القرن الثالث عشر، عرفت الفرنسية انتشارًا واسعًا، فأصبحت تستعمل في صقلية ونابولي، وعلى اثر الحملات الصليبية، في قبرص والقسطنطينية وسورية ولبنان وفلسطين، وباشرت الممالك الصليبية في القدس وانطاكيا استعمال الفرنسية كلغة رسمية لها قبل استعمالها بهذه الصفة في فرنسا نفسها.

تناقص دور الفرنسية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، ليعود ويأخذ خطًا تصاعديًا مع تحرير أول عقد عدلي بالفرنسية في العام ١٥٣٢ في أوست Aoste في ايطاليا، في حين ان اللاتينية كانت لا تزال هي لغة مثل هذه العقود في باريس. وفي كتابه «محاولة لسلام في الحاضر والمستقبل في اوروبا» (١٦٨٩) اقترح وليام بن W.Penn (كاتب انكليزي) اختيار الفرنسية لتكون اللغة الاوروبية.

في معاهدة راشتدت Rastadt (١٧١٤)، جرى الاتفاق، ولأول مرة، على تحريرها بالفرنسية. واستمرت الفرنسية حتى الحرب العالمية الاولى اللغة الدبلوماسية المعتمدة. و لم يكن هناك من بلاط الماني أو ايطالي إلا وكان في حاشيته وزراء ومهندسون وموظفون وحجّاب وفنانون ورسامون وأكاديميون فرنسيون... وأجمع كتّاب القرن الثامن عشر على اعتبار باريس «العاصمة العالمية»، واعتبر الكتّاب الالمان ان الالمان يتحدثون بالفرنسية ولا يتكلمون الالمانية إلا وهم «على ظهور جيادهم».

في العام ١٨٠٠، جعل كزارتوريسكي، وزير خارجية القيصر الروسي ألكسندر الأول، استعمال الفرنسية اجباريًا في المراسلات الدبلوماسية للدولة الروسية. وحذت بروسيا حذوها حتى ١٨٦٢. وتبادل ملوك اوروبا المراسلات بالفرنسية، واعتلى المارشال برنادوت عرش السويد باسم شارل الرابع عشر حتى وفاته (١٨٤٤)، ولم يكن يتقن السويدية، وكانت شؤون الدولة كلها تحرّر بالفرنسية. وبالمقابل، أوصى وزير الخارجية الانكليزي، لورد غرينفيل، في العام ١٨٠٠، مساعديه بالتخاطب بالانكليزية، وليس بالفرنسية، عند تبادلهم وجهات النظر مع المعتمدين الدبلوماسيين في لندن. وفي ١٨٨٧، حرّرت وثيقة «الحلف الثلاثي» باللغة الفرنسية علمًا أن أطراف هذا الحلف دولتان لغتهما هي الالمانية (المانيا والنمسا) ودولة لغتها الايطالية (ايطاليا). وفي ١٨٩٦، اعتمدت الفرنسية لغة رسمية للألعاب الأولمبية.

بين ١٩٠٠ و١٩٢٠، اعتبرت الاعراف الدولية اللغة الفرنسية لغة دبلوماسية، والانكليزية لغة تجارية، في حين بدأت الالمانية تأخذ أهمية متزايدة خاصة في مجال العلاقات الادارية والتجارية مع الشرق الاوسط. في ١٩١٩، أُسقط من يد كليمنصو واضطر إلى القبول بتسديد أول ضربة للهيبة الدبلوماسية الفرنسية بقبوله صياغة معاهدة فرساي بلغتين: الفرنسية والانكليزية. لكن معاهدات سان جرمان وسيفر ونويي ذكرت ان النص الفرنسي هو النص الذي يجب اعتماده في حال وجود اعتراضات في التفسير.

بين ١٩٢٠ و١٩٤٠، أصبح تعليم الفرنسية إجباريًا في مدارس ومعاهد بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ورومانيا، وأعطت السويد امتيازات خاصة للفرنسية. وبقيت نخب الدول اللاتينية في اوروبا واميركا تحت التأثير الثقافي للفرنسية، كما هيمنت اللغة الفرنسية، كلغة أجنبية ثقافية ونخبوية، في مصر وسورية ولبنان وايران... بالاضافة إلى الامبراطوريتين الاستعماريتين الفرنسية والبلجيكية في افريقيا. وهذه الاولوية التي كانت اللغة الفرنسية تحظى بها بدأت تتلقى الضربات منذ ١٩٢١ عندما تبنى «المؤتمر البحري» المنعقد في واشنطن الانكليزية كلغة وحيدة في العمل. وفي ايطاليا، اعترض موسوليني لدى الملك على تمسك البلاط الملكي بالفرنسية لغة له.

في ايلول ١٩٤٠، ألغت الارجنتين اعتبار الفرنسية اللغة الاولى في جامعاتها، وما لبثت دول اميركا اللاتينية ان حذت حذوها (اليوم، أصبحت الانكليزية موازية لها في هذه الدول). وفي باريس شباط ١٩٤٧، صيغت معاهدات السلام (مع ايطاليا وهنغاريا ورومانيا وبلغاريا وفنلندا) باللغة الانكليزية والروسية والفرنسية، ويعتدّ باللغتين الأولين. ومعاهدة سان فرنسيسكو (١٩٤٦) التي أقامت السلام مع اليابان كتبت بلغة رسمية واحدة هي الانكليزية. أما اتفاقية الهدنة في فلسطين (١٩٤٨) فقد حرّرت بالفرنسية، وكذلك جميع المعاهدات الموقعة بين البلدان البلقانية منذ نهاية الحرب (٢ ايلول ١٩٤٥). لكن في مؤتمر باندونغ (نيسان ١٩٥٥) قُبلت الفرنسية كلغة ثالثة بعد الانكليزية والعربية، ما يعني انها لم تعد مستعملة من قبل ممثلي ٦٢٪ من سكان العالم.

وإذا كانت اللغات الرسمية المعتمدة لترجمة جميع وثائق الجمعية العمومية هي الانكليزية والاسبانية والفرنسية والروسية والعربية والصينية، فإن نحو ٩٠٪ من الوثائق والمستندات التي تعدها سكرتارية الأمم المتحدة تُصاغ بالانكليزية.

في مؤتمر هلسنكي حول الأمن والتعاون في اوروبا (١٩٧٥)، استعملت ٦ لغات هي الانكليزية والفرنسية والالمانية والروسية والاسبانية والايطالية. وأثناء الاجتماع العاشر لهذا المؤتمر (٣٠ تموز ١٩٨٥) الذي حضره ممثلو ٣٥ بلدًا، ٦ وفود تكلمت بالفرنسية، و١٨ وفدًا بالانكليزية، منها الوفد البولندي واليوناني والبرتغالي.

الفرنكوفون والبلدان الفرنكوفونية: من تقرير حول حالة الفرنكوفونية في العالم (Quid 1999) يتبين أن:

- ٩،٦٪ من سكان افريقيا فرنكوفون: مصر ٠،٤٪ من سكانها، المغرب العربي ٢١، المغرب (مراكش) ١٨، تونس ٣٠، بلدان جنوبي الصحراء ١٠،١، بنين ١٠، بوركينا ٧، بوروندي ٣، الكامرون ١٨، الرأس الأخضر ٠،١، جمهورية افريقيا الوسطى ٥، الكونغو ٣٥، كوت ديفوار (ساحل العاج) ٣٠، جيبوتي ٧، الغابون ٣٠، غينيا ٥، غينيا-بيساو ١، غينيا الاستوائية ٠،٥، مالي ١٠، موريتانيا ٦، النيجر ٧، رواندا ٣، زائير (الكونغو الشعبية الديمقراطية) ٥، منطقة المحيط الهندي ١٣،٢، جزر القمر ٨، مدغشقر ٩، جزيرة موريشيوس ٢٥، جزيرة مايوت ٣٣، الريونيون ٨٠، السيشل ٧.
- ١٥،٤٪ من سكان أميركا فرنكوفون: كندا ٢٥٪ من سكانها (٨٢،٩٪ في كيبيك، ٣٣،٦٪ في برونسويك الجديدة)، لويزيانا (الولايات المتحدة) ٢،٢، انكلترا الجديدة ١،٤، سان بيار وميكلون ١٠٠، جزر الكاريبي ١٥،٨، الدومينيك ١،١، هايتي ٩، غوادلوب ٨٠، غويانا الفرنسية ٧٣، المارتينيك ٨٠، سانت لوسيا ١،٤.
- ١،٣٪ من سكان آسيا فرنكوفون: لبنان ٢٧٪ من سكانه، الشرق الاقصى ٠،١، لاوس ٠،١، فيتنام ٠،١.
- ٨٣،٥٪ من سكان اوروبا فرنكوفون: بلجيكا ٤٥،٥٪ من سكانها، فرنسا ٩٨، لوكسمبورغ ٨٠، موناكو ٩٠، سويسرا ١٨،٥.
- ٦٤،٥٪ من سكان أوقيانيا فرنكوفون: كاليدونيا الجديدة ٨٠٪ من سكانها، بولينيزيا الفرنسية ٨٠، فانواتو ٣١، واليس وفوتونا ٧٠.
- ويبلغ عدد الفرنكوفون في العالم نحو ١٣١ مليونًا.

وتعتبر الفرنسية لغة رسمية وحيدة في: فرنسا، موناكو، لوكسمبورغ، غوادلوب، غويانا الفرنسية، المارتينيك، سان بيار وميكلون، جزيرة سان مارتن، كاليدونيا الجديدة، وبولينيزيا الفرنسية.

وتعتبر رسمية لكن غير وحيدة في بلجيكا وسويسرا.

أكثر من قرن من المبادرات: في ٢١ تموز ١٨٨٣، نشأت رابطة باسم «التحالف الفرنسي»، برئاسة ب. كامبون P.Cambon، بهدف نشر اللغة والثقافة الفرنسيتين في العالم من خلال مؤتمرات ومحاضرات ومعارض ونشاطات ثقافية. وقد دعمت هذه الرابطة شخصيات فرنسية عديدة مثل تين Taine ورينان Renan وباستور Pasteur. وهذه الرابطة لا تزال قائمة إلى اليوم، وهي تضم (في ١٩٩٢) أكثر من ٦ آلاف استاذ و٣٠٠ ألف تلميذ، موزعين في اميركا اللاتينية واوروبا الغربية وجنوب شرقي آسيا.

وفي ١٩٠٢، نشأت «البعثة العلمانية الفرنسية»، وأخذت تنمو وتتطور مستفيدة من اعتراف السلطات بها وبمنافعها العامة (١٩٠٧)، وقد حدّدت مجالات نشاطاتها في الشرق الاوسط واليونان واثيوبيا، واهتمت بنشر التعليم كما كان يجري في المدارس والمعاهد الرسمية في فرنسا.

في ١٩٥٤، نشأ «الاتحاد الثقافي الفرنسي» في موناكو وبمبادرة ورعاية من الكندي الفرنكوفوني جان مارك ليجي J.M.Léger. وأراد الاتحاد لنفسه ان يكون بمثابة «أونسكو فرنكوفونية»، يعقد مؤتمراته مرة كل سنتين، ويصدر مجلة تنطق باسمه، ويقيم معارض للكتب والجرائد الصادرة بالفرنسية في جميع البلدان، وتكون له لجان وطنية تنسّق العمل في ما بينها. وقد حُلّ هذا الاتحاد في الستينات مخلفًا وراءه قائمة من النشاطات المهمة.

في ١٩٦١، نشأت «جامعة مونتريال» (كندا)، وهي كناية عن رابطة تضم الجامعات التي تدرس الفرنسية كليًا أو جزئيًا (Aupelf)، وقد وصل عدد المنتسبين إليها، اليوم، إلى ٢٧٠ مؤسسة تعليم عال ومركز أبحاث موزعة على ٣٨ بلدًا، وإلى ٣٤٠ مصلحة وشبكة تواصل فرنكوفونية.

وكان قد سبق هذه الجامعة بمدة قصيرة، أي منذ بداية الستينات، توجه عام حول ضرورة ان تضطلع الحكومات بمهمات فرنكوفونية، فلا تتركها وقفًا على المبادرات والنشاطات الخاصة. فنشأ، في ١٩٦٠، مؤتمر وزراء التربية لمجموعة البلدان التي تستخدم الفرنسية، وقام

بإقرار عدة توصيات حول دعم تعليم الفرنسية. وفي ١٩٦٢، أطلقت عدة شخصيات سياسية أفريقية: الحبيب بورقيبة (تونس)، وحاميني ديوري (النيجر)، وليوبولد سيدار سنغور (السنغال)، إضافة إلى الزعيم الكامبودي الأمير نورودوم سيهانوك، فكرة قيام حركة حكومية فرنكوفونية، لم يدِ، وقتها، الجنرال شارل ديغول حماسًا لها لخشيته من ان تُلصق بها تهمة «الاستعمار الجديد». فكان يجب انتظار العام ١٩٧٠ حتى تلد أول منظمة تجسّد فعلاً، وعلى المستوى الحكومي، مسار الفرنكوفونية ومساعيها، وهذه المنظمة هي «وكالة التعاون الثقافي والتقني».

وكالة التعاون الثقافي والتقني ACCT: نشأت في نيامي (عاصمة النيجر) في ٢٠ آذار ١٩٧٠. وكانت، منذ انطلاقتها، تضم ٢١ دولة، وأصبحت تضم اليوم ٤٤ دولة في العالم: ١٩ في افريقيا جنوبي الصحراء، ٥ من دول المغرب والمشرق العربيين، ٤ في المحيط الهندي، ٤ في آسيا-الباسيفيك، ٦ في اميركا والبحر الكاريبي، و٦ في اوروبا. وهناك ثلاث دول أخرى ليست أعضاء في الوكالة، لكنها تشارك في القمم الفرنكوفونية. (رؤساء الدول والحكومات) التي تعقد مرة كل سنتين (أول قمة عقدت في باريس ١٩٨٦، ثم في كيبيك ١٩٨٧، ثم داكار ١٩٨٩، ثم باريس ١٩٩١، ثم جزيرة موريشيوس ١٩٩٣، ثم كوتونو ١٩٩٥، ثم هانوي ١٩٩٧).

وللوكالة سكرتارية مهمتها تأمين جميع ما توصي به الوكالة، وتبذل نشاطها على مختلف الصعد: التربية والتأهيل، الثقافة والتواصل، التعاون التقني والتنمية الاقتصادية، التعاون القانوني والقضائي.

وللوكالة، إضافة إلى مقرها في باريس، مدرسة دولية في بوردو، ومعهد الطاقة في كيبيك، ومكتب للاتصال مع المنظمات الدولية في جنيف، ومكتب للاتصال مع الاتحاد الاوروبي في جنيف، ومكتب اقليمي لافريقيا الغربية في لومي (عاصمة توغو)، ومكتب اقليمي لافريقيا الوسطى في ليبرفيل (غابون)، ومكتب اقليمي لآسيا-الباسيفيك في هانوي (فيتنام)، ومكتب اتصال مع الأمم المتحدة في نيويورك.

القمم الفرنكوفونية: منذ ١٩٧٦، بدأت فكرة عقد قمة للبلدان الفرنكوفونية تبدو ملحة، ولكنها لم تأخذ طريقها إلى التنفيذ بسبب معارضة بيار إليوت ترودو P.E.Trudeau، الذي كان رئيسًا للوزراء الكندي، لمشاركة كيبيك بصفتها «بلدًا فرنكوفونيًا له علمه الخاص» في حين كان يتمسك بصفتها مقاطعة كندية. وبعد إتمام مختلف العقبات، عقدت القمة الاولى في باريس في ١٦-١٨ شباط ١٩٨٦؛ وأثناءها قال ألان دوكو A.Decaux (الذي أصبح وزير الفرنكوفونية في الحكومة الفرنسية عام ١٩٨٨) إنه «جرى الاعداد لهذه القمة في غضون ستة اسابيع، في حين أن مؤتمرات من هذا النوع يتطلب إعدادها بصورة عامة فترة عامين. لكن، وعلى الرغم من هذا الإعداد المستعجل فإن فكرة إنشاء مجموعة قائمة على التنظيم المؤسسي بدأت تشق طريقها في الأذهان».

القمة الرابعة في باريس ايضًا، في تشرين الثاني ١٩٩١ (بعد قمة كيبيك، وقمة داكار)، قررت إعادة تنظيم المؤسسات الفرنكوفونية بشكل يمكّنها من التمييز بصورة أفضل بين وظائفها وصلاحياتها. كما جرى إنشاء مؤسستين فرنكوفونيتين: المؤتمر الفرنكوفوني الوزاري CMF المؤلف من وزراء خارجية البلدان الاعضاء أو وزراء الشؤون الفرنكوفونية فيها الذين يجتمعون سنويًا، والمجلس الفرنكوفوني الدائم CPF المؤلف من ١٥ ممثلاً شخصيًا لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء ويجتمع أربع مرات في السنة.

ثلاثة أجهزة كلفت تنفيذ قرارات القمم، أهمها وكالة التعاون الثقافي والتقني (راجع أعلاه)، وتأتي بعدها الوكالة الفرنكوفونية للتعليم العالي والبحث التي تهتم بكل ما يتعلق بالجامعات ومختلف مؤسسات التعليم العالي والبحث، والتي تقوم بدور سكرتارية المؤتمر الفرنكوفوني لوزراء التعليم العالي والبحث، ثم التلفزيون الفرنكوفوني الدولي TV5.

وقد كان من حق مأسسة الفرنكوفونية (جعلها مؤسسات، من مؤسسة القمة إلى ما دونها) أن تعبر باللغة الفرنسية من اللغة الباريسية (المتروبوليتية) المهيمنة إلى اللغة الدولية التي يتشارك الفرنكوفونيون في «إدارة شؤونها». وهذا بالتحديد ما تعنيه العبارة التي باتت القمم توصف بها «قمة بلدان تتقاسم استعمال اللغة الفرنسية» بدلاً من عبارة «قمة البلدان الناطقة بالفرنسية». ما يدل، ضمنيًا، ان باريس وفرنسا لم تعودا مالكتين حصريًا للغة الفرنسية.

وتجدر الملاحظة ان الانفتاح الجامعي على العالم الفرنكوفوني كان سابقًا لهذه المأسسة. فمنذ ١٩٦٨، أوجدت جامعات عديدة مناهج تعليمية ومراكز أبحاث تتعلق فقط بالحضارة الفرنسية، بل بالحضارات الفرنكوفونية. وإضافة إلى ذلك، اتخذت الوكالة

الفرنكوفونية للتعليم العالي والبحث عدة مبادرات لإنشاء شبكات دراسية بالفرنسية في جامعات وبلدان ليست فرنكوفونية.

قمة هانوي (١٩٩٧): عقدت هذه القمة الفرنكوفونية السابعة في ١٤-١٦ تشرين الثاني ١٩٩٧ وسط نوع من استغراب عالمي، باعثه ان البلد المضيف (فيتنام) لا يتحدث الفرنسية التي هي أساس الحركة الفرنكوفونية. فمن بين الملايين الـ٧٥ الذين يشكلون اليوم سكان فيتنام، لا يتحدث اليوم سوى نحو ٥٠٠ ألف شخص ومعظمهم من المتقدمين في السن ممن وُلدوا ودرسوا قبل ١٩٥٤. ذلك ان الاجيال التي ولدت بعد هذه السنة فُرض عليها تعلم اللغتين الروسية والصينية إلى جانب الفيتنامية، قبل أن تنضم الانكليزية إليها في مرحلة لاحقة باعتبارها اللغة العالمية الاولى الضرورية في ميدان الاتصال والاعمال. وكانت الفرنسية، بالمقابل، تراجعت في فيتنام، بل حُظر استخدامها مع بداية الحرب في الهند الصينية (راجع «الحرب الهند الصينية» في باب معالم تاريخية)، وأغلقت المدرسة الفرنسية الوحيدة فيها المسماة بـ«ليسيه دوبروتيكتورا» التي كانت مقصد العائلات الفيتنامية الارستقراطية، وأعيد افتتاحها، بعد انهزام الفرنسيين ورحيلهم، ولكن بوجه جديد وتحت إسم وطني هو «مدرسة تشوفان أن» تيمنًا باسم أحد مفكري القرن الرابع عشر الفيتناميين.

وقد عكست قرارات القمة في هانوي قلقًا متزايدًا من خسارة الفرنسية تدريجًا مواقعها التقليدية في العالم لصالح الانكليزية. وركّزت قرارات القمة على تطوير مجموعة الدول الناطقة جزئيًا أو كليًا بالفرنسية (أصبحت تضم ٥١ بلدًا من كل القارات) لتعطي حلولاً تنظيمية (مؤسسية) لظاهرة تراجع الفرنسية، هذا التراجع الذي بدأ مع فقدان الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية، ويستكمل حاليًا مع «العولمة» وما أفرزته من تحولات جوهرية في العالم، ودائمًا لصالح الانكليزية. فعدا اللغات التي يقتصر انتشارها على بلد واحد (الصينية والهندية) أو مجموعة بلدان (الروسية)، تشير آخر الاحصاءات إلى ان الانكليزية التي يتحدثها ٥٩٤ مليون شخص تأتي في مقدم اللغات العالمية،

الرئيس شيراك خلال جولة في احد اسواق هانوي (تشرين الثاني ١٩٩٧).



تليها الاسبانية (٣١١ مليونًا)، ثم العربية (٢٠٦ ملايين)، فالبرتغالية (١٦١ مليونًا)، وبعدها الفرنسية (١٣١ مليونًا). وأكثر من ذلك، فإن النخب الثقافية والاقتصادية في البلدان الفرنكوفونية نفسها باتت أقل حماسة لاستخدام الفرنسية، بل هي تشعر بحرج من «أصدقائها» الفرنسيين كونها مضطرة لضبط ساعتها على ساعة التطورات العلمية والتكنولوجية التي تحتم استبدال لغة فولتير بلغة شكسبير.

لكل هذه الأسباب، جهدت قمة هانوي للتركيز على البحث في صيغ كفيلة باعطاء دفعة للغة الفرنسية على الصعيد الدولي وتسهيل تبادل المعلومات بواسطتها. فطرح الفرنسيون على القمة مشروعًا لإنشاء مكتبة مركزية للبلدان الفرنكوفونية، وآخر لوضع موسوعة معلومات يمكن الوصول إليها بواسطة الكومبيوتر، بالاضافة إلى مشروع جامعة تبث عبر الكومبيوتر وتديرها مؤسسة فرنكوفونية متخصصة بمتابعة التعاون بين الجامعات. إلا ان جدوى هذه الحلول الفنية والمؤسسية تبدو قليلة لأن الفرنسية لا تشكل حاليًا سوى ٧٪ فقط من عدد الكومبيوترات المرتبطة بشبكة إنترنت، ما يجعل حجم المعلومات المتاحة بواسطتها محدودًا، فضلاً عن كونها متأخرة عن مستوى المعلومات الجديدة المتاحة بالانكليزية.

ربما أعطت قرارات قمة هانوي دفعة للفرنكوفونية على الصعيد المؤسسي، إلا أنها لن تكون، كما تتوقع الدراسات وتبعًا لما هو ملموس في الواقع، أكثر من حقن للانعاش، فيما ستستمر المعاقل الثقافية التقليدية الفرنكوفونية بالسقوط واحدًا تلو الآخر في السياق العالمي الحالي. رأى الكثير من الفرنكوفونيين أن إعادة النهوض الحقيقي بالفرنسية من جديد ربما تستلزم، أو هي تستلزم بالضرورة «فرنكوفونية سياسية».

بطرس غالي لفرنكوفونية سياسية: انتخبت القمة السابعة في هانوي، وبالاجماع، بطرس غالي (الأمين العام السابق للأمم المتحدة) أول أمين عام (منصب مستحدث) لمجموعة الدول الفرنكوفونية. وأعلن غالي إثر انتخابه ان الفرنكوفونية «رسالة ضرورية وهي رسالة التنوّع». كما انتهت القمة ايضًا إلى قرار بعقد القمة الثامنة في كندا سنة ١٩٩٩، وعقد القمة التاسعة في لبنان سنة ٢٠٠١.

وقال غالي في كلمته في الجلسة الختامية للقمة ان «الروح الدولية لا تعني الذاتية وان الاطار العام الكبير لا يعني التهميش... وفي هذا الاطار تكون الفرنكوفونية مدرسة الانفتاح على الآخرين». وتمنى ان «يكون هذا



بطرس غالي أول أمين عام لمجموعة الدول الفرنكوفونية.

الاطار في خدمة السلام أولاً، وان تعطي الفرنكوفونية دبلوماسية جديدة فاعلة وواقعية وتكون دبلوماسية مصالحة وواسطة...» وأعلن ان «الفرنكوفونية السياسية ولدت اليوم وستعود لتكون ممثلاً فاعلاً وكاملاً في الحياة الدولية».

وإبان انعقاد قمة هانوي، أعلنت جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقًا) انسحابها من مجموعة الدول الفرنكوفونية. وعزا الناطق باسم حكومة الكونغو قرارها إلى ان «الثقافة الفرنسية ليست أفضل نموذج ثقافي في العالم... وان العلاقات بين فرنسا والدول الفرنكوفونية الأخرى أدرجت دائمًا في إطار الامتداد الاستعماري الجديد. وهذا ما لا نرضى به لأننا بلد ذو سيادة». كما أعلن، في الوقت نفسه، رئيس الكونغو الديمقراطية، لوران ديزيريه كابيلا، ان بلاده ستنسحب من الفرنكوفونية لأنها «لم تعد تريد ان تكون جزءًا من الكتل الثقافية أو ان تكون في فلك النفوذ الفرنسي».

مؤتمر الجمعية العمومية الثانية عشرة في بيروت (١٩٩٨): افتتح هذا المؤتمر لرابطة الجامعات الفرنكوفونية (أوبلف) وجامعة شبكات التواصل الفرنسية (أوريف) في ٢٧ نيسان ١٩٩٨، وشارك فيه رئيس الجمهورية اللبنانية

الياس الهراوي وبطرس غالي الأمين العام لمنظمة الدول الفرنكوفونية (الناطقة كليًا أو جزئيًا بالفرنسية)، ورئيسة الدورة الحالية للفرنكوفونية نائبة الرئيس الفيتنامي تهي بنه نغوين، وأكثر من ١٢٠٠ استاذ، ٦٠٠ منهم حضروا من مختلف الانحاء من رؤساء وعمداء جامعات ومديري مؤسسات بحثية يمثلون أكثر من ٤٠٠ مؤسسة تعليم عال وأبحاث. وفي سياق الجمعية عقد مؤتمر حول «العولمة والفرنكوفونية» توزع على محورين أساسيين: الأول، رهان الكونية وتحدياتها وواقع وحدود العولمة الاقتصادية؛ والثاني، إحياء القيم وبناء التحالفات.

وفي حديث لجريدة «النهار» (٢٨ نيسان ١٩٩٨، ص٢٠) قال بطرس غالي ردًا على سؤال حول التقاء الفرنكوفونية الثقافية مع الفرنكوفونية السياسية كيف يمكن ان يؤدي إلى تضامن اقتصادي: «بما ان الدول تنتمي إلى مجموعة وتشترك في الرغبة ان تعمل معًا داخل هذه المجموعة وبما انها تجعل من العمل المشترك هدفًا لأعضاء المجموعة يجب أن نضيف إلى البعد الثقافي والبعد السياسي بعدًا اقتصاديًا ونبحث عن وسائل نستطيع بموجبها ان نضمن التعاون الاقتصادي بين هذه الدول، ومن أجل ذلك سينعقد مؤتمر في مونتي كارلو في ١٤ و١٨ شباط ١٩٩٩ للبحث في موضوع التعاون الاقتصادي على مستوى وزراء الاقتصاد».

معالم تاريخية

☐ **أحكام بالسجن على قادة شيوعيين (٤ نيسان ١٩٤٠)**: سلك الحزب الشيوعي الفرنسي، قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية وحتى الاحتلال الالماني النازي لفرنسا، سلوكًا مستغربًا جدًا إلى حد وُصف بـ«الخياني» (راجع «الحزب الشيوعي الفرنسي» في باب الاحزاب). فسارعت السلطات، غداة توقيع المعاهدة الالمانية-السوفياتية (٢٥ آب ١٩٣٩) إلى توقيف صحيفة «الأومانيته» الناطقة بلسان الحزب لأن صدورها «سيكون فيه ما من شأنه ان يسيء إلى الدفاع الوطني»، ثم حلّت الحزب (٢٦ ايلول ١٩٣٩) بمرسوم رئاسي. فشكل الشيوعيون تنظيمًا باسم «تجمع العمال والفلاحين». ووسط الهزائم العسكرية التي بدأت تلحق بالقوات الفرنسية، أقدمت السلطات على اعتقال القادة الشيوعيين بتهمة «العمل لصالح العدو»، خاصة وان هؤلاء كانوا لا يزالون يتصرفون وكأنهم متفاهمون مع العدو النازي ضد الأمة الفرنسية. فألقي القبض بين ٥ و١٠ تشرين الاول ١٩٣٩ على ١٤ نائبًا شيوعيًا، فيما تمكن عدد من النواب والقادة الآخرين، من بينهم جاك دوكلو وموريس توريز وبيري دتيّون ومونموسو، من الفرار. وانتهت المحاكمة في ٤ نيسان ١٩٤٠ وطالت حضوريًا وغيابيًا ٤٤ نائبًا شيوعيًا، وكانت التهمة الرئيسية: العمل على إعادة تأسيس الحزب الشيوعي الفرنسي المحظور، توجيه رسالة إلى إدوار هيريو رئيس المجلس النيابي يطالبون فيها بإقرار السلام تحت رعاية الاتحاد السوفياتي، والامتناع عن خوض الحرب إلى جانب الانكليز ضد الالمان، ونشر أفكار وشعارات الأممية الشيوعية الثالثة. وصدرت الاحكام بالسجن والمتراوحة مددها بين العامين والخمسة أعوام على النواب كافة الذين حوكموا، بالاضافة إلى إجبارهم على دفع غرامات كبيرة للدولة. كما صدرت احكام بحرمان بعضهم من الحقوق المدنية.

وكانت هذه المحاكمة آخر عمل سياسي وقضائي تقوم به السلطات الشرعية الفرنسية، إذ سرعان ما حلّت الهزيمة بالفرنسيين، وراحت حكومة فيشي المتحالفة مع النازيين تعتقل الاشتراكيين والديغوليين، ومن بينهم ليون بلوم ودالادييه والجنرال غاملان، الذين وجهت إليهم تهمة إدخال فرنسا في الحرب عبر خرق القواعد الدستورية. والطريف ان الشيوعيين الذين كانت تهمتهم الأساسية التواطؤ مع النازيين لم يلقوا من هؤلاء التسامح. ومع أنفكاك عرى التحالف بين موسكو وبرلين، انتقل الشيوعيون إلى معسكر المقاومة الفرنسية.

قادة شيوعيون فرنسيون يتوسطهم موريس توريز.



☐ **«الأورو»**: هو العملة الاوروبية الموحدة التي بدأ العمل بها في اليوم الاول من العام ١٩٩٩، وشملت ١١ دولة من اصل ١٥ في الاتحاد الاوروبي، أي باستثناء كل من بريطانيا واليونان والدانمارك والسويد. واعتبرت هذه العملية الخطوة الأوسع نحو تحقيق اوروبا موحدة ولدت من بين أنقاض الحرب العالمية الثانية. إذ اختتم الأورو مسيرة عمرها أربعة عقود ونيف، بدأت بمعاهدة روما واقتضت جهودًا كثيرة وتضحيات تسارعت بعد مجموعة من الاتفاقات. غير ان أمرها حسم في معاهدة ماستريخت. وكانت المفوضية الاوروبية قد أوصت، في ٢ ايار ١٩٩٨، ١١ دولة في الاتحاد الاوروبي باطلاق الأورو في الأول من كانون الثاني ١٩٩٩.

وقد هنأ الرئيس الفرنسي جاك شيراك الفرنسيين خصوصًا والأوروبيين عمومًا بالعملة الجديدة معتبرًا إياها فاتحة عهد من التقدم. أما وزير المال الفرنسي فقد صرّح، في مؤتمر صحافي عقده فور إطلاق الأورو، ان «كل طفل سيولد في فرنسا اليوم، ستفتح له الدولة حسابًا إدخاريًا من مئة أورو (أكثر قليلاً من مئة دولار) احتفالاً بمولد العملة الأوروبية الموحدة» التي أطلقت الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوروبي. والدول الـ١١ الاعضاء في الأورو هي: فرنسا والمانيا وبلجيكا والنمسا وفنلندا وايرلندا وايطاليا ولوكسمبور وهولندا والبرتغال واسبانيا.

في حين استقبلت بريطانيا الأورو بالانقسام في رأيها العام والحيرة (علمًا ان رئيس الوزراء الحالي توني بلير أبدى تأييده للعملة الاوروبية الموحدة مختلفًا بذلك عن حكومة المحافظين السابقة). فقد بدأ (الأورو) أيامه الأولى قويًا في اوروبا، فسجل، في ٤ كانون الثاني ١٩٩٩، قيمة مقدارها ١،١٩١٣ إزاء الدولار، كما واصل ارتفاعه إزاء الدولار والين في آسيا. وفي العربية السعودية، بدأ معظم المصارف (١١ مصرفًا) فتح حسابات جارية بالأورو فور بدء تداوله على مستوى العالم اعتبارًا من صباح ٤ كانون الثاني ١٩٩٩.

ومن أهم معاني ولادة الأورو ان ١١ عملة وطنية حلّت نفسها بنفسها طوعًا، أي ان ١١ دولة سيدة تنازلت بمحض ارادتها عن هذا العنصر السيادي (إصدار العملة وصك النقود). وكان «الفورين» الهولندي أعرق هذه العملات، إذ تأسس في ١٣٢٥ وجاء في سياق عملية توسع اقتصادي تحولت البلدات بموجبها إلى مدن. وفي ١٧٢٢، ظهرت العملة الثانية التي هي «الإيسكودو» البرتغالي، فكان تعبيرًا عن اكتمال التعافي البرتغالي بعد الخضوع لإسبانيا. أما الفرنك الفرنسي فقد نشأ في ١٧٩٥ بصفته من ثمار العهد الثوري، وحملت تسميته هذه الدلالة الثورية الأساسية: «فرنك» يعني «الحر»، وفي زمن متأخر يعود إلى ١٩٦٠، قرر الرئيس الفرنسي آنذاك، شارل ديغول، استبدال الفرنك القديم (وكانت قيمته خضعت لتخفيضات عدة) بالفرنك الجديد. وجاء الفرنك البلجيكي في ١٨٣٢، أي بعد سنتين من استقلال بلجيكا. وفي ١٨٦٠، ولدت «الماركا» الفنلندية في سياق استقلالي ايضًا. فقد أعطى القيصر الروسي اسكندر الثاني لدوق فنلندا الأكبر الذي كان لا يزال تابعًا لموسكو الحق في صك عملة وطنية. ولم يكن موقف القيصر غير استجابة متأخرة لتعهدات حول منح الحكم الذاتي لفنلندا قدمتها لها روسيا في ١٨٠٨ حين انتزعتها من قبضة السويد. وبعد عامين فقط، أي في ١٨٦٢، تأسس اللير الايطالي بصفته العملة الواحدة والموحدة لمملكة ايطاليا الموحدة. وبعد معاهدة لندن التي أكدت الحكم الذاتي لدوقية لوكسمبورغ الكبرى، تأسس في ١٨٦٧ الفرنك اللوكسمبورغي، وفي ١٩٢٢ تم توقيع معاهدة ثنائية قضت بربطه بالفرنك



في اليوم الاخير من العام ١٩٩٨: وزراء المال للاتحاد الاوروبي بعد اقرارهم رسمياً اسعار صرف عملات دولهم إزاء الأورو في بروكسل.
وفي الصورة الثانية، رئيس المصرف المركزي الاوروبي فيم دويزنبرغ يشير الى لوحة الكترونية تتضمن اسعار صرف العملات الاوروبية.

البلجيكي. وفي ١٨٦٩، ظهر البيزيتا الاسباني فحل محل الريال الكاستيلي القديم، فيما ارتبطت نشأته بمفاعيل ثورة ١٨٦٨ التي أطاحت الملكة إيزابيلا الثانية. أما أقوى العملات التي ألغاها الأورو الاوروبي بدءًا من مطلع ١٩٩٩ فهي المارك الالماني الذي نشأ في ١٨٧٦، بعد خمس سنوات على نجاح بيسمارك في توحيد المانيا. وفي ١٩٢٢، نشأ الباوند الأيرلندي، وذلك بعيد إقامة الدولة الأيرلندية الحرة في الجنوب (دبلن). وبعد عامين، أي في ١٩٢٤، ولد الشيلينغ النمساوي وحلّ محل الكراون الذي كان عملة الامبراطورية النمساوية-المجرية (أسرة هابسبورغ).

واستكمالاً لما ورد في «اوروبا» (الجزء الثالث من هذه الموسوعة) حول مسار الاتحاد الاوروبي عمومًا، نوجز المراحل التي قطعها الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوروبي وصولاً إلى بدء العمل بالأورو في اليوم الاول من ١٩٩٩:

– في ١٩٨٦، وقعت المجموعة الاوروبية في لوكسمبورغ ميثاق توحيد السوق الداخلية التي شهدت بشكل تدرجي تحرير تنقل البضائع والخدمات والاشخاص عبر اراضي البلدان الاعضاء الذين كان عددهم ارتفع إلى ١٢ بعد انضمام اليونان عام ١٩٨١ واسبانيا والبرتغال عام ١٩٨٦.

– أعدّ رئيس المفوضية الاوروبية السابق جاك ديلور خطة الاتحاد الاقتصادي والنقدي وتنفيذها على ثلاث مراحل انطلقت اولاها في ١٩٩٠ مع بدء تنفيذ تنقل الرساميل والخدمات المصرفية، وهدفت الخطة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية.

– مع توقيع بلدان الاتحاد معاهدة ماستريخت التي دخلت حيز التنفيذ في ١٩٩٣، كانت الوحدة النقدية واضحة وبعيدة المنال. ولتحقيق الهدف النقدي، اقتضت المعاهدة خفض العجز العام.... واثارت المعاهدة ومقتضيات الاتحاد النقدي مخاوف الرأي العام من عواقب تقليص الانفاق العام. واحتدت الازمة الاجتماعية في فرنسا

والمانيا وايطاليا واضطربت آلية الصرف الاوروبية خلال ثلاثة أعوام متوالية بين ١٩٩٣ و١٩٩٥، واتسعت معارضة الاتحاد في المجتمعات الاوروبية.

– رغم ذلك، تمسكت البلدان الاعضاء بمقتضيات الاتحاد النقدي، ومكّنت سياسات التقشف تحقيق نتائج إيجابية برزت في نهاية ١٩٩٦ عبر انخفاض أسعار الفائدة وإقبال المستثمرين على اوروبا وتزايد النشاط المصرفي...

– وفق مقتضيات معاهدة ماستريخت في شأن تحديد قائمة الدول الاعضاء في المنطقة النقدية، عقد الزعماء الاوروبيون اجتماعًا استثنائيًا في مطلع ايار ١٩٩٨ أقروا فيه عضوية ١١ بلدًا في العملة الموحدة من اصل ١٥ بلدًا هي أعضاء الاتحاد الاوروبي.

– تلتزم البلدان الاوروبية، في نطاق ما سمّي «ميثاق الاستقرار النقدي» الذي وقعته في اجتماع القمة في منتصف ١٩٩٧ (في أمستردام) بمواصلة سياسات التقشف والضغط على معدلات التضخم من اجل الحفاظ على شروط استقرار العملة الاوروبية الموحدة. ويقتضي الميثاق فرض غرامة مالية على كل من البلدان الاعضاء في منطقة الأورو يتخلف عن تطبيق سياسة التقشف أو يتراخى في تنفيذ شروط خفض عجز الموازنة العامة. وفي حال ارتفاع معدل عجز الموازنة العامة فوق سقف ٣٪ التي يحددها الاتحاد النقدي فإنه سيكون ملزمًا بسداد غرامة مالية، تراوح قيمتها بين ٢،٠ و٥،٠٪ من إجمالي الناتج المحلي لفائدة الخزانة المشتركة. وتُستثنى من منطقة عملة الأورو كل من بريطانيا التي كانت استثنيت من المشروع النقدي خلال وضع معاهدة ماستريخت في نهاية ١٩٩١، واليونان لأسباب سوء أدائها الاقتصادي، والدانمارك لأنها لم تنضم بعد إلى عضوية النظام النقدي الاوروبي، والسويد التي لا تزال ترفض الانخراط في المشروع النقدي.

– وأطلقت القمة نفسها (أمستردام ١٩٩٧) البنك المركزي الاوروبي الذي بدأ نشاطه في بداية شهر تموز ١٩٩٨ في فرنكفورت ومهد لصدور العملة الموحدة. ويحظى هذا البنك الذي يترأسه ويم ديزنبرغ (هولندا) باستقلالية تسييره للسياسة النقدية وتحديد قيمة العملات المنخرطة في العملة الموحدة وأسعار الفائدة الرئيسية.

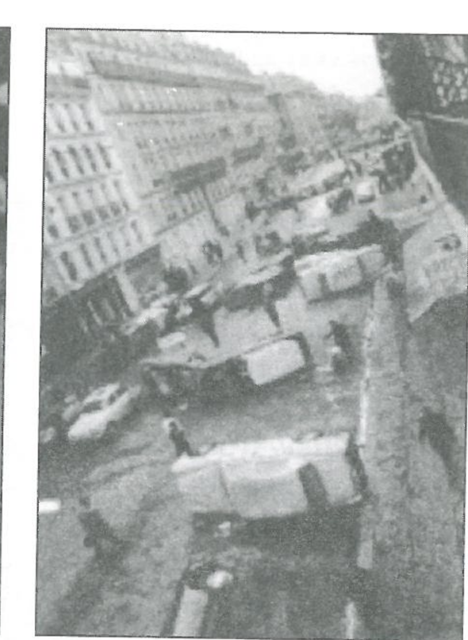
بدأ الأورو يمثل واقعًا اقتصاديًا ونقديًا (منذ ١٩٩٩/١/١) فاستخدم في الأسواق المالية عند افتتاحها وفي التعاملات المصرفية والسندات الحكومية. وسيتم تعميم استخدام أوراق ونقود الأورو مطلع سنة ٢٠٠٢ على ان تسحب العملات الوطنية كافة في بداية شهر تموز ٢٠٠٢.

وفي غضون المرحلة الانتقالية ١٩٩٩-٢٠٠٢، فإن استخدام الأورو ليس ملزمًا، لكنه سيكون في متناول المؤسسات والأشخاص لاجراء معاملات التحويل كافة.

□ أول معركة بين طائرتين (٥ تشرين الاول ١٩١٤): كانت الحرب العالمية الاولى أول حرب في تاريخ البشرية تدخل فيها أسلحة جديدة عديدة، منها سلاح الطيران. وقد وقفت قيادات الجيوش المتقاتلة حائرة إزاء ما يتعين عليها فعله في الطائرات التي تتوافر لديها. فالاحصائيات تقول بأن الفرنسيين كانوا يملكون ١٥٨ طائرة، والانكليز ١٥٦، والروس ١٤٥، والالمان ٢٦٠، والنمسا ١٦. وتوصلت تلك القيادات إلى استخدام الطائرات كقاذفات للقنابل الصغيرة، وكان الالمان هم المبادرون، فالقوا قنابلهم على لونيفيل يوم ١٣ آب ١٩١٤، ثم على نامور، وبعد ذلك كان دور باريس التي قصفت بقنبلتين يوم ٢٩ آب ١٩١٤. وبالاضافة إلى ذلك راح الطيارون ينفذون عمليات استطلاعية. وكان الطيارون يحملون معهم مسدساتهم ورشاشاتهم الفردية.

وفي ٥ تشرين الاول ١٩١٤، وفي ما كانت طائرة فرنسية من طراز «فوازين» تحلق فوق منطقة شامبانيا الفرنسية وكانت مزودة، على سبيل التجربة، بمدفع رشاش يعمل عليه ميكانيكي الطيران المدعو كينو، ظهرت في الجو طائرة المانية من طراز «أفياتيك» على متنها مقاتل مساعد للطيار يحمل بندقية. وما إن شاهد الطائرة الفرنسية حتى فتح نار بندقيته عليها، فرد كينو عليه بنار رشاشه. وراحت كل من الطائرتين تحلق حول الأخرى وهي تتبادل إطلاق النار. وفي لحظة من اللحظات كفّ الرشاش عن العمل، فوقف كينو محاولاً إصلاحه مطلقًا رصاصاته كيفما اتفق. وصدف ان جاءت الطائرة الالمانية في مرمى رشاشه الطائش. فأصيب الطيار الالماني برصاصة قاتلة فيما راحت طائرته تسقط حتى اصطدمت بالحضيض وانفجرت. فكانت أول طائرة تسقط خلال أول معركة جوية. وذهل العالم إزاء ذلك التطور، وأدركت البشرية انها دخلت في طور جديد، وعكف الفرنسيون على دراسة التجربة وراحوا يطورون الطيران المقاتل، يتبعهم الآخرون.

□ أيار ١٩٦٨، ثورة طلابية وتمرد عمالي: رئيس الجمهورية هو الجنرال شارل ديغول، ورئيس حكومته هو جورج بومبيدو، وأهل الحكم والنظام مرتاحون للانجازات التي جعلت فرنسا الدولة العظمى الثالثة

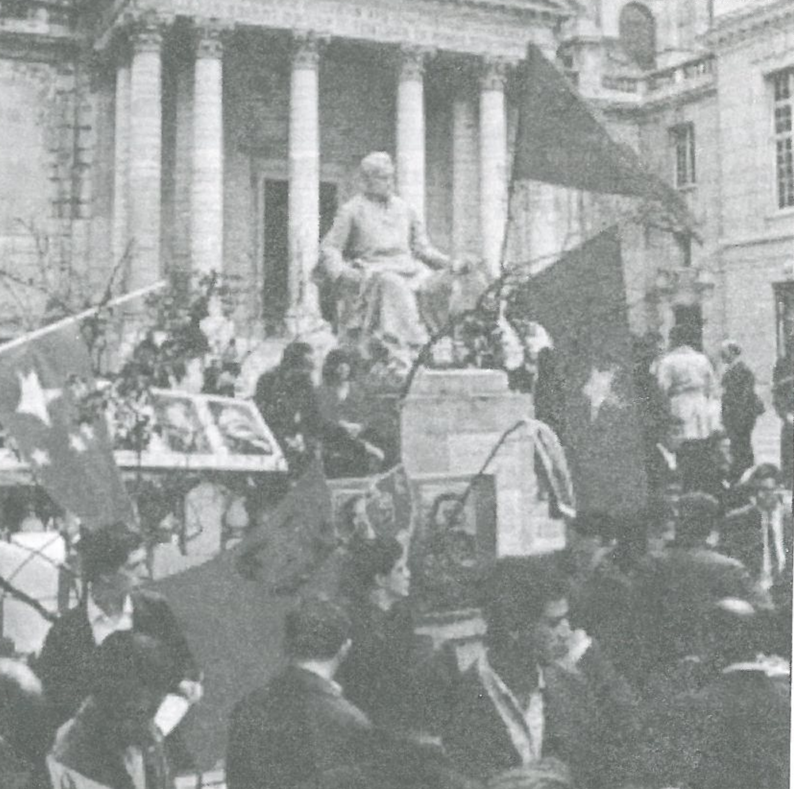


متاريس في قلب الحي اللاتيني...



جان بول سارتر يخطب في الطلاب في جامعة السوربون.

طلاب ماركسيون لينينيون في ساحة السوربون.



بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، ويستبعدون قيام أي تحرك جماعي مخل بالأمن في فرنسا. فالحكم الديغولي الممتد منذ عشر سنوات استطاع أن يبني سلطة هي الأكثر استقرارًا منذ قرن، والحروب التي كانت فرنسا متورطة فيها (حرب الهند الصينية، والثورات الافريقية، وحرب الجزائر) أصبحت من الماضي، والتظاهرات والمطالب الطلابية التي بدأها الطلاب في اسبانيا وايطاليا والمانيا لم تعبأ بها حكومة بومبيدو ولا أعارت دوافعها وخطابها انتباهًا، إلى أن فوجئت بثورة ايار ١٩٦٨ الطلابية وامتداداتها العمالية والشعبية التي كانت من الضخامة بحيث أنتجت «استقالة ديغول المدوية» وفرضت تحولات مهمة في الحياة السياسية الفرنسية ليس أقلها ان معظم قادة ذلك التحرك-الثورة قد تحولوا، بعدها، إلى مشاركين في السلطة والنظام وخاصة بعد انخراطهم في الحزب الاشتراكي، وأن كل إنجاز، أو تحول، وعلى مختلف الصعد، يجد جذوره في ايام ايار ١٩٦٨ الثورية.

بدأت هذه الأحداث قبل ايار، وتحديدًا في ليلة ٢١-٢٢ آذار (١٩٦٨) عندما احتلت قبضة من طلاب كلية الآداب في جامعة نانتير، وبمبادرة من عدد من الطلاب الهامشيين وغير المعروفين، مكاتب الادارة احتجاجًا على اعتقال الشرطة أعضاء اللجنة الوطنية لنصرة فيتنام، بعدما اتضح لها أن هؤلاء متورطون في اعتداءات على مقرات ومبان تابعة للولايات المتحدة في فرنسا (كانت قضية فيتنام، يومها، وحرب التحرير التي يخوضها الثوار الفيتناميون ضد الولايات المتحدة، في أوجها، وكانت تشغل الرأي العام العالمي وتلاقي تأييدًا عالميًا عارمًا خاصة من الشباب والطلاب في العالم).

ومن هذه الحادثة (الاعتقال واحتلال الطلاب لمكاتب ادارة الكلية) نشأت «حركة ٢٢ آذار» التي ضمت طلابًا وشبانًا ينتمون إلى مختلف الاتجاهات اليسارية المتطرفة، من بينهم جماعة فوضوية وأخرى تروتسكية وثالثة ماوية وبعض المستقلين. وسرعان ما حصلت المنظمة على مطلب أول رفعته عندما قررت إدارة الكلية تخصيص قاعة للطلاب يتداولون فيها الأمور السياسية. فما كان منهم إلا ان أطلقوا على القاعة إسم «تشي غيفارا»، الثائر الكوبي الذي كان يقول بوجوب إشعال عدة فيتنامات لنصرة فيتنام، وان «وظيفة الثوري الأولى القيام بالثورة». ومن «حركة ٢٢ آذار»، برزت أسماء لم تغادر الحياة السياسية الفرنسية حتى الآن (١٩٩٩)، من بينها دانيال كوهين بنديت (وهو اليوم عضو في البرلمان الاوروبي عن حزب «الخضر» الالماني)، وآلان جيسمار الذي ينتمي إلى الحزب الاشتراكي ويعمل مساعدًا لوزير التربية الحالي كلود أليغير، وآخرون كثر خاصة في الحزب الاشتراكي الفرنسي وداخل الهيئات المناصرة له.

وظلت هذه الحركة «٢٢ آذار»، تساعدها منظمات يسارية متطرفة صغيرة، طليعة التحرك الطلابي في الاسابيع الفاصلة بين أواخر آذار وأوائل أيار. فطرح المتمردون اسئلة ونظموا احتجاجات ضد القواعد الجامعية الصارمة، ومن ضمنها عدم السماح للطلاب الذكور والإناث بزيارة بعضهم البعض في غرف السكن الجامعي في نانتير وباريس وأنطوني، ووجهوا انتقادات لاذعة لادارة الجامعة وطالبوا بالمشاركة فيها ومن ثم باستقلالها الذاتي، ثم بادروا إلى احتلالها، ومن ثم احتلال السوربون في عملية هي الأولى من نوعها في تاريخ هذا الصرح المحافظ والمعروف عالميًا.

لم تقم السلطات وزنًا لهؤلاء «الهامشيين» المنتفضين ليس فقط ضد الحكم وإنما ايضًا ضد المعارضة الشيوعية والاشتراكية، وكلهم في العشرينات من العمر، وينتمي معظمهم إلى اسر بورجوازية. وبلغ الاستخفاف بحركتهم (بين أواخر آذار وأوائل ايار) إلى حد ان ديغول لبّى زيارة لرومانيا (مطلع ايار) كانت مقررة سلفًا، كما كان بومبيدو ايضًا خارج البلاد في زيارة لأفغانستان، علمًا ان الحركة الطلابية كانت عدواها قد بدأت تنتشر في المصانع والمدن الفرنسية الكبرى، حتى كانت أحداث ايار (خاصة ليلة ١٠-١١ ايار المسماة «ليلة المتاريس») التي أطلقت حركة ثورية عامة في البلاد.

في ٢ ايار احتل الطلاب جامعة السوربون، وفي اليوم التالي أخلت الشرطة بالقوة الجامعات، ثم تقرر إقفال الجامعات، الأمر الذي أدّى إلى وجود ٤٩ ألف طالب فرنسي في الشارع. وفي ٦ ايار بدأت المتاريس ترتفع في الحي اللاتيني (حي الجامعات) في باريس، وبدأت الصدامات العنيفة بين الطلاب والشرطة، ونتج عنها في يوم واحد سقوط ٩٤٥ جريحًا بينهم ٣٤٥ شرطيًا. وانتقلت الحركة إلى مدن ستراسبورغ ونانت ورين وتولوز، فيما انضم العمال إلى الاضراب العام في ليون وديجون.

في ١٠-١٢ ايار، هاجمت الشرطة المتاريس المرفوعة في شوارع وسط باريس، ووقعت صدامات عديدة بين الطلاب والشرطة. وانضمت «فدرالية الطلاب الثوريين» إلى حركة المتاريس ورفع اعضاؤها الاعلام الحمر، فيما رفع «الفوضويون» اعلامًا سودًا، وغنى

آخرون «النشيد الأممي»، وغيرهم «المارسييز». وأعلن الطلاب أنهم لن يغادروا المكان حتى تتحقق مطالبهم ومن ضمنها اطلاق سراح رفاقهم المحتجزين، وأدلوا بتصريحات تؤكد رفضهم للمجتمع الاستهلاكي الفرنسي، وكان التروتسكيون يؤكدون على هذا المطلب أكثر من غيرهم، إذ كانوا يناضلون من اجل مجتمع كفاية ذاتي عماده الزراعة والصناعات الحرفية. ودعت النقابات العمالية إلى الاضراب العام والانضمام رسميًا إلى حركة الطلاب.

في ١٣ ايار، سارت تظاهرات ضخمة جمعت الطلاب والعمال، شقت شوارع باريس وتألفت من نحو ٦٠٠ ألف متظاهر، وشارك فيها أبرز أقطاب اليسار، بينهم بيار منديس فرانس وفرنسوا ميتران وغي مولّي وفالديك روسيه.

في ١٦ ايار، توقفت مصانع رينو عن العمل وبدأت المطالبة بتخفيض ساعات العمل ورفع رواتب العمال.

في ٢٠ ايار، أظهر استطلاع للرأي العام ان ٥٣٪ من الباريسيين يؤيدون الحركة المطلبية الطلابية والعمالية.

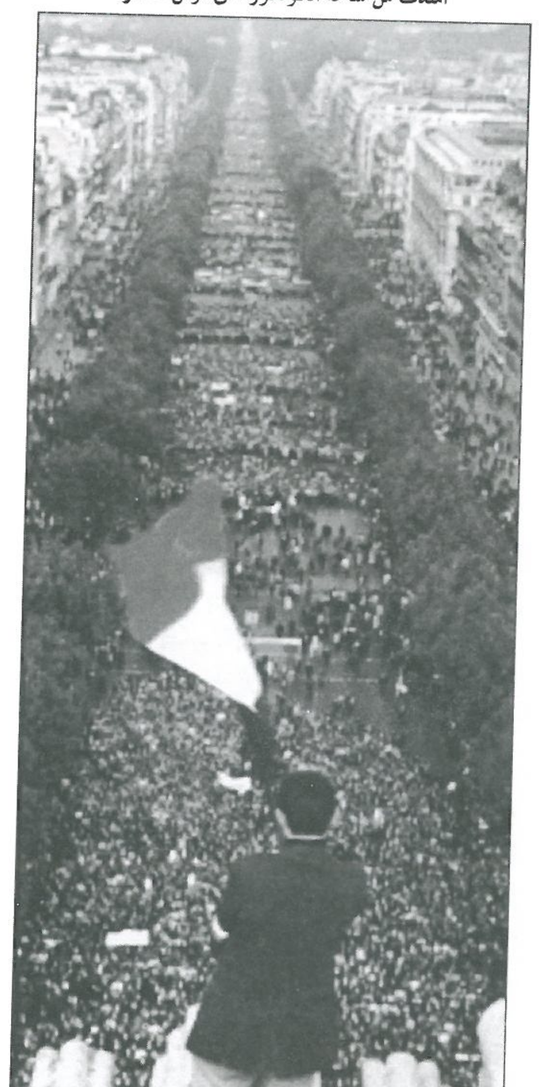
في ٢١ ايار، بدأ الفرنك الفرنسي بالانخفاض كما بدأت الرساميل تهرب نحو المصارف السويسرية. وفي اليوم نفسه أُلغي مهرجان «كان» السينمائي، وأعلن الفنانون والمثقفون وقوفهم مع الحركة الطلابية والعمالية. وفي السوربون التقى جان بول سارتر الطلاب المضربين واعتبر ان المهم في حركتهم هو «التفكير الثوري الذي يجمع أبناء الطبقة البورجوازية مع العمال».

في ٢٤ ايار، سقط قتيل من المتظاهرين في مدينة ليون، فبدأت هجومات ضد مخافر الشرطة وصدامات عنيفة حصدت نحو ٥٠٠ جريح. وفي اليوم التالي، التقى رئيس الوزراء وقادة النقابات والطلاب في أول مفاوضات حول مختلف المطالب النقابية.

في هذا الوقت، كانت الشعارات واليافطات الثورية تحتل أماكن المضربين ومقراتهم، وكانت بيانات المنظمات الثورية تنهمر على مدار اليوم على المارة في العاصمة، فيما الشعارات تغطي الشوارع والأمكنة العامة، وأغلبها يدور حول «رفض المجتمع الاستهلاكي_ وحول التعبئة الشعبية، مثل «أيها الفلاح، تضامن مع ابنك العامل والطالب».

بعد تظاهرة «ستاد شارليتي» لكرة القدم الواقع على مقربة من المدينة الجامعية في الدائرة ١٤ من العاصمة، وما أُطلق فيها، على لسان قادة الطلاب، من كلمات وشعارات تدعو إلى «الثورة الدائمة»، تأكد لكثيرين من الفرنسيين، وبعضهم من المؤيدين للحركة الطلابية، ان هذه الحركة قد توقع فرنسا في الفوضى وتودي بها إلى مصير مجهول. وهذا الإحساس (الذي يقول بعض المؤرخين الفرنسيين انه بدأ يعم أوساط الفرنسيين المؤيدين لمطالب الطلاب بسرعة هائلة) سهّل مهمة الجنرال ديغول في معالجة الوضع، خاصة وان الحكومة كانت قد توصلت، في يوم تظاهرة ستاد شارليتي نفسه (أي ٢٧ ايار)، إلى توقيع اتفاقات غرينيل Grenelle مع ممثلين عن النقابات العمالية. وقد أظهرت هذه الاتفاقات عمق الخلاف في أوساط الثائرين بين مَن يريد أن تبقى حركة ايار في إطار الحركة

٣١ ايار ١٩٦٨: تظاهرة ضخمة مؤيدة للنظام امتدت من ساحة الكونكورد الى قوس النصر.



المطلبية الاجتماعية، وعلى رأسهم العمال، وبين الآخرين من تروتسكيين وماويين وفوضويين الذين أرادوا قلب النظام واستبداله بنظام «الثورة الدائمة».

فقبل أن يوحي لأنصاره بالنزول إلى الشارع، قام ديغول بمناورة بارعة بعد يومين من تظاهرة ستاد شارليتي. فقد تعمد الاختفاء ليوم واحد (هو يوم ٢٩ ايار) زار خلاله مقر القيادة العسكرية الفرنسية في بادن-بادن في المانيا الغربية والتقى هناك الجنرال ماسو قائد الفرقتين العسكريتين الفرنسيتين المتمركزتين في القطاع الفرنسي وفق الترتيبات المعمول بها على أثر الحرب العالمية الثانية. ويروي ماسو أن ديغول كان يود البقاء في منزله في بادن-بادن، غير انه (أي ماسو) شجعه على العودة وأعرب عن تضامن الجيش معه. وخلال هذا اليوم كانت الحكومة لا تعرف شيئًا عن مكان وجود الرئيس، وبدا ان البلاد اصبحت فعلاً بلا حكم واضح، الأمر الذي ترافق مع تحركات لوحدات عسكرية وإشاعات عن الاستعانة بالجيش لضبط الأمور. واتسعت المخاوف بفعل الاشاعات التي تعززت مع اختفاء ديغول. وفي هذا الوقت بالذات قرّر الجنرال ان يظهر مجددًا لـ«يخلص» بلاده مرة أخرى من الخطر.

كان لهذه المناورة وقع الصدمة على التيار الديغولي الذي استفاق فجأة وقرر النزول إلى الشارع لنجدة الرئيس. ومنذ هذه اللحظة انتقل ثقل الاحداث إلى حيث يتظاهر الديغوليون، أي من الحي اللاتيني في الضفة اليسرى لنهر السين (الذي كان يملأه الطلاب بتظاهراتهم) إلى ساحة الكونكورد في الضفة اليمنى حيث تجمع عشرات الآلاف من المتظاهرين، تتقدمهم وجوه سياسية ديغولية معروفة، هتفوا لفرنسا وديغول، ونددوا بالشيوعية. وقد سجلوا بذلك المظهر الأكبر للانقسام بين اليمين واليسار في فرنسا. الأمر الذي استدعى تحركًا فوريًا للانقاذ تكفل به ديغول. فأعلن عن حل الجمعية الوطنية، وإجراء انتخابات جديدة، وخوض مفاوضات مع النقابات العمالية، وتوقيع اتفاقات غرينيل الاصلاحية الشهيرة، وبالتالي إخراج العمال من التمرد، الأمر الذي حجّم الحركة الطلابية التي بدأت تنحسر تدريجيًا حتى اختفت، كحركة تمرد في الجامعات والشارع، خلال شهور قليلة لاحقة (صيف ١٩٦٨)، لكنها تركت بصمات قوية على الحياة السياسية الفرنسية في مختلف جوانبها.

□ **بابون، قضية:** الرجل هو موريس بابون M.Papon (مولود ١٩١٠)، مدير مكتب مفوض الجمهورية على منطقة الأكيتان غداة التحرير من الاحتلال الالماني (١٩٤٤)، محافظ جزيرة كورسيكا أي حاكمها الاداري والأمني (١٩٤٧)، محافظ منطقة قسطنطينة الجزائرية (في ١٩٤٩ ثم في ١٩٥٦)، محافظ (قائد) شرطة باريس طوال زهاء عقد من السنين (١٩٥٨-١٩٦٧) في عهد الجنرال شارل ديغول، وزير الميزانية في عهد الرئيس فاليري جيسكار ديستان ووزارة ريمون بار (١٩٧٨-١٩٨١).

أما القضية فهي محاكمة موريس بابون ومقاضاته بتهمة المشاركة في الاعتقالات الجماعية التي طاولت المقيمين في فرنسا من «الغرباء» وفيهم اليهود الفرنسيون، والظن في إسهامه، بين صيف ١٩٤٢ وربيع ١٩٤٤، في اعتقال ١٥٦٠ يهوديًا فرنسيًا، بينهم عدد من الاطفال، وإرسالهم إلى المعتقلات الفرنسية أو الالمانية حيث الموت المحتوم، ثم دوره، وهو على رأس شرطة باريس، في ١٧ تشرين الاول ١٩٦١، في قمع تظاهرة جزائرية استقلالية، ثم الجدال والنقاش حول مدى اعتبار الدولة الفرنسية مسؤولة عن نظام فيشي.

ووسط أجواء مشحونة بالعواطف والانفعالات والانقسام في الرأي بين الفرنسيين (الرأي القانوني والرأي السياسي والرأي حول مسؤولية حكومة فيشي ومدى التزام الدولة الفرنسية بها تاريخيًا...) بدأت محاكمة موريس بابون في ٧ تشرين الاول ١٩٩٧ أمام المحكمة الجنائية في لاجيروند (جنوب غربي فرنسا). وجاءت هذه المحاكمة لتتوج استقصاءات وتحقيقات عن مسؤوليته استمرت ١٦ سنة. وكان قد بدأ هذه الاستقصاءات، منذ ١٩٨١ (أي منذ أن كفّ بابون من ان يكون وزيرًا)، أحد الناجين من عمليات الترحيل ويدعى ميشال سليتينسكي بالتعاون مع الاختصاصي في العلوم السياسية ميشال بيرجي، فتمكن من إعداد ملف مفصل ضمنه وثائق رسمية تؤكد الدور المباشر لبابون في التهمة الموجهة إليه، حيث كان أثناءها، أي في سنوات الحرب العالمية الثانية وفي عهد حكومة فيشي سكرتيرًا عامًا لمحافظة الجيروند (عاصمتها بوردو) ووقع بصفته تلك على عديد الأوامر الادارية التي قضت بترحيل اليهود وبتسليمهم إلى السلطات النازية.

شغلت قضية محاكمة بابون-ولا تزال-الرأي العام الفرنسي، خاصة لجهة مسؤولية حكومة فيشي ومدى التزام الدولة الفرنسية بها قانونيًا وتاريخيًا، وبالأخص فيها لجهة القراءة الديغولية لموقع حكومة فيشي في تاريخ فرنسا، وهي

القراءة التي امتثلت لها البلاد في إجماع نادر طوال العقود الماضية، وما أصبحت محل إعادة نظر إلا في السنوات القليلة الأخيرة، وتحديدًا منذ أن أعلن الرئيس الحالي جاك شيراك عقب توليه منصبه عام ١٩٩٥ إلى الدعوة إلى ضرورة مواجهة الحقائق التاريخية وعدم الاستمرار في إغفال ما حلّ بفرنسا في عهد حكومة فيشي.

حول هذه القراءة الديغولية، كتب صالح بشير في «الحياة» (العدد ١٢٦٥٨، تاريخ ٢٦ تشرين الاول ١٩٩٧، ص١١):

مفاد تلك القراءة الديغولية ان حكومة فيشي، والمارشال بيتان، ما كانا يمثلان فرنسا وإرادتها، وإنهما بالتالي لحظة باطلة ولاغية من تاريخها، لا يمكن لما حدث أو ارتكب خلالها ان يُلزم فرنسا بأية مسؤولية. وفي نظر الجنرال ديغول، فإن المقاومة، التي تزعمها، هي التي كانت الممثل الفعلي لفرنسا في تلك الحقبة، وهي التي ضمنت استمرارية الدولة والجمهورية الفرنسيتين، لا حكومة فيشي. وحتى يتمكن الجنرال ديغول من إرساء هذه النظرة، كان عليه، مستخدمًا سلطاته المعنوية الهائلة ان يصيغ أسطورة تجحد الواقع وتتنكر لمجرياته، ان يحيل حكومة فيشي ومن تعاونوا معها إلى حفنة صغيرة من الخونة، تسلمت مقاليد الأمور بفضل المحتل، وان يضخّم من دور المقاومة عددًا وفعلاً وصدى لدى الرأي العام، بما فاق واقع الحال بأشواط. وقد كانت للجنرال ديغول في كل ذلك هواجس وجيهة، أو يمكن تفهمها. فهو كان يريد طي صفحة الحرب، وما تخللها من نزاع أهلي، من أجل استعادة الوحدة الوطنية، من خلال وضع الغالبية، ودون إمعان في التمحيص، في خانة المقاومين، وهو إلى ذلك اراد ان يدرج بلاده في عداد المنتصرين إلى جانب الحلفاء، لا في عداد المهزومين في صف دول المحور. وقد نجح في ذلك إلى حد بعيد. ولكن ثمن إرساء هذه الرواية الديغولية، واعتمادها رسميًا، لتاريخ الحرب العالمية الثانية، كان تستر فرنسا عن ماض ظل، مع ذلك، يقضّ مضجعها، وكذلك إفلات عدد كبير من المسؤولين من كل قصاص، وربما كان موريس بابون أحد أبرزهم.

ومن هنا مغزى السجال الدائر في فرنسا حاليًا حول محاكمة هذا الرجل (موريس بابون) خصوصًا ان تلك المحاكمة ربما مثلت نقطة الذروة في عملية مراجعة تلك الرواية الديغولية للتاريخ، والتي استغرقت ما يزيد عن العقد، وأدت إلى إعادة النظر في الكثير من مسلماتها وفي دحضها. فقد صدرت خلال السنوات الماضية دراسات تاريخية عدة برهنت على ان نظام فيشي ما كان ينحصر في حكومة أقلية لا تتمتع بشرعية ولا بمشروعية، وتستند إلى جبروت المحتل وحده، بل انها كانت تحظى بمساندة وباجماع شعبيين واسعين، كما دلت تلك الدراسات على ان ذلك النظام ما كان يكتفي بالامتثال إلى أوامر النازيين، بل كان يتخذ المبادرات ويتبع سياسته الفاشية الخاصة به، بما في ذلك ما يتعلق باليهود واضطهادهم، وانه قد وضع قوانين تمييزية تخص هؤلاء دون ان يدفعه الالمان إلى ذلك. وانتهى الأمر بمجهود إعادة النظر ذاك، ومراجعة الذاكرة الوطنية، أن أتى ثماره؛ فقبل نحو السنتين (أي في ١٩٩٥) ألقى الرئيس جاك شيراك خطابًا اعترف فيه بأن نظام فيشي ما كان غريبًا عن نسق تاريخ البلاد، وأقر فيه بمسؤولية فرنسا، دولة وكيانًا، عما ارتكبه ذلك النظام. والشهر الماضي (أي ايلول ١٩٩٧) نظمت الكنيسة الفرنسية احتفالاً في معتقل درانسي الذي كان يستخدم مكانًا لتجميع اليهود قبل نقلهم إلى معسكرات الابادة بطلب الغفران لصمتها حيال ما لحق بهم من أذى، علمًا بأن الكنيسة الكاثوليكية الفرنسية وإن كانت اقرب إلى مساندة نظام فيشي لما كان يتسم به من محافظة على صعيد القيم، إلا ان بعض أساقفتها احتج على معاملتها اليهود. كما تقدمت إحدى نقابات الشرطة الفرنسية باعتذارها لليهود، عما أصابهم على أيدي بوليس فيشي.

ذلك هو المناخ الذي تجري فيه محاكمة بابون، وهو المناخ الذي جعل تلك المحاكمة ممكنة. غير ان الجدل والسجال اللذين ثارا حولها، ربما تعديا نظام فيشي أو محرقة اليهود، وفترة الحرب العالمية الثانية، أو مجرد الوفاء للرواية الديغولية للتاريخ، ليمسا نقطة ربما كانت أكثر جوهرية من ذلك، هي تلك المتعلقة بالمكانة التي تحتلها الدولة في الوجدان الفرنسي، سواء قبل الثورة (المقصود الثورة الكبرى، ١٧٨٩) أو بعدها، وهي مكانة خاصة وتقديسية، قد تمثل ابرز مظاهر ما يُعرف بـ«الاستثناء الفرنسي».

وفي هذا الصدد يمكن القول إن الجنرال ديغول، عندما عمد في نهاية الحرب، إلى إقصاء مرحلة فيشي من التاريخ الفرنسي إنما أراد، إلى جانب بقية الاعتبارت، الإبقاء على تلك المكانة التقديسية التي تحظى بها الدولة، من خلال تأكيد ما يمكن أن نسميه «عصمة الدولة». ومن هنا نرى ان السجال الدائر بين الداعين إلى الاعتراف بمسؤولية فرنسا عن حقبة فيشي، وبين المصرين على الحفاظ على الرواية الديغولية لتاريخ تلك الفترة، لا يتبع خطوط الانقسام التقليدي بين اليمين واليسار، ولكنه جار بين:

– دعاة الدولة الفرنسية المركزية، اليعقوبية، والتي يجب ان تظل على مكانتها الخاصة في الفضاء، هيئة متعالية لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها، وهؤلاء نجدهم في اليمين (رئيس البرلمان السابق وزعيم الحزب الديغولي فيليب سيغان)، كما نجدهم في أوساط اليسار (وزير الداخلية شفينمان، وإلى حد ما رئيس الحكومة ليونيل جوسبان).

– والداعين إلى إيلاء الدولة حجمًا معقولاً في حياة الأمة، على غرار موقعها في بقية الديمقراطيات الغربية، ويتوزع هؤلاء ايضًا على اليمين وعلى اليسار، وربما اعتبر الرئيس شيراك، على ديغوليته، في عداد هذا التيار.

السجال إذن لا يتوقف عند مراجعة الذاكرة أو عند الجانب القيمي، على أهمية كل ذلك، ولكن رهانه ربما تمثل في تحديث الدولة الفرنسية، وثقافتها، لجعلها قادرة على الاندراج ضمن الفضاء الاوروبي الموعود، وذلك بإلغاء «الاستثناء الفرنسي» أو بالحد منه. وذلك ما يجعل من المراجعة الجارية لفترة فيشي أمرًا في غاية الأهمية، خصوصًا ان تلك المراجعة بدأت تتسع لتشمل ماضي فرنسا الاستعماري، وتحديدًا في الجزائر. فقد شاءت الصدف ان يكون بابون، إياه، محافظًا للشرطة في باريس سنة ١٩٦١، فنظم إحدى أبشع عمليات القمع تجاه الجزائريين التي شهدها التراب الفرنسي. كان ذلك في ١٧ تشرين الاول ١٩٦١ لدى مظاهرة سلمية نظمها الوطنيون الجزائريون. فأطلق عليهم بابون رجال الأمن الذين أعملوا فيهم تقتيلاً (باطلاق الرصاص على المتظاهرين أوبرميهم في نهر السين). فقضى في تلك الليلة على ما لا يقل عن ٣٠٠ قتيل، حسب إحصاءات المؤرخين، في حين اعترف بابون، آنذاك، بوقوع قتيلين فقط. وقد ذكرت هذه الحادثة على هامش مقاضاة بابون، كدليل على قسوته وإجرامه. فأثارت ضجة دعت بعض المسؤولين إلى الوعد بفتح أرشيف محافظة شرطة باريس للوقوف على حقيقة ما حدث في تلك الليلة، حتى يجري طي صفحة «دولة كانت قمعية وسرية»، على ما كتب أحد المعلقين. وهكذا، جمع موريس بابون في مساره الوظيفي الطويل بين اضطهادين: ذلك الذي كابده اليهود، وذلك الذي سلط على المسلمين الجزائريين.

□ باريس، معاهدات ومؤتمرات:

– معاهدة ١٢٢٩ الموقعة بين لويس التاسع وريمون السابع دو تولوز التي أنهت حربًا صليبية شُنت ضد البدعة الدينية المسماة الكاتار (راجع «الفاتيكان» في هذا الجزء، ص٢١٣). وكان هؤلاء يدعون «الألبيين» نسبة إلى منطقة ألبي Albi الفرنسية، وقد شملت التسمية كل معتنقي هذه البدعة في الجنوب الفرنسي. وقد ضمت المعاهدة، في الوقت نفسه، نيم-بوكير وكاركاسون-بيزيه للممتلكات الملكية.

– معاهدة ١٢٥٩ التي أنهت موقتًا النزاع الفرنسي-الانكليزي. وبموجبها تخلى ملك انكلترا هنري الثالث عن كل حقوقه في الأقاليم التي كان قد ضمها فيليب أوغست، في حين أعاد لويس التاسع إليه منطقة ليموزن، وبريغورد، وغوين، وكيرسي، وأنجيني وجزء من سانتونج.

– معاهدة ١٠ شباط ١٧٦٣ التي وقعتها فرنسا، بريطانيا والبرتغال لإنهاء حرب السنوات السبع. وبموجبها تلقت بريطانيا من فرنسا كندا والأقاليم الواقعة جنوبي المسيسيبي وجزر عديدة في بحر الأنتيل وفلوريدا (وكان على فرنسا ايضًا ان تتخلى عن الجزء الغربي من لويزيانا إلى اسبانيا التي كسبت ايضًا كوبا والفيليبين). وبالمقابل فازت فرنسا بالمارتينيك والغوادلوب وبعض المحطات والمواقع التجارية في افريقيا والهند.

– معاهدة ١٥ ايار ١٧٩٦، وقعت عقب هدنة شيراسكو (مدينة ايطالية)، وبموجبها تخلى ملك سردينيا لفرنسا عن السافوا وكونتيات نيس وتند وبوي.

– معاهدة ٣٠ ايار ١٨١٤، وقعت بين الحلفاء (بريطانيا، النمسا، بروسيا وروسيا) وفرنسا. وبموجبها تخلت فرنسا عن الاراضي التي اكتسبتها إبان الثورة وفي العهد الامبراطوري البونابرتي، وعادت إلى حدود ١٧٩٢. ولكنها مع ذلك حافظت على ملهوس، مونتبليار، شامبرين أنّسي، جزء من السافوا، فيليبفيل، مارينبورغ، سارلوي ولاندو؛ وأعادت مستعمراتها باستثناء جزيرة موريشيوس، وتخلت لبريطانيا عن جزيرة سانت لوسي وتوباغو.

– معاهدة ٢٠ تشرين الثاني ١٨١٥، بين فرنسا والدول المتحالفة ضدها (النمسا، بريطانيا، بروسيا وروسيا)، ونزعت من فرنسا فيليبفيل، مارينبورغ وبويون لصالح هولندا. أما بروسيا فضمت إليها السار، والكونفدرالية السويسرية ضمت إليها الجزء الأكبر من جكس Gex، وأعيدت شامبري وأنّسي إلى ملك سردينيا. وإضافة إلى ذلك فرض على فرنسا دفع تعويضات بقيمة ٧٠٠ مليون فرنك، وإعادة الاعمال الفنية التي كان نابوليون قد استولى عليها، والقبول بجيش احتلال لمدة ثلاثة أعوام قوامه ١٥٠ ألف رجل منتشرين في شمالي البلاد وشرقيها.

– مؤتمر شباط ١٨٥٦، وهو مؤتمر دولي عقد برئاسة وزير الخارجية الفرنسي واليسكي (ابن غير شرعي لنابوليون بونابرت) لتسوية وضع الامبراطورية العثمانية ومنطقة البحر الأسود بعد حرب القرم. وفي هذا المؤتمر، تخلت روسيا عن مصب نهر الدانوب لرومانيا، وعن كارز لتركيا، كما تخلت عن مزاعمها في حماية مسيحيي تركيا، وتم تحريم وجود البوارج الحربية والتحصينات في البحر الأسود، وأصبحت الملاحة في الدانوب خاضعة لسلطة هيئة دولية. وقد فصل المؤتمر في النقاط المختلف عليها بالنسبة إلى حقوق الدول المحايدة في الحرب. أما أهم النقاط المتعلقة بنزع السلاح في البحر الأسود فلم تتقيد بها روسيا بعد عام ١٨٧٠ عندما أعلنت عزمها على تشكيل اسطول خاص بهذا البحر.

– مؤتمر السلام (١٩١٩–١٩٢٠): مؤتمر دولي (حضره ممثلو ٢٧ دولة) دعت إليه الدول الحليفة المنتصرة في الحرب العالمية الاولى في باريس في ١٨ كانون الثاني ١٩١٩ واستمر حتى ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٠ لتقرير مستقبل الوضع الدولي في ضوء بنود معاهدات فرساي (راجع «فرساي، معاهدة» في هذا الباب) وسان جرمين ونويي وتريانون وسيفر. وقد سيطر على المؤتمر «الأربعة الكبار»: الرئيس الاميركي ولسون، والفرنسي كليمنصو، والبريطاني لويد جورج والايطالي أورلاندو. فأخذ هؤلاء الزعماء (خاصة بعد تراجع ولسون عن مبادئه الأربعة عشر) يقسمون أسلاب الحرب على شكل ضم اراض في اوروبا وفرض عقوبات مالية عالية على المانيا وتوزيع مناطق النفوذ والمستعمرات في افريقيا وآسيا، وجعلوا ذلك مكرسًا كنظام دولي من خلال إنشاء عصبة الأمم ونظام الانتداب وغير ذلك من اجراءات تثبت وصاية الدول الكبرى على العالم. أما أسباب إطالة مدة عقد المؤتمر فتعود إلى الاختلاف حول أطماع الدول المنتصرة (الكبرى) في ما بينها بالنسبة إلى ضم الاراضي ومستقبل بعض الاقاليم الاوروبية، كالخلاف الاميركي–الايطالي حول اراضي بحر البلطيق، والخلاف البريطاني–الفرنسي حول بولندا وضغط المؤسسة العسكرية الفرنسية لفصل منطقة الراين عن المانيا، وغير ذلك.

– معاهدات ١٩٤٧ الموقعة بين الدول الحليفة المنتصرة في الحرب العالمية الثانية وبين ايطاليا ورومانيا وبلغاريا وهنغاريا وفنلندا. وبموجبها، تخلت ايطاليا عن بعض الأقاليم لفرنسا، منها أودية رويا، وتينه، وفيزوبيا، وتند وبريغ. كما تخلت عن جزء من إيستريا وزارا ليوغوسلافيا، وجزر الدوديكانيز لليونان، كما دفعت تعويضات كبيرة للبلدان التي خاضت ضدها الحرب. أما رومانيا فقد تخلت عن بساربيا وبوكوفينيا الشمالية للاتحاد السوفياتي. وأعادت هنغاريا ترانسيلفانيا لرومانيا. وأعيدت بلغاريا إلى الحدود التي كانت عليها في أول كانون الثاني ١٩٤١. وفنلندا تخلت لروسيا عن كاريليا الجنوبية، وعن فيبورغ، وعن مناطق بتسامو وسالا، كما اضطرت إلى إعطائها حق إقامة قاعدة عسكرية في بوركالا.

– اتفاقيات ١٩٥٤، ووقع عليها ممثلو الدول الحليفة الغربية الثلاث: الولايات المتحدة، بريطانيا وفرنسا، وشكلت الخطوة الأولى نحو إنهاء الاحتلال الكامل لألمانيا الفدرالية وإعادة بعض حقوق السيادة إليها. ففي ٦ آذار ١٩٥١، قام الحلفاء الغربيون بإعادة النظر، جزئيًا، في نظام احتلالهم لألمانيا. فاعترفوا للجمهورية الفدرالية بحق ممارسة بعض أعمال السيادة الخارجية بصورة جزئية، ثم بحق ان يكون لها وزير للخارجية. وسارع وزير الخارجية، وكان المستشار أديناور نفسه، إلى تقديم طلب إلى وزراء خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لتسهيل مهماته في حكمه جمهورية المانيا الفدرالية. وما إن دخلت اتفاقيات باريس مجال التنفيذ (٢٤ تشرين الاول ١٩٥٤) حتى قضي على نظام الاحتلال قبل إلغائه رسميًا في ٥ ايار ١٩٥٥. ونصت اتفاقيات باريس على دخول جمهورية المانيا الفدرالية إلى الحلف الاطلسي وإنشاء اتحاد اوروبا الغربية، وعلى تحديد علاقات الدول الثلاث بالمانيا الفدرالية. وقد شكلت هذه الاتفاقيات الوثيقة الأساسية للوضع الدولي لألمانيا الفدرالية. وقد ورد في مادتها الأولى: «تمارس الجمهورية الفدرالية كامل سلطة الدولة ذات السيادة في شؤونها الداخلية والخارجية»، كما نصت الاتفاقيات على ان تلتزم الجمهورية الفدرالية بعدم صنع أسلحة نووية أو جرثومية أو كيميائية على أرضها، وبعدم امتلاك الاسلحة الثقيلة، رغم انها اعترفت لها بحق إعادة تسلحها.

– اتفاقيات ٢٧ كانون الثاني ١٩٧٣، وقعت عليها كل من الولايات المتحدة الاميركية–وجمهورية فيتنام الديمقراطية والحكومة الثورية المؤقتة (لجنوبي فيتنام) وجمهورية فيتنام (سايغون). وقد تبنت الاطراف الاربعة الاتفاق الذي كان قد توصل إليه كل من هنري كيسنجر (عن الولايات المتحدة)، وليو دوك تو (عن فيتنام الشمالية) في تشرين الاول ١٩٧٢، والمكون من تسع نقاط، والذي اعتبر أول تراجع رسمي اميركي في الصراع الذي كان دائرًا آنذاك في الهند الصينية والذي انتهى بانتصار كامل للقوى

الثورية فيها (راجع «فيتنام» في الجزء التالي، ج١٤).

– مؤتمر ١١ كانون الثاني ١٩٨٩ العالمي من أجل حظر الأسلحة الكيماوية، ودفعت إليه قضيتين ساخنتين: مأساة قرية حلبجا الكردية (ربيع ١٩٨٨) التي قضت الأسلحة الكيماوية المستعملة من قبل القوات العراقية في حرب الخليج الأولى على المئات من أبنائها، وقضية منشآت الرابطة في ليبيا الواقعة في عمق الصحراء والتي قالت أجهزة المخابرات الاميركية انها ليست في حقيقتها سوى مصانع لانتاج الاسلحة الكيماوية بمساعدة العديد من الخبراء الاوروبيين وخاصة الالمان. وأحست بلدان الجنوب يومها، وخاصة البلدان العربية منها، انها معنية بالأمر، فحاولت الدفاع عن فكرة مؤداها ان حصول بلدان عربية على السلاح الكيماوي يمكنه ان يشكل تعويضًا حيويًا لامتلاك اسرائيل السلاح النووي ومنع العرب من امتلاكه، كماطالبت بضرورة الربط بين حظر السلاح الكيماوي وحظر السلاح النووي. لكن الولايات المتحدة والغرب عمومًا أصرا على عدم الربط بين السلاحين. فانتهى الأمر إلى رضوخ بلدان الجنوب والبلدان العربية. فتحدث البيان الختامي للمؤتمر عن ضرورة حظر صنع وتخزين أنواع الاسلحة الكيماوية كافة وعن ضرورة التشدد في الرقابة على وضع هذا الحظر موضع التطبيق. فنال البيان إجماع أصوات الحاضرين في المؤتمر، وهم مندوبو ١٤٩ دولة من الشرق والغرب، كما من الشمال والجنوب، وخاصة من الجنوب حيث تدفق المؤتمرون بكثرة وهم يعلمون علم اليقين ان الموضوع يتعلق بهم خاصة.

□ **بدايات وجود أفريقيين في فرنسا:** اعتبارًا من القرن الخامس عشر بدأ وجود بعض الافريقيين في فرنسا يحظى بعناية متزايدة. وكانت تلك هي الفترة التي كان البحارة الفرنسيون يترددون فيها على موانىء مختلفة على شاطىء غربي افريقيا، وخاصة جزر كاب فردي (الرأس الأخضر) ونهر السنغال، وكان كثيرون منهم يصطحبون الافريقيين إلى فرنسا كدليل على رحلاتهم أول الأمر، ثم لبيعهم في وقت لاحق. وفي ١٥٩٥، لاحظ الضابط البرتغالي ألفاريز دالميدا ان عددًا كبيرًا من الافريقيين في افريقيا يتحدثون الفرنسية، وقد زاروا فرنسا.

وعلى الرغم من ان استرقاق الافريقيين كان موجودًا في فرنسا، فمن الجلي أن نموه لم يكن عمديًا في البداية، بل إن البلاط الملكي أعلن، في ١٥٧١، ان «فرنسا، أم الحرية، لا تسمح بوجود عبد واحد». بيد ان الممارسات كانت متباينة، وقد جرى استرقاق بعض الافريقيين بينما ظل آخرون أحرارًا رسميًا داخل مجتمعات معادية. وسجل عدة مراقبين الوجود الافريقي في مدن فرنسية مثل أنجو وليون وأورليان وباريس، حيث كانوا يعملون كخدم ويمارسون أعمالاً بسيطة وحتى كوصفاء للنبلاء. وكان بعضهم يُستخدمون ايضًا في المواكب وفي غيرها من أشكال التسلية. وهناك من حققوا لأنفسهم مكانة مرموقة كجنود، مثل أولئك الذين انضموا إلى فرقة ساكس للمتطوعين التي كُوّنت من جنود سود في غينيا والكونغو ومدغشقر. وفي القرن الثامن عشر ظفروا بالثناء في عدة معارك اوروبية.

بيد ان أبرز شخص أسود في تاريخ العسكرية الفرنسية كان ألكسندر دوما الذي ولد في القرن التاسع عشر لأب فرنسي وعشيقته الافريقية. وقد خلدت الاجيال اللاحقة من عائلة دوما ذكرها في مجالي العسكرية والفنون. ولكن معظم الافريقيين في فرنسا كانوا خدمًا يحيون حياة اقل قسوة من أشقائهم الارقاء. وابتداء من اواخر القرن السابع عشر، بدأ الافريقيون يصلون إلى فرنسا بأعداد كبيرة. وخلال القرن الثامن عشر، كانت السياسة الملكية تسمح لملاك العبيد الفرنسيين في القارة الاميركية باحضار عبيدهم إلى فرنسا.

□ **التعاون Collaboration:** إسم أُعطي لسياسة التقارب والوفاق مع المانيا النازية التي مارستها حكومة فيشي (١٩٤٠–١٩٤٤). باشر بيتان هذه السياسة بلقائه هتلر في مونتوار Montoire (٢٤ تشرين الاول ١٩٤٠)، لكنها عرفت زخمًا جديدًا منذ عودة لافال Laval إلى الحكومة (نيسان ١٩٤٢)، وذلك من خلال التزام ايديولوجي (حول طروحات اللاسامية والمعاداة للبولشفية وكره الانكليز)، والتزام سياسي وعسكري يهدف إلى تشكيل «اوروبا جديدة» بزعامة المانيا النازية. وصدرت جرائد تروّج لهذه الطروحات، مثل جريدة «اليوم» و«الأزمنة الجديدة» و«صرخة الشعب» و«إني في كل مكان» و«باري سوار» (باريس المساء)، و«لو ماتن» (الصباح)... كما قامت عدة حركات سياسية عملت على تجميع أنصارها حول هذه السياسة، مثل «التجمع الوطني الشعبي» برئاسة م.ديا M.Déat، و«الحزب الشعبي الفرنسي» برئاسة دوريو Doriot، و«الحركة الاجتماعية الثورية» برئاسة دولونكل Deloncle... وأكثر من ذلك، فقد قام بعض أنصارالتعاون بالانضمام إلى منظمات عسكرية، مثل «فرقة المتطوعين الفرنسيين» (نشأت في



١٩٤١) للقتال إلى جانب النازيين ضد البولشفيك، و«الوحدات الفرنسية» (نشأت في ١٩٤٣، وقاتلت على جبهة الشرق)، و«الميليشيات الفرنسية»... وبلغت سياسة التعاون أوجها مع إقامة «خدمة العمل الاجباري» (شباط ١٩٤٣).

بعد إنزال الحلفاء في النورماندي والبروفنس (١٩٤٤)، لجأ بعض المتعاونين إلى المانيا حيث حاولوا تشكيل لجنة حكومية فرنسية في سيغمارنجن Sigmaringen. وبعد التحرير، أحيل عدد كبير من المتعاونين على المحكمة العليا بتهمة الخيانة العظمى، ونُفذ بهم حكم الاعدام.

مواطنات فرنسيات اتُهمن بالتعاون فحُلقت رؤوسهن عقاباً وإذلالاً.

☐ **الجبهة الشعبية:** حكومة فرنسية (١٩٣٦)

سميت باسم حكومة «الجبهة الشعبية» وشُكلت نتيجة لانتصار القوى اليسارية الذي شكل في ذلك الحين منعطفًا رئيسيًا في التاريخ الفرنسي المعاصر. وهو أمر لم يتكرر بشكل واضح إلا بعد ذلك بـ٥٥ عامًا مع قيادة فرنسوا ميتران اليسار إلى انتصاره في ١٩٨١.

منذ الدورة الاولى في انتخابات ١٩٣٦ النيابية صار في وسع اليسار يومذاك ان يعلن انتصاره تحت قيادة ليوم بلوم، زعيم الحزب الاشتراكي الذي كان لا يزال يحمل إسم «القسم الفرنسي للأممية العالمية» SFIO. وقد كان الحزب الاشتراكي، يومذاك، المنتصر الأكبر في تلك الانتخابات بحصوله على ١٤٩ مقعدًا لنفسه وعلى ٣٧ مقعدًا لنواب متحالفين معه، ما جعله صاحب العدد الأكبر من المقاعد، فيما حسّن اليسار بشكل إجمالي أوضاع مقاعده حيث حصلت الاحزاب اليسارية مجتمعة على ٣٧٨ مقابل ٣٥٦ مقعدًا كانت له في انتخابات ١٩٣٢، ولقد ضم التحالف اليساري، إضافة إلى الاشتراكيين وحلفائهم المباشرين ١١١ نائبًا راديكاليًا، و٧٢ نائبًا شيوعيًا في الوقت الذي لم تحصل فيه المعارضة اليمينية إلا على ٢٢٢ مقعدًا.

غير ان الجديد هذه المرة لم يكن فقط العدد المرتفع للنواب اليساريين، بل تجمعهم داخل البرلمان في تكتل واحد، هم الذين كانوا منقسمين على بعضهم منذ مؤتمر تور Tours الشهير (عقد في ٢٥-٣١ كانون الاول ١٩٢٠ وفيه تم الانشقاق بين الاشتراكيين انصار الأممية الثانية وبين الشيوعيين الداعين للأممية الثالثة-راجع «الحزب الاشتراكي في باب «الاحزاب»).

جاء برنامج حكومة «الجبهة الشعبية» متضمنًا العديد من النقاط المهمة التي يشكل تطبيقها ثورة حقيقية في فرنسا، ومنها حل الروابط والتجمعات المنتمية إلى اليسار المتطرف، والدفاع عن المدرسة العلمانية، والحقوق النقابية والصحافية، إضافة إلى إحداث إصلاح جذري في بنك فرنسا بغية جعله في غير متناول كبار أصحاب الأسهم. وعلى الصعيد الاجتماعي، بدأ الحديث عن الأشغال الكبرى، وعن إنشاء صندوق تأمين ضد البطالة، وتخفيض ساعات العمل الاسبوعي.

حملت المعارضة اليمينية شعار «السوفيات بدأوا

CAMARADE SOCIALISTE,

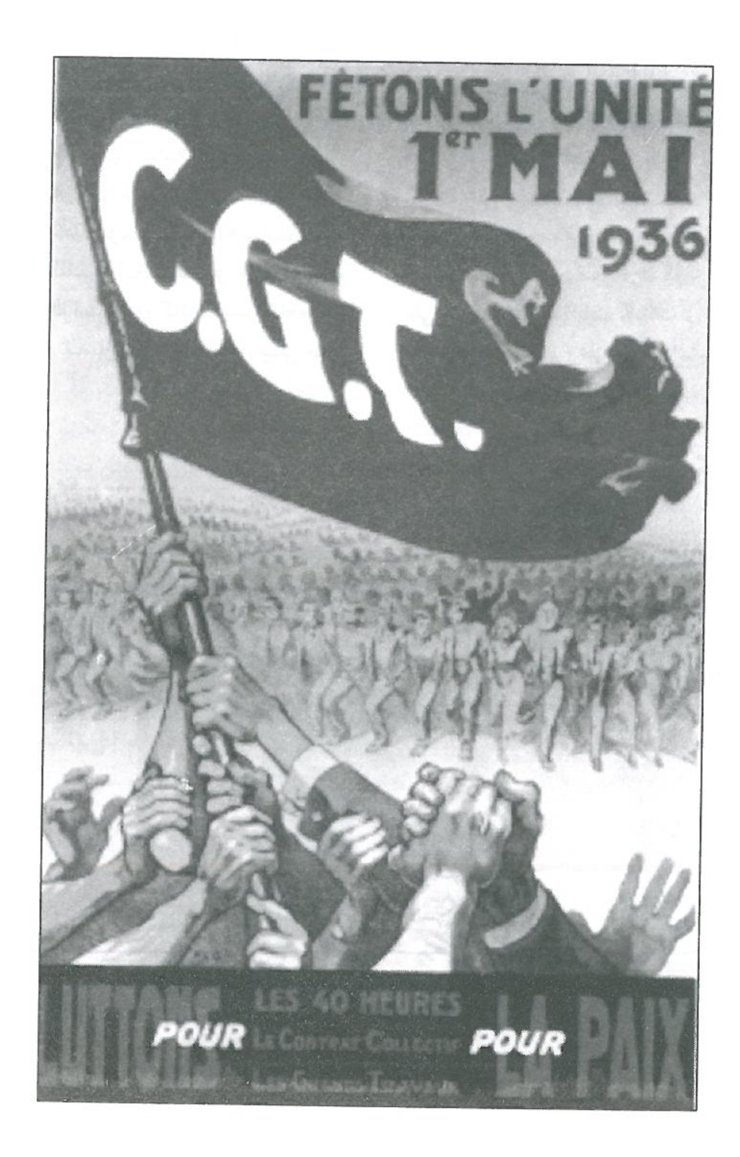
Blum a décidé la dévaluation du franc.

En avais-tu discuté dans ta section ?

L'avais-tu votée ?

Ton Parti pourtant se prétend démocratique.

من ملصقات الجبهة الشعبية الدعائية في ١٩٣٦.

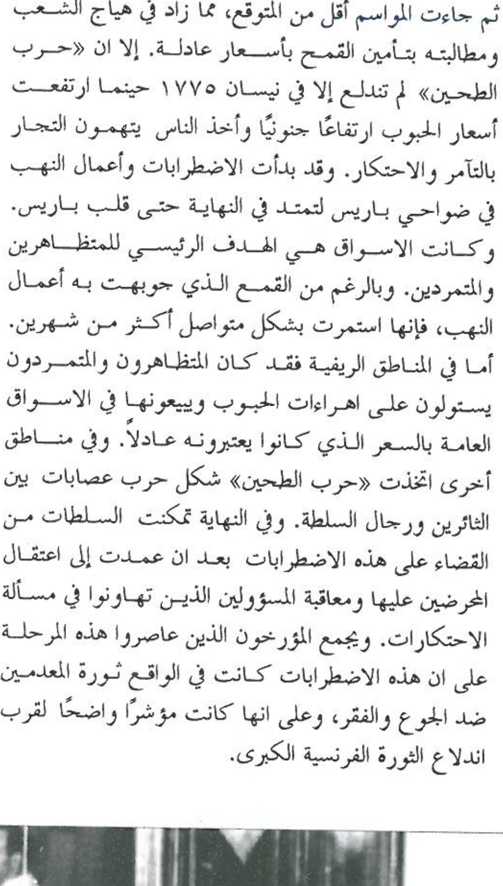


يصلون إلى فرنسا»، فردّت الجبهة الشعبية بأن السياسة التي تقترحها الجبهة ليست بعيدة عن السياسات التي يطبقها الرئيس روزفلت في الولايات المتحدة، وأن فرنسا لن تكون اقل قبولاً بالسياسات الاجتماعية من الولايات المتحدة.

استمر حكم الجبهة الشعبية سنوات قليلة، وقطعته الحرب العالمية الثانية والاحتلال الالماني.

□ حرب الطحين (١٧٧٥): حرب أهلية (اضطرابات سياسية واجتماعية شعبية) اندلعت في ١٧٧٥ احتجاجًا على ارتفاع أسعار القمح وندرته، واعتبرها المؤرخون من أبرز المؤشرات على اندلاع الثورة الفرنسية الكبرى عام ١٧٨٩.

كان السبب المباشر لهذه الحرب الأهلية هو صدور مرسوم وزاري بتوقيع تورغو وزير المالية، يقضي بتحرير تجارة الحبوب من القيود الحكومية التي كانت تنظمها. ذلك ان الخوف من المجاعات كان يدفع بالسلطات الملكية إلى حجز الحبوب من خلال تنظيم صارم ودقيق لحركة التجارة، كفرض رسوم جمركية عالية تحول دون انتقال هذه السلعة من مقاطعة إلى أخرى. وكانت نتيجة هذه السياسة انعدام الحوافز المادية لزيادة انتاج الحبوب، إذ إن بعض المقاطعات المنتجة للقمح كانت تعجز عن تصديره فيفسد في إهراءاتها، في الوقت الذي كانت فيه المقاطعات الأخرى غير المنتجة تفتقد إلى هذه السلعة وتعاني من المجاعة.



وعندما أصبح تورغو وزيرًا للتجارة والمال، أزال كل القيود على تجارة القمح (١٧٧٤). ولكن ذلك لم يؤد إلى النتيجة المرجوة، إذ سرعان ما ظهرت الاحتكارات وبدأ القمح يختفي من الاسواق في عدة مقاطعات منتجة له. ثم جاءت المواسم أقل من المتوقع، مما زاد في هياج الشعب ومطالبته بتأمين القمح بأسعار عادلة. إلا ان «حرب الطحين» لم تندلع إلا في نيسان ١٧٧٥ حينما ارتفعت أسعار الحبوب ارتفاعًا جنونيًا وأخذ الناس يتهمون التجار بالتآمر والاحتكار. وقد بدأت الاضطرابات وأعمال النهب في ضواحي باريس لتمتد في النهاية حتى قلب باريس. وكانت الاسواق هي الهدف الرئيسي للمتظاهرين والمتمردين. وبالرغم من القمع الذي جوبهت به أعمال النهب، فإنها استمرت بشكل متواصل أكثر من شهرين. أما في المناطق الريفية فقد كان المتظاهرون والمتمردون يستولون على اهراءات الحبوب ويبيعونها في الاسواق العامة بالسعر الذي كانوا يعتبرونه عادلاً. وفي مناطق أخرى اتخذت «حرب الطحين» شكل حرب عصابات بين الثائرين ورجال السلطة. وفي النهاية تمكنت السلطات من القضاء على هذه الاضطرابات بعد ان عمدت إلى اعتقال المحرضين عليها ومعاقبة المسؤولين الذين تهاونوا في مسألة الاحتكارات. ويجمع المؤرخون الذين عاصروا هذه المرحلة على ان هذه الاضطرابات كانت في الواقع ثورة المعدمين ضد الجوع والفقر، وعلى انها كانت مؤشرًا واضحًا لقرب اندلاع الثورة الفرنسية الكبرى.



الجنرال لوكليرك وهو شي منه وجان سانتيني (١٩ آذار ١٩٤٦).

□ الحرب الهند الصينية (١٩٤٥-١٩٥٤): في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى ١٩٩١، خاضت فرنسا حربين: الحرب الهند الصينية وحرب الجزائر (راجع «الجزائر»، ج٧)، واشتركت في حربين: حرب ١٩٥٦ المعروفة بـ«العدوان الثلاثي» على مصر (راجع «مصر» في جزء لاحق)، وحرب الخليج الثانية (راجع «العراق»، ج١٢).

«الهند الصينية» Indochine هو إسم كان يطلق سياسيًا على مجموعة المستعمرات والمحميات الفرنسية التي كانت تضمها شبه جزيرة الهند-الصينية التي تقع في الركن الجنوبي الشرقي لقارة آسيا وعرفت بالامبراطورية الفرنسية في الشرق الاقصى. وكان التدخل الفرنسي الاستعماري قد بدأ في هذا الاقليم منذ القرن الثامن عشر مستخدمًا الغزو المسلح وعقد الاتفاقات غير المتكافئة والضم وفرض الحماية.

وكانت الهند الصينية الفرنسية حتى نشوب الحرب العالمية الثانية تتألف من الأقاليم التالية:

١- مستعمرة كوشين شين (دلتا نهر ميكونغ في جنوبي فيتنام).
٢- محمية كمبوديا.
٣- محمية تونكين (المناطق الشمالية من فيتنام).
٤- محمية مملكة أنام (وسط فيتنام).
٥- محمية لاوس.
٦- إقليم باتافيانغ (جنوبي تايلاند).
٧- إقليم كوانغ شو وان (حدود الصين الجنوبية).

كانت المساحة الكلية لهذه الامبراطورية تبلغ ٢٨١ ألف كلم م.، وعدد سكانها نحو ٢٤ مليون نسمة. وكانت العاصمة ومقر المفوض السامي الفرنسي مدينة هانوي، وكان لكل مقاطعة (او إقليم) حاكم فرنسي عام.

تطور الوضع السياسي في الهند الصينية منذ ١٩٤١ بدخول اليابان الحرب واكتساحها شرقي آسيا بما في ذلك الهند الصينية. وفي تموز من هذا العام وافقت حكومة فيشي على المطالب اليابانية التي تتضمن احتلال اليابان لخليج كامران والقاعدة الجوية في سايغون ومرابطة ٤٠ ألف ياباني في اراضيها على ان تقوم الحكومة المحلية بالنفقة عليهم مقابل تعهد اليابان باحترام حقوق فرنسا ومصالحها في الشرق الأقصى، وصاحب هذا الوضع استعداد بريطانيا عسكريًا لصد المد الياباني إلى بورما والهند، وتشجيع اليابانيين للحركات الوطنية في الاقليم ضد الاستعمار الفرنسي. وهكذا قامت في الهند الصينية (خاصة في فيتنام) قوى سياسية، من قومية وشيوعية، تمكنت من محاربة فرنسا طيلة عشر سنوات، أي منذ وصول الفرقة المدرعة الثانية الفرنسية بقيادة الجنرال لوكلير إلى سايغون يوم ٢١ ايلول ١٩٤٥ حتى معركة «ديان بيان فو» (١٩٥٤) التي دامت ٥٥ يومًا وتوجت انتصارات الفيتناميين. فشعرت القيادة الفرنسية، على أثرها، بيأس كبير، وبدأت أنظارها تتجه نحو «مؤتمر جنيف» تحت ضغط الرأي العام الفرنسي الراغب في السلام وإيقاف هذه الحرب «القذرة». وتم توقيع الهدنة في باريس في ٢١ تموز ١٩٥٤، وزال الاستعمار الفرنسي في الهند الصينية مخلفًا انقسام هذا الاقليم إلى وحدات سياسية مستقلة هي: فيتنام الشمالية وعاصمتها هانوي، فيتنام الجنوبية وعاصمتها سايغون، كمبوديا وعاصمتها بنوم بنه (راجع «فيتنام» و«كمبوديا» في الجزء التالي، ج١٤). وقد كلفت هذه الحرب الجيش الفرنسي ٥٩٧٤٥ قتيلاً ومفقودًا، منهم ٢٠٠٥ من الضباط.

□ حزيران ١٩٤٠، الهزيمة في دانكرك والنداء من لندن: كانت الجيوش البريطانية والفرنسية المنسحبة من بلجيكا ومن شمالي فرنسا قد بدأت تتجمع، منذ أواسط ايار ١٩٤٠، في مدينة دانكرك، وكانت المدينة تتعرض باستمرار للقصف الالماني، فانسحب منها الجنود الفرنسيون والبريطانيون وتجمعوا عند سواحلها أملاً في ركوب السفن التي راحت تنقل الجنود الفارين نحو السواحل البريطانية. واستمرت عملية انسحاب البريطانيين حتى صباح ٤ حزيران من دون ان تبلغ قيادتهم القيادة الحليفة، التي كانت بأمرة الجنرال الفرنسي ويغان، بالأمر. ففوجىء ويغان بأن الانسحاب يشارف على نهايته في وقت كان هو يدعو إلى الصمود. ووجدت القوات الفرنسية نفسها تنسحب كيفما اتفق تاركة للالمان معظم الاراضي الفرنسية وأكثر من ١٥٠ ألف جندي وقعوا في الأسر الالماني. وعملت البحرية الفرنسية جاهدة لإخلاء نحو ٤٨ ألف جندي فرنسي، وقد قتل واحدًا من كل ثمانية جنود خلال عبور بحر المانش حيث بلغ عدد القتلى والمفقودين ٦ آلاف جندي هلكوا بسبب القصف الالماني، وفقدت البحرية الفرنسية ٦٠ سفينة حربية كانت آخرها السفينة إميل-ديشام التي أغرقت في آخر ليلة، ليلة ٣-٤ حزيران وكان على متنها ٥٠٠ جندي هلكوا جميعًا، وكانت السفينة لا تبعد عن مصب نهر التايمز أكثر من ٦ أميال. وأسرع الالمان يحتلون المدن والمناطق بما في ذلك الجزر

الانكليزية–النورماندية التي لم تجد أحدًا يدافع عنها (وبعد أربعة أعوام ويومين نزل الحلفاء في النورماندي وبدأوا عملية تحرير فرنسا واوروبا).

في اليوم التالي لهذه الهزيمة، أي في ٥ حزيران كان شارل ديغول قد رقي إلى رتبة جنرال بصورة مؤقتة وعين نائبًا لسكرتير الدولة لشؤون الدفاع الوطني في الحكومة التي فرّت من امام الالمان القادمين إلى باريس (دخلوها في ١٤ حزيران) إلى تورين ثم إلى تور. وقد ساد أعضاء هذه الحكومة الانشقاق بين مطالبين بمواصلة المقاومة وآخرين يدعون إلى الاستسلام (بينهم ويغان وبول رينو). وكان الجنرال ديغول من الداعين إلى استمرار المقاومة، وراح يراقب ردود فعل زملائه في الحكومة وتصرفات الرأي العام الفرنسي، وكانت، خلال تلك الايام القليلة، قد أخفقت محاولة أولية لشن هجمات مقاومة ضد الالمان انطلقت من منطقة بريتانيا الغربية، كما كان أن كلفه رئيس الحكومة بول رينو بمهمة في لندن فانتقل إليها.

ومن لندن، وفي ١٨ حزيران (أي بعد أسبوعين من هزيمة دانكرك) ظهر ديغول بصوته ليعلن من الاذاعة البريطانية ذلك النداء الشهير الذي عُرف بـ«نداء ١٨ حزيران» في وقت كان الحلفاء قد أسقطوا فرنسا من حساباتهم. ويقول المؤرخون الفرنسيون بصدد هذا النداء ان الفرنسيين لم يقيض لهم سماعه جيدًا بسبب اشتداد عمليات التشويش الاذاعي الذي كان الالمان يمارسونه بنجاح، وانه لم يُسجل ابدًا، وكل ما في الأمر ان الصحف البريطانية وبعض الصحف الفرنسية عمدت إلى نشره كاملاً، أو إلى نشر أجزاء منه، كما ان ملصقًا يحمل بعض مقاطعه ويزينه علمان فرنسيان نشر ووزع في العديد من الأحياء اللندنية وفي بعض المدن الفرنسية وهو ينشر ملخصًا نداء ديغول:

«إلى جميع الفرنسيين. لقد خسرت فرنسا معركة لكنها لم تخسر الحرب. حدث لحكومات ولقيادات عابرة ان استسلمت مذعنة أمام رعبها، ناسية ما يمليه عليها الشرف، مسلّمة البلاد إلى العبودية. ومع هذا فإننا لم نخسر شيئًا بعد. لم نخسر كل شيء لأن هذه الحرب هي حرب عالمية. وفي العالم الحر ثمة قوى كبيرة لم تفعل شيء بعد، وذات يوم ستقوم هذه القوى بسحق العدو. في ذلك اليوم سيتوجب على فرنسا ان تكون حاضرة في الانتصار، فإن لفرنسا حريتها وعظمتها. هذا هو هدفي، وهدفي الوحيد. ولهذا أدعو الفرنسيين، أينما وجدوا، إلى الاتحاد من حولي في العمل والتضحية وفي سلوك سبيل الأمل. إن وطننا يعاني خطر الموت. فلنناضل من أجل إنقاذه. عاشت فرنسا. الجنرال ديغول».



A TOUS LES FRANÇAIS

La France a perdu une bataille!
Mais la France n'a pas perdu la guerre!

Des gouvernants de rencontre ont pu capituler, cédant à la panique, oubliant l'honneur, livrant le pays à la servitude. Cependant, rien n'est perdu!

Rien n'est perdu, parce que cette guerre est une guerre mondiale. Dans l'univers libre, des forces immenses n'ont pas encore donné. Un jour, ces forces écraseront l'ennemi. Il faut que la France, ce jour-là, soit présente à la victoire. Alors, elle retrouvera sa liberté et sa grandeur. Tel est mon but, mon seul but!

Voila pourquoi je convie tous les Français, où qu'ils se trouvent, à s'unir à moi dans l'action, dans le sacrifice et dans l'espérance.

Notre patrie est en péril de mort.
Luttons tous pour la sauver!

VIVE LA FRANCE !

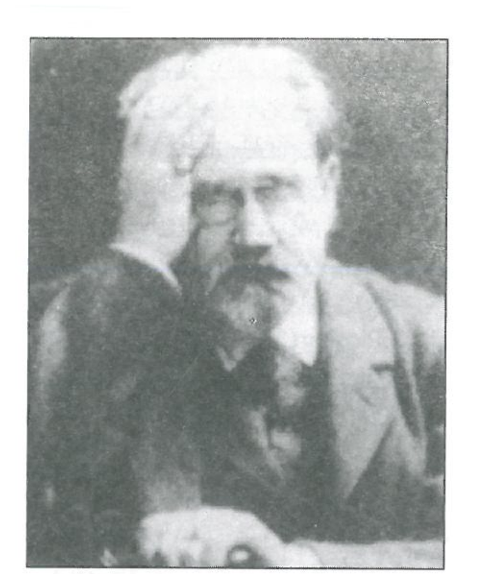
GÉNÉRAL DE GAULLE

QUARTIER-GÉNÉRAL,
4, CARLTON GARDENS,
LONDON, S.W.1.

ملصقان واحد للنداء، والاخر يدعو للالتحاق بالمقاومة.

☐ **دريفوس Dreyfus، قضية:** قضية قانونية–سياسية–عنصرية ارتبطت بالضابط الفرنسي اليهودي ألفرد دريفوس لجهة اتهامه بالتجسس لحساب المانيا في ١٨٩٤، والحكم عليه بالسجن مدى الحياة. وقد أعيدت محاكمته بسبب اكتشاف أدلة تثبت براءته. وكانت إعادة النظر في القضية مناسبة لإثارة موجة من اللاسامية والانقسام داخل المجتمع الفرنسي. وفي محاكمة لاحقة خفف الحكم على دريفوس؛ وفي ١٩٠٦، اصدرت محكمة النقض حكمًا ببراءته وإعادته للجيش. ونظرًا إلى ظروف فرنسا، فقد لعبت القضية دورًا غير عادي في الحياة السياسية الفرنسية وبالتعجيل في إصدار قانون فصل الدين عن الدولة. وقد تعمدت الصهيونية تضخيم المسألة والترويج لها عالميًا وجعلها مثالاً نموذجيًا لقولهم بأن لا حلول أمام اليهود في العالم إلا في تجميع أنفسهم في دولة اسرائيلية صهيونية.

القضية بدأت عندما تمّ الكشف عن «برنامج» أُرسل إلى شفارتز كوبن الملحق العسكري الالماني في باريس، ومع البرنامج قائمة بالوثائق السرية الفرنسية التي وعد كاتب «البرنامج» بتقديمها للملحق. وأدانت المحكمة



أميل زولا



ERNEST VAUGHAN

L'AURORE

Littéraire, Artistique, Sociale

ERNEST VAUGHAN

J'Accuse...!



رسم لمحاكمة دريفوس.

العسكرية الضابط (وكان برتبة كابتن) اليهودي دريفوس (١٨٥٩-١٩٣٥) بتهمة الخيانة مستندة إلى أدلة ضعيفة، أهمها الشبه بين خط الرسالة وخط دريفوس الذي أنكر التهمة. ورغم ذلك، حُكم عليه بالسجن مدى الحياة في جزيرة «الشيطان»، وجُرّد من رتبته العسكرية. الأمر الذي اثار موجة معاداة قوية لليهود في فرنسا.

لكن في ١٨٩٦، أُعيد النظر في القضية بعد أن كشف الكولونيل جورج بيكار G.Picquart أدلة تثبت ان الماجور فرديناند إستر هازي F.Esterhazie هو كاتب الرسالة. فأسكتته السلطات وأبعدته في مهمة إلى تونس. فقام ماتيو دريفوس (شقيق ألفرد) وأثار القضية من جديد بتقديمه الادلة نفسها، وطالب بإعادة المحاكمة. وأصبحت القضية مثار نزاع سياسي شمل الفرنسيين قاطبة وقسمهم إلى فريقين ظلا على عداء عنيف طيلة عشر سنوات. وكان الملكيون والعسكريون والكاثوليك يرون إدانة دريفوس ويؤيدون رئاسة اركان الجيش «دفاعًا عن شرف الجيش» رافضين إعادة محاكمة دريفوس، بينما وقف في الجهة الثانية انصار لجنة حقوق الانسان والاشتراكيون وقسم من المثقفين وعلى رأسهم الكاتب إميل زولا، كاتب المقالة الشهيرة «إني أتهم» التي حوكم بسببها. وقد توصل هؤلاء إلى إجراء محاكمة ثانية. لكن المحكمة العسكرية رفضت نقض الحكم الاول، خلافًا لكل الدلائل إنما اعترفت لدريفوس بظروف مخففة (١٨٩٩). ثم عفا عنه الرئيس لوبيه باعتبار «ان شرف فرنسا يتجلى في قيام جزء من خيرة ابنائها في الدفاع عن شخص بريء»، وبرئت ساحته في ١٩٠٦ وأعيد للجيش. وقد نشرت وثائق شفارتز كوبن عام ١٩٣٠ التي أثبتت براءته. وكانت قضية دريفوس قد عجلت بالفصل بين الكنيسة والدولة.

كان اليهود في فرنسا مندمجين في حياة المجتمع منذ الثورة الفرنسية والقرارات التي اتخذتها لمصلحة اندماجهم. لكن مع هزيمة فرنسا في الحرب ضد بروسيا وخسارة الالزاس واللورين (١٨٧٠)، بدأ المناخ يتغير تدريجيًا، حتى ان اليهود، وبعضهم يحمل أسماء المانية، اتهموا بإضعاف المقاومة الفرنسية. وفي الثمانينات، وقعت إفلاسات تجارية ردها جزء من الرأي العام وخاصة البورجوازية الصغيرة إلى «تآمر اليهود». وفي هذا الجو، نشر الصحافي إدوار درومون كتابًا بعنوان «فرنسا اليهودية» جمع فيها كل مآخذ البورجوازية الصغيرة على اليهود. وترافقت هذه الهجمة مع موجة قومية عنيفة ناصبت اليهود العداء. وفي ١٨٩٢، أسس درومون جريدة يومية أصبحت لسان حال ما اُتفق على تسميته «اللاسامية الفرنسية». وفي هذه الظروف والاجواء حدثت قضية دريفوس (راجع موضوع «اللاسامية» المتضمن التعريف بها وبجذورها القديمة، وكذلك اللاسامية الحديثة، وفترات اللاسامية الحديثة الساخنة، وقضية دريفوس، واللاسامية والصهيونية، في مادة «اسرائيل»، ج١، ص٣٦٨-٣٧١).

اعتبرت قضية دريفوس منعطفًا سياسيًا وثقافيًا مهمًا في فرنسا واوروبا وربما في العالم. ويُنسب لمؤسس الحركة الصهيونية تيودور هرتزل، الذي حضر وقائع محاكمة دريفوس قوله إن الحل الجذري للاضطهاد اليهودي يكمن في إقامة دولة مستقلة لليهود، ما يعني ان قضية دريفوس كانت منطلقًا لفكرة تأسيس الدولة الصهيونية في فلسطين. غير ان دريفوس رفض بعد تبرئته وإطلاق سراحه السير في هذا المشروع ورفض استقبال وفد من الحركة الصهيونية التي تذرعت بقضيته، وهو كان يُصرّ على الدوام، أمام عائلته، على ضرورة امتناع اليهود عن إظهار تميزهم القومي كي لا يثيروا أكثر نزاعات العداء للسامية في فرنسا، وظل حتى آخر لحظات حياته متمسكًا بوطنيته الفرنسية على الرغم مما أَلمّ به.

وعلى الصعيد الثقافي، شكلت قضية دريفوس منعطفًا في دور المثقف الفرنسي عبر تدخل الروائي الفرنسي إميل زولا في هذه القضية علنًا ومن خلال مقالته الشهيرة: «إني أتهم» J'accuse التي كانت رسالة مفتوحة وجهها إلى رئيس الجمهورية فيليكس فور. ويحلو للفرنسيين القول إن موقف زولا صار منذ ذلك الحين نقطة انطلاق لتدخل المثقفين في القضايا العامة. واعتبرت المقالة محطة تأسيسية في تدخل المثقف الفرنسي في الشؤون العامة والالتزام بها (راجع نص المقالة معربًا في «الحياة»، العدد ١٢٧٥٦، تاريخ ٤ شباط ١٩٩٨، ص ٢٠).

□ **دويتز، سيمون S.Deutz، قضية:** سيمون دويتز يهودي اعتنق المسيحية الكاثوليكية، ولكنه ابن حاخام فرنسا الأكبر عمانوئيل دويتز E.Deutz (١٧٦٣-١٨٤٢). أصبح سيمون رجل ثقة لدى الدوقة دو برّي de Berry، لكنه لم يتردد في تسليمها لرجال شرطة لويس فيليب في مدينة نانت (٦ تشرين الثاني ١٨٣٢). وقد أكد، في مذكرة نشرها في ١٨٣٥، انه أقدم على هذا الفعل بدافع وطني، وذلك لتجنيب فرنسا خطر هجوم البروسيين حلفاء الدوقة، و لم ينكر انه كان يلح في طلب المال (أعطاه تيير مكافأة مقدارها ٥٠٠ ألف فرنك). وعلى رغم الجهود التي بذلها أدولف كريميو A.Crémieux رفض الحاخام الأكبر ان يغفر لابنه الذي عاد وتنكر للكاثوليكية واعتنق اليهودية من جديد، فارتكب «خيانة مزدوجة». أسس في الولايات المتحدة مكتبة ما لبثت ان وقعت في الافلاس؛ وتبنّى ولدًا هو الذي سيصبح الكاتب كاتول منديس Catulle mendès، وتوفي في بوردو.

□ **فرساي، أول قمة للدول الغنية (١٩٨٢):**
أول قمة عقدت في قصر فرساي في ٨ حزيران ١٩٨٢ وضمت زعماء الدول الصناعية المتقدمة والأكثر ثراء في العالم (الاميركي والفرنسي والالماني والانكليزي والياباني والكندي والايطالي). وقد اعتبر هذا الاجتماع، في حينه، بدعة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية، وأتى ليعنون مرحلة جديدة في التاريخ البشري. فالعلاقات الدولية التي كانت ترتدي مسوح السياسة والايديولوجيا والاستراتيجيا، بات عليها أن تبدأ بـ«الاقتصاد»، وقد دشّن الأكثر ثراء في العالم، في قمتهم هذه، هذه البداية.

أمعنت الصحف، وقتها، الفرنسية والدولية، في الحديث عن فشل القمة في معالجة أي من المسائل المطروحة عليها: من التنافس الاقتصادي وصعود سعر الدولار بشكل مدو، وصولاً إلى الحلول المقترحة لحل حرب الفولاذ بين اميركا واوروبا، مرورًا ببحث الحظر الاميركي المفروض على تصدير المواد والآلات إلى الاتحاد السوفياتي.

وبالنسبة إلى كل هذا المسائل تبدى الاميركيون في غاية العناد و لم يتساهلوا على الاطلاق. بل ان الرئيس الاميركي رونالد ريغان، الذي كانت شعبيته في بلاده قد بلغت أوجها، رفض البحث، إضافة إلى موقفه الصلب في المسائل المذكورة، في مسائل أخرى اعتبرها «ثانوية» مثل قضية الشرق الاوسط و«ديون» العالم الثالث. فقد كان واضحًا ان الاميركيين لم يأتوا إلى فرساي لحل المشاكل بل لفرض إرادتهم. من هنا كان من المنطقي ان تنتهي تلك القمة بفشل ذريع.

لكن القمة اعتبرت، رغم ذلك، بالغة الأهمية، من حيث انها أشّرت إلى ولادة عالم جديد: عالم المال والاقتصاد. وبات من الواضح ان قممًا تالية من هذا النوع ستكون هي (لا المؤتمرات السياسية أو دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة) التي ستتولى تدبير شؤون العالم. وقد أتى هذا الواقع الجديد متواكبًا مع ما لوحظ من انخفاض حدة الصراع بين الشرق والغرب (الحرب الباردة) لصالح حدة الصراعات التجارية والاقتصادية بين الغرب والغرب.

وبدا واضحًا ان العالم الجديد المقبل، عالم نهاية القرن العشرين سوف لن يكون عالم الصراعات الايديولوجية بقدر ما سيكون عالم الصراعات المالية والاقتصادية. أما الصراعات العرقية والدينية والايديولوجية والقومية التي كانت لا تزال قائمة في بعض مناطق العالم (خاصة العالم الثالث) فقد بدأت تبدو، منذ اوائل الثمانينات، غير ذات تأثير مهم على مجريات العلاقات الدولية، وازدادت انحصارًا بحيث ان أيًا منها لم يهدد بأن ينتشر ويتحول إلى صراع إقليمي أو عالمي، بما في ذلك الصراع الذي كان يُعتقد أنه الأخطر: صراع الشرق الاوسط.

وبعد قمة فرساي، عقد زعماء الدول الثرية قممًا عديدة، مرة أو مرتين في العام.

□ **فرساي، معاهدة (١٩١٩):** بالرغم من الانتصار العسكري للحلفاء وشريكتهم الولايات المتحدة (التي لم تدخل الحرب إلا في ١٩١٧)، فإن الزعماء الاربعة (كليمنصو ولويد جورج وويلسون وأورلاندو) لم يكونوا طليقي الأيدي تمامًا في فرض شروطهم «المذلة» على المانيا، لجملة من الأسباب، أهمها:

- تصاعد الحركات والاضرابات العمالية في المانيا وعدد من الدول الاوروبية الأخرى، وهيمنة شبح امتداد الثورة البولشيفية، بالأخص بعد قيام الثورة الاشتراكية في المجر وظهور بوادرها في المانيا مع محاولة السبارتاكيين (تشرين الثاني ١٩١٨). فكان ذلك باعثًا على تخفيف الضغوط على المانيا كي لا تنهار نهائيًا وتتحول إلى بؤرة ثورية قد تدفعها للتحالف مع روسيا السوفياتية.

- وجود مصلحة لبريطانيا في الابقاء على الاقتصاد الالماني وإنعاشه، إذ إن السوق الالمانية كانت من أهم أسواق تصريف البضائع الانكليزية قبل نشوب الحرب.
- تعاظم الرأي العام، في دول الحلفاء، المطالب بسلام عادل ودائم.
- ضرورة إيجاد توازن جديد في اوروبا يسمح بمجابهة الازمة الاقتصادية والحد من الغليان الثوري.

احتلت مسألة الحدود القسم الأهم من بنود المعاهدة:

بالنسبة إلى الولايات المتحدة فقد أعلنت عند دخولها الحرب (١٩١٧) انها لا تبحث عن أية مكاسب جغرافية، وتضمن برنامجها للسلام (مبادىء ويلسون الـ١٤) وعدًا بضم الألزاس واللورين لفرنسا.

بالنسبة إلى فرنسا، التي كانت تخشى من قيام الالمان بحرب ثأرية، كانت حكومتها تطالب بضمانات جغرافية أكبر من مجرد ضم الألزاس واللورين تحقق لها تفوقًا استراتيجيًا. وكانت خطتها تقوم على فصل الضفة اليسرى لنهر الرين وإقامة دولة مستقلة فيها تحت إشراف عصبة الأمم، أو على الأقل تجريدها من السلاح. وكذلك ضم منطقة سار Sarre الغنية بمناجم الفحم لفرنسا. هذه الخطة الفرنسية واجهت معارضة شديدة من ويلسون ولويد جورج، ما أجبر فرنسا على التراجع عن مطالبها والاكتفاء بتجريد الضفة اليسرى من السلاح وكذلك منطقة بعرض ٥٠ كلم على الضفة اليمنى لنهر الرين، والابقاء على الوجود العسكري للحلفاء فيها لمدة ١٥ سنة. أما منطقة سار فقد أنيطت ادارتها بعصبة الأمم لمدة ١٥ سنة، يقرر السكان مصيرهم بعد انقضائها باستفتاء شعبي، كما ستنتقل ملكية المناجم في هذه المنطقة إلى الدولة الفرنسية. ومقابل تراجع فرنسا عن ضم سار وعدت الولايات المتحدة وبريطانيا بتقديم ضمانات أمنية على شكل دعم عسكري فوري في حال أي اعتداء الماني.

وبالنسبة إلى بريطانيا فلم يكن لها، بخلاف فرنسا، مطالب في الاراضي الاوروبية، وكانت انظارها موجهة للمستعمرات الالمانية ولتوطيد نفوذها في القسم الآسيوي من الدولة العثمانية. ولكنها كانت تأمل منع توطد السيطرة الالمانية على اوروبا، وخلق وضع متوازن في القارة، وإنهاء التهديد الذي كان يشكله الاسطول البحري الالماني على الجزر البريطانية. وقد حصلت في هذا المجال على قبول شروطها. فعلاوة على اتفاقية الهدنة التي تجبر المانيا على وضع قسم من اسطولها البحري تحت مراقبة الحلفاء في مرفأ سكابا فلو (الاسكوتلندي)، وتجريد كل المراكب الأخرى التي بقيت معها من السلاح، تمّ الاتفاق على ان تسلم المانيا مجموعة أخرى من القطع البحرية للحلفاء، وحصر كمية المراكب التي يمكن ان تختارها، وكذلك منع مصانع السفن الالمانية من صناعة غيرها إلا لاستبدال ما تلف منها.

وفي ما يخص الحدود البولندية، فقد تقرر إعطاء الدولة البولندية كامل أراضي بوزنانيا وبروسيا الغربية وسيليزيا العليا، وإجراء استفتاء شعبي في مقاطعة ألينشتين التي تقع على التخوم الجنوبية لبروسيا الشرقية لتقرير مصيرها. وأخيرًا تقرر تحويل دانتزيغ (راجع «غدانسك» في «بولندا»، ج٦، ص٦٦-٨٦)، رغم احتجاجات الوفد البولندي المطالب بضمها، إلى مدينة حرة ذات ادارة مستقلة تحت إشراف عصبة الأمم. هذا الوضع الخاص أصرّ عليه لويد جورج لأنه كان يرغب ان يكون للبحرية الانكليزية في دانتزيغ، وهي مرفأ كبير، وضع مسيطر.

وبالنسبة إلى الحدود الشمالية، كانت الحكومة الدانماركية قد باشرت المفاوضات مع المانيا حول استرجاع اراضي سيلزفيغ قبل افتتاح مؤتمر السلام (باريس-فرساي). وعندما قرر هذا المؤتمر ان يجري استفتاء شعبيًا في سيلزفيغ الشمالية والمتوسطة وفي قسم من الجنوبية لمعرفة رغبات السكان، احتجت الحكومة الدانماركية على إدخال القسم الجنوبي في الاستفتاء لرغبتها في عدم إثارة عداء جارتها المانيا، وطلبت حصره في القسم الشمالي والمتوسط، وهذا ما حصلت عليه.

أما المطالب البلجيكية في منطقة أوبن التي تحتوي على مناجم الزنك والرصاص، فقد شجبت بلجيكا تحفظ ويلسون في البداية لأن سكانها المان، إلا انه عاد ووافق على تنظيم استفتاء يجري إخضاع نتائجه لعصبة الأمم لتقرر أمرها. وتم اعتماد الحل نفسه لمنطقة ماليدي.

إلا ان ما وضع على المحك مبدأ تقرير المصير هو موضوع تسوية الحدود الجنوبية لالمانيا. إذ انكشف تناقض فاضح بين هذا المبدأ وما قد ينطوي من توسع المانيا وبين المصالح الاستراتيجية للحلفاء. فبعد انهيار الدولة النمساوية-الهنغارية، نشأت دولتان جديدتان في المنطقة: النمسا وتشيكوسلوفاكيا. وقد أظهرت النمسا، وهي تضم ٧ ملايين ناطق بالالمانية، ميولها للاتحاد بالمانيا. وباشرت فعلاً بالمفاوضات ضمن هذا الهدف. وهذا يعني انه في حال تحقق الوحدة النمساوية-الالمانية وإلحاق مورافيا وبوهيميا اللتين يقطنهما ٣ ملايين الماني، فإن المانيا سوف تخرج من الحرب، رغم فقدانها بعض اراضيها، أكبر مما كانت عليه عام ١٩١٤ وأكثر تعدادًا، وهذا ما لم يكن يقبل به الحلفاء على الاطلاق. وقد انتهى الامر إلى إجبار المانيا على عدم مس استقلال النمسا، بل ومنع النمسا نفسها من المس باستقلالها والاتحاد بالمانيا إلا بقرار تصادق عليه عصبة الأمم. وبالمنطق نفسه، تم الاتفاق على إبقاء مورافيا وبوهيميا ضمن الدولة التشيكية، وقد كان من مصلحة الحلفاء، ولا سيما الفرنسيين، ان تقوم دولة تشيكية قوية يمكن ان تلعب دورًا ضد المانيا في أي حرب مقبلة.

وبعد موضوع تسوية الحدود، جاءت مسألة التعويضات والضمانات والعقوبات وتحديد العدد الاجمالي للجيش الالماني ومدى ما هو مسموح به من الإنشاءات العسكرية الالمانية... وكلها شروط تمنع المانيا من بناء اية قوة عسكرية حقيقية. وعلى هامش تحديد شروط السلام

وإعادة رسم الحدود، كانت الاعمال جارية لإعداد ميثاق عصبة الأمم، كجزء من المعاهدة، استنادًا إلى النقطة الرابعة عشرة من مبادىء ويلسون.

وبعد الانتهاء من صياغة مشروع المعاهدة، تم تسليمه للحكومة الالمانية لتضع ملاحظتها أو اعتراضاتها كتابيًا خلال مهلة اسبوعين، ومددت لثلاثة، ودون اية إمكانية لإجراء مفاوضات مباشرة.

اعتبرت كل القوى السياسية الالمانية مشروع المعاهدة مجحفًا ومذلاً ورفضت كلها، باستثناء الاشتراكيين المستقلين، التوقيع عليها ما لم يجر تعديلها. وقامت الحكومة الالمانية بتقديم وثيقة طويلة للحلفاء يشير قسمها الأول لعدم تطابق مشروع المعاهدة ومبادىء السلم المعلنة. وأكدت على الاذلال الذي سيلحق بالمانيا في حال توقيعها، وخلصت إلى ان الدول التي تتمتع بالحرية والاستقلال فقط يمكن ان تضمن قيام علاقات عادلة ومشرفة في ما بينها. ثم عددت الوثيقة البنود التي تقبلها، ومنها تحديد العدد الاجمالي للجيش الالماني بـ١٠٠ ألف رجل، غير انها طالبت بالاحتفاظ بقوة بوليسية إلى جانب هذا الجيش. أما البنود التي طالبت الوثيقة بتعديلها فأهمها ما يتعلق بضم الالزاس واللورين حيث طالبت ان يجري استفتاء شعبي لمعرفة آراء السكان، وكذلك ما يتعلق بمقاطعة سار Sarre والاراضي التي تطالب بها بلجيكا. واحتجت كذلك على البند الذي يمنع انضمام النمسا لالمانيا، وعلى فصل المستعمرات، وسيليزيا العليا. كما رفضت تحويل دانتزيغ لمدينة حرة، مع تأكيدها على موافقتها التخلي عن الاراضي التي يقطنها سكان بولنديون. وفي المجالات الأخرى، تساءلت الحكومة الالمانية عن معنى التنازل عن اسطولها التجاري طالما انها مستعدة لبناء المراكب للحلفاء تعويضًا عن الخسائر التي أصابتهم اثناء الحرب، واقترحت ان تسدد فورًا مبلغ ٢٠ مليار مارك ذهبي على شكل قسائم قابلة للدفع في ١٩٢٦، ثم تسديد ٨٠ مليار فرنك ذهبي ابتداء من ١٩٢٧ على شكل أقساط سنوية. وأخيرًا رفضت بشدة البنود التي تتعلق بمعاقبة الجنود الالمان الذين ارتكبوا مخالفات لقواعد الحرب ما لم يعامل جنود الحلفاء بالمثل. واعتبرت اخيرًا ان محاكمة غليوم الثاني ليس لها مستند في القانون الدولي، وطلبت بالأخص إلغاء البند ٢٣١ الذي يحمل المانيا المسؤولية القانونية والمعنوية للحرب.

عند نشر المقترحات الالمانية المضادة هذه، ارتفعت عدة أصوات في صفوف الحلفاء تطالب بتقديم بعض التنازلات للطرف المهزوم بغية عقد السلام بأسرع وقت ممكن ودون إهانة الشعب الالماني. غير ان الزعماء الأربعة كانوا أقل ميلاً للقيام بهذه التنازلات، وبالأخص الطرف الفرنسي. والموضوع الوحيد الذي تمّ التنازل فيه فعليًا هو موضوع سيليزيا العليا، حيث تقرر ان تحتفظ المانيا بهذه المنطقة لحين إجراء استفتاء شعبي فيها بعد سنتين لتقرير ضمها، أو عدمه، لبولندا. أما بعض التعديلات الأخرى فقد مسّت الشكل فقط وأبقت على جوهر شروط الحلفاء. وأشار كليمنصو إلى ان المعاهدة يمكن ان تعدل من وقت لآخر لتكييفها مع الوقائع والشروط المستجدة. وترك الحلفاء للحكومة الالمانية مهلة خمسة ايام لتقدم جوابها. فإذا لم تقبل المعاهدة فإن قوات الحلفاء ستمضي إلى برلين، وقد أعطى مجلس الاربعة، بالفعل، تفويضًا للمارشال فوش بتسيير قواته يوم ٢٣ حزيران الساعة السابعة مساءً.

ضمن هذه الشروط، لم يعد امام الحكومة الالمانية من خيار غير التوقيع على المعاهدة الذي تمّ يوم ٢٨ حزيران (١٩١٩) في قاعة المرايا بقصر فرساي. وأهم بنود هذه المعاهدة:

- مصادرة الممتلكات الخاصة للالمان القاطنين في البلاد الحليفة بهدف التعويض عن الممتلكات الخاصة التي صودرت في المانيا خلال الحرب.
- تحويل الممرات النهرية الالمانية إلى ممرات دولية توضع تحت إشراف لجان خاصة لتأمين حرية النقل.
- فتح قناة كييل، في زمن السلم، لكل الدول ودون رسوم تمييزية.
- إجبار المانيا على التعامل مع الدول الحليفة على انها الدول الأكثر رعاية للعلاقات الخارجية.
- تتخلى المانيا عن كل المراكب التجارية التي تزيد سعتها عن ١٦٠٠ طن بحري كتعويض جزئي عن المراكب التجارية الحليفة التي أغرقتها الغواصات الالمانية.
- تتخلى المانيا عن الالزاس واللورين وعن بوزنانيا وقسم من بروسيا الغربية وعن كل مستعمراتها.
- تنفصل دانتزيغ عن الراين لتصبح مدينة حرة تحت إشراف عصبة الأمم.
- ويمكن ان تنفصل عن المانيا، إذا كان تصويت السكان لغير صالحها، كل من مقاطعات ألينشتين ومراينفيردير في بروسيا الشرقية، وسيليزفيغ الشمالية والمتوسطة وأوبن وماليدي وسيليزيا العليا.
- تحترم المانيا استقلال النمسا.
- تسدد المانيا المبالغ التي ستحددها لجنة خاصة من الحلفاء، إضافة على العشرين مليار مارك ذهبي التي

ستدفعها كقسط أول.

– تلتزم المانيا، ابتداء من آذار ١٩٢٠، بتحديد عدد عناصر جيشها بـ١٠٠ ألف رجل منهم ٤ آلاف ضابط، وبدون مدفعية ثقيلة ولا سلاح طيران ولا دبابات هجومية، كما تتخلى عن الخدمة الاجبارية، وتمنع قواتها العسكرية من دخول المناطق المنزوعة السلاح التي تشمل الضفة اليسرى للرين، وقطاع بعرض ٥٠ كلم على الضفة اليمنى، وعليها ان تنقص قواتها البحرية إلى ٣٦ مركبًا فقط، وان لا تصنع أية غواصة.

– ترضى المانيا بوضع غليوم الثاني موضع اتهام أمام محكمة دولية، وتلتزم بتسليم المواطنين الالمان الذين ارتكبوا جرائم حرب لمحاكم الحلفاء.

وكضمانة لتنفيذ بنود هذه المعاهدة يستمر الحلفاء في احتلالهم لمقاطعة رينانيا مدة ١٥ عامًا.

الجدير ذكره، اخيرًا، انه بالاضافة إلى وفود الدول المتنتصرة ذهب إلى فرساي عدد من الوفود غير الرسمية التي لم تكن تمثل دولاً مستقلة بل شعوبًا أو فئات قومية مثل اللبنانيين والمصريين والأرمن والأكراد والايرلنديين... وانحصر نشاط هذه الوفود في التعريف بقضاياها ومظالمها والسعي لمقابلة رؤساء الدول الحليفة المشاركة في المؤتمر.

☐ **فضيحة قناة باناما (١٨٨٩)**: هي فضيحة مالية–سياسية وقعت على أثر ارتفاع سمعة فرديناند دي ليسيبس المهنية والمالية بعد نجاحه في شق قناة السويس واجتذابه لاعداد كبيرة من صغار المدخرين إلى الاستثمار في شركة قناة باناما عند إعلانه رئيسًا لها. وقد سيطر على إدارة الشركة عدد من الشخصيات المالية الدولية المشكوك بنزاهاتهم ومعظمهم من اليهود. وبعد فترة وجيزة، أدّى الفساد وسوء الادارة إلى إعلان إفلاس الشركة الأمر الذي دفع الحكومة الفرنسية إلى محاولة التستر على الفضيحة. ولكن ضغط الرأي العام أجبر الحكومة على تقديم دي ليسيبس ومجلس الادارة إلى المحاكمة، فحكمت المحكمة عليه (١٨٩٣) بالسجن. ولكن الاحكام لم تنفذ بأي من المتلاعبين، الأمر الذي أدّى إلى الانتقاص من رصيد السياسي كليمنصو الذي كان يعتمد في تمويل جريدته على يهودي إسمه كورنيليوس هرز أحد المتلاعبين الرئيسيين، كما أدّى إلى بعض اعمال العنف اللاسامية ضد اليهود من قبل المستثمرين الذين خسروا مدخراتهم في فضيحة باناما.

☐ **فيشي Vichy، حكومة**: فيشي هي مدينة صغيرة، قاعدة مقاطعة ألّييه Allier الواقعة في منطقة أوفرنيو Auvergne وسط فرنسا. وتعد فيشي، حاليًا، نحو ٦٢ ألف نسمة. شهيرة بآثارها، وخاصة بمياهها التي بدأ استعمالها، لمنافعها الصحية، منذ ايام الرومان. أقامت فيها مدام دو سفينيي في القرن الثامن عشر. في ١٨٥٣، تأسست «شركة فيشي الزراعية». قصدها نابوليون الثالث مرات عدة للاستجمام والمعالجة.

أما حكومة فيشي فهي الحكومة الفرنسية المتعاونة مع الاحتلال الالماني والتي استمرت من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٤ واكتسبت إسمها من منتجع فيشي الذي اتخذته عاصمة لها.



حكومة فيشي.

وكانت سلطة هذه الحكومة بزعامة المارشال بيتان، وشملت القسم الجنوبي من فرنسا الذي أحجمت قوات هتلر عن احتلاله بعد الهدنة التي وقعها بيتان في ٢٢ حزيران ١٩٤٠. أعلنت حكومة فيشي نهاية الجمهورية الثالثة وحلت اتحادات العمال واتبعت سياسة موالية لدول المحور في الداخل والخارج وأيدت تعاون فرنسا الكلي مع الاحتلال الالماني.

جاء إنشاء حكومة فيشي تنفيذًا لشروط الهدنة التي أملتها المانيا الهتلرية على فرنسا. وقد قسمت فرنسا بموجب هذه الشروط إلى قسمين: قسم واقع تحت الاحتلال الالماني المباشر، وقسم تابع اسميًا لسلطة بيتان ولكنه في الحقيقية كان لا يتمتع إلا بقدر ضئيل من الاستقلالية.

برر مؤيدو حكومة فيشي تعاونهم مع الالمان بالدفاع عن مصلحة فرنسا العليا البعيدة المدى وبضرورة تجنب الاحتلال المباشر لكامل التراب الفرنسي. إلا ان حكومة فيشي تجاوزت في الواقع ما كان مطلوبًا منها سياسيًا، فتبنت ايديولوجيا فاشية قريبة من النازية وشجعت الايديولوجيا القومية المسيحية الموجهة ضد الاجانب وأبدلت الشعارات الجمهورية الثلاث: الحرية، الإخاء، المساواة، بشعار: العمل، العائلة، الوطن، المستقى من الايديولوجية الفاشية في اسبانيا والبرتغال وايطاليا.

دفع قيام حكومة فيشي بالوطنيين الفرنسيين، وعلى رأسهم ديغول، إلى إنشاء ما سمي بفرنسا الحرة. وقد بلغ من حدة التناقض بين أنصار فيشي وأنصار ديغول إلى حد التصادم العسكري في المستعمرات (كما في سورية ولبنان وبعض المناطق الافريقية).

أما الإطار القانوني والدستوري لـ«دولة» حكومة فيشي فقد رسمه اجتماع مجلس النواب الفرنسي في كازينو مدينة فيشي (١٠ تموز ١٩٤٠) ليصوت على المادة الوحيدة التي يتألف منها مشروع القانون الدستوري الذي كان مجلس الوزراء المجتمع قبل يومين قد وافق عليه.

نال المشروع يومها ٥٦٩ صوتًا (من بينها أصوات معظم النواب الاشتراكيين) فيما عارضه ٨٠ نائبًا، وتغيب ١٧ نائبًا عن التصويت. وكان المشروع ينص على ان «الجمعية الوطنية تخول حكومة الجمهورية، تحت سلطة وتوقيع المارشال بيتان، كل السلطات التي تمكنه من ان يضع، بمادة واحدة أو بعدة مواد، دستورًا جديدًا للدولة». وعلى هذا النحو انتهت الجمهورية الفرنسية الثالثة. وقد آلت الجمهورية الجديدة على نفسها، كما كانت تقول صحفها وقتها، «ان تعيد ترسيخ المنظومة الاخلاقية المطالبة بالعودة إلى القيم التقليدية». أما العسكريون الذين كانوا قد بارحوا فرنسا، بعد الهزيمة وخلال فترة الهدنة، فقد دعتهم الجمهورية الجديدة إلى العودة والانخراط في القوات المسلحة من جديد. ولقد وضعت السلطات الفيشية شروطًا يسيرة يمكن بموجبها ان يمنح كل جندي كان قد ترك الخدمة مبلغ الف فرنك يمكنه من تسهيل عودته إلى الحياة المدنية. ومقابل هذا تم، بعد ايام، إصدار حكم بالاعدام غيابيًا على الجنرال ديغول.

وكانت حكومة فيشي مؤلفة من: المارشال فيليب بيتان رئيسًا للمجلس الحكومي، بيار لافال نائبًا للرئيس ووزيرًا للدولة، الجنرال ويغان وزيرًا للدفاع، شارل فريمكو الرئيس الاول لمحكمة النقض وزيرًا للعدل، بول بودوان للخارجية، أدريان ماركيه للداخلية، إيف بوتيلييه للمالية، الجنرال كولسون للحربية والاميرال دارلان للبحرية (راجع «بابون، قضية» في هذا الباب).

☐ **الكارتييريه le Cartiérisme**: نظرية عنصرية معادية للعمال الاجانب الآتين من المستعمرات القديمة إلى الدول الاوروبية، وداعية إلى الكف عن مساعدة دول العالم الثالث.

اتخذت الكارتييريه إسمها من الصحافي الفرنسي ريمون كارتييه R.Cartier (١٩٠٤–١٩٧٥) الذي كان صحافيًا مشهورًا في فرنسا. اشتغل محررًا في عدة صحف ومجلات، وقام برحلات عديدة حول العالم (١٩٤٥–١٩٤٩) كتب فيها مقالات وريبورتاجات لصحيفة سامدي سوار Samedi Soir. ثم عاد ليصبح مديرًا (١٩٤٩–١٩٦٨) ثم مديرًا عامًا مساعدًا (١٩٦٨) لمجلة باري ماتش Paris Match اليمينية المصورة. كتب مقالات ومؤلفات عديدة خاصة حول الحرب العالمية الثانية ونتائجها.

استغلّ ريمون كارتييه المشاعر العنصرية العميقة لدى بعض الفرنسيين ليبني نظرية سياسية–اقتصادية لاقت، في ايامه، نجاحًا كبيرًا. وتقوم نظريته على تأكيد عدم جدوى المساعدات التي تقدمها فرنسا، وكل الدول الاوروبية الصناعية، لدول العالم الثالث. ودعا كارتييه، تاليًا، إلى تحويل هذه المساعدات لتجهيز فرنسا والبلدان المتقدمة وتطويرها.

وتلتقي هذه النظرية حاليًا مع رأي فرنسي يلتف حول تنظيمات اليمين الفرنسي المتطرف، خاصة «الجبهة

الوطنية» التي يتزعمها جان ماري لوبن (راجع «الجبهة الوطنية» في باب الاحزاب). ويأتي العمال المغاربة في مقدمة مَن تطالهم انتقادات هذا الرأي، إذ يعتقد ان وجود هؤلاء العمال في فرنسا هو سبب مشاكل البطالة وأزمة السكن وأزمة عدم وجود أسرّة كافية في المستشفيات والمشاكل الاجتماعية من جنوح وسرقة... والجدير ذكره ان السلطات الرسمية الفرنسية (وكذلك أكثرية الفرنسيين من خلال مختلف تنظيماتهم اليمينية–مثل الديغوليين– والليبرالية والاشتراكية واليسارية) تشجب العنصرية. وأول عمل صريح ورسمي في هذا الاتجاه كان القانون الذي قدمته الحكومة إلى البرلمان في أول تموز ١٩٧٢ ويقضي بشجب العنصرية في مختلف أوجهها.

□ **كلاوس باربي، قضية:** نازي والماني الجنسية، مسؤول الغستابو في مدينة ليون الفرنسية إبان الحرب العالمية الثانية. كان أول اثر التقطه الصهاينة له يتعلق بوصوله إلى مدينة لاباث في بوليفيا اوائل ١٩٧٢ بعد فترة منفى طويلة أمضاها في البيرو. قبض عليه في العاصمة البوليفية، غير انه سرعان ما أطلق سراحه لأسباب مجهولة ودون ان تستجيب السلطات البوليفية لمطالب الجمعيات الصهيونية التي طالبت بمحاكمته. واختفى باربي عن مسرح الاحداث حتى اوائل ١٩٨٣ حين تم القبض عليه ليس بسبب نازيته بل بدعوى تعاونه مع البوليس السياسي البوليفي وممارسته التعذيب في حق المعتقلين السياسيين تحت حكم بوليفي سابق. وكانت السلطات الفرنسية تطالب به لمحاكمته على ما اقترفه خلال وجوده في ليون. ولعبت الصداقة بين الرئيس البوليفي الاشتراكي الجديد زواتزو وبين الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران دورها في تسليم باربي للسلطات الفرنسية على الرغم من انه كان قد نال الجنسية البوليفية. فأضحى باربي سجينًا في قلعة مونلوك في مدينة ليون منذ شباط ١٩٨٣، أي في المدينة نفسها التي كان قد مارس فيها التعذيب في حق الفرنسيين من يهود وغير يهود قبل ذلك بأربعين عامًا. وبدأ في فرنسا ما عُرف بـ«قضية باربي»، خاصة وان الفرنسيين يقدمون، وللمرة الاولى، على محاكمة مسؤول الماني نازي.

استغرقت محاكمة باربي، سنوات طويلة، وانتهت بصدور الحكم على كلاوس باربي، في ٤ تموز ١٩٨٧، ويقضي بالسجن المؤبد على قتله ٤٤ يهوديًا من يهود إيزيو. وفي ٢٥ ايلول ١٩٩١، توفي باربي وهو في سجن ليون.

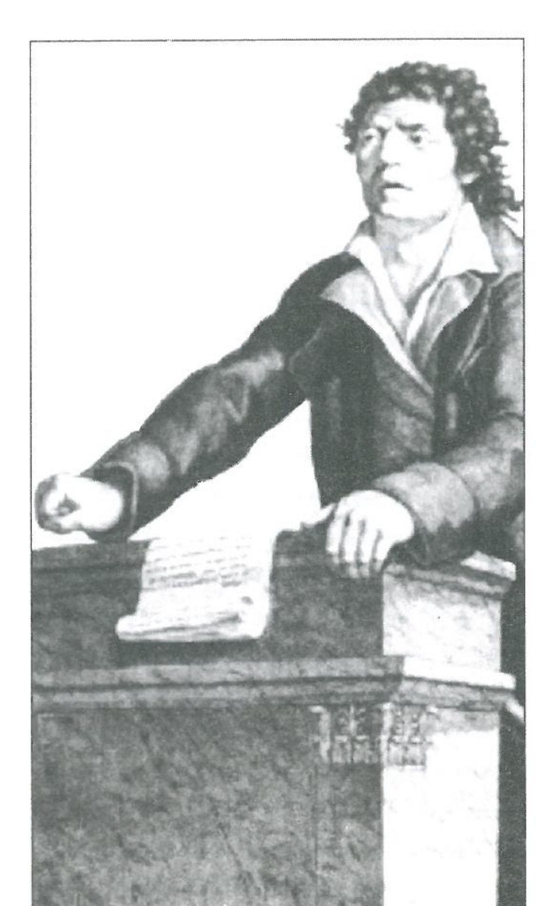
الجدير ذكره ان محاكمة الرجل قد شكلت فرصة ذهبية للجمعيات الصهيونية في فرنسا لتعيد إلى الاذهان ذكرى الجريمة البشعة التي ارتكبها النازيون. فساد حديثها الرأي العام الفرنسي حتى كاد يغطي أخبار الانتفاضة الفلسطينية التي كانت قد بدأت تلهب خيال الفرنسيين وتدفعهم إلى طرح التساؤلات حول الضحية (اليهودي الاسرائيلي) وقد تحول هذه المرة إلى جلاّد.

□ **الكوردولييه واليعاقبة والجيرونديون les Cordeliers, les Jacobins et les Girondins:** يقال ايضًا نادي الكوردولييه ونادي اليعاقبة. والناديان نشآ إبان الثورة الفرنسية الكبرى. أما الجيرونديون فهم مجموعة من النواب في أول جمعية تشريعية.

عُرف نادي الكوردولييه، الذي نشأ في ٢٧ نيسان ١٧٩٠، باسم «جمعية أصدقاء حقوق الانسان والمواطن»، واشتهر بنزعته الثورية المتطرفة. عقد أولى جلساته في كنيسة دير «الكوردولييه»، من هنا جاءت تسميته. وكان يسمى بهذا الاسم الرهبان الفرنسيسكان في فرنسا إشارة إلى الحبل الذي كانوا يشدون به وسطهم ويتركون قطعة منه تتدلى حتى الركبة. وكان أول ناد يضم أعضاء من الرجال والنساء ومن أشد الناس فقرًا. وكان أعضاؤه على اتصال مستمر مع العمال والفقراء يساندونهم في التوصل إلى انتزاع مطالبهم وحقوقهم ويزورون الوطنيين المسجونين. وكان النادي «تجمع عمل ونضال»، وراح ينشىء الجمعيات والأخويات في باريس (ولم يستطيعوا الانتشار خارج باريس كما فعل خصومهم اليعاقبة).

طالب الكوردولييه امام الجمعية التأسيسية، بأن تعلن ان فرنسا «جمهورية». وكان ملهمهم الثائر جان بول مارا J.P.Marat إلا ان مارا أجبر على ان يبقى متسترًا ولم يحضر أيًا من اجتماعاتهم، وأسس جريدة «صديق الشعب»، وعُرف بهذا الإسم، واغتيل في ١٣ تموز ١٧٩٣. وظل الكوردولييه أمينين على تعاليم زعيمهم الروحي، كما ظلوا يصدرون «صديق الشعب». وعندما ألقى لويس دو سان جوست L.d.Saint-Just (أحد مساعدي روبسبير) أمام الجمعية خطاب الاتهام ضد هؤلاء، قال: «لم يوجد غير مارا. أما خلفاؤه وأتباعه فليسوا إلا مزيفين».

أما اليعاقبة فهم ايضًا جمعية ثورية أنشأها، في فرساي، الكونت جان دنيس لانجيني وإسحق رينيه غي لو شابليه (النائب في مجلس الطبقات). نقلت مقرها إلى باريس



مارا.

عندما انتقلت إليها ايضًا الجمعية التأسيسية، أي في تشرين الاول ١٧٨٩، واتخذت إسم «جمعية أصدقاء الدستور»، وعقدت اجتماعاتها في غرفة طعام دير الآباء الدومينيكانيين، المعروفين باسم «اليعاقبة»، في شارع سان أونوري. كانت ميول هذه الجمعية معتدلة في البداية، وكان من أعضائها رجال سياسة ذوي اتجاهات متباينة إلى حد ما، منهم: لافايت، لاميت، ميرابو، سياس، تاليران... وكذلك بريسو، روبسبيير. بعد فرار الملك إلى فارين، انشق النادي بين معتدلين يمثلهم بارناف ولافايت، ومتشدّدين طالبوا بسقوط الملك وقيام الجمهورية، على رأسهم بريسو وروبسبيير، واتخذ النادي إسم «جمعية اصدقاء الحرية والمساواة»، وشكلت أغلبية اعضائه الجناح اليساري في الجمعية التشريعية. وغادرت أغلبية الجيرونديين النادي بعد مذابح ايلول ١٧٩٢. بعد سقوط روبسبيير وحكمه الدكتاتوري، أخذ نادي اليعاقبة يضعف شيئًا فشيئًا، ويغير من إسمه إلى ان تمّ حله نهائيًا في ١٧٩٩.

كان روبسبيير على رأس اليعاقبة المعارضين للكوردولييه الذين كان يتزعمهم مومورو Momoro الذي كان أول من أطلق شعار «حرية، مساواة، أخوة». وراح الكوردولييه يهاجمون دانتون وأتباعه وحتى روبسبيير نفسه. إلا ان مواقفهم الجذرية جرّت عليهم سخط وعداوة العديدين من زعماء الثورة. وفي منتصف آذار ١٧٩٤ قبض على معظم زعمائهم وأعدموا بقطع الرأس على المقصلة. وهكذا أصبح اليعاقبة التيار أو «الحزب» الوحيد الشرعي.

كان اليعاقبة، على حد قول سان جوست، يمثلون «عقل» الثورة الفرنسية، أما الكوردولييه فقد كانوا يمثلون «قلبها» الذي لم يخفق إلا مدى اربع سنين. غير ان أتباع روبسبيير لم يلبثوا هم ايضًا ان لاقوا مصيرًا مشابهًا لمصير الكوردولييه.

وأما الجيرونديون فهم مجموعة من نواب الجمعية التشريعية التي شُكلت في ١٧٩١. معظمهم من منطقة جيروند القريبة من بوردو، ويجمعهم هدف مشترك هو الرغبة في إقامة دولة يديرها أبناء الطبقة الوسطى ويسودها نظام قانوني عقلاني. وعارضهم في اتجاههم هذا نادي اليعاقبة. دفعوا فرنسا، في مطلع ١٧٩٣، إلى الدخول في حرب متسرعة مع بريطانيا وهولندا واسبانيا، فكانت التراجعات العسكرية الفرنسية في مطلع هذه الحرب مبررًا لانتقادات اليعاقبة لهم. وقد حاول الجيرونديون القبض على معارضيهم زعماء اليعاقبة، إلا انهم لم يفلحوا في السيطرة على مقاليد الامور، فألقي القبض على ابرز قادتهم وأعدموا في ٣١ تشرين الاول ١٧٩٣.

□ **كومونة باريس (١٧٩٢):** «حكومة باريس الثورية» نشأت في ١٣ تموز ١٧٨٩، أي عشية الاستيلاء على سجن الباستيل وانطلاق شرارة الثورة الفرنسية عندما بادرت جماعة من الناخبين إلى تشكيل لجنة دائمة مقرها دار بلدية باريس، وقد أطلقت هذه اللجنة على نفسها إسم «كومونة باريس» واختارت بيلي Bailly عمدة للعاصمة الفرنسية. وكانت هذه الكومونة، التي استمرت حتى ١٧٩٥، بوجوهها وبصلاحياتها التي كانت تتغير بين حين وآخر، عبارة عن «حكومة بلدية» لمدينة باريس. ففي ايار ١٧٩٠، خلفت الكومونة الأولى هيئة نظامية منتخبة من قبل مواطنين برزوا في حقل العمل الثوري. وفي ليلة ٩-١٠ آب ١٧٩٢، أطيحت الكومونة الشرعية الثانية لتحل مكانها كومونة ثورية ثالثة مؤلفة من ٨٢ مفوضًا يمثلون فروع باريس الثورية المتطرفة. وقد ضمت هذه الكومونة

الثالثة، المعروفة باسم كومونة باريس ١٧٩٢، كلا من دانتون وروبسبيير وشوميت. وهذه الكومونة نظمت الهجوم على قصر التويلري، ثم طهرت صفوفها من الجيرونديين المعروفين باعتدالهم، وأدخلت عناصر جديدة إليها، إلى ان غدت تضم ٢٨٨ عضوًا. وقد أرست كومونة باريس ١٧٩٢ أسس دكتاتورية حقيقية. فأمرت بنقل الاسرة المالكة إلى سجن التامبل، وقررت إنشاء محكمة استثنائية، ونظمت مجازر ايلول، وهيأت لانتخابات المجلس الوطني فشطبت اسماء الناخبين الملكيين من لوائح باريس.

وقد لعبت الكومونة، المدعومة بالتنظيمات الثورية المسلحة، دورًا ديناميًا في توجيه الثورة. فنادت بحق التمرد، وبتدخل الشعب المباشر في شؤون الحكم، وبدور باريس المميز. كما حظرت تنظيم الجيرونديين، وأعلنت قيام حكم الارهاب رسميًا، واتخذت تدابير مضادة للمسيحية. لكن مع توطد نفوذ لجنة الانقاذ الوطني في ايلول ١٧٩٣، بدأت مكانة الكومونة تتراجع. وبعد ان بادر روبسبيير إلى تصفية وكيل النائب العام، جاك هيبير وانصاره، ضعفت الكومونة إلى حد أضحت معه عاجزة عن انقاذ روبسبيير من المقصلة عندما جاء دوره. وأعدم بعده، كذلك، عمدة باريس وأعضاء مجلس الكومونة وعددهم ٨٢. وقد استبدلت الكومونة بلجنتين، واحدة إدارية وأخرى مالية، وأسندت صلاحياتها إلى هيئات أخرى.

□ **كومونة باريس (١٨٧١)**: حكومة ثورية تشكلت في باريس وفي عدة مدن في منطقة البروفنس بعد ١٨ آذار ١٨٧١. فقد جاءت هزائم الجيش الفرنسي المتوالية أمام البروسيين، وحصار باريس، وعدم كفاءة حكومة الدفاع الوطني في الإمساك بالوضع العسكري والاقتصادي والسياسي، لتنمّي القوى الثورية الرافضة للاستسلام والعاملة على إقامة كومونة متمردة على الاوضاع المتردية. فبعد توقيع الهدنة (٢٨-٢٩ كانون الثاني ١٨٧١) ونقل الجمعية العامة إلى فرساي (١٠ آذار)، قرّر لويس أدولف تيير (راجع باب «الرؤساء الفرنسيون») إعادة تأهيل المدافع المكدسة في مونمارتر وإحتلال باريس عسكريًا (١٨ آذار). فكان التمرد الذي أعدم جنرالين في الجيش هما لوكونت وتوماس، والذي شكل اللجنة المركزية للحرس الوطني (١٥ آذار) بدعم من الجمعية الأممية للعمال. وقد قررت هذه اللجنة إجراء انتخابات لمجلس الكومونة الذي أعلن قيامه في ٢٨ آذار، في حين كان التمرد، ومعه الكومونة، يتوسع ويشمل عددًا من مدن منطقة البروفنس (ليون، مارسيليا، نوربون، تولوز، سانت إتيان). وتشكلت داخل الكومونة عشر لجان، منها لجنة تنفيذية. وقد اصدرت كومونة باريس عدة قرارات، تناول معظمها الحد الأعلى للأجور، وفصل الكنيسة عن الدولة، ومسألة الرهائن، وقضية اشتراك العمال في إدارة المصانع... إلا ان الخلافات السياسية ما لبثت ان ظهرت داخل الكومونة، خاصة إزاء القرار القاضي بتشكيل «لجنة السلامة العامة» المخولة صلاحيات واسعة (اليوم الاول من ايار) والتي لاقت دعمًا قويًا من اليعاقبة، أو «اليعاقبة الجدد»، وعارضها البرودونيون وبعض الاشتراكيين والماركسيين. فخاض اطراف الكومونة نزاعات سياسية حول شعار: «سلطة قوية ومركزية (دكتاتورية) أو الفوضى»؟ وإضافة إلى هذه النزاعات السياسية، جاءت الأخطاء التطبيقية التي ارتكبتها الكومونة، كما يعتبر أكثر الدارسين، خاصة على الصعيد الاقتصادي (عدم تأميم المشاريع الكبرى وبنك فرنسا)، لتزيد من ضعف الكومونة في صراعها ضد قوات حكومة فرساي (بزعامة تيير) التي توصلت إلى احتلال مواقع استراتيجية في الضواحي الباريسية، ثم دخلت باريس (٢١ ايار) ووضعت حدًا للكومونة بعد اسبوع دموي (٢٢-٢٨ ايار) ارتكبت خلاله مجازر مروعة بين الطرفين (نحو ١٧٠ ألف قتيل)، وانتهى بمعارك مقبرة «الأب لا شيز» حيث أعدم رميًا بالرصاص، ودفعة واحدة، ١٤٧ من قادة الكومونة وأنصارها. وبعدها، توالت حملات المحاكمات والاعدامات والسجن والنفي بحق أعضاء الكومونة وأنصارها.

اعتبر الدارسون والمؤرخون كومونة باريس ١٨٧١ بمثابة «مجتمع اشتراكي قصير»، و«أول ثورة اشتراكية» واعية، وإن فشلت بسبب سوء تنظيمها، تمييزًا لها عن الثورات الاشتراكية التلقائية التي سبقتها. وقد كان كارل ماركس أول الأمر ضد إعلانها، ولكنه سرعان ما دعا إلى مؤازرتها عندما رأى انها تحققت على الرغم من كل تحذيراته.

□ **لا مارسييز La Marseillaise**: النشيد الوطني الفرنسي. وضع كلماته ضابط في سلاح الهندسة في ستراسبورغ إسمه روجيه دو ليسل Rouget de Lisle، ووضع له عنوان «نشيد الحرب لجيش الرين» Rhin، وأنشده، في نيسان ١٧٩٢، أمام رئيس بلدية ستراسبورغ فيليب فريدريك دو ديتريتش. أنشده المتطوعون الفدراليون المارسيليون (سكان مدينة مارسيليا) لدى وصولهم إلى

باريس أثناء انتفاضة ١٠ آب ١٧٩٢. وقد أعطت مدينة المتطوعين إسمها للنشيد. أصبح النشيد الوطني الفرنسي ابتداء من ١٤ تموز ١٧٩٥ واستمر حتى قيام الامبراطورية الاولى (١٨٠٤). أعيد اعتماده بدءًا من شباط ١٨٧٩، ولا يزال.

□ **المخابرات الفرنسية**: غالبًا ما يعيد المؤرخون بدايات المخابرات الفرنسية إلى رجلين عملا في السياسة والأمن (أواخر القرن الثامن عشر-اوائل القرن التاسع عشر). والرجلان هما: بول دو باراس P. de Barras وجوزف فوشي J.Fouché.

الفيكونت بول دو باراس (١٧٥٥-١٨٢٩) كان قد ساهم، بصفته ضابطًا، في الحملات الفرنسية على الهند. انتخب نائبًا في الكونفنسيون التأسيسية (الجمعية التأسيسية التي شكلت في ١٧٩٢ من ٧٤٩ نائبًا) وكان في عداد النواب الجبليين. انتدب في مهمة لدى الجيش المرابط في ايطاليا وفي جنوب شرقي فرنسا حيث نظم حملة القمع بعد حصار طولون (١٩ كانون الاول ١٧٩٣). كان هو وتالين Tallien وفوشي ابرز المسؤولين الذين أسقطوا روبسبيير. كان على رأس القوات التي قمعت الانتفاضة الملكية ضد الكونفنسيون (٥ تشرين الاول ١٧٩٥)، وكان يحمل صفة رئيس اركان جيش الداخل. كان واحدًا من المحرضين على انقلاب ٤ ايلول ١٧٩٧، فأصبح الشخصية الاولى في الدولة حتى انقلاب ١٩ تشرين الثاني ١٧٩٩، حيث أجبره «المدير الاول» (في نظام المديرية) نابوليون بونابرت على الاستقالة. نفي في ١٨١٠، ثم عاد وأقام في مونبلييه.

أما جوزف فوشي، دوق دوترانت (١٧٥٩-١٨٢٠) فقد انضم إلى الثورة منذ سنتها الاولى. انتخب نائبًا في الكونفنسيون (١٧٩٢) وكان في صفوف الجبليين وصوّت على إعدام الملك. كلف قمع الانتفاضة الملكية في ليون، فنظم حملة إرهابية لقب على أثرها بـ«مطلق النار على ليون». عُرف عنه انه رجل دسائس وعديم الذمة. عين وزيرًا للشرطة بفضل الدعم الذي قدمه له باراس (١٧٩٩)، وانخرط في خدمة بونابرت، فعمل على التحضير لانقلاب ١٨ برومير، وأنشأ شبكة عملاء وجواسيس. عمل مع تاليران واستمر يدير الشبكة المذكورة، وأصبح دوق دو ترانت (١٨٠٩) وحاكم مقاطعات إيلليرين. أصبح وزيرًا للشرطة في حكم المائة يوم، ثم عضوًا في الحكومة المؤقتة بعد معركة واترلو، وساهم في التحضير لاعادة العرش إلى أسرة البوربون، وكان قد قدم معلومات مهمة للبروسيين بعد ان أغدقوا عليه الاموال. فعين من جديد وزيرًا للشرطة، ثم سفيرًا في درسد (١٨١٥). اعتبره قانون ١٨١٦ «قاتل الملوك»، ففر إلى براغ، ثم لينز، ونال الجنسية النمساوية وأقام في تريستا.

أما عن وضع المخابرات الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية، فقد جاء في «موسوعة السياسة» (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج٦، ١٩٩٠، ط١، ص١٢٥) انه في ١٨ كانون الاول ١٩٥٠، صدر مرسوم جمهوري يقضي بتعيين بيار بورسيكو، وهو مدير الأمن العام السابق وله ميول اشتراكية رئيسًا للمخابرات. لكن خدماته أنهيت عام ١٩٥٧ وعين مكانه الجنرال غروسان. وفي ١٩٦١، عين الجنرال جاكبيه في رئاسة المخابرات التي كانت مهمتها الأساسية ملاحقة الثوار الجزائريين. وبعد استقلال الجزائر، تقلصت مهمات المخابرات الفرنسية فأخذ العديد من أفرادها يشغل مركزه لحماية بعض المؤسسات الخاصة والمشبوهة اجتماعيًا مقابل الاموال، ما حدا بمجلس الوزراء (في بداية ١٩٦٥) وضع المخابرات تحت إشراف وزارة الدفاع التي أخذت تقوم بتجديد هذا الجهاز، وأخذت المخابرات تهتم بتزويد وزارة الدفاع والسلطات الحاكمة بالمعلومات السياسية المتعلقة بتطور الأنظمة الحاكمة في الدول الشيوعية أو العربية والافريقية.

اهتم الجنرال ديغول بالمخابرات وربطها بوزارة الداخلية (ايار ١٩٦٩). ويطلق على المخابرات إسم «مديرية الوثائق الخارجية ومكافحة الجاسوسية»، وهي تضم رسميًا (اوائل السبعينات) ٢٥٠٠ موظف. وعين الجنرال «دومارانش» في ١٩٧٠ رئيسًا لها، فجدّد الجهاز مستعينًا بالدفاع الالكتروني ووسع ميزانيته وزاد من الاختصاصيين فيه بالقانون والادارة ومكافحة الجاسوسية والتحقيق والاذاعة...

بقيت المخابرات الفرنسية بعيدة عن ساحة التنافس السياسي بين اليمين واليسار، ما منحها ثقة المواطنين والحكومة.

□ **المسلمون في فرنسا**: يعود الوجود الاسلامي في فرنسا إلى القرن السابع، وأهم الشواهد الأثرية على وجود المسلمين منذ ذاك القرن مساجد الناربون Narbonne ومدن وقلاع الكاركاسون Carcassonne إضافة إلى اثر الحضارة الاسلامية على الفنون والثقافة الفرنسية. هذا الوجود، وأثره الحضاري، بدآ بالأفول منذ

القرن الثامن، حتى كان القرن العشرون الذي بدأت فيه الهجرة الكثيفة للمسلمين إلى فرنسا.

في إحصاء ١٩٨٧، وصل عدد المسلمين في فرنسا إلى ٣ ملايين و١٠ آلاف، منهم مليون فرنسي من أصل مغربي، و٩٠٠ ألف جزائري، و٤٠٠ ألف من المغرب (مراكش)، و٢٠٠ ألف تونسي، و٢٠٠ ألف تركي، و١٠٠ ألف مسلم فرنسي من أصل اوروبي، و١٠٠ ألف أفريقي، و٦٠ ألف ايراني، و٥٠ ألف من بلدان أخرى. وأعطى إحصاء ١٩٩٥ الرقم ٤ ملايين لعدد المسلمين في فرنسا.

في تحقيق أجراه مركز إيفوب Ifop للدراسات بالتعاون مع جريدة «لوموند» (تشرين الثاني ١٩٨٩) تبين ان: ٣٨٪ من الفرنسيين يعارضون بناء المساجد في فرنسا (٧٤٪ من أنصار الجبهة الوطنية اليمينية المتطرفة، ٤٩،٦٪ من الشيوعيين، ٤٣،٨٪ من أنصار التجمع من اجل الجمهورية، ٣٢،٦٪ من أنصار الاتحاد الديمقراطي الفرنسي، ٢٩،٥ من أنصار الحزب الاشتراكي). وفي تحقيق أجراه مركز سوفر Sofres للدراسات بالتعاون مع مجلة «لو نوفيل أوبسرفاتور» وتناول مسلمي فرنسا من فرنسيين وأجانب، تبين أن: ٩٧٪ قالوا أنهم مؤمنون، و٦٣٪ ممارسون، و٨٧٪ اعتبروا ان الاسلام متوافق مع قوانين الجمهورية الفرنسية، و٣٤٪ يشعرون أنهم «مسلمون أكثر من كونهم فرنسيين»، و٤٨٪ يتمنون حدثنة الاسلام خاصة في ما يتعلق بحقوق المرأة. وقد دلت تحقيقات ودراسات أخرى ان ١٠-١٥٪ من مسلمي فرنسا يترددون إلى المساجد.

في ١٩٦٥، كان هناك ٤ مساجد في فرنسا، في ١٩٧٥ أصبح العدد ٦٨ مسجدًا، وفي ١٩٨٠ ارتفع العدد إلى ٢٧٤، وفي ١٩٨٥ إلى ٩٢٢، وفي ١٩٩٢ أصبح ١٠٠٨ مساجد، منها ٨ مساجد يتسع كل منها لأكثر من ألف مصلّ. في باريس ٢٣ مسجدًا، أشهرها «مسجد باريس الكبير» الذي بني بين ١٩٢٢ و١٩٢٦، ودشنه الرئيس دوميرغ Doumergue وسلطان مراكش مولاي يوسف، ويتبع هذا المسجد المعهد الاسلامي الذي بني أساسًا إحياء لذكرى مسلمي اراضي ما وراء البحار الذين استشهدوا وهم يقاتلون في صفوف الجيش الفرنسي في الحرب العالمية الاولى. وآخر مسجد ارتفع في فرنسا هو مسجد ليون الذي دُشن في ٢٣ ايلول ١٩٩٤، وكان العاهل السعودي الملك فهد قد تبرع بـ٢٠ مليون فرنك لبنائه (٧٠٪ من اجمالي كلفته).

وأهم منظمات مسلمي فرنسا: المجلس التمثيلي لمسلمي فرنسا، ويرأسه دليل بو بكر إمام مسجد باريس (انتخب لهذه المهمة في ٨ تشرين الاول ١٩٩٢). ويضم هذا المجلس: مسجد باريس، واتحاد المنظمات الاسلامية في فرنسا الذي نشأ في ١٩٨٣، ورابطة الطلاب المسلمين في فرنسا، والفدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا (نشأت في ١٩٨٥)، ورابطة الايمان والعمل (نشأت في ١٩٦٨). ومن ابرز الحركات الاسلامية في فرنسا: فدرالية الروابط الاسلامية لافريقيا وجزر القمر والأنتيل، الاتحاد الاسلامي في فرنسا، الأخوّة الجزائرية في فرنسا. أما المجلس الاسلامي الاعلى في فرنسا، فقد تأسس في ١٦ كانون الاول ١٩٩٥ في باريس عقب جمعية تأسيسية عقدت لهذه الغاية وجمعت ١٢٠ مندوبًا اسلاميًا يمثلون ٤٣٨ رابطة ومنظمة ذات أصول مختلفة (فرنسية، مغربية، تركية، قمرية-جزر القمر- افريقية وكردية). وجاء تأسيس هذا المجلس نتيجة انقسام في المجلس التمثيلي الذي يرأسه بو بكر والذي اتهم بتغييب الممارسة الديمقراطية. وفي ١٦ آب ١٩٩٦، أعلن عن إنشاء «المجلس الأعلى لمساجد فرنسا».

من المشاهير الفرنسيين الذين اعتنقوا الاسلام: موريس بيجار (مولود ١٩٢٧)، ميشال كودكييفتش (كاتب)، الفونس إتيان ديني (١٨٦١-١٩٢٩) وهو رسام مستشرق واتخذ له إسم نصر الدين، ميشال فوكو (فيلسوف)، ميشال فوركروا، روجيه غارودي، رينيه غينون (١٨٨٦-١٩٥١) وقد عاش في القاهرة من ١٩٣٠ حتى وفاته واتخذ له إسم عبد الوحيد يحيى، جوزف سيف واتخذ له إسم سليمان باشا، إيفيت لابروس زوجة آغا خان، فرنسيس برّن (مولود ١٩٤٧)، مايك تيسون (رياضي ملاكم) واتخذ له إسم ميخائيل عبد العزيز.

إن عمليات استطلاع الرأي والتحقيقات الميدانية التي أجريت في أوساط المسلمين والفرنسيين على حد سواء (نموذج عنها وارد أعلاه) تكشف عن صعوبة التكيف، أو الاندماج، الاسلامي مع مبادىء وقوانين الجمهورية العلمانية الحاضنة للاختلافات وللتعددية الثقافية، كما تشير، في الوقت نفسه، قدرة الدولة العلمانية على قبول الاختلاف الثقافي الاسلامي واعتباره جزءًا راسخًا وشرعيًا في الحياة الثقافية الفرنسية التي تغلب عليها المبادىء العلمانية. في هذا الاطار، ربما تُفهم عبارة وزير الداخلية الفرنسي شارل باسكوا الذي تحدث اثناء حفل تدشين مسجد مدينة ليون (اواخر ايلول ١٩٩٤) عن «إسلام فرنسا» لا عن «الاسلام في فرنسا». فهذه العبارة تفصح عن ادراك بأن المسألة لم تعد مسألة استضافة الاسلام في فرنسا بل مسألة تجذره الشرعي في الحقل الاجتماعي والثقافي الفرنسي ورعاية الدولة العلمانية لهذا التجذر (راجع «العنصرية وكراهية الاجنبي في اوروبا»، ج٣، ص٣٤٧-٣٤٩؛ وراجع «الاسلام إزاء تجربتين اوروبيتين: العلمنة والاندماج»، ج١٢، ص٢٧-٣١).

واخيرًا، ربما كان ما ورد من باريس في «الوسط» (العدد ٣٦٥، تاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٩٩، ص٥) عن «مشروع تنظيمي لمسلمي فرنسا» دالاً على اهتمام السلطات الفرنسية بموضوع تعميق اندماج مسلمي فرنسا من خلال قانون تنظيمي لشؤونهم.

فقد جاء انه على رغم تأكيدات متكررة حول عدم وجود نية لدى الحكومة الفرنسية للتدخل في شؤون الجاليات الاسلامية في فرنسا وبالتالي تشكيل هيئة تمثل هذه الجاليات وتكون المحاور الرسمي باسمها على غرار الطوائف الفرنسية الأخرى (كاثوليك، بروتستانت، يهود) فإن اوساطًا فرنسية مطلعة تعتقد بأن وزير الداخلية جان بيار شوفينمان يعكف على درس اقتراحات متصلة بتنظيم شؤون المسلمين في فرنسا بهدف تعميق اندماجهم في هذا البلد وفق تصور جمهوري وحسب تقاليد الاندماج.

وتفيد المبادرة الأخيرة التي أعلنت عنها حكومة ليونيل جوسبان والرامية إلى افتتاح معهد عال للدراسات الاسلامية، ان باريس عازمة فعلاً على إيلاء هذا الموضوع الأهمية التي يستحقها. وأكد مصدر رسمي فرنسي ان وزير الداخلية السابق الاشتراكي بيار جوكس كان اول وزير اشتراكي يظهر عناية خاصة بهذا الموضوع، عندما بادر إلى تشكيل مجلس استشاري أعلى للشؤون الاسلامية في فرنسا ضم شخصيات معروفة وتمثيلية واستدعى مفكرين مسلمين من العالم العربي للتشاور، غير ان الفكرة انحسرت في ما بعد. ويرى المصدر نفسه ان شوفينمان عيّن سامي ناير (من اصل جزائري) مستشارًا له وهو من الخبراء الفرنسيين في حقل الهجرة والمسلمين، غير ان الوزير لم يحسم بعد مسألة ما إذا كان سيعتمد صيغة مشابهة لتلك التي اعتمدها سلفه جوكس.

ويعتقد مصدر اشتراكي فرنسي ان الصيغة التي اعتمدها جوكس غنية بالدروس وان استعادتها يمكن ان تتيح للتيار الاشتراكي الحاكم التعبير عن اهتمام عميق بقضايا المسلمين الشائكة في فرنسا، إذ لا يجوز ان يقتصر التعامل مع المناطق والأحياء التي يسكنون فيها، على التعامل الأمني. ويلاحظ المصدر ان الديغوليين تصرفوا بذكاء في هذا الموضوع وفي مواضيع أخرى متصلة بالعالم العربي، وهو أمر لم يتنبه إليه الاشتراكيون كفاية، خصوصًا ان التقاليد الفرنسية منذ الملك فرنسوا الاول كانت تقضي بأن يستأثر موضوع الاسلام والعرب باهتمام نخبة أو جزء من نخبة متمحورة حول السلطة.

□ **مسؤولية الدولة عن نظام فيشي:** راجع «بابون، قضية» في هذا الباب.

□ **المقاومة:** «المقاومة» Résistance إسم أُعطي لمجموعة الأعمال التي وقعت أثناء الحرب العالمية الثانية، وفي مختلف البلدان الاوروبية، ضد الاحتلال الالماني وضد الأنظمة النازية والفاشية.

بدأت المقاومة الفرنسية الخارجية بعد نداء ١٨ حزيران ١٩٤٠ الذي أطلقه الجنرال ديغول من لندن، ومع إقامة «المكتب المركزي للمعلومات والعمل» (في لندن)، وتشكيل «القوات الفرنسية الحرة»، وبعدها «اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني».

أما المقاومة الداخلية فقد تشكلت منذ نهاية ١٩٤٠ مع قيام حركات المقاومة في المناطق الشمالية المحتلة كما في المناطق الجنوبية، مثل حركة «المعركة»، و«التحرير» و«القناصة». وقد توصلت جميع حركات المقاومة إلى الاتفاق على تنسيق عملها ابتداء من ١٩٤٣ في إطار مجلس يمثلها هو «المجلس الوطني للمقاومة». ومع بدء عمليات التحرير، اجتمعت منظمات المقاومة الداخلية كافة (الجيش السري، منظمة الجيش للمقاومة، القناصة، الانصار الفرنسيون التابعون للجبهة الوطنية ذات الميول الشيوعية) في جبهة واحدة هي جبهة «قوات الداخل الفرنسية» التي ساهمت، إلى جانب قوات الحلفاء، في عمليات التحرير العسكرية.

وفي ما يلي تعريف بكل من هذه الحركات والمنظمات:

- المكتب المركزي للمعلومات والعمل BCRA: أنشأه ديغول في لندن (تشرين الاول ١٩٤١)، ليكون مكتب معلومات للقوات الفرنسية الحرة، وعهد برئاسته للكولونيل باسي Passy، وكلف تنسيق العمل بين مختلف شبكات المقاومة وتجهيزها. بعد التحرير، تحوّل هذا المكتب إلى «الادارة العامة للاستقصاء والبحث».

- القوات الفرنسية الحرة FFL: هي القوات التي تابعت، بعد هدنة حزيران ١٩٤٠، الحرب إلى جانب

الحلفاء تحت قيادة الجنرال ديغول، وقد تشكلت من قوات نارفيك Narvik (مدينة نروجية)، أي القوات النروجية والحليفة التي كانت تقاوم الاحتلال الالماني هناك، ومن قوات المتطوعين في البلدان المستعمرة وقد اجتمعت في «الجيش الافريقي» بعد ١٩٤٣، فحاربت في ليبيا وسورية ولبنان، ومثّلت الجيش الفرنسي في الإنزالين اللذين قامت بهما قوات الحلفاء في النورماندي والبروفنس. وقد ترك الاميركيون للفرقة الفرنسية المدرعة الثانية بقيادة لوكليرك شرف الدخول إلى باريس (٢٤-٢٥ آب ١٩٤٤).

– اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني CFLN: الهيئة التي تمّ، في إطارها، وفي ٣ حزيران ١٩٤٣، دمج حكومة الجزائر الفرنسية (الجنرال جيرو Giraud) وحكومة لندن (الجنرال ديغول). وفي تشرين الاول ١٩٤٣، أقصي جيرو عن رئاسة اللجنة لمصلحة ديغول. وقد تشكلت اللجنة بهدف «إدارة المجهود الفرنسي في الحرب بكل اشكالها». وهذه اللجنة، التي كانت تساعدها جمعية استشارية مؤقتة، نجحت في فرض سلطتها في فرنسا بواسطة المجلس الوطني للمقاومة، واصبحت في ٣ حزيران ١٩٤٤، الحكومة الموقتة للجمهورية الفرنسية التي حازت، بعد ايام قليلة، باعتراف الحكومات الانغلوساكسونية الحليفة.

– المعركة Combat: إحدى حركات المقاومة الفرنسية الداخلية (في المنطقة الجنوبية). تأسست في ١٩٤١. من أعضائها بيدو Bidault، بورديه Bourdet، فريناي Frenay... انضمت إلى الجنرال ديغول في ١٩٤٢. شكلت مع منظمة «القناصة» وغيرها «جبهة حركات المقاومة المتحدة» (ربيع ١٩٤٣) أسست ووزعت سريًا جريدة «المعركة».

– التحرير Libération: إحدى حركات المقاومة الفرنسية، نشأت في المنطقة الجنوبية الفرنسية.

– القناصة Franc-Tireur: حركة مقاومة فرنسية (المنطقة الجنوبية)، نشأت في ١٩٤٠ تحت إسم «فرنسا-الحرية». قادها ليفي J.P.Lévy وغيره. نظمت أولى عمليات حرب العصابات في فيركور Vercors في ربيع ١٩٤٣.

– القناصة والانصار الفرنسيون: منظمة عسكرية مقاومة أنشأتها الجبهة الوطنية في ١٩٤٢، وغالبية أعضائها من الشيوعيين الذين منهم من سبق له وقاتل في صفوف الألوية الأممية في الحرب الاهلية الاسبانية. وكان هذا التنظيم المقاوم في فرنسا بمثابة جيش شعبي حقيقي.

– المجلس الوطني للمقاومة CNR: منظمة أنشئت في ربيع ١٩٤٣ بهدف توحيد مختلف حركات وفصائل المقاومة الفرنسية التي كانت لا تزال، إلى حينه، على خلاف سياسي. كان جان مولان رئيس هذا المجلس، وخلفه ج.بيدو G.Bidault، وقد ضم المجلس ثماني شبكات مقاومة إضافة إلى ممثلين عن النقابات وممثلين عن الاحزاب، وكان على علاقة واتصال مع اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني في الجزائر (برئاسة ديغول)، وحاول تنظيم لجان تحرير في المقاطعات الفرنسية (١٩٤٤)، وأعدّ ميثاقًا لصياغة وتحديد الخيارات الرئيسية والتوجهات السياسية للجمهورية الرابعة: استقلال سياسي واقتصادي لفرنسا، انزال العقوبات بالمتعاونين (راجع «التعاون» في هذا الباب)، إقامة الانتخاب المباشر والشامل وضمان الحريات العامة، اصلاحات اقتصادية (تأميم وسائل الانتاج الكبرى والمصارف، واعتماد التخطيط) واجتماعية (ظروف العمل، الضمان الاجتماعي، الإجازات المدفوعة للعمال) وتربوية واستعمارية (تأكيد الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لشعوب المستعمرات الفرنسية).

– الجبهة الوطنية FN: إحدى حركات المقاومة الفرنسية ضد الاحتلال الالماني، نشأت في ايار ١٩٤١. شيوعية المنحى، لكنها انفتحت على كل اتجاهات وأفكار ومنظمات التحرير، وكانت أهم حركات المقاومة، خاصة لجهة حسن التنظيم. شكلت «الجبهة الوطنية للكتاب» الذين كان أراغون Aragon من أبرزهم، ونشرت «الرسائل الفرنسية».

– قوات الداخل الفرنسية FFI: تشكلت في مطلع ١٩٤٤ على اثر توحيد (مبدئيًا) المجموعات العسكرية المسلحة السرية للمقاومة الداخلية، والجيش السري، ومنظمة المقاومة للجيش، والقناصة، والأنصار... كانت بأمرة الجنرال كونيغ Koenig (من لندن)، ولعبت دور مساندة أثناء إنزال الحلفاء في النورماندي والبروفنس، خاصة لجهة إرباك خطوط الجيش الالماني، وساهمت في التحرير خاصة في منطقة بريتاني وفي الجنوب الغربي والجنوب الشرقي، وكذلك في باريس وطولون ومارسيليا.

□ **النظرة الديغولية إلى حكومة فيشي**: راجع «بابون، قضية» في هذا الباب.

□ **النورماندي، نزول الحلفاء وتحرير باريس:** Normandie مقاطعة فرنسية في الشمال الغربي من البلاد. اتخذت إسمها منذ القرن التاسع عندما خضعت للغزاة الاسكندينافيين (نورمان: رجال الشمال). على أرضها نزلت جيوش الحلفاء، في ١٩٤٤، وبدأ تحرير فرنسا واوروبا من الاحتلال الالماني. وتشكل مساحة مقاطعة النورماندي ٥٪ من مساحة فرنسا.

في ٦ حزيران ١٩٤٤ بدأت عملية «أوفرلورد» Overlord العسكرية تحت قيادة الجنرال الاميركي أيزنهاور، وغايتها إنزال القوات الحليفة على شواطىء النورماندي بين سان مارتن دو فارّوفيل وويسترهام. وضمت العملية ٣،٥ مليون عسكري أميركي وبريطاني وكندي، تدعمهم، في البداية، ألفي طائرة كانت قد استبقت الانزال بعمليات قصف جوي دقيق للغاية وطال مواقع استراتيجية للالمان. فجاءت هذه العمليات، إضافة إلى عنصر المفاجأة (إذ كان الالمان ينتظرون الانزال في با دو كاليه Pas-de-Calais)، لتتيح للحلفاء ان يقيموا رأس جسر بطول ١٠ إلى ٢٠ كلم في مدة ستة أيام فقط، تدفقت منه الإمدادات العسكرية التي سرعان ما استردت كاين (٩ تموز). وكان الاميركيون قد قطعوا المواقع الالمانية إلى قسمين في كوتنتن وأسقطوا شربورغ في ٢٦ حزيران، واتجهوا نحو سان لو St-Lo. ثم جاءت حملة برادلي (٢٥ تموز) التي قطعت جبهة الجيش الالماني، تخللتها ثغرة مدينة أفرانش (سقطت في ٣١ تموز) وأعقبتها مباشرة غزوة الجنرال الاميركي جورج باتون باتجاه مقاطعة بريتاني، ثم باتجاه الشرق. وأثناء ذلك كان القائد الفرنسي لوكليرك Leclerc يزحف باتجاه باريس التي دخلها في ٢٤-٢٥ آب، كما كان الجنود الانكليز والكنديون، بعد دخولهم مدينة فاليز Falaise (١٦ آب) ومحاصرة باتون لقسم من الجيش الالماني السابع (١٩ آب)، يتقدمون في المناطق الساحلية ويدخلون آبّوفيل Abbeville (٢ ايلول) وليل Lille (٣ ايلول). وفي ١١-١٢ ايلول كانت جيوش حملة أوفرلورد تلتقي بالقوات الفرنسية-الاميركية في البروفنس حيث تم هناك إنزال آخر اتخذ إسم عملية أنفيل Anvil (١٥ آب) وقضى بإنزال الجيش السابع الاميركي والجيش الاول الفرنسي (ما مجموعه ٥٠٠ ألف رجل تدعمهم ١٥٠٠ طائرة). فتمكن هذان الجيشان من تحرير مارسيليا وطولون (٢٧ و٢٨ آب)، وكان الاميركيون قد وصلوا إلى غرونوبل (٢٢ آب) وفالنس (٢٣ آب) وبريانسون (٢٦ آب). ودخل قائد الجيش الفرنسي، دو لاتر de Lattre، مدينة ليون في ٣ ايلول.

(الجدير ذكره ان الفرنسيين درجوا، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، على الاحتفال سنويًا بذكرى إنزال النورماندي، وأن أهم منشآت هذه الذكرى التي أقيمت هناك هو متحف مدينة كاين الذي يركّز، بموجوداته ونشاطاته الثقافية، على الاخطاء التي وقعت فيها الديمقراطيات الغربية والتي أدت إلى وصول دكتاتور مثل هتلر إلى السلطة، كما يركز على بطولات قوات الحلفاء التي حررت فرنسا واوروبا).

أما بالنسبة إلى تحرير باريس (٢٤-٢٥ آب) فإن الجيش الاميركي قد تصرف إزاء هذا الأمر بلباقة وكياسة عالية لم يستطع أحد من المؤرخين نكرانهما أو إغفالهما. فقد ترك هذا الجيش القوات الفرنسية، على قلتها ودورها الثانوي قياسًا على دور الجيش الاميركي، تدخل العاصمة لوحدها يتقدمها الجنرال ديغول والجنرال لوكليرك.

ولئن كان تحرير باريس قد أنجز نهائيًا في ٢٥ آب بعد القضاء على آخر جيوب للمقاومة الالمانية والفرنسية المتعاونة، وبعد ان استسلم القائد الالماني فون شولتيتز في دار بلدية باريس في حضور لوكليرك، فإن باريس كانت قد بدأت تشعر بمناخ الحرية منذ يوم ١٤ تموز حين سادت العاصمة تظاهرات وطنية صاخبة عجز الالمان وأعوانهم الفرنسيون عن قمعها. ولقد كشفت تلك التظاهرات عن حدة التغير الذي راح يتطور. فكان إضراب عمال السكك الحديد بدفع من اتحاد النقابات الشيوعي (١٠ آب)، وكان دور رجال الشرطة وعمال المترو الذين اضربوا بدورهم (١٥ آب). وصحيح ان القمع الالماني قد اشتد يومها وأدّى إلى إعدام عشرات المقاومين وخاصة قرب غابة بولونيا، لكن أنباء سقوط المدن الفرنسية، الواحدة بعد الأخرى، في يد الجيوش الحليفة، كانت تدفع بالباريسيين إلى مزيد من المقاومة. فدعا الكولونيل رول ستانغي التابع لقوات فرنسا الحرة إلى التعبئة العامة، فيما دعت اتحادات النقابات الشيوعية والاشتراكية إلى الاضراب العام. وفي ١٩ آب، عمدت قوات من رجال الشرطة المقاومين إلى احتلال مديرية الشرطة، وفي الوقت نفسه أعلنت لجنة المقاومة ولجان التحرير العصيان العام.

وفي اليوم التالي، ٢٠ آب، راح التحرك يتخذ طابعًا أكثر خطورة، إذ تمّ تحرير دار البلدية، وراحت قوات المقاومة الفرنسية تعلن عن نفسها وتناضل علنًا وتنصب المتاريس في العديد من الشوارع والأحياء. وهنا حدث ما لم يكن في حسبان أحد. إذ في الوقت الذي بدأ فيه الزعيم الديغولي شابان دالماس يلاحظ سيطرة الشيوعيين على التحرك من جهة (كان الشيوعيون قد انتقلوا إلى صفوف المقاومة الفرنسية بعد فشل إتفاقية التحالف السوفياتي-

الالماني وانتقال الطرفين إلى حالة الحرب في ما بينهما)، وما تناهى إليه، من جهة ثانية، من ان هتلر قد اتخذ قرار تدمير باريس إن هي واصلت المقاومة، اتصل (دالماس) بوصفه ممثلاً لديغول بقائد المدينة الالماني فون شولتيتز عارضًا عليه هدنة قبلها هذا الأخير من فوره. فاختلطت الأمور، خاصة حين تبين ان القائد الالماني كان قد رفض من تلقائه تنفيذ أوامر هتلر بتدمير باريس. ووسط ذلك الاختلاط والإبهام راحت صحف المقاومة تباع علنًا في شوارع باريس (٢١ آب)، ثم ما عتم الشيوعيون والاشتراكيون ان خرقوا الهدنة واستأنفوا أعمال المقاومة والتصدي للالمان. واضطر دالماس للحذو بهم خوفًا من أن تتجاوزه الاحداث. وكانت الايام الثلاثة التالية حافلة بالاحداث، من معارك عنيفة في شوارع باريس، إلى تحرير الأسرى المعتقلين في معسكر درانسي. غير ان هذا كله لم يحسم الأمر، حتى كان الضوء الأخضر الذي وصل إلى الجنرال لوكليرك، فأمر الطابور المدرع الثاني بشن هجوم غايته الاستيلاء على العاصمة. وما إن حل مساء ٢٤ آب حتى كانت طلائع ذلك الطابور قد وصلت إلى دار بلدية باريس.

«وتحولت باريس كلها إلى عيد، وراحت أجراس الكنائس تقرع. واستمر العراك طوال الليل، حتى انبلج صباح اليوم التالي، فإذا بباريس كلها قد حررت وإذا بالالمان يستسلمون تاركين أعوانهم الفرنسيين لمصيرهم القاتم. والحال ان معظم أولئك الاعوان عرفوا كيف يتحولون بين ليلة وضحاها إلى مقاومين ووطنيين. ويروى ان الالوف منهم ارتدوا، بغتة، على رفاقهم في التعاون وراحوا يقتلونهم دون رحمة، وكأن كل واحد منهم يريد ان يخفي عاره الماضي بقتل متعاون يعرفه. وكان ان سادت باريس، وسط فرحتها، فوضى دموية مخجلة».

☐ **اليهود في فرنسا:** تضاعف عدد يهود فرنسا في أواخر خمسينات وأوائل ستينات هذا القرن مع حصول تونس والجزائر والمغرب على استقلالها، إذ اختار أكثر يهود هذه البلدان الرحيل إلى فرنسا. وبعد ان كان عدد يهود فرنسا في حدود ٣٠٠ ألف فقط فقد قفز إلى ٦٠٠ ألف اقام أكثر من نصفهم في العاصمة باريس والمدن الحديثة المحيطة بها، وتوزع الآخرون على مارسيليا وليون ونيس وبوردو وتولوز وستراسبورغ. ثم ما لبثت الجالية اليهودية في فرنسا ان أصبحت الأكثر عددًا في الثمانينات بين جاليات البلدان الاوروبية والرابعة في العالم بعد الولايات المتحدة (نحو ٦ ملايين) واسرائيل (٣،٥ ملايين) والاتحاد السوفياتي (٢،٨ مليون).

ووصل عددهم في فرنسا في العام ١٩٩٧ إلى نحو ٥٠ ألفًا (٥٢ ألفًا في المانيا، ٩ آلاف في الدانمارك، ١٢ ألفًا في اسبانيا ٢٩٦ ألفًا في بريطانيا...).

وأورد الكتاب السنوي Quid 1999 في ص٥٣٠ الإحصاء التالي لتطور أعداد اليهود في فرنسا منذ نحو سبعة قرون: في العام ١٣٠٦ مائة ألف، في ١٤٠٠ (٢٥ ألفًا)، في ١٥٠٠ (٥ آلاف)، في ١٧٨٩ (٤٠ ألفًا)، في ١٨٤١ (٧٠ ألفًا و٣٢٤)، في ١٨٦٦ (٨٩ ألفًا، منهم ٣٦ ألفًا في الألزاس)، في ١٨٧٢ (٩٠ ألفًا، منهم ٢٧ ألفًا في باريس)، في ١٨٧٥ (٨٠ ألفًا)، في ١٩٣٩ (٢٩٠ ألفًا، منهم ٢٠٠ ألف أجنبي وعديم الجنسية)، في ١٩٤٥ (١٧٠ ألفًا)، في ١٩٦٤ (٦٠٠ ألف، منهم أكثر من ٢٠٠ ألف جاءوا من افريقيا الشمالية بين ١٩٥٦ و١٩٦٣)، في ١٩٧٧ (٧٠٠ ألف، منهم ٣٨٠ ألفًا في باريس وضواحيها و٧٥ الفًا في مارسيليا)، في ١٩٨٧ (نحو ٦٠٠ ألف). وهناك نحو ٦٠ ألفًا هاجروا إلى اسرائيل منذ ١٩٨٤، وعاد منهم ٢٦ ألفًا.

في ٢٥ كانون الثاني ١٩٧٧، حدد «المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية في فرنسا» علاقات يهود فرنسا باسرائيل في إطار تأكيد هؤلاء اليهود «على وجود رابط تاريخي وروحي وحياتي، يعود إلى أربعة آلاف عام، بين الروح اليهودية وأرض اسرائيل. فهم يشعرون ان كل خطر يتهدد دولة اسرائيل إنما هو خطر على المجموعة اليهودية». ويطالبون، لأسباب أخلاقية، بسياسة توازن وصداقة مع اسرائيل.

أهم منشوراتهم في فرنسا: المنبر اليهودي (اسبوعية، نحو ٢٠ ألف نسخة)، الحدث اليهودي (اسبوعية)، السفينة l'Arche (شهرية، وإسم المجلة يحمل ايضًا معنى «تابوت العهد» أي l'Arche d'Alliance)، الاعلام اليهودي (شهرية)، الدفاتر الجديدة (فصلية).

وفي فرنسا ٦٠ مدرسة خاصة يهودية، منها ٨ مدارس تلمودية يشرف عليها الحاخامون. وهناك ٧٪ فقط من أولاد اليهود الفرنسيين يترددون إلى المدارس الخاصة. والتعليم الديني اليهودي في إطار المجموعة اليهودية يقصده ١٥٪ من أولاد اليهود كل يوم أربعاء أو أحد.

أما المجامع Consistoires اليهودية في فرنسا فتعود، في نشأتها الرسمية إلى المرسوم الذي أصدره نابوليون بونابرت في ١٧ آذار ١٨٠٨ ويقضي بجعل الاحكام التنظيمية التي كانت جمعية الوجهاء اليهود قد توصلت إليها

في ١٨٠٦ معترفًا بها، وبتنظيم شعائر الطائفة الاسرائيلية على اراضي الامبراطورية (كان للبروتستانت مجامعهم الوطنية والمحلية منذ القرن السادس عشر). وقد تشكل المجمع اليهودي المركزي لفرنسا في باريس، وتألف من ٣ حاخامين كبار و٢ من العلمانيين يتم تعيينهم بالاختيار. وأما المجامع الاقليمية، فيتشكل كل واحد منها من حاخام كبير واحد و٣ علمانيين يعينهم ٢٥ وجيهًا يهوديًا ينتخبهم لهذا الغرض أعضاء الجالية اليهودية. ويسهر المجمع المركزي على حسن تنفيذ الاحكام التنظيمية ويثبت تعيين الحاخامين. وفي ٢٥ ايار ١٨٤٤، صدرت إرادة ملكية ثبتت مهمات المجمع المركزي.

لم يعد المجمع المركزي قائمًا، قانونيًا، مع صدور قانون الفصل بين الكنائس والدولة في ٩ كانون الاول ١٩٠٥. لكنه عمليًا استمر قائمًا من خلال تنظيم جديد دعي «اتحاد الجمعيات الشعائرية الاسرائيلية لفرنسا والجزائر». ثم ما لبث أن عاد إلى تسميته الاصلية «المجمع المركزي» (و«المجامع الاقليمية»).

اليوم، يدير المجمع المركزي «المصالح العامة للطائفة الاسرائيلية، ويسهر على ضمان الحريات الضرورية لعمله، ويدافع عن حقوق الجماعات اليهودية، ويؤمن إنشاء واستمرار وتنمية المؤسسات والخدمات المشتركة بين مختلف الهيئات المنضوية في إطار المجمع».تاريخيًا، يمكن ذكر المحطات الرئيسية التالية للوجود اليهودي في فرنسا:

– في القرن الاول، يرجح المؤرخون ان عائلات يهودية دخلت الاراضي الفرنسية مع الجيوش الرومانية. إذ ان هناك سجلات تبرز أسماء يهودية في أورغون وبوردو وأفينيون.

– في القرن الرابع والقرن الخامس، سجل وجود آخر في أوش وليون وميتز وبواتييه، وفالانس وكليرمون ومارسيليا وناربون وبورج وتور وأورليان.

– في ٥٧٦، كان هناك ٥٠٠ يهودي يعيشون في كليرمون-فرّان حيث عرض عليهم الأسقف سان أفيت St Avit قبول تنصيرهم. واعتبر انه كان هناك ٣٥ بلدة ومدينة فرنسية يعيش يهود فيها.

– رفض الملك داغوبير الاول (٦٣١-٦٣٩) إجراء كان يقضي بطرد اليهود.

– في القرن التاسع والعاشر، هاجر عدد من يهود اسبانيا إلى فرنسا. والمجموعات الأوسترازية والنوسترية منهم أسست لها مراكز ثقافية أشكينازية، خاصة في باريس وفي مدينة تروا Troyes (حيث عاش الحاخام سليمان بن اسحق راشي ١٠٤٠-١١٠٥، وهو المعروف بشرحه التوراة والتلمود، وقد شكلت شروحاته هذه أول كتاب مطبوع بالعبرية، ١٤٧٥، وقد عمل أمراء، دوق، نورمانديا على حمايتها وحماية اليهود. وكانت ناربون Narbonne المركز الرئيسي للدراسات اليهودية).

– في الفترة ١٠٩٦-١٥٠١: اعتبر الصليبيون، خاصة منهم الذين قاتلوا في اسبانيا، ان اليهود حلفاء للمسلمين. فبدأت حملات إجبارهم على اعتناق المسيحية بدءًا من مدينتي روان Rouen وميتز Metz. وصدر أول حكم بحرق ٣١ رجلاً وامرأة وولد من اليهود في ٢٦ ايار ١١٧١ في مدينة بلوا Blois بناء على أمر الكونت تيبولت Thibault. وفي ١١٨٢، قرر فيليب أوغست طرد اليهود من جميع اراضي مملكته، فلجأوا بأكثريتهم إلى مدينة روان، وفي ١١٩٨، عاد عن قراره هذا. وفي ١٢٤٠، منع كتاب التلمود وحظر على المسيحيين قراءته، وأحرقت المخطوطات اليهودية. في ١٢٦٩، فرض الملك (القديس) لويس التاسع على اليهود ارتداء ملابس خاصة تعرّف بهم. في ١٢٧٦، منع فيليب الثالث (الجريء) اليهود من السكن في المناطق الريفية (إذ إن هذه المناطق كانت إقطاعات ممنوحة، وعلى الممنوحة له ان يحلف على الانجيل، الإجراء الذي يستبعد حكمًا اليهود عنها)، فأقاموا في أحياء خاصة بهم في المدن. وبدأت تقام المعابد اليهودية (الكنيس) في تلك الأحياء وأعيد السماح بالتلمود مع استمرار منع المسيحيين من قراءته. في ١٢٩٠، تم طرد اليهود من المناطق الشرقية-الغربية التي كانت تابعة لملك انكلترا ودوق غوين Guyenne. في ١٣٠٦، طرد فيليب الجميل ١٠٠ ألف يهودي وصارد ممتلكاتهم. وجرت حملة طرد أخرى في ١٣٢٢-١٣٢٣. في ١٣٤٨، ضرب الطاعون اوروبا وقضى على ثلث سكانها، واتهم اليهود بأنهم وراء هذا المرض لأنهم لوّثوا آبار الماء. فشُنت عليهم مذابح جماعية، وحاول البابا كليمنضوس السادس إيقافها بالتذكير بأن يهودًا ماتوا ايضًا بالمرض، وفي ستراسبورغ وحدها تمّ حرق ألفي يهودي وهم أحياء في مقبرة المدينة. في ١٣٥٩، سُمح لهم بالبقاء، لكن في ١٣٩٤، عاد الملك شارل السادس عن هذا القرار وبدأ يهود المناطق الشمالية يلجأون إلى مناطق الالزاس واللورين، ويهود الجنوب إلى كونتية البندقية والدوفين (وبدأوا يغادرونها تدريجيًا من القرن الخامس عشر) وإلى البروفنس. في ١٤٩٨، أصبح الوجود اليهودي محصورًا في أفينيون، ومعلومًا، في ١٥٠١، إلا من عدد من تجار الرّثاث في باريس الذين أعلنوا، ظاهريًا، اعتناقهم المسيحية.

– في الفترة ١٥٠١-١٧٢٣: فترة تسامح طالت على وجه الخصوص اليهود المهاجرين من البرتغال إلى

منطقة غاسكونيا Gascogne. فاليهود السفاراد المطرودين من اسبانيا في ١٤٩٢، ثم من البرتغال في ١٤٩٧، دخلوا المناطق الجنوبية-الغربية من فرنسا، وشكلوا مجموعات في سانتسبري وبوردو... وتمتعوا بالوضعية القانونية نفسها التي كانت للمسيحيين الأجانب. وكانوا معتبرين بمثابة «الكونفرسوس»، أي اليهود المتنصرين رسميًا ولكنهم يستمرون بممارسة شعائرهم اليهودية سرًا. في ١٥٦٠، صدر أول نص يعترف بحق اليهود في الاقامة في المملكة. في ١٥٦٩، وضع يهود أفنيون وكونتا Comtat في أحياء خاصة بهم سمّيت «غيتو» ghettos، وكان اليهود البرتغاليون المقيمون في الجنوب-الغربي أكثر تعاطيًا مع المسيحيين بسبب ان وضعيتهم الاجتماعية لم تكن محدّدة قانونيًا بشكل واضح؛ لكن في ١٦٢٥ صودرت ممتلكاتهم باعتبارهم من رعايا ملك اسبانيا الذي سبق له وصادر ممتلكات الرعايا الفرنسيين في اسبانيا. في ١٦٩١، اعتُرف ليهود باريس بأن يكون لهم مقبرة خاصة، وكانوا قد مُنعوا من هذا الحق منذ ١٣٩٤؛ لكن كان عليهم ان يدفنوا موتاهم في الليل. في ١٦٩٧، جرى ضم الألزاس وكان اليهود فيها من الأشكيناز، وقد طُبقت عليهم القوانين نفسها المطبقة على سائر يهود المملكة آنذاك، وبدأ يهود أفنيون يدخلون دون عراقيل إلى مناطق البروفنس للتجارة.

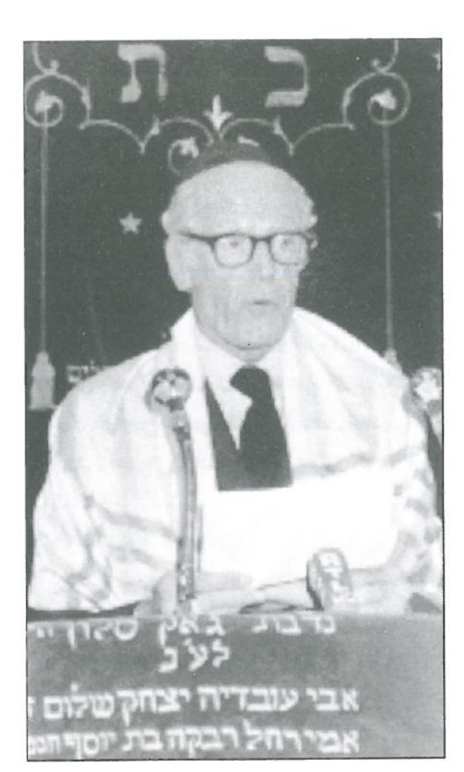
– في القرن الثامن عشر: أقام عدد من اليهود في باريس من دون ان يكون لهم الحق في التملك العقاري، ولا في حق الإرث إذ كانت أموالهم تعود، بعد الموت، للعرش. في ١٧٢٣، نالوا براءات ملكية مجددًا (البراءات الاولى صدرت في ١٥٥٠ عن الملك هنري الثاني) تعترف بصفتهم كيهود لكنها لا تمنحهم رسميًا حق ممارسة الشعائر الدينية. في ١٧٧٥، منح لويس السادس عشر يهود فرنسا حقوق الإرث مثل باقي الفرنسيين، وكان يريد بذلك استيعابهم وتسهيل عمليات تنصيرهم. وفي ١٧٨٤، صدرت براءات ملكية تسمح لهم بحق امتلاك بيوت ضرورية لسكناهم الشخصي. وفي كانون الثاني ١٧٨٩، سُمح لـ٣٥٠٠ يهودي برتغالي في الجنوب-الغربي بالاشتراك في انتخابات نواب مجلس الطبقات، ومُنع هذا الحق عن يهود الألزاس.

– بعد الثورة: في ٢٨ كانون الثاني ١٧٩٠، اعترفت سلطات الثورة بالمواطنية الفرنسية لليهود البرتغاليين المقيمين في الجنوب الغربي من البلاد. وفي ٢٧ ايلول ١٧٩١، منح مرسوم دوبور Duport لليهود الآخرين الحقوق نفسها التي أعطيت لليهود البرتغاليين (٢٥ ألفًا في الألزاس، ٧ آلاف و٥٠٠ في المسن Messin، ٧٠٠ في باريس، ٣ آلاف في البروفنس)، وكان اليهود موزعين بين أشكيناز (٨٤٪) وسفاراد (١٦٪). وفي حزيران ١٧٩٢، حظي يهود أفنيون بالحقوق المدنية نفسها التي للفرنسيين، وبعد ثلاثة أشهر (في ايلول)، ضُمت أفنيون لفرنسا. في ١٧٩٣، عرض اليهود البرتغاليون على كونت دو بروفنس (الذي كان منفيًا لأنه كان مناصرًا للملك) ان يشتروا منه خليج أركاشون Arcachon واراضي اللاند les Landes الممتدة بين بوردو وبايون Bayonne لإقامة إمارة سفاردية (يهود السفاراد) عليها.

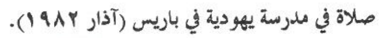
– في ٢٦ تموز ١٨٠٦، عقد الوجهاء اليهود جمعية عمومية لهم (١١٢ مندوبًا، منهم ٦٧ عن اليهود الأشكيناز و٤٥ عن اليهود السفاراد) للبحث في شؤون حياة المجموعات اليهودية وفقًا للمتطلبات التي أحدثها القانون النابوليوني. وفي ١٨٠٨، صدرت مراسيم لإنشاء المجامع اليهودية (راجع أعلاه).

– في القرن التاسع عشر: عرف هذا القرن ازديادًا في هجرة اليهود الأشكيناز إلى فرنسا: ٤٠ ألفًا في باريس و١٥٢ كنيسًا في فرنسا. كما عرف نزوحًا يهوديًا باتجاه المدن الكبرى، وقيام ارستقراطية مالية أشكينازية، مثلتها عائلات مثل: غونزبرغ، كاهن دانفرس، بيشوفشايم، هاين، فينالي، إفروسي، لازارد، ريناش، شترن، روتشيلد، سيغمان، أيشتال... وعائلات سفاردية، مثل: بيريري، كاموندو، الجناح الفرنسي من عائلة روتشيلد التي أقامت في فرنسا منذ ١٨١١. في ١٨٢٣، أنقذ المصرفي السفاردي أولند رودريغز المفكر سان سيمون من البؤس المعيشي وأصبح زعيم الحركة السان سيمونية القريبة بفكرها من الكتاب المقدس، واشترك هو وسبعة يهود آخرين إدارة هذه الحركة (شقيقه أوجين، وقريباه إميل وإسحق، وبيريري، وليون هاليفي وغوستاف أيشتال وجول كارفالو). وامتدت الحركة إلى المانيا بفضل أربعة يهود ايضًا (إدوارد غانز، هنريك هاين، راهل فارنهاغن وموريتز فايت). وفي ١٨٣٢-١٨٣٥، قامت قضية سيمون دويتز (راجع في هذا الباب). وفي ١٨٤٤، صدر قرار ملكي ينظم الطقوس والشعائر اليهودية. وفي ٢٤ تشرين الاول ١٨٧٠، صدر مرسوم (مرسوم كريميو Crémieux، وزير الخارجية في الحكومة الموقتة) يقضي بمنح المواطنية الفرنسية لـ٣٣ ألف يهودي جزائري. وبعد ١٨٨٠، وُلدت ما دُرج على تسميتها بـ«اللاسامية» القومية الفرنسية، وفي ١٨٩٤-١٩٠٦، اندلعت قضية الضابط دريفوس (راجع هذا الباب).

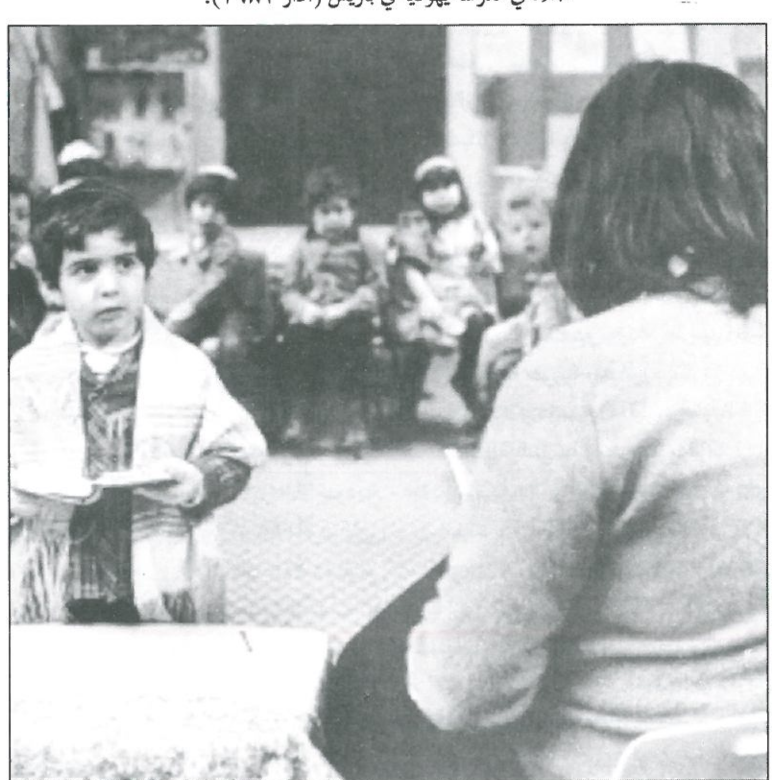
– بين ١٩١٩ و١٩٤٠: ومرة جديدة تدفق يهود



ألان دو روتشيلد (٤ تشرين الاول ١٩٨٠) غداة متفجرة كنيس شارع كوبرنيك.



صلاة في مدرسة يهودية في باريس (آذار ١٩٨٢).



أشكيناز على فرنسا، خاصة من المانيا وبدءًا من وصول هتلر إلى السلطة (١٩٣٣)، ومن اوروبا الوسطى والشرقية (٤٠ ألف يهودي روسي و٤٠ ألف يهودي بولندي)؛ كما جاء يهود تابعون، ولأول مرة، للطقس الشرقي، من اليونان وتركيا (٢٠ ألفًا). وفي ٢٠ آب ١٩٢٧، صدر قانون التجنس الذي أتاح لعدد كبير من اليهود الحصول على الجنسية الفرنسية خلال مدة وجيزة (ثلاث سنوات إقامة، واحيانًا سنة واحدة). وفي ٢١ نيسان ١٩٣٣، صدر قانون أرمسبروستر Armsbruster الذي يقضي بوجوب حصول اليهودي على الجنسية الفرنسية وعلى شهادة دكتوراه دولة ليُسمح له بممارسة الطب على الاراضي الفرنسية. وبين ١٩٤٠ و١٩٤٤، كانت حكومة فيشي متواطئة، ومشاركة في أحيان كثيرة، بأعمال العنف، التي وصلت إلى حد المجازر والإبادة، التي ارتكبها النازيون ضد اليهود.

– بين ١٩٤٠ و١٩٤٤: في ٣ تشرين الاول ١٩٤٠، صدر نظام خاص باليهود، وصدر في اليوم التالي مرسوم يعطي مدير الشرطة صلاحية زج اليهود الاجانب في معسكرات خاصة؛ وبعد يومين، نزعت الجنسية عن يهود الجزائر الذين كانوا قد حصلوا عليها بموجب مرسوم كريميو Crémieux في ١٨٧٠. وفي ٢٩ آذار ١٩٤١، اقيمت «المفوضية العامة لشؤون اليهود»، وكان المفوض العام كزافييه فالا Xavier Vallet (حل محله في ١٩٤٢ داركييه دو بيليبوا Pellepois بناء على طلب الالمان). وفي آذار ١٩٤١، خضعت حكومة فيشي لضغط الالمان، واعتقلت الآلاف من اليهود، وبعد ذلك، صادرت ممتلكات اليهود المنقولة وغير المنقولة، ووضعت ٢٥ ألف مشروع أصحابه من اليهود تحت إدارة ٧ آلاف و٤٢٣ فرنسيًا من غير اليهود حكمًا، وجمدت حسابات اليهود المصرفية، ومنعتهم من الخروج من منازلهم من الساعة الثامنة مساء حتى السادسة صباحًا، ومن الدخول إلى الاماكن العامة، ومن تغيير اماكن سكنهم. وفي ٢٠ آب ١٩٤١، اعتقلت الشرطة ٤ آلاف و٢٣٢ رجلاً يهوديًا. وحلت بعد ذلك هيئاتهم التمثيلية. وفي ١٥ كانون الاول ١٩٤١، أعدم عدد من اليهود. في ٢٩ آذار ١٩٤٢، فرض الالمان على اليهود الذين تبدأ أعمارهم من سن السادسة ان يحملوا نجمة صفراء، لكن حكومة فيشي رفضت الانصياع إلى هذا الأمر في المنطقة الحرة. وفي حزيران، طلب دانيكير Dannecker ترحيل ١٠٠ ألف يهودي فرنسي (ألف شخص اسبوعيًا) من الرجال والنساء والاولاد. ومذاك بدأت المرحلة الاعنف التي تعرض لها اليهود الفرنسيون إبان حكومة فيشي، ففصلت أفراد العائلات بعضهم عن بعض، وأرسل الآلاف إلى المعسكرات، منها معسكر أوشفيتز وغيره، حيث قتل العديدون منهم.

– بعد ١٩٤٥: في ١٩٥٦، هاجر إلى فرنسا ٢٠ ألف يهودي مصري وأقاموا فيها. وبين ١٩٥٧ و١٩٦٤، هاجر إلى فرنسا كذلك أعداد كبيرة من اليهود السفاراد من الجزائر وتونس والمغرب؛ يهود الجزائر الذين يحملون الجنسية الفرنسية اندمجوا بسهولة، ويهود المغرب حصلوا على الجنسية الفرنسية، اما يهود تونس(١٧٪ منهم يحملون الجنسية الفرنسية) فقد شكلوا بغالبيتهم مجموعات منغلقة وتقليدية. وعاد اليهود السفاراد Séfarades ليكونوا من جديد أكثر عددًا من اليهود الأشكيناز Aschkénazes في فرنسا (نحو ٤٠٠ ألف مقابل نحو ٢٥٠ ألفًا). في ١٩٦٧، وفي أجواء حركة يهودية متضامنة مع اسرائيل إبان حرب الايام الستة، هاجر عدد من يهود فرنسا إلى اسرائيل. في الاول من تموز ١٩٧٢، صدر قانون (معروف باسم قانون بليفن Pleven نسبة إلى النائب والوزير رينيه بليفن) يمنع التحريض على الكره أو التمييز العنصري. في ١٩٨١، أعطى ٧٥٪ من نحو ٢٠٠ ألف ناخب من أصل يهودي أصواتهم لفرنسوا ميتران، وكان مأخذهم على الرئيس فاليري جيسكار ديستان انه لم يعد إلى باريس من رحلة صيد كان يقوم بها في الالزاس فور سماعه نبأ متفجرة شارع كوبرنيك في باريس (٣ تشرين الاول ١٩٨٠) التي استهدفت كنيسًا يهوديًا وقتل في العملية اربعة أشخاص، ثلاثة منهم غير يهود. في ١٩٨٥، وقعت أزمة داخلية بين الهيئات اليهودية السفاردية والأشكينازية بسبب زواج البارون إريك دو روتشيلد من امرأة غير يهودية هي الايطالية ماريا-بياتريس كراكسيولو. وفي ٣٠ ايلول ١٩٩٧، وبمناسبة الذكرى السابعة والخمسين لصدور النظام الخاص باليهود إبان حكومة فيشي، قدم المونسنيور أوليفييه دو برّانجيه O.de Berranger، أسقف سان دنيس، وإحياء لذكرى معسكر الاحتجاز في درنسي Drancy (مدينة فرنسية أقيم فيها معسكر لاحتجاز اليهود تمهيدًا لنقلهم إلى معسكرات أخرى، منها معسكر أوشفيتز الشهير)، تصريحًا هو بمثابة «فعل ندامة» عن موقف الكنيسة الذي اعتبره انه كان متهاونًا، أو متواطئًا مع حكومة فيشي.

كورسيكا

بطاقة تعريف: كورسيكا Corse جزيرة فرنسية في البحر المتوسط، تقع في خليج جنوى الفاصل بين فرنسا وايطاليا. وكورسيكا أكثر جزر هذا البحر جبالاً ووعورة مسالك. مساحتها ٨٧٤٧ كلم م.. ٤٧٪ من شواطئها لا تزال على حالتها الطبيعية (بعيدة عن العمران)، و٥٧٪ من مساحتها مغطاة بالغابات. عدد سكانها نحو ٢٥٥ ألفًا (٢٩ نسمة بالكلم م. الواحد)، فتكون المنطقة الأقل سكانًا في فرنسا، وتشكل نموذجًا لبلد قروي. فباستثناء عاصمتيها باسطيا Bastia وأجاكسيو Ajaccio، التي يقطن كلاً منهما ٢٠ ألف نسمة، فإن الباقين يتوزعون على ٣٦٠ قرية، بمعدل ٥٠٠ نسمة للقرية الواحدة. ويتكلم أهلها لغة خاصة لا هي بالفرنسية ولا بالايطالية.

يصل معدل البطالة في يدها العاملة إلى ١١،٥٪ (١٩٩٣)، وهو معدل يقل بقليل عن المعدل العام للبطالة في فرنسا، وكذلك بالنسبة إلى مدة البطالة، ويعود ذلك إلى المواسم السياحية. فالسياحة في كورسيكا تشغل نحو ٣١٠٠ شخص بدوام كامل و١١ ألفًا بصورة موسمية. وأكثر من ١،٥ مليون سائح يرتادون كورسيكا سنويًا. وهناك نحو ٨٠ ألف كورسيكي يعملون في القطاع العام والقطاعات المتعلقة به، أي ما يشكل ٢٥٪ من مجموع الوظائف في الجزيرة. وتشغل الزراعة ٦ آلاف من اليد العاملة، ولكنها لا تشكل سوى ٢،٦٪ من الناتج القومي العام. وفي خلال ثماني سنوات (١٩٨٨-١٩٩٥) هبط الناتج الصافي العام للاستثمارات الزراعية في كورسيكا بمعدل ٣٠٪، في حين زاد ١٥٪ في فرنسا القارية.

تستفيد كورسيكا من دعم دولتها فرنسا ومن الاتحاد الاوروبي بـ٧ مليارات فرنك سنويًا (١٩٩٣)، فتكون المنطقة التي تتلقى أكبر دعم تقدمه الدولة لمناطقها. إذ يشكل ١٩،١٪ من مجموع الدعم المناطقي، في حين ان تعداد الكورسيكيين لا يشكل سوى ٠،٤٣٪ من مجموع الفرنسيين.

نبذة تاريخية: كانت كورسيكا، على مرّ تاريخها، معبرًا للفاتحين. فقد غزاها الفينيقيون واليونانيون والقرطاجيون، وتعاقب على حكمها الرومان والروم والعرب، وتصارعت عليها في نهاية القرون الوسطى أساطيل الدوقيات الايطالية، وآل أمرها على مدى قرون خمسة إلى دوقية جنوى التي تخلت عنها في ١٧٦٨ (معاهدة فرساي) لفرنسا.

لكن قبل ضمها لفرنسا، وفي سياق السيطرة الجنوية، كان الفرنسيون قد احتلوا الجزيرة بين ١٥٥٣ و١٥٥٩ حيث أعادت معاهدة كاتو-كامبريزي الجزيرة لجنوى، كما كانت قد نشبت ثورة كورسيكية كبرى ضد جنوى في ١٧٢٩، وكان تيودور دو نوهوف قد انتخب ملكًا على الكورسيكيين، ولم يحكم سوى ستة اشهر، قام أثناءها بإصدار عملة كورسيكية، كما جرى تدخل عسكري فرنسي في ١٧٣٨-١٧٤١، وتدخل انكليزي-سرديني في ١٧٤٥، ثم تدخل فرنسي لمرة جديدة في ١٧٤٧-١٧٥٣، ثم تمرد وطني قاده باسكوال باولي Pasquale Paoli الذي دعا إلى كورسيكا مستقلة عن جنوى في ١٧٥٥، والذي وضع دستورًا دعا إلى التصويت عليه. وقد لقي تخلي جنوى عن كورسيكا لفرنسا، بموجب معاهدة فرساي ١٧٦٨، معارضة شديدة من باولي الذي دحر الجيش الفرنسي قواته الوطنية في ١٧٦٩، ولجأ هو إلى بريطانيا.

الضم النهائي: في ١٧٩٠، عاد باسكوال باولي إلى كورسيكا التي أعلنتها السلطات الفرنسية الثورية مقاطعة فرنسية، أي جزءًا لا يتجزأ من التراب القومي. وفي السياق الثوري نفسه، استُقبل باولي استقبال الابطال القوميين.

في ١٧٩٤، أمكن للاسطول الانكليزي ان يقيم في كورسيكا مملكة مؤقتة تابعة للتاج البريطاني. وإنما في سياق هذا الصراع بين فرنسا الجمهورية وانكلترا الملكية برز أشهر وجه أنجبته الجزيرة في تاريخها: نابوليون بونابرت (ولد في أجاكسيو في ١٥ آب ١٧٦٩).

ورغم الشهرة التي ارتدت على الجزيرة من البطولات العسكرية لابنها الذي صار امبراطورًا للفرنسيين، فقد انقسمت مشاعر القوميين الكورسيكيين انقسامًا حادًا إزاءه: أهو بطل «الأمة» (الكورسيكية) أم خائنها؟. فهذا السليل للأسرة البونابرتية، التي نزحت من توسكانيا إلى كورسيكا في القرن السادس عشر، فرض على الجزيرة أحد المصيرين اللذين ما فتئت مشاعر سكانها تتقلب بينهما منذ قرنين من الزمن: الاندماج بفرنسا أم التمايز. فنابوليون الشاب كان خصمًا محليًا، بالمعنى العشائري للكلمة، لباسكوال باولي، «أبي الأمة الكورسيكية». فهذا الضابط المثقف (باولي)، العامل في جيش مملكة نابولي، كان قاد

ثورة ناجحة ضد قوات جنوى المهيمنة على الجزيرة. وقد انتخبه وجهاؤها المجتمعون على شكل برلمان «جنرالاً للأمة»، وقد سعى باولي بالفعل، كتلميذ لفلسفة عصر الأنوار، إلى ان يجعل من كورسيكا دولة قومية وحديثة. فقد نظم لها جيشًا وابتنى اسطولاً وأنشأ جامعة وصك عملة ورفع علمًا لا يزال إلى اليوم، بلونه الأبيض ورأس عبده الأسود، علمًا رمزيًا للجزيرة، بل إنه راسل جان جاك روسو وطلب منه ان يضع دستورًا للجزيرة. ولكن دولة كورسيكا المستقلة لم يقيض لها ان تعيش أكثر من ١٤ عامًا. فالجنويون، العاجزون عن قمع الثورة، تنازلوا عن الجزيرة للفرنسيين كرهن عن دين لم يسدّدوه. ولكن باولي أبى ان يرى وطنه الصغير، الذي ما كان تعداده يزيد على ١٤٠ ألف نسمة، يقع تحت هيمنة بلد كبير مثل فرنسا. ومن ثم فقد أعلن الحرب عليها. وبعد مواجهة شجاعة وفاشلة مع الاسطول الفرنسي استسلمت قواته وفرّ هو إلى انكلترا.

وبعد قيام الثورة الفرنسية، وعودته (باولي) إلى كورسيكا، حاول تنظيم انقلاب بمساندة من الاسطول الانكليزي (مملكة انكليزية-كورسيكية، ١٧٩٤) واعتبرته الثورة «عدو الأمة»، واصطدم هذه المرة بمقاومة العصبيات العائلية في الجزيرة، وعلى رأسها بونابرت، التي أعلنت انحيازها إلى الجمهورية الثورية. وغادر باسكوال باولي نهائيًا الجزيرة (١٧٩٥)، وعادت قوات الثورة واحتلت الجزيرة وقسمتها إلى مقاطعتين (١٧٩٦).

الدمج واستمرار التخلف والعصبيات: في ظل الامبراطورين الكورسيكيي الاصل، نابوليون الاول (١٨٠٤-١٨١٤) ونابوليون الثالث (١٨٥٢-١٨٧٠)، عرفت الجزيرة اندماجًا جزئيًا ناجحًا بفرنسا. ولكن هذا الاندماج قام على مفارقة: فبدلاً من ان يؤدي إلى تحديث البنى الاقتصادية والاجتماعية في كورسيكا فقد أدّى على العكس إلى إعادة إنتاج العلاقات الاقطاعية وإلى تأييد العصبية العائلية التي يجمع المؤرخون والباحثون الاجتماعيون على وصفها بأنها «سرطان الأمة الكورسيكية». فنابوليون بونابرت حمل معه إلى باريس التقاليد الكورسيكية وتصرف على مستوى القارة الاوروبية وكأنه زعيم عشيرة، ونصّب إخوته وأفراد قرابته ملوكًا وأمراء، وحصر مناصب الادارة العليا بأعضاء أسرته ومحازبيه «القوميين». وعندما تولى نابوليون الثالث، ابن اخي نابوليون الاول، رئاسة الجمهورية الفرنسية في ١٨٤٨، ثم الامبراطورية الثانية ابتداء من ١٨٥٢، كرّر السياسة نفسها. فقد عين الكورسيكيين في مناصب الادارة الباريسية العليا، ولم يتعامل مع كورسيكيي الجزيرة إلا من خلال العصبيات العائلية. وعلى هذا النحو غدت العشائرية الكورسيكية أداة لسلطة الدولة المركزية في الجزيرة الطرفية، ووسيلة في الوقت نفسه للابقاء على هيمنة الأسر المتنفذة التي كان من صالحها أن تبقي على الجزيرة في وضعية تخلفها الموروث وفي حالة قطيعة مع ايديولوجيات الحداثة.

ورغم سياسة التعليم الالزامي والمجاني التي انتهجتها الجمهورية الفرنسية الثالثة (١٨٧٠-١٩٤٠)، بقيت كورسيكا ارضًا نابوليونية ومجتمعًا قرويًا. وباستثناء الزراعة الجبلية، فإن الاقتصاد الكورسيكي قد ناء تحت صدمة الحداثة، ولم يجن منها سوى دمار صناعته الصغيرة والحرفية. وفي ظل غياب شبه تام للبورجوازية عجز الاقتصاد التقليدي عن تأمين فرص عمل للأجيال الجديدة المتكاثرة، ومن ثم تحولت الجزيرة إلى أرض هجرة. فعلى امتداد النصف الاول من القرن العشرين عانت من نزيف ديمغرافي حقيقي: فقد انخفض تعداد سكانها من ٢٨٩ ألفًا عام ١٩٢٦ إلى ١٦٠ ألفًا عام ١٩٥٩. وطيلة الثلاثينات عكف موسوليني على المطالبة باستردادها. وفي نهاية الخمسينات كانت كورسيكا تعد بحق أفقر مقاطعة فرنسية (ولا تزال)، الشيء الذي أرغم الدولة على تمويل صناديق الضمان الاجتماعي للجزيرة، ولكن دومًا بوساطة الأسر المتنفذة التي غدت معنية أكثر من أي وقت بإدامة كورسيكا التقليدية المتمحورة حول العائلة والقرية.

نزعة قومية كورسيكية حديثة: في ظل الأسر المتنفذة ونظام هيمنتها القائم على العصبية العائلية، وفي حركة احتجاج عليها، رأت النزعة القومية الكورسيكية الحديثة النور. فابتداء من أواسط الستينات، وبعد خيبة الأمل بالتجربة الديغولية، تكاثرت في كورسيكا الحركات السياسية والثقافية والبيئوية التي تؤكد على خصوصية الهوية الكورسيكية، وعلى حاجة الجزيرة إلى نوع من حكم محلي يكفل لها حدًا معقولاً من التطور الذاتي ومن التحديث.

ومن أهم هذه الحركات «الجبهة المحلية الكورسيكية» و«العمل المحلي الكورسيكي» اللتان طرحتا، في ١٩٦٦-١٩٦٧، مشروعًا لاستقلال ذاتي داخلي. وفي ١٩٧٣ تحولت «الجبهة» إلى «حزب الشعب الكورسيكي»، وتحول «العمل» إلى «العمل من أجل البعث الكورسيكي». ولم يكن البرنامج المطلبي لهذه الحركات موجهًا ضد الادارة الفرنسية المركزية وحدها بقدر ما كان موجهًا ايضًا ضد العصبيات العائلية المحلية التي تسدّ الأفق دون تطور حر وسويّ للصراع الطبقي ودون اشتغال فعلي للديمقراطية التمثيلية في الجزيرة.

وابتداء من ١٩٧٤، ظهرت حركات أكثر تطرفًا في نزعتها القومية وفي درجة تأدلجها الماركسي. ومنها «الحركة الشعبية الكورسيكية للتحرير» و«الحزب الكورسيكي للاستقلال الذاتي».

جبهة التحرير القومي لكورسيكا FLNC: في ١٩٧٦، ظهرت حركة سرية جديدة يتلخص برنامجها في اسمها «جبهة التحرير القومي لكورسيكا»، التي احتكرت المطلب القومي الكورسيكي في شكله الأكثر تطرفًا، واحتفظت لنفسها نهجين لا ثالث لهما: العمل السري والعنف الثوري. وقد ضمنت بيانها التأسيسي، الذي أرفقته بعشرين عملية إرهابية في «ليلة زرقاء» واحدة في كورسيكا. وفي باريس ونيس ومارسيليا معًا، بالمطالب التالية الموجهة إلى «الدولة الفرنسية الاستعمارية»:

«١- الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكورسيكي.

٢- تدمير جميع أدوات الاستعمار الفرنسي.

٣- إقامة سلطة شعبية ديمقراطية كتعبير عن جميع الوطنيين الكورسيكيين.

٤- مصادرة المزارع الاستعمارية الكبيرة والاحتكارات السياحية.

٥- تطبيق الاصلاح الزراعي تلبية لمطالب الفلاحين والعمال والمثقفين، وتخليص البلد من جميع أشكال الاستغلال.

٦- تطبيق الحق في تقرير المصير بعد مرحلة انتقالية تدوم ثلاث سنوات وتتولى التسيير الاداري أثناءها القوات القومية وقوات الاحتلال بالمناصفة، ويتاح في نهايتها لشعبنا ان يختار ديمقراطيًا مصيره مع فرنسا أو من دونها».

ولكن الجبهة حملت معها، منذ ليلة ولادتها «الزرقاء» في ٥ ايار ١٩٧٦، بذور تناقضاتها التي ستؤدي إلى انفجارها إلى عدة حركات منقسمة على نفسها ومتعادية. فهي، بطرحها أولاً مطلب الاستقلال القومي ستدخل في صراع وحرب «تكفير» مع سائر الحركات القومية الكورسيكية التي يقول برنامجها السياسي بالحكم الذاتي لا بالانفصال القومي. وهي (أي الجبهة)، بركوبها ثانيًا مركب العنف الثوري ستمارسه، أول ما تمارسه، ضد نفسها وضد المنشقين عنها في عمليات تصفية مضادة. ورغم إشهارها، ثالثًا، لمطلب ديمقراطي جذري، فإنها ستميل هي نفسها إلى ان تسلك مسلكًا فاشيًا بادعائها لنفسها تمثيل الشعب الكورسيكي مع ان نسبة المتعاطفين منه معها لا تتعدى ٥-١٠٪. وأخيرًا، ورغم إدانتها الايديولوجية الصارمة للعقلية التقليدية وللعصبيات العائلية والمافياوية، فإنها ستؤسس نفسها في عصبية جديدة من طبيعة مافياوية من خلال فرضها ما سمّته «الضريبة الثورية» التي سيدفع العديد (ودفعوا فعلاً) من الكورسيكيين حياتهم ثمنًا للامتناع عن دفعها (مضمون العناوين الفرعية التي تبدأ بـ«الضم النهائي» عن الكاتب السوري جورج طرابيشي في مراجعته لكتاب Emmanuel Bernabeu Casanova وعنوانه Le Nationalisme Corse، الصادر في باريس، ١٩٧٧، «الحياة»، العدد ١٢٧٨١، تاريخ ١ آذار ١٩٩٨، ص١٤؛ والمرجع الثاني «لوموند ديلوماتيك»، آب ١٩٩٥، ص١٦-١٧).

كرونولوجيا:

– في ٢٦ تشرين الاول ١٩٨١، دُشّن بدء العمل في جامعة كورسيكا وفتحت ابوابها.

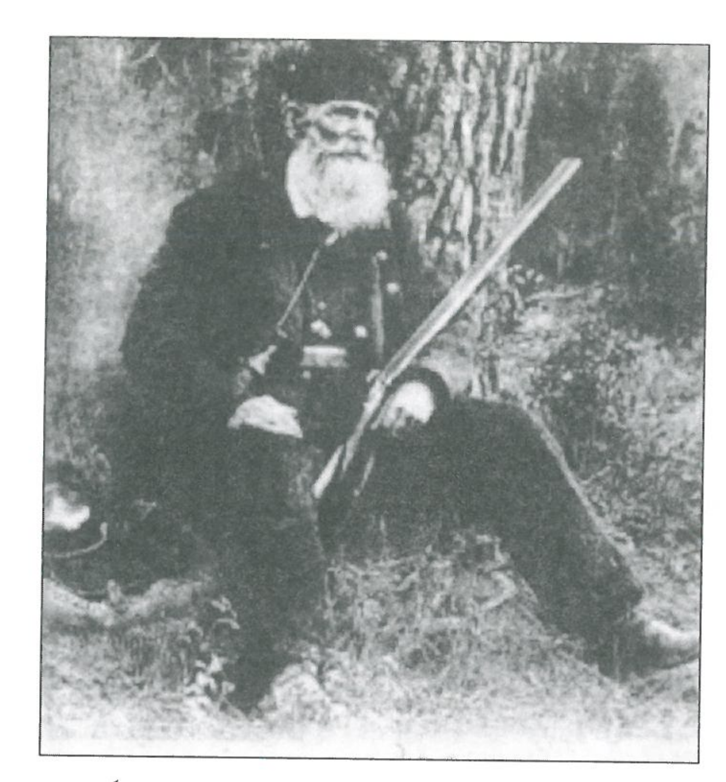
– في ٢١ تموز ١٩٨٢، جرى التصديق على النظام الخاص بكورسيكا. وفي السنة نفسها، استأنفت جبهة التحرير القومي لكورسيكا عملياتها العسكرية بعد ١٠ شهور من الهدنة.

– في ١٩٨٨، تبنت الجمعية العامة الكورسيكية مذكرة رفعها القوميون تؤكد على «وجود مجموعة تاريخية وثقافية حيّة تضم كورسيكيين بالأصل وكورسيكيين بالاختيار، ويؤلفون معًا الشعب الكورسيكي».

– في ربيع ١٩٨٩، عمّ البلاد أطول إضراب في تاريخها. وانشقت حركة جديدة عن الحركة القومية، اتخذت إسم «الحركة القومية الكورسيكية» ANC.

– في ١٩٩١، صدر نظام جديد يقوي من صلاحيات «الجمعية الاقليمية» وسلطاتها، ورفض المجلس الدستوري مفهوم «الشعب الكورسيكي». وحدثت انشقاقات جديدة في حركات القوميين، رفض بعضها العمل العسكري مكتفيًا بالنضال السياسي. وجاءت الانتخابات الاقليمية لتعطي نحو ٢٥٪ من أصوات المقترعين الكورسيكيين لصالح مختلف الحركات والتنظيمات القومية المتعادية في ما بينها. واغتيل أكثر من أربعين شخصًا.

– في ١٩٩٢، سقطت إحدى منصات المشاهدين



أنطوان بللاسكورسيا، رجل العصابات الاسطوري، الذي قضى أربعين عاماً وهو يقاتل في ادغال كورسيكا وجبالها في القرن التاسع عشر.

ملصق للقوميين الكورسيكيين في انتخابات ١٩٩١ المحلية.



في ملعب كرة القدم في باسطيا. وأدت إلى مقتل ١٥ شخصًا. وكانت حركات المقاومة الانفصالية أعلنت مسؤولياتها عن عدة عمليات تفجير في هذا العام.

– في ١٨ كانون الثاني ١٩٩٣، فجّر القوميون الانفصاليون ٣٢ عبوة ناسفة في فنادق ومنازل تخص فرنسيين وأجانب، وأعلنت حركة «المقاومة» (رزيستينسيا) الانفصالية مسؤولياتها عن هذه التفجيرات.

– التقرير الأمني لسنة ١٩٩٦ نقل تأكيد رئيس الوزراء الفرنسي ألان جوبيه قرار الحكومة الفرنسية اعتماد سياسة «القبضة الحديد» للسيطرة على «الوضع الأمني المتدهور في الجزيرة الجميلة»، وعزم الدولة على فرض احترام القوانين فيها من خلال إجراءات عملية على الارض. وقد بادر جوبيه إلى إعفاء مستشارين لوزير الداخلية جان لوي دوبريه، تحملا خلال السنوات الماضية مسؤولية الملف الكورسيكي. وطلب، من جهة ثانية، من الأجهزة الأمنية القيام بحملة مداهمة، وطالت عددًا من المشتبه بتعاطفهم مع الانفصاليين الكورسيكيين المنتمين إلى «جبهة تحرير كورسيكا». ويذكر ان هؤلاء كانوا قد أعلنوا مسؤوليتهم عن أعمال تفجير في الجزيرة وفي عدد من المدن الفرنسية بينها مدينة بوردو خلال ١٩٩٦. وتجدر الاشارة إلى ان عمليات الاغتيال والتفجيرات حصدت أكثر من ١٠٠ ضحية خلال السنوات العشر الماضية، علمًا ان كورسيكا تضم أكبر كثافة بوليسية في فرنسا.

– تحدّى الانفصاليون إجراءات الحكومة، واستمروا بعملياتهم التي طالت إحداها (في ١٩٩٧) ممثل الدولة الفرنسية بالذات، كلود أرينياك، الذي أجبر اغتياله رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء الفرنسيين بجملتهم على الانتقال إلى الجزيرة ليرثوه وليؤكدوا عزمهم على تفعيل دولة القانون فيها.

مدن ومعالم

* **الألزاس Alsace**: منطقة في شرقي فرنسا تمتد بين الفوج في اللورين والفرانش كونتيه ونهر الراين على الحدود الالمانية. احتلها السلط، وغزاها القيصر الروماني في العام ٥٨ق.م. وأصبحت جزءًا من مقاطعة جرمانيا الرومانية. ومنذ القرن السادس، دان الألزاسيون لسلطة الفرنكيين بعد أن هزمهم كلوفيس في ٤٩٦، وألحقت الألزاس بدوقية الاليمانيا أو السواب، وشيّدت إبنة دوق الألزاس دير جبل سانت أوديل في القرن السابع–القرن الثامن. أخضع الملوك الكارولينجيون الألزاس في ٧٤٤–٧٤٦. وعند تقسيم امبراطورية شارلمان (بين أبنائه)، كانت الألزاس، بموجب معاهدة فردان (٨٤٣)، من نصيب لوتير، ثم آلت إلى لويس الثاني الجرماني (٨٧٠)، فارتبط مصيرها، لمدة ثمانية قرون، بمصير المانيا. وسيطرت أسرة آل هابسبورغ على الألزاس العليا منذ القرن الثالث عشر. وأصبحت، منذ اختراع غوتنبرغ للطباعة، مركز نهضة وإصلاح. وفي أعقاب حرب الثلاثين سنة ومعاهدة مونستر–وستفاليا (١٦٤٨)، انتقلت إلى السيطرة الفرنسية، وتدعمت هذه السيطرة بعد معركة تورين (١٦٧٥)، ودخول لويس الرابع عشر إلى ستراسبورغ (١٦٨١). وقد دُمجت الألزاس بصورة تامة في فرنسا أثناء الثورة التي قسمت الألزاس إلى مقاطعتين: الراين الأعلى والراين الأسفل، وبرز منها رجال من أمثال البارون ديتريش رئيس بلدية ستراسبورغ (الذي أنشد روجيه دو ليسل لديه النشيد الذي سيصبح «لا مارسييز»، أو النشيد الوطني)، والجنرال كليبير، ولوفيبر، وغيرهما. أبقتها معاهدة فيينا (١٨١٥) جزءًا من التراب الفرنسي، إلى ان انتزعتها منها معاهدة فرنكفورت (١٨٧١). فغادرها أكثر من ١٠٪ من سكانها ليقيموا في فرنسا، وخاصة في الجزائر. استردتها فرنسا في ١٩١٨، وعاد الألمان واحتلوها في ١٩٤٠، كما عاد الفرنسيون وأتموا تحريرها عندما دخل الجنرال لوكليرك ستراسبورغ في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤٤. وأصبحت المدينة قاعدة الألزاس منذ ١٩٤٩. ومساحة الألزاس ٨٢٨٠ كلم م.، وعدد سكانها نحو مليون و٧٠٠ ألف نسمة.

* **أميان Amiens**: قاعدة مقاطعة السوم Somme ومنطقة بيكاردي. تعد نحو ١٣٣ ألف نسمة (١٥٨ ألفًا مع الضواحي). كاتدرائية قوطية من القرن الثالث عشر، وهي أوسع كاتدرائية في فرنسا. بدأت أميان تتراجع في أهميتها منذ نحو قرن ونصف القرن، بسبب قربها من باريس من ناحية، وتراجع صناعاتها التقليدية من ناحية أخرى، وعدم وجودها على طرف الاتصالات

الرئيسية بين المدن الفرنسية والاوروبية الرئيسية، ووقوعها، في المقابل، كوسيط بين مدينتين متروبوليتين رئيسيتين باريس وليل.

ضُمت أميان إلى التاج الفرنسي في ١١٨٥، ولعبت دورًا مهمًا في القرن السادس عشر إبان الحروب الدينية. استولى عليها الاسبان في ١٥٩٧، واستردها هنري الرابع بعد ستة شهور.

أما معاهدة أميان، فقد وقعت في ٢٥ آذار ١٨٠٢ بين فرنسا (جوزف بونابرت) وبريطانيا (كورنواليس) في أعقاب مفاوضات تمهيدية جرت في لندن في تشرين الاول ١٨٠١، ونصت على خروج الفرنسيين من مصر وإعادتها إلى تركيا، وعلى أن تعيد بريطانيا لفرنسا وحلفائها أكثر مستعمراتها. ولكن المعاهدة لم تعترف لا بحدود فرنسا الطبيعية ولا بالجمهوريات التابعة. وقد جرى إبطال هذه المعاهدة، والسلام المؤقت الذي فرضته، في ١٨٠٣.

* أورليان **Orléans**: قاعدة مقاطعة لواري ومنطقة الوسط. تقع على نهر اللوار وقريبة من باريس، وتعد نحو ١٠٧ آلاف نسمة (نحو ٢٤٧ ألفًا مع الضواحي). بدأت تفقد من أهميتها، لمصلحة باريس، منذ مطلع القرن التاسع عشر، ولكنها كانت من أكثر المدن التي استفادت، منذ ١٩٥٠، من كثرة الاعمال وازدحامها في باريس، وقبل ذلك، أي منذ ١٩٤٥، من اللامركزية التي بدأت في أول الأمر صناعية ثم تناولت قطاع الخدمات.

كان إسمها «أورليانوم **Aurelianum** بعد أن غزاها الرومان. حاصرها أتيلا في القرن الرابع، وسقطت في يد كلوفيس (٤٩٨) الذي رعا فيها عقد أول مجمع كنسي في فرنسا. في أيام شارلمان، اشتهرت المدينة كعاصمة ثقافية بتأثير ورعاية الأسقف تيودولف رئيس دير فلوري **Fleury** (اليوم، كنيسة سان بنوا-سور-لوار) ومؤسس عدة مدارس استمرت حتى ١٣٠٥ عندما ضمها البابا كليمنضوس الخامس إلى الجامعة التي أسسها. في عهود أسرة الملوك الكابتيين في القرنين العاشر والحادي عشر، أصبحت أورليان مدينة ملكية وعاصمة فرنسا بحكم هذا الواقع. في ١٤٢٨، وقفت أورليان إلى جانب «ملك بورج» (الذي سيصبح الملك شارل السابع)، فغزاها الانكليز، وحررّتها جان دارك بعد حصار دام سبعة شهور. وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر عرفت أورليان ازدهارًا كبيرًا، أساسه تجارة وصناعة أحيتا الملاحة في نهر اللوار وإنشاء صناعات يدوية جديدة. واستمر هذا النشاط بعد الثورة التي حافظت أورليان أثناءها على هدوء نسبي قليلاً ما عرفته مدن فرنسية أخرى. جرت معارك طاحنة في ١٨٧٠ في محيط المدينة التي كانت نقطة دعم لجيش اللوار الأول المكلف تحرير باريس. تعرضت لقصف عنيف في ١٩٤٠، و١٩٤٤ سواء من الالمان أو من الحلفاء.

* باريس **Paris**: عاصمة فرنسا. تشكل مع أرباضها مقاطعة واحدة، وهي (أي باريس دون الأرباض) مقسمة إلى ٢٠ دائرة، وقد وضع نظام التقسيمات هذا الذي لا يزال ساريًا بموجب قانون صادر في ١٨٥٩، وتعد نحو ٢،٢٥٠ مليون باريسي، وتبلغ مساحتها ١٠٥ كلم م.. وعدد الباريسيين في تناقص منذ اوائل السبعينات (كانوا يعدون في ١٩٧٥ نحو ٢،٣٠٠ مليون) بسبب التمدد المدني والسكاني إلى الضواحي التي باتت تشكل مدنًا متصلة بباريس وتشكل معها مقاطعة يقدر عدد سكانها حاليًا (اوائل ١٩٩٩) نحو ١٠ ملايين نسمة، تبلغ مساحتها ٢٥٧٥ كلم م. (الجدير ذكره ان ظاهرة التناقص التدريجي في عدد سكان المدن المتروبوليتية لمصلحة الضواحي أصبحت تطال غالبية هذه المدن في العالم). والتركيب السكاني الباريسي يختلف عن سواه في المدن الفرنسية الأخرى بمستواه الثقافي والمدني العالي جدًا، وبوجود نسبة كبيرة من الشباب الذين يقصدون العاصمة مقابل نسبة أخرى من المعمرين يفضلون الخروج منها إلى الارياف، وكذلك بوجود عدد كبير من الأجانب (نحو ١٥٪ من عدد سكانها).

أصبحت باريس منذ القرن الثالث عشر (بفضل وقوعها على نهر السين **Seine** في قلب الحوض الباريسي حيث تلتقي شبكة من المواصلات المؤلفة من السين ورافديه نهر الواز **Oise** ونهر المارن **Marne** والتي هي بمثابة ملتقى طرق الشمال-الجنوب والشرق-الغرب) أهم مركز تجاري واقتصادي وثقافي في فرنسا. يدير شؤونها البلدية (بموجب قوانين صادرة في ١٩٧٥ و١٩٨٢) رئيس بلدية ينتخب بالاقتراع العام غير المباشر، يساعده «مجلس باريس» من ١٦٣ عضوًا منتخبًا ومن ٢٠ رئيس بلدية (بلديات الدوائر الباريسية). وهذا المجلس مسؤول عن التنظيم المدني للعاصمة، وماليتها، وشؤونها الاقتصادية، والسكن، والعمل الاجتماعي والثقافي، تحت إشراف، الرئيس العام للبلدية الذي يُسأل ايضًا عن الشؤون القضائية والأمنية. ورئيس شرطة باريس مسؤول عن الإمساك بزمام أمور النظام والأمن العام.

تغير وجه باريس العمراني في أواسط القرن التاسع عشر مع الاعمال العمرانية التي أحدثها حاكم (**Préfet**) باريس هوسمان **Haussmann** الذي شقّ فيها جادات واسعة محاطة بعمارات سكنية تتمتع بالشروط الصحية، إضافة إلى هدف آخر هو هدف أمني، إذ رأى هوسمان ان الجادات الواسعة تتيح بما فيه الكفاية لقوات الخيالة والفرسان التصدي لمظاهرات «الرعاع» المطالبين بحقوقهم النقابية والانسانية. فالتمدين الحديث للمدينة كان ضرورة هندسية بقدر ما كان ضرورة أمنية. ومذاك استمرت باريس تنمو من على جانبي نهر السين مع محافظتها على المركز. والجانبان، الضفة اليمنى والضفة اليسرى، تتصلان بـ٣٢ جسرًا. الضفة اليمنى تتضمن، تقليديًا ومنذ القرون الوسطى، مختلف الأنشطة التجارية، في حين أن الضفة اليسرى لا تزال، ومنذ تلك القرون، محافظة على طابعها الديني والثقافي.

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر، غادرت الصناعات الكبرى باريس التاريخية لتقيم منشآتها في الضواحي، القريبة في مرحلة أولى، ثم في مناطق أبعد في مرحلة ثانية. وقد جرى التفريق تقليديًا بين الضواحي الشمالية والشمالية الشرقية، وهي أحياء ومدن صناعية وشعبية، وبين الضواحي الغربية والجنوبية-الغربية، وفيها التجمعات السكنية للمسؤولين والطبقة البورجوازية.

على الصعيد التاريخي، كانت باريس في الأساس قرية للصيادين السلط **Celtes** الذين اختاروا الاقامة على الجزيرة الأوسع في السين (حاليًا جزيرة المدينة **Ile de la Cité**). وقد غزاها الرومان عام ٥٢ق.م.، ومعهم عرفت أول نمو مدني لها على الضفة اليسرى من السين.

كان إختيار الرومان لهذا الموقع بسبب انه محاط بالمياه ويسهل الدفاع عنه. فأقاموا مباني ادارية على الضفة اليسرى للنهر. وجاء الشكل الأول لمنشآتهم، سواء على الجزيرة أو على الضفة اليسرى للنهر، متشابهًا إلى حد كبير، لكن كلاً منهما توسع في شكل مختلف. وقد أطلقوا على مستعمراتهم هذه إسم «لوتسيا». والنهر كان أعرض مرتين في ذلك الموضع من مجراه الحالي. والزائر، اليوم، «الذي تحمله قدماه من أزقة الحي اللاتيني عبر جادة سان ميشال إلى نقطة التقاطع مع جادة سان جرمان، يستطيع ان يشاهد بقايا حمامات كلوني للمياه الساخنة وحلبة المبارزة التي لم تتهدم كل جدرانها ومدرجاتها والتي تفصلها عن موقع جامعة السوربون والساحة المزدحمة امامها خطوات لا تتجاوز المئة».

في لوتسيا تُوّج جوليان امبراطورًا (٣٦٠)، وبعد هذا التاريخ أصبحت المدينة تعرف باسم «باريس». هدّدها الهون **Huns** بقيادة أتيلا في ٤٥١، وبعدهم الفرنكيين **Francs** في ٤٦٠. وأعادت المدينة نهوضها مع كلوفيس الذي اتخذها عاصمة له في ٤٨٦، والذي عمل على تشجيع بناء الأديرة وجعل المدينة مركز إشعاع ديني.

لكن باريس عانت من مآس كثيرة أثارها طمع الغزاة. فبعد الهون، هاجمها النورمانديون ست مرات، وحلت بها الأوبئة والمجاعات مرات عدة. وبقيت على تلك الحال حتى القرن الثاني عشر عندما قرر الملك فيليب أوغست ان يبني حول المدينة التي باتت تعد آنذاك ١٩٠ ألف نسمة أسوارًا لحمايتها. وقد ترك هذا الملك بصماته في وجدان المدينة قصورًا وعمرانًا، ومنها قصر اللوفر. كان فضله على باريس بقدر فضله على فرنسا التي كان أول من وحلها.

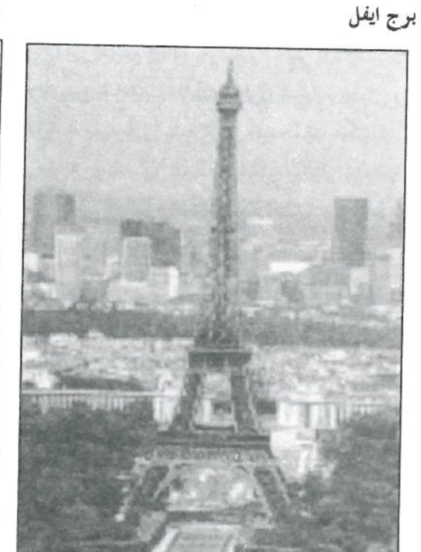
وارتفاع الأسوار حول المدينة بعني البداية في جباية رسوم الدخول. وانتقلت إدارة المدينة إلى أصحاب المهن الذين تولوا شؤون العاصمة. وفي ساحة الشاتليه في وسط باريس (أقيمت هذه الساحة في القرن التاسع عشر بعد تدمير قلعة شاتليه التي بنيت في ١١٣٠ لتكون مكانًا للتعذيب) نافورة ماء تتوسطها مسلة وتماثيل مصرية فرعونية ولوحة تشير إلى ان الموضع كان المكان الذي يجتمع فيه المستشارون الأربع والعشرون الذين كانوا يشكلون «مجلس باريس».

انتقلت العاصمة مرتين خارج باريس. الأولى في عهد الامبراطور شارلمان الذي اتخذ مدينة أكس لا شاپل عاصمة له، واستمرت عاصمة لمدة مئة عام تقريبًا. والمرة الثانية عام ١٤٢٩ حينما تمكنت جان دارك من قيادة جيش دحر الانكليز وطردهم من باريس، وساعدت الملك شارل السابع على الوصول إلى كاتدرائية مدينة رانس التي أصبحت مكانًا لاحتفالات تتويج ملوك فرنسا. إلا ان الملك الجديد اختار مدينة تروا عاصمة لحكمه، وبقي خلفاؤه يحكمون فرنسا منها لمدة مئة عام أخرى قبل ان يعودوا إلى باريس.

في عهد الملك هنري الرابع (١٥٨٩-١٦١٠)، تخلت باريس عن طابعها القروسطي. فشُقت طرقات مستقيمة وتوسعت المدينة في شكل متناسق باتجاه الضواحي، وظهرت أولى المباني المخصصة للإيجار، وأقيمت البرك والنوافير والساحات والجسور. وبنيت إلى جانب نهر السين محطة «لا سان مارتين» التي بقيت تزود باريس على مدى قرنين من الزمن بالمياه، لا سيما الأحياء الواقعة على الضفة اليمنى.



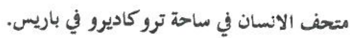
كاتدرائية نوتردام في باريس.



برج ايفل







متحف الانسان في ساحة تروكاديرو في باريس.

وفي عصر الانوار، تسابقت مخيلات الشعراء والرسامين على محاكاة الاشكال الكلاسيكية للعصور القديمة، وأصبح التوازن والتناسق المعيارين الأساسيين لفكرة الجمال. وظهر ذلك جليًا في قصر فرساي الفخم الذي انتقلت إليه الحاشية الملكية منذ ١٦٦١، وفي حدائق التويلري، وجادة الشانزيليزيه التي تم شقها آنذاك بعدما كانت طريقًا للمزارعين، والأنفاليد وغيرها...

ويبدو ان الثورات والحروب ساقت باريس إلى الرغبة في الفرح. إذ شهدت الفترة اللاحقة افتتاح ملهى «مولان روج»، والمحلات التجارية الكبرى، وتوالت المعارض الدولية ابتداء من ١٨٧٨... لتنهض بمناسبة إقامتها معالم بارزة في باريس، منها برج إيفل، و«غران باليه»، و«بتي باليه»، وجسر ألكسندر الثالث وأول خط للمترو.

بعد الحرب العالمية الثانية، تغير وجه باريس مع محاولة كل رئيس ان يترك في المدينة بصماته الشخصية. في عهد الرئيس ديغول تم تجديد حي «لو ماري» في وسط باريس، وبوشر في غربي باريس في بناء حي لا ديفانس العصري الذي بات يعتبر أحد أبرز المناطق العصرية حداثة في اوروبا بتصميماته وأبراجه الحديثة وناطحات السحاب. وافتتح في عهد بومبيدو برج مونبارناس الذي كان أعلى برج في اوروبا (٢١٠م). وفي عهد ديستان، تمّ تحديث حي «لي هال» الذي كان إميل زولا يسمّيه «بطن باريس». أما حي «لي مال» (الذي بني في ١٨٥٤) فتحول إلى مركز تجاري ضخم وبنيت أسفله أكبر محطة قطارات تحت الارض في العالم. وسعى فرنسوا ميتران الذي تضمن بيانه الانتخابي عام ١٩٨١ وعدًا بإقامة ١٠٠ صرح عمراني ضخم في باريس إلى تحقيق وعوده هذه خلال ولايتيه.

وهذه نبذة عن أهم **معالم باريس التاريخية:**

– كاتدرائية نوتردام دو باري: تقع في جزيرة المدينة (إيل دو لا سيته). باشر بناءها الأسقف موريس دو سولي في العام ١١٦٣، واستمر العمل بها حتى ١٢٤٥، وأدخلت عليها التحسينات بحسب الطراز القوطي. وعمل فيولّي لو دوق، بين ١٨٤٥ و١٨٦٤، على ترميم الاجزاء المتضررة منها نتيجة أعمال التخريب والسلب التي تعرضت لها إبان الثورة الفرنسية. آية في فن العمارة والتزيين القوطي. يقصدها ملايين السيّاح سنويًا.

– جامعة السوربون: تقع في الحي اللاتيني. أسسها روبير دو سوربون (عالم لاهوتي) في ١٢٥٧ بهدف إتاحة الفرصة للطلاب الفقراء تلقي العلم الثانوي (بدأت معهدًا ثانويًا). وما لبث المعهد ان تحول إلى مركز، أو كلية الدروس اللاهوتية، وإلى محكمة كنسية في الوقت نفسه، أي إلى هيئة شكلت، في حينه، ثاني أعلى سلطة كنسية كاثوليكية بعد البابا. عارضت اليسوعيين في القرن السادس عشر، والجانسينيين في القرن السابع عشر، وفلاسفة القرن الثامن عشر. أعاد ريشيليو بناءها بين ١٦٢٦ و١٦٤٢ وكلّف لومرسييه إنجاز هذا العمل.

– متحف اللوفر: قصر ملكي في الأساس، يقع على الضفة اليمنى من نهر السين، وحاليًا، أحد أهم المتاحف في العالم. كان قلعة (١٢٠٤) في عهد الملك فيليب أوغست، وحوّلها الملك شارل الخامس إلى قصر يقيم فيه. هدم فرنسوا الاول جزءًا منه، وعهد إلى بيار ليسكو (١٥٢٧) وجان غوجون ببناء أقسام منه (الواجهات الغربية والجنوبية). واستمر العمل في عهد هنري الرابع، ثم لويس الثالث عشر، وبعده لويس الرابع عشر بإضافات أجزاء وتحسين أخرى. أُهمل اللوفر في القرن الثامن عشر وانصبّ الاهتمام على قصر فرساي. وفي ١٨ تشرين الثاني ١٧٩٣، اتخذت سلطات الثورة قرار تحويله إلى متحف، فبدأ بفتح أبواب صالتي عرض ضمتا ٥٣٨ لوحة. واهتم بتوسيعه نابوليون الاول، وكذلك فعل نابوليون الثالث. تعرّض جناحاه، فلور ومارسان، وصالاته المخصصة للعرض للهدم أثناء حريق قصر التويلري (١٨٧١) الذي يمثل واجهة اللوفر الغربية، فأعاد لوفويل Lefuel بناءها في عهد الجمهورية الثالثة. في ١٩٨١، اتخذت السلطات قرار إقامة «اللوفر الكبير»، وبدأ العمل به في ١٩٨٤ وأنجز في ١٩٩٣.

في ١٨ تشرين الثاني ١٩٩٣، أي بعد مائتي سنة تمامًا، افتتح الرئيس فرنسوا ميتران «اللوفر الكبير» الذي ازدادت مساحته إلى ٦٠ ألف مم ليصبح أكبر متحف في العالم، مع توقع ان يستقبل سنويًا أكثر من ٥ ملايين زائر.

– الباستيل: قلعة عسكرية قديمة في باريس (عند مدخل سانت انطوان). بناها الملك شارل الخامس (١٣٧٠). أمر ريشيليو بتحويلها إلى سجن. ومن المشاهير الذين سُجنوا فيه جاك دارمانياك، برنار باليسي، فوكيه، فولتير... هدمه الثوار في ١٧٩٠، وتحول الموقع، في ما بعد، إلى ساحة عامة ينتصب فيها نصب الحرية الذي استغرق تشييده بين ١٨٣٣ و١٨٤٠ ورُفع تخليدًا لشهداء ثورة ١٨٣٠.

– البانتيون: الإسم من الاغريقي ويعني «الله الكل» (Pan: الكل، وTheos: الله)، وأول بانتيون معروف هو معبد روما الذي شيده أغريبا في العام

٢٧ق.م.، وأعيد بناؤه في عهد الامبراطور أدريان. وبانتيون باريس هو أحد أبرز معالمها المعمارية، ويقع على تلة سانت جنفياف في قلب الحي اللاتيني (الدائرة الخامسة)، وبني في الأساس ليكون كنيسة على إسم القديسة جنفياف، وباشر البناء المعماري الشهير سوفلو في ١٧٦٤ وبعده رونديله في ١٧٨٠، واكتمل البناء في ١٨١٢. حوّلته الثورة إلى ضريح يضم رفات عظماء فرنسا، ثم عاد في ١٨٠٦ ليكون في تصرف الكنيسة، ثم ليعود ويُطلق عليه إسم «معبد المجد» في ١٨٣٠، وعاد إلى الكنيسة بين ١٨٥١ و١٨٧٠. وأخيرًا، خصص ليضم رفات رجال فرنسا العظام منذ مأتم فكتور هيغو في ١٨٨٥، وارتفعت عند أعلى واجهته عبارة: **Aux Grands Hommes la France est Reconnaissante** التي تعني وفاء فرنسا لرجالها العظام.

– برج إيفل: مبنى معدني وأشهر معالم باريس حتى انه أصبح رمزًا لها. يقع عند الطرف الشمالي من حي شان دو مارس ويشرف على باريس، ويبلغ ارتفاعه ٣٠٠م. بناه المهندس غوستاف إيفل (١٨٨٧–١٨٨٩)، بمناسبة المعرض الدولي الذي أقيم في ١٨٨٩. بدأت السلطات تستخدم أعلاه منذ ١٩٥٧ لوضع هوائيات الإذاعة والتلفزيون، ما جعل إرتفاعه يصل إلى ٣٢٠م. يزن البرج ٧ آلاف طن، لكن ضغطه على الارض لا يتعدى ٤ كلغ/سم مربع.

والمهندس غوستاف إيفل (١٨٣٢–١٩٢٣) كان قد أنجز، قبل هذا البرج، وفي سياق دراسته للمعادن واستشراقه لدورها المعماري المستقبلي، مشروع جناح الآلات في المعرض الدولي العام (١٨٦٧)، والجسر المعدني على نهر دورو بالقرب من مدينة بورتو البرتغالية، وقنوات مائية معدنية في غارابيت (١٨٨٤).

في تموز ١٩٩٨، ثارت ضجة أطلقها النائب فيليب دوميناتي (النائب عن الدائرة الباريسية الثامنة) الذي أعرب عن تخوفه ان تنتقل السيطرة على برج إيفل إلى «مجموعة اميركية» (شركة اقتصادية ومالية) عبر عملية مالية معقدة يجري الإعداد لها، وأولى مراحلها خصخصة أحد المصارف الفرنسية الذي يملك ٥٠٪ من أسهم شركة «ساجي» المختلطة التي تملك بدورها ٧٠٪ من أسهم شركة «أس.أن.تي.اي» التي تتولى إدارة برج إيفل بالتعاون مع بلدية باريس التي تملك ٣٠٪ من أسهم الشركة نفسها. والمصرف المذكور، على ما يقول النائب تعرض شركة «جنرال موتورز» الاميركية شراءه.

– باطن باريس: «بطن باريس» بالتعبير الذي أطلقه الأديب الفرنسي إميل زولا على باطن الارض الباريسية التي درج الباريسيون على تشبيهه بجبنة «الغرويير» المشهورة بثقوبها الكثيرة، ذلك ان البنائين والمقاولين كانوا يحفرون في باطن الارض مناجم وأنفاقًا لاستخراج الرمال والحصى والجص اللازمة لبناء المنازل والكنائس والقصور. واستمر هذا النشاط منذ عهد الرومان حتى القرن التاسع عشر حينما تزايد عدد الانهيارات الارضية في المناطق التي تقوم فيها هذه المواقع. ويقدر المهندسون الجيولوجيون حجم الفراغ الذي تعرض له باطن باريس بأنه يشمل ١٠٪ على الأقل من مساحتها الخارجية. وتوقف الاستخراج المقلعي عام ١٨١٣، إلا ان السلطات لم تباشر إلا عام ١٨٩٣ إعادة الأتربة والحجارة إلى باطن الارض في محاولة لسد هذه الأنفاق والمقالع، لكنها تجنبت سد شبكة تمتد ٣٠٠كلم تحت الارض وتربط بين هذه المناجم والمقالع. واستخدم المقاولون الفرنسيون الشبكة الطويلة خلال الحرب العالمية الثانية كملجأ ومركز لعملياتهم. إلا ان السلطات قررت منذ مطلع التسعينات سد فوهات هذه الشبكة الطويلة خوفًا من ان تستخدم من قبل عصابات إجرامية أو إرهابية. ومنذ القرن الثامن عشر وجد الباريسيون فائدة أخرى للأنفاق المحفورة في باطن الارض، إذ أخذوا يكدسون فيها ملايين الجماجم والعظام التي كان يتم العثور عليها في المدافن التي استصلحت اراضيها للبناء. ويفسّر هذا الأمر ظاهرة «الكاتاكومب»، أو أنفاق الرميم التي تشتهر بها باريس والتي باتت أحد معالمها السياحية. وهناك أنفاق أخرى مليئة بالحياة في باطن باريس تتألف من شبكات المترو الذي بدأ تشغيله في ١٩٠٠ (وكانت باريس المدينة الثانية في استخدام المتروبوليتان–المترو اختصارًا– بعد لندن التي بدأت تشغيله في العام ١٨٦٣) والذي يمتد مسافة ٣٠٧كلم، وينقل نحو ٤،٥ مليون راكب يوميًا بين ٣١٥ محطة.

* **بوردو Bordeaux**: قاعدة مقاطعة جيروند ومنطقة أكيتان. تقع على نهر غارون، وعلى بعد ٩٨كلم عن المحيط الأطلسي، وتعد نحو ٢١٦ ألف نسمة (نحو ٦٩٠ ألفًا مع الضواحي). غنية بكنائسها القروسطية، أهمها كاتدرائية سانت أندريه (القرن الثاني عشر)، وفيها عدة متاحف. مركز اقتصادي مهم للمنطقة الجنوبية–الغربية من فرنسا. فيها مجمع نووي، وشهيرة بصناعة النبيذ (١٢٠ ألف هكتار لزراعة الكرمة). كانت بوردو مرفأ مهمًا لتصدير البضائع لانكلترا وسواها. وهي حاليًا المرفأ الفرنسي السادس في الأهمية. عقدة مواصلات مهمة، وربطها خط ملاحي نهري بباريس منذ ١٩٩٠.

تاريخيًا، كانت بوردو عاصمة البيتوريج فيفيسك (فرع من الغول)، وكانت تدعى بورديغالا **Burdigala**، وأصبحت، بعد هزيمة الغول على يد الرومان، عاصمة مقاطعة الأكيتان الثانية (٣٧٠–٥٠٨). وكانت في عداد الممتلكات الانكليزية إثر زواج ألينور داكيتان من هنري الثاني في ١١٥٤، واستردتها فرنسا بعد معركة كاستيون في ١٤٥٣. جعلها لويس الحادي عشر مقرًا لبرلمان غويين **Guyenne** (مقاطعة فرنسية هي أكيتان الحالية) الذي كان يرأسه مونتسكيو. عادت بوردو لتعرف ازدهارًا كبيرًا في القرن الثامن عشر بفضل التجارة مع جزر الأنتيل وبفضل تجارة العبيد. كانت عاصمة الجيروندين أثناء الثورة الكبرى، وقد عانت الكثير من حكم الإرهاب، كما انها كانت من أولى المدن الفرنسية التي انضمت لأسرة البوربون في ١٨١٤ (بعد هزيمة نابليون بونابرت)، ومن هنا كان لقب «دوق بوردو» الذي منحه لويس الثامن عشر لهنري دو بوربون كونت دو شامبور. اتخذتها الحكومة الفرنسية مقرًا لها في ١٨٧٠ و١٩١٤ و١٩٤٠.

* **بيزنسون Besancon**: قاعدة منطقة فرانش كونتيه. تقع على نهر دوبس **Doubs**، وتعد نحو ١١٥ ألف نسمة (نحو ١٢٦ ألفًا مع الضواحي). أحد تعرجات النهر يحاصر المدينة القديمة الغنية بآثارها القروسطية والتي تشرف عليها قلعة بناها المارشال فوبان **Vauban** (١٦٣٣–١٧٠٧) لجهة الجنوب–الشرق وعلى لسان أرضي ضيق. والمدينة، مثلها مثل باقي المدن الفرنسية والاوروبية، غنية بتراثها وآثارها الكنسية. كاتدرائيتها التي هي على إسم سان جان (بدأ بنيانها منذ القرن الحادي عشر) تحمل ساعة فلكية... وقصر العدل فيها تعود واجهته إلى عصر النهضة... متاحف ومسارح...

اشتهرت المدينة بأنها كانت عاصمة عالمية في صناعة الساعات، لكنها لم تستطع، في ما بعد، منافسة سويسرا.

كانت عاصمة لشعب عُرف بـ«سيكان» **Séquanes**، وهو فرع من الشعب الغولي، وأخضعها القيصر الروماني سيزار في ٥٨ق.م. وجعلها عاصمة لمقاطعة سيكانية كبرى. غزاها البورغونديون في العام ٤٥٦، فأصبحت جزءًا من مختلف الملكيات البورغونية المتعاقبة، وذلك حتى ١٠٣٢، ثم تحولت إلى مدينة حرة تحت وصاية أسقفية. أعطيت لاسبانيا في ١٦٤٩، واستولى عليها لويس الرابع عشر في ١٦٦٦، وضُمت نهائيًا إلى فرنسا في ١٦٧٨ بموجب معاهدة نيميغ **Nimègue**، وجُعلت عاصمة مقاطعة فرانش كونتيه. في القرن الثامن عشر، لجأ إليها صنّاع ساعات سويسريون كانوا هاربين من بلدهم، وعلى يدهم بدأت صناعة الساعات في بيزنسون.

* **تولوز Toulouse**: قاعدة مقاطعة غارون العليا ومنطقة جنوبي البيرينه، تقع على نهر الغارون. تعد نحو ٣٦١ ألف نسمة (نحو ٦٢٠ ألفًا مع الضواحي). لُقّبت «المدينة الزهرة». غنية بآثارها (كنائس وكاتدرائيات وفنادق ومتاحف...). استفادت المدينة، منذ الحرب العالمية الاولى، إلى أقصى حد من السياسات الفرنسية الداعمة لمبدأ اللامركزية الصناعية، فأصبحت أهم مركز لصناعة الطيران وعلم الفضاء في فرنسا. والمدينة جاهدة على تطوير مختلف الصناعات المتقدمة جدًا (إلكترونيات وسواها...).

كانت تولوز عاصمة مملكة الويزيغوت **Wisigoth**، ثم عاصمة مملكة الأكيتان، وكانت مقرًا لمحاكم التفتيش في القرن الثالث عشر، وفيها تأسست الرهبنة الدومينيكانية لمحاربة الهرطقات الدينية. وعانت المدينة من مفاعيل الحملات ضد بدعة الألبيجوا (أو «الكاتار»، راجع «الفاتيكان» في هذا الجزء)، وأثناء محاصرة المدينة (١٢١٨)، لقي سيمون الرابع ومونتفور مصرعهما. أصبحت كونتية تولوز تابعة للملكية الفرنسية بدءًا من ١٢٤٩. وبعد مرحلة من الانحطاط، عادت تولوز لتنهض من جديد في القرن الخامس عشر وتحاول، في الوقت نفسه، المحافظة على تقاليدها حتى الثورة الفرنسية الكبرى (١٧٨٩). ولم يتوقف ازدهارها وتوسعها منذ القرن التاسع عشر.

* **ديجون Dijon**: قاعدة مقاطعة كوت دور ومنطقة بورغونيو **Bourgogne**. تعد نحو ١٤٩ ألف نسمة (نحو ٢٣١ ألفًا مع الضواحي). العاصمة القديمة لدوق بورغونيو.

تأسست ايام الرومان باسم «ديفيو» **Divio**. لكنها لم تصبح ذات شأن يذكر إلا في القرن الحادي عشر عندما ضُمت إلى دوقية بورغونيو، وأصبحت مركز إقامة الدوق، وعرفت نهضة كبيرة في عهد فيليب لو هاردي (الجريء)، وجان سن بور، وفيليب لو بون، وشارل لو

تيميرير (الأحمق). وفي أعقاب موت هذا الأخير (١٤٧٦)، استولى لويس الحادي عشر على الدوقية وضمها إلى التاج، وجعل من ديجون مركز برلمان بورغونيو. وفي ١٥١٣، عاشت المدينة حالة نزاع مع السويسريين. في القرن الثامن عشر عرفت مرحلة ازدهارها: تأسيس الجامعة (١٧٢٢)، وقيام أسقفية (١٧٣١)، كما استمرت قاعدة بورغونيو. في ١٩٤٤، نزلت بها خسائر فادحة.

* **روان Rouen**: قاعدة مقاطعة السين ماريتيم ومنطقة النورماندي العليا. تقع على نهر السين، وتعد نحو ١٠٤ آلاف نسمة (نحو ٣٨٥ ألفًا مع الضواحي). كاتدرائيتها، نوتردام، إحدى أجمل المباني القوطية، وقد تعرضت للقصف مرات عدة، وأعيد ترميمها. ومتحفها كذلك، طرازه قوطي (القرن السادس عشر)، وقد تعرض للقصف في ١٩٤٠. وروان، مثلها مثل المدن القريبة من باريس (على مسافة نحو ساعة واحدة عن طريق البر): ريمس، أورليان، تور، كاين... فقدت من أهميتها النسبية التي كانت عليها في القرن التاسع عشر، ودائمًا لمصلحة العاصمة والمدن الميتروبوليتية الأخرى، ولو كانت هذه المدن قد استفادت من سياسة اللامركزية الاقتصادية، وتحديدًا الصناعية. وروان شهيرة بصناعتها الخشبية (الورق وطباعة الجرائد)، بين مختلف الصناعات الأخرى، والنشاطات المرتبطة بالمرفأ (خامس مرفأ فرنسي، وأول مرفأ اوروبي بالنسبة للحنطة) الذي أُعيد بناؤه بعد التحرير.

كانت روان تُسمى «روتوماغوس» في العهد الروماني. صناعة الشراشف والتجارة مع انكلترا ازدهرتا فيها في القرن العاشر. في ١٢٠٤، استولى فيليب أوغست على روان. وفي ١٤١٩، وقعت المدينة في أيدي الانكليز، وعلى أرضها استشهدت جان دارك حرقًا في ٣٠ ايار ١٤٣١. وقد تم طرد الانكليز منها في ١٤٤٩. عانت المدينة كثيرًا من الحروب الدينية (القرن السادس عشر). تعرضت لقصف شديد وأضرار فادحة أثناء الحرب العالمية الثانية.

* **رين Rennes**: قاعدة مقاطعة إيل دو فيلين ومنطقة بريتاني (بريتانيا). تعد نحو ٢٠٠ ألف نسمة (نحو ٢٥٠ ألفًا مع الضواحي).

عُرفت المدينة منذ ايام السلطيين (يكتب أحيانًا السلت أو السلط les Celtes). وفي القرن التاسع، قامت «أسرة كونت دو رين» التي استطاعت ان توحد بريتاني، وان يحمل أفرادها المتعاقبون على حكم المنطقة لقب «دوق بريتاني». وقد تمكن أحدهم، دي غيسكلن Du Guesclin، من طرد الانكليز من المدينة إبان حرب الخلافة على بريتاني (١٣٥٧). تأسس برلمان بريتاني في ١٥٥١، واتخذ رين مقرًا له منذ ١٥٦١، وأظهر ميلاً قويًا لاستقلال بريتاني، فتم إبعاده عن المدينة، واتخذ من مدينة فان Vannes ملجأً له بين ١٦٧٥ و١٦٨٩، وذلك على أثر تمرد قام في المدينة ومعروف باسم «تمرد الطابع الاميري». في ١٧٢٠، أتى حريق ضخم على الجزء الأكبر من المدينة، وأعيد بناؤها على أساس تخطيط وضعه المهندس جاك أنج غبريال. وتعرضت رين للقصف مرات عديدة إبان الحرب العالمية الثانية.

* **ستراسبورغ Strasbourg**: قاعدة مقاطعة با-راين (الراين الواطئة) ومنطقة الألزاس. تعد نحو ٢٥٥ ألف نسمة (نحو ٣٩٥ ألفًا مع الضواحي). غنية بعدد كبير من الآثار والنصب. كاتدرائيتها، مبنية باحجار الصلصال الرملي الحمراء، واستغرق بناؤها من القرن الحادي عشر إلى القرن الرابع عشر، وهي من الطراز القوطي (وهو الطراز الغالب على كنائس اوروبا وأبنيتها الأثرية)، وشهيرة بساعتها الفلكية. وكاتدرائية نوتردام تعود إلى القرن الثالث عشر-الرابع عشر وتحتوي على متحف (وفي المدينة متاحف كثيرة)... موقع ستراسبورغ استراتيجي كونها مدينة حدودية وعقدة مواصلات في آن. يقع فيها مقر «مجلس اوروبا» منذ ١٩٥٠، ومقر «الاتحاد الاوروبي لحقوق الانسان» منذ ١٩٦٦، وكذلك مقر البرلمان الاوروبي منذ ١٩٩٢. جامعتها ذات شهرة عالمية، خاصة في حقل التقنية الطبية. لها مرفأ نهري واسع يستفيد من التقاء نهر الراين ونهر المارن، والرون والراين بواسطة قنوات مائية، وهو ثاني أهم مرفأ نهري في فرنسا بعد باريس. وتبلغ حركة المسافرين في مطارها نحو ١،٥ مليون مسافر سنويًا.

في ٨٤٢، اجتمع، في ستراسبورغ، شارل لو شوف ولويس الثاني الجرماني وأعلنا «قسم ستراسبورغ» ضد لوتير. وشارل ولويس ولوتير هم أشقاء وأبناء شارلمان، وقد اتفق الأولان على تقديم مساعدة متبادلة في ما بينهما ضد شقيقهما الثالث لوتير. ومنذ ٨٥٥، أصبحت ستراسبورغ، ومعها الألزاس، جزءًا من الامبراطورية المقدسة. غوتنبرغ (مخترع الطباعة) أقام في ستراسبورغ من ١٤٣٤ إلى ١٤٤٧، وفيها وضع اختراعه. في ١٦٨١، ضمت المدينة إلى فرنسا. من طلاب جامعتها الفيلسوف غوتيه والسياسي الشهير مترنيخ. وفي ١٧٩٢، أنشد روجيه دو ليل «نشيد الحرب لجيش الراين» للمرة الأولى (راجع «لا مارسييز»، في باب معالم تاريخية). حاصرها الالمان في ٢٨ ايلول ١٨٧٠، وسقطت المدينة بعد مقاومة، وبقيت تحت السيطرة الالمانية إلى ١٩١٨. عانت الكثير أثناء الحرب العالمية الثانية. حرّرها الجنرال لوكليرك في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤٤.

* **فرساي Versailles**: قاعدة مقاطعة إيفلين. قريبة من باريس. تعد نحو ٨٩ ألف نسمة. فيها العديد من المباني الأثرية، إضافة طبعًا إلى أشهرها، أي قصر فرساي الذي يعود إنشاء المدينة إليه. كانت عاصمة الدولة من ١٦٨٢ إلى نهاية الملكية. مجلس الطبقات اجتمع فيها عام ١٧٨٩، لكن يومي ٥ و٦ تشرين الاول من ذاك العام اللذين أعادا البلاط الملكي إلى باريس أرّخا لبداية إنزال المدينة من مكانتها الملكية، ولم يعد لها من دور تاريخي إلا في ١٨٧٠، عندما احتلها البروسيون، وأعلنوا قيام الامبراطورية الالمانية في قاعة المرايا من قصر فرساي (١٨٧١). كما اتخذتها حكومة تيير مقرًا لها أثناء كومونة باريس، كما ظلت مقرًا للحكومات المتعاقبة حتى ١٨٧٩. واستمرت الانتخابات الرئاسية تجري فيها حتى ١٩٥٣.

أما قصر فرساي الشهير فقد بدأ بإنشائه لويس الثالث عشر في العام ١٦٢٤، وذلك بقصد إقامة جناح له مخصص لإقامته أثناء رحلات الصيد. وتوسيعاته في الأجنحة والحدائق بدأها لويس الرابع عشر في ١٦٦١، وتمت على مراحل ثلاث. وفي عهد لويس الخامس عشر، أضيف إليه الجناح الأيمن. وخصص لويس فيليب جناحين منه للمتحف التاريخي. واستمر قصر فرساي شاهدًا على أحداث السياسة الفرنسية حتى انتهاء الملكية. كما ارتبط إسم فرساي وقصرها بعدة معاهدات: معاهدات متوالية بين فرنسا والنمسا ضد بروسيا (١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٩)، وسلسلة من المعاهدات الأخرى، في ١٧٨٣، التي أنهت حرب استقلال اميركا (بالنسبة إلى معاهدات ١٩١٩، راجع «فرساي، معاهدات» في باب معالم تاريخية).

* **كاين Caen**: قاعدة مقاطعة كالفادوس ومنطقة النورماندي السفلى. تقع عند ملتقى نهري الأورن والأودون. تعد نحو ١١٤ ألف نسمة (نحو ١٩٢ ألفًا مع الضواحي). معظم المنشآت الأثرية في المدينة نجا من التدمير والخراب في الحرب العالمية الثانية. كنيسة القديس بطرس شهيرة ببرجها. ومن أقدم منشآتها دير أسسه غليوم الفاتح في ١٠٦٢. كاين الحديثة بدأت تنمو منذ ١٩٤٥، وتربطها قناة كاين ببحر المانش، وطول هذه القناة ١٤كلم. النشاط الاقتصادي الأساسي يتمحور حول قطاع الخدمات.

كانت كاين المكان الأنسب الذي اختاره غليوم الفاتح لإقامته. وبعد أن تمّ لفيليب أوغست فتح النورماندي في ١٢٠٤، حاصر الانكليز كاين في ١٣٤٦ و١٤١٧ وغزوها في ١٤٥٠. تأسست جامعتها في القرن الخامس عشر، وعرفت المدينة ازدهارًا تجاريًا في القرن السادس عشر.

* **الكرنك الفرنسية**: موقع في منطقة بريتاني قرب قرية لومنيك، اشتهر بوجود ما لم يحل بعد العلم، ولا التاريخ، ألغازه. فهناك ركام عمود بلغ ارتفاعه يومًا ٢٠م ووزنه نحو ٣٥٠ طنًا، تحطم إلى أربع قطع متكاملة. ويدعى هذا الأثر «المنهير الكبير المكسور» (والمنهير نصب حجري عمودي يعود إلى فترة ما قبل التاريخ)، كما دُرج على تسميته «حجر الجن»، وهو أكبر حجر استخرج ونقل من مقالع اوروبا القديمة.

ويُذكّر هذا الميغاليت (من اليونانية ويعني «الحجارة الكبيرة») بآثار ستونهنج في بريطانيا (راجع «بريطانيا»، ج٥، ص١٩٧). إلا ان أكبر الأعمدة هناك لا يتعدى ارتفاعه سبعة أمتار ووزنه ٥٠ طنًا. وأقدم آثار ستونهنج هي أحدث عهدًا من كركادو (إحدى نقاط الكرنك الفرنسية) بنحو ٢٥٠٠ سنة، ولا يزيد عدد حجارها على ١٣٠، فيما يربو عدد الحجارة في الكرنك الفرنسية على أربعة آلاف.

والميغاليت في الكرنك الفرنسية هي الأكثر إثارة للاعجاب في العالم الغربي. وقد أدّى التنقيب في حقول بريتاني وغاباتها على مدى قرنين ونيف إلى استخراج مجموعة غنية من التحف التي ما زالت الاسرار تكتنف معانيها. وقد أعرب عن ذلك عالم الآثار البريطاني إيفان هادنغهام بقوله: «الكرنك واحد من أعند الألغاز في تاريخ علم الآثار».

وتنتشر في المنطقة مئات القبور القديمة، وكثير منها، كمدفن كركادو، ما زال مطمورًا تحت ربوات صغيرة من الأتربة والصخور المكدسة، في حين عُرّيت أضرحة أخرى من هذه التغطية. وتنتشر كذلك مئات الدلمنات (الدلمن dolmen قبر مما قبل التاريخ قوامه حجر كبير مسطح مرفوع على عدد من الحجار المنصوبة)



الناس يعايشون المنهيرات في قرية لومنيك.



قطع جبارة من «المنهير الكبير المكسور».

والمنهيرات التي نُحت بعضها وصُقل بأدوات حجرية. وعلى بعد نصف كلم من الكرنك غابة من المنهيرات المنتصبة في ١٢ صفًا، وعلى مسافة ٤ كلم منها قرية لومنيك الصغيرة. كما ان هناك مرصوفات مشابهة أخرى قريبة منها وتنتهي عند قرية كرلسكان القديمة التي يتضمن بعض منازلها الحجرية مداميك من المنهير.

لم يذكر أحد من الكتاب أو المؤرخين أو علماء الآثار هذه المرصوفات قبل عشرينات القرن الثامن عشر، حيث انطلقت طائفة من النظريات. منها ما ساد بين الأهالي أن كورنلي، شفيع كرنك الذي هرب من الجنود الرومان في القرن الثالث حوّل الجنود حجارًا. أما المؤرخون فافترضوا أن أنصاب المنهير معاصرة ليوليوس قيصر الذي أخضع بلاد الغال (الغول) في العام ٥٦ق.م. ووصفوا الذبائح البشرية الشنيعة التي قدمها الدرويد وهم نخبة من الغال.

في الخمسينات من هذا القرن (القرن العشرون)، درس علماء الآثار بعناية المصنوعات اليدوية لبناة الميغاليت واستنتجوا ان هذه المباني تعود إلى الفترة الممتدة بين ٢٠٠٠ و ١٤٠٠ق.م.

أما تقنية الكربون المشع (Radiocarbon) فبدأت تُظهر دقائق كرونولوجية، وأفاد أول كشف زمني كربوني في العام ١٩٥٩ على أحد الأضرحة في بريتاني ان تاريخه يعود إلى ٤٣٠٠ق.م. وأقدم الأزمنة التي توصل إليها البحث يخص ضريح كركادو التي دلت القراءة الكربونية انه عائد إلى العام ٤٦٥٠ق.م. وهكذا يسلّم اليوم بأن الكرنك هي من أبرز منابع حضارة العصر الحجري الحديث.

في بعض المدافن، كما في مدفن غافريني (ودائمًا في مقاطعة بريتاني) أعمال فنية منحوتة (رؤوس فؤوس وأفاعي وأنماط من عصي الرعيان وأشكال بشرية... ونقوش لأبقار...).

راج منذ ١٨٧٤ اعتقاد ان لحجار الميغاليت في الكرنك غرضًا فلكيًا. وفي ١٩٧٠، توصل استاذ الهندسة المتقاعد من جامعة أوكسفورد، ألكسندر طوم إلى فرضية ان هذه الحجار مجتمعة هي مرصد قمري بالغ التعقيد. أما الحجر الأعجب بينها فهو «المنهير الكبير المكسور» الذي اقتنع طوم بأن الفلكيين استعملوه كمركز مراقبة فلكية، خاصة للقمر.

وتشير المقتنيات الفاخرة التي وجدت في المدافن إلى ان المجتمعات الميغاليتية كانت بالغة التباين الطبقي. كما تشير الربوات المرصوفة إلى أعمال شاقة استهدفت إجلال مدافن أقلية تضم ملوكًا وأبطالاً تراثيين. وتشير عظام الحيوانات الدالة على ولائم طقسية مأتمية، وما طمر من مقتنيات ثمينة، إلى معتقدات قديمة عن الموت والحياة. ويعني إسم كرماريو في اللغة البريتانية «موضع الأموات»، وإسم كرلسكان «موضع الحرق». ولم نتوصل بعد لأية نظرية علمية إلى الجزم في فهم غوامض المنهيرات والمرصوفات. والثابت الوحيد لدى العلماء ان الكرنك معين للحضارة الميغاليتية (الحجار الكبيرة) في اوروبا (عن ديفيد روبرتس، مجلة «المختار»، عدد ايلول ١٩٩١، ص٧٩-٨٦).

* **اللورين Lorraine**: مقاطعة قديمة شرقي فرنسا. كان السلط يقيمون فيها عندما غزاها الرومان. وبعدهم تعرضت لغزوات الفرنكين والألمين، ثم أصبحت في قلب مملكة أوستراسيا، ثم الامبراطورية الكارولنجية. التقسيم بين أبناء شارلمان الثلاثة جعل أقسامها الشرقية والغربية في تنازع وتباعد إلى أن ألحقت بالامبراطورية المقدسة مع احتفاظها بنوع من الاستقلال الذاتي. وفي ٩٥٩، عادت وقسمت إلى لوتارنجيا العليا (التي ستصبح اللورين) ولوتارنجيا السفلى (التي ستصبح برابان). أصبحت دوقية في ١٠٤٨ تابعة لأسرة كونت ميتز، وقد دام حكم هذه الأسرة حتى ١٧٣٧. ومع تعاظم نفوذ بعض المدن والاسقفيات المجاورة أخذت فرنسا تتدخل في شؤون اللورين، إلى ان اضطرت دوقية اللورين إلى مواجهة خطر بورغينيون، ولم تنج منه إلا بموت شارل الأحمق أمام ابواب نانسي. والصعوبات التي واجهت الامبراطورية المقدسة في القرن السادس عشر أتاحت لها نوعًا من الاستقلال. وفي القرن السابع عشر تمكنت فرنسا من السيطرة على الأسقفيات الثلاث، الواقعة في اللورين (ميتز، تول، فردان).

في ١٧٣٨، عادت دوقية اللورين إلى والد زوجة لويس الخامس عشر، ملك بولندا السابق ستانيسلاس ليشسزينسكي. وعند وفاته (١٧٦٦) ألحقت اللورين بفرنسا. وفي معاهدة فرنكفورت (١٨٧٠)، ضمت المانيا الألزاس والجزء الشرقي من اللورين لأسباب استراتيجية واقتصادية. وهذا الاحتلال أدّى إلى هجرة عدد كبير من أبناء اللورين.

كانت اللورين مسرحًا للعمليات الحربية منذ بداية الحرب العالمية الاولى، وأهم المعارك وأكثرها عنفًا في التاريخ الفرنسي تلك التي دارت على أرضها، أي معركة فردان (١٩١٦-١٩١٧). وجاء انتصار الحلفاء ليعيد المقاطعة إلى فرنسا، ولم يصمد خط ماجينو العسكري في حمايتها من الغزو الالماني ثانية في ١٩٤٠، ولم تتحرر إلا في تشرين الثاني ١٩٤٤.

وتشكل اللورين اليوم منطقة اقتصادية مهمة جدًا، وتضم نحو ٢،٧ مليون نسمة على مساحة تبلغ ٢٣٥٤٠ كلم م..

* **ليل Lille**: قاعدة مقاطعة الشمال ومنطقة الشمال-با-دو-باليه. تقع على نهر الدول Deule. تعد نحو ١٧٤ ألف نسمة (ونحو مليون مع ضواحيها والمدن المجاورة لها). هي العاصمة الصناعية والمالية والتجارية للشمال. وموقعها (وطرق مواصلاتها مع باريس ودنكرك وأنفرس روتردام وبروكسيل وريمس-ديجون...) يؤهلها لأن تصبح إحدى أهم المدن المتروبوليتية الاوروبية مستقبلاً.

كانت تدعى «أنسولا»، أي «الجزيرة» بسبب ان قسمها الشمالي المعتد على أراض جافة داخل منطقة فلاندر الرطبة. تعاقب على حكم المدينة كونت فلاندر، ثم دوق بورغوني، ثم أسرة هابسبورغ، ثم أعطيت لاسبانيا. أخضعها لويس الرابع عشر في ١٦٦٧، واعترفت معاهدة أكس لا شابيل (١٦٦٨) بالسيادة الفرنسية عليها. استولى عليها الأمير أوجين في ١٧٠٨، واستردتها فرنسا بموجب معاهدة أوترخت (١٧١٣). احتلها الالمان في ١٩١٤ إلى ١٩١٨. ونزلت بها أضرار جسيمة في الحرب العالمية الثانية.

* **ليموج Limoges**: قاعدة مقاطعة فيينا العليا ومنطقة ليموزن. تعد نحو ١٣٥ ألف نسمة (نحو ١٨٤ ألفًا مع الضواحي). دخلتها المسيحية على يد القديس مارسيال في القرن الثالث. ومنذ عهد الملوك الميروفنجيين عرفت شهرة واسعة بصناعة زخرفة الزجاج والخزف. وفي القرن الثاني عشر، شكلت فيكونتية (مقاطعة أقل أهمية من الكونتية)، ثم ضمها هنري الرابع إلى التاج الفرنسي.

* **ليون Lyon**: قاعدة مقاطعة الرون ومنطقة الرون-الألب، تقع عند ملتقى نهري الرون والسون. تعد نحو ٤١٨ ألف نسمة (نحو مليون و٣٠٠ ألف مع الضواحي). يمتد وسط المدينة إلى شبه الجزيرة التي يشكلها النهران. ووسط المدينة غني بمنشآته التي تعود إلى القرون

الوسطى وعصر النهضة، من كنائس وكاتدرائيات، وفنادق، وقصور، وفيه متاحف عديدة. وهناك مسارح تعود إلى العصر الروماني. وليون تأتي بعد باريس من ناحية المساحة. تأتي ليون في عداد أهم المدن الاوروبية، من حيث دورها التاريخي، لوقوعها على طريق العبور بين شمالي اوروبا وجنوبيها (المتوسط). في ليون مختلف النشاطات الاقتصادية المعروفة اليوم في البلدان الصناعية المتقدمة، لكن الشهرة الأساسية تعود لصناعة الحرير.

تاريخيًا، كانت ليون قديمًا «لوغدونوم» **Lugdunum**، وقد أسسها الرومان في العام ٤٣ق.م.، وأصبحت عاصمة الغول في ٢٧ ق.م. وكانت مركزًا إداريًا ودينيًا، وسكنها عدة اباطرة رومان وشيّدوا على ارضها العديد من النصب، وكانت «وطن» الامبراطور كركلا وكلوديوس. وفي ١٧٧، بنيت أول كنيسة فيها، واستشهد عدد من أبنائها المسيحيين الأوائل. في ١٩٧، غزاها الامبراطور الروماني سبتيموس القاسي ودمرها. في معاهدة فردان، ٨٤٣، ألحقت ليون بـ لوترنجيا، ثم بمملكة بورغونيا، ثم ضُمت إلى الامبراطورية المقدسة في ١٠٣٢. الملك فيليب لو بل ضمّها إلى العرش الفرنسي في ١٣١٢، وخصّها بميثاق فتح أمامها طريق الازدهار الاقتصادي. في القرن الخامس عشر، نمت فيها صناعة الحرير، وبدأت تعرف أربع معارض سنوية، ما جعلها مركزًا اوروبيًا للتجارة والأعمال. وفي القرن السادس عشر، ازدهرت فيها صناعة الحرير، وعرفت الطباعة، وقامت حياة ثقافية نشطة. وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر زادت المدينة من نموها وازدهارها، والأساس صناعة الحرير الذي كانت المدينة تستورد كمية كبيرة من مادته الخام من لبنان. وفي ١٧٩٣، حاصرتها قوات الكونفنسيون الثورية وقمعت بشدة المعارضين الفدراليين، وجعلت منها «كومونة محرّرة». شجع نابوليون نهضتها من جديد وأمّن لها الحماية والسلام. في القرن التاسع عشر، عرفت المدينة، وبصورة موازية لنهضتها الصناعية، أوضاعًا قاسية طالت طبقتها العمالية (خاصة عمال الحرير) التي كانت تعيش في ظروف غير إنسانية. فشارك عمالها بقوة في ثورة ١٨٣١ و١٨٣٤. بين ١٩٤٠ و١٩٤٤، كانت ليون معقلاً من معاقل المقاومة ضد النازية.

عقد في ليون مجمعان كنسيان مسكونينان: الاول هو المجمع الثالث عشر الذي التأم بدعوة من البابا اقليمنضوس الرابع في ١٢٤٥، والثاني هو المجمع الرابع عشر الذي دعا إلى عقده البابا غريغوريوس العاشر في ١٢٧٤، والذي حقق أول اتحاد للكنائس الشرقية والغربية منذ انقسام ١٠٥٤، ودعا إلى إعادة غزو الاراضي المقدسة، ونظم طريقة انتخاب البابا.

* **مارسيليا Marseille**: قاعدة مقاطعة بوش-دو-رون ومنطقة بروفنس-ألب-كوت دازور، عند خليج على شاطىء البحر الأبيض. تعد نحو ٨٥٠ ألف نسمة (ونحو مليون و١٥٠ ألفًا مع الضواحي). بدأت مارسيليا في التمدد والتوسع انطلاقًا من مينائها القديم. آثار المدينة القديمة هي آثار اغريقية ورومانية. أقدم كنائسها بازيليك سان فكتور الواقعة على اطلال دير يعود بناؤه إلى القرن الخامس (ومارسيليا مثلها مثل باقي المدن الاوروبية، فيها الكثير من الكنائس التي تعود إلى القرون الوسطى وعصر النهضة، والقصور، والمتاحف، والجامعات، وكرسي أسقفية...).

مرفأ مارسيليا هو المرفأ الأول والأهم في فرنسا، والثالث في اوروبا (نحو ٩٤ مليون و٤٠٠ ألف طن بضائع، ونحو مليون وربع مليون مسافر سنويًا). والمدينة تنعم بشبكة مواصلات تصلها بمختلف المدن القريبة منها والبعيدة. وتطور ازدهارها الحالي مرهون إلى حد بعيد بمستقبل العلاقات مع جوارها المتوسطي.

تاريخيًا، نشأت المدينة عند حدود العام ٦٠٠ق.م. على يد إغريق مدينة فوقا Phocée (مدينة قديمة في آسيا الصغرى، في البحر الأيوني على خليج سميرنا)، ومن هنا إسمها «المدينة الفوقية». كانت معقلاً لحضارتين متعاقبتين: السلط والغول. وفي ٤٩ق.م. أخضع القيصر الروماني المدينة التي كانت شهرت تأييلها بومبي، وأصبحت مدينة متحدة بالامبراطورية الرومانية. تأسست فيها كرسي أسقفي في القرن الرابع. بعد تراجع اقتصادي عادت وعرفت نهضة في التجارة البحرية أثناء الحروب الصليبية، حتى أنها أخذت تنافس جنوى. اتحدت بفرنسا، مع البروفنس، في ١٤٨١. أصاب مرض الطاعون أهلها في ١٧٢٠. استمرت في توسعها التجاري حتى الثورة الفرنسية الكبرى، وكانت من أكثر المدن الفرنسية دعمًا لهذه الثورة («لا مارسييز»، في باب معالم تاريخية). لكن حروب الثورة والحصار الاوروبي على النظام الامبراطوري النابوليوني كادا أن يجعلاها مدينة بائسة، لو لم تعاود ازدهارها بفضل الحملات الاستعمارية، ومن ثم بفضل فتح قناة السويس. أصابها ضرر شديد في الحرب العالمية الثانية. دخلها الجيش الفرنسي الأول في ٢٨ آب ١٩٤٤، وحررها من النازيين والفيشيين.

في تشرين الاول ١٩٩٨، عثر صياد سمك قبالة شواطىء مارسيليا على سلسلة فضية لساعة تحمل إسم الطيار والشاعر والصحافي والروائي أنطوان دو سان إكزوبري مؤلف «الأمير الصغير» Le Petit Prince. ووضعت السلسة في خزنة «كوميكس» في مارسيليا. والمعروف أن سان إكزوبري كان قائدًا للقوات الفرنسية الحرة بعد استدعائه للخدمة في ١٩٤٣، وكان قد اختفى في ٣١ تموز ١٩٤٤. وكان قد أقلع بطائرته من مدينة باسطيا في كورسيكا في مهمة استطلاعية فوق جنوب شرقي فرنسا قبيل إنزال الحلفاء في منطقة البروفنس.

* **مونبلييه Montpellier**: قاعدة مقاطعة هيرولت ومنطقة لانغيدوك-روسيّون. تعد نحو ٢١٠ آلاف نسمة (نحو ٢٤٢ ألفًا مع الضواحي). كاتدرائيتها ذات الطراز القوطي (القرن الرابع عشر) تضررت كثيرًا خلال الحروب الدينية. في شمال غربي المدينة حديقة للنبات هي الأقدم في نوعها في فرنسا، ويعود إنشاؤها إلى ١٥٩٣. تتميز بنشاط اقتصادي يطال مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة القطاع الصناعي والعلمي.

اشتهرت المدينة، في الأساس، كمركز تجاري مهم لبهارات وأفاويه الشرق، وقد ساعد وجودها في جوار البحر واستعمالها مرفأ لات Lattes على أداء هذا الدور. نشأت فيها مدارس للطب والقانون منذ ١٢٢١، كما قامت فيها جامعة في ١٢٨٩ (كان رابليه يتردد على هذه الجامعة في القرن السادس عشر). في ١٥٣٦، انتقلت إليها أسقفية ماغلون. وكانت المدينة مركزًا بروتستانتيًا أثناء الحروب الدينية، إلى ان أخضعها لويس الثالث عشر في العام ١٦٢٢ بعد حصار طويل. وفي ١٦٢٨، هدمت أسوارها في ما عدا أسوار قلعتها التاريخية. وبعد نحو قرن من الحروب الأهلية، عرفت المدينة نهضة وازدهارًا.

* **ميتز Metz**: قاعدة مقاطعة موزيل ومنطقة لورين. تقع على نهر موزيل. تعد نحو ١٢١ ألف نسمة (نحو ١٩٥ ألفًا مع الضواحي). أهم معالمها بازيليك رومانية تعود إلى العام ٣١٠، وقد حُولت إلى كنيسة في ٦٢٠. وهناك ايضًا «كنيسة الهيكليين» التي تعود إلى القرن الثاني عشر، وكاتدرائية سان إتيان وتعود إلى القرن الخامس عشر، وعدة كنائس قوطية الطراز، وفندق المدينة وقصر العدل (القرن الثامن عشر). عقدة مواصلات مهمة تربطها خاصة بمدينة ريمس وباريس باتجاه لوكسمبورغ.

تاريخيًا، كانت قاعدة المنطقة في ايام السلط Celtes، وأصبحت أحد أهم مراكز المواصلات في ايام الرومان. وبعد غزوات متوالية، أصبحت عاصمة أوسترازيا وإحدى بؤر نهضة الأسرة الكارولنجية. كانت تابعة للامبراطورية المقدسة بين ٩٢٣ والقرن الرابع عشر، وأصبحت مدينة حرة في القرن الثالث عشر. ضمها هنري الثاني إلى ممتلكاته في ١٥٥٢، ودافع فرنسوا دو غيز عنها ضد القوات الامبراطورية. أصبحت في عداد أراضي المملكة في ١٦٣٣. شاهدت ضواحيها عدة معارك أثناء الحرب الفرنسية الالمانية (١٨٧٠-١٨٧١)، وأجبرت القوات البروسية الجيش الفرنسي على الانسحاب من المدينة، ولم تنفع محاولات مكماهون في إنقاذها، فاستسلمت في ٢٧ تشرين الاول ١٨٧٠ بعد حصار دام عدة أسابيع. ألحقت بالمانيا بموجب معاهدة فرنكفورت (١٠ ايار ١٨٧١) إلى أن تم استردادها في ١٩١٨.

* **نانت Nantes**: قاعدة مقاطعة لوار-أطلانتيك ومنطقة بيي دو لا لوار. تعد نحو ٢٤٨ ألف نسمة (وتعد منطقتها الريفية نحو ٥٠٠ ألف نسمة). مكان إقامة دوق بريتاني الذين ابتنوا لهم فيها قصرًا هو اليوم من أهم متاحف المدينة. عدد كبير من الكنائس والكاتدرائيات والمتاحف والقصور. ميناؤها أهم ميناء فرنسي على الاطلسي. ونانت إحدى المدن الفرنسية والاوروبية المتروبوليتية.

المدينة القديمة، أي في أيام الغال (أو الغول)، كانت تدعى Namnets. أصبحت، في أيام الرومان، مركزًا تجاريًا وإداريًا مهمًا. دخلتها المسيحية في أواسط القرن الثالث، وعلى يد المبشر القديس كلير Clair، ووضعها كلوتير الاول، في ٥٦٠، تحت وصاية الأسقف سان فيليكس. وفي اثناء انتفاضة بريتاني (بريتانيا) ضد خلفاء شارلمان، وقفت نانت إلى جانب هؤلاء. دمّر نومينوي Nominoé قلاعها، وكذلك قلاع مدينة رين Rennes عندما توصل إلى إعلان نفسه ملكًا على بريتاني في ٨٤٢. وبعد سنة واحدة، استولى النورمانديون على نانت ولم يتم إجلاؤهم عنها إلا على يد ألان باربتورت في ٩٣٦. وعند وفاته تنازع كونت رين وكونت نانت على السيطرة على المدينة، إلى ان تمكن فيليب أوغست من وضع حد لنزاعهما، وعين بيار دو درو دوقًا على بريتاني. واختار هذا الأخير نانت عاصمة له، فأحاطها بالقلاع والمواقع الدفاعية التي مكّنتها من صدّ هجومات جان سن تير (١٢١٤). وفي أثناء حروب الخلافة البريتانية (مقاطعة

بريتاني)، أخذت نانت جانب شارل دو بريتاني بعد ان كانت قد ناصرت لمدة طويلة منافسه جان دو مونتفور. ولم تعد لتخضع لابن جان دو منتفور، ويدعى جان الرابع، إلا بعد انسحاب حلفائه الانكليز. وفي عهد الاصلاح، وقفت نانت إلى جانب قوى «الرابطة» تحت قيادة دوق ميركور Mercoeur الذي كان حاكمًا للبروفنس. اصبحت تابعة، في ١٥٩٨، للملك هنري الربع الشهير بإصداره «براءة نانت». ومنذ القرن السابع عشر، توجهت المدينة، في نشاطها الاقتصادي، ناحية البحر، وعرفت نهضة مهمة بفضل تجارتها مع افريقيا واميركا التي استمرت حتى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر. وفي ١٧٨٩، حالفت الحزب الجمهوري، وعرفت شوارعها معارك طاحنة بين الزرق والبيض في حرب الفاندي Vendée. وأثناء حكم الارهاب، أرسلت لجنة السلامة العامة، النائب جان باتيست كارّييه ليقود حملة التطهير ضد أعداء النظام في نانت. وبناء على أوامر هذا الأخير نُظمت عمليات إغراق المراكب بركّابها السجناء في نهر اللوار. احتل الالمان النازيون نانت منذ حزيران ١٩٤٠ إلى آب ١٩٤٤. وقد أحدث قصف الحلفاء، بين ايلول ١٩٤٣ إلى نهاية الحرب، أضرارًا فادحة في أحياء كثيرة من المدينة.

أكثر ما اشتهرت به نانت في تاريخها إنما هو «براءة نانت» Edit de Nantes التي وقعها هنري الرابع في ١٥٩٨ في محاولته القضاء على النزاعات الدينية، وخاصة من خلال تشريع الوجود القانوني للبروتستانت في فرنسا: فإضافة إلى حرية الضمير والمعتقد، اصبح البروتستانت يتمتعون بحرية ممارسة شعائرهم الدينية في بيوت الأسياد البروتستانت، وفي كل المدن حيث الطقس البروتستانتي يكون موجودًا بحكم وجود بروتستانت في الواقع. وفي البراءة، عدة بنود تتضمن تحفظات على هذه الحرية للتخفيف من احتجاجات الكاثوليك. وعلى الصعيد القضائي، أصدرت البراءة عفوًا عن البروتستانت، وأقيمت محاكم خاصة بالنظر في النزاعات بين الطرفين. وفي السياسة، سُمح للبروتستانت بالدخول إلى مختلف الوظائف، وبحق توجيه مذكرات إلى الملك. وهذا التسامح الذي أظهرته براءة نانت لم يكن له مثيلاً في اوروبا؛ وقد أوجد، في واقع الأمر «دولة ضمن الدولة» في فرنسا، ما جعل ريشيلو في ما بعد ان يقدم على إبطال الكثير مما اعتبر «امتيازات» للبروتستانت (١٦٢٩). ثم أكمل لويس الرابع عشر إبطال براءة نانت عندما وقّع على هذا الابطال في فونتينبلو Fontainebleau في ١٦٨٥، وقضى بإلغاء «كل المكاسب التي منحها هنري الرابع للبروتستانت». فحظرت الطقوس البروتستانتية، وطُرد رعاتهم (رجال الدين البروتستانت). وكان النشاط الكاثوليكي المعادي لهم قد بدأ بالفعل قبل وقت طويل من صدور براءة لويس الرابع عشر المضادة، بحيث أن أكثر من ٢٠٠ ألف بروتستانتي (ضباط، صناعيون، تجار، حرفيون، مزارعون) كانوا قد اضطروا إلى الهجرة من فرنسا باتجاه بروسيا وهولندا على وجه الخصوص، حيث أسسوا هيئات ناصبت فرنسا العداء.

زعماء، رجال دولة وسياسة

(راجع باب «الرؤساء الفرنسيون منذ الجمهورية الثالثة حتى اليوم»، ص٣٢٥-٣٤١، وهم، بحسب الترتيب الزمني: تيير، ماك ماهون (ماكماهون)، غريفي، كارنو، كاسيمير-بيرييه، فور، لوبي، فالير، بوانكاري، ديشانيل، ميللران، دوميرغ، دومي، لوبران، بيتان، أوريول، كوتي، ديغول، بومبيدو، جيسكار ديستان، ميتران وشيراك).

* **الأب بيار**: راجع «بيار، الأب» في هذا الباب.

* **أراغون، لويس Aragon,L.** (١٨٩٧-١٩٨٢):
كاتب وشاعر. ولد في باريس. ترك المذهب السوريالي الذي كان يهدف من خلاله إلى رفض هذا العالم بقيمه البورجوازية لينضم إلى الحزب الشيوعي الفرنسي في ١٩٣٠. وفي السنة نفسها، اشترك في أعمال المؤتمر العالمي الثاني للكتاب التقدميين الذي عقد في فاركوف. وفور عودته من المؤتمر، حكم بالسجن خمس سنوات لإهانته العلم الفرنسي في قصيدته «الجبهة الحمراء»، ولم ينفذ به الحكم، إلا انه وضع تحت المراقبة الشديدة. لم يبدأ نشاطه الحقيقي إلا بعد إغلاق صحيفته المسائية «المساء» بعد بداية الحرب في ١٩٣٩. فانخرط في الجيش الفرنسي كمساعد طبيب. وبعد تعرض فرقته لحصار في بلجيكا استطاع الفرار إلى بريطانيا، ثم عاد إلى فرنسا فحارب في مؤخرة الجيوش المتراجعة فوقع أسيرًا، إلا انه استطاع الهرب ثانية. سرّح من الجيش بعد ان نال ثلاثة أوسمة. بدأ نشاطه السري في المقاومة الفرنسية فكان في أساس ومحور كل النشاطات الأدبية الثورية في اوروبا، وقد تحولت أغلب قصائده الثورية التي ظهرت كلماتها في مختلف النداءات والمنشورات إلى أغان شعبية. وتنقل في كل أنحاء فرنسا وفي مناطق كثيرة من اوروبا. وعندما انتهت الحرب، عادت صحيفة «المساء» للظهور وعاد اهتمام أراغون بها.

وصلت أعمال أراغون في العام ١٩٦٧ إلى ٧٧ كتابًا من بينها كتاب بأربعة أجزاء حول تاريخ الحزب الشيوعي السوفياتي. وأراغون من أهم الكتّاب الذين شاركوا العالم الثالث تطلعاته التحررية، وخاصة تأييده القضيتين، الجزائرية والفلسطينية. وقد تصدى أراغون لمفهوم الواقعية الاشتراكية وأكد على قومية الأدب: «الأثر الأدبي الجيد له مضمون قومي» (عن «موسوعة السياسة»، ج١، ط١، ١٩٧٩، ص١٢١).

* **آرون، ريمون Aron,R.** (١٩٠٥-١٩٨٣):
صحافي وكاتب ومفكر وسياسي واسع الشهرة وكبير التأثير في الحياة الثقافية والسياسية الفرنسية.

تلقى تعليمه في مدرسة المعلمين العليا في باريس وتخرج فيها عام ١٩٢٨. كانت ميوله واتجاهاته المبكرة نحو الميتافيزيقا، لكنه اختار لنفسه في النهاية السير في درب العلوم التاريخية.

في مدرسة المعلمين التقى آرون مع جان بول سارتر وقامت بينهما صداقة قوية، واتجه الاثنان نحو الفكر الالماني. وكتب رسالة للدكتوراه (١٩٣٨) بعنوان «مقدمة في فلسفة التاريخ»، حيث توصل إلى نقد مقنع لفلسفات التاريخ الحتمية. وعمل مدرسًا للفلسفة في المانيا، وشاهد قيام المانيا الهتلرية وظهور الاشتراكية الوطنية وما صاحبها من أحداث أثارت التشاؤم في نفسه حول الوضع الانساني. وهو تشاؤم ظل ملازمًا له طيلة حياته، وجعله يكفر بالحزب الاشتراكي الذي كان قد انضم إليه لفترة قصيرة.

وبعد عودته إلى فرنسا، تولى التدريس في عدد من الجامعات والمعاهد العليا ابتداء من «ليسيه هافر» (١٩٣٣-١٩٣٤) إلى مدرسة المعلمين في سان كلو (١٩٣٥-١٩٣٩) إلى جامعة تولوز (١٩٣٩).

حين قامت الحرب العالمية الثانية، التحق ريمون آرون بسلاح الطيران الفرنسي. وبعد سقوط فرنسا، عمل مع قوات فرنسا الحرة بقيادة ديغول في لندن وتولى تحرير صحيفة «فرنسا الحرة» France Libre، ثم عاد بعد الحرب إلى الحياة الأكاديمية، واخيرًا شغل كرسي الاستاذية في «الكوليج دو فرانس» اعتبارًا من ١٩٧٠.

ولم يتوقف خلال هذه الفترة كلها عن الكتابة للصحافة. وقد بدأ في ١٩٤٦ يكتب في جريدة «كومبا» Combat اليسارية. ولكن قسوة الستالينية ودراسته المعمقة للاقتصاد جعلتاه يبتعد عن الاشتراكية، ويتحول إلى الكتابة في جريدة «الفيغارو» المحافظة، ويتخذ منها منبرًا لتعليقاته السياسية، ومهاجمة النزعة التاريخية التي كانت تسيطر على تفكير وكتابات المفكرين الماركسيين. وفي ١٩٧٧، انتقل إلى جريدة «الأكسبرس» L'Express.

لقد درج معظم الذين كتبوا عن آرون على عقد المقارنات بينه وبين جان بول سارتر لإبراز أوجه الاختلاف بينهما، وعلى الأخص تعارض وجهات نظرهما ومواقفهما من النظام السوفياتي، وهو التعارض الذي أدّى إلى انقسام في الحياة الفكرية في فرنسا. والمعروف ان آرون قطع علاقاته-بسبب هذا التعارض-مع سارتر منذ أواخر الأربعينات، وانه بدأ ينتقد مواقفه وآراءه السياسية التي كان يعتبرها فجة وساذجة، وانه تعرض لهذه الآراء في اتزان وتحفظ في كتابه «أفيون المثقفين» الذي صدر في ١٩٥٥، والذي يعتبر أشهر كتبه. والكتاب موجه ضد «التقدميين» الذين كانوا ينقبون ويفتشون عما يعتقدون انه من مثالب ومساوىء وعيوب الديمقراطية الغربية، ويعملون على تضخيمها في الوقت الذي يغضون فيه الطرف عن «جرائم الدولة الماركسية».

كان آرون يقف هذا الموقف في وقت كانت «قبضة الماركسية» قوية وشديدة الوطأة على الفكر الفرنسي، لدرجة ان أي خروج عليها كان كفيلاً بأن يؤدي بالمثقف إلى «النبذ» من مجتمع الأنتلجنسيا. لكن الوضع أخذ يتغير بسرعة في السبعينات نتيجة هروب عدد من العلماء والمفكرين السوفيات من الاتحاد السوفياتي، ثم مراجعة المفكرين والمثقفين الفرنسيين لأنفسهم وإعادة النظر في مواقفهم في ضوء هذه الاحداث. والظاهر أن هذا هو ما كان آرون يتوقعه وهو يكتب «أفيون المثقفين» الذي يشير فيه إلى انتهاء عصر الايديولوجيات، وإلى قرب زوال

الماركسية كآخر نسق. ومع ذلك فإنه كان يخشى ان يؤدي انحسار الماركسية إلى قيام نزاعات وتيارات يمينية متطرفة تعادي الفكر الحر وتلحق به من الضرر والأذى أكثر مما سببته الماركسية. واليوم، أخذت الاوساط الماركسية نفسها (التي كانت تعتبره «المفكر الايديولوجي الرئيسي للبورجوازية الفرنسية») تنظر إلى آرون كـ«أحد الصروح الضخمة في الفكر الفرنسي».

* **بار، ريمون .Barre,R** (١٩٢٤-): اقتصادي وسياسي. ولد في جزيرة سان دونيس دو لا ريونيون لوالد ثري (رينيه) لم يعرفه ريمون لأن كان قد قطع علاقته بأسرته خوفًا على سمعتها إثر محاكمته بتهمة الافلاس الوهمي سنة ١٩٢٨. فنشأ ريمون بار في رعاية والدته، وعُرف بكونه تلميذًا نموذجيًا. نال شهادات جامعية في الاقتصاد والقانون في باريس حيث نشر أول كتبه (١٩٥٦) وهو بعنوان «الاقتصاد السياسي» الذي أصبح من الكتب المعتمدة تقليديًا في الجامعات. لم يكن له نشاط سياسي يذكر حتى ١٩٥٩ عندما تولى منصب مدير مكتب وزير الصناعة والتجارة جان مارسيل جانبيه. عينه ديغول نائبًا لرئيس اللجنة الاوروبية مكلفًا القضايا الاقتصادية والمالية، فبقي فيه من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٢. في ١٩٧٥، كلفه جيسكار ديستان مهمة الاعداد والتنظيم لأول قمة تعقدها الدول الصناعية. وفي ١٩٧٦، انضم إلى حكومة شيراك وزيرًا للتجارة، ثم خلف شيراك في رئاسة الحكومة بين ١٩٧٦ و١٩٧٨، فواجه أزمتين نفطيتين أسفرت تبعاتهما الاقتصادية عن هبوط شعبيته. فتخلى عن رئاسة الحكومة، وبقي نائبًا حتى ١٩٨٨ عندما خاض، دون جدوى، انتخابات الرئاسة (نال ١٦،٥٪ من الاصوات).

كان من أبرز معارضي نشر صواريخ بيرشينغ في اوروبا لمواجهة الاتحاد السوفياتي، كما تميز بدفاعه عن احتلال الاتحاد السوفياتي لأفغانستان. وفي ١٩٨٢، كان النائب الوحيد في الحزب الذي ينتمي إليه، أي «الاتحاد من أجل الديمقراطية» الذي صوت إلى جانب النواب الشيوعيين وبعض النواب الاشتراكيين لمصلحة ما يُسمى «تعديل جوكس» الذي يرفض العفو عن الجنرالات الذين شاركوا في انقلاب الجزائر.

* **بالادور، إدوار .Balladur,E** (١٩٢٩-): رئيس آخر حكومة في عهد ميتران (حكومة «التعايش الثانية»)، وقد شكلها بالادور في ٢٩ آذار ١٩٩٣، واستمرت إلى ١٠ ايار ١٩٩٥ (أي إلى تاريخ الانتخابات الرئاسية وفشل ميتران وفوز شيراك).

ولد إدوار بالادور في أزمير (تركيا). كان والده، بيار، واحدًا من مديري البنك العثماني في القسطنطينية، وكان سهلاً على الوالد الحصول على الجنسية الفرنسية، وذلك ان عائلته كانت قد استطاعت أن تحظى بفرمان من السلطان سليم الثالث يصنفها بين رعايا فرنسا في الامبراطورية العثمانية، إذ إن هذه الوضعية كانت تمنح لأقليات كاثوليكية هي على علاقة جيدة بفرنسا.

وكان الوالد قد غادر تركيا، بين كثيرين غادروها، على اثر حريق متعمد شب في أزمير التركية واستهدف بصورة خاصة الحي الذي تقيم فيه الأقليات المسيحية التي تتعاطى التجارة. ومن المؤرخين من يقول إن الهدف من الحريق كان نقل التجارة إلى أيدي الكماليين (أنصار كمال أتاتورك).

هاجر الوالد، وأسرته، إلى مارسيليا. وفي هذه المدينة، التي تضم جالية أرمنية شهيرة، عاش إدوار طفولة عادية ومتواضعة. فكان على العائلة أن تكافح لبلوغ الوضع المادي البورجوازي الذي كانت عليه في أزمير. أما عن أصل العائلة (بالادور) فتؤكد مصادر تركية وفرنسية وأرمنية أنه أرمني، في حين ينفيه إدوار نفيًا قاطعًا.

كان يرغب في دراسة الطب، لكن متاعبه الصحية ستجعله يعيد النظر في ذلك ويتوجه نحو مدرسة الادارة الوطنية .E.N.A التي يتخرج منها القسم الأكبر من كوادر الادارة والطبقة السياسية الفرنسية، ومن بينهم الثلاثي (شيراك وجوسبان وبالادور) الذي ترشح للانتخابات الرئاسية في ربيع ١٩٩٥.

تخرج بالادور في ١٩٥٧، وأمضى ٥ سنوات موظفًا في مجلس الدولة. في كانون الثاني ١٩٦٢، استدعاه رئيس الوزراء في حينه جورج بومبيدو للعمل في مكتبه كمستشار للشؤون الاجتماعية، وظل إلى جانب بومبيدو حتى اليوم الأخير من حياته (١٩٧٤): مستشار، فنائب السكرتير العام لرئاسة الجمهورية، فسكرتير الرئاسة والحاكم الفعلي للإليزيه بسبب مرض الرئيس. وفي هذه السنة الأخيرة (١٩٧٤) برز خلافه مع وزير المال الصاعد فاليري جيسكار ديستان الذي انتخب رئيسًا والذي لم يُذكر إسم بالادور في عهده (١٩٧٤-١٩٨١) ولو مرة واحدة.

في ١٩٧٩، اتصل به شيراك للعمل معًا في «التجمع من اجل الجمهورية». وتوثقت الصلة بينهما بعد انتخاب ميتران رئيسًا (١٩٨١). وفي ١٩٨٢، نجح في الانتخابات عن الدائرة الخامسة عشرة للعاصمة، وتمكن

شيراك من فرضه على المكتب السياسي لحزب التجمع (١٩٨٦-١٩٨٨). وكان بالادور يظهر قدرة هائلة في التحليل السياسي واستشراف آفاق الصراع السياسي. فتوقع في ١٩٨٣ الوصول إلى «حكومة التعايش» بين رئيس اشتراكي وبرلمان يميني في ١٩٨٦، ويعود له الفضل في إطلاق هذه التسمية (حكومة التعايش). وقد تحقق توقعه، الأمر الذي عزّز مكانته لدى شيراك فعينه وزيرًا للاقتصاد والمالية والخصخصة، وكان لديه خمسة وزراء مفوضين، وقد شاعت في حينه أنباء تقول إنه الحاكم الفعلي وليس جاك شيراك.

وبعد حكومة التعايش، تقدم شيراك للرئاسة، وهُزم بطريقة مدوية. وبعد فوز اليمين في انتخابات ١٩٩٣ دفعه شيراك إلى تولي رئاسة الحكومة كي يتفرغ هو لمعركته الرئاسية (١٩٩٥)، ولم يحسب أي حساب للتحول الذي سيطرأ على موقف بالادور. فبعد أشهر معدودة على ترؤسه الحكومة (شكلها في ٢٩ آذار ١٩٩٣)، بدأت استطلاعات الرأي تعكس تأييدًا شعبيًا متزايدًا له، إذ نجح إلى حد ما، وقياسًا على الحكومات السابقة، بالتخفيف من وطأة الأزمات المتعددة، بواسطة أسلوبه الخاص الذي يقضي بإلغاء أي طابع ايديولوجي عن أي من الأزمات. وترشح للانتخابات الرئاسية، وأيده البعض ممن كانوا في خانة شيراك. ورغم ذلك فاز شيراك، واستبعد بالادور مجددًا عن المناصب السياسية سواء داخل «التجمع من اجل الجمهورية» أو في الدولة.

* **بريان، أريستيد .Briand,A** (١٨٦٢-١٩٣٢): اشتراكي. ولد في عائلة متواضعة. درس القانون. عمل صحافيًا، والتزم في صفوف الاشتراكيين وأصبح سكرتيرًا عامًا لصحيفة «لا لانتيرن» **Lanterne**. ارتبط بصداقة مع الزعيم الاشتراكي جان جوريس، وأسس معه الحزب الاشتراكي الفرنسي المنافس لحزب اشتراكي آخر أسسه جول غيد J.Guesdes. انتخب نائبًا في ١٩١٩، واستمر يشغل هذا المنصب حتى وفاته. عين ٢٣ مرة وزيرًا، و١١ مرة رئيسًا للوزارة. اشتهر بدفاعه عن موضوع فصل الدين عن الدولة، وكان أول اشتراكي وصل إلى رئاسة الحكومة، واشتهر بفتحه جبهة ثانية في البلقان. أسقط جورج كليمنصو حكومته (١٩١٧) وأبعده عن الحكم حتى ١٩٢١ حين ترأس الحكومة مرة جديدة بالاضافة إلى حقيبة الخارجية.

بريان هو صانع اتفاقات «لوكارنو» التي أرست التقارب الفرنسي-الالماني وقبول الطرفين بالتحكيم، كما انه دعم دخول المانيا عصبة الأمم وحصولها على مقعد في المجلس الدائم. وفي آب ١٩٢٨ وقعت ٦٠ دولة على معاهدة تنص على التخلي عن الحرب كوسيلة لحل النزاعات، وقد عرفت تلك المعاهدة باسم معاهدة بريان-كيلوغ. وفي ١٩٢٩، طرح بريان، في جنيف، فكرة اوروبا متحدة فدراليًا. وفي ١٩٣٢، فشل في الوصول إلى رئاسة الجمهورية.

حائز على جائزة نوبل للسلام (١٩٢٦).

* **بلوم، ليون .Blum,L** (١٨٧٢-١٩٥٠): اشتراكي (زعيم «الجبهة الشعبية» ورئيس حكومتها في ١٩٣٦). ولد في باريس وسط بيئة كانت مناصرة «للكومونة». بدأ منذ ١٩٠٤ يعاون جان جوريس في تأسيس وإصدار «الأومانيته» الناطقة باسم الاشتراكيين، قبل انشقاق مؤتمر مدينة تور **Tours** الشهير بين الاشتراكيين والذي أسفر عن قيام الحزب الشيوعي. اختار بلوم التيار الاشتراكي. فانفصل عن «الأومانيته» ليؤسس ويدير صحيفة الـ«بوبولير» **Popuplaire** («الشعبي») لسان حال التيار الاشتراكي. وإضافة إلى نشاطه السياسي، عُرف بلوم بدراساته الأدبية، ونشر كتابًا عن ستندال، وآخر عن «الزواج» الذي أثار ضجة كبيرة في حينه لما حمله من توجهات تحررية.

طوال العشرينات، برز ليون بلوم كواحد من أكبر الزعماء الاشتراكيين وكنائب صلب في الجمعية الوطنية، وكان لا يكف عن التصدي لليمين المتطرف الذي كان ينمو في تلك المرحلة. ولقد أدّت مواقفه إلى اعتداء جماعة «العمل الفرنسي» عليه في شباط ١٩٣٦، فحطموا سيارته وضربوه. وأدت هذه الحادثة إلى تعاطف الفرنسيين معه في المعركة الانتخابية. فأسفرت النتائج عن ذلك الانتصار الذي حققته «الجبهة الشعبية» (راجع باب معالم تاريخية)، والذي جعل من بلوم أول رئيس حكومة يهودي اشتراكي في تاريخ فرنسا. وإلى وزارته هذه يعود الفضل في تنفيذ أحد برامج الاصلاح الاشتراكي إذ قامت بتأميم صناعات الحرب الرئيسية وبنك فرنسا. وانزوى بلوم طيلة سنوات الحرب، ثم اعتقلته حكومة فيشي. ولما انتصر الحلفاء عاد الساسة المخضرمون إلى المسرح السياسي، وتولى بلوم الوزارة ورئاسة الوزارة الانتقالية (١٩٤٦).

في ١٩٣٦، اتفقت حكومته مع الكتلة الوطنية في سورية لعقد معاهدة، وهي من سلسلة المعاهدات التي عقدتها فرنسا مع لبنان وسورية، وعقدتها بريطانيا مع مصر والعراق في ١٩٣٦.

* **بوهير، ألان Poher,A.** (١٩٠٩–): ولد في أبلون–سور–سين. درس الحقوق في جامعة باريس. عضو مجلس الشيوخ بين ١٩٤٦ و١٩٤٨، وبين ١٩٥٢ و١٩٦٨، عن «الحركة الجمهورية الشعبية» MRP، ثم عن «اتحاد وسط الديمقراطيين»، وأصبح رئيس هذا المجلس من ١٩٦٨ إلى ١٩٩٢. رئيس جمهورية لفترة انتقالية بعد استقالة الجنرال ديغول (٢٨ نيسان ١٩٦٩)، وترشح للانتخابات الرئاسية، وفشل أمام بومبيدو، ثم عاد رئيسًا لفترة انتقالية بعد موت بومبيدو.

عارض السياسة الفرنسية إزاء الصراع العربي–الاسرائيلي، وبشكل خاص سياسة ديغول وبومبيلو، وطالب بإبقاء العلاقة خاصة مع حكومة اسرائيل. وشغل منصب رئيس «اللجنة العالمية لنصرة اليهود في الشرق الاوسط»، وهي لجنة تشرف عليها وتوجهها الحركة الصهيونية.

* **بيار، الأب** (١٩١٢–): إسمه بالولادة هنري غرويس. رجل دين كاثوليكي فرنسي، ومن أبرز الشخصيات الانسانية التي عرفها القرن العشرون.

ولد في أسرة بورجوازية، وكان لوالده، والتزامه المسيحي، أكبر الأثر في تكوين شخصيته ونموها على النحو الذي عُرف به ولا يزال. فكان والده يعمل على إعادة دمج المهمشين من الأحداث واليتامى والمتسولين داخل المجتمع من جديد، كما كان يؤمن إيمانًا قويًا بضرورة تأثير المواطنين على مجريات القرار السياسي إلى الدرجة التي أصرّ ذات يوم ان يُحمل، وهو على كرسي المرض، حتى يتمكن من الادلاء بصوته في صناديق الاقتراع. ولم يخرج الابن، هنري غرويس (الأب بيار) عن هذا السلوك إلا باتجاه المزيد.

عاش هنري غرويس طفولة هادئة؛ ومع تقدمه في الدراسة قرأ أعمال الفيلسوف رينيه ديكارت وتأثر بها كثيرًا، وكان من نتائج هذا التأثر ميله الثابت إلى المواقف الواضحة وكراهية الازدواجية في المواقف. وفي آذار ١٩٣٠، قرر ان يصير راهبًا، وأمضى هنري غرويس حياة مضنية شاقة في أحد الأديرة، زهاء سبع سنوات، كان لها نصيب كبير في تكوين شخصيته.

وعندما خرج من الدير قرر إعلان «الحرب الجميلة» ضد مظاهر البؤس والفقر والحرمان، ودعوة الآخرين للمشاركة معه في إعلان هذه الحرب النبيلة دفاعًا عن الفقراء والمظلومين الذين لا مأوى ولا سند لهم في الحياة. لكن اندلاع الحرب العالمية الثانية جعلته يتعرف عن قرب إلى فظائع «الحرب القذرة» التي أودت بحياة الملايين من البشر، ولم يكن أمامه إلا ان ينخرط في صفوف المقاومة، ولعب دورًا مهمًا، بوصفه رجل دين لا يثير شبهات الغستابو، في إنقاذ حياة وأرواح الكثير من البشر الملاحقين خصوصًا من اليهود الذين كانوا محل تعقب النظام النازي. وأثناء مرحلة المقاومة لقب باسم مستعار هو «الأب بيار»، وحافظ على هذا الاسم.

وفي شتاء ١٩٥٤، تكرست ملامح أسطورة الأب بيار بصورة بارزة، إذ عرف كيف يستخدم أجهزة الاعلام في دعم العمل الانساني الذي يقوم به، وكانت البداية مع النداء الشهير الذي أدلى به من راديو لوكسمبورغ في شباط ١٩٥٤ كشف فيه للمجتمع الفرنسي مظاهر من البؤس لم يكن يسمع عنها من قبل: طفل قتلته شدة البرد، وامرأة عثر عليها ميتة على أحد الأرصفة وفي يدها ورقة طردها من الشقة التي كانت تقيم فيها قبل يومين من الوفاة. وهزت هذه الوقائع المجتمع الفرنسي، وكذلك الطريقة المثيرة التي تدخل بها الأب بيار لمساعدة الأكثر فقرًا من الناس.

في هذه الاوضاع تأسست جمعية «عمواس »–إسم قرية كانت تقع في إحدى ضواحي القدس–واختير هذا الإسم لأنه يمثل لدى الأب بيار رمزًا للأمل مهما كانت شدة الأزمات. وفلسفة هذه الجمعية ودورها لا يكمن في إعطاء المال أو المسكن للمقهورين وإنما منحهم أسباب الحياة ومبرراتها في المقام الاول، بحيث يستعيدون كرامتهم الضائعة. فالجمعية صممت لكي يشارك الجميع فيها ويكون الاقتسام شعارها، فهي ليست مشروعًا عاديًا لأن الأرباح فيها–كما يقول الأب بيار–تقرر بعدد الذين تم إنقاذهم من مهاوي الضياع والهلاك والانتحار. وتكمن قوة هذه الجمعية في ان مصادرها تأتي من عمل أفرادها ومن التبرعات.

لم يقتصر عمل الأب بيار على فرنسا وحدها، وإنما امتد إلى بقاع كثيرة في أنحاء العالم، واصبحت هناك مكاتب لجمعية «عمواس» في اميركا اللاتينية وآسيا وافريقيا، الأمر الذي فرض على مؤسس الجمعية المشاركة في مئات الاجتماعات والمؤتمرات، والتقى رؤساء دول وحكومات وجمعيات وكان يلبي كل النداءات التي توجه إليه.

وللأب بيار الكثير من المواقف المتميزة داخل فرنسا وخارجها إزاء قضايا العالم الثالث. فهو يدعو إلى إلغاء ديون العالم الثالث لدى الدول الغنية، ويرى ان فوائد هذه الديون أكبر بكثير من تكلفة السياسات المعلنة لمساعدة دول العالم الثالث على النمو، كما يحمل نقدًا واضحًا للنظام العالمي في صورته الراهنة.

وكان للأب بيار علاقات وثيقة مع رجال

السياسة في فرنسا وخارجها. فعمله الانساني جعله موضع احترام وتقدير لدى الكثير من قادة ومشاهير العالم بدءًا من شارل ديغول إلى نهرو. وكان ما يجذبه نحو هؤلاء الزعماء يكمن في قدرتهم على التحدي. وهو لا يخفي ذلك بل يعلنه صراحة وفي أكثر من مناسبة، كان أشهرها تأميم قناة السويس حيث علق على هذا الحدث قائلاً: «حدث تحول في تاريخ الانسانية كانت أولى علاماته ضحكة المصري ناصر، قائد أمة في الخمسينات لم يكن لها على الصعيد الدولي سوى وزن محدود، لكن بإغلاقه منافذ قناة السويس وتأميمها جعل أكبر دولتين تركعان. لقد دخلنا بذلك زمن عجز الأقوياء وقوة الضعفاء، وإن كانت هذه القوة بالطبع نسبية لأنها إذا كانت قادرة على إحناء هامة الكبار فإنها تكاد بمشقة إنجاز تجهيزات كهربائية في بلدها» (عن أحمد الشيخ، كاتب وصحافي مصري مقيم في باريس، «الحياة»، العدد ١٢٥٣٣، تاريخ ٢٣ حزيران ١٩٩٧، ص١١).

ومن أشهر ما اشتهر به الأب بيار من مواقف سياسية–إنسانية في السنوات الأخيرة، وتحديدًا منذ زيارته قطاع غزة في تشرين الاول ١٩٩٥، موقفه المندد باسرائيل والصهيونية، وتشكيكه بـ«الهولوكوست»، ودعمه لطروحات الفيلسوف الفرنسي روجيه غارودي حول جملة من القضايا، على رأسها تشكيك غارودي بسياسة اسرائيل وبالتاريخ اليهودي في كتابه «الأساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية».

«الجرائم التي تعرض لها اليهود وأدت إلى قيام دولة اسرائيل بعد طرد الفلسطينيين من أراضيهم لم تكن من صنع عربي، بل من صنع اوروبي. وعندما أردنا المغفرة بعد ذلك اخترنا الحل الأكثر سهولة أي طرد الفلسطينيين من أراضيهم... لقد مسحنا ايدينا في ظهر آخر، انه أمر حرج قول ذلك لأن الأمر يتعلق بدولة اسرائيل».

كانت هذه الكلمات للأب بيار في رد على سؤال من الصحافيين يستنكر زيارته قطاع غزة بدعوة من عرفات (تشرين الاول ١٩٩٥)، حيث طلب باسم الاوروبيين المغفرة من الشعب الفلسطينيين الذي تعرض لمأساة نتيجة قيام دولة اسرائيل.

وربما تلخص هذه الكلمات مصدر الضجة التي أثيرت في فرنسا حول كتاب روجيه غارودي «الأساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية». فغارودي، مع الأب بيار، حاول خرق المحرّمات أو «المحظورات» في الحياة السياسية والثقافية الفرنسية. وقد أكد الأب بيار في أكثر من تصريح له انه بمساندته روجيه غارودي إنما أراد التخلص من هذا المحرم الذي يجعل كل من يتساءل عن تاريخ الهولولكوست معاديًا للسامية. كما طالب بمؤتمر عام للمؤرخين المتخصصين في تاريخ هذه الفترة لحسم الخلافات والتباين في وجهات النظر.

وتعرض الأب بيار لعاصفة شديدة من الضغط والتهديد، من الصهيونية وأنصارها، وهو الموصوف بأنه الرجل الأكثر شعبية في فرنسا. فطرد من الجامعة الدولية ضد العنصرية وكره الأجانب، وانتقدته السلطات الكنسية الكاثوليكية في بلاده، كما وُجهت له انتقادات أكثر عنفًا من جمعيته (عمواس، تكتب تبعًا لإسمها بالفرنسية «إيمايوس») نفسها التي تكافح لحماية المحرومين، كما ان كبير أساقفة فرنسا الكردينال لوستيجيه كان طلب منه الصمت لوقف الجدل حول كتاب غارودي.

في كتابه الأخير «مذكرات مؤمن» (صادر عن دار فايار الفرنسية، ايار ١٩٩٧)، يشير الأب بيار إلى محنتين من أشد المحن التي تعرض لها عبر مسيرته في العمل الانساني الممتدة أكثر من نصف قرن:

المحنة الأولى حدثت في ١٩٥٨ عندما احتجز عدة أشهر في إحدى المصحات العقلية بعدما أقنع «الأطباء» أقاربه بأنه يعاني من إرهاق جسدي ونفسي وان قواه العقلية صارت غير مستقرة، فيما تحرك آخرون للاستيلاء على مقادير الأمور في المؤسسة الدولية «عمواس» التي أسسها وعمل على نشر فروعها في قارات العالم.

أما المحنة الثانية فهي محنة ربيع ١٩٩٦ عندما وقف إلى جانب صديقة روجيه غارودي بعد صدور كتابه «الأساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية»، وكان من نتيجة هذا الموقف ان هبت عاصفة من الاحتجاج ضده، ووجهت إليه تهم من بينها العداء للسامية واضطراب العقل نظرًا إلى تقدمه في العمر.

عن كتابه هذا «مذكرات مؤمن» وما عكس من تحول واعتدال في فكر مؤلفه الأب بيار، يقول أحمد الشيخ (الكاتب والصحافي المصري المقيم في باريس والذي عايش قضية الأب بيار وغارودي عن قرب، وقابل الأخير مرتين وكتب عنهما في «الحياة»، العدد ١٢١٣١، ١٣ ايار ١٩٩٦، ص١١؛ والعدد ١٢٥٣٣، ٢٣ حزيران ١٩٩٧، ص١١) (وما كتبه أحمد الشيخ ينقله المؤلف بتصرف):

على رغم ان الأب بيار اعتذر في الأشهر الماضية (الأشهر الأولى من سنة ١٩٩٧) أكثر من مرة، عن موقفه المساند لبعض أطروحات روجيه غارودي، وطلب المغفرة والسماح من أولئك الذين ربما جرحتهم آراؤه السابقة، تاركًا الموقف النهائي في هذه القضية بين يدي الله الحاكم

الأوحد على صحة نوايا البشر، إلا ان كل هذا لم يكن كافيًا أو مقنعًا.

ففي كتابه الأخير («مذكرات مؤمن») يحاول الأب بيار مرة أخرى تصحيح «سؤ الفهم التراجيدي» ويعيد كتابة سيرته وأفكاره الرئيسية بأسلوب جديد وبلغة جديدة في بعض الفقرات التي لا تخلو من دلالات لا تخطئها عين. فهو في أول صفحات الكتاب يتحدث عن المصادر التي عززت وروت حياته الروحية الداخلية ويذكر في مقدمها «الشعب اليهودي الذي علمني، من خلال كتابه المقدس التوراة، الايمان بإله واحد عادل ورحيم».

كما يتذكر في أكثر من موضع، في هذا الكتاب، الدور الذي قام به في الحرب العالمية الثانية ومساعدته في إخفاء وتهريب بعض اليهود الذين كانوا محل بطش النازي. ويكرر الاشارة إلى ما سبق ان رواه في كتبه الأخرى عن طفولته وبداياته وانتقاله إلى الرهبنة ثم خروجه إلى معترك الحياة وتأسيسه مؤسسة «عمواس» الدولية والركائز التي اعتمد عليها في نشر دعوته ومعاناته بين الفقراء والمعذبين. وكذلك الصعوبات والمحن التي واجهت تجربته الفريدة في العمل الانساني.

غير ان اللافت في كتابه الأخير، مقارنة مع كتبه السابقة، انه يدعو أكثر إلى المغفرة والتسامح بعدما كان اهتمامه الرئيسي يتجه نحو الغضب والعدالة (أو الغضب من اجل العدالة). فالحديث عن المحبة في «مذكرات مؤمن» احتل مكانة الحديث عن الغضب والعدالة في كتابه «الوصية» وما قبله من كتب ألفها بنفسه أو أُلفت بالتعاون معه.

في كتبه السابقة، ومواقفه، كان يعلن انه لا يهتم إلا بما يرضي الله، بينما في كتابه الأخير نجد صورة، أو سيرة، رجل دين يهتم كذلك بالصورة التي ينتظرها منه المجتمع الرسمي والاعلامي. فإذا كان التنديد بالتعصب الديني هو النموذج الأمثل لما ينتظر من رجل دين «مستنير» فإن الأب بيار لا يتورع في «مذكرات مؤمن» عن خوض المعركة ضد أشكال التعصب الديني، بينما كانت معركته في السابق ضد البؤس والفقر بالدرجة الأولى والأخيرة.

كيف حدث هذا التحول في شخصية وأفكار الأب بيار؟ هل يمكن فهم هذا التغيير انطلاقًا من تعرضه لضغوطات واجهت مؤسسة «عمواس» الدولية وجعلته يفكر في إنقاذها من خلال «اعتدال» يبديه في كتابه الجديد ولا يجد فيه انقلابًا على أفكاره ومواقفه السابقة؟ أم أنه شعر حقًا، بعد فترة من الاعتزال والتأمل، انه أخطأ وانه عاد إلى تصويب هذا الخطأ، خاصة انه عاصر حوادث فظيعة ارتكبها أصوليون دينيون ضد أبرياء، كما حوادث الجزائر حيث لم ينج لا أطفال، ولا راهبات ورهبان نذروا النفس لخدمة الجزائريين في التعليم والتطبيب في حين كان هو في عزّ معركته ضد اسرائيل والصهيونية وأعوانهما في بلاده نفسها وفي الغرب عمومًا؟!...

الاعتقاد السائد ان «مذكرات مؤمن» لا يشكل تحولاً في فكر الأب بيار وفي سيرته، بل مراجعة هادئة لرجل «يريد ان يعيش في كنف ما هو حقيقة وما هو حق».

*** بيريغوفوا، بيار .Bérégovoy,P** (١٩٢٥-١٩٩٣): رئيس الوزارة من ٤ شباط ١٩٩٢ إلى ٢٩ آذار ١٩٩٣. ولد في ديفيل-لي-روان، كان والده يعمل في التجارة وولد في روسيا، لكنه كان ضابطًا عندما وصل إلى فرنسا (١٩٢٢) حيث عمل مستخدمًا في أحد المقاهي. يحمل بيار شهادة من مدرسة التنظيم العلمي، وعمل موظفا في شركة لصناعة الغاز في فرنسا. في ١٩٧٩، أصبح عضوًا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وكان أصبح عضوًا في المكتب التنفيذي للحزب الاشتراكي منذ ١٩٦٩. في ١٩٨٣، انتخب عمدة مدينة نيفير Nevers، ونائبًا في ١٩٨٦ و١٩٨٨ عن نييفر Nièvre.

في عهد الرئيس ميتران: ١٩٨١، سكرتير الإليزيه العام؛ في ١٩٨٢-١٩٨٤، وزير الشؤون الاجتماعية؛ في ١٩٨٤-١٩٨٦، و١٩٨٨-١٩٩٢، وزير الاقتصاد والمال. في ٤ شباط ١٩٩٢، كلف تشكيل حكومة جديدة، واستمر في هذا المنصب حتى ٢٩ آذار ١٩٩٣، حيث خلفه إدوار بالادور.

في أول ايار ١٩٩٣، وبينما كان يتنزه في منطقة منعزلة بالقرب من مدينته نيفير، انتزع بيريغوفوا مسدس حارسه، وطلب من مرافقيه ان يتركوه وحيدًا، ثم خطا خطوات قليلة وأطلق الرصاصة التي قضت عليه. وشغلت هذه الحادثة الرأي العام، خاصة وان بيريغوفوا لم يكن أصلاً من النوع الكئيب أو الغامض، بل عُرف بالشفافية والوضوح والإقبال على الحياة.

أوجز ابراهيم العريس (في «الحياة»، زاوية «ذاكرة القرن العشرين»، عدد أول ايار ١٩٩٦) ما تناوله بعض الصحافة في هذا الصدد بقوله:

«... ومن هنا لن يكون من العسير تخمين الأسباب التي دفعت بيريغوفوا إلى وضع حد لحياته على تلك الشاكلة. ولم يكن الرئيس فرنسوا ميتران بعيدًا عن الواقع حين أشار، خلال جنازة صديقه، إلى ان المسؤولية في موته المأسوي إنما تقع على أولئك «الكلاب» الذين لم يتركوا للرجل أي مخرج آخر. أما «الكلاب» الذين كان يعنيهم الرئيس الفرنسي في عبارته القاسية تلك، فهم أعضاء النخبة الصحافية والسياسية الذين رأوا في بيار بيريغوفوا صيدًا سهلاً لهم، هو الرجل الذي عرف على الدوام بتمسكه بقيم ينظر إليها المجتمع المعاصر على انها «قيم بائدة» مثل الشرف والنزاهة والاستقامة.

«والحكاية ان الصحافة «اكتشفت» ذات يوم، وسط دوامة أعمال النصب والارتشاء والفساد اللتي سادت الحكم الاشتراكي خلال سنوات حكمه وراحت تزكم كل الأنوف، «اكتشفت» ان بيار بيريغوفوا كان قد حصل على قرض بقيمة مليون فرنك فرنسي ليشتري به الشقة.

«والمشكلة ان القرض كان بدون فائدة وجاء من قبل صديق للرئيس ميتران كان متورطًا في عملية مشبوهة. ومن هنا، بدلاً من أن تتساءل الصحافة عن رئيس حكومة يضطر لاستدانة مليون فرنك بسبب تواضع مدخوله، وتكتشف من خلال هذا الواقع مبلغ نزاهة هذا الرجل، اكتشفت العكس، وراحت تشن هجماتها على بيريغوفوا الذي عجز في لحظة من اللحظات عن الدفاع عن نفسه، بعد ان تبين له ان الهجوم يتوسع، ولا ينحصر في المبلغ المستدان، بل يريد ان يمسّ نزاهته وشرفه. لذلك آثر ان يصمت، وراح يبدو أكثر حزنًا يومًا بعد يوم وأكثر انطواء على نفسه...».

*** توريز، موريس .Thorez,M** (١٩٠٠-١٩٦٤): سكرتير عام الحزب الشيوعي الفرنسي، ثم رئيسه قبل عام واحد من وفاته. ولد في نوايل-غودو. عمل موظفًا في إحدى الشركات المنجمية. انضم باكرًا إلى الفرع الفرنسي للأممية العمالية، وفي الانشقاق الذي حصل أثناء مؤتمر تور Tours (١٩٢٠)، انضم إلى الفرع الفرنسي الذي شكل الحزب الشيوعي الفرنسي، واصبح عضو المكتب السياسي (١٩٢٥) ثم سكرتير عام الحزب في ١٩٣٠، وانتخب نائبًا للمرة الاولى في ١٩٣٢.

شغل منصب سكرتير الحزب طيلة ٣٤ عامًا، كما أمضى المدة نفسها نائبًا في البرلمان.

شارك في تكوين الجبهة الشعبية في فرنسا (١٩٣٦)، وهي الجبهة التي شكلت وزارة شعبية اشتراكية برئاسة ليون بلوم وأدخلت اصلاحات اشتراكية عديدة في فرنسا. واشترك توريز بعد الحرب العالمية الثانية في حكومة ديغول الاولى التي استمرت شهرين فقط (تشرين الثاني ١٩٤٥-كانون الثاني ١٩٤٦). كتب «ابن الشعب» (١٩٣٧)، و«سياسة عظمة فرنسا» (١٩٤٩).

*** جوبيه، ألان .Juppé,A** (١٩٤٥-): أول رئيس حكومتين متعاقبتين شكلتا في عهد الرئيس جاك شيراك. الأولى في ١٨ ايار ١٩٩٥ ودامت إلى ٧ تشرين الثاني ١٩٩٥، والثانية في ٧ تشرين الثاني ١٩٩٥ ودامت إلى ٢ حزيران ١٩٩٧ حيث خلفتها حكومة ليونيل جوسبان.

ولد في بلدة مون مارسان (جنوب غربي فرنسا). جاء إلى باريس وأقام فيها منذ ١٩٦٠. في مدرسة بلدته كان يحظى دائمًا بجوائز أفضل تلميذ، واستمر كذلك في جامعة العلوم السياسية في باريس وفي مدرسة «إينا» .E.N.A، أي المدرسة الوطنية للادارة التي تخرج كبار موظفي الدولة والوزراء.

عمل في إدارة التفتيش في وزارة المالية بين ١٩٧٢ و١٩٧٦ عندما التحق بفريق العمل الذي يساهم في كتابة خطب رئيس الوزراء جاك شيراك آنذاك والعمل في المسائل الاقتصادية. واستقال شيراك بعد شهرين لخلافه مع رئيس الجمهورية جيسكار ديستان، وانضم جوبيه إلى الحزب الجديد الذي أعلن شيراك تأسيسه: «التجمع من أجل الجمهورية»، وأوكل إليه منصب «مفوض وطني للدراسات» في الحزب.

في ١٩٨١، ساهم ألان جوبيه في معركة الانتخابات الرئاسية التي خسرها شيراك، ثم في الانتخابات التشريعية في ١٩٨٦ وانتخب نائبًا عن الدائرة الثامنة عشرة لباريس وعين وزيرًا مفوضًا للشؤون المالية في حكومة التعايش التي شكلها شيراك، وكان وزير المالية آنذاك إدوار بالادور الذي لم تكن الامور بينه وبين جوبيه على ما يرام.

برز جوبيه أكثر فأكثر في منصبه كوزير للخارجية فكان أول من أعطاه شهادة بذكائه السريع وبراعته في مهمته الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران الذي قال عنه في حديث صحافي إنه «يتميز بذكاء سريع وقدرة كبيرة». وقلما نجح وزير للخارجية الفرنسية كما فعل هو في نيل إجماع دبلوماسيي الخارجية سواء أكانوا من اليمين أو اليسار. وقد جمع إلى وزارة الخارجية رئاسة الحزب الديغولي (التجمع من أجل الجمهورية الذي يتزعمه شيراك) بالوكالة، ومهمات أساسية في حملة جاك شيراك الانتخابية، ورئاسة الاتحاد الاوروبي، وعمدة بلدية مدينة بوردو (منذ حزيران ١٩٩٥). وكان لا يزال يشغل منصب وزير




بيار بيريغوفوا (الى اليمين) وفرنسوا ميتران.

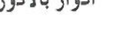
الاب بيار (الى اليمين) وروجيه غارودي.

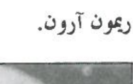


الان جوبيه



ادوار بالادور.



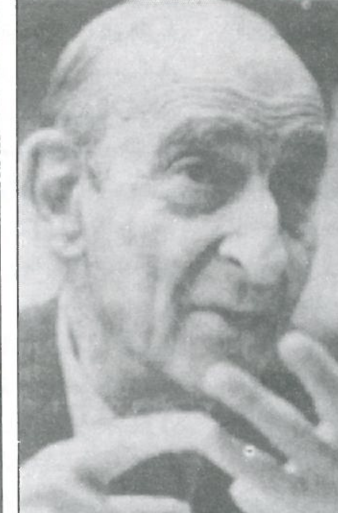
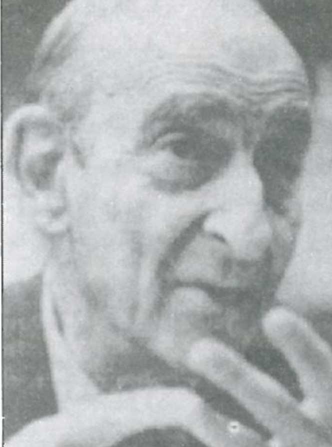


موريس توريز (الى اليمين) وليون بلوم.

ليونيل جوسبان.

ريمون آرون.

ريمون بار.


الخارجية ويضطلع بهذه المهمات حتى الانتخابات الرئاسية، في ايار ١٩٩٥، التي فاز بها جاك شيراك. فبادر هذا الأخير إلى تكليف جوبيه (الذي حرص على البقاء إلى جانبه عندما تخلى عنه سواه–مثل بالادور وغيره–من قادة التجمع أثناء حملته الرئاسية) تأليف أول حكومة في عهده، ثم عاد وكلفه تأليف حكومة ثانية استمرت حتى انتخابات ١٩٩٧ التشريعية التي خسر فيها اليمين أمام الاشتراكيين. فاضطر شيراك تكليف الاشتراكي ليونيل جوسبان تأليف حكومة جديدة.

في مدة رئاسته للوزارة، أولى جوبيه بعض الملفات اهتمامًا خاصًا بعد ان اعتبرها شيراك بمثابة أولويات: التشجيع على التوظيف، معالجة الخلل في الموازنة العامة، تخصيص مؤسسات القطاع العام التي تعاني من خسائر متراكمة، اصلاح أوضاع الادارة، معالجة مشكلات الضواحي والهجرة.

لكن بعد انقضاء نحو سنة ونصف السنة على حكومته، أي في اواخر ١٩٩٦، وفي أجواء الاحتفالات بالذكرى العشرين لتأسيس التنظيم الذي يرأسه جوبيه، وهو «التجمع من أجل الجمهورية» (الطرف الرئيسي في التحالف اليميني الحاكم)، بدا هذا التنظيم عاجزًا عن ترميم صفوفه وقلب صفحة الانقسامات التي برزت خلال حملة الانتخابات الرئاسية نتيجة التنافس بين شيراك وبالادور. فجاء هذا الوضع الخلافي والانقسامي داخل الصف الواحد ليزيد من متاعب جوبيه الذي جابه، في الوقت نفسه، سلسلة من الازمات الاقتصادية والاجتماعية التي تراكمت على مدى ١٤ سنة من الحكم الاشتراكي: البطالة، الركود الاقتصادي، العجز في الموازنة...

وفيما وجدت حكومة جوبيه نفسها في مواجهة شبه يومية مع الاضرابات والاحتجاجات المتفرقة الذي شهدها هذا القطاع أو ذاك، فإن جوبيه نفسه شكل هدفًا لحملة انتقادات اعلامية سياسية منسقة، ولتكهنات مستمرة حول استقالته من منصبه. وقد وجد الاستياء الشعبي المتزايد من جوبيه ما يبرره في إجراءات التشدد الاقتصادي التي اتخذها، وفي مقدمتها تجميد أجور موظفي القطاع العام ورفع عدد من الضرائب، وتأخير السن القانونية للتقاعد. ولكن الحملة السياسية التي استهدفته من داخل حزبه أدرجت في إطار مراهنة مفادها ان سقوطه سيجبر شيراك إلى التعامل مجددًا مع بالادور أو باسكوا اللذين كان شيراك قد استبعدهما تمامًا عن الحكم. لكن انتخابات ١٩٩٧ التشريعية، جاءت نتيجتها لمصلحة الاشتراكيين فاستبعدت الطرفين معًا. وفقد جوبيه، كذلك، منصبه في رئاسة «التجمع من أجل الجمهورية»، وانتخب فيليب سيغان لهذا المنصب في ٦ تموز ١٩٩٧.

وفي ٢١ آب ١٩٩٨ (أي بعد نحو ١٤ شهرًا من خروج جوبيه من الحكم) وضع القضاء الفرنسي ألان جوبيه قيد التحقيق في قضية «وظائف وهمية» في رئاسة بلدية باريس لمصلحة الحزب الديغولي «التجمع من أجل الجمهورية» في عهد كان شيراك عمدة باريس وكان جوبيه أمينًا عامًا للحزب. والمعروف ان «الوظائف الوهمية» طريقة معتمدة تقليديًا في العديد من الدوائر أيا كان الحزب الحاكم، وهي تتعلق بتمويل الاحزاب السياسية حتى انه سبق ونشر في الصحافة الفرنسية ان رئيس الحكومة الاشتراكي ليونيل جوسبان (الذي خلف جوبيه) عندما كان رئيسًا للحزب الاشتراكي كان ايضًا يتلقى أجورًا لقاء «وظيفة وهمية» في الخارجية الفرنسية. وقد أثيرت هذه المسألة اخيرًا خلال إحدى جلسات مجلس النواب. والمعروف ايضًا ان جوبيه كان قد طرح على النواب وضع قوانين لتمويل الاحزاب في فرنسا، إلا انه لم يستمر في الحكم للقيام بهذه المهمة.

* **جوريس، جان Jaurès,J.** (١٨٥٩–١٩١٤): اشتراكي ومفكر ومؤرخ. عمل استاذًا للفلسفة في ألبي Albi، ثم في جامعة تولوز، وعرف بصداقته لعالم الاجتماع الشهير دوركايم. انتخب نائبًا (عن وسط اليسار) في ١٨٨٥. وعندما هزم في المعركة الانتخابية التالية (١٨٨٩) عاد إلى التدريس وألّف «عن حقيقة العالم المحسوس»، و«أصول الاشتراكية الالمانية لدى لوثر وكانط، وفيخته، وهيغل» (١٨٩١). عاد وانتخب نائبًا عن الاشتراكية في ١٨٩٣، وبدأ مساره النضالي الاشتراكي، فبدا الأبرز بين الزعماء الفرنسيين والأكثر شهرة وشعبية. اشتهر بمواقفه وخطاباته في الدفاع عن الديمقراطية والاشتراكية ومهاجمة النظام الرأسمالي الذي لا يمكن ان يؤدي، بنظره، إلا إلى الفساد والفوضى والحرب. كما اشتهر ايضًا بوقوفه ضد المعاداة للسامية في قضية دريفوس (راجع «دريفوس، قضية» في باب معالم تاريخية)، وبتأسيسه جريدة «الأومانيته» (الانسانية) التي اصبحت تنطق باسم الاشتراكية، وما زالت تصدر حتى اليوم كلسان حال الحزب الشيوعي الفرنسي. ويمكن تلخيص فكر جوريس بأنه فكر اشتراكي ديمقراطي اصلاحي ومعادي للحرب إلى أقصى حد، بالاضافة إلى تأثره العميق بالفلسفة

التي جعلته يغرق احيانًا في نزعة إنسانية مثالية. كما انه يرفض المناداة بالأممية المطلقة، وبدكتاتورية البروليتاريا، على حساب القومية والوطنية. اغتيل في باريس في ١٩١٤، عشية إعلان الحرب بسبب معارضته الشديدة لها. في ١٩٢٤، نُقلت رفاته إلى البانتيون لترقد مع عظماء فرنسا.

جوسبان، ليونيل .Jospin,L (١٩٣٧-): اشتراكي. رئيس الحكومة منذ ٢ حزيران ١٩٩٧، ولا يزال إلى اليوم (شباط ١٩٩٩). وكانت المحطة السياسية الرئيسية في سيرته قبل تشكيل هذه الحكومة هو ترشحه للرئاسة في ربيع ١٩٩٥، وفشله فيها أمام جاك شيراك؛ ثم نجاحه ونجاح حزبه الاشتراكي في الانتخابات النيابية (١٩٩٧) التي على أساسها كلف تشكيل الحكومة.

ولد ليونيل جوسبان في مودون **Meudon**، وكان والده، روبير، استاذًا للأدب وذا ميول يسارية نقلها إلى ابنه الذي انضم إلى اليسار من موقع مناهضته للحرب الجزائرية. فانخرط عضوًا في «اتحاد اليسار الاشتراكي»، وهي مجموعة ضمت عددًا من المثقفين اليساريين. وبعد تخرجه من المدرسة الوطنية للادارة **ENA**، التحق (١٩٦٥) بوزارة الخارجية حيث تولى منصب مستشار، وما لبث ان تخلى عنه (١٩٧٠) مفضلاً التعليم الجامعي في كلية التكنولوجيا في كاشان.

أتاح له عمله في الخارجية التعرف إلى وزير الدفاع آنذاك بيار جوكس الذي لعب دورًا في انتسابه إلى الحزب الاشتراكي عام ١٩٧١، ومن ثم في تقديمه إلى ميتران الذي سلمه في ما بعد الأمانة العامة للحزب عشية فوزه بولايته الرئاسية الأولى (١٩٨١).

في ١٩٧٩، غداة مؤتمر الحزب الاشتراكي في مدينة ميتز، أصبح جوسبان الرجل الثاني، الأمين العام، لرغبة ميتران في التفرغ لحملته الرئاسية. وأخذ هذا الأخير يشرك جوسبان في كل قراراته الحزبية والسياسية. لكن هذه العلاقة بين ميتران (الذي أصبح رئيسًا للجمهورية) وجوسبان أخذت تتراجع منذ ١٩٨٦ على أثر النزاع الذي حصل بين جوسبان ولوران فابيوس حول قيادة الحملة الانتخابية التي سبقت فوز ميتران بولاية ثانية (١٩٨٨). وقد حسم ميتران هذا النزاع لمصلحة فابيوس، وظلت علاقته بجوسبان تتسم بالتباعد على رغم الجهود التي بذلها هذا الأخير في إعادة جذب انتباه الرئيس إليه من خلال أدائه الجيد لدى توليه منصب وزير التعليم (١٩٨٩). وتحولت العلاقة عداء واضحًا خلال المؤتمر الذي عقده الحزب الاشتراكي في رين **Rennes**، عندما أقدم جوسبان على خيار كان يعرف تمامًا انه يكرس القطيعة بينه وبين ميتران، إذ قرر مساندة روكار في المواجهة التي دارت بينه وبين فابيوس بشأن السيطرة على الحزب.

وعلى رغم عودته لتولي منصب وزير التعليم في حكومة إيديث كريسون **Edith Cresson** (أول امرأة تتولى منصب رئاسة الحكومة في تاريخ فرنسا، وقد شكلتها في ١٥ ايار ١٩٩١ واستمرت حتى ٢ نيسان ١٩٩٢، فخلفتها حكومة بيار بيريغوفوا)، أدرك ليونيل جوسبان ان عدم رضا ميتران عنه يفرض عليه تهميشًا قسريًا، توج بخسارته مقعده النيابي في الانتخابات التشريعية في آذار ١٩٩٣. فاختار جوسبان عقب ذلك الانكفاء، واستقال من منصبه في المكتب التنفيذي للحزب ومن لجنته الادارية.

وقبيل الانتخابات الرئاسية (ربيع ١٩٩٥)، عاد جوسبان إلى الحياة الحزبية والسياسية معتبرًا أنه الأحق في «الإرث الميتراني»، فهو الأعرف بين غثه وثمينه. وخاض معركة الرئاسة، وحاز على ٢٤٪ في الدورة الأولى، وسبق المرشح جاك شيراك بأربع نقاط. وجمع ٤٧٪ في الدورة الثانية. فكان إنجازه هذا جوازه إلى أمانة الحزب الأولى، وإلى تجديد الحزب وبرنامجه وطاقمه وسياسته.

*** دالادييه، إدوار .Daladier,E** (١٨٨٤-١٩٧١): ولد في كاربنترا **Carpentras**. نال شهادة الكفاءة في التاريخ. نائب عن الحزب الراديكالي الاشتراكي بين ١٩١٩ و١٩٤٠، وشغل منصب وزير عدة مرات ابتداء من ١٩٢٤. رئيس الوزارة في ١٩٣٣، حيث حاول مواجهة الأزمة المالية. أعيد إلى الحكم، في ١٩٣٤، في محاولة لإيقاف نمو حركات اليمين المتطرف بعد انفجار قضية ستافيسكي **Stavisky** ،رجل أعمال فرنسي من اصل روسي كان وراء فضيحة اختلاس مبالغ مالية كبيرة أظهر كشفها تورط شخصيات فرنسية كبيرة، ووجد ستافيسكي مقتولاً، فاتهم اليمين المتطرف الحكومة بقتله لطمس الفضيحة فاستقال رئيس الحكومة شوتان **Chautemps** وحل محله دالادييه). لكنه عاد واستقال بعد تظاهرة اليمين المتطرف في ٦ شباط ١٩٣٤. أحد أقطاب الجبهة الشعبية، ووزير الدفاع في حكومتها (١٩٣٦-١٩٣٧). وبعد سقوط حكومة ليون بلوم الثانية، شكل دالادييه حكومة جديدة (نيسان ١٩٣٨-آذار ١٩٤٠). وقع اتفاقيات ميونخ مع هتلر (ايلول ١٩٣٨)، واتخذ إجراءات مشدّدة ضد الشيوعيين بعد توقيع الحلف الالماني-السوفياتي (١٩٣٩). وعندما غزت المانيا بولندا، أعلنت حكومته الحرب على المانيا (٣ ايلول ١٩٣٩). وزير الحرب، ثم وزير الخارجية في حكومة رينو. اعتقلته حكومة فيشي (بعد حزيران ١٩٤٠). نقل إلى المانيا (١٩٤٣-١٩٤٥). أعيد انتخابه نائبًا عن الحزب الراديكالي بعد التحرير (١٩٤٦-١٩٥٨). وقف ضد استمرار الحرب في الهند الصينية، وضد إقامة المجموعة الاوروبية للدفاع، كما عارض دستور ١٩٥٨، وانسحب بعده من الحياة السياسية.

*** دوبريه، ريجيس .Debré,R** (١٩٤٠-): مفكر ماركسي ثوري. ولد في أسرة بورجوازية. تفوق في دراسته وزار كوبا واميركا اللاتينية (١٩٦١). وبعد حصوله على الدكتوراه في علم الاجتماع (١٩٦٣) ذهب إلى فنزويلا لتصوير فيلم لصالح التلفزيون الفرنسي، وتنقل بين بلدان اميركا اللاتينية. وعاد إلى باريس ونشر كتابه «الكاستروية: مسيرة أميركا اللاتينية الطويلة» (١٩٦٥). عاد إلى كوبا في مطلع ١٩٦٦ كأستاذ للتاريخ في جامعة هافانا. وكتب كتابه «الثورة في الثورة» حيث عبر عن الرغبة الماركسية اللينينية في تجاوز أطر الاحزاب الشيوعية التقليدية. وفي ١٩٦٧، ذهب إلى بوليفيا ليواكب تجربة تشي غيفارا الثورية هناك ولينشر مقابلة خاصة معه. وقد رفض غيفارا آنذاك طلب انضمام دوبريه إلى قوات الثوار على اعتبار ان دوبريه يستطيع خدمة قضية الثورة كمفكر وكاعلامي أكثر من قدرته على خدمتها كمقاتل. اعتقلته السلطات البوليفية أثناء مغادرته البلاد بعد أن وشى به أحد الثوار، وحكم عليه بالسجن لثلاثين سنة. إلا ان تدخل الحكومة الفرنسية المتكرر، وسلسلة من الضغوط مارسها عدد كبير من المثقفين ورجال السياسة وغيرهم في العالم ومن بينهم البابا وشارل ديغول وبومبيدو وسارتر ومورياك ومالرو، أدت إلى إطلاق سراحه في ٢٣ كانون الاول ١٩٧٠. وتوجه ريجيس دوبريه من فوره للقاء سلفادور ألّيندي ووضع كتابًا عن حواراته معه، ثم عاد إلى فرنسا. ساند ميتران الذي عينه مستشارًا له في أعقاب نجاحه في الانتخابات الرئاسية. لكن دوبريه لم يلبث ان تركه بعد سنوات قليلة حين تبين له ان حكم الاشتراكيين سوف لن يكون يساريًا بما ينبغي له ان يكون.

*** دوبريه، ميشال .Debré,M** (١٩١٢-١٩٩٦): سياسي ديغولي. ولد في باريس، وهو نجل البروفسور روبير دوبريه طبيب الاطفال الذي كان يتمتع بشهرة عالمية. شارك مشاركة فعالة في المقاومة الفرنسية خلال الحرب العالمية الثانية، وأصبح مساعد مندوب «اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني» في الاراضي الفرنسية المحتلة في ١٩٤٣. ولدى تحرير فرنسا عين مفوضًا للجمهورية في منطقة أنجيه حيث التقى شارل ديغول ونشأت بينهما صداقة متينة. وبعد تأسيس الجمهورية الخامسة كان دوبريه أول رئيس حكومة للجنرال ديغول من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٢، ثم عين وزيرًا للاقتصاد والمالية من ١٩٦٦ إلى ١٩٦٨، ووزيرًا للخارجية ١٩٦٨-١٩٦٩، ووزيرًا للدفاع ١٩٦٩-١٩٧٢. خاض معركة رئاسة الجمهورية ضد جيسكار ديستان وجاك شيراك على السواء. انسحب من الحياة السياسية في ١٩٩٢. كان عضوًا في الأكاديمية الفرنسية وكان حائزًا على الدكتوراه في الحقوق وعلى إجازة في العلوم السياسية.

*** دوغروسوفر، فرنسوا .De Grossouvre,F** (١٩١٨-١٩٩٤): صديق الرئيس فرنسوا ميتران ومستشاره الذي كلفه الرئيس بعدد من الملفات. فقام دوغروسوفر، منذ ١٩٨١، بمهمات سرية عدة. فكان مشرفًا على المديرية العامة لأمن الدولة ووسيط رئيس الجمهورية (ميتران) مع المباحث **Services Spéciaux**، وأعاد تنظيم المديرية العامة لأمن الدولة في ١٩٨٢، مع تركيز على افريقيا واهتمام خاص بالتشاد، ولعب دورًا أساسيًا في كسب ود الرئيس التشادي السابق حسين حبري لمصلحة فرنسا.

بقي دوغروسوفر إلى جانب ميتران مدة ثلاثة عقود، وشارك في كل معاركه الانتخابية والسياسية، وخصوصًا في حملاته الرئاسية الأربع (منذ ١٩٦٥)، وتبعه إلى قصر الإليزيه، وكلفه الرئيس بمهمات كثيرة أخصها الاتصال بعدد من القادة السياسيين ورؤساء الشركات الكبرى في الشرق الاوسط لتسهيل الاتصالات بين هذه الاوساط والحكم الاشتراكي في فرنسا. وخلال السنوات الأخيرة، كان دوغروسوفر يبدي لزائريه وأصدقائه (منهم الرئيس اللبناني السابق أمين الجميل) خيبة أمله لأنه فقد المكانة التي كان يحتلها في الماضي في محيط «صديقه فرنسوا» وباتت مهماته مقتصرة على إعداد رحلات الصيد في القصر الرئاسي. وُجد منتحرًا في مكتبه في الإليزيه في ٧ نيسان ١٩٩٤.

*** ديلور، جاك .Delors,J**: راجع «اوروبا»، ج٣، ص٤١١-٤١٢.

في ١٩٩٦، أسس ديلور جمعية «أوروبُنا» Notre Europe، وشغل منصب رئيس مجلس إدارة «كوليج دوروب» Collège d'Europe. له مؤلفات كثيرة، آخرها صدر في ١٩٩٦ بعنوان «معارك من أجل اوروبا».

* **روكار، ميشال Rocard,M.** (١٩٣٠-):
ولد في كوربوفوا Courbevoie. درس في كلية الآداب في باريس وفي مؤسسة الدراسات السياسية، وفي مركز الدراسات والبرامج الاقتصادية. نشط، منذ صباه، في صفوف الماركسيين، وأصبح منذ ١٩٥٥-١٩٥٦ أمين عام اللجنة الوطنية للطلاب الاشتراكيين. في ١٩٦٢، التحق بمكتب الدراسات الاقتصادية والمالية التابع لوزارة المالية. انتمى إلى الحزب الاشتراكي الموحد .P.S.U وأصبح سكرتير اللجنة الوطنية للحزب في ١٩٦٧. كان له أثر بارز في أحداث ايار الطلابية (١٩٦٨) بسبب إشرافه، آنذاك، على الاتحاد العام للطلبة الفرنسيين .U.N.E.F وخاصة من خلال صديقه سوفاجو Sauvageot. كان مرشح الحزب الاشتراكي الموحد في الانتخابات الرئاسية (حزيران ١٩٦٩) ونال ٨١٦ ألف صوت في الدورة الاولى أي ٣،٦١٪ من الاصوات. وبعد تشرين الاول ١٩٦٩، رشح للانتخابات الفرعية في منطقة إيفلين Yvelines، ونافس موريس كوف دو مورفيل الديغولي، وفاز عليه بفارق ألفي صوت.

في ١٩٧٣، تخلى ميشال روكار عن منصبه في الأمانة العامة للحزب الاشتراكي الموحد ليلتحق بالحزب الاشتراكي الفرنسي. هُزم في الانتخابات النيابية (١٩٧٣) أمام مرشح الديغوليين، ولكنه ما لبث ان عاد إلى البرلمان في ١٩٧٨، وكان في ١٩٧٧ قد انتخب عمدة مدينة كونغلان سانت هونورين. وأصبح يعتبر أحد أبرز القادة- بل الرجل الثاني بعد ميتران-في الحزب الاشتراكي؛ وقد مثل في الحزب التيار المعتدل المعارض لاستمرار التحالف مع الشيوعيين رغم انه قادم من الحزب الاشتراكي الموحد الذي كان يعتبر نفسه على أقصى يسار الحزب الشيوعي. وفي تلك الفترة، ١٩٧٤-١٩٨٠، كان روكار يتخذ موقفًا مؤيدًا للعرب، وبدأ يخفف من هذا التأييد منذ ١٩٨٠ طمعًا في كسب تأييد اليهود الفرنسيين في معاركه الانتخابية.

بعد وصول اليسار إلى الحكم (١٩٨١، انتخاب ميتران رئيسًا للجمهورية)، أصبح روكار وزير دولة مكلفًا شؤون التخطيط (١٩٨١-١٩٨٣)، ثم شؤون الزراعة (١٩٨٣-١٩٨٥). أصبح رئيسًا للحكومة الأولى التي تشكلت بعد انتخاب ميتران لولاية ثانية، والتي استمرت من ١٩٨٨ إلى ١٩٩١، حيث توصل روكار إلى إقامة السلام في كاليدونيا الجديدة (اتفاقيات ماتينيون، ١٩٨٨)، وإلى انتهاج سياسة اصلاحات اجتماعية. كما أصبح الأمين العام للحزب الاشتراكي بعد هزيمة اليسار في انتخابات ١٩٩٣ التشريعية؛ لكنه اضطر إلى التخلي عن هذا المنصب غداة فشل لائحته في الانتخابات الاوروبية.

* **رينو، بول Renaud,P.** (١٨٧٨-١٩٦٦):
ولد في مدينة بارسيلونيت Barcelonnette. وبعد ان أصبح محاميًا انضم إلى الجيش في الحرب العالمية الاولى. انتخب نائبًا منذ ١٩١٩. وزير المال والمستعمرات والعدل (١٩٣٠-١٩٣٢). بقي خارج الوظائف الرسمية بين ١٩٣٢ و١٩٣٨، غير أنه كان من القلائل الذين دعوا لمقاومة المانيا النازية والتحضير لحرب دبابات وطيران، كما أوصى بذلك شارل ديغول الذي كان آنذاك برتبة عقيد. عين وزيرًا للعدل في نيسان ١٩٣٨، واحتج على سياسة اللين التي كانت تتبعها فرنسا وبريطانيا إزاء هتلر، وقدم استقالته من «التحالف الديمقراطي» عندما وجه زعيمه تهنئة إلى هتلر بعد مؤتمر ميونخ الذي أتاح لالمانيا احتلال أجزاء كبيرة من تشيكوسلوفاكيا. وعندما عين وزيرًا للمال (تشرين الثاني ١٩٣٨) خفض قيمة الفرنك لتمكين فرنسا من دفع نفقات تحسين وسائط دفاعها الحربية.

ومع اندلاع الحرب (ايلول ١٩٣٩) ظهر رينو كواحد من أكبر مؤيدي مواجهة القوات النازية التي اجتاحت بولندا. وفي آذار ١٩٤٠، عندما وصل التوتر في اوروبا إلى الأوج، وأصبح الصدام بين المانيا وفرنسا متوقعًا في كل لحظة، تولى رينو رئاسة الوزارة، فعمل لتوه على الإعداد للمعركة التي وقعت بالفعل عندما اندفعت القوات الالمانية نحو فرنسا عبر هولندا وبلجيكا، وظهرت ملامح الانهيار على الجيش الفرنسي في اواخر ايار (١٩٤٠). فقام رينو بحملة قوية لمتابعة الصمود، وعين المارشال بيتان نائبًا لرئيس الوزراء، كما استدعى العقيد شارل ديغول في ٥ حزيران ١٩٤٠ وعينه في منصب وكيل وزارة الدولة لشؤون الحرب نظرًا إلى العلاقة الوثيقة التي كانت تربطه مع ديغول بسبب أفكارهما المتقاربة بخصوص اعداد الجيش الفرنسي ودوره في مواجهة النازية.

ولقد حاول رينو الحصول على دعم بريطاني فعّال. فتقابل مع رئيس الحكومة البريطانية ونستون تشرشل

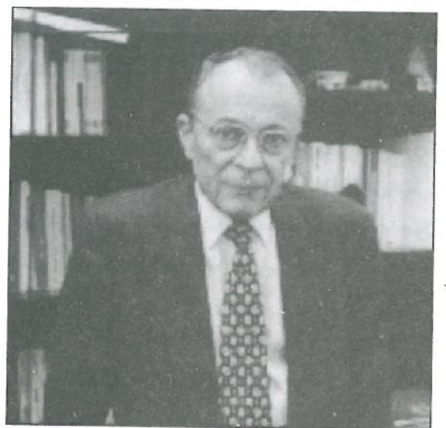
فرنسوا دوغروسوفر.



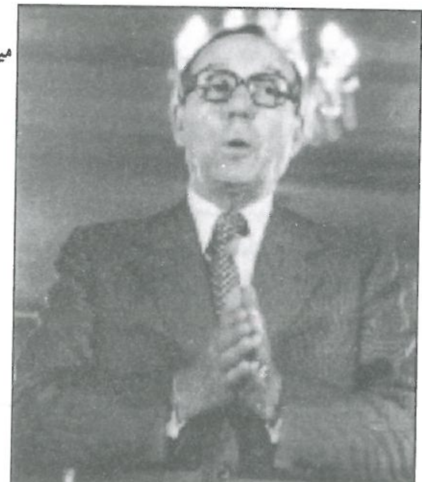
كلود شيسون (الى اليسار) وطارق عزيز في بغداد (شباط ١٩٨٣).



ادوار دلادييه في مؤتمر ميونيخ مع هتلر.



ميشال روكار



ميشال دوبريه.



جان بول سارتر.

الذي زار فرنسا في مطلع حزيران ١٩٤٠. إلا ان تطور الموقف على الجبهة، والانهيار الكامل للجيش الفرنسي، وتردد الحكومة البريطانية التي لم تهرع لنجدة فرنسا بشكل يعدل موازين القوى جذريًا، جعل الجنرال ويغان يعلن بصراحة منذ ١١ حزيران ١٩٤٠ بأن المعركة خاسرة حتمًا، ودفع بيتان إلى اقتراح إيقاف الحرب وإنقاذ ما يمكن إنقاذه. ولكن رينو رفض ذلك، وانتقل مع حكومته إلى بوردو بغية كسب الوقت ومتابعة القتال. وفي ١٤ حزيران ١٩٤٠، دخل الالمان باريس، وظهر ان استمرار المقاومة لم يعد مجديًا. فقدم رينو استقالته في ١٦ حزيران ١٩٤٠، وتألفت فورًا حكومة جديدة برئاسة بيتان الذي طلب الصلح في اليوم ذاته. وفي ٢٥ حزيران ١٩٤٠ جرى توقيع الهدنة بين فرنسا والمانيا، واعتقل رينو بأمر من بيتان وسُجن حتى نهاية الحرب.

وإثر تحرير فرنسا أصبح رينو عضوًا في الجمعية الوطنية (١٩٤٦)، واحتفظ بهذه العضوية حتى ١٩٦٢. وشغل خلال تلك السنوات مناصب وزارية في حكومتين: الاولى في ١٩٤٨، والثانية في ١٩٥٠، ترأس اللجنة الاستشارية عندما تم وضع دستور الجمهورية الخامسة. غير انه شجب في ١٩٥٩ سياسة ديغول واتهمه بأنه يريد التحايل على هذا الدستور من خلال تكريس النظام الرئاسي الذي يتم بموجبه انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع المباشر.

*** سارتر، جان بول Sartre,J.P.** (١٩٠٥-١٩٨٠): أديب ومفكر وسياسي فرنسي. ولد في باريس، ودرس فيها (معهد هنري الرابع بين ١٩١٥ و١٩١٧)، كما درس في لا روشيل بين ١٩١٧ و١٩٢٠، ثم من جديد في معهد هنري الرابع (١٩٢٠-١٩٢٢)، ومعهد لويس الكبير (١٩٢٢-١٩٢٤). دخل دار المعلمين العليا (١٩٢٤-١٩٢٨)، وبعد نيله شهادة الدروس العليا، حاز على كفاءة في الفلسفة (١٩٢٩)، ودخل الخدمة العسكرية (١٩٢٩-١٩٣١). عين استاذًا للفلسفة في معهد لو هافر (١٩٣١)، في حين عينت صديقته (منذ ١٩٢٩) سيمون دو بوفوار في مارسيليا ثم في روان. أقام سنة واحدة (١٩٣٣-١٩٣٤) في المعهد الفرنسي في برلين لدراسة علم الظاهرات **Phénoménologie**. نشر في ١٩٣٦ «تفوق الأنا» في مجلة «الأبحاث الفلسفية». عين استاذًا في معهد ليون (١٩٣٦)، ثم في معهد باستور في نويي (١٩٣٧)، وأصدر كتابه «الحائط»، ثم «الغثيان». وفي ١٩٤٠، عرف كتابه «الحائط» رواجًا كبيرًا.

في ٢١ حزيران ١٩٤٠، اعتقل وبقي سجينًا حتى آذار ١٩٤١. عاد إلى وظيفته في معهد باستور، وحاول تشكيل مجموعة من المثقفين المقاومين، وعين استاذًا في معهد كوندورسيه، حيث استمر حتى ١٩٤٤. وكان عمله «الذباب» قد قدم على مسرح المدينة في ١٩٤٣، قبل ان يصدر «الوجود والعدم»، وينضم إلى «اللجنة الوطنية للكتاب». عمل مندوبًا خاصًا لجريدة «كومبا» (المعركة) و«فيغارو» في الولايات المتحدة (١٩٤٥). أسس مجلة «الأزمنة الحديثة» (تشرين الاول ١٩٤٥). واستمر في إصدار عدد من الأعمال، وكان عرضة لهجوم الشيوعيين. ساهم في تأسيس «التجمع الديمقراطي الثوري»، وأدان بقوة معسكرات الاعتقال السوفياتية (١٩٥٠). وبعد إصداره لكتابه «الشيطان والله» (١٩٥١)، تقرب من الشيوعيين، وقطع علاقته بالأديب ألبير كامو، وشارك في مؤتمر الشعوب من أجل السلام (فيينا، ١٩٥٢). في ١٩٥٦، أدان في عمله «شبح ستالين» التدخل السوفياتي في هنغاريا، وعارض السياسة الفرنسية والتعذيب التي تمارسه في الجزائر، ودعم «لجنة التحرير الوطني» (١٩٥٧-١٩٦٢). زار كوبا (١٩٦٠)، والاتحاد السوفياتي وعدة بلدان اوروبية شرقية (حتى ١٩٦٨). استمر في إصدار اعمال أخرى له، ورفض جائزة نوبل للآداب (١٩٦٤). ترأس محكمة راسل (١٩٦٧) التي أدانت سياسة الابادة الاميركية في فيتنام، وزار في السنة نفسها مصر واسرائيل. دعم حركة ايار ١٩٦٨ الطلابية، وقطع كل علاقة له بالشيوعيين بعد التدخل السوفياتي في تشيكوسلوفاكيا. في ١٩٧٠، كان رئيس تحرير الجريدة اليسارية «قضية الشعب». منذ ١٩٧١، زاد من نشاطه المعارض لما أسماه «القمع البوليسي ضد الحركات اليسارية والشعبية». شارك في إنشاء جريدة «ليبراسيون» (١٩٧٣). أصدر كتابه «لنا الحق في الثورة» (١٩٧٤). توفي في مستشفى بروسيه **Broussais** في باريس (١٥ نيسان ١٩٨٠) (عن أونيفرساليا، ١٩٨١، ص٥٩٤).

«وقد عرف عن سارتر مشاركته الناشطة في معظم التحركات المؤيدة والمساندة لحركات التحرر في العالم (الجزائر، فيتنام) رغم الغموض الذي ظل يكتنف موقفه من القضية الفلسطينية واسرائيل. فقد زار في ايار ١٩٦٧ البلدان العربية واسرائيل، وأصدر على أثر هذه الزيارة عددًا خاصًا من مجلته «الأزمنة الحديثة» حول الصراع العربي الاسرائيلي، عبّر فيه كلٍ أطراف الصراع عن آرائهم. ولكنه اتخذ في الافتتاحية موقفًا مؤيدًا لاسرائيل غير مميز بين الصهيونية واليهودية متأثرًا في ذلك ببعض العوامل الذاتية، إلا ان تأييده للكيان الصهيوني بدأ يخف بعد ذلك دون ان يصل على أية حال إلى القطيعة معه. لا بل ان الجامعة العبرية منحته عام ١٩٧٩ لقب دكتوراه فخرية، فقبلها، رغم ادعاءاته التقدمية والمعادية لضم الاراضي بالقوة» (عن «موسوعة السياسة»، ج٣، ط١، ١٩٨٣، ص٧٩).

*** سوستيل، جاك Soustelle,J.** (١٩١٢-١٩٩٠): الحاكم العام للجزائر إبان الاستعمار الفرنسي. ولد في مدينة مونبلييه. حصل على دبلوم في الفلسفة ودكتوراه في الأدب. أرسل ضمن بعثات علمية إلى أميركا الوسطى (١٩٣٢-١٩٣٩)، عين نائبًا لمدير متحف «الانسان» في باريس ومحاضرًا في الكوليج دو فرانس. في ١٩٤٠، التحق بالجنرال ديغول، وأرسل إلى اميركا اللاتينية في مهمات سياسية باسم «فرنسا الحرة». وعين مديرًا عامًا للاستخبارات الفرنسية في الجزائر (١٩٤٣-١٩٤٤)، ووزير الاعلام والمستعمرات (١٩٤٥). نائب (١٩٤٥-١٩٤٦). أمين عام «تجمع الشعب الفرنسي» (١٩٥١-١٩٥٨). وفي ١٩٥٥، عينه منديس فرانس حاكمًا عامًا للجزائر، فعمل، في مرحلة أولى، على تطبيق «سياسة انصهار تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية العرقية واللغوية والدينية للجزائر». عارضه فرنسيو الجزائر، وكذلك جبهة التحرير الجزائرية. فانتقل إلى الفريق المعادي بشدة لاستقلال الجزائر. فأقالته حكومة إدغار فور وعينت مكانه الجنرال كاترو (شباط ١٩٥٦). انتخب نائبًا عن مدينة ليون رافعًا شعارين اساسيين: الدفاع عن الجزائر الفرنسية، وإعادة الجنرال ديغول إلى السلطة. وعندما عاد ديغول إلى الحكم (١٩٥٨) لم يمنحه سوى حقيبة وزارية ثانوية، ما اثار استياءه، ثم أبعد عن الوزارة (١٩٦٠)، وبدأ يركز كل جهوده لمحاربة الثورة الجزائرية وتأييد اسرائيل. وفي هذا الاطار عمل، مع آخرين، على إنشاء «الاتحاد من أجل إنقاذ الجزائر الفرنسية وتجديدها» و«تحالف فرنسا-اسرائيل». طرده الحزب الديغولي من صفوفه في ١٩٦٠. وفي ١٩٦٢، اتهم بالتآمر على أمن الدولة والانتماء إلى المنظمات السرية المسلحة إلا أنه أفلت من الاعتقال لوجوده في الخارج. أيد في انتخابات ١٩٦٥ الرئاسية جان لوكانويه ضد ديغول في الدورة الأولى، وأيد ميتران في الدورة الثانية. عاد إلى فرنسا في ١٩٦٨ على أثر العفو عن أنصار «الجزائر الفرنسية»، فبدأ نشاطه السياسي مؤيدًا لاسرائيل ومعارضًا

سياسة ديغول العربية. انتخب نائبًا بين ١٩٧٣ و١٩٧٨. له عدة مؤلفات. وأصبح عضوًا في الأكاديمية الفرنسية في ١٩٨٣.

*** شابان-دلماس، جاك Chaban-Delmas,J.** (١٩١٥-): ولد في باريس ونال شهادة دبلوم في العلوم السياسية والاقتصاد السياسي وإجازة في الحقوق. عمل صحافيًا في صحيفة **l'Information** (١٩٣٣) وملحقًا في وزارة الانتاج الصناعي (١٩٤١)، وتقلب في مناصب عديدة، وكان من أبرز المشاركين في المقاومة الفرنسية والمتعاونين مع ديغول.

انتخب نائبًا عن منطقة الجيروند باسم الحزب الراديكالي الاشتراكي (١٩٤٦). عمدة مدينة بوردو (١٩٤٧)، وفي السنة نفسها انسحب من هذا الحزب لينضم إلى الحزب الديغولي «تجمع الشعب الفرنسي». وزير الاشغال العامة في حكومة منديس فرانس (١٩٥٤-١٩٥٥)، ووزير الدفاع في حكومة فيليكس غايار (١٩٥٧-١٩٥٨)، ورئيس الوزارة (١٩٦٩-١٩٧٢) في عهد جورج بومبيدو. رئيس الجمعية الوطنية (١٩٥٨-١٩٥٩، ثم ١٩٧٨-١٩٨١). بعد وفاة بومبيدو، رشح نفسه للانتخابات الرئاسية باسم الجبهة الديغولية «اتحاد الديمقراطيين من أجل الجمهورية الخامسة» **U.D.R.**؛ ونال في الدورة الاولى ١٠،١٥٪ من الاصوات. تحالف في انتخابات ١٩٨١ الرئاسية مع جيسكار ديستان ضد مرشح الحزب الديغولي جاك شيراك. وقد اعتبر شابان دلماس من الجناح اليميني الليبرالي في الحركة الديغولية ومن الداعين إلى سياسة أكثر انفتاحًا على اوروبا وعلى الحلف الاطلسي، وأقل تشددًا مع اسرائيل. عاد وشغل منصب رئيس الجمعية الوطنية بين ١٩٨٦ و١٩٨٨.

*** شوفينمان، جان بيار Chevènement,J.P.** (١٩٣٩-): رئيس «حركة المواطنين» التي أسسها في ٣٠ ايلول ١٩٩٢، بالتعاون مع ماكس غالو، لاعلان رفض حرب الخليج ومعارضة معاهدة ماستريخت. وكان شوفينمان ينتمي إلى الحزب الاشتراكي قبل ان يستقيل منه في نيسان ١٩٩٣.

ولد في مدينة بلفور **Belfort** لوالدين مدرّسين. يحمل دبلومًا من مؤسسة الدراسات السياسية في باريس، وإجازة في الحقوق والعلوم الاقتصادية، ودبلومًا في اللغة الالمانية من جامعة فيينا. وبعد ان دخل المدرسة الوطنية

للادارة .E.N.A (١٩٦٣-١٩٦٥). عين ملحقًا اقتصاديًا في وزارة الاقتصاد والمال (١٩٦٥-١٩٦٨)، ثم مستشارًا تجاريًا في جاكرتا (١٩٦٩). دخل المعترك السياسي، بعد ان كان قد انتمى إلى الحزب الاشتراكي (١٩٦٤) وأصبح أحد أبرز أعضاء حلقة «سيرس» C.E.R.E.S (مركز الدراسات والأبحاث والتربية الاشتراكية) الداعين للتقارب مع الشيوعيين. تحالف مع بيار موروا وغاستون ديفير دعمًا لانتخاب ميتران سكرتيرًا أول للحزب. وكذلك دعم ميتران، في وجه منافسه روكار، ليخوض معركة رئاسة الجمهورية في ١٩٨١. وفي حكومة موروا الاشتراكية الاولى في عهد ميتران، عين شوفينمان وزير دولة للأبحاث والصناعة (وكان قبل توليه هذا المنصب قد وضع عددًا من المؤلفات)، ووزير دولة للبحث والتكنولوجيا في ١٩٨١-١٩٨٢، ووزير البحث والصناعة (١٩٨٢-١٩٨٣)، ووزير التربية الوطنية (١٩٨٤-١٩٨٦)، ووزير الدفاع (١٩٨٨، وقدم استقالته في ١٩٩١ احتجاجًا على مشاركة فرنسا في حرب الخليج وعلى معاهدة ماستريخت). وفي ١٩٩٧، عاد ليكون وزيرًا للداخلية في حكومة ليونيل جوسبان في عهد جاك شيراك.

* **شومان، روبير**: راجع «اوروبا»، ج٣، ص٤٠٨.

* **شيسون، كلود .Cheysson,C** (١٩٢٠-):

من ابرز السياسيين الفرنسيين الداعين للتعاون بين العالم الثالث واوروبا سواء في سياسته الفرنسية أو الاوروبية. تلقى دروسه في معهد المعلمين العالي ومدرسة البوليتكنيك والمدرسة الوطنية للادارة .E.N.A. انضم إلى حركة المقاومة الفرنسية، وتمكن من الهرب إلى اسبانيا حيث اعتقلته السلطات لفترة قصيرة. التحق بعد ذلك بقوات فرنسا الحرة. دخل في ١٩٤٨ السلك الدبلوماسي، وألحق ببعثة الأمم المتحدة في فلسطين. شغل بين ١٩٤٩ و١٩٥٢ منصب رئيس مكتب الارتباط الفرنسي مع المانيا الفدرالية في بون. بين ١٩٥٢ و١٩٥٤، أصبح مستشارًا لرئيس وزراء فيتنام الجنوبية في سايغون، ثم رئيس مكتب منديس فرانس (١٩٥٤-١٩٥٦)، ثم عين مستشارًا لوزير الشؤون المغربية والتونسية، فأمينًا عامًا للجنة التعاون التقني مع افريقيا في لاغوس، فمديرًا عامًا للهيئة الصحراوية في الجزائر (١٩٦٦)، وقد برز إسمه كأحد الموقعين على عريضة تطالب فرنسا بالانسحاب من الجزائر. سفير في أندونيسيا (١٩٦٦-١٩٩٦٩). رئيس ومدير عام الشركة المنجمية والكيمائية ولشركة البوتاس في الكونغو (١٩٧٠-١٩٧٣). مفوض لشؤون التنمية مع العالم الثالث لدى السوق الاوروبية المشتركة في بروكسل، فموفضًا للشؤون العربية (١٩٧٧) إلى جانب مسؤوليته عن العلاقات بين الشمال والجنوب لدى السوق نفسها. وبعد انتصار الاشتراكيين في انتخابات ايار ١٩٨١ الرئاسية، عين وزيرًا للخارجية، وبصفته هذه زار بعض البلدان العربية ومن ضمنها لبنان حيث اجتمع مع ياسر عرفات. ويعتبر كلود شيسون من أبرز الفرنسيين المتعاطفين مع العرب. وقد استطاع من إقامة علاقات طيبة مع معظم البلدان العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وتمتاز دبلوماسيته بالصراحة والخروج عن المألوف، إذ إنه سارع، بعد اغتيال الرئيس المصري السادات، إلى الاعلان عن أن هذه الحادثة من شأنها ان تزيل عقبة من طريق إعادة وحدة الصف العربي، ما أثار نقمة اسرائيل والأوساط الصهيونية الفرنسية التي طالبت باستقالته. وقد شبه كلود شيسون النضال الفلسطيني للتخلص من الاحتلال الاسرائيلي بالنضال الفرنسي لتحرير فرنسا من الاحتلال الالماني (عن «موسوعة السياسة»، ج٣، ط١، ١٩٨٣، ص٥١٣-٥١٤).

* **غارودي، روجيه Garaudy,R** (١٩١٣-):

فيلسوف ومناضل فرنسي بدأ حياته ماركسيًا وانتهى باعتناق الاسلام باسم «رجاء غارودي».

ولد في مارسيليا في اسرة متوسطة الحال. درس الفلسفة ونال شهادة التبريز Agrégation في مارسيليا. مارس التعليم الجامعي في ألبي وكليرمان فيران وبواتييه؛ نال الدكتوراه في الفلسفة في ١٩٥٣. وإلى جانب نشاطه التعليمي كان غارودي يقوم بنشاط سياسي مكثف. فانتسب إلى الحزب الشيوعي الفرنسي منذ ١٩٣٣، وانتخب نائبًا شيوعيًا عن منطقة التارن في ١٩٤٥، ثم عضوًا في مجلس الشيوخ عن منطقة السين (١٩٥٣). أسس مركز الدراسات والأبحاث الماركسية وأشرف على إدارته، ونظم «أسابيع الفكر الماركسي» قبل أن يطرد من اللجنة المركزية والمكتب السياسي للحزب عام ١٩٧٠ بتهمة «التحريفية اليمينية». وبعد طرده أخذ ينتهج منهجًا فكريًا منفتحًا على الأديان والحضارات غير الاوروبية ويدعو إلى حضارة جديدة إنسانية غير استهلاكية قبل ان يعتنق الاسلام في أوائل الثمانينات.

استند غارودي، في البداية، على كتابات ماركس وإنغلز لتطوير النظرية الماركسية حول الدين. وكان موقفه يتلخص باستمرار في التنطح للتأويلات المبسطة والتبسيطية حول هذا الموضوع وفي النظر بعين الاعتبار لدور الايمان في بعض المواقف التاريخية المحددة. ومن هنا فقد وجد ان لا تعارض بين الايمان والالتزام النضالي، وان الدين لا يعني الرضوخ للظلم بل هو تمرد وثورة ضد البؤس. فجاء حرصه على إقامة حوار دائم بين الماركسية والمسيحية مشددًا على نقاط الالتقاء، واضعًا جانبًا نقاط الخلاف. ولم تكن هذه الآراء متفقة تمامًا مع خط الحزب الشيوعي، وإن كان هذا الأخير يغض الطرف دائمًا عن هذه الآراء. وبعد وفاة موريس توريز، سكرتير عام الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان يرتبط بصداقة عميقة مع غارودي ويؤمن له نوعًا من الحماية المعنوية، بدأت رحلة غارودي للخروج من الحزب. وقد تبلورت الخلافات مع قيادة الحزب في ثلاث نقاط:

١- نظرية غارودي حول ما أسماه «الكتلة التاريخية الجديدة» التي تتمثل في العمال والمهندسين والتقنيين والكوادر ومختلف فئات المثقفين، وهي كتلة افرزتها الحضارة الصناعية الجديدة ولا بد لأي تحليل ماركسي للمجتمع من أن يضعها في حسابه. وقد أدانت قيادة الحزب هذا المفهوم في تموز ١٩٦٨.

٢- لم يكتف غارودي بالتنديد بالتدخل السوفياتي في تشيكوسلوفاكيا (ربيع براغ) بل بحث ايضًا عن «الجذور السياسية لهذا الانحراف الاشتراكي» متهمًا القادة السوفيات بعدم تطبيق المبادىء الماركسية السلمية.

٣- انتقد غارودي بشدة برنامج الحزب الشيوعي الفرنسي لعام ١٩٦٩ واعتبره أعجز من ان يحقق انتصار الاشتراكية في فرنسا.

وإزاء كل ذلك عمدت قيادة الحزب إلى طرد غارودي في ٦ شباط ١٩٧٠ من عضوية الحزب.

وعلى أثر ذلك قام غارودي بنشر «كتاب أبيض» سماه «كل الحقيقة» أوضح فيه دوره في قيادة الحزب منذ ١٩٦٠ وكان بمثابة دفاع عن مواقفه وموجه إلى أعضاء الحزب. وفي ١٩٧٤، أنشأ مجلة «البدائل الاشتراكية». وفي السنة نفسها، رشح نفسه للانتخابات الرئاسية، لكنه انسحب قبل يوم واحد من موعدها.

بعد ذلك أخذ يبتعد شيئًا فشيئًا عن الاهتمام بالمسائل الداخلية الفرنسية الصرفة ليناضل من أجل ما أسماه «حوار الحضارات» (١٩٧٧). ويقول غارودي حول هذا الموضوع: «الغرب حادث عرضي. هذه قاعدة أولية وبديهة لا بد من الأخذ بها في أية عملية بناء للمستقبل. إنهم (أي الغربيون) لا يشكلون أكثر من استثناء في الملحمة الانسانية التي يبلغ تاريخها ٣ ملايين سنة».

انطلاقًا من هذه المسلمة، برأيه، أخذ غارودي يدعو إلى إعادة اكتشاف الحضارات التي حاول الغرب تدميرها، واحيانًا بنجاح، وذلك لأن «بناء مستقبل حقيقي لا يمكن ان يتم دون استعادة الأبعاد الانسانية كما طورتها وعمقتها الحضارات والمدنيات غير الغربية...». ويضيف غارودي: «...إن كل شيء في ميدان العلاقات الاجتماعية والسياسية في الغرب بحاجة إلى إعادة بناء على أسس جديدة. وتحقيق هذا المشروع يفرض علينا ان نفتش ونتساءل عن ثقافات وثورات القارات الثلاث».

شارك غارودي، في ١٩٧٦، في «المؤتمر الفكري حول الصهيونية» الذي عقد في بغداد، وقدم دراسة حول «الذرائع التاريخية والدينية للصهيونية». وفي العام نفسه أصدر كتابًا أسماه «مشروع الأمل» وأتبعه في ١٩٧٩ بكتاب آخر هو «نداء إلى الأحياء». وفي ١٩٨١، أصدر «وعود الاسلام»، ثم «مسألة اسرائيل» (١٩٨٣)، وذلك قبل ان يعتنق الاسلام بشكل علني ويصبح إسمه رجاء غارودي (عن «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج٤، ط٢، ١٩٩٠، ص٢٧٩-٢٨٠).

بدأت معركة غارودي مع اسرائيل والصهيونية إثر الاجتياح الاسرائيلي للبنان صيف ١٩٨٢ عندما أدان هذا العدوان. فكتب مقالاً يندد فيه بهذا الاجتياح، ورفضت وقتذاك نشره كل الصحف الفرنسية، ما اضطره إلى نشره كإعلان مدفوع في جريدة «لو موند» بلغت كلفته ٨٠ ألف فرنك فرنسي (نحو ١٤ ألف دولار). فرفعت منظمة «ليكرا» الصهيونية ثلاث دعاوى ضده وضد مدير جريدة «لو موند» جاك فوافير.

وبعد عامين من المحاكمات ربح غارودي الدعاوى الثلاث. ومما قاله رئيس المحكمة في حيثيات الحكم: «إن نقد الايديولوجيا الصهيونية ليس له علاقة بالعنصرية أو مناهضة السامية».

وقد جاءت هذه المحاكمات لتزيده تصميمًا على متابعة نضاله في كشف الادعاءات الصهيونية، خاصة وانه اكتشف مباشرة وبالملموس، من خلال قضيته، هيمنتها على وسائل الاعلام، بل على القرار السياسي احيانًا كثيرة في بلاده والبلدان الغربية عمومًا. فألّف كتاب «فلسطين

ارض الرسالات السماوية» ونشره بصعوبة وعلى نفقته الخاصة بعد أن رفضته دور النشر الفرنسية. وأتبعه بكتاب «ملف اسرائيل» وهو دراسة للصهيونية السياسية. وفي ١٩٩٦، أصدر «الأساطير المؤسسة لسياسة اسرائيل».

أثار هذا الكتاب الأخير ضجة كبرى في فرنسا والعالم، خاصة بعدما انبرى الأب بيار (المعروف بأنه الرجل الأكثر شعبية في فرنسا، راجع «بيار، الأب» في هذا الباب) لتأييد ما جاء فيه. فثارت في وجه غارودي (والأب بيار) حملة صهيونية تتهمه باللاسامية، ورفعت ضده منظمة «ليكرا» (هيئات من ذوي ضحايا المحرقة اليهودية وأخرى مناهضة للعنصرية، وأهمها العصبة الدولية لمكافحة العنصرية ومعاداة السامية، وحركة مناهضة العنصرية لصالح الصداقة بين الشعوب)، دعوى جزائية بتهمة التشكيك في المحرقة اليهودية وحقيقة وجود غرف الغاز واستخدامها لإبادة أعداد كبيرة من اليهود. وتولت النيابة العامة التحقيق معه في نيسان ١٩٩٧.

وفي ٨ شباط ١٩٩٨، بدأت المحكمة الجزائية في باريس محاكمته استنادًا إلى قانون «فابيوس-غيسو» الصادر عام ١٩٩٠ (معروف بهذا الإسم نسبة إلى إسم عائلتي النائبين اللذين اقترحاه وأحدهما لوران فابيوس رئيس وزراء أسبق في عهد فرنسوا ميتران وأحد قادة الحزب الاشتراكي) والذي يحرم إعادة النظر في الجرائم التي ارتكبها النازيون في الحرب، وذلك منعًا للجدل الذي ساد الأوساط الثقافية في اوروبا في شأن حقيقة الهولوكوست (المحرقة). وقد كان هذا الجدل طاغيًا على الحياة الثقافية في باريس خاصة بدءًا من ١٩٧٧ بعد صدور دراسة استاذ الأدب المقارن في جامعة باريس، روبير فوريسون، التي نفى فيها المحرقة اليهودية. وعلى الرغم من الحكم الذي صدر بإدانة فوريسون عام ١٩٨١ بتهمة معاداة العنصرية واللاسامية، فإن الجدل لم يتوقف، ما دفع بحكومة فابيوس، عام ١٩٩٠، إلى التقدم بمشروع قانون إلى البرلمان الفرنسي، عبر النائب غيسو-وهو نائب شيوعي-يعاقب على هذا الجدل، فأقرّ المشروع وأصبح قانونًا نافذًا. وكان قد عارضه آنذاك جاك شيراك، آلان جوبيه، فيليب سيغان، ومعهم ٢٦٥ نائبًا.

وأصدرت محكمة باريس البدائية الأولى حكمًا يقضي بتغريم روجيه غارودي مبلغًا من المال لإدانته بالتشكيك في جرائم بحق الانسانية والحض على الحقد العنصري في كتابه المذكور. وفي ١٦ كانون الاول ١٩٩٨، أصدرت محكمة الاستئناف الباريسية، التي نظرت في القضية بناء على طلب غارودي، حكمًا بسجنه تسعة اشهر مع وقف التنفيذ وغرامة مالية. ويعد هذا الحكم أكثر تشددًا من حكم المحكمة البدائية. كما أصدرت محكمة الاستئناف ايضًا حكمًا بالسجن مع وقف التنفيذ إضافة إلى غرامة ٣٠ ألف فرنك على مدير دار نشر «لافييه توب» التي أصدرت كتاب غارودي، وكانت المحكمة البدائية برّأته من أي تهمة.

وكان غارودي، الذي تولى الدفاع عنه المحامي الفرنسي الشهير جاك فيرجيس، يؤكد خلال المحاكمة ان ما أورده في كتابه لا يصب في خانة العداء للسامية وإنما يستهدف أمرًا واحدًا هو محاربة سياسة الحكومة الاسرائيلية. ووصف «العصبة الدولية لمكافحة العنصرية والعداء للسامية» بأنها مجرد أداة في خدمة السياسة الخارجية لاسرائيل.

ومن أبرز ما بيّنه غارودي في كتابه مستعينًا بأرشيف ضخم ومراجع راسخة أكثرها من مؤرخين لا يرقى الشك في بعدهم عن اللاسامية والعداء لليهود بحيث يتمكن من دعم كل وصف وكل استنتاج، حديثه عن اسطورة «الستة ملايين يهودي» وعن أسطورة «عدالة نورمبرغ»، وعن غياب أي أمر خطي من هتلر بـ«إبادة اليهود»، وإحالته القارىء إلى نصوص كتبها مؤرخون اسرائيليون وإلى مثقفين فرنسيين كبار من طراز ريمون آرون أو فرنسوا فيريه. كما تبين من كتابات غارودي، ومن الوثائق المتعلقة بغرف الغاز في معتقل «أوشفيتز» وغيره ان إبادة ستة ملايين يهودي «ليست سوى أكذوبة لابتزاز الاموال من المانيا... وان السياسة الهتلرية النازية المعادية لليهود أنقذت المشروع الصهيوني حينما أتاحت لهم أن يوجهوا بالقوة عملية هجرة أعداد كبيرة من اليهود إلى فلسطين».

الراجح ان غارودي أدخل في حساباته، في مواجهة الهولوكوست (المحرقة اليهودية)، رصيده وتاريخه الشخصي. فهو ايضًا من المقاومين الاوائل للنازية في فرنسا، ومن أشد منتقدي التوتاليتارية السوفياتية. فإن انتقد وراجع في مسألة الهولوكوست، فذلك جاء ضمن دعوته إلى استعادة الأبعاد الانسانية في كل القضايا الحضارية والانسانية والتاريخية من خلال إقامة «الحوار بين الحضارات» ورفع الغبن والظلم عن هذه الكتلة البشرية أو تلك، أو إشراك الشعوب في صناعة مستقبلها.

أبرز مؤلفات غارودي التي ترجمت إلى العربية وغيرها: ١- مساهمة تاريخية في الحضارة العربية الاسلامية، ٢- من أجل حوار بين الحضارات، ٣- وعود الاسلام، ٤- قضية اسرائيل، ٥- فلسطين أرض الرسالات، ٦- الاسلام والغرب، ٧- الجوامع: مرآة الاسلام، ٨- إلى أين نذهب؟ ٩- الأصوليات، ١٠- عظمة الاسلام وانحطاطه، ١١- نحن بحاجة إلى الله، ١٢- الأساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية، ١٣- أميركا طليعة الانحطاط.

* **غامبيتا، ليون Gambetta,L.** (١٨٣٨-١٨٨٢): أحد أبرز مؤسسي الجمهورية الفرنسية الثالثة. ولد في مدينة كاهور Cahors (قاعدة مقاطعة لو Lot، وتعد حاليًا نحو ٢١ ألف نسمة) من أب من أصل ايطالي، وأتمّ فيها دراسته الثانوية. انتقل إلى باريس حيث درس الحقوق ومارس المحاماة (١٨٦٠). ولكنه ظل مغمورًا إلى أن برزت براعته الخطابية أثناء مرافعته الشهيرة ضد إقامة نصب لتخليد أحد النواب اليمينيين (١٨٦٨). خاض الانتخابات النيابية في ١٨٩٦ عن الحزب الراديكالي، وفاز في كل من مارسيليا وباريس في آن معًا وأصبح رئيس الأقلية الراديكالية في الجمعية التشريعية.

في ٢ ايلول ١٨٧٠، عندما هزم الجيش الفرنسي على يد البروسيين في سيدان، اعلن غامبيتا سقوط حكم الامبراطور نابوليون الثالث؛ وأعلن، بالاشتراك مع جول فافر، قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة (٤ ايلول ١٨٧٠) وأصبح وزيرًا للداخلية في حكومة الدفاع الوطني التي تشكلت على اثر ذلك. تمكن من الخروج من باريس المحاصرة من الالمان بواسطة منطاد، وذلك لكي يتمكن من الاشراف على الحكومة المؤقتة التي كانت قد تشكلت في مدينة تور Tours لمتابعة الحرب. وقد تولى في هذه الوزارة حقيبتي الداخلية والحربية. وانطلاقًا من هناك استطاع ان ينظم المقاومة ضد الالمان طيلة ستة أشهر. وبعد استسلام باريس، أراد ان يستمر في الحرب حتى النهاية ولكن بدون نتيجة إذ اختلف مع بقية أعضاء الحكومة، فجرد من منصبه كوزير للداخلية وانتهى به الأمر إلى الاستقالة (شباط ١٨٧١). خاض الانتخابات النيابية فانتخبته ٩ مديريات فاختار مديرية إلبا-ران. رفض التوقيع على معاهدة الصلح مع المانيا، واضطر، بعد التنازل عن الألزاس واللورين، إلى الانسحاب من الجمعية الوطنية احتجاجًا. أعيد انتخابه في تموز ١٨٧١، وتزعم حزب الاتحاد الجمهوري اليساري المتطرف وساند تيير ضد الملكيين وتحوّل إلى داعية للجمهورية وأسس لهذا الغرض صحيفة «الجمهورية الفرنسية» (تشرين الثاني ١٨٧٠). وعندما سقطت حكومة تيير وعين محله ماكماهون بتأييد من الملكيين (١٨٧٣)، شن غامبيتا حملة عنيفة ضد اليمين المسيطر على الجمعية التشريعية وأخذ يعمل بكل الوسائل لحل هذه الجمعية بالتحالف مع القوى الوسيطة. وقد أدت جهوده في ١٨٧٥ إلى إصدار القوانين الدستورية التي قامت عليها الجمهورية وانتخاب مجلس شيوخ تسيطر عليه أكثرية جمهورية. وتمكن كذلك من تأمين وصول أكثرية نيابية جمهورية في الجمعية التشريعية.

وعندما عمد ماكماهون إلى تنظيم انقلاب في ١٦ ايار ١٨٧٧، تزعم غامبيتا المقاومة الجمهورية لهذا الانقلاب وأطلق جملته الشهيرة الموجهة إلى ماكماهون «عليكم إما الرضوخ وإما الرحيل». وقد اضطر ماكماهون إلى الرضوخ لمشيئة الأكثرية وتعيين ديغور، أحد أصدقاء غامبيتا، رئيسًا للوزارة. وقد اتهم غامبيتا بتشكيل مركز قوى وبتحريك خيوط السياسة الفرنسية من وراء الستار. ولكن عندما استقال ماكماهون، رفض غامبيتا ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية وفرض ترشيح وانتخاب جول غريفي. أما هو فقد اكتفى برئاسة مجلس النواب حيث أخذ يمارس ما عرف بـ«دكتاتورية الاقناع» ضد البونابرتيين ورجال الدين والملكيين. وقد أبقاه الرئيس غريفي مبعدًا عن السلطة حتى ١٨٨١ حين تمكن حزبه من انتزاع ٢٠٤ مقاعد نيابية، فتمكن بذلك من تشكيل ما عرف بـ«الحكومة الموسعة». ولكن رفض رؤساء المجموعات النيابية الأخرى التعاون معه أضعف من هيبة هذه الحكومة. وقد اتهم بالسعي إلى الحرب (إذ كان المحرض الحقيقي على احتلال تونس ومن الدعاة للقيام بعمل فرنسي-انكليزي مشترك ضد مصر) وبقمع الحريات وأسقطت حكومته في كانون الثاني ١٨٨٢ عندما صوت اليمينيون واليساريون ضد مشروع كانت قد تقدمت به حكومته.

قتل غامبيتا وهو يقلب بين يديه سلاحًا ناريًا وكان في قمة نشاطه، إذ لم يكن قد تجاوز الـ٤٤ من عمره. وقد اشتهر بموهبته الخطابية الفذة وقدرته الكبيرة على تحريك الجماهير وإلهاب مشاعرها (عن «موسوعة السياسة»، ج٤، ط٢، ١٩٩٠، بيروت، ص٢٩٦-٢٩٧).

* **غرويس، هنري**: راجع «بيار، الأب»، في هذا الباب.

* **غيد، جول بازيل Guesde,J.B.** (١٨٤٥-١٩٢٢): كاتب ثوري واشتراكي فرنسي لعب دورًا

أساسيًا في تأسيس الحركة الاشتراكية الفرنسية المتصارعة مع الحركة الشيوعية. ارتبط إسمه بتأسيس «الفرع الفرنسي في الأممية العمالية» .S.F.I.O عام ١٩٠٥، ويعتبر الحزب الاشتراكي الفرنسي الحالي الوريث الشرعي له.

ولد في إحدى ضواحي باريس. درس الصحافة وعمل سكرتيرًا للتحرير في صحيفة «حقوق الانسان» في مدينة مونبلييه (١٨٧٠). حكم عليه بالسجن ستة اشهر في بداية الحرب البروسية-الفرنسية لأنه تجرأ وكتب ان العدو لا يوجد على الضفة الثانية من نهر الراين بل في قصر التويلري. أيّد كومونة باريس، وحكم عليه بالسجن مرة أخرى، ففر إلى سويسرا حيث تعرف على الكثير من أنصار الكومونة. وبتأثير من الجو القمعي الارهابي الذي أعقب سحق الكومونة وضع غيد كتابه الشهير «الكتاب الأحمر للعدالة الريفية»، وتبنى النظريات الفوضوية حتى ١٨٧٣ وناضل إلى جانب أنصار باكونين ضد «سلطوية» ماركس.

بعد انتقاله إلى ميلانو (١٨٧٤)، أخذ يتحول إلى الاشتراكية، وأصدر، في فرنسا مجلة ماركسية أسماها «المساواة». وفي ١٨٨٠، ذهب إلى لندن ليطلب من ماركس وإنغلز الموافقة على برنامج الحزب العمالي الفرنسي الذي كان مؤتمر مارسيليا (١٨٧٩) قد أقره. وقد نشأ هذا الحزب رسميًا في تشرين الثاني ١٨٨٠ في مؤتمر هافر، وشهد مدًا متصاعدًا حتى ١٨٩٣. في ١٩٠٥، تمكن غيد من توحيد التيارات الاشتراكية الفرنسية تحت لواء «القسم الفرنسي للأممية العمالية» الذي تأسس في ١٩٠٥.

بعد ثورة اكتوبر (١٩١٧)، وبعد تأسيس الحزب الشيوعي الفرنسي (١٩٢٠) الذي كرس انشقاق الحركة الاشتراكية الفرنسية، انعزل غيد داخل الحركة الاشتراكية ورفض المشاركة في مؤتمر تور (١٩٢٠) وأيد الأقلية التي رفضت الانضمام إلى الأممية الشيوعية المؤيدة لموسكو.

*** فابيوس، لوران .Fabius,L** (١٩٤٦-):
ولد في عائلة ميسورة من أصل يهودي اعتنقت الكاثوليكية. تخرج في دار المعلمين العليا ومعهد العلوم السياسية ومدرسة الادارة الوطنية. دخل مجلس الشورى (١٩٧٣)، وانتمى إلى الحزب الاشتراكي (١٩٧٤) حيث أصبح بعد عامين رئيس ديوان سكرتير الحزب فرنسوا ميتران، وأحد مستشاريه الاقتصاديين المقربين. في مؤتمر الحزب المنعقد في ١٩٧٩، برز في دفاعه عن الخط الذي يمثله ميتران ضد تيار ميشال روكار. قاد حملة ميتران الرئاسية في ١٩٨١، وأصبح وزير الموازنة في أول حكومة برئاسة بيار موروا، ثم وزير الصناعة والبحث العلمي (١٩٨٣). اختاره ميتران لتشكيل حكومة جديدة في تموز ١٩٨٤، وقدّمه بصفته ممثلاً لتطلعات الجيل الجديد إذ إنه لم يكن قد بلغ ٣٨ من العمر. فنادى بـ«الواقعية الاقتصادية» متخليًا عن المبادىء الاشتراكية. استقال في ١٩٨٦ بعد انتصار اليمين في الانتخابات النيابية. رئيس الجمعية الوطنية (١٩٨٨-١٩٩٢) وداع لتحديث اليسار. أصبح سكرتير الحزب الاشتراكي في ١٩٩٢، ثم أبعد عن هذا المنصب في نيسان ١٩٩٣ بعد هزيمة اليسار في الانتخابات النيابية.

في ٣٠ ايلول ١٩٩٤، اتُّهم فابيوس بـ«قضية الدم الملوث» التي شكلت فضيحة كبرى منذ اكتشافها في ايلول ١٩٩١، حيث عُلم ان كبار المسؤولين في الصحة العامة في البلاد سمحوا بتداول كميات من الدم في النصف الاول من العام ١٩٨٥ على رغم علمهم بأنها ملوثة بفيروس الإيدز. وقد طال هذا التداول ١٢٠٠ شخص توفي منهم ٣٠٠. وقد هزت هذه الفضيحة فرنسا، وكانت عاملاً أساسيًا في تراجع شعبية الحزب الاشتراكي. وفي ٩ شباط ١٩٩٩ بدأت في باريس محاكمته بهذه التهمة (القتل غير المتعمد)، وكان فابيوس أثناءها (١٩٨٥) رئيسًا للوزراء. وهذه المحاكمة هي الأولى في نوعها منذ قيام الجمهورية الخامسة. ويُحاكم مع فابيوس إثنان من وزرائه آنذاك هما: إدمون هيرفي الذي كان وزيرًا للصحة، وجورجينا دوفوا التي كانت وزيرة الشؤون الاجتماعية.

*** فور، إدغار .Faure,E** (١٩٠٨-١٩٨٨):
لعب دورًا مهمًا في تاريخ فرنسا المعاصر. صاحب مؤلفات ودراسات سياسية وفلسفية وتاريخية، أهمها: «نكبة تورغو» (١٩٦١)، و«المذكرات» (١٩٧٨).

ولد في بيزييه Béziers في عائلة ميسورة (كان أبوه طبيبًا). نال شهادة كلية الحقوق في باريس وشهادة مدرسة اللغات الشرقية. مارس المحاماة، ثم عمل استاذًا في كلية الحقوق في ديجون. بدأ عمله السياسي في الجزائر (١٩٤٣) حين عينه ديغول في «اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني». عين مدعيًا عامًا مساعدًا في محكمة نورمبرغ الشهيرة (١٩٤٥). وبعدها، مال إلى الحزب الراديكالي، وانتخب نائبًا عن محافظة جورا (١٩٤٦). شغل مناصب وزارية عديدة، وابتعد تدريجيًا عن الحزب الراديكالي ليعلن تأييده ديغول الذي كلفه مهمات عديدة، منها زيارة الصين الشعبية (١٩٦٣). عين وزيرًا للتربية بعد أحداث ايار

١٩٦٨، فأدخل إصلاحًا يتعلق بالتعليم العالي وافق عليه البرلمان. بعد استقالة ديغول، ترك فور الوزارة وأسس «جمعية الدراسات من أجل ميثاق اجتماعي جديد». ولكونه من أنصار تجمع اليسار الديغولي، عين رئيسًا فخريًا لحركة «من أجل اليسار الديغولي» (تشرين الاول ١٩٧١). وزير دولة (١٩٧٢-١٩٧٣) في حكومة مسمير، ثم استقال لينتخب ثالث رئيس للجمعية الوطنية في الجمهورية الخامسة. بعد وفاة بومبيدو، رشح نفسه للانتخابات الرئاسية (ايار ١٩٧٤)، ثم عاد، بعد أيام قليلة، وسحب ترشيحه. في ١٩٧٨، فشل في استعادة منصبه كرئيس للجمعية الوطنية أمام منافسه شابان دالماس. انتخب عضوًا في الأكاديمية الفرنسية، ثم استقال من منصبه كنائب (١٩٨٠) بعد انتخابه عضوًا في مجلس الشيوخ.

*** فيدرين، هوبير** (١٩٤٧-):وزير الخارجية الحالي (حكومة ليونيل جوسبان). والده، كان صديقًا قديمًا لفرنسوا ميتران وعمل إلى جانبه في وزارات كثيرة بعد تحرير فرنسا.

تخرج هوبير في مدرسة الادارة الوطنية الفرنسية .E.N.A، وكانت الصداقة بين والده والرئيس ميتران عاملاً مهمًا في اختيار هذا الأخير لهوبير ليعمل في القصر الرئاسي إلى جانبه منذ ١٩٨١ حتى ١٩٩٥ (أي منذ بداية عهد ميتران حتى نهايته). فكان هوبير فيدرين مستشارًا دبلوماسيًا رسميًا (١٩٨٨-١٩٩١)، فأمينًا عامًا للرئاسة من ١٩٩١ حتى١٩٩٥، فوزيرًا للخارجية في حكومة التعايش الحالية برئاسة جوسبان وفي عهد الرئيس شيراك.

وفيدرين وجه معروف جدًا لدى المسؤولين العرب الذين تعاملوا مع ميتران. وقد شرح في كتاب أصدره في اوائل ١٩٩٧ بعنوان «سنوات ميتران من ١٩٨١ إلى ١٩٩٥» سياسة ميتران في الشرق الأوسط: «عندما انتخب الرئيس الراحل فرنسوا ميتران في ١٩٨١ كان في برنامجه السلام في الشرق الأوسط، مع ضمان حدود آمنة ومعترف بها لاسرائيل وحق الشعب الفلسطيني بوطن، ووحدة لبنان... وكان بإمكان فرنسوا ميتران ان يبقى مثل شركائه الاوروبيين محدود الاهتمام بالنسبة إلى المنطقة، إلا انه كان مدفوعًا بشغفه بلبنان، وبأمل للشرق الأوسط... وحول ميتران، المنتخب حديثًا، كان كلود شيسون وجاك أتالي وشارل سالزمان وفرنسوا دوغروسوفر، كلهم يقدمون له يومًا بعد يوم اقتراحات كنت أنا أحاول-يوميًا أن أخرج منها قاسمًا مشتركًا».

ويروي ايضًا فيدرين عن لقائه بالرئيس حافظ الأسد (تموز ١٩٨٥) عندما أرسله ميتران في مهمة لمحاولة الافراج عن الرهائن الفرنسيين، واستغرق لقاؤه معه ساعات عديدة. وكذلك كيف قرر ميتران استقبال ياسر عرفات لأول مرة في ١٩٨٩ في باريس، وكانت القضية الفلسطينية ركيزة السياسة العربية لفرنسا في ذلك العهد.

*** كوف دو مورفيل، موريس Couve de Murville,M.** (١٩٠٧-): دبلوماسي فرنسي. انضم إلى الجنرال ديغول في الجزائر (١٩٤٣). سفير في القاهرة (١٩٥٠-١٩٥٤) وواشنطن وبون. عينه الجنرال ديغول، في صيف ١٩٥٨، وزيرًا للخارجية وبقي في هذا المنصب طيلة ١٠ سنوات عين بعدها وزيرًا للمال ثم رئيسًا للوزارة. بيد ان الرئيس بومبيدو أحجم عن تعيينه في أول وزارة له عام ١٩٦٩. هزم في انتخابات ١٩٦٩، ولكنه عاد إلى الحياة السياسية في ما بعد وكلفه الرئيس جيسكار ديستان بمهمة خاصة في الحرب اللبنانية (١٩٧٥-١٩٧٦). عُرف باهتمامه بالشؤون العربية علاوة على التزامه بالخط الديغولي العام.

*** كليمنصو، جورج .Clémenceau,G** (١٨٤١-١٩٢٩): رئيس الوزارة مرتين: في ١٩٠٦-١٩٠٩، وفي ١٩١٧-١٩١٩.

كان طبيبًا. دخل المعترك السياسي غداة ثورة ٤ ايلول ١٨٧٠ (سقوط الامبراطورية الثانية) مناصرًا حركة غامبيتا لإسقاط نابوليون الثالث، وأصبح عمدة مونمارتر. انتخب نائبًا راديكاليًا في ١٨٧١، وانتقل إلى صفوف اليسار المتطرف في الجمعية العامة (١٨٧٨) حيث برز في طليعة النواب المعارضين لماكماهون، وشارك في إسقاط عدة وزارات، منها وزارة غامبيتا (١٨٨٢) ووزارة فيري (١٨٨٥). من هنا لقبه «صارع الوزارات»، ثم لقبه «النمر». ساند ترشيح الجنرال بولانجيه لوزارةالحرب، لكنه عاد وعارض ميوله الدكتاتورية. اتهم بضلوعه، بين كثيرين، في فضيحة قناة باناما، وبأنه عميل لبريطانيا، ففشل في انتخابات ١٨٩٣. لكن وقوفه إلى جانب دريفوس (راجع «دريفوس، قضية» في باب معالم تاريخية) وعمله على نشر مقال «اني أتهم» لإميل زولا في جريدة «الفجر» («أورو»)، أعاده إلى الساحة السياسية؛ فانتخب عضوًا في مجلس الشيوخ (١٩٠٢). عين رئيسًا للوزارة ووزيرًا للداخلية (١٩٠٦)، واستمر في سياسة فصل الكنائس عن

الدولة، كما واجه عدة مشكلات اجتماعية، وقمع إضراب عمال المناجم في با-دو-كاليه حيث تعرّض لهجوم عنيف من الاشتراكيين. عاد إلى المعارضة، وأسس جريدة «الرجل الحر» (١٩١٣) التي عارضت المراقبة الصحافية مع بداية الحرب العالمية الاولى. في ١٩١٧، كلفه الرئيس بوانكاريه رئاسة الحكومة، فعمل على محاربة كل انتهازية أو استسلام (ألقي القبض على كايو **Caillaux** ومالفي **Malvy**)، وحصل من الحلفاء على الاعتراف بوضع المارشال الفرنسي فرديناند فوش قائدًا عامًا لجيوش الحلفاء. وفي مؤتمر الصلح في باريس كان كليمنصو أبرز معارضي الرئيس الاميركي وودرو ويلسون، واعتبر معاهدة فرساي غير كافية لضمان سلامة فرنسا. ومن سخرية القدر انه هزم في انتخابات ١٩١٩ «لأنه اعتبر متساهلاً مع الالمان». واعتزل في موطنه فاندي **Vendée**، وكتب عدة مؤلفات عن الحرب. وكان كليمنصو قد حرص، طيلة فترة حكمه وإدارته للحرب العالمية الاولى، على تأكيد أولوية المدنيين على العسكريين حتى في قضايا الحرب. فمن أقواله المأثورة: «الحرب عملية جادة إلى درجة لا تسمح بتركها للعسكريين فقط».

*** لافارغ، بول Lafargue,P.** (١٨٤٢-١٩١١): اشتراكي شارك في تأسيس الحزب العمالي في فرنسا. يهودي من اصل فرنسي، ولد في سانتياغو (التشيلي) وكان يفتخر بأنه تجري في جسمه دماء ثلاثة اعراق مضطهدة: اليهودية والكاريبية والخلاسية. اشترك في المؤتمر الدولي الاول للطلبة في مدينة لياج **Lieges** (١٨٦٥). وبسبب أفكاره اليسارية ذات النزعة البرودونية طرد من جميع الجامعات في فرنسا. فلجأ إلى لندن حيث التقى كارل ماركس وتزوج من ابنته الثانية لورا (في ٢ نيسان ١٨٦٨). كان عضوًا في المجلس العام للأممية الاولى. عاد إلى فرنسا بعد سقوط الامبراطورية الثانية (١٨٧٠)، وعايش فترة الكومونة في بوردو، ثم هرب إلى اسبانيا حيث اقام اتصالاً منتظمًا بماركس وأدار الحملة ضد الفوضويين. أسس، بالاشتراك مع بابلو إيغليزياس، «الفدرالية الجديدة المدريدية»، وهي النواة لحزب العمال الاشتراكي الاسباني. وعندما عاد إلى فرنسا أسس، مع جول غيد، الحزب العمالي الفرنسي (١٨٨٠-١٨٨٢). وقد اعتبر لافارغ أحد أهم المثقفين الذين أدخلوا الفكر الماركسي إلى فرنسا. له عدة مؤلفات ماركسية. استمر حتى وفاته عضوًا في مجلس إدارة صحيفة «الأومانيته». انتحر لافارغ وزوجته لورا في منزلهما (٢٦ تشرين الثاني ١٩١١) «قبل ان تجعل مني الشيخوخة عبئًا على نفسي وعلى الآخرين»، حسبما جاء في آخر رسالة كتبها.

*** لافال، بيار Laval,P.** (١٨٨٣-١٩٤٥): استهل حياته السياسية مناضلاً في صفوف الحزب الاشتراكي، ثم تحول إلى داعية تعاون مع هتلر وسلطات الاحتلال النازية لفرنسا.

ولد بيار لافال في بلدة شاتلدون **Chateldon**. درس الحقوق وانخرط في سلك المحاماة ونصب نفسه مدافعًا عن العمال النقابيين. انتخب نائبًا عن الحزب الاشتراكي (١٩١٤-١٩١٩)، ونادى بضرورة انهاء الحرب وإحلال السلام، لكنه انتهى إلى تأييد سياسة كليمنصو الحربية. انتخب في ١٩٢٣ عمدة لبلدة أوبرفيلييه (من ضواحي باريس)، واستقال من الحزب الاشتراكي الفرنسي، وخاض معركة ١٩٢٤ الانتخابية كمرشح مستقل. وزير الاشغال العامة (١٩٢٥)، وللعدل (١٩٢٦)، وللعمل (١٩٣٠). رئيس الوزارة (١٩٣١-١٩٣٢) إضافة إلى حقيبة الداخلية، ثم حقيبة الخارجية. وزير الخارجية في ١٩٣٤ في أعقاب اغتيال سلفه لويس بارتو، ثم رئيس الحكومة ثانية (١٩٣٥-١٩٣٦). وقد قادته سياسته الرامية إلى إنقاذ فرص السلام في اوروبا إلى إجراء اتصالات وإبرام اتفاقيات مع موسوليني من جهة، ومع براغ وموسكو من جهة أخرى. وقد وقع مع موسوليني على معاهدة روما (١٩٣٥) التي حصلت ايطاليا بموجبها على ١١٤ألف كلم م. من اراضي تشاد، وعلى خمس الأسهم الفرنسية من سكك حديد جيبوتي، لقاء إلغاء الوضع القانوني المميز الذي كان يتمتع به الايطاليون في تونس بحلول العام ١٩٦٥. وفي مؤتمر ستريزا **Stresa** الثلاثي (موسوليني ولافال ووزير الخارجية البريطاني صموئيل هور، نيسان ١٩٣٥)، حصل لافال على تعهد من موسوليني بعدم تأييد سياسة هتلر الرامية إلى ضم النمسا إلى المانيا لقاء تغاضي باريس ولندن عن احتلال ايطاليا للحبشة. ومن جهة ثانية، ابرم لافال مع براغ وموسكو ميثاق تعاون مشترك (١٩٣٥). وعندما قررت عصبة الأمم اتخاذ عقوبات بحق ايطاليا، في إبان إثارة قضية الحبشة أمام هذه الهيئة الدولية، حاول لافال، بالتعاون مع زميله البريطاني، الحؤول دون تطبيق هذه العقوبات. وأمام فشل مساعيه، بادر موسوليني إلى نقض اتفاقات ستريزا، ما أدّى إلى سقوط حكومة لافال (١٩٣٦).

وبعد هزيمة فرنسا العسكرية في ١٩٤٠، عاود



ليون غامبيتا.



بول لافارغ



كليمنصو على الجبهة في الحرب (١٩١٨) رغم بلوغه الـ٧٨، وقد لقب بـ«النمر».



بيار لافال (في الوسط).



جان ماري لو بن.



لوران فابيوس.



هوبير فيدرين.

لافال الظهور على مسرح الاحداث السياسية، فأصبح وزير دولة في حكومة بيتان (حزيران ١٩٤٠)، ثم نائبًا لرئيس الحكومة (في تموز ١٩٤٠). وقد أيد سياسة هتلر، ونادى بالتعاون مع المانيا، والتقى هتلر في مونتوار Montoire (٢٢ تشرين الاول ١٩٤٠) حيث أعد للقاء الذي حصل بعد يومين بين بيتان وهتلر. وقد استاء زملاؤه في الحكومة من موقفه وطلبوا من بيتان ان يعتقله (١٣ كانون الاول ١٩٤٠). أطلق سراحه في أعقاب تدخل الماني، ومكث فترة بعيدًا عن مسرح الاحداث. وفي نيسان ١٩٤٢، اضطر بيتان، بضغط من الالمان، إلى تعيينه رئيسًا للحكومة خلفًا لدارلان. وقد انتهج سياسة موالية لالمانيا، وذهب إلى حد الإفصاح عن رغبته في ان يكون النصر حليفها للحؤول دون انتشار البولشيفية في اوروبا (ادعى في وقت لاحق انه لم يدل بمثل هذه التصريحات إلا بهدف تضليل هتلر). بيد، أنه على الصعيد العملي، رفض أي مشاركة فعلية لفرنسا إلى جانب المانيا باستثناء موافقته على إجبار العمال الفرنسيين على العمل الاجباري في المصانع الفرنسية والالمانية. وعندما أصبح انتصار الحلفاء وشيكًا، التحق بوزراء حكومة فيشي في بلفور رافضًا تلبية دعوات هتلر، وقد توجه إلى النمسا في نيسان ١٩٤٥، ومنها ذهب إلى برشلونة، ثم إلى إينسبروك حيث ألقى الاميركيون القبض عليه وسلّموه للسلطات الفرنسية (آب ١٩٤٥). وقد حوكم وصدر عليه حكم بالاعدام بعد ان وجهت إليه تهمة الخيانة العظمى. وقد حاول الانتحار في زنزانته في سجن فريش قبل ان ينفذ فيه حكم الاعدام رميًا بالرصاص في ١٥ تشرين الاول ١٩٤٥.

لقد حفلت حياة بيار لافال السياسية بالتناقضات والتقلبات. فمن مناضل اشتراكي ومدافع عن قضايا العمال، تحول لافال إلى سياسي يميني؛ ومن ساع إلى كبح المد الايطالي عن طريق استمالة موسوليني والعمل على إبعاد ايطاليا عن المانيا، غدا داعية تعاون مع هتلر بل «بطل» هذا التعاون داخل حكومة فيشي؛ ومن موقّع على ميثاق تعاون مشترك مع الاتحاد السوفياتي، أضحى يندد بالخطر السوفياتي ويدعو إلى مناهضة البلاشفة بشتى الوسائل (عن «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج٥، ط٢، ١٩٩٠، ص٣٨٨-٣٨٩).

*** لو بن، جان ماري Le Pen,JM** (١٩٢٨-)

يميني متطرف. مؤسس «الجبهة الوطنية».

ولد في لاترينيتي سور مير، وهي مرفأ صغير في مقاطعة بريتاني، من أب صائد للأسماك وأم يقال إنها شديدة التسلط. وخلال دراسته الثانوية، كان لو بن يطمح لأن يصبح راقصًا، لكنه لدى انتقاله إلى باريس (١٩٤٨)، تخلى عن حلمه هذا والتحق بكلية الحقوق حيث بدأ أول نشاطاته السياسية ضمن صفوف حركة «الانبعاث الوطني» الملكية اليمينية. وكانت له في تلك الفترة حياة ليلية صاخبة غالبًا ما تنتهي بمشادات عنيفة في ملاهي باريس، ما جعله عرضة لملاحقات قضائية متعددة. وهذا ما أدّى إلى فقدانه الموقع النقابي الذي كان يمثله في كلية الحقوق التي تخرج منها في ١٩٥٢.

بعد التخرج، التحق بقوات بلاده في الهند الصينية، وعين محررًا في صحيفة «لاكارافيل» التي ظلت تصدرها هذه القوات في سايغون حتى ١٩٥٥، حيث عاد إلى باريس وانضم إلى صفوف «اتحاد الدفاع عن الشبيبة الفرنسية». وفي ١٩٥٦، فاز بمنصب نائب عن هذا الاتحاد ليصبح الشخصية الأصغر سنًا حيث لم يكن عمره يتجاوز ٢٨ سنة. لكن مداخلاته «الوقحة والاستفزازية» في البرلمان أثارت استياء بيار بوجاد زعيم «اتحاد الدفاع عن التجار والحرفيين» الذي شكل اتحاد الشبيبة أحد فروعها؛ فقرر التخلي عنه. وجاءته الحرب الجزائرية لتشكل بالنسبة إليه منفذًا مماثلاً للمنفذ الذي شكلته له حرب الهند الصينية. فالتحق بجهاز الاستخبارات التابع للقوات الفرنسية العاملة في الجزائر حيث برع في عمليات استجواب المعتقلين وبأساليب التعذيب التي رافقتها.

ولدى عودته إلى فرنسا بعد تسريحه من الجيش، عمل لو بن على إنشاء أول تنظيم له، فأطلق عليه إسم «الجبهة الوطنية للمحاربين» الذي كان هدفه تعبئة الفرنسيين حول شعار «الجزائر فرنسية». فاتسمت نشاطات هذه الجبهة بطابع العنف، وكانت جولات مندوبيها على المناطق الفرنسية مناسبات متعددة للعراك والاعتداء بالضرب على كل من يخالفهم الرأي.

في ١٩٦٢، واجه لو بن هزيمة ساحقة في الانتخابات الاشتراكية. فاستعاد صخب حياته الليلية. وبعد انكفاء، استجمع لو بن قواه مجددًا سنة ١٩٦٥، وانضم إلى الحملة الانتخابية لجان لوي تيكسييه-فينيانكور الذي يعد من أبرز مؤيديْ الجنرال بيتان، والذي رشح نفسه في تلك السنة للرئاسة. لكن تيكسييه-فينيانكور نفسه سرعان ما صدم بمدى التطرف الذي يطغى على مواقف لو بن، وبتماديه في التعبير عن المواقف المؤيدة للنازية. فردّ عليه لو بن باتهامه بـ«خيانة أصدقائه السابقين في حكومة فيشي»، وحلت القطيعة بينهما.

عندها عاد لو بن مجددًا إلى الانكفاء السياسي. لكنه قرر، في ١٩٧٠، استئناف دراسته الجامعية فحاز على شهادة عليا في العلوم السياسية إثر أطروحة أعدها حول «التيارات الفوضوية في فرنسا منذ ١٩٤٥»، ومن ثم فتح باب السياسة مجددًا أمامه عبر اتصالاته بحركة «النظام الجديد» التي أتاحت له في ١٩٧٢ الاعلان عن تأسيس «الجبهة الوطنية» التي بات يتزعمها، ولا يزال (عن أرليت خوري، «الحياة»، العدد ١١٧٣٤-تيارات-تاريخ ٧ نيسان ١٩٩٥) (استكمالاً، راجع «الجبهة الوطنية» في باب الاحزاب).

*** مارشيه، جورج Marchais,G.** (١٩٢٠-١٩٩٧): أمين عام الحزب الشيوعي الفرنسي (١٩٧٢-١٩٩٤).

ولد في أسرة عمالية فقيرة، ولم يتلق سوى تعليم مهني، وعمل ميكانيكيًا في صناعة الطيران. وفي إبان الحرب العالمية الثانية، كان في عداد العمّال الذين هُجّروا إلى المانيا وأرغموا على العمل فيها. بدأ حياته الحزبية (١٩٤٧) مرافقًا لموريس توريز، لكنه سرعان ما تحول إلى وجه من الوجوه النقابية البارزة، خصوصًا بعد توليه رئاسة نقابة عمال الصلب، ما مهّد أمامه الطريق للصعود في الدرجات الحزبية. ففي ١٩٥٩ عين عضوًا في اللجنة المركزية، كما أصبح في السنة نفسها عضوًا في المكتب السياسي. وفي ١٩٦١، اصبح أمين اللجنة المركزية المكلف بالعمل التنظيمي، وهو منصب بالغ الأهمية داخل الحزب الشيوعي الفرنسي. وفي ١٩٧٠، انتخب أمينًا عامًا مساعدًا، وفي ١٩٧٢، خلف فالديك روشيه، الذي أقعده المرض، في رئاسة الحزب.

استمر مارشيه في خط توحيد اليسار الذي كان قد رسمه فالديك روشيه من قبله، ووقع، في حزيران ١٩٧٢، مع زعيم الحزب الاشتراكي آنذاك فرنسوا ميتران، ورئيس حركة الراديكاليين، روبير فابر، على برنامج حكم مشترك. وكان هذا التوقيع حدثًا بالغ الأهمية في حياة الجمهورية الخامسة الفرنسية، إذ إنه مهّد لمجيء اليسار إلى الحكم في ١٩٨١.

وفي ١٩٧٣، انتخب مارشيه نائبًا عن منطقة فال دو مارن، وقد احتفظ بمقعده النيابي في الانتخابات التالية. وفي ١٩٧٧، خاض ضد حلفائه الاشتراكيين والراديكاليين اليساريين معركة تعديل البرنامج المشترك في ضوء الاحداث المستجدة. بيد انه خرج من هذه المعركة مهزومًا. كما هزم ايضًا امام فرنسوا ميتران في معركة ١٩٨١ الرئاسية. وهذه الهزيمة لم تحل دون مشاركة الشيوعيين في حكومة بيار موروا الاشتراكية. لكن في صيف ١٩٨٤، قرر الحزب الشيوعي مقاطعة الحكم الاشتراكي وطي صفحة التعاون معه، والانتقال إلى معارضة النظام.

«أنا شيوعي وسأبقى كذلك حتى موتي»، كان يردد جورج مارشيه رغم انهيار الاتحاد السوفياتي والتقلبات العميقة التي شهدتها الحركة الشيوعية التي كان يسمعها من داخل حزبه، ولم يسع إلى مواكبة الاحزاب الشيوعية الاوروبية الأخرى في التمايز عن الحزب الشيوعي السوفياتي، بل أصرّ على إقامة علاقات وثيقة مع مختلف قادته بدءًا بـ ليونيد بريجنيف وصولاً إلى ميخائيل غورباتشوف. ولم يهتم مارشيه بالانتقادات التي وجهت إليه من خارج حزبه وداخله بسبب تأييده للغزو السوفياتي لأفغانستان، كذلك لم يهتم بالحملة التي تكهنت بانهيار الحزب الشيوعي الفرنسي إثر انهيار الاتحاد السوفياتي. وجاءت الانتخابات التشريعية التي خاضها الحزب في ١٩٨٦ وواجه فيها هزيمة قاسية، لتبلور تيارًا داخليًا عرف باسم «تيار الاصلاحيين» حمّله مسؤولية تدهور شعبية الشيوعيين التي أظهرت الانتخابات أنها لم تعد تتجاوز نسبة ١٠٪ من الناخبين الفرنسيين.

نجح جورج مارشيه على مدى ٢٢ عامًا في الإبقاء على سيطرته على الحزب، رغم الصراعات الداخلية التي شهدها. لكنه قرر في ١٩٩٤ التنحي عن الامانة العامة لمصلحة روبير هو والاكتفاء لنفسه بمنصب عضو في اللجنة المركزيةن وأقدم في الوقت نفسه على أول وآخر تنازل في تاريخه الحزبي باقتراحه التخلي عن مبدأ «الديمقراطية المركزية» الذي كان معتمدًا في الحزب.

*** مالرو، أندريه Malraux,A.** (١٩٠١-١٩٧٦): كاتب وأديب ومفكر ديغولي. ولد في باريس في أسرة ثرية ما لبثت ان افتقرت (أفلس جده، عميد الأسرة، وانتحر، وكان أندريه في الثانية عشرة من عمره، ثم انتحر والده كذلك)، فشغلت ظاهرة الموت فكره، وازداد شعوره به حدة بعد مقتل زوجته في حادثة قطار، وموت ولديه منها في حادثة سيارة، ومصرع شقيقين له في الحرب العالمية الثانية. في ١٩٢١، أصدر أول كتاب له-ديوان شعر-وهو «أقمار من ورق».

في ١٩٢٣، اصطحب زوجته للتنقيب عن الآثار في الهند الصينية ولاوس العليا وكمبوديا، ولكنه ما لبث ان

انضم إلى منظمة ثورية تهدف إلى تحرير الهند الصينية من الاستعمار الفرنسي، وهذه المنظمة عرفت باسم «رابطة أنام الفتاة». وازداد مالرو انغماسًا في الحركات الثورية: فارتحل إلى الصين (١٩٢٥) وشهد معارك الحرب الأهلية في كانتون وشانغهاي، وحارب إلى جانب تشانغ كاي تشيك، ثم انضم إلى الشيوعيين ضده. ويقال إنه كان في ١٩٢٦ عضوًا في «لجنة الإثني عشر» التي نظمت ثورة كانتون. واشترك في تنظيم الاضراب العام الذي شل حركة ميناء هونغ كونغ. وهذه الأحداث هي الخلفية التي بنى عليها أولى رواياته التي أصدرها ١٩٢٧ وسماها «الغزاة».

في ١٩٢٧، عاد مالرو إلى فرنسا، وكان أول ما فعله هو ان أصدر بيانًا سماه «عن الشبيبة الاوروبية» يؤكد فيه «انهيار الحضارة الغربية». وأصدر خلال سنوات قليلة عددًا من الكتب، بينها رواية «قدر الانسان» الذي نال جائزة «كونكور».

وفي ١٩٣٤، قام مالرو برحلة عجيبة محفوفة بالأخطار: فقد استقل طائرة عتيقة ذات محرك واحد وخالية من جهاز لاسلكي، يقودها صديقه مولينييه الذي اصبح فيما بعد جنرالاً وبطلاً من أبطال المقاومة الفرنسية للاحتلال النازي، ثم وزيرًا. وكانت وجهتهما منطقة «الربع الخالي» بحثًا عن عاصمة بلقيس ملكة سبأ. واستطاع مالرو وصديقه تسجيل هذا الاكتشاف في ٩ آذار ١٩٣٤. وفي طريق العودة، وفوق جبال أوراس في الجزائر، هبت عاصفة هوجاء، لم ينجوا منها إلا بأعجوبة.

وعاد مالرو إلى فرنسا في ١٩٣٤، واستأنف نشاطه السياسي والأدبي. فأنشأ في ١٩٣٥، بالاشتراك مع الشاعر الفرنسي لوي أراغون «رابطة الكتاب العالمية للدفاع عن الثقافة» التي عقدت أول مؤتمر لها في باريس في ٢١ حزيران ١٩٣٥. وعندما اندلعت نار الحرب الاهلية الاسبانية (١٩٣٦)، قام مالرو بتنظيم سرب جوي، واشترك في ٦٥ غارة على الاراضي التي يحتلها انصار فرنكو، وأصيب مرتين. ومن وحي هذه الاحداث كتب روايته «الأمل» التي صدرت في ١٩٣٧.

وشهدت الحرب العالمية الثانية القطيعة بين مالرو والشيوعية، لأن الاتحاد السوفياتي كان في بداية الحرب حليفًا لالمانيا النازية، ولأن ستالين هاجم بولندا ودول بحر البلطيق وفنلندا. وفي ١٩٣٩، استدعي مالرو للخدمة العسكرية، والحق بفرقة الدبابات الفرنسية، وأصيب في حزيران ١٩٤٠، وعاد إلى الجبهة بعد شفائه. وأسره الالمان، ولكنه تمكن من الهرب، وانضم إلى قوات فرنسا الحرة، ولم يلبث ان أصبح قائدًا من قواد حرب العصابات في حركة المقاومة الفرنسية، وعرف باسم الكولونيل «برجيه»، وهو الإسم الذي اختاره ايضًا لبطل روايته «أشجار الجوز في التنبورغ». وفي ١٩٤٤، أسره الالمان ثانية، وبقي في الأسر إلى ان حررته قوات فرنسا الحرة. وقام بعد ذلك بتشكيل «لواء الألزاس-اللورين» الذي حرّر إقليم الألزاس وواصل زحفه مع الجيش الفرنسي الاول حتى استطاع الوصول إلى مدينة نورمبورغ التي دارت فيها محاكمات زعماء النازية. وفي جبهة الألزاس التقى الجنرال ديغول، وقامت بينهما صداقة عميقة وطيدة.

وانتهت الحرب العالمية الثانية وانسلخ مالرو عن شخصية الكولونيل «برجيه» (إسمه الحركي النضالي)، وعاد إلى حياته المدنية. ففي ١٩٤٥، لقيت زوجته الثانية، التي كان تزوجها بعد طلاقه من زوجته الاولى، مصرعها في حادث قطار، وهذه الزوجة هي الأديبة الفرنسية جوزيت كلوتيس J.Clotis . وتزوج للمرة الثالثة، وعين ملحقًا ثقافيًا بمكتب رئيس الوزارة الفرنسية الجنرال ديغول الذي عاد وعينه وزيرًا للاستعلامات في وزارة الاتحاد القومي (من تشرين الثاني ١٩٤٥ إلى كانون الثاني ١٩٤٦). وساعد مالرو ديغول مساعدة ممتازة في تكوين ما عرف باسم «تجمع الشعب الفرنسي»، وهو حزب ديغول، وكان مالرو عضوًا في اللجنة الادارية لهذا الحزب، كما كان مسؤولاً عن الدعاية له. وقد ساهم بمواهبه الخطابية في إنجاح الحزب حتى انه تعرض لمحاولة اغتيال في ١٩٤٧.

وفي ١٩٥٨، استدعاه ديغول ليكون وزيرًا للدولة، ثم وزيرًا للشؤون الثقافية، وهو المنصب الوزاري الذي ظل يشغله حتى استقال ديغول نهائيًا عام ١٩٦٩. وقد أثبت مالرو في وزارته أنه ذو كفاءة نادرة في هذا الميدان، وبه ارتفع إسم هذه الوزارة، واكتسبت بريقًا ولمعانًا انعكسا ايضًا على هيئة الوزارة بكاملها، وعلى أدائها.

*** مسّمير، بيار .Messmer,P (١٩١٦-):** رئيس الوزارة ثلاث مرات في عهد جورج بومبيدو. ولد في فنسين Vincennes (ضاحية باريس). تخرج في ١٩٣٧ في المدرسة الوطنية الفرنسية لما وراء البحار، ودخل الجندية في ١٩٣٩. التحق بالجنرال ديغول في لندن (١٩٤٠)، وشارك مع الفرقة الاجنبية في عدد من العمليات في افريقيا وأبلى بلاء حسنًا في معركة بير حكيم ١٩٤٢. دخل إلى باريس مع فرقة الجنرال لوكليرك في ١٩٤٤، ثم انضم إلى فرقة المظليين التي أُنزلت في منطقة تونكين في شمالي فيتنام ١٩٤٥. أسره الثوار الفيتناميين، إلا انه تمكن من الفرار والوصول إلى هانوي. سرّح من الجيش في ١٩٤٦، ووضع في تصرف المفوض السامي الفرنسي في الهند الصينية (١٩٤٧-١٩٤٨). تنقل ما بين ١٩٥٢ و١٩٥٩ بين عدد من العواصم الافريقية، شاغلاً منصب حاكم تارة ومنصب مفوض سام تارة أخرى. وفي ١٩٦٠، عين وزيرًا للقوات المسلحة، وانتخب نائبًا عن مدينة ساربورغ. استقال من هذا المنصب عندما استقال ديغول من رئاسة الجمهورية (نيسان ١٩٦٩)، وكرّس نشاطه لجمعية «الديغولية». عاد إلى الحكومة وزيرًا لمقاطعات وأقاليم ما وراء البحار في شباط ١٩٧١. وفي ١٩٧٢ كلفه بومبيدو تشكيل الحكومة خلفًا لجاك شابان دلماس. وبعد انتخابات ١٩٧٣، ألف الحكومة للمرة الثانية، وفي ١٩٧٤ للمرة الثالثة. رشح نفسه للانتخابات الرئاسية خلفًا لبومبيدو، ثم انسحب من المعركة لصالح المرشح الديغولي جاك شابان دلماس. شغل بعد انتخابات آذار ١٩٨٦ منصب رئيس المجموعة الديغولية في الجمعية الوطنية (عن «موسوعة السياسة، ج٦، ط١، ص١٧٧).

*** منديس فرانس، بيار Mendès France,P** (١٩٠٧-١٩٨٢): اشتراكي. تحدر من أسرة بورجوازية يهودية. درس الحقوق في جامعة باريس وتخرج فيها وهو لا يزال في التاسعة عشرة. نشط، وهو طالب، في صفوف الرابطة اليهودية للطلبة المناهضين للفاشية، وانتمى فور تخرجه إلى الحزب الراديكالي. انتخب نائبًا، ثم انضم إلى ديوان أستاذه ليون بلوم في عز ازدهار الجبهة الشعبية، وعين وزيرًا للخزينة في وزارة «الجبهة الشعبية» الثانية (١٩٣٨). قاضته حكومة فيشي بتهمة الفرار من الجيش وحكمت عليه بالسجن لمدة ستة أعوام وجرّدته من رتبته العسكرية كضابط في سلاح الجو. غير انه لم ينفذ الحكم، والتحق بالجنرال ديغول في لندن وطلب منه بأن يفرزه للقتال في سرب من قاذفات القنابل. وعندما انتقل ديغول إلى الجزائر، حيث أعلن عن تشكيل اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، التي تحولت في وقت لاحق إلى الحكومة الموقتة للجمهورية الفرنسية، استدعاه إلى جانبه وعهد إليه بوزارة الاقتصاد الوطني. لكن تعاونه مع الجنرال لم يدم أكثر من ١٥ يومًا. فقد استقال من حكومة ديغول في مطلع ١٩٤٥ بسبب التباين في الآراء حول السياسة المالية.

منذ ١٩٥٠، ركز بيار منديس فرانس، بصفته

نائبًا، على إدانة مغامرة بلاده العسكرية في الهند الصينية. وعندما تدهور وضع فرنسا العسكري، استدعي منديس فرانس لتشكيل الحكومة في حزيران ١٩٥٤. ولئن نجح في وضع حد لهذه الحرب وعرف كيف يتجنب حرب استعمارية جديدة مع تونس، فقد أساء التقدير للوضع في الجزائر.

وبعد خروجه من الحكم، وفي سياق معارضته القوية للجمهورية الخامسة التي أسسها ديغول، حاول عبثًا إعادة بناء الحزب الراديكالي، ثم انتمى إلى الحزب الاشتراكي الموحد، وسعى إلى ركوب موجة أحداث ايار الطلابية (١٩٦٨) بخروجه من العزلة السياسية التي كان قد فرضها على نفسه ليحضر تظاهرة طلابية ضخمة كانت قد نظمت في ملعب شارليتي، وكان هدفه إلقاء كلمة في الحضور ليطل بعدها كزعيم من جديد. بيد ان الطلاب لم يدعوه يتكلم.

في آخر سنوات حياته، قام بمحاولات عدة لإقامة حوار بين الفلسطينيين واسرائيل. وقد ترأس، في باريس ١٩٧٧، اللقاءات السرية التي جمعت بين الجنرال بليد ويوري أفنيري عن الجانب الاسرائيلي، والدكتور عصام السرطاوي عن الجانب الفلسطيني.

إن أكثر ما ميز بيار منديس فرانس في سنواته السياسية الأخيرة وقوفه الصلب ضد الديغولية داخل فرنسا، وموقفه من قضية الشرق الاوسط والقضايا العربية، حيث لم تمنعه يهوديته من انتهاج خط عقلاني كان يجعله، على الأرجح، في خانة المناصرين للموقف العربي بصورة عامة وإن بشيء من التحفظ بالنسبة إلى القضية الفلسطينية. وبعد وفاته، عُرفت زوجته بأنها من أبرز مؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية في فرنسا ومن الداعين لأن يكون للفلسطينيين كيان قومي.

*** موراّ، شارل .Maurras,C** (١٨٦٨-١٩٥٢): كاتب وصحافي عمل لإعادة الملكية الوراثية المعادية للبرلمانية. عادى السامية والماسونية. من الكتاب الاوائل في مجلة «العمل الفرنسي» اليمينية. تحدّر من عائلة بورجوازية ريفية، وتلقى تعليمه في مدرسة «إيكس» الدينية. بدأ عمله في الصحافة في سن مبكرة، وعند انتقاله إلى العاصمة انخرط في أوساط المثقفين، ونهل بشغف من كل التيارات الثقافية، وكان لـ باريّس Barrès خاصة الأثر الأكبر في تنمية الروح الوطنية عنده، وكان مؤيدًا للملكية الوراثية بعد سقوط الامبراطورية الثانية. وكان عام ١٨٩٥

عامًا حاسمًا بالنسبة إليه، فسافر إلى أثينا، وهناك ألف كتابه **Anthinéa**، وهو الكتاب الذي يعتبره مورّا أساسيًا في محاولته التعبير عن آرائه السياسية والفلسفية.

مع قضية دريفوس، وبعدها، أصبح مورّا الرائد الفكري لكل المعادين لليهود والماسونيين والبروتستانت. حارب «الجمهورية العفنة» وحلفاءها اليهود، وحارب الديمقراطية المسيحية وليون بلوم (الاشتراكية)، ما غذّى التيار القومي الضيق الشوفيني. وقد اتخذ هذا التيار بعدًا لم يكن مورّا يريد ان يبلغه. إذ أخذت المجموعات المتأثرة بفكره تؤيد هتلر وموسوليني وتنظّر للفاشية.

في ١٩٤٠، غادر باريس واستقر في ليون حيث تابع عمله الصحفي ضد «المنشقين في لندن» (ديغول) وضد «المتعاونين» في باريس (حكومة فيشي). كما استمر في نشاطه الأدبي وأصدر ديوان شعر. وفي ١٩٣٦، اعتقل بسبب المطالبة بموت كل من وافق من الدبلوماسيين على معاقبة موسوليني أثناء غزوه لأثيوبيا. وبعد خروجه من السجن، تابع عمله وألّف كتاب «أفكاري السياسية».

كان له قاعدة واسعة من المؤيدين في الوسط الطلابي. وخشيت الكنيسة على تأثيره على الشبيبة المسيحية، فحرّمت قراءة كتبه. وفي ايلول ١٩٤٤، اعتقل مورّا وحُكم عليه بحرمانه من الحقوق المدنية والاعتقال المؤبد. ثم نال العفو بسبب تدهور حالته الصحية. في سنواته الأخيرة، عاد إلى إيمانه المسيحي الذي كان عليه في شبابه وقبل انتقاله إلى باريس.

*** موروا، بيار .Mauroy,P** (١٩٢٨-):

اشتراكي. رئيس الحكومة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٤.

ولد في بلدة كارتينيي Cartignies (شمالي فرنسا). كان والده مدرسًا ابتدائيًا، وجده حطابًا. التحق، في ١٩٤٤، بمنظمة الشبيبة الاشتراكية التابعة للحزب الاشتراكي. اصبح الأمين القومي لهذه المنظمة في ١٩٤٩ واستمر في هذا المنصب إلى ١٩٥٨. عمل استاذًا في المعهد الفني، ونشط في الحقل النقابي، حيث تولى من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨ الامانة العامة لنقابة التعليم الفني والتدريب المهني. في ١٩٦٣، انتخب عضوًا في المكتب القومي للحزب الاشتراكي الذي كان يُسمى آنذاك «القسم الفرنسي للأممية العمالية» .S.F.I.O، فنادى بتوحيد التيارات الاشتراكية، وقد اضطلع بدور رئيسي في توطيد زعامة فرنسوا ميتران خلال المؤتمر الذي عقده الحزب في ١٩٧١، والذي تمخض عن ولادة الحزب الاشتراكي. انتخب نائبًا (١٩٧٣)، واصبح عمدة مدينة ليل **Lille**. وفي ١٩٨١، كلفه ميتران رئاسة الحكومة. استقال في صيف ١٩٨٤، وبرحيل حكومته انتهى عهد التحالف الاشتراكي-الشيوعي في فرنسا. بين ١٩٧١ و١٩٨١، و١٩٨٦-١٩٩٢ احتل مقعد النائب عن دائرة الشمال. في ١٩٧٩-١٩٨٠، انتخب نائبًا في البرلمان الاوروبي. وشغل منصب سكرتير أول للحزب الاشتراكي بين ١٩٨٨ و١٩٩٢. ومنذ ١٩٩٢، عضو مجلس الشيوخ، وسكرتير الأممية الاشتراكية. من مؤلفاته «ورثة المستقبل» (١٩٧٧)، «هنا الطريق» (١٩٨٢)، «إلى اليسار» (١٩٨٥).

*** مولان، جان .Moulin,J** (١٨٩٩-١٩٤٣):

أحد أبرز زعماء المقاومة الفرنسية ضد الاحتلال النازي. ولد في مدينة بيزييه **Béziers**. في ١٩٢٦، عين مساعد محافظ (وكان الأصغر سنًا في هذا المنصب)، وفي ١٩٣٧، عين محافظًا لمدينة شارتر (كذلك أصغر محافظ). وقد ظل في هذا المنصب حتى منتصف تشرين الثاني ١٩٤١، حين بدأت حكومة فيشي عملية تطهير للادارة، فكان جان مولان (وكان منتسبًا للحزب الراديكالي) أول المبعدين، خاصة وانه كان قد اصطدم بالالمان حين طلبوا إليه ان يوقع على شهادة تفيد بأن المجازر التي ارتكبت مع عمليات نهب واغتصاب في مدينة سان جورج مور أور، لم تكن من فعل الجنود الالمان، بل من فعل الجنود السنغاليين. غير ان مولان رفض التوقيع، واستمر على موقفه محاولاً الانتحار تحت الضرب والتعذيب. وعندما أبعدته حكومة فيشي عن وظيفته، كان مسؤول الماني في وداعه، وقال له: «إنني أهنئك على الطاقة القوية التي بها عرفت كيف تدافع عن مصالح ادارتك وعن شرف وطنك».

وعدته حكومة فيشي بإسناد منصب إداري كبير له. لكنه آثر الفرار إلى لندن، وهناك انضم إلى الجنرال ديغول (خريف ١٩٤١)، وكان مولان يستحثه على ضرورة توحيد المقاومة. فوافقه ديغول وأرسله لهذه المهمة إلى فرنسا التي نزل على ارضها بمظلة. وبالرغم من صعوبات التحرك، استطاع الاتصال بوحدات المقاومة في شمالي البلاد وجنوبيها سعيًا وراء توحيد الصفوف. عاد إلى لندن في شباط ١٩٤٣ ليقترح على ديغول إنشاء مجلس قومي للمقاومة. وأنشىء هذا المجلس، وأسندت إليه رئاسته. وقد عقد أول اجتماع سري في ٢٧ ايار ١٩٤٣.

لكن بعد أقل من شهر واحد، تمكنت أجهزة الغستابو من اعتقال مولان في مدينة ليون، وعذّب على يد

الضابط الالماني النازي كلاوس باربي الذي لم يتمكن من ان ينتزع منه أي سرّ أو أي إسم من أسماء المتعاونين معه. وتوفي مولان في ٨ تموز ١٩٤٣. وفي كانون الاول ١٩٦٤، نقلت رفاته إلى البانتيون حيث يرقد عظماء فرنسا.

لا تزال قضية اعتقاله وموته تشكل لغزًا محيرًا، خاصة وان هناك صورة تزيد من حيرة الفرنسيين، هي صورة التقطت لمولان داخل مكان اعتقاله في كالوير وهو واقف يبتسم بكل هدوء برفقة مدير المعتقل العسكري الالماني الذي يبدي إزاءه كل ود واحترام. وثمة رواية عن اعتقاله تقول إن شيوعيًا وشى به، والمؤكد في اعتقاله وجود خيانة معينة. وحتى اليوم لم يأت أحد بدليل قاطع على ان الالمان أعدموه، وإن كانوا قد عذّبوه، والرواية الالمانية تقول إن الرجل سقط ميتًا وهو في طريقه إلى معسكر الاعتقال.

*** مولّيه، غي .Mollet,G** (١٩٠٥-١٩٧٥):

تزعم الاتجاهات الاشتراكية اليمينية. تولى مناصب مختلفة منذ الثلاثينات، وأصبح رئيسًا للوزارة في ١٩٥٦-١٩٥٧، ثم نائبًا لرئيس الوزارة. حارب ثورة الجزائر وتواطأ مع اسرائيل وبريطانيا في شن حرب السويس (١٩٥٦). عمل من أجل وحدة اوروبا، ووقع على اتفاقيات روما (١٩٥٧) التي أنشأت السوق الاوروبية المشتركة. ساعد في عودة ديغول لاستلام الحكم (١٩٥٨)، وشارك في أول حكومة ديغولية. وبعد الانتخابات (١٩٥٩) عاد ووقف إلى جانب المعارضة. اعتزل الحياة السياسية في ١٩٦٩، بعد أن دعم ميتران في زعامة الحزب الاشتراكي. تفرغ للعمل الكتابي في إطار المكتب الجامعي للدراسات الاشتراكية الذي ترأسه حتى وفاته.

*** مونّي، جان .Monnet,J**: راجع «اوروبا»، ج٣، ص٤٠٧.

*** نيزان، بول .Nizan,P** (١٩٠٥-١٩٤٠):

صحافي ورحّالة وكاتب ماركسي. اعتبر الكاتب-المرآة لثلاثينات فرنسا واوروبا. كتاباته ألهمت تيارًا سياسيًا وتأثرت بها ثورة ايار ١٩٦٨ الطلابية في فرنسا.

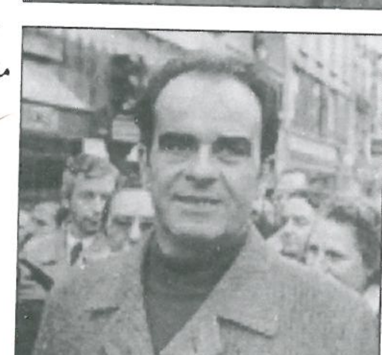
ولد بول نيزان في مدينة تور **Tours**. تابع دراسته الثانوية فيها ونال إجازة الفلسفة من دار المعلمين العليا. تأثر منذ صباه بتعاليم السوريالية والماركسية. رفض تعاليم البورجوازية ومفاهيمها الثقافية والفلسفية، ودعا إلى



جان مولان.



بيار منديس فرانس.





جورج مارشيه.



أندريه مالرو.

تقويض كل الأسس القديمة لبناء مجتمع يقتدي بمبادىء الماركسية وأخلاقها. يشهد كتابه «كلاب الحراسة» (١٩٣٢) على انصرافه إلى العمل السياسي، وفيه يثبت بأن المهم ليس معرفة العالم بل تغييره. عكس من خلال مؤلفاته الاوضاع السائدة في الثلاثين عامًا التي سبقت الحرب العالمية الثانية. انتسب إلى الحزب الشيوعي الفرنسي (١٩٢٧)، ثم تركه في ١٩٣٩ إثر المعاهدة الالمانية-السوفياتية. وقتل خلال معركة دانكرك (١٩٤٠).

حاول سارتر ان يرسم صورتين للكاتب نيزان: الاولى صورة الباحث المجتهد، القلق، الذي يتميز بفكر ثاقب وموهبة خارقة وأهواء غريبة، والثانية صورة المناضل الماركسي الذي ضحّى بنفسه لخدمة الماركسية وجاب اوروبا للكشف عن مساوىء العالم الرأسمالي والمخاطر التي تتهدده، وللمساهمة بالتحضير لبناء إنسان جديد في مجتمع جديد.

كانت كتابات نيزان تتميز بالتحليل الراديكالي للأطر والبنى الاجتماعية في الغرب، وبرفضه لهذه البنى، وتبنيه مفهوم الثورة التي تتسم بالفوضوية أكثر منها بالماركسية؛ وهذا ما جعل منه أحد أهم ملهمي أحداث ١٩٦٨ الطلابية في فرنسا.

في السبعينات أخذ الحزب الشيوعي الفرنسي يحاول رد الاعتبار لهذا المفكر متراجعًا عن تهمة الخيانة التي كان قد ألصقها به في الفترة الستالينية (عن «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج٦، ١٩٩٠، ط١، ص٦٤٤-٦٤٥).

*** هريـــــو، إدوار Herriot,E.** (١٨٧٢-١٩٥٧): ولد في مدينة تور **Tours**. تخرج في دار المعلمين العليا، ودرس القانون. انضم، أثناء قضية دريفوس، إلى الحزب الراديكالي الذي ترأسه من ١٩١٩ إلى ١٩٢٦، ومن ١٩٣١ إلى ١٩٣٦، ومن ١٩٤٥ إلى ١٩٥٧. انتخب عمدة مدينة ليون في ١٩٠٥، وعضوًا في مجلس الشيوخ ١٩١٢. عين وزيرًا في ١٩١٦. تولى رئاسة الوزارة للمرة الاولى في ايار ١٩٢٤ إلى نيسان ١٩٢٥. انتخب رئيسًا لمجلس النواب، ثم عين وزيرًا للتعليم في وزارة بوانكاريه ١٩٢٦-١٩٢٨. شكل وزارته الثانية في حزيران ١٩٣٢، ثم عاد رئيسًا لمجلس النواب، وعاصر نشوب الحرب العالمية الثانية وعارض سياسة المهادنة، فوضعته سلطات الاحتلال الالماني تحت المراقبة بين ١٩٤٣ و١٩٤٥. وفي هذه السنة الأخيرة، انتخب رئيسًا للمجلس الوطني حتى ١٩٥٣.

*** هو، روبير Hue,R.** (١٩٤٦-): أمين عام الحزب الشيوعي الفرنسي منذ المؤتمر الثامن والعشرين للحزب الذي عقد في كانون الثاني ١٩٩٤، خلفًا لجورج مارشيه.

ولد روبير هو في أسرة شيوعية أبًا عن جد. فوالده عامل البناء كان شيوعيًا وكذلك شقيقه الأكبر أندريه وشقيقته ميراي. ويقول روبير أن «أسرته البروليتارية لم تقدم على شراء جهاز تلفزيون إلا ليتسنى لها متابعة زيارة الزعيم السوفياتي نيكيتا خروتشيف إلى فرنسا».

انضم إلى منظمة الشبيبة الشيوعية في سن السادسة عشرة. كان يرغب في دراسة الطب، لكن احوال أسرته المادية حالت دون هذه الرغبة، فاكتفى بدراسة مهنة التمريض وعمل في أحد مستشفيات فال-دواز (ضاحية من ضواحي باريس). في الستينات، شارك بانتظام في مختلف المدارس الحزبية التثقيفية. وفي ١٩٧١، وجد نفسه في إحدى المراتب الرئيسية للجهاز الدعائي في الحزب، ولاحقًا في الجهاز التنظيمي لمنطقة فال-دواز. وفي ١٩٧٧، انتخب عمدة بلدية مونتينيه-ليكورنيه.

في ١٩٨٧، اصبح عضوًا في اللجنة المركزية للحزب، وفي ١٩٩٠، عضوًا في المكتب السياسي، وفي ١٩٩٣، رشحه جورج مارشيه ودعمه لتولي الامانة العامة خلفًا له. ترشح للانتخابات الرئاسية الفرنسية (ايار ١٩٩٥)، وفي جولاته الانتخابية، ركز على انه يخوض أصعب انتخابات رئاسية في تاريخ الحزب، كونها الاولى بعد انهيار المعسكر الاشتراكي. فكان يخاطب الناخبين بقوله: «أنظروا إلينا مثلما نحن، فحزبنا ليس في حالة من الكمال، وقد ارتكبنا أخطاء، ولكننا سجلنا في تاريخنا صفحات عظيمة ينبغي اليوم ان نسجل مثلها». نال ٨،٦٤٪ من أصوات الناخبين في الدورة الأولى.

Encyclopédie Historique et Géographique

Continents, Régions, Pays, Nations,
Villes, Sujets, Signes et Monuments

Tome XIII

PAR

Massoud Khawand

تمّ طبع الجزء الثالث عشر

في نيسان ١٩٩٩

وتليه الأجزاء الأخرى تباعًا

Ed. Avril 1999